





كِتَابٌ

معجم الهوامع شرح جمع الجوامع

في علم العربية

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجرية رحمه الله

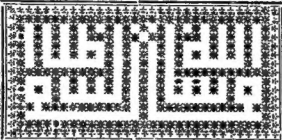
عن تصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

الطبعة الأولى ١٣٢٧ هجرية

(على ثقة محمد أمين الخالجي الكتبي وشركاه بمصر والاستانة)

الجزء الاول





بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي لطف الله تعالى به

سبائك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك * وأصلي وأسلم على نبيك أفضل من خصته بروح قدسك * (وبعد) فان لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها * وكتاباً يشاد من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها * ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل * وجوعاً أقصرت عنه جوع الأواخر والأوائل * حشدت فيه ما يقر الأعين ويشف السامع * وأوردته من اهل كتب فاض عليها مع المواع * وجمعت من ضروحاته مصنف فلاغر * وأن لقبته جمع الجوامع * وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثيراً النقول * طويل الذيول * جامعاً للشواهد والتعاليل * معتمداً بالانتقاد للأدلة والأقارب * منها على الضوابط والقواعد * والتعاسيم والمقاصد * فرأيت الزمان أضيق من ذلك * ورغبة أهله قليلة فيها هنالك * مع إلحاح الطلاب على في شرح يرشدهم إلى مقاصده * ويطلعهم على غرائب وشوارده * ففتيت لهم هذه البحالة الكافية بجل مبانيه * ونوضيحه معانيه * وتفكيكه نظامه * وتعليق أحكامه * مسعاة بهم مع المواع * في شرح جمع الجوامع * والله أسأل أن يبلغ به المنافع * ويجمعنا من يسابق إلى الخيرات ويسارع * عنه وكرمه (أحدك اللهم على ما أسبغت من النعم * وأصلي وأسلم على نبيك المخصوص بجوامع الكلم * وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير وأعرب عنه فم * وأستعينك في إكمال مقاصد اليه من تأليف مختصر في العربية جامع للمافي الجوامع من المسائل والخلاف * جاولو جازة اللفظ وخسن الاختلاف * محيط بملامحة كتابي التسهيل والارشاف * مع مز يدواف فائق الانسجام * قريب من الافهام * وأسألك النفع بعلى الدوام * ويخصر

في مقدمات وسبعة كتب)

(ش) المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم والجمله والقول والاعراب والبناء والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها والكتاب الاول في العمدهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ والثاني في الفضلات هي المنصوبات والثالث في المجرورات وما حمل عليها من المجرورات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الحازمة وما ضم اليها من بقره وفالماني والرابع في العوامل في هذه الانواع وهو الفصل وما لحق به وختم بأشغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها والخامس في التوابع لهذه الانواع وعوارض التركيب الاعرابي من تغيير كالاخبار والحكاية والتسمية وضرائر الشعر وهذه الكتب الخمسة في النحو والسادس في الابنية والسابع في تغييرات الكلم الافرادية كالزيادة والحذف والابدال والنقل والادغام وختم بما يناسبه من خاتمة الخط وهذا ترتيب بدعي لم أسبق اليه حدوث فيمحدث كتب الاصول وفي جعلها سبعة مناسبة لطبقاً مخوفة من حديث ابن حبان وغيره إن الله وتر يحب الوتر أما ترى السموات سبعاً والأرض سبعاً والطواف سبعاً الحديث

(الكلام في المقدمات الكلمة قول مفرد مستقل وكذا منوى مع على الصحيح وشرط قوم كونه حرفين)
(ش) الكلمة لثمة تطلق على الجمل المفيدة قال الله تعالى وكلمة الله هي العليا لا اله الا الله ، فقالوا الى كلمة سوا عيننا وينسبك الانبياء الى الله الآية كلاتها كلمة هو قائمها اشار الى قوله رب ارجعون وما بعد وما في حديث الصبيحين الكلمة الطيبة صدقة وأفضل كلمة قالها شاعر كلمة تليدها الا كل شيء ما خلا الله باطل وهذا الاطلاق منكرف في اصطلاح الصويين ولذا لا تعرض لذكره في كتبهم بوجه كما قال ابن مالك في شرح التسهيل وإن ذكره في الالفية فبقيل انه من أمورها التي لا دواء لها وقد اختلفت عباراتهم في حال الكلمة اصطلاحاً وأحسن حدودها قول مفرد مستقل أو منوى مع نخرج بتصدير الحديث بقول غيره من الدوال كالنقل والاشارة وبالمفرد وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب والمستقل أيعاض الكلمات البدلية على معنى كثر وف المضارع وياه النسب وناء التانيث والف ضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها من أسقط هذا التفسير أي ما جنح اليه الرضى من أنهم مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على آخره كالركب المزجي ولم اخرج الى ما زاده في التسهيل من قوله دال بالوضع غير جائز لميل لتعبيره باللفظ الشامل لذلك وذكرى القول الذي يفرجه المسمى من انه الموضوع لمعنى ولذلك عدلت اليه وما قيل من أن ذكر اللفظ أولى لاطلاق القول على غيره كالأرى ممنوع لعدم تبادره الى الأذهان اذ هو مجاز وعدلت كالكتاب الى جعل الافرادية القول عن جعلهم اياه صفة المعنى حيث قالوا ومنهم ابن الحاجب وأبو حيان وضع لمعنى فردلانه كإقبال الرضى وغيره صفة في الحقيقة وانما يكون صفة للمعنى بتعبية اللفظ ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر فانه كلمة ومعناه مركب وهو زيد قائم مثلاً ونحو ضرب فانه كلمة ومعناه مركب من الحدث والزمان وقسمت العرف على المعرف كمنع الجمهور لانه الاصل في الاخبار عنه وعكس صاحب اللب لتقدم المعرف عقلاً وتقدم وضعاً ومن قال ان الالام في الكلمة للجنس يقتضي الاستتراق والناء للوحدة فيقتضيان فقد سها ظاهراً بل هي لألاهي والحقيقة وشملت العبارة الكلمة تحضيقاً كز يدوتقدراً كأحجز في العلم المضاف كعباد الله فان كلاتهما كلمة تقدير اذ لا تنافي الاضافة الا في كلمتين وإن كان مجموعهما كلمة تحضيقاً لعدم دلالة جزئه على جزء معناه وشمل المنوى المستكن وجوباً كانت في قم وجوازاً كإسبائى في مبص المضر وخرج بقول معناه ما نواه الانسان في نفسه من الكلمات المفردة فانه لا يسمى كلمة في اصطلاحهم لانه لم ينوع اللفظ وقيدته في التسهيل بقوله كذلك قال اشارة

الى الاستقلال للخروج الاعراب القنطرة منه تنوي مع اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله وحذقه للعلم به لانه اذا شرط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته في التنوي لفرق ومقابل المصحح فيه ما نقله أوجان وغيره أن صاحب النهاية وهو ابن الجلباز منع ضمنية الضمير المشكك اسمها قال لانه لا يسمى كذا وذهب قوم الى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فهاهنا عند نقله الامام غير الدين الرازي في تفسيره ومحصوله قال ورد عليهم بالياء واللام ونحوهما على كلمة وليس على حرفين

(فان دلت على معنى في نفسها ولم يقرن بزمان فاسم أو اقترنت فعل أو غيرها بان احتاجت في افادة معناها الى اسم أو فعل أو جملة فحرف وقال ابن الصليبي معناه في نفسه)

(ث) الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها إلا ما سأتى في بحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعا وسماه انما لفظه والدليل على الحصر في الثلاثة الاستعمال والقسم العقلي فان الكلمة لا تتخلو إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا الثاني الحرف والاول إما أن يقرن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل منهما بان يقال الاسم مادل على معنى في نفسه ولم يقرن بزمان والفعل مادل على معنى في نفسه واقترن والحرف مادل على معنى في غيره وفي في المواضع الثلاثة للسببية أي دلت على معنى بسبب نفسه لا بانضمام غيره اليه بسبب غيره أي انضمامه اليه فالخرف مشروط في افادة معناه الذي وضع له انضماما الى غيره من اسم كالباء في مررت زيد أو فعل كضام أو جملة كحرف النفي والاستفهام والشرط وقد عيّن في المحتاج اليه العلم به كنم ولا وكان قدوا ما ذو وفوق ونحوها وان لم تكن لا يمتثلها فليس مشروطا في افادة معناها القطع بفهم معنى ذو وهو صاحب من لفظه وكذا فوق وانما شرط لتتوصل بها الى الوصف بأسماء الاجناس ونحوه الى مخلصا ونحوه على هذا وقبله في الظرفية أي معنى ثابت في نفسه وفي غيره أي حاصل فيه كن في نحو أكلت من الرغيف فانها تتعبد بمعناها وهو التبعية في الرغيف وهو متعلقها بخلاف زيد مثلا ومن جعل الضمير المتصل بنفس وغيره رابعا للمعنى كبن الحاجب فله ان بعد اذ لا معنى لقولنا مادل على معنى بسبب نفس ذلك المعنى أو بسبب غيره ما ثبت فيه أو في غيره أما الاول فلا نال شي لا يدل على معناه بسبب عين ذلك المعنى وانما يدل عليه بسبب وضعه له ودلالة اللفظ عليه وأما الثاني فلا نه لا يصح أن تكون الشيء ظرفا لنفسه والمراد بالزمان حيث أطلق المعين المعبر عنه بالماضي والحال والاستقبال لشهرتها في هذا المعنى والعبرة بالدلالة بأصل الوضع فهو مضرب الشمول اسم لانه دال على مجرد الزمان وكذا الصبوح للشرب في أول النهار لانه وان أهم معنى معتقرا بزمان لكنه غير معين وكذا اسم الفاعل والمفعول لانهما وان دلا على الزمان المعين فلا تلزم عليه عارضة وانما وضعه لانه قام بها الفعل وكذا أسماء الافعال ونحوهم وبس وعسى أفعال الوضعية في الأصل للزمان وعرض تحير هانته وما ذكرناه من أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه العامة وقد نوقر إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب في تعليقه على المقرب الى أنه يدل على معنى في نفسه قال لانه ان خوطب به من لا يفهم موضوعه لانه لا دليل في عدم فهم المعنى على انه لا معنى له لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لانه كان كذلك وان خوطب به من يفهم فانه يفهم منه معنى علم يفهمه موضوعه لانه كما اذا خوطب به من يفهم ان موضوعها الاستفهام وكذا سائر الحروف قال والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أهم من المفهوم منه حال الافراد بخلافها فالفهم منها في التركيب عين المفهوم منها في الافراد

(فالاسم من خواصه نداه ونحوه باليت تشبيه وتنوين لاني روي وحرف تعريف واستناد اليه وتسميع بالمجدي

على حذف أن أو نزل منزلة المصدر وإضافه جر وحذفه بنام صاحبه على حذف الموصوف وعود ضمير وأعدوا
هو على المصدر الفهوم وبما شئت فقل وهو لعين أو معنى اسمها أو وصفها ومنه ما سمي به أو أورد بغضله كقولهم والفر
وزعموا مطمة الكتب ولا حول ولا قوة الا بالله كنز

(ث) الاسم خواص تميزه من غيره وعلامات يعرف بها ود كرمها ناسه أحد ألقاب النداء وهو الدعاء بصرف
 غرضه نحو يا زيد أو ما اختص بلان المنادى بمفعول به في المعنى أو في اللفظ أو بأضاعى ماسياتي والمفعولية
 لاتليق بغير الاسم فان أو ردي ذلك نحو قوله تعالى يا ليت قوى يسلمون . باليتارد . الا يسجدوا وحديث
 البخارى يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة حيث دخل فيه على ليت ورب وهاجر فان وعلى اسجدوا وهو
 فصل فالجواب أن يافى ذلك ونحوه للتبعية لالنداء وحرف التبعية بدخل على غير الاسم وقبل للنداء والمنادى
 محذوف أى يقوم وضعه ابن مالك في توضحه بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت
 ولا محذوف ومن الأسماء ما لا دليل على اسمية الالنداء نحو يا كرمنا ويا فلان لانهم يحتاجان للنداء الثاني
 التنوين وسيأتى وحده وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث والذي يختص بالاسم منه ما عدا التثنية والثاني
 الاخرين لروى البيت وهو الحرف الذى تسمى له التسمية فانها لا يحتاجان به كاسياتي وإنما اختص الباقي بلان
 التمكن منه للفرق بين المنصرف وغيره والتكسب للفرق بين النكرة وغيرها والتقابل لئلا يدخل جمع المؤنث
 السام والعوض لئلا يدخل المضاف عوضا من المضاف اليه ولا حظ لتعبير الاسم في الصرف ولا التعريف
 والتكسب ولا الجمع ولا الاضافة فان أو ردي هذا نحو قول الشاعر

الام على لو ولو كنت عالما * باذئاب لولم تغتنى أوائله

حيث أدخل التنوين على لو وهو حرف فالجواب أن لو هنا اسم علم القتل والذبح شد آخرها وأعربت
فدخلها الجر والاضافة كما سيأتي شرح ذلك في مبحث التسمية الثالث حرف التعريف إذ لاحظ تغير الاسم
في التعريف والتعبير بذلك أحسن من التعبير بالشعول لها وللزم على قول من رآها وحدها المعرفة ولأن في
لفظة طي وسلاسته من رد ودال الموصولة وأما قوله صلى الله عليه وسلم إياك والوفان اللواتي عمل الشيطان
وراه هذا اللفظ ابن ماجه وغيره فالجواب عنه كاسبق في الام على الو الرابع الاستدالي وهو أشنع علاماته إذ به
يعرف اسمية التاء من ضربت والاستناد لتعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلب منه ولشعوله القسم الثاني دون
الاجاز عبرت به دون وسواء الاستناد المعنوي واللفظي كما حققه ابن هشام وغيره وغلط في بيان مالك في شرح
للتسهيل حيث جعل الثاني صالحا للفعل والحرف كقولك ضرب فعل ماض ومن حرف جر ورد بها ما هنا
سمان مجردان عن معانيهما المعروفة لارادة تعظيم ما لوله إذ يحكم على موضعها بالرفع على الابتداء فضرب هنا مثلا
سم سمها ضرب الدال على الحدث والزمان وقد صرح ابن مالك نفسه في الكافية باسمه بما أخبر عن لفظه
حيث قال وان نسبت لاداة حكما فان أو أعربت واحطتها انما

وان نسبت لاداة حکما • فاین أوأعرب واجعلنها اسما

وفي شرح أوسط الانحش لمبرمان اذا قلت هل حواف استقام فاقما جئت باسم الحرف ولم تأت به على موضعه وهذا مع ما تقدم في الام على لومني قول ومنه ما سمعي به أو أريد لفظه وعلى الثاني يتخرج قول العرب زعموا مطية الكذب وحديث الصحيحين لاحول وا قوة الإبلاته كثر من كنوز الجنة حيث أسند إلى الجلة الفعالية في الاول وللإسمية في الثاني فالمنع في الاول هذا اللفظ مطية الكذب أي يقسمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحكي كما يركب الرجل في سيره إلى بلطمية ليفضي عليها حاجته وفي الثاني هذا اللفظ كثر من كنوز الجنة أي كالكثرة في فاعسته وصيغته عن أعين الناس فان قلبت فاصنع

بقوله تسمع بل يعدي خبر من أن تراه فان الاستناد وقع فيه الى تسمع الى فعل ولم يردلفظه فالجواب من وجهين أحدهما أنه محمول على حذف أن أي أن تسمع وهو ما في تأويل المصدر أي سماعك فالاستناد في الحقيقة اليه وهو اسم كاهن في قوله تعالى وان تقربوا تقوى . وأن تصوموا خير لكم ونظيره في حذف أن قوله الأيهذا اللانبي احضر الوحي * وان أشهد الذات هل أنت غلدي

فحين رواه برقع احضر فانه حذف منه أن لقرب ينذر كراهي المعطوف ليصح عطفه عليه والازم عطف مفرد على جملة وهو مجموع الممن رواه بالنصب فهو على اخبار أن لاحذفها والمضمر في قوله المذكور والثاني انه بما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو سماعك لانه بدلول للفعل مع الزمان فجر دلا حذبه لاوليه كافي قوله

* فقالوا ما نشاء فقلت الهو * فانه نزل فيه الهو منزلة اللهو ليكون مفردا مطابقا للسؤل عنه المفرد وهو ما في ما نشاء ولم يعمل على حذف ان كافي البيت السابق لان قوله ما نشاء سؤال عما يشاء في الحال لا الاستقبال ولو حل على حذفه لكان مستقبلا فلا يطابق السؤال واعتراض يجوز ان يراد أشاء في الحال للهو في الاستقبال ودفع بأن قوله في تمامه الى الاصباح آثر ذي أثر * يمنع ذلك الخامس الاضافة أي كونه مضافا أو مضافا اليه والمضمر يوم ينفع الصادقين ظن الفعل فيه موضع المصدر السادس والسابع الجر وحره وانما اختص به لانه انما دخل الكلام ليعدي الى الأسماء معني الافعال التي لاتعدي بنفسها اليها لاقضائها معني ذلك الحرف فامتنع دخولها الا على اسم بعد فعل لفظا أو تقدير او اذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجر الذي هو أثره فان أورد على هذا فهو قول الشاعر

وان الله مالي بنام صاحبه * ولا غلط البيان جانبه

حيث أدخل الباء على نام وهو فعل ياتفاق فالجواب انه على حذف الموصوف أي بيل نام صاحبه الثامن عود الضمير عليه وبه استدلل على اسميته هما العود لما عليها في قوله تعالى مهماتأنتابه ومات التجبية لمود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو ما أحسن زيدا وآل الموصولة لمود عليها في قولهم * قد أطلع المتقرب به * فان أورد على هذا فهو قوله تعالى اعدوا هو أقرب للتقوى حيث عاد الضمير الى فعل الامر فالجواب انه عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه التاسع مباشرة الفعل أي ولاؤه من غير فاصل وبذلك استدلل على اسميته كيف قال تعالى ألم تر كيف فعل ربك وبه استدلل على اسميته اذا في قوله ألقاك اذا خرج زيد . ثم ثبت على أن الاسم ينقسم الى أربعة أقسام اسم عين وهو ما دل على الذات بلا قيد كيدور رجل واسم معنى وهو ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود ووصف عين وهو ما دل على قيدي الذات كقائم وقاعد ووصف معنى وهو ما دل على قيدي غير الذات كجلي وخفي وقدي يصلح الاسم لهما كبعض الضمرات والوصف كنافع وضار والمراد بالاسم هنا قسم الوصف لا قسم الفعل والحرف ولا قسم الكنية واللقب وبالمعنى قسم الذات لا المعنى المذكور في أقسام الكلمة السابق فانه أعم وقولي ومنه ما سلم به بالغ في لقب ونشر مرتب فالتالان الأولان لاسمي به والأخيران لما أريدلفظه ~~فائدة~~ قوله زعموا مطية الكذب لم أقف عليه في شيء من كتب الاشبال ذكر بعضهم أنه روى مظنة الكذب بالظاء المعجمة والنون وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن صفوان بن عمرو الكلبي قال بس مطية المسلم زعموا مطية الشيطان وأخرج ابن سعد في الطبقات من طريق العيص عن شريح القاضي قال زعموا كنية الكذب

(والفعل ماض ان دخله تاء فاعل أو تاء تأنيث سا كنية وأمر إن أفهم الطلب وقيل نون نو كيدوه ومستقبل وقد يدل عليه الخبر وعكسه ومضارع ان بدى همزة متكلم فردا أو نونه معظما أو جعا أو تاء مخاطب مطلقا أو غائبة

أو غائبين أو ياء غائب مطلقاً أو غائبات

(ش) الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم قهبا وجعلوا الأمر مقتطعين المضارع وقد كرت مع كل قسم علامته لانه لا يبلغ في الاختصار أحدها الماضي ويغير بناء الفاعل سواء كانت تلتكلم أم مخاطب وبناء التانيث الساكنة تاءاً تاختص بالاستثناء المضارع عنها بناء المضارعة واستثناء الأمر ياء المخاطبة والأمر والحرف بالتاء المحركة قال ابن مالك في شرح الكافية وقد افتردت التاء الساكنة بلحاظهم وبش كما افتردت تاء الفاعل بلحاظ تبارك ورد الأخير بجواز أن يقال تباركت أسماء الله تعالى الأمر وخاصة أن يضم الطلب ويقبل نون التوكيد فإن أفهمته كانه ولم يقبل النون فهي اسم فعل نحو صه أو قبلها ولم تفهمه ففعل مضارع والأمر مستقبل أبداً لانه مطلوب به حصول مام يحصل أو دوام ما حصل نحو يالها التي أتق الله قال ابن هشام الآن يراد به الخبر نحو رام ولما خرج فانه غنى ريت والحالة هذه والساكن أمره لا يجدي الزمى وليس كذلك وقد بدل على الأمر بلفظ الخبر نحو والوالدان يرضعن والمطلقات يترصن كما بدل على الخبر بلفظ الأمر نحو فلم يدله الرحمن مداً أي فبعد الثالث المضارع ويميزه افتتاحه بأحد الحرف الأربعة الهززة والنون والتاء والياء والتخفيف بها أحسن من التميز بسوف واخواتها لزم ذلك وعدم لزوم هذه الخلة تدخل على إياه وأهل الفهزة لأنكم مفردات نحو كرم والنون لهما أو مفرداً معظماً نفسه نحو نحن نقص والتاء للمخاطب مطلقاً مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً كذا أو مؤنثاً والغائبية والتانيث والياء الغائب مطلقاً مفرداً أو مجموعاً والغائبات واحترز من هززة نون وتاء ياء لا تكون كذلك كما كرم وترجس التواء إذا جمل فيه ترجسا وتكلم وربنا الشيب خضبه بالبناء وهو الحناء

(وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لمن خصه بأحدهما ثم المختار حقيقة في الحال والتانيث هما)

(ش) في زمان المضارع خمسة أقوال أحدها أنه لا يكون إلا الحال وعليه ابن الطراوة قال لأن المستقبل غير محقق الوجود فاذا قلنا قد يقوم غداً فغداً ينوي أن يقوم غداً الثاني أنه لا يكون إلا المستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة تقتصر فلا يسع العبارة لأنك قد صدمت تنطق بصرف من حر وف الفعل صار ماضياً وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل الثالث وهو رأى الجمهور وسيبويه أنه صالح للحال حقيقة فيكون مشتركا بينهما لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي فانه مجاز لا يتوقف على مسوغ الرابع انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي رجب وهو المختار عندى بدليل حله على الحال عند التجرد من القرائن وهذا شأن الحقيقة ودخول السنين عليه لا فائدة الاستقبال ولا تدخل العلامة الأعلى القروع كعلامات التنبيه والجمع والتانيث والنسب الخامس عكسه وعليه ابن طاهر لأن أصل أحوال الفعل أن يكون متطوياً حالاً ماضياً فالاستقبال أميق فهو أحق بالمثل ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقه بالمثل

(و ترجح الحال مجرداً وتعين بالآن ونحوه وليس وما وان ولا م الابتداء عند الأكثر والاستقبال بظرفه وسأناه لتوقع وكونه طلباً وعداوع نو كيد وترج مجازاة وناصب خلافاً لبعضهم مطلقاً وبالسبيل في أن ولو مصدرية وحرف تنفيس لا لام قسم ولا تانيث في الأصح وينصرف الضى بلم ولا وقبل كان ماضياً فحين صيته ولو للشرط واذا ربحا وقد التقليل وكونه خبر باب كان قيل ولما الجوابية وما عطف عليه أو عطف على خال أو مستقبل أو ماض فكهو)

(ش) للمضارع أربع حالات أحدها أن يترجع فيه الحال وذلك إذا كان مجرداً لأنه لا كان لكل من الماضي

والمستقبل صيغة تنهيه ولم يكن الحال صيغة تنهيه جعلت دلالة على الحال راجعة عندئذ من القرائن جبرالاً
فانه من الاختصاص بصيغة وعلمها الغاربي بأنه اذا كُتِبَ لفظ الحال بالقرب والابتداء أقرب أحق به والحال أقرب
من المستقبل الثاني أن يتعين فيه الحال وذلك اذا اقترن بالأن وما في معناه كالتين والساعة أو نفا أو في بليس
أو مالاً وإن لانهما موضوعا لتثنية الحال أو دخل عليه لام الابتداء هذا قول الأكثر في الجمع وزعم بعضهم أنه يجوز
بما المقرون لأن رنجوه مستقبلان اقتران ذلك بالامر وهو لازم الاستقبال نحو فالآن بأمرهم وأجيب
أن استعمال ما في المستقبل والماضي مجاز وانما يتلخص للحال اذا استحتمت على حقيقتها وزعم ابن مالك أن المنى
بالتلافة قد يكون مستقلاً على قلته قال حسان وليس يكون الدهر مادام بذل وقال تعالى قل ما يكون لي أن
أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي وأجيب بأن الكلام اذ لم يكن قرينه تصرفه في الاستقبال لفظية
أو معنوية وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً نحو وإن ربك ليحكم بينهم
يوم القيمة . اني ليعزني أن تذهبوا به فيصير مستقبل لا سنده الى متوقع وقال أبو علي لا توجد لام الحال
وهذه حكاية حال يعني الآية الأولى وأول بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره ينسبكم أو قصدكم أن تذهبوا به
الثالث أن يتعين فيه الاستقبال وذلك اذا اقترن بنظر مستقبل سواء كان معولاً له أو مضافاً اليه نحو وأرسل
إذا زروني فالعنوان مستقبلان لعمل الأول في اذا وإضافة الثاني أو اسنداً الى متوقع كقولهم

يهولك أن يموت وأنت متبع * لما فيه الحياة من العذاب

اذ لو أراد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود وهو محال أو اقضى طلباً نحو والوالدان رضى . لينفق
بعضه من ربنا لاؤاخذاً أو وعداً نحو يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء أو محب أداة توكيد كالنوين لأنه انما
يصح علم يحصل أو لداة تخرج تخلفوا في البتة الأسباب أو أداة مجازاة جازمة أم لا نحو إن يشاء يهلككم كيف تصنع
أصنع أو حرف نصب ظاهر كان أو مقدراً خلافاً لبعض المتأخرين في قوله لا يتبين بشئ من حروف النصب
والسهم في قوله لا يتبين بأن أو المصدرية نحو يود أحلم لو يعمر بخلاف الشرطية فانها تصرفه للشي
كاسأى أو حرف تنقيس وهو السين وسوف لأن وضعهما للتخلص من ضيق الحال الى سعة الاستقبال
قبل أولام القسم أو الالفية وعليه في الأولى الجزولى وجماعة لأنها في معنى التوكيد وفي الثانية من المتأخرين
وصح ابن مالك مذهب الأحسن والمبرد بها وعلى الاحتمال معاً فقد دخلت على الحال في قوله ولا أقول لكم
عندي خزانة الله الزايع ان ينصرف معناه الى الماضي وذلك اذا اقترن لم أو ما وذهب الجزولى وغيره أن
مدخولهما كان ماضياً فثبتت بصيغة ونسب الى سبويه ووجهه ان المجازفة على المعنى أولى من المحافظة على
اللفظ ورد بأنه لا نظير له وتغير الأولى المضارع الواقع بعد الواو المهدو والمجروف طلب المعاني لا قلب الالفاظ ولم
أثبتها بالمجازة للاستثناء عنه اذا دخل على المضارع سواء أوال الشرطية نحو ولو يؤخذ الله الناس أو افنحو
واذ تقول للذي أنعم الله عليه أي قلت أو زعمت

ربما تذكره النفوس من الآه * وله فرجة تكمل المقال

أو دالة تقليدية . نحو فلما ترك القرن منهمراً أنبله * بخلاف ما اذا لم تكن للتخيل أو كان خبر باب كان
نحو كان زيد يقوم قال ابن عصفور أو محبها الجوابية تصولاً يقوم بدماء عمرو قال أبو حيان ويحتاج اثبات
ذلك الى دليل مع السماع أي في جواز وقوع المضارع بهذه الازم المعروفة أنها لا تدخل الاعلى ماضى اللفظ
والمعنى كاسأى وما عطف على حال أو مستقبل أو ماضى أو عطف عليه ذلك فهو مثله لإشتراط اتحاد الزمان في
الضمان المتماثلين نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فصاح الأرض أي فأصبحت الأرض

ولقد أمر على اللثيم يسنى * فغنيت ثمت قلت لا يسنى

أي مررت قال أبو حيان ومن القرون الخطة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جاز بدبضك
 (ص) الماضي للحال بالانشاء والاستقبال يطلب و وعد وعطف على مستقبل ونفي بلاقان بتقديم ومقتله
 الماضي بعد هذه التسوية فان كانت بعد دأمة عين الماضي وتخصيص وكلما وحيث واطاعه أو صفة تكررة
 عامة وأنكر أبو حيان هذا القسم

(ش) للماضي أربع حالات أيضا أحدها أن يتعين معناه للماضي وهو الغالب الثاني أن ينصرف إلى الحال
 وذلك إذا قصد به الانشاء كعبت واشترت وغيرهما من ألفاظ العقود أو عبارة عن إيقاع بمعنى الغفلة عنه
 في الوجود الثالث أن ينصرف إلى الاستقبال وذلك إذا اقتضى طلبا نحو غفر الله لك وعزمت عليك الأضطر
 أو أظلمت وأوعدا نحو إنا عطيناك الكون أو عطف على ما علم استقباله نحو يقدم قومه يوم القيامة فأورهم
 النار ويوم يتفخ في الصور فترع أوفني بلا أو إن يقدم فهو وإن زال التان أسكهم من أحدهم بعده أي
 ما يكسبها من رد ووافو الله لا زدنا كما يده الرابع أن يحتمل الاستقبال والماضي وذلك إذا وقع بعد هذه التسوية نحو
 سواء على أقت أم قدمت إذ يحتمل أن رافعا كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك سواء كان الفعل
 معادلا بلام أم لا نحو سواء على أي وقت جئتني فان كان الفعل بعد دأمة قرونا لم يمين المضي نحو سواء عليهم أن يفتريهم
 أم لم تتركهم لان الثاني ماض معنى فوجب مضي الأول لانه معادله أو وقع بعد أداة تخصيص نحو هل بلغت ان
 أردت المضي فهو نوع نحو هل فولا كان من القرون من قبلكم أو لوقية أو الاستقبال فهو أمر به نحو فولا لأخرى
 لينفرد أو بعد كذا فالمضي نحو كذا ما أمة رسولا كذبوه والاستقبال نحو كذا نصبت جلودهم بدلانهم أو بعد حيث
 فالماضي نحو فأتواهم من حيث أمرهم الله والاستقبال نحو ومن حيث خرجت قول أو وقع صلة فالماضي نحو
 الذين قال لهم الناس والاستقبال نحو الذين تابوا من قبل أن تغدر وأعلمهم وقد اجتمع في قوله أن لا تنكح
 بذكر ماضى من الأمر واستجاب ما كان في غدا ووقع صفة لنكرة عامة فالماضي نحو رب زدني حسنة ذلك
 اليوم والاستقبال كحديث نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كلهم أي بجمع لانه ترغيب لمن أدرك
 حياته في حفظ ما يسمع منه وأنكر أبو حيان هذا القسم الرابع بصورة كذا فاضل بعد أن ساقها بهذه المثل
 في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك والذي ذهب إليه الجدل على الماضي لبقاء اللفظ على موضعه وأعلمهم
 الاستقبال فيما مثل به من خارج ووافقه المرادى

(ص) وليس أصلا للأفعال والباقي فرع والأمر مقطوعا من المضارع على الأصح
 (ش) فيه مستثنان الأولى ذهب بعضهم إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي لانه أقرب إلى الاشتغال باعتلال
 المضارع والأمر باعتلاله لان المضارع هو الماضي مع الزايدة والأمر منه بعد طر حيا والجو رعى أن الثلاثة
 أصول الثانية ذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل الماضي والمضارع فقط وان الأمر مشتق من المضارع
 إذا فصل الفعل لتفعل كالمضارع وبما كان أمر المخاطب أكثر على السنتهم استعملوا مجي اللام فيه لحذفوها
 فيه مع خوف المضارعة طلبا للضعيف مع كثرة الاستعمال وبنوا على ذلك أنه معرب والبصريون على أنه أصل
 برأسه وملا كرفي أصله خمسة نوع

(ص) والحرف لإعلامه فان اختص باسم أو فعل وعمل والأفلا ويستثنى من الأول هل التي في حينها
 ومن الثاني ما ولا وان التافيات

(ش) الحرف لإعلامه له وحده قبل علامته أن لا يقبل شيأ من خواص الاسم ولا من خواص الفعل وهو

فقسام مختص بالاسم ومختص بالفضل ومشارك بينهما والاصل في كل حرف يختص أن يعمل فيها اختص به
وفي كل حرف لا يختص أن لا يعمل وقيد أبو حيان الاول بأن لا يستل منه منزلة الجزع فان تقلد كل واحد من
التنقيس لم يعمل ومما خرج من هذا الأصل هل في حرف ما فعل فأنها تختص به بمعنى أنه يجب ابتداء ما بها كما
سيأتي في باب الاشتغال حيث رجح النصب بعدها ومع ذلك لا يعمل لأن هذا الاختصاص عرضي لا لازمي وما
ولا وان النافيات فأنها لا تقتض مع ذلك قبل لأن ما شبه ليس في أنها لتفي وللحال وتدخل على المبتدأ وان خبر
فألتفت بها

عوض **ع** وليس منه عسى وليس وكان وأخواتها على الصحيح
عوض **ع** المشهور ومنهجه الجمهور أن المذكرات أفعال لا اتصال ضمائر الرفع والتاء اليها كتنهها وذهب ابن
الصراح إلى حرفية عسى وليس مستند إلى عدم تصرفها واقعة في الاولى تطلب وفي الثانية الفارسي وابن شقير
ورويان ذلك لا يصلح دليل للحرفية مع قيام دليل الغلبة وذهب الزجاجي إلى أن كان وأخواتها جر وف وقال
ابن هشام في حواشي التوسيل الخلاف في عسى وليس شهيد وفي كان غريب قال ابن الحاج في النقد حكى
العبدى في شرح الأيضاح أن المبرد قال ان كان حرف قال العبدى وهذا انظر من قول من قال ان ليس وعسى
سوفان قال ابن الحاج هو وان كان في بادئ الرأي ضعيفا لأنه أقوى بل تأمل لأنها لا تدل على حدث بل دخلت
لتعقيد معنى الماضي في خبر ما دخلت عليه

عوض **ع** والكلام قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه وقيل السامع وقيل هما والاصح اشتراط التقيد
وأفاده ما يجعل الاتحاد الناطق وأشكال تصور خلافه

عوض **ع** الكلام ينطق لمنه على النطق والاشارة وما يفهم من حال الشيء والاطلاق على هذه الثلاثة مجاز وعلى
التكليم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان الطلاقة على هذا حقيقة وعلى ما في النفس من المعاني
التي يبرز عنها زعم اللفظ المركب أو أدألم يفد وهل هو حقيقة فيها وفي الأول قط أو الثاني قط لثلاثة مذاهب
للصوابين على الكلمة الواحدة كما في الصحاح وأما في الاصطلاح فأحسن حدوده وأخصرها انه قول مفيد
نخرج بالقول الخمسة الاول المذكورة وبالمفيدة الكلمة وبعض المركبات وهو الذي لا يفيد والمراد بالمفيدة
ما يفهم معنى يتحقق السكوت عليه وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع أو هما أقوال أرجحها الاول لأنه خلاف
التكلم فكما أن للتكلم صفة التكلم كذلك السكوت صفته أيضا المراد بحسن السكوت عليه أن لا يكون
محتاجا في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه فلا يضره احتياجه إلى المتعلقة من
المفاعيل ونحوها وهل يشترط أفادة المخاطب شيئا بمجهلة قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك فلا يسمى
نحو البياض فوق الأرض والحرارة وتكلم رجل كلاما والثاني لا ويصح به أبو حيان قال ولا كان الشيء
الواجب كلاما وغير كلام إذا خوطب به من بمجهلة فاستفاد ضموه ثم خوطب به ثانيا وعمل الخلاف ما إذا ابتدأ
بمفهوم أو يقال به قائم كما أن النار حارة بلا خلاف ذكره أبو حيان في تذكرته وهل يشترط في الكلام
التفصيل قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك وخلائق فلا يسمى ما ينطق به الثائم والساهي كلاما وعلى هذا
يزاد في الخمسة مقصود الثاني لا ويصح به أبو حيان وهل يشترط فيه اتحاد الناطق قولان أحدهما نعم فلا يصلح
رجلان على أن يذكر أحدهما قدام الآخر فاعلا أو مبتدأ وآخر خبرا ليسم ذلك كلاما وعلى أن الكلام على
واحد فلا يكون عاملا إلا واحدا وعلى هذا يزداد في الخمس ناطق واحد والثاني لا ويصح به ابن مالك وأبو حيان
كما أن اتحاد الكاتبة لا يشتر في كون الخط خطأ وقال ابن قاسم صدور الكلام من ناطقين لا يشتر

لان كل واحد من المتكلمين انما اقتصر على كلمة واحدة انكلا على نطق الآخر بالآخرى فكأنهامة
 في كلامه وهذا معنى قول وأشكل تصور بخلافه (تنبيه) تخصيص الصاعدا الكلام بالمفيد مجرد اصطلاح لا دليل
 عليه وقد بالغ الخفاجي في انكار ذلك عليهم فقال في كتابه سر الصاحبة الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعدا
 من الحروف المعقولة اذا وقع من تصح منه أو من قبيله الافادة قال وانما شرطنا الانتظام لانه لو أتى بحرف وهوى
 زمان واتى بحرف لم يصح وصف فعله بأنه كلام وذلك لان الحروف المعقولة لان أصوات بعض الجادات بما
 تقطعت على وجه يلتبس بالحروف لكنها لا تميز بينها وشرطنا وقوع ذلك من تصح منه أو من قبيله الافادة
 لثلاثين عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطيور كلاما وقولنا القليل دون الشخص لان ما يسمع من المجنون
 يوصف بأنه كلام وإن لم تصح منه الافادة وهو مما لا كتبنا تصح من قبيله وليس كذلك الملائكة ولا يجوز أن
 يشترط في حد الكلام كونه مفيدا على مذهب اليه أهل النحو لان أهل اللغة قسموا الكلام الى سهيل
 ومستعمل والمهل والموضع لشي من المعاني والمستعمل هو الموضوع لشي فأنه قد قالوا كان الكلام هو المفيد
 عندهم وبما يفيد ليس بكلام لم يكونوا قسموا على قسمين بل كان يجب أن يسلبوا ما يفيد اسم الكلام ثم رأوا
 على أن الكلام انما يفيد بالمواضع وليس لها تأثير في كونه كلاما كالاتاثير لها في كونه صوتا وقد صدق أبو
 طالب العبيدي في شرح الايضاح لنصر مذهب الحوئين في ذلك وأكثروا استدلالهم لمن ورد ما يقتل
 فأنه هذا ليس بكلام ويقول سيبويه ان الكلام انما يقع على الجمل وقرره بأنه اسم مصدر وثابت عنه وذلك
 المصدر وهو التكلم موضوع للباينة والتكثير لان فعله كلم دال على ذلك فلما جرى الكلام عليه وجب أن
 يراوده التكثير وأصل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعا على جملة قال ولا جملة في ذلك وأما قولهم
 قليل القابلة ليس بكلام فمن باب الجواز والمبالغة كقولك الليل ليس بانسان وأما قول سيبويه فلا تقوم به جملة
 لان الخصم قال نعم يمكن أن يقال ان المتقدمين من أهل النحور واضعوا في عرفهم على أن سمو الجملة افيدة
 كلاما دون ما يفيد لان ذلك على سبيل التحقيق كما أنهم سمو هذه الحوادث الواقعة كضرب أهلا
 ولوعدها الى التحقيق كانت اسماء لما وقع من الحوادث اه وقال ابن جني في الخصائص فان قيل لم يضع
 الكلام على ما كان مستقلا بنفسه وعلى الجملة التامة دون غيرها الاشتقاق قضى بذلك أم مجرد السماع
 قيل لا بل الاشتقاق قضى به دون مجرد السماع لأن الكلام أخو من الكلم وهو الجرح والتأثير
 وإنما يحصل التأثير بالتام الفهوم دون غيره قال ويمانيون نسلك بذلك أن العرب لما أرادت الأحد من ذلك خصته
 باسمه لا يقع الاعلى الواحد هو قولهم كلمة ثم قال في آخر كلامه * ولكل قوم سنة إمامها *

في اسمين واسم وفعل
 (ش) الضعيف عائد الى الكلام أو الى الافادة والحاصل أن الكلام لا يتأتى الا من اسمين أو من اسم وفعل فلا يتأتى
 من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأن الافادة انما تحصل بالاستناد وهو لا بد له
 من طرفين مستند ومستند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مستندا ومستندا اليه والفعل لكونه مستندا
 لا مستندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما فلا معان يكونان كلاما لكون أحدهما مستندا والآخر مستندا اليه وكذلك
 الاسم مع الفعل لكون الفعل مستندا الى الاسم مستندا اليه والفعلان والفعل والحرف لا مستندا اليه فهما والاسم
 مع الحرف فاما أن يفقد منه المستند أو المستند اليه والحرفان لا مستندا اليه فهما ولا مستندا والكلمة لا استناد فيها
 وزعم ابن طلمة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام كسم ولا في الجواب ورد بأن

كلام هو الجمل المقتدر بعد ما وزع على الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلاما في النداء فهو يازيد
وكسب بأن ياءه متصلة الفعل وهو أدغر وأنادى وزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلاما في نحو ما قام
فقال على أن الضمير المستر لا يند كلمة

من وهو خبرنا أحفل الصدق والكذب والافشاء والأصح انحصاره فيما
يشخص في اختلاف الناس في أقسام الكلام فالخلاف من العادة وغيره وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر
والإنشاء وقال كثيرون أقسامه ثلاثة خبر وطلب وإنشاء فلو أن الكلام أمان يقبل التصديق والتكذيب
أولا الأهل الخبر والثاني إن افتقر معناه بلفظ فهو الإنشاء وإن لم يقف بل تأخر عنه فهو الطلب والمحققون على
فصول الطلب في الإنشاء وأن معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه وأما الضرب الذي يوجد
بصدقه فهو متعلق الطلب لنفسه وقال قطرب أقسام الكلام أربعة خبر واستخبار وهو الاستفهام وطلب
مما لا يخرج الأمر والتي تحت الطلب ونصب بأن الاستخبار داخل تحته أيضا بأن نحو يست وأشرت به
خارج منه وقال بعضهم خمسة خبر وأمر وقصر وطلب ونداء وقال الاخفش ستة خبر واستخبار وأمر
ونهي ونداء وثاني وقال بعضهم عشرة نداء ومسألة وأمر وتشفع وتذهب وقسم وشرط ووضع وشك واستفهام
وقال بعضهم تسعة باعاط الاستفهام لسؤاله في المسألة وقال بعضهم ثمانية باعاط التشفع لسؤاله فيها وقال
بعضهم سبعة باعاط التثنية لأن من قسم الخبر وقال بعضهم ستة عشر أمر ونهي وخبر واستخبار وطلب وجواب
وتنوين والاملاط وتلفظ واختصار وقسم ونشيهو هاء أو هاء وتذهب واستناده والعقيق المنصرفة في القسمين
الأولين ووجه شبه المذكور ما في البيت

من والكلم المر كسب من ثلاثون لم يصد وهو اسم جنس للكلمة لاجع كثرة لاقته ولا تدرط تصد
الأصواع خلافا لزمها

في الكلام القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدا أقساما لا فهو أخص من الكلام لأنه يكون بالتركيب
من ثلاث أو أكثر منبعض اشتراط الفاعلة والكلام عكسه محتاى اجتماعا في قد قام بدوار تفاهيها في إن قام
وهو جود الكلام دونها الكلام في ذلكم وعكسه في إن قلتم ينشأ على يشترط أن تكون الثلاث من الأنواع
الثلاث أولا فتكون من نوع أو نوعين كراي العاص فيه خلافا للمصحح عدم الاشتراط والمصحح أنه اسم
جنس للكلمة كخبر ومخر لاجع كثرة لاقته خلافا لزمي ذلك بدليل ذكره في قوله المبيد الكلام الطيب
ولهم يتغير في قول واحد كذا ابن الصالح في شرح الألفية وابن فلاح في غنيته قال ابن الخشاب ولا يطلق
الكلم على المركب من كلمتين إلا عند من يجوز إطلاق اسم الجمع على اثنين وفي شرح التوسل لناظر الجشي
أصل العادة في الكلام فذهب جماعة من الجرحاء إلى أن الجمع الكلمة وذهب الفارسي وغيره من المحققين إلى
أنها اسم جنس لها ثم اختلفوا على مذاهب أخذوا عليه الأكثر أنها لا يقع الأعلى ما فوق العشرة وإفادته
سلوة فيهم بالف وقلما الثاني أن يقع على الكثير والتليل والثالث أنه لا يقع على أقل من ثلاث وعليه أن الثالث
بمعنى واحد والجمل يقتل زلف الكلام والاسم اسم العلم شرط الأفادة فإن صدرت باسم فاعية أو فعل فاعية
أو ظرف أو جرم أو ظرفية وإن تضمنت ظرف والعبارة صدر الأصل واسمية المصدرية الجوزات وجوبها
بمعنى الكلمة أن كان خبرا طيبة وبمعنى إن كانت خبرا ولما بينهما اعتباران

في فذهب طائفة إلى أن الجمل والكلام ترادفان وهو ظاهر قول الزمخشري في الفصل فانه بعد أن
فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والجملة ترادفان فانه من أفترط الأفادة بخلافه قال ابن هشام في الغني

ولهذا اتفقوا على قولهم جلة الشرط جلة الجواب جلة الصلة وكل ذلك ليس مضى فلا موعلى هذا.
 الجلة القول المركب كما فصح به شيئا الصلة الكافية في شرح القواعد ثم اختار الترادف قال لأنهم
 بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجملة وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال أنه الذي يقتضيه
 كلام الصانع قال وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة فشرطا وأجوابا أو صلة فإطلاق مجازي لأن كلامها
 كان جلة قبل فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظرا إلى أنهم كانوا كذلك أنه
 وتنقسم الجملة إلى اسمية وفعلية ونظرية فالاسمية التي صدرها اسم كز بد قائم وهيئات العقول والفعلية التي
 صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما ونظنته قائما يقوم وقم والتفريقية المصدرة بنظر
 أو مجز أو نحو عندك زيد وأنى الدار زيد إذا قربت زيد أفاعلا بنظر أو المجز و لا بالاستقرار المحذوف
 ولا مبتدأ خبرا عنه هما وزاد الزخشي وغيره في الجمل الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية لأن المراد
 بالصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو قائم الزمان وإزيد أخوك
 ولعل ذلك منطق وماز بد قائم اسمية ومن نحو قائم زيد وان قائم زيد وقد قام زيد وهلاقت فعلة والمعتبر
 أيضا ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ونحو فرقا كذب وفرقا تقتلون ونحو فأى آيات الله
 تنكرون فعلة لأن هذه الأسماء في مرتبة التأخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله وإن أحسن المشركون استجارك
 فأبوه والانصاف خلفها والليل إذا مضى لأن صدورهما في الأصل أفعال والتقدير أذعوز بد وإن استجارك
 أحد وخلق الأنعام وأقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات وجهين وهي اسمية المصدر فعلة الجوز نحو زيد يقوم
 أبوه قال ابن هشام ويبنى أن زاد عكس ذلك نحو ظننت زيد أبوه قائم وتنقسم أيضا إلى الكبرى والصغرى
 فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة
 الخبرية في المثاليين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبار أن نحو زيد أبوه غلامه منطق فيجوز عن هذا
 الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطق صغرى لا غير وأبوه غلامه منطق كبرى باعتبار غلامه منطق
 صغرى باعتبار جملة الكلام *

من * والقول لفظ دل على معنى فيم الثلاثة قبل والمهم وليس مجازا في غير الكلمة ولا خاصا بالمركب
 ولا المفيد خلافا لأعربها

من * القول هو اللفظ الدال على معنى فاللفظ بهنس يشعل المستعمل والمهم لأنه الصوت المعقد على مقطع
 والدال على معنى فصل يخرج المهمل فشملة الكلمة والكلام والكلم شعولا بدليا أى أنه يصدق على كل منها أنه
 قول إطلاقا حقيقيا وقيل أنه حقيقة في المفرد والإطلاق على المركب مجاز وعليه ابن عطية وقيل حقيقة في
 المركب سواء أفاد أم لا وإطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد وإطلاقه على المفرد والمركب
 الذي لا يفيد مجازا وبه جزم الجويني في تفسيره وقيل أنه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ حكاه
 أبو حيان في باب ظن من شرح التسهيل وجزم به أبو البقاء في الباب أما إطلاقه على غير اللفظ من رأى
 والاعتقاد مجاز جزماء جاعا

من * الأعراب

من * أى هذا اسمه وهو مصدر أعرب مشتر كالمان الآية قال أعرب الرجل عن حاجته بأن عنها ومنه
 حديث واليتب تقرب عن نفسها والاحالة عربت الدابة جالت في مرعاها وأعربها صاحبها جالها والتعسين
 أعربت الشيء حسنة والتعير عربت القعدة وأعربها الله غير ها وإزالة الفساد أعربت الشيء أزلت عنه أى

أبو يحيى الأول بين والباقي بالهززة وبأى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صارت له خيل عراب
أو ولد له وعرب اللون أو تكلم بالفصحى أو أعلنى العربون فلهذا عشرين ألفا والمناصب للمنى الاصطلاحى
منها هو الأول فى القصد بانه فى النسخة كاستقصا وضع أن يكون من الخمسة بعده

بالحرف قال الجوهري فى النسخة هو أثر بجله المثل ظهر أو تقدر قبل أن يمتوى ونحو القدر بما الله منقطعة
والمتوى غير متوى قبل يمتوى فهو التميز للمثل لفظا وتقدرا قبل أو علقا فى المبنى

بالحرف استقصا لعل الاعراب لفظا أو يمتوى على قولين فالجوهري على الأول واليه ذهب ابن خروف
والشواويز وابن بطون ونسب للحقين وابن الجايب وسائر المتأخرين وحده على هذا أثر ظهر أو يمتوى بجله
المثل فى محل الاعراب وهو الآخر كاسيأتى والمراد بالآخر الحركة والحذف والسكون والحرف أو يمتوى
ما كان فى المقصور ونحوه كاسيأتى وقولنا بجله المثل لفظا من حركة لا يتابع نحو الحذف ومن حركة البناء

وسائر الحركة فان قلت لم يزد فى الحذف آخر الكلمة كما صنع ابن هشام فى الشذور قلت قد صرح هو
فى شرحه بان ذلك ليس قيدا هتراه عن غير المتكلمين لأثر بجله المثل فى غير الآخر فصرت عنه وأعلمو بيان
لمحل الاعراب من الكلمة وقد ذكرته بعد فلفظا لاسيأتى المذهب أو قبل ثلاثين حرفا من كلمة أو يمتوى
الاعراب يكون فى غير الآخر كاسيأتى فوجب الأعم وجاعل من المنار بقاى أنه يمتوى ونسب لظاهر قول

صير به رجاء أو يحسن وعلى هذا لفظه القصير لفظا أو تقدر واستدل لصحة الأول بان الاعراب قد
يكون لازما لغيره وهو كرفع المصرك ونصبه بجان الله وزيدك وجرا الكلام وعربط من ذهب الكلام
وأم عربط فلا يصح قول من جعله ضميرا وأوجب أن ذلك ونحوه متغير بمعنى انصاح لمتغير أو متغير عن حالة

السكون التى كان عليها قبل التركيب وذهب الأول بحازم والثانى بوجه المبنى على حركة فانه كذلك واستدل
لثانى بأنهم كانت الحركة ونحوها اعرابا منضبا اليه فى قولهم حركات الاعراب وأوجب بأنها لثانية وبأنها
توجد فى المبنى وأوجب بأنها غير حاو بأنها تزداد فى الوقف مع الحكم عليه بالاعراب وأوجب بأنه عارض
لاعتبار هو بان السكون ليس بأثر وأوجب بان الأثر أعظم من وجود الحركة وحذفها بان فيه تخصيصا لفظا

بعض الملاحظات القدوة بخلاف ما اذا جلتا نفس الحركة والحرف فبها محل اللفظ بالكلمة عن مدلوله
المتوى وذلك غير جازم للمطالعين وتقسيم الأثر الى ظاهر ومقدر هو للمعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر
متنوى ونحو القدر بما الله منقطعة عن يمتوى نحو لفظى والمتوى بما الله غير منقطعة عن شئ نحو جلى
أو رطب ونحو الألف كقلاى وكذلك تقسم التفسير الى لفظى وتقديرى هو المشهور وقسمه بعضهم الى ثلاثة

لفظى وتقديرى وعلى وغير اللفظى بوضع الاسم المبنى

بالحرف وعلم آخر الكلمة أو ما زل من ثلثة المراد بان آخر الكلمة نحو المالى من زيد والميم من يقوم وبما زل من ثلثة الأفعال الخمسة فان علامة
الاعراب فيها اللون من حيث هو ليست على آخر الكلمة ولا تحذف بالآخر بل بالضمير الذى هو الفاعل والفاعل بمنزلة
يخرج من الفعل وكذا انما عشر واثنى عشر فلان الاعراب فيها فى حشو الكلمة قال ابن جنى فى المحطوطات لان

اللامين للمفعول أحد هذين الآخر فلهذا المضاف والمضاف اليه وقال ابن هشام الذى يظهر فى الجواب أن عشر
خلق على اللون واللون من ثلثة عشر (تبيه) يسمى آخر العرب حرف اعراب والمبنى لا حرف اعراب له قال ابن

عيسى ورجع إلى آخره حرف اعراب على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب

بالحرف ونسبهم آخر المبنى المضافة وتلقين الوضع

ش ﴿ فيه مستلذان الأولى الاعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان وهو كراين مالك انه متجزئ
وبعضها وهاه أبو حيان التائيد ذكر الجاني في أسرار النحويان الكلام سابق الاعراب في المرتبة وهل تقطع
العرب به زمانا غير معرب ثم أت استنباه المعاني فأعربته وأنطقت به. مر باقي أول تبديل الاستنباه ولا يتقدح ذلك
في سبق رتبة الكلام كتقدم الجسم الاسود على السواد وان لم يزأله خلاف البعاطة وفي الباب لابي البقاء
المحققين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند الترتيب لا بد أن يعرض فيه ليس حكمته
تقتضي ان يضع الاعراب بمقارن للكلام

ص ﴿ وهو أصل في الاسماء وثالثا فيهما

ش ﴿ مذهب البصريين ان الاعراب أصل في الاسماء ففرع في الأفعال لان الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني
مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فلو لا الاعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما أحسن
زيدا بالنصب في التعجب والرفع في التثني وبالجر في الاستفهام فلو لا الاعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فان
اللباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعاني وقال الكوفيون انه أصل فيهما لان اللبس الذي
اوجب الاعراب في الاسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب
نهي عن الجمع بينهما بالجزم نهى عنهما مطلقا والرفع نهى عن الاول وإباحة الثاني واجب بأن النصب على
أضار ان والجزم على ارادة لا والرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضرة لم تنجح الى الاعراب وذهب بعض
المتأخرين الى ان الفعل أحق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته
فهو فرع وهذا هو القول الثاني المطوي في المتن قال في الارشاد وهذا من اختلاف النحويين ليس فيه كبير فجة

ن ﴿ والبناء فيه

ش ﴿ البناء ضد الاعراب فعلى القول بأنه لفظي محدد كما أفصح به في التسهيل بأنه ما جئ به لا لبيان مقتضى
عامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وعلى انه معنوي محدد كما قال ابن جني في الخصائص بأنه لزوم آخر
الكلمة ضم باء احدا لثني أحدث ذلك من العوادل ولما لم يسمى بناء للزوم طريقة واحدة كلزوم البناء
موضعه وينقسم الى اثنائي ظاهر كضرب وضرب والى بقدر كمد اورداً امر او محله آخر الكلمة كما مثل ولا
يكون فيما زله نزلته فيها أعلم وهو فرع في الاسماء وقيل في الأفعال وقيل فيهما

ص ﴿ والمبنى الحروف والمأخوذ وكذا الامر خلافاً للكوفية والاسم قيل ان أشبه الفعل المبني وقيل ان لم
يركب وقيل أو نقص من معنى الحرف وقيل أو وقع موقع مبنى أو صار ع ملوق أو أضيف اليه وقيل أو كثرت على
منع الصرف واختاروا فاق لا بن مالك وأبي الفتح وأبي البقاء ان أشبه بالحرف بلا معارض

ش ﴿ هذا حصر للبيانات فالجزم على بناءه الحروف والمأخوذ لعدم وجود مقتضى الاعراب السابق فيها
فان قيل قد يجعل لللباس في بعض الحروف الا ترى ان لام الامر ولا م كى صورتها واحدة والمعنى مختلف وكذا
لا في التثني ولا في التثني وأوجب حصول الفرق بتقديم العامل على لام كى ووقع لام الامر ابتداءه فاذا خيف
التباس لان التثنية بالنهية أتى بغير هاء من حروف التثني نحو ما واما الامر فالبصر على بناءه والكوفية على
اعرابه زمناً لان الخلاف في الاعراب السابق في ان الاعراب أصل في الأفعال أيضاً ولا فعلى الاول هو معرب لانه
الأصل فيه ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الأصل فيه ولا مقتضى لاعرابه ومر بما علل الكوفية ذلك
بأنه مقطوع من المضارع فأعرب كأصله والبصرة لا يرون ذلك بل يقولون انه أصل برأسه كما نخدم فالخلاف في
هذه المسئلة يبين على الخلاف في أصليين وهذا أمر لطيف ندكره ان شاء الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عزينا

في قوله عما كان لسلالة كورني في الفقه ولسلسلة الذهب للزركشي في الاصول والاسم بعضهم مني قطعاً ثم
 خلت في سبب البناء هل هو شيء واحد أو أكثر فذهب كثير من إلى الثاني فذهب من قال من أسبابه شبه الفعل
 المبني وشبهه بنزال وجهات فأنها مبنية بالشبه ما بزل وبعد في المبني وردها طردوا بكونه مناسيقاً له وضرباً يدا
 لانها بمعنى الامر وعكسها لم يزم اعراب الف وأواه لانها بمعنى انضجروا وجمع المعربين ومنهم من قال من أسبابه
 عدم التركيب وعلى هذا ابن الماجر حيث قال المبني ما سبب مبني الاصل أو وقع غير مركب فنهذه ارب الاسماء
 قبل التركيب مبنية وقيل اسباب البناء فذهب معنى الحرف كاسماء الشرط والاستفهام ووقع موقع المبني كترال
 الواقع موقع انزل ويزيد الواقع موقع كاف الخطاب ومعارضه لما وقع موقع المبني كالعلم المؤنث المعدول
 كخادم فانه صار عزال الواقع موقع انزل في المعدل والتعريف وضافته الى مبني كاسماء الزمان المنقاة الى
 جله أو لما مضى وزاد بعضهم أن تكرار عل منع الصرف قال ابن جني في الخصائص ذهب بعضهم إلى أنه إذا
 اذا انضم إلى مبني من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الاعراب أصلاً لانها ليس بعد منع الصرف
 الاترك الاعراب ومثل ذلك كخادم وقطام وباه فان ثم العلية والتأنيث والعدل عن حادثة وقاطعة قال وما
 ذكره فاسد لان سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه انما فيه مشابهة الاسم
 للحرف لا غير وقوله ليس بعد منع الصرف الاترك الاعراب ممنوع وتثنيه بباب خدام مردود فان سبب البناء
 فيه شبه بترك وزال وقد وجدنا ما يقع فيه خمسة أسباب من وائع الصرف ولم يكن وذلك اذ يرجع فان فيه
 العلية والتأنيث والجمعة والتركيب والاقب والنون اه كلام ابن جني والذي جزم به ابن مالك في كسبه انه
 لاسبب البناء سوى شبه الحرف فقط وهذا هو المختار ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيده وصرح
 به ابن جني في الخصائص كما تقدم في كلامه وكذلك ابقاء التقنين ثم رأيت أيضاً تقييداً لكل الدين
 الطار وعبارته وأما ما بين من الاسماء فاعلم اني شبهه بالحرف ثم حكى كلامهم في البناء للخر وج عن النظائر
 والواقع موقع الامر ثم قال وهذا انما هو على وجه التقريب والصحيح ان كل اسم بني فاعلم اني شبهه بالحرف
 وهذا التشبه على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي فهو كمالها أشبهت هل لكونها على حرفين والمعنوي ان
 يتضمن معنى الحرف أو يكون منتقرا الى ما بعده وهذا ذهب الحدائق من الصور ان اه كلامه بحروفه ثم ان
 شبه الحرف انما يؤخر حيث لم يعارضه معارض فان عارضه ما يقتضي الاعراب فلا أثر له وذلك كأي شرطاً
 واستفهاماً وموصولة فأنها مبنية مع مشابهة الحرف في الاحوال الثلاثة لكن عارض هذا التشبه ولما
 للاضافة وكونه يفتح على كل ابناء أصيغت الى نكرة فبعض ان أصيغت الى معرفة فعارضت مناسبتها للحرف
 مناسبتها للحرف فقلت مناسبتها للحرف لانها داعية الى ما هو مستحق بالاصالة ونقصه أو حيان بلدن فأنها ملازمة
 للاضافه بل هي أقوى من أي فيها فأنها لا تنفك عنها لفظاً وهي مبنية وقال بعضهم انما عربت أي تشبها على الاصل
 ليعلم ان أصل المبنيات الاعراب كما عصبوا بعض الاسماء والافعال التي وجب اعلامها تشبها على أن الاصل
 فيها التصحيح وبذلك جزم ابن التبريزي في كتابه بلح الادلة

ص في وضعه على حرفين أو حرفين وأب ونحوه ثلاث ومع لزمت الاضافة وقيل أصلها هي ومعناه ولولم
 بوضع كالاشارة واذان وتان للتشبيه واستعماله بأن ينوب عن الفعل ولا يتأثر كاسماء الافعال وقيل هي منصوبة
 بمضمر وقيل هي جندرات فبعضها الام الامر وحل الباقي واقفاره بتأصل كوصول وإمهاله كاوائل السور
 ولغته كحاشا عليه المضمر المعنوي أو الاقتدار والوضع في كثير أو استناده باختلاف صيغته احقالات
 في الوجود المستبعدة في شبه الحرف نسبة أحدها الوضعي بأن يكون الاسم موضوعاً على حرفين أو حرفين

فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف إذا أصل في وضع الاسم والعلة أن يكون على ثلاثة حروف كسبأه وحرف
 فوقه تسعة وحرف فاعلم ينسب الحروف ألتا حفي بها لانه اختصاص بها الأفعال فمعنى ما قام من حيث
 القيام عن زيد فلا بد أن تكون أحصر من الأفعال والام يكن المعدول عنها اليها ثمة فان أورد على ذلك نعت
 أب وأخ وعم وحرف وفم وذى وبدودم فاعلم من يتبع جكونها على حرفين فالحال بها مضى لانه تم
 لا تنسب اليه العبرة - اوضح الأصل لا ما تحققت الطارى فان أورد على ذلك مع فاعلم مضى لانه تم
 على الأصح كما يأتي في نظروف فالحال بها أن ذلك تكرر ما لا إضافة وذلك معارض للشيء كما تقدم في أن يقبل
 أنها ثلاثة الوضع وإن أصلها بي قد دلت لاه اعتبارا طاولا دلت اليها عند نصبها على الحال يقال معا (تنبه) قال
 أبو حيان لم أتفق على مراعاة الشبه الوضعي إلا بين مالك وقال ابن السكيت قال سيبويه في بلب التسمية اذ لم يمت
 بياض اضرب قلت أبنا جلاب حمزة الوصل وبالأعراب قال ابن هشام وهذا في اعتبار الشبه الوضعي **القائمة**
 المعنوية بأن تضمن الاسم معنى من المعاني التي حتمها أن تكون للحرف سواء وضع لذلك المعنى حرفا كانت
 الاستفهام والشرط أم لم يوضع كاسم الانتارة فانها ثبتت تضعفها معنى كان حتمه أن يوضع له حرف بدل **على وجه**
 الإشارة لانه كالنبيه والتسمية والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف بدل عليه كالمقابل
 واعتراضه الشيخ سعد الدين بأنهم قد صرحوا بأن الكلام العهدية ينسب إلى هو مودعه أو هي حرف قد وضعوا
 للإشارة حرفة ما في الباب أنها لاشارة قد ذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية فان أورد على هذا
 اسم الإشارة فانها مة بالالف رفعوا اليها نيبا وجرا فالحال بها أن ذلك لما مضى الشبه بالتسمية انتهى من
 خدائص الابعاء الثالث الاستعمال بأن يكون الاسم ثابتا على الفعل أى علاناعله ويكون مع ذلك غير متكرر
 بالموامل والأفعال لا يحد ولا يزداد ذلك أسماء الأفعال فانها تتركب لسياسة عن أفعالها فعل عملها ولا تنسب إلى الموامل
 فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل وهي ابن وأخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تنسب إلى الموامل وهي على
 مذهب من يرى أن أسماء الأفعال لا يعمل لها من الأعراب وهو رأي لا يخفى نسبة في الإيضاح **الخبر** وهو وفيها
 قولان آخران أحدهما أن عملها نصب بأفعالها مفعولة والمال في الثاني انتهى محل رفع بالابتداء وان مرادها
 أغنى عن الخبر كما في أقام في زيدان ونبي القولين انما ثبتت لتضمن الاسم منها لاه الامر وحال الباقي عليه يرد
 الباب واحترزوا بقولوا لا ينسب من انعتدوا وقع بدلا من فعله نحو فضررب الرقاب فانها تنوب عن العمل وينتظر
 بالموامل فأعرب لعدم شابهة للحرف وكذلك اسم الفاعل ونحو مما يعمل عمل الفعل الرابع الافتقار إلى أن
 يكون الاسم لازم الافتقار إلى ما يقم معناه كالموصولات والفايان المقطوعة عن الإضافة وان نحوها بمنزلة
 ما لا يلزم الافتقار كافتقار النكرة الموصوفة فيضمة إلى صفها والفاعل **الفعل** والمبتدأ المضى وأعراب البلدان **المتعلق**
 لا تقدم في ذان بيان خلاص الامعنى ذكره ابن مالك في الكافية لكبرى وتدل له في شرحها **المثال** لسور
 فانها تنسب الحروف والمهمة كبل ولو في كونها لا عالة ولا معدولة وهذا على القول بأن أوائل السور لا يمر
 على غير الابعاء من فكتابه الذي لا يترك معناه وقيل انتهى محل رفع على الابتداء **والخبر** أو نصب حفر
 الخبر فعمل بعض من هذا النوع لأسماء قبل التركيب وأسماء الهجاء المبرودة كالشبهات مناج
 وأسماء بعدد كواحد اثنين ثلاثة السام ذكر ابن مالك في حاشيا لاسميتها انها ثبتت لشيء بها حاشيا الحرف ينسب
 المعطوف ومثلا على الاسم **فلا** بمعنى فهاذا كرمه ما بين الحاجب وة ويجوز في بني شهاب فأكثر ومن جملة
 المتضمنات فان فيها الشبه المعنوية اذ التكلم والخطاب والتسمية من معاني الحروف والافتقار إلى أن عملها
 يقتصر إلى ما يفهمه والوضي اذ غالب الضمائر على حرف أو حرفين وحل الباقي عليه ليجري الباب على السمت

واحد زاد ابن مالك في التسهيل والجوهى فضعف في التصرف في لفظه بحيث يتغير بالمتغير والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه الستة ويمكن رجوعه الى اللفظية كلف زادا ايضا والاستثناء باختلاف صفة لا اختلاف المعاني وذلك من عن الاعراب لحصول الاستيذان به وهذه علة عميقة خارجة عن الوجوه الستة ايضا وفي امانى ابن الحاجب انما كنى في اداء الاسم شبه الحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد فيه من شبه بالفعل من وجهين لان الشبه الواحد بالحرف بعيد عن الاسمية بقر به مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة واسم بالفعل وان كان نوعا آخر الا انه ليس في الوجدان الاسم كالحرف

ومن وجهين بخلاف ذلك والمضارع على شبهه في اعتوار المعاني وقيل ايهامه وتخصيصه قيل ودخول اللام قبل وجوبه فان لفظة متون انا بنى خلافا لابن دروستو به اربا كيد فخالها الاصح ان يشارن لاتنفس خلافا لابن دروستو به

ثم من العرب من الاما على من اسلمه البناء اليه وهو كثر جدا قال ابن خروف اكثر الاسماء عربيا وكثر الافعال سبى والعرب من الافعال المضارع بالاجماع لكن اختلف في علة اعرابه فقال البصريون انما اعراب لمثابته الاسم في ايهامه وتخصيصه فانه يصلح في حال والاستقبال ويتصل الى أحدهما باحد الامور السابقة كما ان الاسم يكون مبالا تكبر ويتخصص بالآخر فيقتل وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم فان ذلك يدل على مشابهتهما ولذا تدخل على الماضي والامر والاصح انه لا عبرة بدخول اللام في الشبه لانها دخالت بعدا بحدوث حقيقة الاعراب لتخصيص المضارع للحال كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال وزاد بعضهم في وجوه الشبه بانه على حر كان اسم الفاعل وسكانه وقال الكوفيون انما اعراب لانه تدخل على المعاني المختلفة والاقاات الطويلة قال صاحب البديع وذلك انه يصلح لازمة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي نحو يضرب الآن ولن يضرب غدا ولم يضرب أمس كان الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والاضافة وقال ابن مالك بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يرض ذلك في الاسم ولا يميز بينها الا اعراب كما في مسئلة لانا كل المعك وتشرب اللبن فاما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة فاشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له ما يفتنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع قد يفتنيه عن الاعراب بتقدير اسم مكنه فظنا جعل في الاسم أصلا والمضارع فرعا قالوا لجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالاهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجازات اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الأمور بمنزلة مجامع الاعراب لاجله بخلاف المشابهة باعتبارها قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين ما قال البصريين لا يسهون قوله ويرون اعرابه بالشبه والكوفيون يسهون ويرون اعرابه كالاسم وابن مالك سلم وادى ان الاعراب بالشبه فان لحقت المضارع نون إثبات بنى وذكره ثلاث علل الخلل على الماضي المتصل بها وتقصان شبه بالاسم لان النون من خصائص الافعال كما تعارض الاضافة ونحوها سبب البناء وزكبه معيا لان الفاعل كائنه من فعله فان قيل فيلزم بناؤه اذا اتصل به الف أو واو اياه قيل منع من ذلك شبه بالثاني والجمع وادى ابن مالك في شرح التسهيل انه لا خلافا في بناءه معها وليس كذلك فقد قال باعرابه حينئذ جامعة منهم ابن دروستو به انه سهل وادى ابن طاحه وعلوه بأنه قد اشغى الاعراب فلا يعدم اللاحق موجهه ويقام وجه دليل على بقاءه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه طاهر ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي وان افتت نون كيد فاقول اجمعها بناؤه ان يشارن لانه كيد فخالها الاصح ان يشارن لاتنفس خلافا لابن دروستو به

التركيب مع الحاضر اذا تركب ثلاثة أشياء فقبل شيئاً واحداً يدل على اعرابه حيثد رجوع علامة الرفع عند
 الوقف على المؤ كناية لخصه نحو هل تغفلن فانه عند الوقف تنحرف وترد الواو والنون فيقال هل تغفلون ولو
 كان مبني لم يتحذف ال وعله ووقفه والثاني مبني مطلقاً لضعف شبهة الاسم بالنون التي هي من خصائص الافعال
 فرجع الى أصله والثالث الاعراب مطلقاً كمثل ما قال ابن درستوه في قوله الاثنان وان لحقه حرف تنفيس
 وهو السين وسوف فاجهوه وعلى اعرابه وزعم ابن درستوه انه مبني لانه لا يوجد معه ال انصاف وما لانه صار به
 مستقبل فاقبسه الامر واجيب بان لزوم ضعف علم الناصب والجازم اذا لم يتصلان على فلان التواصب وبعض
 الجوازم للاستقبال وهم لا يجتمعون حرفين لمقي وبعضه النفي فلا يجتمع التنفيس الذي هو للاستقبال (تنبيه)
 قيل بيناه المنار ع ايضاً ذاق وقع موقع الامر كلياً في نواصب الفعل اوفى الشرط والجزء كما سيأتي في الجوزم
 خصوصاً وزعم الاخفش بناءه جمع المؤنث ضمناً لغيره فيصرف جراً وانما الثاني وفي مقابل التركيب ثالثاً
 المختار وفالأخري حيان واسطة وأخرى في المحسوس من التبع والنافع اليها معرب وثالثها واسطة
 بوش في مسائل الأولى بالجمهور وعلى أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب ولا ينصرف في حالة الجر معربان
 والكسرة في الأول والنقص في الثاني حركة اعراب وذهب الاخفش الى بناءهما في الحالة المذكورة وقال
 انها معربان في حالين وبينان في حال وردبان ذلك لا نظيره واحتج بان أسس كذلك واجيب بان أسس
 لا يبنى الاحال تضعف معنى الحرف ولا سبب لبناء في المذكورين قال الفارسي في المعكرونة وبما يدل على
 اعرابها في الحالة المذكورة ان هذه الحركة وجبت لهما لمعمل وانما كانت التي يجب بموامل لا تكون حركات
 بناء الثانية زعم الزاج ان الثاني مبني تضعف معنى الحرف وهو العاطف اذا صل تام الزيدان تام يزود به كما
 في ذلك خمسة عشر الثالثة في الاسماء قبل التركيب لا تقبل ال انصافا وعليه ان الجاهل لم يبن له لعله
 غنم التركيب من اسباب البناء وعلى غير ما بناها تشبهاً بالحروف الموهبة في كونها افعالاً لا تشبه
 حرة ببناء على ان غنم التركيب ليس سبباً لشيء بل كونه من نواصب ما لا يعمل والثالث انها واسطة
 لا يبنون ولا معرب لعدم الواجب لكل منهما ولكونهما نواصباً لا ينعسا كن نحو قاف سين وليس في المبنيان
 ما يكون كذلك وهذا المختار عندني تعالى حان الرابعة المحسوس بن نحو من زبمن زبمان زبم قيل انه
 واسطة وأن حركته حكاية لحركة اعرابها لانه قلباً بوجهين وهو الصحيح وقيل انه معرب وحركته
 حركه اعرابها وانه في الرفع جزم وفي النصب مفعول فعمل مقدر وفي الجر بدل وقيل ان مبني واختاره ابن
 عصفو لأن الاختلاف ليس بطل في الحرف في الكلام التي حو فيه الخامسة التبعية فقول الجملية بكسر
 الفال قبل ناء واسطة والصحيح انه معرب بتقدرا بمعنى انه قابل للاعراب وقيل انه مبني وبه جزم ابن الساج
 السادسة في المنافي بالانلاحة اقوال اchiedا وعليها الجمهور انه معرب كغيره من المنافات وان لم يظهر فيه الاعراب
 فهو مقدر كالقصور ونحوه والثاني مبني لاضافته الى معنى بناءه على أن ذلك من اسباب البناء وعليه الجر حان
 وان انشأ والثالث واسطة لا مبني لعدم السبب ولا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه وعلى هذا ان جنى

خصوصاً من ألف الحركة مع الحرف وقبل بعده وقبل قبله

بوش في عمل الحركة ثلاثة اقوال حكاه ابن جني في الخصائص بألفها وعدها ليلياً أحدها وهو قول سيبويه
 انها تنصب بها الحرف واختاره ابن جني وهو يؤيدها رأينا الحركة فاصلة بين التثنية والثالثة من ادخلها الاول
 في الآخر نحو المثل والصفى كتحسين الالف بعد ما ينحصر المثل فالاول في الحركة الاولى تلي في التثنية والآخر في
 الاثنام وان الحركة قد تبت بها بعض حروف اذ الضمة بعض الالف والكسرة بعض الياء والفتحة بعض واو

فكان الحرف لا يجتمع حرفا آخر فثبتا في بعض وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن يثنى مع حرف آخر في وقت واحد ولثانيهما - وحذره أبو علي الفارسي قال ويؤيد أن التثنية لما كتبه يخرج جماع حروف الثمن من الألف المعركة بحرفين من حركاتها الحركية - وجب أن يكون التثنية المعركة أيضا من الألف وحذره أيضا أبو جيان وأبو اليعاقبة في الباب وعماء بأن الحرف يثبت بألفه معركا كما وصف بالشددة والجهر فهي صفة واحدة لا تثنى مع الموصوف ولا تثنى عنهما بأن حروف المعركة تنقلب إلى غيرهما لعدمها فثبتت به علم تنقلب وثالث وهو أن ضعفها انتهى قبله قلنا بن جنى ويؤيد إجماع العلماء على أن الفاء في يدروا به إنما حذف ثوبها بن ياء وكسرة في يوعر لو خرج على أصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها معركا يقال ويطلب إجماعهم على أن الألف لا تفتح إلا بعد دفعة كتابية فلا ولو كانت الحركة قبل حرفها كانت الألف بعد ضادا لا بعد دفعة فلا يربى برب الألف لطف الأمر وغرض الحذف

فصل في وهي الحركات الألف والياء والكسرة وتختص من تكونين قبل وحركة الألف تيسر ويرجع إلى يوحيا ونعدي ومناسبة وقعها وهل حركة الأعراب أصل أو البناء أو هما قول أبيه ابن - لا لا تقرب وهو لفظي ولا الحرف يجمع من حركتين على المعجم

فصل في الحركات سبع حركات غراب وحركة تيسر وسيا تيان وحركة حكاية بحسب من الذين زعموا زيد وحركة اتباع كقراءة جده بكسر الهمزة واللام - اسجدوا بضم التاء وحركة قبل كقراءة فربما يجمع بعض الدال أن التثنية انفتح السبع وحركة تخلص من تكونين بحول يكن الذين والياء والياء والياء والياء والياء وغيره على التسهيل حركة الضاف إلى ياء التثنية نحو لا في ثانيا ليست يفسرهم أعرابا ولا أولاهم من الحركات الستة وعندي أن يقال لها حركة مناسبة قد جعلها وما يجري مجراها واختفى في حركتين الأعراب وحركات البناء أي أصل قبل حركات الأعراب لأنها الأصل وقيل حركات البناء لأنها الأصل ومن أصلان قال بعضهم وهو الأصح قلت ويأتي أن يكون الخلاف بيننا على أن الأعراب أصل في الألف أو فيهما وفي الأفعال أو في الأفعال فقط قلنا الأول يكونان أصليين كما أن الأعراب والبناء أصلان ولا يثنى حركات الأعراب أصل لأن البناء فرع - - - - - على الثالث حركات البناء لأنه الأصل في رسم الحروف وفيه يظهر ترجيحنا حركات الأعراب فقط أصل لأن الأصل في الأعراب الحركة والأصل في البناء لا في الأفعال والحركة طارئة ثم الجمل وعلم أن حركات الأعراب غير حركات البناء وقال قطرب هي هي والحال لا يظفر إلا في الأصل في التسمية فقط فالألفون يظفرون على حركات الأعراب الرفع والنصب والجهر والجرم - - - - - بناء الضم والفتح والكسر والوقف وقطرب من وافقه يظفرون أسماء على هذه وفي ثانيا - - - - - الألف تذهب فوم أن الحرف يجمع من حركتين لأن الحركة إذا أثبتت ثانيا الحرف لئلا ينس لها والجمعة على خلافه لأن الحرف له يخرج مخصوص والحركة لا تختص بخرج ولا بها إذا أثبتت ثانيا حروف - - - - - بيت الحركة فلا فلو كان الحرف حركتين لثبتت الحركة قبل الحرف

فصل في مسألة الأصل في البناء السكون كالأمم ففتح كالضى فالكسر كالضم - يكونان في العمل خارجا للزنجاني وقد قدروا بناء

فصل في الأصل في البناء السكون لأنه أخص ولا يعقل منه إلا لبس ولأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم ينع منه مانع - - - - - إلى الحركة قدم الأخف فالأخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم فالسكون

يكون في الحروف نحو فوهن و بل والاضال كالامر والماضي المتصل بقصر رفع حرك والمضارع المتصل
 بقون الانان والاسماء نحو من يكم والقبح يكون في الثلاثة ايضا نحو سوف ومهو واللفظ وقائه والاسم الجرد
 والمضارع مع ثوبن ثوكيد وكيف وأين وأيان والكسر والضم يكونان في الحرف والاسم كياء الجوزة و...
 وأمس وجيت ونصن ولا يكونان في الفعل وزعم الزنجاني في شرع الهادي وجوده في نحو ع وش ورد
 بضم الدال وهو مردود فان الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقدير الواقعة اتباع لانباءه وان شئت
 أسباب البناء على الحركة وأسباب تخصيص الفعته والكسرة والضعفة في كتاب الاشياء والنظائر امرية وهو
 الكتاب الذي لا يستغنى الطالب عنه وقد يقدركون البناء وحركته كما تقدير حرك الاعراب من تقدير
 السكون ردافا لضعف الدال اتباعا ومثال تقدير القبح عباد ونحوه من الماضي المتصل الآخر ومثال تقدير الضم
 ياسبو به فانه مبني على الكسرة لعطاف على الضعة تقدير كما سيأتي في المنادى وينوب عن السكوب الحذف
 وعن الحركة الحركة في الحرف كما يقع ذلك في الاعراب مثال نيابة الحذف عن السكون أغر وأحش و... وواضربا
 واضربا واضربا ومثال نيابة الحركة عن الكسرة لاسما مات تلك ثابت الكسرة عن الفعته ومثال نيابة الحذف
 عن الحركة لارجلين في الدار لارجلان على ائمة كئانة ثابت الياء والالف عن الفعته في يلز بهان ياربون ثابت
 الالف والواو عن الضعة

في ص ١٢٠ مسألة أنواع الاعراب رفع للمعد و نصب للفضلات و جزم لثبوتها وكيفية
 وخصائص الاسم بالجزم وقيل ليس اعرابه بل ضم للنصب والقفل بالجزم
 في ص ١٢١ أنواع الاعراب أربعة ارفع وهو اعراب المعد والنصب وهو اعراب الفضلات وقيل وجه التخصيص
 ان الرفع يقلل فخص به المعد لا تقل اذ هي راجعة الى الفاعل والمبتدأ والخبر والفضلات كثيرة اذ هي الفاعل
 الخصة والمستثنى والمحال والخبر وقد يستعد المفعول به الى اثنين وثلاثة وكذلك المستثنى والمحال الى ما انتهية به وما
 كثر تدويله فلا يخفى أولى به الخبر وهو ما بين المعد والفضلة لانه أخف من الرفع وأقل من النصب والجزم
 خذ لا يلزم في قوله انه ليس باعراب انما هو عدم الاعراب وهو يذهب الكوفيون ثم الرفع والنصب يكونان
 اعرابا للاسم والفعل لقوة عملها باستقلالها بالعمل وعدم تعقها بعمل آخر فليس رفع الاسم ونصبه أن
 يرفع علم ما ويشاركه المضارع في حكمهما وما الجرف فاعمله غير مستقل لا يتقاربه الى ما يتعلق به وذلك اذا حذف
 الجار نصب مفعوله واذا عطف على الجور جاز نصب المفعول بضعف عن تغريب غيره عليه فانصرف الاسم
 وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالغرض عما فاته من المشاركة في الجزم ليكون السكل واحدا من صفي المغرب
 ثلاثة اوجه من الاعراب وقال أبو حيان السواب في ذلك ما حره بعض أصحابنا ان تعرضت لاشياء الجزم
 الفعل والجزم من الاسم ولحق البناء بالكنة لما ضي دون أخويه واشباه ذلك، فنعين اوضاع السؤال
 عن مبادئ الفعات وذلك ممنوع لانه يودي الى تسلسل السؤال اذا ما من شيء لا يقال فيه شيء كان كذلك وانما
 يسأل عما كان يجب قياسا عليه والذي كان يجب قياسا عليه انما هو المضارع اذا أتت فيه شيئا زمان نحو هذا
 يوم يتبع وجزم الاسم التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الأول ان الاضافة في المعنى مصدر المفهوم
 من الفعل لا الفعل وعلة امتناع الثاني ما يبرز من الانحطاف لو حذف الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذا ليس
 في كلامهم حذف شيئين من جنس واحد لا يجوز ان يكونا من جنس واحد

في ص ١٢٢ الأصل رفع ضمير ونصب فتح وجزم بكسر وجزم فتكون يخرج عن ذلك سبعة
 في ص ١٢٣ الاسماء التي كانت تعمل للاعراب في الجوف والسكون أصل الاعراب بالحذف لانه لا يعمل عنها

الاعتدالين هما والاصل ان يكون الرض الفضة والنصب بالفتح والجر بالكسرة والجرم بالسكون وخرج عن ذلك سبعة اقواب تأتي قبل وكان القيلس ان يقال برضتو نصبت وجره لان الضم والفتح والكسر البناء وولكم اكلتوا ذلك نوسا

من ص ١٠٠ الاول مباح بالنسبة فيمنع بالكسر واجاز الكوفية الفتح وشم في المعتل وكذا اولان وما
نعم، فلا فزعان وتسمى كل طائفة بالكسر ولا يتون

عنه في الباب الاول من ابواب النبية ما جمع بالف وتاء فان نصب بالكسرة يابنه عن الفتحة والفتحة
على جره كاجل نصب اهل جمع للذكر البالغ على جره وذ كر الجمع بالف وتاء احسن من التعجب بجميع المؤنث
السالم لا يفرق بين المؤنث كهندات والمذكر كاصطبلات والسالم كاذكر والمفترق واحد كقرات وغرفان
وكمرات ولا حاجة الى التقييد بنعتين بل يخرج نحو خوضة وآيات لان المفرد مادل على جينته بالا ل
والتاء والمذكران ليسا كذلك اما رفع هذا الجمع وجره في الرفع والفتحة والكسرة على الاصل واجاز الكوفية نصب
هذا الجمع بالفتحة سلقا واجازوه شاملا منهم في المثل خاصة كفتونة وحكي بعت لغاتهم والحق بهذا الجمع
النصب بالكسرة اولان وليست بجميع اذ لا واحد لهم في الرفع بل في المعلى من معناها وهي ذات كاتالة ابو عبيدة قال الله
تعالى ولئن كن اولاد حل وملهي بمن هذا الجمع فصار لغاتهم اذ كاد رعان اسم للولد واصله جمع اذ رفعه جمع
فراخ فالاشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة متواتر ويجوز زلزاله تنويعا منع الكسرة
واغرابه اعرابا لا يعرف فيعر ونصب بالفتحة كواحد بندي آخره الف وتاء كطراطة وعطارة وسعلاة
وروي الاوجه الثلاثة قول امرئ القيس * تنورهم من اذرعنا واهلها *

وَيَجْمَعُ مَذَاقِهَا وَعَلَيْهِ نِزْهُةُ أَهْلِهَا عَلَى قَبْلِهَا غَيْرُ عَاقِلٍ وَصِفَةُ مَنْ كَرِهَ لِبَقْلِ وَصَفُهُ
وَأَمَّ جَسَدُ مَنْ ذُو الْأَلْبَاءِ وَشَقُّهُ غَيْرُ عَاقِلٍ وَلَئِنْ أَلْبَسَهُ عَلَى الْأَصَحِّ فَمَا وَفَى
غَيْرُ فَاةٍ أَفْضَلَ خَلْفَ وَشَقُّهُ أَمَّ قَبْلِ أَهْلِهَا فِي النَّاسِ وَأَمَّا مَنْ فِي غَيْرِهِمْ وَمَا سِوَى ذَلِكَ وَقِيلَ يَبْقَاسُ
مَالَهُ كَمُحَرِّ

ثم إننا ذكرنا مراراً بهذا الجمع ذكر كينته والذي يجمع بالالف والتاء خمسة أوجه أحدها ما فيه
تكراراً تاماً مطلقاً سواء كان علم الموث كفاً طعة أو مذكور كلفاً أو اسم جنس كقرفة أو صفة ككتاباً أو نعت
تأنيدي في الوقت ما دام لم يكتب وأخت ويشتق من ذلك شدة وتفاوت فلا يجمع بالالف والتاء على الأضغ
التي هي هاء التثنية كسبحه ما على شيء وشغلوا ما بالثاني على الموث مطلقاً سواء كان فيه التاء كاتخدم أم
لم يكن كزينة يسجد ويغفر سواء كان لفاعل كاذ كرام لشبهه وقال ابن أبي الربيع شرطه أن يكون
لفاعل فلو عينت فاقصافاً أو شدة تقرب إلى جمع الالف والتاء قال في شرح التسهيل ولم يره لغره فعم يقتضي
باب تمام في لغتين بناء الثالث جمع الفاعل كراي لا يقل كراي راسيات وأيضاً بعدوزان بخلاف جمع الموث
ككائن والفاعل كقام الرابع جمع المفعول كراي لا يقل كليلسات ودرجات بخلاف مفعول الموث كحضر
أريفت ويختص من الجنس اسم الجنس الموث بالالف سواء كان إلهياً كهيى وعهرى أو صفة كحلى وحلته ليدل
ويشتق فعله فلا يقال ككبرى فلا يقال ككرب ولا أفضل كحمر ولا يقال حراوات كالأصبع مذ كرها
بالواو والنون وأجاز الفراء وهو قياسي قول الكوفيين الآتي في المذكور ويحذف الخلق ما داموا باقين على
الوصفة فإن جئ بهما جاباً بالالف والتاء بخلاف المفعول التالى لأفضل لسان حيث الوضع كامرأته أجزاء
أبين حيث التلقة كامرأته غراء فقال ابن مالك يجوز جمعها بالالف والتاء لأن المنع في جرائع نحو وما منع

الواو والنون وذلك مفقود في ذكر ومنه غيره كما امتنع جمع أكر وأكر بالواو والنون ولا فعلا، فلما احتجوا
بالمؤنث بالألف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة كقدر وتمس وعز وعناق فلا يجمع بالألف والتاء وشذ
ذلك أم حبت جمعت بهما ثم لا كبران يقال في الانثى أمهات وفي غيرهم أمات زيادة الهاء في الأول لمفرق
وقيل لأن أصل أم أمهات قال أمي خندف والباس أبي وقد شذ من أمهات في غير الانثى وأمات فهم قال
الشاعر
إذا الأمهات قصن ألوجو * مفرجت الظلام باماتكا

وماعدا الأنواع الخمسة من المؤنث شاذ أيضا مقصور على السماع كمهوات وثبات وأشدن من جمع بعض
المذكرات الجامدة المفردة كسرادقات وحامات وحسامات وذعب قوم منهم ابن عصفور إلى جواز قياس
جمع المكسر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر إسماء كان أوصفة حكمامات وسجلات وجل حل أي ضخم
وجلات سجلات فان كسر امتنع قياسا لذلك لحنوا أبا الطيب في قوله * ففي الناس بوقات لهاو طبول *

ص * وتحذف له التاء فان كان قبل ألف أو همزة فكالتثنية ويقال في ابنتي بنت وأخت وهن وذات بنات
وأخوات وهنات وهنات وذوات وتجمع حروف المعجم فافيه ألف بقصر ومجذيات ويات

ش * تحذف نال التاء ثبت عند جمع ما هي فيه استثناء بناء الجع فيقال في طامة وطلحة فاطمتان وطلحات فان
كان قبلها ألف أو همزة قبل هاء ما سبقت في التثنية من القاب للألف ياء في نحو قاة وواو في نحو قاة وقرار همزة
في نحو قاة أو قلبه وواو نحو قيات وقنوات وسقات وسقاوات ويقال في ابنة وبنت بنات يحذف التاء وكان
القياس بنات لأن هذ التاء قد غيرت لاجلها الكلمة وسكن ما قبلها فاشبهت ناء ملكوت في الزيادة وفي أخت
أخوات يحذف التاء ورد المحذوف وكان القياس أختات لما ذكر وفي هنة هنات وهنات فالاول على لفظ هنة
بلارد والثاني بالرد وفي ذات ذوات يحذف التاء بلارد كبنات ولورد قليل ذويلات لأنها ما سبقت وتجمع
حروف المعجم بالألف والتاء لأنها إعلامها كان فيه ألف كالباء فانه يجوز قصره ومسه بالاجماع فيقال فيه على
القصر يئات بقلب الألف المقصورة ياء وعلى المداآت بالاقرار لهم

ص * وتتبع العين حركة فاء مؤنث بها أو لا تثنى معج عين ساكنة غير ضاعف ولا صفة وتفتح وتسكن
تلوضم وكسر وتفتح ضم قبل ياء وكسر قبل واو قبل ياء والفرأ طلقا وشجرات وعبريات والتم لجبات
وربات لفتح المفرد في لغة وسكنه المبرد قياسا وقع جوزات ويضآن لغة وكهلات نادر خالفا لقطرب وسكون
ظنيات لغة وشبه الصفة قليل وغيره ضرورة سهلة

ش * تتبع العين في هذا الجمع ألقاف الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنثا ثلاثيا معج العين ساكنة غير
مضاعف ولا صفة وسواء في الحركة، لفتح والضم والكسرة وفي المؤنث ذوات التاء العباري منها فيقال في جفنة
وغرفة وسدره ودعرجل وهن جفنتان وغرفتان وسدرات ودعدتان وجلات وهنات بخلاف غير الثلاث
كثمل عما لا يجمع والمثمل العين كدولة ونور غلمان مؤنث وكذا نارة ونار ودقة ودوم مما قبل حرف العلة فيه
حركة مجازة فانه يفتح على حاله فان كان حرف العلة غير مجازة الحركة فهو جوزة ونضة فجهو والعرب أيضا
على التسكين ولغة هذا قبل اتباع قرأ بعضهم ثلاث عورات لكم وعورات النساء بالعرن بك وقال شاعرهم
* أخوي بخنات وأخ متأرب * ومحل هذه اللفظة في غير الصفة أمهات بكونته وهي السواد أو البيضاء وعبه وهي
المحينة فلاتبعها هذيل كثيرهاو بخلاف المعرك العين كشجرة ونبة وسفرة والمضاعف بكنة وكنة وكنة
والصفة كنهضة وكنة وحالة طيس فيها لا تسكن اشقلها بخلاف الاسم وندر كهلات بالفتح جمع كهلته وأجاز
المبرد القياس عليه نعم فتح لجبات وربات جمع لجبة وهي الشاة القليلة العين وربعة وهو مبتدل القائمة لأن فيها

فإنه يفتي في المنع من الزمت في الجمع استثناء لجميع إحدى الفتيين عن الأخرى وأكثرا العاقلون أن ذلك جامع
الباين لكن العين تحكي كقولها عليه بالتدويعاين بالثبوت عليهم على ذلك عدم الملازمة على أن تقع العين ثابتة في
الأفراد أو أجاز المبرد التمكن فيما ناسا وأن لم يسمع وأما ابن مالك فهو يمنع الاتباع الفصح قبل الإيجاز بالكسر
فجعل الواو فلا يقال في زينة زيات ولا في رشوة رشوات بالاتباع بل بالسكون والفصح وسنفي جزوة جزوات
حكاية بنوني وذهب بعض المصريين إلى منع الكسر قبل الياء أيضا فلا يقال في لجة لجات لمافين نواله
كسرتين والياء والصحيح جواز ولا احتقال بذلك كلام يحفظوا واجتماع الضمتين والواو في خطوة وتحطوان
وذهب الفراء إلى منع الاتباع بالكسر مطلقا سواء كان من لم ير رشوة أو لم يتحقق على منعه أو من باب تنبيه وهو
المختلف فيه وأمن باب عدوه الجائز عند غيره فإن له ثلاث متضمن فعلا وفعل أحمل الأفعال كابل فان سمع
فلا ت قبله الفراء ويجوز الفصح والسكون مع الاتباع بشرط أن تكون الفاعل مضمومة أو مكسورة فلا مفتوحة
التي ثلاث المعتل اللام نحو طلبه فيجوز فيه نظاين السكون اختيارا لفته حكاهما ابن جني والشهرور الفصح
ربشه الصفة كاهل فقال فيه أهلات بالسكون على قلة والفصح أكثر والفروقة كقوله

لاستأني على رأي الكوفيين المتأنيين اشتقاق الفعل من المصدر وعلل منع الصرف عدوها الجمهور وسماو بعضهم عشرا أحدها ألف التأنيث ولزومه وقولنا نطقا أى سواء كانت مقصورة نحو حوبلى أو بممدودة نحو حواء وسواء كان ما قبله فينصرفا كما مثل أوجا كسكارى وأولياء صفة كذا كرام اما كذا كرى ودعوى نكرة كالمضى أم معرفة كسلى وكلنا علما

﴿ص﴾ وزنه فاعل أو مفاعل هيئة ولو لمعنى به وشرط الجمهور حركة تلو الألف ولو تقدير الالان عرضت كسرتها أو يله نسب أو ألف عوض منها أو دخله التاء ولو حذف عماهى فيه فبقى وزن منع والأصح منع سراويل نكرة ومعرفة وقيل هو جمع سر والة

﴿ش﴾ الثانية موازن هذين الجعنين وكلاهما لا تظهر له فى الآحاد وهى مستقلة أيضا جع الصرف إذا لاسم بها فرغ من جهة الجمعية وجهة عدم الظير بخلاف سائر الجوع فانها قد يوجد لها نظير فى الآحاد وقولنا هيئة لانه لا يشترط أن يكون فى أوله من يقبل أن يكون أوله حرفا مقبولا أى حرف كان وان يكون بعد ألف الجمع حرف مكسور مطلقا لفظا وتقديرا كدرا ب فان أصله دواب فان كان الساكن بعد الألف لاحظا له فى الحركة نحو عبال جمع عباله وخارج جمع حارة فصرف هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الزجاج الى انه لا يشترط ذلك ولا يمتد فى هذا الوزن بكسرة عارضة كنوان وكذا فان الكسرة فيها محمولة عن فعة لا اعتلال الآخر اذا أصله تفاعل يضم العين مصدر تفاعل ولا ياء النسب كدائى وحوارى فانهم مصدر وفان بخلاف نحو كراسى ويحلى فانها ممنوعة وان لوجود ياء النسب فيها قبل الجمع ولا ألف معوض من ياء النسب نحو بنى وشام فانهم مصدر وفان لان الألف عوض من ياء النسب والاصلى يعنى وشامى ولو دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو صابغة وزواجة لانه يمتد نحو الهاشمية المفردات ككراهية ولو حذف التام من كلمة فقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف كان تسمى رجلا علائى من علانية ولو سميت بهذا الجمع كساجد فلا خلاف فى منع صرفه وقمعت العرب شرا حيل من الصرف وهو جمع سعى به الرجل اما سراويل فذهب سيبويه انه مفرد اعجمى لا يصرف فصرفه ولا نكرة لشابهة هذا الجمع فى الوزن وقال غيره هو مفر د صرف نكرة ومنع معرفة وقال آخرون بالفتح فى الحالين وانه جمع سر والة قال عليه من اللوم سر والة * فليس يرق لمستط

﴿ص﴾ وغدله صفة فى آخره قابل آخرين وغدله قال الجمهور وعن الآخر وابن مالك وأبو حيان آخر وابن جنى آخر من قوم آخر ياتون وزن فعال وفعل من عشرة وخمسة فادونها باسماء ما قبلها فاساعد الزجائى والكوفية والهايقاس فعال مضط وقال أبو حيان سمع الجميع وقيل لا وصف فيها ومنها اللعل لفظا ومعنى وقيل له وللغير فى بنية آل وقيل لشبهه آخر فى منع التاء ولا تدخلها آل ونضاف بقلة والأصح منعها فهو بابها مذهب الاسماء

﴿ش﴾ الثالثة العدل هو صرف فلك لفظا وأولى بالمعنى الى آخر وهو فرغ عن غيره لان أصل الاسم أن لا يكون محررا عما يستحقه بالوضع لفظا وتقديرا ويمنع مع الوصفية والعلمية فالاول مقصور على شيئين أحدهما آخر جمع أخرى تأنيث آخر بالفتح المجموع على آخرين اما كونه صفة فكونه من باب افعال التفضيل تقول حررت يزيد ورجل آخر أى انه أحق بالتأخير من زيد فى الله كران الاول فها عتني به فى التقديم فى الذكرو واما عدله فقال أكثر الصوريين انه معدول عن الألف واللام لان الأصل فى أفضل التفضيل أن لا يجمع الا مفرقا وتابها كالكبير والصغير فعدل عن أصله واعطى من الجمعية محررا ما لا يصلح غيره الا مفرقا وتابها هذا عدل عن الألف واللام لفظا م عدل عن معناها لان الموصوف به لا يكون الانكرة وكان حقا اذا عدل عن لفظها ما أن ينوى معناها مع

زيادة كانوا معنى اثنين في مثنى مع زيادة التضعيف فلما عُدل آخر ولم يكن في فعله زيادة كبيرة من المدولات
 كان بذلك معدولا على ثانيا وقال ابن مالك التصديق انه معدول عن آخر مراد به جمع المؤنث لأن الأصل في
 أفضل التفضيل أن يستغنى فيه بأفضل عن فعل الجرد من الألف واللام والاضافة كما يستغنى بأكثر عن كبر في
 نحو رأيتهم نسوة كبريا فلا يشئ ولا يجمع لنكونهم أو قوا أفضل موقع أفضل فكان ذلك عبدا لمن مثالي
 مثال وتابعه أبو حيان وقال فاعتر على هذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمى به أحق به وهو آخر لطراد الأفراد
 في كل أفضل يراد بها المفاضلة في حال التذكير قال وهذا العُدل بهذا الاعتبار صحيح لأنه عدل عن نكرة إلى نكرة
 وقال ابن جنى هو معدول عن أفضل مع صاحبتين لأنه إذا حجبته صلح لفظه لذكر والمؤنث والتثنية والجمع
 كقولك مررت بنسوة آخر من غير مدلول عن هذا اللفظ إلى لفظ آخر وجرى ونسفا بالنكرة لأن المعدول
 عنه نكرة وقال قوم هو معدول عن آخر يات نكرة ليصح وصف النكرة به قال في السبسط وهذا ضعيف لأن
 آخر يات مما يلزم استعماله أمبالألف واللام أو الأضافه وأخترت بقولي كالتسهيل مقابل آخر من آخر
 جمع أخرى بمعنى آخره تأنيث آخر بالكسر فانه مصروف الثاني الفاظ المدد المدولة على وزن فعال ومفعول
 والمفعول من ذلك أحد وموحد وثني وثلاث وثلاثون رباع ومربع وخماس وخمسة وعشار ومعرش
 قال تعالى أولي أخصه مثنى وثلاث ورباع قال الشاعر * ولقد قتلتم نساء وموحدا * وقال

منك أن تلاقيني المنايا * أحاد أحاد في الشهور الحرام

نرى التفرات الزرق تحت لباته * أحاد مثنى أضعت باسوا له

هنيئا لأرباب البيوت يوتهم * وللاكلين الفخر خمس مجبا

فلم يستر يوتك حتى زيم * تفوق الرجال خصالا غشارا

واختلف هل يقاس عليها سداس وسدس وسباع ومسبع وثمان ومثنى ونساع ومنع على ثلاثة مذهب أحدها
 لا وعليه البصر بون لأن فيه إحداهن لفظ لم تسكلم به العرب والثاني نعم وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح
 طريق القياس فيه والثالث يقاس على ما منع من فعال لكثرة دونه مفعول لفته وما ذكره من أن المسعوع
 اثنا عشر بناء هو المدكور في التسهيل وذكر في شرح الكافية أن حاس لم يسمع وذكر أبو حيان أن سداس
 وما بعده مسعوع أيضا قال في شرح التسهيل الصريح أن البنائين مسعوعان من واحد إلى عشرة حتى أبو عمرو
 واسحاق بن مرار الشيباني نحو واحد إلى معشر وحتى أبو حاتم في كتاب الأبل ويقرب بن السكيت أحاد إلى عشار
 قال ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في الجواز لا فعلهم قالوا فوق رباع فمن علم جمعه عليه ومما روي في سداس قول
 الشاعر
 ضربت خاس ضرب عيشي * أحاد سداس إن لا يستقيا

قال وأنت ضعيف الآخر ما ينبغي فيها كالمبالغة من أحاد إلى عشار وهي

قل لعمر ويا ابن هند * لو رأيت العزم شنا * رأيت عيناك من * كلما كنت غنى

اذ اتينا فطلق * شهابا من هنا وهنا * وأنت دوسرة ال * لحد سيرا مطمنا

ومضى القوم إلى ال * قوم أحادوا تينا * وثلاثا وربعا * وخاسا فأطعنا

وسداسا وسباعا * وثمانا فأجتهدنا * ونساعا وعشارا * فأصننا وأصننا

* لا ترى إلا كيا * قاتلناهم ومنا *

قال وصره فعال في جميع ذلك ضرورة وكنا نقر بقتنا إلى أننا وقال غيره هذه الأبيات متنوعة والحق في نقل
 من تقدم وما ذكر من أن منها للعدل مع الوصفية فهو مذهب سيوفه والجمهور ذهب الزجاج إلى أنه لا وصف

فها وان شئها للعدل في اللفظ وفي المعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلان فهو ما تانضعف اصولها فادنى
المفهوم من اعداد ثمان ومن تنأربعة وكذا البواقي وذهب الفراء الى أن منها للعدل والتعريف بنية الالف
واللام قال لان ثلاث يكون ثلاث ثلاثة ولا يضاف الى ما يضاف اليه فلا تمنع من الاضافة كان فيه ال
وامتنع من ال لان فيه تأويل الاضافة وان لم يصفو رد بجرياتها صفة على التكرار وذهب الاعراب الى أنها
لم تنصرف للعدل ولا تان لا دخلها لتاء اثنان ثلاثة ولا مثله فصار متأخر ومن شئ عمل العرب هذا اللفظ
التكرار خبر آخر موصلة لليل شئى متى أو صفة متجوأولى أوجه شئى أو حالا نحو فان كنتم اطلب لكم من
النساء شئى وقد جاءت فاعلة ومجرورة وذلك قليل ولم يسمع نرى فيها بآل وقل اضافتها في قوله ثنا الرجال
ووجدناها وقوله * بنى الزقاق المترعات والجرجر * وأجاز افعاء صرفها مذهبها مذهب الانشاء أى
شكره تعالى على رأبها مذهبها مذهب الالف مذهب التكرار قال يقول * حرب أدخلوا اثنا اثنا والجهو ردى خلافة
* بضم * وعلمنا كعمل المعلوم عن فاعل و يعرف بمسماعه ممنوعا بالاعلة والمختص بالبناء وكذا المؤ كدبه
وقيل نرى فيه بنية الاضافة وعده عن فعل أو ضاى أو ضلوات أقوال و يصرف ومسمى به قبله نكرة قال
الانحصر ومعرفة ومنه سحر ملازم الظرفية وعده عن آل وقيل شبه العلم وقيل لم ينون لنية آل وقيل الاضافة
وقال ابن الطراوة وصدر الإفاضل مبنى على الثلاثة انه ليس من الباب و يصرف مسمى به وفقا ومنه عند تميم
فقال الموثن كجاء ما لم ينكر فاعل مسمى به مذ كبر جاز الوجهان وقال المبرد للمثالثين وتنبه الحجازيون
كسروا أو كترتم ما آخره راء والكل فعال مصدر أو حالا أو صفة مجرى العلم كذا أمرا أو نداء فتعده وعمل
كلها عن مؤنث فان مسمى بهامة كرم يصرف ونالها بنى أو مؤنث فكذلك
* بضم * جميع العدل مع العلمية في خمسة أشياء أحدها ما جاء في فعل موضوعا علميا وهو ممدول عن صيغة
فاعل وطريق العلم به معا به مضموم وفاعلة ومع العلمية والمدموع من ذلك عمر وزفر وغيره
ونعل وهيل وزحل وعصم وقح وجشم وقم وجح وبجاد وفيلع بطون من قضاة ولم يسمع غير ذلك نعم ذكر
الانحصر أن طوى من هذا النوع كذا رأيت في كتابه الواحد والجمع في القرآن ومنعه أو حيان وقال المانع
مع العلمية التائب باعتبار البقية بدليل تنوينه في اللغة الأخرى قال وهذه الأسماء التي ذكرناها كلها أعلام
عدلت تقديرها عن فاعل الأتعل فمن أفضل ولو كانت صفات كعلم وليد دخلت عليها الالف واللام وإعاجلها
معدولة لا يمر بجهل لأن الأعلام يطلب عليها النقل وهي أن يكون لها أصل في التكرار فجعل عمر ممدول عن
عاصم العلم المنقول من الصفاتان و رد فعل نصر وفاعله علم علما أنه غير ممدول كذا دقانه لا يحفظ له أصل في
التكرار فاما أن يكون متقولا من أصل لا ينحصر أو مفعلا قال ومن أغرب ما وقع في فعل المذموم قيم هو
علم جنس لا علم شخص وذلك ما ذكره ابن خالو به في كتاب الاسد جاء مطلق بفتح ضمير ألف ولا يصرف انتهى
واحتجوا بالممدول عن فاعل عن الممدول بن غيره كآخ وجمع وضم غير الممدول كاسم الجنس كقتر وصرد
والهبة ككلم وليد والمصدر كمدى ونقي والجمع كقتر فقولنا بمسماعه ممنوعا بالاعلة يخرج مسمى عن فعل
ممنوعا وفيه مانع غير العدل كتيل اسم من أسماء الترك فيه مع العلمية الجمجمة وطوى فيه معها التائب ولو وجد
فعل ولم يعلم أصرفه أم لا بنى الأصحاب ان لم يعلم اشتقاقه ولما علم عليه دليل فذهب سيبويه صرفه حتى ثبت
أنه ممدول ومذهب غيره المنع لأنه لا كثر في كلامهم وان علم كونه مشتقا وجعل في التكرار صرف الآن
يسمع ترك صرفه انتهى وهذه النكتة من قاعدة تراض الأصل والغالب في العربية وهي لطيفة نادرة كما
ينتهي في كتاب أصول النحو وفي الاشياء والنظائر في السمو الثاني فصل المختص بالبناء كقصر وغيره وخبث

ولكن فأنها معدولة عن فاسق وغادر وخيث والكنع فاذ اسمى بها المتع صرفها العلمية ومرة إعادة اللفظ المعدول
فان نكرت زال المتع وذهب الاخفش وطائفة قالى صرفها حال التسمية أيضا كما نقلته عنه أخيرا في قولي قال
الاخفش ويعرفه لان المعدل إنما هو حال النداء وقدر الال بالتسمية الثالث فصل الموكديه وهو جمع وكعب ومع
وبمع جمع جمع وكعباءة وبمعاء وبتعاء فأنها غير معدولة للمعدل والعلمية أما المعدل فلانها من حيث أنه مذكرة
أقل وموتها فملاء فليسا أن يجمع على فعل يسكون العين كل يجمع آخر وجرأ على جر ومن حيث هي اسم
لاصفه فليسا أن يجمع على فليسا فيقال لجامعي وكنا على آخره ومن حيث أن نبت كره يجمع بالواو
والنون قياسها أن يجمع على فعلاوات لان قياس كل جمع مذكرة بالواو والنون أن يجمع مؤنثة بالالف والتاء
وهذه الاعتبارات اختلف الحاة فقال الاخفش والسيرافي انها معدولة عن فعل واختاره ابن عصفور قال
لان المعدل عن فعلى لم يثبت في موضع من المواضع والمعدل عن فعل ثبت قالوا ثبت وذر وهو جمع ذرعاء وكان
القياس ذرع وقال قوم انها معدولة عن فعلى وقال آخرون انها معدولة عن فعلاوات واختاره ابن مالك وصف
الأوليان أفضل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثة على فعل يسكون العين والثاني بان فعلا لا يجمع على فعلى
الاذا لم يكن مذكرة على أفضل وكان اسما مخفيا وقال أبو حيان الذي يختاره انها معدولة عن الف واللام
لان مذكرة جمع بالواو والنون فقالوا أجمعون كما قالوا الآخرون قياسه انه اذا جمع كان معربا بالالف
واللام فمدلوله عما كان يستحقه من نعره بالالف واللام قلت في هذا يقتضى أن يكون جمع المذكور
فيه أصنافا منصرفا لوجود المعدل المذكور فيه وتكون الباء فيه علامة الجرع على أنها نائبة عن الفعلة
وهو غريب وأما العلمية فذهب قوم الى أن ألفاظ التوكيد اعلام بمعنى الاحاطة واستدلوا بذلك بجمعهم
مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الإلغيم واختاره ابن الحاجب وذهب آخرون الى أن
نعره فيها نية الاضافة وان الاصل في رأيت النساء جمع جهن كما يقال رأيت النساء كلهن تخفف الضمير لعم
به واستثنى نية الاضافة وصارت تكون ناعمة بلا علامت ملغوظ بها كلالاعلام وليست باعلام لان العلم
اماضى واما جنسي وليست هذه واحدا منها على هذا ابن عصفور وعلمه بان المجموع لا تكون اعلاما
والسبب في ابن مالك ونقله عن ظاهر كلام سيوبه فان سمى به أعني بفعل الموكديه فذهب سيوبه
بقاؤه على المتع وعن الاخفش صرفه لان المعدل إنما كان حال التاكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية
صرف وفا قال انه ليس له حالة يلحق بها اذ لم يستعمل نكرة بخلاف آخر كما تقدم الرابع سحر الملام الظرفية وهو
المعين أى المراد بوقت بينة فانه يلزم الظرفية فلا تصرف ولا ينصرف أيضا للمعدل والعلمية أما المعدل فمن
لصاحبة الف واللام اذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرف بالطريق التي تعرف بها النكرات وهو آل فملوه
عن ذلك الى أن عرفوه بنكر تلك الطريق وهو العلمية فانه جعل علما لهذا الوقت وقيل انه استعمل المعدل والتعريف
المشبه لتعريف العلمية من حيث كونه نعره بغير أدانة تعريف بل بالعلية على ذلك الوقت المعين وليس
نعره بهما العلمية لانه في معنى السحر وتعريف العلمية ليس في مرتبة تعريف آل وقيل انه منصرف وأعلام
ينون لنية آل والأصل السحر وعليه السهلي وقيل لنية الاضافة إذ التقدير سحر ذلك اليوم وقيل انه مبنى
على الفتح لضعفه معنى حرف التعريف كان أسى بنى على الكسر لفتك والى جذا ذهب صدر الأفاضل نعر
الطرزى وابن الطراوة ونصره أبو حيان فقال الفرق بين نعر وأمس عندى بصمر قال وقد رد على صدر
الأفاضل بأنه لو كان سحر مينا لكان الكسر أولى به لان قصة التصب توهم الاغراب فكان يجب حبس كما احتج
وهم الاغراب في قبل وبعد والمناذى المبني وهذا الذي ليس بشئ لأن سحر نكحله الحركات كما اذا لم يكن

معركة فككت ثقتهم أولى به في البناء لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين وقد اتفق هذا فتح تخفيفا وتبعا
 لحركة ما قبله للناسبة قال جرودا كرم الجمهور من أنه عذر عن الألف واللام بشكل لأنه يشعر بأنه نقصن تر بها
 لأن معنى المدلول عنه يتفهمه المدلول له ألا ترى أن حرف نقصن معنى عام وحذام نقصن معنى خاصة ومضى
 نقصن معنى اثنين اثنين وفسق نقصن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل وإذا كان كذلك فكيف يكون سحر على
 معنى ما به الألف واللام ويكون علما وتر يف العلمية لا يجمع تر يف اللام فكذلك لا يجمع تر يف ما عدل
 عنها انتهى وعلى الأول لو سمى به صرف وفاء قالوا ما سحر غير المعين فإنه لا يلزم التلويح وهو منصرف منكرة وممرقا
 باللام والاضافة الخالصي فعال علم المؤنث كخدام وقطام ورفاق وغلاب وسجاح اعلام لسوء وسكاب لقوس
 وعرار لبقرة وفطار للبدعة عند بني تميم فاتهم به بونه ممنوع الصرف العلمية والعدل عن فاعلة هذا ذهب
 سيبويه ذهب المبرد إلى أن المانع له العلمية والتأنيث كزنب وأمثاله فلا يكون معدولا قال أبو حيان والظاهر
 الأول لأن حذام ونحوها على رأي المبرد تكون من جملة لأصل لها في النكرات والقالب على الاعلام أن
 تكون منقولة وهي التي لها أصل في النكرات عدلت عنه بعد أن صيرت أملا ما على الأول لو نكر صرف
 ولو سمى به مذكر جاز له الوجهان المنع إتياء على ما كان لبقاء حفظ العدل والصرف لوزال معناه وزوال
 التأنيث بزواله لأنه إنما كان مؤنثا لارادة ما عدل عنه وهو راقش أما الخجازيون فإن باب حذام عندهم بمعنى
 على الكسر إجراءه مجرى فعال الواقع موقع الأمر كزال الشبه به في الوزن والعدل والتعريف وقيل لتضمنه
 معنى الحرف وهو علامة التأنيث في المدلول عنه وقال المبرد لتوالي علل منع الصرف عليه وهي التعريف
 والتأنيث والعدل كاتقدم في البناء أو كثر بني تميم أو فوض الخجازيون فيها آخره أو كسفر اسم الماه وحذار
 اسم كوكب فينبوثة على الكسر للشبه السابق وإنما خصوه بما آخره لأن من منبهم الإمالة وإنما يتوصلون
 إليها بكسر الراء ولو رفعوا أو فتموا يصلوا إليها يستهم به به أيضا على أصله في حذام قال الأشتي لجمع بين
 وممر دهر على ويلر • فله كتب جرة ويلر

فبنى وبارأ ولا على الكسر ثم أعرب به آخر الآن قوافي القصيدة مرفوعة قبل ويحفل أن يكون الثاني فعلا مضيا
 مستند للجماعة فتأخر الخجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء فعال المدلول على الكسر إذا كان مصدرا
 وبأخذ المعاج كضجار وحادو يسار قال • قلت أمكني حتى يسار لعلنا • وقال • فقلت برة واحقت فخار •
 وقرى لإسباس أو خالتيو • وأخيل تدو بالصعيد بداد • أو صفة جارية مجرى الاعلام وبأخذها أيضا السباع
 نحو حلاق للنية وضرام العرب وجناد الشمس وإزام للسننة الشديدة وضام للداهية أو ملازمة للنداء نحو يا
 ضاقو يا خياض وفي قياس هذه خلاف يأتي أو امر أو تعوزال وتراك ودراك وحذار وفي قياسها أيضا خلاف يأتي
 وبنو أسديتي هذا النوع وهو الأمر على الفتح تخفيفا وكل هذه الأنواع معدولة عن مؤنث أما المبدوز والحال
 فمدولة عن مصدر مؤنث معرفة وإن لم يستعمل في كلامهم وأما المقتة فتقسم ما في وصف مؤنث غلب فصار أسيا
 كالثانية وأما الأمر فقال المبرد أنه مدلول عن مصدر مؤنث معرفة كالاولين وهو الصحيح والظاهر كلام سيبويه
 أنه مدلول عن الفعل ولو سمى بعض هذه الأنواع مؤنث جاز فيه الأعراب ممنوطا البناء كباب حذام أو مذكر
 فأنوال أحدها صرف كصباح ونحوه من المذكر إذا سمى به والثاني يمنع كمناق ونحوه من المؤنث إذا سمى
 به وهو المشهور والثالث يبنى كخدام وعليه ابن ياشاذ

• (ص) • وكونه مفعلة على فعلان داخل وقيل فاعلة فعلة على الأول بصرف حذام ولحيان وعللة المنع شبه
 الز يادتين بألف التأنيث وقيل كون النون مبدلة عنها وعلى الثاني كونها زائدتين لا لتسبها الملاء فإن أبدلت

التون من همز أصلي صرف غالبا

هـ (ش) ١٠ الرابعة كونه مفعلة في آخره ألف ونون زائدتين بشرط أن يكون مؤنثة على فاعلي كسكران سكرى وريان ريا وقيل الشرط أن لا يكون مؤنثة على ضلانة سواء وجد له ء ونث على فاعلي أم لا وينبغي على الخلاف مستثنان الأولى لازم التثنية كبركر جان ولحيان لكبير الصحة على الأول بصرف لفعل فاعلي فيه اذلا ء ونث له وعلى الثاني منع لفعل ضلانة ، ولذلك ذكر قال أبو حيان والصحيح فيه الصرف لا ناهيا النقل فيه عن العرب والأصل في الاسم الصرف فوجد العمل به ووجه مقابله أن الغالب فيها وجد من فعلان الصفة المنع فكان الحيل عليه الأولى الثانية علة منع الألف والواو على الأول لشبهها بألف التثنية في عدم قبول هاء التانيث وقيل كون التون التي بعد الألف مسددة من المزة بالمسندة من ألف التانيث لئلا يسل قول العرب في التسبب إلى صنعاو هرا صنعاو وهرا في وعلى الثاني كونهما زائدتين لالتصهما الهامز غير ملاحظة الشبه بالفي التانيث ونقل عن الكوفيين فإن كانت التون مبدلة من همز أصلي صرف (١) ولو كان لفعلان مؤنث على ضلانة صرف اجابا كندمان وسفان لرجل الطويل ونجبلان للثقل فغضبا يوم دنا من فيه كدرة في سوادو يوم سخنان حار و يوم صحيان لاغيم فيه و بير صوحان بابس الظهور ورجل علان صغير ورجل قشوان رقيق الساقين ورجل ممان لثيم ورجل مويان الفؤاد أي غير حديد ورجل نصران أي نصراني ورجل خصمان بالفتح لغة في خصمان وكبش ألبان فهذا أربع عشر كلمة لا غير مؤنثاتها بالهاء

هـ (ص) ١١ وفاضل وزن فصل خاص به أو أولى لازم يخرج إلى شبه الاسم لاستخلافه اليونس مطلقا وليس في النقل من فعل مع علمية أو وصفية غير عارضة أو علم قبول التاء خلافا للاحق خشن في أمر لم وقدرت بقلة في أجدل وأخيل وأخي وأثبت شفوذا في نه أطبع والأصح أن منه أفعال التفضيل ومنع الباء علما وصرف يغير وأنه يؤثر عرض سكون تخفيف لا بدل زافعل

هـ (ش) ١٢ الخامسة موافقة وزن الفعل بشرط واحد ١ أن يكون خاصا به بأن لا يوجد في الاسم دون هو والا في علم منقول منه كناطق واستخرج إذا سمى بها أو في أعجمي معرب أو غالبا فيه وبعينه بالأولى به بأن يوجد في الاسم والفعل وأوله زائد من الزوائد التي في أول المضارع وهو قسمان قسم نقل من الفعل كز يلو يسكر وقسم ليس بمنقول كافتل ورفع والتعبير بالأولى حسن من التعبير بالغالب لأنه يبطل بأفضل اذهب في الأسماء أكثر إذا من قبل ثلاث الأولى أفضل اسمها التفضيل أو لغيره وقبجاه أفضل في الأسماء من غير فعل كاجدل وأخيل وأرب وإضاها فاعل بالفتح لا يكاد يوجد في الأسماء إلا في نحو خاتم وهو في الأفعال أكثر من أن يحصى كتارب وقاتل ولومى صتام صرف فظهر أن المصير كونه أولى به من الاسم ووجه الأول به أن تلك الزوائد في الفعل هاءى ولا معنى لها في الاسم فكانت لتلك أصلا في الفعل أما الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه فلا شبهة في عدم اعتباره وأما المشترك بينهما على السواء ففيه مذاهب أحدها عدم تأثيره مطلقا سواء نقل من الفعل أم لا وعليه سيبويه والجوهي ولا جاع العرب على صرف كصب اسم رجل وهو منقول من كصب فعل وهو العدو الشديد مع ثمانى الخطأ والثاني تأثيره مطلقا وعليه يونس والثالث يؤثران نقل من فعل ولا يؤثر غيره وعليه سيبويه بن عمر واستدل بقوله هاتان جلاهما لم يصرفه وأوجب بأنه زوى فيه ضمير الفاعل في هي الشرط الثاني أن يكون لازما للشيء نحو صامى وأثبت علمين فاعلم على لغة الاتباع في الرفع كالخروج في النصب فلم يوفى الجر كاضرب ولا يمتنع من الصرف لاقى الوزن فهما أحسن بلازم إذ لم تستقر حركة العين فلو سمى به على لغة

مقزم القبح فما الشرط الثالث أن لا يخرج الى شبه الاسم سكون تخفيف ليرجى نحو ورد وقيل اداسى
 بهما فاما يصرفان لان الاسكان أخرجهما الى شبه الاسم ضاراً نحو مدوقيل هذا اذا كان السكون قبل
 التسمية ظناً أبعدا كان تسمى رجلاً يضرب ثم تسكن الراء تخفيفاً فيه قولان حكيتهما آخراً أحدهما
 الصرف أيضاً وعليه سيبويه لانه صار على وزن الاسم والأصل الصرف والثاني المنع لمروض التخفيف فلا يعتمد
 به وعليه المبرد والمازني وابن المراج والسعدي ويجري القولان في بعض علماء اقدم ياء اتباعاً للأصم صرفه
 وعليه سيبويه لورود المناع به فياحكاه أو يزيد وخرجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الانحسار
 لمروض الضمة فلا اعتداد به كما يرى أيضاً في الباء علماء من الانحسار صرفه لمباينة الفعل بالفتح والأصم
 وعليه سيبويه ومنه ولا يبالاة بفساده رجوع الى أصل مترك فهو كصريح مثل استموز وذلك لا يتبع
 اعتبار الوزن اجاباً فكذلك الفتح ولا وقوع الفتح في الافعال معهود كاشد في التجب لم يردوا ذلك السقاء
 فلم يباينه ويجري ان أيضاً بدل هـ ز اقل كهرق أصله اراق علماً والأصم فيه المنع ولا يبالاة بهذا البديل
 الشرط الرابع أن يكون معه علمية كتحض اسم لعنبر بن عمرو بن نعيم بن ذرسان بن عثاسم وادب العتيق
 وأحد ويزيد ويشكر واجمع واخوانه في التوكيد أو وصفية ولها نظر طائفة أحدهما أن تكون أصلية كاحمر
 بخلاف العارضة كرت برجل أو رب أي دليل ونسوة أربع فانه مبصر وكان لان الوصفية بهما عارضة
 الثاني أن لا يقبل تاء التأنيث اخترازا من نحو حررت برجل أباير وأدبر فانه مبصر وقابن وان كان فهما الوزن
 والوصفية الأصلية لدخول التاء عليها في امرأة أبايرة وأدبرة وطلعت العبارة ما مؤنثة على فعلة كاحمر وجرء
 وما مؤنثة من فظة بل من معناه كرجل أي امرأة يخرأ ولا يقال الباء وما مؤنثة لالتصاقه في المؤنث
 كرجل أكر وأكر والحى أو لأشراك الملة كرجل المؤنث فيه وذلك اقل التخفيف مع من قال أبو حيان وقد وقع
 الخلاف في قسم واحد من افعال وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو أرمل وأريلة فذهب الجمهور صرفه ومنعه الانحسار
 كاحمر قال ثم لا توجد الوصفية مع الوزن المختص ولا مع كل الأوزان الغالبة مع افعال خاصة وهما مثلتان
 احدهما أجبل للمقر وأخيل لما روى خيسلان وأخى الحية اسماء الأوصاف فأكثر العرب فسر فهاو بعضهم
 بمنعها ملاحظة لوصفية فلفظ في أجبل معنى شديد وأخيل افعال من الخيلان وأخى معنى حيث منكر وقيل انه
 مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله أفوع ثم قلب فصار أخى الثانية ما أصله الوصفية واستعمل استعمال
 الاسماء كأيطع وهو المسكن النبطي من الوادي وأجرع وهو المسكن المستوى وأرق وهو المسكن الذي فيه
 لوان الأكثر منعه اعتباراً بأصله ولا يعتد بالعارض وشذ صرفه الفاء الأصل واعتداد بالعارض

ص ومع العلمية زيدت افعال فيه أو غير موصية حسان ونحوه على أصله التون

ش السادسة وهي وما يبداهما لا يمنع مع العلمية الألف والتون الزائدتان سواء كانتا في فعلان كعمدان
 أو غيره كعمران وعقان وغطان وعلامت زائدته ما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان
 ثانيهما منصف فذلك اعتبار ان قدرت اصاله التخفيف فهما زائدتان أو زيدته فالتون أصلية كسنان ان جعلته
 من الحسن فوزنه فعلان فلا ينصرف أو من الحسن فوزنه فعلان فينصرف وكذا حين هل هومن الحياة
 أولخين قيل ويدل للاول ما روى في الحديث ان قوما قالوا نحن بنو غيان فجعل عليه الصلاة والسلام بل أتم
 بنو ريشان فحضي بأشقتهم من التي مع احوال أن يكون مشتق من الغين

س أو ألف الحلق مقصورة

ش السابعة ألف الحلق المقصورة وتمنع مع العلمية بخلاف المدونة التي بها ألف التأنيث المقصورة من

وحيث لا يوجدان في الممدودة أحدهما ن كلاهما ن زائدة ليست ببدلة من شيء والممدودة ببدلة من ياء الثاني
انها تقع في مثال صالح ألف التأنيث كارتطى فهو على مثال سكرى وعزهي فهو على مثال ذ كرى والمثال الذي
تقع فيه الممدودة كعلما لا يصلح لألف التأنيث للمدودة (تبيين) الأول الحلقاء أن يثنى مثلان ذوات الثلاثة
كلمة على بناء يكون رباعي الأصول فيجعل كل حرف مقابل حرف فتبقى أصول الثلاثة فتأتي بحرف زائد
مقابل الحرف الرابع من الربي الأصول فيسمى ذلك الحرف حرف الحلقاء الثاني قال أبو حيان ما هي ألف
التكثير أيضا إذا سمى بمنع الصرف نحو قفري لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث انها
زائدة في الآخر لم تقلب ولا تدخل عليها ناعا التأنيث كما كان ألف التأنيث كذلك

ح ص (أ) تركيب مزج

ش (ب) الثامنة تركيب المزج وينع مع العملية لتسوية التأنيث في ان يحذف يحذف في الترقيم كتحذف
وأن صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه ويقع آخره كما يقع ما قبلها وضابطه كل اسمين جلاسا واحدا لا بالاضافة ولا
بالاستناد بثنى بل ثانيهما من الأول مثله هاء التأنيث كبطلك ومعدى كرب واحترز بعن غيره من المركبات
كترتيب العدد خمسة عشر والأستاذ كبرى كبرى والأضافي كاهرى القيس

ح ص (ب) وأجمعة فخصصة مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير والصرف تحرك الوسط أولا خلافا لن جوز
المنع الاسم تأنيث ولا يشترط كونه علما في الجمجمة خلافا للباح

ش (ب) التاسعة المجموعتين مع العملية بشرط أحدها أن تكون فخصصة بأن ينقل في أول أحواله علما
الى لسان العرب كإبراهيم وإسرائيل فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما على بنى بغير اختلاف الجنسية وهو ما نقل من
لسان الحمى الى لسان العرب نكرة كدياج ولبام ونير وز فانهما نقلتا نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب
فصرفت ونصرف فيها بأدخال الألف واللام عليها والاشتقاق منه هو ل يشترط أن يكون علما في لسان الحمى
قولان المشهور لا وعليه الجمهور فيأخذه أبو حيان والثاني نعم وعليه أبو الحسن الباج وابن الحاجب ونقل عن
ظاهره ذهب سيو بهو يبنى على ذلك حرف نحو قالون وبندار فينصرف على الثاني لأنه لم يكن علما في لغة
الجم دون الأول لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به الشرط الثاني أن يكون زائدا على ثلاثة
أجوف كإبراهيم واسحق فإن كان ثلاثيا صرف سوا فتحرك الوسط كشتروا لمك اسم رجل أولا كنوح ولوط
وقيل يمنع تحرك الوسط أقامة للحر كقمام الحرف الرابع كافى المؤنث و فرق الأول بأن الجممة بسبب ضعف
فلا يثرون دون الزيادة على الثلاثة وذلك لانها متوجهة والتأنيث ملفوظ به غالبا ولذلك لا تعتبر مع علمه بتعدد
لا وصفية ولا وزن الفعل ولا تأنيث ولا زيادة وقيل يجوز في الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع وهو
خاسد إذ لم يحفظ نعم ان كان فيه تأنيث تعين المنع كاسيأتى ولو كان رباعيا واحدا صرفا والتصغير لم يمنع الحلقا
له بمقابل التصغير

ح ص (ب) وتعرف الجممة بالنقل وخروجه عن وزن الاسماء ولا اراء النون بدأ والرائى القاد واجتماع
السوا والاقاب والكاف والجم وكونه خاسيا أو بليغا عار يلين الثلاثة

ش (ب) المراد بالجمي كل ما نقل الى لسان العرب من لسان غيرهما سواء كان من لغة الفرس أم الرزم أم
الحشة أم الهند أم البر أم الافرنج أم غير ذلك ونصرف جممة الاسم بوجه أحدها ان تنقل ذلك اللفظة الثاني
خروجه عن وزن الاسماء العربية تصواب رسم فان مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الاسماء في لسان العرب
الثالث أن يكون في أوله نون بعد هاء راء نحو رجس أو آخره زاي بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة

عربية الرابع أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو صولجان أو الوقاف نحو مبعثيق أو والكاف نحو أسكرجة الخامس أن يكون عاريين حروف اللزقة وهو جاسي أو رباعي وحروف اللزقة ستة يجمعها * قولك (مرنفل) قال صاحب العين ليست واجدا في كلام العرب كلمة جاسية بناؤها من الحروف المصنعة خاصة ولا رباعية كذلك الكلمة واحدة وهي عسجد لغة السين وهشاشها

✽ ص ✽ وما وافق العربي لفظنا فنه على قصد المسمى فإن جهل في الماددة في التسمية ولا ينزل جهالة الأصل أو كونه ليس من عادتهم التسمية بكلمة الجمة على الأصح وما ينبت على قياس العرب وسمى به فثالثها الأصح أن كان على قياس مطرد لحق به فإن كان به مانع منع

✽ ش ✽ فيه مستثنان الأول ما كان من الأسماء الأعجمية موافقا للوزن كما في اللسان العربي نحو اسحق فإنه مصدر لاسحق بمعنى أبعد أي بمعنى ارتفع تقول اسحق الضرع ارتفع لبنه ونحو يعقوب فإنه ذكر الرجل فإن كان في شئ مناسم رجل يتبع فيه قصد المسمى فإن قصد المسمى الذي منع الصرف العلمية والجمة وتوان عين بدلوله في اللسان العربي صرف وإن جهل قصد المسمى حل على ما جرت به عادة الناس وهو القصد بكل واحتملها ووافقه اسم التي فلو سمعت العرب باسم مجهول أو باسم ليس من عادتهم التسمية به قيل يجري مجرى الأجنبي لشبهه بمن جهة أنه غير معروف في أسماهم كما أن الجيمي كذلك وعلى هذا الفراء ومثل الأول بساوال الثاني بقولهم هذا أبو صمر ورفم بصرف لأنه ليس من عادتهم التسمية به أو الأصح وعليه البصريون خلاف ذلك الثانية ما بنى على قياس كلام العرب نحو أن تبنى على وزن برثن من الضرب فتقول ضرب وبني على مثال سفر رجل فتقول ضرب بفتح الهمزة بكلام العرب أو لافيه ثلاثة مذاهب أحدها أنهم فيحكم له بفتح العربي والثاني لأنه ليس من كلام العرب فصار بمنزلة الأجنبي والثالث وهو الصحيح إن بنى على قياس ما طرد في كلامهم لحق به كان يبنى من الضرب مثل قرود فتقول ضرب لأنه كثير الالحاق بتكرار اللام أو على قياس ما لم يطرد في كلامهم يلحق به كان يبنى منه مثل كوز فتقول ضورب لأن الالحاق بالواو ثانية كثيرا إذا عرف ذلك فلو سمي به فعلى الالحاق بكلام العرب يحكم له بفتح العربي فلا يمنع الاعم عليه أخرى وعلى عدمه منع مطلقا للجمة مع العلمية ✽ ص ✽ أو تأنيث لفظا أو مسمى فإن كان ثنائيا أو ثلاثيا ما كن الوسط ضمنا أو إعلالا فالأصح جواز الأمرين وثالثها إن لم تكن بلدة وإن المنع أجود وأنه يجب مع الجمة وكونه مذكرا الأصل وتعمرك ثانيا لفظا وهو المؤنث دون مذكرك وإن سمي مذكرا مؤنث مجرد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظا أو بغيره إعلالا الفراء مطلقا وابن خروف في تعمرك الوسط وإن لا يسبقه تذكير انفرده أو غلب أو بوصفه كخائض صرف خلافا لكوفة أو بوصف في لغة تميم في لتفعل التقديرين

✽ ش ✽ العاشرة التأنيث وينت مع العلمية سواء كان لفظيا وهو التأنيث بالماء المؤنث أو مذكرا كقائمة وطلعة أم ممتو يابو هو علم المؤنث الخالي من الماء كزبيب وسعد فإن كان المعنوي ثنائيا كبد علم المؤنث أو ثلاثيا ما كن الوسط ضمنا كهندو جل وإعلالا كنداء علماء أصلها دور بالفتح فيه مذاهب أحدها وعليه سيبويه والجمهور جواز الأمرين فيه الصرف وتركه وكلاهما مجموع اما المنع فلا جاع التأنيث والعلمية وإلما الصرف فلتعلم السكون فتأقوا أحد السيين كما دفعه أثره في نوح وولوط والثاني لا يجوز إلا التثنية وعليه الزجاج قال لأن السكون لا يغير حكما وجهه اجتماع علمين مانعتين والثالث وعليه الفراء إن ما كان اسم بفتح كفيد لا يجوز صرفه وما لم يكن جازلاهم يردون اسم المرأة على غير ما في حقهن هذا ودعدوا وجل على جاعتم النساء ولا

بردون اسم البلدة على غير هاتهما تردول تسكر في الكلام لزنها الثقل وعلى جواز الامر من اختلاف في
 الاجود منها فالاصح ان الاجود المنع قال ابن جنى وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال أبو علي الفارسي
 الصرف اوضح قال الخضر اوى ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله وهو غلط على وينتم المنع على الاصح في
 صوراً أحدها ان ينضم الى ذلك بحجة كخمص ومه وجوز لان انضمام الجمعة تقوى العلة ولا يقال ان المنع للجمعة
 والعلة دون التانيث لان الجمعة لا تمنع صرف التثاني وجوز بعضهم في الامر من بل يجعل للجمعة تأثيراً الثانية
 ان يكون مذكراً لاصل كزبد اسم امرأة لان الثقل الى المؤنث ثقل يعادل التثنية التي بها صرف من صرف
 هنذا وجوز المبرد وغيره في الامر من كيجوز ان في المنقول من مؤنث الى مذكر وهو ثقل من ثقل الى ثقل
 الثالثة ان يصحرك فانه لفظاً تقدم اسم امرأة لتزل الحركة منزلة الحرف الرابع وجوز ابن التبري وغيره في
 الامر من لم يصحرك فانه لفظاً تقدم اسم امرأة لثقل الحركة منزلة الحرف الرابع وجوز ابن التبري وغيره في
 مجرد من التامع بشرطين أحدهما ز يادته على ثلاثة لفظاً كزيب وعناق اسم رجل أو تقديراً كحيل خفف
 جبال اسم رجل فان الحرف القدر كالمنفرد به بخلاف التثاني فانه يصرف على الاصح مطلقاً سواء
 تحرك وسطه أم لا ككتف ونعس اسم رجل وذهب الفراء الى منه مطلقاً لان في امر من وجب ان له
 الثقل العلمية والتعلق على ماشا كله ودفع بأن الثاني لم يحصله العرب من الاسباب المانعة للصرف وفصل
 ابن نون في دفع التصرك دون البساكن تنزيلاً للحركة منزلة الحرف الرابع الشرط الثاني ان لا يسبقه
 تذكرة كزبد بـ كلال وصال اسم رجل فانه كثرت التسمية بهما في التساوفا في الاصل مصدران
 مذكرة كزبان أو غلب فيه كذراع فانه في الاصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم هذا
 ثوب ذراع أي قصير صار لثبة الاستعمال كلاله كز الاصل فاداسي به رجل صرف لثبة تذكرة قبل العلمية
 ولوسى مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض وطائم وظالم وجرح فالصرفون تصرف رجوعاً الى
 تقدير اصالة التذكير لان تلك اسما مذكرة وصفها المؤنث بالأمس وحل على المعنى فقولهم مرت
 بامرأة حائض بمعنى شخص حائض وبدل لذلك أن العرب اذا صغرتا لم تدخل فيها التاء والكوفون تمنع بناء
 على نذهب في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق ولوسى مذكر بما
 هو اسم في لغة وصف في لغة كجنوب ودير وعمال ومهوم وحرور فاتها عند بعض العرب اسماء للرج
 كالنفود والجبوط وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة فيه الوجهان المنع كباب زيب
 والصرف كباب حائض

ص * مسألة القبائل والبلاد والكلمة والمجاءيني على المعنى فان كان أباً أو جناً أو مكاناً أو لفظاً أو حرفاً
 صرفاً أو أملاً أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع وتجب اعتبار أحدها وقد نسي قبيلة باسم أب أو جى
 باسم أم فيوصفان بنيت وابن ومؤنث الاب على حذف مضاف فلا يمنع
 (ش) * صرف اسم القبائل والبلاد والكلمة ورف المجاء ومنه علمانيان على المعنى فان أراد باسم
 القبيلة الاب كعبود عم أو لى كعريش ونضيف صرفاً والام كاهله أو القبيلة كجوس ويهود منع للتانيث مع
 العلمية وكذا ان أراد باسم البلاد المكان كيدر ونيف صرفاً والبقعة كهارس وعمان منع أو بالكلمة للفظ نحو
 كعب يد فاعاد أي فاعاد هذا اللفظ صرفاً والكلمة نحو فاعادها منع وكذلك الافعال ورف المجاء والصور
 وقد عين اعتبار الحى أو القبيلة أو المكان أو البقعة فالاول ككلب والثاني كهود وجموس والثالث كيدر
 ونيد والزابع كدسقب وحق والجحاز والشام واليمن والعراق وقد جاء في النوعين اسما وذلك ثلاثة

أقسام قسم يقلب فيه تبارك كبريتش وقصيف ومين وهجر واسط وحسين وقسم يقلب فيه اعتبار التائيت كجدام وسدوس ودارس وعمان وقسم استوى فيه الامران كقودوساً وحراوتبار بعداد وقد يسمى القليلة باسم الأب كقيم والحي باسم الام كباطله فيوصفان بابت وبت فيقال قيم بن مر أو بت مر وابطله بن أعصر أو بت أعصر مر اغه للارسال أو المسمى وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث فلا يمنع الصرف كقوله

تادوا البلاد وأصبوا في آدم * بغواها يفض الوجوه فغولا

أي في قبائل آدم وأولاد آدم حذف المضاف ثم أنت آدم فأعاد الضمير اليه مؤنثا في قوله بغواها ولم يعمه الصرف لانه راعي المضاف المحذوف

من ص م مسمى من السور يذى أل حرف أو عار ولم يضاف اليه سورة منع أو أضيف ولوقد رافلا حيث لا مانع أو بجمله فيها وصل قطع أو ناء قلبت هاء في الوقف وأعر ب ممنوعاً أو بحرف هجاء حتى أعر ب ممنوعاً ومصر وأفأضيف اليه سورة أو لا أو موازن أعجمي كحلم فأوجب ابن عصفو والحكاية وجوز التشاويين اعرابه بمنوعاً يعجز يان في المركب كطاسين ميم غير مضاف اليه سورة منع البناء مضاف اليه ولوقد رافع فتح الثون واعرابه مضاف وليس في كهيمص وحسبك الا الوقف خلافاً لبونس

عش م اسماء السور وأقسام أحد هاء فيه ألف ولام وحكمه الصرف كالأنفال والأنعام والاعراف الثاني العارى منها فان لم يضاف اليه سورة منع الصرف نحو هذه وقد قرأت هود وان أضيف اليه سورة لفظاً أو تقديراً صرف نحو قرأت سورة هود مما يمكن فيه منع ففتح نحو قرأت سورة بونس لثالث الجمله نحو قول أوحى الى آتى أمر الله فكسكى فان كان أولها مز وصل قطعه لان جزر الوصل لا يكون في الاسماء الا في الفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها أوفى آخر هاء تائيت قلبت هاء في الوقف لان ذلك شأن التاء التي في الاسماء ويعرب لمصرها أسماء للاموجب البناء وانع الصرف للملحمة والتائيت نحو قرأت اقتربت وفي الوقف اقتربه الرابع حرف الهجاء كس وين وق فيعور فيه الحكاية لانها حرف فكسكى ككاهي والاعراب لجلسها اسماء الحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعنده بناء على نذ كبر الحرف وتائيته وسواء في ذلك أضيف اليه سورة أم لا نحو قرأت صاد أو سورة صاد بالسكون والفتح متونا وغير ممنون الخامس ماوازن الأعجمي كحلم وطسبن وابن فأوجب ابن عصفو وفيه الحكاية لانها حرف ومقطعة وجوز التشاويين فيه ذلك والاعراب غير مصر ونه لمازنته هاء يان وقايسل وقد قرئ يسن بنصب الثون وسواء في جواز الاسمين أضيف اليه سورة أم لا السادس المركب ككسب فان لم يضاف اليه سورة فيغير أي ابن عصفور والتشاويين فيا قبله ورأى ثالث وهو البناء للجزئين عن الفتح كخمسة عشر وان أضيف اليه سورة لفظاً أو تقديراً فيه الرأي ويجوز على الاعراب فتح الثون زجاء الاعراب على الميم كبيليك واجزأوه على الثون مضافا اليه وعلى هذا في ميم الصرف وعنده بناء في نذ كبر الحرف وتائيته ما كهيمص وحسبك فلا يجوز فيها الا الحكاية سواء أضيف اليها سورة أم لا ولا يجوز فيها الاعراب لانه لا نظير لها في الاسماء المعربة ولا تر كيب المزج لانه لا يركب أسماء كثيرة وأجاز بوض في كهيمص أن تكون كلمه مفتوحة والصاد مضمومة وجهه انه جعله اسماً أعجمياً وأخر به وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة

من ص م مسئلة يثون في غير النصف ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم يقلب ألفا ولا تظهر الفتحة جراً خلافاً لقوم مطلقاً لبونس في العلم

بشئ * يكون جواز في الرفع والجزم من غير ان تصرف ما آخر دليته على كسرة سواء كان جماعا نحو هؤلاء جوار
ومررت بجوار قال تعالى ومن قومهم عواش والعجرو ليال أمهم صرا كاعيم أم فلامسمى به كيز وبرم وهذا
التنوين عوض من الياء المحذوفة بحرف كها فخصفا كإسائي في جمعة فان قلبت الياء ألقاها تنوين بالتثنية
كعجاري وعذارى بعد صغار وعذار ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفعصة على الياء في حالة الجر
كلا يجوز انظار الكسرة التي الفعصة ثالثة عنها وقبل يجوز كاجبور انظارها حالة النصب لظهورها عليه
قول الشاعر * ولكن عند الله مولى المواليا * وقيل يجوز في العلم دون غيره وعليه يوس واستدل بقوله
* وقد عجبته مني ومن بعلي * وأجيب بأنه وما قبله ضرورة

بشئ * مسألة ما منع صرفه دون علمية منع معها بعدها لا اقل تغضيل مجردا من وخالف الاخفش في
أجره والثاني ان لم يكنه ورا بعا يجوز ان وفيه بيان وآخر ومعدل الحد وجع متباعدة ومركب كبحر موت
آخره وزن المتأخر أو ألف التانيث وما منع معها صرف دونهما فافا

بشئ * ما منع صرفه دون علمية وهو الذي ليس أحد علمية العلمية خمسة أنواع فاداسمي بشئ منها لم ينصرف
أيضا وكذا اذا نكر بعد التسمية واستثنى من ذلك ما كان أفضل تغضيل مجردا من فانه اداسمي به ثم نكر
انصرف باجتماع لانه لم يبق فيه شبه الوصف اقل يستعمل صفة لا بمن ظاهر أو مقدرة فان سمي به مع من ثم نكر
منع قولاً واحدا وخالف الاخفش في مسائل الأولى باب أفضل الوصف كاجر اداسمي به ثم نكر فذهب الى أنه
ينصرف لانه ليس فيه الا الوزن ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية وأجاب الجمهور بأنه شبه بالوصف وشبه
العلة في هذا الباب علة وفيه رأى ثالث انه ان سمي به رجل أو جمل ينصرف بعد التكرار لانه سمي به بوصفه
بغير الاسم مجراه في ذلك المعنى وان سمي به اسود ونحوه صرفه لخلوص الابهة وذهب معنى الوصفية وعلى
هذا الفراء وابن الانباري ورابع أنه يجوز فيه الصرف وتركه وعليه الفارسي رأي فيه الاصل والحال كاطح
الثانية باب فعلان الوصف كبحران اداسمي به ثم نكر ذهب الاخفش أيضا الى أنه ينصرف وسيبو به على
المنع وتوجيههما ما تقدم في آخر الثالثة آخر اداسمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش أيضا الى صرفه
لان المعدل قد زال لكونه مخصوصا بعمل الوصف فلا يؤثر في غيره والجمهور على المنع لم يشبهه بأخذه الرابعة
معدل الحد اداسمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لما تقدم في آخر وخالفه
الجمهور والخالصة الجمع المتأخر اداسمي به ثم نكر ذهبت الاخفش أيضا الى صرفه وخالفه الجمهور السادسة
المركب المزجي اذا تخم بمثل مغايل أو بذى ألف التانيث كحار يرب مساجد أو عبيد بشرى أو عبيد حرا
اذا ركبا وسمي به ثم نكر ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لان المانع فيه حال التسمية التكرار كسبع العلمية لا الجمع
والتانيث وقد زالت العلمية بالتكرار والاصح عندنا ان ملكه وغيره المنع لانه لم يرشئ من هذا النوع نصر وفا في
كل كلامه وما منع الجمع العلمية صرف منكر باجتماع والاحدى العتين

بشئ * مسألة بصرف المتنوع اذا صغر لا ثبوت وأجيبى الا المرخم ومركب وشبه فعل ومضارع قبله
أو بعده وبخالفه صرفه بان كل موجه

بشئ * ما صغر ما لا ينصرف صرفه والمنتب المعنى بالتصغير والعدلى عي غير والاف المقتورة
في علق يستعير علق والاف والنون في سمي يحذف تصغير سحران والوزن في نهمز تصغير قهر وصيغة الجمع
في جنيد تصغير جندل ويقتضى من ذلك المؤنث والجمعى والمركب المزجي شبه فعل وهو باب سكران
وشبه الفعل المضارع كتب ويمنكر فالتثنية على المنع بعد التصغير لبقاء السبب وقول قبله أو بعده أى سواء

كان شبه الضارع سابقا على التصغير كما قلنا في المذكور بن أو عارض فيه كاجل تصعير أو بدل دانه بهذا التصغير على وزن أسطر بجلافة قبله واحذر زنا للضارع عن الماضي فإن مشابهة نزول بالتصغير وقول في الاعشى المارحم أثبتت به إلى أن تصغير الترحيم في الاعشى يقتضي الصرف نحو زنه وسفيح في إبراهيم واسماعيل لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير والحجة لا تؤثر فيما كان كذلك به عليه أو حيان وقد يكون الاسم منصرفا فإذا صغر منع حدوث سبب المنع فيه كمتوسط معنى به فانه بصروف فاداصر على توسط أشبه الفعل فيفتح وهندو نحو إذا صغر دخلته التاء فيعين فيه المنع بعد أن كان جائزا

❦ ص ❦ مسئلة في صرف لتناصب وضرة واستنى الكوفية أفضل من وقومدا أل التائيت قبل ومطلقا في لغة

❦ ش ❦ يجوز صرف ما لا ينصرف لتناصب أو ضرورة فالاول نحو رجلك من سائبيا سلاسل أو غلا ردا ولا سوا أو لا يوقوا أو قوا وسرا أو الثاني كقوله تصبر خطي هل ترى من ظهائ هو استنى الكوفيون أهل التخصيل لم يميزوا صرفه لذلك واحضوا بأن حذف تنوينه أعماهوا لاجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع بينه وبين الأضاف في الضرور وهو البصريون بنوا الجواز على أن للمانع له الوزن والصفة كاجر لا من بدليل تنوين خبر منك وشرك زوال الوزن واستنى آخر وما آخر ألف التائيت فهو عاصره للضرورة وعلموه بأنه لا هائمه فيه لأنه مستوفى الرفع والنصب والجر ولأنه إذا زبد في التنوين سقطت الألف لا لتقاء الساكنين فينقص سطر من ريد راجيب بأنه قد تكون فيه هائمه بأن ينون فيلحق بساكن فيكسر ويكون محتاجا إلى ذلك وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا أي في الاختيار لغة لبعض العرب حكاه الأخص قال وكان هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إلى في الشعر فخرت الستم على ذلك في الكلام

❦ ص ❦ ومنع المصروف ما لها الصحيح يجوز ضرورة ورابعها أن كان علما ❦ ش ❦ من منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا حتى في الاختيار وفي ذلك أحد بن يحيى فانه أشد

أقول أن أعيش وإن بوي ❦ بأول أو بأهون أو جبار

أو التالي ديار فإن أقه ❦ فؤنس أو عروبة أو سائر

ف قيل لهذا موضوع فإن مؤسدا وبارا مصر وفان وقد ترك صرفهما فقال هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر قال أو جيان بدل هذا الجواب على إجازته اختارا والثاني المنع مطلقا حتى في الشعر وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الخاض من النكوفيين قالوا لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف المتنوع في الشعر فانه رجوع إلى الأصل في الأسماء والثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخص من البصريين واختاره ابن مالك وحده أو جيان ديارا على عكسه ونور رد الباع بذلك كثيرا كقول

فما كان حسن ولا حليس ❦ يعوقان مدراس في مجمع

والرايح يجوز في العلم حاسة

❦ ص ❦ ولا واسطة وزعم ابن جني في نفي آل والمضاف والتثنية والمجمع ❦ ش ❦ الاسم ما لا ينصرف أو غيره ولا واسطة بينهما أو تثنية ابن جني في المعرفة بال والمضاف قال طه لا يسمي منصرفا لعدم تنوينه ولا غير منصرف لعدم السبب قال وكذلك التثنية والمجمع على حده ما ليس شيء من ذلك

منصرفا ولا غير منصرفة كان أو نكرة ذكر ذلك في الخصائص وسبقه اليه شيخه أبو علي العاربي
 ﴿ص﴾ الثالث ما أضيف لغير الياء مفردا مكبرا من أب وأخ وخم غير مائل قرء وقرا خطأ وفي بلا
 يم وذي كصاحب ومن خلا فلا فراء فبالواو وضاعوا ألف نصبا والياء جرا

﴿ش﴾ الباب الثالث من أبواب النباة الأسماء الستة المذكورة فأنها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء
 بشرط أن تكون مائة فان أوردت أعربت بالحرركات الظاهرة نحو ان له أبولؤه أخ وأن تكون إضافة التبر
 ياء التكميل فان المضاف اليها يعرب بجر كانت مقدرة وأن تكون مفردة أي غير مائة وللمجموعة لأنها إذا ذاك
 تعرب بأعراب المثني والمجموع وأن تكون مكبرة فان صرفت أعربت بالحرركات نحو أخ زيد ويختص الم بشرط
 أن لا يماثله قرء وقرأ ونطأ فانه ان مائل فذلك أعرب بالحرركات الظاهرة نحو هذا جوك وجوك وحاك ويختص
 التم بشرط أن تزال منه الهمزة فان لم تزل أعرب بالحرركات نحو خولف فم المائتم ويختص ذو بشرط أن يكون بمعنى
 صاحب فان كانت للإشارة أو موصولة فانه مبنية وقصر الفراء الاعراب بالجر وف على الجسة الاول ومنع ذلك
 في هن وتايه قوم وورد بنقل سيبويه عن العرب أجرة مجراها وهو كناية عن الأجر فامعه أو بكره التصريح
 بالعهو والم أعراب الزوج وقدي يطلق على أقارب الزوجة

﴿ص﴾ وهل بها أو بمقدرة أو بمقابلها والجر وف أشاع أو منقولة أو لا أو بهما أو بالانقلاب نصبا وجر أو البقاء
 رضاً وفو ذو بمقدرة والباقي بها أو عكسها والجر وف دلائل أو الرفع بالنقل والنصب بالبدل والجر بهما أقوال
 أشهرها الاول وأصحها الثاني

﴿ش﴾ في أعراب الأسماء الستة مذهب أحدنا وهو المشهور أن هذه الحروف نفسها هي الأعراب وانها
 ثابتة عن الحركات وهذا مذهب قطرب والزيادى والزجاجى من البصريين وهشام من الكوفيين وأبو باني
 الأعراب العجمي به يليان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متازع فيه ودلا وإفاء ظاهر وافى بالذالة
 المطاوعة ورد بشيوت الواو قبل اللام وبأن الأعراب زائدة على الكلمة فيؤدى الى بقاء فيك وذي مال على حرف
 واحد وصلا وأبدعوا هم يمان وذلك لا يوجد إلا شذوذا الثاني وهو مذهب سيبويه والفراسي وجهه ور
 البصريين ومعه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين أنهم يعربون بغير حركات مقدرة في الحروف
 وانها أتبع فيما قبل الآخر لا تحرفا قلت قام أبوك فاصله أبوك فأتيت حركة الباء لمحركه الواو فقبل أبوك ثم
 استقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت أبوك فاصله أبوك فأتيت حركة الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألقاوا إذا
 قلت مررت بأبيك فاصله أبوك ثم أتيت حركة الباء لمحركه الواو فصار أبوك فاستقلت الكسرة على الواو
 فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فقلت ياء واستلها القول بأن أصل الأعراب أن تكون بحركات ظاهرة
 أو مقدرة فإذا أمكن التقدير مع وجود الظاهر لم يعدل عنه المذهب الثالث أنهم يعربون بالحرركات التي قبل الحروف
 والجر وف أشاع وعلى المازني والزجاج وروبان الأشاع ياء الشعر ويقاء فيك وذي مال على حرف واحد
 الرابع أنهم يعربون بالحرركات التي قبل الحروف وهي متولة من الحروف وعليه الزبج وروبان شرط النقل
 الوقف وحذف المنقول اليه وسكونه وحذف المنقول منه وبأنه يلزم جعل حرف الأعراب غير آخر مع بقاء الآخر
 الخامس أنهم يعربون بالحرركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيما قبل أن تصاف
 ثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلب ليل لأجل الكسرة والفاء لأجل الفتحة وعليه الأعسم وابن أبي العافية
 وروبان هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد تبين فساده وإن كانت لازمة لم تجعل الأعراب
 في العين مع وجود اللام السادس أنهم يعربون بمكانين بالحرركات والجر وف معا وعليه الكسائي والفرعاء ورد

بأنه لا تقبله السباع انهم بة بالتغير والاقبال حالة النصب واخره بعدم دقته حاله الرفع وعليه الجرمي ورد
 بأنه لا تقبله وبأن عامل الرفع لا يكون مؤزراً وبأن عدم لا يكون علامة النصب ان قاله وذامال معربان
 بحركات مقدرة في الحروف وان باله وأحلك وحال ذلك معرباً بلحرفه وعليه السبيل والرندي التاسع
 عكسه العاشر ان الحروف دلائل اعراب قاله الأخفش واختص في معناه فقال الزجاج السبيل في اثنائها
 معرب بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب
 حركات من جنسها وقال ابن السراج معناه أنها حروف اعراب والاعراب في الاظهار ولا يمتد في دلائل
 اعراب بهذا التقدير وقد عده ان القول لمذهبين فميراً أحد عشر الثاني عشر انها معرب في الرفع بالتحليل وفي
 النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معاً فالاصل في جاء أخوك جاء أخوك نقلت حركة الواو الى الخاء الاصل
 في رأيت أخاك رأيت أخوك فبدلت الواو والفاء الاصل في مررت بأخيك جاء أخوك نقلت حركة الواو الى الخاء
 فانقلبت الواو الى الخاء كما قبلها حكاه ابن أبي السمع وغيره وهو موافق للمذهب الرابع الا في النصب

❖ من ❖ وليس كذلك من في حكاية النكرة وقطاعاً لا للجرى وتقص من اعرف وأب وأخ و من دون
 قصرها وفوق تشديد من وأب وأخ وجعل أخ كدلو وقع فاعلم منقوصاً كيد ودم لا يمنع قصرها وتشديد
 مشهور ويضم ويكسر ويثقل مقصوراً ومنه ما يتبع الأتقى الحركات كقامر وعنى امره وانهم
 على الأشهر في ما قبلها اضافاً صاغ نصاً وكذا أثبت معهما فاقول ضرورة والأصح ان زنه افضل الالف افضل
 وان لا م ح و واو وذى ياء وانها المحذوفة

❖ ش ❖ فيه مسائل الاولى زعم الجوهري صاحب الصحاح في كتابه في العنوان من في حكاية النكرة
 في الوقف معرباً بلحرفه وقال الأسماء الستة فانك تقول لن قال جاني رجل منوولن قال رأيت رجلاً منا ولن قال
 مررت بـ رجل مني قال ابن هشام وليس بشئ لان هذا ليس باعراب بدليل انه لا يشب في الوصل ولان وضعها
 وضع الحرف فلا تستحق اعراباً لان الاعراب انما يكون بامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه
 الثانية جرت عادة العامة ان يذكروا لغات هذه الاسماء في النص وهو الاعراب بلحرفه وهو فيه أشهر
 من الاعراب بلحرفه فكذلك فاعلم من أيهم ووزنهما التشديد كقوله ❖ الإيت شمري هل أيتن ليلة ❖
 وهي وفي أب النص كقوله

بإيه اقدي عدى في الكرم ❖ ومن يشابه إيه فاعلم
 والقصر كقوله ❖ ان أبها وأبها وأبها ❖ والتشديد مع هذا أبك وأقصها القصر ثم النص ثم التشديد
 وفي أخ التلا مع في القصر مكره أخاك لا بطل وحكي أبو زيد جاني أخك وفيه أخو يسكون الخاء ووزن دلو
 قال رجل من طيء

نالمرة أخوك ان لم تلقه وزرا ❖ عند الكرمية معوان على التوب
 وفي جم النص والقصر وفي عشر لغات النص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفاء فمها وكسرهما فمدهم
 لغات والمثيرة اتباع الفاصلة الميم في الاعراب وما ورد في القصر ❖ يا حبينا عيننا سلبا والعمسا ❖
 وفي التشديد ❖ يا لها قد خرجت من فخر يشارك ❖ في القصر يدوم قال

يارب سار بات ما نوسدا ❖ الاذراع العيس أو كفت السدا
 غفلت ثم أنت تطلبه ❖ فاذا هي بعظام ودما
 وقال
 وفي التثنية دم قال

أهان دميك فرغ بعد عزته * يا عمر و بئيك أضرأعلى الحسد
 و يشاركه في الاتباع فامرهم وعينا امرئ و ابنه يقول جاء المرء ورأيت المرء ومريت بل مرء باتباع الميم الهزرة وقال
 تعالى ان امرؤك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ باتباع الراء الهزرة ومثله انهم وقيل انهما معربان من
 مكثين فان الحركة في الراء والتون حركة اعراب لا اتباع وفيه المقتة أخرى فتح الراء والتون في الاحوال الثلاثة
 وفي امرئ ثالثهم الراء على كل حال وفي مرقة الميم مطلقا بها جاء القرآن وثلاثة كسرهما مطلقا ورابعة ضمها
 مطلقا وقرئ بهما بين المرء وفيه الثالثة يجوز افراد اب واخ وحم وهن من الاضافة لاذو كما سيأتي في باب الاضافة
 وأما فوك فلا يغرد الا ويصير تلك اللغات وقال الحجاج في خالط من سلى خياشيم وفا * فأفرده لفظا حاله النصيب
 نفسه البصريون بالضرة وجوزوا الاخفش والكوفيون واتباعهم ابن مالك في الاختيار يخبر بجعل على أنه
 حذف المضاف اليمونوي ثبوته فأتى المضاف على حاله أي خياشيمها وفاها وأما عكس ذلك وهو انما صبه حال
 الاضافة فنه الفارسي الا في الشعر واتباعه ابن عمقور وغيره من المختار بقول الصحيح كما قال ابن مالك وأبو جابر
 وغيرهما جازوه في الاختيار في الحديث خلوف في الصائم وقال الشاعر يصبح ظمآن وفي البعرة * الرابعة
 الاصح وعليه البصريون ان وزن هذه الاسماء فعل بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على أفعال الاول فوزنه
 فعل بفتح الفاء وسكون العين وذهب الفراء الى أن وزنها فعل بالفتح والاسكان وفوك فعل بضم الفاء والاسكان
 وذهب الخليل الى ان وزن فوك فعل بالفتح والاسكان وان أصله ذو فلاما واو على الاول أصله ذوى فلاما ياء وقال
 ابن كيسان محققا للوزن قال أبو جابر والمخوف من ذوهو اللام في قول أهل الاندلس والعين في قول أهل
 قرطبة قال القطار الاول واختلف في حم اضاهل لامة واو أو ياء على قولين أحدهما الاول كاتب وأخ قولهم في
 الثانية حوان وقيل انها ياء من الجانية لان اجاء المرء انصمونها
 * في الرابع المثنى في الالف والياء وزنم الالف لغة وعلمه لا وزن في ليله والحق بمغيد كثرة ككرتين
 وقد يعني عنه عطف أو تكرار وجمع بمعنى كاخوكم وتعودك في الحداد حوالا ولا وكلنا متافين لضمر ومطلقا
 في لغة بوند ما شئنا اللفظ وأصلهما كل خلافا للكوفي قبل ألف كلا والتاء عن واو وقيل ياء وألف كلتا ثابت وقيل
 الحاق وقيل أصل وقيل تأوهاز ائدة لا الحاق وقيل له ولك في ضميرهما وجهان واثنان واثنان وبلازمة لغة مفردا
 ومضافا وكما وقيل الاصل ان ونايان ومدران وان وما غلب لشرف كابون أوته كير كسر من أو حضة
 كسر من وقيل في فرد محض
 * في الباب الرابع من أبواب النبابة المثنى وهو ما دل على اثنين زيادة في آخر صاع الخبر بدعنها وعطف
 مثله عليه عطافه في الالف ونصب يجر الياء نحو قال زحلان وزنم الالف في الاحوال الثلاثة لغة معروفة
 عز بستان كنهة وبني الحارث كعب وبني العنبر وبني الهجيم ويطون من ربيعة وكربن وائل وزيد وخنم
 وهلمن وزاد وعرتر وخرج نارا قوله تعالى ان هذان لساحران وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وزن في
 ليله وأئدة علمها قوله وزنمنا بين اداء طعنة وقوله قد بلغنا في الجحيم غايتها والحق بالمثنى في الاعراب الالف
 تشبه وليست بمثابة حقيقة لفقد شرط التثنية منها ما راد به التكثير نحو ارجع البصر كرتين لان المعنى كرات اد
 البصر لا انقلب خاشعا وهو خير من كرتين بل كرات ومثله قولهم صدق الله عينا به وقوله ومهمين قديين
 من ربي أي مهمهم بليهم وهذا النوع يجوز فيه التكرار من الزيادة والمطلق كقوله *
 تحدى ناصب أخى عرائكها * خمس وخمس وثأوب وثوب
 بدعنى لتكرار عن المطلق كقوله تعالى صفا صفا ودكا دكا أي صفا بعد صفا دكا بعد دكا ومنها ما هو في المعنى

جمع كقول تعالى فاصبحوا بآبائكم وقوله صلى الله عليه وسلم اليعمان البخاري كذا ذكره وما قبله ابن مالك
 ونوع فيهما بكافين كونهما مشين حقيقة منهما لا يملح للجر يدفن ذلك ما هو اسم جنس كالكتبتين لكاة
 الحداد وما هو علم كالعمرين والدونكين والحسين ومنه انان وانتان وثلاثان في لغة تميم سواء أفردوا أو جمع
 الأبل اثنتين أم أضفنا نحو جاءناك أم كبريا نبحر فأنفجرت منه اثنا عشرة عينا وبشأنهم اتى عشر نقيب وقيل
 انهما اثنتان حقيقة الأصل ابن من ذلك ثنائيان للطرف العقال ومذراوان للطرف الآلية والقوس وجانبى الرأس
 وقيل نظرها كل شئ ومنها ما يملح للجر يد ولا يمتلف معناه كحواليها قال صلى الله عليه وسلم اللهم حواليها
 ولا عليها وقال الشاعر في العيريد * وأنا أشئى الدالي حواليكا * ومثله حوله قال تعالى في البحر يدفعا
 أضافا حوله وقال الشاعر في التثنية (١) ومنها ما لا يملح لسطف مثله عليه وذلك ما كان على سبيل التليب
 كالأبو بكر للاب والام والعمرين للشخص والعمر والعمرين لأبي بكر وعمر وهذا النوع مجموع يحفظ ولا يقاس
 عليه فيهم فارة قلب الاشتراك الأول قال الله تعالى ورفع أبو به على العرش وتارة المذكر كالثاني وتارة
 الأنثى كالثالث وتارة الأعم كخروج الصرين وما يشوى الصران ومنها ما لا يادة فيه وهو كلا وكثا
 بشرط أن يضاف الى ضمير نحو ما يلقى عندك الكبير أحدهما أو كلاهما تقول رأيت كليهما وكثما فان
 أضفنا الى مظهر أجر يا بالالف في الاحوال كلها هذه اللغة المشهورة وبعض العرب يجر بهما مع الظاهر
 مجراهما مع المضمر في الاعراب بالحرفين وعزاها الفراء الى كنانة وبعضهم يجر بهما معهما بالالف مطلقا
 وما ذكرناه من انهما بمعنى المثنى ولفظهما مخرجه مذهب البصريين وعلى هذا قلت كلا منقلبة عن واو وقيل
 عن ياء وزنها فاعلى كعما ووزن كنانة على كذا كرى وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو
 اختيار ابن جني وأصلها ككوى أو ياء وهو اختيار ابي علي وأما قلت تاء لتأنيث كذا كرى اذ الف تميز تاء في
 بعض الاحوال فخرج عن علم التأنيث وذهب بعضهم الى أن التاء زائدة للتأنيث دليل حذفها في النسب وقولهم
 ككوى كما يقال في أخت أخوى ورد بان تاء التأنيث لاتقع خسرا ولا بعد ما كن غير ألف وذهب آخرون الى أنها
 زائدة لا للحاق والالف لام الكلمة وعليه الجري وفي قول الانبلا لحاق وفي قول أصل وذهب الكوفيون
 الى أن لفظه مائثن وأصلها كل بدل سباع فرددنا في قوله في كتاب رجلها سلاى والظفة واجب بأنه حذف
 الالف للضرورة وعلى الأول يجوز في ضميرها مائة اللفظ والمعنى قال تعالى كذا الحسنيين تحت وقال الشاعر

كلاهما حين جد الجري بينهما * قد ألقا وكلا أضفها راى

قال ابن مالك وتدر هذا الاستعمال أى الاعراب كالمثنى في مقتضى الأفراد كقوله

على جردا يقطع انهرها * حرلم المخرج في جبل مراح

نبي الابر وهو عرق مجازي * تنبيه * قال ابن مالك هذه الكلمات تروى للمصنف المثنى لا تسمى مثناة فان أطلق
 عليها ذلك فبقتضى اللغة لا اصطلاح كما يقال لاسم الجمع اسم جمع انتهى فأراد انهما قال لها اثنتان كما يقال اسماء جمع
 * من * مشكلة لا يثنى ولا يجمع غالب الجمع واسمه واسم جنسهم الا أن أطلق عليه بضعة وجوزها ابن مالك في اسم
 جمع ويكسر لاميتها ولا مالا لى له وكل وبعض ويصوفلان والفعل من واسم قبل وعكس من جلة ومختص بالثني
 وتطرط ومبني الاذان وثان والثان والثان على الاصح ولا تثنى الكنى وأجمع وجمعا وأخوة خلافا للكوفة
 فيها والتخارجوا للزج وذى وبه في حذف عجزه قولان دون أسماء المدد مائة وألف في مختلفي المعنى
 تالها يجوز ان أضفنا الى المعنى الموجب للتسميتو ينكر العلم والاجود أن يحكى الانحوي بخاريين وعنايت وأدراعات

(١) يباح في الأصل يمكن الشاهد

ومنع المازني المدلول وما فيه آل قبل يبق وقيل يعوض ولا يفتي غالباً عطمة الا بغسل ولو مقدراً وبقي المحكي
بذوا وذو ووكذا المارج ان منع واستغنوا بسيان وضمان عن سوا آن وضماناً وحكياء يستوي في التثنية
مذكر وغيره ولا يحذف التاء الا في الية ونحبة

عش جئت ملايشي ولا يجمع من اللفاظ جملاً لا يقرر انه في غير هذا الكتاب وأما ان حمله على طريقة
أخرى فأقول للتثنية والجمع شروط أحدها ألا يخلو لاجوز تنقيط المثنى والجمع السالم ولا المكسر المتناهي ولا جمع
فلك اتفاقا ولا غيره من جوع المكسر ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس إلا ان يجوز به فأطلق على بعضه نحو لبنين
وملائك أي ضربين منهما وتذكر في الجمع قولهم لقاحان وسوداوان وقوله عند التفرق في الجمع الجالين وفي أسفه
قوله قوم ما هنا أخوان وجوز ابن مالك التثنية اسم الجمع والجمع المكسر يقال مقضى الدليل أن لا يثنى ملأ على
جمع لان الجمع يتضمن التثنية إلا ان الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد فاستقضى عن العطف التثنية تمام
منع من ذلك عدم شبهة الواحد كائنه في نحو مساجد ومصابيح وفي المثنى والجمع على المعنى مانع أكثر وهو
استتزام تثنيه ما اجتمع اعراب في كلمة واحدة قال ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو شبه
بالواحد أولى به فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آفة في
فوتين يوم التقا الجمعان اه الثاني الاعراب فلا يثنى ولا يجمع المثنى ومنه أسماء الشرط والاستغناء وأسماء
الافعال وأما يجوز بـدان ولا جرين فانه يثنى قبل البناء وأما ذان وثان والمذنان والثلاث فقل انها صيغ
للثني وليثبت من المثنى الحقيقي ونسب للمحققين وعليه ابن الحاجب وأبو حيان وقيل لها بثنية حقيقة وانها لما
ثبتت أعربت وهو رأي ابن مالك وأما الذين فصيحة وضعت للجمع اتفقا فلا يجمع الثالث لعدم التركيب فلا يثنى
المركب تركيب اسناد ولا يجمع اتفقا نحو تائب شر او هو المراد بقول ويحكي من جملة وأما تركيب المارج
كعيلك وسيدو به فلا أكثر على منعه أيضاً لعدم الباع ولشبهه بالمحكي وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك
وجهمه واختاره ابن هشام والخصري وأبو الحسين ابن أبي الربيع وبعضهم تثنية ما تخم بويه وجهمه وهو
اختيارى قال خطاب في الترشع فان ثبت على من جعل الاعراب في الآخر قلت معدى كـبان ومعدى كـرين
وحضر عوان وحضر موتين أو على من أعرب اعراب المتضامين قلت حضر اموت وحضرى موت وقال في
المختوم بويه تلحقه الملاعبة لاحد في نحو سيدو هان وسيدو هون وفيه بعضهم الى أنه يحذف حـجره فيقال
سيدان وسيدون ويتوصل الى تثنية المركب اسناداً بذوا الى جمعه بذوا فيقال جاني ذواتاً بـط شرادو وا
تأبط شرأى صاحباً هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم وكذا المارج عند منع تثنيه وجهمه وأما الاعلام المضافة
نحو اى بكر فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه وجوز الكوفيون تثنيه ما وجمعهما
تقول أبو البكرين وآباء البكرين الرابع التفكير فلا يثنى العلم ولا يجمع باقياً على علميته بل اذا راد بتثنيه
وجهمه فنذكر تكثيره وكذا لا يثنى الكتابات عن الاعلام نحو فلان وفلانة ولا يجمع لانها لا تقبل التكثير
والاجود اذا ثنى العلم أجمع أن يحل بالآلف واللام عوضاً عما سلب من تعرب في العلمية ومقابل الأجود ما حكاها
في البدع ان منهم من لا بدخلها عليه ويتعرب على حاله فيقول زيد يخلق وزيدون قال أبو حيان وهذا القول
الثاني غير جيد أقبل عليه الا في هذا الكتاب ويستغنى نحو مجاديين اسمى الشهر ومجائين اسمى جنين
وأذرعان وعرفان فان التثنية والجمع في العلم لا بدخلها العلمية ولما لم يدخل عليها الآلف واللام ولم ينصف قال
حتى اذا رجب نولى وانفضى * وجاديان وجاء شهر مقبل

وقال * لو ان عصر عاينين وبذل * ومنع المازني تثنية العلم المدلول نحو عمر وجه جمع سلامة أو فكسير وقال

أقول جاني ربحان كلاهما ورجل كاهن محرقالأبو حيان ولا أعلم أحدا واقف على المنع مع قول العرب
العمران فاذنني على سبيل التطبيق مع اتفاق اللفظ والمعنى أولى وأذاني ما فيه إل كالرجل فقيل تبقى فيه إل وقيل
تخلف ويوض من هائلها حكما وتبعه أبو حيان من غير ترجع وبملاشني لتربية أجمع وجماء في التوكيد
وأخوته خلافا للكوفيين الخامس اتفاق اللفظ فلاشني ولا يجمع الأسماء الواقعة على ملاشني في الوجود
كشمس وقر والتر ياذا صفت الحقيقة وهل يشترط اتفاق المعنى فيه أقوال أحدها نعم وعليه أكبر المتأخرين
فجمعوا تثنية المشتق والمجاز وجمعا ربحنا المعري في قوله

جاء بالعين حين أعمى هوا * معينه فاشتى بلاعينين

والثاني لا وجه فيه ابن مالك تبعه الأبي بكر بن الأنباري قياسا على الطف ولو روده في قوله تعالى وإله آياتك
أبراهيم وإسماعيل واسحق وقوله صلى الله عليه وسلم الأيدي ثلاثة في الله الطيار يد المصلي ويد السائل السفلى
وقول العرب القرا أحد السائين وخضة الظهر أحد اليسارين والفرية أحد السباين واللين أحد اللحمين والجمية
أحد الموتين ونحو ذلك والثالث وعليه ابن عصفور الجواز أن اتفاق المعنى الموجب للتسمية نحو الإحزان
للذهب والزعفران والأفانج السادس أن لا يستغنى عن تثنية وجهه بتثنية غيره وجهه فلاشني بعض للاستغناء
عنه بتثنية جز ولا سواء للاستغناء عنه بتثنية سى ولا ضم إن اسم المذكر للاستغناء عنه بتثنية ضبيع اسم
المؤنث على أنه حكى سواء أن وصف جنان وإلشني ولا يجمع أسماء العدد خلافا لاختش غير مائة ألف للاستغناء
عنها يعني عن تثنية ثلاثة وستة وعن تثنية خمس عشرة وشعر ون وعن جمعا تسعة وخمسة
عشر وثلاثون وملاشني لفظ يعني عن تثنية مائة وألف وجهه ما تباو جمعا واستدل الاختش على ما أجاز به قوله
* هماغدا على فوق سبعين داهم * وأجيب بأنه ضرورة ولاشني أجمع وجماء على رأى البصريين للاستغناء
عنها بما بكلا وكذا لم يجمع بإسار استغناء عنها يجمع ثمال قاله ابن جني في كتاب التمام السابع أن يكون فيه
قائمة فلاشني كل ولا يجمع لعدم الفائدة في تثنية وجهه وكذا الأسماء المختصة بالشي كلحد وعرب لأقارنها
العموم وكذا الشرط وإن كان معر بالأفانج ذلك الثامن أن لا يشبه الفعل فلاشني ولا يجمع أهل من لأنه جار
عجري التعجب ولا قائم من أقامهم به كاسيأتى في أوائل البيت لأنه شبه بالفعل وبقي في المتن مسئلتان أحدهما
أصل التثنية والجمع العطف انما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع إليه لأن الرجوع إلى أصل من فوض
منعوه إلا في ضرورة كقوله * ليث وليث في محل ضحك * وهو في الجمع أقبح منه في التثنية لكثرة ألفاظه
ويسوغه في الاختصار فصل ظاهر نحو مررت بزبد الكرموز ببد البخل أو مقدر كقول الحاج وقد تقي له ابنه
وأخوه بالله محمد محمد في يوم واحد محمد بنى ومحمد أخى الثانية يستوي في التثنية للمذكر والمؤنث فلا تحذف
ناه التثنية معاه في الامن إلى خمسة فاهم قالوا ألبان وخيسان وكان القيان ألبتين ونصبتين لكنه سمع
في المفرد إلى ونصبي فأجرأ التثنية عليه إينار للضعيف مع عدم الالباس وقد صرح ابن مالك بأنه ما استغنى
عن تثنية بتثنية غيره

عوض ولا يتغير لكن قلب ألف مقصور فوق ثلاث أو يلى أو مقول به عن ألف اذن ياء وغيره وإواويل الألف
ثلاثى أو وى مكسور الأول أو مضوم وفي الأصلية والمجهولة ثالثا الأصح أن أمليا ياء وإواووا رابعها أن
أشبت أو صار ياء في حال وقلب همز بدل من ألف التثنية وإواوولى في المدحوق تركه في الميدل من أصل
خلافا للجزولى وزيد نصيح مبدل من ألف وقلبها والتي من أصل ياء الأصلية وإواو حذفت زائدة خامسة
وألف وجر فاصع لا يقاس على الأصح وقيل منراوان وثلاثين لدم الأفراد ولا ترد فاهم ثلاثي وعينه ولا مائة أن

عوض الوصل والا فاعاد في اضافة لا غير على الاجود وقال أبان وأخان وديان وديان ودموان وخبان
 وفخوان بقله ويجوز في ذات ذاتا وذوانا
 ثم اذ اتى الاسم لحقه العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحا نحو زيد أم معتلا جازيا بحر ام هو ما آخره
 ياء أو واو ساكن ما قبلهما مشددتان أو مخففتان نحو مري ومرو ونلي ودلوا مئة وصا عوشج ام مهموزا
 غير معدود نحو رشأو أو وضوء بني أم محدودا همزة أصلية نحو قراء وضاء فجميع ذلك تلحقه الألف والياء
 بلا تغيير الا في ما قبل العلامة وديان المقصود وأما المقصور فقلب ألفه ياء ان كانت زائدة على ثلاثة كلهم
 ومعطى ومستعدي أو ثالثة بدلا عن ياء كرسى أو أصلية أو مجهولة أو أملت كيلي وقي علمين أو مقاربة عن ألف
 اذن علميا يقال في التنبيه لبيان ومعطيان ومستعديان ورجيان ومليان وميتان وأذان وما عدا ذلك تقلب
 واوا وهي الثالثة البديلة من واو كمصي وعصوان والاصيلة غير المائلة كاذاعمارا ذوان والمجهولة غير المائلة
 كددا وهو اللها فانه استعمل نحو صا كحديث لست من الدود لا الدمي ومخا بالنون نحو دودن وبالبدال
 ددد ومقصود اذ قال يدري هل ألفه عن ياء أو واولان الألف في الثلاث لا بد أن يكون عن أحدهما وذهب
 بعض الأصوليين الى أن تنبيه الأصلية والمجهولة بالياء مطلقا سواء أملت أم لم تمل قال ابن مالك وانهوم قول
 سيبويه عاضد لهذا الرأي وذهب آخرون الى أنها بالواو مطلقا وذهب الأخفش الى أنهم ان أملت انقلبوا الى
 الياء في حال نحو لدى والى قلبت ياء والاقبى واوا فهذه أربعة أقوال حكها أبو حيان وذهب الكسائي الى أن
 تنبيه الثالثة المبدلة من واو بالياء اذا كان أول الكلمة مكسورا كبر يورضى أو مضمو كضفى
 وعلا وأما المدود فان كانت همزة مبدلة من ألف التأنيث فنحو جراء وقلب واوا ونحو جران وان وندى ونحو جها
 وقلها ياء حكى أبو حاتم جران وحكى غيره جريان فقام على ذلك الكوفيون ومنه غيرهما وان كانت
 ملحقة نحو عليها وحزب جاز فيها القلب واوا وهو الأول والتصحيح نحو عيلوان وعليان أن وان كانت
 مبدلة من أصل نحو كساور جاز فيها الوجهان والتصحيح أولى نحو كسان وكساوان هذا مذهب الجمهور
 وسوى الجزولى ينها بين التي قبلها في أن الأولى اقرار الهمز وورد في هذه القلب ياء حكى كساين فقامه
 الكسائي وخالفه غيره منهم ابن مالك وان كانت أصلية فقدم انها تصح وقد ورد قلبها واوا مع قرأ وان
 ووضاوان في تنبيه قراءه وضاء فقامه الفارسي وخطأ الصاء وورد أيضا حذف الزائدة وهي خامسة مع
 جوزلان في جزل وحذف الألف والهمزة مما طالع من المدود مع قاصمان وعاشوران وخنفسان
 وقرصان وبقلان في قاصما وعاشوراء وخنفساء وقرصاء بإقلاء فقام الكوفيون على ذلك في المشايخ
 ومنه غيرهم لقلة الوارد منه فتولى ولا يقاس على الأصح عائدا الى ست مسائل تصحح المسئلة وما بعده وقد
 صحح العرب منذر بن زناديين وكان القياس لذريرين وثناوين أو ثنائين لان الألف الأولى رابعة والثاني مثل
 كساء الا ان الكلمتين بنيتا على التنبيه فلم يستعمل فيهما الا فرادى كما تقدم فصحتا ولا يرد في التنبيه ما حذف من
 فاعين ولا من عوض منه همز الوصل فيقال في اسم ايمان وان لم يوضع منه فان ردت في الاضافة ردتها
 والافلاها هذا الأجود فغن الأول المقصود راب وأخ وحم يقال قاضيان وأخوان وأخوان وخوان ومن
 الثاني هن وديان ورف وسنة ورس يقال هنان وديان وديان وديان وستان وهران وشر في الاول أبان وأخان
 وفي الثاني جنوان وديان وديان ودموان وخبان وفخوان وقل ليس بشاذ وأما أبان وأخان على لغة التزام
 النقص في الافراد والاضافة وديان وما بعده على لغة القصر فيها قال أبو حيان وأما ذرئ يقال فيها ذوا مال
 فان قلنا المحذوف من ذر اللام فهي لم ترد والمعين فكذلك لان الوار الموجد هي اللام وأما ذات فالتا في تنبيهها

فأنا على اللفظ بلارد وهو القياس كائني ذوا على لفظه قال * يادار سلمي بين ذواني الموج * وقوا على الاصل
 بدلام الكلمة وهي الياء الفاعلة العرك العين وهي الواو قبلها وهو الكثير في الاستعمال قال تعالى ذواتا أنان
 * ص * الخامس جمع المذكر السالم قبلواو واليا مان كان لعاقل أو شبهه خاليلن ناه التانيث علما وأومعرا
 أو صفة تقبل التاء ان قد صاوا فعل تفضيل وجوز الكوفة في ذي التاء وصفة لا يقبلها حكمه كالثنية
 لكن بحذف آخر المقنوص ويضم ويكسر والمقصور يفتح وقيل كمنقوص وقيل ان كان أعجميا
 أودا ألف زائدة

* ش * الباب الخامس * من أبواب التبايع جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء
 ثم هذا الجمع موافق للثنية في شروطها كالتنوين ويزيد بشرط أحدها أن يكون لعاقل كالزبد بن
 أو شبهه به تجوز أتملى ساجدين قالتا أنينا طامعين جمع صفة الكواكب والسماء والارض لما أثبت
 لها ما هو من شأن العقلاء من السجود والخطاب فان خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشقق علم كلب
 وسابق صفة فرس الثاني أن يكون خاليلن ناه التانيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلا كاجد عمر أم يوضع لمؤنث
 ثم هي بهذا كالأبواب فلو سميت رجلا زينا أو سلمى جمع بالواو والنون باجتماع اعتبارا بجمعها الآن
 فان لم يخل منها لم يجمع بها كاخت وطلحة ومسلمان أعلام رجال قاله أبو حنبل ولفظ عبر بناء التانيث دون
 هائه ليشمل ما ذكرتم الملة تاذكرانه لا يختلوا إنما أن تحذف له التاء أم لا ولم يزل على الثاني الجمع بين علامتين
 متعادتين وعلى الأول اختلال لا يحارف معنى فقد صارت بالعلمية لأن تلك الكلمة لان العلمية تسجل الاسم
 وتحصنه من أن يزدفيه أو ينقص وتختلف الكوفيون في هذا الشرط فيجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون
 مطلقا قالوا في طلحة رجزه وهيرة طلحون وجزون وهيرون واحبوا بالباع والقياس اما السباع فتولم
 في غلبة الرجل المشهور وعلاون وفي ربيعة للعدل القائمة بعون وأما القياس فلي ما ورد من جمعه جمع
 تكسير وان أدى أيضا الى حذف التاء قال

* وعقبه الاعقاب في الشهر الأهم * وأجيب عن السباع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب
 تانيثه التاء المحذوفة ولا تانيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعة تكسيرا غير مسلم لانهم يرد منه سوى هذا البيت
 فلا يقاس عليه مع امكان تأويله يجعل الاعقاب جمع عقبه بمعنى الاعتقاب لا العلم الشرط الثالث أن يكون علما
 كزيد وعمر أو مومنا وان لم يكن علما كرجيل وغليم وأحمر وسكيران أو صفة تقبل تاء التانيث ان قصد
 معناه كضارب ومؤمن وأرمل فلا يجمع هذا الجمع مالم يس واحدا من الثلاثة كرجل وفي غلام ولا صفة
 لا تقبل تاء التانيث كاجر وسكران وعانس وخرج وصبور وقيل ولا صفة تقبلها الا مسمى التانيث كلول
 ومولاة وفرق وفرقة فان التاء في نحو ذلك بالصفة لا التانيث قال أبو حنبل نعم في صفة لا تقبل التاء وتجمع
 كذلك بالاختلاف وهو ما كان خاصا بالذكور كخصى وأفضل التفضيل المحرف باللام والمضاف الى نكرة نحو
 الافنيان وأفنيوا بني فلان فان تانيثه بالالف يجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله

منا الذي هو مانظر شاربه * والعانسون ومنا الردو السبب

فأوجدت نساء بني زار * حلائل أسودين وأجرينا

وقوله

وفذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه قال صاحب الافصح عادة الكوفيين اذا مضوا لفظا في
 شرا نادرا كلام جعلوه بالياء أو فدا لا وليس باليد قال الأصمب وانما افرق الصفتان لان العقبه لكثرة شبيهه باليد
 فانه يقبل التاء عند قصد التانيث نحو قامت وضري منا عبد التذكير نحو قاموا والجميع هذا الجمع ما تشبه الفعل

المخاطبة في أنه اذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامته لفظة الواو كقائوا ويقومون ولذا يجمع الاسم الجائدا
والمجامع الاصل للانتماء التعريف فيه وهو فرع التنكير فأشبه الفعل في الفرعية فعمل عليه ولهذه اللفظة نفسها
جمع الجائدا اذا كان عالما ان تعريف العملية فرع فأشبه الفعل والتنكير أصل فلم يشبهه وانما جمع المصغر دون
مكبر لتبذير تكبيره لانه يودى الى حذف حرف التصغير فيذهب المعنى الذي جرى به لاجله واما اشتراط خاؤه
من التركيب فهو شرط لاطلاق الجمع لهذا بخصوصه وللتنبيه أيضا وقد تقدم بيانه هناك ثم اذا جاع الاسم فحكه
كما اذا تني من لحوق العلامة من غير تغيير ان كان صحيحا أو معنلا جارا بجره أو مهموزا أو ممدودا هزله أو أصل
كز بدون وظيرون وقراون ونيشون وقلب الهمزة المبدلة من ألف التانيث نحو جراون في جراء علم مذكر
و يستثنى شيان المنقوص والمقصوف فانهما يحذف آخرهما هو الياء والالف لالتقاءهما كتناسع الواو والياء ثم
يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع نحو قاضون ويكسر في غيره نحو قاضين مناسبة للحرف ويضع ما قبل آخر
المقصوف دلالة على الألف المحذوفة ولا يلتبس بالمنقوص نحو واتم الأعلون . واتم عند نال المطعنين وجوز
الكوفيون اجراء كلتنقوص فضموا ما قبل الواو وكسر وما قبل الياء جلالة على السالم وحكامه بن ولاد لفة
عن بعض العرب قال أبو حيان وكانهم تقلوا اليها الحركة المقدرة على حرف الاعراب وهذا النقل عن
الكوفيين مطاها الذي حكاه عنهم الاحصاء فيقال أبو حيان ونقل ابن مالك عنهم تفصيلا وهو اجراء ذلك في
الاعجمي كومي وما فيه ألف زائدة كاططي وجبلي علمي مذكر بخلاف ما ألفه عن أصل وقد حكيت
القولين معا

فخص بالحق به سمعا كفن الوارثون وعشرون الى تسعين وأهلون وأرضون وعالمون وقيل جمع وقيل
مبنى على الضم وبنون وأبنون وأخون وهنون وذو وألحق بعلب فون وابن مالك جون قياسا وألوا وسون
وكل ثلاثي يكسر وعوض من لاء قال أبو حيان وألفه الهاء وكسر الفاء مكسورة ومفتوحة أشهر من ضمها
وشاعا في المضمومة وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء سنونا أولوا يلزم الواو وقع النون أو يعرب عليها
وهي لفة في التثني والجمع وأجاز ابن مالك الاول في عشرين وقد يقال شياطين

والحق بالجمع في اعرابه الفاعل ليست على شرطه سمعت فاقصر فباعلى مورد السماع ولم يعمدها صفات
للباري تعالى وهي قوله نحن الوارثون والقادرون والماهدون . وإنما يؤسمون فلا يقاس عليه الرحيمون
والالحكيمون لان اطلاق الامعاء عليه توقيفي ومنه عشرين والعقد بعده الى تسعين وهي أسماء مفردة
وزعم بعضهم انها جوع ورد بأنها خاصة بمقدار معين ولا ينفذ ذلك في الجوع ذكره ابن مالك بأنه لو كان
عشرون جمع عشرون لثلاثون جمع ثلاثة لزم اطلاق الثاني على تسعة وأن لا يطلق الاول الاعلى ثلاثين لان أقل
الجمع ثلاثة ذكره الرضى ومنها أهلون وهو جمع أهل وأهل ليس بعلم ولا صفة الا أنه أجرى مجرى مستحق لانه
يستعمل بمعنى قولهم هو أهل لدا قال تعالى شفلتنا أموالنا وأهلونا . فان لمعنا أهلهم ومنها أرضون بضم
الراء جمع أرض بسكونها وهو مؤنث واسم جنس لا يعقل ففانه أرى بضمش وط قال الشاعر
لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني . هذا دخلت فوق أعواد منبر

وقال وأية بلة إلا أنينا * من الأرضين فعله نادر

ومنها آلون وهي اسم جمع لاجمع لان العالم علم اسوى الله والمالين خاص بالعقلاء وليس من شأن الجمع أن
يكون أقل دلالة من مفردة ولذلك أبي سيويه أن يجعل الأعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والباديين
والاعراب خاص بالباديين وذهب قوم الى أنه جمع عالم قيل انه جمع عالم مراد به العقلاء خاصة وقيل انه جمع مراد به

العموم للعلاء وغيرهم وعليها وجه شذوذه ان علما اسم جنس لاعمل وقيل ان عالون سبني على فتح النون لالمرب
لانه لم يقع الا لازم الياء ورجعوه

تنمضه البرية وهو سام • وتلقى المألون له عيالا

ومنابنون وأبون وأخون وهنون وفو وجه شذوذها انها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولوقيل في حم
جون لم يمتنع لكن لاعمل انه منع وقال أبو حيان ينبغي أن يمتنع لأن القياس بأباه وجمع أب واخوته كذلك
شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال في فم فون وفين قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ثم ان ذو وأجريت
على حد التنبيه من رد العلماء الى حركتها الاصلية حذرا من الاستقلال وأما الباقي فخالفت التنبيه حيث حذفت
لامها ولم ترد لالتقامها كنه مع حرف الاعراب وكذا ابن حيث حذفت حمزة المعوض من اللام رد اللام فيه ثم
حذفها لما ذكر وعادت قصة الباء التي هي الاصل ومنها أول وهو وصف لا واحده من لفظه قال تعالى ولا
يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤثروا أولى القربى ومناسنون وجه شذوذها كرسين وبابه كل ثلاثي
حذفت لامه وعوض عنها الباء التانيث ولم يجمع جمع تكسيرة كنه وبنيين بخلاف الر باي وثلاثي لم يحدف منه شيء
كقصة أول وحذف منه غير اللام نعم ألحق أبو حيان بذلك ما حذف فاؤه وعوض منها اللام كقوله فانه يقال عدون
وبخلاف ما لم يعوض من لاه شيء كيدودم أو عوض منها حمزة الوصل كلمه وان أو التاء الالهاء كادت وبنت
أو كسر كسفة وشاذ فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع ثم اذا جمع الثلاثي المستوفى الشرط فان كانت فاؤه
مكسورة سلمت غالبا كالمومنين وعصفورين وريين وعزة وعزيرين وقد تضم بقلة حكى الصنعاني
عزيرين بالهم وان كانت مفتوحة كسمرت كسنة وسنين وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالفتح وان كانت
مضمومة جاز الهم والسكر كسنة وكرة وقلة ثم اعراب هذا النوع اعراب الجمع لفتحة الجاز وعليا قيس وأما بعض
بني تميم وبني عامر فيجعل الاعراب في النون ويازم الباء قال • أرى من السنين أخذت مني • ثم الأولون
يتركونه بلاتنون والآثر ونيتونونه فيقولون في المنكر أفت عنده سينا لاتنون قال

• حتى تهجوا من سنين ملحمة •

وقال قال ابن مالك ولوعول بهذه المعاملة عشر ون وأخواته لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لها فتح في
الأعراب بالحرركات كسين وأباه أبو حيان قال لان اعرابها اعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا تضم اليه شذوذها
آخر ومن العرب من تزمه الواو وقع النون ومن العرب من تزمه الواو ويصر به على النون كزيتون قال
في البسيط وهو يمد من جهة القياس ومن العرب من يجعل الاعراب في التني والجمع على النون أجرى له مجرى
المفرد حكى الشيباني نعدان خليلان وعليه ترجح لا يزالون ضاربين القناب • وقد يقال شياطون تشبها
لزيادة الكسرة فيه بز يادى الجمع السالم فنقل من الاعراب بالحرركات الى الاعراب بالحرزوف قال أبو حيان
وهو من التشبيه البعيد الذي يقع خصوصه منهم على جهة التوهيم وهوشيه همز معاش ومصاب ومن هذا اقراءة
الحسن وما تزلت به الشياطون

• خص • وليس الاعراب في التني والجمع بتقدير قبلها أو فيها أو دلائل أو بالبقاء والاقبال خلافا لاعيا
• وش • الجهور من التناثرين منهم ابن مالك ونسبه أبو حيان للسكوفين وقطريران جاج والزجاجي على أن
اعراب التني والجمع بالحرزوف المذكور وقيل بحركات مقدرة فيما قبلها وهي المال من الزيدان والزبدون
والزبدن مثلا وهو رأى الاخفش ورواياته تقدير فيما في غير الآخر والاعراب لا يكون إلا خرا بآهلم يكن

يخرج الى ضميرها كما يخرج الى ضمير بعد الاعراب المقدّر قبل ياء المتكلم وقبل بحركات. قدر في الألف والواو والياء وهو رأى الخليل وسيو به واختاره الاخفش والسهلي كالمقصود ونحوه ورد ابن مالك بضرورة ظهور النصب في الياء بلزوم تنبيه المنصوب والمجرور بالألف لتعريف الياء وانتصاح ما قبلها أو أجاب أبو حيان عن الاول بانهم لم يحاولوا حالة النصب على حالة المجرور أو الحكم على الياء حكما واحدا فكافدوا والكسرة قدروا العتقة تصحيحا للحمل وعن الثاني بأن الموجب للقلب الفرق وان كان القياس ما ذكره ولذلك لاحظ من العرب من يجري المثني بالألف، طلقا وقبل الحروف دلائل اعراب بمعنى انك اذا رأيت اعرابا فكأنك رأيت اعرابا به فسر أبو علي مذهب الاخفش وقبل اعراب بقاء الألف والواو رفعا واثباته. لا بهانصبا وجزا وعليه الجرمي والمنازني وابن عصفور وهذا بناء على أن الاعراب معنوي لا لفظي قال ابن عصفور كان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون كائنان وثلاثون فلما دخل العامل لم يحدث شيئا وكان ترك العلامة معرقم مقام العلامة فلما دخل على عامل النصب والمجرور قلب الألف والواو ياء فكان التغير والاتقلاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر ورد ابن مالك باستزامة مخالفة للنظار اذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة وأجاب أبو حيان بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرمي وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم أوجدوا

وحسب وتلمهونون تكسر في المثني وقد تضمن مع الألف وتفتح في الجمع والعكس لغة وقبل ضرورة في الجمع وقبل يختص بالياء فها هو المختار وقال ابن مالك انها لرفع توم الاضافة أو الافراد لا عوض من حركة أو تنوين أو هما مطلقا أو ان كانا لا فاحدهما أو الاضمار عوض أو طريقة بين رفع المثني ونصب المفرد وحل الباقي ولا هي التنوين خلافا لرفعها وتسقط الاضافة ولو تقدر اوشبهها وتضمير صلة وخصله المبرر بذلك والتفاوت وغير ضرورة وجوز الكسائي في التنوين زعمه الاخفش في ضاربك للطفافة الضمير ونشد في موصول وإشارة، طلقا على الأرجح

عش بعد الألف والياء في المثني وبعد الواو والياء في الجمع ونون واختلف في أنها يبدت لما ذاع على مذاهب أحدها وهو رأي ابن مالك انها لرفع توم الاضافة في نحو رأيت بنين كرموا ناصرين باغين والافراد في الإشارة والمقصود والنقص نحو هذا انوز لان ومسررت بلهتين فلو لا النون لا التيسر حال الاضافة بعد مهابها والمفرد بلثني فيأذكر الثاني انها عوض من حركة المفرد ونسب أبو حيان للزجاج ورد ابن مالك بأن الحروف نائية عنها فلا حاجة الى التعويض بالنون قال أبو حيان وهذا بناء على رأيه أن الحروف اعراب الثالث انها عوض من تنوين المفرد وعليه ابن كيسان وجهه بأن الحركة عوض منها الحروف لم يعوض من التنوين شيء فكانت النون عوضا عنه ولذلك حذف في الاضافة كما يحذف التنوين ورد بشيئونها مع الألف واللام وفيما لا تنوين فيه نحو يازيدان ولا راجلين فيها وغيره المتصرف اذاثنى وبأن التنوين انما دخل ليعرق بين الاسم الباقي على اصلته وبين التشابه للفعل ولا حاجة اليه ههنا للتنبيه والجمع ابعاد عن الفعل فخرجت الى فارق رأيا عما حذف في الاضافة لانهما زيادة والمضاف اليه زيادة في المعناني فكيف هو يا يدين في آخر الاسم الرابع انها عوض من الحركة والتنوين معا وعليه ابن ولاد أبو علي وابن طاهر والجرموني ورد بما سبق في المذهبين قبله وبشيئونها في الوقف والحركة والتنوين لا يشتملان في الوقت الخامس انها عوض من الحركة والتنوين في ما وجد في مفردة ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفردة كثنى ما لا ينصرف ومن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كصا وفاض وغير عوض فيما خلاهما كثنى حلي وهذا الذي وعليه ابن جني السادس انها فارقة بين رفع المثني ونصب المفرد لانك اذا قلبت زيدا ليتبس بالمفرد المنصوب جال الوقف جعل سائر التنبيه والجمع على ذلك وعليه الفراء

السابع انها التنوين نفسه لان الأصل بعد تحقق العلامة للتنوين والجمع أن ينقل اليه الحركة والتنوين فامتنع
الحركة للاعمال ولم يمنع التنوين ولكنه لم يمنع الحركة لاجل الساكنين فثبت وتناقله ابن هشام الخضر اوى
وأبو حيان قال ولا يردانه للتنوين في تنوينه ما لا ينصرف والمبنى لأن تقول لبنى زال شبه الفعل والحرف
فرجأ الى الأصل فماد التنوين ثم الساتع في هذه النون الكسر في المثنى والفتح في الجمع والعكس لا لانتفاء
الساكنين وخولف بينهما للفرق ونص كل بما فيه لغة المثنى ونقل الكسر ونقل الجمع ونخبة الفتح فصول
بينهما وورد العكس وهو قهص المثنى وكسر الجمع قيل هو لغة وقيل فتح نون المثنى لغو وكسر نون الجمع
ضرورة وقيل ذلك خاص بحالة الأياء فهما بخلاف حالة الرفع وعليه أبو حيان ومن أثلة ذلك قوله
* على أحوزين استقلت عشية * وقوله

أعرف منها الأنف والعينانا * ونخرين أشيا طينانا

وقوله * وأنكرنا زعائننا * آخرين * وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * وقوله * والاختلاف من بعد البينين *
قال ابن جني ومن العرب من يضم النون في المثنى وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الشيباني ضم نون
التثنية لقوله أبو حيان يعني مع الالف لامع الياء لاهاشيت بالفتح غضبان وعفان أشيا المطر ز في اليواقيت
يأتيا أرقى القندان * فالنوم لا تطعمه العينان

ولم يمع تشديد هذه النون سوى في تثنية اسم الإشارة والموصول عوضا من الحرف المحذوف منهما وهو الالف
في الإشارة والياء في الموصول اذا كان قهصا لا تباين كالف المقصور وياه المقصور ثم مذهب البصريين
اختصاص التشديد كالف في الرفع ومذهب الكوفيين وصحح ابن مالك جواز منع الالف والياء وقد قرئ بالتشديد
قوله تعالى فذالك برهاتان * والذان يأتيناها إحدى بنتي هاتين وأرأنا الذين * وتحذف هذه النون للاضافة
امناطرة فصول بدهاء والمقبى الصلاة غير على الصدا ومقدرة كقوله

هناختا إما أسار ومنه * وأمام والموت بالمرأجر

ولشبه الاضافة ذكره أبو حيان ومثله بئنا عشر واتني عشرة ونحو لا غلاي لك وليك وسديك ودواليك وهذا
ذلك على أن الكاف فيها حرف خطاب لا ضمير وهو ر أي الاعلم ولتضمير الصلة وسواء عند سيبويه والفرأ صلة
الالف واللام وماتني أو جمع من الموصول كقوله

خليلي ما أن أتيا الصاد قاهوى * اذا خضيا فيه عذولا واثريا

وقوله * أبني كليب أن هي الذنا * قتل الملوكة وفككا الاغلا

وقوله * همالنا ولدت نيم * قال الفراء صارت الصلة عوضا عن النون وهم يحذفون مما طال في كلامهم
ومذهب المبرد إلى أن ذلك خاص بالذنان والثان بطول الاسم ولأنه لم يحذف حذف النون في صلة الالف واللام من
لسان العرب في المثنى والبيت الممدد به يصح أن يكون الحذف فيملا صاقتا أبو حيان لكنه قد سمع في الجمع
وقياس المثنى على الجمع جلي قال الحافظ * وعورة المشيرة لا * وقال * وخير الطائي الشرة الشوم * بنصب
عور نحو الشرة ونخرج عليه والمقبى الصلاة بالنصب ومثل ابن مالك حذفها من جمع الذي بقوله
ان الذي حانت بلغح دماؤهم * هم القوم كل القوم وألم خاله

أي الذين وقد ح فيه باحتيال انه أراد بالذي الجمع على حذفه تعالى كمثل الذي استودعني أن قال بنورهم وحذفها
فيأخذ ذلك ضرورة كقوله

أقول لصاحبي لما بداني * معالم منهما وهما نحيبا

أي نحيان وقوله * لو كنتم نجدى حين استعنتكم * وجوزة الكسائي في الحقة فيصور عنده قام الزبدان بهير
فون قال أبو حيان وشبهه ما سمع بضك شتا ويضي مايت أي شتان ومايتان قالو ينبغي أن يقيد منه به بأن
لا يؤدي إلى اللباس في المفرد كما في هذان وهاتان وفيما تخرج على رأي الكسائي في الجمع قراءة غير منجزي الله
ولذا فهو العذاب بالنصب وذهب الأخفش وهشام إلى أنها تحذف الطاء الضمير في نحو ضاربك وأنه منصوب
المحل لأن موجب النصب المفعولية وهي حقيقة وموجب الجر بالإضافة وهي غير حقيقة إذ لا دليل عليها إلا حذف
النون ولحذفها سبب آخر غير بالإضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا والذي قاله يوبو به
والحقون أنه في عمل جر بالإضافة

﴿ص﴾ * ولمسح به من مثنى وجمع على حاله كالصيرن وعليين وقد يجري المثنى كسلمان والجمع كفسلين
أو هارون أو بأوزم الواو وقع النون مالم يجاوزا سبعة

﴿ش﴾ * إذا مضى بالمثنى والجمع فهو باق على ما كان عليه قبل التسمية من الأعراب بالألف والواو وبالياء
كالصيرن أصله تنبيه بجر ثم جعل علما للبلد نحو درنكتين وكتابين علم موضع وعليين أصله جمع على ثم سمي
به أعلى الجنة قال تعالى لي عليين وما أدراك ما عليون وكذا صريغون وصفون ونصيبون وقسرون ويبرون
ودارون وفلسطون كلها اعلام أما كن منقولة من الجمع فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء قال زيد بن عدي
ركنا أنا بكر بنوه بصدده * بصفين مخضوب الجيوب من الدم

وفي الحديث شهدت صفين وبشت صفون هذه اللغة الفصحى فهموا في المثنى لغة أخرى وهي اجراؤه كعمران
وسلمان في التزام الألف وأعرابه على النون أعراب ما لا ينصرف وفي الجمع لغات أخرى أحدها أن يجعل كفسلين
في التزام الياء وجعل الأعراب في النون مصروفا الثانية أن يجعل كهر في التزام الواو وجعل الأعراب
على النون غير مصروف للمعية وشبه الهجمة الثالثة التزام الواو وقع النون مطلقا وجعل المثنى كسلمان
والجمع كفسلين أو هرون مشروط بأن لا يجاوزا سبعة أحرف فإن جاوزا هلمس يا بالحرركات

﴿ص﴾ * مسألة قد موضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر وقاسه الكوفيون وابن مالك بلاليس
والجمهور والجمع في نحو رؤس السكبين بشرط إضافته إلى مثنى لفظا أو نية فإن فرق متضمنهما تلاف
نحوش * الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على موضع في المفرد والمثنى على اثنين والجمع على
جمع وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسمان مسعوع ومقيس فالأول ما ليس جزا بما أضيف إليه مسعوع
رحالهما بر يدق اثنين وديناركم مختلف أي دنائركم وعيناه حسنة أي حسنتان وقال امرئ القيس * بها العينان
تهل * أي تهلان * وقال الآخر

إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى * بصعراء طلع ظلتا نكفان

أي عيناى وقال * كلوا في بعض بطونكم تموتوا * أي بطونكم وقال * لأطعمت العراق ورا فديه *
أي رافده لأن العراق ليس له إلا رافدا واحد ومنه ليلى وأخوته فانه لفظ مثنى وضع موضع الجمع قالوا شابت مفارقة
وليس له إلا مفارق واحد وعظيم المناكب وغليظ الجواب والوجنات والمرافق وعظيمة الأوراك فكل هذا
مسعوع لا يقاس عليه وقاسه الكوفيون وابن مالك إذا أمن اللبس وهو ماثنى على قاعدة الكوفيين من
القياس على الشاذ والنادر قال أبو حيان ولو قيس شيء من هذا لالتبس الدلالات أو اختلطت الموضوعات
والثاني ما أضيف إلى نفسه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤس لكثنين أي رأسهما أو مثنى نحو كفا غري
الأفواء عنصيرين أي كأسدين فاغرين أفواههم اغدعنهم فافان مثل ذلك ورد فيه الجمع والأفراد

والثنية في الأول قوله تعالى قد صفت قلوبكم وقرأ أن سمعوا السارق والشارقة فاطعوا أي ما هم من الأفراد
 قراءات حسن بدت لهم ما سمعوا منهم ومن الثنية قراءة الجهور سوا أي ما هم من الأفراد قياس الجمع والأفراد أيضا
 لفهم المعنى ونخص الجهور بالقياس بالجمع وقصروا الأفراد على ما ورد وانما وافق الجهور على قياس الجمع كراهة
 اجتماع تثنية مع فهم المعنى ولعل شرط أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليه الشيء واحد لانه ان كان له
 أكثر الناس فلا يصح زني قطعت اذن الزين اثنين بالجمع ولا الأفراد لئلا بأس ومن أمثلة ذلك

• حامة بطن الواديين ترعى • أي بطني • بما في فردين من المم والموى • اذا كان قلبا تابنا بختان
 ظهر اهما مثل ظهور الترسين فاختفى في من خورهما فاضالسا نفسهما بابتوا فدان فرق متضعا هما كقوله تعالى
 على لسان داود وعيسى بن مريم فقال ابن مالك أيضا قياس الجمع والأفراد وعالفه أوجيان لان الجمع انما
 قياس هناك كراهة اجتماع تثنية وقد زالت بتفريق المتضعين قال هادي يفتيه النظر الاقتصار على الثنية
 وان ورد جمع أو أفراد اقتصر فيه على مورد الباع قال وأما الآية فقيس المراد فيها باللسان الجارحة بل الكلام
 أو الرسالة فليس جزء من داود ولا من عيسى

• ص • السادس المضارع المتصل به ألف اثنين أو أوجع أو ياء غاطبة فبالنون رفعها وحذفها وحذف
 رفعها وتاؤها ونظما عليه لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا و قد يفتح ويضم مع الألف واذا اجتمعت مع الواو جاز الفتح
 والادغام والحذف والأصح انها المحذوفة وقيل الاعراب بالواو والألف والياء وقيل النون دليل وقيل
 الاعراب فيها

• ث • الباب السادس • بمن أبواب النية المضارع اذا اتصل به ألف اثنين علامة كانت كيقومان
 الزيدان أو ضميرا كالزيدان يقومان أو أوجع كذلك كيقومون الزيدون والزيدون يقومون أو ياء غاطبة
 كيقومين يلعنه فانه رفع بالنون كملئنا وينصب ويخبر بهذا صيغة فاعل أو تفعلا أو فاعلا وحل النسب هنا
 على الجزم كما حل على الجوف التي والجمع هنا مذهب الجهور وقيل ان الاعراب بالألف والواو والياء كانهائي
 التي والجمع النائم كذلك ورد صاحب البسيط بأنه لو كان كذلك لثبت النون في الاحوال الثلاثة وقيل
 الاعراب بجر كانت مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الاخفش والسهلي و رداه ابن مالك بضم الحاجة
 الى ذلك مع صلاحية النون وقيل انها لم يرد ولا حرف اعراب فيها وعليه الفارسي قال لانه لا جاز أن يكون
 حرف الاعراب النون لم يسلطوا للفاعل وهي حرف صحيح ولا الضمير لانه الفاعل ولا ليس في آخر الكلمة
 ولا ملحقه من اللامات لانها لم تحرك ما بعدها من الضمائر من ضم وقع وكسر وحرف الاعراب لا يلزم الحركة فلم
 يبق الآن تكون معر فبولا حرف اعراب فيها قال أوجيان وبين هذا القول وقول الاخفش مناسبة الآن
 الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدر فهو أشبهه ورد حذف هذه النون حاله الرفع في النون والنظم قري سحران
 نظما وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحبوا وقال الشاعر

أيت ما يرى وتيتي تملكي • وجهك الغنى والشك الزكي

ولا قياس على شيء من ذلك في الاختيار والاصل في هذه النون السكون وانما حركت لالتقاء الساكنين
 فكسرت بعد الألف على أصله وقصت بعد الواو والياء طلبا لاشتغال الكسر بعدها وقيل تسميا للواو بالتي
 والثاني بالجمع وقد تفتح بعد الألف أيضا فري أعدائي أن أخرج بفتح النون وقد ضم معها أيضا كره ابن
 فلاح في مقنيه واستعمل بما قرئ شاذا طعام تزجانه بضم النون واذا اجتمعت مع نون الواو جاز الفتح نحو
 أعدائي والادغام والحذف يقرئ أتحاجوني واشتغف في المحذوف فذهب سيوه انها نون الرفع وجه ابن

مالك لانها قد تحذف بلا سبب ولم يبعد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ولا نهائية عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو ان الله يأمركم بما تشعرون في قراءة من يسكن ولا نهائية عن كقوله نون الوقاية كلة وحذف الجزء أسهل ولانه لا يحتاج الى حذف آخر الجازم والنائب ولا تغيير ان بكسر هاء بعد الواو والياء لو كان المحذوف نون الوقاية لاحتج الى الامر به ونذهب اكثر المتأخرين الى ان المحذوف نون الوقاية وعليه الأخفش الأوسط والصغير والمردأ وعلي وابن جني لانها لا تبدل على اعراب فكانت أولى بالحذف ولا نهائية عن ما لم يبق الفعل من الكسرة وقد أمكن ذلك بنون الرفع فيسكن حذفه أولى ولا نهائية دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لمعامل فلو كانت المحذوفة لازم وجود مؤثر ولا أترجم إمكانه المقدّر كالوجود

من السابغ المضارع المعتل وهو ما آخره القلب أو أوأويه فيصنف آخره جزءاً من الحذف بالجازم وقال أبو حيان التحقيق عنده وتسكين ما قبله ضرورة وكذا بقاؤه وقيل سابع كحذفه ذرته وإذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة وقيل المقدرة وقيل الباقي أشباع ويسهل ما آخره همزة وإبداله ليناً مخاضعاً ضعيف ولا يجوز حذفه خلافاً لابن عصفور

من الباب السابع من أبواب النيباء الفعل المضارع المعتل وهو ما آخره ألف كقشي أو أوأويه كقرو أوأويه كبرى فانه يصير محذوف حرف النيباء عن السكون قال ابن مالك وإنما حذف الجازم هذه الحروف لانها عاقبت الضمة فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته وقال أبو حيان التحقيق ان هذه الحروف انصرفت عند الجازم بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائدة على ماهية الكلمة وهذه الحروف فيها لانها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الا الأصلي ولا ينقلب عنه فالقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف الثلاث بسبب الجزم بالرفع ولو بقيت لاتحاد الصورة ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء كقوله ومن يبق فان الله معه وورداً معه هذه الحروف مع الجازم كقوله ولا تراها ولا تعلق لم تهجو أو لم تدع لم يأتك والانباء تضي فالجمهور على انه يختص بالضرورة وقال بعضهم انه يجوز في همه الكلام وانه لغة لبعض العرب ونحو عليه قراءة لا تختف دركا ولا تحشى انه من يبق ويصير ثم اختلف حيث ذهبا الذي حذف الجازم فقبل الضمة الظاهرة لو ردها كما مضى وقيل حذف المقدرة قال أبو حيان وظائدة الخلاف تظهر في الألف فن قال حذف الظاهرة لم يميز افرار الألف لانه لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال المقدرة أجاز اقرارها وشهد له ولا تراها والأول تأوله على الحال ان الـ ضمة تنافي وذهب آخره الى أن الجازم حذف الحروف التي هي لامات وان الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة بل حروف أشباع تولدت عن الحركات التي قبلها ويجوز في الضرورة أن يضاف حذف هذه الحروف لغير جازم والمموز من الافعال كقصر ويقرى ويوضو ويجوز تسهيل همزة ونص سيبويه وغيره كالفارسي وابن جني على انه لا يجوز إبداله ليناً مخاضعاً لا في الضرورة قال المضارع رأى وما حكي الأخفش بن فريت وتوضيت رقت لغة ضعيفة فاذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يميز حذف الآخر لأن حكم الصريح بقدر حذف الجازم الضمة من همزة قال

بجيت من ليلاك وإتيانها * من حيث زارتني لم أدر أياها

أي لم أدر أي لم أشعر بهاداري وأجاز ابن عصفور حذفه إعطاه حكم المعتل الأصلي ولقوله وإن لا يبدل بالظلم ينظم وأوجب بأنه ضرورة وأعلى لغة بني يدا كقبي يبق

من خاتمة تقدير الحركات في المضاف للياء وقيل لا تنفرد الكسرة والحرف المدغم والمحسني على الأصح

والمقصود ان لم ينصرف لم تقدر الكسرة خلافاً لابن فلاح وفي نحو يخشى
 ذكرت في هذه الخاتمة الاعراب المقدرة وذلك أربعة أنواع الأول ما يقدر فيه الحركات كلها وذلك
 خمسة أشياء الأول المضاف اليه المتكلم فقدر فيه الضمة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء وأما الكسرة
 فقبل لا تقدر والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الاعراب كتيها في الماسية وقبل تقدر أيضاً وهذه
 حركة المناسبة لوجودها في اثر الأحوال واستحقاق الاسم لها قبل التركيب الثاني الحرف الممكن للإدغام
 نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضباضد كره أبو حيان في شرح التسهيل انثالث
 المحكى في نحو من زيد المكن قال ضربت زيدا ومن زيد المكن قال ضربت زيدا ومن زيد المكن قال ضربت زيدا ومن زيد المكن
 البصريين وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع انها حركة حكاية الاعراب الرابع الاسم الغصير وسأقي في باب
 لتعذر تحريك الألف فان كان غير منصرف قدر في حالة الجر الفتحة على ما به وقال ابن فلاح الميمى تدبر
 الكسرة لانها انما استتبت في غير المنصرف للثقل ولا تقل مع التقدير الخاسر من المضارع الذي آخره ألف
 كخشى لاذكر في المقصور

بوصف والضم والكسرة في المنقوص وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة وتقدر فتحة ضرورية خلافاً
 لابن حاتم في غير المنقوص الامعدي كرب على الأجود وكذا ظهورهما وتقدر في ياء جوار المحذوفة
 في النوع الثاني ما يقدر فيه حركات فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة
 تلو كسرة كالغاضي بالمدى بخلاف نحو كرمي تشديدها وما جوه أو نسيه بالياء لعدم زواها ونظي ويرى
 بسكون ما قبلها وعلية التقدير اذ استقال وتذا ظهرت الفتحة تلحقها على الياء وقد تقدر أيضاً ولكن في الضرورة
 كقوله * وكسوت عارجله فزركته * وقوله * ولولأن واش الجماعة داره * وقوله
 * كأن يذهب النافع الفرق * وأجاز ما أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لعله فصحة تخرج عليه
 قراءة من أو سط ما قطعون أجالكم بسكون الياء نعم ما أعرب من مركب اعراب متضافين وآخرها ياء
 نحو رأيت معدي كرب وزلات قال في لاهنه يقدر في آخر الأول الفتحة حالة نصب بلا خلاف اسمها بحال حكمها
 حالة البناء وحالة منسح الصرف وفولي على الأجود أي اذا أجوى على الأجود أي من أحواله الثلاثة هي حالة
 الاضافة ومقابلها البناء ومنع الصرف وليس راجعاً للتقدير ومن الضرورة أيضاً ظهور الفتحة والكسرة
 في ياء المنقوص كقوله خيبت التري كالأزبد * وقوله * تدلهم دواني الزراع * وقوله
 لا بارك الله في الفواني هل * وقوله * ولم يمتضب سمر العوالي بالدم

بوصف والضم في نحو يفرز ويرى ودهورها وتقدر الفتحة ضرورية وأشاد اذ جاز الفرائ في نحو يحيى مثل
 حركة الياء وادغامها فيظهر
 في النوع الثالث ما يقدر فيه حركة واحدة وهي الضمة وذلك المضارع الذي آخره واو ياء لتثقلها
 عليها ولتخفيف الفتحة على ما ظهرت بخلاف ذلك ضرورة وأشاد لا يقاس عليه كقوله في ظهور الضمة
 * نسأوى عندي غير خمس دراهم * وقوله * اذا ظلت على القلب يسوق فيضت * وقوله في تقدير
 العفة ليقضي رقية ما وعدتني غير خمس * وقوله * اذا شئت أن تلهو ببيض حديثها * وقوله
 * أرجو وأمل أن تدنو مني * ونحو عليه قراءة أو يهو الذي يسهل به السكون وذهب الفراء في نحو
 دمي ويحيى الى جوار نقل حركة الياء الاولى الى الساكن قبلها وتدغم فتظهر علامة الرفع فيها وأشد
 وكانها بين الة ما عسيكة * تخشى بشبهتها قعي

والجمهور على منع ذلك قال أبو حيان الصحيح أنه لا يقال يعني بل أنه يقال يعني هكذا السباع وقياس التصريف لأن المقتل العين واللام تجري عنه مجرى الصحيح فلا قيل قال والبيت الذي أنشد لا يعرف قائله فله مصنوع أو شاذ لا يعتد به

﴿ص﴾ والسكون فيها كسر لساكتين ومهموزاً قبل ليناولم بلد إذا سكن اللام أو وصل بضمير وقع أو كسر ﴿ش﴾ النوع الرابع ما يقدر فيه السكون وهو ثلاثة أشياء أحدهما كسر الالتقاء الساكتين نحو لم يكن الذين كفروا الثاني المهموز إذا قبل لينال على اللفظة الضعيفة كما تقدم الثالث يلي مضارع ولذا إذا كن لانه وقعت الدال لالتقاء الساكتين أو وصل بضمير وقعت الدال أو كسرت كقولهم * وذى ولد لم يلد له أبوان *

﴿ص﴾ ولا توجد أو قبلها ضمة إلا في فعل أو مسمى أو أجمعى أو عرض نظراً أو لا ينتم ﴿ش﴾ لا توجد كلمة آخرها أو قبلها ضمة إلا في الأفعال كيدعوا والمبنيات كهو وذو الطائفة أو في الكلام الأجمعى كنهدي رأيت بضم الراء هشام الممدود أو عرض نظراً نحو يائس من غير ثم نودا ولا ينتم كالأسماء الستة حالة الرفع

﴿ص﴾ وحذف حركة الظاهر تأليهاً في الشعر فقط ﴿ش﴾ اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال المصيبة على أقوال أحدها الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك وقال إن أباهم حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة يعقوب بن إسحق بسكون التاء ورسنا بسكون اللام فتروا إلى بارئكم ومكر السيئ * وما يرغم بسكون أو آخرها قول الشاعر * وقد بدا هنت من المثرر * وقوله * فاليوم أشرب غير مستحب * والثاني النعت مطلقاً في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذلك فالزوم أسقى والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال أبو حيان وإذا ثبت نقل أبي عمر وأن ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين

﴿ص﴾ النكرة المعرفة قال ابن مالك حذف النكرة عسر فهي ما عدا المعرفة ﴿ش﴾ لما كان كثيراً من الأحكام الآتية تنبئ على التعريف والتذكير وكانا كثيراً في أبواب العربية صدر الصلة كتب التعريف كرها بعد الأعراب والبناء وقبلاً كثر الناس في حدودهما وليس منها حد سالم قال ابن مالك من تعرض لحددهما غرض الوصول إليه دون استدراك عليه لأن من الأسماء ماهو معرفة بمعنى نكرة لفظاً نحو كان ذلك عاملاً وأولاً ولمن أمس ظلوه لماعين لاشباع فيه وجه ولم يستملا لالتكرار وما هو نكرة معنى معرفة لفظاً كاسامة هو في اللفظ كخبرة في منع الصرف والإضافة ودخول آل ووصفه بالمعرفة دون النكرة ومجيئه مبتدأ صاحب حال وهو في الشباع كاسد ماهو في استعماله على وجهين كواحد ما هو وعبد بطنه فأكره العرب ما عنده معرفة بالإضافة بعضهم يجعله نكرة وينصبها على الحال مثلها ما في اللام الجنسية فنقبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لاشباعه نكرة ولذلك توصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه وبالنكرة اعتباراً بمعناه وإذا كان الأمر كذلك فأحسن ما يتبين بالمعرفة ذكر أقسامها مستقيمة ثم يقال وما سوى ذلك نكرة قال وذلك أجود من غير ما يدخل رب اللام لأن من المعارف ما يدخل عليه اللام كالفضل والبأس ومن التكرار ما لا يدخل عليه رب ولا اللام كآبى وبكى وكيف وغرب وبديل

﴿ص﴾ وهي الأصل خلافاً للكسوف والجمهور أن المعارف متقاوطة فأقرها مستكم فخطاب فم فثائب فاشارة ومنادى الأصحاب ثم ريعه بالقسم لا بالتأنيب وأنه ان كان علماً في قول فصول فذوال ونالها هماء وما أضيف إلى أحدهما في مرتبة مطلقاً أو لا المضر أو دونه مطلقاً والأدوال مفاهيم وقيل العلم الغائب وقيل

بعد الإشارة وقيل هو أرضها وقيل الإشارة وقيل ذوالو يستقنى اسم الله تعالى والاصح ان تعرف الموصول
بهم المصلحة لآل ونيها وان من ومالا استفهاميتين نكرتان وان ضمير النكرة معرفة وثالثها ان لم يجب تنكيرها
وأرض الاعلام الاما كن ثم الاناسي ثم الاجناس والإشارة للقرى ثم المتوسط وذى آل المحورى
الشخص ثم الجنس ولا واحدة خلافا لراعيها في الخالي من التنوين واللام

عش فيه مسائل الاولى مذهب سيبويه والجمهور ان النكرة أصل والمعرفة فرع وخالف الكوفيون وابن
الطراوة قالوا ان من الامعاء المألوم التعريف كالمضمرات والمفعول فيه قبل التنكير كمرت يز يدوز زيد آخر
وقال النسلو بن لم يثبت هناسيو به الاحال الوجود لا متخيلة هو لا واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل
التعريف لان الاجناس هي الاول ثم الانواع وضمها على التنكير اذا كان الجنس لا يمتثل بالجنس والاشخاص
هي التي حدث فيها التعريف لاحتلاط بعضها ببعض قيل ونما يدل على اصاله النكرة انك لا تجد معرفة الاوله اسم
نكرة وتجد كثيرا من المنكرات لا معرفة لها الا ترى ان السلام وغلاي أصله غلام والمضمر اختصار تنكير
المظهر والمشار نائب المظهر فهذا يستقنى به عن زيد بالحاضر الثانية المعارف بسبعة وقد ذكرتها في طي
ترتيبها في الاعرف وهي المضمر والمعلم والإشارة والموصول والمعرف بال والمضاف الى واحد منها والمنادى واغفل
أكثرهم ذكر المنادى والمراد به النكرة المقبل عليها نحو يارجل فتعريفه بالقصد كما يحصيه ابن مالك وذهب قوم
الى ان تعرف به بال محذوفة ونابت حرف النداء منها قال ابو حيان وهو الذي صححه ابن ابينا ولا خلاف في
النكرة غير المقصودة نحو يارجلا خفيدي انه باق على تنكيره وأما العلم فهو يازيد ذهب قوم الى انه تعرف
بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح انه باق على تعريف العلمية واعمال زداد بالنداء وضوحا وأما الموصول
فتعريفه بالمعلم الذي في صلته فكذا المذهب الفارسي وذهب الاخفش الى أن مافيه الى من الموصولان تعرف بها
وما ليست فيه تخومين وما تعرف لانه في معنى ما هي فيه الا ايل الموصولة فتعرف بالاضافة وعدنان كيسان من
المعارف من ومالا استفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما تخومين عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا فيقال
لغناؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور على انها منكرتان لان الأصل التنكير لما يتم حجة واضحة ولاهما
قامتان مقام أى انسان وأى شئ وهما منكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما ومافيه من تعريف الجواب غير
لازم إذ يصح أن يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني أمرهم الثالثة مذهب أئمة التصوف المتقدمين
والمؤخرين ان المعارف متفاوتة وذهب ابن حزم الى أنها كلها متساوية لان المعرفة لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال
عرفت هذا أكثر من هذا وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا ان تطرق الاحتمال اليه أقل من طريقه
الى الآخر وعلى التفارقت اختص في أعرف المعارف فذهب سيبويه والجمهور الى أن المضمر أعرفها وقيل العلم
أعرفها وعليه الصبري وعزى الكوفيون ونسب سيبويه واختاره ابو حيان قال لانه جزئي وضما واستعمالا
وباقى المعارف كليتان وضما جزئيات استعمالا وقيل أعرفها اسم الإشارة ونسب لابن السراج وقيل ذوال لانه
وضع لتعريفه اداة وغيره لم يوضع له اداة ولم يذهب أحد الى أن المضاف أعرفها لاذلا يمكن أن يكون أعرف من
المضاف اليه به تعرف ويحل الخلاف في غير اسم الله تعالى فانه أعرف المعارف بالاتفاق وقال ابن مالك أعرف
المعارف ضمير المتكلم لانه يدل على المراد بنفسه وشأه متداوله وبمعنى صلاحية لتعريفه بغير تصورته ثم ضمير
المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة متداوله ثم العلم لانه يدل على المراد حاضرًا وغائبًا على سبيل
الاختصاص ثم ضمير الغائب السلام عن ايهام تفوز بدرأية فلو تقسم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمر وكنته
نطرق اليه الابهام وتقص عنك في التعريف ثم المشار به والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة لان كلاهما متعريفه

بالتقدم الموصول ثم ذوال وقيل ذوال قبل الموصوف وعليه أن كيسان لوقوعه صفة في قوله تعالى من أنزل
 الكتاب الذي جاء به موسى. والمفعلة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب
 علم بالقلة للتورية وقيل هما في مرتبة واحدة بناء على أن تعرف الموصول بال وقيل لأن كلاهما تعرف به
 بالمعد وقال أبو حيان لأن العلم أحد أذهب إلى التفصيل في المصغر فجعل العلم أعرف من صغير الثابت إلا أن مالك
 والذين ذكروا أن أعرف المعارف المصغر قالوه على الإطلاق ثم يليه العلم وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة
 الإشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا بأن الإشارة ملازمة التمر يف بخلاف العلم ونظر يفها حمى وعلى
 ونظر يفه على فظ وأنها تقدم عليه عند الإحفاق فتجوز أن يرد ولا حاجة في ذلك لأن المعتبر انما هو زيادة
 الوضوح والعلم أزيد وضوحا لانضما علم لا يرضى له شركة كاسترافيل وطالوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 أعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس وأعرف الإشارة ما كان أقرب ثم الوسط
 ثم البعيد وأعرف ذي الاداة ما كانت فيه الضرورة للمعنى ثم الجنس واختلف في المعارف بالإضافة
 على من ذهب أحداهاته في مرتبة ما أضيف اليه مطلقا حتى للمضمر لانه كسنى التمر يف منه فصار مثله وعليه
 ابن طاهر وابن خروف وجرم به في التسهيل الثاني أنه في مرتبة المضاف الى المضمر فانه دونه في مرتبة العلم وعليه
 الأندلسيون لثلاثة من القول بأن المضمر أعرف المعارف ويكون أعرفها شيئين المضمر والمضاف اليه وعزى
 لسيبويه الثالث انه دونه مطلقا حتى المضاف لذى آل وعليه المبرد كما أن المضاف الى المضمر دونه الرابع انه
 دونه المضاف لذى آل حكاه في الإصاح وعبرت في المتن بأرفع بخلاف تعبير الجويني بأعرف لأن أفضل
 التفصيل لابن تين من مادة التعريف الرابعة الجمهور على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر
 وذهب بعضهم إلى أنه نكرة لانه لا يميز من عاد اليقين بين أمته ولذا دخلت عليه رب في محو ر به رجلا وديانه
 يخصه من حيث هو مذكور وذهب آخرون إلى أن العائد على واجب التنكير نكرة كالحلال والخبير بخلاف
 غيره كالفاعل والمفعول الخامسة الجمهور على انه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من
 التثنية واللام نحو ما ومن وابن وبنى وكيف

خص بالمضمر يسمى الكناية فتهان مقسلا يقع اوله ولا تالا في غير ضرورة في الأصح وهو انه تضم
 المتكلم وتفتح مخاطب وتكسر مخاطبة وتون لأنات وواو والف غير متكلم والمخاطبة وهي معرفة وقيل الأربعة
 علامات ضمير مستكن وبالمعظم أو مشارك أرفع ونصبو جر وكان الخطاب وهاء الغائب وبالمعظم
 منصوبه وبجر ضرورة

ومن هذا أصبحت المضمر والتعريف به بالمضمر البصريين والكوفيون بقولون الكناية والمكنى ولكونه
 الفاعل محصورا بالعند استنبنا عن حده كما هو اللائق بكل مدود كزوف الجر فقول هو قبان مشمل ومنفصل
 بالاول نسبة الفاعل منها لا يقع الامر فوعا هو خسة الفاعل أحدها التاء المفردة وهي مضمومة للمتكلم مفتوحة
 للمخاطب مسكورة للمخاطبة وفعل ذلك للفرق وخص المتكلم بالضم لانه أول عن المخاطب فكان خطه من
 الجرح كل الحركة الاولى وقيل لانه اذا أخبر لا يكون الا واحدا وإذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحدا فالزم
 الحركة التثنية لسمعه وانخفضت مع الخطاب لانه أكثر وبسط بعضه على بعض وكسر والمؤنث لان
 الكسرة من علامات التأنيث وقيل لانه يجرى حركتها غيرها قال أبو حيان وهذه التماثيل لا يحتاج إليها
 لأنها تليق بضعيات والوضيحات لا تليق الثاني التثنية المفردة وهي جمع الانات مخاطبات أو غائبات نحو
 ذين باهديات والنفحات ذين وهي مفتوحة أبدا الثالث الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين

كاضر يواضرب يواضربون وتضربون الرابع الالف للنسي مذكرا كان أو مؤنثا غائبا أو غائبا
 كاضر يواضرب يواضربان وتضربان فتقول لضربتكلم شغل الخطاب والتائب وهو غائب الثلاثة الخامس
 الباء وهي للخطابة نحو اضرب ي: أنت تضربين وقيل الاربعة النون والالف والواو والياء وفي علامات
 كناء التائيت في قامت لاضفار والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازي وواقعه الاخفش في الباء
 وشبهه المازي أن المضمر لما استكن في فعل وفعلت استكن في التنبيه والجمع وحيث بالعلامات الفرق كاحيي
 بالتاء في فعلت الفرق وشبهه الاخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يرفع بل يرفع بين المذكر والمؤنث بالتاء أول
 الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتج الى الفرق فحلت الباء علامة للتؤنث ورد بها التاء وكانت
 حروفا لسكت النون ولم يسكن آخر الفعل لما وليست الباء في التنبيه كناء التائيت فان علامة التائيت لم تلحق
 آخر المضارع في وضع ومنها ما يقع منصوبا مجزورا وهو ثلاثة الفاظ الكاف لخطاب المذكر مفتوحا والمؤنث
 مكسورة نحو ضربك وبزبك والهاء للغائب المذكر نحو ضرب به ومر به والياء للتكلم نحو ضرب بني ومر بي ومنها
 ما يقع مرفوعا منصوبا مجزورا وهو حكمة المتكلم ومن معه أو المعظم نفسه نحو قاتلنا وضربنا ومر بنا ومن يحكم
 هذا القسم أعني الضمير المتصل أنه لا يندأ به ولا يقع بعد الالف في الضرورة كقولهم
 • الأعيان ربنا إلا ديار • وأما جماعة وقوم بعد الالف في الاختيار منهم ابن الأنباري

• (ص) • ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون وتاء محذوف معقل قبله وتنقل حركته لغايماض ثلاث وتبدل
 الفتحه بجهانسي وتحذف آخر معقل مسند إلى الواو والياء وتحرك الباقي بجهانسي لا محذوف الالف والاصح أن
 فحة فعلها هي الأصلية

• (ش) • إذا أسند الفعل إلى التاء والنون وناسكن آخره كضربت وضربين وضربن واضربن وعلة
 الاسكان عند الإكثار كراهة توالي أربع حركات فيها وكالكلمة الواحدة لأن الفاعل بجر من فعله ثم
 حل المضارع على الماضي وأما الأمر فيسكن استعجابا وضم ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذا لا يوجد
 التوالي الالف الثلاثي الصحيح وبعض النحويين يوافقون والكتنزي لا يوافق في غير جهات أخرى وإن نواله يميل
 بدليل غلط وعربون وجندل ولو كان مقصودا لاهمال وضما لشرضا الهدون ضرورة وليسوا باب التائيت
 بالتاء نحو شجرة قال وانحاسب بميز الفاعل من المفعول في نحوأ كزمتنا وأكرمنا ثم حلت التاء والنون
 على نالساواة في الرفع والانقال وعدم الاعتلال قال أوجان والاولى الاضراب عن هذه التمايل لأنها
 تخرج عن على العرب في موضوعات كلهم والتعبير بآخر مسند أولي من لاسمه لانه قد يكون حرفا دائما
 للالحاق بنوعا غريبت قاله أوجان فان كان ما قبل آخر المسند متلا حذف الالتقاء الساكنين نحو
 نضبت ولا تخفن وحقت وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي كانت له قبل اعتلاله إلى فاما الماضي
 الثلاثي نحو خفت وطلت اذا أصل خوف وطول من اعاطيليان البنية ولا تنقل في المضارع ولا في الأمر بل
 يقتصر فيه ما على المحذوف غذا اذا كانت حركة لمقتل ضمة أو كسرة فان كانت فحة تنقل لان ذلك لا يدل
 على البنية لان أول الفعل مفتوح قبل النقل بل تبدل حركة بجهانسي الحرف المحذوف وتنقل إلى الفاء فان كان
 واوا أبدلت ضمة كقلت أو ياء أبدلت كسرة كبعت وإذا أسند إلى الواو والياء فاعلم ان حركة آخر الفعل
 بجهانسي كضربون وتضربون فان كان مبتلا حذف الالتقاء الساكنين وهما حرف العلة والضمير ثم له
 صور الأولى أن يكون آخر المسند إلى الواو واوا كدعون فيقيم قبل الضمير ضمة وهي حركة بجهانسي وهي
 أصلية لا محتملة الثانية أن يكون آخره ياء وينسب إلى الباء كقوين ياخذ قبل الضمير كسرة وهي بجهانسي

أصلية الثالثة والرابعة أن يندأ الواو وآخره ياء أو عكسها فيقبل المخدوف حركة تجانس الضمير كتمون يقوم تدعون ياند وقشعل البحر الأريخ قولى ويحرك الباقي بمجانس الخالصة أن يكون الآخر ألفا نحو يتشون وتخشن فالحركة الأصلية آفة بحالها لا لتجيب حركة مجانسة للضمير وهو معنى قولى لأخف ألفا وإذا أسند الماضي إلى الألف كضر بالافعة في آخره هي فعة الماضي الأصلية هذا مذهب البصريين وقال النحاة ذهبوا إلى واجبت هذه لأجل الألف

وصلى الله والكاف والماء عيم وألف في المني وبم فقط في الجمع وسكونها أحسن فان ولها ضمير
تستعمل فضمها بئودة واجب وقال سيوبه و بنون راجح و نون مسبدة للإبان وألف اللغاية وقيل مجموعهما
ضمير وأجاز قوم حذفها وقفا

والضباب السبعة أصوله هذفر وعها فاذا اريد المكنى في الخطاب والقيستن يدعى التاء في الرفع والكسك والمحاق النصب والجريم والف نحو ضرب بالذكر والمؤنث وضمت التافيهما اجراء لليم مجرى الواو لقربهما عن جاوز ضرب بشكوا ومر يكاضر بهما ومر بهما واذا اريد الجمع المذكر في المذكور رات زيديم فقط نحو ضربت من ضربك من ضربهم وفي هذه المجرأ مع ثلثات أحسنها السكون ويقالها الضم بأشباع وباختلاس والضم قبل حمزة قطع والسكون قبل غير ما فان ولها ضمير متصل فالضم واجب عند ان الما لأرجح مع جواز السكون عند سديو يد ونفس نحو ضرب بقوه ومنه أنزكموها وقرأ أنزكمها بالسكون ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشياء على أصولها لا بالواصل في ضمير الجمع الاشباع الواو كما أشبع ضمير التثنية بالالف وانما ترك الضميف واذا اريد في المذكور رات جمع الثلاث زيدون مشددة نحو ضربت من ضربك من ضربهم وفي هذه المجرأ رات زيد على الماء الف نحو ضرب بها ومر بها هذا هو الصحيح كما قال أبو حيان ان الف زائدة تقوى بفكره الماء انحركت بالفتح للفرق بين المذكور والمؤنث وقال قزوين الضمير مجموع الماء والابو بجرم ابن مالت واوى السرافى انه لا خلاف في لزوم الأنف سواء أقلت بضمير نحو أعطيتهم أم لاوه أجاز قوم حذفها في الوقف وحاول عليه والكرامة ذات أكرمك الله به ونهنت نفسى بعد ما كدت أفعله أيها وأفعلها

و قد تعذر الواو مع الماضي وتبقى الضمة وتكسر الهاء بعد كسرة أو ياء ما اتصل بضمير: **وقل**
ان فصل سا كن ولغة الحجاز الضم مطلقا الاضمح اختلاسا بعد سا كن ولو غير لين على الاختار واسما بعد
 خ حركة **وقيل هي** والواو الناشئة ضمير: **وقل أسكها وان حذف السا كن** جازا **الثلا** **توكسر** هاء التشديد والجمع
 كالغرد **وقد تكسر** كافها بعد كسرة أو ياءا **سا كنة** وكسر مع حيث **ثا** **أقيس** وضمها قبل سا كن وسكونها قبل
 حركة **أشهر** **وقد تكسر** قبله مطلقا

﴿ش﴾ في مسائل الأولى قل نصف الواو ضمير الجمع مع الماضي ويكتفي بإبقاء الضمة كقولہ
 ﴿فلو أن الأطباء كانوا حوّل﴾ وقولہ ﴿هلع اذا ما الناس جاع وأجدبوا﴾ وقولہ
 ﴿اذا عشاء ضرنا من أرادوا﴾ قال بعضهم العرب من يقول في الجمع الذين قاموا سمع ذلك
 مع المضارع واللام الثانية هاء الغائب أصلها الضم كضم بوله وعنده وتكسر بعد الكسرة فتعوم بوله
 يعطه وأعطوه بعد الياء الساكنة تخوفه وعليه بريمه اتباع ما لم يصل بضمير آخر فانه ضم نحو يعطيه موه ولم
 يعطيه موه فان فصل بين الهاء والكسرة كان قل كسر هاء متفرقة عن ان ذكوان أرجئه وأخا ثم كسرها في
 صورتين المذكورتين لمتغير الحجاز بن اما الحجاز بنون فتمت ضم هاء الغائب مطلقا بما أحضر

وما أنسانيه بما عاهد عليه القوم قراءه حجرة لاهله مكتوا الثالثة اذا وقعت الهاء بعدسا لن فالاصح اختلاسها سواء كان محيصا نحو منه وعنه وأكرمه أو حرف عليه تصوفيه وعليه هذا رأى المبرد وعصمه ابن مالك وخص سيده بذلك بحرف الملة وقال الاصح بعد غيره الاشباع فاختاره أبو حيان أما بعد الحركة فالاصح الاشباع اجماعا ومن غير الاصح قوله **له** زجل كأنه صوت حاده الرابعة الجمهور على ان الضمير الهاء وحدها والواو الحاصلة بالاشباع زائدة تعوبه للحركة وزعم الزجاج ان الضمير مجموعهما الخامسة اسكان هذه الهاء لفة قليلة قرئ بها ان الانسان لم يكن كذلك ومنها قوله **الآن** عيونته نال وادبها السادسة اذا كان قبلها ساكن وحذف العارض من جزم أو وقف جاز فيها الواجهة الثلاثة الاشباع نظرا الى اللغز لانها بعد حركة والاختلاس نظرا الى الاصل لانها بعد ساكن والاسكان نظرا الى حلولها محل المحذوف وحقه الاسكان لو لم يكن مقفلا مثال ما حذف جزا منه يؤده اليك ونفله جهنم وقفا فالفة الهم السابعة كسر الهاء في المتنى والجمع ككسرهما في المفرد فيصور في الصورتين عند غيرا الحجاز بين ويضم فياعداهما وعندا الحجاز بين مطلقا قال أبو عمرو والضم مع الباء أكثر منه مع الكسرة الثامنة تكسر بقة كاف المتنى والجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو بكم وفيكم وبكوا وفيكم هذه لفة حكاه سيبويه في الكسرة عن ناس من بكر بن وائل وقال النهر دينة جدا وحكاها القراء في الباء عن الهمة التاسعة اذا كسرت الهاء في الجمع كسر الميم اتباعا وهو الاقبح وضما على الاصل وسكونها قرئ بهما انعمت عليهم والضم أشهران ولها ساكن والسكون أشهران ولها متحرك ولما قرأ الاكثر بالضم فيهم الاسباب بالسكون في ومن يؤلم العاقرة قد تكسرت ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن وان لم تكسر الهاء كقولهم **وهم الملوك ومنهم الحكماء** *

ص ويعدو على جمع سلامة واو وتكسر هي أو التاء واسم جمع هي أو تكفرد وقد يخطفها نون فتسا كل وضما في المتنى والاثان بعد افعال من كثره وقيل قد يأتي مفردا مذكرا والاحسن في غير العاقل تاء وهاء في الكثرة ونون في القلة وفي العاقلات نون مطلقا

ش لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير الا الواو نحووا الذين خرجوا ولا يجوز ان يعود عليه التاء على التأويل لجماعة أو ما جمع التكسير بل ذكر يعود عليه الواو نحو الرجال خرجوا والتاء على التأويل لجماعة نحو الرجال خرجت ومنه واذا الرسل أقمت واسم الجمع يعود عليه الواو نحووا الرسل خرجوا والركب سافروا أو ضمير المفرد نحووا الرسل خرجوا والركب سافروا وقد تأتي النون وضع الواو لثبوت كذا كحديث اللهم رب السموات وما أظلمن ورب الأرضين وما أظلمن ورب الشياطين وما أظلمن والاصل أضلوا وما أعامل عنث لثبوت كذا أظلمن وأظلمن كافي لا دريت ولا تلبث وما زورت غير ما جورات وضمير المتنى والجمع المؤنث بعد افعال التفضيل كغيره نحووا حسن الرجلين وأجملها ما وأحسن النساء وأجملهن وقيل يجوز فيه حيث ادوا لثبوت كذا كحديث خير النساء صولح قرش أحناءه على ولد في صفه وأرعاه على زوج في ذات يده وقول الشاعر

ومنة أحسن التخليل جيدا * وساقفة وأحسنه قتالا

وعدار أي ابن مالك وده أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ أقصر فيه على المباح ولا يقاس عليه والاحسن في جمع المؤنث غير العاقل ان كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها في الرفع وهما مع التاء في غيره وان كان للقلة أن يؤتى بالنون الجذوع تكثرت وكسرتها أولى من انكسرت وكسرتها والابجاع بالعكس وقد قال زماني عشر شهرانها ربة عزم إلى أن قال فلا تظلموا فهن أي في الاربعه والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقا سواء كان جمع كثره أو قلة تكسيرا أو ضمما فالهندات خرجن وضر بنهن أولى من خرجت

وضر بها قال تعالى والمطقات يتربصن والوالدات يرضعن فطلقوهن لعدتهن ومن الوجه الآخر قوله تعالى
 وأزواج مطهرة فوقع على طهرت ولو كان على طهرن لقليل مطهرات وقول الشاعر وإذا الله ناري بالله نأتفت
 ص الثاني منفصل وهو الرفع بالتسليم وألفه زائدة على الأصح والأفصح حذفها وصلا لا وقفاً وتوهم في
 الخطاب ناه حروفية كالاسمية لفظاً وتصرفاً وقبل المجموع ضمير وقبل التاء فقط وقبل انما كسب من ألف أقوم ونون
 تقوم وأنت منهما واتم مقوم بلاقع اما موقع التاء وثالثها في الشعر ونحن له معظما ومشاركا وقبل أصله يضم الحاء
 وسكون النون وهي وهو وهما هم وهي وقديسكن هاهو وهي بعدواو وفاعوهم ولام وهما استقام وكاف جر
 وثالثها الأصل هو وهي والباقي زائد وقديسكن هاهو وهي بعدواو وفاعوهم ولام وهما استقام وكاف جر
 وسكون الواو والياء وتشديد هاء الفتح وحذفها من ردة وقد يستعمل هذه الضمائر مجزوة

ش القسم الثاني من قسمي الضمير المنفصل وهو نونان المرفوع والمالغيب ولا يقع مجزواً فالأول
 ألفاظ أحدها نون يقع النون بلا ألف التسليم ولكون النون مقترنة ببت فيها الألف في الوقف لبيان الحركة
 كهاء السكت ولأنك تساقها كقول حاتم وهذا فزوى أنه وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلا هذا
 مذهب البصريين ومذهب الكوفيين واختار ما بين ملك أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلا
 في لغة قالوا والماء في أنه يدل من الألف وفي الألف ثلث اثباتها وصلا وقفا وهي لغتهم وبها قرأنا فاع
 أبو الجهم أنا أبو الجهم وشعرى شعرى وحذفها فها وحذفها وصلا وإثباتها فها وهي الفصحى ولغة الخجاز وإذا
 أر بدا الخطاب زيد على ناه وهي حرف خطاب لاسم وهي كالتاء الاسمية لفظاً اقتضت في المذكر وتكرس في
 المؤنث فيقال أنت وأنت وتصرفا فتوصل بهم في جمع المذكر كراتم وبجم وألف في المتن كأنوا بنون في جمع
 الأناث كاتن وقسم التاء في الثلاثة لما تقدم هذا مذهب البصريين ومذهب الفرما إلى أن الضمير مجموع أن والتاء
 وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط وهي تاء طفت وكثرت بأن وزيدت الميم للثبوت
 والألف للتنبيه والنون للتأنيث ورد بأن التاء على ما ذكر للتسليم وهو مناف للخطاب وذهب بعض المتقدمين
 إلى أن أنام كهم من ألف أقوم ونون تقوم وأنت مركب من ألف أقوم ونون تقوم وتاء تقوم وردها أبو حيان
 وفي شرح التسهيل لابي حيان قال سيبويه ناضا لا تقع أنا في موضع التاء التي في ضلت لا يجوز أن يقال فصل
 أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن أنوا جاز غير مبيد به فصل أنا واختلف مجزؤهم من قصره على الشعر وعليه
 الجري ومنهم من أجاز في الشعر وغيره وعليه المبرد وأدعى أن أجازته على معنى ليس في المثال لأنه دخله معنى
 النفي والابتناب ومعناه مقام أنا وأنا أشد لا جنس الضمير تقوية لذلك

أصرحت حبل الحى أم صرموا * يصاح بل صرم الحبال هم اتبى
 وقد تحصل من ذلك ثلاثة مذاهب حكمتها في المتن الثاني نحن للتسليم معظما لنفسه نحو نحن نقص أو مشاركا نحو
 نحن اللنون صبحوا الصباح واختلف في علته بناء على الضم فقال الفرما وتبنا نحن معنى التنبيه والجمع
 قوى بأقوى الحركات وقال الزاج نحن لجماعة ومن علامتها لجماعة الواو والضممة من جنس الواو وقال
 الاخفش الضمير نحن للرفع فحرك بلا شبه الرفع وقال المبرد تشبهاً بجبل وبعلانها متعلقة بشئ وهو الاخبار
 عن اثنين فأكثر وقال هشام الأصل نحن يضم الحاء وسكون النون فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء
 والواو في من الألفاظ للغمزة وذلك هو الغائب وهي لغاتية وهما المبتاهما وهم للغائبين وهن للغائبات واختلف
 في الأصل منها فذهب البصريين أن هو وهي أصلان فضاء الرفع المنفصلة عندهم أربعة وزيدت الميم والألف
 والنون في المتن والجمع وقال أبو على الكل أصول ولم يحصل الميم والنون والألف زائد وقال الكوفيون

والزجاج وابن كيسان الضمير من هو وهي الهاء مقبلة والواو والياء زائدان كالبراق لحذفهما في التثنية والجمع ومن
المفرد في لغة قاله ينيما في دار صدق قد أقام بها وقال دار صدق اذه من هواك وهذا المذهب هو المختار
عندي وقد تسكن هاء هو وهي بعد الواو والفاء ونحو اللام وقرئ بذلك في السبع وهو بمكة فهو وليهم
ثم هو يوم القيامة لمي الحيوان وبعدهمزة الاستفهام كقوله * قتلته أي سرت أم عادي حلم * وبعد
كاف الجر كقوله * وقد علموا ما هي كهي فكيف لي * وتسكن الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله
* وركنك للولاء ولقيت الذي أنوا * وقوله * حبذا هي من خلة لو تحننا * وتشديد الواو والياء لغة
مدان كقوله * وهو على من حبه الله علم * وقوله * وهي ما أمرت بالطفن تمر * وحذفها
ضرورة كاليتين السابقتين وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة بغير ضرورة حتى أنا كانت وكهو وقال
* فلولوا الهاءة كما كهم *

ص * والنصب ياويله دليل مراد به من متكلم وغيره ما يضاف إليه عند الخليل وحرفا عند سيويه وهو
المختار وقيل الواو هي الضمائر وإيا حرف دعاء وقيل اسم ظاهر مضافا وقيل بين الظاهر والمضمر وقيل
المجموع الضمير والضمائر بان يا غير مشتقة وقد تنحرف كثيرا وتضعف حمزة وهاه

ش * النوع الثاني من الضمير المنفصل ما للنصب وهو لفظ واحد وذلك ياويله دليل مراد به من متكلم
أو مخاطب أو غائب أفراد وتثنية وجمعان كبر أو ثانيا فيقال يا أي اياك اياك اياك كما اياكم اياكم اياها اياها
ايها اياهن وهذه الواو حرف تبيين الحال كاللاحة في أنت وأنتما وأنتن وأنتن وكالواو حرف في اسم الإشارة
هذا مذهب سيويه والفارسي وعزاه صاحب السديج إلى الأختس قال أبو حيان وهو الذي خصه أصحابنا
وشيوخنا بذهب الخليل والمنازني واختاره ابن مالك في أنها ما مضى من الضمير الذي هو الالف المهور
الإضافة في قولهم فأيها وبألف الشواب وهو من دولته ودولته ولم يهد إضافة الضمائر وقال أبو حيان ولو كانت أيا
مضافة لزم أنهما لا يملأان لما دعوا إضافة الياء والمبني إذا لزم الإضافة أعرب كأي بل أولى لأن أيا لا يفتك
وأى قد تغلغل عن الإضافة وذهب الفراء إلى أن الواو هي الضمائر فإيا حرف يد دعاء بعد دعاءها الواو
لتنفصل عن التوصل ووافقه الزجاج في أن الواو هي الضمير لأنه قال إن أيا اسم ظاهر أضيف إلى الواو فهي
في موضع جر به وقال ابن درستويه إن الظاهر والمضمر وقال الكوفيون بمجموع أيا ولو أحقها هو الضمير
فهذه ستة مذاهب وإيا على اختلاف هذه الأحوال ليست مشتقة من شيء وذهب أبو عبيدة وغيره إلى أنها مشتقة
من اختلاف دل اشتقاقها من لفظ أو من قوله فأولئك إذا ما ذكرتموها وقيل من الآية فتكون عندها ثم اختلف
في وزنها قيل فعل والاصل إيو وإي وقيل فعل إيو وإي وقيل فعل إيو وإي وقيل فعل إيو وإي وقيل
فعل والاصل إيو وإيو وإي وفي إيا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابتدأها هاء بكسوة
ونقص حة فهذه ثمانية نسق منها فتح الهاء مع التشديد فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور ومع الفتح قراءة
على ومع كسر الهاء قراءة والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمر بن قامة ومع الفتح قراءة الرقائي ومع كسر الهاء
قراءة ومع فتحها قراءة أبي السوار الفوقى «فائدة» علم مما تقدم أن الجمع على كونه ضمير راسخة ألفاظ التاء
والكاف والهاء ياء التكلم وإن ونحن ونضم الهاء في المختار ستة أخرى النون والواو والالف وياء المخاطبة
وناو وأيو ونضم الهاء على رأي البصريين هو وهي وعلى رأي قومها ورأي قوم أنت فتكمل ستة عشر وعلى
رأي أبي علي حمادهم ومن هذه مجموع الضمائر باتفاق واختلاف

ص * مسئلة يجب استقراء مفعول أي ومضارع غير غيبة واسمها والالتجيب والتفصيل وصل الاستثناء

ويجوز في غيرها

ش من الضمير ملجأ استتاره وهو ما لا يصفه ظاهر وهو المرفوع بفعل الأمر كضرب المضارع
للتكلم كضرب وضرب وأول المخاطب كضرب واسم فعل الأمر كضرب في التسهيل واسم فعل المضارع
كأوه وأف زاده أو حيان في شرحه والتعجب كأحسن زيداً والتفصيل كزيد أفضل من عمرو وأفضل
الاستثناء كقلتموا ما خلا زيدا وما دعا عمرو ولا يكون خالداً زادها ابن هشام في التوضيح بن مالك
باب الاستثناء من التسهيل وفي شرح التسهيل لأبي حيان ذهب سيبويه وأكثروا البصر بين أن فاعل
حاشا وخلا وعندها إذا نصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائد على البعض المفهوم من الكلام ولذلك لا يشترط
ولا يجمع ولا يؤنث لأنه عائد على مفرد ذكر والتقدير خلا هو أي بعضهم زيدا ذهب المبرد إلى أنه عائد على
المفهوم من معنى الكلام المتقدم فإذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيداً البعض من قام فإذا
قلت عدا زيدا قلت تقدير عدا هو أي عدا من قام زيدا وقال ابن مالك الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل
أي عدا قايهم وهو غير مطرد فيلزم تقدمه فعل أو نحوه قال وكذا ليس ولا يكون اتفق البصريون والكوفيون
على أن الاسم فيما مضى لازم الانفعال ثم قال البصريون هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق وقال
الكوفيون على المصدر المفهوم من الفعل السابق وربما غير مطرد كما تقدم قال وإنما التزم الاضمار في هذه
الافعال الخمسة لجرها بما جرى أدائه استثناء التي هي أصل فيه وهي الانكسار لا يظهر بعدها سوى اسم واحد
فكذلك بملحاحي مجرأها انتهى وما عدا ذلك جائز الاستتار وهو المرفوع بالماضي كضرب وضربت واسم فعله
كهيأت والمضارع الغائب كضرب وتضرب هندو الوصف كضارب ومضروب والظرف كزيد عندك أو في الدار
ص مسألة أخص الضمائر الأربع وتطلب في الإجماع متى أمكن متضمن اختيار أو تعيين الفصل
أن حصر أفعالهم بضمير سيبويه أنه ضمير ورواية أخرى جاع أو رفع بمصدر مضاف منصوب أو وصفة جرت على غير
صاحبها أو أضر عطلة أو آخر أو كمن معنى بأو حرف في أو فصله متبوع خلافاً لمن خصه بالشعر أولى وأوح
أو ألاماً أو ألاماً فرة أو نصبه عام في مضمر قبله غير مفوض إن اتحد ترتيباً بربما اتصالاً غيبة إن اختلفاً فعلاً
وحازاً ترتيباً ويحب غالباً بتقديم الأخص وصلاً فإن أخرت عين الفصل وقيل يحسن وثالثها يحسن في ضمير متنى و
ذكر وقيل أو إناء ويجب في غيرهما يختار وصلها أعطيتك وخاب ثانياً في الأخبار على الأصح فيما وانفصلاً
ثاني ضمير مفعول به ومطابقه وكذا خطبته وكتبته وقيل وصلها وثالثها وصل كان دون خلت وتعين الفصل
في أخوات كان ومقابل علم أن كمن ضمير الثالث أعطيت وكذا إثبات أو واحد أصل

ش أخص الضمائر أعرفها ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب وذلك لقلة الاشتراك وإذا اجتمع الأخص وغيره غلب الأخص تقدم أم تأخر فيقال أنا وأنت وأنت
وأنفعلنا وأنت فلان فلان وأنت هو وأنت فلان فلا يقال فلان أو شيء أمكن اتصال الضمير به يدل على المنفصل
لفصل الاختصاص الموضوع لأجله الضمير لا في الضمير كقولهم

بالبايعات الوارثات الاموات قد ضمنت * أيام الأرض في دهر الدهار ير
وتعين انفصال الضمير في صور أحد هما إن حصر بآي كقولهم * وإنما تدافع عن أحبابهم أنا أو مثلي *
هذا ما جزم به ابن مالك وزعم سيبويه أن الفصل في البيت يجوز من الضمير ورات وتوطط الزاج فلان ولم يخص
بالضمير ورواية الوجه الثانية أن يرفع بمصدر مضاف إلى منصوب كيجبت من ضرب لدهوق

* بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد * الثالثة ان رفع بصفتها على غير صاحبها كز يد هذا ضلوا بها هو
قال غيلان مية مشغوف بها هو مذبت * له فحجابه بان او كريا

الرابعة ان ينصر عليه كقوله * وان هو لم يحصل على النفس ضميا * وقوله * وان أنت لم ينفعك علمك فان نسب *
الخامسة ان يؤخر عمله كالكاتب السابعة ان يكون عامله معنوا هو الا ابتداء نحو أنت تقوم السابعة
ان يكون عامله حرف في نحو ما هن أمهاتهم * وما أنت مجزى * ان هو مستولي على أحد الثمانية ان يفضله
متبوع كقوله * فاقدرى بأبحر وابلنا * وخمسة بعضهم بالضرورة ورد بقوله تعالى يخرجون الرسول
واياكم التاسعة ان يلى وادع كقوله * يكون واياهاها ثلاثين * العاشرة ان يلى الانحوا امر الانحوا
الاياه مقام الا اما الحادية عشر ان يلى اما نحو قام اما أنا واما أنت الثانية عشر ان يلى اللام الفارقة كقوله
ان وجدت الصديق حقلايا * لشرفى فلا أزال * طيعا

الثالثة عشر ان ينصبه عامل في ضمير قبله غير مرفوع ان انصارتية نحو علمتى اياي وعلمتك اياك
وعلمته اياه بخلاف ما لو كان الضمير الاول مرفوعا كالتامين علمتى فانه لا يجوز فصل الياء بعدها واما اذا لم يتعد
بان كان أحدهما المتكلم أو المخاطب أو الثائب والآخر لغيره فان الفصل حينئذ لا يتعين بل يجوز الوصل والفصل
نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك اياه نعم قد يتعدان في الرتبة ولا يتعين الفصل وذلك اذا كانا ثائبين واختلف
لفظهما محكي الكسائي هم أحسن الناس وجوها وانصر هوها وقال الشاعر
يوجيك في الاحسان بسط وجهه * انا لهاء ففوا كرم والد

ومع ذلك فالفصل كثر وأحسن فان لم يتعديا تعين الفصل واذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة بأن
احدنا من الزم يتوجب بالقديم الاخص فقدم المتكلم ثم الثائب نحو الدرهم أعطيتك فان آخر
الاخص تعين الفصل نحو الدرهم أعطيتك اياه ونذر قول عثمان * أراهمى الباطل شيطانا * والقياس أراهم
وذهب المبرد وكثير من القدماء الى أن الفصل مع التأخير أحسن لا واجب وان الاتصال أيضا جائز نحو أعطيتهموك
وذهب القراء الى تعين الاتصال الا ان يكون ضمير مثنى أو ضمير جماعة كورفعوا ذلك الاتصال
والانفصال أحسن نحو الدرهم ان أعطيتهموك والفلان أعطيتهموك ووافق الكسائي القراء وادجواز الاتصال
اذا كان الاول ضمير جماعة والثاني ضمير درهم أعطيتهم كن واذا كان الفعل يمتد لثنتين ليس فانهما خبرا
في الاصل وجاء ضميرين مختلفين في الرتبة جاز في الثاني الوصل والفصل نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك اياه
والوصل أرجح عند ابن مالك ولازم عند سيبويه ومن جرح عند الشاويين فهذه ثلاثة مذاهب فان أخبر عن
المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضا فهو الذي أعطيت به زبدرهم والذي أعطيت زبدا اياه درهم والوصل
أرجح عند المازني وابن مالك لانه الاصل والفصل أرجح عند قوم يقع الضمير موضع الخبر عنه على قاعدة باب
الاخبار ويجوز لامر ان أيضا في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أو باسم
فاعل مضاف الى ضمير هو مفعول أو فاعل أو فاعل زبدرهم من ضميره وضميرى اياه من ضربك وضربك اياه
زبدرهم زبدرهم مطلقه ومطلق اياه والفصل في الثلاثة أرجح باختلاف ومثله اسم الفاعل زادها أبو حيان
على التسهيل ويجوز الامران أيضا في كل ضمير منصوب هو خبر في الاصل كثنى باب ظن وكان نحو خطبتك
وخطبتك اياه وكنه وكث اياه والى أرجح مذاهب أحداهما الفصل فيها وعليه سيبويه لانه خبر في الاصل ولو سبق
على ما كان لوجب الفصل فكان بعد السامح واجبا والثاني الوصل فيهما ولو رجح ابن مالك في الاصل لانه الاصل
والثالث التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في كان ورجح ابن مالك في التسهيل وفرق بأن الضمير

في خلته فندحجزة عن الفعل منصوب آخر بمجلا في كنهه فلم يحجزه الامر فوع والمرفوع كحجزه من
الفعل فكان الفعل مباشر فهو شبهه بغيره لان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن وانفصال باب كان
أكثر من خلافهما أما اخوات كان فبتعين فيها الفعل كافي البدع وغيره كقوله ليس اياي وياك والانش
رقيباً وشقوكم ليسى وابسك واذا وردت معا في علم التلافة بآخر حكم الاول والثاني حكم باب أعطيت وان
كان بعضهما ظاهراً فان كان المضر واحداً وجب اتصاله بأثنين أول وان فكا عليه وأوان وثالث فكلتنت
من مثله يجب قبل ياء التكم ان نصب بغير صفة تون وقاية وحذفها مع التعجب وليس وليت وقد
وقط ومن وعن شاذ على الاصح ومع بجل ولعل أجود ولدين واخوات ليت جائز وقيل أجود وقال قوم المحذوف
من اخوات ليت المدحمة وقوم المدحمة فيها يجرى في نحو اناو يجب في لدوقه تنحق اهل من واسم الفاعل وقيل
نحو موسيحتي تنو منه والختار انما المحذوفة في نفسى خلافاً لان مالك

ش * بلحق وجو باقبل ياء المتكلم ان نصب بغير حصة نون الوقاية وذلك بان ينصب بالفعل ماضيا ومضارعا
وأمرأا كـرمي ويكرمي أو كـرمي متصرفا كامثلا أو جامدا كـلمني وعساني وليسني وما أحسنني واسم
الفعل نحو رويدي وعليكي أو الحرف نحو اتني وكانني وليتي ولعلني ولكنني وسعت نون الوقاية لأنها تأتي
الفعل من الكسر المشبه الجبر وكذلك تلحق الوصف نحو الضاري وأصل انصاها بالفعل وانما انصلت بغيره لثبته
به وقال ان مائل للبل لأنها تأتي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل كـرمي ومن التباس ياء المتكلم بياء
المخاطب فيه ومن التباس الفعل بالاسم في نحو ضرب في إذ الضرب اسم للفعل ودلحلق الكسر الفعل في نحو
أكرمي ولم يبال به انتهى وكذا يجب لحاق النون إذا جرت بمن أو عن أو دأ وط أو جيل والثلاثة بمعنى حسب
وأولن فقتل مني وعني وقتني وقتني ويحياي ولدي ووردها في بعض ما ذكر وهو أقسام قسم شاذ خاص
بالضرورة وذلك في سبعة أفعال فعل التخب وليس قال * إذ ذهب القوم الكرام ليسي * وليت قال * كنية
جابر إذ قال لي * وقد قال * قدني من نصرنا لنسبني قدني * وط من وعن قال

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي * لَسْتُ مِنْ قَبِيلِهِمْ وَلَا قَبِيلَ مِنْهُ

وأجاز الكوفيون حذفها في السبعة من فعل التجب لشيها بالأما من حيث أنه لا يتصرف وأجازوه قوم في
ليس وأجازوه الفراء في ليت وأجازوه البدر بن مالك بكثرة في وقوف وأجازوا الجوزي في من وعن فتولى على الأصح
راجع للسبعة وقسم راجع وذلك في لغتين يجعل ولعل فإن الأعراف فيها ساجلي ولعل وهو الوارد في القرآن
قال تعالى لم يلبث أن أبلغ الأسباب من لحاقها قوله «قلت أعيان القوم لعلني» وقسم جائر مساو للعوق من غير
ترجيح لأحد هما ذلك في لندن وإن وكان ولكن قال تعالى «لنلق عذرا فري» في السبع مشددا
ومخففا وقالني أنا لله «أني أمنت بربكم» وإعمالها النون تكسما لشيها بالفضل الذي علمت لأجله وأما شذ
الحذف في ليت دون البواقي لأنها أشبهه بالفعل من بدل إعمالهم مادونهن واجتماع الأثال في الاربعة
والمقاربات في لعل وذهب بعضهم إلى أن الحذف فيها في لندن أجود من الأثبات وعليه ابن مسعود في لندن خلاها
على لهذا المحذوفه النون فأنها لا تتصلحها نون الوقاية تعال لأنها بمنزلة وقع وذهب آخرون إلى أن المحذوف من أخوات
ليست ليس نون الوقاية بل نون الأصل لأن تلك دخلت للفرق فلا تحذف ثم اختلف فقيل المحذوف النون الأولى
للمدغم لأنها ساءت والساكن يسرع إليه الاعتلال وقيل الثانية المدغم فيها لأنها طرقت في مجرى هذا الخلاف
في إناؤها وألكنها كانا قبل المحذوف النون الأولى وقيل التثنية قبل ولعل أحد اختلاف الثانية لأنها اسم وقد
حكماء بعضهم كما ذكره ابن قاسم في شرح الألفية وورد حقوق النون في غير ما ذكره شذوذ كما فعل التفضيل

كحديث غير ذلك أحقني عليكم تسبيله بالعلل وزناومعنى خصوصاً فعل التعجب وكلم الفاعل في قوله
 * أسأني أن توفى تراح * وقوله * وليس الموافقي ليرتد غالباً * تسبيله أيضاً بفعل وذهب
 هشام إلى أن السون في أسأني ونحوه مما لا لام فيه هي السون وأجاز هذا ضارباً بنك وضار بنى ورد بوجودها
 مع اللام وأما قول الشاعر

تراد كالغنام يقل مسكا * بسوء القاليات إذا قلني

أي قلني واختلف أي الثوبين المنجود فقال المبرهني تون الواقعة لأن الأولى ضمير فاعل فلا يعجزف وهذا هو
 المختار عندني ورجد ابن جني والمضراوى وأبو حيان وغيرهم وحكى صاحب البسيط الاتعاق عليه وقال
 سيوبه في تون الأثاث وأما تارة ابن مالك قياساً على تماروني قال أبو حيان وهو قياس على غتلف فيه ثم هذا
 الحذف ضرورة لا يقاس عليه كاصرح بدق البسيط قال أبو حيان وسهله استعاق للمثلين

﴿ من ﴾ مثله الأصل تقديم ضمير النائب ولا يكون غير أنه قرب الابدليل وهو لفظه وأما يدل عليه حسا
 أوعداً أو جزواً أو كلاً أو نظيراً أو صاحبه بوجه ويجوز تقديم بكملة معمول فعل أو شبهه على ضمير صريح
 أن كان مؤخر الزبنة ومنع الكوفية نحو ضارب ضارب يدومبارى أحبب يدوم الفراعز بداغلامه ضرب
 بتصرفه والجمهور ضرب غلامه زيدا وأجاز الطوال وابن جني وابن مالك ويجب تقديم مرفوع باب
 ثم وأول المتنازعين ويجوز رب وما يدل منه ضمير على الأصح قال الزخشرى أو أخبر عنه به وضرب
 لسان وهو لازم للأفراد وقد كره مع مذكر وتأنيشه مع مؤنث أجود وأوجه الكوفية وابن مالك التذليل
 مالم يله مؤنث أو شبهه أو فعل بلا ماسة فربح تأنيده ويرزببتد أو اسم ماعلى الأصح فهو ما ومنصوب فى باب أن
 وظن ويشتق كان وكاد ومنه قوم وأما ضمير ج دله خبر بضمير ج مجزئياً خلافاً للكوفية في ظننه قائماً
 وأما ضرباً وقام لا يتقدم خبر ولا جزؤ خلافاً لابن السراى ولا يتبع متابع وزعم ابن الطراوة حرفاً

نحوش * ضمير المتكلم والمخاطب بضمير هما المشاهدة وأما ضمير الغائب فمار عن المشاهدة حاجت إلى ما ضمير
 وأما الضمير الذي يعود عليه أن يكون مقدم الماعلى المعنى بالضمير عند ذكره بعد ضمير هو أن يكون الأقرب
 نحو لفت زيدا وعمر أيضاً بضمير يضحك عائداً على عمرو ولا يعود على زيد بالابدليل كافي قوله تعالى وهبنا
 له اسحق ويعقوب وجعلنا ذرية النبوة والكتاب بضمير ذرية عائداً على إبراهيم وهو غير الأقرب لأنه لا يحدث
 عنهم أول القصة إلى آخرها ثم الضمير اما صرح بلفظه وهو الغالب كز بدقيقته وقد يستثنى عنه ما يدل
 عليه حناضوا قاله يراودني عن نفسي وبأيت استأجره فلم تقدم التصريح بلفظه لضمير موسى لكونها
 كأنها حاضر بن أو عاصموا بإنازله في ليلة القدر أى القرآن أو جزواً أو كلاً نحو الذين يكزون الذهب والفضة
 ولا يتفقون أى المكسورات التى بعضها للذهب والفضة وقوله

أماوى ما يفتنى التراء عن الفتى * اذا حتمت يوماً وفاق بها المدر

أي النفس التى هي بعض الفتى وجعل من ذلك اعدوا هو أقرب أى العدل الذى هو جزؤ مدلول الفعل لأنه يدل
 على الحديث والزمان * اذهبن السبعة جرى اليه * أى السبعة الذى هو جزؤ مدلول السبعة لأنه يدل على
 ذاب متبقية بالسبعة نظيره نحو عندى درهم ونصفه أى ونصف درهم آخر ومنه وما يمر من وعمر لا يتقص
 من عمره أى عمر عمر آخر قالت

قالت ألا يتأخذ الحمام لنا * الى خاتمتا وضعه فقد

أي وصف حمام آخر مثله في العدد أو صاحبه وجهها كالاتقاء يستلزم من مستلزم نحو في عنى لمن أخيه

شيء فابراع بالمعروف وأداء إليه ضمير اليه عائدا إلى الماق الذي استأنه، حتى حتى تواريت بالحجاب أي الشمس
 أغنى عن ذكر هذا كراعى وقد يتخالف الأصل السابق في تقديم المصنف في ذكر عن الضمير وذلك في مواضع
 أحدها أن يكون الضمير مكملا لمفعول فعل أو شبهه أن كان المفعول مؤخر الزية ولذلك صور ضرب غلامه
 زيد بوضرب غلام أخيه زيد بوضلام أخيه ضرب زيد لأن المضاعف اليه يكمل المضاعف وأمثله شبه الفعل أضراب
 غلامه زيد بضراب غلام أخيه زيد بوضلام أخيه لأن المفعول مؤخر الزية والمضاعف فينية التقديم هذا رأى
 البصريين وواضح الكوفيين في صور وخالفهم في صور فقالوا إذا تأخر العامل عن المفعول والمفعول والمفعول
 فان أصل الضمير بالمفعول مجرورا أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو زيد بضراب غلامه ضرب غلام ابنه ضرب
 زيد وان أصل به منصوب بالمفعول مجرور به ضرب زيد وان لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاعف لم يجز أيضا نحو ما رأى
 أحب زيد ما أراد أخذ زيد قالوا لأن في رأى وأراد ضمير امر فوعا المرفوع لا ينوي به التأخير لأنه في
 موضعه وأجاب البصريون بأن المرفوع حيث اتصل بالمضروب والنصب يتوهم به التأخير فليس اتصال
 المرفوع به مما يمنعه من مجوز فيه باجاء فان قدم العامل نحو أحب ما رأى زيد بوضلام هذا أراد زيد بضراب عند
 الكوفيين أيضا هكذا نقل أبو حيان خلاف الكوفيين وقال ابن مالك خلط في النقل عنهم وفي شرح
 التسهيل لا يجران في آخر الباب عن الفاعل لو تقدم المفعول على الفعل نحو زيد بضراب غلامه لم يجز ذلك
 عند الفراء وأما المرفوع فيجوز به ضرب زيد بضراب غلامه وقال ابن كيسان عندي بين فاعل ثلاث إذا قلت
 زيد بضراب غلامه نقلت زيد من أول الكلام إلى آخره وقع بعد الكلام ضار الضمير قبل المظهر فبطلت
 وقولك ضرب زيد بضراب غلامه في موضعه لا ينقل فيعمل بعد زيد لأن العامل في وفي الكلام واحد فإذا كانا جميعا بعد
 العامل فكل واحد منهما في موضعه انتهى أما إذا كان المفعول الذي أتى به الضمير مقدم الزية نحو ضرب
 غلامه زيد بضراب غلامه الجوز يجوز التقديم لعود الضمير حيث على متأخر لفظا ونية وسكن الدغار الإجماع عليه
 لكن أجازه أبو عبد الله الطول المن الكوفيين وعزى إلى الاختصاص ورجحه ابن جني وحممه ابن مالك
 لوروده في النظم كثيرا كقوله * جزى به عنى بنى حاتم * وقوله * كساحه هذا الملم أثواب * وود *
 وقوله * جزى بنوه أبا السبلان عن كبر * والأولون قصره على الشعر قال أبو حيان والجواز
 وجه من القياس وهو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فيعمل لكثرة كالأصل وصورة المسئلة عند المجز بأن
 يشترك صاحب الضمير في عامله بخلاف نحو ضرب غلامه جار هند فلا يجوز إجماعا لأن هذا التشارك غلامه في
 العامل لأنه مرفوع بضرب وهي مجرورة بالإضافة وذلك أن التشارك يقتضى الإشارة بلان الفعل المتعدي
 يدل بمجردها افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول فاذم التشارك لم يحصل الإشارة به شيئا كذا منع ثم التقديم في حد
 الموضوع جاز في المواضع الآتية وأجب الثاني أن يكون الضمير مرفوعا بهم وبأنه نحوهم جاز زيد بضراب جلا
 زيد بوضلف جلا زيد الثالث أن يكون مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين نحو * جفوني ولم أجب الأخلاء * إنى
 * الرابع أن يكون مجرور بضمير * وربه عطا أتيت من عطيه * الخامس أن يبدل منه الضمير نحو اللهم
 صل عليه الرؤف الرحيم هذا ذهب الاختصاص وحممه ابن مالك وأبو حيان ومنع ذلك قوم وقالوا البديل لا يضر
 ضمير المبدل ورده أبو حيان بالور ودقال * فلا تله أن ينال الباس * وقال * فاستا كت به خوداسمل *
 السادس أن يجر عنه الضمير نحو إنى الاحياتنا قال العنخري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا باعتباره من بيانه
 وأصله أن الحياة الاحياتنا الدنيا ثم وضع في موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها وبينها قال ومنه هي النفس تشمل
 ما حلت وهي العرب تقول ما شامت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه البارع ضمير الشان فان ضمير الجاه

بعده قال أبو حيان وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية والأعلى ضد المتكلم استعظام السامع حديثه ومعه
 البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكرا وضمير القصة إذا كان مؤنثا قدر وامن معنى الجملة أسما
 جعلوا ذلك الصير يفسره ذلك الاسم المقدر حتى يصح الاخبار بتلك الجملة عن الضمير ولا يحتاج فيها إلى
 رابط ولا بتأنيص المبتدأ في المعنى والفرق بينهما بين الضمير أنه لا يطف عليه ولا يؤتى كدلا لا يبدل منه ولا يتقدم
 خبره عليه ولا يفسر بغيره وهما الكوفيون ضمير المجهول لأنه لا يدرى عندهم ما يعود عليه ولا خلاف في أنه
 اسم يحكم على موضعه بالأعراب على حسب العامل إلا ما ذهب إليه ابن الطبراني من زعم أنه حرف فانه إذا دخل
 على أن كهما عن العمل كما يكفهما وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كهما وتلقى كما تلت في باب ظن ومال
 أبو حيان إلى موافقته وشرط الجملة المفسر بها خبر الشأن أن تكون خبرية فلا تفسر بالإنشائية ولا الطلبية
 وأن يصير مجزئها لا يجوز حذف جزء منها فانه جىء ملأ كيدها وتغني مدلولها والحذف مناف لذلك كما
 لا يجوز تخمير المندوب وحذف حرف النداء منه ولا من المستثنى وزعم الكوفيون أنه يفسر بغيره فقالوا
 في طئنته قائما ز بدين الهاضمة الشأن وقام بفسره وزعموا أيضا أنه يجوز حذف جزء الجملة فيقال انه
 ضرب وانه قام على حذف السند الذي من غير ارادة ولا ضمار ولا يجوز أيضا تقدم هذه الجملة ولا جزئها قال
 ابن هشام في المتن وقد غلط يوسف بن السرياني إذ قال في قوله أكران كان ابن المراجعة ان كان شائيه وابن
 المراجعة وسكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان وضمير الشأن لازم للأفراد لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة
 ومضمون الجملة تسمى مفزودا ونسبة الحكم للحكوم عليه وذلك لا تقيده فيه ولا جع وبذهب البصريون إلى ان
 تذكرة كرمع المذكر وتأنيص المؤنث أحسن من خلاف ذلك نحو قل هو الله أحد فاذا هي شائعة بأصناف الدين
 كقراء فاتها لتسمى الأسماء ويجوز أن تذكرة كرمع المؤنث حكى أنه أمية الله ذاهبة والتأنيص مع المذكر كقراءة
 أولم تكن لم أتة أن يعلمه بالقوية فان الاسم أن يعلمه وهو مذكر وأوجب الكوفيون الأول وهو مردود
 بالمدح وفصل ابن مالك فقال يجب التذكير كما يجب للأفراد فان وليه مؤنث نحو انها جار بتك ذاهبة أو مذكرا
 به المؤنث نحو انها جار بتك أو فصل بعلامته تأنيص نحو فاتها لتسمى الأسماء فالتأنيص في الصور الثلاثة أرجح
 من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ ويرز ضمير الشأن مبتدأ نحو قل هو الله أحد واسم ما كقول
 وما هو من بأسو الكلوم ويتقى * به تأنيص الدهر كالدهم الفصل
 ومنع الأخض والفراء وقوعه مبتدأ وقال لا يقع إلا معولا ومنع بعضهم وقوعه اسم ما ويرز ينصوبا في بابي ان
 وظن نحو وأنه لما قام عبد الله وفوله * علمته الحق لا يفتي على أحد * ويسكن في باب كان وكاد نحو
 إذ مات كان الناس صفان شامت * وأخبرين بالذي كتب أصنع
 وقال تعالى من بعدما كاذب زيع قلوب فريق منهم في قراءة يزيغ بالخشية ومنع الفراء وقوعه في باب كان وطائفة
 وقوعه في باب كاد

من ص الفعل و يسمى عماد ودعامة وصفة ضمير رفع منفصل يقع مطابقة لرفع قبل مبتدأ أو منصوبا بعده
 معرفة أو كهي في منع اللام جامدا أو مشتقالا ان تقدم متعلقة في الأصح قال ابن مالك وقد يقع بلفظ غيبة بعد
 حاضرمقام مضاف وجوز الأخض وقوعه بين حال وصاحبها وقوم بين نكرتين كقرفة وقوم مطاعا وقوم بعد
 اسم لا وقوم قبل منار غو يتعين كونه فصلا ان وليه نصب وولى ظاهر اشعربا أو قرن بلام الفرق على الأصح
 ويحذفه أو الابتداء قبل رفع البدل أيضا بعده والتوكيد أيضا بعده ضمير ويتعين الابتداء قبل رفع ما ينصب قال
 سيبويه وقفا على الجزء البصري في توليد الفراء وانما ولا التأنيص وقبل عارض آل وفي باب ما ويرز في ليس

ونعم مطلقا والاصح وجوب رفع مصطوف بالواو ولا ولكن ان كر الضمير والجزم ان اتفقوا نحو ما بالز يد
هو القائم وميرت بعد الله هو البعيد وظننت ز يده هو القائم جازية . وثالثها ان كان غير خلف ومنع هي القائمة
وقوعه بين ضمير بن وخبر بن وتصديره وتقدمه مع الخبر وتوسطه بعد كان وظن ويعجز بين مقعولي ظن
التأخر قال أبو حيان وفي المتوسط نظر والاضح انه امير ولا عمل له وقيل عمله كتاليه وقيل متاخره وقادته
الاعلام بأن تاليه خبر لاتابع والتأ كيد قال البيهقي والاختصاص

عش هـ هنا بحث الضمير بالسمي عند البصر بين الفصل لانه فصل بين المبتدأ والخبر وقيل لانه فصل بين الخبر
والنعت وقيل لانه فصل بين الخبر والتابع لان الفصل به يوضح كون الثاني خبرا لاتابعا وهذا أحسن لانه قد
يفصل حيث لا يصلح البحث نحو كنت أنت القائم اذا الضمير لا نعت والكوفون بسمونه عماد لانه يعقد عليه
في القائمة اذ به تبيين أن الثاني خبر لاتابع وبض الكوفين بسمه دعامة لانه يدعم به الكلام أي يقوى به
ويؤكد والتأ كيد من فوائد محيثة وبعض المتقدمين ساء صفة قال أبو حيان ويهني به التأ كيد ومذهب
الخليل وسيو به وطائفة انا على السميته وذهب أكثر الصلة الى أنه حرف ومعه ابن عمه غور كالكتاب
في الإشارة واذا قلنا باسميته فالصحيح انه لا عمل له من الأعراب وعليه الخليل لان الغرض به الإعلام من أول
وله يكون خبر خبرا لا صفة فالتشبيه بالحرف اذ لم يجاء به الا لمعنى في غيره فلم يصحح الى موضع من الأعراب وقال
الكسائي عمله عمل مامن بعده وقال الفراء كعمل ما قبله في ز يده هو القائم عمله رفع عنده ما في ظننت ز يده هو
القائم عمله نصب عنده ما وفي كان ز يده هو القائم عمله عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع وفي ز يده هو
القائم المكسب ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقة ما قبله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
والتكلم والمخاطبة والنية ولا يقع الا بعد معرفة مبتدأ أو نسوخ نحو ز يده هو القائم . كنت أنت القريب ، ان هذا
لهو القصص . تحيدو عند الله هو خير او أعظم أجرا ولا يقع بعده الاسم الا بعد معرفة كاشطة الاول أو شبهة ما في امتناع
دخول آل عليه كالتال الاخر سواء كان ظاهرا أم ضميرا أم مفعلا باللام أم مضافا حامدا أم مستقام تقدم
منطقه علمي سوله كان التاسع فضلا أم حقا هذا نعت الجهور في الجمع وفي كل خلاف فذهب ابن
مالك الى أنه قد تنبت في المطابقة فتقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف كقوله

زكائن بالباطح من صديق هـ يراى لو أصيب هو المصاب

فهو فصل بلفظ التثنية بعد المفعول الاول وهو الباقي يراى على حذف مضاف أي مصابي هو المصاب فحذف
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحله العسكري في المصباح على ان هو تأ كيد للفاعل في يراى والمضاف بمقدر
والمصاب مصدر يراى بظن مصابي المصاب أي يصير كل مصاب دورته وقال غيره هو عنده صديقه بمجزة نفسه فاذا
أصيب في نفسه فكان صديقه قد أصيب فبخل ضمير الصديق مؤ كيد للضمير لانه هو في المني مجازا واسعا فهو
من باب ز يده وير . وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة هؤلاء متاخرين من أظهر لكم
نصب أظهر وتقول هذا ز يدهو خير منكم وزد بأن أظهر نصب بلكم على انه خبر عن فيكون من تقديم
الحال على عاملها النطرق وذهب قوم الى جواز وقوعه بين تكررين كمرتين في امتناع دخول آل عليها
نحو ما ظن أخذاهو خير منكم وحسب خير من ز يدهو خير من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز
وقوعه بين تكررين بطلا وتزجوا عليه ان يكون أمته أي أربي من أمته . وذهب قوم منهم الى جواز وقوعه بعد
اسم لا يجوز لاجل هو منطلق وذهب آخرون الى جواز وقوعه قبل المتأخر فيكون كان ز يدهو يقوم وذهب
الفراء الى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام فمجر كان ز يدهو أمك وكان ز يدهو صاحب الجار

ونحوه وأوجب ابتدائية ورفع ما بعده وكذلك يجوز وقوعه في باب ما وأوجب فيه الابتدائية وجوز في ليس
 الوجهين ورجح الابتدائية وذهب الكسائي والفراء إلى جواز وقوعه في غير الابتدائية والنواسخ نحو ما بال
 ز يدهو القائم وما تان عمرو هو المجلس ومررت بعد الله هو السيد نصب الجميع وذهب قوم إلى جواز وقوعه
 قبل مشق تقدم ما ظاهرا للعلق بنحو كان ز يدهو بالخارفة الكفيل بشرط أن لا يقدم كون بالخارفة في
 صلة الكفيل على حد وكأوفيه من الرازيين فإن قصدت لم يميز إجماعا وذهب الفراء إلى جواز وقوعه أول
 الكلام قبل المبتدأ والخبر وجعل منه وهو محرم عليكم إخراجهم وذهب آخرون إلى جواز تقدمه مع الخبر
 نحو هو القائم ز يدهو القائم كان ز يدهو والقائم ظننت ز يدهو وذهب آخرون إلى جواز توسطه بين كان
 واسمها وظن والمفعول الأول نحو كان هو القائم ز يدهو وظننت هو القائم ز يدهو والمنع في الكل عند الجمهور
 إن فائدته صون الخبر من توجه ما لهما ومع تقدم الخبر يستغنى عنه لأن تقدمه يمنع من كونه تابعا إذا التابع
 لا يتقدم على المتبوع فلا يزعم تقدمه ولا ظننت عليها جاز وقوع الفصل بينهما نحو ز يدهو القائم ظننت وإن تقدم
 الأول وتأخر الثاني نحو ز يدهو ظننت هو القائم في جواز ذلك تنظر قاله أبو حيان وقال ولا يقع بين الخبرين فلا
 تقول ظننت هذا الحلو هو الحامض لأن الثاني ليس بالمفعول عليه وحده وقبل بدخوله بينهما قال وكذلك لا يدخل بين
 الضمير بن نحو ز يدهو ظننته هو إياه خبر ما من محرم وعند سيبويه لأنه تأكيدي في المعنى هذه الثلاثة وكل منها يفي
 عن صاحبه فإن فصلت وأخرت البذل جاز نحو ظننته هو القائم إياه لأنه في نية الاستئناف وصار بذلك بمنزلة أن
 واللام في كلام واحد أو آخرت اللام وسواء كان الفصل بالمفعول الثاني أو بظرف معمول بالخبر نحو ظننته هو
 يوم الجمعة إياه القائم كان أحد ما ضميرا وآخر ظاهرا جاز اتفاق الهمزة الضمير بين المؤذين بالنصب نحو ظننته
 هو نفسه القائم وأما تخمين ضلية هذا الضمير في صورتين الأولى أن يليه منصوب وقوله ظاهر منصوب نحو
 ظننت ز يدهو القائم فلا يمكن الابتدائية لنصب ما بعده ولا البدلية لنصب ما قبله ولا التوكيد لأن الضمير
 لا يؤكد الظاهر والثانية أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق نحو أن كان ز يدهو القائم وان ظننت ز يدهو
 القاضل لاستناع الابتدائية لما سبق في التبعة لدخول اللام عليه فإن رفع ما قبله نحو ز يدهو القائم أحق أن
 يكون فضلا وأن يكون مبتدأ ثانيا وأن يكون بدلا لأن كان المرفوع قبله ضمير انجوا أنشأت القائم أحق الثلاثة
 والتوكيد أيضا وإن كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام أو عكسه نحو كان ز يدهو القائم وكتبت أنت القائم وإن
 ز يدهو القائم وإن أنت القائم أحق في الأولى ماعدا الابتدائية وفي الثانية ماعدا البذل وإن كان بين منصوبين
 والأول ضمير أحق الفصل والتأكيدي نحو ظننتك أنت القائم ويتعين فيه الابتدائية إذ أوقع بعده مفعول ظننت
 ووقع بعده مرفوع وهو معنى قولي قبل رفع ما ينصب نحو ظننت ز يدهو القائم وظننتك أنت القائم وتقيم
 يرفعون الفصل على الابتدائية وما بعده خبر مطلق يقرن أن ترى أنا أقل ويجوز عند الله خير وقائمة الفصل
 عند الجمهور وأعلام السماع بأن ما بعده خبر لا تمت مع التوكيد أو أضاف إلى ذلك البيانيون وتبهم السبيل
 الاختصاص فإذا قلت كان ز يدهو القائم فأذا اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه أن شائلك هو الأثر وأولئك
 هم الغليون ولو وقع بعده فاعل جاز انضمام ز يدهو قائما فقال سيبويه يتعين فيه الابتدائية ولا يجوز الفصل لأن
 المعاد تدل على أنه ليس بمتبوع وجوز المبدؤ لو وقع قبله لا انضماما كان ز يدهو الكرم فقال البصريون
 يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوز الكسائي ولو وقع قبله لا التامية وانضموا وكان عبد الله لا هو العالم
 والصالح فقال الفراء يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوز البصريون لأن لا تصلح فارة بين النص
 والمفعول وإن وقع بعده مشق رفع السبي فإن طابق الضمير الاسم نحو ظننت ز يدهو القائم أقره أو هو

القائمة أو القائم جازيته قال البصريون سبعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوز الكسائي وفصل القراءين أن يكون الوصف خلفاً من موصوفه فوافق الكسائي أو غير خلف فوافق البصريون وإن لم يطابق نحو كان زيد يدهي القائمة جازيته فالبصريون ينعنون هذه التركيب أصلاً لا رقع ولا ينصب لتقدم الضمير على الظاهر وجوز الكسائي على الفصل ويجري ما ذكر في باب ظن في ثاني وثالث باب اعلم ولوعطف على ما بعده الضمير بالواو إن كرر الضميرتين في المطلق والرفع ان اختلف نحو كان زيد هو القائم وهو الأمير وأجاز هشام نصبه ورفع المطلق والمطوف عليه أن اتصفا نحو كان زيد هو المحبيل وهو المدبر وأجاز هشام والفراء نصبهما فإن لم يكرر الضمير جاز اتصافا نحو كان زيد هو المحبيل والمدبر والعطف بلا ولكن كالواو في باد نحو كان زيد هو القائم لا هو القائم وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعدة ولكن القاعدة

فصل في العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فإن كان اليقين فنهنا علم الجنس وحده كعمر فلاناً ونكرة معنى قيل وبراد فاسم الجنس والأصح أنه للماهية من حيث هي أو خارجاً للشخص
فصل في العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره نخرج بالمعين النكرات وما بعده سائر المعارف فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن إذا استعمل صار جزئياً ولم يشركه أحد فبأسند إليه واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه فإذا استعمل في واحد يشركه فيها أسند إليه أحد وألصاقه لا يعرفها كل نكرة فإذا استعملت في واحد عرفت وقصرته على شيء بعينه وهذا معنى قولهم أنها كليات وصفا جزئيات استعمالهم التبيين أن كان خارجاً بأن كان الموضوع به معيناً في الخارج كمر به فهو علم الشخص وإن كان ذهنياً بأن كان الموضوع له معيناً في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كاسمات علم السبع أي لماهية الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من غير أن يعين في الخارج والذهن كاسم السبع أي لماهية هذا جنس الفرق بينهما فانهما ملتبسان لمصدق كل منهما على كل فرد من أفراد الجنس ولهذا ذهب بعضهم إلى أنهم مترادفان وأن علم الجنس نكرة حقيقة أو إطلاق المعرفة عليه مجاز ورد باختلافه في الأحكام اللفظية فإن العرب أجوب علم الجنس كاسمات ونما تجري علم الشخص في امتناع دخول آل عليه وإضافته ومنع الصرف مع علمه أخرى ونمته بالمعرفة ونحوه مبتدأ أو صاحب حال نحو أسامة أخرى من نعله وهذا أسامة مقبلاً وأجرت اسم الجنس كاسم مجرى النكرات وذلك دليل على افتراق مدلولهما إذا اتفقا معنى لما تفرقا لفظاً وقد فرق بعض أهل العقول بأن أسد موضع على شخص لا يتبع أن وجد منه أمثال موضع على الشجاع وأسامة موضع على الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ولا يمكن أن يوجد منها اتزان في الذهن ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى في الأشخاص وقد بسطت كلام الأئمة في الفرق بينهما في كتب الاشياء والظواهر القوية في طلب منه

فصل في مفرد عري من إضافة وإسناد ومزج ومضاف اسم وكنية بدئت بأب أو أم أو ابن أو بنت ولقب أو ألقاب مدحاً أو ذماً أو توجراً من الاسم غالباً وكذا عن الكنية على المختار ثم إن فرداً دون آل أو صيغة وجوز الكويفية الاتباع والاتباع أو قطع ومزج فإن ختم به كسر وقد يرب بمزج الصرف وزياد ولا أعرب بمزجاً معقوفاً خراً الأول غير الباء والنون ومضافاً والأصح جواز منعه حيث ذكرناه

فصل في تقسيم علم النفس إلى أربعة أقسام أحدها مفرد وهو ما عرى من إضافة وإسناد ومزج كمر به الذي ذوالإسناد وهو الحس من جهة نحو برقي نحره وتباطأ شراؤه أو قرأها أو أشرت إليه بقولي به بذلك ومقول

من جهة وسيأتي بسو طاف باب مستقل وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس الثالث ذوالنرج وهو كل
 اسمين نزل تأنيدهما من لغة واحدة التانيث وهو نوعان محتوم وبه كثير من ينقلون به وفي لغات الفصحى بناؤه على
 الكسر تظليها الجانب الصوت ولها الأعراب عنوع الصرف وغير محتوم وبه كعدى كرب وبطلك فقيه ثلاث
 لغات الفصحى أعزاه أعراب ملا ينصرف على الجزء الثاني ويقع آخر الأول كعدى كعب علم يكن به كعدى كرب
 فيسكن أو منوناً ويلها إضافة صدره إلى عجزه ففخص ويجري الأول وجود الأعراب لأنه لا يظهر الفصحى في
 المختل حالة نصبة كإتسليم وقد منع الجز من الصرف حالة الإضافة أيضاً في لغة كحكا في التسهيل فيفتح نحو هذا
 معدى كرب على جله مؤنثا والثالثة بناؤه على الفتح في الجزئين علم يستل الأول فيسكن بخمسة عشر وهذا اللغة
 أنكرها بينهم وقد نقلها الأثبات الرابع ذوالإضافة وهو اسم وكنية قالوا كعب الله وعبد الرحمن والثاني
 ما صدر باب كافي بكر أرام تام كانوا زاد الرضى أو بان أو بنت أو بن أو بنت وبن وبن وبن ومن العلم اللقب وهو
 ما أشعر بمرح المسخر كبن العابد بن أؤمه كاتف الناقة ونطق به مقدر اومع الاسم ومع الكنية فإذا كان مع
 الاسم فالعالب أن يتأخر وعلمه ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطه وقفة فلو قدم يوم
 السابع أن المراد معاء الاصل وذلك ما مأمون بتأخره فظم بدل عنه وعلمه غيره بأنه أشهر من الاسم لأن فيه العلمية
 شيء من معنى النصب فلو قلنا به أو لا غنى عن الاسم ونذكره قوله بأن ذا الكلب عمر الأخيرم حسبا وإن كان مع
 الكنية فالأولى ذكره وهو جاز تقدمه عليها وتقدم عليه ويقضى تعليل ابن مالك امتناع تقدمه عليها وهو اقتدار
 لآخر ترتيب بين الاسم والكنية قال ابن المائث والاولى تقديم غير الأشهر ثم يأتي لفات آخر اللقب عن الاسم فإن
 كانا مفردين أعطي إلى الاسم اللقب نحو خاشع كز على تأويل الأول بللمعى والثاني بالاسم تخلصا من
 إضافة الشيء إلى نفسه وجواز التوكيدون فيه الاتباع على البدل أو عطف البيان واختاره ابن مالك لأن الإضافة
 في مثل ذلك خلاف الأصل فإن كان في الأول ال فليس إلا الاتباع وفاتحا نحو الحارث كز ذكره أبو حيان
 وغيره وإن لم يكن تامفرد بن أن كانا مضافين نحو عبد الله بن العابد بن أو الافرأ والثاني مضاف نحو سعيد
 بن العابد بن أو كعبه نحو عبد الله بطة تمت الإضافة وتعين الاتباع بدلا أو يأتانا أو القطع إلى الرفع باخبار
 هو وإلى النصب باخبار أخرى.

ع ر ص م ومنقول من جهة وسيأتي ومصدر وعين ومقعة وماض ومنار ع وأمر قيل وصوت وهو مقبس
 وشاذ بقل أو فتح أو إغلال ما استحق خلافه وضدها ومزج لم يستعمل قيل أو جهل أو يقصد به النقل
 أقوال وقيل كلها منقولة وقيل من تجلدة وغيرها وقيل ليس علما مغلب بإضافة أو أل وتحيث في نداء وإضافة
 حناود ونهناز كما قرأت أربعا لا أو نقلا أو لا فان لمح الأصل دخلت والأفلا لا منقول من فعل اختيارا
 ع ر ش م ينقسم العلم إلى منقول ومزج وتعل واسطة بينهما لا توصف منتقل ولا ريجال هذا رأى الأكثرين وذهب
 بمعظم إلى أن الأعلام كلها منقولة وليس منتهى أمر تجميل وقال إن الوضع شقي وصل إلى المسمى الأول ولم
 مدلول تلك اللفظة في التكررات ومسمى ما وجهنا نحن أصلها فتوجهها من معنى ههنا أجل ذلك من تجلدة وذهب
 الزجاج إلى أنها كلها من تجلدة والمرجبل عنده ما يقصد في وضعه النقل من محل آخر أي هذا ولنا العلم يجعل
 آل في الحارث زائدة وعلى هذا فيكون موافقا للتكررات بالعرض لا بالقصد حتى هذا الخلاف أبو حيان وقال
 قبله المنقول هو الذي يحفظه أصل في التكررات والمرجبل هو الذي لا يحفظ أصل في التكررات وقيل
 المنقول هو الذي سبق له وضع في التكررات والمرجبل هو الذي لم يسبق له وضع في التكررات فحكي قولين
 ويؤخذ من تقريره الكلام الزجاج قول ثالث في حيد المرجبل أنه لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى

هذا القول حكيت فيه ثلاثة أقوال وعندى أن الخلاف المذكور هل كلها من جملة أو منقولة أو متبينة والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتبجل أخيه ما بين على الآخر كما بينته في السلسلة ثم قال أبو حيان ينقسم العلم إلى قسمين منقول ومرتبجل بالنظر إلى الأكثر والأقل فلا يكون منقولاً ولا مرتبجلاً وهو الذى علمته بالغة وحكاها ابن غنم بمقتضى قيل وتلك عادته في إبحاث شعبة أى حيان فظاهر أن ذلك من تعريفاته ثم المنقول ما من جملة ويستأنى في باب التسمية أو من مسمى كفضل وزيد وسعد أو من اسم عين كسعد نور وذئب أو من صفة أو من فعل كحارث وطالب واسم منقول كضر وب وسعد أو صفة شبيهة كحسن وسعيد أو صفة مبالغة كعباس أو من فعل ماض كضمر أو من مضارع كيزيد أو جرد منقول أو من أمر كاصمت اسم الفاعلة وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صواب كيه وهو صواب كانه رقيقه به وتقول ولا تكلم به جار مجده به فلفظ به قال ابن خالويه شبه الغلام السمين الفاتل من صفة لا صوت قال ابن مالك وهو الصحيح ثم المنقول قسماً فيه قيس وهو ما وافق حكم تقريره من التكرار وشاذ وهو ما خالف بإمائه ما استحق الادغام كجب فانه مفعول من الحب وتيساره عجب الادغام أو بادغام ما استحق الفتح أو يفتح ما استحق الكسر كوهب والقياس كسر المال لأن ذلك حكم فعل مما قاموا به وحقيقه كوهب أو تكبيرا ما استحق الفتح كمدى كروب والقياس فتح الدال كرمى أو اغلال ما استحق التصحيح كدازان وماهان والقياس دواران ونوران كالجو لأن والظرفون والتصحيح ما بين عن الاعلال كمدى وبحوة والقياس دنان وجهه قلب الواو ياء أو بادغامها لاجتماعها وتكون السانق ومن أمثلة المرتبجل سعاد وادود وأما ذو الفلق فهو كل اسم اشترى به بعض ماله أو اشتراها تماماً وهو ضربان مضاف كان عمر وابن زلزال وسكندر واحد من ولد عمر وزلالا ينطق عليه ابن عمر وابن زلالا لأن الاستعمال غلب على غيره والله جبار وذو أذنة كالاعشى والنافعية لمن غلبا عليه من بين سائر ذى عشاوينوع ونزع في قوم في عدنه أو أسام السهم وقالوا ان شبه العلم لا علم وصحبه ابن عمفور قال ابن عمر يغيبه الناس وضع اللفظ على المعنى بل بالاضافة أو الال ثم ال فبالغلب هو لازم ويجب حذفه في النداء والاضافة كحديث ياربجن ورجن الدنيا والاخرة وقوله يا أقرع بن حابس يا أقرع وقوله أحقاقاً أسطلك كحمان وقيل حذفها في غيرها كقوله اذاد بران منك برماقتيه ويحكى هذا عن قوم طالعاً ما بالغ بالاضافة فلا فصل منها بحال قال ولو قاربت اللام قبل علم كالنصر والتمنان أو ارتحالا كالبيع والممول فحكى ما حكم ما غلب به من اللزوم في النداء والاضافة قال ابن مالك بل هذا النوع أحق بعلم التجرد لأن الإدانية مقصورة في التسعة قصد عزاء أحد بهاء يشكر وتاء تطلب بطلانها في الاعشى ولحوقه ظاهر من لغة الشعر فبتم عرض بعض يادتها شهرة وغلبة أغنى بها الآن الغلبة مسبوقة بوجودها فتمترع ولو لم يقارن الأداء الغنى بأن فصل من مجرد لكن المنقول لمنه صالح لها كالصدر والصفه واسم العين نظر لما فيه الأصل دخلت الأداة فقال الفضل والحارث واللبث وان لم يلح استبدت التجرد فان لم يكن المنقول صالحاً للأداة كالفضل كيزيد يشكر لم تدخل الألف فيه

بعض من قد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديره أو سمياً أو لولا العلم وما يحتاج لتعين من المؤلفات وأنواع معان وأعيان لأن المؤلف غالباً من التوضيح ملازم التوضيح ومن الاعلام أمثلة أو زينة خافية ما عزم من ضرورة غير منكر الأداة زينة شأها وألف تأنيث فان صلحت للحاق فوجهان وبلا فلا وما حكى به بنور زينة المذكور أو قرن به ما يناله متلبه فيكون في الأصح وقد ابصرت الاحكام المطبوعة وانتشرت صبر فيها طلاقاً أو اصحاب الأيمان أو اعلام لاهل العلم وكناوع اسم العالم بطلان وفلانة وكنت بلى فلان وأما فلانة وغيره باللام وضاف إلى الحديث دونها واسم الجنس بين وهته وهنت قبل والهمز معروف وشئ ويجمع ويصرف وجاهت هنت والحدثت ككتبت

وذبت مثلثا وذهب وكذا ولا يجل التصغير العلية وقيل الا لترجم
 ﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى قد ينكر العلم تحقيقا تصور آيت زيد بن مامن الزيد بن مامن زيد مكره بن ثابت
 أو تديره كقول أبي سفيان لا قرش بعد اليوم وقول بعض العرب لا بصرة لكم وحشد بنى ويجمع وتدخله
 ألو يضاف الثانية سميات الأعلام أولو العلم من الملائكة والانس والجن كجبريل وزيد والولهان وبما يحتاج
 الى تعيينه من المألوفات كالسور والكتب والكواسكب والأكبة والحيل والبال والجبر والابل والشم
 وألكناب والسهل والملايين كالبقرة والكمال وزحل ومكة وسكب وذلول ويعفور وشذم وهيلة
 واشق وذى القنار وأنواع معان ليرة ليرة ونجار للجزيرة يسار لليسرة وخياب بن هيب للخميران وأنواع
 أعيان لا تولف غالبا كالأحرار وأسامة للاستدواى جمدة وذوالة للذئب وتدرجها لأعيان مألوفة كالى
 النغصا للآحق وهيان بن بيان للجهول شخصوا وتسباوقور بن قنور لنوع العبد واقعدى وقوى لنوع الأمة
 وأبى الخالص الفرس ومن النوى مالا يزم الترميز قال ابن مالك لما كان لهذا المنصنف من الأعلام خصوص
 من وجه وشياع من وجه جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعلم ما يعطاه المعارف الشخصية وأن
 يستعمل تارة تنكرة فيعلم ما يعطاه التنكرات ونفى بالنوى نوعى المعاني والطريق فيه الشماخ فله من ذلك
 فينقو بكرة وغدوة وعشبة تقول فلان يأتينا فينة بلاتون بن أى الخين دون الخين فينة بالتون بن أى حينا دون
 حين وكذلك ينقو غادوة وكرة وعشبة بلاتون بن إذا قصت الاوقات المعبى عنها هذه الاسماء بالتون بن أى
 بكرة من البكر والمراد واحد وان اختلف التقديران ولم يسمع ذلك في نوعى الأعيان بل ما جاء منه مقترن تعريفه
 كاسامة وذوالة انتهى (قلب) ومن أمثلة فينة حديث الثوم من فنب يتلوه الفينة بعد الفينة فأدخل عليه اللام وذلك
 فرع التنكير الثالث من الأعلام الأمثلة الموزون بها الانهاد الى على المارد لالة متضعة فلا شارة الى حرفه وهيته
 ولقد وقع التنكرة بعد ما حال او توصف بالمعرفة كقولنا لا ينصرف فعل المدلول ويصرف فعل غير المدلول
 ثم هى أربعة أقسام قسم ينصرف معرفة وتنكرة فهو فاعل اذ ليس فيه سبب يمنع مع العلية وقسم لا ينصرف
 معرفة وينصرف تنكرة وهو ما كان بناء التائب كقوله أو على وزن الفعل به أولى كالفعل أو مزى بدا آخره
 ألف ونون كقوله ألف الحاق مقصورة كقمتلى وزن حيتلى مثال تعرفها فله وزن نفعته وهكذا ونال
 تنكير ما كل فعلية صحيح المين يجمع على فعلاوات وهكذا وقسم لا ينصرف مطلقا لافرة ولا تنكرة وهو ما كان
 على زنة منتهى التكسير كفاعل وفاعل أو ذا ألف تائب بمدة أو مقصورة كفعلاء وفعل الضم وقسم فيه
 وجهان وهو ما آخره ألف مقصورة حاله للتائب والالحاق كقمتلى بفتح الفاء فيه اعتباران ان حكم يكون ألفه
 للتائب امتنع في الجالين وان حكم يكونهما للالحاق امتنع في التعريف وانصرف في التنكير وقال الخضر اوى
 اتفق أصحابنا في أمثلة الأول وان أنها ان استعملت للافعال خاصة حكيت نحو ضرب وزنه ففعل وانطلق وزنه
 انضعل وان استعملت للانحاء وأرى بها جنس ما يوزن فحكمتها حكم نفسها فى أعلام فان كان فيها ما يمنع
 الصرف مع العلية لم ينصرف كقولك فلان لا ينصرف والفعل لا ينصرف وان لم يرد هذا ذلك وأرى بدحاكية
 موز وزنه موز كوزها فية خلاف كقولك ضارب وزنها فاعله فم من لم ينصرف هنا فاعله لان هذه الأمثلة
 أعلام فهذا لم يمتدحها تائب ومنهم من قال يصحى بهالة موز وزنه وهو الا كقصر فم هنا فاعله واذ قال عائشة
 وزنها فاعله منع من الصرف اذ لا حكاية توجب تنوينه وان قرن مثال عازل منزلة الموزون فحكمه حكم
 ما زل منزله من الصفات مثاله هذا رجل أفضل حكمه حكم أسود لأنك تنزهه نزلته فامتنع صرفه هذا رأى سيبويه
 والبرد خالف المازنى وقال يبنى صرفه لان أفضل خلتا لوصف وليس بوصف الا ترى انه يجب صرفه في

قولنا كل أقل اذا كان صفة فانه لا ينصرف وروايته صفة في المعنى دون القيس عليه والمرعى حكمه في اللفظ
 الرابعة من الأعلام أن بعض الأعداد المطلقة وهي التي لم يتقدمه ودون كور ولا تخوف أنما يدل على مجرد
 العدد وانما كانت أعلاما لأن كلامنا يدل على حقيقة معينة دلالة خالصة من الشبهة متضمنة للإشارة إلى ما نرسم
 به فاذا انضاف إلى العلمية سبب آخر امتنع الصرف نحو ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية هذا رأى
 الزمخشري وابن الجوزي وابن مالك وقتل أبو حيان عن بعض الشيوخ أنه يصرفها وهو المختار عندي قال ابن
 مالك ولوعول هذه المعاملة كل عند مطلق لصح يعني أن يجعل علما قال ولوعول بذلك غير المعلوم أسماء
 المتعذر لم يجوز لأن الاختلاف في حقائقها واقع بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف ونسبي الاختلاف أن الرطل
 والقدح مثلا يختلف باختلاف المواضع الخامسة مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلام توجهت فيها العطف قد خلت
 عليها إلى التي تلحق بالحارث والعباس ثم غلبت فصار كالمبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمع من الاجتماع
 وبقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وخالف المبرد فقال انها غير أعلام ولا ما لها التثنية فاذا
 زالت صارت تنكرات السادسة كتب العرب عن علم المذكر العاقل نحووز بدبغلان وعن كنيته بأبي فلان
 أو ابن فلان وعن علم المؤنث العاقل نحو هذبة فلانة وعن كنيته بأفان أو أم فلانة وفلانة فلانة لا يشبان
 ولا يجتمعان وأمرها غير رب في لحاق التأنيث وهو علم وأعماله لفرق بين الصفات والدليل على أنه علم
 منع مؤنثة من الصرف في قوله فلانة أنخت خلة فلان وكنا عن علم ما لا يعقل الفلان في المذكر والفلانة
 في المؤنث فزادوا ألف فرقا بين العاقل وغيره وفي تهذيب الأسماء واللغات للنووي أنه وقع في الحديث بغير لام
 في لا يعقل أخرجه ابن حبان والبيهقي وأبو يعلى عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة فقلت يا رسول الله ماتت
 فلانة يعني الشاة الحديث وكنا عن اسم جنس غير علم من في المذكر وهن النون وهن بسكونها في المؤنث
 ولا يكتفي بعن علم عاقل أو غيره كاسمة قاله السكاكيني ونحو روى ابن مالك وغيرهم وقال أبو عمر ويكنى بعن
 علم لا يكتفي وقال بعضهم يكتفي بعن علم العاقل أيضا كقوله

الله أعطاك غلاما من عطيتك * على هن وهن في بعضي وهن

يخاطب حسن بن زيد وكنتي عن أولاده عبد الله وحسن وأبراهيم وقال ابن تقي يقال في العاقل هنت وصلات
 وهنه وهنات في غيرهم هنت وصلات ووقعا في نبيها وقال في النهاية هن وهنه كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل
 ويصفران ويشبان ويجمعان تقول عندي هنية أي جارية وهني أي عليم وعنده هنوات زاد غيره ويصران
 باللام فيقال ألن والهنة قال بعضهم فلان وفلانة وهن وهنه أعلام كنيها عند النسيان أو قصد الإيهام ولما كان
 الغرض من الكناية الاستدراك كبرت الكناية عن الفرج من وعن فعل الجماع هنت وكذا عن مقدمته وكنا
 عن الحديث الذي يراد إيهامه وعن أحاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب بحكيت وذيت بفتح التاء فيها
 وكسرها وضمها وبذية تشديد الياء والفتح وكنا ثم كذا نكر مكررة وكيت وكيت وذيت وذيت وكيت وكيت
 وذيت ذيت مكررا يعطف ودونه السابعة التصغير لا يبطل العلمية وتقبل بطلها تصغير الترخيم ورده ابن جني
 بقوله * وكان حرب في عطائي جاها * يراد بالحارث بن وعله قال فلو كان منكرا أدخل عليه أل

ص اسم الإشارة فاذنك وذلك لفرد ذكر وذى وقى وتارذه وذهوته ونه دعي ونهى وذات وتيتك وتيتك
 وذيتك ومنعها نعلب وتلك وتلك وتلك لتأنيده وذان ونان وذين وتين وذائف وتانك وذيتك وتيتك وتزاد
 يا أبا الحسن تشديد النون كنايةا عن الأعداء وقصرا وقديبون ويضم ويضم حمزته ويقال هلا وهؤلاء
 وأولاء ويقال الأك وأولئك وأولئك لجمعهما المشهوران البحر فالقريب إذا الكاف للتوسط واللام للبعد

واختلف في أولئك البعدى المتني بالتشديد أو بدله والمختار وقال ابن مالك أن غير المجرر لا يبعد وعزى لسبويه
وقيل ترك اللام تميمي وألف ذال البصر به منقلبة عن ياء أو قولان ووزنه فعل وقيل فعل والكوفية زائدة
والمختار وقال السيرافي أصل وقديقال ذاء وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه
عند سيبويه والمختار وقال البرد أصـ

ش اسم الإشارة كما قال ابن قاسم في شرح التسهيل محصور بالعدى مستغنى عن الحد كما تقدم في الضمير
فتبارك الفرد المذكر بذو ذلك وذلك واختلف البصريون في ألف ذال بعد اتفاهم على أنها منقلبة عن أصل فقال
بعضهم هي منقلبة عن ياء قولهم في التصغير ذيا ولأما لها فالعين واللام المحذوفان أن وهو ثلاثي الوضع في الأصل
وقال بعضهم عن واو وجها ومن باب طويت وقال الكوفيون وواقههم البهلي هي زائدة لسقوطها في
التثنية وردبانه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد وأما حذفها في التثنية فلا تقاء
السكن وقد عوض منها تشديد النون قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب إلى أن ذاتنا في الوضع نحو ما وأن
الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء إذا أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكن مذهبنا
جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رأيت هذا المذهب السيرافي والخشعي ونقله عن قوم واختلف أيضا في وزن ذال
فالأصح أنه فعل بغير ياء العين لأن الانقلاب عن المتحرك أولى وقيل فعل بكونها لانه الأصل وقديقال في
الإشارة إلى المفرد المذكر ذاهمزة مكسورة بعد الألف وذاله همزة وهام مكسورة قال وهذا له البقر خير دفتر
ويشار إلى المفرد المؤنث بمشرة ألفاظ وهي ذى وما بعدها وأما هاء في ذه وهه مكسورة باختلاس وما كتبه وذات
مبنية على الضم وتزاد تيك بكسر التاء وتيك بضمها وذلك وانكرها تلعب وتلك بكسر التاء وتلك بضمها حكاها
هشام وتيك بكسر اللام والتاء وتلك بكسر اللام حكاها الضراء وأنشد قوله هيا تيك العين الخواي *
وقوله * وإن تلك العمر اقتضاها * ولتني المذكر ذان وذاتك في الرفع وذان وذان في النصب والمجرر ولتني
المؤنث نان وتلك وتين وتينك وقديقال في المذكر ذانك وذينك وفي المؤنث تانك وتينك وذلك على لغة
من شدد النون بإبدال إحدى النونين ياء وجمع المذكر والمؤنث بها أولا ولاك بالتشديد أوليك وأولالك بالقصر
وأولاء بالبدى لغة الحجاز والقصر في لغة تميم ووزن الممدود عند البرد والقارمي فقال كفتاه وعند
أبي اسحق فعل كهدي زيد في آخره ألف فأنقلت الثانية حمزة ووزن المقصور فعل اتفاهوا وألفها أصل عند
البرد لعدم التمكن ومنقلبة عن ياء عند سيبويه لانه التاء تونينها لغة حكاها قطرب فيقال أولا قال ابن مالك
ونعمية هدتونين بحجاز لانه غير مناسب لو اخد من أقسام التنوين والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة
زاد نونه هذه همزة بكون ضيفين وبناء آخره على الضم لغة وكذا اشباع همزة أوله في أولا وأولئك حكاها
قطرب وكذا إبدال أوله هاء مضمومة حكاها أبو علي ويقال أيضا هولا بفتح الهاء وسكون الواو في لغة حكاها
الشواوين إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرر من الكاف واللام للقرى ثم اختلف في قيل ما فيه الكاف
وحدها أومع اللام كلاهما البعيد وليس للإشارة سوى مرتبتين وهذا ما صحح ابن مالك وقال إنه الظاهر من
كلام المتقدمين ونسبه الصغار إلى سيبويه واجتبع له ابن مالك أن المتأشبه بالمتنادى والنصرون يجمعون على
أن المتنادى ليس له الأمر تبتان طلق بنفخه بأن الضراء نقل إلى بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف
والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بل اللام فزعم من هنا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له الأمر تبتان
وبأن القرآن لم يرد فيه المجرر من اللام دون الكاف فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه
الإشارة فانه لو كانت المراتب ثلاثة لم يكف في التثنية والجمع بلفظين وهي وجوه حسنة إلا أن دعوى الإجماع

أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالة والمراد به ولم والثاني أن يخاطب الكل وقد راسم مفرد من أسماء الجوع يقع على الجماعة تقديره ذلك يعطى به يافر يقو ياجع ونحو ذلك قال ابن مالك وقد يستغنى عن الميم في الجمع بشياع ضمة الكاف كقوله

وإنما المالك ثم الثالث * ذو حيرة ضاقت به المسالك * كيف يكون النون لا ذلك

أراد ذلك كحذف الميم واستغنى بشياع ضمة الكاف وقال أبو حيان لا دليل في البيت لانه يتوزن بالاسكان وإن حجت الراء بالضمة فهو من تغيير الحركة لاجل التافية على حذف قوله

سأترك منزلي لبني نعيم * وألحق بالهجاز فأخترعها

فلا حجة فيه وفي الكاف لغة أخرى وهي الاقتصار عليها بكل حال من غير الحاق علامة تنبيه ولا جمع تركها على أصل الخطاب ثم منهم من ينفتحها مع المذكر ويكسر هاء المؤنث ومنهم من يفتحها معهما الزبعة تصل هذه الكاف أعني الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني نحو أرأيتك يابعد أم أرأيتك يا هند أو أرأيتك يا سكران أو أرأيتك وأرأيتكن حقيقي التام مفردة وأما ما يفتى لحاق علامات الفروع بالكاف عن نحو قها التاء وفيها حيث ذهب أحداهان الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لهما من الاعراب وعليه البصريون الثاني أن التاء حرف خطاب وليست باسم والاطاقت والكاف هي الفاعل للطاقة وعليه الفراء ورد بأن الكاف يستغنى عنها بختلاف التاء فكانت أولى بالفاعلية وبأن التاء تحكم فاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع ولم يهد ذلك في الكاف الثالث أن الكاف في موضع نصب وعليه الكسائي ورد بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول وما بعده هو الثاني في المعنى وأنت اذا قلت أرأيتك يدا ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد فسلم انه لا موضع لهما من الاعراب وإن زيدا هو المفعول الأول وما بعده المفعول الثاني فان قيل لولم يكن من قبيل ما يتعدى الى ثلاثة فيكون الأول غير الثاني أجاب أبو علي بأنها لم تعد الى ثلاثة في غير هذا الموضع ولو كانت من هذا الباب لتعدت اليها أما أرأيت العلية وهمن التاء الاستغناء فان الكاف اللاحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو أرأيتك ذاهبا وأرأيتك ذاهبة وأرأيتك ذاهبين وأرأيتكم ذاهبين وأرأيتكن ذاهبات لأن ذلك جار في أفعال القلوب الخمسة تصل الكاف الحرفية أيضا كبر يصحب والجماع وروى به وهي أسماء أفعال نحو جعلك أي أئت والبالك أي أسرع وروى بذلك أي أهل وقيل أبلي وما ذكر بعده نحو بلاك وكلاك وأبصرك زيدار يدا أبصر زيدار ولستك يدا فاعلم قاله ألسنك جاعلي كائني جميل ونفعلك الرجل زيدو بسلك الرجل عمرو وحسبك عمرو اقامت قاله وجوب ما حسبك أن نجيبا خرج به أبو علي عليه اذ لا يخبر بأن والفعل عن اسم عين السادسة قد ينوب ذوالبعد عن ذي القرب وذو القرب عن ذي البعد المارضة المشار اليه والمشير نحو ذلك الكتاب فذلكم القربى فذلك الذي لمتني فيه إن هذا القرآن يهدي أروضها نحو ذلك المين يصل هذا الذي يذكره فذلك الذي يدع إليهم أو نحو ذلك قال في التسهيل ككامة الحال نحو كلاً نحو لا هو لأم من عظام بك هذا من نسبت وهذا من عدوه زاد أهل البيان وكالتبيه بعد ذكر المشار اليه بأوصاف قبله على انه خبر بمراد بعده من أجهل نحو أولئك على هدى الآية وقولي يتعاقبان هو مذهب الجرجاني وابن مالك طائفة أن ذلك قد يشار بها القريب بمعنى هذا وهذا قد يشار به البعيد بمعنى ذلك قال تعالى ذلك تلوه مليك من الآيات ثم قال أن هذا هو القصص وقال الشاعر * تأمل خفا فاني أنفذ الكا * أي هذا ورد السهول قال أن ذلك من النبأ السابقة لا التعاقب

ص * ويشار للكان بهن الازم الظرفه ويجر عن واني ويحده الواجتي والكن لا ينصرف كافة وكهناك

ثم قيل يجب ، فعولاه وهنأوهنا وقد يصحها الكاف وهما ، ويقال هه ونعم فتعولاهت وقد يشار بهناك وهنالك
وهنا زمان وقال الفضل هنالك للكان وهنالك للزمان

﴿ ش ﴾ يشار للكان القريب بهنا وهو لازم الظرفية فلا يقع فاعلا ولا فعولاه ولا مبتدأ ولا غير ببعض
الحروف كما هو شأن لازم الظرفية فيصر عن والى نحو تعالى من هنأالى هنا وتلقه لواحق ذاهو الكاف وحدها
في التوسط أو البعد على القولين والكاف مع اللام في البعد وتدخل هاء التثنية في هنا بكثرة هنالك قبله ولا
يدخل في هنالك ، نعم يلزم حالة واحدة ولا يتصرف كالف ذا ويشار للكان البعيد فقط بهم فتوحه التاء
الثلاثة هي كهنأ في لزوم الظرفية الجز من والى وقيل إنها تقع بفعولاه وتخرج عليه قوله تعالى ، وإذا رأيت ثم
رأيت ، ورد بأن المفعول مخوف اختصارا الى الموعودة أو اقتصارا الى وقعت ، ثم يشار للبعيد أيضا
بهنا بكسر الميم وهنأ وهنأتها والتون مشددة فيما قال

كان در يناخالط البرنا * خالطه من ها هنا وهنا

وقد تصحبا الكاف دون اللام يقال هنالك وهنالك وقد تصحبا هاء التثنية يقال ههنا ويقال في هنا انخفضة
هه في الوقت قال

قد أقبلت من أمكنه * من ههنا ومن هه

ويقال أيضا في ثم في الوقت ثم وقد يقال في هنا المشددة هت مشددا ساكن التاء قال * وذكر هانت
ولآت هت * وقد يشار بهناك وهنالك وهنالك المشددة للزمان كقوله تعالى ، هنالك ابتلى المؤمنون ، أي
في ذلك الزمان كقوله قبل اذ جاؤكم من فوقكم ومن أسفل منكم ، وقوله ، هنالك تبلول نفس ما ألقت ،
وقول الأفره

وإذا الأمور فعاظمت وتشابهت * فهناك يقرءون ابن المزعز

وقول الآخر * هت نوار ولآت هانت * أي ولا حان في هذا الوقت وذهب الفضل الى أن هنالك للكان
وهنالك للزمان

﴿ ص ﴾ أداة التعريف قال الخليل وابن كيسان وابن مالك أن الهمزة قطع وقيل وصل وسيويه قال
أبو حيان وجنح الصاء اللام وتختلفها م وقيل في الاء غم فيه

﴿ ش ﴾ النكتة التي أظلمها قدمت هذا الباب على الموصول تأتي ختم المقدمات بالجماعة المنسقة على معاني من
وما وقع الخارجة عن الموصولة فان ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب ، وكونها مفردة بجماعة
أنسب وفيه توفيق يعاد في هذا الكتاب وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بجماعة كما صنع ابن السبكي في
جميع النواحي الأصلية المان ختم الكتاب السابع بجماعة في الخط كما ختم هو الكتاب السابع بجماعة في
التصريف وانضم الى ما صنعت ههنا مناسبتان الأولى بان هذا الباب مختصر وباب الموصول يستدعي أحكاما مطولة
ومن عادة المصنفين تقديم ما هو الاخصر وتأخير ما يستدعي فرعا واستطرادات الثانية أنه قد تقدم حكاية قول
ان تعرف الموصول بالوئيد فانت فانت ذلك كالأصل له فتأنيب تقديم ذكرها عليه ، وقد قدم ابن مالك في التسهيل
باب الموصول على باب الإشارة مع انه عند موخر عنه في الترتيب وليس لما صنعت ههنا من المناسبة اعلم أن في أداة
التعريف مذهبين أحدهما أن ال يجمعها وعليه الخليل وابن كيسان وصحبه ابن مالك فهي حرف نثائي الوضع
بمنزلة قد وهل قال ابن جني وكان الخليل يجمع ال ويجمع الالف واللام كالإقبال في قد القاف والذال
ثم اختلف على هذا أهل الهمزة قطع أو وصل على قولين والمذهب الثاني أنها اللام فقط والهمزة وصل اجتلبت

للابتداء على خلاف سائر هزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها وقعت للإبتداء بالساكن وعليه سيبويه وقوله
أبوحيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين والفرق بين المذهبين على القول
الأول بأن الهزمة وصل إلى الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها ثم اجتلبت هزمة الوصل ليتمكن النطق
بالساكن وعلى ذلك هي معديها في الوضع كهمزة اسمع ونحوه وبثمة الخلاف تظهر في قولك ظام القوم فعلى
الأول حذف الهزمة لتصل ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثم هزمة البتة ولم يوث بها لعدم الحاجة إليها ورجح
مذهب الخليل بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل ومن وجبة لعدم الظاهر منها وضع كلمة مستحقة للتقدير
على حرف واحد ساكن واقتراح حرف همزة وصل ولا يظهر لها ما بأن العرب تقف عليها تقول إلى ثم تذكر
فتقول الرجل كما تقول قدى ثم تقول قد فعل وقال الشاعر

دع ذا وعجل ذا والحق ذا بالذال * بالشهم إنا فعملنا به جمل

ولا يوقف إلا على ما كان على حرفين واستدل للمذهب الثاني بحذف الهزمة وصلا وأجيب بأنها وصلت
تخفيفا بأن العامل يتطاولا ولو كانت في الأصل كمثل كانت في تقدير الاتصال ولم يتطاولا وأجيب بأن تقدير
الاتصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على أفادة معنى زائد على معنى المصوب ولو كان المشعر به حرفا واحدا
كهمزة الاستفهام وعدم الاتصال ترتب على أفادة معنى ممازج لمعنى المصوب كسوف وبأن التكرير بدلول
عليه بصرف واحد وهو التثنية فوجب كون التعريف كذلك لأن الشيء يعمل على ضده كما يعمل
على نظيره وأجيب بأنه غير لازم بل الاختلاف بهما أولى وإن سلم شرطه فقدرا الحمل على التثنية قال أبوحيان
وهذا الخلاف لا يجرى شيئا ولا ينبغي أن يتشاغل به وقد تنقلها أم في لغة عزيز لم يوجب وجوب ما لك لما
كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه هزمة جعل
أهل العين ومن دأبهم بدلها بما لان الهمزة تدغم في سبع قال بعضهم إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم
لام التعريف في أولها فتعوز لأم كتاب بخلاف رجل وناس قال ابن هشام ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم
بدليل دخولها على النونين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من أمراء صيام في أسفر أخرجه أحمد وقول
الشاعر * ترى ورأى بالهمز واسلمه *

﴿ص﴾ فإن عهد مصعوها بمضو رحمى أو على فهدية ومرض فيها الطيبة واللمح والافحسية فإن لم تخلفها
كل فلتعريف الماهية أو خلفها حقيقة فلهشول فيستثنى من مدحها وقد ينبت بالجمع ومضاف إليه أفضل أو
مجازا فلهشول خصائصه مبالغة قبل ومرض فيها الحضور قبل ويختص المضو ربة بتأواذ العجائية والأشارة
وأى والزمن الحاضر وقيل للحقيقة فيها زعم ابن معز واختصاص اللام بالمهدية وإن بإشاد المهدية بالأعيان
والجنسية بالأذهان

﴿ش﴾ أن نوعان عهدية وجنسية فالأولى ما عهد لدلول مصعوها بمضو رحمى بأن يقدم ذكره لفظا فأعيد
مصعوها بالأنحو. أرسلنا إلى فرعون رسولا فأنصى فرعون الرسول أو كان مشاهدا كقولك القرطاس لمن سدد
سهما أو على بأن يقدم له ذكر ولم يكن مشاهدا حال الخطاب أنحو. اذهب في الغار. أذينا بمونك تحت الشجرة.
اذا ناداه به بالوالمقدس قال أبوحيان وذكر أصحابنا أنه يمرض في المهدية الطيبة ولمح الصفة فالتى للطيبة
كالكيت المكتبة والجم التي ردا دخلت لتعريف المهدية حدثت الطيبة بعد ذلك والتى الهمزة تدخل أو لأعلى الاسم
للتعريف لأن الاسم علم في الأصل لكن لمع فيه معنى الوصف فقط تعريف الماهية فيه وإنما أتت بدخشا
معلوما فيمكن بدم ادخال ال المهدية عليه لذلك والثانية إما التعريف الماهية وهي التى لا تخلفها كل لاحقة

ولا يجازي نحو . وجعنا من الماء كل شيء حي . وقولك والله لا أبرئ رجلا من النساء ولا أليس الثياب وإملاستراق
الأفراد وهي التي تخطها كل حبة نحو وخلق الإنسان طعفا وعلائها أن يصح الاستثناء من مدحها
نحو . ابر لا تصار لي خسر الذي آمنوا . وحجة نفسه بالجمع وإضافة أهل البساعة اعتبار المنافع . أو الطفل الذين
ليظهروا . وقولهم أهلك الناس الدينار الجروا درهم البيض وملاستراق خصائص الأفراد بمالقة في المدح
أو التهم وهي التي تخطها كل عجزا نحو زيد الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب لا ريب
فيه قال الجوز ولي وغيره يمرض في الجنسية المحصورة ونحو خرجت فإذا العداد ليس بينك وبين مخاطبك
عهد في أسد مخصوص وإنما أردت خرجت فإذا هذه الحقيقة فدخلت آل التعريف الحقيقة لأن حقيقة الأسد
معرفة عند الناس وقال ابن عصفور لا تقع الضرورة الأبدية اسم الإشارة نحو جاء في هذا الرجل وأى في النداء
نحو يا أيها الرجل وإذا العجاجة نحو خرجت فإذا الأسد وفي اسم الزمان الحاضر نحو الآن والساعة وما في معناها
وما عهد ذلك لا تكون فيه المحذور أن يقوم دليل على ذلك وقال ابن هشام في هذا كرام بن عصفور نظر
لأنه يقول لسان رجل يحضر تلك لأنتم الرجل فهذه المحذور في غير ما ذكر ولأن التي بعد الـ ليست لتعريف
شيء حاضر حاله التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ولأن الصحيح في الدخلة على الآن أنها زائدة لا معرفة وما
ذكر من تفسير آل إلى عهدة وجنية هو مذهب الجمهور وخالف أبو الجراح يوسف بن مزور وقد ذكر أن آل
لا تكون إلا عهدة فإذا قلت الدينار خير من الدرهم فمعناه هذا الذي عهدته قبلي على شكل كذا خبيرين
الذين عهدت على شكل كذا فاللام العهد أي الافتقار . وقال ابن عصفور لا يبعد عندي أن تدعى ألف واللام
الثان لتعريف الجنس عهدتين لأن الأجناس عند العرب لا معلومة مذهبهما والعهد تقدم المعرفة وقال
ابن بابشاذ (١)

بصر * واختار وقال للكوفة يأتنا عن الضمير قال ابن مالك لا في الصلة
بش * اختلف في نيابة آل عن الضمير المضاف إليه فمعناه كثر البصريين وجوز الكوفة وبصر
البصريين وكثير من المتأخرين ونحو جوا عليه . فان الجنة هي المأوى . وصرحت رجل حسن الوجه والمناعون
قدر والله ومنه وقيل ابن مالك الجواز في الصلة وقال الزنجشيري في وعلم آدم الأسماء ما من الأصل أسماء المسمايات
فجوز إنابتهن الظاهر وقال أبو شامة في قوله بدأت بسم الله في النظم أن الأصل في تسمية الجوز إنابتهن ضمير
المتكلم قال ابن هشام والمروفي من كلامهم إنما لهموا التثنية بضمير الثائب
بش * وزيدت لازما في البيع وقيل للحر الذي قبله الآن ونادى في حاله وتميز ومضاه قال الأخفش
وصرحت الرجل فقلت وخبرنيك والتخليل ما بعده منعت لثباتها وابن مالك بدل وابن هشام كالليل نسلخ
بش * تقع آل زائدة وهي نوعان لازمة وهي التي في الموصولات بناء على أن مفعولها بالصلة والتي في البيع
وقيل إنها ملح والتي في الآن على أحد القولين فيه وغير لازمة وهي نادرة كالدخلة على بعض الأعلام في قوله
* بأعداء العمرو من أسيرها * والإحوال كقولهم ادخلوا الأول فالأول أي أولا فالأول وقوله
* خدمت الحجة هاتفتك مستصرا * أي جيدا والتمييز في قوله * وطبت النفس يا قيس عن عمرو *
أي فضا والمضاف إليه التمييز في قوله

ألى درج من الشيزي ملاه * الباب البر يملك بالشهاد

واختلف في نحو فصرحت بالرجل مثلك وغير منك مما أتبع فيه المخرورين بأل بهما . قال الأخفش إنه منكرة وإن

(١) بياض بالأصل في النسخ الثلاث

فيه زائدة لم يصح اتباعها فليس بمعرفتين وقال الخليل بل النعت والمعوت معرفتان على نية ألف النعت
وان كان موضعا لا تدخله كاتسب الجماء الغير على نية التاء آل وقال ابن مالك عندى أن أحسن ما ذهب اليه
الحكم بالبدلية وتقرر بالتنوع والتابع على ظاهرهما فيكون بدل تكرر من معرفة وردة أبو حيان بأن
البذل بالاشتقاق ضعيف وذلك الذى حل الاختش والخليل على ما ذهب اليه . وقال ابن هشام (١)

من **ي** الموصول منه حرفى وهو ما أول مع صلتة بمصدر وهو أن توصل بفعل متصرف . وقال أبو حيان الا
الامر وكى وتوصل بمضارع مفر . ونه بلام التعليل لفظاً وتقديراً وأن توصل بمصدر أو خبر ولو التالفة غالباً فمفهم عن
أثبت مصدر بها الغراء والعارسى والتبريزى وأبو البقاء وابن مالك ومنعه الجمهور وما وزعمهما قوم اسما
وبوصلان بمصرف غير أمر والاكثر بماض وجوز قوم وصل بمجمله اسمية ونالها أن نابت عن الطرف
وتعطف قوم صحة الذى علمها والسهلى كون وصلها غير خاص وينوب عن زمان قبل ونسار كها ن

عش **ي** الموصول فعلان حرفى واسمى والثانى هو المقصود بالباب لانه المعرفة وذكر الأول استطرادا
وبدى به لان الكلام فيه أحصر وذلك يستتبع أحكاما وفرعا كثيرة وضابط الموصول الحرفى أن يؤتى مع
صلته بمصدر وهو خمسة أحرف أحدها أن بالفتح والسكون وهى الناصبة للضارع وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا
كان أم مضيا . عالم أمر اسمى يعنى أن قلت وأرى بد أن تقوم ككتب السلبان ثم نفس سيبويه على وصلها بالامر
والدليل على أنها مصدر به دخول حرف الجر عليها . وقال أبو حيان جميع ما استدلووا به على وصلها بفعل محتمل أن
يكون التفسير به ولا يقرى عندى وصلها به لأمرين أحدهما أنها ذات سكت والفعل بمصدر فان معنى الامر
المطلوب والثانى أنه لا يوجد فى كلامهم يعنى أن قوله ولا أحببت أن قر ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لماز ذلك
كالماضى والمضارع انتهى أما الجامد كسمى وهب وتعلم فلا توصل به تنافا . الثانى كى وتوصل بالمضارع ولو كونها
معنى التعليل لزم افتراءها باللام ظاهرة أو مقدره فتجوزت لى تكرمنى أو كى تكرمنى الثالث أن بالفتح
والتشديد لى أخوات إن وتوصل باسمها وخبرها نحو يعنى أن زيد قائم وهذه الثلاثة تنفق عليها الزايع
لولا التبعصا لمفهم عن واختلف فيها فالجهو راتها لا تكون مصدر به بل لازم التعليل . وبو بذلك أنه لم يسمع
دخول حرف جر عليها وذهب الغراء والعارسى والتبريزى وأبو البقاء وابن مالك الى أنها قد تكون مصدرية فلا
تحتاج الى جواب وخروجوا على ذلك . بود أحدكم لو يمر . ودو لو تدفن . وبمفهم عن يشمل ردو ويودأحب
وأمنى وأختار والمسموع ودو بود ومن استعمالها دون مفهم عن نادرا . ما كان ضررك لو نذنت . وإنما توصل
بفعل متصرف غير أمر الخامس ما خلا فالقوم منهم المبرد والمازى والسهلى وابن السراج والاختش فى
قولهم إنها لم يستقررة الى ضمير وأنت اذا قلت يعنى ماقت تقدير . والقيام الذى يقته وعلى رأى الجمهور وإنما
توصل بفعل متصرف غير أمر والأكثر كونه ماضيا نحو . تخرجت ومن المضارع . لما نصف السنك . أى
لوضعه وجوز قوم منهم السيرافى والأعلم وابن خروف وصلها بمجمله اسمية كقوله * كما دماؤكم تشنى من
الكتب * والجمهور منعوا ذلك وقالوا هى فى البيت كافة وقيل تجوز فى حال نياتها عن ظرف الزمان وسبأ
ود كرفى البسط إنها لا تكون سا بكة الا حيث يصح حلول الموصول محلها لأن الموصولة سا بكة فى المعنى لأنك
نسبتك بالجملة الى الوصف بالقر . قال أبو حيان . وزده قوله * ينشر المرء ما ذهب اليها * أى ذهب
اليها ولا يصح فيه الموصول وقال السهلى إن صلة ما لا بد أن يكون فلا غير خاص بل مما يحتمل التنوع نحو
ما صنعت ولا تقول ما جلست لان الجلوس نوع خاص ليس فيه ما فكل ذلك قلت يعنى الجلوس الذى جلست

(١) بياض بالاصل

فيكون آخر الكلام، فمرا لأوله راضا للاحكام فلامنى حيث دلها : رد بالبيت السابق ونخص ما بينايتها عن
 ظرف زمان نحو . خالدين فيها مادامت السموات والارض . لا يصحهم ما ذكرنا في أى مدة دوامها ومدة درور
 شارق ومنه قوله

ولن يلبث الجهال أن يتهموا * أذا الحلم ما يستعجبهم
 وقوله * أطوف ما أطوف ثم آوى * ونسبى نظرية وقتية وذهب الزخشرى الى أن أن تشاركها في
 ذلك ونرج عليه . أن أتا الله الملك . إلا أن تصدقوا . أى وقت أن آتاه وحين أن تصدقوا قال أبو حيان وأكثر
 النحاة لا يعرفون ذلك ولا حاجة فيما ذكره لاحتمال كونها للتعليل ولم يقدّم دليل على كون أن أن ظرفية مثل ما
 في (ج) وإسمى وهو الذى ذكره فرد عالم وغيره وزعم يونس والفراء وابن مالك وقوعها مصدرية والتي لا تاء
 والأصل لئذى ولتى بوزن فعل والكوفية الذال قطعا سكتة والفراء ذوقى إشارة والسهبلى ذو صاحب قيل وقد
 تعرب ياءهما قيل وتكسر وتشديدها كسر واضحا وحذفها كسنا مقبلا أو مكسورا فالتاء وقيل ضرورة
 والذنان والذين والتان والذين للثني والذين لجمع ذكر عام أو شبهه وأعرابه لغة وبني عنه الذى، ضمنا معنى
 الجزاء . وبونه قليل وقيل هي كمن وكالذين الأولى وقد تقع مؤنث وغيره عند اللام واللامين وأعرابه لغة وجمع
 التى اللتى واللازى واللواتى وبلايا آت كسرا وسكونا واللاء والقواء واللاآت مكسورا وتعرب باو ذوات
 مضمومة أو معربا وقيل اللاتى لذكر ومؤنث وقيل التى في جمع غير عالم أكثر من اللاتى ولذى ولتى ولدان
 ولذين ولاتى لغة وأنكروا أبو حيان

ش * الوصول الاسمى مجرور بالعد فم يفتح الى حذفه الذى لفرد المذكر عاقلا كان أو غيره والتي
 لفرد المؤنث كذلك وأصلها لئذى ولتى بوزن فعل كمنى زيدت عليها آل زيادة لازمة أو عرفها على
 التولين وقال الكوفون الاسم الذال فقط من الذى سكتة لتسقوط الياء فى التثنية وفى الشعر ولو كانت أصلا
 لم تسقط واللام زيدت ليتمكن النطق بالذال ساكتا ورد بأنه ليس من الاسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد قال
 الفراء أصل الذى ذال المشار بها وكذا أصل التى فى المشار بها وقال السهبلى أصل الذى ذو معنى صاحب وقد مر
 تقديره حتى صارت الذى فى غاية التضعيف والاضمحلال وفى الذى والتي لغات إثبات الياء ساكتة وهى
 الأصل وتشديدها مكسورة قال

وليس المال فاعنه عيال * وإن أغنيتك إلا لئذى

ينال به العلا، ويقطع به * لأقرب أقربيه وللقصى

وقال أبو حيان بمحض التشديد فى التى وأما ذكره ابن مالك فيما الجزولى وأكثر أصحابنا وتشديدها
 مضمومة قال

اعض ما طعت طالكريم الذى * بألف الحسلم ان جفاه بذى

قال أبو حيان وظاهر كلام ابن مالك أن الكسر وانضم مع التشديد بناء وبه صرح بعض أصحابنا وصرح
 أيضا بن السباعى جواز الجزوى بوجه الأعراب وعليه أقصر الجزولى وحذف الياء واسكن ما قبلها قال

فلم أرى بيتا كان أحسن بهجة * من الذى به من آل عزه عامر

وقال * فقل لت تلومك ان نفسى * وحذفها وكسر ما قبلها قال * والذلوشاء لم كانت برا * وقال

شفت بك اللت تبتك قتل ما * بك ماها من لوع غورام

قال أبو حيان ومن ذهب الى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجه خاص بالشعر فذهب فاعمد لان أئمة العرب

تفعلوا على أمهاتكم جارية في السعة . وذهب يونس والفرعون مالك الى أن الذي قديع موصولاً حرفياً
 فيقول بالمصدر وخرجوا عليه وخضعت كالذي خاضوا أي تكوضهم والجهم بمنعوا ذلك وأولو الآية أي
 كالجهم الذي خاضوا ومن الموصولات الاسمية اللذان اللذان المذكور فعوا الذين له نصبا وجرأوا اللتان اللتان اللتان
 المؤنث والذين الجمع المذكور بالياء في الأحوال كلها ويختص بالماضي نحو الذين هم في صلاتهم خاشعون وما نزل
 منزلته نحو ابن الذين يدعون من دون الله عباد نزل الأصنام لما عبدوها منزلة من يعقل ولذا عايد عليها ضمير المتعلا
 في قوله بعد . ألهم أرجل عسود بها . وإعرا به لغة طي وهذيل وعقيل فيقال في الرفع اللذين بالواو قال
 * نحن اللذين صعدوا الصبا * ويقع الذي بمعنى الذين مضمناً معنى الجزاء بكثرة نحو والذي جاء بالصدق
 وصدق به وذو نه قبلة . كمثل الذي استوقدنا . بليل . ذهب الله بنورهم . وقيل إن الذي كن يكون
 للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد وعليه الاخفش قال * أولئك أشياخ الذي تعرفهم * قال أبو حيان
 ولم يسمع ذلك في المثنى ومنها الأولى بوزن المثلث والمشهور وقوعها بمعنى الذين تكون للتعلاء المذكورين قال
 * رأيت بني عي الأولى يخذلونني * وقال * من الأولى يحضرهم في زمرة * وقد يقع للمؤنث وملا
 يعقل قال

وبأى الأولى يستثمون على الأولى * تراهم يوم الروع كالحند القليل
 وقد عر قال * أبى الله للشم الأولاء كأنهم * ومنها اللاء كالذين قرأ ابن مسعود . اللاء ألوام نساءهم
 . وقال * فابؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد هدوا الخجورا
 واللاتين قال * وإنا من اللاتين إن قدروا غصوا * وتغرب في لغة كالذين قال
 * هم اللاتون فتكوا النبل عني * ومنها الجمع المؤنث اللاتي واللاتي والقواني وبلايات مع كسر ما قبلها
 وسكونه واللا والقوا قمرها واللات بالبناء على الكسر وبالأعراب كجمع المؤنث السالم وذوات البناء
 على الضم في لغة طي وبالأعراب كجمع المؤنث السالم في لغة حكاها ابن الحناص . ومن شواهد ما قوله تعالى
 واللات ياتين الفاحشة من نسائكم ، واللات يشن من المحيض من نسائكم ، وقرئ واللات يشن بالياء
 وقال الشاعر * وكانت من اللا لا يبرها نبا * وقال * من اللواتي برن بالصرار * وقال
 * وأخذناك اللا آت زين بالكتم * وقال

جعتا من أنق سوابق * فوات ينقض بغير سائق
 وحذف أل من الذي واللاتي اللذان والذين واللاتي لغة حكاها ابن مالك وقرئ صراط لذين أعمت قال
 أبو حيان ولم يورد ابن مالك شاهداً سوى هذه القراءة وجوز الباقي قياساً لاسماعيل وهي من الشدود بحيث
 لا يقاس عليها
 يخص * وبمعنى الذي وفر وعمن وماؤذ والطائية وذات لمؤنث وحكى أعرابها مرتين هما وجهها وماذا غير
 ملغاة بعد استنفاها عما وكذا من خلافاً لابن الأنباري ومطابقاً لجميع الاشارات عند الكوفي وماذا مجرداً من
 الاستفهام خلافاً لابن عصفور وآل وزعمها المازني حرفاً والاحفش معرفة وأي خلافاً للطيب مضافاً الى معرفة
 قبله وتكرراً لفظاً وتنبؤاً لنهاية العلامة لغز وعنفه ورحب الكوفي بتقديم عندها وتقبلاً * وهاتين كلن
 فعلا وجوا من الموصول كل معرف بالواو واضافة

عش * من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً بلفظ واحد وهو الفاظ من
 وماوسيات اعتبار ما يستعملان فيه وذو في لغة طي لا يستعملان موصولاً غيرهم وهي مبنية على الواو وقد

تعرب قال

فلن الماء ماء أبي وجندي * وبئري ذوحعرت وذوطوبيت
وقال * نحسي من ذوعندهم ما كفانيا * وروى من ذى الاعراب وذات عندهم أيضا وهي خاصة بالمؤنث
مبنية على الضم حكى بالفضل وفضلكم الله والكرامات ذات كرمكم الله وحكى اعرابها بجميع المؤنث
السلام وحكى تشيذوذ ذات وجهها فيقال في الرفع ذوا وذواتا وذوات وفي النصب والجر ذوى وذواتى وذوى
ومنهاذا بشرطين أن تكون غير ملغاة والمراذبالقاء أن تركب مع مقصير اسم واحد وأن تكون بملستفهام
بما أو من كقولهم تعالى يسألونك ماذا ينطقون أى ما الذى ينطقونه وقول الشاعر * قد قلها يقال من ذاقها *
وأصل ذا الموصولة هي المشار بها جرد من معنى الإشارة واستعمل موصولا بالشرطين المذكورين قال
أبو حيان ولا خلاف في جعلها موصولة بعدما وأما بعد من فخالف قوم لأن من يخص من يعمل فليس فيها
إيهام كافى ما وانما صارت بالرداى الاستفهام في غاية الإيهام فأخرجت من التخصيص إلى الإيهام وجذبنا إلى
معناها ولا كذلك بن تخصيصها وأجاز الكوفيون وقوع ذاموصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام كقوله
* تجوز وهذا تخمين طلق * وأجيب بأن تخمين حال أو خبر وطلق خبرتان وعن الكوفيين أن
أبناء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات وخرجوا عليه وماتلثبمينك يا موسى وأجيب بأن بعينك
جال من الإشارة وخرجوا عليه أيضا هاتم هؤلاء حاججتهم أى الذين حاججتهم أما إذا ركب ما مع ذا فصار اسما
واحدا فله معنيين أحدهما وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله

يا خير رطلب ماذا بال نسوتكم * لا يستحق إلى الدبر نعتنا

فهذا لا يصح فيه الموصولة وكذلك من ذا كقوله تعالى من ذا الذى يشفع عندهما إلا بذنه والثاني أن يكون المجموع
اسما واحدا موصولا كقوله

دى ما ذاعلت ساقيه * ولكن بالمغيب نبشني

أى دى الذى علمت قال أبو حيان واستعمالها على هذا الوجه قليل وقيل خاص بالشعر وأنكر ما بن عصفور
أصلا وأول البيت على أن لم يبتدأ وأخبره دى مطلق بالاستفهام ومنها أن قال الجمهور أنها تكون اسما موصولا
بمعنى الذى وفر وعزم ذهب المازنى ومن وافقه إلى أنها موصولة حرف وذهب الاخفش إلى أنها حرف
تعريف وليست موصولة واستدل بتعطل الفعل لها وردا بعد الضمير عليها في نحو قد أطلع المتفرج ربه وردا لأول
بأنها لا تؤثر بعد والثاني بدخولها على الفعل ومنها أى بشرط اضافتها إلى معرفة لفظا كقوله

* فسلم على أيم أفضل * أرينيه نحو يجيئنى أى عندك وأجاز بعضهم اضافتها إلى نكر متعجب بجيئنى أى رجل

عندك وأى رجلين وأى رجل وأى امرأتين وأى نساء والجمهور يمنون ذلك لأنها لا تستعمل نكرة

والموصولات معارضة ولذا لا تمنع كونها موصولة فى أى منقلب وقد يصفها علامة التفرع في لغة كحاها ابن

كيسان فيقال أيتهم وأيامهم وأيوهم وأيتهم وأيتهم وأيتهم ومن شواهد قوله

إذا اشتبه الرشد الحاددا * ت فترض أيتها قد قرر

والبصريون على أنهم لا يترجم تقدم عليها ولا استقباله فيروا أحب أيم فأرو بجيئنى أيم ظم وأوجبهما
الكوفيون وقيل إن كل فصل لا يجوز كونه ماضيا فلا يجوز بجيئنى أيم قام لأنها وضعت على الإيهام
والمعوم والمضى يترجمها عن ذلك وأنكر رطلب كونها موصولة قال لا تكون الاستفهام أو راء وهو محجوج
بشبه ذلك في لسان العرب بنقل الثقات وزعم الكوفيون أن الهماء المعرفة بال يجوز أن تستعمل

موصولة كقوله

لمرى لآلت البيت أكرم أهله * وأهد في أفاء بلا ضائ
فأليت حرائت وأكرم صلة البيت كما قال لآلت الذي أكرم أهله زعموا أيضا ألسكرة إذا أضفت
إلى معرفة وتوصل نحو جوا عليه قوله * بإدارية العليا بالسند * ونقول حده دارر يد البصرة قبل العليا
والبصرة صلة دار والمصر بون منو أدان وجعلوا أكرم خير أئاماد بالعليا مثلا
* من * مسئلة توصل آل بمفعلة في المشبه بخلاف وبضارع اختيارا عند ابن مالك وقال غيره فيج
ويجعل اسمية وطرف ضرورة

* من * توسل آل بمفعلة وتلق اسم الماعل والمفعول كالغارب والمصر وب بخلاف غير المفعلة
كالذي يوصف به وهو غير مشتق كاسد وكالصفة التي غلبت عليها الاسمية كاطبخ وأجرع وصاحب وركب
قال في جميع ذلك معرفة لا موصولة وفي وصلها بالمفعلة المشبهة قولان أحدهما وصل بها نحو الحسن وبه جزم
ابن مالك والثاني لا وبه جزم في البسط لضعفها ونهين الأسماء ورجحنا ههنا في القس لأهل الثبوت
فلان وصل الفعل قال ولذلك لا توصل بأفعل التفعيل بانفاق وفي وصلها بالفعل المضارع قولان أحدهما توصل به
وعليه ابن مالك لورود في قوله * ما أنت بالمحكم لترضى حكومته * وقوله

* ما كابر وح رشيد ولا هيأ فرحا * وقوله الذي به صوت الخار الجديع * والثاني لا وعليه الجمهور
وقالوا بالآيات من الضرور أن التبعة لا توصل بالجملة الاسمية ولا الضرب التي ضرورة يتعاقب قوله
* من القوم الرسول الله ميم * وقوله * من لا يزال شاكر أعلى المعه * أي الذين رجحوا الله والذي معه
* من * وغيرهما بجملة خبرية لا انشائية مبهودة منها ما قالوا بجوزها من الدار بالعلمية لفظ الخبر والكسائي
بالعلمية وهشام بن ثابت وليت ولعل وعسى وقوم بالتهجئة وبهضم باسم فعمل الأخرى والكسوة وابن مالك باسم
معرفة ويشمل وصفه العارسي بنم فاعله ضمير وبهضم بكال وقوم بها استثنى لفظا قبلها وابن السراج وقوع
التعجب بها والصحيح جواز تهجئة ونسب طبع مطلقا بشرط معناه في الموصول ورنم بعضهم تقابلها في الذي
بمن الرسل والداهية

* من * غير آل من الموصولات الاسمية توصل بجملة خبرية مبهودة منها ما قالوا بالخرج بالخبرية لا انشائية
وهي المقارن حصوله بالعلمية فلا يوصل بها قال ابن مالك لأن الصلة معرفة الموصول فلا بد من تقدم الشعور
بمعناها في الشعور بمناد قال والمشهور في التعبد بالجملة الموصول بها بكونها مبهودة وذلك غير
لازم لأن الموصول قد يراد به مبهود فتكون صلتة مبهودة كقوله تعالى وادعوا للذي أنتم الله عليه وأسميت
عليه وقد يراد به الجنس فتوافقه صلتة كقوله تعالى كذل الذي ينق عالا سمع الادعاء وادعاء * وقد يعمد
تعميم الموصول فتعبر صلتة كقوله * قتل الذي لا قب قلب صاحبه * انتهى وخرج أيضا العلمية وهي
أولى بالانشاع من الانشائية لأنها لا يحصل منها ما يذهب إلى بدع حصول الموضوع التي يراد جواز الكسائي
الوصل بجملة الأمر والتي نحو الذي أضر به أو لا تضر به زيد وجوزها المازي بجملة الدعاء كما كانت لفظ
الخبر نحو الذي ربحه الله يد قال أبو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقة بل أولى لما به من صيغة الخبر
وجوزها هشام بجملة مبدية وليت ولعل وعسى نحو الذي لته أولئك منطلق زيد والذي عسى أن
يخرج زيد قال

وأي لرام نظرة قبل التي * لعل وان سقطت نواها أو زرها

وتأوله غيره على الضم، بقول أي أقول لبي أو الملة أزورها وخبر لعل مضمر والجملة اعتراض وأما جملة التعجب فإن قلنا إنها إيشائيم نوسلها وخبر به قولان أحدهما الجواز وعليه ابن خروف نحو جاءني الذي ماله حسنة والثاني المنع لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب والملة تكون موضحة فتناوينا المسجع جوازه وبجملة القسم نحو جاء الذي أقسم بالله لقد قام أبوه وبجملة الشرط مع جزائه كما يجزى بها نحو الذي جاءه ان قام عمر وقام أبوه ومنع قوم المستثنين نلوا أحدي الجنتين فيهما من ضمير عائدة على الموصول وأجيب بأنهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تنفقد إلا بقاها الآخرى فأكفى بضمير واحدة كما يكفي في الجملة الواحدة والصحيح أيضا جواز جملة صدرها كأن وقيل لا لأنها غير متخبر عن مقتضاه وبشرط حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذي ان قام الذي ان قام أبوه منطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشئ لا يكون تام بنفسه ورد بان الثاني غير الأول لأنه وبجملة تستدعي كلاما قبلها وقيل لا فلا يجوز جاءني الذي حتى أبوه قائم لا حتى لا بد أن يتقدمها كلام يكون غاية له ويتم فاعله ضمير ومنه الفارسي وجوز قوم الموصول باسم الفعل وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يقع باسم معرفة بعده ويستغنى بذلك عن الملة كقولك ضربت الذي يملك وأنه يجوز الملة بمنى بناء على رأيهم أنها ظرف كقوله حتى إذا كانهما الذين • مثل الجديين المحبطين

والبصريون قالوا في البيت مقدر أي عادا أو صارا

• ص • ويجب مع ما عائد وقيل مالم يصف عليها بفاء جملة هو فيها مطابق ويجوز الحضور والغيبة في ضمير مخبر به أو بموصوفه عن حاضر فإن شبهه بالغيبة وكذا ان تأخر خلافا للكسائي وأوجها قوم مطلقا وقوم في غير الشعر وبعضهم إن لم يصل والأصح اختصاصه بالذي وفروعه وألحق قوم ذو ذات وقوم من وما وقوم ال وقوم التواسخ ويستبران في ضمير بن وخالف الكوفية في الم يفصل والاولى في من وأخواتها وكروا بن مرعاة اللفظ فان عطف سابق فالمعنى ويجب للسن أو قبح خلافا لابن المراح في من هي محسنة أمثلك مالم تحذف هي ويصير بعد اللفظ المعنى ويجوز عكسه وشرط قوم الفصل

• ش • لا بد في جملة الملة من ضمير يعود الى الموصول بربطها به وأجاز ابن السائب خلوها منه اذا عطف عليها بالفاء جملة مشبهة عليه نحو الذي يطير القباب فيفض بـ بدل ارتباطهما بالفاء وصبر ورتها جملة واحدة وحكم الضمير المطابقة للموصول في الافراد والتذكير والحضور وفروعا ويجوز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم بقصد تشبيهه بالمخبر به والحاضر يشتمل التكلم والخطاب نحو أنا الذي فلت وأنا الذي فعل وأنت الذي فعلت وأنت الذي فعل قال • أنا الذي بعثني أي حيدر • وقال

• أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه • وقال • وأنت التي جيت كل قصيرة • وقال

• وأنت الذي آثاره في عدوه • ومن أمثله المخبر بموصوفه أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنة وأنت موسى الذي اصطفاك الله وتقول أنت فلان الذي فعل كذا أو بما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شئ واحد فلم يقتض ذلك بالذي والتي وتبينهما وجهما وتبين فباعدا ذلك الغيبة أولا قال أبو حيان الصواب الاول قال وزاد بعض أصحابنا ذو ذات الطائفة والألف واللام وأجاز بعضهم في جميع الموصولات قال وهو وهم منه فان تأخر المخبر عنه وتقدم الخبر نصبت الغيبة عند الجهور نحو الذي قام أنا الذي قام أنت لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع وجوز الكسائي عوده مطاوعة التكلم والمخاطب كما لو تقدم ووافقه أبو ذر الخنسي وإن قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو أنا في الشجاعة الذي قتل مرحبا وأنت في الشجاعة الذي قتل مرحبا

لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح به انصبت الغيبة وأوجب قوم الغيبة مطلقا وأوجبها قوم في السعة وعلى الجواز بشرطه ان وجد ضميران جازي في أحدهما مراعاة اللفظ وفي الآخر المعنى قال

نحن الذين يابصوا محمدًا * على الجهاد ما يقينا أبدا

أنت الملهل الذي كنت مرة * معنابه والأرجى الملهب

وقال

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملةين اذ لم يفصل بينهما نحو أنا الذي قت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج والبصريون اذ لقوا قال أبو جيان والبيان انما ورد مع الفصل ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير من وماوأل رأى وذو وذات وكما بن لانها في اللفظ مفردة مذكرة فان عني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضا والأحسن مراعاة اللفظ لانه الأكثر في كلام العرب قال ضاوي ومنهم من يسبق اليك وقال ومنهم من يسبقون اليك وقال الفرزدق

* تكن مثل من ياذب بصلحيان * وقال امرؤ القيس

* لما نبتنهما من جرب وشمال * وان عند المعنى السابق فالاولى مراعاته قال ضاوي ومن يفتن منكن لثغو رسوله وتصل صالحا سبق منكن وقوله وقع من يثا * ويجب مراعاة المعنى ان حصل بمراعاة اللفظ لبس أو قبح فالأول نحو أعده من سألتك اذ لو قيل من سألتك لألبس والثاني نحو من هي حراء أمك ومن هي بحسنة أمك اذ لو قيل من سوا حراء أمك ومن هو بحسن أمك لكان في غاية القبح وسواء كانت الصفة مما يفرق بينه وبين مذكرة تاء التأنيث كحسنة أم لا كحمراء ووافق ابن السراج على منع التذكير في الثاني وأجازه في الاول لشبهه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من علامة بغير خلاف أجركم ان اجراء مثله عن المؤنث يقع فان حدى ضميرى وقيل من بحسن أمك سهل التذكير واذا اجتمع في من ونحوها ضامرا جازي في بعضهما مراعاة اللفظ وفي بعضهما مراعاة المعنى والاحسن البقاء على اللفظ قال ضاوي ومن الناس من يقول آتينا الله باليوم الآخر وما هم يؤمنون ويجوز البقاء بالمعنى كقولك من كانت وفقد وشرط قوم لجواز وقوع الفصل بين الجملةين نحو من يقومون في سبيلى وينظرون في أمرنا قومك وعزى للكوفيين واذا اعتبر اللفظ ثم المعنى جاز العود الى اعتبار اللفظ بقيد قال ضاوي ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله فبغير علم يضدها جزوا أولئك لهم عذاب عظيم . واذا تلى عليه آياتناولى مستكبرا وقال

ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات الى قوله خالدين فيها أبدا أحسن الله له رقا

ص * ويبنى عن الضمير ظاهر خلافا لقوم وعن الجملة ظرف أو عرو وتوى معه فعل وفاعل هو المائد مالم يرفع ملابس ضمير ويجوز كره ان كان خاصا مطلقا خلافا للكسائي

يؤش * يبنى عن الضمير المائد اسم ظاهر حكى أبو سعيد الفديري عن النخعي عن أبي عبيدة

* وأنت الذي في رحمة الله أطلع * أي رحمتك قال أنفارسى ومن الناس من لا يجيز هذا ويبنى عن الجملة الموصول بها طرف أو جار ومجرور متوهم استتره فيه وفاعل هو المائد مالم يرفع ذلك المتوهم ملابس الضمير فيكون المائد نفعه بالملابس ثم يرفع نحو جاءنا الذي عندك والذي في الدار والذي عندك أخوه ثم هذا المتوهم واجب الاخير مالم يكن خاصا فانه يجب ذكره نحو جاءنا الذي ضحك عندك أو نام في الدار فلا يجوز حذفه مطلقا سواء كان المنفرد في بيان زمن الاختصار أم لا وأجاز الكسائي حذف الخاص في القريب نحو

زلنا المنزل الذي أمسى أو السارحة أو الذي آتينا بخلنا نزلنا المنزل الذي يومنا الخميس أو الذي يوم الجمعة

ص * مشكلة بين تأخير موصول وأجاز الكسائي تأخيرى عن معمول فعلها والفرأ أن وصفه ومطلقاتها بأجنح غالبا بغيره آل أو طرف في غير ما ومنه قسم واعتراض خلافا للفرأى وبدا خلافا لابن مالك فبالى

غير مخاطب وينبغي ويستثنى قبل تمامها وقد يصف صلة، وصول أولا كقضاء بالثاني اشتراكا أو دلالة
والخيار وقال الكوفي جواز تقديم متعلق الصلة ونالها أن كان آل الجرورة عن وحذف ما علم من وصول
الآل وحرق غير أن نالها أن عطفت على مثله وصلة لغير آل الحرق، ومولها باق
من الموصول والصلة حرفيا كان أو اسميا بجزء ما، فاشبهت شيها بالاسم المركب تركب، زوج ومن
ثم وجب لهما أحكام أحدهما تقديم الموصول وتأخير الصلة فلا يجوز عكسه وإذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم
معمولها أيضا وأجاز الكسائي تقديم موصول صلة كى عليها نحو جازم يد العلم كى لم وأجاز الفراء تقديم معمول
صلة أن عليها نحو أعفني العسل أن شرب الثاني امتناع الفعل بينه وبين الصلة أو بين متعلقات الصلة بالجرى
الاما شذ من قوله

وايضا من وضعت الى فيه * لسانى عشر عنهم افرد
فصل بالى وهو اجنبى بين الصلة ومعمولها وعمله بعد لسانى ويجوز الفصل بغير اجنبى كعمول الصلة نحو جاء
الذى زيدا ضرب ربه جلة التسم كقوله * ذاك الذى وأليك يعرف مالكا * وجهه للاختراض كقوله
* ما ذولا عتب فى القدور رمت أما * وجهه للمال كقوله

ان الذى وهو مثر لا يجوز حر * بقاءة نصرت به بعد اتراه
وجه النداء بعد الخطاب كقوله * وأنت الذى يا محمد أنت مشهد * قال ابن مالك فإن لم يكن مخاطب بعد
الفعل اجنبيا لم يجر الا فى ضرورة كقوله * تكن مثل من ياذب يصطحيان * أمال فلا يجوز الفصل
بينها وبين صلتها بحال لا بأجنبى ولا بغيره لانها بجزء ما، فاشبهت شيها بالاسم المركب تركب، زوج ومن
ثم وجب لهما أحكام أحدهما تقديم الموصول وتأخير الصلة فلا يجوز عكسه وإذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم
معمولها أيضا وأجاز الكسائي تقديم موصول صلة كى عليها نحو جازم يد العلم كى لم وأجاز الفراء تقديم معمول
صلة أن عليها نحو أعفني العسل أن شرب الثاني امتناع الفعل بينه وبين الصلة أو بين متعلقات الصلة بالجرى
الاما شذ من قوله

صل الذى والى متباصرة * أو دلالة على الحذف من الأول كقوله * وعند الذى واللات عندك أحنة *
ويقى فى المتن مسائل الأولى فى جواز تقديم الطرف والجار والمجرور والمتعلق بالصلة على الموصول، مذاهب
أحدها المنع، مطلقا وعليه البصريون والثاني الجواز مطلقا وعليه الكوفيون وهو اختيارى للتوسع فيما
والثالث الجواز مع إلزامه بغير نحو * وكانوا فيه من الزاهدين * أى لكان الناصحين * وأعلى ذلك من
الشاهدين * والنوع فى غير آل، مطلقا وفيه إذا نصير بين وعليه ابن مالك يدل لجواز فى غير آل قوله *
لا تظلموا حسروا فاته لكم * من الذين وفوا فى السر والعلن
وقوله * وأعرض عنهم هجاني * وقوله * كان جزاى بالمضى أن أجلبا * وفى غير آل مجرورة
بن قوله * فأنك لما أحدثت بالجرى * وقوله * ولا فى بيوت الحلى بالتولج * والمانون مطلقا وقد
ردى فى الآيات والأبيان متعلقان جنس المذكور الثانية فى جواز حذف الموصول إذا علم مذهب أحدها
الجواز فى الاسمى غير آل دون الحرق وغيره وعليه الكوفيون والبغداديون والاختصاص وابن مالك واحضوا
بالسمع قال * فمن يهجو رسول الله فمك * ويحدهو بنصره سواء * وقال
فوالله ما نلت ولا نيل منك * بمقتله وفق ولا متقارب
أى من يحدهو والمال الذى نلت وقال تعالى * آمن بالذى أنزل لنا وأنزل اليك أى والذى أنزل اليك لأن المنزل

النابلس المتزل بهم وقال . ومن آياته يريكم التبرق . أى أن يريكم وقالوا سمع بللمدى خيمين أن نراه أى أن نسمع وبالقياص على النصاب فاعلم . والثاني المنع مطلقا وعليه البصر بوزن وأولو الآيات وحلول الأبيات على الضرورة والثالث الجواز أن عطف على مثله كالأية والبيت الأول والمنع أن لم يعطف عليه كالبيت الثاني الثالثة في جواز حذف الملة إذا علمت قولان أحدهما الجواز في الاسمى غير أن كقول

• نحن الأولى فاجع جو • غلث ثم وجههم البنا •

أى الأولى عرفت عدم مبالاةهم بأعدادهم وقوله • وعز علينا أن يصابوا عزمًا • أى وعزمًا أصيابه وفى الحران فى بقى معمول الملة كك قوله أما أنت منطلقا انطلقت أى لأن كنت تخفف كان وهى صلة أن ومعمولها باقى وكذا قولهم كل شئ مهمة ما لتساو ذكرك من أى ماعد التساء

• ص • ولا يحذف عائدال وثالثها يجوز بيع للبليل وفوقه أن تعدى وصفها لثنتين أو ثلاثة ورابعها يقتل فى تعدى واحد ويحسن فى غيره وخامسها للضرورة وعمله عند الانخس نصب والمجازى بر والفراء يجوز أن يسيو به يقاس بالظاهر

• ش • فى حذف العاشمين صلة آل نحو النار جهاز بدأ عند أقوال أحدها المنع مطلقا وعليه الجهور واختلف فى عمله أن نصب هو أم مجرد فذهب الانخس إلى أنه منصوب والمجازى إلى أنه مجرد و الفراء إلى جواز الأمرين وسيو به إلى اعتباره بالظاهر بحيث جاز فى الظاهر نصب الجبر نحو جاء النار باز بدأ أو ز بدأ جاز فى الضعيف نحو النار بأهلا غلامك إل بدان وحيث وجب فى الظاهر نصب نحو جاء النار ب ز بدأ وجب فى الضعيف نحو النار ب ز بدأ غلامك والثانى الجواز مطلقا لقوله • ما المستغزى المحوى محمود عاقبه • أى المستغزى والثالث إن لم يدل عليه دليل لم يجز لا تقول جاءنى النار ب ز بدأ لأنه لا يرى هل الضعيف المحذوف مفرد أو غير مفرد ولا هل هو مفرد أو مؤنث وإن دل عليه دليل كان حذفه قيصا نحو جاءنى الرجل النار ب ز بدأ وهو على قمعه فى اسم الفاعل المأخوذ من متد إلى ثلاثة أحسن منه فى المتدى إلى اثنين وفى المتدى إلى اثنين أحسن منه فى المتدى إلى واحد قال أبو حيان وما علل به فقصه من الألباس يلهى فى جاءنى فى ضربت ولم يقبل أحد بقصه والرابع أن كان الوصف الواقع فى صلتها مأخوذا من متدى إلى واحد فالأبيات فصيح والحذف قليل نحو النار ب ز بدأ والنار ب ز بدأ وإن كان من متدى إلى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف لأجل الطول والحذف تعدى لثلاثة أحسن منه فيما لثنتين نحو جاءنى الظان ز بدأ متطلقا والمطيع ز بدأ درهما والمعلم بكرهما متطلقا وان شئت الظان والمعلم والمعلم والمعلم أنه خاص بالضرورة

• ص • ويحذف غيره أن كان بعض معمول الملة مطلقا والآخر كان متصلا بنحو ما يفعله قال أبو حيان نام أو وصف أو مجرد أو أوصف ناصب وضعفان عمقور وقال الكسائى أو غير وصف أو حرف جر مثله معنى ومتعلقا الموصول أو موصوف به قال ابن مالك أو متين أو كان مع مثله وأما أبو حيان أو مبتدأ ليس بعدنقى أو حصر أو مطلقا أو مطلقا عليه خلافا للفراء فى الأخيرة ولاخيره جلة ولا طرفا وشرط البصرية طول الملة غالب الألف أى

• ش • عالم صلة عليه غير الألف واللام إن كان بعض معمول الملة جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول نحو ابن الرجل الذى قلت ز بدأ قلت أنه مائى أو نحوه وإن لم يكن فاما أن يكون منفصلا أو متصلا كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذى إياه أكرمت أو مائى أكرمت الإياه وإن كان متصلا فله أحوال أحدها أن يكون منصوبا فبان نصب بفعل أو وصف جاز حذفه نحو أحد الذى بعث الله رسولا أى بعثه • ما التميمى لك فضل فاجدنه به •

أى موليكة أو بغيره لم يميز نحو جاء الذى إلى فاضل أو كأنه قر والحق به أبو حيان المنصوب بالفعل
 الناقص نحو جاء الذى ليس به قال ابن قاسم وفيه نظر وقال فى ابن عقيل (١) الثانى أن يكون مجرورا فيجوز
 حذفه في صور أحدها أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقدرا نحو . فاقض ما أنت قاض . أى قاضيه وزعم
 ابن عصفور أن حذفه ضعيف جدا ورده أبو حيان ويروده فى القرآن وأنه منصوب فى المعنى ولا خلاف أن
 حذف المنصوب قوى فكذلك ما فى معناه فإن جر بإضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذى انصا به أمس وأغري صفة
 نحو جاء الذى وجهه حسن لم يميز حذفه واجزاء الكساية لقوله

أعوذ بالله وآياته * من باب من يخلق من خارج

أى يخلق به ثانيا أن يجر بحرف جر الموصول أو الموصوف بل الموصول بمثله لمتلا معنى ومتعلقا بنحو مرت
 بالذى أو بالرجل الذى مرتت أى به . ويشرب مما نشر بون . أى منه فإن جزم ما يجر بحرف نحو جاء غلام
 الذى أنت غلامه أو لم يجر الموصول أو صلا نحو جاء الذى مرتت به أو جر بحرف لا يلائم ما جره المائد فى اللفظ
 كحلت فى الذى حلت به أو مثله لفظا لمعنى كمرت بالذى مرتت به على زيد أو لفظا ومعنى لاستعلاء كمرت
 بالذى فرحت به لم يميز الحذف فى الموصول وكما هو جاز من مالا الحذف إذا معلن الحرف نحو الذى سرت يوم الجمعة
 أى فيه والذى رطل بدرهم لم أى منه فحسن الحذف تمين المحذوف كاحسنه فى الخبر والموصول بالذى أولى
 لاستطالته بالصلة قالو يمكن أن يكون منه ذلك الذى ينشر الله عباده أى به وقال أبو حيان لم يترك ذلك أحد
 فى الصلة واتخاذ كرفه الخبر ولا ينبغي أن يقاس عليه ولأن يذهب إليه الإجماع ثابت عن العرب وجوز
 ابن مالك أيضا الحذف إذا جرح الحرف عائد على الموصول بهذا الصلة وهو معنى قوى أو كان معه مثل كقوله

ولوان ما عالجته لين فؤادها * فحسا استلين به لأن الجليل

وأما أبو حيان وقال إن البيت ضرورة قوى وآياه أبو حيان عائد إلى جميع قول ابن مالك الحال الثالث أن
 يكون مرفوعا فإن كان فاعلا أو نائب عنه أو خبر المبتدأ أو لناسخ لم يميز حذفه نحو جاءنى الذى كان فاعلا أو ضرا
 وجه الذى العاضل هو أو أن الفاضل هو أو أن كان مبتدأ جاز بشرط أحدها أن لا يكون بعد حرف نى نحو
 جاءنى الذى ما هو قائم الثانى أن لا يكون بعد أداة حصر نحو جاءنى الذى ما فى الدار الأهو أو الذى إنما فى الدار
 هو الثالث أن لا يكون معطوفا على غيره نحو جاءنى الذى زيد وهو منطلقان الرابع أن لا يكون معطوفا على
 غيره نحو جاءنى الذى هو وزيد فاضلان وخالف القراء فى هذا الشرط فأجاز حذفه وزياده لم يسمع وبأنه
 يؤدي إلى وقوع حرف السلف صدرا الخامس أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى .
 الذين هم يراؤن . وقولك جاءنى الذى هو فى الدار لأنه لو حذف لم يدر أحذف من الكلام شئ أم لا لأن
 ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة السادس أن تطول الصلة بشرط ذلك البصريون ولم بشرطه
 الكوفيون فأجازوا الحذف من قولك جاء الذى هو فاضل لو روده فى قراءة تمام على الذى أحسن بالرفع أى
 هو أحسن وقوله * من من بالجلد لا ينطق بما سمعه * أى ما هو سمعه والبصريون جعلوا ذلك نادرا وعلى الخلاف فى
 غير أى ما أى فلا يشترط فيه الطول اتفاقا لا يفتقر إلى الصلة وإلى الإضافة فكانت أطول فحسن معها تصنيف
 اللفظ ومثاله ما جئت فيه الشرط والطول وهو الذى فى المعاد إلى أى هو إليه .

ص * وتبين جئت على الضم بنفسه سيبويه وغلطه الزياح والختار وقال كوفي والخليل وونس إعرابها
 فإن حذف مضاهها عر ب على الصواب كالأد كرا أو المائد وقيل تبقى مع الظرف مطلقا وتصرف مع التاء وعن

أب عمرو لا وقيل هو فباذا سمي

ش لأمي الموصولة أربعة أحوال أحدها أن يذكر معناها وعائدها نحو جاءني أبهم هو قائم والثاني أن يحذف معانها يذكر عائدها نحو إضرِبْ أباهم هو قائم وهي معرفة في هذين الحالين بإجماع الثالث أن تصانف ويحذف عائدها كقوله تعالى ثم لنترعن من كل شعبة أبهم أشد وقول الشاعر * فسلم على أبهم أفضل * وهي في هذه الحالة مبنية على الضم عند سيبويه والجمهور ولشد افتقارها إلى ذلك المحذوف وهذا يستلزم بناءها في الحالة الرابعة وقيل لأن قياسها البناء إعرابها مخالفة فلما قصص من صلتها التي هي موضحة ومبينة لها رجعت إلى ما عليه أخوتها وبنيت على الضم تشبيهاً قبل وبعد لأنه حذف من ككل ما بينه وذهب الكوفيون والخليل ويونس إلى إعرابها جئت وأولوا الآية على الحكاية أو التعليل على أن فيها قراءة بالنصب وقال ابن مالك إعرابها جئت قوى لأنها في الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحداً فكذا الموصولة الرابع أن تصانف عن الإضافة ويحذف المائدة نحو إضرِبْ أباهم وهي في هذه الحالة معرفة قال ابن مالك بل لا خلاف وقد ذهب بعض الصوريين إلى بنائها ناقياً على الحال الثالث فقله أبو حيان والرضي فلذا أنشئت إلى الخلاف بقول علي المواب وإذا أنشئت أي البناء عند حذف ما تصانف إليه لم تمنع الصرف إذ ليس فيها إلا التانيث وكان أبو عمرو بمنعها الصرف حيث لا تانيث والتعريف لأن التعريف بالاضافة المنوبة شبهه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جمع المؤنث به وفرق ابن مالك بأن شبه جمع بالعلم أشد من شبه آية لأن جمع لا يستعمل مع إضافات إليه بخلاف آية وقيل الخلاف إنما هو فيها إذا سميت امرأة آية في الدار قالوا نحن بصرف آية وأبو عمرو بمنع التانيث والعلمية وما بعده من الفسلة كالصفة وجملة لا تخفى أن التسمية لما كانت بمجموع صارت التنوين بعض الاسم لأنه وقع في الوسط

ص ويجوز زائج محذوف نسقاو بدلا وتوكيدا خلافاً لابن السراج وكثير وحالا ولو مقدمة خلافاً لهما **ش** إذا حذف المائدة المنصوب بشرطه في توكيده والنسق عليه نحو جاءني الذي ضربت نفسه وجاءني الذي ضربت وعمرأ خلاف فلا تخفى والسكاس على الجواز وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع واحتلف عن الفراء في ذلك واتفقوا على بجي الحال منه إذا كانت مؤنثة عنه في التقدير نحو هدم التي عاتقت مجردة أي عاتقها مجردة فان كانت مقدمة في التقدير نحو هذه التي مجردة عاتقت فأجازها تطلب ومنعها هشام **ص** داخته من العلم وشبهه ونسبه شعولا أو تفصيلا وقيل مطلقا والتقدير غالباً وبهم أمره وصفات عالم وقيل وله مطلقا وقيل بقرينة

ش الأصل في بن وقوعها على الماقل ولا يقع على غير الماقل إلا في مواضع أحدها أن ينزل منزلة نحو ومن أسأل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيبه عبر عن الأصنام بمن تنزل بها منزلة الماقل حيث عبدوها وقوله * أسرب القطا مل من يبرجنأحه * نزل القطا منزلة الماقل لحطابه وندائه الثاني والثالث أن يقرن معه في شعول أو تفصيل فلا يلزم نحو ألم تر أن الله يسبح له من في السموات ومن في الأرض والثاني نحو ومنهم من يمشي على أربع لاقرانه بالماقل فيا فصل عن في قوله خلق كل دابة من ماء وزعم قطرب وقوع من على غير من يعقل دون اشتراط أخذ من ظاهر ما ورد من ذلك والغالب في ما وقعها على غير الماقل وقديع للماقل نادراً نحو لما خلقت يسدى والسما والمائناها الآيات ولا تهم عابدون ما عبدوه وسبع سبحان ما خسر كن لنا ولورود هذا وثالثه زعم قوم منهم ابن درستو يروا عبيدة ومكي وابن خروف وقوعها على أحد من يعقل مطلقاً وقال السهيلي لا يقع على أولى العلم إلا بقرينة يقع على صفات من يقل نحو فانسكروا

ماطاب لكم من النساء . أى الطيب وعلى المهم أمره كان ترى شيئا تقدر انسانيته وعدم انسانيته فتقول أخبرني
ما هناك

﴿ص﴾ ويقعان شرطوا استعمالها وأنكر الفراضون قائم ونكرتين موصوفتين خلافا لقوم وتوسط
الشكائي لمن قدرها على جأرت تكبير وبصمهم واجبه . قال الفارسي وتقع نكرة تامة وتوصف بما في قول
لتعظيم أو تخفيرا . تنوع وخطت نكرة من صفة في ما أقبله ونعمنا والى مما أن أقبل . وقيل معرفة فيها وازداد
قيل ومن

﴿ش﴾ تقع : وما شرطيتين نحو : من يعدل سواي بغيره . وما نفعه أو امن خير بعله الله . واستفهاميتين نحو
من إله غير الله . ومارب العالمين . ونكرتين موصوفتين نحو مريت بن محبوبك وبما يجب لك قال

ألا رب من تقتله تلك ناصح . ومؤمن بالطيب غير أمين

ويمانكوه النفوس من الأء . وله فرجة كحل العقال

وقال

وأنكر وقوعها موصوفتين لأنها لا استقلال بأنفسها . وربان من الصفات ما يميز الموصوف نحو الجاه
أنفبر ويأبها . الرجل ومن وامر هذا القبيل وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل من نكرة موصوفة إلا في
موضع يخص بالنكرة كوقوعها بعرب كقوله . رب من أنضجت غيظا قلبه . وردد بقوله

فكني بنافذ لا على من غيرها . وقيل يكتفي في الشرط وذكر الفارسي أن من تقع نكرة تامة بلا صلة ولا
صفة ولا تضمن شرط ولا استفهام كقوله . ونعم من هو في سروا علان . ولم يوافق أحد على ذلك نعم تقع

ما كذلك في ثلاثة مواضع أحدها في التثنية نحو ما أحسن زيد على مذهب سبويه الثاني في باب نعم نحو
غسلته غسلا نفاذا وقته قدانما على خلاف فقد قيل إنها مفعولة أى نعم القتل ونعم الدق قاله ابن حروف

الثالث في قولهم إلى عما أن أفضل أى إلى من أمر فعل وقيل إنها مفعولة أيضا . وهب قوم منهم ابن السيد
وابن عصفور لى أن ماتقع صفة التعظيم كقولهم لأمر ما جع قصيرا نفعه ولأمر ما يسود من يسود

أى لأمر عظيم ومنه . الحاقه ما الحاقه . ففهمهم من الهم ما غشيم . أو الصغير نحو أعطيت عطية ما والتوابع نحو
ضربت ضربا ما أى نوعا من الضرب وفعلت فعلا ما أى نوعا من الفعل والمشهور رأيتها في جميع ذلك زائدة

وأبطل ابن عصفور راز زيادة بأنها في الأوائل والأواخر وتقل بأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطى معنى
التعظيم ونحوه وتقع ما زائدة نحو . فبارحتم الله . مما خطبايهم . ما أنت منطاما . وأجاز الكسائي زيادة من

كقوله آل الزبير سننام المجددة فعلت . ذلك القبايل والأثرون من عدا

أى والأثرون عدا والبصريون أنكروا ذلك لأنها اسم والأسماء لا تزداد وأولو البيت على أن ما فيه نكرة موصوفة
أى من تعد عدا

﴿ص﴾ وتقع أى شرطا واستفهاما وصفة نكرة حذفها نادر وقيل ما نفع قال ابن مالك وحالا والاخفش
ونكرة موصوفة

﴿ش﴾ تقع أى شرطا كقوله

أى حسين سلم بي تلقى ملث . من الخير فاقضني خيلا

واستفهامية نحو . فأى الفريدين أحق بالأم . وصفة نكرة كقوله . دعوت أمر أى امرئ فأجاني .

فإن أضيف إلى مشتق من صفة يمكن الملاح بها . كانت اللاح بالوصف الذى اشتق منه الاسم الذى أضيف إليه
فأذا قلت بهارس أى فارس فقد أتيت عليه بالفري وسية خاصة أو إلى غير مشتق فهي للشأن عليه بكل صفة يمكن أن

تتبع بها فاذا قلت مررت برجل أى رجل قد رأيت عليه عافى كل ما يمدح به الرجل وأعماله توصف بها
 الممرة لانهما أوصفت الى معرفة كانت بعضهما اضاف اليه وذلك لا يتصور فى الصفه والغالب ذكره
 التكررة وقد تصدق كقوله * اذا طرب الجاهل أى منافق * أى منافقا أى منافق وهذا فى غاية البور
 لأن المقصود بالوصف بأى التنظيم والحدف منافق لذلك وذكر ابن مالك أن أيتبع حالا كقوله
 * قلته عني حيترا أى عافى * قال أبو حيان ولم يذكر أحبا وقوعها حالا وأنشدوا البيت برع أجمع على
 الابتداء والخبر محذوف والتقدير رأى فتي هو وأجاز الانحس وقوعها تكملة موصوفة قياسا على من وما نحو
 مررت بأى كرم والجهور ومنعوا ذلك لانهم يضع

❦ ص ❦ الكتاب الأول فى العمدة ❦ وهى المرفوعات والمنصوب بالنواسخ
 ❦ ش ❦ العمدة عبارة عملا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الابدليل بقوم مقام اللفظ وهو جعل إعرابها
 الرفق كالتقدم فى أنواع الاعراب وألحق منها الفضلات فى النسب جبركان وكادواسم إن ولا وخبر اطن فانها عمدة
 لانها فى الاصل المبتدأ والخبر ونسبت

❦ ص ❦ المبتدأ الخلف هل هو أصل أو الفاعل والمختار فاعل الرضى كل أصل
 ❦ ش ❦ يستنبط أصل المرفوعات قبل المبتدأ والفاعل فرع عنه وعزى الى سيبويه وجهه أنه يبدو به فى
 الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وان تأخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وأنه عامل معنول والفاعل
 معنول لا غير وقيل الفاعل أصل والمبتدأ فرع عنه وعزى للخليل وجهه ان عامله لفظي وهو أقوى من عامل
 المبتدأ المعنوي فانه انما فرع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل فى الاعراب أن يكون
 الفرق بين المعاني وقيل كلاما أصلا وبأسى أخذها محمولا على الآخر ولا فرعا عنه واختاره الرضى وخلفه عن
 الانحس وابن السراج قال وكذلك التمييز والمحال والمستثنى أصول فى النسب كالمفعول وليست بمحمولة عليه
 كما هو ذهب النحاة انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يبعدى فائدة

❦ ص ❦ قالوا وهو الجبر من عامل لفظي غير زائد ونحوه خبر اعنما أو وصفا باقرا فاعل المنفصل ولوضع باقرا خلافا
 للكموفة كاف وشروطه تقدم نفي ولو بغير واستفهام وبالماضيوز دونه يقع ومنعه أبو حيان فى غير ما والهمزة
 حاتم مقام الفعل ومن لم لا خبره هذا خلافا لعم أنه محذوف أو نال به ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يتبع ولا
 جميع الاعلى لغة اكوى البراغبي * لا قالوا حوط الله فان طلبها من غير مقدم أو مفردا أو مكمرا
 أو ما استوى مفرد وغيره بزيادة دل قولنا غير زائد ونحوه هل من خالق قالوا ويجيبك درهم والمختار وفاقا
 ايضا الكافى انه خبر ونحوه خبر ريد جل عالم أقادنا

❦ ص ❦ هذا النسخة المبتدأ بأنه الاسم الجبر من عامل لفظي غير الزائد ونحوه خبر اعنما أو وصفا باقرا فاعل المنفصل
 كاف قولنا الجبر من عامل لفظي آخر ج الفاعل ونال به ومن دخول النواسخ والخبر وقيل العامل باللفظي بناء
 على رأيهم ان عامل المبتدأ المعنوي وهو الابتداء وقولنا غير الزائد يدخل فيه الجبروز بحرف زائد ونحوه هل من
 خالق عبر الله ويجيبك درهم خالق وحسبك مبتدأ لان العامل الداخلة عليها كلاما على زائدته وقولنا
 ونحوه يدخل بنحوه ريد جل عالم أقادنا فاعل مبتدأ ولا لرب لانها فى حكم الزائد لا تتعلق بشئ وهذا المقتضى
 من معنى عسى لا من أحد هذا ان عامل المبتدأ عسى الخبر كاستثنى اختيارى فهو وخلف لفظي الآخر أنه شمل
 الفعل المضارع الجبر من ناصب وجزم فلذا يجوز كقولنا قالوا وما قالوه فى مجيبك درهم غير معنى أيضا فاعل
 شيئا الكافى اختيار أن يجيبك درهم خبر مقدم وان المبتدأ درهم نظر المعنى لانه محط الفائدة اذا قصد الانصراف

عن درهم بأنه كافيه وما قاله شيخنا هو الصواب ثم المبتدأ أقسامان قسم له خبر وقسم له فاعل أو نائب عنه يفتى عن الخبر وهو الوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو وصفته شبهة أو منسوب أو شرط أن يكون سابقا لليس منه نحو أحواله خارج أو هما لعدم سبقه وشرط مرفوعه أن يكون متقبلا سواء كان ظاهرا أم ضميرا نحو أقامتم أمتنا ومنه الكوفيون الضعيف فلا يميزون إلا أفعالهم أمتنا بالمطابقة يجعل الضعيف مبتدأ مؤخرًا قالوا إلا الوصف إذا رفع الفاعل السادس الخبر جرى مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضعيف ورود بالسماع قال

خطلي ما وافى بهدى أمتنا * إذا لم تنكروا نالى على من أفاطع

وشرطه ببناء أن يكون كافيا أى متفيا عن الخبر ليخرج نحو أقامتم أو أواز يدان الفاعل فيه غير ممن إذا لم يحسن السكون عليه فزديه مبتدأ وأقام خبر مقدم وشرطه أيضا تقدمه فى أراستفهام بأى ادواتها كما ولا وإن وغير نحو غير قام الزى بدان ومنه قوله

غير ما سوفى على زمن * ينقضى بالهم والحزن.

والكلمة وهل وما ومن وبى وابن وكف وكما وأين هكذا زعم ابن مالك قياسا على سماع ما والهمزة وقصره أبو حيان عليها فلم يسمع سواهما ولم يشرط الكوفيون والاحشس الاعتداد عليها بناء على رأيهم الآتى فى عمله غير معقد وشرطه ابن مالك استقصاء الأوجوب فأجاز به دونه بفتح وجعل منه قوله * خير بنو لوط فلانك لم يهاه وأجيب بأن خيرا خبر مقدم ولم يطابق لأن باب فعل لا يزم فيه المطابقة ثم هذا الوصف قائم بضم الفاعل لشدة شبهه ولا لاجل ذلك منع ما يمنع منه الفعل فلا يصير عنه ولا يصغر فلا يقال أضوى رب الزيدان ولا يوصف فلا يقال أضارب عاقل الزى بدان ولا يعرف بأل فلا يقال أقامتم أحواله ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال أقامتم أحواله وأقامت أحوالكم لى أن أحوالكم أحوالكم فاعل الأعلى لى لى كلفى البراغيت كما لا يقبل الفعل شيئا من ذلك وزعم بعضهم أن خبر هذا الوصف محذوف وردبانه لا حاجة اليه تمام الكلام بدونه وزعم آخر أنه الذى يليه وزعم ابن حوط الله أنه يجوز تثنية وجهه واستبدل بتعديت أو أخرجه من وأجيب بأنه على لغة كلفى البراغيت أو على التقديم والتأخير وعلى الأول لثنى وجع جعل خبرا مقدا والمرفوع مبتدأ مؤخرًا ويجوز ذلك مع ما تقدم فى الأفراد نحو أقامتم زى بدوى جمع التكسير نحو أقيام الرجال وفيما استوى فيه المخرى وغيره نحو أجنب الزى بدان

ع من ورافع المبتدأ قال الجمهور لا ابتداء وهو جعله أو لا ليبر عنه وقيل بمجرد ابتداء الخبر المبتدأ وقيل الابتداء وقيل هو المختار وقال الكوفيون فى ابن جنى وأبى حيان ترافعها وقيل لم يكن فى الخبر ذكر والافيه

ع من فى رافع والمبتدأ الخبر أقال الجمهور وسيبو يدعى أن رافع المبتدأ يسمى وهو الابتداء لأنه مبنى عليه ورافع الخبر المبتدأ لا يسمى عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء أو وصف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو أقامتم أبوه ضاحك فلو كان رافعا لغير لادى إلى إعمال واحد رفيع ولا نظيره وأجيب بأن ذلك لا يخلع إذا اتخذت الجملة وهى هنا مختلفة وبأنه قد تكون جامدا أو ضعيفا وهما لا يعملان وأجيب بأن ذلك غير مؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل وعمل المبتدأ ليس به بل بطريق الإصالة وقيل العامل فى الخبر هو الابتداء أى ابتداءه طالب الخافض فعل فهما وعليه الاحشس وابن السراج والزماوى وردبأن أقوى الموامل وهو الفعل لا يعمل رفيعا فالتعوى أولى وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا وعلى هذا العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ أو لأن وتظهر الثانى بقوى الفعل براوا المصاحبة فى المفعول معه وبلا فى البتة ويقوم المضاف بمعنى اللام أو من وذهب الكوفيون إلى أنها ترافعها فليبدأ رافع الخبر والخبر رفع المبتدأ لأن كلامها طالب الآخر ومحتاج له وبه صار عمدة ووصف بأنه يزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم لأن أصل كل عامل أن يقدم على معموله وأجيب

يتم ذلك بدليل أدوات الشرط فأنها عاملة في أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها التنبؤ فمما تقدم على صاحب من وجه متأخر عنه من وجه آخر فلا بد من اختلاف الجهة أما تقدم البتة فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا لنسب اليه وفرعاه وأما تقدم الخبر فلأنه يحط القائمة وهو المقصود من الجهة لانه إنما ابتدأ بالاسم لفرض الاخبار عنه والترض وان كان متأخرا في الوجود فهو مقدم في القصد وهذا الذنب اختاره ابن جني وأبو حيان وهو المختار عندي والكوفيون قول آخر أن البتة مرفوع بالذنب الذي في الخبر فهو يدخر به لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير فإذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم بذاته أو على قوله الجمهور اختلف في الابتداء فلا يصح أنه جعل الاسم أو لا ضمير عنه وقيل تجرد من العوامل اللفظية أي كونه مسمى منها

ص والضمير مجرد جامد ولا ضمير فيه خلافاً لزمجه ومشتق يصحله أن لم يرفع ظاهراً ولا يحمل غير واحد وقيل اثنين إن قدر عطف موصوف وثلاثة إن كان بال وفي نحو حلو حاض قيل يقدر فيها وقيل الأول وقيل الثاني وقيل في المعنى لافي واحد ويستتر إن جرى على ما هو له وقيل يبرز فاعلاً أو توكيداً أو إبرازاً وقال الكوفي وابن مالك الحارثيون ليس وحكمه خالاً ونسباً كالضمير والفعل كهو وقال أبو حيان إذا خفف لس كذا الظاهر **ش** الخبر ثلاثة أقسام مجرد وجلة وشبهها وهو الظرف والمجرور فالخبر إذا لم يرفع على لفظه مضافاً كان أو غيره وهو قسماً جامد ومشتق والمشتق مادل على متصف بمصوغات من مصدر كمنار وب مضروب وحسن وأحسن منه والجامد بصلاته فالجامد لا يتصل بضمير نحو زيد أسد لا بمعنى شجاع وزعم الكسائي أنه يصحله ونسبه صاحب البسيط وغيره إلى الكوفيين والزماني قال ابن مالك وهو دعوى لا دليل عليها قال أبو حيان وقدر ما أنه لو تحمل ضمير الجاز الطيف عليه مؤكداً فيقال هذا أخوك هو زيد كقول زيد قائم هو وعمرو والمشتق يصحله أن لم يرفع ظاهراً نحو زيد قائم بخلاف ما إذا رفعه لفظاً نحو الزيدان قائم أو جهاً أو محلاً نحو زيد يدمر وره ولا يتصل بغير ضمير وأحد وقيل إن قدر خلفاً من موصوف استتر فيه ضمير أحدهما الابتداء والآخر الموصوف الذي صار خلفاً منه فإن كان صلة لآخر نحو زيد قائم فيه ثلاث ضائر للبتة والموصوف الذي صار خلفاً منه ولأنه إذا أكد قيل فيه زيد قائم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجميع في المعنى واحد فهو حلو حاض فيه أقوال قال الفارسي ليس فيه الا ضمير واحد يجعله الثاني لأن الأول تنزل من الثاني منزلة الجزم وصار الخبر انما هو بنامهما وقال بعضهم بقدر في الأولى لا نه الخبر في الحقيقة والثاني كالمقابلة والتقدير هذا حلو فيه جوضة وقال أبو حيان الذي اختاره أن كلاماً يتحمل ضميراً لا شاعراً فيها ولا يزم أن يكون كل واحد منهما خبراً على حته لأن المقصود جميع الطعمين والمعنى أن فيه حللاً وجوضة وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام كأنك قلت هذا لأنه لا يجوز دخول الخبر من ضمير الثلاث تنقض قاعدة المشتق ولا نفراداً أحدهما به لأنه ليس أولى من الآخر ولأن يكون فيهما ضمير واحد لأن عاملين لا يعملان في معزول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير كله حلو وكذا حاض وليس هذا الترض منه قال أبو حيان ويظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما ضمير هذا البستان حلو حاض زمانه فإن قلنا لا يتصل الأول بضمير اثنين أن يكون الزمان مرفوعاً على الثاني وإن قلنا يتصل كان من باب التنازع ولتعارض أدلة الأقوال سكت على الترجيح قال ابن جني راجعت بأعلى بن عاشر بن سنة في هذه المسئلة حتى ثبتت لي ثمان جري المشتق على من هو له استتر الضمير قال ابن مالك بإجماع لعدم الحاجة إلى إبراز نحو زيد عند ضاربه أي هي قال أبو حيان وليس كما ادعاه من الإجماع في الإفصاح إجاز بعض أهل عصره أن تقول زيد عمر وضار به هو

فيكون ضار بأعلى عمر وهو له ورفع الضمير به أو تحمله تركيدا وإن جرى على غير من هو له وجب إرازه سواء خيف اللبس نحو ز يد عمرو ضار به أو آمن نحو ز يد همد ضار بها هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الاستمرار في حال الأمن وتبعهم ابن مالك واستدل بما حكاه الفراء عن العرب كل ذي عين ناظرة إليك أي هي وقوله * قوي ذري المجدياوها وقد علمت أي أيوهاهم وقراءة ابن أبي عمير إلى طعام غير ناظر بن إياه بجر غير أي أتى وقراءة * فلظلت أعناقهم لها خاضعين أي هم وتكلف البصريون تأويل ذلك رأته الحكم المشتق إذا وقع حالا أو نمتا كتحكمه إذا وقع خبرا في تحمل الضمير واستناره وإرازه وقفا وخلافا قال أبو حيان الأبي مسئلة واحدة وهي مرتب رجل حسن أبواه جميلين بجميلين صفة جارية على رجل وليس له بل للأبوين ولم يبرز الضمير فيها بأن يقال جميلين هاوسوق ذلك كونه عائدا على الأبوين الإضافين على ضميره ضار كانه قال مرتب رجل حسن أبواه جميل أبواه والفعل كالشقي فإذ ذكر أيضا نحو زيد عمرو بضربه هو وز يد همد بضربه أو بضربه هو على الخلاف وجوز أبو حيان في حالة اللبس أن يكرر الفاعل الظاهر ليزول قيلال زيد عمرو بضربه أو يضاعف الظاهر وقع المضمض ورد بأنه ضعيف في غير موضع التخييم

ص * وجملة اسمية أو ضلية أو صدرت بجر فشرط معموله وخالف الكوفي في المصدرية بأن وقوم في التنقيص ومعمول الفعل يتطلب في التسمية وابن الأنباري في الطلية وتأليها بقدر القول وقال شيخنا الكافي أن اعتبر بنوه ثالثا أو مجرد الارتباط فالأول لا بد منه وذات لكن وبل وحتى باجاء

ش * الجملة ما تضمن جزأين لعمول الاسماء تسقط على لفظها أو لفظ أحد هما فالأول لا معة نحو زيد أو هو منطلق والثاني الفعلية نحو زيد قائم أو هو متصور بد قائم أو هو طيس بجملة عند المحققين ويندرج في الاسمية المصدرية بجر عامل نحو زيد ما أو قائم أو زيدانه قائم ومنع الكوفيون وقوع المصدرية بأن المكسورة وما علمت فيه خبر المبتدأ ويندرج فيها أيضا الجملة المصدرية باسم شرط غير معمول لفعله نحو زيد من يكرمه أكرمه ويندرج في الفعلية المصدرية بجر شرط أو باسم شرط معمول لفعله نحو زيد ان يقرم أم معه وزيد أيهم يضرب أو ضرب به والمصدرية بمعمول فعلها نحو زيد عمر اضرب أو يضرب أو بجر تفنيس وخالف في الأخيرتين بعض المتأخرين والتسمية ومنعها لم يلزم ورد بالمعاق قال تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلا والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم الجنة ومنعها ابن الأنباري لأنها لا تصح المدح والكنب والمبرحمة ذلك ورد بأن المفرد شخبا إجماعا ولا يحفل ذلك بالمعاق قال

قلب من عيل صبره كيف يسو * صليبا نار لوعة وغرام

وقال ابن المراج إذا وقعت خبرا أو قول قبلها مصدر فعوز به أضربه على تقدير أقول لك أضربه وذلك التقدير هو الخبر والمذكور معموله قال شيخنا العلامة الكافي رحمه الله لا يسوغ الأخبار بجملة ثانية نحو زيد بالأخاه والمصدرية بل لكن أو بل أو حتى بالإجماع في كل ذلك

ص * ويجب فيها أن لم يكن معنى ضمير عائده إليه مطابق ولا تحذف مطلقا عن الجهور إلا في نحو البعير منوان بدمه أو شذوذ فقيه يجوز حذف مبتدأ والثاني منصوب بفعل تام تصرفه بقره وإبها بكثرة وخامسها أن كان المبتدأ استنما أو كلا أو كلا وسادسها أن كان صدرا أو لا يشرف وسابها أن اقضى عموما وثامنها أن نصب بجملة وتسامها وصفه وعاشرها مجرور أصله النصب والختار أن دل دليل ولم يؤد إلى رجحان عمل آخر

جاء مطلقا والافلا

ش * الجملة أن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم يصح إلى رابط نحو أفضل ماقلته أنا والنيون من قبلي لانه الا

لا إله إلا الله لا فلا بد لها من ضمير عائذ على المتبدل بطلابه وشرطه أن يكون مطابقاً لنحو ز يدقام غلامه وهل يجوز حذفه قهراً أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه لا يجوز سواء كان مرفوعاً مبتدأ أو فاعلاً أو منصوباً بأفعال متصرف أو مجزئ أو ناقص أو وصف أو حرف أو مجزئ أو رافق صورة واحدة وهي أن يجزئ بحرف ولا يؤدي حذفها إلى تهتك عائذ آخر نحو العلم من أن يكون مرفوعاً أي عنوان منه بخلاف ما إذا أدى نحو الرغيف أكلت ز يد منه أو جاز بأفعال سواء كان أصله للمصنوع نحو ز يد أنصار به أليم يكن نحو ز يد قام غلامه وقيل يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ وعليه صاحب البسيط قال لأنه لا مانع منه نحو ز يد هو قائم وقوله هرب قتل عاره أي هو عار ورد بأنه لا يدرى أحذف شيء أم لا للملاحية المذكورة للاستقلال بالتجربة وقيل يجوز حذف المنصوب أفضل تام متصرف بقوله وعليه ابن أبي الربيع كقراعت ابن عامر وكل وعد الله الحسن أي وعده وقيل يجوز ذلك بكثرة وعليه هشام بن الكوفي نحو ز يد ضربت وقيل يخص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كلاً وكلاً أو كلاً وعليه الفراء كالأية المذكورة وقوله على ذنبا كله لا أصنع وقوله كلاهما أحسبتهما بقا وقوله أليم ضربت وجهه قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدم الممول وكون كل وكلاً في معنى ما لمضروب كل الرئيل أو كلاً الرجلين ضربت في معنى ما من الرجال أو لمن الرجلين الإثم ضربت وما لها الصدر فأشبهت الموصول بفاسخ الحذف كما أنه وقيل يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو كرم أو أي وفي كل اسم لا يعرف نحو من وما وحكي هذا عن الفراء أيضاً ووجهه بأنه إذا لم الصدر كتر فيه المرفوع وقل كونه مغفولاً به فاجرى على الأكثر من أحواله بخلاف ما تقدم ويتأخر وقيل يجوز الحذف في كل وما أشبهها في اقتضاء العموم حتى عن الفراء أيضاً تصوير جملته بدعوى أي خبراً جيب وأخر بخبراً طبع وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتهيب نحو أوزك ما أحسن أي أحسنه وعليه الكسائي وقيل يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو البحر ثم البعليلك وقيل يجوز حذف الجوز وإذا كان أصله المنصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو ز يد أنصار ب أي صار به بخلاف غيره والمختار من هذا كالأجواز بشرط أن أحدهما موجود دليل يدل على المحذوف الثاني أن لا يؤدي إلى ربحان عمل آخر بأن يؤدي إلى تهتك العامل للعمل وقطعه عنه كالتقدم في الرغيف أكلت منه وكأهم ضربت فانه يؤدي إلى تسليط أكلت وضربت على نصب الاسم المتقدم حتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف وسواء في حالي الجواز والمنع المرفوع والمنصوب والجز وروى وقال بعضهم لا يجوز الحذف إلا بضمه شرط أن لا يكون فاعلاً ولا نائباً عنه ولا يؤدي إلى ليس نحو ز يد ضربت في داره ولا إلى إخلال نحو ز يد قام غلامه لأن حذفه يخل بالتمريض الذي لتفاد الغلام منه ولا إلى التهمة والقطع وهذه الخمسة ترجع إلى الشرطين الذين اخترناهما

منه يعني عنه إشارة وتسمه ابن الحاج بالبعد المبتدأ موصول أو موصوف وتكرار بلفظه ونهيه سبويه والتأني بحسن الضمير وروى بها بالتحويل وعموم ونوق ابن هشام وعلف جملته فيها ضمير بالفاء قال هشام والواو والخيار وقال الزجاج يجوز نحو ز يد يقوم عمروان قام وان لم يصف لتكراره بمناه ووجهه ضمير عائذ إليه بدلالة بعض الجملة خلافاً لا يخش فيها

ش في الأصل في الرئيل الضمير ولهذا ربط به مذكوراً ومجذولاً فاشي عند أشياء أحدها الإشارة نحو ولباس التعري ذلك غيره والذين كذبوا ما ياتوا استكبروا عنها أولئك أصحاب النار إن النعم والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنتهم سوياً وخصه ابن الحاج بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً وتكرار إشارة بالبعد فيتمتع به ز يد قام هذا وز يد قام ذلك الثاني تكرار المبتدأ بلفظه نحو ز يد قام ز يد وأكثراً ما يكون في مواضع التحويل والتعظيم نحو لما قبله الملاحية وأصحاب الذين ما أصحاب الذين وقيل أنه يخص ذلك ولا يجوز في غيره وقيل

يختص بالضرورة ولا يجوز في غيرها وقيل يجوز في الاحتياط بصف وخلفه سيو به الثالث عموم يشمل المبتدأ
نحو زيد بن الرجل وقوله * فأما العبر عنها فلا صبر * وتوقف في الشيخ جلال الدين بن هشام فقال في المقي كذا
قالوا فيلزمهم أن يميزوا زيدا عن الناس وعمر وكل الناس يعنون وخلافه لا رجل في الدار قالوا أما المثال فيخرج
على أن ال في الفعل لا الجنس والبيت الرابط فيه إعادة مبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مراداً إذ المراد أنه لا صبر
له فيها لأنه لا صبر له عن شيء الرابع عطف جملة فهاضمة المبتدأ بقاء السببية على الجملة الخبر بها الحالية منه نحو
والناس عني يحضر الماء تارة * فيبدو وتارات بجمع فيخرج

ففي يبدو ضمير عائدة على انسان المبتدأ وهي معطوفة بالفاء على يخسر الماء الخبر الخامس عطف الجملة المذكورة
بالواو واجازة هشام وحده نحو زيد قامت هندوا كريمة باربعة الجهور لانها انما تكون للجمع في المفردات
لا في الجمل دليل جواز هذان قائم وقاعدون هذان يقوم بقصد السادس شرط يشغل على ضمير مدلول على
جواب الخبر نحو زيد يقوم همر ان قام اجازة الزجاء وحزم به ان هشام في المقي وهو المختار السابع تكرار
المبتدأ بمضارع نحو زيد جاءني أو بعد الله اذا كان كنيته اجازة الأخفش مستنداً بنحو والذين يمكن بالكتاب
وأقاموا الصلاة انا لانضمحجر المصلين والجهمو ومنعوا ذلك وقالوا الرابط للعموم ووافق ابن عصفور
الأخفش كما جاء ذلك في الموصول حكى أبو سعيد الذي روي عن الخدرى وتابعه الخضر اوى وحسنه ابن جنى
الثامن وجود ضمير عائدة على المبتدأ بـ لان بعض الجملة الخبر بها اجازة الأخفش أيضاً نحو حسن الجارية أعجبتني
هو فاعجبني خبر حسن ولارابط فيها فربط بالبدل الذي هو هو اذ هو بدل من الضمير المؤنث المستتر في أعجبتني
العائدة على الجار فهو عائدة على الحسن

ص * وظرف أو مجرور تمام عله كونه منوي في الأصح والتحقق وفاقاً لابن كيسان انه ان خبر والعامل
في حرفه والخيار وفاقاً لابن مالك تقديره اسم فاعل لثنيه مبتدأ ماورجح ابن الحاجب الفعل وعليه هو من قبيل
الجملة وعلى الأول المفرد وقيل قسم رأسه مطلقاً وجوز الكوفية الناقص ويعمل كشتق ونحوه القراء ان تقدم
ويؤكد ضميره وعمله يأتي

ش * اذا وقع الظرف أو الجار أو المجرور خبراً فشرطه ان يكون تاماً نحو زيد بالمالك وزيد في الدار بخلاف
الناقص وهو ما لا يفهم بمجرد كرهه ذكره في معموله ما به في نحو زيد بك أو فيك أو عنك أي وائق بك وراغب
فك ومعرض عنك فلامه خبراً لا فائدة فيه ثم هناك مسائل الأولى اختلف في عامل الظرف والمجرور والواقعين
خبراً فالأصح انه كونهم وقيل المبتدأ وعليه ابن خروف ونسبه ابن أبي العافية الى سيو يدوانه عمل فيه النصب
لا لرفع لانه ليس الأول في المعنى ورد بأنه مخالف للشهور غير دليل وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب
ومنصوب بدون ثالث وقيل المخالفة وعليه الكوفون واذا قلت زيدا أو كذا فلا نحو زيد أو زيد خلفك
فالمخالف ليس بزيد خلفه لانه لم يعلّم النصب ورد بأن المخالفة هي التي يختص بالاسماء دون الافعال فلا يصح أن
يكون عمله لأن العامل العظلي شرطه أن يكون مختصاً بالنعوى الأصنف أولى وعلى الأول يجوز تقدير
الكون باسم الفاعل وبالفعل والتقدير في زيد عندك أو في الدار زيد كأن أو مستقراً وكان أو استقر فاختلف
في الأولى منها فخرج ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لأن الأصل في الخبر الافراد والتصريح به في قوله
* فأنت الذي يجوحه المهنون كأن * ولتضمنه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه العمل نحو ما عندك
فزيد يخرج فذا عندك زيد لأن أملاً أو الفجائية لا يليها فصل ورجح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري
والغزالي تقدير الفعل لانه الأصل في العمل ولتضمنه في الملة وأجيب بالفرق فانه في الملة واقع موقع الجملة

وفي الخبر واقع موقع المفرد ثم ان قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد وان قدرت الفعل كان من قبيل الجملة فلا يخرج الخبر من القسمين وقيل هو قسم برأسه مطلقا وعليه ابن لسراج الثانية ذهب ابن كيسان الى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان سمية الظرف خبر اجاز وتابعه ابن مالك هذا هو الصحيح وذهب القاسمي وابن جني الى أن الظرف حقيقة وأن العامل صار نسيانسيا والقولان جار يان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للقدر وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدر والاكثر وفي المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة الثالثة البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم أم تأخر وقال الفراء لا ضمير فيه الا اذا تأخر فان تقدم فلا راجاز أن يؤكّد كدوي يطف عليه ويبدل منه كما يفضل ذلك مع التأخير ومن تأكيدهم تأخر قوله * فان فؤادي عندك الدهر أجمع * وسيأتي عمل الظرف والخبر وفي الكتاب الرابع

ص * ولا يخبر بزمان عن عين وقيل يجوز ان كان فيه معنى الشرط والخيار فاقال ابن مالك ان افاد ويخبر عن معنى فان وقع في بعضه قل رفعة أو كاه أو أكثر وهو نكرة كثر ويجوز نصبه وجره في خلافا للكوفية فهما ومعرفة جاز بانفاق

والشهور ان ظرف الزمان لا يجوز الاخبار به عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعلم الفائدة سواء جئت به منصوب بالجر ورافي وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم اليوم خير وغدا أمرأى شرب خير واليلة الللال أي طلوعه وأجاز ذلك قوم اذا كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء البحر وأجاز بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدونه وقتادون وقت نحو البيلة الللال والرطب شهرى ربيع والبلح شهرين أو مضاف اليه اسم معنى عام نحو أكل يوم ثوب تلبسه أو يعم الزمان خاص نحو نحن في شهر كذا أو مستول به عن خاص نحو في أي الفصول نحن ويجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى نجان كان واقفا في جميعه وهو معرفة جاز رفعة ونصب باجاء نحو صياحك يوم الخميس بالوجهين والنصب هو الأصل والغالب أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعة نحو صيادك اليوم ويومان غدوها شهر ورواحها شهر وحمله وفصله ثلاثون شهرا وجوز البصريون معه النصب والجر في وكذا ان كان واقفا في أكثر نحو الحج أشهر وان وقع في بعضه حكى ابن مالك الاجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجدود وروى بهما قوله * زعم البوارح ان رحلتنا غدا *

ص * ورفع مكان متصرف عن عين نكرة جاز وعن الكوفية أن عطف مثله مختار والاوجب ومعرفة مرجوح والكوفية تضر رة الابد مكان ويكثر في موقت متصرف بعد عين قدر فيه بعد فان قصد أن تأتي فرمضين أنت من أشياء غير ماسرناهما تعين النصب ونصب اليوم مع الجمعة ونحوها ما يتضغن عملا كالיום يومك جاز لا غيره كالأحد خلافا للفراء وهو هشام ولا الشهور ورفع ونصب ظهورك وتخلط وتعلك اسفلك وشبهه يلزم نصب غير متصرف كقوف وقيل لا فيما كان من الجسد

ص * وفيه مسائل الاولى اذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فان كان الظرف نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وأنت خلف جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم وغيرهم واية أن الرفع واجب الا إن عطف عليه مثله نحو القوم بين ونيال فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين أو معرفة تجوز بدخلك ودارى خلف دارك فان نصب راجع بالرفع مرجوح ونصبه الكوفيون بالشعر وما هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني الثانية اذا أخبر بموقت متصرف من الظرفين عن اسم

عين بمقدرا ضافة بعد الية جازية الرفع والنصب والموقف المحدود ذكر بدنى فرسخ وفرسخا ويوم ويوما أى بعد
 زيه واحترز بل تصرف عن اللازم للظرفية كمنحوق معنا فان قصد في نحو أنت منى فرسخين أنت منى أشياء
 عما سرنا فرسخين معين النسب على الظرفية والخبر متعلق منى أى مكان بخلاف الرفع فانه على تقدير بعد
 مكثك منى فرسخان الثالثة اذا قلت اليوم الجمعة جاز رفح اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة ما تنضم عملا كالسبت
 والصيد والظفر والأضحية والنذر وزان في الجمعة معنى الاجتماع وفي السبت معنى القطع وفي العيد معنى العود
 وفي العطر معنى الاضطرار وفي الاضحية معنى التضحية وفي النذر ومعنى الاجتماع وكذا قولك اليوم يومك لأنه
 على معنى شأنك وأمرالك الذى تذكر به وأما الاحد وما بعده من الأيام فلا يجوز فيه الالرفع لأن ذلك لا يتضمن
 عملا والنسب انما هو على انه كأن فهاى ولائى كأن فيها يتخالف ما تقدم وأجاز الفراء وهشام النصب في ذلك
 أيضا بناء على أن الالرفع على معنى أن الآن أعظم من الاحد والاثنين فيجوز الاحد والاثنين وإضافى الآن كما تقول في ذلك
 هذا الوقت هذا اليوم قال أبو حيان وقضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها
 الرفع فقط نحو أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم الرابعة اذا قلت ظهر لك خلفك جاز رفح الخلف ونصبه
 أما الرفع فلان الخلف في المعنى الظهور وأما النصب فعلى الظرف وكذا ما أشبه ذلك نحو بئس لك أسعلك قال تعالى
 والركب أسفل منكم قرى بالوجهين فان كان الظرف المخبر به غير منصرف معين النصب نحو رؤسك فقولك
 ورجلاك تحتك بالنصب لا غير لأن فوق وتحت لا يستملان الاطرافا وقيل يجوز الرفع فيها كان من الجسد
 كاللذين المذكورين بخلاف ما ليس منه نحو فوقك قلن وتلك تحتك تلك

بوصف ومنعوا الاخبار بوحده وأجازوه بنون وهشام وفي جواز تقديمه مختلف

بوصف منع الجهور الاخبار بوحده لأنه انهم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به وأجازوه بنون وهشام فيقال زيد
 وحده ما جراه مجرى عنده وتقدر به في موضع التفرد وعلى هذا هل يجوز تقديمه فيقال وحده زيد كما يقال في
 داره زيد قال بنون وهشام لا قال أبو حيان ووجه بنون وهشام نص العرب على قولهم زيد وحده

بوصف وينفى عن الخبر مصدره فعول به رجال قال الكسائي وصف مجرور

بوصف قد ينفى عن الخبر مصدره يجوز بدسيرا أى يسيريرا ومفعول به نحو انما المعاصرى عامته أى سمعه
 عامته رجال حتى لا يخش زيد قائما أى ينب قائما وقرئ ونحن عصبة بالنصب قال الكسائي وصف مجرور

بوصف بسئلة الأصل تعريف مبتدأ وتنكير خبره فان احققا المعرفة المبتدأ الا فى كم مآلك وخبر منك زيد
 عنديسيو به وقدير فان قصر في المبتدأ وقيل الأعم وقيل بحسب مخاطب وقيل لمعوم عنده وقيل الاعرف
 وقيل غير المصنف

بوصف الأصل تعريف المبتدأ لأنه المستند اليه فحقه أن يكون معلوما لان الاستناد الى المجهول لا يشهد وتنكير
 الخبر لان نسبته من المبتدأ بنسبة الفعل من المفاعل والعمل بينهما التنكير فخرج تنكير الخبر على تعريفه فاذا
 اجتمع معرفة وتنكرة فالمرقة المبتدأ والتنكرة الخبر الا فى صورتين استثناء كذا عند سيو به احداهما نحو كم مآلك
 فان كم مبتدأ وهي تنكرة فامره ما معرفة لان أكثر ما يقع بعد اسماء الاستفهام التنكرة والجل والظروف
 ويتبع اذ ذالك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو من قام ومن عندك فحكم على كم بالابتداء مجازا لا لاول
 على الاكثر الثانية أقل التفضيل نحو خير من لمزيد وتوجيه ما تقدم في كم وغيره سيو به يجعل المعرفة في
 صورتين المبتدأ جريا على القاعدة وقال ابن هشام يصدق عندى جواز الوجهين اعلا للدليلين واذا اجتمع
 معرفتان ففي المبتدأ أقوال احدها وعليه الفارسي وعليه ظاهر قول سيو به أنك بالخيار فاشتبهت بينهما جعله

مبتدأ والثاني أن الأعم هو الخبر نحو زيد صدقي إذا كان له اصدقاء غيره والثالث أنه بحسب المخاطب فإن علم مناهة في علمه أحد الأمرين أو سألته عن أحدهما قيل من القائم قيل في جوابه القائلين زيد مجهول الخبر والرابع أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول الخبر والخامس أن الاختلاف بينهما في التعريف فاعرفهما المبتدأ والأول السابق والسادس أن الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للثبوت

حسب وينكران بشرط الفائدة وتحصل غالبا بكونه وصفاً وموصوفاً بظواهر أو مقدر أو عاملاً ودعاه أو جواباً أو واجب المدرك أو مصغراً أو مثلاً وعطف على سائر ثلاث ابتداءً وعطف عليه ما لا ورقد به عموم أو تعجب أو إيهام أو خبر للعادة أو تنويع أو حصر أو الحقيقة من حيث هي أو تلاعباً واستهساها ولو بغير هزة خلافاً لابن الحاجب أو لولا أو وإو الحال أو فاعلاً لمجرأء أو إذا انشأه أو بيناً أو ظرفاً أو مجروراً قال ابن مالك وابن النحاس أو بظلة خبراً

حسب يجوز الابتداء بالكرة بشرط الفائدة فيحصل غالبا بأحد أمرين أو أن تكون وصفاً كقولهم ضعيف عاذ بقرملة أي حيوان ضعيف الثبأ إلى الضيف والقرملة دحر ضعيفة الثاني أن تكون موصوفة إما بظاهر نحو . وأجل سمعي عنده . ولبيد مؤمن خبير من مشرك أو مقدر نحو الحسن منوان بدرهم أي منوان منه غير أحد من أي شرع عظيم الثالث أن تكون عاملة إما رفعا نحو قائم الزيدان عندي من إجازة أو نصباً نحو أمر يجر وف صدقة أو بنحو غلام أمرأة مني وخمس صلوات كتبتن الله ومثل ذلك لا يفصل وغيره لا يعود الرابع أن يكون دعاء وسلام على آل يس . ويلطفعين . الخامس أن تكون جواباً نحو ذم في جواب ما عندك أي درهم عدى يقتبر الخبر متأخراً ولا يجوز تقديره متقدماً لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ السادس أن تكون واجبة التقدير كالاستفهام نحو من عندك والشرط نحو من يقيم أقم معه السابع أن تكون مصغرة نحو رجل جاءني لأنه في معنى رجل حثير الثامن أن تكون مثلاً إذا لمثال لا غير نحو ليس عبد بأحدك التاسع أن يعطف على سائر ثلاث ابتداءً نحو زيدو رجل قائمان . قولهم وف ومغفرة خير من صدقة . العاشر أن يعطف عليه ذلك نحو طاعة وقولهم وف أي أمثل من غيرهما الحادي عشر أن السابغ عشران يعصبه به عموم نحو كل يموت أو العجب نحو عجب زيد أو إيهاماً نحو ما أحسن زيداً أو خبراً للعادة نحو جرة معدت وبقرة تكلمت أو تنويع نحو

فيوم علينا ويوم لنا . ويوم نساء يوم نصر

أو حصر نحو عمر أهر ذئاب أي ما أهر ذئاب الأثر وشيء جاءني أي بما جاءنيك الثاني أو الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من أمرأة ثمرة خير من جراحة الثامن عشر أن الخامس والعشرين أن يسبقه في نحو ما رجل في الدار واستفهام نحو الله مع الله في الدار وقصره ابن الحاجب في شرح وافته على الهزة المعادلة أم نحو أ رجل في الدار أم أمرأة قال ابن هشام في المني وليس كما قال أولو لنحو . لولا اصطبار لا ودى كل ذي ناقة أو وأو الحال نحو . سر بنا ونجمة . أضاءه . راءه . الجزء . كقولهم أن ذهب غير فرب في الرهط (١) وغيره اليوم سيدهم أو إذا الضجائية نحو خرجت فادرجل الباب أو بيناً أو بيناً نحو (٢) والخبر هو ظرف أو مجرور أو وجه نحو ولينا من زيد لكل أجل كتاب . قصده غلامه من رجل والحق الجلة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك قال أبو حيان ولا أعلم أحداً وافته انتهى . وقد وافقه عصره به البهاء بن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على القرب

حسب . يستثله الأسفل تأخير الخبر ويجب أن تصدع عنه ونكره أو لا يسان في الأصح أو كان طلباً أو معللاً أو رفع المرفوع في الثاني أن ذهب غير فرب في الرباط (٢) هكذا في النسخ التي بأيدينا

البارز الجهور وتقدم وثالثها المختاران كان جملا منى أو اقترن بالباء أو إلا أو إنما قيل أو الباء الزائدة أو الباء
لازم الصدر أو دعاء أو تلوا ما

ش الأصل تقدم المبتدأ أو تأخير الخبر لان المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق ويجوز تأخيره
حيث لا مانع نحو قائم زيد ويجوز التزام الأصل لأسباب أحدها أن يوم التقديم ابتدائية لتعريف بأن يكون لشعرين
أو شعرين متساويين ولا قرين يتصور بدأخوك وأفضل منك أفضل منى فان كان قرينه جاز التقديم نحو ابن
يوسف أبو حنيفة وقوله فغوتا بنونا ثانيا وقوله

فيسبلة الأم الأحياء أكرمها وأغدر لناس بالبحران وأدبا

أى أكرمها الأم الأحياء ومنهم من أجاز التقديم مطلقا بل ثبت إلى إيهام لا يعكس وقال القائده تحصل للمخاطب
سواء قدم الخبر أم أخر وقد أجاز ابن السدي في قوله بشر النساء البصار أن يكون شر النساء مبتدأ والخبر تأخير
وعكسه ومنهم من منع التقديم مطلقا بل يفصل بين مادل عليه ما معنى وغيره الثاني أن يكون الخبر مطلقا نحو زيد
أضر به زيد فلا ضربته الثالث والرابع أن يكون الخبر ضلّا نحو زيد قام أدق قديم لأوم القاطعة فلو رفع
البارز فاطمى الجهور رجواز تقدمه نحو قاما زيدان وقامو زيدون وحده والذى رحمه الله جامع ومنه في
المثني ليقاء الألباس على السامع لسقوط الألف للأقاة الساكن ذكر ذلك في حواشيه على ابن المنصف ومنع
قوم التقديم مطلقا خلا لالة التنبيه والجمع على الأفراد لانه لاسل الخامس أن يقتن الخبر بالباء نحو انى يأتي
فله درهم لان القاء دخلت شبه بالجزء والجزاء لا يتقدم على الشرط السادس أن يقتن بالآ أو إنما نحو وما
محمد الرسول أو إنما أنت نذير وشهدوه لى الأعليك المولى السابع أن يكون المبتدأ لازم الصدر حال استعظام
نحو أبهم أفضل والشرط نحو من يتم أقم معه والمضاف إلى أحدهما نحو غلام أبهم أفضل وغلام من يتم أقم معه وضمر
الثاني نحو هو زيد مطلق ومدخول لآم لا ابتداء نحو زيد قائم الثامن أن يكون المبتدأ دعاء نحو سلام عليك
ويؤيد زيد التاسع أن يكون المبتدأ بعد أمّا نحو أمّا زيد فافعل لان القاء لا تلى أما العاشر أن يقع الخبر مؤخرًا
في مثل نحو الكلاب على البقر وهذه الصورة هي الآتية في قولي ومنع ان تقدم مثلا كتأخير وزاد بعضهم أن
تقترن الخبر بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الإهمال

خص يجوز منع ان تقدم مثلا كتأخير أو كان ذا الصدر خلا فلا خضض والمضى أو كم الخبرية أو مضافا إلى ذلك
أو إشارة ظرفا أو مصححا للابتداء بنكرة خلا للجزوى أو دلالة على ما يفهم بالتقديم ومنه ما على أقت أم قدمت
على أن مدخول الخبر تقدمه أو قبل عكسه وقبل فاعل مفعول وقيل مفعول ومبوء لا خبر له أو مستند ادون أو ما لى أن
خلا للقاء والاختش أو لى مقتن بداءة حصر أو فاء أو ذى ضمير ملائمه لان أن يكون تقديم صاحبه ومنع
الاختش في داره زيد والكوفة في داره قيام زيد أو عيذ بدوقائم أو ضربته بدوقائم أو قام يومه زيد أو زيد
أبوه ضرب أبوا ضرب أبوا جاز هما هشام والكسالى الأخيرة وضربه دون قائم

ش يمنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب أحدها أن يستعمل كذلك في مثل لان الامثال لا تنصرف وكقولهم
في كل واحد بنو سعد الثاني أن يكون واجب التقديم كلاسنتهم نحو ابن زيد وكف عمرو والمضاف اليه نحو صبح
لنى يوم السفر الثالث أن يكون كم الخبرية أو مضافا اليها نحو كم درهم مالك وصاحب كم غلام أنت الرابع أن
يكون اسم إشارة ظرفا نحو كم زيد وهما عمرو وقرئ ثم الله شهيد وجه تقديمه القياس على سائر الاشارات فانك
تقول هذا زيد لا تقول زيد هذا الخامس أن يكون تقديمه مصححا للابتداء بنكرة وهو الظرف والمجرور
والجمله كما سبق السادس أن يكون دالا على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو لله درك فلأخر لهم منهم

بمعنى التخييل الذي يفهم منه التقديم ومنه سواء على آت أم قدمت على أن المعنى سواء على القيام وعدمه فدخل
الحزب مبتدأ وسواء خبره قدم وجوابه لأنه لو أخر لتوهم السابع أن المتكلم مستقيم حقيقة وقيل سواء هو المبتدأ
والجمله خبره وقيل هو مبتدأ والجمله فاعل من عن الخبر والتقدير استوى عندى آت أم قدمت وقيل هو مبتدأ
لأخبره والجمله معول بالأبى معنيًا سواء قاله السهلى السابع أن يكون الخبر مستقيم أم لا أن المعنوية
المستقيمة هي المستقيمة. وآية لهم ما جئنا، اذ لو أخر لتس بالكمسور رفوح زلفراء والأخفش تأخيره قياس على
المسنة إلى أن المحقق نحو. وأن تصوموا خير لكم. فان ولّى أجاز التأخير اتفاقاً نحو

عندى اصطبار وأما اني جزع * يوم النوى فوجد كذا دير بنى

الثامن والتاسع والعاشر أن يكون مسنداً إلى مقرون بأداة حصر لئلا يتس نحو ما في الدار الازيد
وأما في الدار زيد أو إلى مقرون بفاء نحو ما في الدار زيد أو إلى، شغل على ضمير ملبسه نحو في الدار
صاحبها اذ لو أخر عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وإذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع علم أن ما عداها
يجوز فيه التقديم والتأخير سواء كان الخبر رافعا ضمير المبتدأ أو سببه أو ناصباً ضميره أو مشغلاً عليه أو على
ضمير ما أنضف إليه أو المبتدأ مشغول على ضمير ملبس الخبر فالتأخير نحو قائم زيد والثاني نحو قائم أبوه
زيد أو قائم أبوه زيد والثالث نحو ضربته زيد والرابع نحو في داره زيد والخامس نحو في داره قيام زيد وفي
داره عبد زيد السادس نحو زيد أبوه ضرب زيد أبوه ضرب ومنع الكوفيين تقديم الخبر في غير
الرابع والمغرد في الأخير إلا شاملاً منهم فأجاز الأخير بمورثته ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية وهي
زيد أبوه ضرب دون زيد أبوه ضرب وعنده أبو علي أن الأصل الأخير بالمغرد إلاخبار بالفعل خلاف
الأصل فكان المبتدأ بالنسبة إليه اجتناباً فلا يفصل بين الفعل وبينضو به بخلاف اسم الفاعل وعنده غيره بأن
الخبر إذا كان فعلاً لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديمه بمعموله بخلاف اسم الفاعل وعورض بأن تقديمه معمول الفعل
أولى لقوته وأجاز الكسائي أيضاً التقديم في الثالث ومنع الأخفش التقديم في الرابع على أن زيد امر فوج
بالمجرور وأما أجازة الكوفيين ولم يميزوا قائم زيد وضربته زيد لأن الضمير في قولك في داره زيد ضمير
عليه الأثرى أن المقصود في الدار زيد وحصل هذا الضمير بالعرض وأخرج البصريون بالسماع حكى عيسى
أننا مشنوه من يشنوك وذهب ابن الطراوة إلى جواز زيد أخوك دون قائم زيد بناء على مذهب له غريب

خارج عن قانون العربية وقد أثبت إليه في كتاب الاقتراح في أصول النحو ورتبته هنا السخافة

من * مسألة يتعطف ما علم من مبتدأ وخبر وحيث صح فهم ما في الأولى قولاً وفي المحذوف من زيد وعرو
قائم نائباً للتخيير ويقل بعدا

ش * يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر فالأول يكثري في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ما به نار، أي
هي نار، قل هل أنشك بشئ من ذلك النار، أي هو النار وبعد ما الجواب من عمل صالحا فلتنفسه، أي فعله
نفسه، وإن تحالطوا فها خواتكم، أي فهم إخوانكم وبعد القول نحو وقالوا أسيار الأولين، أي هو ويقول
بعدا الفعالية نحو خرجت فإذا السبع ولم يقع في القرآن بعدها إلا تأكيداً منه في غير ذلك. سورة أنزلناها
برأه من الله، أي هذ والثاني نحو، أكلها دائم وظلها، أي دائم، والمحصنة، الذين أوتوا الكتاب، أي حل
لكم وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبراً فأما الأولى فالواسطى الأولى كون المحذوف المبتدأ
لأن الخبر محط الفائدة وقال المبدئ الأولى كونه الخبر لأن الجوز في آخر الجملة أسهل نقل القولين ابن أبان ومثال
المسئلة قصير جبل أي شأى صبر جبل أو صبر جبل أمثل من غيره وإذا بحثت بعلم مبتدأ بن خبر واحد نحو زيد

وعمره قائم فذهب سيو به والمأزني والمبرد إلى أن المذكور خبر الأول وخبر الثاني مخدوف وذهب ابن السراج وابن عصفور إلى عكسه وقال آخرون أنت مخفوف تقديم أهم ما شئت

من * ويجب في مبتدأ خبره نعت، قطوع ملح أوزم أو ترجم أومد مر بدل من اللفظ بفعله أو مخصوص ثم أومر مع قسم ونحوه من أنت زيد لا سواء خلافا للمبرد والسراج وبدل لاسيا الأرفق

ش * يجب حذف المبتدأ في مواضع أحدها إذا كان خبرا عنه نعت، قطوع ملح نحو الحمد لله أهل الملح أوزم نحو مرتب زيد الفاسق أوزم نحو مرتب بذكر المسكين وإنما التزم فيه الحذف لأهمها فقاموا هذه النعت إلى النعت الترتيبا واضرار الناصب أمارة على أنهم قصدوا إنشاء الملح والقدم والترحم كما هو في إنشاء إذ لو أظهروا لأومر الأخبار وأجرى الرفع مجرى النعت أما غير الثلاثة من النعت فبجوز فيه الحذف والذي كثر نحو مرتب زيد الحياط أي هو الحياط الثاني إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمرى سمع والأصل في هذا النعت لأنه جيء به بدلان، اللفظ بفعله فلم يميزاظهار ناصبه لثلاثا يكون جعابين البدل والمبدل، منه تحمل الرفع على النعت فالترحم اضمار المبتدأ الثالث إذا أخبر عنه بمخصوص في باب ثم نحو من الرجل زيد أي هو زيد الرابع إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو في ذق لا هان أي يميني الخادم قول العرب من أنت زيد أي مذكور لك زيد السادس قولهم لا سواء حكمه سيو به وتأمله على حذف مبتدأ أي هذا لا سواء ولا هام سواء وهو واجب الحذف لأن المعنى لا يستويين وأجاز المبرد والسراج إظهاره السابع قولهم لا شيا من يبال رفع أي لاسيا الذي هو زيد

ش * خبر يمدلوا ولولا لا متناع قال الجمهور ونطقوا واختاروا قال الرماني وابن النجيري والشاويين وابن مالك يجب ذكر مان كان خاصا ولا دليل وعليه لولا قولك حديثه وعهد ومعه يجرى وقيل الخبر الجواب وقيل تألها رفعها وقيل بمضمر وقدره بعض المتضمنين لولي مضمر ومع قسم صريح لا غيره في الأصح وادبع والكوفي سكت عنه والجمهور ران منه حسبك يمين الناس وضرب زيد قائما وان المقيد راذا أو قد كان وقيل ضرب به وقيل ثابت ونحوه بعد الحال وقيل بظهر وقيل لا خبر والفاعل مفعول وقيل هو قائما وفيها ضميران وقيل لا وقيل سكت عنه وقيل ضرب في فاعل مضمر ورفع قائما ضرورة وجوز له الأخفش بعد فاعل مضاف إلى ما هو موصولة بكان أو يكون وابن مالك مقرونا بواو الحال ويجرى مجرى مصدر مضافه في مؤول تألها المختار ان اضيف اليه وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود والمختار وقال السيوطي بمنع وقوع هذا الحال فلا تألها ماضرا عامر فوعا وتقدم بها وتألها ان كانت من ظاهروا بها ان تعدى المصدر وتوسطها معمولها وتألها ان يفضل وجوزها جملتها بواو لاوتها ورا بها ان عرى من ضمير ودخول كان على مصدرها وتبعاه وعلى زيد كان قائما على زياتها لا ماضر ينكفكان حسناقة للياه والكاف والكتابة قبلها وعبد الله وعبدى بن يديقيين

ش * يجب حذف الخبر في مواضع أحدها إذا وقع المبتدأ بعد لولا لا المتناعية لأنه معلوم بمقتضاها ذهي دالة على امتناع الوجود فلا دليل على امتناعه هو الجواب والمذلول على وجوده هو المبتدأ فإذا قبل لولا زيد لا كرمت عمر البيت في أن المراد وجود زيد بمنع من أكرام عمره وجاز الحذف لثمن المخدوف وجب لسد الجواب وسأله عمله ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف ولحقوا المرعى في قوله * فلا لا التمدد بسكسالا وقدم الرماني وابن النجيري والشاويين وتبعهم ابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلق فلا بد من بئنه لا دليل عليه لم يميز الحذف في لافلا أن يجب نحو لولا زيد يسلمنا لمسلم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لولا قولك لمحدثه عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم فان كان عليه دليل جاز الحذف والاثبات نحو لولا أنه ارز يد جوه لم يميز

ومنه بيت المعرى السابق والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناء على أن لا يكون بعدها لا كونه مطلقا قال ابن
 أبي الربيع أجاز قوم لولوا زيد قائم لا كرمك ولولوا زيد جالس أكرمك وهذا ثبت بالسماع والمقول
 لولوا جالس عمرو ولولوا قيام زيد انتهى فقلت في الظاهر أن الحذف رفعة له وإدليل أن في بعض رواياته لولوا
 حدثان قومك وهذا جار على القاعدة وقد بينت في كتاب أصول النحون كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه
 لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لأنه مروي بالمعنى لا بلغز الرسول والاحاديث رواها الجمهور
 والمولدون لأن يحسن العربية فأدوها على قدر السقيم وكلوا لا في هذا كروما منه عليه ابن النحاس في تلميحته على
 المقرب وذهب قوم إلى أن الخبر يعدل ولا غير، قدروا أنه الجواب وذهب الفرء إلى أن الواقع يعدل ولا ليس، مبتدأ
 بل مرفوع به الاستغناء عنها كخبر تقع بالفعل الفاعل ورد بأنها لو كانت عادلة لكانت الخبر أولى به من الرفع
 لاختصاصها باللام وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل بعده مبدؤه ولا يوجد بدو نحوه لظهوره في
 قوله قلت لولوا لئلا ينزعني شئني وذهب جماعة من المتقدمين إلى أنه مرفوع بولوا لئلا ينزعني شئني فعل تقديره
 لولم يوجد أولم يحضر الثاني إذا وقع خبر قسم صريح نحو لم يرك وأمين الله وأمانة الله وإنما وجب حذف كونه
 معلوما وقد سد الجواب، سده بخلاف غير الصريح فلا يجب حذفه بل يجوز إثباته نحوه على عهد الله لظن
 لأنه لا يشتر بالقسم - حتى يذ كر القسم عليه ومتقدم لا يستعمل إلا في القسم وقيل إن أمين الله نحوه خبر
 محذوف المبتدأ والتقدير تسمى أمين الله الثالث إذا وقع بعد واو بنى مع نحو كل رجل وضيمته أسمى، فترنن
 فأنه محذوف لدلالة الواو وما بعده على الموحوية وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع ولو جر مع لكان
 كلاما تاما مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الخبر يعدل وإنما أغنت عنه الواو كإغناء
 المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير واختاره ابن خروف فلم تكن الواو صريحة في الصيغة
 بأن أحقت العطف نحو زيد وعمرو فمررتان جاز الحذف والاثبات الرابع اختلف في قول العرب حسبك نيم
 الناس فقيل الضمة في حسبك ضمة بناء وهو اسم بمعنى به الفعل وبني على الضم لأنه كان معدرا بقل ذلك فحذف
 على قبل وبعد وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء والجمهور على أنها ضمة أعراب فقيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة
 المعنى عليه والتقدير حسبك الكون تتم الناس وقيل هو مبتدأ لا خبر لأنه لا نفع له في كلف واختاره ابن طاهر
 الخامس سده ضمير يذ يدانها ضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عملا في ضمير صاحب حال بعده لا يصلح
 أن يكون خبرا عنه وهذه المستطولة لذيول كثيرة الخلاف وقد أفردها قديما تأليف مستقل وأقول
 هنا اختلف الناس في أعراب هذا المثال فقال قوم ضرب في مرفوع على أنه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضرب في
 زيد قائما أو ثبت ضرب في زيد قائما وضمف بأنه تقديره ما لا دليل على تعيينه لأنه لا يجوز تقديره ثبت يجوز تقديره
 قل أو عدمه ولا يتعين تقديره لا سبيل إلى اضماره وقال الجمهور هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيد
 مفعول به وقام حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا فقال قوم لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن
 الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كافي إذا تم الزدان والتقدير ضرب زيد قائما وضمف بأنه لو وقع
 موقع الفعل لصح الاقتصاد عليه مع فاعله كالشبه به وقال الكسائي وحشام والفرء وابن كيسان الحال نفسها هي
 الخبر ثم اختلفوا فقال الأول أن الحال إذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال
 والآخر من المصدر وإنما احتج في ذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير
 يعود على المبتدأ وقد جمعت الوضعتين فاحتاجت إلى ضميرين حتى لو أكد كر التوكيد نحو ضرب زيد قائما
 نفسه وقال الفرء الحال إذا وقعت خبر المصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجرها بها على صاحبها في إفراده وتبينته

وجوه ونسب هامن ضمير المصدر الزومها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يتبدل ضمير المصدر نحو ضري
زيدا انهم وجاز نصب قائما ونحوه على الحال عنه ووعده لاولين وان كان خبرا لما يمكن عين المبتدأ لان القائم
هو زيد لا الشرب فلما كان خلافا انتصب على الخلاف لا يستندهم بوجوب النسب وقال ابن كيسان انما اغنت
الحال عن الخبر لشبهها بالظرف فكانه قيل ضمير زيد يوافق من قيام وصفه قول ابن كيسان وحشام بان العامل
الواحد لا يعمل رضائي ظاهر من فكذلك لا يعمل في خبره وان كان الخبر لا يوزن نحو ضري اخو بك قائم لم يمكن
ان يكون خبره ضميران لانه لو كان الخبر واحدا ماضيا من خبره على صاحب الحال المثنى والاخر مفردا
لعوده على المبتدأ المفرد وتنبه أي الفاعل واقراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يرفع ان يكون ناسم
الفاعل مفردا ماضي في حال واحد وهو باطل وقول الفر بن الشرط مفرد لا يصلح للضمير لانه لا يتقبل مع
الجواب هو محذوف والضمير محذوف معه وقول ابن كيسان انما نوجاز ما قدره لما جمع الجملة ان يقول زيد قائما
لانه بمعنى زيد في حال قيام وهو مجموع اجماعا وقال الجمهور بتقدير الخبرم اختصارا هل يجوز اطواره فقيل نعم
والجمهور على المنع ثم اختلفوا في كفيته ومكانه في كفي البطولي وبان عمرو عن الكوفيين انهم قدرو ثابت
أبو موجود بقائما وصفه بانه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه فانه كما يجوز تقدير ثابت مضي أو معلوم وقال
البصريون بتقدير فعل قائما ثم اختلفوا في كفيته فقال الاحشي تقديره ضري زيد حاضر به قائما واختاره ابن مالك
لما فيه من غلة الحذف وصفه بانه لا يقدر زيادة على ما أفاده الأول وقال الجمهور بتقديره اذا كان قائما ان أردت
الماضي واذا كان قائما ان أردت المستقبل فحذف كان وظلها ثم الظرف وجه تقدير الظرف دون غيره بان
الحذف توسع والظرف أليق به والزمان دون المكان لان المبتدأ انما يحدث والزمان أجدر به واذا دون
غيرهما للاستعراق اذ الماضي واذا المستقبل وتقدير كان التامة دون غيرها من الافعال لاحتياج الظرف والحال
الى عامل ودلالتها على الكون المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يعتقد قائما خبر كان المقدرة للزوم
التسكير وفعالها ضمير يعود الى زيد وجوز ان يخشى عوده الى فاعل المصدر وهو الياء اذ عرفت ذلك فها
مسائل الأولى لا يجوز رفع الحال المدة كورة اختيارا بان يقال ضري زيد قائم الان اضطر الى ذلك فرفع
لا على انه خبر ضري بل خبر مبتدأ محذوف والتقدير ضري زيد وهو قائم والجملة حال سد مسد الخبر وسواء
في ذلك المصدر المبرج كاللثام المذكور وغيره وجوز ان يحش أن الرفع بعد فعله مضاف الى ما موصولة
بكان أو يكون نحو اخطب ما كانا أو يكون لا يرفع خبرا عن اخطب وافتقار ابن مالك وقال فيه مجازان
أعدهما اضافية اخطب مع ايمان صفات الاعيان الى ما يكون وهو تأويل الكون والثاني الاخبار بقائم مع انه
في الاصل من صفات الاعيان عن اخطب ما يكون مع في المعاني لان أفضل التفضيل بعض ما يضاف اليه
والحامل على ذلك تعدد الباقية وقدمه بها بأول الجملة ففصلت بآخره وروعا وقال ابن العاص وجه ابن
الديلمان رفع الاخش قائما بان جعل اخطب مضافا الى أحوال محذوفة تقديره اخطب أحوال كون بالامير قائم
الثانية أصل المسئلة أن يكون المبتدأ مصدرا كما تقدم ومثله أن يكون مضافا الى مصدر اضافية بعض لكل أو كل
للجميع نحو أكثر من السويق ومتونا وكل من السويق ومتونا معظم كلامي فلما وهل يجري ذلك
في المصدر المؤول نحو ان ضري زيد قائما أو ان تضرب زيد قائما بالجمهور ولا والكوفيين نعم والثالث المنع ان
لم يضاف اليه كالتالي المذكورين والجواز ان أضاف اليه كخطب ما يكون الامير قائما وهذا هو الصريح والبالغ ابن
عمرو فاجرى ثل ما لا حقيقة له في الوجود مجزى المصدر في ذلك الثاني جواز وقوع هذه الحال فعلا أقوال
أحدهما وعليه يروى والفراء المنع والثاني الجواز وعليه الاخفش والسكاني وحشام وابن مالك السماع قال

وتروى عيسى العتيق: * * * يعطى الجزين طيفاً ذا كبدية -

عندى هاق الى فسر ان * * * يضاء مثل الهرة الطائفة

وقال

والثالث المنع في المضارع المرفوع لان الصيغة في لغة المرء عرس عن التصريح بالشروط والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط يعرى المرءاء الزحني جواز تقديم هذه الحال على المصدر أو ال أحد هما الجواز وعليه المصدر سواء كان في ظاهره موصراً بغيره أم كان لازماً بحجة ثمانية في زيادة ملتون في السويق وثاني لأن في لغة المرءاء سواء كانت في ظاهره موصراً بغيره أم كانت لازماً بحجة ثمانية في زيادة ملتون في السويق وثالث الجواز إذا كانت من ضمير المنع، ذلك ثبت من ظاهر وعيب الكسائي وهشام والرابع المعان كان المصدر متديراً رازاً كان لازماً في قوله طاهر المصدر منه وهو نحو من يملك قناطير في قولان أحدهما المنع وعليه الكسائي وهشام والفراء قال أبو حيان وحكي الجواز عن المصدرين ولعله لا يصح فانه مشكل لأن قيد القدر بين المصدر ومعموله مختلف تقدمه فليس فيه ذلك وفي توسط معقولها بينهما وبين المصدر ومعموله نحو من يرد أفساراً كما قولان أحدهما الجواز وعليه المصدر والكسائي فتم الفصل بين المصدر ومعموله والثاني المنع وعليه الفراء لأن كما يؤول الى الاستقبال فلا يتم معموله عليه الخامسة في جواز وقوع هذه الحال بجهة اسمية أقوال أحدها المنع سواء كانت بوزن أو دونها وكيفية توبه والثاني الجواز مطعاً وعليه الكسائي واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله

خبراً قريبي من الموتى طيف رضى * * * وشر بفتى عتبه وهو غفبان

والثالث الجواز بوزن لا دونها وعليه الفراء أقصاه على ثبوت السماع السادسة في جواز دخول كان في مقادير على هذا المصدر قولان أحدهما المنع وعليه السرياني وابن السراج نحو كان ضرباً في زيادة الكسائي والثاني الجواز ابن عصفور لأن تعويض الحال من الخبر عما يكون بعده في لفظه في خبر كان يصح السابعة في جواز اتباع المصدر المذكور بأن يقال ضرباً في زيادة الشديدة قائماً ولأن أحدهما الجواز قياماً وعليه الكسائي في ثبوت ذلك والثاني المنع لأن الموضوع موضع اختصار ولم يرد به سماع الثامنة في جواز نحو عتبي في زيادة قائماً لأن أحدهما لا وعليه أبو علي لأن اسم كان حينئذ ضمير على وعلى خبر كان، حيث المعنى واقفتم ليس نقض الفلم ولا من لا منزله ولأن الحال حينئذ ضمير وضعير المصدر لا يصل والثاني مع على إن كان زائدة التاممة إذا كُتبت عن المصدر الذي سبقت الحال مسددة قبل ذكر الحال نحو ضرباً في زيادة هو قائم قولان أحدهما الجواز وعليه المصدر والكسائي وهو مبتدأ وقائمة مسددة خبره والثاني المنع وعليه الفراء العاشرة أجازوا وأما ضربيك فكان حسناً في أن حسنة صفة لضرب ونحوها المرءاء على أنه صفة ثلابة الكاف الحادية عشرة أجاز الكسائي وهشام عبد الله بن يحيى في تقديمه على تقدير العهد لعبد الله وزيد بن قيس في تقديمه عبد الله ورفع عما بعده وثي قديمين لأنه لعبد الله وزيد وكان خبر العهد كما يكون الحال خبر المصدر ومنع ذلك الفراء وقال أبو حيان

وقياس المصدرين يقتضي المنع

من * * * وان دوى معطوفاً بواو على مبتدأ قبل أحدهما واقع على الآخر جاز وقد يفي مضاف إليه المبتدأ من معطوف فطابقتهما الخبر ومنع تقديمه خلافاً لنعهما

في * * * فيه مثلان الأولي اختلاف بين مجوز أن يوقى مبتدأ به معطوف عليه بواو وبعده فعل أحدهما واقع على الآخر نحو عبد الله والرجح ببارها قبل لأن ببارها خبر عن أحدهما فيمنع ما الآخر بلا خبر وقيل نعم واختاره ابن الأنباري وابن مالك واختاره على صحة بقول الشاعر

أخواله أخته زيدا وقال ابن الحارث العرب لا تدخل موصولا على موصول وانما ذلك ممن وضع التعوين وهي مشكلة جدا انتهى ولهذا اخترت عليهم حرمان ذلك فيه.

مسئلة تدخل الفاء في الخبر جوازيا بعد مبتدأ مضمرة شرطيا بمجال موصولة بمقتبل عام خلافا لسيو به أو غيرهما موصولا بنظر أو فعل يقبل الشرطية خلافا لمن أطلق أو جوازيا لماضي أو المصدر بشرط أو الاسم أو منع أن كذا أو وصف أو تنكرة عامة موصوفة بذلك ونحوه ابن الحارث بكل وشرط في واستفهام أو متنافيا بها مضمرة بنجاسة أو موصوف بالموصول على الأصح أو متنافيا إليه وقل في خبر بكل متنافيا إلى غير ذلك وجوزة الاختصاص في كل خبر والعراء لمن تضمن طلبا

لما كان الخبر ممرطبا للبند ارتباطا المحكوم به بالمحكوم عليه ويصح إلى حرف رابط بينهما كالمبتدأ الفعل والفعل إلى ذلك فكان الأصل أن لا تدخل الفاء على شيء من خبر الجلبة، لكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه حدث وهو الشرط والخبر والمضي الملاحظ أن بعضا من الخبر مستقيم بالصلة أو الصفة وأن بقصد به العموم ودخولها على ضربين واجب وهو بعد ما كاسيت في أو آخر الكتاب الثالث جازر وذلك في صور أحدها أن يكون المبتدأ الالموصولة بمقتبل عام نحو لثنية والزات في فاحدرا والسابق والسارفة فاقطعوا واما ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والراجح وذهب سيو به وجهو والبصريين إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة ونحو جوا الآتين ونحوهما على حذف الخبر أي فاجتلي عليك الزانية أي حكم ذلك الثانية أن يكون المبتدأ غير الالموصولات وصته ظرف أو مجرور أو جلة تصلح للشرطية وهي الفعلية غير الماضية وغير المصدرية باداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولو أن بقدا وما النافية مثال الظروف قوله

ما الذي بالخازم السيب ماعرا * المصون وماه قد يصنع

ومثال المجزور قوله تعالى وما يكمن من نعمته فنن الله. وسأله الجلة قوله تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويقول على أن ماموصولة بحقوق الفاء في قراءة الفاعل وابن عامر لا يجوز دخول الفاء والصلة غير ما ذكر وجوز ابن الحارث دخولها والصلة جلة اسمية نحو الذي هو يأتي فله درهم وجوز بعضهم دخولها والصلة جلة فعلية موصولة بشرط نحو الذي أن يأتي كرمه فهو مكرم حكاه في النبط عن بعض سيو خه ورد بان الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا. ونصب لأن اسم للشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو الذي زارنا أمس فله كراة أدخل بقوله تعالى وما أصابكم يوم انتفى الجماد قبل أن الله. وما طأ الله على رسوله منهم فإا وجهتم عليه. وأوله المانعون على معنى التبيين أي وما أتت من أصابته أياكم وهو بعد وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل مطلقا وإن لم يقبل الشرطية حكاه ابن عمقور فإا نحو الذي ما أتت فله درهم وإن لم يقبل دخول أداة الشرط على ما النافية لأن هذا ليس شرطية حقيقة وانما هو شبهة. وردنا غير محفوظ من كلام العرب وإذ لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنع من إجازة ذلك مادكر من أن الإذالة ذال لا تشبه فعل الشرط ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط إذا كد الموصول أو وصف الذهاب معنى الجزاء بذلك وأيد بأن ذلك لا يخفى من كلام العرب الثالثة أن يكون المبتدأ تنكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة أعنى الظروف والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو رجل عنده خرم فهو ممدوع عبد للكرم فالصنيع ونفس نسبي في تجارها فلن تحيب وخص ابن الحارث ذلك بكل وأصبح التعميم الرابعة أن يكون المبتدأ متفاني التنكرة المذكورة وهو مضمرة عجزاء بقوله * وكل خبر يلزمه فهو مشمول * الخامسة أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو والقواعد من السماء إلا أن لا يزوجون كما قاليس علمين جناح وممنع بهم دخول الفاء في هذه الصورة لأن

المخبر عنه ليس بمشبه باسم الشرط لأن اسم الشرط لا يقع منه إلا الفعل واسم الموصوف بالذي ليس كذلك وأول الآلة على أن اللانقي مبتدأ ثان والفاء داخل في خبره لأنه موصول وهو وخبره خبر الأول السادسة أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول نحو غلام الذي يأتي فيه درهم ومنه قوله * وكل الذي حمله فهو حامل * وقيل دخول الفاء في حيز كل منافقة غير ذلك أما إلى غير موصوف كقولهم كل نعمة فمن الله أو إلى موصوفة بغير ما ذكر كقوله

كل أمرى مباح أهدان * خنوط بحكمة التمثال

وجوز الأخفش دخولها في كل خبر يجوز بدخولها واستدل بقوله * وقائلة خولان فأنكح قناتهم * وقوله * أنت فانظر لاي ذلك نصير * والجمهور رأوا ذلك على أن خولان خبره وحذوفاً وأنت فاعل بمقدر فمفعله الظاهر وجوز الفراء الاعلم بدخولها في كل خبر هو أمر أو نهي يجوز بدخولها في خبره فلا نصير به واستدل بقوله تعالى هنا فليفرقه وقول الشاعر

يارب هوسى أظلمى وأظلمه * فاصبب عليه ملكاً لابرجه

ص * والصحيح دخول الناسخ على موصول بشرطه ويزيل الفاعل لأن وأن ولكن على الأصح قيل ولعل قيل وكان منارها وهل اليقين

ش * اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ إذا كان موصولاً لقسم معنى الشرط فالجمهور على جوازه ومنه الأخفش لأن ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله وعلى الأول إذا دخل زالت الفاعل من خبره لأن شبهه باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله ما لم يكن الناسخ إن أو أن ولكن فانه يجوز دخوله معها كما أنها صفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء فذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء بخلاف أحوالها التي لم يزل وكان فيها قوفاً للمعلومة المعنى فتوى شبهها بالأفعال مساوئها في المنع من الفاء وقيل يمنع الفاء بهم وأن ولكن أيضاً لأنها لا تصحق بالخبر والشرط فيه توقف بعد عن شبهه ورد بالسماح قال تعالى إن الذين كفروا المؤمنات والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وعلوهم أعمى عنهم شيء وأن لله حسه وقال الشاعر

* ولكن ما يقضى فسوف يكون * فان هلت في اسم آخر جاز دخولها اجاءاً نحو انه الذي يأتي في قوله درهم وقيل يجوز دخول الفاء مع لعل الخاطما لا يغير المعنى وقيل يجوز أيضاً دخولها مع كان بلفظ المضارع باللفظ الماضي وأصح فعل اليقين كملت دون ظنفت وعليه ابن السراج

ص * ولا يسطع قبل خبر ذي فاء عند الكوفية وجوز ابن السراج

ش * قال أبو حيان في شرح التسهيل إذا خبثت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء يميز العطف عليه قبلها عند الكوفيين وبجازه ابن السراج

ص * نواسخ الابتداء الأول كأن وأصح وأضمر وأسمى وظل وبات وصار وليس مطلقاً ودام بعد ما للظرفية زال الماضي زال الماضي وبقى وقتاً وتأتا تأقـل وفي رام معناها بدنى وشبهه وقد يفضل ويقدم ويرفع المبتدأ خلافاً للكوفية ويسمى اسمها فاعلاً أو نصب الخبر ويسمى خبرها مفعولاً والكوفية حالاً والفراء شبهه برفضان بعد ما أخبار الشأن ونالهم الفاء ولا تدخل على ما لم صدر أو حدثاً أو ابتداءً أو عديم تصرف أو خبره جملة طلبية ولا دام والنقي بما ليس على خبره مفرد طلبى على الأصح ولا صار ونحوه دام وتلوها على ذي ماض بشرط الكوفية في الباقي قد وان مالك في ليس على قلة الشأن والحقى قوم بشار أرض وعادو آل ورجع وحال واستحال وتحول وارتد وما جاء من حاجتك وقعدت كانه حرة وقوم غدا وراح والغراء أمصر

والآخر واظهر وقوم كل فصل ذي نصب مع رفع لا دونه والكوفة هذا وعده مراد هما التعريف مرفوعا
بهما لاثاني له وسواء عثر بالرفع اسم التعريف

ش * أي هذا مصب الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر قدس بحكم الابتداء وهي أربعة أنواع كان
واخواتها وكادوا اخواتها وان واخواتها وطفنت راحوا لها وما الخ بقى بذلك فاما كان فذهب البصريين انها ترفع
المبتدأ ويسمى اسمها ورعيا يسمى فاعلا مجازا شبهه به وقع ذلك في عبارة المبرد وغيره يسميه باسم الفاعل
ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شيئا وانها باقية على رفعه واستدل الاول بانماles الضمير بها وهي لا تتصل الا
بالعامل وينصب الخبر فيناق الفرية بين ويسمى خبرها ورعيا يسمى فاعلا مجازا شبهه به غير ذلك المبرد وغير
سيمويه باسم المفعول وكان قياس هذه الأفعال ان لا تعمل شيئا لها ليست بأفعال صحيحة اذ دخلت للدلالة على
تغير الخبر بالزمان الذي ثبت فيه وانما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة فاسمين نحو ضرب فرفع اسمها
تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيها بالمفعول هذا مذهب سيمويه وذهب القراء الى ان
الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان ظهر ان نصب لشبهه بالحالة فكان ر بدنا حكمه شبهه عنه بجهان بدنا حكمه
الكوفيون الى انه انتصب على الحال ورد بورده مضمرا ومرة وجند وانها لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن
الحال واعترض وقوعه بجهة نظر فاولا يقع المفعول كذلك وأوجب بلنسخ بل تقع الجملة موقع المفعول نحو قال
زيد عمر وفاضل والمجرور نحو مررت بزيد والطرف اذا توسع فيه وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان
وأنكره القراء وزد بالسماح قال

ادامت كان الناس صفات شامت * وآخره من الذي كتب أصنع

وقال وليس منها شفاء الله مبذول * ثم اختلفوا في توجيه ذلك فالجمهور على ان في كان ضمير الشأن اسمها والجملة
من المبتدأ والخبر في وضع نصب على الخبر ونقل عن الكسائي ان كان لغاة ولا عمل لها ووقفه ابن الطراوة
والمحقق على عدمه من هذه الأفعال ثلاثة عشر ثمانية لا شرط لها وهي كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار
وليس وواحد شرطه أن يقع صليها الظرفية وهي المصدرية المراد بها وبصلتها التوقيت وهي دام نحو وأوصاني
بالصلاة والازالة مادمت حيا أي مدة دواي حيا واربعة شرطها تقدم في أو شبهه وهو انتهى والدعاء وهي زال
ماضي زال وانفك ورح وقضى والأربعة بمعنى واحد باتفاق الصوابين وسواء كان الذي يعرف أو فعل أو اسم

كقوله لن زالوا كذلككم لازا * ت لك خالدا خلوا للجليل

وقوله ليس ينك ذاغنى واعتزاز * كل ذي عفة مقل قسوع

وقوله غير منك أسير هوى * كل وان ليس يمشير

ومثال التي صاح شعرو ولا تزل ذا كرامو * ت نفسياته ضلالين

ومثال الدعاء ولا زال نهلا بصرعك القطار * دواء كان الذي بلغو ظاه كائن أم بقدر كقوله فتعأذ كمر
يوسف أي لاتنأ وقول الشاعر

تفك تسمع ما جدي * ت بهك حتى تكونه

أي لاتنفك وقوله * لعمر أبي دعاء زالت عزيرة * أي لازالت وقوله

وأبرح ما دام الله قوي * بحمد الله منتظا مجيدا

أي لا أبرح وسواء كان متلا بفعل أم فصولا بينه وبينه كقوله

ولا أراها زال ظالمه * تحدث في قرحة وتكثوها

وقوله: احترز بماضى زال من زال التي، ضارعها يزول وهو فعل تام لازم بمعنى تحول والتي، ضارعها يزول وهو فعل متعد بمعنى ماز والمشهور في حق كثير المين وفيه العلة بالفتح والثالثة في قال في المحكم ماقتبت اقبل وماقتات اقبلت وفتوراما افتأت الاغصيرة تنجيه وذكر الثلاثة ايضا بوزيد وذكر الصغرى فتو يقتودى وزن ظرف لغة في فتو ثم ان غاراه واخواته اقبل على لازمة المفعلة لوصف مذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها فان كان قبله فعله الزمان دامت كذلك نحو مازال ينزل على اللوان كان قبلها في اوقات دامت له كذلك نحو ومزال ينزل البراعم قال ابن مالك وكذا العمل في وى ورام معناها قال وهما غريتان ولا يكاد الصويون يعرفونهما الا من سمى باسمهما الغريتين من شواهد استعمالها قوله

لا ينى الحب شقة الحب ماذا * م فلا يحسنه ذا اعرواء

إذا رمت من لا يرمى بها * سوا فقد ابدت في مرمى المرى

وقوله قال واستررت بقول معنى زال من وى بمعنى فتر ورام بمعنى حاول أو تحول انتهى * وقال أبو حيان ذكر محبانان وى زاده بعض البغداديين في افعال هذا الباب لان معناها معنى مزال نحو ما وى ز يد قمار ردبانه لا يمان من كونها بمعناها سبها انتهى لهما في العمل الا ترى ان نلزل يد قمار معناه أقام ز يد قمارا النار ولم يجعل العرب لأقام ما ولا خبرا كما فعلت ذلك بطل قالوا والتمسك في المنسوب به دليل على انه حال وأما البيتان فالتعريب في الاول على اسقاط الخافض أى لا ينى عن شقة الحب والثاني يحفل لالحال لتكبره والحق قوم منهم ابن مالك صار ما كان معناها ذلك عشرة افعال أض كقوله

أذن يمشيه حتى اذن يمشدا * وأذن نهيدا كالصمان أجردا

وعاد كقوله: فله ممن عاد بالشدأمر * وآل بالمد كقوله

ثم آلت لا تكلفني * كل حي معقبا

وراجع كقوله: ويرجع بالأكب من كبريات * وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا ولا حول بالمعلة كقوله وما المرء الا كالشهاب وضوءه * يجوز رمادا بعد إذ هو ساطع

والحال كقوله: إن العداوة تسبيل مودة * تتدارك المغفوات بالمسلمات

وفي الحديث قد حالت شر بالتحول كقوله: فيالك من نعى تحولن أبؤسا * وارند كقوله ضالى: فارند بصفا والتاس قولم ما بامت حاجتك قبل وأول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله على الهمير وى وفيه حاجتك على ان ما خبر جماعت قديم لأنه اسم استفهام والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ونصبه على أنه الخبر والاسم خبرها والخبر أنه حاجتك صارت حاجتك وما يشهد بالجله تبعدها خبر والعائز قد من الهمير شجرة شجرة حتى تغلبت كانهما حربة أى صارت كانهما حربة فكما حارب بعدت فالصقون طروا استعمال هذين الضلعين بقسوة الشبه بينهما وبين صار وجعلوا من ذلك جاء الرقيقين من وصاعين وقد نهد لبال حاجة الاضاهاء صار وجعل منهل تخشع كقوله تعالى فقلعه ذموا وغيرهم قصر وهما على ذلك المثلين وقالوا في القاسم الاول ان المنسوب فيها حال وان آلت بمعنى حلفت ولا تكلمنا جواب القسم وافق عليه ابن مالك في آل وقد رآلحق قوم منهم الخشعى وأبو البقاء الجوزى وابن عمه غور بافعال هذا الباب غدا وراح بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله في وقت العدو والرائع جعل من ذلك حديث اغد هالما وحديث فقه وخاصا بوزح ويطاوعا ويقول غدا يدضاحكا وراح عبد الله متطعا أى صار في حال ضحك وانطلاق ومنع ذلك الجوز منهم ابن مالك وقال المنسوب بعدهما حال اذا جرد الضميمة والحق الفراء بها مبصر وأخبر

وأظهر ذلك كراهي كتاب الحدود قال أبو حيان ولم يذكر شاهد على ذلك وهات أصال الباب ثلاثين فعلا وذهب الكوفيون إلى أن هذا وعندهما دار بينهما التقريب كما من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمة وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كلما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا تأتي في الوجود نحو هذا ابن صياد أشقى الناس فيرون هذا تقريرا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لأن المعنى انما هو على الأخبار عن الخليفة بالتقدم وعن الشمس بالطلوع وأتى بسم الإشارة تقريرا للتقدم والطلوع ألا ترى انك لم تشر اليهما وهما معا ضربان وأيضا فأن الخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى بينهما بالإشارة إليهما وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة بخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يحتل المعنى كالوأسقطت كان من كان زيد قائما وقال بعض الصوريين يدخل في هذا الباب كل جعله منصوب بعدم مرفوع لا بد منه فقام زيد كرمي أو ذهب زيد متحدا فان جعلته تاما نصب على الحال فاذا عرف ذلك فشرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب أن لا يكون مجازا المصدر كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا مجازا الم حذف كالخبر عنه بنعت مقسوع ولا مجازا الم ابتداء كقولهم أهل رجل يقول ذلك الأرياء والكلام على القرير يانه كذلك مثلا وكذا ما بدعولا المتابعة وإذا العجائية ولا المجاز عدم التصرف كائين في القسم وطوبى للومين وويل للكافر وسلام عليك ولا خبره جعله طلبية وشذوقه * وكوفي بالمكرم ذكر كرمي * وشرط ما تدخل عليه دام وليس والمثنى بما من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ما سبق أن لا يكون خبر مفعول طالبا لأن له المصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا يقال لأ كلك كيف مادام زيد ولا ابن ما زال زيد ولا ابن ما يكون زيد ولا ابن ليس زيد ولم شرط ذلك الكوفيون فسوا وينهاو بين غيرها ولم يشرطه الشلويين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقدم خبرها ولا يشرط ذلك في المثنى بغير ما كمل ولا ولن ولا في غير المثنى إجماعا وشرط ما تدخل عليه صارو ما بمنها واثم وزال وأخواتها زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد علم وكذا البواتي لأنها تفهم الدوام على الفعل وأما اله بر من الأخبار والماضى يفهم الانقطاع فتداسوا وهذا استحق عليه واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماضى فالمصحح جوازه مطلقا وعليه البصريون لم يكتفوا في كلامهم بظواهرها وكثرة توجب القياس قال تعالى ان كان قبضه قد ان كسب فقه ان كسب آسنتم أولئك كانوا أنفسهم وقال الشاعر * ثم أضحو العبد الدهر بهم * وقال * وقد كانوا فمضى إلى ساروا * وحكى الكسائي أصبحت نظرت إلى ذات التاتير يعني ناقته وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بقصد ظاهرة أو مقصدية وحجتهم أن كان وأخواتها إذا دخلت على الجبل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يتجنى إليها ألا ترى أن الغيوم من زيد قائم ومن كان زيد قائما ثنى واحد واشترط قولا لتأخر الماضى من الحال وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضى أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم * ليس خلق الله أشعمرته * قال أبو حيان وليس هذا التخصيص يصحح بعد أن حكى ابن عصفو واتفاق الصوريين على الجواز من غير تنقيح فان قيل ليس لثنى الحال فيلزم من الأخبار عنها الماضى تناقض فالجواب انها لثنى الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة فتضيقها على حسب القيد

نص * وتدل على الحدث حلا فالقوم ولا تنصبه على الأصح وقيل لم يلغظ به وفي الطرف والحال خلاف مرتب * اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث فذهب قوم منهم المبرد وابن المبراج والغفاري وابن جني وابن برهان والجرجاني والشلويين والمشهور والمتصور أنها لتدل عليه كالزمان كسائر الأفعال وذهب ابن خروف

وابن عمه غوراني أهم اشتقة عن اعدان لم ينطق بها وقد تقرر من كلام العرب انهم يستعملون الفروع ولا يكون من الأصول وزد هذا الاول بالمساع قاله وكونك اياك عليك يسير وحكي أوزر لمصدر فتي وحكي غيره ظلمت أقل كذا الخ لولا قلت أهل كذا ليتوته ومن كلام العرب كونك مطيعا مع الفقير خير من كونك غاصبا مع الفخري وبيننا الاسم اسم الفاعل منها ولا يتبين من الزمان وبيننا على هذا الخلاف عملها في الظرف والجار والمجرور بين قال بدلتها في الحديث أجاز عملها فيه ولذا علق بعضهم المجرور في قوله أكان الناس غبجا وكان ومن قال لا يدل عليه منعه قد صرح الفارسي بأنها لا تتعلق بأحرف جر ثم قال وفي عملها في ظرف الزمان نظر انتهى وحكي أبو حيان الخلاف الذي في عملها في الظرف والمجرور في عملها في الحال فمن منعه قال لا نه لا يستدعاء لها الحال والفاعل مستدعى من جوزه قال الحال يعمل في هذا وليس فعلا فكان أولى أمانتها المصدر فلا يصح منعه على القول بآنيانه لانهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازه السيرافي وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا

من ص * وقد دحر بها كاسم وأولى بالفتح
يوش في تعدد حركات كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ والمنع هنا أولى ولهذا قال بعض من جوزه هناك كانه
درستوه وأبو الريحون وجهه أن هذه الافعال شئت بما يتعدى الى واحد فلا يزاد على ذلك والمجرور ون
قالوا وفي الأصل خبر مبتدأ فإذا جاز تعدد مع العامل الاضعف وهو الابتداء مع الاقوى أولى

من ص * وزد حركاته الاول قبل وبن كسار حركاته المكررة في ظل
يوش زد تان وأصح وأخص وأسمى وظل يعني صار فلا يقع الماضي خبرها كما تقدم قوله تعالى وبست
انجيل بسا فكتب هبما متشاكرتم أنز واجتالكة فاصطنعته متاخوانا ظل وجهه مسودا وقول الشاعر
ثم أضجوا كاهم ورقب * فطالوت به الصبا واللبور

وقوله أميت خذوزع المكره الصباقي والها بآدي شارح اللام أن ظل لا يأتي في صار بل لا يستعمل الا في
فعل النهار وقال بعضهم هو مشتق من الظل فلا يستعمل الا في الوقت الذي للشمس فيه ظل وهو ما بين طلوعها
وغروبها وزعم زعمشري أن بيتي صار قال ابن مالك وابس يصح لعدم ما به على راء مع التامع
والاستقراء وجمع منه بعض المتأخرين فان أحدكم لا يدري أين يات به وضعه ما كان عمله على المعنى
الجمع عليه وهو الدلالة على ثبوت ضمنون الجملة لئلا قال ومن أحسن ما يجيء به قوله
اجن كلبا كرت كليب * أيت كائن أطوى بحمر
لأن كلبا يدل على عموم الاوقات

من ص * وكلت تصرف الاليس قيل ودام ولتصاريفها ما لها كثيرها
يوش جميع هذه الافعال تصرف فيأتي منها المضارع والامر والمصدر والوصف الآن الامر لا يأتي صوغه
من المستعمل منفيا الاليس فيجمع على عدم قصرها وامادام فنص كثير من المتأخرين على انها لا تصرف
وهو مذهب الفراء ونجزم به ان مالك قال ان الدهان لا يستعمل في موضع دام يدوم لانه جرى كالثلج عندهم
وقال ابن انبار لا تصرف مادام لانها للتوقيت والتأييد فبعد المبتدأ قيل قال أبو حيان ومادام كومن عدم
تصرفه لم يذكروا البصريون ولتصاريف هذه الافعال من العمل والشرط والمالضي منها كذا اياثر الافعال
ومن أمثلة ذلك قوله تعالى قل كونوا حجارة أو حديد أو خفا ثم أذك بغيره وقول الشاعر
وما كل من يبدى البشاشة كائنا * أخاك اقام تله لك متعبدا
قضى الله يا اسماء ان لسرتا * أحبك حتى يفيض الجفن بفيض

في ص ٣٦ وزن كان فعل وقيل فعل وليس فعل والاكثر فعلت وحكى كسر اللام وضعها وبطل عليها
 منع الا في نيم خلافا لما في النسخة وأبي علي وفي نسخها ومما تلتها والاصح الحال ما لم يقيد بخولها زمان فذهب به والاشهر
 في زوال يزال فهي فعل وسكى يزيد فعل والصحيح تلي القسم ها

في ص ٣٦ فيه مسائل الاولى الاصح ان وزن كان فعل يفتح العين وقال الكسائي فعل بالضم ورد به ولو كان
 كذلك لم يقولوا منه كائن لان الوصف من فعل فعمل وامان ليس فذهب الجمهور وأن وزن فعل بالكسر خفف
 وزعم التعصيف لتقل الكسرة على الياء واستدلوا لذلك بانها لو كانت بالفتح لصارت الى لاس بالفتح كباع أو
 بالضم لتبيل فبالست بضم اللام ولا يقال الا لست بفتحها قال أبو حيان على انه قد سمع فبالست بالضم و على انها
 تثبت مرة على فصل ومرة على فعل وحكى الفراء ان بعضهم قال لست بكسر اللام واما زال فلا شهري مضارعها
 يزال فوزنها فعل بالكسر وحكى الكسائي فيه أيضا بل على وزن يبيع وعلى هذا فوزنها فعل بالفتح قال
 أبو حيان وحكى ثعلب عن الفراء لا زيل أقول كذلك فيكون زال الناقصة مما جاءت على فعل يفعل وفعل
 يفعل كفتحهم يتم ويتم يتم الثانية ذهب قوم الى أن ليس وما تحته وصان بنى الحال وبنوا على ذلك انهما ينعنان
 لما ذارعه وذهب آخرون الى انهما ينعنان الحفل والماضي والمستقبل والصحيح توسط ذكره الشوليين
 بجميع بين القولين وهوان اصلهما لتنى الحال ما لم يكن الخبر غرضه صان مان فذهب به ومن أمثلة استقبال المنفى ليس
 قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس نصر وناغيهم ولستم ما تحذبه الا ان نعموا فيه وقول حسان وليس يكون
 اندر ما دام يذل هو ناء وما هم بحارجين من النار وما هم عنها باغيين ومن أمثلة المنفى ليس قول العرب
 ليس خدي لثمة مثله لثمة حكي أبو عمرو وبن العلاء أن ثمة بنى نيم الحمال ليس مع الاجلال على ما كقولهم ليس
 الطبيب المسلك بالرفع على اعمالها ولا ضمير فيها وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر فقال له أبو عمرو نعمت يا باعمر وادخل
 المسلك ليس في الأرض مجازي الا وهو ينصب ولا يعنى الا وهو يرفع ثم وجهه أبو عمرو خطا الاخر وأبو محمد
 الزيدى الى بعض الحجازيين وجهما ان لبقياه الرفع فلم يفعل والى بعض التعصيفين وجهها ان لبقياه نصب فلم
 يفعل ثم رجعوا وأخبر بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من أذنيه ورمى به الى أبي عمرو وقال هولاك
 هذا فقت الناس وزعم أبو زرار الملقب بذلك النسخة أن الطبيب اسم ليس والمسلك مبتدأ وخبره محذوف تقديره الا
 المسلك انخرم واجلته ثم موضع نصب خبر ليس وزعم أبو علي أن اسم ليس ضمير الشأن والطبيب مبتدأ والمسلك
 خبره والطبيب اسمها والخبر محذوف والا المسلك بدل كانه قيل ليس الطبيب في الوجود والا المسلك أو العليوب
 امها والا المسلك نعت والخبر محذوف كانه قيل ليس الطبيب الذي هو غير المسلك طبيا في الوجود وحذف
 خبر ليس لفهم المعنى كثير وضعف بأن الاعمال اذا ثبتت لفة فلا يمكن التأويل

في ص ٣٦ الرابعة وتسمى ناقصة فان اكتفت بمرفوع تامة وزعم النقص ليس وزال خلافا للغارسي وفيه
 خلافا لما اغنى قيل وتلى ومن الناقصة ذات الشأن وثالثها لا أولا

في ص ٣٦ هذه الافعال تسمى ناقصة واختفت في سبب نصبها ذلك فقيل لعدم دلالتها على الحديث بناء على انها
 لا تشيده وقيل وهو الاصح لعدم اكتفائها بالمرفوع لان فائدتها لا تتم فقط بل تقتضي ان المنصوب ثم نها لازم
 النقص وهو ليس باتفاق وزال خلافا للغارسي فانه أجاز في الحليات أن تأتي تامة قياسا لاسماعا عرقى ومخلافا
 للصابغاني فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو فقتت عن الامر فقتا اذا نسيت وزعم الهماذي أن ظلي أيضا
 لا تستعمل الا ناقصة قال أبو حيان وهو مخالف لنقل آئمة اللغاة والعوامات تكون تامة وبشيء الافعال تستعمل
 بالوجهين فاذا استعملت تامة كتبت بالمرفوع فتكون كان بمعنى ثبت كان الله ولا ينيء وحدث فحوادا

كان الشئ فادشوني وحضر نحو وان كان ذو عمرة ووقع نحو ماشاء الله كان وكله وغزل يقال كنت
المسي كفته وكنت الموصف غزله وأصبح وأضفى وأمسى بمعنى دخل في الصباح والضئى والمساء كقولہ تعالى
فسيهان الله حسبون وحين تصبون وهول الشاعر

ومن صلاقي انني حسن القري * اد اليلة الشهباء اخفي جليها

وظل بمعنى دام أو طال أو أقام نهارا وبان بمعنى أقام ليلا أو زل القوم ليلا وصار بمعنى رجع نحو. آلاي الله نصير
الامور. وحسن رفع نحو. فصرهن اليك. ودام بمعنى بقي نحو. مادامت المعونات والارض. وانكح بمعنى
خلص أو انفس. نحو انكح الاسير أو الخادم ورجح بمعنى ذهب أو ظهر وبلغني فصر قولهم برح الخفاء ووفى
بمعنى ففروضعب ورام بمعنى ذهب وطارق وذكر ابن مالك ان قفا المفتوحة تأتي تامة بمعنى كسر أو اطلقا حكى
الفراء قفا عن الاحمر كسره والنار اطلقا وقيل اختص في كان الثانية فالجوهور على انها من اقسام الناقصة
وذهب صاحب البدیع الى انها من اقسام التامة وذهب أبو القاسم ابن البراش الى انها قسم برأسها

﴿ ص ﴾ وحذف اخبارها لقرينة ضرورة وثالثها الا ليس ولودونها

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان نص أحسن بان على انه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا
ولا اختصارا أما الاسم فلا أنه مشبه بالفعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه ان روى أصله وهو خبر
المبتدأ فانه يجوز حذفه أو ما آل اليه من شبه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في
معناها اذا القيام مثلا كونه من أكو ان زيدوا الاعراض لا يجوز حذفها قالوا وقد تحذف في الضرورة كقولہ
وماني بأمر كنت منه والدي * برياً من أجل الطوى رماني

وقوله

لمني عليك اللهم من خائب * يبي جوارك حين ليس بجير

أي ليس في الدنيا وكنت برياً من التصويين من أجاز حذفه لقرينة اختيار أو فصل بن مالك فنه في الجميع الا ليس
فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بالقرينة اذا كان اسمها منكرة عامة تشبيها لا كقولهم فاجدها ميبو به ليس
أحد أي هنا وقوله * فأما الجود منك فليس جود * وقوله

تقسم وختم انه ليس ناصر * فيوثق من نصرنا خير معقل

وما قاله ابن مالك ذهب اليه الفراء وقال يجوز في ليس خاصة أن يقول ليس أحد لان الكلام قديتهم عامه
بليس أو نكرة كقولہ ملن أحد

﴿ ص ﴾ قتل الواو جلة وخبر ليس وكان منفية بعد الاوفا قال نخس وابن مالك لهما

﴿ ش ﴾ فيه مستلذان الاولى فتدخل الواو على أخبار هذا الباب اذا كانت جلة تشبيها بالجملة الحالية كقولہ
وكانوا أناسا ينفجون فأصبعوا * وأكثرا يبطونه النظر التمر

وقوله

فقلوا ومنهم سابق دمه * وآخر بني دمه العين بالهم

هذا مذهب الاخفش وتامه بان مالك والجوهور أنكر واذا لم يتأولوا الجملة على الحال والفعل على التام الثانية
ذهب الاخفش وابن مالك أيضا الى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية اذا كان جلة بعد الا كقولہ

ليس شيء الا وفيه اذا ما * قابلته عين البصير اعتبر

وقوله

ما كان من بشر الا وميته * عتومة لكن الآجال تحذف

وقوله

اذاما ستور البيت أرخين لم يكن * مرآج لنا الا ووجهك أنور

والجوهور أنكر واذا لم يتأولوا الاولى والثاني على حذف الخبر ضرورة أو على زيادة الواو وقالوا الخبر

في الثالث لنا

﴿ ص ﴾ ويجوز توسطها ومنع الكوفة مطلقا وإن منع في دأب وبعضهم في ليس
﴿ فن ﴾ أجاز البصريون توسط أخبار هذا الباب من الفعل والاسم أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ
قال تعالى . وكان حقاً على أنصر المؤمنين . وقال ليس البر أن تولوا وقال الشاعر
لا طيب للشيش مذامت منفعة * لذاته بادكار الموت والمهرم

وقال فليس سواء عالم وجودول ومنعه الكوفيون في الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه
ومنعه ابن معطي دأب ورد بأنه مخالف للنص السابق وللقياس كسائر أخواتها في الإجماع ومنعه بعضهم في ليس
تسبباً بما هو محجور ج السماع والخلاف في ليس نفسه أو جحان عن حكاية ابن درستويه ولم يظهر به ابن مالك
فحسب في الإجماع على الجواز تبعاً للغارسي وابن الدهان وابن عصفور

﴿ ص ﴾ وقد جمعا الأدام والني بما ليس على الأصح وفي زال وأخوته وثالثها الأصح يجوز أن نفي بغير ما قال
درود ولن دأب الأصح يجوز بينهما وما وفي دأب بخلاف

﴿ فن ﴾ يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال الأدام وليس والني بما أمادام فحسب الاتفاق عليها أنها
مترسطة بدخول المصدرية الطرفية والحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيها قبله وأما النفي بما غير زال وأخوته
ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن ما هل لها مصدر
الكلام أولاً فالصبريون على الأول والكوفيون على الثاني وأما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج
وابن السراج والسبائي والغارسي وابن أخيه والجرباق وأكبر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على
فعل التجب وعسى ونعم وبس يجمع عدم التصرف وقدم ما ليس بين ونسبه ابن حنبل إلى الجمهور وأجاز ابن
برهان وابن عثري والشاوي وابن عصفور على الجواز لتقديم نعموله في قوله تعالى . اليوم بأنهم ليس
مصر وفا عنهم . وفرق بين ليس وبين الأفعال المذكورة وأما زال وأخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال
أحدها المنع مطلقاً ما نصبت بما أو بغيرها وعليه الفراء والثاني الجواز مطلقاً وعليه سائر الكوفيين لأن ما عندهم
ليس لها المصدر كغيرها . والثالث وهو الأصح وعليه البصريون المنع أن نصبت بما لأن لها المصدر والجواز أن نصبت
بغيرها كالأول ولن ولما ولن والحق درود ولم ولن بما فتح التقديم أن نفيهما أما تقديمه على الفعل دون ما بان توسط
بينهما يجوز ما قاله الزيد فلا يصح جوازه وعليه الأكثر ومنعه بعضهم لأن الفعل مع ما تكيد أو لا يفصل
بينهما وأما توسطه بين ما ودأب فنص صاحب الإفصاح بغير الدين ابن مالك على أنه لا يجوز لأن الموصول الحرفي
لا يفصل بينهما وبين صلته بعمولها لأن دأب لا يتصرف . وقال أبو جحان القياس الجواز لأن ما حرف مصدرى
غير عامل ولا يفتح فيه ذلك لأن شئت أن دأب لا تصرف فيه المنع

﴿ ص ﴾ ويجوز أن يمنح ما صر

﴿ فن ﴾ قد يجب توسط الخبر أو تقديمه وقد يمنع كل من ذلك لظهور الوجهة والمنفعة في خبر المبتدأ مثال
وجوب التوسط ما كان قائماً لا يزيد ومثال وجوب التقديم أن كان زيد وكما كان مالك ومثال وجوب أحدهما
على سبيل الضمير كان في الدار ساكنها وكان في الله رجل يجوز تقديم الخبر وتوسطه ولا يجوز تأخيره ومثال
ما نهى ما وجوب التأخير كان بعل هند حبيباً لآل الضمير وصار عدوى صديقاً للآل

﴿ ص ﴾ وفي تأخير الجملة تأخير ما كان رفع ضمير الاسم ومنع تقديم خبر تأخر مفعوله وفي منسوب لا طرف
ثالثها يفتح لاظهار أعراب شارك عرفاً ونكراً ولا يلزم معمول خبرها كثيراً خلافاً للكوفة وابن السراج إلا

نظرف ويجوز مع خبر وتقدمه

في مسائل الأولى اختفت في وجوب تأخير الخبر إذا كان جلة على أقوال أحد صاحب مطلقا ولا يجوز تقديمه ولا توسطه سواء كانت اسمية نحو كان زيد أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم أم غير رافعة نحو كان زيد يدير به عمرو ومستند المنع في ذلك عدم مباحه والثاني لا مطلقا فجوز التقديم والوسط وذكر ابن السراج أنه القياس وإن لم يسمع وجهه ابن مالك قال لأنه وإن لم يسمع مع كان تقدم مع الاستثناء كقول الفخر زرق

إلى ملك ماله من محارب * أبوه ولا كنت كليب تصاهره

قال ويدل الجواز مع كان تقديم معوله في قوله تعالى أهولأياكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون وتقدم المعمول يؤذن بتقديم العاقل والثالث المنع في القطعية الواقعة لضمير الأسم والجواز في غيرها وجهه ابن عمقور وقال لأن الذي استقر في باب كان انك إذا حدثتها عاداتها وأخبارها إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطتهما كان يقوم زيد على أن يكون يقوم خبرا مقدا فقلت يقوم زيد لم يرجع إلى المبتدأ والخبر الثانية لا يجوز تقديم الخبر مع تأخير معوله المرفوع فلا يقال قائما كان زيد أبوه أي كان زيد قائما أبوه مضاف من الفصل بين العامل ومعوله الذي هو كز منه فان كان معوله منصوبا نحو آلا كان زيد طعامك فيه أقوال ثالثا يصح التقديم ولا يمنع لانه ليس بجزء من ماضيه لكونه فضلا فان كان ظرفا أو مجرورا جاز بلاحق إجماعا لأن العرب تتسع في الظرف والخبر وما لا تتسع في غيرها فهو مسافرا كان زيد اليوم وراغباً كان زيد فيك الثالثة تقدم من صور امتناع تقديم خبر المبتدأ إن يتساوى في التعريف والتكثير ولا بيان ولا يعبري ذلك هنا في ظاهر الأعراب لأن نصب الخبر بينه فيجوز كان أحل زيد لم يكن خبرا منك أحد فان خفي الأعراب ألوجب تأخير الخبر للابتنان خصوصاً عدوى صديق وكان قتال المولاك أربعة مذهباً كثر البصريين أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها من مفعول وحال وغيرها إلا الطرف والخبر ولا يقال كان طعامك زيد آلا ولا كان طعامك آلا زيد وهذا الحكم غير محتمل من باب كان بل لا يلي عاملان من العوامل ما نسب غيره أو رفته فان كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقدمه للتوسع في الظرف والمجرورات وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السراج أن يليها غير الطرف أيضاً لوزوده في قوله بما كان أيام عطية عوداً وأوجب بأن اسم كان ضمير الشأن مستقرها وعطية متبداً خبره عوداً والجملة خبر كان قبل العامل كان بل ضمير الشأن وجوز بعضهم أن تكون فيه زائدة فان تقدم مع الخبر على الاسم جاز إجماعاً نحو كان آلا طعامك زيد وكذا يجوز تقديمه على كان نحو طعامك كان زيد آلا وعليه قوله تعالى وأنفسهم كانوا يظلمون وأعلم أنه ثنائي في كان زيد آلا طعامك أربعة وعشرون تركيباً وتسقتها في الأشياء والنظائر كلها مأثرة عند البصريين إلا كان طعامك زيد آلا وكان طعامك آلا زيد آلا كان طعامك زيد

ص وإذا اجتمع معرفتان فاقول المبتدأ وقيل الخبر غير الاعرف الإشارة مع غير ضمير والآن وأن وقيل ما برادنيوته مطلقاً وقيل إن قام مقامه أو شبهه وقيل ماضٍ جواباً أو نكرتان بمسوغ تغير وفي الأخبار هنا وإن عرفة عن نكرة ثالثاً متساوياً إن أفادوا النكرة غير مفعلة

وإذا اجتمع في باب كان معرفتان في مأمين اسمنا وخلافه خبراً الأقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال أخر فليس خبراً هامشيت جعلته الاسم والآخراً الخبر وعليه الفارسي وابن طاهر وابن خروف وابن مضاء وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيوبه فإنه قال وإذا كانتا معرفتين فالت بالخيار إجماعاً جعلته فاعل لرافته

ونصب الآخر وقيل تنظر في الخطاب فان كان يعرف أحد المعرفين ويجعل الآخر جعل المعلوم الاسم والمجهول
 الآخر نحو كان: نحو بكر عمرا وإذا قررت ان الخطاب يعلم ان لسكر أبا ويجعل كونه عمرا وكان عمرا وألحقه إذا
 كان يعلم عمرا ويجعل كونه أب بكر وعلى هذا السبيل في وابن النابلس وابن النافع وحاولوا كلامه يسير به على
 مادام المجهول عند الخطاب في المعلوم وعنده وقيل ان المستوي في رتبة التعريف جعل الأعراف منهما الاسم
 والآخر المجهول كان زيد نسب النجار وقيل الخبر عربي والأعراف إذا جمع إشارة مع: بضعه فانه يجعل
 الإشارة الاسم وان كان مع أعرف منه كالعلم والمشاف إلى الضمير نحو كان هذا أخاك لأن العرب اغتبت بتقديم
 الإشارة لاسكان التثنية الذي فيه مانع لسبقه فلاولها كما حان إذا أقسم من هذا ما والآن كان أحدهما أن وأن
 المعترفين فان الاختيار جعلهما الاسم والآخر اناء ولقد قرأ كثير القراء: فإكان جواب قومه الآن: واه
 منه: جواب لشبه ما بالمصر من حيث انها لا توصف بالابوصف بمولاهما بل إذا اجمع مع معرف سببه
 فان الاختيار جعله الاسم لانه أعرف وقيل الخبر ما إذا ثبته مطلقا نحو كان عقوبتك عزك وكان زيد سيرا
 وقول الشاعر: كان ضلي من هديت سده به أثبت الهداية لنفسه ولو قال: فكان عادي من أضلت
 به: ثبت الانشلال وعلى هذا ان الطراوة وقيل الخبر ما إذا ثبته بشرط أن يكون أحدهما قائما مقام الآخر
 ومثابه كما بين الأولين بخلاف ماذا كان هو نسبة ثابت وقيل ماصع منها جوابا للخبر والآخر الاسم
 حكى عنه المؤلف: يوجد في أم اختار تبعا لجماعة تعني بجمعها فقال إذا اجمع معرفتان في هذا الباب فان
 كان أحدهما قائما مقام الآخر أو شبهه فالخبر ما إذا ثبته وان كان هو نفسه فان عرف الخطاب أحدهما
 دون الآخر فالمعلوم هو الاسم والآخر الخبر وان عرفهما أو جهلها فان كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم
 والآخر الخبر المالمع من المصنف: وان احتوا في التعريف ثابت بالخيار ان كان أحدهما أن أو ان المصدرية فانه
 يتبين جعله الاسم قال زيد: والسكره وان كان معرفة فانه في باب الاخبار يعامل معاملة السكره إذا اجمع
 مع المعرفة لان معرفة لفقر من حيث عدم حلي من هوود امان تعلم من هو في نفسه فلا إذا اجمع نكرتان
 فان كان لكل منهما مسوغ للابند: فلك الخيار فاشت سببه الاسم والآخر الخبر نحو كان رجل قائما أو كان
 قائم رجلا وان كان لاحدهما مسوغ دون الآخر فالذي له المسوغ هو الاسم والآخر الخبر نحو كان كل أحدهما
 ولا يجوز أن قائم كل أحد وإذا اجمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والسكره الخبر ولا يكس الا في الشعر
 هذا مذهب الجمهور وجوز ابن مالك العكس اختيارا بشرط العائنة وكون النكرة غير مصدقة محضة فلا لانه
 لما كان المرفوع هنا مشابها للعامل والمنصوب مشابها للمفعول جاز أن يثنى هنا مرفيع المنصوب عن تعريف
 المرفوع كما جاز ذلك في باب الفاعل ومن وروده قوله

كان سلا قمن يت رأس * يكون ذرا جاعل وماء

وقوله * ولانك سوف تنك الوداعا * قال وقد جعل هذا التشبيه في باب ان على أن جعل فيه الاسم نكرة والخبر
 معرفة كقوله وان حوامان أسب مجاشعا * بأبقى الشم الكرام أنظارم
 وأخز يسير به ان قر ناملك زيد

خص به وان قصد انجاب خبر ما قرن بالان قبل وان قرن بتغيس أو قد اول خلا فالغراء لال واخوته ولا يكون
 اسم هذه نكرة وثالثه يجوز مع الماضي ويكثر في ليس ولان بعد في وشبهه
 وحش في مشكلان الأولى إذا قصد انجاب خبر متني ايا كان وقرن ما لا ان قبل ذلك نحو ما كان زيد الا قائما
 وليس زيدا قائما وسواء هذا الباب وغيره من ما ظنت زيدا الا قائما فان لم يشب فلان كان الخبر لا يستل

الانقيال بمجرد دخول الاعليه نحو ما كان مثلك الاحدا وما كان زيد الان لا ضاحكا وكذلك لا تدخل على خبر
زال واخوته لان خبرها يجب فان قولك ما زال زيد على ما فيه اثبت العلم ان يذهب كقولك
* كان زيد على ما هو هذا لا يدخل عليه الا كذلك ذاك * واما قول ذى الرمة
حراجح لا تنفك الانماحة * على الحسف أو ترى بها لما اقرا
فقبل خطائنه ولهذا جميع الاصبع بشعره لكثرة ملازمته الحاضرة ففسد كلامه وقيل مؤول على زيادة
ادغام ينطق وناخضال ولا يجوز دخول الاعلى خبر مقرون الثانية بكثر وقوع اسم ليس بكرة محنة
لن فيه منى الى الموضع لا ابتداء بالكرة كقوله
كم قد رأيت وليس شئ باقيا * من زار طيف الهوى ومزور
ويشاركه في ذلك كان بعدنى أو شبهه كقوله

اذ لم يكن أحديا قيا * فان التلوى دواء الاسى
وقوله ولو كان شئ في الحياة عذلا * خللت ولكن ليس شئ بخالد
وقد يلحق بها في باب زوال ما خوته

من يجوز ادغام كان لم يزل ويزاد وسطا قيل وآخر اضارقه وقيل فاعلها ضمير مصدرها وشذيين جار ومجرور و
وزاد الكوفة اصح وأسمى والفرا يكون والباقي ان لم ينقص المعنى وقوم كل فعل لازم
في شئ فيه مستلآن الاولى تقتضى كان بمراقد لم يزل كثيرا أى انها تأتي دالة على الدوام وان كان الاصل فيها أن
يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم وعليه الاكثر كما قال أبو حيان أو سكونها عن
الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم بها من مالك ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو . وكان
الله سبحانه أبصرا . أى لم يزل متعابذا بذلك الثانية تقتضى أيضا انها زادت بشروط أن تكون بلفظ الماضي متوسطة
بين مسند ومسند اليه نحو ما كان أحسن زيد اولم يكن مثله ومنه حديث أو نبى كان آدم وجوز الفراء زادت
بعض المضارع كقوله * أنت تكون ماجد نبيل * وجوز أيضا زادت أخيرا فهو زيد قائم كان قاسما على
الثناء لمن آخر أو رد بعلم سمعها والزيادة خلاف الاصل فلا يستباح في غير مواضعها المتأداة وشذ زادت بان
الجار والمجرور في قوله

سراقتني بقر فسلموا * على كان المدونة العرب
قال أبو حيان ولا يخفى في غير هذا البيت وجوز الكوفيون زيادة اصح وأسمى وحكوا ما أصبح ابردها وما سى
ادفعا ما وحل على ذلك ابو علي قوله

عدي عيتك وشانيمما * أصبح مشغول مشغول
وقوله اعانل قومي ما هويت فأوى * كثيرا ارى اسمى اليك ذنوبي
وأجاز الفراء زيادة سائر افعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب اذ لم ينقص المعنى نحو ما ضحى احسن
زيد او زيد اضحى فاقم واستدل على ذلك بان العرب قد زادت الافعال في نحو قوله
فاليوم قدبت تهجونا وتسقا * فاذهب فابك والايام من عجب
ولم يرد ان يامر بالذهاب والمصحح ان ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل وما لا يجتمع له من ذلك من الفعلة
بحيث لا يقاس عليه وقد اخذت في كان التي زدت على ما فاعل فذهب السيراق والمبرى الى انها رفعة لضمير
الصبر اندال عليه الفعل كأنه قيل كان هو اى كان الكون وذهب الفارسي الى انها لا فاعل لما لان الفاعل اذا

استعمل استعمال الملائح الى فاعل استغنى عنه بدليل ان قل ما قبل ولما استعملته العرب لاني لم يحتاج اليه
اخره له مجرى حرف التي واختاره ابن مالك وجوبه بانها تشبه الحرف الزائد فلا ياتي بمخاطبها من الاسناد
ع من يجوز حذف كان واسمها ان علم بعد ان ولو بكثره وهلا والاقبله ويجوز رفع نالها ان حسن تقدير فيه أو
معها والاقبله يجوز ونس وابن مالك جزمه ونس بان لا وان عاد اسم كان على مجرور مجرور ويجعل تالي الغاء
جواب أن خبر مبتدأ أولى من خبر كان مضمره أو حاء أو مقول بلائق واضمار الناقصة قبلها أولى وقيل بعد لن
ربحوها ويجب بعد ان وقبل بعد ان معوضا منها ما قبل هي التامة والمدحوب حال وقيل العامل ما قبل غير عوض
فيظهر ان

هذا ش يخصص كان ايضاً من بين سائر اخواتها بانها قد فعل محذوفة وذلك أقسام الاول ما يجوز بكثره وذلك بعد
ان ولو لشرطين في حذف هي واسمها اذا كان خبر ما علم من غالب أو حاضر مثاله بعد ان مع الغائب قوله
قد قيل ذلك إن حقاً وان كتباً * فاعترضوا لمن قول اذا قيل
ومع التكميل قوله حدثت على بطون ضبة كها * ان ظلالهم وان مظلوما
ومع الخطاب قوله لا تفرقن الدهر آل مطرف * إن ظلالا ابدا وان مظلوما
ومثاله بعد ومع الثلاثة قوله

لا يأمين الدهر ذوبني ولوميكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل
وقوله علمتكم منا فقلت بآمل * ندلك ولوغرثان غلمان عاريا
وقوله انظري بحق ولو مستخرجا نحنا * فان ذا الحق غلاب وان غلبا
ولو اظهر الفعل في هذا المثل لجاز قال سيبويه وان شئت اظهرت الفعل ولا يجوز عند عدم الاظهار الانصب التالي
على انه خبر كان ويرى ما يجوز فيه الرفع والجزم فالاول اذا حسن هناك تقدير فيه او معها وضو ذلك كقولهم الناس
مجزون باعمالهم ان خبرا خبر وان شئت اظهرت الفعل والمزمع مقول بما قبله ان سيبويه ان سيبويه ان سيبويه ان سيبويه
خبر او خبر او سيقا وخبر الى تقدير ان كان العمل خبرا وان كان المقول به سيقا او ارتفاعها على انها الاسم على
تقدير ان كان في اعمالهم خبرا وان كان مع سيبويه على تقدير ان التامة والاولى وهو معنى قولنا واضمار الناقصة
قبلها أي الناقصة أولى أي من التامة وعلمه ابن مالك بان اضمار الناقصة مع النصب متعين وهو على الرفع يمكن فوجب
ترجيحه لمجرى الاستعمال على سن واحد ولا يمتنع العامل ومثاله بعد لوالا طعام وتوخر ان النصب على تقدير
ولو يكون الطعام تمرا او الرفع على تقدير ولو يكون عندكم تمرا وعلى تقدير ان تامة فان لم يحسن تقدير بما ذكر امتنع
الرفع كالآيات السابقة ومثله سيبويه بقوله امرر بأهم افضل ان زيد وان عمرو التاني بعد ان قطع اذا عاد اسم
كان على مجرور مجرور سواء اقترنت ان بلام لا كقولهم مررت برجل صالح ان لاصالحا فطاع وامرر بأهم افضل
ان زيد وان عمرو فطاع وزيد بالنصب على تقدير ان لا يكن صالحا وان يكن زيد او حكى ونس فيه الجزم على تقدير
ان لا امرر صالح والا لا كن مررت بصالح فطاع وامرر زيد على تقدير ان مررت زيد وان مررت بعمرو
فواضمان ابن مالك على اطرافه وقصر غيرهما على السماء لان الجزم بالحرف المحذوف سمع غير منقاس قال ابو
حسان والمواب مع الجهور بلاني الاول من التكميل ولم يسمع مثل ذلك بعد لوالا وقولني وجعل تالي الغاء الى
آخره أثرت به الى ان قولهم تغير من المثل السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف بمعنى
واحد وهو المبتدأ ومع النصب شيان ولان وقوع الاسمية بعد فاء الجزاء اكثروا التقدير في الرفع فاذي مجزى به
خبر والنصب على حذف كان واسمها اي كان الذي يجزى به خبرا وعلى الحال أي فهو يلقاه خبرا وعلى المفعول

بجعل لائق أي فهو يحذف أو يعطى خبر أو علم من ذلك أن في مسألة إن خير أختير أربعة أوجه احسنها نصب الأول
ورفع الثاني ونصبها عنكس وبينهما نصبها ورفعها ثم قال الشاويين انها متكافئان لان ما في نصب الأول من
السن يقابله رفع رفعه وما في نصب الثاني من الترفع يقابله حسن رفعه وقال ابن عصفور بل رفعها أحسن لانه
لاخبار فيها ما ليس على نصبها القسم الثاني ما يجوز بقوله وذلك في ثلاث صور الأولى والثانية بعد هلا والإقال أو
سأن يجري مجرى لو غير هان الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم ما يدل عليه لكنه ليس بكثير الاستعمال الثالثة
بعمندن كقولهم

من لدشولة غالى اتلاها * أي من نداء كانت شولا والشول بفتح المعجمة التي ارتفعت ألبانها من النون
واحدة شائلة أو شائل واتلاها أن يتلوها أولادها وقولهم يحوها وقول التسهيل وشبهها مثاله قوله
هنا زمان قوى واجاعة كاللدى * لزم الرحالة أن يعمل بميل

قال سيبويه اراد زمان كان قوياً مع الجماعة القسم الثالث من محجب وذلك في صورتين الأولى بعد أن المصدرية اذا
عوض منها ما كقولهم * أبحرأه أمانت ذافر * أي لأن كنت تحذف اللام اختصاراً ثم كان كذلك فاقص
الجمهور حتى * عوضاً عنها والتم حذف كان لئلا يجمع بين المعوض والمعوض منه والمرفوع بعد ما لم كان
ونصب خبرها وهذا هو الصحيح في المنهارة في أنوال آخر قرع بعضهم أن كان المحذوفة فيها مائة والمهموب
حال وزعم أبو علي وابن جني أن ما في الرافعة الناصبة لكوبها عوضاً عن الفعل فانت مناه في العمل وزعم المبرد
أن منازلة لا عوض فيجوز اظهار كان معها وما كنت مطلقاً انطلقت ورد بان هذا كلام جري مجرى التل
فيقال كاسم ولا غير وإس هذا الموضع من مواضع فياس زيادة ما الثانية بعد أن الشرطية اذا عوض منها ما وذلك
قليل بالنسبة للأزول كقولهم فعل هذا إما لأى أن كنت لا تفعل غيره وقول الراجز

امرعت الارض نوان مالا * لو ان وقالك أوجالا أو ثلة من غنم مالا

أي أن كنت لا تحب غيرها وناعوض من كاي وانما كان هذا قليلاً لكثرة المحذوف ولا يحذف مع المكسورة
موضلاً ما لما في هذا ولوقلت اما كنت مطلقاً انطلقت كاتب ما رائدة لا عوضاً ولا يجوز اما أنت مطلقاً انطلقت
بحذف كان

فحس * ويحذف لامها كتحجز ما والائمة أقل ما لم يوصل بضمير أو ساكن خلافاً لليونس

فحس * يجوز حذف نون كان تحفيزاً بشرط أن يكون من مضارع يختلف الماضي والامر محذوم بالسكون
بصلا للمرفوع والنصب ويجزوم بالمدح وإن لا يوصل بضمير نحو أن يسكنه قلن تسلط عليه ولا يسكن
تصل لم يكن الذين كفروا مثلاً ما وقعت فيه الشروط أربعة ألباء أولئك من المصلين فليكن يصنعهم وسواء في ذلك
الناصب كما ثلثوا الائمة لكن المحذوف فيها أفن يحجز وإن تلك حسنة بالرفع قال أبو حيان وحذف هذه النون
شاذ في القياس لأنها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاسماء وشبه النون بحروف العلة وأعمالها يحجز عند
ملاقة الضمير لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله كما ردون الذين إذا أضف إليهم قبل لانه ولا يجوز زله ولا عند
الساكن لأنها تحركاً حيث حذف الضمير وأجاز يونس حذفهم الساكن ووافاه ابن مالك بمسكوبه قوله
لذلك الحق سوى أن حاجه * ريم دار قديمين بالسرر

وقوله * فإن لم تلت المرأة أبنت وسلمة * وقوله * إذا لم تلت الحاجات من جهة الفتى * والجمهور قالوا أن
ذلك ضرورة ومثاله ابن مالك من أن النون حذفت للتخفيف ونقل اللفظ ونقل الشئ بشئ فتقبل الساكن أشد
ويكون المحذوف حيث زده أبو حيان بأن الضمير ليس هو العلة إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها

بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال أحد جزئيه والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها
 * من * مسئلة الحق بليس أحرف أحدهما بالنافية عند أهل الحجاز وزعم الكوفية النصب بعدها إسقاط
 الباء وشرطه بقاء النفي لأن تنقص بالأوامر والثاني ينصب إن تزل الثاني منزلة الأول وراعيان كان صفة ولا
 بدل منه خلافاً للمعار لا يغير وجوز الفراء رفضه وقد ان وجوز الكوفية نصبه وهي كافة لأنافية خلافاً لما
 خلافاً لقوم وتأخير الخبر خلافاً للفراء مطلقاً والاختصاص مع الأقل نصبه لفظة ومفعوله خلافاً لابن كيسان ومنه
 الرامي مرفوعاً أيضاً وفي تقدم الطرف ثالثاً الأصح عندهم يجوز معمولاً لاخباراً وعندى عكسه ولا يقدم معمول
 ما بحال وثالثاً يجوز أن قصد الدرد

* من * أصل العمل للآ فعال بديلان كل فصل لابد له من فاعل إلا ما استعمل زائد انفعول كان أو في معنى
 الحرف نحو قما أو تركب مع غيره نحو جذا أو ما عمل من الإسماء فليشبهه بالفعل وأما الحرف فتقدم أنه ان اختص
 بما دخل عليه وبزمن منزلة الجز منه عمل فيه فإن لم يختص أو اختص ولكن تنزل منزلة الجز منه لم يعمل فيه لأن
 جزء الشيء لا يعمل في الشيء * ومن قيل غير المختص ولها شأن أحدهما هذا وهو عام فيلزم العمل من الحروف
 وراعاة بنو تميم فلم يعملوا والثاني خاص وهو شبهها بليس في كونها للنفي ودخوله على المبتدأ والخبر وتخص
 المحقق للحال كما أن ليس كذلك وراى هذا الشبه أهل الحجاز فاعملوها عملها فرفعوا المبتدأ اسمها ونصبوا
 الخبر خبرها قال قتالي * ما هذا بشراً ما هن أمهاتهم * هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون أن ما لا يعمل
 شيئاً لفظة الحجاز بين وإن المرفوع عندها بلى على ما كان قبل دخولها والنصب على إسقاط الباء لأن العرب
 لا تكاد تنطق بها إلا بالياء فإذا حذفوا عوضاً منها النصب كما هو المعمود عند حذف حرف الجر ولغير قوابين
 الخبر المقدر فيه الباء وغيره وربكته من الحروف الجارة حذف ولم ينصب ما بعدها وعلى الأول لا يعمل
 ليس شرطاً أحدهما بالنفي فإن تنقص بالأبطل العمل نحوه * وما عند الأرسول * وكذا إذا أبدل من الخبر بدل
 مصحوب بالانحياز يثنى الشيء لا يثنى به لاتحاد حكم البدل والمبدل منه وخالف قوم في هذا الشرط فجوز
 بولس والشاويين النصب مع المطلق والورد في قوله

وما الدهر إلا نخبوننا بأجله * وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وما حق الذي يمشوننا بأجله * ويسرق ليله الانكلا

وقوله

وأجيب بأنه نصب على المصدر أي ينكل نكلاً ويذهب مذهباً أي يذهب ويذهب ويدور وإن يمتحن أي يولاب
 وقال قوم يجوز النصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو ما زيد الأخاك أو من لا منزلة له نحو ما زيد الأزهري
 وقال آخر وإن يجوز أن كان صفة نحو ما زيد الأقدام قال المعاري البدلي يجوز نصبه لكن على الاستثناء
 لا البدلية وإن تنقص بغير الاسم يؤثر في نصب النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم وأجاز الفراء الرفع
 الشرط الثاني فيقدان فإن زيدت بدماء بطل العمل كقوله * فما أن طينا حين ولكن * وقوله

بني غداة ما إن أتم ذهب * ولا صريف ولكن أتم الخرف

قال ابن مالك لا كان عمل ما استعساناً لقياس شرط فيه الشرط المذكور لأن كلا من حال أصلي فالبقاء
 عليها توقيفياً والتعلي عنها أوعن بعضها أو حين وأحق الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة إن لأن مقارنة
 إن تزل شبهها بليس لأن ليس لا يباينان فإذا وليت ما تبايناً في الاستعمال وبطل الأعمال انتهى وذهب
 الكوفيون إلى جواز النصب مع إن ورواؤه * ما إن أتم ذهباً ولا صريفاً * بالنصب والبصريون
 على أن المذكور زائدة كافة وزعمها الكوفيون نافية ككنا ككوه * وعندى أن الخلاف في عملها يثنى أن

يكون من يتابع في هذا الخلاف الشرط الثالث ان لا تؤكدهما بان اكدت بهما بطل العمل نحو ما لمزيد
قام قال في الترة وهي كاذبة وحكي هو والفارسي عن جماعة من الكوفيين اجازة النسب كقوله

لا ينسك الأمي تأسيسا * من جام أحط معقما (٧)

وأجيب بأنه شاذ أو مؤول أي في مجدي الحزن ثم استدما فليست مؤكدة الشرط الرابع تأخير الخبر
فان تقدم امرتفع كقوله * وما حسن أن يمدح المرتفعه * وجوز الفراء نصبه مطلقا نحو ما قلنا من يد
وجوزها الاخفش مع انصوما قلنا الازيد وحكي الجرجي ان ذلك لغية سمع ماسنثام أعجب وقال الفرزدق
إذهبم قرش وادمنثلم بشر * وقال آخر * نجران إفمنثلم نجران * والجمهور رأوا ذلك على
الحال نحو فيها قائما رجل والخبر محذوف وهو العامل فيها أي ما مثلهم في الوجود واذا امتنع النسب في حال تقدم
الخبر في تقديم معموله أولى نحو ما قلنا من يد كل وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياسا على الأولين ولم يمان
تقدم الخبر وأفعوله وهو ظرف أو جار ومجرور نحو ما في الدار أو ما عندك زيد وما يأت، منيما أو قال أحدها
منع النسب كغيرهما والثاني الجواز للتوسع فيما والثالث جواز النسب ان كان الظرف المقدم معمول الخبر
واسمع ان كان هو الخبر وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه وصرح به في الكافية الكبرى وشرحها ابن هشام
في الجامع وعندى عكس هذا وهو النسب ان كان الظرف المقدم الخبر والمنع ان كان معموله .

ص * وما عطف على خبر ما يمكن وبل رفع ونصب غيرهما أجود ومنع قوم نصب معطوف ليس مطلقا
ولا نصب ما المهر ولا الحذف خلافا للكسائي ولا اسمها وخبرها ما لم تكف بان وشذبه ان النكرة معها
ش * فيه مسائل الأولى اذا عطف على خبر ما يمكن أو بل نعين في المعطوف الرفع نحو ما من يد قائما لكن
قاعد أو بل قائم على انه خبر مبتدأ محذوف أي هو ولا يجوز النسب لان المعطوف بهما موجب ولا تعمل الا
في المنى اما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب أجود نحو ما من يد قائما ولا قاعدا ويجوز ولا قاعدا
على اضماعه ولو جوب قوم الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقا سواء كان يمكن وبل أو بغيرهما نحو ليس
زيد قائما لكن قاعد أو ولا قاعد والمعر وف خلافة الثانية اذا دخلت هزة الاستفهام على ما لحاجز لم يغيرها عن
العمل نحو أما زيدا قائما كقولك أنت قائما الثالثة أجاز الكسائي اضماع ما قائم

قلت لها والله بدرى مسافر * اذا أضرته الارض ما الله صانع

أي ما بدرى ومنع البصريون ذلك الرابعة لا يجوز حذف اسم ما قياسا على ليس وأخواتها فلا تقول زيد
ما منطلقا بدماعه ولا خبرها كذلك فان كفت بان جاز تشبيها كقوله * لنا موا فان من حديث ولا صلي *
التقدير فاخبرني ولا أصل منتهى الى ذي حديث الخامسة شذبه ان النكرة مع ما تشبيها لا مع ما بأس عليك كما
قالوا بأس عليك وأشد الاخفش .

مأبأس لوردت علينا تحية * قليلا على من يعرف الحق حاجها

ص * الثاني ان النافية عند أهل العالية بشرط ترتيب وعزم تقض وأنكرها أكثر البصرية وقيل
لأنها لا مع إلا

ش * ان النافية أيضا من الحروف التي لا تختص فكان القياس أن لا تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء وأكثر
البصرية والمغار بغوى الى سيبويه وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن النجاشي والفارسي
وابن جني وابن مالك وصححه أوجيان لشاركتها في النفي وكونها في الحال والسماع وحكي عن أهل العالية
ان ذلك ناقص ولا ضرر وان أحدث من أجدها العالية وسمع الكسائي أعرايا يقول إنا قائما فأكثرها

عليه. وطن أنها ان المشددة وقعت على قائم قال ما شبهته فاذا هو بر يدان أنا قائم فترك الهمة وأدغم على حذفنا
هو انه ر. فقرأ يد. جيران الذين يدعون من دون الله عبدا أمثالكم وقال الشاعر
ان هو مستوليا على أحد *

وقال ان المرء منسا بقضاء حياته * ولكن بأن يبنى عليه فخذلا
انهم يسمونهم الى أنها اذا دخلت على الاسم فلا بد أن يكون بعدها لا نحو . ان الكافرون الا في غرور

ر. دما فذهب
و. ص. ر. ا. ا. أيضا . المالى صولة والمصدر . والا وقبل هزة الانكار وضرورة بعدما التوقيتة قال قطرب
يرد على من يقولون كقولهم

من بعد احد طراد الى ذكر بقية معاني ان فانها تكون نافية كما ذكر شرطية كما هيأتى وزائدة
سبب في . من مع احد بعدما التافية كاتقدم وأشرت اليه بقول أيضا فانها بعدما الموصولة كقوله

ر. ا. من لا يرى . أى الذى لا يراه فانها بدلت المصدرية كقوله * ورج لفتى للخرما ان رأيت
رأيتهم لا تستغنى عنه كقوله * الى أن يرى ليلي فبت كنيا * خمس اقبل هزة الانكار قبل

المرءى يخرج ان احسبت البادية فقال انانيه منكر ان يكون رأيه على خلاف ذلك وزعم قطرب ان ان
أى حتى لا يخرج منه . فذكر ان نعت الذكرى . وزعم الكوفيون انها تأتي بمعنى اذ خرجوا عليه

المدح من بعد الطراى ان شاء الله آمين واجهوا أنكروا الأمرين وقالوا هي في الآتين شرطية والقصد في
الاولى المبحر وفي الثانية التبرك

في ص. الثالث لا عملها أكثر من ان ويميل عكسه وقيل لا تعمل وقيل في الاسم قط بشرط ان ويلا
مرفوعها ونسكير جزاء والقاه ابن جنى

في ص. لا أيضا من . خروف غير المختصة في إعمال أقوال أحدها وهو المشهور بكراها تفعو الحاقا بليس
كقوله : من فلا تى على الأرض ايقا * ولا وزر مما قضى الله رافيا

الثانى انها لا تعمل أصلا وترفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا ينصب أصلا وعليه أبو الحسن الثالث أنها لم ترب
بجزى ليس في رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئا وعليه الزجاج واستدل به بأنه لم يسمع النصب في

خبرها لم يوظف به كقوله من صدعن يبرأها * فان ابن قيس لا يراح
وقوله في الجحيم حين لا . تنصرخ * ورد باليت السابق وعلى الأول قال ابن مالك عملها أكثر من عمل ان وقال

أبو حيان الصواب عكسه لان ان نعتت نفرا ونظما ولا إعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صرحا الا باليت السابق
واليت واليتان لا تبنى عليهما التواء عدولا عليهما أثر بفتح شروط الشرطان المذكوران في إن والثالث ان لا يفضل

بناها وبين مرفوعها فان فصل بطل عملها لأنها أضعف من ملو ما شرطها عدم الفصل والرابع تنكير ما بعدها خبرها
بحول لا رجل قائم أو لم يتبرأ بن جنى وطائفة هذا الشرط فأجاز وإعمالها في المعارف كقوله

وحلت سواد القلب لا نا باغيا * سواها ولا عن حيا متاخيا
وتأوله الجهور على أن الأصل لا أرى باغيا فحذف الفعل واتفضل الضمير وباغيا حال * تنبيه * قال أبو

حيان لم يصح أحدا بان إعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا صاحب المغرب ناصر المظفر زى فانه قال
فيه بتوحيما لا يعملوا غيرهم بعملها وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملون ما دون طئ وفي البسيط القياس

عندني يعم عدم أعمالها ويجعل أن يكونوا أقوال أهل الحجاز على أعمالها اه

عرض * الرباعيات وهي لازمت التاء تثنى وقيل لغيره وسبب تركبها كما تقول فعل ماض وقيل أصلها
 ليس وقد تكسر وتختص بالحين قيل ومزاد ولا تفعل في هنا خلافاً لابن عصفور ولا بد كرجز أهاول أكثر
 حذف الاسم والعطف على خبرها كما أنكرا الحذف عملها وفي قوله كان وجرا الفراء الزمان وقد يضاف
 إليها حين ولو تقدير أو قد حذف حيث دون التاء وجاءت مفردة
 * احتلت في لات فذهب سببوه إلى أنها مركبة من لا والتاء كما ولها معنى عند التسمية بها كأنه
 لو سميت بما ذهب الانحش والجمهور إلى أنها لازمت التاء عليها التثنية الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل
 ثم ورب وذهب ابن الطراوة وغيره إلى أنها ليست للتثنية إنما زيدت كما زيدت على الحين كقوله الماطفون
 تحين مامن عاطف * أي حين مامن عاطف وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في لات ليس أبدلت سببها ما كما
 في ست فمادت الباء إلى الألف لأن الأصل في ليس لا سافل ولكنهم كرهوا أن يقولوا بدلت فقصر لفظها لفظ
 التثنية ولم يقل هذا الأمع الحين كأنه ليس تثنية فونها بالتثنية الأمع غدوة وفي السبط ومحمد أن تكون التاء بدلا
 من سين ليس كما في ست واقبلت الباء الأعلى القياس فتكون ليس نفسها ضغفت بالتثنية فصقلت في لغة أهل
 الحجاز عملها في موضعها وهو الحال واختلفوا هل لها عمل أم لا على أقوال أحدها وهو مذهب سببوه والجمهور
 أنها تفعل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة قال في السبط ورب شئ يختص في العمل بنوع ما لا سبب
 كما عملوا في غدوة وخاصة والباء في القسم وقيل لا تقصر على لفظ الحين بل تفعل أيضا في مرادفه كأول
 وساعة وعليه ابن مالك كقوله * ندم البغاة ولا تأسع نديم * والموافاة أن لا يذكر الحين أن معاهل
 لا بد من حذف أحدهما لأن الأكثر من المحذوف الاسم وقد يكون الخبر وقرئ * ألوجهن قوله تعالى ولات حين
 مناص أي ولات الحين حين مناص أو ولات حين مناص لم وهل تفعل في هنا كسائر مرادف الحين ولان
 أحدهما من وعليه الشاويين وابن عصفور كقوله * لان هاذ كرى جيرة * فها اسمها وذ كرى الخبر
 أي لات هذا الحين حين ذكرى جيرة * يقول * حنت نوبز ولات هياست * أي اس هذا أيا حين
 والثاني لا وعليه ابن مالك وهي فها ذكر وشبه مهمل وهما نصف على الظرفية ولعل خبر ما بعده على تقدير
 ان لات هنا ظرف غير متصرف فلا يحتاج معنى في الأناج بدخل عليه من أو إلى ووافقه أبو حيان القول الثاني
 أنها تفعل سببها لا الاسم الذي بعدها ان كان رفوعا جنداً أو مصوبا فتل إضمار فعل أي ولان أرى حين
 مناص فله ابن عصفور عن الأنحش وصاحب السبط عن السبب في واختاره أبو حيان لأنها لم يحفظ الاثنيان
 بعدها باسم خبر مثنيتين ولان ليس لا يجوز حذف اسمها فلوحذف اسم لات لكانوا قد قصر فوافق الفرع مالم
 يتصرف فوافق الأصل الآله حصل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف لأنه لم يحفظ في الفعل بها في موضع من
 المواضع القول الثالث أنها تفعل عمل أي وهي التي في العامة رعى إلى الانحش فتل ولات حين مناص بالنصب
 اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف أي بنم الزرع أنها حرف جر مختص بالزمان قاله الفراء وإنشد
 * طلوبا صلتا ولات أوان * وقرئ ولات حين مناص بالخبر ومن أحكام لان أنها قد تكسر تأوها وانها قد
 يضاف إليها حين لفظا كقوله * وذلك حين لات أوان حم * أو تعديرا كقوله
 * تذ كرجب ليلي لات حينا * أي حين لات حين تذكر وقد تحذف لاحتين تقدير إضافة الحين وتثنى التاء
 كقوله * الماطفون تحين مامن عاطف * أرادهم الماطفون حين لات حين مامن عاطف تحذف حين
 مع قاله ابن مالك وقد جاءت لات غير مضاف إليها ولا تذكر بعدها حين ولا مرادفة في قول الفراء
 ترك الناس لأكل كلامهم * وتولوا لات لمين الفراء

وهي سائرت في مؤ كبحرف النقي وهو لم وليست عادلة والمطف على خبرات العاصلة كالمطف على ما
يرفع في تحولات حين جزع ولا حين طيس وتبين الرفع في مثل تحولات حين قلق لـ حين صبر
أبو الحسن حين صبر

مسئلة ترد الباء في خبر مني ليس بما لو زيدت كان اسمها حلاط المعراء والخبر خلاط الحشام أو
سرت يستعمل اسما وقال هشام مطلقا والكسائي أو كاف التشبيه ولا يتخصص الحجاز بقوله خلاط في على ولا
موجب خلاط الكوفية فيجوز زيدان وفي مقدم والتأنيده لم أن فعل معموله وقد زاد بعدني فصل ناسخ ولا
في قياسه ما أن عمقروا ولا البرثة واسم ليس وخرا وخبر المبتدأ بعدل ولكن وليت وان بعدني ودونه
فان من مالك وبجمل منفعة وخالفه أبو حيان ولا خشي وكل موجب

زيد الباء في خبر ليس وما إذا كان منضاهي أو أس الله بكاف عيده وما ربك تبارك وتعالى فائدة زباد بها دفع
هم أن الكلام موجب لاحتال أن السامع لم يسمع التي أول الكلام فيتميه هو وجوبا فإذا جنى الباء رتفع
خبره ولقاء تدخل في خبره ما لموجب فلا يجوز زيدان ولا الإقام ولا ما لا يصح فلور بدت كان بين اسم
منو حدها بعد دخول الباء عند المعراء أو حدها عند الكسائي نحو ما لم كان قائم ولو كان انحر مثلا
في خبر دخول الباء عند هشام وأجازة البصريون والكسائي نحو ما لم كان قائم ولو كان انحر مثلا
استعمل اسما جاز دخول الباء عليها وإن لم يستعمل أو كذا في خبر عند البصريين وأجازة هشام نحو ما لم كان
يحب وأجاز الكسائي دخولها في الخبر إذا كان كافي التشبيه حتى ليس كذلك ولا يتخصص خبر الباء
بغير ما جاز به بل تدخل في خبر النجبة خلافا للقياسي الزاشرى وذلك في أشتار في نبيهم وتوهم ولأن
الباء إذا دخلت الخبر لم تكن متبعا لا كونه مسبوقة بل هي متبعا في كنه قائما
ولا يتخصص أيضا بالخبر ما هو بـ خلاط الكوفيين فيجوز زيدان عن ما زيدان أو تقدم الخبر في الأصح قال
لعمرك ما أن أبو مالك أو لا ضعيف فواء وقد زاد الباء في خبر فصل ناسخ منفي نحو ما لم كان قائم قال
وان مدت الأبدى إلى الزاد أو كس بأعظمه أن جنع القوم أغل

وقال فلما دعا لم يجدي في قعده وقد زاد في خبر لأخت ما
كفوله فكان لي شيئا يوم لادو شعاعة بمن فتلا عن سواد بن قارب *

ومسح قياس ذلك في المستثنى من خبره فورد وقد زاد في لالتربة قالو لا خبر بغير بعده الباء أي خبر وفي اسم
أي إذا تخرج الخبر وفي خبر المبتدأ بعدل كفوله الأهل آخر من المبتدأ وفي خبر لكن كفوله
ولكن أجرا وفات بهن وفي خبر ليت كفوله الإلتذا العيش اللذيذ بدائم وفي خبر
أن بعدني ودونه كفوله تعالى أولم ير أن الله أن توله قادر وقول الشاعر فأنك ما أحدثت بغير
وذكر ابن مالك أنها زادت في الحال المنية كفوله هارجت بجارية كابل أي خائبة ونازعه أبو حيان
باحتال كون الباء للحال زائدة أي بحاجة خائبة أي متبسة بحاجة وحذر الأخفش زيادة الباء في كل وجب
نحو زيد بديهم واستدل بقوله تعالى جزاء سيئة مثلهما وأوله الجهموع على حذف الخبر أي واقع

مسئلة ترد الباء في خبره ما لم يرفع ولو وصف بلام سبي رفعه ولو وصف مثله أو حلا مبدأ وخبر أو أوحى
في زعطفه بعد على أي سمها الوصف في خبرها ويجوز أن جري على الأصح ويجب بعدها الرفع وحوز الكوفي
نصبه وجوز أن حذف لا وأطلق هشام فان تأخر الوصف على الجني في نصبه خلافا للقدماء

في خبر ما عطف على خبر ليس وما وصف بلامه سبي أعطى الوصف ماله مفردا ورفع به السبي نحو ليس

زيد قائما ولا ذاهبا آخره وماز يداقما ولا ذاهبا آخره ويجوز جعل النبي مبتدأ مؤخرًا والوصف خبره فتجب مطابقة وان تلامه أجنبي في ليس يعطف على اسمها والوصف المتلوع على خبرها في نصب نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو فعمرو معطوف على زيد وذاهبا على قائما فان كان الخبر مجرورًا جاز الوصف أيضا نحو ليس زيد قائم ولا ذاهب عمرو ويجوز في المثالين الرفع على الابتداء والخبر وقيل لا يجوز النصب في الأولى بل يمين الرفع قياسا على ما ورد في المباح حكى سيبويه ليس زيد ولا أخوه قاعد بن وقيل لا يجوز الجرح في الثانية حذرنا من العطف على عاملين ورد بأنه باء مقدرة مدلول عليها بالمقتضى والمباح قال

• فليس بآتيك منها • ولا صارفا عنك مأسورها

وأما في ما فيعين الرفع سواء نصب خبرها أم جرحان خبرها لا تقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها كقوله

لعمرك ما من بئارك حق • ولا مني معنى ولا ميسر

وأما زالكوفون النصب ان نصب الخبر والجرحان جرحا وماز يداقما خفضا أخذنا إذا قام لم يتخلف أحد ويقال عندهم ماز به مطلق ولا خارج عمرو بالجرحا لم يتخلف لانه حذف امتنع الجرح عندهم إذا هشاماته يحيزه كما إذا لم يتخلف ولو تأخر الوصف في العطف نحو ماز يداقما ولا عمرو خارج جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والتحليل والكسافي وخشام ومنع النصب نحو يون القدماء الذين رد عليهم سيبويه

• من • الثاني كذا وكرب وأوشك وظهل وأولى وألم لمقاربة الفعل وجعل وطفق كسرا وفتحا وبالباء واخذ وعلق وانشاء وهب الشعر وع في عسى واخلاقا لترجيح زادا بن مالك وابن طريف والسر قسطنطيني جري وشطب قام والبهاري كرب وقارب وقرب واحلوا قبل وأطال واشق وشارف وقرب ودفن وأثر وقد ذهب وأزلف وزلف وأزلف وأثرف ونها وأسف وبعضهم طار وانبرى ونشب والغمي ابتداء وعبا وقد ترد عسى اشفاقا وقيل هو منها وقيل كرب الشعر وع

• ش • الثاني من نواحي الابتداء أفعال المقاربة وتسميتها بذلك على سبيل التعليل اذ هي ثلاثة أقسام أحدها مأهول مقاربة الفعل وهو ستة ألفاظ أشهرها كذا وأغر بها وأولى ومن شواهدنا قوله

• ضاعدي بين هاديتين منها • وأولى أن يزيد على الثلاث

واليسواق كرب بفتح الزاء وكسرها والفتح أفصح وزعم بعضهم أنها من أفعال الشعر وع وأوشك وظهل • ومن شواهدنا قوله

وطشنا بلاد المعتدين فهللت • نفوسهم قبل الامانة ربه

والم ومن شواهدنا حديث وان ما يفتب الربيع يقتل أو يذم أي بل أن يقتل وحديث لولاه نبي قضاء الله لأب أن يذهب بصره والثاني مأهول الشعر وع في الفعل وهو ستة ألفاظ جعل قال

وقد جعلت إذا ماقت بشقلى • فوي فاهض نهض الشارب الفل

وطفق بكسر الفاء وقصها والكسر أشهر ويقال طبق بكسر الباء قال تعالى وطفقنا بضمضان وأخذ قال

• فأخذت أسأل والرسوم يجني • وعلق قال • أراك غلفت ظلم من أجرا • وأثبات قال

• أنشأت أعرب عما كان مكتونا • وهب قال • هبت الوم القلب في طاعة الهوى • قاله بن مالك وأغر بن علي وهب • الثالث مأهول ترجي الفعل وهو لفظان عسى واخولق ونحو اخولقت لانه ان

تأخر هذه الأفعال المتعق عليها في هذا الباب وزادا بن مالك فيا جري لترجي كقوله

• جري أن يكون ذاك وكنا • قال أبو حيان والمحفوظ ان جري اسم بنون لا شئ ولا يجمع قال شبيب أنت

حري من ذلك أي حقيق وخلق قال ابن قاسم ولكن ابن مالك ثمة * قلت ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك وليس كذلك قد سبقه إلى عداه بن طريف والسر قسطنطين وزاد غلب في أفعال الشرع فذهب عنه
 * قامت تلوم بعض اللوم أونة * وزاد أو باسحق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري في كتابه سمعي الاملاء المتصل في أفعال هذا الباب مع قام المذكورة كارب وماذ كرمه وذلك ثمة عشرة فلما زاد غيره طار
 ونهرى ونسب وزاد البخمي ابتداءً وعيا فلبت أفعال الباب أربعين فعلا قال ابن قاسم ومازاده البهاري ومن
 ذكر لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب وقد تردد عني للاشفاق من المكر وهو أقل من مجيء الرجا
 وقد أحقه في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم
 (ص) * ويزيد المضي وسعم مضارع كاد وأوشك واسم فاعله وحكي الجوهرى مضارع طفق والاختش
 مصدره وقطرب مصدر كادو بعضهم فاعله وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله والكسائي مضارع جعل وبعضهم
 الامر والتفضيل من أوشك وقوم فاعل كرب

(ص) * أفعال هذا الباب جاسة * تصرف ملازمة لفظ المضي وعان ذلك ابن جني بأنها لما قصد بها المبالغة في
 الغريب أو حرم عن بابها وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كتم ونس وفعل التخب وعمله
 ابن يسمون بالاستغناء من المضارع خبرها فزيروا منها مستقبلا وعمله ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا
 ماضيا إذ لا خبر عن الرجاء إلا وقد استقر في نفسك والماضى يستعمل في الحال الذي هو الشرع لا لارادة الاتصال
 والذمام فلا يكون معناها مستقبلا أصلا واستثنى منها كاد وأوشك فمعهم فيها المضارع قال تعالى يكاد ينها
 يسي * وقال الشاعر * بوشك من فر من منيته * بل المضارع في أوشك أشهر من الماضى حتى زعم الأصمعي
 أنه لا يستعمل ماضيا مع اسم الفاعل من أوشك قال * فوشك أرضنا أن نعوزا * وقال
 * فأنك بوشك أن لاتراها * وحكى الجوهرى مضارع طفق قال ابن مالك ولم أره لغيره والظاهر أنه قال ذلك
 رأيا وحكى الاختش مصدر طفي * وحكى قطرب مصدر كاد كيدا وكيدودة وقال بعضهم كواد وكادوا وكادوا
 في البسيط وحكى ابن مالك اسم الفاعل من كادوا أشد

أموت أسي يوم الرجاء وإنما * فبينما برهن بالذي أنا كائد

أي بالموت الذي كدت آتيه وحكى عبد القاهر الجرجاني المضارع واسم الفاعل من عسى وحكى الكسائي
 مضارع جعل روي أن العبد يهرم حتى يجعله من الملاءمة وحكى أبو حيان الامر وأفضل التفضيل من
 أوشك وأشد قول زهير * وأوشك ما لم يمتد يمع * وقوله * بأوشك منه أن يساور قرنه * وحكى
 قوم اسم الفاعل من كرب

(ص) * وألف كاد وأوقيل ياموز زناه فقل ولا تزد خلا فلا تخش وكبر عسى لغة ومع ضمير رفع قليل
 (ص) * كاد من ذوات الواو حكي * * * كدت بضم الكاف ولا يكون هذا الامن الواو وقيل من ذوات الياء
 وزعم الاختش أن كاد قد زاد واستدل بقوله تعالى إن آتاكم الله كاد أضغاث مضطربة * والجوهرى رأوا الآية على معنى
 كاد أضغاث فلا أقول هي آية وكذا السين من عسى لغة جنى من الاعراب عسى فهو عس وإذا فصل بها
 ضمير الرفع فهو عسيت وعسى وعسى * * * عسى جاز فيها الفتح والفتح * * * وأشهر وقري بالوجهين
 في السبع أسمع ضمير النسب وليس إلا الفتح

(ص) * منتهى فعل ككأن لكن خبرها مضارع قد ورد * * * منتهى فعل ككأن لكن خبرها مضارع قد ورد
 وفي الباقي الوجهان والمخفف مع كاد وكرب أمره * * * وأشك قيل وقارب بالكسبي ونهروا

أن مع جيل والبائع أن في أو شك والسين عن أن في عسى وفي خبرها وكاد قدرا وجعل جلة اسمية
 وإسناد عسى إلى الشأن ونفها وفي خبر كاد وزعم الكوفية ذا أن بدلا عما قبله وقوم مفعول به وقوم باسقاط
 الجار وقيل بتضمن الفعل وقيل رفع سادع الجزئين

﴿ ش ﴾ أمثال هذا الباب تعمل عمل كان فترفع المبتدأ أسما لها وتنصب الخبر خبرها وبدل على ذلك مجيء
 الخبر في بعضها منصوبا كسأني ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقر ون بأن أمال القرون بها
 فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول بدل المصدر فالمتى في كاد وعسى زيدان يقوم قرب قيام زيد فقدم الاسم
 رَأَى المصدر وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذر من الأخبار بالمصدر عن الجند وردا
 بأن أن هنا لا تؤول بالمصدر وإنما هي بها لتدل على أن في الفعل تراخيا وزعم آخر أن موضعه نصب باسقاط
 حرف الجر لأنه يسقط كثيرا مع أن وقيل بتضمن الفعل معنى قارب وزعم ابن مالك أن موضعه رفع فإن
 الفعل بدل من المرفوع سادس الجزئين كافي أحسب الناس أن يتركوا قال في البسيط وهذه التأويلات
 تخرج الالطاع عن مقتضاها بالضرورة ورفع أنها لا ترفع في جميعها وانفردت هذه الأفعال بالترام كون خبرها
 مضارعهم هو ثلاثة أقسام متجيب تجرد من أن وهو خبر حال وأفعال الشرع لأنها لا لاخذ في الفعل فغيرها في
 المعنى حال وان تخصص للاستقبال ومن يجب افتراضها وهو خبر أول ويقال الرجاء لان الرجاء من غلطات الاستقبال
 فحاسبه أن وما يجوز فيه الوجهان وهو خبر الباقى والأعراف في خبر كاد وكرب الحذف قال تعالى وما كادوا
 يفعلون • يكاد يرتاضي • قال الشاعر • كرب القلب من جواب يذوب • ومن الأثبات قوله
 • فكاد من طول البلى أن يصح • وقوله • وقد كرت أعناقها أن تقطعا • والأعراف في عسى
 وأوشك الأثبات قال تعالى • وعسى أن تكرهوا • فعسى الله أن يأتي بالفتح • فهل عسى أن توليتم أن تفسدوا •
 وقال الشاعر • ولو سئل الناس التراب لأوشكوا • إذا قيل ها توأ أن يدعوا • ومن الحذف قوله

عسى الكرب الذي أمسى فيه • يصكون وراءه فرج قريب
 وقوله • وشك من فر من منته • في بعض غرائبه واضحا

قال أبو جحيان وزعم الزجاجي أن قارب بم الأجر وفيه أن يستعمل بأن ورد عليه وعلى من أدخلها في أفعال
 المقارئة بأنها لا تستعمل إلا بأن وليس من هذا الباب لأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها
 اسميا في صيغ الكلام تقول قارب زيد القيام زيد دخول أن في خبر جعل قال (١) ونذر دخول الباء في خبر أو شك
 قال • أعاذل توشكين بأن ترين • ونذر دخول السين في خبر عسى عوضا من أن قال
 عسى طعن من طعن بعد هذه • سطا في غلات الكلا والجرم
 ونذر مجيء خبر عسى وكاد ما يفر د قال • لا تلحنى أبى عسى صامتا • وقال
 • فأبى أن فهم وما كدت أنيا • وهذا تنبيه على الأصل ثلاثي الجمل ونذر مجيء خبر جعل جلة اسمية كقول

وقد جعلت فلوس بنى مهيل • من لا كوارمر تمها قريب

ونذر إسناد عسى إلى ضمير الشأن حكى غلام نطلب عسى زيد قائم
 ﴿ ص ﴾ ولا يقدم خبرها ويؤسب بالأن ومعها مختلف ويحذف أن عجم ولا يرفع أجنادا مطلقا ولا سبعا غالبا إلا
 خبر عسى وقد يجيء اسمها نكرة محذوف يسند أو شك وعسى وكذا الخ لوق في الأصح إلى أن يفعل فيخفى عن الخبر

وقيل هي تامة حيثئذ فان وقعت خبر اسم سابق جاز الاضمار وتركه قال دريود وهو اوجود وقد بوصل بحسب ضمير نصب اسمها جلا على لعل وقيل خبرا مقدما وقيل نائب المرفوع وقيل هي حرف حيثئذ وقد يقتصر عليه ونفي كاذبي للامارة وقيل بدل على وقوع الخبر بيطة وقيل يثبتها بنفيه وعكسه

في مسائل الأولى لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل فلا يقال أن يقوم عسى زيد ابتغاها كما حكاه في البسيط ويتوسط بين الفعل والاسم اذ لم يقترب بأن تغاها نحو طفق يصلان الزيدان قال ابن مالك والسبب في ذلك أن أخبار هذه الافعال خالفت أصلها بازوم كونها أفعالا فلو قدمت لازدادت مخالفتها الاصل وأيضا فانها أفعال ضعيفة لا تنصرف فلها حال ضعف بالنسبة الى الافعال الكاملة التصرف فلم تقدم أخبارها لتضعفها كان وأخواتها وحال قوة بالنسبة الى الحروف فأجزت وسطها تفضيلا لها على إن وأخواتها فان افتقر إن في التوسط قولان أحدهما الجواز كثيره وعليه المبرد والسيرافي ومحمد بن عصفور والثاني المنع وعليه الشلوبين الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب اذا علم ومنه قوله تعالى . فطغى سمعها . أي سمع لدلالة المصدر والاحسن كما قاله مصعب الخنسي أنه ما ورد فيه الخبر اسماء مفردات تنبأ على الاصل كما تقدم في صاغها وآياتها ومن الحذف حديث من تأتى أصاب أو كاد من عمل أخطأ أو كاد وقوله * وقد داق طعم الموت أو كرمه الثالث يتعين في خبر هذا الباب أن يكون منعه خبر على الاسم فلا يجوز زرفه الظاهر لا اجنبيا ولا سميا فلا يقال طفق زيد بعدت أخوه ولا أنشأ عمر وبنشأ ابنه لانها انما جاءت لتدل على ان فاعلها قد تبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غير ويستثنى عسى فان خبرها رفع السببي كقوله

* وماذا عسى الخلاج يبلغ جهده * على رواية رفع جهده وقول غالب الأثر بتبأ الى ما ورد نادرا من رفع خبر غير عسى السببي كقوله

واسقيه حتى كاد يما بيه * تكلمني أحجاره وملاعبه

وقوله * وقد حطت اذا ملقت بتقلني ثوبي * قال أبو حيان وذلك عند أصحابنا لا يجوز وتأولوا ما ورد من ذلك الرابعة حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقارنا لها كما في باب كان وقد زكره محضة كقوله * عسى فرج يأتي به الله فانه * الخامسة يسند أو شك وعسى وأخا لوقى أن يفعل فيغني عن الخبر ويكون ان والفعل سادة مسندا لجزأين كما حدث مسند فعلى حسب وقيل بل هي حيثئذ تامة مكثفة بالمرفوع كما في التامة كقوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا عسى ربك أن يبغثك وقال الشاعر سوسك أن تنسج الى كريم * يالك بالندى قبل السؤال

وتقول أخا لوقى أن يطر السماء وقال الخضر راوى لا يجوز ذلك في أخا لوقى بل يختص أو شك وعسى فان تقدم والحالة هذه اسم ظاهر نحو زيد عسى أن يخرج جاز حمل الفعل مسندا الى أن يفعل كما تقدم وجعله مسندا الى ضمير الاسم السابق وأن يفعل الخبر فعلى الأول تجرد الفعل من علامة التنبيه والجمع والتأنيث نحو والزيدان عسى أن يقوموا والزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوموا فمندات عسى أن يفهم وكذا أو شك وأخا لوقى وعلى الثاني يلحق بها فاق في الأمثلة عسا وعسا وعسى وعسى والتعبير بأجود كما قال دريود وقال أبو حيان وقت من قديم على نقل وهو أن التجرد بدلالة لقوم من العرب واللاحاق لقلة الآخرين ونسبت اسم القبطين فليس كل العرب يتطوق باللغتين وانما ذلك بالنسبة الى لغتين انتهى ما غدير الثلاثة فلا يسند لأن يفعل بحال السادسة حق عسى اذا اتصل بها ضميران لا يكون الا بصورة المرفوع وهذا هو المشهور في كلام العرب وبه نزل القرآن ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل فيقول عسائي وعسالك وعساه قل

* بالباء علكاً وعسا كاه فذهب سيبويه أقرار الخبر عنه والخبر على حالهما من الاستناد السابق الآن الخلاف وقع
 في العمل فمكس العمل بأن نصب الاسم ورفعت الخبر جلا على لعل وقد صرح به في قوله
 * قلت عساها تار كاس وعليها * برفع تار ومذهب الجرد والقارص عكس الاستناد اذ جعل الخبر عنه خبرا
 والخبر خبرا عنه وبأن منه جعل خبر عسى اسما صريحا ومذهب الاخفش وابن مالك اقرار الامر من العمل
 والاستناد لكنه نحو زنى الضعير فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع كتاب
 ضمير الرفع عن ضمير النصب والخبر في قوله اكرمتك انت وأنا كانت ومذهب الاخفش ان يقرأ فيها حيث تنحرف
 كامل وقد يقتصر والمجالة هذه على الضعير النصب كاليت المصدر فيه يكون الخبر محذوفا كبقية ذلك في لعل
 السابقة وزعم قوم ان في كاد ثبات الخبر والبيان في رشح ذلك على الأئمة حتى قال بعضهم انزافها
 انصوى هذا المصدر ما هي لفظة * جرت في لسان جرهم ونورد
 اذا استعملت في معرض المجد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام مجود

[illegible]

ص الثالث نلتا كيدولكن الاستدراك قبل والتوكيد هي بسطة والكوفي من جهة لكن أن أولا كان أولان أقوال وكان التقسيم زاد الكوفة والصديق والتقريب والشك ان كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفاً وتدخل في تنبيه وانكار وتعجب والاصح انها مكية وأنه لا يعلق كافها وليت لفتي ويقال لت ولعل لترج واشفاق قال الاخفش وقيل والكوفة واستفهام المطاول وشك وهي بسطة ولاهما اصل وقيل زائدة وقيل ابتداء ويقال عل ولعن وعن ولان وأن وعن ورغن ولعن وغن ولمات ولماواون

• (ث) • الثالث من نواحي الابتداء الحروف المشبهة بالفعل وعددها خمسة كما صنع سيوبه والمبرد في القمصين وابن السراج في الاصول وابن مالك في التسهيل لاسعة كما صنع آخرون لأن وان واحدة وإنما تنكسر في مواضع وتفتح في مواضع وان كانتا غيرين فالثانية فرع الاولى قال ابن مالك لان قبل ينبيى أن لا تعد ثلث لان أصلها نزيدت عليها الحاء فالجواب ان ذلك أصل ممنوع لاستغناء الكساف عن متعلقه بخلاف ان نفس أصلها منسوخا لم يدل جواز العطف بعده على معنى الابتداء كما ينطبع بعد المسكورة فان لنا تأكيد ولذا أعجب به القمى كما يجب باللام في قولك وان الله يد قاتم وزعم ثعلب ان الفراء قال ان مقصورة تقسم متروك احتقن عنهما والتقدير وان الله يد القاتم وأن الفتوحة أيضا تقيد التوكيد كما ذكره وفيه اشتكاذ ذكرته في القمع القريب على معنى التيب ولكن للاستدراك وعنه ان ثبت حكم المحكوم عليه بخلاف الحكم الذي للحكوم عليه وقبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولا بد ان يكون تقضا لابتداء أو شبهه

أو خلافا على رأى نحو ما هذا سلك لكنه متحرك وما هذا أسود لكنه أبيض وما هذا قائم لكنه شارب ولا يجوز زيد قائم لكن عمرا قائم بالاجماع وذكر ابن مالك وصاحب البسيط انها لثا كيد أيضا قال في البسيط معناها الاستدراك لخبر يومه انه موافق لما قبله في الحكم فانه ينوي به رفع ذلك التوهم وتقريره أولئا كيد الأول وتحقيقة نحو وما قائم يدلكن عمرا قائم لا قبل ما قائم زيد فكأنه يومه ان عمرا مثله لشبه بينهما أو مبالسة فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك ونحو لو عام فلان لثمت لكنه لم يعم فأكدت لكن ما دلت عليه لو وكأنها في المعنى مخرجا لدخول في الأول توها ولذا لا يقع بين وفاقين واختلف فيها هي بسيطة أم مركبة فالصبريون على الأول وانها منتظمة من خمسة أحرف وهو أقصى ما جاء عليه الحرف والكوفيون على الثاني ثم اختلفوا فقال الغرام هي مركبة من لكن ساكنة النون وأن المفتوحة المشددة طرحت الهزمة فحذفت نون لكن للافتها الساكن وقال قوم من الكوفيين هي مركبة من لا وان حذفت الهزمة وزيدت الكاف وقال آخرون منهم هي مركبة من لا وكان واختاره السهلي فاذا قلت قائم يدلكن عمرا لم يعم فكأنك قلت لا كان عمرا لم يعم والمعنى فضل زيد لا كعمل عمرو ثم ركبت وغيرت للاقتضار بحذف الهزمة وكسر الكاف وقال السهلي لما كان أصل كان ان المكسورة وقعت للكاف كسرت الكاف عند حذف الهزمة لتدل على المحذوف لكثرة التثنية وكان للتثنية لامني لها عند البصريين غيره وزعم الكوفيون والزجاجي انها ثا في التحقيق والوجوب كقولهم

فأصبح بطن مكة مقشعرا • كأن الارض ليس بها هشام

أي ان الارض لانه قد مات وزاد بذلك وخرج ما بن مالك على ان الكاف للتعليل كاللام أي لان الارض

دقات • وعندى تخريج أحسن من هذا وهو ان من باب تجاهل العارف كقولهم

أليئصر الخابور مالك مورقا • كأنك لم تجزع على ابن طريف

وزعم الكوفيون انها تكون للتقريب في نحو كأنك بالشئ مقبل وكأنك بالفرح حثت وكأنك الدنيا ولم تكن وبالأخرة ولم تزل اذ المعنى تقرب اقبال الشئ أو إتيان الفرح ووال الدنيا وبما الآخرة وزعم الكوفيون والزجاجي انها اذا كان خبرها اسما جازما كانت للتثنية نحو كان زيد أسدا وإذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة تلمذت ونحو فت نحو كان زيد قائم لأن الشئ لا يشبه بنفسه وأجيب بأن الشئ يشبه في حالة ما به في حالة أخرى فكذلك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما أو التقدير كأنه يشبه زيدا به في قائم ووافق الكوفيون على ذلك ابن الظراوة وابن السيد وصرح ابن السيد بأنه اذا كان الخبر فعلا أو جملة أو ظرفا كذا كان صفة وقد تدخل كان في التثنية والانكار والتعجب تقول فطبت كذا وكذا كأي لا أعلم وفطمت كذا كأن الله لا يعلم ما تعلمون قال تعالى • وري كأنه لا يطلع الكافرون • فهي للتعجب على جعل روى مضبوطة واختلف في كأن أبسطة أم مركبة فقال الأول ضرورة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل فالأولى أن تكون حرفا بسيطا موضع للتثنية كالكاف وقال الثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجهو والبصريين والغراء وانها مركبة من أن وكاف التثنية وأصل كان زيد أسدا أي زيد أسد كأنه أسد فالكاف للتثنية وان مؤكدة ثم أرادوا الاهتمام بالتثنية الذي عليه عقدا والجملة فأنزلوا الكاف من وسط الجملة وقدموها الى أولها لافراط عنايتها بالتثنية فلما دخلت الكاف على إن وجب قصبا لان إن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر وادعى الخضر اى انه لا خلاف في انها مركبة من ذلك واختلف على هذا هل تنطق هذه الكاف بشئ على قولين أحدهما وهو الصحيح لا لانها لما فرقت الموضع الذي يمكن أن يتلقى فيه محذوف زال ما كان لها من النطق وعلى هذا ابن جني وابن عصفور والثاني

نعم وعليه الزناج قال الكاف في موضع رفع ومدخولها في تأويل المصدر والمجر محذوف فإذا قلت كما في أخوك
فالتقدير كاخونك مأكودة ورد بأن العرب لم تظهر قط ما ادعى اخباره وعلى عدم التعلق هل هي باقية على
جو مدخولها أم لا أحقق لأن لا حتى أقوا جماعته الأولى بدليل فتح الهنزة بمدخوليت الفتحة ويقال لب بابدال
الياء تاء واذا هي التاء فيكون في الممكن وغيره تحويلت الشبابة يعود ولعل للترجيح في المحبوب والاشفاق في
المكروه نحوه لعل الساعتقرب . فلهذا لا يخفى نفسك . ولا تستعمل الا في الممكن وزاد الاخفش والكسائي
في معانيه التعليل وخرج عليه . لعله يتذكر أو يتحصى . وزاد الكوفيون في معانيه الا . نهم وخرج عليه . وما
تدريك لعله يركى . وحديث لعلنا اعجناك وزاد المطوال في معانيه أو كثر الكوفيون الشك والبصرون رجعوا
عن هذه المعاني كلها الى التبرج والاشفاق والجمهور على ان لعل بسيطة ولا مأ أصل حكاه في البسيط عن
الصوبين وقيل من كبة من عل واللام الزائدة وقيل من لام الابتداء وفيها لغات أخر عدتها ثلاثة عشر لغة على
بصرف اللام قال

لاتين الفقير علك أن * تركم وما والآخر قد رفه

ولمن يابدال اللام نونا قال * أخوك ولا يبرى لعلك سائله * وعن بصرف اللام من هذه ولأن يابدال العين
هزة واللام نونا قال

عوجا لعل الطلل الخيل لأننا * ينكي الديار كما ينكي ابن حزام

وان تصدق اللام من هذه وخرج عليها وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون . ونسكى أبت السوق عليك أن
تشتري لنا شيئا ورعن يابدال اللام راء كما في رجل ور ج و رغن ولعن التالين المجمة فيمابدال من المهملة وعلى
بالمهملة حكاه في الفرة وغن بالمجمة حكاه أبو حيان ولعلت وهي ألفها استملا كما قال الفارسي في تذكرته
ولما ولان حكاه وحكى لوان العالي في أماليه وقال قال رجل عني من يدعو الى المرأة المسألة فقال اعرابي لوان
عليها خارا أسودر بدليل عليها أو أشد على لعن بالمجمة قول أبي النجم . اعد لعلنا في الزمان نرسله . قال يعقوب بن
عمر سمعت أبا النجم يشده هكذا

ص * مسئله تعمل عكس كان وقال الكوفية الخبر باق وتصدده ككان ولا تعتبر بواحد عن متطابقين
بشكرهم ما تدخل على ما لا يدخله دام وفيما خبره نهى خلف وفتح الاخفش وقوع صوف خبر ليت وبرمان
الماضي للعل وتخص يجوزان فيه وبالممكن وجوز الفراء نصب جزأ ليت وأن سلام وإن الطراوة الباقي وتقع
ان امها ما يصل واليت بدونه فيسد عن الجزأين والحق الاخفش ليت لعل وكان ولكن والفراء إن وإن
ش * لما كان لهذه الحروف شبه كان في لزوم اليتدوا وانهر والاستثناء هما عاتات عليها معكوسا ليكنامعه
كقول قدم وفاعل آخر تنبأ على الفرعية لان معانيها في الاخبار فكانت كالعدو الاسماء كالغفلات فأعطيا
اعرابها وما لا خلاف بين الفرقيين انها الناصبة للاسم واختلف في الخبر فذهب البصريين انها الرافعة له أيضا
ومذهب الكوفيين انها تعمل فيه شيأ ل هو باق على رفعه قبل دخولها واستبدل الله الهلي بأنها أضف
من الأفعال فجزأ أن تعمل عملهم ومعهم من العرب نصب الجزأين بعدها فتلي هو قول وعليه الجمهور وقيل
سائق في الجمع وانه لغة وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام وإن الطراوة وابن السدي وقيل خاص ليت وعليه الفراء
ومن الوارد في ذلك قوله * ان حارسنا أسدا * وقوله * ان العجوز جيت جروزا * وقوله

كان أذنهم اذا شوقا * قادمة أو قلنا محرفا

وقوله * ألا ليتي حجاروا * وقوله * ياليت أيام المبار واجما * ومع لعل لز بدأنا والجمهور أو لو اذالك

وشبه على الحال أو اضمار فصل وحذف الخبر وبق في المتن مسائل الأولى في جواز تعدد خبر هذه الحروف
 بخلاف قال أبو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لأنها إنما عملت تشبيها
 بالفعل والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذا هذه مع أنه لم يسمع في شيء من كلام العرب الثانية لا يجوز الاتيان
 بخبر واحد عن متطابقين متكررين فإن فلا يقال إن زيدا وإن عمر انطلقا من جهة أن الخبر حينئذ يكون معمولا
 لهما بل هو لا يجوز الثالثة لا يكون الخبر في هذا الباب مغرطاليا كما لا يكون في دأم كذلك واختلف في جملة
 النبي وصح ابن عصفور وقوعها خبرنا لقولهم

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا اليهم عن اليكم نأما

قال أبو حيان وينبغي تخصيص ذلك بأن وحدها لا تهاورد المصاع قال والذي نص عليه شيوعنا المنع. طلقا
 وتأولوا البيت على افعار القول ومنع برمان وقوع الماضي خبر للعل فلا يقال لعل زيدا قام ومنع الأحفش
 وقوع سوف خبر البيت فلا يقال ليت زيدا سوف يقوم لأن ليت لما ثبتت وسوف لما ثبتت واختص خبر لعل
 بجواز دخوله أن فيه حلا على عسى قال لعل لما أن يفيها كحيلة * وفي الحديث لعل أمكم أن يكون الحزن
 بحجة وقولي وبالممكن مرشده الرابعة تنقح أن المقارنة * ومعمولا هاسما لهذه الحروف بشرط الفصل
 بالخبر لا ليت بلا شرط نحو ان عندك فاضل وكان في عسى انك فاضل ولا يجوز زانك فاضل ونحوه ويجوز
 في ليت تحويلك انك عدى فيكون أن ومعمولا هاسدة مسدج أي ليت والحنى الاخفش ليت في ذلك لعل
 وكان ولكن تحويلك انك منطلق ولكن انك منطلق وكان انك منطلق قال الجري وهذا رد في القياس لأن
 هذه الحروف إنما تعمل في البتة أو أن لا يبتدأ بها أو أجاز هشام أن أن زيدا منطلق حتى بمعنى أن انطلاقا يز يدحق
 وأجاز الكسائي والغراء داخل ان كقوله

وخبرت ان أعابين يتسه * وغير ان أحوى والجناب رطيب

قال الغراء أدخل ان على اعادة قال الغراء لو قال قائل انك قائم نجبني جاز ان تقول ان انك قائم نجبني قال أبو
 حيان وهذا من الغراء بناء على رايه ان يجوز الابتداء بها

خص * ولا يتقدم خبرها بحال ويتوسط ظرفا ونوع معمولة ولوع اللام خلا للغراء ويجب للمام ونوسط
 المعمول ظرفا خلا للاخفش وحالا وفا للجلولي ويحذف لقرينة خبر وقيل بشرط تكثير الاسم وقيل
 والتكرير ويجب مع او ومع وسد حال وكذا ليت شعري قبل استفهام في الأصح واسم وقيل يخص بالشعر
 وقالها ان أدى الى ولا فصل نج في غيره ورايه افهما وخامسا ما لم يؤد الى ولا اسم يصلح لعملها وسادسا
 يخص بأن أو أكثر ما يكون الشأن ولا يجوز أن قائما لزيدان ولا ظنت خلافا لكوفة

خص * فيه مسائل الأولى لا يجوز تقدم خبر هذه الحروف عليها بحال لأن عملها بحق القرينة فلا يصرف فوافها
 وأما تقدمه على الاسم فان كان غير ظرف أو مجز و راجع أيضا لما ذكره وان كان ظرفا أو مجز و راجع للتوسع
 فيها نحو وإن لينا أنك لا ان علينا الله يد وان لنا لآخره والأولى. وقد يجب التقديم والمخالف هذه كان يعمل
 بالاسم فغيره نحو ان في الدار سا كم وان عندها خاها ولا يجوز إلا هذه الحروف معمولا خبر فلا يقال
 ان طعامك زيدا كل بالاجاع فان كان ظرفا أو مجز و راجع للتوسع فهما كقوله

فلا تلحن فيها فأنا نجيبا * أخاك مصاب القلب سم بلا بله

ومنع الاخفش قياس ذلك وقصره على المصاع وان كان حالا فالجهرور على المنع وأجازه أبو جعفر الحسن بن علي بن
 حنون الأمدى المعروف بالجلولي في نكته على اصح الفارسي قال لاهم قدأجر والخلال مجرى الطرف نحو ان

صاحكاز يدانهم الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره سواء كان الاسم معرفة أم منكرة كررت
أن أم لا هذا ذهب سيويو به قال يقول الرجل هل لكم أحدان الناس عليكم فتقولان زيدا أو أن عمرا أي أنانا
وقال هان علاوان من غلها أي أن ثلثي الدنيا عملان لها عنهما من غلها وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إلا إذا
كان الاسم منكرة وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا منكرة إلا أن كان التكرير كالتكرير كالتكرير والمثال ورد
لذهبان بالمعاق قال تعالى أن الذين كفروا بالله كرم الجاهم الآية أي يمدحون وقال الشاعر

أوفى فقالوا يا جليل تبدلت * بثينة بابل لا تقلت لها

أي تبدلت ويجب حذف الخبر إذا سدت سدها والمصاحبة حتى سيويو به ذلك ما وخبر أي أنك مع خير وما زائدة
وحكى الكسائي أن كل ثوب لو غنمه بأدخل اللام على الواو أو سد سده حال كقولهم

إن اختيرك ما يغنيه ذمعة * بالله مستظهر بالحزم والجد

وكذا البيت شعري إذا أردت بالاستفهام كقولهم * ألا ليت شعري كيف جادت بوصلها * فشرى مصدر اسم
ليت والخبر ملزم الحذف والتقدير ليت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع وحذف الاستفهام في موضع نصب
بالمصدر وعلامة الحذف كونه في معنى ليتي أشعر وسد الجملته بعده عن المحذوف ومقابل الأصح فيه قول المبرد والراجح
أن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت والتقدير ليت علمي واقع وكيف جادت بوصلها ثم حذف وأضاف أساعا
ورده أنه يؤدي إلى الاختبار في هذا الباب بالجملة الطليقة وإلى خلو الجملة الخبر بها عن الرابطة الثالثة في جواز حذف
الاسم في هذا الباب للعلم به مذهب أحداهما الجواز مطلقا وعليه لا كثر حتى سيويو به عن التحليل أن بك زيد
ما خوذ أي وأنه وحكى الأخفش أن بك ما خوذ أخواك وقال الشاعر

فلو كنت ضياعا عرف عرابي * ولكن زمني عظيم المشاعر

أي ولكنتك وقال * فليت وقعت المهم على ساعة * أي فليتك الثاني أنه خاص بالشعر وحدهما بن عصفور
والسماوي في شرح الفصل الثالث أنه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤدحذفه إلى أن يلي أن وأخواتها فصل
فانه إذا كان يفتح في الكلام قبل وفي الشعر أيضا وهذا القول الرابع لاتحذف ما قبله من اسمها فاستصوا
بما شرتها الأفعال الخمسة أنه حسن فحسب أن لم يؤد إلى أن يلي أن وأخواتها اسم يصح علمها فيه نحو أن في الدار
قام زيد وقوله

صكان على عرينه وجينه * أقام شعاع الشمس أوطلع البدر

وقوله أن من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها حادرا وظياء

فإن الشرط لا يحسن عمل أن فيه أنه أدى إلى ذلك مجزئ نحو أن زيد قائم فلا يجوز حذف الضمير السادس أن
الحذف خاص بأن دون سائر أخواتها ونفله أوجيان عن الكوفيين وأكثرا يكون الاسم إذا حذف ضمير
الثاني وقد يكون غيره كما تقدم في ولكنتك وليستك الرابع لا يجوز هنا أن قائما الزيدان كمالا يجوز ذلك في
المتبدل دون استفهام أو في وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المتبدل الجمل أو قائما أن والزيدان
فاعل به سمد خبرها والخلاف جار في باب ظن فن أجاز في المتبدل وهنا إجازة ظنت قائما الزيدان ومن منع منع
وابن مالك وأهملهم على الجواز في المتبدل ومنع في باب أن وظن وفرق بأن أعمال الصفة عمل الفعل فرع أعمال
الفعل فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل فلا يجر من يجوز قائم الزيدان جواز أن قائما الزيدان ولا ظنت
قائما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع الخبر من أن وظنت وامتناع وقوعه بعدها

مسألة تكسر إن صلة وحالا وتحكية بقول وقيل لام معلقة خلافا للزبي مطلقا والفراء إن طال وكذا

خبر عين واه مبتدأ بها في الأصح وجواب قسم وجوز قوم الفتح واختاره قوم وأوجه الفراء وتفتح بعد لاول وما
الظرفية وحتى غير الابتدائية وما يعني حقا ولا جرم غالباً به موضع جراً ورفع فعل وأبدأه أو نصب غير خبر
وتول حنثه بمصدر وأسكره السهلي ويجوز ان يسد اذا فجأة وفاء جزاء وأي المفسرة وأول قول وفي
الكسر بعدها ومنه خلاف

لان ثلاثة أحوال أحدها ما يجب فيه الكسر وذلك في واضح الأول ان تقع صلة نحو وآتيناهم
الكنوز ما إن تخضع لنتوء الثاني ان تقع حلا نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقك من المؤمنين
لكارهون. الثالث أن تقع محكية بالقول نحو قال. أي عبد الله. الرابع ان تقع قبل لام معلقة نحو والله يعلم أنك
رسوله الخامس الاتسع خبراً اسم عين نحو زيد انه منطلق بناء على إجازة ذلك وهو رأى البصريين
والكوفيين نعمون صحة هذا التركيب أصلاً فالخلاف عائد إلى أصل المسئلة لا الكسر وهما متلازمان
السادس اذا وقعت سبداً بها نحو أنا. أنزه. قال أبو حيان وليس وجوب كسرها حيثما تجمع عليه فقد
ذهب بعض الصوريين إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول ان زيداً قائم عندي يودخل في
المبتدأ بها الواقعة بعد حيث فكسر لانها لا تخاف الا إلى جملته نحو جلس حيث ان زيداً جالس ومن
أجاز اضافتها إلى مفرد جاز الفتح السابع اذا وقعت جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم هذا مذهب البصريين
وبه ورد السماع وقيل يجوز فتحها مع احتيار الكسر وقيل يجوز ان مع اختيار الفتح وعليه الكسائي
والفراء يرون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال في البسيط أصل هذا الخلاف ان جئنا القسم والمقسم
عليه هل أحداً ممنوعاً للآخر فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا وفي ذلك خلاف فن قال
نم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت بمفعولاً ومن قال لا وانما هي تأكيد للقسم عليه لا عامل فيه كسر ومن
جوز الأمرين أجاز الوجهين ^{الخط الثاني} الثاني ما يجب فيه الفتح وذلك في مواضع الأول بعد لاولاً نحو فلا أنه كان من
المسبيين الثاني بعد لونهو ولأولهم خبر روا الثالث بعدما الظرفية نحو لا أكلت ما أن في السابع ما في الرابع بعد
حتى غير الابتدائية وهي الماطقة والجارّة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل فان قدرتها عاطفة كان في
موضع نصب أو جارة في موضع جر أما الابتدائية فتكسر بعدها نحو حتى إنه لا يرى الخامس بعدما المتخفة
اذا كانت بمعنى حقا فان كانت بمعنى الاستفتاحية كسرت بعدها وروى بالوجهين قولهم أما أنك ذاهب
نخرجت على الغنمين السادس بعد لاجرم غالباً قال تعالى لا يجرم أن لم النار. أي حقا وبعض العرب ابرأها
يجري العين فكسر ان بعدها السابع اذا وقعت في موضع جر بحرف أو اضافت نحو ذلك بأن الله. مثل
ما أنكم. الثامن اذا وقعت في موضع رفع فعمل بأن تقع فاعله أو نائباً عنه نحو. أولم يكفهم أنا أنزلنا نارا أو إلى
أنه أسقى. أو ابتداء بأن تقع مبتدأً نحو. ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة. بخلاف ما اذا وقعت في موضع
رفع على الخبر فاتها ككسر كما تقدم التاسع اذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو. ولا تتخافون أنكم بخلاف نحو
حسبت زيدا أنه قائم فاتها في موضع نصب لكنها خبر في المني فكسر وهي في هذه المواضع كلها موقوفة مع معمولها
بمصدر مفرد ما حوذين لفظ خبرها إن كان مشتقاً نحو بلقي أنك. نطق أو تنطق أي انطلقك ومن الاستقرار
ان كان ظرها أو مجرراً نحو بلقي أن زيدا عندك أو في الدار أي استقراره ومن الكون ان كان اسماً جامداً نحو
بلقي أن هذا زيد أي كونه أو أنكر ذلك السهلي وقال أبا نؤل بالمصدر ان الناصبة للفعل لانها أبدع الفعل
المتصرف وان المبتدأ ما تأتول بالحدث لان خبرها قد يكون جامداً وهو لا يشعر بالحدث لا لفعل له وأوجب
بأنه بقدر الكون كما قدم الحال الثالث ما يجوز فيه الأمر ان فباعبار تقديرها جلة تكبير وباعتبار تقديرها

بصدره فتفتح وذلك في مواضع الأول بعد اذا الضمائية كقول

وكنتم أرى زيداً كما قيل سدا . ذاته عبد القفا وله ازم

وي بالكسر على عدم التأويل وبالفتح على معنى اذا ع . ونسب حاصلة الثاني بعد طاء الجزاء نحو من عمل منكم
سوايحياء اللهم تاب من بعد ما أصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسرة بالفتح على معنى فالتفران حاصل ومنه نحو
اماني الدار فان زيداً قائم الثالث بعد اى المفسرة الرابع اذا وقعت ان خبراً عن قول وخبرها قول وفاعل
القولين واحد نحو أول ما قول أو أول قول أي أجد الله فالفتح على تقدير جحد الله الخامس بعد مذ ومنذ نحو
أرأيت مذاً ومنذ ان الله خلقني احاز الاخفش الكسر وصححه ابن عمفرولان مذ ومنذ يليهما الجبل ومنعه
بعضهم لان الاجلة بعدها تأويل المصدر وصرح سيبويه وابن السراج بجواز الفتح ساكتين عن اجازة الكسر
وامتناعه ولم يزل أحد يتبع الكسر وامتناع الفتح

ص . والاصح ان المفتوحة فرع المكسورة وثالثها اعلان والمختار وفاقا للزحشرى وابن الحاجب
اها بعد ا فاعل ثبت مقدراً . قال سيبويه مبتدأ لا خبر له أو مبتدأ قبل أو بعد ا فوال ولا يجب كون الخبر بعدها
فعلا خلافا للزحشرى والسراي مطلقاً ولان الحاجب في المشتق

في فاعله مستلذان الأولى الأصح أن ان المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها لان الكلام مع المكسورة جملة
بـ و قوله بغير ذم مع المفتوحة مقبول بغير ذم كون السطو في جملة من كل وجه أو فردا من كل وجه أصل لكونه
خطية من وجه وفردا من وجه ولان المكسورة مستغنية بمجموعها عن زيادة المفتوحة لا تستغني عن زيادة
والجهد من الزيادة فاصل ولان المفتوحة نصير مكسورة بتحذف ما يتعلق به ولا نصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة
والمرجوع اليه بتحذف أصل التوصل اليه بزيادة لان المكسورة تعيد معنى واحدا وهو التأكد والمفتوحة
تعيدته وتعلق ما بعدها بما قبلها ولانما أشبه بالفعل اذهى عامله غير معمول والمفتوحة عامله معمول ولاهما مستقلة
والمفتوحة كعض اسم اذهى وما عملت فيه تقديره . وان قوم المفتوحة أصل المكسورة . وقال آخر بن علي
واحدة أصل برأسها حكمها أبو حيان الثانية اذا وقعت ان بعد لوقد ذهب سيبويه وأبو كثر اليه . ان ا في محل
رفع بالابتداء والخبر مخدوف لا يجوز ان يظهره كتحذف بعد لولا وذهب بعضهم الى انه مرفوع بالابتداء ولا خبر له لبطوله
وحرمان المسند والمسند اليه في الذكر . وذهب الكوفيون والمبرد والراجح والزهري وابن الحاجب الى
انه فاعل بفعل مقدر تقدم . ثبت وهذا المختار لا غناء عن زعم الخبر وابقا ملوعا حالها . انتمصاص بالفعل ثم
ذهب قوم منهم الزحشرى والسراي الى انه يجب وقوع خبر ان والحالة هذه فعلا ليكون جبراً لما قال لومن
ايلاها الفعل ظاهر انصو . ولو أنهم صبروا . ولا يجوز لوان . يداأخوك لأكرمك . وابن الحاجب هذا اذا
كان مشتقاً فانه حينئذ يتبع فعله فان كان اسماً جامداً جز . جو زانضراوى . زعمه فوج خبرها جامداً ومشتقاً
غير فعل وهو الصواب لو ورد . قال تعالى . ولوان ما في الأرض من شجرة أنلام . وقال الشاعر

لوان حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الزمان

ص . مثله تدخل اللام اسم المكسورة والمفعول والعماد والخبر المؤخر وأول جزئ الأسمية أولى وفي
مفعوله متوسطا نظراً ثالثها الأصح ان جرد الخبر قبل حاة ومفعولاه وتوقف أبو حيان لا تأخره أو جوزه الى جاح
مع دخوله الى الخبر فان تأخرته دون الاسم فأجاز ما بن نحو في قياسه ولا شمر طار جوزه الى الأنيابى في الجواب
ومما يتبصر في قال سيبويه بوجاهة الاقصد وأطلق خطب ولاعب وله ونفيا ورومعه وحالاسداه وخران
ولكن على الأصح في الكل ومنع الكوفية في تنفيس والغراء في شرط معترض وأظن والى وحتى ومذومذ

جوز دخول الاعمى وعلى لام الابد
الطوال جواب قسم متدر وقد تد
كدلتبر ودونه وقيل هي لام قسم
نوى قسم وقت

ش * ندخله . بعدان المسح و . على اسمها الفصول اما الخبر : وان انزل لاجراء او به مول الخبر
وان فصلنا بداراة او معمول * بحران في الدار لاساكننا به وعلى ضمير الفصل نحو ان هذا
والضمير الحق وعلى الخبر المؤخر الاسم نحو وان ربك لذو فضل . بخلاف التقديم عليه فلا يقال
للعندك زيد فان در الخبر جله مفعول دخولها على اول جزئها . على انه في الاول اول لتعني في
عليه نحو وان الضمن الصافون ومن صدر . على الثاني د

فان من حاربته لحارب * سقى ومن ساقته سقى

في دخولها على معمول الخبر اذا كان . طالبين الاسم والخبر وهو طرد . أو محرر وأقوال أحدها الجواز
للقانون دخلت على الخبر أيضا وعليه المبرد وصحح بن مالك وأبو حيان حتى إن زيد البك لوانق وني لصمد
الصالح وأنشدوا * اني لعند أذى المولى الذرحسى * والثاني المنع مطلقا والثالث وهو الأصح عندى
تبع السرا في وابن عصفور والجواز ان لم تدخل على الخبر والمنع ان دخلت عليه لان الحرف اذا أعيد لثابت كيد
لم يعد الاعم ما دخل عليه ومع ضميره ولا يصح غيره الا في ضرورة كقوله

ان امرأخصى عهدا مودته * على التناء لعندى غير مكفور

فان كان حالا ومفعولا به فتيل يجوز اجرائها مجرى الظرف نحو ان زيد الضامك كاتيل وان زيد الطامك آكل
قال أبو حيان ولم يجمع ذلك فيه ما ينبغي أن يتوقف فيه ولا يصح القياس على الظرف والخبر وولاه توسع فيما
ملا يتوسع في غيرهما من نص على الجواز في الفصول به الزاج وابن ولاد وابن مالك ونص الأولان على المنع في
الغالب بل نقله أبو حيان عن الأئمة وحكي صاحب البسيط فيه الخلاف بلا ترجيح وقال من رأى أنه فضلة
كالظرف أجاز ومن رأى أنه لا يكون خبرا بخلاف الظرف لم يجوز ثم قال وينبغي أن لا يجوز في المفعول انتهى
قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيد القياما قاهم وان زيد الاحسانا زورك فهو
متدرج في عموم قولهم فاندخل على معمول الخبر وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الاستماع وان تأخر
معمول الخبر عنه ونص الاسم فان جرد الخبر من الاسم لم يجوز دخولها عليه وان يصح دخولها لان أحدهما الجواز وعليه
الزجاج نحو ان زيد القائم في الدار والثاني وهو الصحيح وعليه المبرد المنع لانه لم يسمع وان تأخر عن الخبر دون الاسم
فقال ابن زورف القياس ان يجوز دخولها عليه لثقله بما قبل الاسم نحو ان عندى في الدار زيد وان عندى
لقيام صاحبك ولا تدخل الاسم على اداة الخبر اذا كان شرطا فلا يقال ان زيد ان كرمنى أو كرمته فخر من
التباس بالمولوة فانها تصعب اداة الشرط كثيرا ولذا يجوز ان الانبارى دخولها على جوابه لانه غير صالح
للتوطئة نحو ان زيد ان يأتى بلسن اليه قال ابن مالك الا أنه لم يسمع فالأجود ان لا يصح يجوز زورقه أو
حيان وقال ابن الكسائي والفراء نصا على منعه ونص الفراء أيضا على منع دخولها على الشرط المعترض بين
اسم ان وخبره نحو ان زيد انك حسن ولا تدخل على فعل ماض متصرف خال من قد فلا يقال ان زيد
لقد قام بخلاف المضارع فانها تدخل عليه نحو ان زيد القيام لشبهه بالاسم الذي هو الاصل فيها بخلاف الماضى
المتصرف مع دخول ان زيد لقد قام فان قدر نية في الحال فاشبه المضارع وبخلاف الجامد نحو ان زيد انتم
الرجل لانه لانه لا يشاء يستأنهم الحضور فاشبه المضارع ولكونه لا يتصرف فاشبه الایم والمتصرف الخالى

من قد نال من الشبه بكل طر يق هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك ونقل أبو حيان كالصغار وابن السيد عن
سيدويه أنه منع دخولها على الجامد أيضا وإن الجواز مذهب الأخفش لما تقدم والفراء لأن نعم وبش عنده
البيان يعنى لكونها المضارع لما بمنزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد ولغيره واقعهما أكثر الكوفيين
والاندلسيين وذهب خطاب بن يوسف الماردى صاحب التوشيح إلى أنها لا تدخل على الماضى مطلقا مع قد ولا
تاليا غيا لأنه ليس له معنى اسم العاقل والمسمع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا الابتداء ولا تدخل أيضا على
معمول الماضى المتصرف الخالى من قد فلا يقال نزل الطعامك آكل وأجازة الأخفش والفراء وربان
دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وهي لا تدخل على الخبر المذكر كورفكذا معموله ولا يابزم ترجيح
الفرع على الأصل ولا تدخل على خبر منى قال ابن مالك لأن أكثر النسخ بماوله لام فكره دخول اللام على
لام ثم جرى النفي على من واحد وأجازة بعضهم لقوله

وأعلم أن تسليوا تركا * لا امتشاهان ولا سواه

وأجيب بأنه نادر ولا يدخل أيضا على وأمع المغنية عن الخبر وجوز الكسائى وحكى أن كل ثوب لو تمسه
ولا على الحال السادة مسدا لخبر وأجازة الكوفيين نحو أن كلى التفاحه لصيقة ولا على وأوالحال السادة مسد
الخبر وأجازة الكسائى نحو أن شقى زيدا أو الناس ينظرون ولا تدخل على خبر أن المعتوحة وجوز
المبرد وقرئ لإتهم ليأ كلون بفتح الهزرة وأنشدوا

ألم تكن حلفت بالله الجلى * أن يطالبك لمن خير المطلى

وخرجه الجمهور على الزيادة والشذوذ ولا على خبر لكن وجوز الكوفيين لقوله

* ولكننى من جهال العميد * وأجيب بما تقدم ومنع الكوفيون دخولها على حرف التغييس وغلطهم
البصر بوزن رده في قوله تعالى. واسوف يعطيك. وقال بعض المخار به امتنعت العرب من ادخال اللام على
السين كراعاة نوالى الحركان في لستدح وطرد الباقي ومنع الفراء نحو أن زيدا الاطن قائم وان زيدا العرشك
قائم وان زيدا لئن شاء الله قائم قال ابن كيسان لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت
الخبر عن زيد شكك كان عندك أو يقينا والتوكيد أعاد الخبر زيد لا تخبرك عن نفسك لأن إن لا تتعلق بخبرك
وهي متجاوزة إلى الخبر ويقى في المتن مسائل الأولى أجاز الفراء الجمع بين لا من نحو أن زيدا لقد قام وأنشد

فلئن يوما أصابوا عزة * وأصنمن زمان رنقا (١)

لقد كالوا لى أزماننا * بصنمن لباس رنقا (٧)

ومنع ذلك البصر بوزن وقالوا الرواية فلقد الثانية اختلف في اللام الداخلة على خبر إن فالبصر بوزن على أنها
لام الابتداء التى في قولك زيد أخوك أخرت لأنها لا تـ كـيـدون لأنها كـيـد فـكر هو أو لى حرفين معنى واحد
والعرب لا تجمع بين حرفين معنى واحدا فى ضرورة وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما قال الأخفش وأما بدوا
بان لقوتهم من حيث أنها عاملة واللام غير عاملة فجعلوا الاقوى مستقما فى اللفظ وقال ابن كيسان أخرت لئلا
يبطل عمل ان لو ولئن لأنها تقطع مدخولها عما قبله وذهب معاذ الفراء وتبع إلى أنها جى بما بازاء الباء فى خبرها
فقولنا ان زيدا منطلق جواب ما زيدا منطلق جواب ما زيدا منطلق جواب ما زيدا منطلق وذهب هشام أبو عبد الله
الطوال إلى أنها جواب قسم بقدر قبل ان وعلى القول بأنها لا تـ كـيـد هى لتأكيد الجملة بمرها وأول الخبر
وحده وان توكيد لاسم البصر بوزن على الأول والكسائى على الثانى الثالثة شذوذ دخول اللام فى غير واخبر
أن وذلك فى مواضع خبر المبتدا كقوله * أم المجلس لهجوز شهره * وخبر أسمى كقوله

• فقال من سألو أسمى لجهودا • وزال كقولہ

ومازلت من ليلى له • ان عرقها • لكالبائتم المقصى • بكل مراد
وتبر رأى حتى قلب أرباك لتأتمى • مبرما كقولہ • وما أبان لمن أعرج خودان • وقيل همزة ان

• دلة هاتمة تا كيد الخبر أو غير يده كذ • له • له من عيسى لوسفة • وقولہ

• له من برق على كريم • هذا اختاره ابن جني وابن مالك من انهاء في هذه الكلمة لام الابتداء جاز

دخولها على ان تغير لفظها بالبدل وجه • همتا يها على موضعها الاصلى • وذهب سيبويه وابن السراج الى

ألام قسم مقدرا للام ان قال سيبويه • ذكته تتكلم بها العرب في حال اليه • وذهب قطرب والفراء والمفضل

ان سلمة والفراسي • وصحاح ابن عمفر • رالى أن الاصل له انك فهما كلمتان ومعنى له والفقوان جواب القسم

• وسمع له ربي لا أقول • وبدوا لله • رو • خذفت همزة تحفيها كما خذفت في نحو انما احصى الكبر • وضعف

أوجان القولين الاولين بلزوم الجمع • اداق تا كيد • والثالث بأن فيه أربع شذوذات حذف حرف القسم

وبقاء الجر من غير عوض وحذف ال • والالف بعد اللام من الله والهمزة من ان • وبأنه يلحقى مع اقرار الهمزة

في موضع • قال أبو جيان • يجوز دخول اللام على ك • كقولہ • فتعدو لك ان لم تشعروا • الرابطة اذا حجت

الزيم بعد ان • نون • تأكيد • أو ماضيا متص • فاعار يامن قد نوى قسم ويكون اللام جوابه للام الابتداء نحو ان زيد

لقوم • وان زيد القام • وجئت بفتح ال • كسر اذا تقدم على ان ما يطلب موضعها نحو علمت أن زيد بالقوم أو

لام • وانما امتنع الكسر لان اللام حية • في موضعها غير منوى بها التقديم قبل ان بخلافها في علمت ان زيد

لما طلق فانها تكسر معها لانها مقدمة في • نية مطعنة للفعل عن فتح وانما أثرت العلة السابقة

• {ص} • مسئلة ترد ان كنتم خلافا • في عبيدة فعمل

• {ش} • اختلف هل تأتى ان حرف • جواب بمعنى نعم فثبت ذلك سيبويه والاختش • وصحاح ابن عمفر

• ابن مالك وأكرم أبو عبيدة • ومن شوا • عين أثبت قول ابن الزبير قال • ان الله نأتم حتى اليك ان ورا كها

ولا عمل لها حيث • خرج الاختش عليه • فراءة • ان هذان لساحران

• {ص} • وتخفف فعمل غالباً وتزعم • لام ان خيف ليس بالنافية وهي الابتدائية • وثالثها ان دخلت على اسمية

في • والاغرها على الاصح • تكسرها • ان كنت • لمؤنوا ولا تفعل في ضمير • ولا يلبها غالباً فصل الانتصاف • ناسخ

ماض أو مضارع • خلافاً لان مالك وقامر • لا تخش ان قلت لسلمة • لا تخفف • خبرهما ماض • ولا تعلم الكونية

• بنافية • واللام • لا • وقال الكسائي • ان • دخلت على فعلية • والاعلت والغرام • كهد

• {ش} • تخفف ان المكسورة • في • للاختصاص بالجملة الابتدائية • ويقل • اجماله • وقد فصل على قلة • وحالها

انما • اعلمت • كمالها وهي • مشددة • قالها • لا • عمل في الضمير • الا في • ضرورة • خلافاً • المشددة • تقول • انك • قائم • بالتشديد

• ولا يجوز • انك • قائم • بالتخفيف • وأما في • دخول اللام • وغير ذلك • من الاحكام • فهي • كالشدة • سواء • اذا • اعلمت • لزمت

• اللام • في • انى • الجزأين • بعدها • فارقا • بينها • وبين • ان • النافية • لالتباسها • حيث • ذهب • ان • نحو • ان • زيد • قائم • ومن • ثم • لان • مع • الاعمال

• قسم • اللباس • ولا • تدخل • في • موضع • لا • يصلح • للنفي • كقولہ

أنا ابن أبله الضمير من آل مالك • وان مالك • كانت كرام المعادن

لنه للدخ • ولو كانت نافية • كان • هجوا • ولا • حيث • كان • بعدها • في • نحو • ان • زيد • يقوم • أو • يقوم • أو • لم • يقوم • أو • ليس

• دائماً • ومال • المعد • اللباس • في • الجميع • واختلف • في • هذه • اللام • فذهب • سيبويه • والاختش • الاوسط • والصغير • وأكثر • نفعاً

• وذهب • ادوا • بن • الاخضر • وابن • عصفور • ان • انهاء • لام • الابتداء • التي • تدخل • مع • المشددة • لزمت • الفرق • وذهب • الفارسي

وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع الى انهم اقاموا أخرى غير تلك اجتلبت للفرق لان تلك منوبة بالتأخير من
 تقدم وهذه بخلافها فتدخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك ولان هذه يعمل ما قبلها فيا بعدد ما يختلف تلك لا يقال
 انك قلت لسانها ولا تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك وأجاب الاولون
 بأن ذلك كله اعجابا زبعا وتدهعا على خلاف الاصل لضرورة الفرق فانها تبين أكثر من ذلك وذهب بعضهم
 الى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء أو الفعلية فتكون الفارقة قال أبو حيان
 ونعمة الخلاف ظهر عندنا ولعلنا وانما كان كلف للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء عقلت وقد
 اختلف في الحديث المشهور فنعلم ان كسبنا مؤننا الاخفش الصغير والفارسي ثم ابن الاخضر وابن أبي العافية
 وهما الاخفش وابن الاخضر لا يجوز في ان الالكسمر بناء على أن اللام لا ابتداء فقط فعل العلم عن العمل
 وقال الفارسي وابن أبي العافية لا يجوز في الالف البناء على انها غير هاء فتملعه ولا في الخفض في الغالب ان الافعال
 الا ما كان مصبها ما مضى كان أو مضارع نحو وان كانت لكسرية وان وجدنا أكثرهم لقاسم بن وان
 يكاد الذين كثر وأما وان نكث لمن الكاذبين وقرأ أبو وان لأخلك يا فرعون شبور أو زعم ابن مالك أنه لا يليها
 الا الماضي وان ما ورضن المضارع يحفظ ولا يقاس عليه قال أبو حيان وليس بمصحح ولا أعلم موافقا انتهى ونذر
 بلاؤه غير الناسخ في قراءة من مسعود إن ليتم قليلا وقول الشاعر * شئت بمنك ان قلت لسانها *
 وما حكى ان قمت كأنك لسوا ما وان يزنيك لنفسك وان يشينك فيه فالصريحون الا الاخفش على أن ذلك من
 القلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الاخفش الى جواز القياس عليه ووافقه ابن مالك ولا يخفف وخبرها ما مضى
 متصرف فلا يقال ان زيد ذهب لعمد معاشه ولا يلائم منه أحد محذورين إماد دخول اللام على الماضي
 أو عدم لزوم اللام وكلاهما يمنع هذا كله مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن المشددة لا تخفف أصلا
 وان الخفض لا يماهي حرف ثنية الوضع وهي النافية فلا عمل لها البتة ولا توكيدها واللام بعدها لا يجاب معنى
 أو يميزون دخولها على الناحية وغيره وذهب الكسائي الى انها ان دخلت على الاسم كانت خفيفة من المشددة
 عاملة كما قال البصريون وادخلت على الفعل كانت للفني واللام بمعنى الا كما قال الكوفيون وذهب الفراء
 الى أن ان الخفيفة بمنزلة قد الا ان قد تنحصر بالافعال وان تدخل عليها وعلى الأسماء وكل ذلك لا دليل عليه ومردود
 بهما على الاعمال نحو وان كلاً ما يوفينهم إن كن نفسا لما عليها حافظ قرأ بالنصب وسمع ان هم المنطلق
 * * * وتخفف أن قائم الأصح تعمل جواز في مضمر ولا يلائم أن يكون الثاني على الأصح والخبر جملة
 اسمية مجردة أو مع لا أو شرط أو رب أو فعلية فان تصرف ولم يكن دعاء قرن غالباً بنى أولوا وقد انفتحت
 * (ش) * تخفف أن المفتوح في أعمالها جئت مذاهب أحدها انها لا تعمل شيئاً في ظاهر ولا في مضمر
 وتكون حرفاً مضمر يابها كسائر الحروف المصدرية وعليه سيو به الكوفيون الثاني أنها تعمل في
 المضمر وفي الظاهر نحو علمت أن زيدا قائم وقرئ أن غضب الله عليها وعليه طائفة من المغاربة الثالث أنها
 تعمل جواز في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور وقال ابن مالك فان قيل ما الذي دعي الى تقدير اسم لها محذوف
 وجعل الجملة بعد هاء في موضع جر ها ولا خلاف انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب عملها الاختصاص
 بالاسم فإدام الاختصاص بثبني أن يعتقد انها عاملة وكون العرب تستعمل وقوع الافعال بعدها لا يفضل ثم
 لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير السان كما زعم بعض المغاربة بل اذا أمكن عوده الى حاضر أو غائب
 معلوم كان أولى ولذا قد روي في أن يابا رهم قد صدقت الرؤيا فذلك ولا يكون خبرها مغرر دال على جملة إمامية
 مجردة صدرها المبتدأ نحو وت دعواهم أن الحمد لله والخبر نحو وان هالك كل من يحني ويتعلم أو مقر وبلا نحو

وأن لإله الإله . أو بأداة شرط نحو . أن إذا علمت آيات الله . أو برب نحو

تقنت أن رب امرئ خيل خائفا * أمين وخوان بجال أميناً

أو فعلية فإن كان فعلها جامداً أو دعاءً لم يتجه إلى اقتران شيء بنحو . وأن ليس إلا انسان الاماسى . وإن عسى أن يكون . إن ندم معترك الجياح اذن . والخامسة أن غضب الله عليها . وإن كان منصراً فغير دعاء قرن غالباً بنحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا . أن لن نجيع عظمه . أن لم يره أحد . قال أبو حيان ولم يحفظ قبالاً في الما قبلني أن لا يقدم على جواز حتى يسمع أو يلوحى . أن لو نشاء أصبتهم . وأن لو استقاموا على الطريقة . أن لو كانوا يعلمون الغيب . أن لو شاء الله لم يمدى الناس . أو يقدحوا . ونعلم أن قد صدقنا . أو يحرف تنقبس نحو . علم أن سيكون . ونذكر خواصهم جميع ما ذكر كقولهم * علموا أن يؤمنوا بحدادوا * وخرج عليه قراءة . لمن أراد أن يتم الرضاغة . بالرفع وكذا ندر أعمالها في بارز كقولهم * فلو أنك في يوم الرضاة حالتى *

ص * وكان فأقواها وبأى خبرها مردا واسمها وفعلية مع لم أو لمّا وقد

ش * تخفف كان وفي أعمالها حيث لا أقوال الثلاثة في أن أحدها المنع وعليه الكوفيون والثاني الجواز مطلقاً في المضمر والبارز كقولهم * كان نديمه حقان * وكقولهم * كان نطية تطفو * في رواية النصب فيها والثالث الجواز في المضمر لا في البارز ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضاً كما في أن وز بدعها بجواز كون خبرها مردا كقولهم * كان نطية في رواية الرفع . وجهه اسمية كقولهم

* كان نديمه حقان . في رواية الرفع وفعلية . منكرة بلم نحو . كان لم تكن بالأس . أو بلم الجازمة قال أبو حيان ولم يسمع وينبئ أن يتوقف في جوازه أو يقدحوا * لا تزال بحالنا وكان قد * أى وكان قد زالت ص * ولكن فلان عمل خلا قال يونس

ش * تخفف لكن فلان عمل أصلاً لعدم سماعه وعمل بمجانبة لفعلها لفظ الفعل وز والموجب إعمالها وهو الاختصاص إذ صارت بلبها الاسم والفعل وأجاز يونس والاختصاص إعمالها في سماعي أن وإن وكان

ص * لالعل وجوزة أو على وينوي الشأن

ش * لا تخفف لعل وقال الفارسي تخفف وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً

ص * مسئلة تلي . نليت فعمل وتعمل ولا يلبيها الفعل بحال في الأصح والباقي فلا تعمل وجوزة الزجاجة فيها والزجاج والحري في لعل وكان وأوجه الفراء في لبت ولعل وهي زائدة كقوله وقيل نكرة يفسر هامبدها خبرا وقيل نافية ولا كثر أن أن معها نفيها المضمر وأنكر ما أبو حيان قال التنوين في الزختمى والبيضاوى وإن ش * توصل لبت بما فيصو زائعا . إعمالها وأعمالها كفا بما وى بالوجهين قوله

* قالت ألا ليت هذا الحجام لنا . ووصل بها الباقي فكيفها عن العمل وتلزم الإعمال بنحو . أعان الله واحداً من الحكمه واحد والفرق بينهما بين لبت أن لبت أشبه بالافعال منها ولذا الزمانون الواقية بخلاف البواقى وانها باقية الاختصاص بالاسماء فلا تدخل على الافعال بخلاف البواقى فانها تدخل عليهم ما معنوا عما هو إلى . أعاننا نحن كم عينا . كأنما ساقون . ولكنا أسى لمجد مؤنث . ولعلنا أضاعت لك النار الخمار الحميدا . فلعلنا ندين فيه الالتواء . وجاز في لبت الأعمال غير القوة اختصاصها بالإعمال لما قبلها أخواتها قال أبو حيان ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في الصود كرفيه أن لبتاتها الجملة الفعلية قبل نقله أو جعفر المقارعن البصر بين لكن الأخفش على سعة قال أنه لم يسمع قط لبتا يقوم بـ دون نقل أبو حيان عن الفراء أنه جواز بلا الفعل لبت لأنها بمعنى لو وأتشده حفظه * فليت دفع المم عن ساعة * وخرجه البصريون على حذف الاسم وقد أشرفت إلى الخلاف في الحالين

بقول وليلما الفعل يجعل أى مع ما لم لا مجردة ويحصل من جميع المستلزمين ثلاثة أقوال وذهب الزمخشري إلى أنه يجوز الأعمال في الجميع حكى انما زيد قائم ويقاس في الباقي وواقعه الزمخشري وابن مالك ونقله عن ابن السراج وذهب الزجاج وابن أبي الربيع إلى أنه يجوز في ليت ولعل وكان خاصته بنوع الالتفات إلى أن ولكن ونحوه إلى الاختصاص وجهاً لترك الثلاثة الأولى في تفسير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الآخر فانه لا يغير مع الابتداء وذهب الفراء إلى وجوب الأعمال في ليت ولعل ولم يجوز فيها ما لا يوافق عند جواز الوحيين في ليت وإن قصر على المباح وتعين الالتفات في الواقع لعدم سماع الأعمال فيها ثم ما لا ذكره زائدة كافة عن العمل به في الدخول هذه الأحرف على الجمل هذا هو المعروف وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التخصيم والجملة التي بعدها في موضع الخبر وبفسرة لها كالتى بعد ضمير الشأن وربأيا هو كانت كذلك لاستتمت مع جميع النواسخ كضمير الشأن وزعم أبو علي الفارسي أنها نافية واستدل بها فأفادت بها الحصر نحو: انما الله إله واحد. كإفادته إلى الثبوت بالآ وما ذكر من أفادتها الحصر قول الأكثر وأنكره طائفة يسيرة منهم من الفاء أو حيان وألق الزمخشري بأنها المكسورة انما المفعولة فقال أنها تعيد الحصر لأنها فرعا وما ثبت للاصل ثبت للفرع وهذا جفاف في قوله تعالى: قل انما هو على انما الحكم إله واحد. فالأولى بقصر المفعول على الموصوف والثانية بالعكس قال أبو حيان وهذا شئ أهدى به قال ودعوى الحصر في الآية ماطلة لاقتضائها أنه لم يوح إلى غير التوحيد وأجيب بأنه حصر مفيد من خطاب مع المشركون أى ما يوحى إلى في شأن الربوبية لا التوحيد لا الإشراف فهو قصر قلب على حدود ما محمد الرسول إذ ليست صفاته صلى الله عليه وسلم مختصرة في الرسالة وإن كان قصر أفراد وقد وافق الزمخشري على ذلك البيضاوي وسبقه التوحي في أقصى القرين ولم يتعرض له سواه فما علمت.

موضوع مسألة كان لأن لم تكرر وقصدها النبي العام في نكرة تليها غير. وله غيره: لكن ان كان غيره مضاف ولا شبهه ركبت معها بنى على ما نصب به ونعمته الباء غالباً وقيل معرب مطلقاً وقيل مبنى وقيل ان ركبت لم تعمل في الخبر قبل ولا الاسم وهل يكسر المؤن بتثوين أو دونه أو يفتح أقوال الأصح: - فحين ويجب تنكير الخبر وتأخيرهم ولو ظرفاً ذكره ان جهل خلافاً للقول والاختلاف غالباً والتمهيم ويكسر الاء يرفع بالها بدلاً من محل الاسم وقيل لا معوقيل ضميراً لغيره وقيل خبراً للام اسمها ويجوز نصبه خلافاً للجرى وربما حذف الاسم ودونه وجوز خبراً من حذف لا ورباً كرمع لا الزائدة والجهل وأن لا بالآ ولا بدى لك مضاف والملازمة زائدة وإن مالك عمل كهو واللام متعلقة بمقدر خبر خبر والخيار وقافاً على وإن يسمعون وإن الطراوة على لمة القصص ولك الخبر ولا تحذف اللام اختياراً ولا تفصل بظرف خلافاً لبوس وقيل الخلف في الناقص ويجوز باعتراض والجمهور يرفع تثوين شبه مضاف وجوز ابن مالك: ملة وإن كسان بمحسن وبني أهل بسنداء التكرار أن عملت في ظرف والكوفية المطول ولا تعمل في مفصول خلافاً للماني ومعرفة خلافاً للكسائي في علم مفرد مضاف لكنية والله والرحن والمعز والفراء في ضمير غائب وإشارة

نحو: عمل لا عمل ان الحائض المشابهة لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر ولا نه التوكيد الذي كما أن التوكيد الانيات فهو قياس نقض والحائض ليس قياس تليها لأنها نافية متناهية أقوى في القياس لكن عملها عمل ان أفصح وأكدر في الاستعمال وله شروط الأولى أن لا تكرر وإن كررت لم يتعين إعمالها بجزء كإسائي في التوابع الثاني أن يقعد بها النبي العام لأنها حينئذ تختص بالاسم فإن لم يقصد العموم فارة تلقى وثارة تعمل على ليس الثالث أن يكون مدخولاً لمكرة فلا تعمل في معرفة جامع البصريين لأن عموم النبي

لا تصور فيها . وثالث الكوفيون في هذا الشرط فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو لا زيد والمتاف
لكين نحو لا أباً محمد أو لله أو الرحمن . والعز بنحو لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز . وواقعه الفراء على
لا عبد الله قال لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد عبد الله وخالفه في الأخيرين لأن الاستعمال لم يزد فيها كما
لزم عبد الله والكسائي تاسع ما عليه وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة نحو لا هو ولا هي ولا
هذين لك ولا هاتين لك وذلك خطأ عند البصريين وأما ما سمع مما ظاهره إعمالها في المرفة كقوله صلى الله
عليه وسلم اذاهلك كسرى فلا كسرى بعده واذاهلك قيصر فلا قيصر بعده وقوله قضية ولا أباحسن لما قول
الشاعر * يكون ولا أمة في البلاد * وقوله * لا هيم الليلة للطي * وقوله * يسكني على زيد ولا زيد مثله *
خوّل باعتقاد تسكيره كما تقدم في العلم بأن جعل الاسم واقفاً على مسماه وعلى كل من أشبهه صار تركه لعمومه
أو بتقدير مثل أو ما قولهم لا أبالك ولا أخالك ولا يد لك ولا غلاي لك قال

أحمد وسأيتك لا أبالك * وزعموا أنك لا أخالك

وقال
لاثنين بما أسباه عسرت * فلا يدى لأمري إلا بما قدرأ
فيه أقوال أحد ها وعليه الجمهور أنها اسماء مضافة إلى الجبر ورب اللام واللام زائدة لا اعتدائها ولا تعلق وانحرف
محذوف والاضافة غير محضة كهي في مثل وغيرك لأنه لم يقصد في أب أو أخ معين فلم يعمل لا في معرفة وزيدت
اللام تحسناً للفظ ثلاثه دخل لا على مظاهره التعريف الثاني أنها اسماء مفردة غير مضافة عوملت بماملة المتضاف
في الأعراب والجبر ورب اللام في موضع الصفة لها وهي متعلقة بمحذوف وانحرفاً بضاحفوف وعليه هشام وابن
كيسان واختاره ابن مالك قال أنها لو كانت مضافة لكانت الاضافة محضة أذ ليس صفة عاملة فيلم التعريف
وردهم بدم انحصار غير المحضة في الصفة الثالث أنها مفردة جاءت على لغة القصر والجبر ورب اللام هو وانحرف وعليه
الغاصمي وابن يسعون وابن الطراوة وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكما خالف الأصل
وكان القياس في هذه الألفاظ لأب لك ولا أخ لك ولا يد لك قال * أنى الاسلام لأبى سواه * وقال * تأمل
فلا عنيين للرصاص * الآية كتر استعماله بتقديم مع مخالفة القياس ولم يرد في غير ضرورة الألف اللام
وورد بعضها في الضرورة قال

ألموت الذي لا بدائي * ملاك لا أبالك تخوفني

ولا يجوز أيضاً في غير ضرورة الفصل بين اللام والاسم نظراً في الجبر وراخ نحو لا أباليوم لك ولا يدى بها
لث وجوده بونس في الاختيار كذا حكمه ابن مالك وقال أبو حيان الذي في كتاب سيبويه أن بونس يفرق
في الفصل في الطرف بين الناقص والتام فيجوز به لا ولد دون الثاني ورده سيبويه بأنه لا يجوز واحد منهما بين
إن راسمها ولا في باب كان فلا يجوز أن عندك زيد بابقم وأن اليوم زيد بامسافر وكذا في كان فاذن لا فرق بين
الناقص والتام وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو لا أباعلم لك الشرط الرابع أن لا يفصل بين لا
والسكرة بشئ فإن فصل تعين الرفع لمنصاعاً عن درجتان نحو لا فيها غول . وجوز زمامي شاء المنصب حتى لا
كن لك رجلاً ولا كثر يد رجلاً ولا كالغنية زائراً وأجيب بأن اسم لا في الأولين محذوف أى لأحد ورجلاً
تميز والثاني غلى معنى لا أرى الشرط الخامس أن تكون السكرة غير معموله تغير لا يختلف نحو جئت بلا
زاد فان السكرة فيه معموله البناء نحو لا مر جباهم فانها فيه معموله لفعل مقدرة فإذا اجتمعت الشرط نصبت
الاسم ورفعت الخبر لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً نحو لا صاحب ربحموت أو شبهه بأن يكون عاملاً
فيما بعده عمل الفعل نحو لا طامعاً لاجل حاضر ولا راغباً في الشر محمودة فان كان مفرداً أى غير مضاف ولا شبهه

ركب معها وبني على هذا منبأ كثر البصريين واختلف في موجب البناء فقبل تضمنه معنى من كان قائلاً قال هل من رجل في الدار فقال بحجة لارجل في الدار لأن نقي الامام فيقيني أن يكون جواب السؤال عام وكذلك صرح ابن في بعض المواضع قال: ألا لمن سئل الى هند * وصحاح ابن عمفور روي أن المتضمن معنى من هولا الاسم وقيل تركب معاً تركب خمسة عشر دليل زواله عند الفصل وصحاح ابن السامع ونقل عن سيدي بهو قيل تضمنه معنى اللام الاستراقصة وردبانه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقيته أسس الدار وذهب الجرمي والزاجي والسيرافي والرامي الى أن المفرد منها مغرب أيضاً وحذف التنوين منه تخفيفاً للبناء وردبانه حذفه من النكرة المطولة كان أولى وبأنه لم يمهّد حذف التنوين الا لتعريف صرف أو إضافة أو وصف العلم بان أو ملاقة ساكن أو وقف أو بناء وهذا ليس واحداً مما قبل البناء فتعين البناء وذهب المبرد الى أن المتن والجمع على حده معربان معاً لم يمهّد فيهما التركيب مع شيء آخر بل ولا وجه في كلام العرب مثني وجمع مبنيان ونقض بأنه قال يبنانه في البناء فكذلك انا على الاول فيثني مدخولها على ما ينصب به فالمفرد وجع التكسير على الفتح نحو لارجل ولا رجل في الدار والتمني والجمع على الياء كقوله * تغز فلا يغين العيش متعاً * وقوله * أرى الربيع لأهلين في عرصاته * وقوله

يخشى الناس لابنين ولا آباء * الا وقد علمهم شئون

وأما جع المؤنث السامعية أقوال أحدها وجوب بناءه على الكسر لانه علامة نصبه الثاني وجوب بناءه على الفتح وعليه المازني والفارسي الثالث جواز الامر بن وهو الصحيح للمعاقرة وقد روي بالوجهين قوله: * ولأذات للشيب * وقوله: * ولا سائيات ولا جازايا * سلة قال أبو حيان وفتح بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لارجل فن قال بنا حركة أعراب أوجب هنا الكسر ومن قال حركة بناء أوجب الفتح للتركيب خمسة عشر الحركة ليست لأذات خاصة انما هي لأذات ولا ومن جواز الوجهين راعى الامر بن ثم اذاني على الفتح جوازاً ووجوباً للآتيون كما هو ظاهر وان بني على الكسر قليل لا يتون وعليه الاكثرون كما لا يتون في النفاذ نحو بالسمات وبورد اليتان السابقان وقيل بنون وعليه ابن الدهان وابن خروف لان التنوين فيه كالنون في الجمع فيثبت كآتي في لاسميين لك فان أضيف لفظاً أو تقدير أعرب بالكسر وفاقاً نحو لاسماتن بذلك ولا سماتن لك ومنع التركيب غالباً دخول الياء على لاصح ولا زاد وسمع حش بلا شيء بالفتح وهو نادر والاجماع على أن لاهي الرافعة للغير عند عدم التركيب وأما في التركيب فكذلك عند الاختصاص والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة وصحاح ابن مالك إجرأه لهما مجرى ان وقيل انهما لم تعمل فيه شيئاً بل لاعم للنكرة في موضع رفع على الابتداء والمرفوع خبراً لمبتدأ وصحاح أبو حيان وعزام لسيدي به واستدل لجواز الاتباع من باب الرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إن وذهب بعضهم الى انهما لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حاله التركيب لهما صارت منه بمنزلة الجزء وجزء الكلمة لا يعمل فيها وبق في المتن مسائل الاولى يجب تنكير خبر لأن اسمها نكرة فلا يصح عنها معرفة وتأخره عنها وعن الاسم ولو كان ظرفاً ومجرراً والضعف فلا يجوز العصل بينا وبين اسمها لا يصح ولا بأجنبي الثانية يخفى خبر هذا الباب ان علم غالب في لغة الحجاز لم يتم في لغة تميم وطى فلم يلفظوا به أصلاً فهو لا ضمير فلا فوت ولا ضرر ولا ضرار لا عدوى ولا طيرة لا بأس وانما كثر أو وجب لان لا مواد دخلت عليه جواب استهم عام والاجابة تقع فيها الحذف والاختصار كثيراً ولهذا يكتبون فيها بلا ونعم ويحذفون الجملة بعدها رأساً أو أكثر ما يصدق الحجازيون مع الانحلال لا الله لا حول ولا قوة الا بالله وان لم يسم بقرينة قافية أو حال لم يميز الحذف عند حذفه فلا عن أن يجب نحو لا أحد أعين الله قال ابن مالك ومن

نسب إلى تميم التزاحم الحذف سطقا قد غلط لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بالافادة فيه يشير إلى الريح شمري والجز ولى وور بما حذف الاسم ونفى الخبر فالواو عليك أى لباس عليك وجوز مبرمان حذف لا الثالثة اذا وقت الابد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لاسف الاذوالفقار وذوالفقار ولا اله الا الله والاله فالنصب على الاشارة ومنه الجرمي قال لانه لم يتم الكلام فكأنك قلت الله الله ورد بأنه تم بالأضمار والرفع على البدل من عمل الاسم وقيل من محل لامع اسمها وقيل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وقيل على خبر لامع اسمها لانهما في محل رفع بالابتداء للإربعة تدتر كيب التكره مع لا الزائدة تشبيه بالانافية كقوله ولو لم تكن غطفان لا ذنوب لها وهذا من التشبيه المحوطفه مجرد اللفظ وهو نظير تشبيه الموصوفه بالانافية في زيادته أن بعدها الخامسة الجهور على أن الاسم الواقع بعد اذا كان عاملا فيا بعده يلزم تنوينه واعرابه سطقا ذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأن الترك أحسن اجراء له مجرى المفرد في البناء لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث انه لو اسقط لصح الكلام وذهب ابن مالك إلى جواز تركه بقوله تشبيه بالمضاف لانه كقوله أو أراى ولا كفران بالله آية وذهب البغداديون إلى جواز بناءه أن كان عاملا في طرف أو مجزوعا ربحو ولا جدال في المحج . بخلاف المفعول الصريح وذهب الكوفيون إلى جواز بناء الاسم المطول نحو لا قاتل قولا حسنا ولا ضارب ضربا كثيرا

✽ ص ✽ وقد ينزع الهزعة تويضا كذا استغناها ماخلافا للشاويين فلا تقيروا غنيا فلا تلقى ولا خبر ولا مقدر ولا ولاء إتياع الاعلى اللفظ خلافا للبرد

✽ ش ✽ اذا دخلت حمزة الاستفهام على لا كانت على معان أحدها أن يراد بها صريح الاستفهام عن الشيء المحض دون تقرير ولا انكار وتوبيخ خلافا للشاويين اذ زعم أنها لا تنفع لمجرد الاستفهام المحض دون انكار وتوبيخ قال أبو حيان والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله * الا صطيار لاسمى أم لها جلد * الثاني أن يكون الاستفهام على طريق التقرير والانكار والتوبيخ كقوله * الا طعان الأفرسان عادية * وقوله * الا اروعاء لمن ولت شبيبته * وحكم لا في هذين المنيين حكما لم يولد تدخل عليها الهزعة من جواز القامها وإعمالها عمل إن وعمل ليس بجميع أحكامها الثالث أن يدخلها معنى التقى فذهب سيبويه والتحليل والجري أنها لا تعمل إلا بعمل أن في الاسم خاصة ولا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في التشديد ولا يتبع اسمها الاعلى اللفظ خاصة ولا يلحق بحال ولا تعمل عمل ليس نحو الا غلام إلى الامام باردا إلى ابني الاغلام إلى الاغلامين الاماء ولبناء وعسلا باردا حاولوا وذهب المبرد والمزني إلى جعلها كالجمردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلقى وأن تعمل عمل ليس والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التقى واقع على اسم الاعلى الاول وعلى الخبر على الثاني ومن شواهد حاقله

الا عروى يستطاع رجوعه * فربا ما تأت يد الفلوات

ويستطاع خبر رجوعه والجملة صفة

✽ ص ✽ مشكلة يجب اختيار اخلافا للبرد تكرر اذا لم تعمل لم يكن منسوخا بمعنى فعل وفي المفرد من خبر منى ما وقعت وجال وماض لفظا ومعنى وقد ينفي حرف نفي وتعرض بين الحال والمجرور وزعمها الكوفية حيث ناهما كثير مضافا

✽ ش ✽ اذا لم يعمل إلا لأجل الفصل أو لكون منسوخا لمعرفة فذهب سيبويه إلى الجهور رز ولم تكرر اها ليكون عوضا عما فاتهما من مصاحبة في العموم أولان العرب جعلتا في جواب من سأل بالهزعة وأم والسؤال

بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب وأجاز المبرد وابن كيسان منع الفصل والمعرفة أن لا تكرر كقولهم
 يكف أمعنا واسترجعت ثم أذنت * ركائبها أن لا ينهار رجوعها
 وقوله * لأنث شائنة من شائتائي * وذلك عند الجهور ضرورة نعم ان كان مدخولها في معنى الفعل
 لم يكرر نحو لا أولئك أن تفعل لأنه ضمن معنى لا ينبغي وكذا لا بك السوء لأنه في معنى لا يسوء لا الله لا التكرار
 مع الفعل المضارع كما سيأتي ويزم تكرارها أيضا اختيارا اذا اولها مفعول في خبرها أو ضمنا أو حالا نحو زيد
 لا قائم ولا قاعد وممرت رجل لا قائم ولا قاعد وظلرت اليه لا قائم ولا قاعد ولم يكرر في ذلك ضرورة في قوله
 * حياتك لا تقع وموتك فاجع * وقوله

قهرت الصدى لاستصيناب صبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر
 ويشكر رأينا في الماضي لفظا ومعنى نحو زيد لا قام ولا قدم فلم يبق شيء الا تكرر فيه سوى المضارع نحو زيد
 لا يقدم وقضى عن تكرارها حرف في غيرهما هو قليل كقوله * فلا هو أبدا ولم ينجم

وتزاد لا بين الجار والجرور فينضاهما الجار كقولهم جئت بلا زاد

الرابع الأفعال الدالة على نيل كسبها نحو لا غلبة وقصد ورد وسوق وكنم وحفظ وقامة وبخل وعد
 والحساب وأنكره أكثر البصريين ووزعم لا لكفالة ورياسة وسمن وهزال وجعل للتصير وإيجاد وإيجاب
 وترتيب ومقار به هب جامدا ولا تقتصر بالضعف خلافا للحريري وأنكره البصريون أو يقين كمل لا لعلمة
 وعرفان وجد لا لاصابة وغنى وحزن وحقد والقي كهي وأنكرها البصريون ودري لا لخلل وأنكرها الفارسيون
 وتسلم كاعلم جامدا وقال أبو جيان تصرف أوهما كظن لا لثمة وأنكر العبدري كونها للعلم ووزعم الفراء
 لكذب وحسب لا لون ونال يقال لا لذهب وطلع ورأى لا لابسار وضرب رثه قال الفارسي وابن مالك
 ولا رأى وما من فلي أو تخويل كسير وأصار وجعل وهب جامدا وردو كشارك والتخذ في الأصح والحق
 العرب بأرى العلية الحلية ولا تخش بلم مع معقبة بعين وخبرها فاعل صوت وقوم بسير ضرب مع مثل وابن
 أبي الريح مطلقا وهشام عرف وأبصر وابن درستو به أصاب وصادف وغادر وابن أفلح كان وطاب كل
 متعد واحد ضمن نحو يلاو بعض خلق والسكاكي نوحم وتيقن وشعرتين واعتقدتني ودوهب
 كاحسب

الرابع من النابغ الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتصحبها مفعولين وهي أربعة أنواع الأول ما دل
 على نيل في الخبر وهو خمسة أفعال أحدها حيا والمضارع مجبوج قال * قد كنت أحجو أباعرو أخا فقه * أي أفن
 فان كانت بمعنى غلب في الحاجة أو قصد أو راسق أو كنم أو حفظ قدمت إلى الواحد فقط أو بمعنى أقام أو بخل
 فلا زنة تأتيها عدائتها الكوفيون وبعض البصريين واقفهم ابن أبي الريح وابن مالك كقوله
 * فلا تعدد المولى شر يك في النفي * وقوله * لا أعد الا قتار عدما وليكن * أي لا ظن ولا ظن وأنكرها
 أكثرهم فان كانت بمعنى حسب من الحساب أي العد الذي يراد به إحصاء العدد قدمت إلى واحد وتخرج عليه
 تعدون عقر النيب أفضل بحكمه على أن أفضل بدل ثالثا زعم بمعنى اعتقه كقوله * وزعمتني شفا رست بشج *
 وقوله * فان زعمتني كنت أجهل فيكم * ومصدره الزعم والزم وذكر صاحب العين أن الحسن أن توقع
 على أن وإن ولم يرد في القرآن الا كذلك قال السيرافي الزعم قول يقترن به اعتقاد صريح أو بامتناع وقال ابن دريد
 أكثر ما يقع على الباطل وفي الاصباح زعم بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما
 وقد يكون تقليدا ويكون أيضا ظاهرا وقيل يكون بمعنى الكذب فان كانت بمعنى كفل تعدت إلى الواحد

والمبدر الزمانة كقوله * على الله أراق العباد كازعم * أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى بحرف الجر أو بمعنى من أو حزل فلازم. يقال زعمت الشاء بمعنى صنعت و بمعنى هزلت رابعها جعل بمعنى اعتقد نحو * وجملاوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنا، أي اعتقدوهم فإن كانت بمعنى صير فستأني في أفعال التفسير و بمعنى أوجد نحو * وجعل الكلمات والنور. وأوجب نحو جعلت للعامل كذا أو ألقى نحو جعلت بعض نتائجي بعض تعدت إلى واحد أو بمعنى المقاربة فقد مرت في باب كاد خامسها باب أثبتة الكوفية وابن عصفور وابن مالك كقوله

قلت أجرني أبا خالد * ولا فهني امرأها لك

أي ظنتني وقوله

* فهيا أمة هلكت ضياعا * يزيد أميرها وأبو زيد

وهي جامدة ولم يستعمل منها سوى الأمر لا مضى ولا مضارع ولا وصف بالأمر باللام وتصل به الضمير المؤنث والمنثى والجمع وزعم الحريري (٧) النوع الثاني مادل على يقين وهو خسة أيضا أحدها علم نحو * فإن علمه هو هن مؤنثات. فإن كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو لا تعلمون شيئا أو بمعنى علم علمه فهو أعلم أي مشقوق الشقة العليا فلازمة ثانيها وجد نحو * وإن وجدنا كرههم فماتقين. ومصدرها وجدان عن الأخضس وجود عن السرافي فإن كانت بمعنى أصاب تعدت لواحد نحو وجد فلان ضالته وجدنا أو بمعنى استغنى أو حزن أو حقد. فلازمة ومصدر الأولى وجد مثلث الواو والثانية وجد بالفتح والثالثة موحدة ثالثها التاني بمعنى وجد أنها الكوفية وابن مالك كقوله

* قد حرموه ظفوه المنيث اذا * وأنكرها البصرية وابن عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال واللام فيه في البيت زائدة رابعة رادي بمعنى علم عددا ابن مالك كقوله * دريت الوفي المهديا عرو فاطمت * قالوا أكثر ما تستعمل معدة بالياء كقوله دريت به فإن دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالياء كقوله تعالى * ولا أدراكه * وقال أبو حيان لم يبعدها أحبا بنا فبايتمدى لأنين ولعل البيت من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أضلا حتى يكثر ولا ينبت ذلك بيت نادر محتمل التضمين فإن كانت بمعنى ختل تعدت لواحد نحو دري الذئب الصيدا إذا استخفى له ليغترسه خامسها علم بمعنى أعلم كقوله * تبلم شفاء النفس فهرغدوها * قال ابن مالك وهي جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر قال أبو حيان وتابع فيه الأعلام وليس بصحيح لأن يعقوب حكى تلمت فلا بنا عار جاعني علمت ما تعلم لا بمعنى أعلم من تعلم يتم فتصرف بلا نزاع ويتعدى لواحد النوع الثالث ما يستعمل في الأمر من الظن واليقين وهو أربعة أفعال أحدها ظن فن استعمالها بمعنى الظن. ان تظن الانظا وما تظن بمسئة نين. وبمعنى اليقين. الذين يظنون أنهم ملاقور بهم وزعم أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري ان استعمالها بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب وأبقى الآفة ونحوها على باب الظن لأن المؤمنين حتى الصدقيين مازالوا وجلين خائفين التناق على أنفسهم وزعم الفراء أن الظن يكون شكا ويقتنا وكذا أيضا وأكثر البصريين ينكرون الثالث. فإن كانت ظن بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو ظننت زيدا. وما هو على القيب بظنين ثانيها حسب فن الظن. ويحسبون أنهم على شيء ومن اليقين. حسب التقي. والجود خير تجارة والمصدر حسبان فإن كانت لون من حسب الرجل اذا حرك لونه وايض أو كان ذا شقرة فلازمة ثالثها حال يتخالف فن الظن قوله

• أخلاقنا لم تنفض الطرف ذاهوى • ومن اليقين قوله

دعاني المذاري عمهن ونحتي • لي اسم فلا أدعى به وهو أول

والصدر خيلاً وأخلاً وخيلة ومخلة وخيلان ومخيلة وخيولة واشتقاقهم الخيل وهو الذي لا يخيف فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلم من خال الفرس ظلم والمضارع منهما أيضاً يقال فلان زنه رابها رأى قال تعالى . إنهم يرونه بعيداً . أى يفتنونه وزنه قريباً أى تعلمه . فإن كانت بمعنى أبصر أو ضرب الرقة تعدت الواحد قال الفارسي وابن مالك وكذا التي بمعنى اعتقد قال أبو حيان وذهب غيرها إلى أن التي بمعنى اعتقد تعدت إلى اثنين ويدلله قوله رأى الناس الآمن رأى مثل رأيه • خوارج تراكين قصد المخارج

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبية وهي المرادة حيث قيل أفعال القلوب النوع الرابع مادل على تعويل وهي ثمانية أفعال صير وأصار المتقولان من صار أحدي أخوات كان بالضعيف والمهمز قال . قصير وأمثلا كصفاً مأكول وجعل بمعنى صير نحو . لخطاه هباء . وهب حكى ابن الأعرابي وهبني الله فداءك أى صيرني ولا يستعمل منها بمعنى صير إلا الماضي فقط وردت نحو لم يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً . وترك كقولهم وريشه حتى إذا مات ركنه • أخال القوم واستغنى عن المسح شاربه

وتخذ واتخذ كقولهم . لخذت عليه أجراً . وفي قراءة لا تخذت . واتخذ الله إبراهيم خيلاً . وأسكر بعضهم تعدى ترك وتخذ واتخذ إلى اثنين وقال تعالى تعدى إلى واحد والمنصوب الثاني حال قال ابن مالك والحق ابن أفلح بصار كان المنقولة من كان بمعنى صار قال وما حكم به جاز قياساً لا أعلمه معموها . وقال أبو حيان لا أعلم أحد من النحاة يقال له ابن أفلح لكن في شيوخ الأعلام رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأدبي يكنى أبا بكر أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب قال وما قاله ابن مالك من أنه جاز قياساً ممنوع فإن مذهب سيبويه أن النقل بالمهمز قياس في اللازم مناع في المتعدي وكان معنى صار تجرى مجرى المتعدي فلا يكون النقل فيه بالمهمز قياساً والحق العرب برأى العلمية المحلية فأدخلوها على المشتدوا الخبر ونسبوهما بها مفعولين أجراً لها مجزأهما من حيث أن كلامهما أدراك بالباطن كقولهم

أراهم رهقى حتى إذا ما • تولى الليل وانحدرل انخزالا

وفي التنزيل . إني أراي أعصر حجراً . فاعمل مفارح رأى الحسية في ضمير بن سفلين لمعى واحد وذلك خاص بمل ذات المفعولين وما جرى مجراها والحق الانخس بلم سمع المعلقة بمعنى المنخبر بعد ما بفعل دال على صوت نحو سمعت زيداً يتكلم بخلاف المعلقة بمسح نحو سمعت كلاماً أو سمعت خطبة . ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الريح وابن مالك واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسحوع أتى لها بمفعول ثان يدل على المسحوع كما أن ظن لما دخلت على غير مذنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المذنون والجهور أنكره وأدرك ذلك وقالوا لا تعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فإن كان ما يسمع فهو ذلك وإن كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أى سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم وهذه الحالة ميتة واحتج ابن السيد لقولهم بأنهم من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تعدى إلى واحد وانها لو تعدت لآتين لكنت إيمان باب أعطى أو من باب ظن وبطل الأول كون الثاني فعلاً والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى وبطل الثاني أنها لا يجوز التأوها وباب ظن يجوز فيه التأوها والحق قوم بصير ضرب على المثلى نحو . وضرب الله شلاً عبداً مملوكاً . أن يضرب . مثلاً ما بعد وضه . واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية . فقالوا هي في الآيات ونحوها متعدي إلى اثنين قال ابن مالك والصواب أن لا يلحق به كقولهم تعالى . وضرب مثل

فاسمعه . فثبت للفعول واكتفت بالرفع ولا يفعل ذلك بشئ من أفعال هذا الباب قال أبو حيان وهو استدلال ظاهر لأنه يمكن تأويله على حذف المفعول لدلالة الكلام عليه أي ما يدكر وذهب ابن أبي ربيع إلى أن ضرب بمعنى صير متدلائنين مطلقا للثقل وغيره فوضعت الضمة لخطا ومال إليه أبو حيان وألحق هشام بأفعال هذا الباب عرف وأبصر وألحق بها ابن درستويه أصاب وصادف وغادر وألحق بها بعضهم خلق بمعنى جعل كقولهم . وخلق الإنسان ضعيفا . والجهر رأيتكرو واذلك وجعلوا المنسوب الثاني في الجمع جلا وزعم جماعة من المتأخرين منهم خطاب الماردي أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معني صير ويجعل من هذا الباب فأجاز حفرن وسط الماردي ولا يكون بتراعين لأنه لا يحسن فيه من وكذا ثبت الماردي سجدا وقطعت الثوب قيصا والجلد نغلا وصنعت الثوب خاسيا لأن المعنى فيها صيرت قال أبو حيان والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحذف ولا يقاس عليه مذكر السكاكي في المختار فيما يتعدي إلى اثنين فوجت وتغتت وشعرت ودربت وتبيت وأصبت واعتقلت وغنيت ووديت وهب بمعنى حسب قفله عنه في الارتشاف ثم قال ويحتاج في جعل هذه من هذا الباب إلى صحة نقل عن العرب

﴿ من ﴾ مسألة مدخولها ككان أو ذواستفهام وأنكر السهلي دخولها على جزئ ابتداء وتنصبها مفعولين وقيل الثاني شبه حال

﴿ من ﴾ مادخلت عليه كان دخلت عليه هذه الأفعال وما لا فلا إلا مبتدأ المشكل على استفهام نحو أهم أفضل وغلام من عندك فإنه لا تدخل عليه كان لأن الاستفهام له الصدر فلا يؤخر ويدخل عليه غنيت وتقدم عليها نحو أهم ظننت أفضل وغلام من ظننت عندك وإذا دخلت على المبتدأ أو الخبر نصبته مفعولين وكان الأصل أن لا تؤخر فيما لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤخر في الأهم شبهوها بما أعطيت فثبت الأسعين هذا مذهب الجمهور وزعم الفراء أن هذه الأفعال لما طلبت أسعين شبهت من الأفعال بما يطلب أسعين أحدهما مفعول به والآخر حال نحو أنت زيدا صاحبا واستدل بوقوع الجملة والظروف والمجرور وأن موضع المفعول الثاني هنا كاتعمق موقع الحال ولا يقع شئ من ذلك موضع المفعول به فعل على اتصاه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به ولا يقدر في ذلك كون الكلام هنا لا يقوم بدوره وليس ذلك شأن الحال لأنه ليس بحال حقيقي بل يشبه بها والمشبّه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه ألا ترى أنه على قول البصريين لا ينصب بدوره وليس ذلك شأن المفعول من حيث أنه ليس بمفعول حقيقي بل يشبه به عندهم واستدل البصريون بوقوعه معرفة ومضمر أو ما جامدا كالمفعول به ولا يكون شئ من ذلك حالا ولا يقدر وقوع الجملة والظروف موضعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو قال زيد عمر ونطلق وممرت زيدا وأنكر السهلي دخولها على المبتدأ أو الخبر أصلا قال بل هي بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء قال والذي حل العويين على ذلك أنهم أرادوا أن هذه الأفعال يجوز أن لا تدخل كرفيكون من مفعولها مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بدليل أنك تقول ظننت زيدا عمر أو لا يجوز أن تقول زيد عمر والاعلى جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت إذ قصدت أنك ظننت زيدا عمر نفسه لا شبه عمر قال أبو حيان والصحيح قول العويين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا نسبت هذه الأفعال

﴿ من ﴾ وتسمى ضمينا ومفعولا هاتوا قد جمعا كجبرين وثانها تحيرون

﴿ من ﴾ فيه مسائل الأولى تسد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومفعولا هاتوا نحو ظننت أن زيدا قائم اعلم أن الله على كل شئ قدير . وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولغيره فإن الخبر والخبر عنه بالذكر في المسألة

ثم لا حذف فيه عند سيبويه وذهب الاخفش والمبرد الى أن الخبر محذوف والتقدير أظن زيداً قائماً ثابت
أوستقر وكذا بدعهم أن وصلتها نحو . أحسب الناس أن يتركوا أنفعن مستند وسند اليه مصرح بهما
في الالة الثانية حكم حذف المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كان قبل دخول هذه الافعال فالاصل تقديم
لمفعول الاول وتأخير الثاني ويجوز عكسه وقد يجب الاصل في نحو ظننت زيداً ضيقاً وقد يجب خلافه في نحو
ما ظننت زيداً إلا بغيره وأسباب الوجوب في الشق من معرفة باب الابتداء الثالثة المفعول الثاني هنا من
لأقسام والأحوال والخبر كان وذلك شعر وف عناه

ص * ويجوز حذفهما بدليل دونهما فاقا ويجوز في الأصل لا هادونه وفاظلاً فخس والجري وجوز
الاكثر مطلقاً والأعلم في الفن لا العلم وأدر يس معاً على ظن وخال وحسب فان وقع علمها ظرف أو ضمير أو
إشارة لم يقتصر ان كان أحدهما ولا دليل لأن لم يكنه

ش * المحذوف للدليل يسمى اجتناراً ولغير دليل يسمى اقتصاراً فحذف المفعولين هنا للدليل جائز
وغافاً كقوله

بأي كتاب أم بأية سنة * ترى جهنم عاراً على وتجب

أي وتجب جهنم عاراً على وأما حذفهما لغير دليل كإقتصارك على أظن أو أعلم من أظن أو أعلم زيدا مطلقاً دون
قرينة ففيه مذاهب أحدها المنع مطلقاً عليه الأخفش والجري ونسبه ابن مالك لسبويه وللمتقين كبن طاهر
وابن خروف والشاويين لعدم الفائدة إذ لا ينفع الانسان من ظن ما ولا يعلم ما فشيء قولك النار حارة الثاني
الجواز مطلقاً وعليه أكثر الصويين منهم ابن البراج والسبكي وحصص ابن عصفور لوروده قال تعالى
أعنده علم الغيب فهو ربي . أي يعلم وقال . وظننت ظن السوء وحكي سيبويه من يسمع يخجل أي يقع منه
خيلة وما ذكر من عدم الفائدة منوع لحصولها الاستناد الى الفاعل الثالث الجواز في ظن وما في مناهادون
علم وما في مناهاد عليه العلم واستدل بحصول الفائدة في الاول دون الثاني والانسان قد يتخول من الظن فيفيد قوله
ظننت أنه وقع منه ظن ولا يتخول من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه ان الاثنين أكثر من الواحد فلم
يفد قوله علمت شيئاً ورد بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياساً والجواز في بعضها سماعاً وعليه
أبو الملاء أدر يس فلا يتعدى المحذوف في ظننت ونظت وحسب لوروده فيها أو المحذوف أحد المفعولين اقتصاراً
فلا يجوز بالاختلاف لأن أصلها الابتداء والخبر وذلك غير جائز فيما واما اختصارها فمجرد زقله عن الجمهور ومنه
طائفة منهم ابن الحاجب وحصص ابن عصفور وأبو اسحق ابن مكيون كالاقتصار وقياساً على باب كان ورفق
الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالمحدث لها فصار عوضاً عنه فلذلك امتنع المحذوف هنا بخلاف
هنا وقد ورد المعجم هنا بالمحذوف قال

ولقد نزلت فلا تظنني غيره * متى بمنزلة الحب المكرم

أي واقفاً وحياً . وظل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لا تقتار كل منهما الى صاحبه اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل فلم
يجز حذف أحد هما دون الآخر ورفق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحد هما بأنه لا يؤدي فيهما
الى بس وهنا قد ورد الى التباس ما يتعدى منها الى اثنين بما يتعدى الى واحد فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو
ظننت عندك أو جرح ورتحو ظننت لك أو ضمير نحو ظننت أنه أو إشارة نحو ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه ان كان
أحدهما ظرفاً للمحذوف لما تقرر من أن حذف أحد هما اقتصاراً ممنوع وان لم يكن أحد هما بان أو بالظرف
مكان حصول الظن وتلك الالة وبالصغير ضمير المصدر والاشارة اليه أو كان أحد هما وعلم المحذوف جاز لاقتصار

ليه ويكون الآخر حذف العلم به

﴿ص﴾ وخص المتصرف القلي. لانهاء آخر أو وسطا ولا كثر خبر وهو أولى آخره وفي الوسط خلف لا يقدّم إلا خلافا للكوفي والأخفش وبنو الشأن في موهبه ويجوز ينصف بعدمعمول فعل الأصح يجوز ظننت يقوم بها ونعم الرجل زيد أو آكل زيد أطعمك وقد يقع ملحق بين معمولين وعطين وسوف ولا يجب الماء بين الفعل ومرفوعه خلافا للكوفية وتوكيد ملحق بمصدر نصب قبح وضاف لياء ضعيف وفوق ضمير كاشارة وتو كدجته بمصدر الفعل بدلا من لفظة منصوبه بإفلا يقدم خلافا لقوم فعل الأصح لا يعمل وكذا على الآخر عند أكثرهم وثالثها فعمل مع متى فإن جعلت خبره رفع وعمل حتما

﴿ش﴾ يخص المتصرف من الافعال العلمية وهو ما عدا هب وتعلم من الأنواع الثلاثة لانهاء وهو ترك العمل لغیر مانع لفظا وعلا واما يجوز اذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت قائم لضعفها حيث يقدم المعمول كما هو شأن العامل اذا تأخر والجمهور رآته على سبيل التخييل لا التزم فذلك الالفاء والأعمال وذهب الأخفش الى أنه على سبيل التزم وم واختاره عليه ابن أبي الربيع فان بدأ بقبح بالشك أعلمت على كل حال وإن بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفقت بكل حال وعلى الأول فالفاء المتأخر أولى من إعماله وفي المتوسط خلاف قيل إعماله أولى لان الفعل أقوى من الابتداء وهو عامل لفظي وقيل هما سواء لانه عادل قوته تأخره فضيف لذلك فتاويه لا ابتداء بالتقديم ومن شواهد الفاء المتأخر قوله

• هما سيدا تبارغان وأما • والمتوسط قوله • وفي الأراجيز ظننت اللؤم والعمل • أما اذا صدر الفعل فلا يجوز الالفاء عند البصريين وجوزها الكوفيون والأخفش وأجازها ابن الطراوة إلا أن الأعمال عنده أحسن واستدلوا بقوله • إني رأيت ملاك الشيعة الأدب • وقوله • وما إخال لدينامك تنويل • وقوله • وأخا لي لاحق مستبوع • بالسكسر والبصريون خرجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن لانه أولى من إلفاء العمل بالكلية ويتفرع على الخلاف المذكور مسائل أحدها نحو ظننت يقوم زيد وظننت قائم زيد فعند الكوفيين والأخفش لا يجوز نصب زيد وعند البصريين يجوز لان التبع الفعل التأخير الثانية أظن نعم الرجل زيد لا يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين الثالثة أظن آكل زيد أطعمك يجوز على قول البصريين دون الكوفيين فإن تقدم الفعل على المفعولين ولكنه تقدم معمول جاز الالفاء ينصف نحو متى ظننت زيد قائم وقد يقع الملحق بين معمولين كقوله • ان المحب علمت مصطبر • وبين مطوف ومطوف عليه كقوله • ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر • وبين سوف ومصموبا كقوله

• وما أدري وسوف إخال أدري • فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو قائم أظن زيد يقول أظن زيد فالالفاء جائز عند البصريين واجب عند الكوفيين ويؤيد البصريين قوله • شيئا أظن ربيع الظاعنين • روى برفع ربيع ونصبه قال أبو حيان والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الالفاء لان الأعمال مقتربة على كون الجزأين كأن مبتدأ وخبر أو ليسا كذا ولا أدى الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ ويقع توكيد الملحق بمصدر منصوب نحو زيد ظننت ظننا منطلق لان العرب تقيم المصدر اذا توسط مقام الفعل وتعدده فكان كالجمع ولا يجوز الجمع بين الموضو والمعووض وينصف توكيده بمصدر مضاف لياء نحو ظننت ظني قائم وبضمير أقل ضمنا نحو زيد ظننته منطلقا مضاهية فاجاز له بحري المصدر الصريح وأما كونه أقل ضمنا فانه المنجول عوضا عما هو المصدر لضعفه ومثله توكيده باسم اشارة نحو زيد ظننت ذاك منطلق قال أبو حيان واتفرعوا الى أنه أحسن من المصدر واختلوا هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه أو هما سواء وجه الأول أن الضمير يتوهم

منه رجوعه الى زيد ووجه الثاني أن اسم الإشارة ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر وتو كذا الجمله بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوب بحوز زيد . ينطلق ذلك أي نطقك زيد ينطلق نائب نطقك نائب نطقك ونصب المصدر المؤكد للجمل فلا يجوز تقديمه عند الجمهور كما لا يقدم حقان قولك زيد قائم حقا لأن شأن المؤكد التأخير وجوز قدم منهم الاخض تنديه فعلى الاول لا يجوز زاعماله وقال انه لو عمل لاستحق التقديم لكونه عاملا والتأخير لكونه مؤكدا واستحقاق شيء واحد تقديمه وتأخير في حال واحد محال واختلف مجز والتقديم في إعماله فأكرمهم على المنع انه لو عمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل ومنهم من أجاز فيقال نطقك زيد قائم مؤقدا في التقديم قول ثالث انه يجوز جمع متى نحو متى نطقك زيد ذاهب قياسا على متى نطقك زيد ذاهب قال أبو حيان من أجاز الاعمال في نطقك زيد قائم ما كان عندها أجاز لان أدوات الاستفهام طالبة للفعل فجاز اضا مارا الفعل بعدها فلذلك ومن ذهب الى إجازة الاعمال هنا ومنه في نطقك زيد قائم ما بن عصفور فان جعلت متى خبر الظن رفع وعمل وجوب نحو متى نطقك زيد قائم ما لانه حيث نفي ليس بمصدر مؤكدا ولا بدل من اللفظ بالفعل وانما هو مقدر بحرف مصدرى والفعل

(ص) * ونخص أيضا بالتعلق وهو عمله معنى لا لفظا في ذي استفهام أو مضاف له أو تال ما أو ان النافية أو لام ابتداء قال ابن مالك أو قسم أولو وإن السراج أو لا أو بعل أو لعل وأنكر تعلق بظن وقيل القسم مقدر فيما يتعلق وقيل في أن ولا وقيل هو وجوابه الممول وقيل يجوز العمل مع ما واختلف هل يخص النافية (ش) * يختص أيضا بالتصرف من الأفعال القلبية بالتعلق وهو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير والمانع ولهذا يسطف على الجملة المتعلقة بالنصب لأن محلها نصب والمانع كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أنهم قام لعل أي الخزين أصحى . أو مضافا اليه نحو علمت أنهم قام أو مدخولا له نحو علمت أن زيد قائم أم عمر أو مدخولا لما السابقة نحو . ونظروا ما لم من محض . لقد علمت ما هو لا ينطقون . وأولان السابقة نحو . ونظنون إن لستم بالقليل . وللام الابتداء نحو . ولقد علموا المن اشتراه . ووجه المنع في الجميع لأن لها الصغر فلا يعمل ما قبلها فيها يبعدها وعدا بن مالك من المتعلقات لام القسم كقوله * ولقد علمت لتأتين منتي * قال أبو حيان ولم يذكرها أكثر أصحابنا بل صرح ابن الدهان في الفرة بأنها لا تعلق وعدا بن مالك أيضا لو كقوله وقد علم الاقوام لو أن حاتما * راد ثراه المال كان له وفر

وعدا بن السراج في النافية وذكرها الخاص نحو ان لا يقوم بد قال أبو حيان ولم يذكرها أصحابنا وعدا أبو علي الفارسي منها لعل نحو . وما يدريك لعله يزكى . وما يدريك لعل الساعة قريب . ووافقه أبو حيان لانه مثل الاستفهام في أنه غير خبر وان ما بعده منقطع بما قبله ولا يصل فيه وذهب نعلب والمبرد وابن كيسان الى أنه لا يتعلق من الاعمال اما كان بمعنى العلم أو ما لظن ونحوه فلا يتعلق ورجح الشاويين ووجهه ادريس بأن آلة التعلق في الاصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد أما التحقيق فلا يكون بعدها لظن لانه يقتضيه وأما الاستفهام فتردد الظن أو ما تزد فلا يدخل على مثله وذهب بعضهم الى أن القسم مقدر بعدها لافعال من جميع المتعلقات المذكورة وانه هو المعلق لاهي وقوم الى أنه مقدر في ان ولا وقوم الى أن القسم المقدر وجوابه في موضع معمول الفعل وذهب بعضهم الى أنه يجوز الاعمال مع ملحوظ علمت زيد ما أو قائم ثم قيل هذا خاص بالقية لان الجازية كالفعل والفعل لا يدخل على الفعل فلا يقال علمت ليس زيد قائم ما وقيل عام لانها ليست بفعل

(ج) * وألحق مع استفهام أبصر وتفكر وسأل قال قوم ونظر وابن مالك ونسى وما قرأ بها لا غير ما خلافا لبونس ونصب علمت زيد أو بن هو أرجح وأوجه ابن كيسان ويجب على الأصح بعد رأيت بمعنى أني

والذي استفهام مع ما له دونها ثم المعلق ان تعدى لاثنتين فالجمله مسددهما والثاني ان ذكر الاول او بحرف فتعب
بما قطعه او لواحد فهي هوان ذكر فبدل كل وقيل اشتغال وقيل حال وقيل ثان على تضعيفه

فيه مسائل الأولى الحق بالأفعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستعظام خاصة بأمر نحو . فبصر نحو . وبصر بأن يكمل المعنوي . وتفكر كرهوله . ففكر كأن يراه يعنون أم قد رآه . وسأل نحو . يسألون أيان يوم الدين . وزاد ابن خروف نظروا فاته ابن تصفروا وابن مالئ نحو . أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت . قال ابن الزبير ولم يذهب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين . وزاد ابن مالك نسي كقولهم * ومن أتهم فأنسينا من أتهم . ونازعه أوجيان بأن مافي البيت يحذف الموصولة وحذف العائد أي من هم أتهم . وزاد ابن مالك أيضا ما قارب المذكوريات من الأفعال التي لها تنطق بفعل القلب نحو . ما ترى أي برق هنا . على أن رأى بصر به ويستبين ذلك أحق هو . لأن استنبأ بمعنى استعمل فهي طلب العلم . ليلوكم أي كسبتم . وأحسن عملا . ونازعه أوجيان بأن رأى من الأول علمية وأيكمن الأخير موصولة حذف مصدر صلتها فبليت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض وأجاز يونس تعليق كل فعل غير ماض كروج عليه . ثم نازع من كل شيعة أنهم أشد . والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثانية إذ تقدم على الاستعظام أحد المفعولين نحو علت زيد أومن هو جازم نصبه بالاتفاق لأن العامل . سبط عليه ولا مانع في العمل واختلاف في رفعه فأجاز سبط به وإن كان مختار عنده السبب لأنه من حيث المعنى مستقيم عنه إذ المعنى علت أومن زيد وهو نظير قولك إن أحدنا يقول ذلك الأثرى إن أحدنا اتابع بعدني لكنه لما كان ضمير قدنفى عنه الفعل وهو وضميره واحد صار كأن البني دخل عليه ومنع ابن كيسان مباشرة الفعل ورد بالسباع قال

فوالله ما أدري غريم لو يتہ • ایستدان قاضا! أم يتضرع

الثالث تعيب النسب بعد رايته بمنى أخبرني نحو رايته زيد أبو من هو ولا يجوز التعلق برفع كاجاز في علمت زيداً أبو من هو انتهى في معنى أخبرني ولا تعلق هذا مذهب سيويه ونازعه كثيرون وقالوا كثيراً ما تعلق أبو رايته قال تعالى قل أرايتكم إن أتاناكم عذاب الله أو أتاكم الساعة أغير الله تدعون أرايت إن كتب نوبى إليهم بأن الله يرى في آيات أخر وأوجب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً أي أرايتكم عذابكم وقال أبو حيان هي من باب التنازع فان أرايت وفصل الشرط تنارعا لاسم بعده فأعمل الثاني وحذف من الاول لأنه منصوب أي أرايتكموه أي الذاب ويضمر في أرايت معمول فعل الشرط الذي يمكن تسليط أرايت عليه الرابعة الاسم المستفهم والمضاف إليه ما بعد هاما للمعادن الاضلال المذكورة فلا توفيه ظننت وأجواته بل يبقى على حاله من الاعراب فان كان مر فاعلى الابتداء بقي كذلك وان كان مفعولاً بقي مفعولاً به أو مصدرًا أو ظرفاً أو حالاً بقي كذلك مثلاً علمت أي الناس صديقك وأبهم ضربت أي قام فت ومضى قام زيد وكيف ضربت زيدا الخامسة الجمله بعد المعلق في هذا الباب في موضع المفعولين سادس مسدها فان كان التعليق بعد استيعاف المفعول الاول كما في علمت زيداً أبو من هو ففي موضع المفعول الثاني وما في غير هذا الباب فان كان الفعل مما يتهدى بحرف الجر فالجمله في موضع نصب باسقاطه نحو فكرت أهدأ اصبح أم لا وجعل ابن مالك منه فليتنظر أهدأ أن كي طعاماً أي إلى وإن كان مما يتهدى الواحده في موضع نصبه نحو عرفت أبهم زيد فان كان مفعولاً به كذا نحو عرفت زيداً أبو من هو فالجمله بدل منه هذا ما اختاره السيرافي وإن هالك ثم قال بن عصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت همة زيد أو أمر زيد أبو من هو وأصح أن هذا التقدير لتكون الجمله هي المبدل منه في المعنى وقال ابن الماثري بدل الانفعال ولا حاجة إلى

تقدير وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم إلى أن الجملة في موضع نصب على الحال وذهب الفارسي إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضعفه معنى علمت واختاره أبو حيان

﴿ص﴾ وخص أيضا رأى بصرة رحمة بجواز كون فاعلها مفعولها ضمير متصلين بمعنى معنى والا كتر منع نفس مكانه وقد يشار كعادهم وأيضاً للتصرف من تقدير وجدو يمنع، لطفان أخضر فاعل متصلاً وقسم بمفعول ويجوز بخلافه خلافاً لخش وجوز الكسائي إن أجز

﴿ش﴾ تختص الأفعال القلبية بجواز إعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد فاعلاً والآخر مفعولاً نحو ظننتني خارجاً وانت ظننتك خارجاً جاز بدنه خارجاً قال تعالى . أنزراً استغنى . وقال الشاعر * وخطني لي اسم * وقال * وكنت أأخالي الأجرع * وقال * قد كنت أحسني كاغني واحد * وقال * وحت وما حبتك أن نعيها * وقال * وناله ممابا * وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الأول نحو ظننت نفسي عالمة خلاف قال ابن كيسان نعم والا كتر ولا يجوز زماً ذكر في سائر الأفعال لا يقال ضمير بني ولا ضمير بك ولا ضمير به بالاتفاق وعلاه عيبه بالاستثناء عنه بالنفس نحو . قال رب إنني ظننت نفسي . وقال المبرد لا شئ يكون الفاعل مفعولاً وقال غيره لئلا يقع ضميران برحمان إلى شئ واحد أحد هارفع والآخر نصب رهالشيء واحد وقال الفراء لما كان الأغلب المتعارف فصار الفاعل والمفعول لم يقع فعلت على اسمه إلا الفصل ثم أخفى بأفعال هذا الباب في ذلك رأى البصري والحلبة بكثرة وعدم وقدر وجد بقوله كقول الشاعر

* ولقد رأي الأرماع دريته * وقوله تعالى . إني أراي أعصر خرا . وحكى الفراء عدمتي وفقدتني ووجدتني وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة أما قوله تدبت أخرسني وحدي فتناذلم يقول أخرس نفسي فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو ما ضربت الأيالك وينع الاتحاد لطفان في باب نيل وغيره إن أخضر الفاعل متصلاً مضمرًا بالمفعول نحو ظننت زيداً قائماً زيداً ضرب بر يدان نفسه ضرب نفسه فإن أخضر منفصلاً جاز نحو ما ظن زيداً قائماً الأهو وما ظن زيداً قائماً الأياد وما ضرب زيداً الأهو وما ضرب زيداً الأياد ﴿ص﴾ * مثله يتكفى بالقول وتصرفه الجن وفي لفظ اللحنه تخلف ولا يلحق بمعنى أنه الكوفي وابن عمشور وينصب بقرته مفعولاً وقيل نصب مصدر ومزاد لفظه خلافاً لعموم يتكفى غيره بمقدراً تم جملة وقد يضاف قول وقائل إلى محكي وينى عنه وحذفه كثير ويزاد يعمل نظراً لطفان في لغة وقيل شرطها ضمن معناه بشرط الاستفهام فقط في لغة وفي المشهور رأسه أو فصله بطرف أو مفعول قائلاً الأكثر أو أجنبي وكونه مضارعاً لمطابق قال ابن مالك وحالا وشنع أبو حيان والسهلي وأن لا يعدي باللام لمفعول وجوز السبيري في ماض والكوفي في أمر فإن قد شرط فالحكاية ويجوز زعمها بل يجب في أقول زيد منطلق لمن بلغت عنه

﴿ش﴾ في القول وما تصرف منه استعمالات أحدها أن يتكفى بالجن نحو قال . إني عبدالله . يقولون ربنا آمنا قولوا آمنا . وأن تعجب فحجب قولهم أثنا كثرة إياه الآية والقائلين لاخوانهم هم الينا . يقول لديهم لا زكى مال ذي بصل والاصل أن يتكفى لفظ الجملة كما سمع ويجوز أن يتكفى على المعنى باجاء طاذ قالز بدعرو منطلق فلك أن تقول ز بدعرو منطلق أو المنطلق عرفان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى باجاء فتقول في قول ز بدعرو وقائم بالقر قال ز بدعرو وقائم بالرفع وهل يجوز الحكاية على اللفظ قولان صحيحان عصفو المنع قال لأهم اذا جوزا المعنى في المبر فبني أن يلزمه في الملحونة وادحاكيت كلام منكم على نفسه نحو انطلقت فلك أن تتكفى بلفظه فتقول قال فلان انطلقت ولك أن تقول قال فلان انطلق أو انه انطلق وهو منطلق وهل يلحق

بالقول في ذلك معناه كاديت بدعوت وقرآن وصيت وأوصى فولان أحدهما تم وعليه الكوفيون نحو
ونادوا بالمالك ليقتل عتيلار بك . فنعار به أي مغلوب فانتصر . بالكسر . فأوصى اليهم بهم لنهلك الظالمين
قرآن الحمد لله رب العالمين . واختاره ابن عصفور وابن السكيت وأبو حيان لسلامتهم الأضمار والثاني لا وعليه
لبصر يون وقالوا الجبل بعد ما ذكر محكيه يقول متضمن للشرع في نادى به نداء خفيا . قال رب . ونادى
نوح به فقال رب . ونادى أصحاب الأعراف رجال يعرفونهم قالوا ما أغنى . واختاره ابن مالك الثاني
أن ينصب المفرد هو نوحان أحدهما المؤدى معنى الجملة كالمحدث والشعر والخطبة كقالت حديثا وشعرا
وخطبة ونصبه على المفعول به لأنه اسم الجملة والجملة إذا حكيت في موضع المفعول به فتكناها بمنها . وقيل
على أنه نعت . مدر محذوف أي قولا الثاني المراد به اللفظ وهو الذي لا يكون اسم الجملة نحو قلت كلمة هذا
ما ذهب إليه الزجاجي والزخشري وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه . يقال له ابراهيم . أي . قول له الناس
ابراهيم أي يطلقون عليه هذا الاسم وذهب جماعة منهم إلى أنه لا ينصب بالقول بل يحكى أما أنه لا غير
ما ذكر كليس فيه إلا الحكاية على تقدير من الجملة كقوله * إذا ذقت فها قلت طعم مذاقه * أي طعمه طعم مذاقه
وقد يضاف لفظ قول واصل قائل إلى الكلام المحكى كما يضاف سائر المصادر والصفات كقوله

قول يا للرجال ينهض منها * مسرعين الكهول والشباب

وقوله * وأجيب قائل كيف أنت بصالح * وقد يفنى القول عن المحكى به بأن يحذف لظهوره كقوله

لنعم الأولى قلم فاني ملثمت * برؤيتا قبل اهتمام بكرعيا

أي قلم فقاتلهم وقد يحذف القول دون المحكى به وهو كذا حتى قال ومنه قاما وأما الذين احدثت وجوههم
أكفرتم . أي فيقال لهم الثالث أن يعمل عمل ظن فينصب المفعولين وذلك في لغة بني سليم ملة يقولون
قلت زيدا قائمان غير اعتبار شرط من الشروط الأتية واختلاف فعل يعاونه بإقايلى معناه ولا يعاملونه
حتى يضعفونه معنى اظن على قولين اختارنا بينهما ابن جني وعلى الأول الأعم وابن خروف وصاحب البسيط
واستدلوا بقوله

قالت وكنت رجلا فطينا * هنا ورب البيت امرأتنا

اذ ليس المعنى على ظننت وفي لغة جمهور العرب شروط بعد استقحام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات وانصاه به
وكونه فعلا مضارعا لمخاطب كقوله

متى تقول القنص الرواسما * يحملن أم تلمن وقاسما

وقوله * علام تقول الريح بشقل عاتق * وحكى الكسائي أن قول للعبان نقلأى تظن فان فقد شرط
مما ذكر تضمنت الحكاية بأن لا يتقدم استقحام أو يفصل بينهما نعم يستثنى الفصل بالنظر والمفعول مفعولا
أوحالا كقوله .

أبعد به تدول الدار جامعة * ثعلبي بهم أم تقول البعد محترما

وقوله أجهلا تقول بنى لؤى * لعمرك أياك أم متباهينا

ونحو في الدار تقول زيدا وأحمد تقول هند أو أصلة قال أبو حيان وكذا معمول المفعول نحو أهدا تقول زيدا
ضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا ولو بأجنبي نحو أنت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين
ما عدا سيبويه والأخفش وكذا تبيين الحكاية في غير المضارع والمضارع ليس بالمخاطب وذهب السبكي إلى
جواز أعمال الماضي بشرط المضارع وذهب الكوفيون إلى حوازا أعمال الأمر بشرطه أيضا وذكر ابن

مما لا أعمال المضارع شرطاً خامساً وهو أن يكون للحال لا للاستقبال، أنكره أبو حيان وقال لم يذكره غيره
وشرط السبلي أن لا يهني الفعل باللام نحو أقول: لا يدع ومنطلق لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن لأن الظن
من فعل القلب وهذا قول سمعوه وإذا اجتمعت للشرط فلا أعمال بائناً واجب قصور الحكاية أيضاً إعادة
للأصل نحو أقول: لا يدع منطلق وكذا إعماله منطلقاً في لغة بني سليم جائز واجب

﴿ص﴾ مسئلة تدخل المجرى على علم ورأى قنصت ثلاثة وألما الفاعل وحكم الثاني والثالث باق ومنبع
الأكثر للتعلق وقوم الالتقاء وثالثها أن لم ين للفعول

﴿ش﴾ تدخل المجرى المسمية بمجرى النقل ومجرى التعدية على علم ورأى المتعدين لفعولين قطعهما إلى
ثلاثة مفاعيل أولها الذي كان فاعلاً وكذا أقصى ما يتعدى إليه الفعل من المفعول به نحو أعلست زيداً أعمراً قادمًا
وأربرت زيداً أعمراً كرمًا والثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان للمفاعيل باب علم ورأى من جواز الالتقاء
والتعلق ويترجمها ومنع قوم الالتقاء والتعلق هاسواء ثبت للفاعل أم للفعول وعليه ابن الجاني وابن أبي الربيع
لأن معنى الكلام عليهما ولا يجبي بعدم مضي الكلام على الابتداء ومنعهما آخر من ثبت للفاعل وعليه
الجزولي لما فيه من إعماله في المفعول الأول والثالثية إلى لا حيز وذلك تناقض لأنه حكم بقوة وضعفهما
بخطاف ما دللنا من ثبت للفعول ومنع آخر من التعلق دون الالتقاء وعليه الأكثر ومنع قوم الغناء أعلم دون
أرى وعليه السكاكيني لأن أعلم مؤثر فلا يلحق كالاتي لأعمال المؤثرة وأرى بمعنى أظن موافقة في الالتقاء كما
واقفه في المعنى ورد بأن أعلم وعلم أيضاً متوافقان في المعنى فيلزم تساويهما في الالتقاء وقد ورد للمعالم الغائما
حكى البركة أعلنه التبع الأكبر وقال الشاعر * وأنت أراي الله أمتنع عاصم * واستدل ابن مالك
للتعلق بقوله تعالى: يبينكم إذا مرقم كل مرق. الآية وقول الشاعر

حذر أفتد نبت أنك لذي * سبزي بما نسي وسعد أوتسي

﴿ص﴾ وحذفها وأحدها لدليل جائز وأما دونه فمخبره ابن البادش وابن طاهر حذف الأول
والاقتصار عليه وجوز لا كحذف الأول دونهما أو هادونه والشاويين حذف دونهما والجري عكسه

﴿ش﴾ يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك لن قال أعلست زيداً بكراً قائماً أعلست
وأما الاقتصار وهو الحذف لغير دليل ففيه مذاهب أحدها وعليه الأكثر منهم المبرد وابن كيسان ورجعه
ابن مالك وخطاب يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين أو الآخرين بشرط ذكر الأول كقولك
أعلست ككشك سميماً بحذف العلم أو أعلست زيداً بحذف الثاني والثالث أن يفضل الكلام من هاتمة
يد كالمعلم به في الصورة الأولى والمعلم في الثانية الثاني وعليه سيبويه وابن البادش وابن طاهر وابن خروف
وابن عصفو ولا يجوز حذف الأول ولا الاقتصار عليه وحذف الآخرين بل لا بد من الثلاثة لأن الأول كالفاعل
فلا يجوز، والآخران كهما في باب ظن وقد منع هؤلاء حذفهما فيه إقتصاراً الثالث وعليه الشاويين يجوز حذف
الأول فقط مع ذكر الآخرين نحو أعلست ككشك سميماً لا يجوز حذف الآخرين دون الأول ولا حذف
الثلاثة ولا حذف الأول وأحد الآخرين ولا حذف أحد الآخرين فقط الرابع وعليه الجري واختاره ابن
الغزاس يجوز حذف الآخرين فقط لأنهما في حكم مفعولي ظن دون الأول لأنه في حكم الفاعل

﴿ص﴾ والحق سيبويه بأن سميماً والخمسي نياً وأشعر وأدرى والعراء خبر والكوفية والمتأخرون
حدثوا والاقتضاب ابن السراج أظن وأحب وأعال وأزعم وأوجدوا ابن مالك وقوم أرى الحلية والجري
علم والجري باق استعطي وبعضهم أكمى

ش * الجمع على تعديته الى ثلاثة اعلم وأرى وزادسيو به نبأ كقوله

ونبت قيساً ولم أبسله * كإزعموا خير أهل اليمن

وزاد ابن هشام اللخمى نبأ وعرف وأشعر وأدري وزاد الفراء في معانيه خبر بالتشديد كقوله

* وخبرت سوداء القلوب مريضة * وقوله * وما عليك اذا أخبرتني دنفا * وزاد الكوفيون حدث

ويتعمق المتأخرون كالزنجشري وابن مالك وقال أبو حيان وأكثر أجهابنا كقوله * نحن حدثوه به علينا العلماء *

وزاد الحريري في شرح اللجة علم المقولة بالتضعيف قال أبو حيان ولم توجد في لسان العرب متعددة الى ثلاثة

وزاد ابن مالك أرى الحمية كقوله تعالى . اذ يريكم الله في منامك قليلاً ولوأراكم كثيراً . وزاد الأخفش

وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد قياساً على اعلم وأرى ولم يسمع وزاد الجرجاني استعطى وزاد

بعضهم أكمى فلبت أفعال الباب تسعة عشر والجمهور منعوا ذلك وأولوا المستشهد به على التضمن أو حذف

لحرف الجر أو الحال

ص * ومابى المفعول فكظن

ش * مابى للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظن خاجز في ظن جازيه قال ابن مالك إلا الاتصارع على

المرفوع فإنه غير جائز في ظن لعدم الفائدة جازز هنا لمحصل الفائدة وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين فأغنى

عن التصریح باستنباته

ص * الفاعل ونائبه الفاعل المفعول على جهة وقوعه منه أو قيامه به

ش * لما كان الكلام ينقدم مبتدأ وخبر وينشأ عنه نواسخ ومن فعل وما على وينشأ عنه النائب عن

الفاعل انحصرت المعد في ذلك وقد تم الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثاني فالفاعل

ما استند اليه هامل مفعول على جهة وقوعه منه أو قيامه به فالعامل يشعل الفعل نحو قام زيد وماض من معناه

كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة والأشكلة واسم الفعل والظرف والمجرور والمفعول بخرج نحو . وأسرأ

البحوى الذين نلوا . وقولنا على جهة وقوعه منه كضرب زيد وقيامه به كإت زيد

ص * وزعم هشام رافعه الاستناد وقوم شبهه لبند أو خلف معنى الفاعلية وقوم أحدثه الفعل والكسافي

كونه داخل في الوصف ونصب المفعول بخبر وجه والجمهور يوجب تأخير مذكره ويحذف مع عامله أو فاعله

المصدر أو فاعل الاثنين أو الجماعة المؤكدة يقدري نحو تم بداهم منا وقيل يجز بمن أو الباء الائدة وينطب في كنى

قال ابن الزبير ان كانت بمعنى حسب

ش * فيه مسائل الأولى في رافع الفاعل أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه العامل المستند اليه من فعل أو ما

ضمن معناه كما فهم من الحد لأنه طالب له الثاني أن رافعه الاستناد أي النسبة فيكون العامل معنواً يرفع عليه هشام

وردبانه لا يدل على جعل العامل معنواً لا عند تقدير العنلى الصالح وهو هنا موجود الثالث شبهه بالمبتدأ من

حيث أنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر وردبانه الشبه معنوى والمعنى لم يستقر له على في الاعماء

الرابع كونه فاعلاً في المعنى وعليه خلف كما نقله أبو حيان وردد قولهم مات زيد وما قام عمر والخامس ذهب قوم

من الكوفيين الى أنه يرتفع بأحدائه الفعل كذا نقله ابن عرون ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية

الثانية الصحيح وعليه البصريون أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله وجوز الكوفية تقديمه نحو زيد قام

مستدلين بقوله * ما لجمال شها وثيدا * أى وثيل مشها وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار

الخبر الناصب وثيدا أى ظهر وأثبت وثمرة الخلاف فظهر في نحو الزيدان أو الزيدون قام الثالثة الصحيح وعليه

البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه وفروا بينه وبين جبر المبتدأ بأنه كالملة في عدم تأثيره بعمل متوهم وكماضاف اليه فإنه يعقد البيان وكجزء المركب في الامتزاج بتأويله ولم تأخيرهم والخبر مابين الثلاثة وهو معقد الفاعل لا معقد البيان وبأن من الفاعل ما يستر فلو حذفه لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر وذهب السكائي الى جواز حذف الفاعل للدليل كالابتداء والتدبير ورحمة السهلي وابن هشام ويستقي على الاول صور يجوز فيها الحذف أحدهما مع رافعه فتعاله كقولك زيد لمن قال من أكرم والتقدير أكرم زيد حذف الفاعل مع الفعل تأنيهاً للفاعل المصدر يجوز حذفه نحوه أو إطعام في يوم ذي سبقة يتياها تأنيهاً للفاعل فعل الموث أو الجماعة المثل كدباكون تحولت بكون فلما تزين فان ضمير الخطاب والجمع حذف لالتقاء الساكنين فان قلت قد ورد ما ظهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة نحو قوله تعالى * ثم يدهمهم من بعدهم أروا الآيات * وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبشرون الخرجين بشربها وهو من فاعل جواب أن الفاعل فيه ضمير مقدر راجع الى مادل عليه الفعل وهو البند في الآية لئلا يلبس الشارب في الحديث للدلالة بشرب ويقاس بذلك ما أشبهه الرابعة قد يحذف الفاعل من الزائدة نحو وما يأتينهم من ذكر أي ذكر أو الباء الزائدة نحو وكفى بالله والحمل في الصورتين رفع فجوز الاتباع بالرفع والجزم مراعاة للفعل واللفظ وغلبت زيادة الباء فاعل كفي نحو وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا

ص * ويجوز دعاهما كان ظاهرا من علامة تنبيه وجمع الا في لفظة كلوني البراغيث وقيل هو خبر مقدم وقيل الثاني بدل

ش * إذا استند الفعل الى الفاعل الظاهر فالضمير يجر يده من علامة التنبيه والجمع نحو قام الزيدان وقام الزيدون وقام المهندات ومن العرب من يلمحه الالف والواو والنون على أنها جر وفروا لكنا التائبين لأضمار وهذه اللمحة تسمى بالصوابون لفظة كلوني البراغيث ومنها قوله * وقد أسلماهم بعد رحيم * وقوله

يلونوني في شراء الضيف أهلى فكلهم ألوم

تج الربيع محاسنا * الفصحى غير السجائب

وقوله * يجوز ان يصغر السبط أكاربه * ومن الصوابين من جعلها ضمائر ثم اختلفوا فقيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة السابعة خبر والصحيح الاول لنقل الأئمة أنها لثمة وعزيت لثني وازدشنوة وكان ابن مالك يسميها لثمة بما قرب فيكم ملائكة وهو مراد كايته في أصول النحو وغيره

ص * ويصح بقريته كجواب في أو استفهام ولا يقاس ليبيك زيد صار وقيل يجوز ان امن وجوز قوم زيد عمر أي يضرب ليليل

ش * الجواز حذف عامل الفاعل بقريته كان يصاب به في أو استفهام كن بد في جواب ما قام أحدا ومن ظلم ومحاذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى * يسبح له فيها الغدو والآصال رجال * على قراءة بتاء يسبح للفعل اذ التقدير يسبحه رجال لئلا يسبح عليه ومثله قول الشاعر * ليبيك زيد صار عخصومة * أي يبيك صار ع وختلف في القياس على ذلك فحذف المجهور وجوز ما جرى وابن جني وابن مالك حيث لم يلبس الفاعل بالنائب عنه فلو قيل يوعظ في المسجد رجال على معنى لفظ رجال لم يجوز صلاحه استنادا ووعظ الهم بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فإنه يجوز لعدم اللبس وأجاز بعض الصوابين زيد عمر أي يبيك لضرب زيد عمر إذا كان ثم دليل على اخبار الفعل ولم يلبس ومنع ذلك سيو وان لم يلبس لان اخبار فعل الغائب هو على طريق التبليغ واخباره يستدعي اخبار فعل آخر لان المعنى قل له لضرب فكثير الاخبار

بوص * مسألة الأصل أن يلى فعله وقد يفصل بمفعول لأن البس خلا لـ ابن الحاج في مقدار الأعراب أو كان ضميراً غير محصور ويجوز أن كان المفعول ضميراً أو يؤخر ما حصر منها بما وكذا الأخلاق الكسائي مطلقاً والفرأه وإن الإنبارى في حصر الفاعل وحكم المتصل بضمير

ش * الأصل أن يلى الماعل الفعل لأنه منزل منه منزلة الجزء ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو ضرب عمراً زيداً ويجوز البقاء على الأصل إذا حصل لبس كان يفتى الأعراب ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى إذا دل دليل حيث دل على تعيين الماعل من المفعول هذا ما نص عليه ابن الصراج والجزولى والمتأخرون ونزعهم في ذلك أبو الباس بن الحاج في تقديده على المغرب بأن عيسى به لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية وإن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس ثم لا يقال باستناعها كتصغير عمر وعمر وفان اللفظ هما واحد ولم يمنع ذلك تصغيرهما وتصغير أحدهما مع أن من المقاصد المروية بين العقلاء اجتناب ما يخطبون به لم يلزم في ذلك من غرض فلا يبعد ذلك جواز ضرب موسى عيسى لأداة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيين انتهى فان كان قرينة معنوية أو لفظية جاز وقاطعاً كل الكثرى موسى وأضفت سعدى الجنى وضربت موسى سعدى وضرب موسى العاق عيسى ويجب البقاء على الأصل أيضاً إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور ونحو ضربت زيدا أو كرمك لأن الفضل يؤدي إلى انفصال للضمير مع إمكان اتصاله ويجب انطواء عن الأصل إذا كان المفعول ضميراً والفاعل ظاهر الماذكر نحو ضربت زيدا يجب تأخير المضمون راعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بما جاءا خوف اللباس وكذا بالاعلى الأصح إجراء المعجى انما نحو ما ضرب عمراً زيداً أى لا ضارب له غيره وقد يكون زيدا مضمراً أو نحواً ما ضرب زيدا عمراً أى لا مضرب له غيره وقد يكون لعمرو ضارب آخر وكذا انما ضرب زيدا أو انما ضربت زيدا أو أياك وما ضرب عمراً إلا زيدا وما ضرب زيدا الأعرام وما ضرب زيدا إلا انما مضربت إلا زيدا أو أياك وأجاز الكسائي تقديم المضمون بالافعال كان أو مفعولاً لأن اللبس فيه بخلاف انما ومنه قوله * فلما زاد الاضغ ما بى كلامها * وقوله

ولأبى لا جافاً قواده * وقوله * فلم يدرك الله ما هببت لنا * وقوله * ما عاب الاثم فعل ذى كرم * وأجاز الفرأه وإن الإنبارى تأخير الفاعل ان حصر المفعول ومنع تقديمه ان حصر هو لأن الماعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم فصل للمضمون فيه تأخير من وجه وهو النية بخلاف ما إذا كان هو المحصور وقد ماته يكون في رتبته فلم يحصل للمضمون فيه تأخير بوجه وأما التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول أو عكسه قد مر في مصب الضمير فأغنى عن إعادته هنا

ص * مسألة يحذف الفرض كالم وجهه وضعف ورفع وخوف وإهجام ووزن وسجع وإيجاز فينوب عنه المفعول به فلهذا ويقام الثاني من باب أعطى الدال لبس ومنه قوم وباللهان كان نكرة والاول معرفة ورابعها قبيح وظن واعلم خلافاً لقوم أن أمن أو لم يكن جملة ولا ظرفاً قليل ولا نكرة والاول أولى لثاني اختار وثالث اعلم على الصحيح فيما

ش * قد يترك الفاعل لفرض لفظي أو معنوي كالم به نحو كتب عليكم القتال للم بأن فاعل ذلك الله أو للجهل به كسحق المناع أو تعظيم فيضاً من الله عن أن يقرن بلسم المفعول كقولهم من بلى منكم بهذه القاذورات أو تخفيفه فيضاً من المفعول عن مقارنته كقولك أودى فلان إذا عظم وحق من آذاه أو خوف منه أو خوف عليه فيستدركه أو قصد إيهاماً بأن لا يتعلق خبراً المتكلم بتعيينه نحو فإن أحصرتم وإذا حنينتم إذا قيل لكم تفسحوا أو أجامتموزن الشعر كقوله

لعدم الفاعل إذا المفهوم منه حيث لا غير المفهوم من الفعل وسواء في الجواز المفظوظ به نحو سير شديد والمضمر الذي دل عليه غير الفعل العامل نحو بلى سيرا قال ماسر سير شديد فالثائب ضعيف في سمدلول عليه بنحسب وهو القول المذكور فان كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك جلس وضرب وأنت تريد هو أي جالس وضرب لا يجوز قال أبو حيان وفي كلام ابن طاهر اشعار بجوازه ولا يجوز إقامة المصدر بوصف المصدر الموصوف فلا يقال في سير سير حيث سير حيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون وشرط الطرف أن يكون مختصاً بخلاف غيره فلا يقال في سرت وقتا وجلس مكانا سير وقت وجلس مكان لعدم الفاعلة ويجوز سير وقت صعب وجلس مكان بعيد وأن يكون متصرفاً بخلاف ما لزم الظرفية كسحر وتم وعندلان نيابته عن الفاعل يخرج عن الظرفية وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف نحو سير عليه سحر وجلس عندك ولا يجوز أيضاً نيابة الطرف المتنوي وجوز ابن السراج كالمصدر وفي نيابة صفة الطرف في خلاف في نيابة صفة المصدر بالصبر بون على المنع والكوفيون على الجواز وأما الجبر ورفان جبر مجرف زائد فلا خلاف في إقامته وأنه في محل رفع نحو أحد في قولك ما ضرب من أحد فان جبر بغيره فاختلف على أقوال أحدها عليه الجبر وأن الجبر وفي محل رفع وهو الثائب نحو سير يزيد كالو كان الجار زائداً والثاني وعليه هشام أن الثائب ضعيف مهم يستغنى عن الفعل وجعل ضميراً مهما لم يعمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان إذا دل على تعيين أحدها والثالث وعليه الفراء الثائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع كأب الفاعل في زيد يقوم في موضع رفع قال أبو حيان وهذا مبنى على الخلاف في قولهم مرز يدبعمرو فذهب البصريين أن الجبر وفي موضع نصب فاذن في القول كان في موضع رفع ومذهب الفراء أن حرف الجر في موضع نصب فلذا ادعى أنه إذا نفي الفعل كان في موضع رفع والرابغ وعليه ابن درستوه والسهلي والزندى أن الثائب ضعيف عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أي السيرا له لو كان الجبر وهو الثائب قبل سيرت يهتد وجلس في الدار ولما كان إذا قدم بصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في الجبر ورد بأن العرب تصرح بمصدر المنصوب بنحو سير يزيد سيرا فدل على أنه الثائب وأوجب عن ترك الثائب بأنه تظير كفي يهتد فاضلة فاعل قطعاً ولا يؤثرت كفي وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل الفعلي ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديمه نحو يزيد سير في الأصح لا يجوز وكذا على الثالث وعلى الرابع يجوز به صرح السهلي وابن أصبغ وكذا على الثاني قال أبو حيان ولم يذهب أحد إلى أن الجار والجبر ومعا الثائب فيكونان في موضع رفع وإذا اجتمعت هذه الثلاثة المصدر والظرف والجبر فانت تخبر في إقامة ما شئت هذا مذهب البصريين وقيل يختار إقامة المصدر نحو فاذن في الصور رقيقة وعليه ابن عصفور وقيل يختار إقامة الجبر وعليه ابن معلى وقيل يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان وجهه أن الجبر وفي إقامة خلاف المصدر في الفعل دلالة عليه فلا يمكن في إقامة كثير قاعدة وكذا ظرف الزمان لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً يجوز به بخلاف المكان فاما يدل عليه دلالة وتم كدلالة على المفعول به فهو أشبه بمن الذي كورأت فكان أولى بالإقامة وإذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة وأقيم أحدها نصب الباقي بتعدي الفعل المبني للمفعول إليه عند سيبويه والجبر وقيل لا ينصب به وانما هو منصوب بفعل الفاعل المبني الفعل للمفعول في أعطيت زيداً درهماً في أصله بفعل الفاعل والاختار ما لم يخشى وذهب الفراء وابن كيسان إلى أنه منصوب بفعل مقدراً وقيل أو أخذ وذهب الزجاجي إلى أنه انصب على أنه خبر مالم يسم فاعله كما في كان زيداً فلما ولا يجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوباً باتفاق وفي الجبر ورحم قولان أحدهما لاتباعه على أن الجبر ولا يقيم لأنه يبين لفظ الشيء وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل برفوعه وهذا

ما حصة الفارسي وابن جني وقيل يجوز بناء على جواز إقامة الجذر ويلاوي رأيا إقامة الفيز وجوزة
الكسائي وهشام فيقال في استلاط الدار رجالا امتي رجالا وحكي خذ مطبوخة بنفسى قال أبو حيان لا يقام
في هذا الباب مفعول له لا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا تنبع في اختلاف المصدر والطرف
[ص] ويقام في كان قبل ضمير المصدر وقيل ظرف أو مجرور ومفعول وعليها بحذف جزاء وجوز الفراء
إقامة الخبر للمفرد وكين يقام وجعل يفعل فارغا والكسائي بنى المجهول وفي اللزوم ضمير مصدر أو مجهول أو
فارغ قول

[عش] فيه مستلذان الأولى إذا جوزنا بناء كان للمفعول فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع فقيل ضمير مصدرها
ويحذف الاسم والخبر وعليه السيرافي وابن خروف وقيل ظرف أو مجرور ومفعول لها بناء على أنها تفعل
فيماء ويحذف الاسم والخبر أيضا وعليها يصغور وجوز الفراء إقامة الخبر للمفرد نحو كين قائم في كان زيد قائما
وجوز أيضا إقامة الفعل في كان زيد يقوم أو قام فيقال كين يقام أو قيم ولا يندرج في العمل شيء وجوز أيضا
في جعل من باب المقارنة فيقال جعل يفعل كذلك من غير تقدير في الفعل ووافقه الكسائي في البابين الآتية
يقدر في الفعل ضمير المجهول والبصريون على المنع. طلقا الثانية إذا بنى الفعل اللازم للمفعول في النائب أقوال
أحدها ضمير المصدر كجلس أي الجلوس وعليه الزجاجي وابن السكيت قال أبو حيان ويجعل فيه اختصاص أي الجلوس
المعهود الذي في ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام لأنه لا حذف الفاعل لأسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر
أو الوقت أو المكان فلم يعلم أيها المقصود فأضمر ضمير مجهول الثالث أنه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء

[ص] مشكلة لا يكون الفاعل ونائبه جملة ونائبها يجوز أن كان قلبا وعلق

[عش] اختلف في الاستناد إلى الجملة على مذاهب أحدها المنع فلا يكون فاعلا ولا نائباعنه والثاني الجواز
لوروده في قوله تعالى ثم يداهمهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه فأجاز واجهني يقوم زيد وظهرني أقام
زيد أم عمرو وأوجب بأن الفاعل في الآية ضمير البدء المضمون من يد أو ضمير السجين المضمون من الفعل
والثالث يجوز أن يقع فاعلا ونائباعنه لفعل من أفعال القواوب إذا سلق نحو ظهرني أقام زيد أم عمرو وعلم أقام
بكر أم خالد بخلاف نحو يسرى خرج عبد الله فلا يجوز ونسب هذا لسيبويه

[ص] المضارع رفع إذا خبر من ناصب وجازم وهو رافعه عند الفراء وابن مالك وابن الخباز وقيل نغربه
من العوامل الغلبية مطلقا قبل الإعمال وقبل نفس المضارعة وقيل السبب الذي أوجب إعرابه قال البصري
وقوعه موقع الاسم والكسائي الزوائد

[عش] لما تنقضى الكلام في مرفوعات الأسماء خفت بالمرفوع من الأفعال وهو الفعل المضارع حال خبره
من الناصب والجازم وفي عامل الرفع فيه أقوال أحدها نفس الخبر والتعري من الناصب والجازم فهو معنوي
وهو رأى الفراء واحتار ابن مالك وقال أنه سالم من التقص ونسب الخفاق الكوفيون واختاره أيضا ابن الخباز
والثاني وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضا وهذا مذهب سيبويه وجوز البصريون وقال ابن مالك أنه منتقض
بنحو هلاقتهم وجعل أقل ومالك لا تفعل ورأيت الذي يفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم
لا يقع فيها والثالث وعليه الكسائي أنه ارتفع خبر وف المضارعة فيكون عامله لعنيل والرابع أنه ارتفع بنفس
المضارعة وعليه ثعلب قال أبو حيان في الرفع للفعل المضارع سبعة أقوال أحدها أنه التعري من العوامل
الغلبية مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين وعزى في الإضمار للفراء والاختش والثاني الخبر من
الناصر والجازم وهو مذهب الفراء والثالث وهو قول الأعمى ارتفع بالإعمال وهو قريب من الذي قبله وهو

على المذاهب الثلاثة عدى والرابع وعليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فإن يقوم في نحو زيد يقوم موقع قائم وذلك هو الذي أوجب له الرفع والخامس وهو مذهب ثعلب أنه ارتفع بنفس المضارعة والسادس أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الاعراب لأن الرفع نوع من الاعراب وهو على هذه الثلاثة المذاهب بثوبى هتوى والسابع وهو مذهب الكسائي أنه ارتفع بحرف المضارعة فأقوم مرفوع بالهمزة وتقوم مرفوع بالنون وتقوم مرفوع بالتاء يقوم مرفوع الياء وهو على هذا لفظى ثاب أبو حيان ولا تائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي

خص خاتمة أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة والاعمال بالأعمال في نحو يقال له إبراهيم وابن عصفور يرفع العدد بمجرد المتعاطف فإن حذف المتعاطف وقف وجوز سيبويه إثباتهم واحد الضمة ونقل حمزاً ربعة إلى ثلاثة ومنعها غيره

ش فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف أحدها (١) الثاني الرفع بالأعمال أثبت الاعمال وجعل منه قوله تعالى . يقال له إبراهيم . فارتفع إبراهيم عنده بالأعمال من العوامل لأنه لم يقدره عامل يؤثر في لفظه فبقى محللاً والمهملاً إذا ضم إلى غيره ارتفع نحو واحدان وسار الناس أنكر وأدلك وخرجوا الآية على غير ذلك منهم من ترجعوا على أنه مفعول صريح ليقال فيكون من حكاية لفظ المفرد وكأنه قال يطلق عليه هذا اللفظ ومنهم من قال أنه منادى حذف منه حرف النداء أي يا إبراهيم ومنهم من قال هو خبر مبتدأ محذوف أي يقال له أنت إبراهيم فلي حذف يكون من حكاية الجمل الثالث قال ابن عصفور يرفع الاسم إذا كان مجرد عدد وكان مسطوراً على غيره أو معطوفاً عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لافي اللفظ ولا في التقدير نحو واحد واثنان وثلاثة وأربعة فإن عرى من المتعاطف كان موقعاً نحو واحدان ثلاثة أربعة كان التركيب الذي حدث فيه باللفظ قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمة والصحيح أن هذا ليست حركات أعراب لكونها لا عن عامل

خص (الكتاب الثاني) في الفضلات المفعول به اختلف في ناصبه فالبصري عايل الفاعل وقيل الفاعل وقيل هما وقيل كونه مفعولاً وقيل ينصب الكل تشبيهاً به وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما وهو الواقع عليه الفعل

ش بدأت من الفضلات المفعول به وقد حده صاحب المفضل وغيره بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق ليدخ نحو وأحدث ضرباً واحداً قسلاً وما ضربت زيداً وقد دخلت في نصب المفعول به فالبصريون على أن عامل الفاعل الفعل أو شبهه وقال هشام بن الكوفي هو الفاعل وقال الفراء هو الفعل والفاعل معاً وقال خلف معنى المفعولية أي كونه مفعولاً كما قال في الفاعل أن عامله كونه فاعلاً وقول وقيل ينصب الكل تشبيهاً به أثبت به إلى ما ذكره أبو حيان في شرح التسهيل أن انقسام المفعول إلى مفعول مطلق ومفعول به وله وفيه ومعه مذهب البصريين وأما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به وثابتاً عندهم ليس شئ منها مفعولاً وثابتاً بالمفعول ومع رفع المفعول به ينصب الفاعل حكوا خرق الثوب الحمار وكسر الزجاج الخجير وقال الشاعر

مثل القنا فذهبا جون قد بلغت • نجران أو بلغت سواهم هجر
والسواآت هي البالطة وسمع أيضاً رفعها قال • كيف من صاد عصفان ويوم • رنصها قال
• قسالم الحيات منه القديما • والمبج لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس لا يقاس على شئ من ذلك

﴿ص﴾ ويجب تقديمه ان تقدم شرطاً واستفهاماً خلافاً لكيفية تقديمه باستثبات أو أضيف اليهما أو
لصيه فاصلاً جواباً أمأ أو أمر فيه العاء أو كان معمول فمض الجواب أو كم الخبرية إلا في لغة متأخرة ان كان
إن أو أن أو مع فعل تنجي وموصول بحرف أو جازم لأعليه ولا م ابتداء أو قسم أو قد أو سوف أو قل أو ربما
وتحوماً زيدا عراً الأيضرب قال الرندي وضرب القوم بعضهم بعضاً وقسم ومفعول الأمر والنهي ويجوز فيها
عدا ذلك وإذا قدم أحد الاختصاص خلافاً لابن الحاجب مالم يكن مستحقاً واختاره غير المحصر وفقاً للسبكي

﴿ش﴾ الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل وقد تقدم على الفاعل جوازاً أو وجوباً كما تقدم في باب
وقد تقدم على الفعل جوازاً نحو . فريحا هدى وفريحا حق عليهم الضلالة . فريحا كذبهم وفريحا تقتلون .

وقد يجب تقديمه عليه وذلك في صورة . أحدها إذا ضمن شرطاً نحو من تكرم أكرمه وأبهم يضرب أبهم فإنه
إذا أضيف إلى شرط نحو غلام من يضرب اضرب ثالثاً إذا تضمن استفهاماً نحو من رأيت وأبهم لغبت ومتى

قدمت وأبهم أقمت سواء كان في ابتداء الاستفهام أم قديبه الاستثبات هذا مذهب البصريين وواضح الكوفيون
في الأول ويجوز في الثاني ان لا يلزم الصدور لمحكومين تولم ضرب من منازة تفعل ماذا وتصنع ماذا وإن أب

الماء والعشب جواباً للملئ قال ان في موضع كذا ماء وعشب أو البصريون حكموا بشذوذ ذلك رابعاً إذا أضيف
إلى استفهام فهو غلام من رأيت خامساً إذا نصبه جواباً ما تنحو فأما التثنية فلا تظهر سادساً إذا نصبه فعل أمر

دخلت عليه الفاعل نحو زيدا اضرب سابعاً إذا كان معمول كم الخبرية نحو كم غلام ملكك أي كثيراً من
الغلمان ملكك وسكني الأخفش أنه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة ردية نحو ملكك كم غلام وقد يتعقد تقدمه

عليه وذلك في صور أحدها ان يكون أن المشددة أو الخفيفة نحو عرف أنك أو أنك المنطلق قال أبو حيان وقياس
ما أجازته الفرائص ابتداءً بأن المشددة وما أجازته هشام من أن زيدا قائم حق جواز التقديم ثانياً ان تكون

مع فصل تنجي نحو ما أحسن زيدا ثالثاً ان يكون مع فعل موصول بحرف نحو من البران فكشف لسانك
رابعاً ان تكون مع فعل موصول بجازم نحو لم اضرب زيدا فإلا تقدم على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم فإن قدم

على الجازم جاز خامساً إلى ثمانية ان يكون مع فعل موصول بلام ابتداء أو لام قسم أو قد أو سوف نحو ليضرب
زيد عراً والله لا ضرب زيدا والله قد ضربت زيدا سوف اضرب زيدا تاسعاً ان يكون مع فعل مؤكد

بالتون فلا يقال زيدا اضرب قال الرضي ولعل ذلك ليكون تقديم المصوب على العمل دليلاً على ان الفعل غير
مهم واللام يؤخره عن مرتبة وتوكيد الفعل يؤخذ بكونه مهما فيفتقران في الظاهر وإذا قدم المفعول لأحد

الاجتهاد عند الجمهور نحووا ايلاً تعيدوا ايلاً نستعين . أي لا غيرك . بل ابقه فاعيد . أي لا غيره وخالف في ذلك
ابن الحاجب ووافقه أبو حيان فضلاً للاختصاص الذي يتوجه كثير من الناس من تقدم المفعول وهم وعلى الأول

شرطه ان لا يكون التقديم مستحقاً كالصواب والمبدوء بها المشهور ان الاختصاص والمحصر مترادفان واختار
السبكي التفرقة بينهما وان المحصر في غير المذكور وثابت المذكور والاختصاص قد اندمجا من جهة

خصوصه من غير تعرض لثني وغيره هاتان المستلذان من علم البيان لا التصوف لطلب بسط الكلام فهم من
كتابنا شرح الفية الماني وكتاب الايمان

﴿ص﴾ ويجوز في المفعول لأتائب ومتعجب منه وجواب وعصو وعذوف عليه حتى ولا يجوز زيدا ضربته
خلافاً لكيفية بنوي الاتصاف الفعل الزروم أو الأيدان بالتعجب وأغرض حذف الفاعل ومتى حذف بعد

لوفهم جواباً بالواب ويجوز بالباء المائدة كثيراً فمفعول عرفت ونحوه ونحوه ولا تلحقوا بأبيكم . وقليل في ذي اثنين
ونحو كني بلراء كذا ان يحدث بكل ما سمع

ش في مسائل الأولى الأصل جواز حذف المفعول به لانه فضله يمنع في صوراً أحدها أن يكون نائباً عن الفاعل لانه صار عمدة الفاعل ثانياً أن يكون متجهياً منه فهو أحسن زيداً ثالثاً أن يكون مجابياً كزيداً من قال من رأيت إذ لو حذف لم يحصل جواب رابعاً أن يكون محصوراً نحو ما ضربت بالزبد إذ لو حذف لأفهم في الضرب مطلقاً والمفعول منفعيه مقيداً خامساً أن يكون عمله حذف نحو خيراً لناوشراً العدو ثالثاً لا يلزم الاحتجاج سادساً إذا كان المبتدأ غير كلي والعائد المفعول نحو زيد ضربت به فلانة الاختيار إذ بد ضربت بحذف العائد ورفع زيد بل يجب عند الحذف نصب زيد قال الصغار أجاز سيبويه في الشعر زيد ضربت ومنع ذلك الكسائي والفرما وأصحاب سيبويه حكى عن أبي العباس أنه قال لا ينظر شاعر إلى هذا لأن وزن المرفوع والمنسوب واحد ونقل عن هشام أنه أجاز زيد ضربت في الاختيار هكذا نقل أبو حيان ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار وعن الكوفي المنع إلا في الشعر والله أعلم الثانية إذا حذف المفعول نوى للدليل عليه نحو فقال لما ربه أي لما ربه وقد لا ينوي المتضمن الفعل المتدعي بمعنى يقتضي اللزوم كما يضمن اللزوم معنى يقتضي التمدية كقوله من أصلح معنى الطف في قوله تعالى وأصلح في ذريتي أي الطف في فهمه وإصلاحه لأن التمدية نحو يحيى ويميت يعطى وينع ويصل ويقطع وأما البض الأعراض السابعة في حذف الفاعل كالإيجاز في وأمعوا وأطعموا والمساكنة في وإن لي ريل السبي وأنه هو أصلها رأيتي والعلم في فإن لم يفعلوا ولن يفعلوا والجمل في قولك ولدت فلانة وأنت لا تدري ما ولدت وعدم قصد التبيين في ومن يظلم منكم نذقه عذاباً والتعظيم في كتب الله لأعين أباء ورسلي والخوف في ابغضت في الله ولا تذكر المفعول خوفاً منه الثالثة إذا حذف المفعول بعد لوفيهو المذكور في جواب ما يغالب نحو ولوتاهر بل لأن من في الأرض أي ولوشاء إيمان من في الأرض ولوشاء الله لهدى الناس أي ولوشاء عدى الناس وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى قالوا لوشاء بنا أنزل ملائكة فإن المعنى لوشاء بنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة بقرينة السياق الرابعة تزايد الباء كبراً في مفعول عرفته ونحوه وما زيدت فيه الباء في المفعول نحو ولأنقوا بأيديكم إلى التهلكة وهزى إليهم ليجمعن الضلالة فليدسبب إلى السماء من يرد فيه إلحاد أي أيديكم وجذع الغلة وسبأ والحاد وقلت زيادتها في مفعول ما يمتد إلى اثنين كقوله نسق الفجيع يارب دباسم وقد زيدت في مفعول كفي المتدبوا واحداً ومنه الحديث كفي بالمرء كتباً أن يحدث بكل ما ذمعه وقوله فكفي بنا فضلاً على من غيرناحب النبي محمد أينا *

ص * مسألة أذا تعدد مفعول في غير ظن فالأصل تقديم فاعل معنى ولا يمتد بصرف ومن ثم جاز خلافاً لهشام أعطيت درهمين يداود درهمه أعطيت زيداً وثلاثاً يمتنع الأول دون الثاني وامتنع خلافاً للكوفي أعطيت مائة الفلام ويجب وجوب الماس

ش * إذا تعدد المفعول فإن كان في باب ظن واعلم فاعلم أن المبتدأ أقدم مقدم على الخبر والفاعل في باب أعلم يقدم على الاثنين وإن كان في غيره كباب أعطى واختار فالأصل تقديم ما هو فاعل معنى في الأول وما يمتد إلى اليه الفعل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك لانه أقوى فالأصل في أعطيت يداود درهمها واختارت زيداً الرجال تقديم زيداً لانه أخف الدرهم وحقنا من الرجال ويتفرع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني إذا أصل به ضمير يعود على الأول ما عليه فقط نحو أعطيت درهمين يداود على العامل أيضاً نحو درهمه أعطيت يداود الضمير على مقدم في الترتيب وإن تأخر في القنط فهو نظير ضرب غلام زيد بالجواز في صورتين مذهب أكثر البصريين خلافاً لهشام في منعهما وليض البصريين في منعه الأولى دون الثانية قال أبو حيان وبني

منعنه على أن المفعولين في رتبة واحدة بعد الفاعل فأما تقدم فذلك مكانه بخلاف ما إذا قسم على الفعل فإن النية به التأخير وحيث أن ينوي تقدير بعد المفعول الذي يعود عليه الضعيف وبما يصح على الأصل أيضا امتناع أعطيت مالكة السلام لعود الضعيف على مؤخر لفظا ورتبة لأن المالك هو الأصل فهو وتظهر ضرب غلامه زيد والكوفيون جوزوا ذلك على تقدير تناول العن للسلام أولا فالاول عندهم هو الذي يقدر الفعل أخذه قبل صاحبه وقد يخرج عن هذا الأصل فقال أعطيت درهما زيدا واخترت الرجال زيدا تأخير ما حقه التقديم وقد يجب التزم الأصل في نحو أعطيت زيدا عرا لأنه لو قدم لم ير أن يداخلم أحده . قد يجب الخروج عنه في نحو أعطيت الغلام مالكة ليعود الضعيف على متقدم ويزن المحصور منهما نحو ما أعطيت زيدا الا درهما وما أعطيت درهما الا زيدا

حس * مسئله يحذف عامله قياسا لقرينه ويجب سماعا في مثل وشبهه الا ان لم يكن استعماله خلافا للزعمى كالكلاب على البقر انتهى أخيرا أحشوا سوء كيلة من أنت زيدا كل شيء ولا هذا هذا ولا زعمت ان تأتي فأهل الليل وأهل النهار دليل الاجاب عذرك وكذا صرحا وأهلا وسهلا خبر الادعاء في باب المصدر وقيل مصدر مطلقا وقيل يجعل المصوب مبتدأ أو خبرا فيازم حذف تسميته والأصح ان منه سبوا وقد وسأل على الصب
ش * يجوز حذف ناصب المفعول به قياسا لقرينه لفظية أو معنوية نحو زيد لمن قال من ضربت أي ضربت أزل من شرع في اعطائي أعط وخبر لمن ذكر رؤيا ي رأيت وحديثك ان قطع حديثه في أي تم وبكة لمن تأهب للحج أي زيدا وأرادوا القطار لمن سدد سهما أي نصيب ومعنى كونه قياسا أنه لا يقصر فيه على مورد السماع ومنه في القرآن . ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا . أي أنزل . بل لم يأتوا بهم . أي تتبع ويجب الحذف سماعا في الامثال التي جرت كذلك فلان غير كقولهم كل شيء ولا شتمه * أي أنت ولا تركب وهذا ولا زعمت أي هذا هو الحق ولا تؤرم وقيل التقدير ولا أزعم وكذا ما أشبهه المثل في كثرة الاستعمال نحو انتهوا غير الحكم أي وأتوا بخلاف ما لم يكن استعماله نحو انته أمر أقصد أي وأنت فانه لا يجب اضمار فعل قال أبو جحان وقد غفل الزعمى عن هذا فجعل انتهوا خيرا منه وانته أمر أقصد اسواء في وجوب اضمار الفعل وقد نص سيبويه على انه لا يجب الاضمار في الثاني وعلمه بأنه ليس في كثرة الاستعمال كالاول وقولهم الكلاب على البقر باضمار ارسل وناهية نخل بين الناس جميعا خيرا هم وشرهم واغتم أنت طريق السلامة فاسلكها وقولهم أحشوا سوء كيلة مثل لمن يظلم الناس من وجهين ومعناه انطبعي حشفا ونسي الكيل وامان أنت زيدا فافصله ان رجلا غير معروف بفضل تسمى يزيد وكان زيد مشهورا بفضل والشجاعة فلما سمع الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك وقيل له من أنت زيدا على جهة الانكار عليه كأنه قال من أنت تذكرك زيدا أو ذا كرا زيدا وفي قولهم من أنت تقدر للغالب وقد يقال لمن ليس اسمه زيد من أنت زيدا على المثل الجاري واما كل شيء ولا هذا فغناهات كل شيء ولا تأت هذا أو اقرب كل شيء ولا تقرب هذا واما هذا ولا زعمت فغناه ان الخطاب كان بغير زعمان فلما ظهر خلاف قوله قيل له هذا الكلام وهذا مبتدأ أخبره محذوف أي هذا الحق ولا يتحتم بهذا اللفظ بل تقول أقول كذا ولا زعمتك واعلم كذا ولا زعمتك واما ان تأتي فأهل الليل وأهل النهار فاعني تجسد من يقوم للقيام أطلق في الليل والنهار وهو مما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال وأما دليل الاجاب فغناه اد كرا قال أبو جحان ان أراد ان يبالغ في هذا اللفظ بخصوصه فيحتاج الى سماع ولم يتقف عليه وان أراد لفظ ديار مضافا الى اسم المحبوس فكثير قال والرامة ديار مية أدنى مساعيا قال طرقة ديار سلمى اذ تمسك بالتي . وفي البسيط مانعه ومنها ذكر الدار فانه كثر عندهم فاستعملوه يحذف الفاعل كقوله ديار مية أي اذكروا مثله ذكر الايام والمعاهد

والمن لا يستعمل عندهم كثيرا وأما عذرنا فغناه أخضر عاذرك قال

أريد حياته ويريد قتي * عذرك من خليل من مراد

وأما حيوا أهلا وسهلا فلنعي صادف رحبا وسعة من يقوم لك مقام الأهل وسهلا أي لنا وحضنا لآخرنا وهذا يستعمل خبر المن قصدك ودعاء للسافر والأول هو المراد هنا وأما الثاني فتقديره لما لك الله لك وقد رسيوه برحبت بلادك وأهلت قال أبو حيان وإنما قدره بفعل لأن الدعاء بما يكون بالفعل قد رسيه بفعل من لفظ الشيء المدعو به ففعل تقدير رسيوه يكون انتصاب خبر على المصدر لا على المفعول به وكذلك أهلا قال وهذا الذي قدره سيوه به أي ما هو إذا استعمل دعاء ما إذا استعمل خبرا على تقدير صادف وأصبت فيكون مفعولا به لا مصدرًا قال وهم القواس قسب لسيوه به أن مرادهم مفعول به أي صادف رحبا لا ضيقا وأن مذهب غيره أنه مصدر بدل عن اللفظ بفعله ومن العرب من يرفع المنسوب في هذه الآية ونحوها على الابتداء وأن الخبر فيزم حذف الجزء الآخر كالزم اضمار الناصب فيقول شيء أي أم يعني قصد ودير الاحباب أي تلك وكلها وتمر أي إلى وزدني ومن أنبت وزيد أي ذكر كذا وكذا البواقي قال * الأمر حب وأديك غير مضيق * أي الأهدام حب أولئك مرحب وأنشد لسيوه به * وبالسهب جيون النقية قوله * للفتن المعروف أهل ومرحب * وأما سبوح قدوس فيقال بالرفع عندهما مع يذكرا الله على اضمار مذكور فكذلك مصدر ينبو بالنصب على اضمار ذكر سبوحا قوسا أي أهل ذلك فاختلف على هذا الفصل الناصب واجب الاضمار وأجازه فقال السلوين وجاجة بالأول وآخر بالثاني

﴿ح ص﴾ ومنه ما نصب تحذيرا أن كان أيا أو مكررا أو متعاطفا أو الفجور الظاهر وأجازه قوم مع المكرر ولا يختلف عاطف بعد الأيا بالنصب المحذور باضمار آخر أو مجرهم من ويكتفي بتقدير هافي أن تفعل وتطع المحذور على أيا أو أيا أو علي أياك واخوته ونفسك وشبهه من المخاطب ويضم ما يليق كع وائق وقيل لكل ناصب ولا يحذر من ظاهر ويضم غائب الأمعطف أو الضمير هادئ كما هو مطوقا عليه كثيرا

﴿ح ش﴾ من المنسوب على المفعول به باضمار فعل لا يظهر باب التحذير وهو الزام المخاطب الاحتراز من مكرره بابا أو ما جرى مجراه أو ما يلزم اضماره مع الأسطفا نحو أياك والشر فالتناسب لا يفضل مضمرا لا يجوز الظاهر ومع المكرر نحو الأعد الأعدان أحدا لا من قام مقام الفاعل ومع التعاطف نحو ناقة الله وسقياها استغناء بذكر المحذور عنه وذكر المحذر وماعدا هذه الصور الثلاثة يصح رفعه الظاهر وجوز بعضهم اظهار العامل مع المكرر كحكاية في البسط وقال الجزولي يقع فيه الاظهار ولا يتم عند وقوع الشائع في التحذير أن يراد به المخاطب فإذا حذر بابا اتصل بضميره وعطف عليه المحذور نحو أياك أو أياك أو أياك أو أياك أو أياك أو أياك والشر ويضم فعل أمر يليق بالحال نحو أائق وبعاد وع واخل ودع وما أشبه ذلك وتحذر نفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوف فاعليه المحذور أيضا باضمار ما ذكر نحو أياك والمخاطب ورجلك والحجر وعينك والنظر إلى ما لا يبلغ وفك الحرام وكونه مطوقا بذهب السرا في وجاجة وأجازه ابن عصفور وابن مالك وذهب ابن طاهر وابن خنوع إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمرة والتقدير أياك يا عمن الشر واحذر الشر فيكون الكلام جملتين وعلى الأول يكون جملة واحدة والتقدير أياك يا عمن الشر والشر منك فكل منهما ما بعد من الآخر ولا يحذف العاطف بعد الأيا والمحذور بمنصوب بناسب آخر مضمرة أو مجر وربع نحو أياك الشر فلا يجوز أن يكون الشر مضمرا بابا انتصب به أياك بل بفعل آخر تقديره دع الشر وأياك من الشر ويجوز تقدير من مع أن تفعل لا لمراد حذف حرف الجر مع أن إذا أمن اللبس نحو أياك أن تفعل أي من أن تفعل ولا قد يكون التحذير

للتكلم مع ابى وان يحذف أحدكم الأرنب أى ابى يخرج عن حذف الأرنب أو يخرج حذف الأرنب عن حضري
ولا يكون المحذوف نفاها ولا ضمير غائب الا وهو مطوف نحو اياك والشر وماز رأسك والسيف وقوله
* فلا تصعب أئنا الجمل * و اياك و اياه * أى باعد منه و باعده منك و اما قولهم أعور عينك الحجر فعلى
حذف العاطف أى والحجر وقولهم فاليه و ايا الشواب شاذى ليقا بعد من النساء الشواب و يباعد من منه و حكم
الضمير في هذا الباب مؤكدا ومطوقا عليه حكمه في غيره وهما ضميران أحدهما لفظ اياك والآخر ما تضمنه
اياك من الضمير المنقول اليه من الفعل التناصب فإذا أكتفت اياك نفسك ان تفتل اياك أو اياك نفسك والشر
وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت قبل النفس وتركه وإذا أكتفت الضمير المستكن فى اياك قلت اياك أنت نفسك
ان تفتل أو اياك أنت نفسك والشر واداعطفت على اياك قلت اياك وزيدا والأسد وكذا رأسك ورجلك
والضرب وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت وان عطف على الضمير المستكن فقلت اياك وزيدا ان تفتل كان
قيصاصا أو كده بأنت ثم الفعل المضمر فى هذا الباب يجب تقديره بعد اياك لا يجوز تقديره قبلها وان الاصل
باعدك شيلا فلما حذف الفعل المضمر لا يبرز منه تعدى الفعل الراجع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك
لا يجوز الا فى أقوال القلوب وما جمل عليها فى اياى اذا قدر تناصبه فعل أمر فانه يجوز ان تفتل هذا المحذوف
ص * ومنه ما نصب اغرا باضمار الزم ان عطف أو ككرر ويجوز ان يظهره دونها ولا يكون ضميرا وقد
يرفع مكر راونا يعطف فيما بالواو ويجوز كون نالها. فعولامه

ش * من المنصوب مفعول به باضمار فعل واجب الاضمار باب الاغراء وهو الزام المخاطب المكوف على
التجهد عليه والتخيلج الاضمار فى صورتين اذا عطف أو ككرر كقولك الاهل والولد وقولك العهد العهد
وتضمير الزم أو شبهه قال * أخاك أخاك إن من لأتله * ويجوز الاظهار فبا بعد ايهما نحو العهد
فبجوز أن تقول الزم العهد واحفظ العهد ولا يكون المفعول به الاظهار فلا يجوز أن يكون ضميرا وقد
يرفع المكر ر قال *

لجبر ون بالوفا اذا قال * ل أخو البعدة السلاح

ولا يعطف فى هذا الباب وباب التصدير الا بالواو لدلائها على الجمع وهى القارنة مناسق الزمان بخلاف الفاء
وتم لدلائها على التراجى ولان المطوف هنا شبيهة بالنأ كيد العطفى لان اياك والشر معنا اياك يبعد
من الشر والشر منك والتوكيد العطفى اذا اختلف اللفظ لا يكون الا بالواو ويجوز كون ما بعد الواو فى
البابين مفعولا معه لانها كانت للقارنة فى الزمان جازان بلعظ فها معنى المنة

ص * ومنه ما نصب على الاختصاص قال سيبويه يتقذر أعنى وهو أى بعد ضمير متكلم وقل بعد مخاطب
وغائب فى تأويله خلا للمعار وحكمها كالنداء الا حرفه وصفها بالمشاركة وقال السيرافى معرقة مبتدأ أو خبرا
والاخصش نادى ومتبوعها مفعول ولا يزداد عليه ويقوم مقامها منصوبا معرقة بال أو اضافة قال سيبويه
فلا كثر بنو ومعرش وأهل وآل وأبو عمر ولا ينصب غيره ما قل علما ولا يقدم منصوبا على الضمير
ش * من المنصوب مفعول به بفضل واجب الاضمار باب الاختصاص وقد مر سيبويه بأعنى ويختص بأى
الواقعة بعد ضمير التكلم نحو انا افضل كذا أهل الرجل والهم اغفر لنا أيها العصابة وقوله
خذ بعفو فاني أيها العبيد * لى الى العفو الى الى قدير

وأما اخصش بها لانه لم يجزى النداء لم يكن فى التناديات ما لزم النداء على صيغة خاصة إلا أيها الرجل فلا زمة
معنى الخطابية الذى فى النداء فاناسب أن يكون وحده مفسرا فلا يقال ثلاثا افضل من بتر بنفسك وحكم أى فى

هذا الباب حكما في باب النداء من بناء على الضم محكوما على موضعها بالنصب وصفها باسم الجنس ، لما زعم فيه الرفع واستثنى ابن مالك في التسهيل دخول حرف النداء فانه لا يدخل عليها لان المراد بها التكلم والتكلم لا ينادى بنفسه وزاد أبو حيان وصفها باسم الإشارة فانه مجتمع هنا فلا يقال على أيهاذا الفقير تصدق سواء قصد به التعيين أم صرف إلى اسم الجنس وزعم السيرافي أن الينا منعربة وصفها كذا عراب لئلا يعلم على أنه خبر تقديره ما أفضل كناهو أي الرجل أي المخصوص به أو... تقديره الرجل المخصوص أنا الذي كور وزعم الاخفش أنها منادى لاتفاق غير الشرط والستفهام لا تكون الاعلى النداء قال ولا ينكر أن ينادى الانسان نفسه الا ترى أن عمر قال كل الناس اصفه منك يا عمر قال وهذا أولى من أن يخرج أي عن باهو رد بأن شبه الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو نحن العرب وبك الله ر يقوم مقام أي في الاختصاص بمصر حاصبه اسم دال على على مفهوم الضمير معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس الضيف والاضافة قال سيويه وأكثرا لاسماء المضافة دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعتز مائة وأهل البيت آل فلان وقال أبو عمرو العرب تصيب في الاختصاص هذه الاربعة ولا ينصبون غيرها قال * نحن بنى ضبة أحباب الجبل * وقال

إنا بنى منقر قوم ذو حصب * وقال ، نحن بنات طارق * غشى على النمارق وقال ، لنا معشر الانصار محمد وائل * بارضائنا خير البرية أجد

وفي الحديث نحن ، مائس الانبياء لا يورث نقل كونه علما كقول ربه * بنا نحنا يكشف الضباب * ولا يكون اسم اشارة ولا غيره ولا نكرة البتة ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير ما يكون بعده حشوايته وبين مناسب اليه أو اخبره بقل ودفع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبائل الله العظيم وبعد لفظ غائب في تأويل التكلم والمخاطب نحو على المضارب الوضيعة أي البائع فاضارب لفظ غيبة لانه ظاهر لكنه في معنى على وأعليك ومنع المغاز ذلك البتة لان الاختصاص مشبه للنداء فيكلا ينادى الغائب فكذلك لا يكون فيه اختصاص

من * ومنه المنادى ويقدر أذعروا نادى انشاء وقبل ناصبه القصد وقبل الحرف نيابة وقبل اسم فعل وقبل فعلا وهو حمزة لقرىب وأي له أولعيدا ومتوسط أقوال وياو أيارها وأي وآ البعيد حقيقة وأوحكا وقد ينادى بيا القريب وقبل مشتركة بينهما قيل والمتوسط وزعم الجوهري أي اشتراكه وبعضهم الحمزة المتوسط ويطرق باب ابن السكيت هاء بابلا والجمهور يفتحون وبالندبة

من * من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الاضمار باب المنادى ولزوم إضماره أسباب الاستغناء بظهور معناه وقصد الانشاء إظهار الفعل يوم الاخبار وكثرة الاستعمال والتعويض منه بحرف النداء ويقدر بأنادى أرادوا إنشاء هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنى وهو القصد ورد بأنه في بعض في عوامل النصب وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء ثم اختلفوا قيل على سبيل التباينة والعوض عن الهمزة على هذا شبه بالمفعول به لا مفعول به وعليه الفارسي ورد يجوز حذف الحرف والعرب لا يجمع بين العوض والعوض منه في الذكر ولا في الحذف وقيل على أن حرف النداء أسماء أفعال بمعنى ادعوا كاف بمعنى أقضهم وليس ثم فصل مقدر ورد بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير وكان يجوز إتباعه كاسمع في سائر أسماء الأفعال ولا كفي يهادون المنصوب لأنه فضلة ولا تأكل بأنها استقل كلاما وقيل على أنها أفعال ورد بأنه كان يلزم اتصال الضمير بها كما يتصل بسائر العوامل وقد قالوا يا إياك منفصلا رتبة قولوا إياك فدل على أن العامل محذوف وذهب بعضهم إلى أن النداء منه ما هو خبر لانشاء وهو النداء بصفة نحو يا فاسق ويا فاضل

لاحقاً الصدق والكذب في تلك الصفة . ومنه ما هو إنشاء هو النداء بصفة روح وف النداء ثمانية أجدما
 الحمزة والجمهور رأها القريب نحو * أظلم . ولا بعض هذا الدليل * وزعم شيخ ابن خباز أنها المتوسطة قال ابن
 هشام في المعنى وهو حرف لأجاءهم وذكر في شرح لتسهيل أن النداء بها قيل في كلام العرب وتبعه ابن الصائغ
 في حواشي المعنى . وما قاله مردود فتدققت لتلك على أكثر من ثمانية شاهد وأفردها بتأليف الثاني أي الصائغ
 والقصر والسكون قال * ألم تسمي أي عبد في روثي الضبي * وفي معناها أقوال قيل للقريب كالحمزة
 وعليه البرد والمجز ولى وقيل البعيد كياء وعليه ابن مالك وقيل للمتوسطة الثالث يأبى أم الباب ومن ثم قال
 أبو حيان أنها أعم الحروف وأنها تستعمل للترتيب والبعيد مطلقاً وأنه الذي يظهر من استقراء كلام العرب
 وقال ابن مالك هي البعيد . فبقية أوحكا كالنائب والساهي وفي المعنى لابن هشام ياروف لنداء البعيد حقيقة
 أوحكا وقينادي بها القريب توكيداً وقين هي مشتركة بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسطة
 وذكر ابن خباز عن نفسه أن ياء القريب وهو حرف لأجاءهم الرابع أي هي البعيد وفي الصحاح أنها لنداء
 القريب والبعيد قال في المعنى وليس كذلك قال

أياطية الوعاء بين جلال * وبين النفا أنت أم أسلم

الخامس هي البعيد قال * هيام عمرو هل لي اليوم عنكم * وماؤه أصل وقيل بدل من حمزة أي وعليه ابن السكيت
 وجرم به ابن هشام في المعنى السادس أي بالمد والسكون السابع أي بالمد والبعيد وقد حكاه الكوفيون عن
 العرب الذين يقولون بعضهم وذكر الاختصاص في كتابه الكبيراً وحملها ابن عصفور في المقرب القريب
 كالحمزة الثامن وإذا كره ابن عصفور نحو * واغتصا وأبى بنى فقص * والجمهور رأها مختصة بالنداء لا
 تستعمل في غير ما وحكى بعضهم أنها تستعمل في غير النداء قليلاً كقول عمر بن الخطاب لعمر بن العاص
 وأعمالك يا ابن العاصي

من يجوز أن يظهر نصب مضاف وشبهه ونكرة لم تغد وبنى على ما رفع به لفظاً وتقديره لا مفرد ونكرة
 مقصودة وزعم الياضي إعرابها أن وصفت بنسبه المضاف وقيل يجوز البناء والسب وقيل إن كان فيه
 ضمير غيبه فوجب السب أو خطاب فالرفع وجوز نصب ضم حسن الوجه والكوفية نصب اثني عشر وبعضهم
 كل مثني وجمع ومنع الأصمعي نداء النكرة مطلقاً والمازني لا قصد والكوفية أن تكن خطب موصوف ولا
 يفضل بين المضاف باللام وقد يعمل عامله في مصدر وتلطف ويحذف تنوين . نحو لا يؤذ خلافاً لبونس فان
 كان ذا أصل واحد فوافقاً

من يجوز أن يكون النادى مفعولاً به كان منصوباً لكن إذا أظهر نصبه إذا كان مضافاً نحو يا عبد الله يارجل
 سوء مشيها نحو يا خمران زيد قوله * فيامو قد أمار الغيرك ضوؤها * أو نكرة غير مقصودة كقول
 الأصمعي يارجل خطيبك وبنى العلم المفرد أعني غير المضاف وشبهه والنكرة المقصودة على ما رفع به لفظاً وهو
 المضمرة في المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم نحو يازيد يارجل يارجل ياهنات والالف في المثني نحو
 يازيدان والواو في الجمع السالم نحو يازيدون وتقديره في المقصور نحو يا وسمى والمقصود نحو يا قاضي وما كان
 متبياً قبل النداء نحو يا عيسى هو يا حدام ويا خة عشر وبارق نحره هذا مذهب الجمهور وعليه البناء الوقوع
 موقع كاف الخطاب وقيل شبه بالضمير ونحو بالغم ثلاثاً ليس بغير المنصرف لوقوعه بالمضاف الياء أو كسر
 وزعم الياضي أنها ماسية بأن وإن المضمرة إعراباً لبناء ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين ذهب بعض
 الكوفيين إلى جعل المثني والجمع بالياء جلالاً على المضاف وذهب الكوفيون إلى أن اثني عشر إذا نودي

أجرى على أصله من الإضافة فيعرب نصباً بالياء والبصر يوزن بقوته على التركيب بنياباً بالالف لان إضافته غير حقيقية وذهب ثعلب الى جواز بنائه نحو حسن الوجه على الضم لان اضافته في يسه الانفصال وروى البناء ناسئ عن شبه الضعيف والمضاف عادم له وذهب الاصمعي الى منع نداء النكرة مطلقاً وذهب المازني الى أنه لا يتصور أن يوجد حذف النداء نكرة غير مقبل عليها وان ما جاء منونا فاما الحقة التثنية ضرورة وذهب الكوفون الى جواز ندائها ان كانت خلفاً من مودوف بأن كانت صفة في الامل حذف موصوفها وخلفته نحو يا ذاهبا والاصل يارجل اذاهبا والمع ان لم تكن كذلك فدها أو بعده مذاهب في النكرة غير الموصوثة أما الموصوثة بمجرد أوجهة أو ظرف فجوز نداءها بقاها جي من شبه المضاف فتنبه نحو يارحلا كريما ويا غلظا يرحي لكل عظيم وقوله * ألا يتخذه من ذات غرق * قبل يجوز البناء والنصب قاله الكسائي وفصل العراء فأوجب النصب اذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو يارجل ضرب يد اوالرفع اذا كان ضمير خطاب نحو يارجل ضرب يمين يد اويجوز فصل المضاف المنادي باللام الا في الضرورة كقوله * يا بؤس للعرب ضرب ارا الأقوام * وقد يدل عامل المنادي في المصدر كقوله * يا عندد عود صب داهم دنف * وفي الطرف كقوله

يا دارين التقوا الجزن ما صنعت * يد النوى بالأولى كانوا أهال السكى

ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء نحو يا قاض لحديث البناء وثبت يؤم عند الخليل اذ لا موجب لحذفها وقال بونس تحذف لان النداء دخل على اسم معرب منون محذوف الياء فذهب التنوين من المحذوف الياء فيحذف الياء صالحة وتقدر الضمة في الياء المحذوفة كما تغدو في حركة لا عراب مع أن النداء مكان تغير وتخفيف فتاسب أن لا تثبت البناء فان كان ذا أصل واحد تثبت الياء باجماع نحو يا صمري ويا بني علما لأن من ذهب عينه ولا موهب ذهب فاؤه ولا موه فاذا نوديا ربت اللام

✽ ص ✽ وينون منادى الضرورة والاختيار عند الخليل وسيؤوبه بقاء الضم وقوم النصب وابن مالك الاول في العلم والثاني في الكسر ونعنى عكسه

✽ ش ✽ يجوز تنوين المنادي المبني في الضرورة بالاجماع ثم اختلف هل الأول بقاء ضمه أو نصبه فالنخيل وسيؤوبه والمازني على الأول علما كان أو نكرة مقصودة كقوله * سلام الله يا مطر عليها * وقوله

* مكان يا جل حيث يارجل * وأبو عمرو وعيسى بن عمر والجري والمبرد على التاني رداعلى أصله كما رو غير المنصرف الى الكسر عند ثبوته في الضرورة كقوله * يا عندد القندوقك الأوقى * وقوله

* يا سيدا ما أنت من سيد * واختار ابن مالك في شرح التسهيل بقاء الضم في العلم والنصب في النكرة المعينة لان شبهها بالضمير أضعف ونعنى عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالباس فيه والضم في النكرة المعينة لثلاثين بالانكسار غير المقصودة اذ لا تارق حيثئذ الا الحركة لاستوائهما في التنوين ولم أقف على هذا الرأي لأحد

✽ ص ✽ مسألة تحذف حرف النداء الامع الله والمستعان والمتعجب والمندوب ومنعه البصر به اختيار امع اسم الجنس والاشارة وفي نكرة لم تقصد وحذف المنادي دونه خلف وقد يفصل بأمر

✽ ش ✽ يجوز حذف حرف النداء اختصارا وفي التنزيل يوسف أعرض • ربنا لا تزغ • أيها المؤمنون ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف أحد هاء الله تعالى اذ لم تلحقه الميم نحو يا الله الثاني المستأنف نحو يا يزيد الثالث المتعجب منه نحو يا له الرابع المندوب نحو يا زيدا الخامس اسم الجنس السادس اسم الاشارة السابع

النكرة غير المقودة هذا ذهب البصريين وذهب طائفة إلى جواز حذف في الثلاثة الأخيرة وعليه ابن مالك الحديث نوب حجر وهاشدي أزمت تنفر جي ووقول ذي الرمة * بتلك هذا لوعة وغرام * وقوله تعالى: ثم أتم هؤلاء قتلون . وقوله * لتصب سيدا ضعا بول * أي ياضبعا والاولون جواز ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية ففي الابتداء والخبر ولا نداه أو المالحديث فثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما تقرر غير مرة وثبوته ووروده في بعض الطرق بلفظ يا جبر أما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء فيه خلاف فخرم ابن مالك يجوز له قبل الامى والدعاء وخرج عليه قوله تعالى: الا يا سجدوا . وقول الشاعر

يلعن الله والاقوام ككلهم * والمالحين على معان . بن جاز

أي ياقوم أو يا هؤلاء . قال أبو حيان والذي يقتضيه النظر انه لا يجوز لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجفاج ولم يرد بذلك شعاع من العرب فيقبل ويأتي الآية والبيت ونحوهما للتنبيه . وقال ابن مالك حق المنادى أن يمنع حذف فعله على حذف لازما لأن العرب اجازت حذفه والتزمت إبقاء يادليا عليه وكون ما بعده أمرا أو دعاء لإعطاء اعيان إلى تركيد الأمور والمدة فاستعمل النداء قبلها كثيرا حتى صار الموضوع منها على المادى إذا حذف وقبيل يفسن حذفه لذلك وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر كقول النخعية

تخاطب أمها لطيفة * الا يا بلبل سوا لا لطيفها أرادت بالطيفة فرخت وفصلت

﴿ حص ﴾ والاصح لا ينادى ضمير وإشارة بحرف الخطاب ولا مضاف لكاف ولا معرف بأل في السبعة خلافا للكوفة إلا الله والحكي قال المبرد والموصول وابن سعدان والجنس المشبهة بالأدوية وعبدية وغلبة ولج بحال ﴿ ش ﴾ لا ينادى الضمير عند الجهور بأضمار الغيبة والتكلم فلانها ميانا قضان النداء اذ هو يقتضى الخطاب وأما ضمير الخطاب فلان الجمع بينه وبين النداء لا يحسن لأن أحدهما يفتى عن الآخر وجوز قوم نداه أمسا بقوله * يا أيها بن أبي جبر يا أتاه وقول الا حوص يا أيها قد كفتك وأجاب الاولون بندوره ولا ينادى اسم الإشارة المتعذر بحرف الخطاب نحو يا ذا قاله السرافي وغيره وأجازته ابن كيسان ونقل عن يمينه ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب نحو يا غلامك لأن المنادى حيث لا يغير من له الخطاب فكيف ينادى من ليس بمخاطب ولا ينادى المعروف بأل فلا يقال يا رجل الا في الضرورة لأن في ذلك جمعا بين اداني التعريف وجوزوا السوفيون في الاختيار ومن وردده في الشعر قوله * فيا غلامان اللذان فرا * وقوله

عباس يا مالك المتوج والذي * عرفت له بيت العلي عدنان

وقوله * من اجلك التي تمت ظلي * واستنى البصريون شيئين أحدهما اسم الله تعالى فيقال يا الله لأن ال للزومها فيه كانهما من بنيه الكلمة ويجوز حيث قطع هزموه وصله والثاني الجملة المسمى بها كأن تسمى بالرجل قائم فاذنا ديشه قلب يا رجل قائم أقبل لانه مسمى به على طريق الحكاية واستنى المبرد ثالثا وهو الموصول اذا سمي بنحو الذي قام لمسمى به ووافقه ابن مالك قال أبو حيان والذي نص عليه سيبويه المنع وقرق بينه وبين الجملة اتهامه فيهما بشيئين كل واحد منهما اسم تام والذي يصلته بغيره اسم واحد كالحارث فلا يجوز زيفه النداء واستنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبهة فأجاز نداه مع الضمير بالآبد شدة وبالخطبة حقيق ووافقه ابن مالك لأن تقديره يا مثل الاسد يمثل الخليفة فحسن لتقدير دخول باعلى غير الآف واللام ولا ينادى ما فيه ال العهدية ولا التي قلبية ولا التي للحمعة بل اذا نودي هذا النوع حذف منه ال قال * انك يا حارث نعم الحارث * وقال * عمرو بن مرارة فزرق كبا *

﴿ حص ﴾ مسئلة اذا نودي إشارة وصف بنى ال مرفوع فان استنى عنه جاز نصبه أو أى ضم وتلي هاء التنبيه

عوضا من الاضافة مفتوحة وقد تضم وذى الجنسية مرفوعا وجوز الما زنى نفسه وصفا وابن السيد بان اوزعه ملك التحاقه بينا و آل بدلان يا أو بموصول بغير خطاب أو بشاره بلا كاف قبل أو بها قال ابن المائع ان نعت بذى لا ولا يتبع بغيرها ولا يقطع عنها ويؤنث لتأنيث صفته وقيل هامية مقمن الاشارة وقيل أى موصولة المرفوع خبر المحذوف

• (ش) • اذ اودى اسم الاشارة وجب وصفه بما فيه ال من اسم جنس أو موصول نحو ياهذا الرجل ياهذا الذى قام أو هو ويجب رفع هذا الوصف اذا قدر اسم الاشارة وصلة الى نداء ما فيه ال فان استغنى عنه بان اكتفى بالاشارة فى النداء ثم جىء بالوصف بمسلك جاز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع واذا اودى أى وجب بناؤه على الضم وبلاؤه هاهاهه التنبيه إما عوضا من مضافه المحذوف أو تأكيدها المعنى النداء ووصفها بما بذى ال الجنسية مرفوعا نحو يا أيها الانسان • يا أيها النبي • وقيل انه عطف بيان لا وصف قاله ابن السيد لانه ليس مشتقا وقيل انه يجوز نسيبه قاله المازنى جلا على موضع أى ورد بان الجمل على الموضع انما يكون بعد تمام الكلام والنداء لم يترسبها على الموضع الجمل على موضعها بأن المقصود بالنداء هو الرجل وهو مفرد وانما أتى بأى ليتوصل بها الى نداءه ومن ثم جزم ملك النداء بوزار أنه مبنى وان اللام فيه بدل من يا ولا يجوز الوصف بما فيه ال التى العهد أو التى القلبية أو التى للحم لا ما فيه ال من منى أو مجموع كان علما قبل دخولها فلا يقال يا أيها الزبدان ولا يا أيها الزبدون وما بموصول مصدر يال خلا من خطاب نحو يا أيها الذى نزل عليه الذكر • يا أيها الذين آمنوا • ولا يجوز يا أيها الذى رأت كمالا يجوز أن ينادى أو ما لم يسم إشارة عارضا للكاف نحو • يا أيها فان كل زادا كما • ألا هذا الزاجرى • حضر الوعى • ولا يجوز ما فيه الكاف كمالا يجوز نداءؤه وجوز ما ين كسان نحو يا أيها ذلك الرجل وشروط أو الحسن بن المائع لجواز وصفه أى باسم الاشارة أن يكون اسم الاشارة منعوتا بما فيه الالف واللام كالبيت السابق وقوله • ألا هذا السائلى أن يمت • ولا يجوز اتباع أى بغير هذه الثلاثة فلا يقال يا أيها صاحب الفرس مثلا ولا يقطع عن الصفه فلا يقال يا أيها يدون ماذكر ويؤنث لتأنيث الصفه قال تعالى • يا أيها النفس المطمئنة وفى البديع ان ذلك أولى لا واجب فيجوز يا أيها المرأة ولا يلحقها من علامة الفروع وغير التاملا علامة تنبيه ولا جمع قال تعالى • أيها الثقلان • أيها المؤمنون • وسكها التنبيه الفتح عن كمال العرب ويجوز ضمها فى لغة بني أسد فقرئ فى السبع يا أيها الساحر ويقولون يا أيته المرأة وقيل ان هاء التنبيه فى يا أيها الرجل ليست متصلة بأى بل بمقاة من اسم الاشارة والاصل يا أى هذا الرجل فأى منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استئناف بتقدير هو ليلى انما هو وحذف ذا كتمامها من دلالة الرجل عليها وعليه الكوفون وقيل أى موصولة والمرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أى وعليه الأخصش ورد الما زنى وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالطرف والجور والجملة العطفية واجب بان ذلك لا يلزم اذ له أن يقول انهم التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الصفه على رأى كوردها بن مالك أيضا بأنه لوصح ما قال لما زنى وهو المبتدأ وأجاب أبو حيان بأن له أن يقول انهم التزموا وحذفه فى هذا الباب لان النداء باب حذف وتخصيف بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره ورد ما جاع بأنها لو كانت موصولة لوجب أن لا تضم لانه لا يبنى فى النداء ما موصول لان الصلة من تمامه وأجيب بان ذلك انما يلزم اذا قدرت معرفه قبل النداء لا اذا قدرت مبنية قبله ثم التزموا فيها فى النداء ما كان قبله ورد بعضهم بأن أى الموصولة لا تكون الاضافة لفظا أو نية والاضافة متعينة فى هذه بوجهها وأجيب بانها عوضت فيها من المنافع المحذوف فجزء فكاكها مضافة

• (ص) • مسئلة اذ اودى علم وصف بان متصل مضاف لم قال الكوفية أو بغيره جاز فموصوف فى الأجود بتقدير

فتح المقدّر خلف وقد يضم الـان اتباعا وزعم الجرجاني قصه بناء ومثله فلان بن فلان وصل بن ضل والحق الكوفية
كل ما تنفق فيه لفظ المنادى والمضاف اليه ويجب فيه في غير النداء حذف تنوينه والاضمة ورة وزعمه أبو علي
مركباً متولداً تابعاً كروا الأصح ان الوصف بأنه كان في بنت لافي النداء وجهان
عش * اذا كان المنادى علماً موصوفاً بان متصل بمضاف الى علم نحو يا زيد بن عمر وجاز في المنادى مع
الضم الفتح تبعاً للحركة ان اذ بينهما ما كن وهو جاز غير صحيح واختلف في الأجود فقال المبرد الضم لانه
الاصل وقال ابن كيسان الفتح لانه لاكثر في كلام العرب فلان كان مما يقدر فيه الحركة نحو يا عيسى بن مريم
فقال ابن مالك يمين تقدر الضمة ولا ينوي بدلهما فتحة اذ لا * ثم في ذلك وأجاز الفراء تقدر الضمة والفتحة ولو
كان المنادى غير علم نحو يا غلام بن زيد أو علماً بعده ان لكه غير صفة بل يدل أو بيان أو منادى أو مفعول
تقدر أو صفة لكه غير علم نحو يا زيد فلناضل ابن عمرو أو متصل لكه غير مضاف الى علم نحو يا زيد ان
أخيماً أو وصف بغير ان نحو يا زيد الكرم يمين الضم في الموصوفين والجر في الموصوفين والفتح وأجاز الكوفيون الفتح في
الاحير وهو ما نادى وصف بغير ان مستدلين بقوله * بأجود منك يا عمر الجواد * على ان الرواية بفتح الراء
وعلاوه بان الاسم ونمته كالشيء الواحد طامطال التبع بالمعوت حركوه بالفتح وحكى الاحمسي ان من العرب
من يضم نون الـان اتباعاً لضم المنادى وهو نادر من قرأ الجملة ضم اللام وزعم الجرجاني ان قصه ان بناء قال
ابن مالك والحق بالعلم المذكور في جواز الفتح نحو يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل ويا سبد بن سبد لكه
الاستعمال كالعلم قال أبو جحان والذي ذكره أصحابنا ان المسئلة مرفوعة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ان
غير علم لكه مما تنفق فيه لفظ المنادى ولفظ ماضيف اليه بن نحو يا كرم بن كرم أو ابن الكرم ويا نيريف
ابن شريف أو ابن الشريف وكل بن كلب أو ابن الكلب وذ كر وافي ذلك خلافاً لهصر يون يصفون
المنادى وينصبون أبناء الكوفيون وابن كيسان يجر ونه جري يا زيد بن عمر وفي حوا * الضم والفتح كاجز
العرب ذلك في غير النداء في حذف التنوين من الموصوف قال الكمي * تناولها كلب بن كلب فأصبحت *
وقال آخر * فان أباكم ضل بن ضل * وما ذكره البصريون هو القياس اذ الاعلاء أقل للتعبير من
غيرها تنبي * ثم الصورة التي يجمع فيها فتح المنادى يجب فيها في غير حذف تنوينه كالحذف والاستعمال والتقاء
الساكنين نحو قالم زيد بن عمر وقالم فلان بن فلان بخلاف قالم غلام ابن زيد أو زيد بن اخينا ثم الحق بعضهم
ما اذا اضيف ابن الى مضاف الى علم نحو قالم زيد بن اخي عمرو وشرط بعضهم في المضاف اليه ان التنكير لا نههم
لا ينسبون الرجل الى أمه لا يحذف التنوين من مثل زيد بن علي وشرط بعضهم في المبدى التنكير قال
أبو جحان وهو باطل انما ذلك في ابن واثبات التنوين فيما اجتمع فيه الشروط ضرورة قال حارثة بن قيس بن
ثعلبة * والآن يعمل على ان ابن بدل لاصفة كافي قوله تعالى وقالت اليهود عزير بن الله فبن نون عزير لان
ابن خبر وزعم أبو علي الفارسي ان حذف التنوين من نحو قالم زيد بن عمرو للتركيب وانهم بنوا الصفة مع
الموصوف وان نون ابن حرف اعراب والدال تابعة للتنوين بمنزلة التميم في قولهم هذا ميمى أو رأيت مراً *
ومررت بميمى ولما كانت الدال غير حرف اعراب لينون لان التنوين لا يكون وسطاً قال ابن مالك وهذا مردود
بالاجماع على فتح الجرجاني والذي لا يصرف نحو صلى الله على يوسف بن يعقوب ولو كان كما قال لكهم واودا
كان الموصوف علماً مؤنثاً ونعتاً بابتداء ضافاً الى علم فحكمه في النداء من جواز الفتح وفي غير من وجوب
حذف التنوين حكم الله كرام الموصوف بان نحو يا هند بن عمرو يا هند بن عمرو وهاذا مجزم به ان مالكاً
وغيره وجهت القياس على ابن وذهب قوم الى المسع لان السباع انما ورد في الـان وهو نوح عن الأصل فلا قياس

عليه وفي الوصف بينت في غير النداء وجهان رواهما سيو به عن العرب نحو هذه هند بنت عاصم بالتثنية ويحذف
لكثرة الاستعمال فقط وليس فيه التقاء الباء كتيث التي في ابن وابنته ولو كان النداء المؤنث بنينا في الأصل
نحو يارقاش بنه عمر ولم تغير حركة الباء الأصلية ليكون فتح الاتباع تقديرًا ذكره أبو حيان

﴿ ص ﴾ وإذا كرر لفظ النداء مضافًا نحو ياتيم عمدي نصب الثاني بدلًا أو باضمارًا غني أو بيانًا قال ابن
مالك أو تاء كينا والسر في أو مبتدأ وضم الأول أو نصب مضافًا لتاء الثاني معه أو هو مقم أو مثله مقدرا أو مركبا
أو اتباعا أقوال وأسماء الجنس والوصفان كالملعين خلافاً للكوفة

﴿ ش ﴾ إذا ذكر مرتين منادي مضافا وكررت المضاف إليه فلا إشكال نحو ياتيم عمدي ياتيم عمدي وهو توكيد
محض وإن كررت المضاف وحده نحو ياتيم عمدي فذلك أن ضم الأول على أنه منادي مفرد ونصب الثاني على
أنه منادي مضاف مستأنف أو منصوب باضمارًا غني أو على أنه عطف بيان أو بدل زاد ابن مالك أو دلي أنه توكيد
قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا وهو ممنوع لأنه لا معنى يلهو واضح ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف
لأن الأول معرف بالعلمية والنداء الثاني بالاضافة لأنه لم ينف حتى سلب تعريف العلمية وأجاز السرا في نصبه
على النعت وتأول فيه معنى الاشتقاق وهو ضعيف ولك في الأول أيضا نصب لكن الضم أوضح وأكثر في
كلامهم واختلف في درجة نصب فقال سيو به هو على الاضافة قالى، تلو الثاني والثاني مقم بين المضاف
والمضاف إليه والأصل ياتيم عمدي فيه حذف الضمير من الثاني وأقم قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضامتين
بغير الظرف إلا في هذه المسئلة خاصة وقال الفراء هو والثاني معا مضافان إلى المذكر أو أخذ من قوله قطع
الله يدور على من قالها أن الاسمين مضافان إلى من ولم يصرح به هنا وقال البرد هو على نسبة الاضافة إلى مقدر
مثل المضاف إليه الثاني والثاني توكيد أو بيان أو بدل وقال الأعمش هو على التركيب وفتح الأول والثاني بناء
لأعراب جلالها واحداً وأضيفا كما قالوا ماضيت خمسة عشر ك وقال السرياني هو على الاتباع والتخفيف
مثل يازيد بن عمرو لأن الثاني صفة مثل ابن وليس دونه في الكثرة فهذه خمسة أقوال ولا تقتصر المسئلة بالملعين
عند البصريين فيجوز النصب في اسمي الجنس نحو يارجل رجل القوم وفي الوصفين نحو ياصاحب صاحب
زيد وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول وفي الوصفين ضم بالتثنية أو نصبه منونًا نحو
يا صاحب صاحب زيد

﴿ ض ﴾ مسئلة لزم التنباه من الأسماء قبل وظلة وهما كتابة عن نكرة وقيل علم وقيل زعيم فلان وفلانة وجر
ضرورة ويكرمان وملائمان ونحشيان ومكديان ومكمان ومطييان وملائم ولومان ونومان وهنأ والمندول
إلى فعل في سب مذكر وفال، بنياعلى الكمر لسب مؤنث الألف ضرورة ومع رجل مكرمان وملائمان
وقد رواه أبو حيان القول وينقاس فقال سبأ وأمرأى على الأصح في ثلاثي مجرذام تنصرف ونقاس ابن طلحة
الامر من أفعل

﴿ ش ﴾ من الأسماء أسماء لازمة النداء فلم يتصرف فيها بأن تستعمل مبتدأ أو لافاعلا ولا مفعولا ولا محررا ولا
تستعمل إلا في النداء وهي قسان مسموع ومقيس غن المسموع فل الرجل وظلة المرأة يقال يا فلان يا فلانة وقد جبر
فل في الضرورة قاله في الجملة فلانا عن فلان واختلف فيما قيل مما ينقوصان من فلان وفلانة تحذف
الألف والنون ترخيا وبه جزم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقيل هما كتابتان عن علم من يقل وعليه
ابن عصفور وصاحب البسيطة قال أبو حيان وبذهب سيو به أنهما كتابتان عن نكرة من يقل بمعنى يارجل
ويا امرأة وقال نحذف، ثم حرف وبني على حرفين بزيادة دوز كيه ف ل ي بدليل أنه إذا سمى به ثم

صغر قيل في وليس أصله فلا تاذك تركيبة ف ل ن وفل كناية لنادى وفلان كناية عن اسم مسمى به
 المحدث عنه خاص غالب فهما مختلفا المعنى والمادة وفل الذي في الشعر السابق هو فلان صير الشاعر كذلك
 ضرورة وليس هو المختص بالتداعي انتهى ومنها انه قال ابن مالك يقال لنهادى المصحح باسمه في التذكير
 يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التأنيت يا هنت ويا هنان ويا هنات وقديلي أو آخرهن مابلي أو آخر المنسوب
 من الالف وهاء المكسبة يقال بهناه يسكون الهاء وكسر هاء التثنية الساكنين وضعها تشبيها بهاء الضمير ويا هناته
 ويا هناتيه ويا هناتيه ويا هنوناه ويا هنانوه ومنها سلام ولومان ونومان في نداء الكثير اللوم والنوم ولا يقاس
 عليها قطعا قال

اذ قلت يا لومان لم يعجل الذي * أريد ولم يأخذ بشئ سوى حجلي

ومنها فعلان في الملح والنمذ كرا لا كراهة لمسموع لا يقاس على ما جاء منه الذي سمع منه ستة ألفاظ مكرمان
 للمعرب والمكرم وسلامان وخجنان ولعكمان وطبيان ومكذبان وذكر بعض الغارية أنه منقاس وانه يقال في
 المؤنث الباء وحكي ابن سيدة رجل مكرمان وسلامان وامرأة مائة وحكي أبو حاتم هذا زيدا مائة فم
 من أجاز استعماله في غير النداء بقوله وقال أبو حيان الذي أذهب اليه في تخريج وجه أنه على اضمار القول وحرف
 النداء والتقدير رجل مكرمان وقول كثير وحذف حرف النداء مناسب لحذف
 القول ومنها فعل المدول في سبب المذكور جزم ابن مالك بأنه لا يقاس والمسموع منه بالكسح وبافيق وبأخبث
 وبأغدر وهي معدولة عن الكسح وبافيق وخيث وغادر قال أبو حيان وأخفنا ناضوا على القياس فيه وقال
 المبرد اذا أردت بفعل مذهب المعرفه جاز أن تنفي في النداء من كل فعل فعل وأما حديث لاتقوم الساعة حتى
 يكون أسعد الناس في الدنيا الكع ابن الكع فليس هذا المختص بالنداء ولا مفعولا لا ينصرف وهو وصف
 كعلم وأما قوله * شهادة يدي بملحاة غدر * فضرورة والقياس فعال المدول في سبب المؤنث نحو
 بالكع وبأخبار بافيق وأما قوله * هالي بيت قسيدة لكع * فضرورة عنه أي أول باضمار القول والنداء
 أي نون النداء أي يقال لها أوتدي بالكع وهذا النوع مبنى على الكسر لخارصته حذام من جهة العدل
 والتأنيت والوزن وينقاس فعال في السبب بالاختلاف وفي الأمر وقا قال سيبويه وخلافا للبر من كل فعل ثلاثي
 مجرد تام متصرف نحو الآم وبأفادار بمعنى بالثمة وبأفدرة وجلاس ونطاق وقوام بمعنى اجلس وانطق وقم
 فلا يبنى من غير ثلاثي ولا من مزبدل يقتصر فيه على مسمع نحو درك من أدرك خلافا لابن طلحة ولا من ناقص
 فلا يجوز كوان منطلقا ولا يات ساهرا بمعنى كن وبت ولا من جامد فلا يجوز وفار ولا وداع زيدا بمعنى ذرو دح
 ﴿ص﴾ ومنها اللهم والميم عوض حرف النداء ومن ثم لا تبشره في صفة خلافا لا كوفية ومنع سيبويه بوصفه
 وجوز المبرد بمر فوع ومنعوب وشذ في غير نداء وحذف لامه وقد يستعمل تمكن الجواب ودليلا على التثنية
 ﴿ش﴾ من الاسماء الخاصة بالنداء اسماء اللهم وشذا استعماله في غيره قال الاعشى

كفحت من أبي رباح * بسمعها اللهم الكبار

وشذا أيضا حذف ال منه قال لا هم ان كنت قبلت خجج * وأصله الجلالة لا زيدت فيه الميم المتشددة عوضا
 من حرف النداء ومن ثم لا يجمع بينهما في الضرورة كقوله

أني اذا ملحت لما * أقول بالله اللهم يا اللهم

هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناء على رأيهم ان الميم ليست عوضا منه بل بقية من جملة
 محذوفة وهي أمتاجير ومذهب سيبويه والتحليل أن هذا الاسم وهو اللهم لا يوصف لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة

الصوت يعني غير ممكن في الاستعمال وقال في قوله . اللهم فاطر السموات . إنه على بدء آخر أى فاطر
 وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه برفع على اللفظ ومنسوب على الموضع وجعل فاطر صفة له وقال
 أبو حيان والصحيح منه بسبب . لأنه لم يسمع فيه مثل اللهم الرحيم أرجئنا الآية ونحوها مجعلة للبدء قال
 الطبري في شرح المقامات وقد يستعمل اللهم لغير البدء تمكننا للجواب ومنه الحديث الله أرسلك قال اللهم
 نعم ودليل على الندبة كقول العلماء لا يجوز أكل الميتة اللهم الآن يضطر فيجوز

بوصف مشكلة الندبة إعلان المتبجح لاسم من تقدمت له أو غيبته أو ما أو يأمع الأمن وللندوب حكم البدء فلا
 يتدب بضمير وإشارة وكذا موصول الأصلة تعينه واسم جنس مفرد على الصحيح قال السيرافي وضاف الضمير
 خطاب والكوفة وجمع السلامة

في الندوب نوع من التنادي والندبة مصدر تدب المبت اذا تضح عليه والحق به الغائب ويخص من حروف
 البدء بحرفين واوحي الاصل ويا ولا تستعمل الا عند أمن اللبس بالتنادي غير المندوب كان تدب مبتدأ
 زيد ويختصر تلك من اسمعز يد وحكم المندوب حكم التنادي من تدب اذا كان متصفا أو شبه نحو وعبد الله
 واذن يا عمر أو وضعه اذا كان مفردا نحو واذا بدوتني عند الاضطرار نحو واقتنسا وأين متى قسم
 ولا يتدب الميم من ضمير واسم إشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال أنتاه ولا واهناه ولا ومن
 ذهبا ولا وارجله لأن ذلك لا يقع به العذر للتبجح لانهما وذلك هو المقصود بالندبة فان كان اسم الجنس غير
 مفرد كان نحو واغلام زيد أو كذا اذا كان للموصول صلة تعينه نحو ولمن حفر بئر زمراء لأنه في الشهرة
 كالم وأجازوا ياتي ندبة النكرة وفي الحديث واجبله وقال غيره هو نادر إن صح ومنع السيرافي ندبة المضاف
 لضمير الخطاب كما لا يجوز ندائه لأن البابين سواء قال بعض المأثرين ولم يسمع شاهد بخلاف قوله وينع
 الكوفيون ندبة الجع السالم كما لا يجوز تثنيتها ولا جمعه لأن إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك
 وفرق البصريون بأن هذه الألف لا تغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث فيه شيئا بخلاف حرفي التثنية والجمع

في ص كسر يلقح آخر ما به جواز الألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف وجوز الكوفة قلبها وتعر يك
 التنوين فتح أو كسر وحذف هـ التانيث ويقع ما لم يلبس فتقلب بحسبه وجوز الكوفة مطلقا وفي الواو
 بقدر حركتها الفتح والحذف والاصح لا يفتى عنها فتبعية وأنها لا تقلب ما بعد تنويني وأنه لا يعوض فيها تنوين
 وصلوا أنه لا يلحق نفسه أو نسبت أيها وأضاف فتمه غير أى قال ابن مالك أو ما آخره ألف وهاه وجوز بعضهم
 في بلل ونسق ومنادي غير مندوب ويلها غلبا سأل أو منقلبة هاهبا كنه لا وصلا اختيارا خلافا لغيره

في ش كس يملح جواز آخر ما به المندوب ألف وليس لها قبلها لازم وآخر ما به يشعل المفرد والمضاف وشبهه
 والموصول والمركب ثم ان كان متاوها تنوين أو ألفا حذف الالتقاء الساكنين نحو وأموه واغلام زيد
 وجوز الكوفيون قلب الألف ياء ونحو يك التنوين فتح أو كسر فيقال وأموه واغلام زيد بناءً على ز يدينه
 وان كان هـ تانيث آخر نحو واجر آه وجوز الكوفيون حذفها وان كان حـ طرعا كلفن ان كان مضموما
 أو مكسورا وافر ان كان مفتوحا نحو وان زيدا وعبد الملكاه وارقاشاه وعبد يثو ما لم يحصل لبس فقرر الحركة
 وتقلب الألف واوا إن كانت مضمومة وإن كانت كسرة كقولك في غلامه وقوم اسمعي هو اغلاموه واقوموه
 بقلب الألف واوا وحذف الواو الأولى لالتقاء ما كنه معها وفي غلامك وقومي سمي به واغلامكيه واقوميه
 بقلب الألف ياء وحذف الياء الأولى لذلك اذ لو بقيت الألف وقيل واغلامها لا تلبس ثالثا أو واقومها
 لا تلبس بالثاني أو واغلامكاه لا تلبس بالذكر وأجاز الكوفيون القلب مطلقا وان لم يلبس فأجازوا وارقاشيه

واعبد الملكيه وإن كان يله أو أواحد فهما الحركة جاز فهما الحذف والإبقاء محر كما بالفتح كقولك في غلامه وأغلامه أو أغلامه وبقي مسائل الأولى لا يستغنى عن الألف بالفتحة فلا يقال وأمر وأنت تريدوا عمراء خلا قال الكوفيين الثانية لا تغلب الألف بامدون الثانية عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وزيدنا، وأجاز الكوفيون وابن مالك فيقال وأز يدانيه الثالثة (١) الرابعة لا تتحق الألف تحت المنسوب عند جمهور البصريين لأنه منفصل من المنعوت وأجاز يونس والكوفيون وابن مالك نحو وإن بدل الطويله وأجاز خلف لحوقها تحت أي نحو يالها الرجله وأجاز يونس وابن مالك لحوقها الجرو وبإضافة نفسه نحو أيا عمرو وعمراء وعمرو بن الزبيره والجمهور جازوا ذلك على التسويف وجوز بعضهم لحوقها البديل وعطف النسق الخامسة إطلاق النعاه يقتضي جواز لحاق الألف في آخره ألف وهاء به صرح بعض المغاربة وابن عطى الثانية وابن الحارث يقال في عبد الله وأبدا لله هاء وفي جهجاه وأججهاه ومنه ابن مالك لا يستقل ألف وهاء بعد الهمزة السادسة قيل قد يلحق الألف المنادى غير المنسوب كقول امرأة من العرب فصحبت يا عمراء فقال يالبيكاه جزم بذلك ابن مالك وغيره ومنه سيويه السابعة تلي الألف في التاليف سائلة ومتقلة ياء أو واو وهاء ساكنة كما تقدم من الأمثلة ويجوز تركها كقوله * وقت فيه بأمر الله يا عمراء * ولا يثبت في حال الوصل الا ضرورة وأجاز الفراء ثبوته في مكسورة ومضمومة

فرض بمسألة تغير الألام مفتوحا منادى متعجباً منه أو مستغاثاً به متعجباً بفعل النداء وقيل يحذف زائدة ومكسورة المخطوف عليه دون ياء المستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء أو أدهوك أو مدعوا أقوال وقد خبر عن أو يجب ونسبه ياء لحذف المستغاث به وإذا ولي ياء لا ينادى إلا بجاز ففتح الألام مستغاثاً به وكسرها وليست بعض آل خلافاً لهما وهما ألف كالتثنية ويختص الباب بما هو قول ورود وفي التجب

إذا استغثت المنادى أو تجب منه جر بالألام مفتوحاً نحو يا قه يالها يا لهجوما كان منادى صريحاً أن يكون مستغاثاً ومتعجباً منه ولا فلا إلا المعروف بأل فانه يجوز هنا والاستغاث دعاء المستغث المستغاث والتجب بالنداء على وجهين أحدهما أن ترى أمراً عظيماً فتنادى جنسك نحو يالها والآخر أن ترى أمراً تستظمه فتنادى من له نسبته إليه أو يمكنه فيه نحو ياللعلماء وعله فتح الألام المستغاث الفرق بينهما بين المستغاث من أجله وأجرى المنجب منه جراً للمشاركتة في المعنى لأن سببها أمر عظيم عند المنادى واختلف في هذه الألام قليل زائدة وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها بالألف والأصح ليست بزانة وعلى هذا فذهب ابن جني إلى أنها تتعلق بحرف التنداء لانه من معنى الفعل وذهب سيويه إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور ويكسر الألام مع المخطوف إن لم يقدمه يا نحو يالبيكاه ولشبان لهج * فان أعيدت نعبها فقتت نحو ياللعلماء ويالرباح وتكسر أيضاً مع المستغاث من أجله نحو يالقومى لفرقة الاحباب * وتعلق بفعل مضمر تقديره أدهوك * فلان قال ابن عصفور قولاً واحداً وليس كذلك بل الخلاف موجود فقيل إنها تتعلق بفعل النداء وهو بعيد وقيل بحال محذوف تقديره يالز يدعوا العمرو وقبحر المستغاث من أجله لأنها تأتي للتعليل كاللام قال يالرجل ذوى الألباب من ضر * لا يرح السفه المردي لم دينا

وقد يحذف المستغاث من أجله إن لم كقوله

فهل من خالد أمانكنا * وهل بالموت يالمناس عار

وقد يحذف المستغاث به قتيلاً المستغاث من أجله كقوله

بالاسم أو الاشتاقية * على التوغل في بني وعدوان

أي بالقوى لأناس واذلول باسم لا ينادى إلا بجواز نحو يا لحيب ويا لدهوي جاز في اللام الفتح على أنه مستغاث
بأي يحب احضر فهذا وقتل والكسر على أنه مستغاث من أجله والمستغاث به محذوف وكانت دعوت غيره
تشبه على هذا الشيء وزعم الكوفيون أن لام الاستغاثه بيض آل وان أصل القلان يال فلان تخذف لكثرة
الاستعمال كما قالوا في ابن م وذلك صخ الوصف عليها في قوله هذا الداعي التوب قال بالله والبصر يون قالوا بل
هي لام الجر بدليل رجوع كسر حافي السقف ولو كانت بيض آل لم يكن لكسر هامو مجب وقيل الأول عن
الكوفيين ذكره ابن مالك وفاز فيه أبو حيان بأن الفراء قال ممن الناس من زعم كذا فذكره فظاهر هذه
المبارة منه أنه ليس بذهب الكوفيين ثم أي لم يقل هو هو من رؤسهم فذا لم أعزه في المتن اليهم بل قلت خلافا
لزمه وشاقب اللام ألف في آخر المستغاث والتعجب منه كالتعجب فلا يصحقان نحو يال بدهو العرو وتلقها
هذا السكت وقفا ويظهر من كلام سيبويه في التلخيص أن اللام هي الأصل ويخص باب الاستغاث والتعجب
بما من بين سائر حرف النداء وربما وردت وفي التعجب * تنبيه * أنما أعرب المستغاث والتعجب منه
مع كون النداء وعلية البناء موجودا فيه ليعتد باللام التي هي من خصائص الأسماء فرجع إلى أصله وعلى هذا
لام موضع رفع له فنعيب بالجر والتعجب وقيل لأن يماز جكنها في النداء حكم العامل إذا البناء فيها مشبه بالمراب
فلما دخل الحرف لنهاه زال عمل اللفظ وصار جتن يماز بدهويان فبقي هذا له موضع رفع فنبهت بثلاثة أوجه
* ص * مسألة الترقيم حذف آخر المنداد ولا يرخم غيره الأرض ورة ان صلح له ولو غر علم وذيتاه
ومعوض وينظر في الأصح ولا يلزم النداء ويندوب ويستغاث باللام قطعا ولا دونها ومضاف وبني غير النداء
خلافا لزمها

* ش * الترقيم لغة التسهيل واصطلاح حذف آخر الاسم بالجر أو فلا يسمى مثل يماز جكنها يستعمل في المنداد
والتعجب والمقصود هنا الأول وهو المراد عند الإطلاق فلا يرخم غير المنداد الأرض ورة بشرط صلاحية لنداء
مختلفا ملا يصلح له كالعرف بال وسواء في جوازه في الضر ورة العلم وغيره وذواته والخلق بها والمعوض
 وغيره والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك وقال بعضهم لا يرخم فيها في غير النداء إلا العلم لأنه المسموع ولا شاهد
في غيره ورد قوله * ليس جى على المنون جمال * أي جمال وقال بعضهم لا يرخم فيها ثلاث خال من التاء كما
لا يرخم في النداء وقال بعضهم إذا رخم في غير النداء عوض منه يماز كقوله * كقوله * ممن الناس من زعم كذا
وقال ابن جني لا يجوز الترقيم في غير النداء إلا في نية التمام كقوله * طرف بن مالك لا يجوز * وانصر * ولا
يجوز على نية الاستعداد للسكون ورد في القياس على حال التبدل وبالمعاق قال ابن حارث بن اشتق رؤيته أي
ابن حارث وما ورد من ذلك فبأنه آل كقوله * قواطع يمكن ورق الخيا * أي الخيا من الحذف الذي هو
غير حذف الترقيم ولا يرخم الاسم للملازم لنداء ذكره أبو حيان في شرح التسهيل قال وأما ملازم فليس ترقيم
ملا مان بل ينادى على فعل من اللوم قال ونصوا أيضا على أنه لا يرخم المندوب الذي لحقه علامة تلبية ولا المستغاث
الذي فيه اللام قطعا وأجاز ابن خزم وفي ترقيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاث كقوله

* اجام ملك بن صمعة بن سعد * وقال ابن الصائغ أنه ضر ورة ولا يرخم المنداد المضاف عند البصر بين لأن
مضاف إليه ليس هو المنداد ولا يرخم إلا المنداد وأجاز الكوفيون وابن مالك حذف آخر المضاف إليه كقوله
* خذوا حاكم يال آل بكرم واذكر وا * في آيات آخر وأجاب سيبويه بأنها ضر ورة قال أبو حيان
ووردت فأملي جوازها خلافا لغيره المضاف اليه كقوله * قواطع الوان غميته * لما كان غيرهما

لكن مذهبنا ولا يرخم المبنى السبب غير النداء كلب حطام
 * (ص) * ويرخم ذواتنا مطلقا خلافا لابن مسعود في خصوصه من قلعة والبرد في النكرة مطلقا والقلعة وغيره
 ان كان علما قبل أو نكرة مقصودة زائد بن على ثلاثة قبل أو ثلاثة لا يحرك الوسط قبل أو ساكنه
 * (ش) * ما بهتاء التأنيث لا يشترط في ترخمه علمية ولاز ياقع على الثلاثة قبل يرخم وان كان ثنائيا غير علم
 كقول بعض العرب يشارحني برديلا شاة قبي ولا ترمي وقال أبو حيان ويستثنى فلهذا الخاص بالنداء فانه
 لا يجوز ترخمه وان كان مؤنثا بالماء ثم ان كان المؤنث بالماء مطلقا خلافا في ترخمه كقولك في هبة مسمي به
 يارب قبل وان كان نكرة مقصودة فيه خلاف ذهب المبرد الى أنه لا يجوز ترخمها ورداء الجمهور بنص قوله
 * ياناق سيري عنقا فمياها وفي البديع لا يميز المبرد ترخم النكرة العامة نحو شجرة ونخلة وانما يرخم منها ما كان
 مقصودا وهو خلاف ما حكاه غيره فلذا قلت مطلقا وزعم ابن عصفور انه لا يجوز ترخم صلصة بن قلعة لانه
 كناية عن الجهول الذي لا يعرف قال الشاعر

أصلصة بن قلعة بن قنع * لئنك لأبالك تزدري

قال أبو حيان والاطلاق للصوميين يقال فوه وان كان كناية عن جهول فانه علم ألا ترى انهم منعوه الصرف
 للعلمية والتأنيث فكيف حكم آسامة للأسد والماري من تاء التأنيث انما يرخم بشرطين أن يكون علما بخلاف
 اسم الجنس والإشارة والموصول وأن يكون زائدا على ثلاثة فلا يرخم الثلاثي وذهب بعضهم الى جواز ترخم
 النكرة المقصودة لانها في معنى المعرفة ولذلك نعت بها فاجاز في غصنفر يا غصنفر واستدل بما ورد من قولهم
 اطرق كرا أي يامر وان ويا صاح أي يا صاحب والجمهور رجلا وذلك شاذا وذهب الكوفيون الا لكسائي
 الى جواز ترخم الثلاثي بشرط أن يكون محرك الوسط فيقال في حكم ياحك وهذا مردد به سماع لا قبله قياس
 وتقل ابن بابشاذ ان الاخفش وافق الكوفيين على ذلك قال ابن مسعود فان كان الثلاثي ساكن الوسط كقند
 وعمر ولا يجوز ترخمه قولوا واحدا أماعند أهل البصرة فلان أقل ما يقي عليه الاسم بعد الترخم ثلاثة أحرف
 وأماعند أهل الكوفة فثلاث يقي على حرفين فانهما ساكن فيشبه الاذوات نحو من وعن قال أبو حيان وليس كما
 ذكر بل الخلاف فيه موجود حتى اوالبقاء العكبري في كتاب التبيين أن بعض الكوفيين أجازوا ترخمه
 ونقله ابن هشام الخضر اوى عن الاخفش فقال مانصه أجاز الفراء وجاعة ترخم الثلاثي المتحرك الوسط وأجاز
 أبو الحسن وحده ترخم الساكن الوسط من الثلاثي

* (ص) * ويرخم المخرج بصف ثابته وقيل انما يصف حرف أو حرفان وقيل الماء فقط من ذى وبه ومن
 اثني عشر ورفعه الالف أيضا ومنع سيبويه ترخم الجملة وأبو حيان المخرج وأكثرت الكوفية فاويه والقراء مركب
 العدد على ما جرى علم الكناية والكوفية المسمى به من ثنية وجمع
 * (ش) * في مسائل الأولى اختلف في ترخم العلم المركب تركب مزج فالجمهور على جواز مطلقا ومنع أكثر
 الكوفيين ترخم ما آخره به وقال أبو حيان الذي أذهب اليه انه لا يجوز ترخم المركب تركب مزج لان
 فيه ثلاث لغات البناء وينبغي أن لا يرخم على هه لانه مبنى لا بسبب النداء ككلام والأضاعة وقسمت البصريون
 ترخم المضاف ومنع الصرف وينبغي أن لا يجوز ترخمه لانه لا يلفظ عن العرب في شيء من كلامهم وأما قوله
 * أفاقني المجاح حيثما لم أزره * دراب وارتك عندهند فواذيله يريد اربوز فذا من الترخم في غير النداء
 للضرورة وهو شاذ نادر لا ينبغي عليه القواعد قال ولم تعقد الصلة في ترخمه على سماع أفاقوه القياس من جهة أن
 الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث فهو مل معاملة بالتحذف في الترخم قال ولكونه غير مسموع اختلفوا في كيفية

ترجيحه فقال البصريون كلهم بحذف الثاني منه فيقال في حضرموت وخمسة عشر وسببو به باحضر ولا حذبه
 وباسببو ومنه قلنا ابن كيسان لانه يلبس بالفرادان وقال بحذف منه حرف واو حرقان فيقال باحضر في
 حضرموت وباسبب في بعلبك لان ذلك اولي على الحذف من حذف الثاني بأسره وأجاب الأولون عن القيس
 بأنه زول بالانتظار فيعين اذا خيف وقال الفراء في آخره فيه لا يحذف منه الا الهاء خاصة ثم قلب الياء ألفا
 فيقال في مينو بهاسيو الثانية اذ اسمى بالنعصر واثناعشرة رخم بحذف الجوز وتحذف معه الالف أيضا
 فيقال يانين ويانته كما يقال في ترجميمها الوهم بركيا وهذا بناء على أن المركب من الصدادا اسمى به يجوز ترجميمه
 وهو مذهب البصريين ومنع منه الفراء الثالثة ملهي بهمن الجلة كتابا بشراف ترجميمه خلاف فذهب
 أكثر النحويين إلى المنع وابن مالك إلى الجواز ونحله عن سيبو به فيقال يانابا بحذف الثاني وقال أبو حيان
 هذا النقل عن سيبو بخطان سيبو ينص على المنع وقد سقطت عبارته في النكت التي إلى على الالفية وما ضم
 إليها الرابطة لا يستقيم من العلم المفرد في عند الجوهري وروايتي الجري مسئلة طامرين طامركناية عن
 لا يعرف ولا يعرف أبو فليم ترجميمه لانه كتابة عن اسمه ورد تأشير جوا فلا تسمع يا فلا تسمع وهو أيضا
 كتابة وأجيب بأن فلانا كتابة من الأعكام قرخم كازرم الملم وطامرين طامركناية عن مجهول لانه علم
 واستثنى الضكوفيون ما مضى به من شئ وجزم صريح فتعوان ترجميمه والبصريون جوزوه بحذف
 العلامة والنون

حرف ص في ويحذف مع الآخر مثله ولينا كما نازد قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه وجوز الجزى
 حذف ثاني الفتح والاختش الحلقوب أصل والفراء قالوا كمن الضميمة ولين بعد حرفين وقبل ان كان واوا
 وقوم المدغم والكوفة يا فلا يار الالف قبلها ويحذف زائدان زيدامعا ما لم يبق على حرفين وكذا في حرك
 أولها على المشهور تأملوا الهاء فحذفه الأكثر وجوز سيبو به ان بقي ثلاثة ولم ينتظر وقال أبو حيان يجوز ان
 والترك أكثر

في ش في تقدم أن الترجيم حذف الآخر ويحذف مع الآخر أيضا قبله من حرفين ساكنين رديله أكثر
 من حرفين وحركة تجانسه سواء كان الآخر مصحفا أصليا أم زائدا لم حرف عله شرط أن لا يكون هاء تأنيث فيقال
 في منصور ومسكين ومردان وأما جوزدان ووردون وهنداء اعلاما يمسك وباسك وباصرو وباسم
 وباربدو يا هندان اختل شرط محاد كرم يحدف ما قبل الآخر فلا يحذف ان كان مصحفا كعمر ولا لبناء صركا
 كصور وهج ولا أصليا كختر ونقاد فان لفهماه غلبة من ياء واو خلا فلا خفش حيب حور الخذف
 في هذه الصورة فيقال يا غثت ويلنق ولا ما قبله حرفان فقط كما دون وسعيدا لاجل شبه الاسم بقائه على حرفين
 الادوات اذ ليس في الاسماء المفككتما آخره ساكن خلا للفراء حيث جوزا الخذف فيه فيقال يا غم ويا غم ويا غم
 وقبل انما قال الفراء بالخذف في عمود فقط فإرامان بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة وفاق البصريين في عماد
 وسعيدا لانتفاء ذلك وجوز أيضا حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كقول فيقال يا غم قال لانه لو
 بقي الساكن أشبه الادوات اذ ليس في الاسماء المفككتما آخره ساكن وديانه على لغة التام لان شبهها وعلى
 الانتظار الخذف حرفا وجوز آخرون حذف الماكن الصحيح ان كان مدغما كقرشب لانه في قوة حرف واحد
 ولا ما قبله حركة لانتجانسه كقرنق وفردوس خلا للفراء الجري حيث جوزا الخذف فيه فيقال يا غم ويا غم
 ولا ما قبل هاء التأنيث كسماء وميمونة عند الأكثرين وأجاز سيبو به حذفه ان بقي بعده ثلاثة أخرى فضاءها
 ولم ينتظر الحذف قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبو به وهو والمصالح قاله أحرار بن زيد وقد وليت ولانته

في الصفات قال وهو الذي دل عليه كلام سيبويه الثاني ما يلزم بتقدير تمامه الأداء الى عدم التغير كالورخم
 طيلسان بكسر اللام فأنه لو قدر تمام الزم وجود فعل بكسر العين في المعجم العين وهو بناء مهمل كذا جزم به ابن
 مالك قال أبو حيان هذا مذهب الاحفش وأساسا في التصويين كالسبر في وغيره فأنهم أجازوا فيه التمام ولم يعتبروا
 ما يؤول اليه الاسم بعد الترخيم من ذلك لأن الاوزان إنما يعتبر فيها الاصل لا ما صارت اليه بعد الحذف واذ تارك
 الانتظار أعطي آخر الاسم ما يستحقه لو تم به وصفا فيضم ناهرا ان كان صحيفا يقال يا خرو يا حنف ويا حرق
 وتقدر فيه الضمة ان كان مبتلا كقولك في ناحية يانا جي بسكون الياء ويعمل بالقلب أو الابدال كقولك في نحو ديا
 نى بقلب الواو ياء اذ ليس في الاسماء المفككة ما آخره واولها ضمة وفي علاوة وسقاية يا علاء يا سقاء يا بدال
 الواو والياء حمزة لوقوعهما آخر اثر ألف زائدة وفي قطوان باقطة بقلب الواو ألفا لصركها وانتفاخ ما قبلها وان
 كان ثانيا ذالين ضعف ان لم يمل له ثالث كالتسعى به اذ رخته حذفت التاء وضفت الالف فحركت الثانية
 فاقبلت حمزة فقبل بالواو ان علم بالثنية جي به كذا في علماء رخم يحذف التاء ودالمحذوف وهو الواو لأن أصله
 ذوات ولذا قيل في التثنية وانا يقال باذوا ولا يسمين لفة التمام عند البصريين في شئ من الاسماء وقال الكوفيون
 يتعين فيها اذا كان قبل الأخر ساكن كهرقل فرار من وجود اسم مفكك ساكن الآخر
عرض وجوز الزا كثر زيادة التاء فتوحته في حذفت منه وقوم الالف الممدودة ووقف على المرخم يحذف
 الهاء غالباء ساكنة وهي المحذوفة وللسكت خلفه ويحذف منها ألف الاطلاق ضرورة
عش في خمسة أسنان الأولى سمع من كلام العرب مثل يا عائشة بفتح التاء قال النابتة * كني لي يا أمية ناصب *
 والواو بفتح أمية فاختفت الصلة في نخرج ذلك فقال ابن كيسان هو مرخم وهذه التاء هي المبدلة من هاء التأنيث
 التي تلحق في الوقف أي ثبني في الوصل إسماءه يجري الوقف وزمها بالفتح إتباعا لحركة آخر المرخم المنظر وذهب
 قوم منهم الفارسي الى أنها أقسمت ساكنة بين حرف آخر المرخم وحركته فحركت بحركته وطمعوا الى القول بزيادة
 حشوا أنها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ويجب بناؤه على الضم وذهب آخرون منهم
 سيبويه الى أن التاء زبدت آخرها لبيان أنها التي حذفت في الترخيم وحركت بالفتح إتباعا على هذه الأقوال
 الاسم مرخم وقبل انه غير مرخم والتاء غير زائدة قبل هي ناء الكلمة حركت بالفتح إتباعا لحركة ما قبلها والاسم
 مبني على الضم تقديرها كما أن الأول من ما زيد بن عمر وكذلك وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل بعد
 جزمه بقول سيبويه في التسهيل واحتاره أيضا بن طلحة وألحق قوم في جواز الفتح بذي الهاء ذال الالف
 الممدودة فأجاز ابن مقال باعرا اعلم بالفتح قال ابن مالك وهذا لا يصح لأنه غير مسموع وقاسه على ذي التاء
 قياس على ما خرج عن القواعد الثانية لا يستثنى غالب العين التاء في الوقف على المرخم يحذف التاء عن هاء ساكنة
 فيقال في الوقف على مثل ما طلع ما طلعه ونسركها حكي سيبويه يا حريق في الوقف يديا حركلة قال ابن
 عصفور وهذا يصح ولا يقاس عليه وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعر لكنه قليل
 واذن وقفها فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة مقلا بهاء أو هي غير هاء
 هاء السكت المزبلة في الوقف خلاف جزم ابن مالك بالأول قال أبو حيان وحاصله أن الترخيم لا يكون إلا في
 الوصل فإذا وقع فلا ترخيم قال وظاهر كلام سيبويه الثاني قال ونحو زيادتها ما آخر رخم على لغة الانتظار أما إذا
 رخم على لغة التمام فلا تفتن لما اعتدوا عليه من جملة ما تامل ما حين بنوه وقد يجعل بدل الهاء ألف الاطلاق
 عوضا عنها في الضرورة قاله في قيل التفرق باضباعه ذكره ابن عصفور وغيره ونص عليه سيبويه فقال
 واعلم أن الشعر اذا اضطر واحد فله هذه الهاء في الوقف وذلك لأنهم يسمون المدة التي تلحق القوافي بدلائها

ص المفعول المطلق هو المصدر وقيل يختص بمفعله عام وقيل أعم منه
 ش إنا سمي مفعولا مطلقا لأنه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به وله فيه ومعه المصدر هو المفعول حقيقة لأنه
 هو الذي يجتذبه الفاعل وأما المفعول به ففعل الفعل والزمان وقت يقع فيه الفعل والمكان محل الفاعل والمفعول
 والفعل والمفعول له على وجود الفعل والمفعول معه صاحب للفاعل أو المفعول قال أبو حيان نسمعه ما انتسب
 مصدره مفعولا مطلقا هو قول الصوريين إلا ما ذكره صاحب البسيط من تعقيب المصدر انتسب إلى مفعول مطلق
 وإلى مؤكداً في متسع فالمفعول المطلق عندهما كان من أفعال العامة خصوصاً وصنعت وعلمت وأوقعت
 فإذا قلت ضلت فعلا واقع ذات الفعل لأن الأثبات الواقعة تنتمي هذا لا يقع منها الجواهر والأعراض الخارجة
 عنها فلا تكون مطلقة في حقها بل في حق الله كقولك خلق الله زيداً فإنه مفعول مطلق فلذلك كان المفعول
 المطلق أعم من المصدر المطلق

بعض البصريين أن المصدر أصل الفعل والوصف فرعان مشتقان منه لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث و زيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل وذلك شأن الفروع أن يدل على ما يدل عليه الاصل و زيادة وهي فائدة الاشتقاق ومنه الكوفيون أن الفعل أصل والمصدر شقيق منه لأن المصدر وكذا الفعل والمؤ كد قبل المؤ كد لأن المصدر يمثل باعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شأن الفروع أن تحمل على الاصل وذهب ابن طليحة إلى أن كلام المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتقان الآخر وذهب بعض البصريين إلى أن المصدر أصل الفعل والفعل أصل للوصف وردبانه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقه وتعين اشتقاقه من المصدر قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة من ثم إن المصدر زيادة على عامله فبهم لتوكيد واختصاص لنوع وعدد وبنى وجمع دون الاول وفي النوع خلف

ش المصدر نوعان مبهم وهو مابساوى معنى غايته من غير زيادة كقمت قياما وجلست جلوسا وهو مجرد
التأكيده من ثم لا يثنى ولا يجمع لانه بمنزلة تكرار الفعل فهو لم يعامله في عدم التثنية والجمع ولذا قال ابن جني
انه من قبيل التأكيده اللفظي وقيل بانه من التأكيده المعنوي لانه لا زالة اليك عن الحدث ورفع نومه المجاز وعليه
الأمدي وغيره وقسم هؤلاء التوكيد المعنوي الى قسمين ما لازالة التاكيد عن الحدث وهو بالصدر وما لازالته
عن الحدث عنه وهو بالنفس واليهن ويختص وهو ما زاد على معنى عمله فيغيه نوعا وعددا نحو ضربت ضرب
الايام أو ضربت بين أو ضربت يثني ذو العدد ويجمع بلا خلاف وأما النوع ففيه قولان أحدهما انه يثنى
ويجمع وعليه ابن مالك قياسا على ما منع عنه كالمقول والأبواب والمجامير والثاني لا وعليه الشاويين قياسا
لأنواع على الأحاد فانها لا يثنى ولا يجمع لاختلافها ونسبها أبو حيان لنظام كلامه يبيح به قال والتثنية أصل
من الجمع قليلا تقول قت قباين وقصت قصودين والاحسن أن يقال نوعين من القيام ونوعين من القعود
ص وناصبه مثله وصفة وفعل فان كان من لفظه وحزى عليه قال ابن الطراوة بفعل مضمر أو السهلي
فضمضه وإن لم يجر فثالبان غير معناه فبفعله المضمر والاقبأ ومن غير لفظه فالجمهور بضمير وثالبان كان
يتوكد أو يختصاؤه فعل

(ش) ينصب المصدر بمجرى مثله فعولان جهنم جزاؤكم جزاء وفوراء وعجبت من ضرب زيد عمرا ضربا بالواصف اسم فاعل نحو والذاريان ذروا والماتان صفاء والعاصات عصفا وأسماء فاعول فعولان

مطابق طلبا وبالفعل نحو . وما بدلو تبدل . هذا ان كان . نلفظه وهو جار عليه كما نلتا على مذهب الجمهور
ونرى صاحب الاضاح فيه الخلاف . وقال ابن الطراوة هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز اظهاره والتقدير في
قيد مودا فعل مودا . وقال السهيلي كذلك الا انه قال انصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق . فاذ قيل قيد
مودا فهو عنده بقيد آخر لا يجوز اظهارها قال أبو حيان وهذا كانه تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل
فان كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو . أنتبكت من الارض نباتا . فثلاثة مذاهب أحدها انه منصوب
بذلك الفعل الظاهر وعليه الماضي . والثاني انه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمر . والفعل الظاهر
دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيويه . والثالث التفصيل فان كان معناه متارا لمعنى الفعل
الظاهر كالاية فتمتبه بفعل مضمر . والتقدير فنتم نباتا لان النبات ليس بمعنى الانبات فلا يصح توكيده . وان كان
غير متار فتمتبه بالظاهر كقوله . وقد تطوى نطواه الحصب . لان التطوى والانطواء بمعنى واحد واختاره
ابن عصفور . وان كان من غير لفظه فثلاثة مذاهب أحدها وعليه الجمهور رانه منصوب بفعل مضمر من
لفظه كقوله

السالك الثمرة الشيطان كالثيا . مشى الملولك عليها الخيل الفضل .

فثنى منصوب بمضمر دل عليه السالك والثاني انه منصوب بالفعل الظاهر لانه بمنه فتدلى اليه كما لو كان من
لفظه وعليه الماضي . والثالث وعليه ابن جني التفصيل فان أريد به التأكيد حمل فيه المضمر الذي من لفظه
كتمت جلا وسوقت وقوفناه على أنه من قيل التأكيد اللفظي فلا بد من اشتراك مع عامله في اللفظ أو بيان
النوع حمل فيه الظاهر لانه بمنه . وقال ابن عصفور الامر في التأكيد ما ذكر . وأما الذي ليس التأكيد
فان وضعه فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضا كقوله

• وألح حفنة لمثل • . حفنة منصوب لحقت مضمره وان لم يوضع فعل اتسمب بالظاهر ولا يمكن أن
يكون لفعل من لفظه لانه لم يوضع

• ص • . والاختصاص بل العهد والجنس وقيل لا تدخله إلا ان وصف ونعت وإضافة ولا تعاقبه أن والفعل
خلاف لا خفش ونوب مضافة ككل وبعض مضمر ونوع وهيئة وعدد وإشارة وأوجب ابن مالك وصفها
به وقت ونعت وما استغفامية وشريطة وألا ما لم يعد ومنه علم كسبها ونوع وفجار واستعمل نحو عطاء
ونواب مصدر او ليقاس والا كتر لا ينصب مصدرين مؤكدا ومبيننا وقيل يجوز وثلاثة

• ش • . فيه مسائل الأولى الاختصاص في المصدر يكون بأل إما عهدة نحو ضربت بالضرب تريد ضربا
معهودا بينك وبين المخاطب أي الضرب الذي تعلم أو جنسية نحو زيد يبيض الجلود مرينا الجنس والتشكيك
ويكون بالعت نحو قف قماطولا أو بالاضافة نحو قف قيام زيدو الاصل قيام مثل قيام زيد بحذف المصدر
ثم صفته وقام مقامهما المصدر فأعرب بغيره الثانية لا يجوز أن تقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز
ضربته أن ضرب به لان ان تخصص الفعل للاشتغال والتأكيد كما يكون بالمصدر المبهم وعمله بعضهم بأن أن
يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم ينعلم أن تقع مع صلتها موقع المصدر . وحتى
حين الأخص إجازة ذلك الثالثة يقوم مقام المصدر المبين ما أضيف اليه من كل وبعض نحو . فلا يملوا
كل الميل . لانه بعض اللوم وما أدى معناها نحو ضربت أي ضرب . ولا تضربه شيئا . وضرب نحو . لا
أعذبه أحد من العالمين . ونوع نحو . والنازعات غرقا . ورجعت القهقري وقد قهر القرفاء وهيئة نحو
مات ميتة سيوء وعاش عيشة من ضيقة وعد نحو ضربت بالثلاثين ضربة وأسم إشارة نحو ضربت ذلك الضرب

قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر تابعا للاشارة المقصودة به ذلك المصدر ورده أو حيان بأن من كلامهم ظننت ذلك يسيرون به إلى المصدر ولذلك اقتصروا عليه إذ ليس مفعولا أول ولا بد كروا بعد المصدر تابعا وعلى هذا خرج سيبويه وقت نحو ألم نقص عيناك ليلة أرمدنا أي اغراض إليه أرمدت نحو واذا كرر بك كثيرا وما الاستهائية نحو ما تضرب زيد أي أي ضرب تضرب وما الشرطية نحو ما شئت قم أي أي قيام شئت والآلة نحو ضربته سوطا ورشقته سهما والاصل ضربته سوطا ورشقته سهما ويطلق جمع أسماء الأفعال فالقول ضربته خشبة ورشقه آجر لم يجز لأن الأجر لم يهدأ للفرق والخشبة لم يهدأ للضرب الرابعة من المصدر ما هو علم المعنى كسبحان علم للتسبيح وربة علم للربة فخار علم للعجزة وسار علم لليسرة يقال بربة فخار وهو مطلق على الجنس الخمسة استعمالوا العطاء مصدر بمعنى الاعطاء والثواب مصدر بمعنى الاتابة قال الشاعر

وبعد عطاك الثالثة الزنا * وقال تعالى فإيا من عند الله وذلك سموع لايقاس عليه السادسة منع الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثر من عمل الفعل في مصدرين كدوسين وذهب السيرافي وابن طاهر إلى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناه نحو ضربت بشدة بضربتين وعلى الأول الثاني بدل ومن المسموع في ذلك قوله

ووطئتنا وطأ على حلق * وطء المقيد ثابت القدم

ولا يصح فيه البدلية لأن الثاني غير الأول فيخرج على إضمار فعل

من * مسألة تصحف عامله لقرينة وجوب في مواضع منها ما كان بدلا من فعله ويقدر معنى ما قبله كذفرا والأصح أن يهرأصل وأنه لا يقاس في الدعاء والتأنيقاس إن كان له فعل وجازع بعضا فهو إضافتها وما أنصف نصب وما أفرد أنصف ويجوز ويسوي وبويعتار الرفع في وجع مفردا عكس تب وقيل يجب وفي عطف ويج على تب وعكسه خلف وعلى الجواز ينصب ويجو تب على حاله وقال يوله ويله ويل طويل والنصب فيهما غول وغولة ولا يفرد عنه ومما لم يثبتين ذلك بعد سقيا والأحسن في المعرف الرفع وهو سماع في الأصح

ش * يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية كقولك حيثما قال أي سيرت أو معنوية فهو تأنيب مؤولان رأته بتأنيب لسفر وجاء برو والمن قدم من حج وسعيامشكو والمن حى في شوبة ويجب الحذف في مواضع في منها حيث كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل سواء كان فله مستملا كسقياروعيا أو مفعلا أي غير موضوع في لسان العرب كذفرابني تتأواقة وهي رجع الأذن وثقة وهي وسخ الاطراف فيقدر الثلاثة فعل من معناها وجعل ابن عصفور من ذلك بهرا بمعنى غلبه ومنه ثم قالوا تصبها قلت بهرا أي غلبني جها غلبة وقال أبو حيان حكى ابن الأعرابي وغيره أنه يقال للقوم إذا دعى عليهم بهرهم الله فيكون منصوبا بفعل مستعمل لا بهمل واختلف هل يقتصر على ما منع من هذه اللفاظ في الدعاء للإنسان أو عليه كسقياروعيا وجعلوا وعقرا بعدا وسحقا وسقا ونكسا وبؤسا وحبيسة وتبا أو يعاس عليها فيسبوه على الأول والأخفش على الثاني قال أبو حيان وينبغي أن يفصل يقال ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا وقد جاء بعضها في الشعر مرورا قال

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة * لأول من يلقى وشيريسر

فالخير وخبره ولا تستعمل هذه المصادر مضادة إلا في قبيح من الكلام وإذا أضيفت فالنصب ختم وتماجا معناه فعدك وسحقك وأشدك كساق

إذا مالها ري يلتصق ببلادنا * فبما الماري من حير ومتعب

وما استعمل مفرداً أو مضافاً قولهم للصاب المرحوم ورج فلان ووجه ووجه له المتعجب منه وويله وويلك وويل غيرك وويلك وويله وويله قال الجزولي وهو استعصار واستعصار وقال ابن طاهر ورج كذا يقال رحمة وويل كذا يقال في معنى رافة وهي منافاة إلى المفعول وتي أضفت الزبب والصب ولا يجوز فيها الرفع لأنه مبتدأ لا خبره فإذا أفردت جاز الرفع والصب تقول ورج له وويله وويله ولا يقوى الصب في هذا قوله في غيره لأن هذا مصدر لا فعل له وإنما يقوى الصب في المصدر الذي له فعل نحو قد وشكرا فالرفع في نحو ورج وويل قوي والغالب على ورج الرفع وعلى تب الصب إذا أفردت قوله ويجوز تب له وقال ابن أبي الريح تنبأ لك التزم نصبه ورج لك التزم رفعه وفي ورج لك وجهان ولو عسنا لساو بنا لك لا أنتعدي السماع فإن عطف ورج على تب نصبه ولا يجوز رفعه لأنه لا خبر له وإن عطف تب على ورج فكما أنه قبل العطف ويكون جتان فعلية على أهمية لتساو بهما في المعنى ويقال تنبأ له ورج فلا يكون في ورج الرفع كناية قبل العطف انتهى ومنع المازني عطف ورج على تب وعكسه قال لأن ورج حجة له وتب بمعنى خسران له فكيف تصور أن يذوله عليه في حين واحد وأجيب بأن ورج حينئذ أخرج مخرج الدعاء وليس معناه الدعاء أو تنبأ بإسداءه على حد قائله اللهم أشعره ويقال للصاب المغضوب عليه وويل له وويله وويل طويل له وويل طويلاً فيجب الصب في الإضافة ويجوز هو والرفع في الأفراد ويقال عول وعولك ولا يفرد بما يستعمل تابعا لويل ومعناها التبيين كل في سقائك وأما المرفع بال فالرفع فيه أحسن من الصب لأنه صار معرفة أقوى فيه الابتداء نحو الويل له والخيبة له لكن إدخال ألي ليس مطردا في جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيوبه فلا يقال السقي لك والرجي وقال الفراء والجرى بقباسه ونفاه أبو حيان

ومنه المثناة كليتك وسعديك تابعة وحنانيك ودوايلك وهذا ذيك وحجاز بك وحوالك ولا تصرف وتازم الإضافة وأضافها لظاهر قال ابن مالك شاذة كقائب وخالفه أبو حيان فإن أفردت تصرف وزعم بولس لما فرد قلب ألفه وتبينها الكثير وقيل للشعر وزعم السهيلي في حنانيك خاصة والكاف في ما هو خبر مفعول وطلب فاعل وقال الأعمى حرف خطب وسمع لب كاس

ومن الواجب حذف عامله لكونه بدلا من فعله في إجابة الداعي ليك وسعديك أي إجابة بعد إجابة وإسعاد بعد إسعاد أي كذا دعوتني وأمرتني أجبتك وسأعدتك ولا يستعمل سعديك وحده بل تابع لأميك كموله بدو يله ويجوز أن يستعمل ليك وحده ومنه قولهم حنانيك أي تحننا بعد تحنان وقد نطق بفعله قال

تحنن على هذاك الله * لك فان لكل مقامه قالا

ودوايلك من الدواول قال

إذا شقي وذنق بالبرد مثله * دوايلك حتى كذا غير لابس

أي تدوايلك واليك كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقدم امرأته شقي كل واحد منهما قرب الآخر لؤكد المودة وهذا ذيك قال ضرب با هذا ذيك وطعنا وحننا أي تهذه ذيك وحننا بك أي تحجز حجان بك أي تمنع وحزار بك أي تحجز رأي ليس منك جذر بعد حذر زاد صاحب البسيط وحوالك أي أطاعة بعد اطاعة وهذه المصادر كلها لا تصرف وهي ملتزم فيها الإضافة والتنبيه فإن أفردتها انتهى كان مصرفا كقوله

فقلت حنان ما لي بك ههنا * واحتف في تنبيهها هي تنبيه يشفع بها الواحد والمراد إجابة موصولة بأخرى ومساعدة موصولة بأخرى وحنان موصول بأخرى تنبيه برادها التكثير على قولين أحسنهما الثاني وقال

السهي في الأول في خاتبك خاصة قال المراد جهة في الدنيا ووجه في الآخرة ورد بأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة قال طرفة * خاتبك بعض الشراؤون من بعض * وذهب بونس إلى أن ليلك اسم مفرد وأصله قبل الإضافة ليا مقصورا قلت ألفه ياء لاضافة إلى الضمير كإقلاو في أدبك وعليك والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تنوين فليكن خاتبك تنوينه خنان لأنه سمع لب ولم يسمع لبأوذ كرا بن مالك أن إضافة ليلك إلى الظاهر شاذة كإضافتها إلى الضمير القائب قال * فلي يهـ سور * وقال ليه من يدعوى ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه يقال لي زيد وسعدى زيد فساق ذلك مساق المنقاس المطرد والكاف في نحو ليلك وسعديك وخاتبك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول لأن المعنى لزوما وانقيادا لجائيتك ومساعدة لما مضى ومعنى قولهم سبحان الله وخاتبه أسعوه واسترحه والكاف في نحو هذا ذيك ودوا ليلك وخاتبك إذا وقعت موقع المطلب في موضع الفاعل كأنه قال هذا ومدائلك وتجنبتك وزعم الأعلام أن الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الأعراب كهي في أبصرك والبعاء وذلك وحذف النون لشبه الإضافة ولأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة والنون منهما من ذلك فحذفت ورد بأن وقوع الاسم الظاهر موضع الفاعل موضع الكاف بطل كونها حرفا ومع مفر دليلا لب الكسرة وهو مصدر بمعنى إجابة منصوب مبنى كاس وعاق لعله ككنه كذا نص عليه سيبويه ورده أبو حيان على ابن مالك حيث قال إنه اسم فعل بمعنى أجبت

بمعنى سبحان الله تعالى في الشعر وأفرجه من ناول غيره وقيل إنه مبنى

ش من البدل عن فعله سبحان الله أي براءة له من السوء وليس مصدر العجب بل سجع مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشي ولوليت من لولا وصهصهت وأضفت وسوفت وبأبأت وليبت من صهصه وأف وسوف وبأب وليك ولا يقال سجع مخففا فيكون سبحان مصدر له ويلزم الإضافة ولا يتصرف وقد يفرد في الشعر من ناول تنو الإضافة كقوله * سبحانه سبحان انموذ به * وغير ممنون إن نوبت كقوله * سبحان من عقمة الفاجر * أراد سبحان الله فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله وعرف بأن في الشعر قال * سبحانك اللهم ذا سبحان * ومن ذلك معاذ الله بمعنى عباد الله ويلزم أيضا الإضافة ولا يتصرف ومنه سبحان الله بمعنى استر زاق الله ويلزم أيضا الإضافة ولا يتصرف ولم ينطق به فعل من لفظه فيقدر من معناه أي استر زقه ولا يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لأن سيبويه لم يذكره مقترنا مع سبحان الله ولأنه على ذلك ومذهب سيبويه أن سبحان علم التسبيح ممنوع الصرف وقيل هو مبنى لأنه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فأنشأ الحرف

ص من منه سلا مأخوذاً ومنه عجبا وجدنا وشكرا لا كثيرا زهل هو خبرا وإنشاء أو يلزم اجتماعهما بخلاف ومنه أظله وكراة ومصرة ونعمة عين وجبا ونعام عين ولا أظله ولا كيدا ولاهما ولا فله ورغما وانا

وجاء في بعضها وطرداه من عصفور ومنه صلفا وكرما في التعجب وهل منه غفرانك بخلاف ش من البدل عن فعله سلا بمعنى براءة منك لآخر سننا ولاشر ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى التهمة فانه يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء يقال للرجل أنفعل هذا فيقول حجرا أي نمأ أي امتنع فنفني وأبعده وأبرأ به وقال سيبويه أي سبرا وبرأه من هذا ومنه قوله تعالى ويقولون حجرا محجورا ولا يتصرف إذا كان شاملا بمعنى المبرأة والتعوذ بخلاف ما إذا كان على أصله من المنع والستر من غير أن يشاب هذا المعنى فانه

بصرف كقوله تعالى . لذي حجر . ومن ذلك عجا وحدا وشكرا لا كفرا قال ابن مالك وهي انشاء
قال أبو حيان وكذا قال الشلوبين أيضا فقال ان قلت كيف يكون هذا مما لا يظهر فعله ولا شك انه يجوز ان تقول
حدث الله جدا وأجده جدا فالجواب ان التكلم سببو به في جملته هي ونفس الجدا أي الذي هو صيغة الانشاء
للحدود هذا لا يظهر معه الفعل بل يتعاقبان . الذي أو رده المبرض انما هو محض الخبر عن الجدا لانفس الجدا
قال أبو حيان والذي ذكره ابن عصفور ان هذا اللفاظ خبر فانه قال عجا وحدا وشكرا ثلاثا بمصادر قائمة مقام
أفعالها الناصبة لها أي أعجب عجا وحدا وأشكر شكرا وعاروقا وبه واخواتها في أن معنى هذه الجدا . ومعنى
تلك السماء وتعارق سبحانه الله واخوانه وان كان معناها الخبرين جهة انها تتصرف فتستعمل مرفوعة كقوله
عجب تلك قضية واقفي فيكم * على تلك القضية أعجب

وتلك لا تتصرف وقد سمي دهايبو به مع ما هو خبر فقال هذا باب ما يتصعب على اخبار الفعل المتروك إظهاره من ذلك
قولك جدا وشكرا لا كفرا وأعجا وأفضل ذلك كرامة وسرونة وحب ونعيم عين ولا أفضل ذلك ولا كيدا
ولا حلا ولا فطن ذلك ورغما وهو انما غايتي تصب جدا على اخبار الفعل كأنك قلت أجد الله جدا وأشكر الله شكرا
وأعجب عجا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ولا كيدا ولا أهيا وأرغمت ورغما ثم قال سببو به وقد جاء
بعض هذا رغبيا سدي ثم بنى عليه كقوله * عجب تلك قضية البيت قال ومعنا بعض العرب يقال له كيف
أصبحت فيقول جد الله وناء عليه كانه يقول أمرى وشأني جد الله وناء عليه انتهى * قال أبو عمرو بن نقي قول
سببو به جدا وشكرا لا كفرا كذلك التكلم بالثلاثة محفوفة بفتحة وعجا وبغير عنها . وقال ابن عصفور لا يستعمل
كفرا الا مع جدا وشكرا ولا يقال أبدا جدا وحدا . وشكرا لا أن يظهر الفعل على نحو . لا يلزم الاخبار الا مع
لا كفرا فهذه الأمور لما جرت مجرى المثل ينبغي أن يترجم فيها بالثلاثة العرب وقال أبو حيان لا يستعمل فعل كيدا
وكرامة الا جوابا لبدأوا كأن قال قال أفضل ذلك أو فعله قلت فعله وأكرمه لمفعله كرامة . أسرك مسرة تعد
مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة . وكذا نعين عين بعد حسا لا يقال مسرة بكرة . ولا نعين عين وحيا
وكرامة هنا اسم موضوع عوض المصدر الذي هو كرام . وكذا نعمة عين ونعام عين . ان معنى انعام ونعام
عين بضم النون وكسر هاو فصحها وأسكرا الشلوبين الفتح . وأكدا نسي ندره سببو به في كيدا . اختلف فيه فقال
الاعملى الناقصة والمعنى أولا كادا فأرب المعز . حذف الخبر نعيم به . وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا
بقرار به وهما من حيث بالشيء ولأفطن ذلك ورغما جوابي قال أفطنه وان رغم أنه راعا وان كان هو انما قال
أبو حيان وقول سببو به . وقد جاء بعض هذا رغبيا دليل على انه لا يطرده . وبه صرح صاحب البسيط وهو
مخالفا لكلام ابن عصفور وانما تستعمل مرفوعة بنى . ومن ذلك قولك في التعجب كراما وصفا قال سببو به
لانه صار بدلان أكرم به واصلف قال بعضهم . وقد رانصبه كرم كرم لو جلف فقال أن أبنية التعجب
ليس منها ماله مصدر الا فعل ومن ذلك غفرانك عاء ابن مالك التبع التبعي فجاو بدل من اللفظ بالفعل وفيل
هو من قبيل ما يجوز انما رانصبه واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك مرة قال بالاول مرة قال بالثاني واختلف
هل الفعل الناصبة بمعنى الطلب أو بمعنى الخبر فذهب الزجاج الى الاول . وأن التقدير اغفر غفرانك عزاء
المخاوي الى سببو به وذهب الزمخشري الى الثاني . وأن التقدير نستغفرك غفرانك وذهب بعضهم الى انه
منصوب على المفعول به أي نطلب أو نسأل غفرانك وجوز بعضهم فيه الرفع على الابتداء وأخبار الخبر أي
غفرانك مطلوبنا

ومن هنا الواقع في نو بيع مع استفهام أولا لانفس أو غيرها وتفصيل عاقبة طلب أو غير أو ناسعا عن خبر

اسم من لا يتم عليه الأصح لا يتحمل غيره ويسمى مؤ كنهه أو تحتمل فؤ كغيره ويلزم فيه
 معرفة أنه لا يتم عليه الأصح لا يتحمل غيره ويسمى مؤ كنهه أو تحتمل فؤ كغيره ويلزم فيه
 وهو راجع إلى ما جاء في نسخة من يرفعه والمبريد الباقي ومنها المتن به مشعر يحدث بدجلة مشتملة على معناه
 وحاجته دون ما جاء في نسخة من يرفعه والمبريد الباقي ومنها المتن به مشعر يحدث بدجلة مشتملة على معناه
 في ش من من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله
 أذ لا إذا ناسب العدى نلحزمهم * وزهوا إذا ما يحضون إلى السلم
 أم دونه كقوله

خولا واحلا وغيرك مولع * بتيت: باب السيادة والمجد
 سواء كان التوبيخ للخطاب كمثل وكقوله * أطربا وانت قسرى * أم لنفس كقول عامر بن الطفيل
 مخاطب نفسه أقعد كعدة البعير وموتاني بيت سؤلية ومنها ما وقع تفصيل عاقبة طلب أو خبر فالطلب نحو
 فشدوا الوثاق فاما ما يعنى إما فداء وان لم يصر

لا جبرن فامدروا فقه * تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل
 ومنها ما وقع نائب عن خبر اسم عين بذكر أو حصر فالتكرير نحو زبد يسير يسيرا أى يسير وكقوله
 أنا جندا جندا ولهو ك زدا * ما ذن مالى اتفاق سليل
 أى أجد جندا والحصر نحو ما زبد يسيرا وما زبد بالأسير أى يسير وكقوله

ألا أعمال المستوجبون تفضلا * مدار إلى: باب التقديم في الفضل
 أى يبادرون بدار يعمل أحد اللفظين في التكرير عوضا من ظهور الفعل وقام مقامه في الحصر دائما أو ما
 والأدنى كان التخيير عنه اسمى وجب رفع المصدر خبر عنه نحو جندك جند عظيم وإنما يدارك بدار حرص
 ومنها ما وقع مؤ كذا المضمون جلة لأنه كان لا يتطرق إليها مثال يزول بالمصدر مسمى مؤ كذا نفسه لأنه بمنزلة
 تكرر بالجملة فكانه نفس الجملة نحو قوله على دينار اعترا طوان كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر
 مسمى مؤ كذا غيره لأنه ليس بمنزلة تكرر بالجملة فهو غير حافظا ومعنى نحو أنت ابنى حقا قال أبو حيان وهذا
 المصدر المؤكده في ضريه يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام وبلاضافة فالنكرة نحو هذا عبد الله حقا
 وقطعا وقينا وهو عالم جدا والمعرفة نحو هذا عبد الله الحق لا الباطل واليقين لا الشك والمضاف نحو صرح الله
 ووعد الله وصفة الله وكتاب الله وقد التزم في بعضها التزم فقط نحو البتة كقولك لا أفضل البتة ومعناه
 القطع ولا أعوده البتة وأنت طالق البتة ثم المصدر المؤكده كدبضريه لا يجوز تقديمه على الجملة
 المؤكده على الصحيح وسببه أن العامل فيه فعل يصره معنونهما من جهة المعنى إذا التقدير في له على دينار اعترا
 أعترف بذلك باعترا وفي هو ابنى حقا * أما ما نسب بعضا للمسلم فيه معنى الفعل فلم يميز تقديمه قياسا عليه
 وأجاز الراجح وبسطه فيقال هذا حقا بداته قال لأنه إذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله
 وكذا كم صير كل أمان * سوف حتما تبليهم بالأم

في رثونه
 أى صفر وأجاز قوم تقديمه واستدلوا بقولهم حقا * سابق وأوله المانعون على أن حقاها نصب على
 أنصرف لأعنى المصدر أى فى حق زيد منطلق نص عليه سيويه قال ابن مالك وأما قولهم أجلك
 لا تتعل فأجاز فيه الفارسى تقديرين أحدهما أن يكون لا تتعل في موضع الحال والثاني أن يكون بأصله أجلك

ان لاتعمل ثم حذف أن وبطل عليها وزعم التلويين أن فيه معنى القسم والناك قد علم انتهى قال أبو حيان
قد أدخله سيبويه في المصدر المؤكد لما قبله وهو بمنزلة أحققا لاتعمل كذا ولا تستعمل الاضافة غالبا بسدلا
أول أن قال في النهاية والاسم المضاف اليه جده فأن يناسب فاعل الفعل الذي بعده في التكلم والخطاب
والغنية نحو أجدي أكرمك وأجديك لاتعمل وأجديك لم تفعل وأجديك لم تفعل وأجديك لم تفعل وأجديك لم تفعل
الجملة التي بعده فلو أضفناه لغير فاعله اختل التوكيد قال أبو حيان فإن قلت كيف أدخل سيبويه هذا في
المصدر المؤكد لما قبله وليس كذلك لانه اذا فرسته مؤكدا فاما يكون مؤكدا لما بعده قلت إنما هو جواب لمن
قال أنا لا أصل كذا وأنا أفعل كذا فلا يشك أن المتكلم يعمل كلامه على الجدة فهو مجرد فبايقوله فاذا قلت أتجد
ذلك جده فهو مؤكدا لما قبله وجو زيبويه يرفع هذا النوع كله أي المصدر المؤكد يجعله على تقدير الابتداء
ويكون لازما للاضمار فصنع الله مثالا على اضراره وذلك وله على ألف اعتراف كذلك وجوز الرفع
باق الخبر المكرر والمحذور فيقال زيد سير واما أنت سير ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل
المصدر ما وقع مشبها بمصدر اجتزأ بمجلة حاو به فاعله معنى دون لفظه ولا صلحا ليعمل فيه كقولك
مررت به فاداه صوت صوت جار وله صراخ صراخ التثنية وقوله * له صريف صريف القوم بالمسد
واختر زنا قومنا مشرا بصوت عمال يشمر به نحو له ذكاه ذكاه الحيا فلا يجوز نصبه لان نصب صوت وشبهه
انما يكون لكونه ما قبله بمنزلة فعل مسند الى فاعل اذا التقدير في له صوت وهو يصوت فاستقام نصب ما بعده
لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في له ذكاه فليست نصبه بقوله الجدة علة ما بعده مفرد نحو
صوته صوت جار فلا يجوز نصبه بقوله جار به الى آخره عن نحو فيها صوت صوت جار وعليه نوح نوح الحام
فالنصب في ذلك ضعيف لانه لم يشغل على صاحب الصوت فلم يمكن تقديره بصوت فوجه النصب على ضعفه أن
الصوت يدل على المصوت وقوله لا صلاحية للعمل عمال يصلح العمل في المصدر نحو هو مصوت صوت جار فان
صوت جار هنا ينتصب بصوت لا بمضمر ثم اذا اجتمعت الشرط فان كان معرفة فحين فيه ما ذكر من
النصب على المصدر به نحو له صوت صوت الحمار فان كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعل أي يبدبه
ويخرجه صوت حماره ويجوز الرفع في المعرفة والنكرة على الاتباع لافهما ونقافي النكرة وعلى النبرة به
بتقدير المبتدأ لهما وجعل ابن خروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع قال لان الثاني ليس بالاول فيدخل
الجاز والانساع وجههما ابن عصفور متكاثرين لان في الرفع الجواز وفي النصب الاضمار والاتباع أولى من النصب
ان قلت الجملة عن صاحبه كاتشم

في من * مثله أنا وانا عنه صفات كما تملك وهنيا وأقاما وقد قعدوا وأعيانا كتر باوجد لا واما هنيك
وأعور وذئاب ولا قاس وفي الصفات خلف والاصح أنها أحوال والأعيان بفعول ومع رفع ترب وقاس
سيبويه يرفع أعيان غير الدعاء

في من * أنا وانا عن المصدر اللزم اضرار تاتسبه صفات كما تملك وهنيا لك وأقاما وقد قعد الناس وأقاما وقد
سار الركب وهي أسماء فاعلين وهني من هنو كشر يصف من شرف قال بعض الغنار به وهي موقوفة على الصباح
وزعم بعضهم أن ذلك مقس عند سيبويه يقال لكل من لازم صفة دائبا عليها نحو أضا حكاو أضا حكاو أضا حكاو أضا حكاو
أسماء أعيان قالوا ترابا جندلا في معنى تربت يدها أي لأصاب خيرا والترب التراب والجندل الحجارة وقالوا أضا حكاو
أي فاداهتو يستعمل هذا في معنى الدعاء أي دهاه الله وقيل ضمير فاعله الخيبة وقالوا أعور وذئاب والمضجوبه
الانكار وأصله أن بني عامر لما قاتلوا بني أسد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جلا أعور مشجوا خلق ذئاب وهو

السن قال بعض الأسدين ذلك منكر اعلمهم ولا يقاس هذا النوع اجاعا لاشكال واضوا لاجلا وراى الاكثرين
 أن نصب المفعول المذكورة على الحال في الملق كدليلها للتمتع اضعافه والتقدير أعوذ وأتقوم وأتقدم
 ونصب الايمان على المفعولة فعل مقدر والتقدير أطعمك الله وأزكرك بوجندلا وألئك الله فاهل الفضل
 وأستقبلون أعور وذئاب وذئاب المبرد الى أن هذه المفعول منصوب على أنها مصدر جاءت على فاعل كالخال
 والعافية وذهب الشاويين وغيره الى أن ترابا وجندلا انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام فقال
 ترابك كما يقال سقياك وذهب ابن عصفور وابن خروف الى أن أعور وذئاب حال والتقدير أستقبلونه
 أعور ومع رفع تراب على الابتداء وما بعده الخبر قال * قرب لأفواه الوشاة وجندل * قال أبو حيان
 ولا ينقاس الرفع في أسماء الاعيان التي يدعى بها لو ظلت فوها لفيك على قصد الدعاء ليجز وأما غير المدعو بها فقال
 سيبويه لو قال أعور وذئاب كان مصيبا قال أبو حيان وهو مبتدأ خبر مقدر أى مستقبل لكم أو مبادفكم
 من المفعول له شرطه أن يكون مصدرا خلافا لئوليس مفعلا قبل ومن أفعال الباطن وشرط التأخر ون
 والاعلم بشاركة لفعله وقفاو فعلا والجري والمبرد والى يأتى تنكيره والاصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب
 فى الأصل جارا لايوع المصدر ولا بفعل من لفظه واجب الاضمار فان قد شرط جر باللام أو من أو بالاقبل أو فى
 الاعيان وأن ويكثر مع ما يقر ون بالو يقل مجردا ومنه الجزولى ويستويان معا ظاهرا يجوز تقديره خلافا لقوم
 لا تعدده ولو جردوا

ش قال أبو حيان نظا فرت نصوص النحويين على اشتراط المصدر به فى المفعول له وذلك أن الباعث
 انما هو الحدث لا الفاعل وزعمون أن قولهم العرب يقولون أما العبد فهو عبيد بالنصب وتأوله على المفعول
 له وان كان العبيد غير مصدر وأوله الزاج بتقدير انما ليسير الى معنى المصدر كما نفي قبل اماك العبيد أى ميمها
 تذكر من أجل تلك العبيد وشرطه أن يكون مفعلا بخلاف المصادر التى لا تليق فيها كقصد جلاوس ورجع
 التفهيمى وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة فتصويحا من يدخول فاورغبة بخلاف
 أفعال الجوارح الظاهرة فتصويحا زيد قتالا لكفار وقرأ فاعلم فلا يكون مفعولا له وشرط الاعلم والمتأخر ون
 مشاركة لفعله فى الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تأديبا بخلاف ما لم يشارك فى الوقت نحو وقدضت لنوم
 ثيابها لان النض ليس وقت النوم والفاعل نحو وفى لغير وفى لذكر الشجرة ففاعل نض وفى مرة وقاعا
 ذكرى الشاعر أى انه كراياك فيصير باللام ولا يشرط ذلك سيبويه ولا أحسن المتقدمين

أكرمك أمس طمعا غدا فى عمر وفك وجنت حفز يدونه برئكم البرق خوفا وطمعا فاعل نحو
 الله والخوف والطمع من الخلق وشرط الجسرى والمبرد والى يأتى كونه تنكرة وانما وجدته فيه ال فزائدة
 لان الماراد ذكر ذات السبب الحامل فيكى فيه التنكرة فالنكرة يفتى بزيادة لا يحتاج اليها ورده سيبويه والجمهور
 فان السبب الحامل قد يكون معلوما عند المخاطب فيضله عليه فيعرفه ذات السبب وأما الملوامة ولا تنافى بينهما
 فيجمعون الشروط باتفاق واختلاف ستة وبقي سابع وهو أن لا يكون من لفظ الفعل فان كان مفعولا مطلقا
 لان الشئ لا يكون عليه نفسه وهذا الشرط راجع الى معنى الشرط المذكورة كما قال أبو حيان فلنالم
 أصرح به واختفى فى ناصبه فالصحيح وعليه سيبويه والفاخرى أن ناصبه معهم الحدث نصب المفعول به
 المصاحب فى الأصل حرف جر لانه جوابه والجواب اما على حسب السؤال فتوكل فى جواب لم ضربت
 زيدا ضربته تأديبا أصله للتأديب لانه أقط اللام ونصب ولذا تعاد اليه فى مثل ابتداء الثواب تصدقه لان
 الضمير بدالاشياء الى أصولها وذهب الكوفيون الى أنه يتنصب انتصاب المصادر وليس على اسقاط حرف

الجر والناكح لم يتر جواله استثناء باب المصدر عنه وقاؤه عندهم من قبيل المصدر المفعول فاذا قلت ضربت زيدا تأديبا فكأنك قلت أدبت تأديبا وذهب الزجاج فياقل ابن عصفور عنه الى أنه يتنصب بفعل مضمر من لفته قال التقدير في جنتا كراما لك كرمك كراما لك حذف الفعل وجعل المصدر عوضا من اللفظ به فلذلك لم يظهر وبني فشرط من الشرط المتقدمة وجب جزمه باللام واستتم التنصب فثالث ضد الصدرية جنتك الماء والشعب والسمير ومثالث ضد المشاركة اللتان السابقتان وقبض عن أو الباء لانهما في معنى اللام نحو خاشعا متصدعا من خشية الله فيظلم من الذين هادوا قيل وقبض عن السببية نحو دخلت امرأة النار في هرة ولا يتعين الجر مع أن وأن وان كانا غير صدرين لانهما يقدران بالمصدر وان لم يتحدفهما الفاعل أو الوقت لأن حرف الجر يحذف بهما كثيرا نحو أوزرك أن تحسن الى أو أنك تحسن الى ولا يتعين التنصب أيضا عند استيفاء الشرط بل يجوز معهما الجر ثم إن كان مجردا من اللام والاضافة فالتنصب أكثر ويقل الجر كالأخلة السابقة ويجوز ضربته تأديبا وذهب الجوزي الى تعين نصبه ومنع جزمه قال السكاكيني ولا سلف له في ذلك وان كان معرطا باللام فالجر أكثر ويقل التنصب كقوله لا أقصد الجبن عن الهيجاء وقوله شئنا الاغارة فرسانا ربكنا ويجوز للجبن والتاغارة وان كان مضافا لاسموى نصبه وجزمه قال تعالى يفتقون أموالهم ابتغاء مرضات الله وقال ثلاث فرس. ويجوز تقديم المفعول له على عامله ومنه تلعب وطائفة وديب السماع قال شاذر عاروب الناس أبكى وقال طربت وما شوقا الى البيض أطرب ولا يجوز تقديم المفعول له منصوبا كان أو مجزوا ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا

ص المفعول فيه هو ما ضمن من اسم وقت معنى في باطراد لواقع فيه ولو مقدر ان نصب له ويصلح بهبم الوقت وختمته فان جاز أن ينصرف عنه أو يجز بمن غير من تنصرف إما تنصرف كين أو لا كمدونة بكرة علمين والا فغير متصرف كبعدات بين وما عاب من بكرة وسعير وضى وضوء وصباح وساء وليل ونهار وعقة وعشاء وعشيت وقد منع وجوز الكسوفية تنصرف ضمي وعقة وليل أو بمنوع كبحر معينا بحر دا

ش المفعول فيه الذي يسمى ظرفا ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ان نصب له فاضمن جنس يشمل الطرف والحال والسهل والجبل من قول العرب سطرنا السهل والجبل وقولنا من اسم وقت أو مكان ينزع الحال وقولنا باطراد ينزع السهل والجبل من المثال للمذكور فانه لا يقاس عليه لافي الفعل ولا في الأماكن فلا يقال أحصنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول بل يقتصر على مورد السماع بخلاف ما ينصب على الظرفية فانه يجوز أن يتصرف الاسم والفعل غيرهما تقول جلست خلفك فيجوز قدمت خلفك وجلست أمامك والتائب للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه ظاهرا نحوقت يوم الجمعة وقت أمامك فالقيام واقع في يوم الجمعة وفي الامام وهو المامس له أو مقدر انحوزيد أمامك والقتال يوم الجمعة فالعمل فيها كائن أو مستقر وهو مقدر لا ملحوظ وبدأت في المتن بالكلام على ظرف الزمان فلذا انقصر في الجدل على ذكره وهو أوسع من الممكن لان جميع أسماء الزمان سالفة للتنصب على الظرفية مهمة كانت أو غرضة والسبب في تعدى الفعل الى جميع ظرف الزمان قوة دلالة عليه من جهة أن الزمان أحد ملوك الفعل كإثبات السبب في تعديته الى جميع ظرف الزمان والمصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل عليها من جهة المعنى واللفظ فالهمس ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان وينصب على جهة التأكيده المعنوية لانه لا يزبد على دلالة الفعل ومنه أسرى بعدد ليله لان الاسرا لا يكون الا بالليل قال بعضهم ولا ينكر التأكيده في الطرفين

كالإتيان في المصدر المختص فثمان معدود وهو ما لمقدار من الزمان، ما لم كسبه وشهر و يومين
 والحرم وسائر أسماء الشهور والأيام والساعات ولا يعمل فيه من الأعمال إلا ما يتكرر ويتناول فلا يقال مات
 زيد يومين ومن ثم قدر في أمته الله تعالى عام فالبشر وغير معدود وهو اسم الأيام كالسبب والاحد وما يخص
 به ضافة كيوم الخراب قال كاليوم ليلة أو بالصفة كعقدت عندك يوما فقد عندك فيه زيد وما أضافت إليه
 العرب لفظ شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وبيع الأول وبيع الآخر خاصة ثم نظرف الزمان فثمان
 أحدهما متصرف وهو ما جاز أن يستعمل غير نظرف حكا أن يكون فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو نصب
 مفعولا به، ينصرف بغير من كسرى يوم الخميس ويوم الجمعة مباركة واليوم يوم الجمعة وأجبت يوم الجمعة
 . ولجميعكم إلى يوم القيامة . ثم هو وعان متصرف كين وقت ساعة وشهر وعام ودهر وغير متصرف
 كعدوة وبكرة فثمان قد هما التمييز أم لا لأن لحيتهما جنسية في استعمال استعمال أسامة فكما يقال عند قصد
 التعميم أسامة عشر السباع وعند التبيين هذا أسامة فأخبره يقال عند قصد التعميم عدوة أو بكرة وقت نشاط
 وعند قصد التبيين لأسير ليلة إلى عدوة أو بكرة . وقد يجادلون من العلمية بأن ينكر أبدا فينصرفان
 ويتصرفان ومنه . ولم رزقهم فيها بكرة وعشيا . قال أبو حيان جعلت العرب عدوة وبكرة عشرين لفظين
 الوثنين ولم تفعل ذلك في نظائرهما كقعة وضعوة ونحوهما وذكر بعضهم أن بكرة في الآية تأخرت للنسبة
 عشيا الثاني غير متصرف بأن لا يتغير عنه ولا يجزى بغير من يلزم النصب على الظرفية أو يجزى عن عالم يحكموا
 بتصرف ما جاز من وحدها كعد . وقبل وبعد لان من كثرة يادها فافقت مدخولها على الطرف الذي
 لا ينصرف وهو أيضا وعان ممنوع الصرف كسمر إذا كان من يوم بعينه وجرد من الالوانة نحو أوز ورك
 يوم الجمعة سمر وجئتكم سمر وأنت تريد بذلك من يوم بعينه بخلاف ما إذا كان نكرة فانه ينصرف
 ويتصرف نحو . فثيئناهم بسمر . وكذا ان عرف بال أو الاضافة نحو سير زيد يوم الجمعة المصغر منه أو من
 مصغر . ومنصرف كميديان بين بني أوقات غير متصلة . وهي جمع بمد مصغرة . ومعناه لقيته مرارا متفرقة
 قرب بعضها من بعض فجمع بعد ذلك على ما لم يضمن المراتب ونصيره بدل على ما لم يضمن تقاربها لأن نصغير
 الظرف المراد به التقريب . منه ما عين من نكرة . و غير وضعية وضعوة وصباح ومساء وليل ونهار وضعة
 وعشا وعشية فهذه الأسماء تكرران أريد بها أزمان معينة موضعت . وضع المعارف وإن كانت نكرة . ولذلك
 لا تنصرف وتوصف بالنكرة . نقول أنتك يوم الخميس ضعي من نعمة ولقيتك يوم الجمعة عتمة متأخرة وقد يمنع
 عشية الصرف منه . وذلك علما جنسيا كعدوة وأجاز الكوفيون تصرف ما عين من عشوة وضعوة وليل
 ونهار فتقول سمر . وعشوة وليل ونهار

ومنه من مركب الأسماء كصباح مساء أي كل صباح ومساء يساو بالمضاف معنى خلافا
 للحرير في قوله . الفعل بالأول مضافين لوقت الافي لثة وأنكرها السهلي في ذات ويقع
 تصرف وصفه . عرض فناء ولم يوصف

ومن المركب المتصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يضمن من مركب الاحيان كفلان يزورنا
 صباح مساء يوم يوم أي كل صباح ومساء وكل يوم قال

ومن لا يصرف الواشين عنه . صباح مساء ضنوه خيالا

أت الرزق يوم يوم فاجعل . طلبا وادخ القعة زادا

وقال

وهو لثمنه معنى حرف العطف كعشرة عشر بخلاف ما إذا أضيف المصدر إلى الجوز فانه يتصرف

لأنه من جواب متى اذبر احدا الوقت وبكم العدد وما صلح أن يقع جوابا متى فان كان اسم شهر غير مضاف اليه لفظة شهر فكذلك يكون الفعل واقعا في جميعه تعبدا أو تقييما نحو سرت المحرم وسرت صفر يصقل الأمرين واعتسكت المحرم للتعيم واذنت صفر للتقييد وكلما صلح جواب متى سرت ومتى اعتسكت ومتى اذنت وان كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو متى قدمت فيقال يوم الجمعة فيكون القيد في بعضه وكذا ان كان اسم شهر مضافا لفظة شهر فانه يجوز أن يكون في بعضه وفي جميعه نحو قدمت في شهر رمضان وصفت العمل في بعضه وان يكون في جميعه قال أبو حيان وهو خلاف نص سيبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستعراء والسماع وليس القياس فيه محال وزعم ابن خروف ان الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة أن رمضان علم وشهر ليس كذلك انما هو معرفة بأضافته الى رمضان وكذلك سائر أسماء الشهور والعلم واقع على الشخص بجميع صفاته فكذلك أسماء الشهور كالاعلام فلا تقع على بعض الشهر قال وليس كالشهر لأنه واقع على جزء من الشهر منفردا أو مجعلا من جهة أنه ليس علما فإذا جاز أن يقال سرت الشهر وأنت تريد أن السير في بعضه وأجاز أن يعمل في الشهر ما لا يتناول نحو لقيتكَ الشهر وكذا زعم في اعلام الأيام أنها كالاعلام الشهور فإذا قلت سرت السبت أو سرت الخميس لم يكن العمل إلا في جميعهما لأنها عملان فإذا أضفت اليه يوم أوليلة فقلت سرت يوم السبت أوليلة السبت جاز أن يكون السير في بعضه وفي جميعه لأن تعريفه بالاضافة وأجاز لذلك أن يعمل في المضاف اليها ما لا يتناول نحو لقيتكَ يوم الخميس ولم يميز في الخميس وسائر أيام الاسبوع فلا يقال لقيتكَ الخميس ولا لقيتكَ السبت قال أبو حيان وما زعمه باطل لأن الاسم يتناول مسماه بجميعته نكرة كان أو معرفة علما أو غيره وانما التفرقة بين الشهور إذا أضف اليها شهر وبينها إذا لم يضاف اليها شهر من جهة انها إذا انفردت بالشهر ولم يضاف فالعمل في جميعه لانه يراد به ثلاثون يوما ولا يجوز أن يكون في بعضه وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها لانها من قبيل التخصيص غير المحدود ويعمل فيها المتناول وغيره فمما أضف اليه يوم أم لانتني وكذا اذا كان جواب متى الأبد والهر والليل والنهار مقر وتبلا لفظ واللام فانه مثل رمضان إذا لم يضاف اليه شهر يكون للتعيم نحو سير عليه الليل والنهار والهر والأبد ولا يقال لقيتكَ الليل والنهار وأنت تريد لقاءه في ساعة من الساعات ولالقيتكَ الدهر والأبد وأنت تريد يومه فان قصدت المبالغة اطلاقه على العام نحو سير عليه الأبد تريد المبالغة مجازا لا تعميم السير في جميع الأبد وما سوى ما ذكر من جواب متى من اعلام الشهور غير المضاف اليها شهر والأبد ونحوه وذلك نحو اليوم والليلة ويوم كذا أوليلة كذا وأسماء الأيام وأشباه ذلك يجوز فيه التعيم والتبويض ان صلح له فالاول نحو قام زيد اليوم والثاني نحو لقيت زيد اليوم ويعملها نحو سار زيد اليوم وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف وانتصب انتصاب الظرف وهم مذهب البصريين وزعم الكوفيون أنه ليس بظرف وانه ينتصب انتصاب المشبه بالفعل لأن الظرف عندهم ما انتصب على تقدير في واذا عمل الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه في لان في يقتضي عندهم التبويض وانما هو مشبه بالفعل لا يفعلوا به لانهم رأوه ينتصب بعد الافعال اللازمة قال أبو حيان وما ذهبوا اليه باطل لانهم بنوه على أن في تقتضي التبويض وانما هي للوعاء قال تعالى فأرسلنا عليهم نوحا صرعى أيام نوحا فدخل في أيامه والفعل واقع في جميعها بدليل . مضى عالمهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما . وقال . قترى القوم فيها صرعى فأدخل في على ضمير الأيام واليالي مع ان الرتبة متصلة في جميعها وذهب بعض الصوريين إلى أن ما كان من الظرف وعطيا غير ما على الفعل كالظرف والمندودة والمؤقتة فتصانبت بالفعل على تقدير نيابة عن المصدر في سرت

يؤمن كانه قال سرت سيرا مقدر أي مومن لأنه لا دلالة للفعل عليه وقيل هو بمنزلة ضرب به سوطا أي سبر يمين
 خفي والصحيح أنه تعالى اليه بعد حذف الجار في نصبه والقولان المحكيان في آخر القول را جنانا إلى أصل
 الطرف لا إلى مسألة التعظيم وهما قائلان لقولي في أول الباب لواقع فيه ناسب له وفي مسألة إضافة شهر إلى أسماء
 الشهور قال أوجيان ظاهر كلام التسهيل جواز إضافة شهر إلى كل أسماء الشهور وليس كذلك فربما حمل
 العرب من أسماء الشهور رمضان البشير الأول وبيع الأول وبيع الآخر وأما غير هذه الثلاثة فلا
 يضاف اليه الشهر لا يقال شهر المحرم ولا شهر صفر ولا شهر جمادى قال الآن في كلام سيبويه ما يضاف هذا فإنه
 أضاف شهر إلى ذي القعدة قال وبهذا أخذنا أكثر الصويعين فأجازوا إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور ولم
 يعضوا ذلك بالثلاثة التي ذكرناها انتهى.

من * مسألة يصلح للطرفية أن لا يمكنه ما دل على مقدار وفي كونه مبهما خلافاً ولا يعرف إلا بإضافة
 أخرى مجرما بطراد ومنعه الكيفية إلا بإضافة لا تقتصر إلا في وضوحها والحق به من مافرن بدخلت وقيل هو
 مفعول به وقيل اتساع وقيل يجب التصب أن اتسع المدخول لا إن ضاق قال الفراء وكذا ذهب وناطق
 وابن الطراوة والطريق مطلقا والحق به قياسا لما اشتق من الواقع فيه ومعاه عند سيبويه والجمهور وما دل على
 قرب أو بعد كقوله من جرجر الكلب

ش * الذي يصلح للطرفية ويتعدى إليه الفعل من الامتنة أربعة أنواع أحدها ما دل على مقدار ويعبر
 عنه بمقدار قال أوجيان وهما يتعاربان في توصيل وفرسخ وير يدخلوه وهذا النوع اختلف فيه هل هو داخل
 تحت حد الميم أم لا فالشوايخ على الثاني لأن الميم مالا نهاية له ولا حدود محصورة وهذه النظر وفي المقدرة لها
 نهاية مفعولة وحدود محصورة قال الميلى مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والفارسي وغيره على الأول لأنه
 اعتبار جرح تقديره إلى المعاصرات التي أن النافذة مائة باع والميل عشرة غلاء والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة
 فراسخ والباع لا ينضبط لا يتقرب لأنه يز يدون تص فيلزم أن تكون هذه القدرات غير حقيقة النهاية والحدود
 بل تعدد ما على جهة التقريب قال أوجيان والمصحيح أنه شبه بالميم ونقلت وصل إليه الفعل بنفسه وما ذكر
 من أن هذا المقدار ينصب الفعل نصب الطرف هو قول الصويعين إلا السهلي فإنه زعم أن انتصاب هذا النوع
 انتصاب المصادر لا انتصاب الطرف ولا أنه لا يتقدر في ولا يعمل فيه إلا ما كان في معنى المتى والحركة لا يقال تعدت
 ميلا ولا تعدت ميلا والطرف يقع فيه كل ناسب له فهو اسم على معدودة فكما أن سرت خطوة مصدر فكذلك
 سرت ميلا ونحوه الثاني ما لا يعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية وراه وأمام ووجه
 وكجانب في قولهم هاتان خطان أنهما يمتدون خطين اكتشافا للظنية ولجني في قوله

* جنبى قطعة لا ميل ولا ملز * وكذا في قولهم قومك أظفار البلاد وسواه في جواز نصب ما ذكر على
 الطرف الميم والبسبب وذهب النكوتيون إلى أنه لا يجوز نصب الميم لعدم الفائدة بل لا ينش وصف بخصمه
 وما في حكمه نحو قدت مكانا ملأ وكذا في الجملة ولا يقال قدت قدما ولا خلقا لعل الخال كانه قلت
 مقدما ومتأخرا فان خصصت إلا إضافة جاز نحو قدت قدملك ونخلت الثالث ما جرى مجرى بطراد قال
 ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة نحوهم قر يامنك وشرق المسجد ومصادر قامت مقام مضاف إليها اتقدرا
 نحو قولهم هو قرب الدار ووزن الجبل وزنه قال المراد بالبطراد أن لا تختص ظرفه بعامل ما كاختصاص
 ظرفه المسقون من اسم الواقع فيه فوجهل أوجيان من ذلك قبلت ونحوك وقرانك بمعنى قرب بالآلة أنه شبهة
 قال وشرق منسوب إلى الشرق ومنه المكان الذي يلي الشرق قال وذكر سيبويه من هذا النوع هو قدك

وهو صدك وهو صديق وسواء في هذا النوع وما قبله النكرة والمعرفة هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فلا يكون ظرف المكان عندهم الامركة الاضافة فان كان نكرة فليس ينظر في نحو قام عبد الله خلفا ورأى بمعنى متأخرا وقاما بمعنى مقدما أما المختص وهو الذي له اسم من حيث نفسه كالدار والمسجد والمانوت وقيل هو ما كان نفعه مختصا ببعض الأما كن دون بعض وقيل ما كان له اقتدار يتحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى اليه الفعل الا بواسطة في اذا أر بسمي ظرفية بكتبت في الدار الا ما منع من ذلك بدونها فانه يحفظ ولا يقاس عليه وهو كل مكان مختص مع دخلت نحو دخلت الدار والمسجد فذهب سيبويه والمتقنين انه منصوب على الظرف تشبيها لمختص بغير المختص وذهب الفارسي ومن وافقه الى انه محذوف منه انشاعا فانصب على المفعول به وذهب الاخفش وجماعة الى انه محتمل بنفسه فهو مفعول به على الاصل لا على الانشاع وذهب السهيلي الى انه ان اتسع للدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه كدخلت العراق وبقية أن يقال دخلت في العراق وان ضاق بعد النصب جدد الان بالدخول قد صار ولو جازت معما كدخلت في البر وأدخلت أصبى في الحقة قال أبو حيان وسكت عن المتوسط قياس تفصيله انه يجوز فيه الوجهان التمدى بنفسه وبواسطة في وألقى الفراء بدخلت فحبت وانطلقت فقال العرب عدت الى اسماء الا ما كن دخلت وذهبت وانطلقت وسكني أنهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت اليها وانطلقت الشام قال أبو حيان وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين والفراء ثقة في نقله وقال المبرد ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجر وهو الى لاقى وبما سمع فصبه الطريق قاله كما عمل الطريق في العتاب أي في الطريق وهو ضرورة كقوله لا اخي أم بعد أي في خبي وذهب بعضهم الى ان انتصاب الطريق ظرف مجوز في الاختيار وانه مشهور في كلام العرب ومقيس واختاره ابن الطراوة النوع الرابع ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه كقعد ومردوم على ومعتكف نحو قعدت مقعد زيد وقعدت مقعد زيد أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون السامع فيه أصله المشتق منه ولا يجوز أن يعمل فيه غيره فلا يقال ضحكك مجلس زيد أي فيه وما منع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو هو مني قعد القابلة ومقعد الازار ومثله الولد أي في الغرب ومناط الثريا ومزجر الكلب أي في الارتماع والبعد واشباه ذلك ما دل على قرب أو بعد وما ذكرناه من الاقتصاف فيه على السماع هو مذهب سيبويه والجمهور فلا يقال هو مني مجلسك ومثلك زيد ومربط الفرس ومقعد الثر لا هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذي يقعد فيه ومزجر لان العرب لم تستعملها الا على معنى التمثيل للغرب والبعد وذهب الكسائي الى أن ذلك مقيس على ص مسألة كتر تصرف بين وثمان واذن مضافا اليها ومكان وتدر في وسط ساكتا والمحرك اسم وقال الكوفيون ظرفان والفراء ما حسن فيه بين ظرف والاحسن تسكينه وما لاسم والاحسن فتح يركب على والمرزوق ما كان آخر الفضل سكن وما لاحرك وما عاين في بدل لا بمعنى بديل وأنكر الكوفيون ظرفية ومكان بمعناه وحول وحولى وأحوالى وحوال ووزن الجبل ووزنة الجبل وصدك وصديق وسوى ويقال كثيرا وغیره قليلا ويستنى وبوصفها كغير مضاف لمعرفة نكرة في الاصح وزعم عبد الله اثم بناءه سواء على الفتح وزد بمعنى وسط وسوى بمعنى مستو وشرط بمعنى تعود كراهة أبو حيان وعند مثلث العين لمكان المحصور والقرب حسا ومعنى وتأني زمانه بمعناه الذي يعرفه لا بمعنى لادن في الاصح ولكن لا تجر أصلا ولا تكون ظرفا للمكان بخلاف عند ولا تطلق على غائب وفاقا لحريري والمصري وابن السجري بخلاف

أى يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا قال ابن هشام فى التوضيح واليه أذهب وقوله فى البسيط عن الكوفيين وذهب الزباجى وابن مالك إلى أنها ليست ظرفا البتة فانها اسم مراد فى التفسير فكأن غير لانه يكون ظرفا ولا يلزم فيها النسب فكذلك سوى وحكم المقصورة والمدودة فإذ كرر على الأقوال الثلاثة سواء نص عليه الآمدى وحكم المكسورة والمضمومة أيضا سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور ومن نصرها ما حتى أتاني سواءك وقوله

• فسوالها بانهما وأنت المشتري • وقوله • وأبقى سوى المدوان • وقوله

أترك ليسى ليس بينى وبينها • سوى ليله أنى إذا لصبور

وقوله ذكرك الله عند ذكروا • صارف عن فؤادك الغفلان

وقوله • ممل بسواء الحق مكذوب • وقوله • فان أخا سواك الوحيد • وقوله

• وما قدمت من أهلها السواك • والأشهر فى سوى لغة الكسر والقصر ولغة الضم والقصر حكاهما الأخفش ولغة الفصح والمكحاه سيبويه ولغة الكسر والمكحاه ابن الخيزان فى شرح الغيبة ابن مطر وزعم عبد الله ابن مرزوق القير وائى أن سواء المدودة مبنية على الفتح لضعف ما معنى الا قال أبو حيان الذى حله على ذلك أنه ما لا لزوم للفتح لا تستغبر بوجه الأعراب فغير غير الصحيح أن فيها أعراب وهى لازمة الظرفية فلذلك لم يرفع ولم يصر قال ويلزمه أن يقول بناء سوى وسوى أو يسدى فرقا بينها وبين هذين أما سواء بمعنى وسط تجو • سواء العليم • أو بمعنى مستوعب • سواء عليهم أن أنشروهم • فصر بواجعا وكذا سواء بمعنى جذاة نحو زيد سواء عمرو ويستعمل سوى كثيرا فى شتى ما يقع وقام القوم سوى زيدا ما فى الدار سوى جار قال كل سعى سوى الذى يورث الفو • زف قباه خمرة وخسار • وقال

• لم ألف فى الدار فانطق سوى طلل • ويوصف بها نحو ما فى رجل سوى زيد قال

أصابهم بلاء كان فيهم • سوى ما قد أصاب بنى النضير

وتفرد سوى من غير أنها تزم الاضافة لفظا بخلاف غيرها فانها تقطع عنها لفظا وتنوى كإسيان ولا يعترض على هذا بقوله تعالى • مكان سوى • فان سوى فيه معنى مستور وليس الكلام فيه ويطاق سوى إلى المعرفة والنكرة كاليتين السابقتين وقيل أنها تفرد عن غير أنها الأضاف إلا إلى المعرفة بخلاف غيرها فانها أضاف إليها ورده أبو حيان بقوله سوى طلل وسوى ليله وهما كرتان • ومنها عند وهى لبيان كون مظهر وهما حاضر احصا أو معنى أو قربا حسا ومعنى فالأولى نحو • فلما آه استقر اعند • والثانى نحو • قال الذى عنده علم من الكتاب • والثالث نحو • عند سرى انتهى عند حاجتنا إلى أى • والرابع نحو • عند ملى مقتدر • رب ابنى عندك بيتا فى الجنة • وانهم عند ظن المصطفين الاخيار • ما عندكم ينفذوا عند الله باق • وقد تردد فى مان نحو الصبر عند الصدمة الأولى ولم تستعمل الامتصو به على الظرفية كالمثل أو مجرورة عن نحو • أتناه مرجع من عندنا • وانما تصرف لشدّة توظيفها فى الإبهام لانها تصدق على الجهات الست والأشهر كسر عينها ومن العرب من يضعها ومنهم من يضعها ومنها الذى وهى بمعنى عند لا بمعنى اللزق فى الافصح ومن ثم كانت معر بلكن تشارك لدى عند من أوجه أحدها أنها لا تجر أصلا • وعند تجر بمن كأتخدم الثانى أن عند تكون ظرفا لآعيان والماعنى كأتقدم ولدى لا تكون ظرفا للماعنى بل لآعيان خاصة يقال عندى هذا القول صواب ولا يجوز لدى ذكره ابن الشجرى فى أماليه ومبرنان فى حواشيه الثالث أنك تقول عندى مال وإن كان غالبا ولا تقول لدى مال إلا إذا كان حاضرا قاله الحررى وأبو هلال العسكري وابن الشجرى وزعم الحرى أنه

لا فرق بين لدى وعند قال ابن هشام في المفتي وقول غيره أولى وتقلب المعنى مع الضعيف ياء كعلى وإلى قال تعالى . ولدينا مزيد . وما كنت لديهم لأمع الظاهر نحو . لدى الخناجر . لدى الباب . ومن العرب من يضرب الالف مع المضمر أيضا كالظاهر وكذا إلى وعلى قال

إلى كم يا خناصة لا ألتا * عن الناس الصراعة والمهاونا
فلو برأت عقولكم بصرتي * بأن دواء دائكم لدانا
وذلكم اذا * وأتفقونا * على نصر أعقادكم علانا

ص * مشكلة بتوسع في التصرف فيعمل بمفعول به ويضمر غير مترون بني ويضاف ويسند إليه لأن كان العامل حرفا أو اسماء جامدا ولا يستد بالثلاثة على الأصح قبل أو اثنين ولا كان ان علفت فيه على الأصح
ش * التوسع جعل الطرف بمفعول به على طريق الجواز فيسوغ حينئذ ضمارة وغير مترون بني نحو اليوم سرته ولا يجوز ذلك في المنسوب على الطرف بل اذا أضمر وجب التصريح بني لأن الضعيف رد الاشياء إلى أصولها فيقال اليوم سرته فيه وسواء في التوسع ظرف الزمان والمكان فالأول نحو
* ويوم شهدناه سلعاء عامرا * يارب يوم لي لأظله *

الثاني نحو * ومثرب أنثر به وشيل * والاصل شهدناه وأظلل فيه وأنثرب فيه ويجوز حينئذ الإضافة إليه على طريق الغالبة فيحول بكر الليل والنهار * يأسرق الليلة أهل الدار * والمفعولية نحو * ترعى أربعة أشهر يأسروق الليلة أهل الدار ولا تصح الإضافة عند إفراد الطرف لأن تقديره في تحول بين المنافع والمنافع إليه فيفتح قاله الفارسي ولأن الخافض اذا دخل على الطرف يخرج عن الطريقة قاله ابن عصفور ويجوز حينئذ الاستناد إليه نحو . في يوم عاصف . انتعاف من ربنا وما حبسوا سافطرا * صيد عليه الليل والنهار * قال بعضهم ويؤ كدو يبدل ويستق منه ولا يجوز ذلك في الطرف غير التوسع فيه قال صاحب البسيط في هذا نظر وللتوسع شرط الأول أن يكون الطرف متصرفا فالزم الطريقة لا يتوسع فيه لأن التوسع مناف لمع التصرف اذ يلزم منه أن يسند إليه ويضاف إليه الثاني والثالث أن لا يكون العامل حرفا ولا اسما جامدا لانهما يعملان في الطرف لا في المفعول به والتوسع فيه شبه بالمفعول به فلا يعملان فيه الرابع أن لا يكون فعلا متعديا إلى ثلاثة لأن الاتساع في اللزوم له ما يشبه به وهو المتعدي إلى واحد والاتساع في المتعدي إلى واحد له ما يشبه به وهو المتعدي إلى اثنين والمتعدي إلى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدي إلى ثلاثة فيصور فيها وأما ما يتعدي إلى ثلاثة فليس له ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدي إلى أربعة ففتح هذا ما صححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور لا كثير بن وعزاه غيره للبرد وقيل يجوز في المتعدي إلى ثلاثة أيضا ونسبه ابن خروف إلى السنيو به وأبو حيان إلى الجمهور ولا مبالاة بعدم النظر والاليج في اللزوم اذ لم يحد منه المفعول وانما جاز فيه لضرب من الجواز فكذا هنا وقيل يمنع الاتساع مع المتعدي إلى اثنين أيضا لأنه ليس له أصل يشبه به اذ لا يوجد ما يتعدي إلى ثلاثة بحق الأصل والجل انما يكون على الأصول لا على الفروع وهذا ما صححه ابن عصفور قياسا لما ذكر وسماحا لانه لم يردالا في المتعدي لواحد واللازم قال أبو حيان والامر كما قال من عدم المعامع المتعدي لاثنين الخامس أن لا يكون العامل كان وأخواتها قلنا انما تعمل في الطرف حذرا من كثرة الجواز لانها اذا رفعت وقعت تشعبا بالفعل المتعدي والعمل بالشيء مجاز فاذا نصب الطرف على الاتساع وهو مجاز أيضا كثر الجواز ففتح منه قال أبو حيان وهذا ما يقتضيه النظر وتظهره قولهم دخلت في الامر لا يجوز زحف في لأن هذا الدخول مجاز ووصول دخيل إلى الطرف غير وساطة في مجاز

فم يجمع عليها عزازان وقار بن عبيد بن جحوز الاتساع معها كسائر الاتصال أمان قلنا بانها لا تميل في
الطرف فواضح انه لا يسع ولا يمنع التوسع إضافة الظرف الى المظروف القطوع عن إضافة المعوض
منه السون نحو بن ربيح حيث وما يتصلب من المصادر نصب الطرف يجوز فيه توسع ومنه فقد تقطع بينكم
وأبصحت لندرج تحت سرت تيل لا يضاف فيه التوسع الان وصف

ص ﴿ سبب مصدر عن مكان قبله و زمان بكثرة وقد يجعل ظرفا دون تقديره ويقدم غير مضاف اليه
لا مصدر مؤنن خلافا لغيره عشرين

ص ﴿ فسينب عن شغرف مصدر اذا كان الطرف مضافا اليه لخلف ولا بد من كونه معينا وقت أو مقدار
وهو كثير في ظرف الزمان نحو حيثك صلاة العصر أو قدوم الحاج وانتقل ترك طب ناقة تليق في المكان نحو
جنست قريب ريد أي سكن قربه وقد يجعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف كقولهم أحبا لك اذهب أي أفي
حق وقد يكون النائب عن غير نحو لا كلمة ارلين ولا بمسلة مذهب القار نلين ولا نوب في ذلك المصدر
المؤول وهو ان الفصل نحو وزغيتون أن تنسكوهن اذا قدر بنى خلافا لغيره عشرين

ص ﴿ كلام في الظرف والمينان
ص ﴿ أبو ردت في هذا الفصل ما سبق الى جمعه واستيفائه من مبنى ظرف الزمان والمكان من يتأعلى
سرف المجمع

ص ﴿ إذ الوقت الماضي والمستقبل في الاصح وتاتم الظرفية مالم ينف لها زمان والاضافة الى جهة غير
معدرة زان واخوته وأدام وأليس أولئك أوليت أولحل ويقع أن يليه اسم بعده ماض ويذهب نحو
وكلياقوض توبينا وتكسر السا كين وقال الاخفش إعرابا وقد تنقح والمقربا شيا الكفا في
ذلك اذا جوز الاخفش والزجاج والمتنرون وقومها مفعولا به وبلا منه والاختصاص مبتدأ وهي فبي
للتحليل خلافا لجمهور سرف وقيل ظرفا للعا جاد بعدينا ويناصر فاعرف مكان أو زمان أو زائدا أقوال
وعلى الظرفية عاملها قال ابن جني وابن الباذن قالها وعامل يتناقدس والشاويين عاملها حذرف واذا بدل
قال أبو عبيد بن القاسم وزائمة واختاره ابن السجري بعدينا وينا

ص ﴿ من الظرف المية اذوا الدليل على امعته اقولها التنوين والاختيار بها نحو حيثك إجماعه اذوا الإضافة
اليها لا تأويل نحو بعد اذ حدثنا ونبئت لا تقارها الى ما بعدها من اجل ولو ضعا على حرفين وأصل وضعها
أن تكون ظرفا للوقت الماضي وهل تقع للاستقبال قال الجمهور لا وقال جماعة منهم ابن مالك ثم استدلووا بقوله
تعالى ومنه نصبت اخبارها والجمهور رجعوا الآية ونحوها من باب وقفع في الضرر أي من تزيين
المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع قال ابن هشام ويصح لغيره بقوله تعالى فسر فمفون إذ
الاعلال في اعتناهم فان يكون مستقبل لفظا ومعنى السخول حرف التنفيس عليه وقد جعل في إذ فيلزم أن
يكون بمنزلة إذا وتاتم اذ الظرفية فلا تصرف بان تكون فاعلة أو مبتدأ لأن يضاف اسم الزمان اليها نحو
حيثنومون بعد اذ حدثنا ورايتنا أمس اذ جئت وجوز الاخفش والزجاج وابن مالك وقومها مفعولا
به نحو وادكروا إذ كنتم قتيلا وبلا منه نحو وادكر في الكتاب مريم إذا تبتدأ والجمهور
لا يشترن ذلك واضحه وحيان قاله لا يوجد في كلامهم أحببت اذ قد علمت بدولا كرحبت اذ قد علمت وانما
ذكروا ذلك اذ كرنا اعتاص عليهم ما ورم ذلك في القرآن ونضر يجيب سهل وهو أن يكون اذ معمولة

كقد رجعت عليه الآية قال في المعنى وليس القهولان بشئ واختار ابن السجري أنها تنفع زائدة بعد يبتا وبينا خاصة قال لا تملك إذا قلت بينا أنا بئاليس إذ جاء من يدقصرها غير زائدة عملت فيها الجبر وهي مضافتان جملته جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لين فيعمل المضاف اليه فيا قبل المضاف

من ص إذا المستقبل مضعنة معنى الشرط غالباً قال ابن مالك والماضى وأتكره أبو جحان وقوم الحال ويختص بالجزر ومه وكذا المقتنون خلافاً للبيانين بخلاف أن من ثم لا يحزم في السعة خلافاً لمن جوزه بطله أو مع ما ولا يدل على تكرار ولا عموم على الصحيح فهموا تصاف أبداً الجملة صدرها فاضل ولو مقدر فاقبل اسم يليه ويجوزه الأخفش إلى اسمية الجزأين وأوجب الفراء إيلاها الماضى شرطية وقال غير هو الغالب ومن ثم قال الأكثرون باسمه الجواب لا الشرط قال ابن مالك ونحجي بمفعولاً به وجبرورة بمعنى ويستند وترد للمفاجأة فأقول إذا وتلتزمها الفاء قال المازني زاده قومه من عاطفة والى يادى جزائية ولا يليها فاضل وتالتا يجوز زرع قد قال أبو عبيدة وتزاد

من من الظرف والبنية إذا والدليل على اسميتها الأخبار بهامع مباشرتها الفعل نحو القيام إذا طلعت الشمس وبه الهام من اسم صريح نحو أحيئت غدا إذا طلعت الشمس وهي ظرف للمستقبل مضعنة معنى الشرط غالباً ومن ثم وجب إيلاؤها الجملة القطعية وزيت الفاء في جوابها نحو إذا جاء نصر الله إلى قوله فسيم وقد لا تضمن معنى الشرط بل تعبر دللته لظرفية المحنة نحو والدليل إذا يمشى والدليل إذا سبى وزعم قوم أنها تخرج عن الظرفية فقال ابن مالك أنها وقعت بمفعولاً به في حبيب أنى لأعلم إذا كنت على راضية وإذا كنت على غضبي ويستند إلى قوله تعالى إذا وقعت الواقعة والخبر إذا الثانية وخافته الواقعة بالنصب حالاً والمعنى وقت وقوع الواقعة خافته تقوم رافعة لآخرين هو وقت تخرج الأرض ومجبرورة بمعنى في قوله تعالى حتى إذا جاءها

وسيقه إلى ذلك في جنى في الثاني والأخفش في الثالث والجمهور أنكروا وذلك كله وجعلوا حتى في الآية حرف ابتداء داخل على الجملة يأسرها ولا عمل لها وإذا وقعت طرفاً جوابه محذوف أى انقسمت أقساماً وكنتم أنزاجاً وإذا الثانية بدل من الأولى وإذا في الحديث ظرف محذوف هو مفعول أعلم أى سألتك ونحوه وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال فقال ابن مالك أنها وقعت للماضى في قوله تعالى وإذا رأوا تجارة أو لهوا أنفضوا إليها فان الآية نزلت بعد انفضائهم وكذا ولا على الذين إذا ما أتواكم لتعلمهم قلت لأحد الآية وقال قوم أنها وقعت

للمحال في قوله تعالى والدليل إذا يمشى لأن الليل مقارن للغيبان ويختص إذا بما يتيقن وجوده نحو تنبأ إذا أخرج البسر أو رجح نحو آتيت إذا دعوتني بخلاف أن فاتها تكون للحقل والمستكوك فيه والمستعمل كقوله

فإن كان للرجح وله ولا تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على المتيقن لكونه مبهم الزمان نحو آتأتهم فهمم الخالدون ولكن كونها خاصاً للمتيقن والمقتنون خالفت أدوات الشرط فلم تحزم إلا في الضرورة كقوله وإذا أتيتك خصاصة فقصم وإذا دلت إذا على الشرط فلا يدل على التكرار على الصحيح وقيل

يدل عليه ككلمة واختاره ابن مسعود فلو قال إذا قلت فأنت طالق فقامت ثم قامت أضافي العدة مثلاً وثالثاً يقع بهامش على الأول دون الثاني وكلا لا يدل على التكرار لا يدل أنضاعى السموم على الصحيح وقيل يدل عليه فلو قال إذا قلت امرأ من نسائي فبيد من عبيدى حر فطلق أو بمال يمتق الأعداء وحديثه على الجين على الأول ويقتو أر بع على الثاني وتلزم إذا الإضافة إلى جملة صدرها فاضل سواء كان مضارعاً أو غيراً وإذا اتى عليهم آتأتنا وإذا لم تأتهم بآية أم ماضياً نحو إذا جاءك المناقون وزعم الفراء أن إذا إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلا الماضى وقال ابن هشام إيلاؤها الماضى أكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا رد إلى قليل تنفع

وقد يلها اسم بعده فعل مقدر قبله فعل يقسمه الفعل بعد لا تنم فهو . اذا السماء انشقت . وجوز الاخفش
 البلا معاجلة فيها اسمان مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل كقوله * اذا بهي تحسه حنظلة * وفي ناصب اذا
 قولان أحدهما انه شرطها وعليه المحققون واختاره أبو حيان جلالها على سائر أدوات الشرط والثاني انه
 ملقي جوابها من فعل وشبهه وعليه الأكثر ومن لما تقدم من أنها لازمة الاضافة الى شرطها والمضاف اليه لا يعمل
 في المضاف فلاشارة بقولي ومن ثم الى قولي وتضاف أبدأ والاولون انفصلا عن ذلك بأن قالوا بعد اسم اضافتها وترد
 اذا المضافه فتنقص بالجملة الاسمية فياجزم به ابن مالك ورده أبو حيان وقيل تدخل على الفعل مطلقا وقيل
 تدخل على الفعل المصحوب بقدر نقل الاخضض ذلك عن العرب نحو خرجت فاذا قد قام زيد قال في المنى
 وجهان التزام الاسمية معها انما هو للفرق بينا وبين الشرطية الخاصة بالفعلية والفرق حاصل بقدر اذا لا يقرن
 الشرط بها ولا يحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب
 ومنه * فاذا هي حية نسي * وهي حيث دل حرف عند الكوفيين والاحضض واختاره ابن مالك بزيحجه قولم
 خرجت فاذا إن زيد بالباب بكسر الهمزة لان لا يعمل ما بعدهما قبلها ونظر في مكان عند المبرد والفارسي وابن
 جني وأبو بكر الخياط واختار ابن عصفور ونظر في زمان عند اليعاقبة والراجح واختاره الزعمشري وابن
 طاهر وابن خروف والشلوبين ابقاء لها على ما ثبت لها فاذا قلت خرجت فاذا زيد يصح كونها خبرا على
 المكان أي في الحضرة زيد لا على الزمان لانه لا يتخير به عن الجنب ولا على الحرف لانه لا يصير به وتزنها الفاء داخله
 عليها واختلف فيها فقال المازني هي زائدة للتأكيد لان اذا الفيائية فيلحقها في الاتباع ولذا وقعت في جواب
 الشرط موقع الفاء وهذا ما اختاره ابن جني وقال مبرمان هي عاطفة للجملة اذا ومنحوها على الجملة قبلها واختاره
 الشلوبين الصغير وأبدى أبو حيان بوقوع ثم موقعها في قوله تعالى ثم اذا أتم بشر تنشرون . وقال الزجاج دخلت
 على حذوهم في جواب الشرط وزعم أبو عبيدة ان اذا قد تزداد واستدل بقوله

حتى اذا سلكتهم في مناوة * شلا كاشلت الجمالة الشرذا

قال فرادها لعمد الجواب فكانت قال حتى سلكتهم وتأوله ابن جني على حذف جواب اذا

من * الآن لوقت حضراو بعنه وزعمه الفراء مستقولا من أن المختار اعراه وألفه عن واو وقيل ياء وقيل
 أصله أوان وقيل نظريته غالبية

من * من الظروف المبنية الآن والدليل على اسميته دخول ال و حرف الجر عليه وهو اسم للوقت الحاضر
 تجمعه كوقت فعل الانسان حال النطق به والحاضر بعنه فهو من يسبق الآن . الآن نصف الله عنكم . قال
 ابن مالك ونظريته غالبية لانه قد يفرض عنها الى الاسمية كحديث فهو بهي في النار الآن حين انتهى الى
 قبرها فالآن في موضع رفع بالابتداء حين انتهى خبره وهو مبنى لاضافة الى جملة مصدرها ماض كقوله

ألى الآن لا بين اربعوا * لك بعد المسيب عن ذا الصافي

وألفه منقلبة عن واو وقولهم في معناه أوان وقيل عن يملأته من أن بين اذا اقرب وقيل أصله أوان قلبت الواو
 الفاعم حذف لاتقاء السالكين ورد بأن الواو قبل الالف لا تقلب كالجود والسواد وقيل حذف الالف
 وغربت الواو الى الالف كما قالوا راجد وراح اسمعلاه مرة على فصل ومرة على فعال كزمن وزمان واختلف
 في علتنا به فقال الزجاج بنى لتضمنه معنى الاشارة لان معناه هذا الوقت ورد بأن تضمن معنى الاشارة منزلة
 اسم الاشارة هو لانه دخله آل وقال أبو علي لتضمنه لام التعريف لانه استعمل معرفة وليس عما وآل فيه
 زائده وضعه ابن مالك بأن تضمن اسم معنى حرف اختصار اي ان في زيادة الملاية بعد هذا مع كون المزد غير

المضمر منه فكيف إذا كان إياه وقال المبرد وابن السراج لانه خالف نظائر ما ذهبنكرته في الأصل استعمل من أول وضعه باللام وباب لأن لم يدخل على النكرة وكذا قال الزحشمري سبب ثمة وقوعه في أول أحواله بالالف واللام لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد عنها ثم عرض تعريفه فيلحقه فلما وقع لأن في أول أحواله بالالف واللام خالف الابهاء وأشباه الحروف ورد ابن مالك بازوم بناء الجاء الصغير واللات ونحوهما ما وقع في أول أحواله بالالف واللام وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الاسماء وجب تشابه الحرف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خلف الابهاء بوزن أو غيره وهو باطل بإجماع وقال ابن مالك بنى تشابه الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يشي ولا يجمع ولا يفر بخلاف حين وقت وزمان ومدة قال أبو حيان وهو مرود دودها رده هو على الزحشمري وقال الفرء انما بنى لانه نقل من قبل ما مضى وهو أن معنى حان فيقي على بنائه استصحابا على حد أنها كمن قيل وقال ورد بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه ل ك لا تدخل على قيل وقال يلماز فيه الاعراب كما يجوز في قيل وقال ذهب بعضهم الى انه معرب وقصه اعراب على الظرفية واستدل به بقوله **كانهم لمان لم تتغيرا** بكسر النون أي من الآن مخفف النون لالتقاء الساكنين وجرد قيل على انه معرب وضعف ابن مالك باحتال ان تكون الكسرة كسرة بناء ويكون في بناء الآن افتتان الفتح والكسر كافى شتان الآن الفتح أكثر وأشهر واختار عندى القول باعتبار لانه لم يثبت لبنائه عليه معتبرة فهو منصوب على الظرفية وان دخلته من جر وخروج عن الظرفية غير ثابت ولا يصلح الاستدلال به بالحديث السابق لما تقرر غير مرة وفي شرح الالفية لابن الصائغ ان الذى قال بأن أصله أو أن يقول باعتبار ك كان أو أنما معرب

ص أمس المايى بولم يبنى على الكسر قال الزجاج والراجحى والفتح لفة واعرابه غير منصرفة مطلقا ومنصرفا لفتوز زجهم قوم محكيين الامر فان قرن الـ أعرب غالبا وكذا ان أضيف وأنكر أو نوى أو جمع أو صغر

ش أمس اسم معرفة منصرفة يستعمل في موضع رفع ونصب وجر وهو اسم زمان ووضع اليوم الذى يليه اليوم الذى أت فيه أو ما هو في حكمه في ارادة القرب فان استعمل ظرفا فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب وعلة بنائه نضمنه معنى الحرف وهو لام التعريف ولذا لم يبن غد مع كونه بحرف لانه نضمنها وانما نضمنها ما هو حاصل واقع وغد ليس بواقع والفرق بينهما بين مصر حيث لم يبن انه لما عدل عن المصر لم يضمن معنى الحرف بل أنيب مناب المصر المعروف فصار معرفة مثله بالنيابة كما صار معرفة بالنيابة عن عامر العلم وقال ابن كيسان بنى لانه في معنى الفعل الماضى وأعرب لانه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب وقال قوم عليه بنائه تشابه الحرف اذ افتقر في الدلالة على ما وضع له الى اليوم الذى أت فيه وقال آخرون بنى تشابه الابهاء المهمة في انتقال المعناه لانه لا يختص بمعنى دون آخر وأجاز الخليل في لقيته أمس ان يكون التقدير لقيته بالأمس مخفف الحرفين الباء والآل فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب وزعم قوم منهم الكسائي انه ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكى معنى فعل الامر من المساء كالوسمى باصبع من الصباح فتوالت حيث أمس أى الذى نقول فيه أمس عندنا ومنا كانوا كثيرا ما يقولون ذلك لثروا وراخلطوا إذا أراد الانصراف عنهم فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسما للوقت وتعرف بالاشارة الى أنه اليوم الذى قبل يومك **ي** قال البيهقي تعريفه بلاضافة كسر فجمع وان استعمل غير ظرف فذكر سيويعن الحجاز بين بناءه على الكسر رفعا ونصبا وجر كما كان حال استعماله ظرفا فتوالت ذهب أمس بمافيها وأحييت أمس ومارأيت له سببا

قال
ونقل عن بني تميم أنهم وهو أن الحجازيين حالة النصب والجر في البناء على الكسر ويعر بونه اعراب ما لا ينصرف
حالة الرفع قال شاعرهم

نعصم بأرضه ن عن بأس * وناس ندى نضمن أسس

ومن بني تميم من يعر به اعراب ما لا ينصرف في حلقى النصب والجر أيضا وعلته ما ذكر في سحر من العدل
والتعريف وعليه قوله هاني رأيت عجبا ذأسا * ومنهم من يعر به اعراب المنصرف فينونه في الأحوال الثلاثة
حكاه الكسائي وحكى الزجاج أن بعض العرب ينونه وهو ميم على الكسر تشبيها بالاصوات وحكى الزجاجي
والزجاج أن من العرب من يبننه وهو ظرف على الفتح فتلخص فيه حال الظرفية لغتان البناء على الكسر وعلى
الفتح وحال غير الظرفية خمس لغات البناء على الكسر ثلاثون مطلقا وبتون واعرابه منصرف فاو غير منصرف
مطلقا واعرابه غير منصرف رها و بناؤه نصابا ورا فان قارنه آل اعرب غالب النحوان الأسس ليوم حسن وقال تعالى
كان نغم بالأسمن . ومن العرب من يستصحب البناء مع ال قال

واني وقت اليوم والاسس قبله * يسابك حتى تكادت الشمس تغرب

فكسر السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم قالوا والوجه في تغريبه أن تكون ال زائدة لغير منصرف
واستصحب نقصن معنى المعرفة فاستخدم البناء أو تكون هي المعرفة ويحذف عن افعالها فالكسرة اعراب لابتداء
ويعرب أيضا حال الاضافة نحو ان أسسنا يوم طيب وحال التنكير نحو مضى لنا أسس حسن لا تتركب اليوم الذي
قبل يومك وحال التثنية نحو أسان وحال الجمع نحو أسمن وأماس وأموس قال

مرت بنا أول من أموس * به تحبس ميسة العروس

قال ابن مالك في شرح الكفاية والشافية حال التصغير قال أوجيان وهو مخالف لنص سيبويه وغيره من العامة
أن أسس لا يصغر وكذا عدا استثناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم واليلة قال نعم ذكر المبرد أنه يصغر فبجه
عليه ابن مالك وكذا ذكر ابن الدهان في الغرر وهو دخول عن نص سيبويه

ص بعد ظرف زمان لازم الاضافة فان أضيف أو حذف منافاه ونوى لفظه أعرب أو معناه ضم بناء وقد

ينون حيث نوى فتح اعرابا وان نكر نصب ظرف قد يصير و يرفع ولا يضاف للجملة حتى يكف بها

ش من الظروف المبنية في بعض الأحوال بعد وهي ظرف زمان لازم الاضافة وله أحوال أحدها أن

يصح منافاه نحو جئت بعدك فهو مرب منصوب على الظرفية ثانيا أن يقطع عن الاضافة لفظا ومعنى قصدا

للتنكير فكذلك كقولهم * فاشتر بواي على لذة خرا * وقد يجر قرى لله الام من قبل ومن بعد بالجر

والتنوين وقد يرفع ويرى فاشتر بواي بالرفع ثالثا أن يقطع عنها بان يحذف المضاف اليه لكن ينوى لفظه

فيرب ولا ينون لا انتظار للمضاف اليه المحذوف . رابعا أن يحذف وينوى معناه فيبنى على الضم نحو لله الامر

من قبل ومن بعد . أي قبل الضم وبمدا وعلله ابن مالك بأنه كان حقه البناء في الأحوال كلها تشبيها بالجر

لفظا لمن حيث أنها لا تنصرف بثنية ولا جمع ولا اشتقاق ومعنى لا تتقارها إلى غير هاء في بيان معناها لمن عارض

ذلك ز وما للاضافة فاعرب ثلما قطعت عنها ونوى معنى الثاني دون لفظه أشبهت حرف الجواب في الاستثناء

بها عن لفظها بمدا فانضم ذلك إلى الشين المذكور بن فبنت وفي الافصح أكثر النحويين يقولون يا أفردت

من منافاه وتضعه أشبهت الحروف وتلقها بالتحذوف بمدا معني تعلق الحروف بغيرها فبنت للثلاث وقد تفتح في

هذه الحالة ثلاثون وقد تفتح مع التنوين وكلاهما اعراب حكى هشام رأيت قبل ومن قبل وأشد

ولا وجد المرى قبل جبل. وأشد الخليل قوله. فاشترى بوابع على لته خرا. بالضم منون. ولا يضاف بعد الجمله مالم
يكتب بها كقولهم. أعلا أقام الوليد بعد ما. أفنان رأسك كالخام الخلس
من. ومنه فباز كرفيل وأول وألم وقدام وروا عن خلف وأسفل وتصرف الكل متوسط وأنكره
الجرى وبين وشمال وفوق وتحت ولا يتصرفان وعمل وأنكر ابن أبي الريحاضة لفظاً وأثبت الجوهري
ودون وحسب ولكن نصبهما على الحال غير بعديس قال السيرافي وابن السراج وأبو حيان ولا يجوز نصبها
والخيار وفا لا لا تخش اعرابها مطلقاً وألحق بعضهم كلا ولا يتصرف مبنياً والصحيح انه أصل أول وأول وانه
لا يستلزم تأنيباً واذا وقع اسماء صرف وأنت بالتاء مقوله
من. مثل بعد فاق تقدم من اعرابها في الاحوال الثلاثة وبنائها في الحالة الرابعة على الضم للعله المذكورة قبل
وأول وألم وقدام وروا عن خلف وأسفل وبين وشمال وفوق وتحت وعمل ودون وحسب وغيره ومن بناء قبل
الآية السابقة ومن تشكيه قوله. فساغ على الشراب وكنت قبلاً. وتقدمت قراءته من قبل بالجر والتنوين
ومن نية لفظ المضاف اليه فيه قوله. ومن قبل نادى كل مولى قربة. كندار واه الثقاف بكسر اللام وسكى أبو علي
أيداً بهذين أول الفتح على تشكيه ممنوع الصرف والضم على نية الاضافة دون قصد الى لفظ المضاف اليه
وبالجر على قصد لفظه قال في الصحاح فان أظهرت المحذوف نصب فقلت ابداء به أول فملك وقال الشاعر
ألمم وخلف المرحمن لطفر به. كوالى تروى عنه ما كان يحذر
وحكى الكسائي أفوق تنام أم أسفل بالنصب على تقدير أفوق هذا أم أسفله. قال الشاعر
ولم يكن لتمامك الامن وراءه وقال. لعناش من عليه من قدام. وقال. وأنت فوق بنى كليب من عل
وقال. كحلمود صخر حطه السبل من عل. أى من مكان عال ويقال قبضت عشرة فحسب أى فحسب ذلك
وهذا حسبك من أجل وقبضت عشرة فليس غير أى ليس غير ذلك مقبوضاً ذكر ابن هشام أن شرطه أن
تقع بعديس وان قول القمهاء لا غير لمن وليس كذا قال قد صرح السيرافي وابن السراج وأبو حيان بأن لا كليس
في ذلك وأنشد ابن مالك. فمن عمل أسلفت لا غير تسأل. ويجوز فيها زيادة على أخواتها البناء على الفتح فيقال
ليس غير والاخضش يقول باعرابها في الضم والفتح معا وان حذف التنوين لا تنتظر المضاف اليه وعلى الفتح هي
خبر ليس والاسم محذوف أى ليس المقبوض غير ذلك ورأيه هو المختار عندى لما تقدم في أى الموصولة ثم نصب
في الجميع على الظرف لانه لا حسب فعل في الحالة قال ابن هشام وما أظن نصب عل وجوداً وأنكر ابن أبي الريحاض
اضافة عل لفظاً لكن الجوهري صرح بجوازه فقال يقال أتيته من عمل النار بكسر اللام قال أبو حيان ومن
غير بيب المنقول ما ذهب اليه محمد بن الوليد من جواز حذف التنوين من كل فقول كل منطلق جعله غاية مثل
قبل ولم يحكمه عنه أبو جعفر النحاس وأنكر عليه على بن سليمان لأن الظروف قد خست بعلة ليست في غيرها
ومابني من الظروف المذكورة فانه لا يتصرف وأما المغرب منها فذكر ابن مالك أن فوق وتحت لا يتصرفان
أصلاً قال أبو حيان ونصب على ذلك الأنضش فقال اعلم أن العرب تقول فوق رأسك وتحت رجليك لا يتصرفون
في نصب الفوق والتحت لانهم يستعملونهما الانظر فاعلم أن العرب تقول فوق رأسك وتحت رجليك لا يتصرفون
وقال. تجري من تحتها الانهار. وقد جاء في فوق بعلى في قوله. فأقيم بالله الذي اهتز عرشه. على فوق سبع
وبالبناء في قوله. ليست رها فوق ما استطيع. وكلاهما شاذ وأما بين وشمال فكثير تصرفهما كما تقدم وأما
قبل وبعداً ونسبة بعدهما الى أسفل فتصرفهما متوسط قرئ. والركب أسفل منك بالرفع. وقال
فندت كلا الفرخين تصببانه. مولى الخنافة خلفها وأماها.

ويقال أمام زيد آمن من ورثته وزعم الجري أنه لا يجوز استعمالها الاطرافا ولا يقاس على استعمالها اسماء اولاد
 مضاف قبل ايضا للجملة المتكف بما تنصو قبل ما وبقي مسائل تتعلق بأول الاول الصريح أن أصله أوائل وزن أفضل
 قلبت المهزلة الثانية واوا ثم أعتبت بدليل قولهم في الجمع أوائل وقيل أصله وقل وزن فاعل قلبت الواو الأولى
 هزلة وانما يجمع على أوائل لاستعماله اجزاء الواو بينهما ألف الجمع الثانية الصريح أن أول لا يستلزم ثانيا
 وانما معناه ابتداء الشيء ثم قد يكون له ثان وقد لا يكون تقول هذا أول مال اكتسبته وقد كتبت ببعده شيئا وقد
 لا تكتسب وقيل إنه يستلزم ثانيا كما أن الآخر يقتضي أولا فلو قال ان كان أول ولد تلدينه ذكر فأنت طالق
 فولدت ذكر لا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني الثالثة أول استعماله أن أحدهما أن تكون صفة أي
 أفضل تفضيل بمعنى الاسبق فيعطي حكم أفضل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيبه بالثاء ودخول من عليه
 نحو هذا أول من هذين ولقبته عام أول والثاني أن يكون اسم فيكون مصر وفا نحو لقبته عاما أولا ومنه ماله
 أول ولا آخر قال أبو حيان وفي عنون علي أن هذا يؤنث بالثاء يصرف أيضا يقال أوله وآخره بالتثنية
 ص بين للكان وقيل لزمان وقال الزجاجي بحسب ما مضاف اليه وتصرفت متوسط ويجب العطف عليه
 بالواو إن أضيف لمجرد كان لحقه ما والالف عرض عليه الزمان وزومه والاضافة للجنس ولو فعلية على الأصح
 وقيل مضاف لزمان محذوف لا للجملة وقيل ما والالف كافة ولا وضع للجملة وقيل ما كافة والالف اشباع وقيل
 للتأنيث ومضاف بينا مصدر لا ينعى على الأصح وقيل هي عذوقتها وتليت ضرورة بكاف التشبيه وتركيبين
 كعبسة عشر فتني على الفتح فان أضيف صدرها جاز بقا الطرفية أو أضيف اليها بعين ز والها
 ش قال أبو حيان أصل بين أن تكون ظرفا للكان وتختل بين شيتين أو مافي تقدير شيتين أو أشياء ثم
 لحقتها ما والالف زمت الطرفية الزمانية وصرح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى إذ ومنها حديث ساعة يوم
 الجمعة بين خروج الامام وانقضاء الصلاة انتهى وذكر الزجاجي أنها بحسب ما مضاف اليه وتصرفت متوسط قال
 تعالى هـ هذا فراق بيني وبينك لقد قطع بينك بالجر مفعول متعدي ومتى
 أضيفت لمجرد وجب تكرارها معلقة بالواو كالأية الأولى وإذا لحقتها الالف أو ما زمت اضافتها الى الجمل سواء
 كانت اسمية كقوله فينا نحن زقية أنانا وقوله فينا المسرا إذا دارت سياسير أو فعلية كقوله
 فينا نسوس الناس والأمر أمرنا وتقول بينا أنصفتي ظمعتي ومنع بعضهم اضافتها الى الفعلية وقال لا تنافي
 الا الى الامة وأول البيت ونحوه على افعالهم وزعم ابن الانباري أن بين خيتن شمر طيبة ما ذكر من أن
 الجملة بديناو بينا مضاف اليها تنصو هادون حذف مضاف وأنها في موضع جر مذهب الجمهور وذهب الفارسي
 وابن جني إلى أن إضافتها الى الجملة على حذف حرف مضاف الى الجملة لان المضاف الى الجمل ظرف الزمان
 دون ظرف المسكان ولأن بين تقع على أكثر من واحد لها وسط ولا بد من اثنين شافقهما والتقدير بينا وأوقات
 زيدا قائم أقبل غمر واختره ابن الباذي وذهب قوم الى أن ما والالف كاتان والجملة بدينا لا موضع لها من
 الاعراب وذهب آخرون الى أن ما كافة عن الحذف والالف اشباع لان كون الالف كافة ثبت وثبت كونها
 اشباعا فالجملة بدينا الالف في موضع جر بالاضافة ويعملها على لسان الاعراب واختار المغاربة وزعم قوم أن
 الالف للتأنيث ووزنها فاعل ورد بان الظروف كلها مذكورة الا ما شذو هو قدام وراه ولا حاجة الى الدخول في
 الشاذ من غير داعية وقد مضاف بينا الى مصدر قال سنا عاتقه الكادور وعه وألقى بعضهم بينها فأجاز
 اضافتها الى مفرد مصدر نحو بينا قيام زيد قام عمرو وقال أبو حيان والصحيح أنه لا يجوز لانه لا يسمع ولا يسمع
 قياس بينا على بينا ولا تنافي بينا الى مفرد غير مصدر وفا قال أبو حيان وسببه أنها تستدعي جوابا لم يقع بعدها

الاما على معنى الفعل وذلك الجلة والمصدر من المفردات وقد يضاف خبر المبتدأ بعد بناؤنا وبيننا لالة المعنى عليه
كقوله فينا الضمر كما قد يضاف الجواب لذلك كقوله

فينا الفتي في نطل نعماء غضة • تباكره أفسها وزاوح

الى أن رسته الحادئات نكتة • يضيق بهامنه الرحاب القمام

وتلت بنا بكاف التشبيه في الشعر قال • بنا كذلك رأيتي مستعبا • قال أبو حيان وبإضافة بنا الى المصدر اخذ
أبو علي أن بنا ليست محذوفة من بنا كما قال بعضهم لأن بنا لا تضاف وانما هي مكفوفة بما دخل على الجلسين
وتركب بين خمسة عشر فتبني على الفتح كقوله

نعمى حيقتنا وبه • من القوم يسقط بين بنا

الأصل بين هؤلاء فإن قلت الاضافة وتركيب الامكان تركيب خمسة عشر فإن أصيب صدر بين بين الى عجزها جاز
بقاء الطريقة كقولك في أحكام الهزمة التسهيل بين بين وزوالها كقولك بين بين أقس من الابدال وان أصيب
الهاء فعين زوال الطريقة ومن ثم خطأ أبو نفع من قال هزمة بين بين بالفتح وقال الصواب هزمة بين بين بالاضافة

• حيث السكبان مثلاً • جوت واعرابها الفة وتلازم الاضافة للجلة وتندر فخر وقامه الكسائي وتر كها تندر
فتعوض ما وجوز الاخفش وقوعها للزمان وتصر فيها تندر وأنكره أبو حيان وفي وقوعها اسم ان ومفعولها
خلف وزعمها الزاج موصولة

عوض • من الظروف البنية حيث وعلية بناها شبيه بالحرف في الافتقار اذا لم تستعمل الاضافة الى جلة
وبني على الضم تشبيهاً قبل وبعد لان الاضافة للجلة كلاضافة لان أثرها هو الجاز لا يظهر ومن العرب من
بناها على الفتح طلباً للتخفيف ومنهم من بناها على الكسر على أصل التماثل الساكنين ولفظ طي ابدال بانها واوا
فيقولون حوت وفي ثنائيا الحركات الثلاث ولفظ فقص اعرابها يقولون جلست حيث كنت وبخت من
حيث جئت فجهر زها بمن وهي عندهم كندوقرى • سنسدرجه من حيث لا يسهلون • بالكسر فيصقل
الاعراب ولفظ البناء على الكسر وسواء في الجلة الاسمية أو الفعلية قال في المنى وضافتها الى الفعلية أكثر ولهذا
رجع النصب في جلست حيث زها اراه وتندر وضافتها الى المفرد كقوله • بيض المواضي حيث في العمام •
وقوله • أمارى حيث سهيل طالعا • والكسائي يقيسه وأندر من ذلك عدم اضافتها لفظاً بان تضاف الى جلة
محذوفة موصفاً منها ما كقوله • اذار يد من حيث ما فغفت • أي من حيث هبت والاصل فيها أن تكون
للسكبان قال الاخفش وقد ردل زمان كقوله

للقى عقل يعيش به • حيث تهدى ساقه قومه

أي حين تهدى ولا تستعمل غالباً الاظرف وتندر جربا لباقي قوله • كان هنا بحيث معكى الأزار • وبالي في
قوله • الى حيث الفتر حلا أم قسم • وبني في قوله • فأصبح في حيث التقينا شربدم • وقال ابن مالك تصرّفها
تندر ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله

ان حيث اسقر من أنسراء • يعجى فيه عزة وأمان

فحين اسم إن • وقال أبو حيان هنا خطأ لان كونها اسم لان فرع عن كونها تكون مبتدأ ولم يسمع ذلك فيها
البتل اسم ان في البيت حي وحيث الخبر لانه ظرف والمصعب أنها لا تصرف فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به
ولا مبتدأ انتهى • وقال ابن هشام في المنى الغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن وقد تنقض
بغيرها وقد تنقض مفعولاً فاعلاً فارسي نحو • الله أعلم حيث يعمل رسالته • اذا المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المبكّن

المستحق لوضع الرسالة لا شيأ في المكان وناسبها لم يحذفوا بلوا عليه بأعلم بالأعلم نفسلان أقبل التفضيل
لا ينسب المفعول به إلا أن أولته بعالم قال ولم يقع إميلان خلافا لابن مالك انتهى وزعم الزجاج أن
حيث موصولة

﴿ص﴾ دون المكان ونصرفه قال البصر بون ممنوع والاختش قليل والختار وفاء بعض المصاربه
يستثنى به فان كان معنى ردى فغير نظرف

﴿ش﴾ من الظروف المبنية في بعض الاحوال دون كاتقدم ذكره في أخوات قبل وبعد وهو المكان تعول
فقد زيد دون محروأى في مكان من بعض من مكانه وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجوه البصر بين وذهب
الاختش والكوفون إلى أنه يتصرف لكن بقله ونحو عليه . وينادون بذلك . فقال دون مبتدأ وبني لضافته
إلى بني والأولون قالوا تقديره مادون ذلك فحذف ما قال الشاعر . وبأشرت حد الموت والموت دونها . وقال .
وغير الحى دونها ما رواها بالرفع . ويستثنى به كسوى فيما نقله أبو حيان في شرح التسهيل عن بعض العلماء
الخفية ونقله (١) أمادون معنى ردى . كقولك هذا ثوب دون فليس بنظرف وهو يتصرف بوجه الأعراب

﴿ح﴾ ريث مصدر استعمل بمعنى الزمان فأضيف للفعل وقد تلبه ما زائدة أو مصدرية وأكثر وقوعه
مستثنى في معنى ولم يصرحوا بنبأته والملة قائمة

﴿ش﴾ ريث مصدر راث ريث إذا أبطأ فإذا استعمل في معنى الزمان جازأ يضأن يضاف إلى الفعل فتقول
أتيتك ريث قام زيد أي قدر بطه قدام زيد فليخرجت إلى ظرف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان هذا كلام
أبي الفضل المصنف في شرح كتاب سيبويه ونقله أبو حيان ذكر ابن مالك نحوه ويؤخذ من قوله جاز فيها ما جاز
في الزمان أنه مبني كسائر أسماء الزمان المضافة إلى الفعل المبني فلذا ذكرته في الظروف المبنية ومن شواهد قوله
* لا يصعب الأمر إلا ريث ركب * وقوله * خليلى ريث ريث أفضى لبانة * وقد يفصل بين ريث
والفعل بما قال ابن مالك زائدة أو مصدرية كقوله

غياه حين يلقى نبال السوء * ل راجيه ريث ما يتثنى

﴿ص﴾ عوض مثلث لعموم المستقبل وقد ورد لضى وقد يضاف للماضيين أو يضاف إليه فيعرب وقد
يجرى كالقسم

﴿ش﴾ من الظروف المبنية عوض وهو الوقت المستقبل عموما كما قد ورد لضى كقوله
* فلم أرا عا معوضا كرهالكا * وبني لشبهه بالحرف في إعماله لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان
وبناؤه إعمال على الضم قبل وبعد وعلى التعقيل للخطأ وعلى الكسر على أصل التقاء الساكنين فان أضيف
إلى الماضيين كقولهم لا أفضل فلان عوض الماضيين أى دهر الداهرين أو أضيف إليه كقوله
* ولا تبطل عوض في خطاى وأوصالى * أعرب في الحالين لعارضته الشبه بالضافة التى هى من خصائص
الأسماء قال أبو حيان وقد ذكر استعمال عوض حتى أجره مجرى القسم كقوله

رضيى لسان ندى أم تحالفا * بأسمج داج عوض لا تنصرف

﴿ح﴾ قط مقابل عوض ويتضمن بالنفي والإفصح فتح القاف وتشديد الطاء ضمها . وقال الكسائى أصله
قطب ويقال قط وقط وقط . وقال الاختش أن أريد الزمان ضم أو التقليل سكن فان بقي همز وصل كسر
وترد قط وقد أمعى فعل بمعنى يكفى مبنين قبل التال بدل من الطاء وقيل قد نقلوه من الجر فبمعنى حسب

ل سقوطها في أصل الرابع كونه معنى فإذا رأيت حرفاً في كلمة يفهم منه معنى فاحكم في يادته كحروف المتارعة وألف فاعل وناء فاعل وباء التثنية الخامس كونه في موضع تأنيم فيه يادته كنون عفتس بالفاء وهو العصر الاخلاق لا يعرف له اشتقاق وحكم في يادته فونه لانهما وقعت التثنية كنهو بعدا حرفان وليست تحت مدغم فباعداهما وجد من ذلك ما عرفت له اشتقاق كانت التثنية فيه زائدة على جهة التزوم كيجنفل وجنبلى السادس كونه في موضع تكثير فيه يادته كهمزة فاعل وهي الزائدة لا يعرف له اشتقاق وحكم في يادته همزة تكثرة في يادته الهمزة أولاً قبل ثلاثة أحرف السابع اختصاصه بينا لا يقع موقفه منها ما لا يصلح للزائدة كنون حنطاً ووزن فعملوا فاتها زائدة داخل بجي فكان النون في نحو هذا البناء حرف أصل الثامن والتاسع لزوم عدم النظير بتقدير اصلته فها هو منه وأق نظير ما هو منه مثال الأول ما لوط وهو مقربة الحليد فالواو زائدة والميم أصلية ووزنه فصول لانه لو عكس لكان وزنه مفصلاً ومفصل فهو در فصول موجود نحو عتو در فصول وعلو در مثال الثاني والمراد به أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن إلا أن يادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون الا من الأبنية المزبلة فيها ثم سمع في تلك الكلمة لفظة أخرى يمين فيها حركة ذلك الحرف فيحصل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلاً وان يكون زائداً فيحصل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللفظة الأخرى وذلك تنقل فان فيه لغتان أحدهما بفتح التاء الأولى وضم الفاء فهذا وزنه تفعل كتنصب فالتاء فيه زائدة لانه لا يقدّر ناهياً أصلية لزوم ذلك عدم النظير لانه يكون وزنه حنطاً فملاً وفعل بناء بجي عليه شيء من الكلم واللفظة الأخرى تنقل بضم التاء والفاء فهذه لا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه فملاً كبرن لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظة التي ذلك الحرف منه ألا ترى أن التاء في تنقل المضموم أو له موجودة في تنقل المفتوح أو له فلزوم عدم النظير في تنقل إذا قدر ناهياً أصلية دليل على الزيادة في تنقل إذا هذه التاء هي تلك ولم يتغير الا بالحركة

ص حرف الزيادة تسليم وهناء ففي حجب أكثر من أصلين ألف أو ياء أو واو غير مصدرة أو همزة مصدرة أو مؤخره هي أولون بعد ألف زائدة أو همزة مصدرة فزائدة ملابض مرض جليل الاصاله كملازمة بهم معد اشتقاقاً والتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم لشبه

عش حرف الزيادة عشرة وقد جعلها الناس في أنواع من الكلام كقولهم سألونيها واليوم تنسأه وأمان وتسهيل وتسليم وهناء فيصير زيادة ما حجب أكثر من أصلين من ألف أو ياء أو واو غير مصدرة فتصو كتاب وكثيب ويجوز بخلاف ما ذهب أصلين فقط كندار وليل وغول فليس زائداً لأن أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف وقولي غير مصدرة قيد في الواو فقط لأن الألف لا تصدّر لكونها والياء تصدّر وهي زائدة ومثال تصدّر الواو ورتل فهي أصل لانهما وكذا يصح في يادته الهمزة إذا ذهب أكثر من أصلين وكانت مصدرة فتعواجر وأصغر أو مؤخره فتعوجر وأصغر فان حجب أصلين فقط كانت أصلاً نحو أبناء وأجاء أو بدلان أصل فتصوماه كساء و رداء وكذا يصح في يادته النون إذا ذهب أكثر من أصلين وكانت مؤخره بعد ألف زائدة فتعوقطران وعثان وسرمان وكذا يصح في يادته الميم إذا ذهب أكثر من أصلين وكانت مصدرة فتصومضج ومرحب فان كان بعدها أصلاً فقط قضى عليها بالاصالة الأقل من ثلاثة أصول وعمل الحكم بالزيادة في جميع المذكورات أعني الألف والياء والواو والهمزة والنون والميم ما داخل بعض الزيادة دليل الاصاله كملازمة بهم معد في الاشتقاق فاهم حين اشتقوا من معد فعلاً فالواو متعدد وكالتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم يشبه نحو يستور ورتل واصطلح أما الفعل وشبهه فان الزيادة تقسم فيهما على أربعة أصول نحو تدسج وتبدسج

ص حرف النون في فعل وأنصرف وأجرتهم والمثني والجمع ونحو غنفر

من الظروف البنية للذن وهي لاول غاية زمان أو مكان ونبت لشبهها بالحرف في ازوها الاستعلا
واحد اوهي كونها مبتداً أعابية وامتناع الاخبار بها وعضها ولا يبنى عليها البتة اختلاف عند ولدي فانهما لا يزمان
استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء العافية وغيرها وبنى عليها المبتدا قال تعالى . وعندكم ماض الفيب . ولدينا
مزيد . والغالب اقترانها بنحو . وهب لنا من ذلك . وأنتنا من لدنا . وقد تقرر منها كقولها لذن غدوة لذن
سبت واعراب لذن لغة قيسية تشبها بعتدو به قرأعاصم . بأسأشديدا من لدنه . بالجر وادغام الدال الساكنة
الضم والاصل من لدنه بضم الدال قال ابن مالك وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات سكوت النون مع ضم الدال
وفصها أو كسر ها وسكوتها مع سكوت الدال وفيه اللام أو ضمها ورفع النون مع سكوت الدال وحذف النون مع
سكوت الدال وفيه اللام أو ضمها وحذف النون مع ضم الدال وفيه اللام وزاد أبو حيان عشرة وهي اب بلام
مفتوحة وناء مكسورة قال سيبويه ولدي لانون محذوفة من لذن كما أن بك محذوفة من يكن ألا ترى أنك اذا أضفت
لضمير رددته الى أصله فتقول من لدنه ومن لذن ولا يجوز من لذن ولا من لدنه ويمجر نالى لذن بالاضافة لفظان
كان مفردا كقولها

تنفض الرعدة في ظهري * من لذن الظهر الى الصبر

وتقدير ان كان جله اسمية كقولها * وتذكر نعماء لذن أنت يافع * أو ضلية كقولها
* لذن سبت حتى شاب سود الذواب * وتقع ابن الدهان من اضافة لذن الى الجمله وأول ما ورد من ذلك
على تقدير ان المصدر به دليل ظهورها معاني كقولها * أراي لذن ان غاب رهطى * وقوله

وليت فلم تقطع لذن ان وليتنا * قرابة ذى قري ولا حق مسلم

وسمع نصب غدوة بعدها في قوله * لذن غدوة حتى ذنت لغروب * وخرج على القيظ وحتى السكوفون
رفع غدوة بعدها وخرج على اضعاف كان أي لذن كانت غدوة قال سيبويه لا تنصب لذن غير غدوة ولا تقول لذن
بكرة لانها يكثر في كلامهم واذا عطف على غدوة المنسوب بعدها فتقبل لذن غدوة وعشية جاز عند الاختصاف في
المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب وأوجه أبو حيان
ومنع الجرا لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم من ذلك
ان يكون لذن ان تنصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لا يجوز في التواني ما لا يجوز في الاوائل
وهذه المسئلة مذكورة في الكافية والشافية ساقط من التنهيل

لما حرف وجود وجود قال ابن السراج والفارسي وابن جني ظرف كاذ وتقتضى بالماضي وتقتضى
جنتين وعاملها الجواب ويكون ماضيا قال ابن عصفور ومضارع ابن مالك واسمية باذا أو الفاء وتحذف للدليل

من الظروف البنية لما التي هي كلمة وجود وجود والقول بنظر فيها راي ابن السراج والفارسي
وابن جني وجماعة حتى قالوا انها ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة
بالماضى وبلاضافة الى الجمله ومذهب سيبويه ان خروف انها حرف وتقتضى جنتين وحجت بانتهام عن وجود
أولا بانتهام لما جاء في كرمته والعامل فيها على الظرفية جوابها او يكون فعلا ماضيا اتفاقا كلثال المذكور
وكقولها تعالى . فلما نجأكم إلى البرأع رستم . وجوز ابن عصفور كونه مضارعا نحو . فلما ذهب عن ابراهيم
الروح وجاءته البشري يعبادنا . والجمهور أولوه الماضي أي جادلنا والجواب محذوف أي أفضل بعبادنا
وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة بالفاء أو باذا الفجائية نحو . فلما نجأهم إلى البرقهم بمقدم . فلما نجأهم
إلى البرأعهم بشر كون . وقيل في آية الفاء الجواب محذوف أي اتسعوا قاصعين وقد يحذف الجواب للدليل

من ذوقه قيل من لا يذوق من ذوق كسر معاملة وسكون مذوق حركة وضعها قيل ساكن أشهر فان ولهم اجلة
فطران مضافان اليها أو الى زمان مقدور لآن وقيل يتدآن خبرهما من مقدار أو اسم مرفوع فقال المبرد
وابن السراج والغارسي مبتدآن له ومعناها لا بد في حاضر ومعدود أو أول المدة في ماض والأخفش والزجاج
والراجبي ظرفان خبره ومعناها بين والكوفية والسبيل وابن مضاه وابن مالك مضافان لفعل حذف والثاني
فاعله وفوم خبر يخوف أو مجرور بخرفان وقيل اسمان بمعنى من في ماض وفي في حاضر ومن والى في معدود
وأكثر العرب توجب خبرهما الحاضر وزجج خبر من الماضى ورفع منه رفع مجوز ورفع مصدر بعدهما وجره
وأن وصلها ولا يجزئان ضمير أولاهما بالمتصرف على الأصح فيها

من الظروف المبنية في بعض الأحوال مذومند ومنذ بسطة وقيل مركبة وعليه الكوفيون ثم اختلفوا
فقال الغراء أصلها من ذوم الجارة وذو الطائفة بمعنى الذي وقال غيره أصلها من إذ حذف الهزنة فالتق ساكنان
النون والذال فحركت الذال رجعت حركتها للضمة التي هي أثقل الحركات لأنها ضمت معنى شقين من والى إذ
قولك لما رأته منذ يومان معناه من أول هذا الوقت فتأملت مقامهما فتويت ثم ضمت اليهما لاتباع الحركة الذال
وعندي أن التعليل بالحل على سائر الظروف قبل وبعد وقط وعوض أولى ومنذ أصل مذومى محذوف منها عند
الجمهور بدليل رجوعهم الى ضم ذات معند ملاقة لساكن نحو هذا اليوم ولولا أن الأصل النعم لكسر أولان
بعضهم يقول منذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن على أن بعض العرب بكسر قبل الساكن على أصل
التقاء الساكنين وقال ابن مالك هما أصلان لأن الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ولا في الأسماء
غير المتكسرة وههنا الشلوين أنه قد جاء الحذف في الحروف ألا ترى تخفيفهم أن وكان وقا والواو في أصل عل
جمل سيبويه على من العلوا كسر ميم مذ ومنذ لغة بنى سلب كذا قال ابن مالك وقال أبو حيان حكى الحسائي في
نواده كسر منذ عن بنى سلب وكسر مذ عن عكل ولهما ثلاثة أحوال الأول أن يلبها الجلة الاسمية والفعلية كقول
• وما زلت أبقي المال منذ أيامك • وقوله • مازال مذعقد يداها زاره • وقوله • منذ ابتذل
ومثل ذلك ينفع • والمشهور أنهم احتجوا بظرفان مضافان قبل الى الجلة وعليه سيبويه والسراج والغارسي
وابن مالك وقيل في زمان مضاف الى الجلة وعليه من عمو ولا تهما لا يدخلان عنده ذعلى أسماء زمان
ملفوظا أم بمقدرة التقدير فيأرأيت مذ بدقائم مذكر من زيد قائم وقيل أنهم احتجوا بمبدأ فيجب تقدير
زمان مضاف للجمله ليكون هو المنبر وعليه الأخفش الحال الثاني أن يلبها اسم مرفوع نحو منذ يوم الخميس
ومنذ يومان وفيهما احتجوا بذهب أحدهما وعليه المبرد وابن السراج والغارسي أنهم احتجوا بمبتدآن ومما يدهما
خبر ومعناها الامدين كان الزمان حاضرا أو معدودا أو أول المدة كان كل ما ضيا هذه عبارة المعنى وبعبارة أخرى
حيان وتقديرهما في المنكر الامد والتقدير أبد انقطاع الرؤية يومان وفي المعرفة أول الوقت والتقدير أول
انقطاع الرؤية يوم الخميس الثاني وعليه الأخفش والراجبي والزجاجي أن المرفوع بعدهما مبتدأ ومذومند ظرفان
خبره كما إذا أضيفا الى جملة ومعناها بين وبين مضافين حتى مالتقتهما مذومان بين وبين لقائه يومان ولا يخفى
ما في هذا من التعسف لأنه تقدير مائمه بصر حواه في موضع ما الثالث وعليه أكثر الكوفيين والسبيل وابن
مضاه وابن مالك أنهم ما ظرفان مضافان الى جلة حذف فعلها وبقى فاعلها والأصل مذ كان أو مضى يومان قال ابن مالك
وارجح أن فيه اجراما منذ على طريقة واحدة فهو أولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء

تذكيره بلا مسوغ ان ادعى التكبير ومن تسمى غير معتاد ان ادعى التعريف قال أبو حيان وقد روي ان
الكوفيين انما قالوا ذلك بناء على رأيهم انهم كبت من وذو الطائفة أو من من وافقها بعد ههنا الصلة أو المضاف
اليه وهما باطلان و بان اضرار الفعل ليس بقياس الرابع وعليه بعض الكوفيين انه خبر مبتدأ محذوف بناء على
انهم من وذو الطائفة والتقدير ما رأيت من الزمن الذي هو يومان والكلام على هذا القول ومقابلته جملة
واحدة وعلى الاولين جملتان وعلى هذا اختلاف محل الجملة مذمومة فوقعها محل من الاعراب فقال الجمهور
لا يقال السباني انها في موضع الحال كانه قال ما رأيت متقدما و رديها تخرجت فخرج الجواب كانه قيل له ما لم
ذلك قال يومان وبانه لا رابط فها من ضمير أو أوو الحال الثالث أن يقع بعدها اسم محمور فصيل هما اسمان
مضافان لان الامة قد ثبتت لهما فلا يخف جان عنهما أو أمكن بقاؤهما عليها وقد أمكن ذلك بان يجعلناظر فين في
موضع نصب بالفعل قبلهما والجمهور على انها مبتدئة حارفا لا يصلحها الفعل الا كم كما وصل حرف الجر
تقول منذ كسرت كاتقول بك اشترى ب ولو كاناظر فين لما كان يستغنى الفعل بعدها عن العمل فيها بما عمله في
ضميرهما فكان يقال منذ كسرت فيه أو سرت فيه أو سرت ان أسع كاتقول يوم الجمعة فيه أو وقتك ولم تكلم العرب بذلك
وعلى هذا فهما بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا
تعود ما رأيت منه يوم الخميس أو منذ يومنا أو عامنا أو منذ ثلاثة أيام أو كثر العرب على وجوب جرهما بالحاضر وعلى
ترجيع جر منه للماضي على رفعه وعلى ترجيع رفعه للماضي على جرعه ومن الكثير في مذوقه وربع صفت آثاره
منذ زمان ومن القليل في مذوقه * أو يوم مذبح ومدهر * ويجوز وقوع المصدر بعدها نحو
ما رأيت مذمومة بذي بالفع والجو وعلى حذف زمان أي من زمن قدوم زيد ويجوز وقوع أن وصلتها بعدها
نحو ما رأيت منذ أن الله خلقني فيسكن على موضعها بما حكم به لفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضا
ومن ومنذ لا يجيران الا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بين وأجاز للبدان خبرا ماضيا زمان نحو يوم
الخميس ما رأيت منه أو مده و روي ان العرب لم تقله ولا يعلق مذمومة بالظروف المتصرفه عند الجمهور ومن
البصريين ومن قال بانهم ما مبتدآن في الحال الثاني الخفاء بالتصرف

من مع لكان الاجتماع أو وقته وتجرب من وقع خبرا وصلة وحالا وسكونها قبل حركة وكسر هاقبل
سكون لفة وليست حيث حذف جوحلا فالخاص وتفرق تكون حالا بمعنى جميع وغيره بقوله وهل هي حيث
مقصورة خلاف ولا سلب الاتحاد في وقت وفاء فالطلب وان خالو به أو أبي حيان

من من الظرف والعامدة التصرف مع وهي اسم لكان الاجتماع أو وقته تقول ز يسع عمر ووجئت مع
العصر وبدل على اسميتها تنويفها في قولك يسعا ودخول من عليها في قولم ذهب من معه وقري . هذا كـ
من مبي . قال ابن مالك وكان حقه البناء عليه بالجر وفي الجود المحض وهو ز ووجه واحد من الاستعمال
والوضع الناقص اذ هي على حرفين بل ان ثالث محقق العود لانها عرفت في أكثر اللغات لشايتها عند في وقوعها
خبر أو صفة وحالا وصلة ودالا على حضور وعلى قرب فالمحضور كجني ومن مبي . والقرب كان مع الصن
يسرا . وتسكينها قبل حركة نحو ز يسع عمر وكسر هاقبل سكون نحو ز يسع القوم لغير يمتوسر كها حركة
إعراب فلذلك تأثرت بالعوامل في من معه ومن سكن بني وهو القياس واسمها حين السكون باقية على الأصح
كما يشعر بكلام سيبويه لان معناها مبنية ومعرفة واحد وزعم الناس انها حيث حذف ج و ليس يسبح
انتهى وبذلك عرف وجه ذكره في الظروف والبيانات لانها مبنية في بعض القياسات مع التصريح في أول
الكتاب باعتبارها وتفرع عن الاضافة تكون في الاكثر منصوبة على الحال نحو جازي بديكرهما وقل وقوعها

في موضع رفع خبرا كقوله * أفيّة وابن حنبل وأهوانا * وقوله * أكف صلي حن حاجتنا معا *
واختلف في معانها الخليل وسيبويه وحضه أبو حيان إلى أن فيها أعراب كافي حال الاضافة والكلمة
ثانية اللفظ حين الأفراد وحال الاضافة وذهب يونس والانش وضمه ابن مالك إلى أن فيها كفضة
تأني وانه حين أقدمت ردالي المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقسورا وأبداه ابن مالك بوقوع ذلك حالة
الرفع كالمقصور وروى أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نسبه ولا يرفع تقول
الزبدان عندك وذهب ابن مالك إلى أنها في الأفراد مساوية لغيره جيع قال أبو حيان وليس يصح فقد قال
تعلم إذا قلت جا أجمعاً لعل أن فعلهما في وقت أو وقتين وإذا قلت جا أجمعاً فالوقت واحد وكذا ذكر ابن خالويه
أنها باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت

ومن * ومنها كل زمن منهم منضاف للجملة فإن صدرت بمعنى فنأثره راجع أو معرب فخرج ومنه البصرية
أو ما أولام بتغير أو لا التبرئة فكذلك وقبح راسمها ويرفع ومنع سيبويه اضافة مستقبل لاسمية وجوز
الانش وابن مالك

من * من الظرف التي تنبى جواز الأوجوب كل أسماء الزمان المهمة إذا أضفت إلى الجمل والمراد بالمهمة
ما لا يختص بوجه كحين ومدة ووقت وزمن وما يختص بوجه دون وجه كهار وصباح ومساء وغداة وعشية
بختلاف ما يختص بتعريف أو غيره كمس وغد فاته لا يضاف إلى الجمل ومنه المحدود والمعدود والموقت كيومين
وليتين وأسبوع وشهر وسنة فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف
الجميع إليها كلفردوس أو في الجمل الفعلية والاسمية لكن البناء راجع فيها كان صدرها مبتدأ كيوم ولدته
أمه على حين غائب المتيب على حين يستبين كل حليم * مر جوح فيها كان صدرها مبني بقرائن فاع هذا
يوم ينفع الصادقين بالبناء وقرأ الستة بالأعراب وقال الشاعر * على حين لا يدور بجي ولا حضر * وقال
* كرم على حين الكرام قليل * وقال * على حين التواصل غير دان * رويت الثلاثة بالفتح * ومنع
البصريون البناء في هذا القسم وأوجبوا الأعراب وأبداه ابن مالك مذهب الكوفيين بالمباع لقراءة نافع
السابقة والأيات وان صدرت للجملة بآ ولا أخفى ليس لم يختلف الحكم من جاءه فيها الاسم ونصبها الخبر
والاضافة فصالحا كقوله * على حين ما هذا حين تصابي * وقوله

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمن قتيلا عن سواد بن قارب

وان صدرت بلا تبرئة بقي اسمها أيضا على ما كان من بناء أو نصب وقبحه وقد رفع حتى جئتكم يوم لا حر
ولا برد بالبناء وبالجر وبالرفع وقال * تركني حين لا مال أعيش به * بالرفع ومذهب سيبويه أن الظرف إذا
كان بمعنى المستقبل صان اضافة للفعلية ولا يجوز اضافته إلى الاسمية لأنه حينئذ معنى إذا وهي لا تصاف إليها
فلا يقال أتيتك حين زيد هاهنا بخلاف الذي بمعنى الماضي فإنه بمعنى إذا يضاف للفعلية والاسمية معا كحي
وذهب الانش إلى أن جواز اضافة المستقبل إلى الاسمية أيضا وحضه ابن مالك يستدل بنحو قوله تعالى * يوم هم
يلرزون * قال أبو حيان نعم أجاز الانش ذلك لأنه يميز في إذا أن يضاف إلى الاسمية فكذلك ما هو بمنزلة

من * أوليى والحق به في ذلك ناقص الدلالة كغير ومثل والختار وقالا ابن مالك لا يبنى منضاف لغيره مطلقا
من * من الظرف التي تنبى جواز الأوجوب بأسماء الزمان المهمة إذا أضفت إلى مبني مفرد نحو يومئذ
وحيثئذ أو نحو ما لا أكثر من كل اسم ناقص الدلالة كغير ومثل ودون وبين فنوه إذا أضفت إلى مبني نحو
ما قام أحد غيرك وقال تعالى * إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون * وقرئ * أن يصيبكم مثل ما أصاب * بفتح

الثلاثة العين وبه جزم ابن مالك وغيره ويحوز في الأخير بن أعني ظل ومس كسرا وألها بالقاء حركة العين عليه
 وأباه فتمه وقل وقوى هذا الحذف في الأخرى والمنار عومته . وقرز في بيوتكن . والاصل أقرز نسمع القراء
 يعطون في يعططن وبعض العرب يحذف إحدى يائي يستحي اما اللام أو العين وهي لغة تميم وجمها قرآن مجصن
 ورويت عن ابن كثير ويستحي لغة الحجاز بين وسائر العرب وفر وعه سائر الصبغ من الماضي والأخرى والتثني
 والجمع والفوتن والوصف فيقول الثمبون استعاسخ يستحيان يستحون يستحيين مسخ مسحي منه وقول غيره
 استحي استحي يستحيان يستحيون يستحيين مسخ مسحي منه وكذا الحذف في بابي إذا جزم فقالوا لم أبل
 والاصل لم أبال لكثرة استعمالهم إياه توهموا أن اللام هي الأخيرة فاستحوها للجازم فحذف الألف لالتقاء
 الساكنين وكثر حذف اللام في الأسماء إذا كانت واوا كالب وأخ وحم وهن وذى على مذهب الخليل وابن واسم
 على مذهب البصريين والاصل عندهم معولاته من المعوج حذف لامه عوض عنها همز الوصل والكوفيون
 يقولون أصله رسم من المعج حذف واؤه وديان جمه اسماء وتصغيره معي بولو كان كقوالو السكان أو ساما وروسيا
 لأن التصغير والتكسب يرادان الأشياء إلى أصولها وقل حذف اللام إذا كانت ياء كلام بدوهم أو هاء كلام شقة
 وعضة وفم وشاة وأقل منه حذفها إذا كانت همزة كقولهم قوم براء والاصل برأ على وزن طرفاء أو نونا كدد
 وقل والاصل ددن وفلان وأقل من ذلك حذفها إذا كانت حاء كحر أصله حرح قال أبو حيان ولا أحفظ من حذف
 الهاء غيره وأقل من ذلك حذف غير اللام اما القاء كناس والاصل اناس أو العين كسه والاصل سه

بـ من الإبدال أحرفه طوبت دائما فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو طرفا ولو تقدير بعد ألف زائدة أو بدلا
 من عين فاعل مملها من أول واو بن صدر تأولت الثانية مدة فوعل أو بدلة بن همزة من واو خفيفة ضفت
 لازم من نالي ألف شبهه فاعل مدامز يدا أو نالي لينين اكتنفاها وفتح هذا الهمز بمحو الواو إن كانت هاء
 الدم وسكنت في الفخر بدلة ألف وياه لن كانت غير هاء وهمزة

بـ من الإبدال فسان شائع وغيره غير الشائع وقع في كل حرف الألف والفاء فيه أمة اللغة كتبنا منهم
 يعقوب بن السكيت وأبو الطيب عبد الواحد بن علي القفوي وفي كتابي المزهر فروع منه حافل والشائع
 الضروري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك طوبت دائما فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو ومتطرفة بعد
 الف زائدة تصور داء وكما هو الأصل رجاى من الردية وكسا من الكسوة وسواء كان نظيرها ظاهرا أم تقديرا
 وهي المتصلة بهاء التأنيث العارضة كصلاة وعطلة بخلاف اللازمة وهي التي يثبتت الكلمة عليها فظنم لا تبدل منها
 همزة كهداية وحياة واداة وهرأوة ولا بدال بدل ألف أصلية نحو آية وتبدل الهمزة أيضا من كل ياء أو واو
 وقفت عينها أو وزن فاعل وفاعلة من اسم غير إلى فعل معتل العين نحو يائع وقامم أصلهما يابيع وقامم فاعلهما يابيع
 وقامم فعل بخلاف مالم بدل فعله كصيد وعور وفوصائد وعاور فلا بدال فيه وبخلاف مالم بوازن فاعلها وزان فاعل
 فعله كنبيل ومطيل من اطال وأقال وتبدل الهمزة أيضا من أول واو بن صدر تأولت الثانية مدة فوعل ولا بدلة
 من همزة فاء أصل جمع وأصله وواصل استقل اجتاع الواو بن فابدل من أولهما همزة فاذ لم يمكن إبدالها
 ياء فلا استتقال كالواو ولا الفاعل كونهما فبدلوا إلى الهمزة إذ هي أقرب إلى الألف لكونهما من خرج واجتمع أن
 الهمزة تغلب في التسهيل وأوا ياء فقد شاركت حرف اللين بخلاف ما إذا كان ثاني الواو بن مدة فوعل
 كورى ووروى من وارى ووافق فلا بدال فيه وكذا إذا كان بدلا من همزة كالوولى تأنيث الأووال أصله
 وأل فابدلوا من الهمزة وأول الضمة ما قبلها فلا تبدل الواو الأولى همزة لأن الثانية بدل منها فكما هو موجوده صار
 مستقلا كالوويل الآلى همزتين وتبدل الهمزة أيضا من كل واو مضمومة لازمة غير ممددة كوجوه وروقت

واستوى الماء والخشب أو عجنى استواء الماء والخشب والناقصة وكذا وقصها ولو است زائلون بدأ حتى فعل
رسوا في الفعل المتعدي أو اللزوم عند الأكثر نحو لو خطبت والأسدلا كلك ونحو لو تركت الناقة وقصبتها
لرضاها وقال قوم لا يكون الامع غير المتعدي ثلاثا ليس بالمفعول به فلا يقال ضربتوك زيداً على انه مفعول
بعدة وهل يكون مع كان الناقصة خلاف قال قوم لا لأنه ليس فيها معنى حدث فعدي بالواو والمجهول رنم لأن
الصحيح أنها مشتقة وإنما تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر * يكون وإياها يهنا لا بعدى * وقال
* فكروا أنتم وبني آيسكم * ومن ذهب سيبويه أنه لا ينصب العامل المعنوي كحرف التشبيه واسم الإشارة
والنارف والجار والمجرور وأجازه أبو علي وغيره نحو هذا للثواب له وعليه هذا رداني محطو يلو بشر بالآ القول
الثاني أن ناصبه الواو وعليه الجرجاني لاختصاصها بالمدخلت عليم من الاسم فعملت فيه وردبأنه لو كان كذلك
لا فصل الضمير معها كما ينص بأن أو أخواتها بأنه لا تقبل لها إلا يعمل الحرف نصباً الأوهوم شبه بالفعل الثالث
أن ناصبه فعل مضارع بعد الواو وعليه الزجاج قال فإذا قلت ما صنعت وإيلاً فالتقدير ولا يست إيلاً وإنما لم
يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو وعورض بالطف فان فصل الواو فيه بمنع من تسلط العامل وبأن فيها
ذكره أحالة للباب إذ يصير منصوباً على أنه مفعول به لا مفعول معه الرابع أن نصبه بالخلاف ونسبه ابن مالك
للكوفيين وردبأن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب للمعاني المحرقة من الألفاظ وبأنه لو كان الخلاف
ناصباً للتقدير ما قدم بدل كمن عروا يقومون بدلاً عروا ولم يقله أحسن العرب قال أبو حيان وهذا القول لبعض
الكوفيين وأكثروهم والأخفش على أن الواو هي ثلثا بعدها أن ينصب انتصاب النظم لأن أصل جاءه الورد
والطالبة مع الطالبة فلما حدثت مع وكانت منتمية على النظم ثم أقيمت الواو مقامها انتصاب ما بعدها على
انتصابهم التي وقعت الواو موقعها إلا أصبح انتصاب الحروف كما يرتفع ما بعدها إلا الواقعة موقع غير بارقاع غير
نحو لو كان فيما آله لا الله لفسدتا والأصل غير الله

من * ولا يقدم على عامله ولا صاحبها خلافاً لـ بن جني ولا يفصل بين الواو ونظرف ولا يكون جلة خلافاً
لمصدر الأفاضل

ش * المفعول به لا يتقدم على عامله باتفاق لأن أصل واوه العطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف
عليه اجاعاً ولا يتقدم على صاحبه أيضاً لما ذكر وأجاز ما بن جني فيقال استوى والخشب الماء لو رده في العطف
قال * عليك ورحمة الله السلام * وسامعه هنا قال * جئت وخشاً غبية ونجمة * ولأن باب المضوية في التقديم
أوسع مما كان باب التابعة وإنما المانع هنا من التقديم الحيل على ذلك فإذا جاء في الأصل بقله أو اضطرار جازها
بكثره وسقط لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول به بنظرف ولا يغيره فلا يقال قام زيد اليوم عروا وإن جاز الفصل
بالنظرف بين الواو والمطرفة ومطلوبها لأن الواو هنا زلت منزلة الجار مع المجرور ونحووا الفعل بينهما وزعم صدر
الأفاضل أن المفعول به يكون جلة وخرج عليه قولهم جازم يدو الشمس طالعة وفر من جعلها حالاً لاها لا تتصل
إلى مفرد بين حيثما فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة وأجيب بأنها مؤولة بالحال السببية أي جازم يدالطالبة
الشمس عند مجئها وقيل تؤول بمنكروا ونحوه

من * ويجب العطف بعد مفرد خلافاً للمصري وثالثه يجوز إن أول يجعله والنصب بعده ضمير متصل
بـ كدعوه في نحو مالك زيدا بان كان مضمره قبل الجار أو بمصدر لا ينصب الواو وقال السيرافي بلا بس فان
كان متصلاً أو ظاهر أرجح العطف وأوجه بعضهم وقد ينصب بعد ما وكيف يقدروا وهو كان ناقصة وقيل تأمة
وقدر سيبويه مع ما كنت وكيف تكون فقال ابن ولادمتين وقرق والسيرافي لا ورجح النصب أن خيف

فوات المنة فان لم يصلح الفعل جازا فصار صالحا فان لم يتحسن مع وجوب قيل نقصن معنى تسلط به ويستويان في
منهرا كنعنو رأسه والحائط من كل متعلقين باضمار الفعل

في مسائل هذا الباب بالنسبة الى العطف والفعل منه خمسة أقسام الاول ملجيب فيه العطف ولا يجوز
النصب على المفعول منه وذلك شيان أحدهما ان لا يتقدم الواو الا بفرد نحو أنت ورأيت وكل رجل وضعته
والربال وأعضاءها والتساعوا عجايزها عفاقوني بالجمهور وجوز الصير في فيه النصب بلا تأويل وجوز بعضهم
فيه النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف ناتي جزأها والتقدير كل رجل كان وضعته والثاني أن
يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل غي توكل أنت أعلم وما لك المعنى بالله وهو عطف على أنت ونسبة العلم
اليه عجايز الثاني ملجيب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف وذلك أن يتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى
الفعل وقبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكدهم فصل نحو ما لك زيدا وما شئت زيدا وما
صنعت زيدا فيعين النصب هنا على المفعول معه ولا يجوز العطف الاستماع الى الضرورة والنصب في
الاسمية بكان منصرف قبل الجار وهو اللام وشأن أي ما كان شأنك زيدا أو بمجرد لايس منو يا بعد الواو أي
أي ما شأنك ولا يستز زيدا أو لا يستل زيدا كذا نص عليه سيوريه قال أبو حيان فلامن شفه ابن الضائع
وهكذا تقدير معنى الأعراب لانه عند سيوريه مفعول به وتقدير الملازمة يحصله منعولا بلا مفعول لاه وقال
السرياني وابن خروف المقدس فعل وهو لايس لان المصدر لا يميل بمقدار الثالث ملجيب فيه العطف مع جواز
النصب وذلك أن يكون المجرور في الصورة السابقة ظاهرا أو ضمير المرفوع منضبطا نحو ما شأنك عباد الله
وزيدا أنت وزيدا فالاحسن جز في الأولى وفيه في الثاني لا يمكن العطف وهو لا يصل ويجوز فيه
النصب مفعولا لاه ومنه بعض المتأخرين كآثر الحاجب ورد بالجماع قال « وما أنت والسري في منف »
وسمع ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا وكيف أنت وقصصين زيدا قال سيوريه أي ما كنت وزيدا وكيف
تكون وقصصين زيدا لان كنت وتكون يقمان هنا كثيرا انتهى قال الفارسي وغيره وكان هذه المضمرة
خاتمة لان الناقصة لا تفضل هنا فكيف حال دون هنا واختاره الشاويين وقال أبو حيان الصريح أنها الناقصة
وأما فعل هنا فكيف خبرها وكذا ما واختلف في تقدير سيوريه مع ما كتبت ومع كيف تكون أقل المقصود
لسيوريه ألام لا فقال السرياني هو غير مقصود ولو عكس لا يمكن وردا لمجرد على سيوريه وقال يطلع في كل منهما
الماضي والمستقبل وتابعه ابن طاهر وزياد ولا على المبرد وقال إنه لا يجوز الا ما قدره سيوريه لان
ما دخلها معنى التعجب والانتكار إذ يقال لن أنكر عليه مخالطة زيدا أو لا يست ما أنت وزيدا لان لا يقع منه
ذلك ولا ينكر الامتياز واستردون ما لم ينع وليست مجرد الاستفهام وأما كيف فبلي باهلن الاستفهام
والمعنى كيف تكون افذوق كذا أي على أي حال يكون الاستفهام انما يكون عن المستقبل الرابع
ملجيب فيه النصب مع جواز العطف وذلك أن يتبع شروط العطف لكن يخاف منه فوات المنة المقصود نحو
لا تشد بالمعك والابن ولا يجيك الأكل والشبع أي مع اللبن ومع الشبع لان النصب بين مراد المتكلم
والعطف لا يمتنع وكذا اذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو

فكونوا أئمة وبنو أئمة * مكان السكتين من الطحال

فان العطف وان حسن من حيث اللفظ لكنه يؤدي الى تكلف في المعنى اذ يصير التقدير ككونوا أئمة وليكونوا
هم وذلك خلاف المقصود فان لم يصلح الفعل للتسلط على المفعول امتنع العطف عند الجمهور وجاز الصير على
المنة وعلى اضرار الفعل بالمالح نحو فاجعوا أمركم وشركاءكم لا يجوز ان يتعطل وشركاءكم معطوفا

لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما فاما أن يجعل مفعولاً معه أو يفعلوا بأجمعاً مقدر أو مثله ، تبوأ الدار والأيمان . فالأيمان مفعول معه أو مفعول باعتقاد مقدر فان لم يحسن والحال هذه مع موضع الواو تبين الأضمار واستنع المفعول معه أيضاً كقوله * وزججن الحواجب والعينوا * لأن زججن غير صالح للعمل في العميون وموضع الواو غير صالح للمفعول فقد ركن . وذهب جماعة منهم أبو عبيدة والاصمعي وأبو محمد واليزيدي والمازني والمبرد إلى جواز العطف على الأول يتضمن العامل معنى يتصل به على المتعاطفين واختاره الجري وقال يجوز في العطف ما لا يجوز في الأفراد فهو كلف خبراً ولينا فيضمن زججن معنى حسن الخلق ليس عليه العطف والمفعول معه على السواء وذلك إذا كد خبراً رفع المتصل نحو ما صنعت أنت وأياك ونحو رأسه والحائط أي خل أودع وسأنتك والحق أي عليك يعني الزم وأمر أو نفسه أي دع وذلك مقيس في كل متعاطفين على اضمار فعل لا يظهر فالعطف في ذلك والعطف جائز والفرق بينهما من جهة المعنى لأن المعية يفهم منها الكون في حين واحد دون العطف لاحتباسه ذلك التقديم والتأخر قال أبو حيان وفي تخميل سيبويه بهذه الامثلة رد على من يعتقد أن المفعول معه لا يكون إلا مع الفاعل

﴿ ص ﴾ ويطابق الأول خبر وحال بعده وأوجه ابن كيسان

﴿ ش ﴾ اذ وقع بعد المفعول معه خبر ما قبله أو حال طابق ما قبله نحو كان زيد وعمر متفقاً وجاء الرد والطيالة ش . بدأ بجوز زيد المطابقة لما قبل بأن تنى نحو كان زيد وعمر متفقين وجاء الرد والطيالة شديدتين ومنع ذلك ابن كيسان وأوجب المطابقة للأول قال أبو حيان وإياه اختار لأن باب المفعول معه بلسان حسني وأكثر

التعويين لا يقيسونه فلا ينبغي أن تقدم على إجازة نفي من مسائله الإجماع من العرب

﴿ ص ﴾ المستثنى هو المخرج بالاً أو احتى أخواتها بشرط الإفادة فان كان مبنياً فمفصل والافتقار بقدر بلكن وقال الكوفي بصوي وابن سعيون الأقسام ما بينها كلام مستأنف ولا يستثنى بعل فان حذف المستثنى منه فله مع الاملاء مع سقوطها ولا يكون بعد مسطور كدفعها ولا في غيري وشبهه في الاصمعي ولا في لازمه كولا ولو خفف وجوز الزجج الإبدال في الضمير وقوم نصب ما قام الأزيد أو ان ذكر نصب بالاً أو بما قبله أو به واسطتها أو بأن مقدره بعدها أو بأن مخففة من ان ركب الامهات من لا أو بخلافه للأول أو باستثنى أقوال فان كان مشتملاً مؤنثاً نفي كفي والمثنى اختياراً تبعه بدلاً وقال الكوفي عطف ولا يشترط افراد المستثنى منه ولا عدم صلاحية للإيجاب ولا في نصب حرف المثنى منه ولا يختار النصب في متراج ولا حموديه متضمن الاستثناء خلافاً لأصحابها فان توسط بين المستثنى منه وصفته فكذلك وقيل النصب راجع وقيل مساو وقيل واجب واتباعه متقطع صح اغناءه وتصل متقدم وموجب لفعله التقديم بل أو مبديل أو يقاس خلف ولا يتبع بحرور زائد الاسم لا التبرئة على اللفظ وجوز الكوفي في نكرة تخرج ومن والاخفش ومعرفة وان عاد قبل صالح للاتباع على مبتدأ أو منسوخ بغير زال أو أخواته خبراً أو وصف قال أبو حيان أو حال اتباع العائس جوازاً وصاحبه اختياراً وكذا مضاف ومضاف إليه

﴿ ش ﴾ عبرت بالمستثنى كإبن مالك في التسويلى خلاف تعبير القامه سيبويه في عدم الاستثناء لأن الباب للتصويبات والمستثنى أحد الأسماء الاستثناء كاترج في خية الأبواب بالمفعول والحال دون المفعول لتو الحالية قال أبو حيان جرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه فكأنه ما بعد واو مع المفعول معه كذلك باب ما بعد الأوشبه بالمستثنى وحده المخرج بالاً أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديره من مذكور أو ترويضاً بشرط الفائدة فالخروج شامل لجميع الخصصات وبالأخص جماعه المستثنى منها وتحقيقاً هو المتصل فان بعض المخرج من مفعول قام

اخوتك الاز يدو تقدر اهو المتقطع نحو . ما لهم به من علم الاتباع الظن . فان الظن وان لم يدخل في العلم
تحقيقا لانه ليس بصفة فهو في تقدير الداخل فيه اذ هو مستغنى به كمرئيه مقامه في كثير من المواضع فهو حين
استنى يخرج بمقابله تقدير اومن هذا القبيل . ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من القواين . اذا
لحق في الاضاقه في الاخلاص . لاعاصم اليوم من امر الله الا من رحم . ولا تنكحوا ما تنكح ابائكم من النساء
الاما قسلف لان السابق زمانه لا يصح دخوله . ومثال الملك كور ماتم والمترود ما ضربت الاز بدا أي احدا
وقولنا بشرط الفائته لبيان ان النكرة لا يستنى منها في الموجب ما لم تغد فلا يقال جاقوم الارجلا ولا قام رجال
الاز بد العلم الفائته فان اذ جاز نحو . طيب فيهم النفسنة الاخسين عاما . وقام رجال وكافوا في دارك . الا
رجلا والعائنة حاصلة في النفي للعموم نحو ما جاني أحد الارجل او الاز بدا وكذا لا يستنى من المعرفة النكرة
التي لم تخصص نحو قام القوم الارجلا فان تخصصت جاز نحو قام القوم الارجلا منهم ثم المنقطع بقدر عند
البصريين ولكن المشددة لانه في حكم جملة منفصلة عن الاولى فقولك ما في الدار أحد الارجل في تقدير لكن فيها
جارا على انه استدراك مخالف لما قبله في حكم جملة منفصلة عن الاولى فقولك ما في الدار أحد الارجل في تقدير لكن فيها
بمدها الا لغيره فمختلفا لكن فانه لا يقع بعدها الا كلام تام بقوله بالاستثناء تشبيها ما اذا كانت استثناء حقيقة
وتغير بقاينها وبين لكن والكوفيون بقدره يسوي وقال قوم منهم ابو الجراح ابن يسعون الاعم الاسم
الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاما مستأنفا وقال في نحو قوله . ومبايع من أحد الارجل الأورى . الا في معنى
لكن والأورى اسم لما منصوب بها وان لم يحذف كانه قال لكن الأورى بالربع وحذف خبرا لا يحذف
خبر لكن في قوله . ولكن زعيما عظيم المشافر . قال أبو حيان ولا يستوى المنصل والمنقطع في الأدوات
فان الافعال التي يستنى بها لا يقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا جارا . ثم المستنى منه تارة
يكون محذوف وتارة يكون مذكورا فالاول يجري على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجر يعرفه
لتعريفه ووجوده لا يحذف نحو ما قام الاز بدا ما ضربت الاز بدا وما ضربت الاز بدا . وما محذولا
رسول . وما في الدار الاعرو ولا يكون ذلك عندا كثيرا الصا لا في غير الموجب وهو النفي كما مثل والنبي
والاستفهام نحو . لا تقولوا على الله الحق . لا تصبوا على الله . هل ذلك الا القوم الظالمون . وجوز بعضهم
وقوله في الموجب أيضا نحو قام الاز بدا وضربت الاز بدا وما ضربت الاز بدا . واجهوه على منعه لانه يبرز منه
الكذب اذ قدره ثبوت القيام والضرب والمروى بجميع الناس الاز بدا وهو غير جائز بخلاف النفي فانه جائز ولو
كان الموجب لازما لكان في كل ولو لا ذهب المبرد الى جواز التفرغ نحو لا القوم الاز بدا الا كمرتك ولو كان
مثلا الاز بدا لا كمرتك واباه غيره لان التفرغ يدخل في الجملة الثالثة . وأما الجواب الذي هو مني فخرج عما
دخلت فيه الا وازاج الابدال في التضيض اجراءه مجرى النفي نحو . فلو كانت قرية أنت فنفخها
ايها القوم فونس . والتفرغ يكون في كل المعولات من فاعل ومنحول به وغيره الا المنذر الموكد فانه
لا يكون فيه ولفظك أو لوقوله تعالى . ان تظن الاظنا . على حذف الوصف أي فلنا ضيفا . وقال الكسائي
في نحو ما قام الاز بدا مع الرفع على الفاعلة النصب على الاستثناء قال أبو حيان وهو مبني على ما جاز من حذف
الفاعل وجوز أيضا بناءه عليه الرفع على البذل من الفاعل المحذوف ووافق الكسائي على اجازة النصب طائفة
واستدلوا بقوله

لم يبق الا الجمود القصائد * غيرك يا ابن الاكرمين والدا

يروي بنصب الجمود غير أي لم يبق أحد غيرك وأجيب بان غير فاعل مرفوع والغمة بناء لاضاقته الى سبي

والثاني وهو المستثنى من مذكور نصب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال أحدها أنه لا وصحاح ابن مالك
وعزاسميو به والمبرد واستدل بها عتمة بدخولها على الاسم وليست بجز منه فعملت فيه كأن ولا التبرئة
الثاني أنه بما قبل الأمن فعل ونحو من غير أن يمدى اليه بواسطة الأعرى لأن خبره لا تصاب غيره
بلا واسطة إذ أوقفت موقع الألف أنه بما قبل الأمدى اليه بواسطة واليه السيراني وابن الباذن والقاسمي
وإن بلا شاذ والرندى وعزاه الشاويين للحقن قياسا على المفعول معه فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو ونسبه
ابن عصفور لسيبو وباختاره ابن الصائغ وفرقوا بينهما غير بان مابعد الاسم به بالتطرف المختص الذي لا يصل
فيه الفعل إلا بواسطة حرف الجر وغير لاهما كالظرف المبهمل يصل إليه الفعل بنفسه وقدح فيه بأنه قد لا يكون
قبل الأقل نحو القوم اخوتك إلا زيدا الرابع أنه يان مقدرة بعد الواو عليه الكسائي فيما نقله السيراني قال
التقدير الآن زيدا لم يتم الخماس أنه يان مخففة ركبت الألف من لاو عليه الفراء قال ولهذا رفع من رفع
تعليل الحكم لا ومن نصب غلب حكم إن السادس أنه انتصب لخالفته الأول لأن المستثنى موجب له القيام بنفسه
عن الأول وأوعكسه وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور السابع أنه بأمتنى مضمرا وعليه المبرد والزيج
فيما نقله السيراني ولم يترجح عندي قولهما فلما أرسلت الخلاف وأقواها الثلاثة الأول والاخير وسواء في
نصب المستثنى من المذكور المتصل والمقطع الموجب وغيره نحو مقام القوم إلا زيدا أو ما قام القوم إلا جارا ومقام
أحدا إلا زيدا أو ما في الدار أحدا لاجرا لكن يختار الأتباع في المتصل المؤخر المنفي وشبهه نحو مقام أحدا إلا زيدا
وما ضربت أحدا إلا زيدا أو ما ضربت أحدا إلا زيدا وقال تعالى . ومن نضر الذئب إلا الله . ومن يقط
من رجح به إلا الضالون . ما ضلوه إلا قليل منهم . وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل لأنه على نية
تكرار العامل وعطف عند الكوفيين والاعتدال عطف لانه مخالف للأول والمخالف لا تكون في البدل
وتكون في العطف بل ولا ولكن . وأجيب بان المخالفة واقعة في بدل البعض لأن الثاني فيه مخالف للأول في
المعنى وقد قاومرت رجل لا زيدا ولا عمرو وهو بدل لا عطف لأن من شرط لا العاطفة أن لا تكرر وقال ابن
الصائغ لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حده ليس من تلك الأبدال التي عرفت في باب البدل لكن وجها
وهو الحق وحققة البدل هنا أنه يقع موقع الأول ويبدل مكانه انتهى وزعم بعض الصويع أن الأتباع يقتصر
بما يكون فيمن جهة المستثنى منه مفردا وقد رد على سيبو به بقوله تعالى . وليكن لهم شهداء إلا أنفسهم .
فشهداء جمع وقد أبدل منه وشرط بعض القدماء للأتباع عدم صلاحية المستثنى منه للأتباع كأحد ونحوه
ورد للمعاق قال تعالى . ما ضلوه إلا قليل منهم . وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختاره في الأتباع أن يكون
المستثنى منه معرفة وورد للمعاق قال تعالى . ولا تلقنكم أحدا لآلامك . فمن نصب وحكي سيبو به
ما ضربت بأحد إلا زيدا أو ما أتاني أحد إلا زيدا واختار ابن مالك النصب في المتراني نحو ما ضربت أحدا في الحرب
بما يقع الناس إلا زيدا ولا تنزل عند أحسن بن عجمان وإفهم القيسا قال لأنه نصف التثنية كل بالبدل لطول
الفصل بين البدل والبدل منه قال أبو جيان وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا واختار ابن مالك أيضا النصب
فيلزمه كلام فضع الاستثناء كقول القائل قاموا إلا زيدا أو ما أتت فعل أن لا يمر بضمه فقول مقام القوم
الإلا ما انتصب ولا ترفع لأنه غير مستقل والبدل في حكم الاستقلال قال أبو جيان وهذا أيضا لم يذكره أصحابنا
الآن ابن عصفور حكى نحوه عن ابن الصراج ورده وإذا أتبع الجور بن أو الباء الزائمتين أو اسم الجانبة
فمن اعتبار الجمل نحو ما في الفار من أحد إلا زيدا . وما من إلا إلا الواحد . وليس زيدا بضم في الأشياء إلا بعبارة
ولا إلا الله وأعمال بين الأتباع على اللفظ لأنها لا تصل في المرفة سوى الباء ولا في الموجب وأجاز الكوفيون

في مجرور من اذا كان المستثنى نكرة وأجزأه الانقش ولو كان معرفة بناء على رأيه من جواز زيادته من في المعرف والموجب وأشد عليه قوله

• وما لا يرجع من أحد • إلا الأورى بالخفض وعلم من القبول أن المتصل والمنقطع المتقدم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الاتباع بل يجب بالنسب في الثلاثة في اللغة الشهيرة نحو • ما لم يره من علم الاتباع الظن • وما لا الآل احديته • فشر وانه الاقليل منهم . وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة اغناؤه عن المستثنى منه نحو ما في الدار أحد الازيد قال

وبلدة تليس هـ أنيس • إلا العاقر والالعيس

وقد شبه سيبويه بنسب المتقدم بنعت النكرة اذا تقدم عليها فانه يتبع على الحال بعد اتباعه فان لم يصح اغناؤه نحو ما زاد الا ناقص وما نفع الا ما ضرع من نصبه عند جميع العرب وكذا ان تقدم نحو ما في الدار الاحجار أحد وفي لغة تميم المتقدم حكى سيبويه ما لا الأبوك أحد قال سيبويه فيصا من أحدا بدلا وأبوك بدلا منه ووجهه الأبدى بأن البديل لا يمكن تقديمه وقيل هو بدل وهو في نية التأخير وقال ابن السامع أحد بدل من الاعم الاسم مجموعين وهو شبه بديل الشيء من الشيء لأن ما قام الأبوك في قوة ما قام غيرا يلبك وغيرا يلبك أحد فيصح انطباقه عليه قال ابن عصفور ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك ومن الوارد منه قوله • اذ لم يكن إلا النسيون شافع • وقوله • فلم يبق إلا واحلمهم شقر • أما التوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاء في أحد الأزيد بداخير منكم ومقام القوم الأزيد البقاء يوم ما مررت بعد الأزيد بداخير منكم فيجوز فيه الاتباع بدلا والنسب على الاستثناء كالتأخر والاتباع فيه هو اختيارنا فيمنه لكما هذه المذهب سيبويه واختلف الثقل عن المازني قال مشهور عنه موافقة سيبويه وتقل ابن عصفور عنه أنه يختار بالنسب ولا وجه لأن البديل منه منوى الطرح فلا ينبغي أن يوصف بمثل ذلك وتقل عنه أيضا أنه وجب بالنسب يمنع الإبدال فحصل عنه ثلاثة أقوال قال أبو حيان والنسب حينئذ أجود من النسب متأخرا وتقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبردا اختيار النسب ثم قال وعندي أن النسب والبديل مستويان لأن لكل واحلمهم ما مررما فتكافؤا في لغة تميم المؤخر الموجب وخرج عليها قراءة • فشر وانه الاقليل • واذا عاد على المستثنى العامل فيه الابتداء وأحد نواسبه صغير قبل المستثنى الصالح للاتباع اتبع الصغير العائد لجوازا وصاحبه اختيارا نحو ما أحد يقول ذلك الأزيد وما كان أحد يصغرى عليك الأزيد وما حبت أحد ايقول ذلك الأزيد فيجوز في هذه الامثلة أن يجعل زيد تابعا للبند الأول واسم كان أو للفعول الأول فيكون بدلا منه وهو المختار لأن المسوغ للاتباع هو التقي وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمرة ويجوز أن يجعل تابعا للصغر فيكون بدلا منه لأن التقي متوجه عليهم من جهة المعنى وسواء كان العائد من المثير كاشم أو من الوصف نحو ما فهم أحد انقضت عنده بدا الأزيد بما كان فهم أحد يقول ذلك الأزيد قال أبو حيان والقياس يقتضي اجراء الحال مجرى الصفة في ذلك نحو ما اخترت في البيت عاتين عليك الأزيد فيجوز اتباعه بدلا اخترت ولضعيف المستكن في عاتين لأن الحال يتوجه عليها التقي في المعنى وسواء في المسئلة المتصل أو المنقطع نحو ما أحد يقيم دارهم إلا الوحش قال في ليله لا ترى بها أحدا • يحكي علينا الاكوا كها

فكوا كها بالرفع بدل من ضمير يحكي وهو منقطع الآن أحد اوضع مخصص بالماثل فلو كان العائد بعدا المستثنى نحو ما أحد لا يقول ذلك أو المستثنى غير صالح للاتباع نحو ما أحد ينفع الاضرر لا مال زيد الا ناقص تعين النسب واستمع الاتباع للغة ولو كان العامل غير ما ذكر نحو ما شكر رجلا كرمته الأزيد وما مررت

باحداً عرفه الامر وتعين اتباع الظاهر وامتنع اتباع الضمير إذ لا تأثير للنفي في أكرمت وأعرف وكذا ما زال
واخوته من النواسخ فحوملوا وافهم بنى نعيم يسترفنا الا ان لا يجوز فيه الاتباع الظاهر لانه نفي معناه
الايجاب قال أبو حيان وهل تقتض المسئلة بالاستئناس بالام بمثل الصور والابها والظاهر ان غيرا كذلك نحو
ما ظننت أحدا يقول ذلك غير زيد بانصب تبعالا حطوا بالرفع تبع الضمير قال ابن مالك وفي حكم الظاهر والمضمر
من اتباع أيها مشئت الحذف والمضاف اليه نحو ما جاء أخو احدا لان يدان شئت اتبعت المضاف فترفع أو المضاف
اليه ضمير

﴿ ص ﴾ ولا يقدم أول الكلام وجوز الكوفية والزجاج ولا بعد حرف نفي خلافا للابدى وقبسه الكسائي
عليه والفراء الاعم للرفع وحشام مع الدائم وفي تقديمه على المستثنى منه وعامله متوسط كلام التأنيص
ان كان العامل متصرفا

﴿ ش ﴾ الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو مضيا فلا يقال الا زيدا قام القوم والا
زيدا ما أكل أحد طعاما ولا الا زيدا قام القوم لانهم يسمعون كلامهم ولأن الامشبة بلا العاطفة وواو معهما
لا يتقدمان وجوز الكوفيون والزجاج تقديمه واستدلوا بقوله

خلا الله لأرجو سوالها * أعد عيا لي شعبة من عيالها

وقوله

وبلغة ليس بها طوري * ولا خلجان بها أنسى

ورد في خلاصه فرع الا فالاصل أولي بذلك وجوز الأبدى في النفي بعد سبق حرف النفي كقوله ولا خلا
الحرف قال لانهم يقدم على الكلام بحملته لسبق لالتافية وجوز الكسائي تقديمه على حرف النفي أيضا وأجازه
الفراء الاعم للرفع ومنه حشام الاعم الدائم ما تقدمه على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم وتوسط بين
جزأى كلام فضيه مذاهب أحدها المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا أم غير متصرف فلا يقال القوم الا زيدا
قاموا ولا القوم الا زيدا قاموا ولا القوم الا زيدا في الدار تشييبا بالفعل منه قال أبو حيان وهذا مذهب من يرى
أن العامل في المستثنى ما تقدمه من فعل وشبهه والثاني الجواز مطلقا وحاصله بعض المضار بمرورده قال
* الا كل شيء ما خلا الله باطل * فالاستثناء من ضمير باطل وباطل عامل في ذلك الضمير وقال

كل دين يوم القيامة عند الله * الا دين الخبيثة بور

والثالث الجواز مع المتصرف والمنع في غيره وعليه الإخفش وحاصله أبو حيان لان المعناع انما ورد بالتقديم
في المتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم على غيره وعليه الاثبت من العرب

﴿ ص ﴾ مثله لا يستثنى بأداة شيان دون عطف على الاصح وقيل قطعا والخلاف في مواعده قليل لمن وقيل
صحج على انها بديل ومعمول مضمر وقيل بديلان

﴿ ش ﴾ لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان فلا يقال أعطيت الناس الامهرا الدنانير ولا ما أعطيت
أحد ادرهما الامهرا اذا تشبها بواو مع حرف الجر فانها لا يصلح الا الى معمول واحد وأجازه قوم تشبيها
بواو العطف حيث يقال ضرب زيد عمر ارب بشر خالما وقيل لم يقل أحد بجوارزه وانما الخلاف في صحة التركيب
فقوم قالوا بفساده وانه لمن وقوم قالوا انه صحج لاعلى الاستثناء على أن الاول بديل والثاني منصوب بفعل
مضمون لفعل الفعل الظاهر والتقدير الامهرا أعطيت الدنانير وأعطيتهم دنانيرا أخذوا ضربها وضربنا وقيل
كلها بديلان من الاسمين المباينين قبل الا في بديل من المرفوع مرفوع ومن المنصوب منصوب وعليه ابن
المرجاء وقد ورد ابدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله فلما قرعنا النبع بالنبع بعنه ببعض . أما تعدد

المستثنى مع العطف نحو قام القوم الا زيدا وعمر انما في اتفاقا
 ١٢ ص ٢٢٠ والوارد بعد جعل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل في الاصح وقيل ان سبق لنرض وقيل ان
 عطف بالوار وبعد مفردين يصح لكل الثاني فان تقدم فلاول فان كان أحدهما مفعولا ومعنى فله مطلقا
 ١٢ ص ٢٢٠ قال أبو حيان هذه المسئلة هي من نرض لها من الصلة ولم أر من نكحها عليها منهم سوى ابن مالك
 في التسهيل واليه تاذي في شرح اللع قلت والأمر كما قال فان المسئلة بعد الأصول الباقى وقد ذكرها أبو حيان
 نفسه في الارشاد فأحببت أن لا أخلى كتابي منها فقولنا إذا ورد الاستثناء بعد جعل عطف بعضها على بعض فهل
 يعود للكل فيصداها ب أحد هاهو هو الاصح ثم وعليه ابن مالك الآن يقوم دليل على ارادة البعض قال تعالى
 والذين يرمون أزواجهم الآية فتقوله الا الذين تابوا عايندلى فسقطهم وعدم قبول شهادتهم معا الا في الجدل القائم
 عليهم من الدليل وسواء اختلف العامل في الجدل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى انما هو الا لا لاهل السابقة
 الثاني انه يعود للكل إن سبق النكل لنرض واحد نحو حيث دارى على العجلى وقتت بساقى على أعوالى
 وسبقت سقايتى لجبارى الآن يسافروا والا فلا خيرة قط نحو أكرم العلماء وحس ديارك على أكارك واقت
 عبيدك الا لافسقة منهم الثالث ان عطف بالوار عاد للكل أو بالفاء وهم عادلا لشجرة قط وعليه ابن الحاجب
 الرابع انما يخص بالجزء الأخيرة واختاره أبو حيان الخامس ان اتعد العامل للكل أو اختلف فلا شجرة خاصة
 إن يمكن جعل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه البها بادرى بناء على أن عامل المستثنى الالاهل السابقة
 دون الاو اما الوارد بعد مفردين وهو حيث يصح لمع لكل منهما فانه الثاني قط كذا جزم به ابن مالك نحو غلب مائة
 مؤمن مائتى كافرا الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما عين الاول نحو قم الليل الا قليلا نضعه . فلا قليلا
 صالح لكونه من الليل ومن نفسه لكنه تقدم على نفسه فاخص بالليل لأن الأصل في الاستثناء التأكيد وكذا
 تقدم عليها وما فانه يكون الاول نحو استقبلت الا زيدا من أصحابنا بأصحابكم فلا زيدا مستثنى من قوله من أصحابنا
 لأن قوله بأصحابكم هذا ان لم يكن أحد هاهم فوالفظا أو معنى فان كان لخصص بمسئلة أولا كان أو يتاخص
 ضرب الا زيدا أصحابنا بكم وملكت الا الا صغر صيدنا بنا غنا وضرب الا زيدا أصحابكم أصحابنا وملكت الا
 الا صغر ابناءنا عبيدنا فالبناء في المثالين فاعل من حيث المعنى لانهم المالكون فان لم يصح كونه لكل منهما بل
 لاحدهما فقط فعين له نحو طلق نساهم الزيدون الا الحسينات وأصبي الزيدون نساهم الا ذوى التبرى واستقبلت
 الا زيدا من إمامنا بعبيدنا

١٢ ص ٢٢٠ ونكون الا تو كيدا فيبدل غير الاول منه ان كان مضافا عنه والاعطف بالوار وجوز المجرى
 طرحا ولغيره فان أمكن استثناء بعض من بعض فكل لما يليه وقيل الاول وقيل الثاني منقطع أولا فان فرغ
 العامل شغلأ أحدها ونصب غيره والاعطف الكل ان تقدمت استثناء وقال ابن السكيتي . حالا واستثناء الاول
 وحالية الباقي وبكسبه وغير واحد ان تأخرت وله ماله مفر داوجو زالا يدى نصب الكل استثناء . ونها واحد
 نعتا ولا أيضا في النفي وحكمها معنى كالاول

١٢ ص ٢٢٠ اذا كررت الالها حلال الاول أن تكون للثاني كيد فيجعل كانهما زائدا لم تذكر ويكون مبدع
 الثانية بدلا عما بعد الأولى نحو قام القوم الا عمدا الا بابا بكر وهي كتيه وشروط هذا التكرار أن يكون الثاني مضافا
 عن الاول كما كان أبابكر مضاف عن ذكر محمد فان لم يكن مضافا عنه عطف بالوار وليا بيته الاول نحو قام القوم الا زيدا
 والاحصوا وقد اجتمعا في قوله

والرسيم والرميل ضربان من المدود والرميل لا يفتى عن قوله الارسية فطوب بالواو وهما بنيان عن قوله الاعلم فلم
يصحب الارسية الحال الثاني أن تكر وتكرراً كيد فأن أمكن استثناء بعض من بعض فميمنا ذهب أحدها وعليه
البصريون والكسائي أن الأخير يستثنى من الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن انتهى إلى الأول
فجعله على عشرة الاستثناء الثانية السبعة فالسبعة مستثنى من ثمانية تبقى واحد يستثنى من تسعته من عشرة
فيضم الأشباع داخلة والاول ترخرجه فطوب به اثنتان الثاني أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول فإذا قاله على
مائة الا عشرة الا اثنين فطوب به ثمانية وعشرون وعلى الأول القر به اثنتان وتسعون الثالث أن الاستثناء الثاني منقطع
والقر به على هذا اثنتان وتسعون أيضاً وعليه الفراء والمعنى عليه أنه عندي مائة الا عشرة تسوى الا اثنين التي له
عندي وان لم يكن استثناء بعض من بعض فان كان العامل مفرقا شغل واحد منها ما كان مقدماً ومتأخراً أو
متوسطاً ونصب ماسوؤه نحو ما ظم الاز بدأ الامر الا بالامر الا خلافاً أحد وزعم ابن السيد
وان لم يكن مفرغاً فان تعلقت نصبت الجميع على الاستثناء نحو ما ظم الاز بدأ الامر الا خلافاً أحد وزعم ابن السيد
أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه النسب على الاستثناء كإفص عليه التصويرون والنصب على الحال قال لاهم الو
تأخرت لماز كونها صفات لأن الايوصفها فإذا تعلقت نصبت على الحال وجعل الأول والآخر الثاني استثناء
وعكسه وردان الا غير ممكنة في الوصف بها فلا تكون صفة الا وهي تابعة في اللفظ ولا يجوز زجدها أصلاً
وان تأخرت فلا حيلة مفردة ولما في النسب نحو ظم القوم الاز بدأ الامر الا بكذا ما جاء أحد الاز بدأ
امراً الا بكذا يجوز في الأولى في الايوصفها نصباً للجميع على الاستثناء كما قاله التصويرون ورفع الجميع على الصفة
ورفع أحدها على الصفة ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السيد فيا تشد من الا صفة في المكر وجوز
في الثاني نصب الجميع على الاستثناء ورفع الجميع على البذل أو النعت ورفع أحدها على الوجهين ونصب الباقي
على الاستثناء وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من خضوعه في غير الموجب وخروجه من الموجب

في ص ١٠ ويجوز استثناء ما سوى خلافه في المدة كما لا يجوز في المدة كما لا يجوز في المدة كما لا يجوز في المدة خلافاً
للكسائي ومباحث الاستثناء من صناعة الأصوليين
في ص ١١ قال أبو حيان اتفق التصويرون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه ولا كونه أكثر
منه لأن ابن مالك نقل عن الفراء جوازاً له على ألف الاثنين واختلفوا في غير المستغرق أكثر الصوابين أنه لا
يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين واختاره ابن
عمرون والأبدوي أكثر الكوفيين أجازوا ذلك وهو مذهب أبي حنيفة والسيرافي واختاره ابن خروف والشوليين
وابن مالك وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فافوه ولا يجوز
أن يكون أكثر وبدل لجواز الاستثناء على قوله تعالى . إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من ابتلي من العاصين .
والعاصون أكثر من الراشدين . ومن رغب عن ملأ إبراهيم الامن سعة نفسه . وحديث مسلم بإعادي كلكم جائع
الامن أطعمته والمطمعون أكثر طما وجواز النصف في قوله تعالى . ثم الليل الا قليلاً نصفه . قال أبو حيان وجع
ما استعمله محمل التأويل والمستقر في كلام العرب في طما واستثناء الأقل واختلف التصويرون في الاستثناء من
المعدية مذهب أحدها لجواز طما واختاره ابن مالك الثاني المنع طما واختاره ابن عمرون لأن أنشاء
المعدية نسو من لا يجوز أن تدل على ما وضعت في الثالث المنع أن كان عندنا عندي عشرة من الا عشرة
والجواز أن كان غير عندنا عشرة من الاثنين وجهان في قوله تعالى . طبت فيهم ألف سنة الا خمسين عاماً .

وقال أبو حيان لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكر يتم قال ولم أصف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد الآية خرجت مخرج التنكير ومنه ذهب الجهور أن الاستثناء من النفي اثبات ومن الثابتات نفي وقوع قوم الأزيد وما قام أحد الأزيد على نفي القيام عن زيد والشأن على ثبوته وخالف في ذلك الكسائي وقال إنه مسكوت عنه لادلالة على نفيه عنه ولا ثبوته واستفادة الثابت في كلمة التوحيد من عرف الشرع وشية مباحث الاستثناء المذكورة في الارشاد من علم الأصول لا يُلحق لها بالوصف فلا أعرض بنا عن ذكرها هنا

بإحدى مسائله بوصف بالادب والتأليف منكر قال ابن الحاجب غير محصور أو شبهه أو ذوال الجنسية قال الاخفش أو غيرهما وسيبويه كل نكرة وقوم كل ظاهر ومغمر وقيل المراد بالوصف البيان بشرطه أن يصح الاستثناء وقيل البديل وقيل أن يتعذر وأن لا يحدف وصفها ولا يلها

بشيء الأصل في أن تكون للاستثناء في غير أن تكون وصفات قد تشمل أحداها على الأخرى فيوصف بالادب ويستثنى غير المفهوم من كلام أكثر من أن المراد بالوصف الصناعات وقال بعضهم قول الصوريين إنه يوصف بالاعتناء بذلك أنه عطف بيان وعلى الأول الوصف بما يتألف منها أو حدها ولا بالتأليف وحده كما كالوصف بالخارج والمجرور بشرط الموصوف أن يكون جملته كراعي أو جاني رجال قرشيون الأزيد ومنه لو كان فيهما آلهة إلا الله أو مشبه بالجمع نحو ما جاء في أحد الأزيد وزاد ابن الحاجب في الكافية بمذوقه جمع منكر غير محصور قال الينبي وهو احتراز من المدد نحو له على عشرة الأدرها فإنه يمتنع فيه الاستثناء أو ذال الجنسية لأنه في نحو النكرة نحو قليل بها الأصوات الأضما يختلف ذيل العهدية هذا ما جزم به ابن مالك تبعه ابن السراج والمبرد وجوز الاخفش أن يوصف بها المعرفة بالعهدي وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة ولو مفردا ومثل بلو كان منار جبل الأزيد واختاره ومافيه صاحب السبيل وجوز بعض المخازن أن يوصف بها كل ظاهر ومغمر ونكرة ومعرفة وقال ابن الوصف بها يتخالف سائر الأوصاف ومن شروط الوصف بها أن لا يصح الاستثناء بخلاف غير فلا يجوز عندي درهم الأجدو يجوز غير جيد كذا قاله ابن مالك وغيره وقال أبو حيان إنه كالجمع عليه إلا أن يمثلي سيبويه بلو كان منار جبل الأزيد يتخالف لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا لو كان فيهما آلهة إلا الله لا يجوز فيه الاستثناء لأنه لا محوم فيه استعراق بشرطه ما بعد الأداة انفصل بعض أصحابنا من ذلك بأنه لا يعني بصفة الاستثناء اتصال بل أهم منه ومن المنقطع والآية يصح فيها الاستثناء المنقطع وقد صرح المبرد والجرمي بجواز الوصف بها حيث يصح المنقطع وشاهده قوله

صانع نسيب عنه أقر به * الألباب والجنوب فاقروه

فاقر يوه موصوفه بالصبا والجنوب وليس من جنسه والقصيدة مرفوعة وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البديل أم لا وزعم المبرد أن الوصف بالإنجي الأفلي يجوز فيه البديل ولذا لم يمتنع قام الأزيد يحذف الموصوف وحصل الأصفة لأنه لا يجوز فيه البديل ورد بالسمع قال

وكل أخ مفارقة أخوه * لعمري أليك الألفرقدان

قالا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البديل وأغرب ابن الحاجب فحط في وقوع الأصفة أن يتعذر الاستثناء وجعل البيت المذكور شافيا ومن شروط الوصف بالآن لا يحدف موصوفها بخلاف غير فلا يقال جاني الأزيد يقال جاني غير زيد ونظيره في ذلك الجبل والقرى فانه تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وأن لا يلها بأن تقدم عليه منصوبة على الحال لانهما غير متكفئة في الوصف كما تقدم

﴿ ص ﴾ قال الكوفية والاختش وتر دعا طفة كالواو والاعراب كالاستثناء والاصمعي وابن جني وزائدة
 ﴿ ش ﴾ أثبت الكوفيون والاختش لالا معنى ثالثا وهو العطف كالواو وخرجوا عليه . ثلثا يكون للناس
 عليكم حجة الا الذين ظلموا . لا يضاف لمدى المرسون الا لمن ظلم . أي ولا الذين ظلموا والامن ظلم وتأولوا الجهور
 على الاستثناء المنقطع وأثبت الاصمعي وابن جني لما معنى رابع وهو الزيادة وخرجوا عليه قوله . حراجع ما تنفك
 الامانة . وخرج عليه ابن مالك . أرى الدهر لا يمنعونا بأهله . وأجيب بتقدير لاقى الثاني وبأن تنفك تامة
 فنهاني ومناعة حال

﴿ ض ﴾ ولا يلحق ما قبلها خلافا لآخر غشري ويلحق في النفي مضارع مطلقا وماض ان وليت فعلا قبل أو
 صحت قد ولا يعمل تالها فيما قبلها لاعتكسه الاستثنى منه ما وصفته قال الاختش وأظرف وحال وابن الأنباري
 أو مرفوع والكسائي مطلقا

﴿ ض ﴾ فيه مسائل الأولى لا يفصل بين الموصوف وصفته بالا فلا يقال جاني رجل الراكب لانهما كشي
 واحد خلافا لمصر بينهما كما يفصل به بين الملة والموصول ولا بين المضاف والمضاف اليه ولان الراكب بعد جاني
 حكم جملة مستأنفة والمفعلة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف كذا ذكره ابن مالك تبعه الاختش والغزالي
 وذكره أيضا صاحب البسيط ورد على الزختمري حيث جو زلف في المفرد نحو ما ضربت رجل الاصلح وفي
 الجملة نحو ما ضربت بأحد الازد يذهب عنه . وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم . بأنه مذهب لا يعرف
 بصري ولا كوفي وقال السواب أن الجملة في الآية والمثال حاله وانما تنفس المفعلة على الحال لوضوح الفرق
 بينهما يجوز تقديم الحال على صاحبها بمقتضى الحال في الاعراب والتذكير الثانية يلي الا في النفي فعمل مضارع مطلقا
 سواء تقدمها فعل أو ماض نحو ما كان زيد الا يضرب عمرو ماض جز بذا لا يعرفه وما زيد الا فعل كذا وماض
 بشرط أن يتقدمها فعل نحو . ما يأتهم من رسول الا كالواو يستتر وزن . قال ابن مالك ويغني عن تقديم فعل
 اقتران الماضي بقدر كقولهم

مالجيد الا هذين اته * بندي وحمل لا زال معونا

لانه تقرر به من الحال فاشبهه المضارع والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم والاسم بالاولى لان المستثنى لا يكون
 الاسماء وولا يوافق ما عاين وقوع الماضي بتقديم الفعل لا تمع النفي يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا
 فكان فيه ضلالتان كما كان مع كلوا قال ابن طاهر أجاز المبرد وقوع الماضي مع قد بدون تقدم فعل ولابد كره من تقدم
 من الصلة وفي البدع لو قلت ما زيد الا لم يعجز فان دخلت قد أجازها قوم الثالثة الاستثناء في حكم جملة مستأنفة
 لأنك اذا قلت جاء القوم الا زيد افككت قلت جاء القوم وما منهم زيد يقتضي هذا أن لا يعمل ما قبله الا فيما قبلها ولا ما
 قبلها فيما بعده فاعلم ان تقدم معمول تالها عليها فلا يقال ما زيد الا أنا ضارب وقال الرماني لا يقال ما يقوم مثل زيد الا
 ضاربون لان تقدم الاسم الواقع بعد الاعلها غير جائز فكذلك معموله لا تقرر من أن المعمول لا يقع الاجتب يقع
 العاقل ولا يؤخر معمول ما قبلها عنها فلا يقال ما ضربت الا زيد وماضرب الا زيد عمرو وماض الا زيد يصبرو
 الاعلى اضعافا عمل بضمه ما قبله ويستثنى من هذا القسم المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرها كما تقدم نحو ما قام
 الا زيد اخذوا ماض يرتبها قبله لا زيد اخذ من عمرو وأجاز الكسائي تأخير المعمول ماض فوجا كان أو منصوبا أو
 مجرورا واستعمل جوهرا

* فباز ادنى الاغراما كلامها * وقوله * وما كف الاما جضر بأمن * وقوله تعالى . وما أرسلنا من قبلك
 الا رجالا . الى قوله . باليناث والزبر . وواقه ابن الأنباري في المرفوع قط كما تقدم في باب الفاعل بتوجيه

وواحدة الاخفش في الطرف والجبرور والحال نحو مجلس الاز بد عندك وامر الا عمرو بك وما جاء الاز بهرا كبا
قال ابو حيان وهو المختار لا يتساع في المذ كورات ما لا يتساع في غيرها
بخصوص مسئلة بوصف بغير ويستى جرا ولها اعراب ثلثا ولا وقصها مطلقا لغة وناصبا قال الجوهري كونهما ماضية
والسبب في السابق والفارسي حال فيها معنى الاستثناء والمختار انها قائم مقام مضافها وان اصله النصب باستثنى
ويجوز مرعاة المعنى في تابع المستثنى بما قيل وبالا والعطف في المطف بلا يسهل غير خفي ويهدف الى الاوغير
بعلين قيل ولا يمكن

ش تقدم ان غير اصلها الوصف وانما تحوالة في الاستثناء على الاوالمستثنى بها جبرور بضافها اليه وتعرّب بما
للرسم الواقع بعد الامن وجوب نصب في الموجب نحو قام القوم غير زيد وفي المتقطع وفي المتقدم نحو ما جاء القوم
غير الجبر وما جاء غير زيد احد ومن جواز ربحان الاتباع في المنى نحو ما جاء احد غير زيد ومن كونه على
حسب العامل في المخرج نحو ما جاء غير زيد وما رايت غير زيد وما حيرت بغير زيد بعض بني اسد وقصاعة
يفتحها في الاستثناء مطلقا واذا انتصب في الاستثناء في الناصب لها اقوال احدها وعليه المختار به أن انتصابها
انتصاب الاسم الواقع بعد الاو والناسب له كونه جاء ففعله بعد تمام الكلام وذلك موجود في غير الثاني وعليه السبب في
وابن الباذش انها منصوبة بالفعل السابق الثالث وعليه الفارسي انها منصوبة على الحال وفيه معنى الاستثناء كما ان
ما عدا زيد ما قدر بمسدر في موضع الحال وفيها معنى الاستثناء الذي اختارها انتصب لقيام مقام مضافها وان
اصلها النصب باستثنى مضمر او هو الذي اُميل اليه في أصل الاستثناء أن نصبه باستثنى لازم للاضمار وجعلت إلا
عوضا عن النطق به واذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مرعاة اللفظ فيصير وهو الاجود نحو جازا وغير
زيد وعمرو ويجوز مرعاة المعنى فينصب في نحو جازا وغير زيد وعمرو ويرفع في نحو ما جاء احد غير زيد وعمرو
وليس ذلك عطفا على غير بل على الجبرور بها لان أصله النصب أو الاتباع كذا قالوه وهو يؤيد ما اخترته من ان
غير انما مقام مضافها في الاعراب ووجهها منع عطفه على غير نفسها بانه يات منه التثنية بك في العامل فيسفل
المنى قال ابو حيان وما ذكره في العطف يقتضي جريانه في مائر التواضع من نعمت وبيان وتأكيده بدل نحو
ما جاءني غير زيد نفسه أو العاقل أو أبي حفص أو أخيك فالقياس أن يجوز في الجميع الجر والرفع ولم ينصبوا الا على
العطف الا أن في لفظ ابن عمقور ما يقتضي العموم حيث عبر بالتابع فقال ويجوز في تابعه الجمل على المعنى
قال وقدم مرح صاحب البسيط بغير يانه ذلك أيضا في غير اذا كانت صفة الا أنه فلهن الجمل على المعنى وفي
الاستثناء من الجمل على الموضوع فهو في الاستثناء أقوى وذكره سيده أيضا وقال قوم إنه خاص بالاستثناء ولا
يكون في الصفة والظاهر الاول قال ويجوز وجه آخر وهو القطع على الابتداء وأما المعطوف على المستثنى بالا
فلا يجوز فيه الاشارة في الاعراب وأجاز قوم منهم ان حروف العطف عليه بالجر نحو قاموا الاز بد وعمرو
على أن الافي معنى غير لان مكانهما واحد وأنشدوا عليه

وما جاء هذا الشوق الاجامة * تهنئت على خضراء معرقودها

يروي رفع لفظ معرقود على لفظ حامة وبالجر على معنى غير حامة قال ابو حيان وفي هذا دليل على اجراء النعت
بجرى العطف وانما لا يتقدمه والماتعون جازوا الجر على الجواز واذا كانت غير استثناء في العطف بعدها بلا
خلاف فذهب ابو عبيد والافخش وابن السراج والراجح والفارسي والرماني الى جواز ذلك فيقال جازا وغير زيد
ولا عمرو واماعلى تقدر بزيادة واماعلى الجمل على المعنى لان الاستثناء في معنى التثنية فان قولك جاء القوم الاز بد
في معنى جاء القوم لازم وهو هنا أولى لان غيرا في أصلها تسلي التثنية وذهب الفراء وتطلب الى المنع كما في الاذلا

يقال جاؤا الا زيدا ولا عمرو يجوز حذف ما بعد الا وبعد غير ذلك بعد ليس خاصة يقال جاءني زيد ليس الا وليس
غير اى ليس الجاني الا هو واغیره وقبضت عشرة ليس الا وليس غير اى ليس الغبوض غير ذلك اى ليس غير ذلك
مقبوضا قال ابو حيان وليس هذا المستثناء من الاول لانه يكون نائما ليس مبضا ولا ن ما بعد ليس هو الاول
كيف كان واختلف هل يجوز الحذف مع لم يكن فاجزه الاخفش وابن مالك نحو لم يكن غير ومنه السبى فى لان
الاصل فى باب كان ان لا يجوز فيها حذف الاسم ولا خبر ويجوز ليس الا وليس غير على خلاف الاصل
* * * * * ويستثنى بيده منقطع لازم النسب والاضافة الى ان وصلتها غالبا هو معنى غير وقيل على وقيل من
أجل ويقال بيد وجعلها ابن مالك حرفا

* * * * * من ادوات الاستثناء يسد ويقال يسد ما بعد ال تاها وما هو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها نحو نحن
الآخرين السابقون يسدناهم ونوا الكتاب من قبلنا ومعناها معنى غيرى المشهور والانه لا تنفع مرفوعة ولا مجرورة
بل منصوبة ولا تنفع ضمة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى بها فى الاتقطاع خاصة قال فى الصحاح يسد بمعنى غير يقال
انه كثير المال يسدانه بخيل وفى المحكم ان هذا المثال حكماء بن السكيت وان بعضهم فسره جامعنى على وقيل هى بمعنى
من أجل ونحو عليه حديث انا افصح من نطق بالصاد يسدانى من قرش وقال ابن مالك وغيره انه ليه بمعنى غير
على حده ولا عيب فهم غير ان سيقولهم البيت وأنشد أبو عبيدة على مجيها بمعنى من أجل قوله
محمد اظلت ذلك يسداني * أخاف ان هلكت أن ترى

* * * * * ويجاشوا وخلصوا عدا بالنسب افعالا جامدة قبل بلا فاعل والأصح أنه ضمير البعض وقيل المصدر
والجرح وراثة لغة كثيرة اولا كالزائد اوعلى كثيرا اوقوال ونفى الفراء حرفة حاشا والجر بلا مقدرة والاكثر
فليتها حرفة تاليا وبيان ما هو مصدر بوجهين ثم عين النسب معها وقيل زائدة تقبر وقيل بمعنى المدة ولا تدخل
على حاشى خلافا لبعضهم والا لمطلقا وقيل يجوز ان جرت وقد تدخل على خلا وادع ما جرت وحاشا فاعلا متصرفا
وقيل لا ما لجر فعلا واسما بمعنى التزبيد مبنيا الى الفة او اسم فعل اوقوال وقد تحذف عدا بعد نحو كل شئ مهمة
مال الدنيا وقال الفراء او اجر ما استثناء

* * * * * من ادوات الاستثناء جاشا وخلصا وعدا وينصب المستثنى بها ويجوز اذا نصب كن افعالا لانهم ليس
من قبيل الاسماء العاملة ومدخولها الى العوائل كمدخول الاذلا يقال ما قام القوم خلا زيدا لرفع فانتفت
الاسمية والحرفة معا وهى جامدة قاصرة على لفظ الماضى فلا يتصرف بمضارع ولا امر واذا جرت حر وفجر
لانها لا تباشر العوائل كثيرة فليست اسماء ولو كانت افعالا لتهب فى الجر بنير واسطة حروفه على هذه المتعلقة
بما قبلها من فصل اوشبه كسائر جروا الجر فطما مع الجر ورفصب واختار ابن هشام فى الغنى انها لا تنطق
كالحر وفى الزائدة لانها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيله عنه ولا تهاجزة الا وهى غير متعقة وقيل موضعها
تصب من تمام الكلام كثيرا اذا استثنى بها ومن النسب بها من قوله * حاشا فرى شافان الله فلفهم * وحكى الهم

اغفرى ولين بمعنى حاشا الشيطان وآب الاصبغ وقوله * ولا خلا لجن بها نسى * وقوله
* عدا سلمى وعدا اباه * ومن الجر بها قوله * بن رماها حاشا النى وزهله * وقوله * حاشا ابى ثوبان ان به *
وقوله * حاشا ابى مسلم مذخور * وقوله * خلا قلا أرجو سواك * وانما * وقوله
* عدا الشفعة والطفل المضرب * وأنكر الكوفون منهم الفراء حرفة حاشا وقال انها فعل ابدأ لقولهم حاشى
بمعنى وان الجر بعدها بلا مقدرة والاصل حاشا زى ولكن كثر الكلام بها فأسقطوا اللام ونحسوا بها وانكر
سيو بنوا كثر البصر بين فعليتها وقالوا انها حرف دائما بمنزلة لا لكها بجر المستثنى وانكر وايمان حرفة خلا وعدا

وقالوا إنها فعلان بمعنى المارقة والجاء زنة ضمناني الاستثناء والعذر ليس به أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر بعد القلة وانما نقله الاخفش والقراء ثم على صلية هذه الافعال ذهب القراء الى أن حاشا فصل لا فعل له قال أبو جيان ويمكن القول في خلاوعدا بذلك كقوله لما أثربت بمن معنى الأمر واتفق بقية الكوفيين والبصريين على أن فاعلها ضمير مستكن فيلزم الاضمار ثم قال البصريون هو عائدة على البعض المفهوم من الكلام والتقدير قام القوم عداها أي بعضهم زيدا وقال الكوفيون عائدة على المصدر المفهوم من الفعل أي عدا قائلهم زيدا وهو غير مطرد فاعلم بقدمه فصل أو نحوه ولو كان الضمير عائدة على البعض أو المصدر لم يش ولم يجمع ولم يؤن لأنه عائدة على مفرد مذكر وتدخل على خلاوعدا فيتميم النصب بعد الالها مصدر به قد حو لها معنى الفعلية كقوله * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وقوله * تمل الندى ملعدني فاني * وزعم الجري والربيع والكسائي والفارسي وابن جني أنه يجوز الجر على تقدير ما زائدة قال في المتن فان قالوا به قياس فساد لان ما لا زائد قبل حرف الجر بل بعده أو بالمعاق فتأخضبت لا يقاس عليه وقيل ما ظرف بمعنى المدة فحله نصب والتقدير قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدا أو وقت خلاوعدها وما المصدر به كبر ما تكون ظرفا وأجاز بعضهم دخول ما المصدرية على حاشا قبله مسكاه قوله

رايت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أنفسهم فعلا

والذي نص عليه سيبويه المنع وذهب الكسائي الى أنه يجوز دخول الال على حاشا اذا جرت وحكي قام القوم الال حاشا زيدا ومنع البصريون ذلك كما اذا نصبت لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد والحكاية شاذة لا يقاس عليها وترد حاشا في غير الاستثناء فلا تمسك فاعتدوا بقوله حاشيتي بمعنى استثنيتي ومنها الحديث ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال النافعة * ولا أحاشي من الاقوام من أحد * وتقع حاشا قبل لام الجر نحو حاشا لله وهي عند البردوان جني والكوفيون فعل قالوا التصريح فيها بالالحذف قالوا حاش وحشا ولا دخلها في الحذف قبل لام الجر والصحيح أنها اسم مصدر مرادف للتزي به دليل قراءة بعضهم حاشا لله التنوين كايقال تزي بالله وقراءة ابن مسعود حاشا لله بالاضافة كما قال الله وانما ترك التنوين في قراءة الجمهور ولا تنافية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا وزعم بعضهم انها اسم فعل بمعنى اثرا أو اثبات وحمله على ذلك بناؤه واورده اعرابها في بعض اللغات وروى من كلام العرب كل شيء مهمة النساء وكرهن فخر جابن مالك على أن صلة ما محذوفة وهي عدا حذفوها أو حواصموها وانما أضمر عدا لانها متفق على فعلية باختلاف حاشا وخلافها ما اختلفت في فعليتها فكان المتفق على فعلية الأولى بأن يكون هو المحذوف وزعم القراء والاعراب أن ما يستقنى بها كالا ونحو جاعله الحكاية لئلا يكون رة رة بان الاستثناء هاجير محفوظ فلا يخرج عليه ومعنى الحكاية كل شيء يسير ما عدا النساء وكرهن ونحو جاعله السهلي على أن ما نافية كل شيء استقنى بها

نص * وليس وبلا يكون نصبا خبرا ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونها مضافة حيث صح الاستثناء فرفعان ضمير المطابق

نص * تمن أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهي النافعة لا أخرى ارتجبت للاستثناء ونصبان المستثنى على انه خبر لهما والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار كما تقدم في بحث الضمير نحو قام القوم ليس زيدا ونحو جاعله الناس لا يكون عمرا ولا يقد فيكون فلو نصبت بما أول ما أولن لم تقع في الاستثناء ومن شواهد ليس قوله * إذ ذهب القوم الكرام ليسني * وحديث طبع المؤمن على كل خلق ليس الحياة والكذب وقد وصف بليس ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرة نافية قال ابن مالك وأمر فاعلام الجنس بنحو ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني

رجل لا يكون بشرا وأما القوم ليسوا أخوتك قال أبو حيان ولا أعلم في ذلك خلافا لأن المتقول اختصاصه
بالتكررة دون المعرفة بلام الجنس ولا يجوز في التكررة المؤنثة نحو أنتي امرأة لا تكون فلانة إذا ليسح الاستثناء
منها ولا في المعرفة نحو جارية القوم ليسوا أخوتك بل يكونان في موضع نصب على الحال وإذا وصف بهما فاعض
الموصوف المطلق في خبر نحو ما جئتني امرأة ليست أو لا تكون فلانة وما جئتني رجل ليسوا زيدا أو نساء
لسن الهندات قال السيرافي أجاز والوصف بليس ولا يكون لانهما في الثاني عن الثاني وهو معنى الاستثناء
وليس ذلك في عندا وخلا لا يتضمن قرير وصف بهما لأنه ليسا موصوفين فلهذا لا يقال ما أنتي امرأة عندا هذا
أو نطقت دعيا

في ص ١٠٠ وبلا سماع عند الأخفش وأبي حاتم والنحاس والأصح ليس ما بعدهما مستثنى بل منه على أولويه
بما ينسب لما قبله وقال خطيب بسكون عنه وهي اسم لا و قيل حال وقيل لازمة وأصله سوى وتخصف يلوها خلافا
لأبن صفور ونسكن فالعذوف اللام أو العين قولان فلا تلاحم قرير بالاضافة ومازائدة مجوز حذفتها
خلافا للخضر اوى أو رفع خبر محذوف وموصولة أو موصوفة أو تكررة جاز النصب بيمينها التكررة تامة وقيل
ظرفا أو صلة لها وقيل هي كافرة قال درود يمتص الجرب بالتخفيف والرفع بالتثقل وتقبلها ظرف وفعل وشروط
هذا كافرة في وجوبها وقيل لا تخفف وتقبل ما تاسيا

في ص ١٠١ عد الكوفون وجاعته من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء من أدوات
الاستثناء لاسما وجهه أنك إذا قلت قام القوم لاسماز بدقتهم فهمز بدق أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم في
الحكم الذي ثبت بطريق الأولى قال الخضر اوى ما كان ما بعدهما بضمهما قبلها وإخراجته بمعنى الزيادة
كأن استثناء من الأول لا يخرج عنه وجهه يمكن له وأقرب ما يشبهه بقوله

ففي كملت خبراته غيرة • جواد فاني من المال باقيا

لأن كونه جوادا خبر لكن زاد في هذا الخبر على غيره ما هو خير والصحيح أنها لا تضمن أدوات الاستثناء لانه
مشارك لم في القيام وليس تأكيد القيام في حقه بغيره عن أن يكون قائما عما قبل ذلك دخول الواو عليها
وعدم صلاحية الامتكانها بخلاف سائر الأدوات فالذكر كور بعدها ليس مستثنى بل منه على أولويه بالحكم
المستوي بدقتها فان تلاحم قرير مجوز ونحو لاسماز بدقتهم ومازائدة وزيادة ما بين المضافين مسموعة
ويجوز حذفها نحو لاسماز بدقتهم عيسى وبه وزعم ابن هشام الخضر اوى أنها زائدة لازمة لا تخفف وليس
كما قالوا وهو مرفوع نحو لاسماز بدقتهم محذوف وموصولة بمعنى التي مجرورة بضافتها والجملة صلة
والتقدير لاسماز التي هو زيد وأجاز ابن خروف أن تكون مأكرة موصوفة والجملة صفة وان تلاحم تكررة
جاز في الأسمان والتكررة هو النصب وقدرى بالأوجه الثلاثة نقوله ولا سجا يوم بدارة جليل واختلف في وجه
النصب فقيل إنه على التمييز ومأكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالاضافة والنصب تفسير لها أي ولا
مثل شيء أو ما وقيل إنه على الظرف وما بمعنى الذي وهو صلة لها أي ولا مثل الذي اتفق وما غفد العلم كما قالوا
رأيت الذي أسس أي الذي وقع واتفق وقيل إن ما حرف كاف لسي عن الاضافة والنصب بيمين مثل قولهم على
الفرقة مثلهما زيدا واستثناء من مالك والشاويين وقيل إنها كافرة ونظرف قاله ابن السائغ أي ولا مثل ما قبل في
يوم وقد قبلها نظرف كقولهم

بسر الكرم الجلال ساعدي • شهادة من في خبره يتقلب

وتقول يميني الاعتك وكلاهما عند الكعبة ولا سيما إذا قرب المصير وفعل كقولهم

فق الناس في الخبر لاسما • نيك من ذى الجلال الرضى

وشرط كقول

أرى النيك جعلو الم والم والمعنى • ولا سيما ان نكت بالمرس الضم
ومن أحكام لاسما أنه لا يجزى بعدها الجلة بالواو وقال أبو حيان ولعن من المصنفين من قال لاسما والامر كذا
ولا يحذف لامن لاسما لأنه لم يسمع الا في كلام المولدين كقوله

سيمان حلتا • أحراس من دون مناه

وذكر ثعلب أنه يجب اقتران لا بالواو كالبيت السابق وجوز غيره حذفها كقوله

فبالعود وباليمان لاسما • عهد وفانته من أعظم القرب

والجمهور على أن سى اسم لا التبرئة وقصته بناء على في لارجل وقال الفراءى أنه منصوب على الخلل من الجملة
السابقة ورد وجوب تكرار الاحتذاء بمنع الواو لا يقال جاز يد ولا ضاحكوكى في الديق عن بعضهم
أن لا في لاسما زائدة قال أبو حيان وهو غريب وأصل سى سوى فحيتة واوسا كنة ظلت بالمكسر بها وأدخت
في الياء فسمع تخفيف الياء من لاسما حكمه الاخفش وابن الاعرابي وآخرون ومنه البيت السابق ومنعه ابن
عمفر حذر من بناء الاسم العربي على حرفين وإذا خفت قال ابن جني المحذوف لام الكلمة وانفتحت الياء
بالقاء حركة اللام عليها وقال أبو حيان الأولى عندي أن يكون المحذوف العين وان كان أقل من حذف اللام
وقولهم الفاعل لانه لو كان المحذوف اللام لردت العين واوا زال والموجب قلبها فكن يقال لاسوما وقد
أجلت العرب سين سياتة فقالوا لاسما كما قالوا في الناس النان وقرئ • قل أعوذ برب النان • وأجلت أيضا
لانه فقالوا لاسما كما قالوا قامز يتنازل عمرو وأى لابل عمرو

• ص • وأحق به لا من لا سوما ولا سوما ولا ترملو ترملكن لا ضمير تلوذه من

• ض • حتى ابن الاعرابي في نوادره وأبو الحسن التتاي المثل ما معنى لاسما وانه يرفع ما بعده ويرى كما
بمسلا سيما في التسهيل أن لا سوما كذلك يقال قام القوم لاسوما ما زيد قال أبو حيان والملاحظة على
جواز الرفع والجزم بعده أيضا وقال التتاي لا ترملو لاسما ولا مثل ما معنى واحذو كرا ابن الاعرابي لو زما معنى
لا يجزى قال لأنه لا يكون بعدها الارتفاع وكذا قال الآخر وجهه أن تر فعل فلا يمكن أن تكون ما بعده زائدة
ويجوز تأنيها بالإضافة لأن الفعل لا يضاف فتمين أن تكون موصولة وهي مضطربة وزيد خبر محذوف وتر بعد
لا يجزى وهو باهوى ناهية والتقدير في قام القوم لا ترملو ما زيد لا ترملو أيها الخاطب الشخص الذي هو زيد فانه في
القيام أولى به منهم أو غير محزوم ولا تافهة وحذف الفه شذوذا أو لتركيب وكذا بدل والتقدير لو تبصر الذي هو
زيد لانه أولى بالقيام منهم قاله أبو حيان

• ص • وبه أنه أبل بضاد والكوفية وسمع جر تأنيها قبل كثير منقطعا قبل مصدر مضاف وقبل حرف
خبر ونسبه مضطربة مصدر واسم فعل ورفعه مبتدأ وهي كيفة وهاؤه متعكة وتكسر وتقل بهل وبهل
• ض • عند الكوفيين والبغداديين من ألفاظ الاستئمان به وهي بمعنى لاسما صوما كرم المبدئ به
الاحرار على معنى أن كرام الاحرار يزبد على كرام المبدئ وأكسر ذلك البصر لأن لا لا تقع مكانها
ولأن ما بعده لا يكون الامن جنس ما قبلها ولأن حرف المطفف يجوز دخوله عليها قال ابن المائع ولو صح
دخول لاسما ولها أدوات الاستئمان خلف فيها حتى لا يبدل حلتى بمقتضى ثبت قلبها والجزم بالبناء
جمع على سماعه وأجاز الكوفيون فيه النصب وأكسروا كذا البصريين وهم محبسون بالمعجم قال جرير

وهل كتبنا ابن القين في الدرر مالكا * يشير بعبر بله مهيرة نجبا

قال قطرب وروى رفع ما بعد ما على أنها بمعنى كيف وقد روى الجرجاني والنسب والرفع قوله

نذرا للجرجاني ضاحيا لها ماتها * بله الاكف كأنهم لم تعلق

واذا جرت فقال بعض الكوفيين هي اسم بمعنى غير والجرجاني ضاحيا لها ماتها استثناء منقطعاً وقال الفارسي هي مصدر بله ينطق به فعل مضاف إلى ما بعده وهي إضافة نصب وقال الاخفش هي حرف جر واذا نصبت فلنصوب مفعول وبله مصدر موضع الفعل بمعنى ترك أو اسم فعل بمعنى دعا واذا رفعت فبدأ وبله الجرجاني هاتما للفتان الفتح بناء والكسر على أصل التقاء الساكنين الإعلال المدبرية فالفتح إعراب وقالت العرب في بله يفتح الهاء وسكونها **ع** من * وبله بمعنى الاقليل لا سي * إن كل نفس لها عليها حافظ * وأنكره الجوهري وقاسه الزجاني ونوقف

أبو حيان وتقدم استثناء سي ودون

ع ش * قال أبو حيان يتكون لما يعني الأوهى قليلة الدور في كلام العرب وينبغي أن لا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى * إن كل نفس لها عليها حافظ * وإن كل ما لا يجمع لدينا محضرون * في قراءة من شدد الميم فان نافية ولما يعني الأوهى حكى ابن المأيني اللطيل وسيدو والالكساني وقرأ ابن مسعود أن من الله مقام معلوم أي الله وقالوا نشدك الله ما فعلت كذا وعرك الله ما فعلت كذا ولو فعلك الله ما فعلت كذا ولما مع هذه بمعنى لا وقد يصف نشدك الله وأسلتكم وما شبهه فيقال بالله ما صنعت كذا أي سألتكم أو نشدكم بالله الإصميت قال الشاعر

قلت لله بالله يا ذا البردين * لما غفلت نفسا أو اثنين

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعقل في مجيها بمعنى الأوزم الزجاجي أنه يقال لمأت من القوم لما أخوك ولمأت من القوم لمأت يا مجيها الأخوك والأز يدأ قال أبو حيان وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى تثبت معانيها أو معان تلتأ من لسان العرب وزعم الجوهري أن لما مجيها الأغير معروف في اللغة ويقى من أجزات الاستثناء سي وقد تقدم الكلام عليها في الظروف وكذا هو عند من يرى الاستثناء بها

ع ص * الجال هو فضلة دالة على هيئة صاحبه ونسبه نصب المفعول به أو المشبه به أو الطرف أو قول وينصب انتقاله إلى مؤكدة وقيل بشرط أن يها أو انتقال غيرها أو اشتقاقه ونسبه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالة على سعر أو مفعلة نحو كفته فاه إلى في وهل هو مصدر معدن الحال أو تقدير من أوجاعا أو حذف وناب أو قول ولا يقاس خلافا لابن هشام وسعر ربه ولا يقدم الجرجاني وروجه الكوفية ربه أو يؤخر العامل على الأصح أو على ترتيب كملته الحساب إلى بابا ونسب الثاني قال الفارسي بالاول وابن جني صفة له والزجاج تأ كيد أو أبو حيان منصوبان بالعامل لأن مجموعهما الحال والاختار عطف بفاء عذوبة لظهورها في التبعين من من قبلكم باعا فباعا أو على أصل أو فرع أو فرع أو تضييع أو تفضيل على نفسه أو غيره

ع ش * الجال يذكر ويؤثر وهو فضلة دالة على هيئة صاحبه نحو جاء زيد ضاحكاً ضاحكاً فضلة دالة على الهيئة التي جاء عليها زيد وخروج الفضلة الممثلة تصور زيد ضاحكاً وبدل على هيئة سائر المنصوبات الإلهام الدلوي وبما صبه نحو رجعت القهري فاه يدل على هيئة الرجوع لا على هيئة صاحب ولا يقدم في جملة فضلة علم الاستثناء عنه في بعض المواضع نحو وإذا بطشتم بطشتم جبارين لأنه عارض كمالاً يقدم في السبعة عروض الاستثناء عنه واختلفوا من أي باب نصب الجال قيل نصب المفعول به وقيل نصب الشيء بالمفعول به وهو

الأرجح وقيل نصب الظرف لان الحال يقع فيه الفعل اذا لم يجز في وقت الضحك أو الامراع مثلاً فاشبهت ظرف
 الزمان ورد بيان الظرف أجنبي من الاسم والحال هي الاسم الاول والغالب في الحال الميئنة أن تكون مستقلة أي
 وصفاً غير لازم وقد تكون ثابتة نحو : أنزل اليكم الكتاب مفصلاً . قائماً بالقسط . خلق الله انزافاً يديها
 أطول . من رجلها ولد زبد قصير خلق أشبهل اما الموكدة فلا يطلب فهم الانتقال بل هو والثبوت فيها كاثرتان نحو
 وهو الحق مدققا . وان هاضما راطى مستقيماً . ولا تشواقي الأرض مفسدين . ويوم بيعت حيا . فتميم ضاحكا
 من قولها وقيل لا تكون الميئنة الامتنة وما ورد من الثابت كلاً . ثلثة السابقة محمول على الموكدة لانه في حكم المعلوم
 وقيل لا تكون الموكدة الا غير متنة والغالب في الحال أن تكون وصفاً مستقياً لامن المصدر كاسم الغافل
 أو المفعول أو من الاسم غير المصدر كالفرد . ومن الظفر . وسخبر من الحبر . ومستعمر من السر . ويغنى عن
 الاشتقاق أمور احدها وصغره نحو . فقتل لها بشراسوا . الثاني تقدير مضاف قبله كقولهم وقع للمطر عان
 على غير أي مثل على الثالث دلالة على سر نحو بعت الشياه شاة بدرهم والبرقيز بدرهم والدار ذراعاً بدرهم
 أي مسيراً الرابع دلالة على . بما غلبه نحو كفته فادى في أي مشافهته وبعته بدا يدي . ناجزة . ورأساً برأس أي
 مماثلة وقد اختلف في اعراب كفته فاه في فذهب سيبويه بما ذكرناه حال في انه اسم وضع موضع المصدر أي
 مشافهة الموضوع موضع الحال أي مشافهة وتعب بان الاسم الذي تنقله العرب الى المصدر لا بد أن يكون نكرة
 كما قال سيبويه ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه كالدخن والعطا فاه في ليس كذلك ومن ذهب الى انخفض أن
 أصله . نيه في في حذف الجار نصب كقوله . ولا تنز . واعقده النكاح . أي على عقدة وتعب بأنه لا يهد
 حذف الجرة . فتماز بان مبدأ أعانة المتكلم بـ لا في المكمل ولو كان معنى من مقصود القيل من في في فاه اذا
 أظهرت وفي في فاه اذا قدرت وقد ورد في الحديث أقرأته رسول الله صلى الله عليه وسلم فاه في وبدا الأقراء
 من ثم النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو ظاهر في النافية على أن الفارسي أجاب عنه في المثال الشهير بأنه . من
 المسألة فلسفة من كفته معنى كني وكفته صح فلا شأن كني . من فيه صحيح أي لا بواسطة ولا بكتابة والعرب اذا
 ضغنت شيئاً معنى شيء علفت به ما يتعلق بذلك الشيء ومنه الكوفيون ان أصله كفته جاعلاً فاه في فهو
 مفعول به ومنه الفارسي انه حال ثابتة . ناب جاعلاً حذف وصار العامل فيها كفته ولا يقاس على هذا التركيب
 بل يقتصر فيه على مورد السماع فلا يقال كفته وجهه الى وجهي ولا عينه الى عيني وأجاز هشام القياس عليه فاجاز
 ما شئت فسمه الى قدي وكلفته وجهه الى وجهي وصار عتجهبه على جبهتي وجار رتميته الى يتي وناضته فوسه
 عن فوسى ونحو ذلك ورد بان فيه ايقاع جلد موضع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موضع مفرد بأقل من
 هذا الشذوذ ويمتنع القياس ويصح كني زبد فوه الى في بالرفع على انها جلة حالية ولا يجوز تقدير كني الى في فاه نصب
 أو رفع عند البصريين لان الجار للتيبين كلك بمسقباهو لا يقدم وجوز الكوفية تقديره اذا رفع وجوز تقديم
 كليهما وتأخير العامل فيقال فاه في كفته زبد اعند سيبويه وأكثر البصريين لتصرف العامل وانفق
 الكوفيون على منعه وبشبهه بعض البصريين وعزى سيبويه أيضاً لانه حال متأوله لم تقو غيره هال لم يسمع فيها
 تقديم ولو قيل فوه الى في كني زبد لم يجز أيضاً عند الكوفيين قال أبو حنيفة ولا أحفظ عن البصريين ناصق ذلك
 والقياس يقتضي الجواز الخامس دلالة على ترتيب نحو ادخلوا رجلاً رجلاً أي مرتين واحداً بعد واحد وعلمته
 الحساب بابا أي مفصلاً أو مستغنياً وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الفارسي الى أن الاول لما وقع موقع
 الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب ابن جني الى أنه في موضع اللفظة الاول تقديره بابا حذف وأقيم الثاني
 مقامه فغري عليه خبر بان الاول كما تقول زبد عمرو وأى مثل عمرو وقيل هو صفة بلاتقدير لان التعديل لا يفهم

بالاول وحده وقال الزجاج الثاني تأكيده لاول قبل وهو اولى لان التكرار للتأكيده ثابت من كلامهم وأما التكرار للتفصيل فلم يثبت في موضع وصفت به لانه لو كان تأكيده لاولى ما أدى الاول وقال أبو حيان الذي اختاره ان كلهم مأمون بالمثل السابق لأن مجموعهما هو الحال لأحدهما متى اختلف بالوصفه أو غيرهما يكن له مدخل في الحالة إذا لم يستفاد منه ما فصارا يعطين معنى المفرد فأعطيا امر به وهو النصب وتظهر ذلك قولهم هذا حواضن وكلها مرسوق على الخبرية وإنما حصل الخبر بمجموعهما فطابقا بنا بالمفرد الذي هو مرصق أمر بالامر قال ولو ذهب فذهب الى أن النصب انما هو بالصف على تقدير حذف الفاء أي رجلان فربلا وبابا فاما لكن وجهها حسن انما يعنى التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب بابا بعد باب قلت وهذا هو المختار عندي لظهورهما في بعض التراكيب كحديث التبعين سنن من قبلكم يا عافيا قال أبو حيان والتكرار في مثل هذا لا يدل على انه أمر به بشفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والأواب ونحو ذلك . السادس دلالة على أصالة الشيء فهو أ . استعملت خلقا طينا . وهذا خاتمك حديد وهذه جنتك خزا . السابع دلالة على فرعية فهو هذا أحد بكذا . الثامن دلالة على نوعيته فهو هذا مالك ذهبا . التاسع دلالة على تشبيه فهو كره زيد أحد أي شيئا أشبهه بالعاشر دلالة على تقسيم فهو اقسم المال عليهم أثلاثا وأخاسا . الحادي عشر دلالة على تفضيل على نفسه باعتبار بن نحو هذا بصر الطيب منه رطب الثاني عشر دلالة على تفضيل على غيره كره ابن مالك في كافيته نحو أجد طفلا أجمل من علي كهلا

ص ١٠٠ ورد مصرا فأول وصف وقبل بحذف مضاف وقبل مفعول مطلق لما قبله وقبل مختصرا هو الحال ولا يقاس بولوع الفعل في الأصح الا نحو أنت الرجل علما زهر شعرا والمختار أي ما يجب ان وأما علما فاعلم والمختار مفعول به وقبل مطلق ووجهه لغة فان عرف فراجع والنصب مفعول له أو به وطلق أقوال ولا يقع أن أو أن والفعل حال خلافا لابن جني

ش ١٠٠ ورد الحال مصدرا بكثرة قال أبو حيان وهو أكثر من وروده نمتافحه . ثم ادعبن يا بئتك سعيما . ينفقون أموالهم سرا وعلانية . ادعوه خوفا وطمعا . إني دعوتهم جهارا . وقالوا قتله صبيرا . وأنته ركنا وشيا وعدوا ولقبة فحياة وكفا حواصينا وكلته . شافية وطعم بغيته وأخذت ذلك عنه معا فاختلف التعويون في نفيح هذه الكلم وما أشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجوه والبصر بين الياتهما صادف في موضع الحال مؤولة بالمشق أي أسعيا ورا كفا ومفاجئا مسرا ومعتنا وناشقين وطائعين وبجها ورمسورا وكذا الباقي وقال بعضهم هي مصادر على حذف مضاف أي اتيان ركض وسير عدد ولقاء فقاء . وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي ناسي وذاجئة . وقيل هي مفاعيل مطلقه لأن كمال السابقة نوعيته عليه الكويفون وقيل هي مفاعيل مطلقه لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أي أتيت أركض ركنا وعليه الانحسار والمرد وأجمع البصر بون والكويفون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعمله العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاءني بكذا ولا ضحك زيد بكاء . وهذا المراد فقال يجوز القياس واختلاف النقل عنه لثقل عنه قوم انه أجاز ذلك مطلقا ونقل عنه آخرون انه أجاز فيه ما هو نوع الفعل نحو أتيت سرعوتى يستنى ثلاثة أنواع يجوز القياس فيها . الاول ما وقع بعد خبر قرن بالباله على الكمال نحو أنت الرجل علما أي الكمال في حال علم فيقال أنت الرجل أديونا ولا وجهما قال أبو حيان وعندى أن النصب في هذا على التقييد كأنه قال أنت الكمال من حيث العلم لان إطلاق الرجل بمعنى الكمال أمر وفاء لاصل أنت الكمال علمه . الثاني ما وقع بعد خبر تشبيهه بمتدونه نحو أنت زهر شعرا فيقال أنت حاتم جودا والاحنف حلما . وسوف حسنا قال أبو حيان والتقييد فيما أظهر أيضا وقد نوهوا على أنه يتميز في

قولك زيد القم حشنا ونو بئنا السلق خضرة. الثالث ما وقع بعد المفعول أو المفعول فاعلم والأصل فيه أن رجلا وصف عند شخص بعل وغيره فقال الرجل لا واصل أو مفعول فاعلم بر يد مهيأ كرا انسان في حال علم قالني وصف عالم كانه منكر ما وصفه بمن غير العلم قالنا نصب لهذا الحال هو قبل الشرط المخوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويقال فيا ساعليه أو مفعول فاعلم فاعلمين وأما قبل الفعل فيذهب بعضهم الى أن نصب عالم في هذا المثال على أنه مفعول بفعل الشرط المتقدر متعلقا على حسب المعنى فكأنه قال مهيأ كرا رجلا قالني وصف عالم وهذا مذهب الكوفيين واختاره السيرافي وابن مالك قال لا نه لا يخرج منه شيء عن أصله إذا الحكم عليه بالحالية فيه استخراج المصدر عن أصله ووضعه موضع اسم الفاعل ولانه ورد في البس مصدرنا سمع أمانق شافانا أفضل أو أما العبيد فذهب وعبيد وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق مؤ كدنا صابه وهو عالم المؤخر والتقدير مهيأ يكن من شيء فالذكر في عالم علمنا فم تقدمه كالتم تقديم المفعول في فأما اليتيم فلا تقهر والأصل مهيأ يكن من شيء فاليتيم لا تقهر ورفع المصدر الواقع بعد ما جاز في لغة تميم قالوا أما علم فاعلم مع ترجمهم بالنصب فان وقع بعد الملمعة فالأرجح عند المجازيين رفعه وأوجهه بنو تميم نحو أما العلم فاعلم أي فهو عالم ويحوي زنبه أيضا في لغة المجازين ووجهه بنو تميم بهانه مفعول له لتعذر الحال بالرفع والمصدر لا يعمو كد والمؤ كد لا يكون معرفة وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق والكوفيون ومن وافقهم الى أنه مفعول به كالتقويلين في المنكر وبذهب سيبويه أن أن والفعل وإن قدرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالا لأن العرب أجرت ما جرى للمعارف في باب الاخبار بكان ولأن لا للاستقبال والمستقبل لا يكون حالا وأجاز ابن جني وخرج عليه قوله

وقالوا لا تنكح فانه لا نزل أن يلاقى جمعا

مستلحق تنكحه ونالها لأن كان فيه معنى الشرط وورد باللام والاضافة وعلمنا قول ومنه العدد من ثلاثة الى عشر متضاف اضمر سابق وتفعله بنو تميم تركبنا وكذا امر كعبه في الاصح والاصح أن وحده موضع مصدر حال وقيل مصدر يتحدف الزيادة وقيل من وحد وقيل لافعل وقيل نصب نظر وقيل بضمير

عش حب في الحال التنكير لانها خبر في المعنى ولثلاثتهم كونها متعاقبة نصب صاحبها أو خفاء امرها هذا مذهب الجمهور وجوزونس والبخاريون نعت بها نحو جاز بذازا كب فيا ساعلى الجبروعلى ما سمع من فليقول الكوفيون اذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة وهي مع ذلك تنكره نحو هذا الله احسن افضل منه المعنى والتقدير اذا احسن افضل منه اذا أساء أو أتت بذا أشهر منك عمرا أي اذا سمعت وسمع لقد الرمة اذا الرمة أشهر منه غيلان فان لم يكن فيها معنى الشرط لم يجوز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو جاز بذازا كب والاولون قالوا المنصوب في الاول بتقدير اذا كان وفي الآخرين بفعل التثنية وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم مررت بهم الجماء النغير وأرسلنا العراك وادخلنا الاول فالاول وقرئ ليضرن الجارح منها الأول. وهي مؤولة على زيادة اللام ووردا أيضا أحوال مضافه نحو تفرقا ايادى سببا فأول بتقدير مثل أو تبيد لا أقامه وطلبته جدي وطاقي ووحدي فأول بتقدير جاهدا وطيقا ونفردا ورجع عوده على بده أي عالمنا ومنه عند الحجاز بين المدحمن ثلاثة عشر مضافا الى ضمير متعلق بم مررت بهم ثلاثتهم أو خمسة عشر مفعول بهم وتأويله عند سيبويه بهانه في موضع مصدر وضع موضع الحال أي مثلاً أو شخصاً ولم يمتنع بتبعون ذلك لما قبله في الاعراب تركبنا فعلى هذا يقترن جميعهم وعلى الاول بجميعا وهل يجري ذلك في مركب المدحمين لا والصحيح الجواز فيقال جاء القوم خمسة عشرهم والتسوية خمسة عشرهم بالنصب وورداً أيضاً من الحال مفعول علم قالوا جاءت الخيل بذاود وذاود علم جنس فأول بتبديده وفي وحده مذهب قال سيبويه هو الخليل هو

اسم موضوع موضع المصدر الموضوع المحال كأنه قال إجماداً وإجماداً موضع موجود في المعدى وهو جلد في الازم وقال قوم إنه مصدر على حذف حرف الواو إجماداً واقع موقع المحال وقال آخر أن مصدره لا يلفظ له بفعل كالأخوة وقد أنه مصدر بلا حذف لأنه سمع وحيداً وقال بونس وهشام إنه منصوب انتصاب الظرف فيصري مجرى عنده والاصل في جازم بدو حده على وحده حذف الجار ونصب على الظرف ورفع جلباء على وحدهما والتقدير فيز بدو حده في موضع التفرّد وهذا المثال المسموع وهو أقوى دليل على نظريته حيث جازم ضميراً لا حالاً إذ لا يجوز أن يزبد جالساً وقيل إنه فيز بدو حده منصوب بفعل مضمر أي وحده كما قالوا يزبد إقبالاً وإدباراً أي قبل وبعده

مسألة لا يجي من نكرة غالباً إلا بسوغ ابتداءه قال أبو حيان ودونه قياساً: قيل يتخص بالوصف بشرط بعضهم الوصف بوصفين ملزمين أو يكن جملة بالواو والآخر أنه في نحو فيها آثار جرح من المبتدأ لا ضمير الطرف ويجوز من المنافي بسوغه قال الأخفش وابن مالك وأبو بكر أنه بعضهم مطلقاً وفي محله من المنادى قال الجوهري زعموا كذا لا مينة

لما كانت المحال خبراً في المعنى وصاحبها خبراً عنه أشبه المبتدأ فليجزي مجيء المحال من النكرة غالباً إلا بسوغ من مسوغات الابتداء هو من النادر قولهم علمه مائة مينا وفيها رجل قائماً واختار أبو حيان مجيء المحال من النكرة بلا بسوغ كثيراً قياساً ونقله عن سيبويه وإن كان دون الاتباع في القوة زمن المسوغات التي كقولها تعالى وما ألكم كتاباً من قبله لا يركن أخذاً إلى الإجماع يوم الوعى مشروطاً بحامه والاستفهام نحو هو بإصحاحه من عيش باقي فيريه والوصف نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً وبالآية يرد على من قال إنه لا يجزى إلا أن تكون النكرة موصوفة بوصفين والاضافة نحو في أربعة أيام سواء وحشرنا ما بين كل شيء قبلاً والعمد نحو في ريت تغارب هنداً قائماً وقيل لا يجوز في غير الوصف إلا أسماء عاقلان قدس المحال على صاحبه النكرة جاز وإن لم يكن مسموعاً فخصمان تقدم الوصف نحو هذا آثار جرح وكذا إن كان جملة مفعولة بالواو ونحو أركأ الذي من على قرية يوهي غايته على عروشها مضى زمن والناس يستشفعون بي وظهر كلام سيبويه بأن صاحب المحال في نحو فيها آثار جرح هو المشتد وصحبه ابن مالك ذهب قوم إلى أن صاحبه الضمير المستكن في الخبر يتأخر على أنه لا يكون إلا من الفاعل والمفعول وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان نظراً أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفرأه إلا إذا تأخر وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه لأنه لو كان لجاز أن يؤكّد ويصطف عليه ويبدل منه كما يفعل فلا يسمى المتأخر وحق صاحب المحال أن لا يكون مجروراً بالاضافة كالألف يكون صاحب الخبر لأن المنافي إليه مكمل للضاف واقع منه موقع التنوين فإن كان المنافي بمعنى الفعل حسن جعل المنافي إليه صاحب حال لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو إليه من حكم جميعاً وعرفت قيام زيد بسير عاوج جوز بعض البصريين وصاحب البسيط مجيء المحال من المنافي إليه مطلقاً وخروجاً عليه إن دأب هؤلاء المقطوع مصيبين وقوله خلق الحديس مضاعفاً لطلب وجوزة الأخفش وابن مالك أن كان المنافي جزءاً مما أضيف إليه أو مثل جزءه نحو ما في صدرهم من غل أخواناً ملأ أراهم خيفاً لأنه لو استغنى عن المنافي وقيل وزعمنا فيهم أخواناً واتبع إبراهيم خيفاً فليس وزده أبو حيان وقال إن التنصيص في أخواناً على المدح وخيفاً حال من ملأه معنى دين أو من الضمير في أتبع قال وأما الجيز المحال من المنافي إليه لا يتفرعن أن العامل في المحال هو العامل في صاحبها وعامل المنافي إليه اللام أو بالاضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في المحال وفي مجيء المحال من المنادى مذهب

مسألة ويقدم على صاحبها لا مجروراً بضافه وقبل الأوصاف ولا منصوب بكان وليت ولعل وفعل تعجب

ولا ضمير متصل بصله آل وأحرف ويجب إن أضيف لضمير بلايه قيل أو قرن بلا ومنه البصريون على
بحرور بنير زائد وثالثه الألف الصغير والفتحة والكوفية على ظاهر من فوق آخر رافعه منصوب وقيل الألف
في الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالبحر ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان من فوقها
ففي ديورك غير مضحها • صوب الغمام ودمجتهى

أم منصوبا كقولهم وصلت ولم أصرم مسيين أسرى • أم بحرورا بحرف زائد متصوبا جاءه انلا من أحد وكفى
مبنيان زيدا وأصل نحو • وأما رسلك الألف للأنس • هنا هو الأصح في الجميع أما البحرور وبالاضافة فلا يجوز
تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند مسرعة فلا يقدم مسرعة على هند لا يعمل بين المضاف والمضاف اليه ولا على
قيام الذى هو المضاف لأن نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة المسلة من الموصول فلا يقدم عليه شئ من
معمولاته وسواء كانت الاضافة محضة كالنمل أم غير محضة وهذا شارب السويق ملتوتا الآن وأغدا كما قال ابن
هشام في الجامع انه الأصح وأجاز ابن مالك في الثاني تقديم الحال على المضاف لأن الاضافة في نية الاتصال كذا
ذكره في شرح التسهيل لكنه نقل ذلك في شرح العمدة عن بعض النحويين وقال المنع عندى أولى ومنع
أكثر النحويين منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها البحرور بحرف غير النسوة كان ظاهرا أرضعبرا
فمنها مريت ضاحكة هند مريت ضاحكك وتأولوا الآية بأن كافة حال من الكاف ومعلوم المنع بأن تعلق
العامل بالحال ثان لتعلقه بمصاحبه فحقه اذا تعدى لمصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بذلك واسطة لكن منع من ذلك
خوف التباس الحال بالبدل وأن فضلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فمعلوم ضامن الاشتراك في
الواسطة التزام التأخير بأن حال البحرور بحرف شبه بحال على فيه حرف جر مضمن معنى الاستمرار نحو زيد
في الدار متكتفا فكلا ليجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يقدم عليه هنا وجوز الكوفية التقديم إن
كان صاحب الحال ضعيفا أو ظاهرا أو الحال فعل نحو مريت نصفك هند ومنعوه اذا كان ظاهرا وهي اسم ونقل
ابن التبري إلى اجاع على المنع حيث نوليس كذلك فقد قال الجواز مطلقا فارسي وابن كيسان وابن برهان
وعصمه ابن مالك ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعه فلا يميز من سرعا قام زيد
ويجوزون قام سرعا زيد بتقديم الرفع ومنع الكوفيون أيضا التقديم على المنصوب الظاهر سواء كان الحال اسما
أو فعلا فلا يميزون لقيت راكية هند أو لاقيت تركب هند أو علموه بأنه يوم كون الاسم مفعولا وما بعده بدل منه
وجوز به بعضهم اذا كانت الحال فعلا لا اسما لا انتفاء نوم المفعولية إذ لا تسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به
وفي شرح العمدة لابن مالك يجمع بين تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكان أوليت أو لعل
أو فعل تعجب أو أنصل بصله آل نحو القاضك سائل زيدا وأصل فعل موصول بحرف نحو أعجبني إن
ضربت زيدا أو قد جازم يتعرض لذلك في التسهيل وقد عير من الحال ماوجب تقديمها على صاحبها كاضافة
الى ضمير ملايه نحو جازم أترأ هند اخوها وجاءت نقاد العمرو مصاحبه وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب
الحال بالأ نحو ما قدم سرعا الازيد

• من • وعلى علمه وثالثه يجمع في تصور كياز بدعاء ورايها ان كانت من ظاهر وفي الموصلة خلاف المصدر
ويجتمع إن كان العمل فعلا غير منصرف أو صلة لآل أو حرف أو مصدرًا قال ابن مالك وأنتا أو فعل تفضيل أو
أصل بلام ابتداء أو قسم أو أنهم تشبيها خلافا للكسائي أو ضمن معنى الفعل لآخره كشاره وتبين وتخرج
أو قرن الحال بالواو وثالثه يجوز أن كان فعلا

• من • في تقديم الحال على علمها مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه الجري تشبيها بالتمييز والثاني الجواز

سلطانا ما يأتي استنائه وهو الاصح وعليه الجمهور قياسا على المفعول به الطرف والفرق بينهما بين القيدان
الحال يقتضي الفعل بوجه قدمت كما تقدمت سائر الفعالات وقد ورد به السماع قال تعالى . خاشعة أبصارهم
يخضعون . وسواء كانت الحال مصدرا أم غير مؤكدة أم غير مؤكدة وفي المؤكدة خلاف كالخلاف في
المصدر المؤكد ومع الاخص را كبا ز بد جاء بعد ما عن العامل وهذا هو المذهب الثالث والرابع وعليه
الكوفيون ان كانت الحال من مفعول ظاهر تأخرت وتوسط والرافع قبلها ولم يتقدم على الرفع والمرفوع
مع فلا يجوز را كبا ز بد لأنها عندهم في معنى الشرط فيؤلى الى تقديم المضمرة على الظاهر لفظا ورتبة وان
كانت من مفعول مضمرة جاز تأخيرها وتوسطها وتقدمها على الرفع والمرفوع مع ما نحو قائما في الدار أنت ورا كبا
جئت وان كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يمتز تقدمها للرفع ولا توسطها لحذر ان توه المفعول
أو مضمرة جاز التقديم نحو ضاحك القيتي هندو ضاحك مرت في هند . وعلى الاصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم
منها ان يكون العامل فعلا غير متصرف نحو ما أحسن هند امجدة فلا يقال متجدة ما أحسن هند أو صفة غير
محضة أو صلة آل نحو الجائي مسرعا ز بد فلا يجوز آل مسرعا جاني ز بد بخلاف صلة غير هافيا قلن الذي خالعا جابه
أو صلة حرف مصدرى نحو يجئني أن يقوم ز بد مسرعا فلا يجوز أن مسرعا يقوم ز بد أو مصدر نحو يجئني
ركوب الفرس مسرعا أو فتعصم من رت رجل ذاهبة فرسه مكسورا مسرعا جانا فلا يقال رجل مكسورا مسرعا
ذاهبة فرسه كذا قال ابن مالك وقال أبو حيان إنه غلط منه ونصوص الصواب على جواز تقديم معمول التثنية
عليه من مفعول به وحال وظرف ومصدر ونحوها وانما منعوا تقديم المفعول على المنعوت لاعتى التثنية العامل فيه
فيجوز في مرت رجل ركب الفرس مسرعا من رت رجل مسرعا ركب الفرس ولا يجوز من رت مسرعا ركب
يركب الفرس قال وأما المثال الذي ذكره فلم يمتنع فيه تقديم مكسورا مسرعا جانا من جهة أن العامل في مكسورا
التثنية بل من جهة تقديم المضمرة على ما يفسره وقد نص الصواب على منع تقديم المضمرة في هذه المسئلة وما
أشبهها وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال اذ ليس من المواضع التي يفسر فيها المضمرة ما بعده ومن الصور المستثناة ان
يكون العامل أفضل التفضيل نحو ز بد كفافهم ناصر الاضطاطة عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فاشبه
الجوامد أو متصل باللام ابتداء أو لام القسم نحو لا صرحت سببا والله لا قوم طائعا ومفهم تشبيه نحو ز بد مثلك
شجاعا وز بد زهير شعرا ز بد الشمس طالعة والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين وأجاز الكسائي التقديم
فيقال ز بد جاعا مثلك ز بد طالعة الشمس ومنها أن يكون العامل غير فضل ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه
وهو الجائدا المتضمن معنى مشتق كأمي . مثل أماعا سافا لم أو اسم الإشارة وحرف التنبيه نحو هذا ز بد قائما يجوز
كون العامل في الحال حرف التنبيه وأن يكون الإشارة فعلية تدبر الأولى يجوزها قائما اذا ز بد ولا يجوز على تقدير
الثاني وكحرف التخي وهو ليت والترجي وهو لعل ومنها أن يكون الحال جملة معها الواو نحو جاز بد الشمس طالعة
فلا يجوز والشمس طالعة جاز بد أو جاز الكسائي والقراء وشام مطلقا وأجاز بعضهم اذا كان العامل فعلا
ص . واغتر بل وجب على الاصح توسط أفضل بين حالين وانما يجيئان بعده مختلفي حال وأذات والاصح
أنه يصل فيهما

ش . كان القياس اذا كان العامل أفضل التفضيل واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه لانه اذا كان
يقتضى حالا واحدة وجب تأخيرها عنه ولا ينتصب مع أفضل التفضيل الا المختلف الذات مختلف الحالين نحو ز بد
مفردا أنفع من عمر ومعاندا وشققا الحال نحو ز بد مفردا أنفع من عمر ومفردا أو الا المتعد الذات مختلف الحالين
نحو هذا بسرا أطيب من مرطبا وز بد قائما ألحطب منه قاعدا واختفى في العامل في هذين الحالين فلاصح أنه

أفضل التفضيل فيمرأى من الضعيف المستكن في أطيب ووطأ حال من ضعيفه والعالم فيها أطيب وذهب
المرد وطاقته إلى أنهم يمتصون بان على أضعاف كانه التامة صلة لأدنى الماضي وأدنى المستقبل واما حالان من
ضعيفهما وقد على أضعاف كان ويكون الناحية وتلى الحالية فالسموع من كلام العرب توسط أفضل بين هذين
الحالين فاقصر الجهور على ماسع قالوا لا يجوز تأخيرهما عن أفضل ولا تقديمهما عليه لأن القياس في أصل هذه
المسئلة النفع لولأن السماع ورد به الأذلاء بهد نسب أفضل ضلطين بدليل أنه لا ينصب مفعولين فلو وردت أجريت
كما سمعت ووجه الزجاء بهم أنهم أرادوا أن يفصلوا بين الفضل والفضل عليه لثلايق الالتباس ولا يعلم أهم الفضل
فلذا قدم الفضل وأخر الفضل عليه وأجاز بعض النحاة تأخير الحالين عن أفضل بشرط أن يليه الحال الأولى
مفعولة عنه من الثانية فيقال هذا ما ياب بمرأى من رطباً وزيداً تصع أعز لمن عمر وذاسلح قال أبو حيان
وهذا حسن في القياس لكنه يحتاج إلى سماع أمال التأخير على غير هذا الوجه نحو هذا أطيب منه بمرأى رطباً أو
التقديم بنحو هذا بمرأى من رطباً أطيب فلا يجوز أن يراجع

من قال كان العامل ظرفاً تقدم على الجملة وثالثاً يجوز أن كان متلوه في تقدمه عليه لاجل الجملة لا أقوال
ورابعاً يجوز أن كانت من مفعول مفعول وقولاً بين الثالث كانت مثله قوى والأصعب كان تأخر المتداز اجازاً اتفاقاً
من إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجزوراً في جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الطرف والمجزور أقوال
أحداهم هو الأصح المنع مطلقاً وحكي فيه أن طاهر الاتفاق فلا يقال قائماً في الدار زيد والثاني الجواز وعليه
الاحتش والتأني وعليه أن يرهان التفضيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جرف يجوز تقدمه بهما نحو
هناك الولاء بهما محققاً فهناك ظرف مكان وهو حال من ضعيفه الذي هو خبر الولاء والمنع في غير ذلك جوفى
توسطه بان تقدم على العامل دون المبتدأ أقوال أحداهم الجواز طلقاً وصحها بين ثالثاً نحو في دستك في الدار
وزيد عند هدي في دستها والثاني المنع مطلقاً الضيف العامل وعليه الجهور ووجهه أبو حيان ورد به السماع قال
نعمي . والسموات مطوياً بيمينه . والثالث الجواز إن كانت الحال أيضاً ظرفاً أو مجزوراً والمنع في غير
ذلك والرابع الجواز إذا كانت من مفعول مفعول نحو أنت قائماً في الدار والمنع أن كانت من ظاهراً عليه .
الكوفيون وأخبره ابن مالك أنه أن كانت الحال معاصر بمضاف التوسط أو ظرفاً أو مجزوراً فجاز التوسط
بقوة وعلى الخلاف ما إذا تقدم المبتدأ وتأخر الخبر فإن تأخر المبتدأ أو تقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف
نحو في الدار عندك زيد في الدار قائماً زيد

من قال وان وقع ظرف واسم صلحان الخبرية فإن تقدم الطرف اختير حاله الاسم والتأخير به وقال المبرد
لا فرق فإن تكرر مطلقاً حجب الحالية وأوجب الكوفية فإن كان ناقصاً تأخير به مطلقاً خلافاً لأم وأتم وأتقص
وبدئاً بهم ما جاز على الأصح
من إذا ذكر المبتدأ اسم ولفظ أو مجزور وكلاهما صلحان الخبرية فإن حسن السكون عليه جاز حمل
كل منهما حالاً الآخر خبراً بالخلاف لكن إن تقدم الطرف أو المجزور على الاسم اختير عند سيويه
والكوفيين حاله الاسم وخبره الطرف نحو فيا زيد قائماً لا تمن حيث تقدمه الأولى به أن يكون عمدة لأفضلة
فإن يقدم اختير عند خبر به الاسم نحو زيد في الدار قائم وقال المبرد التقديم والتأخير في هذا واحد فإن كرر
الطرف أو المجزور جاز أبو حيان أيضاً وحكى عن حاله الاسم تقدم الطرف أو تأخر لزل القرآن به قال نعمي
وأما الذين سعدوا في الجنة خالد بن فيها فكان عاقبتهما في النار خالد بن فيها وأما الكوفيون أن
النسب مع التكرار لازم لأن القرآن نزل به لا لرفع واجب به بل على أنه أجود لا واجب على أنه قد فرئ

في الآتين خلقون وخلاين فإن كان الطرف أو الجهور غير مستثنى به تعيين خبره بالاسم وحالة الطرف مطلقا
تكرر أو لا يوصفك زمر اغب وزمرا غب فيك وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وإن
اجتمع طرفان تام ناقص جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو ابن عبد الله في الدار بلك أو ناقصا
أو بالتام نحو ابن فيك عبد الله في الدار راغب أو راغب وأوجب الكوفيون الرفع في الموصوفين لأنك حين
قمت ملهون تمام تلبر وصلته وهو بلك وفيك كلك اختبرت استخراج الاسم من الحالة إلى الخبر به
﴿ص﴾ مسئلة اختص عمل يعمل فيه غير مل صاحب ومنع السهلي عمل الإشارة والتشبيه أو جحان ليت
والمعلوم بعضهم كان والأصح جواز تعدد مفرد وغير مستثنى أولا ولا يجمعان إلا أن يصلح أفراده بالموصوف
وقيل يجوز في متغايفين وفي التثنية يكون للأقرب المختار للأسبق ولا يريد ما لو ندر بطلا
﴿ش﴾ في مسائل الأولى اختص عمل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه فالجهور لا كالمفعول والموصوف
وجوز من مالك جلة كالقميز والمميز والتلبر والخبر عنه ونخرج عليه . أن هذه أمثكم احتوا جلة . فأمثكم
صاحب الحال والعامل فيه أن وفي الحال الإشارة التثنية تقدم أن العوامل المعنوية تصل في الحال كإشارة
وتقوم ومنع السهلي عمل حرف التشبيه في الحال فقال حار فومعني الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال
قال ولا يصلح أن يعمل فيه اسم الإشارة لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها وأما هو كالمضمر ولا يعمل
هو ولا أنت بما فيه من معنى الأضمار في حال لا طرف . والعامل في مثل هذا يدعى أمثا هو انظر بقدره دل
عليه الإشارة لأنك أنشئت إلى مخاطب لينظر . وقال أبو جحان إنه قريب لأن فيه إبقاء العمل للفعل الآن فيه
تقدير عامل لم يلفظ به قط ثم صرح باختاره واختاره أيضا صاحب البسيط وقال أبو جحان الصريح أمثا أن ليت
والمعلوم في الحروف لا يعمل في الحال ولا الطرف ولا يتعلق بها حرف جر الاكل وكاف التشبيه ومنع من قسم عمل
كان أيضا في الحال فله صاحب البسيط الثالث يجوز تعدد الحال كالتلبر والتثنية سواء كان صاحب الحال واحدا
نحو جاز يرا كبا سمر عالم متعلدا وسواء في التعدد اتفق أعرابه نحو جاز يدمر وممر عين أم اختص نحو
لتي ز يدمر أيضا حين هذا هو الأصح ومذهب الجهور وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عمفر أن الفعل الواحد لا
ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسا على الطرف واستثنى أفضل التفضيل فإنه يعمل في حالين كما تقدم
وتخرجوا المنصوب ثانيا على أنه صفة الحال أو تلبيس الضعيف المستكن فيه ونسب أبو جحان هذا القول إلى كثير
من المتأخرين وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصلح أفراد كل وصف بالموصوف فإن اختلفا في هذا المعنى لم
يجمعوا وأجاز الكسائي وهشام أن تعجب الحال مجموعة من منافع ومنافع اليه نحو لقيت صاحب الناقة طلبين
على أن طلبين حال من صاحب الناقة وتقرير عني على أنه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدر
أي والناقة لأن الحال كالتلبر والمنافع اليه قصد الأخبار عنه أمّا الأخبار عن المنافع وإن تعدد ذو
الحال وتفرق الحالان نحو لقيت زيدا ممددا فاحل الحال الأول على الاسم الثاني لأنه يليه والحال الثاني على
الاسم الأول فمددا زيد وممددا فاحل الحال الأول على الاسم الثاني لأنه يليه والحال الثاني على
ضمير الأول فمددا زيد وممددا فاحل الحال الأول على الاسم الثاني لأنه يليه والحال الثاني على
مع أمن اللبس فإن خيف تعين المذكور أولا وفي القيد العرب فيعمل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم
ومثا شجر للقول ولو حكت الأخير للأول لما لم يلبس قال أبو جحان وهذا الذي ذكره صاحب القيد مخالف
لما قرره غيره قلت وهو المختار عندي ومنه قوله

خرجت بها أمشي خبر ورائها • على آخر تناذيل مرطمر جل

أشئ لأول الامين ويجبر لثانيهما وجب للحال اذا وقت بعد ما أن تردف بأخرى معاد لهما إما أو أو كقولهم تعالى . اتاهنياه السيل إما شاكروا إما كفورا . وقول الشاعر

وقسني أن لا يزال بروعي * خيالك إما طارقا أو غاديا

وافرادها بما ممنوع في النثر والنظم وبعد لا تادر تقول لا راغب ولا راها فكثر وتقدر كقولهم قهرت العدى لاستعينا بصبة * ولكن بأواع الخلدائع والمكر

ص * مسئلة تقع موطئة ومؤكدة خلافا لقوم المجله من معرفتين جالدين تمين أو نغرا وتنظيم أو ضده أو تصاغر أو تهديد فعالمها مضر وقيل المبتدأ وقيل الخبر وأعمالها فلا كثر مخالفته لفظا زاد بن هشام وأصاحبا أو مقدرة وحكيه وسببه

شرح * الحال أقسام باعتبارات ثلث قسم حسب قصد الدائم والتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو . فقتل لها بشر اسويا . وقول جافن بن يد رجلا محسنا وتنقسم حسب التبيين والتأكيدي قسمين ميمية وهو الغالب وتسمى مؤسدة أيضا وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها ومؤكدة وهي التي يستفاد منها بدونها وإثباتها مذهب الجمهور وذهب المبرد والفرء والبهلي الى انكارها وقالوا لا تكون الحال الا ميمية اذا لا يخافون تعديدها فائدة ما عند ذكرها ودلى اثباتها هي ثلاثة أنواع مؤكدة لمضون المجله وشروط المجله كون جزئها معرفتين لأن التأكيدي يكون للعارف وكونها جالدين لا مستقيين ولا في حكمها واذا ثبت إيمانها تعين تحوز زيادة نحوك . ملوما ونحو أن بن داره مضر فهاها نسيها ونحو أن فلان شجاعا أو كرميا أو تنظيم فهو فلان جليليا أو تصغير فهو فلان أخوذا مقهورا أو تصاغر فهو أناعيد فقير الى عوفك أو وعيد فهو فلان . فكلها تأتي في غرض وفي عالمها أقوال أحدها أنه مضر تقديره اذا كان المبتدأ أنا حق أو أعرف أو أعرفني واذا كان غيرا محبة أو أعرفه الثاني انه المبتدأ مضعا معنى التثنية وعليه ان خروف الثالث انه الخبر ولا يسمى وعليه الزاج ونظموه تركب القولين كان الراجح الاول مؤكدة عالمها وهي التي يستفاد منها من صريح لفظ عالمها فلا كثر أن مخالفته لفظا نحو . ولينم مدي بن . و يوم بيعت حيا . فتقسم ضاحكا . ولانتموا في الأرض . فمدين . وقد توافقه نحو . أرسلناك الناس رسولا . وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسمخرات بأمره . قال ابن هشام في المقتضى ومؤكدة لمصاحبا وأعملها النور بن نحو جاء القوم طرا وفسرها في شرح الشذور بأنها التي يستفاد منها من صريح لفظ صاحبها وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنه وهو الغالب نحو . وهذا بيلي شجاعا . ومقدرة وهي المستقبلية كمررت برجل منه صقر صائدا بعد أي بقدر ذلك . ومنه ادخلوها خالد بن . ومحكيه وهي الماضية نحو جاء يد أس را كبا وتنقسم بحسب حصول معناها الى صاحبها وعنده الى قسمين حقيقية وهي الغالب وسببه كالنعت السببي نحو مرون بالدار قائما كما

ص * مسئلة تقع جملة خبرية غير ذات استقبال وبشرطية خلافا للبرزي في لزومها الواو ونظف وجوز الفرء الأعر والأمين الخي التي فان كانت مؤكدة أو موطئة على حال أو صدرت بمضارع مثبت أو منفي بلاء أو ماض تال الا أو متواو أو قبل أو ذات خبره شق تقدم لهما مضر صاحبها وخت من الواو غالبا والأفهما أو أحدها واجباهما في اسمية وذات ليس أكثر من الضمير فقط وقيل ختم وقتلوا عنها فيقدر وقال ابن جني لا تثنى عنه الواو أصلا وتجب في مضارع بعد قيل . بل الواو وفي ماض مثبت . تصرف عار من الضمير فتوكذا به فان قدمت قدر في الأصح وليست الواو عاطفة ولا أصلها اللطف في الأصح

ش ﴿ تنفع الحال جلة خبرية خاليتين دليل استقبال أو تجنب فلا تقع جلة طليعية ولا تعبية ولا ذات الدين
أوسوف أولي أو لادجوز الفراء وقوع جلة الامر بمسكائهم وجدت الناس أخبر قتلهم وأجيب بأنه على تقدير
مقر لا فيهم وجوز لا بين المحلى وقوع جلة النبي نحو اطلب ولا تفجر من طلب ورد بأن الواو عاطفة ومن
التبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للطرزى نحو اقبل هذا ان جاز به قتل بازوم الواو وقيل لا تازم وعليه
ابن جني والجملة الواقعة حالا ما ابتدئتموه . اقبلوا بكم لبعض عدو . خرجوا من ديارهم وهم ألوف .

نظرت اليها والجموع كأنها ﴿ مناسيح رهبان تشب لفقلا

وان فريقا من المؤمنين لكارهون . وطائفة قد أحمتهم أنفسهم . أرمدة بلا التبرئة نحو . والله يحكم لامعيب
لحكمه . أو بما نحو . فرائنا ما بينتنا من جاز ﴿ أو بأن نحو . وما أركنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليا كلون
ما أعطاني ولا سألتها ﴿ الأولى لجازي كرى

أو بكان نحو . نذير يدين من الذين أنوا الكتاب كتاب الله راظنوا بهم كأنهم لا يعلمون . جاز بدو كأنه أمد
أو بجنار عثب عار من قد نحو . ونذرهم في طغيانهم يعمهون أو مقررون بقدر نحو . لم تؤذوني وقد تعلمون أو منفي
بلا نحو . وما لنا الاثمن بالله عهد تلك لا تصبوا فيك شبهة ﴿ أو بل نحو فاقبلوا بنعمة من الله فضل لم يحسمه سوء
وخال منها نحو أو جاؤكم حصرت صدورهم . كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا . أو بفاض تال لا لا نحو . ما
بأنهم من رسول الا كانوا به سزؤن . أو متلو بأن نحو . كن للخليل نصيرا جارا وعدلا لا ضرر به ذهب أو تكث
قال تعالى . أوصي إلى ولم روح اليه شئ . ولا بد للجملة الواقعة حالا من رابط هو ضمير صاحبها أو الواو وبتعين
الضمير في المؤكدة كقوله . خالي ابن كبشة قد علمت مكانه ﴿ وقولك هوز بدلا شك في فلا يجوز الاقتصار على
الوار ولا دخوله مع الضمير وبتعين الضمير انصاف المصدر بجنار عثب عار من قد أرموني بلا وفاض بعد الا
أو بعده أو كما تقدم ولا تنفي عنه الواو ولا اجتماعه غالبا وقد ورد دخوله معه في قولهم قُت أو صل عنه وقوله
﴿ نبوت وأرهم ملكا . وقوله تعالى . فاستجابا لاتباع . بتصيف النون . ولا تسأل عن أصحاب الجحيم .
فأول حذف المتبدئ أي وأنا أصل وأنا أرهم وأتباعا لاتباع وأنت لا تسأل وما عدا ما ذكر من اجل السابقة
يجوز فيه الاقتصار على الضمير وعلى الواو والجمع بينهما كما تقدم من الاشارة لكن تازم الواو في المضارع المثبت
المفروق بدو لا ينفي عنه الضمير نحو وقد تعلمون واجتماعها في الاسمية أكثر من الاقتصار على الضمير ومنها
المصدر بليس نحو . ولا يسموا الخبيث منه شفقون ولستم بأخذية . ومن انفراد الواو فيها قوله

﴿ دم الشتاء ولست أملك عده وذهب الفراء وأز غشوى الى أنه لا يجوز انفراد الضمير في الاسمية الاندوار
شاذ لا يضمن من الواو معا وذهب الاخفش الى أنه ان كان خبر المتبدئ أفهاما متقدما لم يجوز دخول الواو
عليه فلا يقال جاز بدو حسن وجهه قال ابن مالك وقد تخلوا الاسمي عن الواو والضمير معا نحو مررت بالرفيق
بدرهم على حد البع منوان بدرهم وقال أبو حيان هو على تقدير الضمير كما في التشبيه وكذا قال ابن هشام زاد
انه بتقدير اما الضمير كالمثال أو الواو كقوله ﴿ نصف النهار لما غامر ﴿ أي والماء وذهب ابن جني الى أنه لا بد
من تقدير الضمير مع الواو فاذا قلت جاز بدو الشمس طالعة فالقدير طالعة وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت
عليه الواو وقد يجب انفراد الضمير ولا يجوز الاثني بالواو معه وذلك في الاسمية اذا عطف على حال كراهة
اجتماع حرفي عطف نحو جاز بدو ناشيا أو هو را كبل لا يجوز أو هو را كبل قال تعالى . جاءهم بأسنا
بنا أوهم قائلون . قال في البسيط وكذلك في الاسمية الواقعة بعد الا لان الاتصال يحصل بالانضمام ما ربت أحدنا
الاعمر وخبرته وزعم ابن خرف أن المضارع الذي لا لا بد فيه من الواو كان ضميرا أوليا يكن ورد بالهاع

كلاية السابقة قال ابن مالك والمنفى بما كلفني بل في القياس الآتي لم أجده إلا بالواو نحو . أم حسبت أن تتركوا
ولم أعلم . والمنفى عاقبه الوجهان أيضا نحو جاز يدوميا ضلنا أو ما ضلناك والمنفى بان قال أبو حيان لا أحفظه من
كلام العرب والقياس يقتضي جواز فتح جاز يدوميا كلفني كيف الطريق قياسا على وقوعه خبرا في حديث
فقل أن يدري كم صلى . ويجب في الماضي المثبت المتصرف غير التام الأول المتلو بأوال العاري من الضمير قد مع الواو
كقوله * خفت . وقد نصت لنوم ثيابها * فإن كان جامدا كليس أو متصفا فلا نحو جاز يدوميا ملطت
الشمس بالواو فقط جاز يدوميا كلف جاز بالواو والضمير جاز يدوميا كلف جاز بالضمير فقط وكذا التالي
الأو المتلو بأو وإن كان مبتدئا وفيه الضمير وجبت فتا مثلثا فيمن الحال نحو . وقد فصل لكم ما حرم عليكم .
وقد بلغني الكبر . فإن لم تكن ظاهرة قدرت نحو . أوجاؤكم حصرت . هذه بضاعتنا ردت إلينا . هذا ما حرم به
التأخرون كابن عصفور والأبدى والجزولي وهو قول المبرد والفارسي قال أبو حيان والصحيح جواز
وقوع الماضي حال بدون قد ولا يحتاج إلى تقدير حال الكثرة وورد ذلك تأويل الكثير ضعيف جدا لأننا
بنى القياس العربية على وجود الكثرة وهذا مذهب الأخفش ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين وابن
أصبح عن الجمهور ثم هذه الواو تسمى وال الحال والابتداء وليست عاطفة ولا أصلها العطف وزعم بعض
التأخرين أنها عاطفة كواو رب قال ولا تدخل العاطف عليها وقد هاسبوا به والاقدمون باز ولا يردون
أنها بمعنى إذا لا يردف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كأنها إذا كذلك

وهو * ونسبه هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين خبري صلة أو اسنادا وأشرط أو قسم أو إضافة أو جزا وصفة
وموصوفا وأحرف ومدخوله تقييد بجواز القاء أول وتنفيس وكونها طلبية وعدم قيام بقدر مقامها ومن ثم لا عمل
لها ولا للتأنيق والنجاب بما قسم وأشرط غير جازم أو غير مقترن بالفاء وإذا والصلة قالوا المقصرة الكشفية حقيقة
ماتليه صدرت بحرفه أولا واختار أنها بحسبه وقالوا للشافعية وأنه لا عمل لنائي حتى وفي أقفال الاستثناء وما
ومن دخل

والنقضي الكلام على الجملة الحالية وكان من أجل ما يشبهها وهي الاعتراضية تب عليها عقبا وذكر
ماتقير بعنها ولما كان من حوز التميز كونها لا عمل لها من الأعراب استطرداني ذكر بقية الجمل التي لا عمل لها
والاعتراضية هي التي تفيد كيدا وتسديد الكلام الذي اختلصت بين أجزائه وفي السبب شرطها أن
تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كائنا كيدا والتبعية على حال من أحوالها وأن لا تكون معمولة
لشي من أجزائها الجملة المقصودة وأن لا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف
إليه لأن الثاني كالتنوين منه أنه أنه قد سمع بينهما فعولا أخاطع لم يذاتني والاعتراضية تقع بين جزأى صلة
إما بين الموصول وصلته كقوله * ذا الذي وأبيك يعرف مالك * أو بين أجزائها الصلة نحو . والذين
كسبوا النشأت . الآيات فإن وترتهم عطف على كسبوا فهي من الصلة ومما يبينها اعتراض بين به قدر
جزاءهم والخبر جملة ما لهم وبين خبري اسنادا إما بين المبتدأ والخبر كقوله * وفيهم والأيام يعثر بالفتى * أو
بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله

لعلك والموعود حق لقائوه * بدالك في تلك القلوص بداء

وقوله يالتشعري والمنى لاتنفع * هل أغدوني وما أوامري تجمع

وقوله أني وأسطار سطر سطر * لقائل يا نصر نصر نصر

وقوله أراي ولا كفران لله أني * أو أفي من الأقوام كل خفيل

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحوادث جنة * أسبق قوم لاضفاف ولا عزل

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله

وبدلت والدهر ذوتبديل * هيفادبور بالصب والشمائل

وبين جزأى شرط أى بين الشرط وجوابه نحو . فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاقنوا النار . وبين جزأى قسم أى بين القسم وجوابه نحو . قال فالحق والحق أقول لأملأن . وبين جزأى اضافة وتقديم وبين جزأى جرأى بين الجار والمجرور نحو واشترت به بازي الف درهم وبين جزأى صفة أى بين الصفة وموصوفها نحو . وانه لقسم لو فعلون عظيم . وبين الحرف ومدخوله كقوله

ليت وهل ينفع شيأليت * ليت شبابا بوع فاشترت

وقوله

كان وقد أنى حول جديد * أنى فيها حمامات مثول

وقوله * وسوف إنخال أدرى * وقوله * أخالقد والله أو طئت عشوة * وقوله

* ولأراها تزال ظالمة * وتغيرت الاعراضية من الحالية بأمرأحدها أنه يجوز زاقترانها بالقاء كقوله

واعلم علم المرء ينفعه * ان سوف يأتي كل ماقدرا

الثانى أنه يجوز زاقترانها بدليل استقبال لن فى ولن تفعلوا وحرف التنفيس فى وسوف إنخال الثالث أنه يجوز كونها طلبية كقوله

ان الثنائين وبلغتها قد * أحوجت معنى الى ترجان

الرابع أنه لا يقوم مقامها مفرد يختلف جملة الحال ومن ثم كان محل جملة الحال النصب ولم يكن للاعتراضية محل من الاعراب وكذا سائر الجمل التى لا محل لها إلا ما يسميه عديم حاول مفرد محلها وهى المستأنفة أو الواقعة ابتداء كلام لفظا ونية تصور بد قائم وقام زيد أو نية لا لفظا نحو را كبا جاز يد والنجاب بها القسم نحو . نال الله كيدن أصنامكم .

والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقا كجواب لو ولولا ولما وكيف أو شرط جازم ولم يقترن بالقاء ولا بالذا الفجائية نحو ان لم تقيم أو تم وان قتقت أما : الأول فالتظهور الجزم فى لفظ الفعل وأما الثانى فلان المحكوم بوصفه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها والواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذى قام أبوه وأهبطى ان قت والمفسرة وهى الكاشفة لحقيقة ما قبله سواء صدرت بحرف التفسير نحو . فأوحينا إليه أن اصنع الفلأ . وترمينى بالطرف أى أنت مذنب . أم لم يصدر بنحو . ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقته من تراب . الآية فجمله خلقته الى آخره

تفسير لئلا آدم . هل أدلك على تجارة تنجيكم . ثم قال . تؤمنون . والقول بأن المفسرة لا محل لها هو

المشهور وقال الشاويين إنه ليس على ظاهره والتعقيق انها على حسب ما كتبت تفسيره الى فان كان المفسرة

موضع فكذلك هى والا فلا وماله موضع قوله تعالى . وعبد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر

عظيم قوله لهم مغفرة فى موضع نصب لانه تفسير للوعوده ولو صرح بالوعوده لكان منموا بواو كذلك . إننا كل

شئ خلقناه . فخلقناه فمرعلا فى كل شئ وله موضع كالمفسر لانه خبر لان وهذا الذى قاله الشاويين هو المختار

عندى وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلا وقد اختلف فى جعل أى محل أم لا ومنشأ الخلاف أى مستأنفة

أم لا الاولى الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله . حتى ما دجلة أشكل . فقال الجمهور إنها مستأنفة فلا محل لها وقال

الزجاج وابن درستويه انها تسمى موضع جر نعتي وردبأن حروف الجر لا تعلق عن العمل الثانية جعل أى محلا

الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا فقال السيرا فى حال اذا المعنى قام القوم خالين عن زيد وذا

مستأنفة وحصل ابن عمفر واذل رابط لها بذى الحال الثالث جلة من ومنذ وما بعدهما وقد قبلت ذلك عند
شرحهما في الظروف وعلم أن ما عدا ما ذكر من الجبل له عمل من الاعراب
﴿ص﴾ مسئلة توردهم الفاظ مركبة منها ما أصله العطف كشر وشيرمذر وأحول وأحول وحيث بيت
وبيت بيت وما أصله الانشاق كبادي بدء وأيادي سبا فقال قوم بنية تخمسة عشر وقوم مركبة تركيب
الاضافة وحذف التنوين من الثاني للاتباع

﴿ش﴾ لما كانت الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها إتيانها فعول فيها من حيث المعنى وتوسعا فيها توسع
الظروف أجريت مجراها أيضا في الجريان تخمسة عشر وهي الفاظ محذوفة لا يقاس عليها فها ما أصله
العطف نحو تفرعوا شفر بفر بمعنى تنشر بن وشيرمذر بفتح أو لموا كسر بمعنى متفرعين وأحول وأحول في
قوله وسقاط شرار العين أحول أحولا بمعنى متفرعا وركب اليلاد حيث بيت بمعنى مصونة أى بحث عن أهائها
واسخر جوامها وهو جارى بيت بيت بمعنى مقار بالقيسة كفة كفة بمعنى مواجها ومنها ما أصله الاضافة كبادي
بدء بمعنى مبدؤه وتفرعوا أيادي سبا بمعنى مثل أيادي سبا والذي جزم به ابن مالك أن هذه الالفاظ مركبة تركيب
خمس عشر مبنية على الفع للسبب الذي بني لاجله خمسة عشر وهو نضع من معنى حرف العطف في القسم الاول
وشبهه ما هو متضمن له في الثاني وذكر صاحب البسيط أنها ليست بمبنية بل مضافة وانما حذف التنوين
من الثاني للاتباع وحركة الاتباع ليست حركة اعراب فهو مخفوض في التقدير كما تتبع الاول في ياز بدن عمرو
لثاني في حركته

﴿ص﴾ مسئلة تحذف الا ان حصرا ونهى عنه أو كان جوابا أو باب عنه خيرا وعن فعله وعامله لا للمعنى عند
الاكثر ويجب ان جرى مثلا أو بين قصا أو زيادة بتدريج مع الفاء أو ثم أو كان أو كما أو ثانيا أو تو أيضا
﴿ش﴾ الاصل في الحال أن تكون جازة المحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا بصورا كبلن قال
كيف جئت أو مقصودا حصرا فعول أعده الآخر ضا أو ثانيا من خبر نحو ضرب زيد باقما أو من اللفظ
بالفعل نحو هنيئا لك أو منها نحو لا تفرحوا الصلاة وأنتم سكارى ولا تمشوا في الأرض مراحا ويجوز
حذف عاملها لقرينة حاله كقولك السافر راشد ما هدى أى تذهب للقادم مسرورا أى رجعت وللحدث
صادقا أى تقول أو غفلة نحو كبلن قال كيف جئت وبلى مسرعان قائم ينطلق ومنه بلى قادرين أى
نجمها ويستثنى ما إذا كان العامل معنى كالظرف والمجرور واسم الإشارة ونحوه فانه لا يجوز حذفه عند
الاكثر فهم لم يلفظه في نفسه ولا نه اعلم بالنيابة والفرع لا يقوى قوة الاصل ولا نه يجمع فيه تجوزان
تزيله منزلة الفعل وحذفه وأجاز المبرد حذف في الظرف فقال في قوله هو فاما مثلهم بشرة أن ثلهم حال
والتقدير واما في الدنيا بشر مثلهم وقد يجب حذف العامل كان جرى مثلا كقولهم خيل بنات صلفين كانت
أى عرفتهم أو بين قصا أو زيادة بتدريج أى شيئا فشيئا نحو بته بدرهم فصاعدا أو فاسافلا أى فرائد الناس صاعدا
أو فذهب صاعدا أو فاقط سافلا وشرط نصب هذا الحال أن تكون منصوبة بالفاء أو ثم والفاء أكثر في كلامهم
ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدرج سمعها بصورة فاسافلا ذكرها ابن مالك قال أبو حيان ولم أره غيره
فان لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة لان حذف العامل في الحال وجوبه يعلى خلاف الاصل وبما التزم حذف
عامله الحال المتركبة والثانية من خبر والواقعة بدلا من اللفظ بضمه كنه تنامي شأى ثبت له ذلك والواقعة تو أيضا
نحو أقاموا وقد الناس الأهايق قد قرأوا

﴿ص﴾ القيز هو نكرة بمعنى من رافع لاهام جلة أو مفرد عدا ومفهم مقدرا أو ماثلة أو مشابهة أو ذهب

بالنص على جنس المرافعة عام بإضافة أوتونين أو تون ومنع الكوفة القيز بمثل وغيره وأبوذر بما في نعم
والاعلم من التعجب

ش من القيز ويقال الميز والتين والمين والتغير والمضمر نكرة فيه معنى من الجنس بمرافع لأبها م جملة
نحو تعجب بدمر ق أو بفر داعدت نحو أ حد عشر رجلا أو بفرهم مقدار كيل أو زن أو مساحة أو شبهها كمثل خرة
وذوب ما نحو معنى أو مماثلة نحو مثل أ حد ذميا أو مقابلة نحو لنا غير هاشاء أو ذهب نحو و بصر رجلا ومآلت
جاردة أو أحسن البلية وتأهيك رجلا وقول بالنص على جنس المراد يتعلق بقول رافع لأبها والمحل والقيز
مشتركان في سائر القيود الألفي كونه بمعنى من وأما بيان القيز بعد عام بإضافة نحو مل الأرض ذمبا وعدل
ذلك صامدا أوتونين ناهي كمرطل زينا أو مقدار خمسة عشر أوتونين ثنية كتون معنا أوتون جمع نحو
الآخرين أهلا . أو شبه الجمع نحو ثلاثين ليلة وثعلت النكرة كل نكرة وقد اختلف في نكرات منها
مثل فتح الكوفيين القيز بها لأبها فلا يبين بها وأجاز سيبويه فيقول ي عشرة ون مثله على مل النار
مثلك ونها غير فتح الفراء القيز بها لأنها أشد أبها وأجاز بونس وسبويه لأنه لا يخلو من فائدة فإذا كان
عنده ما ليس بممثل لهذا وهذا المقدار منه تخصيص ومنها ما في باب نعم وأجاز الفارسي أن تكون نكرة تامة بمعنى
شيء وتنصب تعيينا وتبعه الزختمى ومنع ذلك قوم منهم أبو فرج مصعب بن أبي بكر الجشني وذبح الاعلم فيها
تقدم أنه منصوب عن التعجب إلى أنه مما تنصب عن تمام الكلام

ص من وأصبه يميزه تشبها بأفعل من أو باسم الفاعل قولان ويغيره الإضافة أن حذف التنوين أو النون ولا
يخفى غير الامتناف يضي عنه القيز وتجب إضافة فهم مقداران كان في الثاني معنى اللام أو جزوه يصتارق
نحو جبة نخر ويجوز نصبه تعيينا وحالا وأظهر من مع كل تمييز الأفعول والمعدوم ومقول فاعل ومفعول وهى
تبعيض وقيل زائدة وإن كان المقدار من جنس جاز عطف أحدهما خلافا للفرقة

ش من تميز المفعول بنصبه يميزه كعشرين مثلا في عشرين درهم أو مطل وقيز وذراع في رطل زينا وقيز
بر أو ذراع ثوبا وأجاز بل هذه أن تعمل وإن كانت جملة لأن عملها على طريق التشبيه واختلف البصريون
في الذى شئت به فقبل باسم الفاعل في طلبها المعابد قبل بأفعل من في طلبها المعابد على طريق التبيين
لمتزاميه التنكير قال أبو جيان وهو أقوى لأن اسم الفاعل لا يعمل الامتعا ولا يعمل في النكرة وغيره أو بصر
التمييز بإضافة مقابلة إليه أن حذف التنوين أو النون نحو رطل زيب وأردب شعرو منوا ومن ولا يضاف شيء
غير التنوين أو النون إلا امتناف اليمصاح للقيام التمييز فله نحو زيدا أشجع الناس رجلا فيقال أشجع رجل فإن
لا يعمل لذلك نحو قلده رجلا أو بصر رجلا يميز الحذف فلا يقال قلده رجلا ولا ورجل والمقادير إذا أريد بها
الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز الإضافة نحو عندي منوا ومن وقيز وروذراع ثوب بصر رطلين الذين وزن
بهما المعن والمكيال الذى بكل بالمع والآن الذى يصرع بها الثوب وإضافة هذا النوع على معنى الأدم لا على
معنى من وكذا تجب الإضافة فيما يميز منه نحو غنم ربحان وغر ففظة وحب رمان وسف مقل هذا إن لم تعتبر
تسميته بالتبعيض بأن بقى على اسمه الأول فإن تغيرت كجبة نخر ونظام فضة وسوار ذهب فقامت أسماء حادثة بعد
التبعيض والعمل الذى يحياها للربط باللاتفة بها فلا يفي هذا النوع الجرب بالإضافة والنصب على التمييز أو المحال
والإضافة أرجح لأن المحال يصحج إلى التأويل بمشتق كالتصديق والتمييز باب ضيف لكونه في خمس رتبة من
الفعل لأن النصب فيه على التشبيه بأفعل من وأفعل من شبه بالصفة المشبهة هو مشبه باسم الفاعل وهو بأفعل
فلا يصح إلا عند نفي الإضافة وإذا كان المقدار مخطئا من جنس يقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر

بل تقول عندى رطل معنى اسلافا اردت ان عندك من السفن والعسل مقدار رطل لان تفسير الرطل ليس
للسفن وحده ولا للعسل وحده وانما هو مجموعهما فجعل معنى اسلافا المجموع على حد قولهم هذا جوا مناض
وذهب غيره الى الصلف والاولان الواو الجامعة لتفسير ما قبلها وما بعدها منزلة شئ واحد لا ترى انك تقول هذا ان
زيد وعمر وصبرت الواو الجامعة بذا وعمر اخبرنا عن هذا ولا يمكن ان يكون زيد على انفراد منبرا ولا عمر
على انفراد موكلا لزيد وعمر وقامان وقال بعض النصارى بالامر ان ساقتان الصلف وتركه ويجوز اظهار من مع
كل تمييز كقري هذا الفصل او غيره نحو عمل الارض من ذهب وورد من قح ولى امثالها من ابل وغيره من شاء
وويصح من رجل وقدره من فارس وحسب له من رجل وما انت من جارة قاله يسلم اما انت من سيد وقال
في الاك من ليل ويستقي العدد فلا يقال عشرون من درهم ما يخرج عن القين بالتعريف نحو عشرون من
الدرهم وافعل التفضيل فلا يقال زيد ما كثر ما من مال ونعم فلا يقال نعم زيد من ربحي والمفعول عن فاعل
ومفعول وهما من تمييز الجمله فلا يقال طابز بمن نفس ولا تجرت الارض من عيون ومن الله كورة فيها قولان
احدهما انها التبيين وحده ابن عصفور والثاني انها ثابتة قال في الارشاد وفي يد الصلف على موضعها
نما في قوله طافت اما متبارك ان آتته يا حسن من قوام وينتقيا

من **ش** مثله تميز الجمله تاصيه ما قبله من فعل وشبهه وقال ابن عصفور هي و يكون مفعولا من فاعل ومبتدأ
ومفعول وانكره الشوايبن والابدي وان الى ربيع وشبهه به وهو بعد فعل فاعل معنى حقيقة وانجازا ومنه
نحو حبسك به فارسا وقد ربحه جلاوزي بالفتح شبهه فان مع ان يفتقر به عما قبله قوله والاب لا يسه القدر وان دل على
هيشوعى به الا ولباز كونه حالا واظهار من

من **ش** تميز الجمله ما تنصب عن تمام الكلام فتارة يكون مفعولا من فاعل نحو طابز بدخضا واشتعل
الراس شيئا . والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس وتارة من المبتدأ نحو انما كرمك ملا والاصل
حالى ا كثر من مالك وتارة من المفعول نحو . وتجرت الارض عيوننا . والاصل تجرنا عيون الارض هذا
منذهب المتأخرين به وقال ابن عصفور وابن مالك وقال ابدي هذا القسم ليد كرمه العيون وانما الثالث
كونه مفعولا من الفاعل او المفعول الذى لم يسم فاعله وقال الشوايبن عيوننا فى الآية نصب على الحال المقدره
لا القين ولم يثبت كون القين مفعولا من المفعول فينبقى ان لا يقال به وقال ابن لى الربيع عيوننا نصب على البدل
من الارض وحذف الضمير اى عيونها وعلى اسقاط حرف الجر اى عيون وتارة يكون مفعولا من فاعل
استلا الاتعاذ ونعم زيد جلاوزي شبهه ان استلا مطاوع ملا فكلت قلب ملا انما الاناء ثم تميز ابد
ان كان فاعلا والاصل ثم الرجل ثم اخضر وصار مبدان كان فاعلا تميزا والقين بعد فعل التفضيل فاعل في
المعنى اسما حقيقة وانجازا ومن تميز الجمله فياقله ابوحيان عن السويين منكرا على ابن مالك حيث جعله من
تمييز المفعول نحو حبسك به فارسا وقد ربحه جلاوزي منه عند ابن مالك وغيره . وكفى بالشيء شيئا . وفي تاصيه تميز
الجمله قولان اصحهما ما قبله من فعل وشبهه لوجود ما اصل العمل له وعليه سيور بمؤالافى والمرد والراجح
والفارسي ومعهم ابن عصفور ان القامل فيه نفس الجمله التى تنصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذى جرى
محركا ان تميز المفعول تاصيه نفس الاسم الذى تنصب عن تمامه وبشئ مع الاخبار بالقين مما قبله نحو كرم زيد
انافته يصح ان مع اب اخبار لا بدقوله زى بآب فاك فيه وجهان عوده اليه بان يكون هو الاب اى ما كرمه
من اب وعلى هذا لا يكون مفعولا من الفاعل ويجوز دخول من عليه وجوز ان يلاب القدر بان يكون
الاب ابز ملا تاصيه اى ما كرم ابه وعلى هذا يكون مفعولا من الفاعل ولا يجوز دخول من عليه وان جعل

القيز على هشتوعني به الاول نحو كرم زيد ضيفا اذا اريد ان يدهو الضيف جاز ان يكون ضيفا منصوبا على الحال لانه على هشتوعني القيز لاصح من ويجوز حقتا نظرا من معه وهو الاجود وفعالته الحالية نحو كرم زيد من ضيف فان لم يكن به الاول على قصد كرم ضيف زيد بعين النصب تميز او انتفى الحال به ويجز دخول من عليه لانه فاعل في الاصل

عص * ويطلق ما قبله على معنى أم لا مالم يلزم افراده لافراد متعلما وكان مصدر الم يقصد اختلاف أنواعه ويلزم الجمع بعد مفرديا بل لا يقدح فيه

عش * يلزم في تميز الجملة المطابقة لما قبله في الافراد وقرينه ان انشدا معنى نحو كرم زيد رجلا وصكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجلا وكذا ان لم يشدا من حيث المعنى نحو حسن الزيدون وجوها لان يلزم افراد القيز لافراد منه نحو كرم الزيدون أصلا اذا كان أصلهم واحدا فاصل لم يشدا من حيث المعنى بالزيدن الا انه لافراد مدلوله يلزم افراده لان الجمع يوم اختلاف أصولهم او يكون القيز مصدر الم يقصد اختلاف أنواعه فنور كى الزيدون سياتان فقد اختلف الأنواع في المصدر لا اختلاف محالة القيز جمعا نحو بلا خسر من أعماله لان أعمالهم مختلفة الحال هنا خسر بكذا وهذا خسر بكذا وكقولك خالف الناس أو ضاؤوا إذا ضاء ويلزم جمع القيز بعد مفرديا ان اذا كان معنى الجمع ضوت بقيام المفرع مقامه فهو ظرف زيدا بالذوق بل ثوبا ثوبهم ان له ثوبا واحدا نظيف

عص * ويجوز توسيله بين متصرف وفاعل لا يتقد به اختيارا ويجوز قوم على فعل متصرف بشرطى والقراء على اسم شبه به الاول

عش * يجوز توسط القيز بين الفعل ومفعوله بلا خلاف نحو طلب نفسا زيد قال أبو حيان وقياسه جواز توسط مع الوصف نحو طلب نفسا زيد قال وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو جرت عيون الارض وأما تقديره على الفعل فخطب ابن عصفور رحمه الله على ان الناصب ليس هو الفعل وانما هو الجملة بأسرها والقائون بان الناصب ما قبله من فعل وشبهه اختلفوا فتح سيبويه والاكثرون من البصريين الكوفيون والمخاربه تقديره فلا يقل نفسا طلب زيد كما يمنع التقديم في تميز المفراد وماورد من ذلك فخر وره وجوز الكسائي والمبرد والمازني والجرى وطائفة واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل منصوبا فلو رده قال وما كاد نفسا المفرق طيب * وقياسا على سائر الفضلات ويستثنى من التصرف كفى فلا يقال شهدا كفى طلبة باجماع ذكره أبو حيان فان كان الفعل جامدا امتنع باجماع فلا يقل مار جلا حسن زيدا كذا ولا رجلا حسن زيدا كما يمنع اذا كان عمله جامدا باجماع نعم استثنى من عمل الاجماع في الثانية صورة وهو التمييز بعلم شبه به الاول فنور زيد القمر حسنا فان الفراء يجوز فيه التقديم فيقال زيد حسنا القمر

عص * وجوز الكوفيون وابن الطراوة ترفيعه وتأول البصري بما ورد

عش * البصريون على اشتراط تنكير التمييز وذهب الكوفيون وابن الطراوة الى انه يجوز ان يكون معرفة كقوله * وطلبت النفس ياقيس عن عمرو * وقوله * علام مثلت الزعب والحرب لم تحده * وقولهم سفن بدينه وأم رأسو بطرن معيشتها والاولون تأولوا ذلك على زيادة اللام والمضافات نسبت على التسمية بالمفعول به أو على اسقاط الجراى في نفسه وفي رأسه وفي معيشتها

عص * ولا يتعد والجور لا يكون مؤكدا ويحذف لقرينة قصد الابهام لا المميز مالم يوضع غيره موضعه عش * فارق التمييز الحال في انه لا يتعد بعتلاها وفي انه لا يكون مؤكدا والحال تكون مؤكدة كذا

• في خمس عشرة من جمادى ليلة • وقوله • ثلاثون ابرج حولا • كميلا • وقوله

• وعشرون منها أصبا لمن وراثتها الثالث عشر من عشرة من فوج حجة كسب جاز الخ ل فيه على التخيير وعلى العدد نحو عدى عشرون رجلا صالحا أوصالح وعشرون رجلا كراها أو كرام فإن كان جميع الصلاة عين الخ ل على المدفوع عشرون رجلا صالحا فإنه كرق بالمعصية الأربعة فني عن غير الصلاة ولا على غيره نحو أخذ عشر ترك وعشر من غير الصلاة على الأربعة فني عنه حال الجمع مع الصلاة والتخيير فأنقضى عن المفسى وقد قال الشاعر

[illegible]

من في مسألة تميز كم الاستقامية فيكون يوتي بزم التميز بالجنون وهو من غلبة وقال الزجاج
باضافه ولا يكون جصاصا للظلمة ولا لغيره الا يختص ذيا او ذبا لانه لا ينفك ويصوره له وحده
في ش في خفت الكلام في التميز بالاعتصام بغير ما هو في كبره في الباب كاذ كبرت فيه الاصناف
وذلك كم الاستقامية واخر به وكأي كما وسأني الكلام على ما في بعض الاقوال فيميز كم الاستقامية
مفرد منصوب كميز عشرين واخوانه فهو كم نصفه او قال ابن مالك انما كانت الاستقامية بجزءه عدد مقرون
بجزءه الاستقام اشبه العدد المركب فكم عشرين ايمان عدل بجزءه عشرين في الصب والارحام واجاز
الكوفيون كونه جصاصا كليجو وذلك في كبره في غير كم غلبة الشورى يشتمل سبع واجاز للاختص
اذ اختلف بالجمع اصنافا من الضمان تميز كم عندكم من هذه الاصناف والاشارة بنحو المغار يقال كم الاستقامية
لاختص بالجمع اعماها بشرط أن يكون السهم الواحد من عدد الأشخاص وأما ان كان السؤال من الجاهل
فسوغ تميزه بالجمع لانما ذلك بجزءه الفارد وذلك فهو كم جلاله ذلك تميز كم جلاله اذا أرئت أن
سأل عن عددا صنف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصه ويؤمن باسم الجفص فهو كم بطلانه ذلك تميز كم
صنفان البطل عندكم وهل يجوز تميز كم الاستقامية جلاله لا تميز به في باب اصحابه لا والثاني نعم والثالث
المجاز بشرط أن يدخل على كم حرف جر مجموعي كم جامع يكتسب شيئا بالرحمة من مفكره فذلك تميزها
وصار الحرف الداخل على كم عوضا عن هذا مذهب الخليل ويؤيده الفراء والجمهور والمجاز في باب الزجج
فقال انه بابها كم لا باضماره ورده أبو الحسن انه يبيهاهم من خصوص اسماها لم يخصصوا لا بد منهم خوف
جر فكونهم لم يعمدوا هذا دليل لقول الجماعة ويؤيد ففصل تميز كم الاستقامية في الاختيار وان لم يميز في
عشرين واخوته الاضطرازا ويكثر بالقرى والنجور وروى في فصل بالمايو بالجر فهو كم ضربتين جلا وكم
ثالث زجلا ولكن اصابه هو الأصل والأقوى وما هو به يجوز انما فعل فيها انها لم تزل المترو وتقلها
من الاعداد التي نصب تميزها ليس كذلك بل فعل صدر او غير صدر جعل هذا القوم من التصرف في ما هو ضامن
ذلك التصرف الذي يلتزم ويؤيد زجف تميزها فهو كم ضربتين جلا في أن رجلا مفعول خبره في التميز
عذوف وكم رجل جاك أي حمزة أو نواو رجل سبدا وامياه ما غير

والخبر به عر و باضافه اوقول بن و ينصب اليه . ان . خبر فاعله و غير مقصولا بغير في خبره .
والتالي هو ان كان ناصوا بوجه التاميم و زعم النسخ فقط و يكون جوابا قبل فاعله على معنى الواحد و قبل
ان ينصب والاصح جواز حذفه و التام ان لم يوصفا و راجع اليه ان لم يبق و نحو ما ومنه فاعله هما .
و في الخبر لم يجر و هو يكون . خبرا و جاحه قال . كم . بفتح الجيم و غافله و قال . كم . ساك . بالهمزة
والافراد اكثر من الجمع و انصب حتى زعم بعض الذين ان خبره انما جاحه على . الذكر في خبره من الافراد و قبل

يكون الجمع على معنى الواحد فاذا قلت كم رجال كانت قلت كم جماعة من الرجال ثم الجواب انما اليه عند
 البصريين وقال الكوفيون بمن مقدرة حذفت وأبقى عليها كافي قوله * رسم دار وقت في طلبه * وضمف
 بأن اضمار حرف الجر وبقاء عمله انما يكون في ضرورة أو شذوذ فان فصل نصب خلا على الاستهامية كقوله
 * كم نألي منهم فضلا على عدم موزر بما نصب غير مقبول روي كم عتقك اليك بالنصب وذكر بعضهم أن النصب
 بلا فصل لثمة تميزه وذكره سيبويه عن بعض القريب قال أبو حيان وهي لثمة قليلة واذا نصب فصل أو بغير فصل جاز
 كونه أيضا مقفرا أو جمعا كما اذا جاز هذا مذهب الجمهور وذهب الاستاذ أبو علي وابن هشام الخضر اوى الى أنها
 اذا نصب تميزها الترتيب في الأفراد لان العرب الترتيب في كل تميز منصوب عن عدد أو كناية كحكم الاستهامية
 وكان وكذا ورد بأن ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجزه وحل يجوز مع الفصل بطرفه أو مجزور
 مذهب أصحابنا فيهم من الفصل بين المتماثلين وذلك مجموع الا في ضرورة مفعول.

كم يعود مقرف نال العلي * وكره بمصطلحه قد وضعه

والثاني نعم وعليه الكوفيون بناء على رأيهم أن الجر بمن مضعرة أو بونس بناء على رأيهم من جواز الفصل بين
 المتماثلين في الاختيار بذلك والثالث الجواز ان كان الطرف أو المجزور ناقصا محكوم بك ما أخذنا أنى وكما اليوم
 جامع جافى والمنع ان كان تاما ورد بأن العرب لم تفرق بين الطرف التام والناقص في الفصل بل تميز بها مجرى
 واحد فان كان الفصل بجملته لم يميز بالجر في كلام ولا في شعر عند البصريين لان الفصل بالجملتين المتماثلين لا
 يجوز بالتبعية جوزه الكوفيون فهم ابناء على أن الجر بمن لا بالاضافة وجوز المبرد في الشعر فقط وروي قوله
 * كم نألي منهم فضلا على عدم * بالجر ويجوز حذف تميز كم الخبر به ولا يجوز كون المميز منفيا لافى الاستهامية
 ولا في الخبرية لا يقال كم لا رجلا جاءك ولا كم لا رجل مضى نص عليه سيبويه وأجاز ذلك بعض الصوريين نعم
 يجوز الضمف عليه بالنفي نحو كم فرس ركبت لا فرسا ولا فرسين أي كثيرا من الافراس ركبت لا قليلا

عص * ويميز كان بغير عن غالبا وقال ابن عصفور لا زلما ومع قهها باضمارها وقيل بالاضافة قال أبو حيان
 ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضيف أو ممنوع أقوال والأصح أن لا يضمف
 * * * يميز كان الا كثر جره بمن ظاهرة قال تعالى * وكان من آية * وكان من نبى * وكان من دابة * قال
 أبو حيان ويظهر من كلام سيبويه أن من هنالك كمال البيان فهي زائدة قال وقد يقال إنها لا تزداد في غير الواجب
 فيقال إن هذا روى فيه أنه من الاستفهام وهو غير واجب وينصب قليلا قال الشاعر
 * * * وكان لنا فضلا عليكم ونعمة * * *

أطرد البأس بالرجاء كائن * ألاحم يسره بعد عمر

وقال

وزعم ابن عصفور أن جره غير لازم لأنه لا ينصب قال في المتن ويرده نص سيبويه على خلافه ويجوز جره مع
 ضم من قال أبو حيان إلا أنه لا يضيقت فان جاءه كان على اضمار من وهو مذهب الخليل والكسائي ولا يعمل على
 اضماره كائن كما ذهب اليه ابن كيسان لأنه لا يجوز اضماره الا لما تحكى لا يضاف ولان في آخره ملحق بها فهو مانع
 من الاضافة ايضا وقد قال سيبويه إن جرهما أحسن العرب فسمى أن يجرها باضمار من انتهى وقال ابن خروف
 يكون في ميمها نصب ويجوز بالجر بمن وبغير من فصل وبغير فصل قال أبو حيان ومقتضى الاستقرار أن تميز
 كائن لا يكون جمعا فليست كمثل كم الخبرية في ذلك واختلف في جواز حذفه فجوز المبرد أولا كثر وزن
 وقال صاحب البسيط أنه ضيف للزوم من فيه حذف عامل ومفعول قال أبو حيان ومن يقول يجوز حذفه
 لا يلزم أنه مختلف وهو مجزور من قبل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستهامية وهو منصوب والافصح

أفدال تميز كان بها وكذا وقعت في القرآن ويجوز الفصل بينهما بالجملة وبالطرف قال • وكان ردنا عنكم من
مدحج • وقال • وكان بالأطعم من صديق •

﴿ص﴾ • ويميز كذا لا يجز عن وفاها ولا بالاضافة ولا بالدليته ولا برفع ولا يصح خلافا لزمها

﴿ش﴾ • يميز كذا لا يكون الا مقرونا منصوبا قال الشاعر

عد النفس نعي بعد بؤسالك فاجمرا • كذا وكذا الطفا به نسي الجهد

ولا يصح زجره عن اتفاها ولا بالاضافة خلافا للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا

آواب قياسا على المدد الصريح • ورد بأن المحسنى لا يضاف وبأن في آخرها اسم الإشارة واسم الإشارة لا يضاف

وأجاز بعضهم كذا درهم بالجر على البدل وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا قال أبو حيان وهو خطأ لأنه لم يجمع

وجوز والجمع بعد الثلاثة إلى العشرة

﴿تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله﴾ (ص) نواصب المضارع ﴿



كِتَابُ

هَمْعُ الْهَوَامِعِ شرح جمع الجوامع

١- في علم العربية

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجره رحمه الله

عن تصحيحه السيد محمد بدو الدين النسائي

الطبعة الأولى سنة ١٢٢٧ هجره

(على نفقة محمد أمين الطائفي البكشي وشركاه بمصر والاسكندرية)

الجزء الثاني

منطبعة السبعاذه بدارمخاطبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ص﴾ نواصب المضارع أن ويقال عن وهي الموصولة بالماضي خلافاً لابن طاهر لا بعديتين غير موقول في الأصح ويجوز في تلون في الرفع مخففة وكذا خوف تيقن غوفة في الأصح والأصح لا تفعل زائدة ولا يتقدم معمول معمولها والتابعو زعم أريد وعسى ولا يفضل وقيل يجوز بنظر وقيل بشرط وترفع اجمالا على الأصح وعن الكسائي لا يقيس ولا يجزم وحكاها الرواسي والعباني وأبو عبيدة لغة وقطع مبتدأ وخبراً ومعمول حرف ناسخ وجارٍ ولسكان وظن وبعض المقارب فعل غير الجزم ومعناه خلافاً لابن طاهر لا بمعنى الذي خلافاً لابن النحس ﴿ش﴾ لما انتهت منصوبات الأسماء عقيبت بمنصوبات الأفعال كما ذكر عقب المرفوعات المضارع المرفوع فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف أحدها ن وهي أم الباء قال أبو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن وإذن وكى ويقال فيها عن ببدال همزة ميناء أن هذه الناصبة للمضارع هي التي توصل بالماضي في نحو إن كان ذاملاً وبالأمر في نحو كتبت إليه أن قم وبالنهي في نحو كتبت إليه أن لا تفعل وزعم أبو بكر بن طاهر أنها غير حافظة تكونان على مذهبه مشتركة أو مسجوزاً واستدل لذلك بأمرين أحدهما أنها تختص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين وسوف وكذا الأمر والثاني أنها لو فرضت دخولها على الماضي لوجب أن تصير بصيغة المضارع كالم لما دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه بشرط نصب المضارع ببدان أن لا تقع بعد فعلين كتم وتصدق وتيقن ونحوها فاتها حينئذ المخففة من التثنية نحو علم أن سيكون خلافاً لغيره أصح جواز أن تلي أن الناصبة للمضارع لفظ العلم وما في معناه مستبد لا جراءة أفلا يرون أن لا يرجع اليهم بالنصب وهي بمعنى أفلا يعلمون ويقول جرير

نرضى عن الله أن الناس قد علموا * أن لا يدانينما من خلقه أحد

وأجيب بأن العلم بالمتبع وقوع أن الناصبة بعده أذا نقي على موضوعه الأصلي أما إذا أول بالظن واستعمل استعماله فانه يجوز فيه ذلك والدليل على استعمال العلم معنى الظن قوله تعالى فانه علمقوه من مؤمنات فان المراد بالعلم فيه الظن القوي اذ القطع بما عاين غير متصل اليه ومنع المبرد النصب أيضاً في الموقول بالظن فتولى في الأصح راجع إلى المستثنى والمستثنى منه جميعاً ويجوز في الواقعة بعد الظن الرفع على أنها المخففة من التثنية وهو قليل والاكثر في لسان العرب النصب بعده قال تعالى أحسب الناس أن يتركوا أنوقري بالوجهين وجسبوا أن لا تكون قننه قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد السلك إلا النصب وفي الواقعة بعد فعل خوف تيقن غوفة نحو خفت أن لا تقوم وخفت أن لا تكرمي قولان أحدهما جواز الرفع كما بعد الظن وقدمع قال أبو حنبلن

«أخاف إذا مات أن لا أقومها» والثاني تعين النصب وعليه المبرد ولا تفعل ان الزائدة عند الجمهور لا تلتحق بدليل دخولها على الفعل في قوله فلان جاء البشير ولا يعمل إلا التخص وجوز لا تخش الخ لما جلا لها على المصدرية وقاس على الباء الزائدة حيث تعمل الجر وقرق بأن الباء الزائدة تختص بالاسم ولا يجوز تقدم معمول معمول أن الناصبة عليها إلا تها حرف معدري ومعمولها لها ومعمولها من تمام الصلة فكلا لا تقدم الصلة لا تقدم

معمولها هذا مذهب البصريين وجوز القراء بتقديمه لقوله • كان خبر بالزمان أجلبا • قوله بالصا
متعلق بأجله • وأجيب بدوره أو تأويله على تقدير متعلق دل عليه المذكور وقيل إن كيسان عن الكوفيين
الجواز في نحو طعامك أريد أن كل وطعامك عسى أن كل ولا يجوز فصل أن الناصب من الفعل لا ينظر
ولا يجوز ولا قسم ولا غير ذلك هذا مذهب سيوريه والجمهور وجوز بعضهم بالطرف وشبه نحو أريد أن
عندى تقعد وأريد أن في الدار تقعد قياسا على أن المصددة حيث يجوز ذلك فيها يصح ما اشتر كافي من
المصدرية والعمل وجوز الكوفيين بالشرط نحو أردت أن أن تزري أو زورك بالنصب مع مجوزهم
الافتاء أيضا وجوز أن زرك جوابا لجوز زاحمال أن جلا على أخها المصدرية برفع الفعل بعدها وخرج عليه
قراءة أن يتم الرضاعة بالرفع وقيل لا وإن المرفوع بعدها الفعل تخفف من الثقل لا المصدرية وعليه الكوفيون
ولا يجوز الجزم بأن عند الجمهور وجوز بعض الكوفيين قال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون
بأن وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجرمون بها أو تشد على الجزم أخا فإن تأمل بها فقدرها
ومن حكى الجزم بها فمنهم من البصريين أبو عيسى والحياتي وزادها التثنية صباح ثم لما كانت أن مع
معمولها في تقدير الاسم نسلط عليها العمل المعنوي والفعل فتقع مبتدأ مجرور وأن نمو وما خبر لكم • وخبر
مبتدأ نحو الأمر أن تفعل كذا ولا يكون مبتدأ لها المصدر لأن وقع جنة أول ومعمولها الحرف ناسخ عنوان
عندى أن تخرج ولا بد أن يكون أحد الجزأين مصدرا لا في فعل فيجوز أن يكون جنة متعولما زرد أن يخرج
جلا على عسى ومعمولها يجرى ويكثر حذفه ومعمولها لكان وأخواتها السماع خبرنا هو كان أن تقعد خبرا من
قيامك وتكون عقوبتك أن أعزك ومعمولها للتلان وأخواتها مفعول أول وثانيا نحو ظننت أن تقوم خبرا من أن
تقعد وقوله

إني رأيت من المكلم حسبي • أن تلبسوا خرا الثياب وتلبسوا

أي لبس الثياب ومعمولها لبعض أفعال المقارفة وتلبيسها من أفعال غير الجزم نحو طلبت منك أن تقوم وأردت أن
تفعل وبداءي أن أقوم بخلاف أفعال الجزم لا يقال فعلت أن أقوم أي القيام ولا أعطيتك أن تأمن أي الأمان
ومعمولها لاسم مضاف نحو أنه أهل أن يفعل • وخافه أن تفعل وأجى ببدان أن تقوم وقبل أن تخرج وقال ابن
الطراوة لا يجوز أن يضاف إلى أن ومعمولها لأن معناها التراضي فابدها في جهة المكان وليس ثابت والنية في
المضاف إثبات عينه بشيئ غير ما أضيف إليه فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه فإن ثبت غيره محال
• لن بسطة وقال الخليل من لأن والفرا لا النافية أبدلت نونا وأما تنصب مستقبل وتفيد فيه وكذا
التأكيد لا التأكيد المختار وقال بعض البيانين لن في ما قرب والمختار وفاعلا بن عصفور زود للعا مقيم
معمول معمولها خلافا للاختصاص الصغير ولا يفصل اختيارا وجوز الكسائي بقسم ومعمول والفرا بشرط
وأظن ونهمل وحكى الحياتي الجزم بها

• ش • الثاني من نواصب المضارع لن والجمهور إراتها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا بدال وقال الخليل
والكسائي إراتها حرف كمن لأن فاعلها لأن حذف الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ولده والأصل
ويل أمه ثم حذفت الألف لانتفاء الساكنين ألف لا ونون أن فصارت لن والحاكم لها على ذلك قر بها في اللفظ
من لأن ويجوز دعوى لأن فيها هو التي والتخلص للاستقبال وقال الفراهي لا النافية أبدل من ألفها نون
وجعله على ذلك اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل وجعل لا أصلا لها أقصد في النفي من لن لأن لن لا تنفي إلا المضارع
وقد ذكرت القولين في حاشية المتن وتنصب لن المستقبل أي إراتها تنص المضارع إلى الاستقبال وتفيد فيه

المعول في الاصح وجوز الكوفية والمردانصيب كما

في الثالث من نواصب المضارع أي ويذهب سيبويه ولا كثرين أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام فتعهم الملة وتارة تكون حرفاً تنصب المضارع بعده * واختص هؤلاء فذهب سيبويه بأنها تنصب بنفسها ويذهب الخليل والاختصاص أن أن مضمر بعدها وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم وقيل أنها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل * واحتج من قال أنها مشتركة بأنه سمع من كلام العرب جئت لشيء أنسلم ومع من كلامهم كيه فطال شي أنسلم فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها وليست فيه حرف جر لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر وأما كيه فهي حرف جر بمعنى اللام كانه قال له ووجه الاستدلال من هذا اللفظ أنه قد تقرر من لسان العرب أن ما الاستغماية إذا دخل عليها حرف الجر حذف الفتح وجوز ولم يفرق وعرفنا ذلك على ما جاز أن تلحقها هاء السكت وبدل أي على أنها جارة فتدخل على ما المصدرية كقوله * راد الفتح كما يضر وينفع * فرفع الفعل على معنى راد الفتح للضر والنفع وأما جئت كي أنسلم ففصل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها إذ ثبت أنها تنصب بنفسها فتكون بمعنى أن واللام المتخضة للتعليل عنوة كما تحذف في جئت أن أنسلم ويحذف عندهم أن تكون الجارة وتكون أن مضمر بعدها كما أضرعت بعد غير هامن الحروف على ما سألني يئانه وبنى على هذا المذهب فرع وهو أنه هل يجوز أن تدخل كي على اللام أم لا يجوز والجواب أن الثاني قدرته الجارة بجزلان كي كاللام فلا تدخل عليها إلا مع أن كافي اللام فهو كالملاطم وأن قدرته الناصبة جاز نحو كيلا تقدم وهي إذا كانت ناصبة لا يضر منها السببية لأنها مع الفعل بعدها يتأويل المصدر كان ولا تصرف في صرف أن فلا تصح مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة ولا جرة ولا ضمير اللام وتبين الناصبة بعد اللام نحو جئت لشيء أنسلم لتلبيح بين حرفي جر ودخول اللام على الناصبة لتكونها موصولة كان ولذا شبه سيبويه بإحداها بالآخرى وتبين الجارة فاجبات قبل اللام نحو جئت كي لأفركي حرف جر واللام تأكيدها وأن مضمر بعدها ولا يجوز أن تكون كي ناصبة لفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل بالجاء ولا يغيره ولا يجوز أن تكون كي زائدة لأن كي ثابتة يادها في غير هذا الموضع ففصل هنا عليه وهذا التركيب أي محي كي قبل اللام نادر ومنه قول الطرمح * كأدوب انصرم كي ليحتمهم * وأخبر أن بعد الجارة على جهة الوجوب فلا يجوز اظهارها عند البصر بين الألفي ضرورة وجوز الكوفيين في السعة قال أبو حيان والمخضوط اظهارها بعد كي الموصولة بما كقوله * كما إن نثر وتضدها * ولا احتج من كلامهم جئت كي أن تكرمي ومع اظهار أن نحو جئت لشيء كي أن تكرمي ترجع كونها جارة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة لأن أن هي التي وليت الفعل وهي أم الباب وما كان أصلاً في بابها لا يحصل تأكيدها ليس أصلها ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل واللام أصل في باب الجر فكانت كي تأكيداً لها ولا يجوز أن تكون كي تأكيداً لأن التأكيدي غير المهاد لا يتقدم على المؤكد ومن أحكام كي أنه لا يمتنع تأخير معولها فيجوز أن تقول كي تكرمي جئت كي سواء كانت الناصبة أو الجارة وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله وتقدم المفعول من أجله سائغ قال أبو حيان وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معولها بلا نافية فهو كي لا يكون دولة * وبما الزائدة كقوله * تريد كي تعطيني ونالها * وبهنا كقوله

أردت لشيء أنسلم لثلاثة عشر * ومن ذا الذي يعطي الكمال فكذلك

وأما الفصل بغير ما فلا يجوز عند البصر بين وهشام ومن راقعه من الكوفيين في الاختيار وجوز الكسائي بمعول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم والشرط فيقبل عملها فتقول أن ورلك كي والله تروى وأكرمك

كي غلبي تكرم وأزورك كي أن تكافي؟ كرمك واختار ابن مالك ولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل
قال أبو حيان وهو مذهب ثالث لم يسبقا اليه وتقدم معمول معموها ممنوع وله ثلاث صور أحدها تقدمه على
المعمول فخط نحو جئت كي التواضع والثانية على كي فقط نحو جئت التواضع والثالثة على المعمول أيضا
نحو الصوب جئت كي أتلم وعليه المنع في الأولى الفصل وفي الثانية والثالثة أن كي من الموصولات ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول وإن كانت جارة فإن مضفرة وهي موصولة أيضا وفي الصورة الثانية خلاف للكسائي
قال أبو حيان ولا يبعد أن يجرى في الثالثة لكنه لم ينقل وأثبت الكوفيون من حروف النصب كما يخفى كما
ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله

وطرفك اما جئتنا فاصرفه • كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

وأنكر ذلك البصريون وتأولوا ما ورد على أن الأصل كما حذف يلو ضرورة وألغى الجارة كفت بما
وحذف النون من الفعل ضرورة

خصم اذن الجمهور أنها حرف بسيط وقال الخليل من اذن والرندي اذن أن وقوم اسم وانها تنصب بنفسها لا بأن
المضفرة وتلهم جلة اسمية وخبر ذي خبر وانما تنصب مستقبلها لمصدره والرفع جئت لظنية أنكرها
الكوفيون فإن وليت عاطفا لالنصب أو فاعلا لم تنصب وجوز هشام بعد مبتدأ والكسائي بعد اسمي أن
وكان وبفضل قسم حذف جوابه ولا انافية وجوز ابن بلشاذ فنداه ودعاها وابن عصفور والأبدي نظرف
والكسائي وحشام والفراء بمعمول ثم اختار الرفع والكسائي النصب وجوز تقدمه مع العمل ودونه والفراء
وأطله ولا نص البصرية قال أبو حيان ومقتضى قواعد المنع ومعناها قال سيبويه بالجواب والجزاء قال
الشلوبين دائما والغاري غالبا ولا يحذف معمول ناصب دونه ولا الدليل على الاصح

اختلف الصوبين في حقيقة اذن فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط وذهب قوم إلى أنها اسم نظرف
وأصلها اذ الطرفية لفتح التوبين عوضا من الجلة المضاف إليها ونقلت إلى الجزاءية بقي فيها معنى الربط والسبب
ولهذا قال سيبويه بمعناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين دائما في كل موضع وقال أبو علي الغاري غالبا في
أكثر المواضع كقولك لمن قال أزورك أن كرمك قد أجبت وجعلت اكرامه جزاء زيارته أي
ان زيارتي كرمك قال وقد تقتض الجواب كقولك لمن قال أجبك اذن أمداك اذلا عجزا عنها والشلوبين
يشكك في جعل مثل هذا جزاء أي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وذهب الخليل إلى أنها حرف تركيب
من اذ وان وغلب عليها حكم الحرفية ونقلت حركة الهزلة إلى الدال ثم حذفت والفتح هذا النقل فكان المعنى
اذا قال القائل أن زورك قلت اذن أن كرمك قلت حيث زيرك واقعة ولا يتكلم بهذا وذهب أبو علي
عمر بن عبد المجيد الرندي إلى أنها مركبة من اذ وان لانها تسمى مانطى كل واحدة منهما قطعي الربط
كذا والنصب كان ثم حذفت هزلة أن ثم ألف اذ الاتصاف الساكنين وعلى الأولى فهي ناصبة للمضارع بنصبها
عند الاكثرين لانها تنقل إلى الاستقبال وقال الزجاج والغاري الناصب أن مضفرة بعد هالاه لانها غير
مختصة اذ تدخل على الجمل الابتدائية نحو اذن عبد الله ماتك وتلها الأسماء مبنية على غير الفعل ونصبها للمضارع
ثلاثة شروط أحدها كونه مستقبلا فلو قيل لك أجبك قلت اذن أنك صادقا رفعت لانها حال بمن شأن
الناصب أن ينطص المضارع إلى الاستقبال ثانيا أن يليها فيجب الرفع في نحو اذن زيد بكرمك الفصل
ويشتغل الفصل بالعموم وبلا انافية خاصة لان القسم تأكيدي لا اذن والاكثر مبتدأ فاصلة في أن فكنا في

إذا قال الشاعر * اذن والله نرمهم بحرب وجوزاً أو الحسن طاهر بن بابشاذ الفعل بينهما الاء والاء الدعاء نحو
 إذا لزم بدأ حسن البك واذن ينصرف الله بك من ذلك الجنة قال أبو حيان ولا ينبغي أن تقدم على ذلك الاءاع من
 العرب وأجاز ابن عصفور الاء الفعل بالظرف نحو اذن غذا كرمك وأجاز الكسائي وابن هشام والقراء
 الفعل بمعمول الفعل والاختيار عند الكسائي حيثما نصب وعند هشام الرفع نحو اذن فيك أرفع وأرغب وأرغب
 واذن صاحبك أكرم أكرم فلو نعت بمعمول الفعل على اذن نحو زيد اذن أكرم فذهب القراء إلى أنه يطل
 عليها وأجاز الكسائي إذا كان الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصر بين في ذلك ومقتضى
 اشتراطهم التصديق عملها أن لا تعمل والحالة هذه لاها غير مصدر ويعقل أن يقال تعمل لأنها وإن لم تصدر لفظاً
 فهي مصدر في النية لأن النية بالمفعول التأخير فالتأخير أن تكون مصدر فلا تنصب متأخرة نحو أكرمك
 اذن بلا خلاف لأن الفعل المنسوب لا يجوز تقديمه على ناصبه وأما المتوسطة فان افتقر ما بعده إلى ما قبلها افتقر
 الشرط لجزءه نحو اذن أكرمك والقسم لجوابه نحو

لئن عادلى عبد العزيز بئنها * وأمكنى منها اذن لأقيلها

أو أخبر للغير عنه نحو زيد اذن بكرمك امتنع النصب في الموصولة وفي الأخيرة خلاف فأجاز هشام النصب
 بعد مبتدئ كالنائب وأجاز الكسائي بعد اسم أن نحو * اذن أهلك أو أطير * بعد اسم كان نحو كان عبد الله
 إذا بكرمك وإبنى القراء الكسائي في أن وخالفه في كان فأوجب الرفع ونص القراء على تعيين الرفع بعد ظن
 ضووظن زيد إذا بكرمك قال أبو حيان وقياس قول الكسائي جواز النصب أيضاً وإن وليت عاطفاً قبل
 النصب والاكثر في لسان العرب العاؤه قال تعالى * وإذا لا يلبثون خلافاً لا قليلاً فإذا لا يؤثرون الناس كثيراً
 وقرئ شاذاً لا يلبثوا ولا يؤثروا * التي رأيته تقدم حرف العطف ومن أجل رأي كون ما بعده العاطف جملة
 مستأنفة والعاؤه مع اجتماع الشرط لغة لبعض العرب حكاه عيسى بن عمر وثقاهما البصريون بالرفع
 ووافقهم ثعلب وخالف حائر الكوفيون * يجوز أحسنهم الرفع بعدها قال أبو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ
 صحيحه لم ينم يحفظ إلا أنها تارة تارة جداً بل تلك أنكرها الكسائي والقراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ
 والقليل ونواصب المضارع لا يجوز أن يصحف بمعمولها يتبع هي لا اتصافها ولا اختصارها فلو قيل أثر بد أن تخرج
 لم يجوز أن تصيب قولك أريدت وصحفت أخرج وأجاز بعض المغاربة مستنداً بما وقع في صحيح البخاري فيذهب
 كما يقع في غيره طبقاً واحداً يرد كما يصح قال وهذا كقولهم جئت ونأكل أبو حيان وليس مثله لأن
 حذف الفعل بعد الدليل جائز فنقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذاني في كلام العرب

فمن * مسألة تنصب أن مضمره أو ما بعد الموصول كذا وليست لام على الصحيح وهي المسبوق
 بكون ماض لفظاً أو متنى بما أول قيل أو أخوات كان قيل أو ظن قيل أو كل فعل وحذف الخبر معها حكم
 غالباً وزعم الكوفيون تنصبها فذهبوا لخبر وهي زائدة للتأكيد ونصب بقيامها مقام أن والفهم لا يرفع
 بنحوها ضمير السبي وجوز أن يظهر أن مع حذفها وتوهم دونه ولا يلي مفرداً

فمن * أن نام الياء ظهراً تنصب ظاهره ومضمره لها إذا أضرعت حالاً حاله جوب وحال جواز فالأول بعد
 نوعين من الخبر أحدهما هو حرف جر والآخر ما هو حرف عطف فالأول حرفان أحدهما اللام التي
 يسميها النحويون بالجر ومذهب البصريين أن تنصب بعدها بأن مضمره وذهب الكوفيون إلى أن
 الناصب هو لام الجود فتنبهوا وذهب ثعلب إلى أن اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن وعلى الأول لا يجوز إظهار
 أن لأن إيجابه كان زائداً يستوي لم يخلت الخدم في منابله الذين شكوا لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السين

فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأن في اللفظ وأجاز بعض الكوفيين اظهارها بضم اللام تأكيذا كما
 جاز ذلك في نحو ما كان زيد لا ينقوم قال أبو حيان ويحتاج الى سماع من العرب وأجاز بعض الصائفة حذف
 اللام واظهار النون نحو . وما كان هذا القرآن أن يضترى . أي ليضترى وأوله المانسون بأن أن وما بعدها في
 تأويل المصدر والقرآن أن يضمر مصدر فأنضمر عن مصدر ولا مالمجود عند البصريين يسمى مؤكدة لمعة
 الكلام بدونها اذ يقال في ما كان زيد يفعل ما كان زيد يفعل لا لانها زائدة اذ كانت زائدة كما كان لنصب
 الفعل بعدها وجه صحيح قال أبو حيان ومن أغرب المتقولات ما نقله بعض اصحابنا عن أبي اليقاف من أن اللام في
 نحو قوله . وما كان الله ليعذبهم . هي لام في وهذا نظير من معنى اللام في ما جئت لتكرمني لام المجدوب بل
 قول هذا أشبه لان اللام جاءت بعد مجئ لفة وان كان ليس المجدب المصطلح عليه في لام المجدوب وأما أن تسمى هذه
 لام في سبهم من قائله وانما تقع لام المجدوب بعد كون معنى بما أول دون ان ولما هو ماض لفتا نحو ما كان الله ليعذبهم
 أو معنى نحو لم يكن زيد يفعلهم . وبذهب البصريين أن خبر كان حيث حذف وحذف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر
 المحذوف وأن الفعل ليس خبر بل المصدر المنسبك من أن المضرة والفعل المنسوب بها في موضع جر والتقدير
 ما كان الله لم يكنا والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحاً به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن
 أهل اسمعوا مصرح بالخبر الذي هو أعلام وجود اللام والفعل بعدها وذهب الكوفيين أن الفعل في موضع
 نصب على أنه خبر واللام زائدة لتأكيدهم بذهب بعض الصويين الى أن لام المجدوب تكون في أنشوات كان
 قياسا على ما هو أصح وما يصح زيد ليضرب عمرا وما يصح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم أنها تكون في ظننت وأخواتها
 نحو ما ظننت زيد ليضرب عمرا ولم يظن زيد ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يجمع فوجب
 منه وذهب بعضهم الى أنها تدخل في كل فعل مني فتدغم فعل نحو لم جئت لتكرمني قال أبو حيان وهذا غلط
 لان هذه لام في والفرق بينهما من وجوه كثيرة ستأتي

وهذه في وسط الجارة ووجهها الفراء في نصبها والوكسائي بها الجارة بالي مضرة جوازاً وقوم ناصبة
 جارة بنفسها تشبيهاً بالي وعليها يجوز اظهار أن وعلى الأصح قد ظهر مع مغلط منضوي بها ومعناها كي أو
 الى قال الخضر اوي وابن مالك والاولا وانما نصب مستقبل وجواباً ان كان حقيقة والالجواز ورفع الحال
 أو الموقر كذلك بأن يكون مسبقاً لها قبلها فضلاً عن الحال لعل الغاء عليها والأصح تعيين النصب مع فعل غير موجب
 ونفلاً أكثر ما وظلما ويرى جوزه الكسائي رفع مستقبل غير مسبب ونصب حال مسبب والنصب بها مطلقاً
 لقوله لا تنفصل وجوزه الاخفش وابن السراج بنظر وشروط ماض وهشام وقسم ومغول وجر والاخفش
 وابن مالك مطلقاً

وهذه في الحرف الثاني حتى وكونها الجارة والنصب بعدها بأن لازمة الاضمار وجوباً لمذهب البصريين
 واستدلوا بشيوت كونها جارة لاسم دليل حذف ما الاستهائية بعدها نحو جفتم حاتم العناء المطول . وإذا
 ثبت ذلك اتفق كونها ناصبة لفعل لما قرئ من أن عوامل الأسماء تكون عوامل في الأفعال لان ذلك مني
 الاختصاص واختلاف الكوفيين فذهب الفراء الى أنها ناصبة بنفسها وليس الجارة . وعند من أن الجر بعدها
 انما هو لنيابة المنان بالي وذهب الكسائي الى أنها ناصبة بنفسها أيضاً وانما جازها بالي وهذا عكس مذهب
 البصريين ثم انه يجوز اظهارها بالي بعدها فقال الجر يمدح حتى يكون بالي منطوية ومضرة وذهب بعض
 الكوفيين الى أنها ناصبة بنفسها كأن أجازة بنفسها أيضاً تشبيهاً بالي ومع قول الكوفيين إنها ناصبة بنفسها
 أجازوا اظهار أن بعدها قالوا لو كانت لاسمين حتى أن أصبح القاصية جاز وكان النصب بمعنى وأن تو كيداً

أجازوا ذلك في لام الجحدوع على قول البصريين لا تظهر وقد ظهر في المصطوف على منصوبها لان التواني
تختل بالاصحاقه الاوائل كقوله

حتى تكون عز زمان نفوسهم * أو أن تبين جمعا وهو مختار

وفيه دليل لقولهم إن أن مضرة بعدها وحتى هذه هي المرادة لكي الجارة أو إلى بخلاف الابتدائية التي لا ترادف
واحد منها فالمرادة لكي نحو أسلمت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف قليل والمرادة لا في تحول لن يبرح عليه
عافين حتى يرجع الناموسي * فهي هنا حرف غاية قال أبو حيان والذي ذكره معظم الصوريين في معنى
حتى هذه أنها تكون للتقليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين و زاد ابن مالك أن تكون
من اوقفه لا لأن تكون للاستثناء أو أنشد عليه

ليس الطاعن الفضول سباحة * حتى تجود وماله بك قليل

قال أبو حيان وقد أغناها عنه عن الرد عليه في ذلك وقال إنه يصح فيه تقدير أي أن وإذا أحق أن تكون حتى فيه
لغاية فلا دليل في البيت على أن حتى بمعنى الآن وقال ابن هشام لمخرأوى في حديث كل مولود يولد على
الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه عندى أنه يجوز أن يكون على الفطرة حالاً من الضمير و يولد في
موضع خبر وحتى بمعنى إلا أن النقطه كما نه قال لأن يكون أبواه والمعنى لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه
قال وقد ذكر الصوريون هذا المعنى في أقسام حتى ومنه قوله

والله لا ينهب شيئا بالملا * حتى أيرمالكا وكاهلا

المعنى الآن أير وهو منقطع بمعنى لكن أير انتهى وإنما نصب المضارع بفتح حتى إذا كان مستقبلا فعلا لسبب
حتى أصبح القادسية وأما في حكم المستقبل فهو سرت حتى أدخل المدينة فهذا مؤول بالمستقبل نظرا إلى أنه
غاية لما قبل حتى فهو مستقبل بالإضافة إليه فإن كان حالا أو مؤولا بمرغ وذلك بأن يكون مقبلا ما قبلها بعدها ولا
يكونان متصلين للوقوع فيما مضى بل ما قبل حتى وقع ومضى وما بعدها في حال الوقوع وعلامة ذلك صلاحة
جعل الفاعل مكان حتى نحو قولهم مرض فلان حتى لا يرجونه أي فهو الآن لا يرجي وضرب أمس حتى لا يستطيع
أن ينحرك اليوم والمؤول بالحال أن يكون ما بعده حتى لم يقع ككنك مشكن من إيقاعه في الحال نحو سرت حتى
أدخل المدينة أي فأنا الآن مشكن من دخول المدينة لأن منع من ذلك وشرط الرفع أيضا أن يكون ما بعده ماضيا
فلو كان واقعا وقع خبر المبتدأ أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبه نحو كان سيرى حتى أدخله لأنه لو رفع لكانت
حتى حرف ابتداء فيبقى الخبر عنه بلا خبر وأجاز الكسائي رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبل نحو سرت
حتى طلعت الشمس ونصب الحال إذا كان مسببا عما قبل وجوز في قول حسان * يشون حتى ماتمركلا بهم
ورد بعدم السماع وبخالفته لقياس بأن النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال وبتعين النصب عند سيبويه
والأكثر بن بديل غير موجب وهو المعنى وما فيه الاستعظام وقيل نحو سرت حتى أدخل المدينة وقيل سرت
حتى أدخلها إذا أردت بقلا النبي الجنى وأسرت حتى تدخل المدينة وأعمال بصر الرفع لأنه على معنى السبي فلا رول
في الثاني والاول معنى لم يقع فلا يكون نفي السبب موجبا لوجود سببه وخالفه الاخفش فجوز الرفع على أن أصل
الكلام موجب وهو سرت حتى أدخل المدينة ثم أدخلت أدات النبي على الكلام بأسره ففت أن يكون سير
كان عند دخول فكأنك قلت ما وقع السير الذي كان سببا لدخول المدينة وتوقعوا على أن الرفع في ذلك غير
سموع وأما أجازة الاخفش ومن تبعه قياسا ولو أرى بقلها التقليل لالتفي فكذلك عند سيبويه وجوز أبو علي
والرمان وجاعة الرفع بعدها وذهب طائفتان من القدماء إلى امتناع الرفع أيضا لكثر ما وطالور بما تحو كثر

ما سرت حتى أدخلها وطلما سرت حتى أدخلها الخالفا بقوله إلا أن السير لما كان مجهول
 العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب وعارضه سيو به بقوله ممرت غير مرة حتى أدخلها لأنهم
 كانوا يميزون الرفع في هذه المسئلة وفيه غير مرة الفى من أجله صار السير عندهم ليس معلوما وحتى الجرى في
 الفرج أن من العرب من ينصب بحتى في كل شيء قال أبو حيان وهي لغة ساذجة وبها أحكام حتى إنها لا يفضل بينها
 وبين الفعل بشئ وجوز الاختض وإن المراج ضلها بالطرف نحو أقصد حتى عندك يجمع الناس وبشرط
 ماض نحو أحضبك حتى إن قدر الله أعلم العلم وجوز ههنا بالقسم والمفعول والجار والمجرور ونحو (١) وأصبر
 حتى اليك يجمع الناس وأجاز الاختض وإن مالكا تملقها قبل الشرط لا خذ جوابه نحو أحضبك حتى إن تحسن
 إلى الحسن اليك قال أبو حيان وبني بالتعلق هذا إبطال العمل قال وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بهذه
 ذلك في كي نحو جئت كي إن تكافى أكافئك فبرد على الاختض في حتى يمارد به على الكسائي في كي انتهى
 من ص وبعد أو بمعنى أن أو الآن وقيل النصب بها وقيل بالخلاف ولا يفضل خلافا للاختض
 ش النوع الثاني مما يضر بعده أن حرف العطف وهو ثلاثة أحدها أو إذا وقت موقع إلى أن أو الآن
 نحو لأزرنك أو تقتضيني حتى وقوله لا تسهلن البعب أو أدرك المني أي إلى أن تسير حتى والآن أدرك
 فإن لم يقع موقعه لم يلزم الأضمار نحو

ولو لرجال من رزام أغرة * وآل سبيع أو أسودك علقما

وما ذكر من أن النصب يبدأ بأفعالان هو مذهب البصريين ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليهما ولا يفضل بينهما
 وبين الفعل لأنه حرف عطف وذهب الكسائي وأصحابه والجري إلى أن الفعل انتصب بأنفسها وذهب الفراء
 وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شر بكاله في المعنى
 ولا معلو فاعليه وذهب الكسائي وأصحابه والجري إلى أن الفعل انتصب بأنفسها وذهب بعض النحويين إلى
 أن النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه لأنه وقع موقع إلى أن أو الآن فانتصب كتمبه قال أبو حيان وهذا ضعيف جدا
 ونقل ابن مالك عن الاختض أنه جوز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو لأزرنك أو إن شاء الله تقتضيني حتى
 من ص وبعداء السبب جواب الأمر خلافا لثذو لا اسم فعل وثالثها إن اشتق أوله أو دعاء بفعل أصيل
 قال الكسائي أو ضميرا أو استفهام مطلقا وقيل إن لم يكن عن المسند إليه وقيل إن لم يتفه من وقوع الفعل فإن أخبر
 عن تاليه بغير مشتق فالرفع أو سبقه ظرف جازا وقد يحذف السبب بعده وقيل يخص بالانبات أولني مطلقا
 ومنه قلما وقد فيها حتى أو عرض أو تخصيص أو تن قال الكوفي وابن مالك أو رجاء أو غير أو كان عارفاً بمن
 تشبه وجوزوا سبق هذا الجواب سبه وتأخير معموله والجو لا ولا ينصب بعد جملة اسمية وثالثها ينصب بشرط
 وصف أو ظرف عمل الفعل

ش الثاني الفاء إذا كانت متفصنة معنى التسبيب وكانت هي ومدخولها جوابا لأحد أمور أحدها الأمر
 نحو اضرب زيد يا فستيم قال أبو حيان ولا نعلم خلافا في نصب الفعل جواب الأمر إلا ما نقل عن العلان سبابه
 قالوا وهو مع الفراء أنه كان لا يميز ذلك وهو محجوج بثبوته عن الغرب وأنشسيو به لأبي التهم
 يفتاق سيري عتقا فسيما * إلى صليان فستريما

الآن يتأوله ابن سبابة على أنه من النصب في الشعر فيكون مثل قوله

سأترك منزلي لبي نعيم * وألحق بالحجاز فأستريما

قال ولا يبط هذا التأويل ولتوجه من القياس وهو اجراء الامر بحرى الواجب فكذلك لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الامر ومن اجراء الامر بحرى الواجب باب الاستثناء فانه لا يجوز زفيه البذل كما لا يجوز في الواجب وذلك بخلاف النفي والنهي فانه يجوز زفيهما ذلك والى هذا أشرت بقولي خلافاً لشدود وصورة المسئلة أن يكون الامر بصريح الفعل فان دل عليه بخبر أو اسم فصل لم يميز النصب على الصحيح لانه غير مجموع وجوز الكسائي قياساً على حديثه فينام الناس وصه فأحدثك وفصل ابن جني وابن عصفور فأجاز النصب بعد اسم فعل الامر اذا كان مشتقاً كزال من النزول ودرالك من الادراك ورده بنو الدين بن ابن مالك بأنه ليس في كونه مشتقاً ما يسوغ تأوله بل لصرفه في المصحح فنصب في عوز زال فأزال هو صحته تأول فعل الامر بالمصدر من قبل أن فعل الامر يصح أن يقع في صلة أن بمصدرها كما في نحو دعوت اليه بأن افعل ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق من المصدر كما لا يصح في غير المشتق فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب قال أبو حيان والرواب ان ذلك لا يجوز زلانه غير مجموع من كلام العرب الثاني النهي نحو . لا تعمر واعلى الله كذا فيه حاكم لا تفنوا فيه فصل . الثالث الدعاء بفعل أصيل في ذلك نحو . ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا

رب وقتي فلا أعدل من . سنن الساعين في خير سن

واحرز بفعل من الدعاء بالاسم نحو سقيالك وعباد بأصيل من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيه خلاه الجنة وأجاز الكسائي نصبه الرابع الاستفهام سواء كان بحرف نحو . فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا . أو باسم نحو من يدعوني فأستجيب له مني سير فأرأضك كيف تكون فأجيبك أن ينكح فأزورك قال أبو حيان وزعم بعض النحويين أن الاستفهام اذا كان عن القرض لا عن القرض فلا يصح النصب بعد الدعاء على الجواب ومنع النصب في نحو أن يدقرضني فأسأله وقال لا يصح هذا الجواب قال وهو عجوز بقرءة . من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه . بالنصب وجه الدلالة من الآية أن الفعل وقع صلة فليس مستفهما عنه ولا هو خبر عن مستفهم عنه بن هو صلة للخبر واذا جاز النصب بعد من ذا الذي يقرض لكونه في معنى من يقرض فجواز بعد من يقرض وأز يدقرض فأسأله أخرى وأولى وقيد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه لم يميز النصب نحو لم ضربت زيدا فجاز لك لأن الضرب قد وقع قال أبو حيان وهذا الشرط لم أر أحداً يشترطه وقال بدر الدين بن ابن مالك أن أباه اقتدى في هذه المسئلة بأد كرمه أبو علي في الاغفال رداعلى الزناج حيث قال في قوله تعالى . لم تلتسون الحق بالباطل وتكفون الحق . لو قال وتكفون الحق لجاز على معنى لم تلتسون بين ذا وذا أو لكن الذي في القرآن أجود في الاعراب انتهى قال أبو حيان ورد أبي على في الزناج في هذا غير متوجه واذا تقدم اسم غير اسم استفهام وأخبر عنه بغير مشتق نحو هل أخولك زيدا كرمه فأرغ ولا ينبغي فان تضمنه ظرف وأجرور نحو أو في الدار زيد فذكره مجازاً بالنصب لأن المحرور نائب الفعل وقوله حذف السبب بعد الاستفهام لدلالة الجواب عليه وفهم الكلام نحو مني فأسيره لك أي . مني تسير جزم به ابن مالك في التسهيل ونظيره أبو حيان عن شكوبين ثم قال وينبغي أن يكون في استفهام الاستبانت بأن يقول القائل أسير فتقول له مني فانك لواقع صرحت عن قولك مني جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام فانه لا يجوز وإذا كان كذلك كان الفاعل مذكوراً عليه سابقاً لكلام متكامله لم يوظفه فيجوز بهذا المعنى الخامس النفي سواء كان مختصاً ولا ينفي عنهم فموتوا . أم مؤولاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التمريرى نحو أو ثانياً قصدنا بجوز في هذا القسم أغنى المؤول الجزم والرفع أيضاً فتوجه ما نأل الربيع القواء فينطق . ومن المؤول ما تنقض بالانحوى ما ثانياً

فقدنا لا يجبر قال أوجيان والتقليل المراد به التثني كالنفي في نصب جوابه نحو قلما أتينا قسطنطينا كما كان كذلك في مسألة حتى نحو قلما مرت حتى أدخلها وذكر ابن سيدة وابن مالك أنه ربح ما نفي بقدر نصب الجواب بعدها وحكي بعض القدماء قد كنت في خير قمره بالنصب يريد ما كنت في خير قمره بالسند السادس العرض شمع الانتع الماء تنبع أي في الماء مخفف الحرف وعدي الفعل وقال الشاعر

بالإن الكرام ألا تدنو قمرما • قد حذو كثر خارا كس سعا

السابع التضيض مع هلا مرت قطعاً وقال الشاعر

لولا نوحين يأسى على دنف • فشمى نار وجد كاديفيه

قال أوجيان والعرض والتضيض منقار بان والجامع بينهما التثنية على الفعل الآن التضيض فيه زيادة تأكيد وبحث على الفعل فكل تضيض عرض لآنك إذا ضفته على فعل فقد عرفت عليه وآنك يقال في حلا عرض إذا لا يعمل منه ولا يخففه لجز والعرض الثامن التثني نحو ليتني كنت معهم فأفوز وأجنت الساعة في الرجاء هل جواب فينتصب الفعل بعد الفاء جواباً له فذهب البصريون إلى أن التثني في حكم الواجب وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك قال ابن مالك وهو المصمم لثبوته في النثر والنظم قال تعالى وما يدريك لعله يزكى أو يذكر قمره الذكرى • وقال على أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع في قمره من نصب فيها قال أوجيان يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيها من السطوع على أكثرهم لأن خبر لعل أكثر في لسان العرب دخول أن عليه وفي شرح كتاب سيبويه لا في الفضل الصغار قالوا الكوفيون في غير ما جازوا بعد ما نصب لأن منساها التي نحو أنما غيرت ما كرمك لأن منساها ما أنات ما كرمك قال وهذا لا يجوز لأن غير ما مع الخاف إليهم واحد ولا يجزئها لأنك تنذر بعدها المصدر فتقول لكن كذا وما يكون كذا وغير لا ينصور لها ذلك الاتباع ما بعدها اسم فلا يفصل بينها ويحذف شيء آخر لأن في ذلك إله الوضوء وأشار بدر الدين بن ابن مالك إلى أن إياه وافق الكوفيين في ذلك قال أوجيان وزعم الكوفيون أن كان فخرت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء نحو كما في زيدا ياتي فكرمه لأن منساها ما لا ياتي فكرمه قال وهذا الذي قالوه لا يصح البصريون ولا يكون كان أبداً لا تشبه وفي التسهيل يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقفه نحو كانك والعلينا تشبختنا قدره ما أنت والعلينا تشبختنا قال أوجيان وهذا شيء قاله الكوفيون قال ابن السراج وليس بالوجه ومنع البصريون من تقديم هذا الجواب على سببه لأن الفاء عندهم اللطف وجوز الكوفيون فيقال ما زدت فكرمه شيئاً لأن الفاء عندهم ليست للطف فتقوى وجوز أي الكوفية وجوز الكوفيون أيضاً تأخير معمول السبب بعد الفاء والنسب نحو ما زدت فكرمه أخا نازر يماز يدركم أخا نازر فكرمه ومنع أكثر الأصوبين النصب بناء على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهم فكذلك لا يجوز للفضل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز بين يكرمه ومعموله لأنه في تقدير المصدر وإن تقدمت جملة اسمية نحو ما زدت فكرمه لا يقدّم مصدره على مصدره فكذلك لا يجوز أن يكون المصدر في مقام الفعل ظرفاً أو مجروراً أو اسم فاعل أو معمول ليدل ذلك على المصدر المتوهم نحو ما أنت عندنا ففكرمك وما أنت منافسنا ففكرمك وما أنت منافسنا ففكرمك لا تفكرمه وما زدت فكرمه فان كان أملاً لا لا يفيد على المصدر نحو ما أنت زدت فكرمه لم يميز النصب وبين الفعل أو اللطف والقطع أحسن لأن اللطف ضيف لعدم المشاكلة من حيث أنه عطف جملة فعلية على اسمية قال ويدل على أن الجار والمجرور والظرف مجرى مجرى الفعل في الدلالة على المصدر أن العرب نصب بعد الجار والمجرور وجرمت

الفعل بعد الظرف ووصلت للموصول وأدخلت الفاء في خبر الموصول بالجر وركباً أدخلها في خبرها إذا كانت موصولة بالفعل قال الفرزدق • وما أنت من قيس فتنج دونها • وقال الآخر • مكاتك تصمدى أو تسترعى • وقال تعالى • وما بك من نعمة من الله
 ص • وبعدوا واجمع جواب المأمور وقوف أبو حيان في الدعاء والعرض والتصنيف والربا وغيره بحلول مع الفاء بتقدير شرطها قبلها وأحوالها
 في • الثالث الواو إذا كانت للجمع في الزمان أو المعية التي هي أحد محققاتها وكانت هي ومدحها جواباً للواضع السابقة في القامع مثال الأمر قوله

قلت ادعى رادع وإن أئدى • لصوت أن ينادى داعيان
 والتي قوله تعالى • ولا تبلسوا الحق بالباطل وتكفوا الحق • وقول أبي الأسود • لآنته من خلق وتأت مثله • والدعاء قول الشرب أغفر لي ووسع على في الرزق والاستفهام ما أنشد به بعض الماء قال أبو حيان ولا أدري أهور معمور أم هضوع

أثبتت ريان الجفون من الكرى • وأيت منك ليلة المسوع
 والتي قوله تعالى • ولما يطم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين • أي ولما يطمع علياً بالجهاد ويعلم بالصبر والمؤمل قول الحطيمه

ألم ألك جاركم ويكون بني • ويتنكم المنوعة والاناء
 والعرض قولك لا تنزل قصب خبر أي الأضياع بين النزول وإصابة الخبر والتصنيف قولك هل أتينا أو نكر من أي هلا يجمع لثانيين أتينا أو أكرامنا أو أئني قوله تعالى • يا ليتنا نزولاً تكلم بالآيات بنا ونكون من المؤمنين • في قوله من نصب والرافع قولك لملي ساجداً هو أنعم قال أبو حيان ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتصنيف والراء فينبغي أن لا يقدم على ذلك الاستماع قال ويقتضي كلام ابن مالك جواز ذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع المنفي بها ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب وغيره أو الجمع من الفاء بضم تقدير مع موضعها ولا ينتظم بما قبلها وما بعدها شرط وجزاء الأتريان قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه أن تأكل السمك وتشرب اللبن وإن لا تأكل السمك وتشرب اللبن بخلاف الفاء فتأتي جواب غير الثاني أو في جواب الثاني الذي تدخل عليه حزمة الاستفهام للتقرير ينتظم منه شرط وجزاء لأن ما بعدهما سبب مما قبلها الأتريان معنى لا تقتصر وأعلى الله كذا فيصحتكم • إن اقترينتم أصحتكم وكذا السبت لا ملافاً في منه معناه إن وجدت ملافاً في منه قال أبو حيان وتخلص من ذلك أن قولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا إنما هو على وجه المجاز لا الحقيقة إنما إذا كانت بمعنى مع لا تكون جواباً ولا تنبيهاً عما هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء وغيره فاجواب من الواو بتقدير شرط قبلها أكاسر وأحوال مكانها وذلك أن هذه الفاء تقع لما قبل مسبب انتفى سببه فصحتكم عندئذ تنذر بشرط قبل الفاء كما إذا قصدت الأخبار بنفي الحديث لا تنفاه الأتيان قلت ما أتينا قصدنا فاصع أن يقال ما أتينا وإن تأتينا عندئذ تأمرين أن يدني اجتماعهما فاصع أن بقدر حال مكانها فإذا قصدت أن تنفي اجتماع الحديث والأتيان قلت ما أتينا قصدنا فاصع أن يقال ما أتينا عندنا فالتنفي الداخل على الفعل المقيد بالحال لا ينفع مطلقاً إنما نفعه بقيد حاله فهو في الجمع بينهما ذلك هو المقصود من النصب على أحسنه

ص • وإذا عطف بهما أو بأعلى فعل قبل أو قصد الاستئناف بطل اضماراً وفيه ما خلافاً لوراء النصب بنيتهما عن الشرط وخاسرها بانتفاها موجب الرفع والجرم

ش إذا عطف بالفاء والواو وأعلى فعل قبل أي قبل الفعل الذي يلي الفاء والواو وقد الاستئناف أي
القطع عن الفعل الذي قبله فيكون إذ ذلك الفعل خبر المبتدأ محذوف بطل اضمار أن لأن العطف بشرك الثاني
مع الأول في رفعه أو نصبه أو جزمه والاستئناف أن كان بعد الواو والفاء فهو جزم في الخبر وإن كان بعد أو
ففيها نوع ثالث الاضرب لانتفاء الزم بذا أو بضمك حركت وجعلت مستأنفا فاعلم أي وهو بضمك
حركت أي بضمك على كل حال سواء ارتفع أم تنزهه أم لم تنزهه كانه قال بل بضمك حركت وإذا عطف ما بعد الفاء
والواو على ما يصح عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمنى النصب فإذا قلت ما تأتينا فعدتنا
بالرفع على معنى العطف على تأنيها فكل واحد من الفعلين مقصود بنفسه وكان أداة التثنية منطوقا بها بعد الفاء
فإذا قلت ما تأتينا فعدتنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسببا عن انتفاء الاتيان وفي التثنية ولا يؤذن لهم
فيستدرون وما ذكر من أن النصب بعد الفاء والواو بأخبار أن هو مذهب البصريين وفيه ما ذهب إليه الآخرون
السابقان في أو وفي الفاء بواو ومذهب زائدة أن أحدهما قاله تطلب ما نسبنا لهما مالا على شرط لأن معنى
هلا تزورني فأحدثك إن تزورني أحد ذلك فماتت عن الشرط ضارعت كي فازت المستقبل وعلمت عمله
والثاني قاله هشام أنه لم يطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم لأن ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين
ولما نسب بطل الرفع أيضا فلام يستقر رفع المستقبل معها ولا جزمه لا يتقاه وجهها يرق إلا النصب
من) وتعطف الفاء فيجوز رفعها بالها حالا أو وصفا واستئنافا وجزمه وهل هو بما قبلها معنا معنى الشرط
أو تابعا عن جنسها بأن أو اللام مضمة أو مبنية أقول ويجوز بعد أمي بغير واسم والاسم منه بعد تنقي وبعد
أمر ونهي لا يصلح أن تعلق وأن لا تفعل وتأنيدي ورأبها يجوز جلا على اللفظ لا الجواب
ش) تنفرد الفاء بأنها إذا حذفت جاز فيها بعد أن يرفع إذا لم يرد بما قبله شرط مقصود به الحال إن كان قبله
ما يكون حاله متعديا نحو لم يدر يا زيد أو النعت إن كان قبله ما يحتاج أن يفت نحو لم يدر يا زيد أو النعت إن كان قبله
أو الاستئناف قال أبو حيان وقوله تعالى فاضرب لهم طرقا في البريسا لا تخاف دركا ولا تخشى . يحذف
الحال ويحذف الاستئناف أي غير خائف أو أنك لا تخاف وإن تجزم نحو . قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا
الصلاة . قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن . قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم . وتقول لا تنص الله بدخلك
الجنة رب ونفى المعلن لا يتنصب خبر الياء لا لا تخشى منه قال أبو حيان وجزمه بعد التثنية غير جيب جدا
والقياس يقبله قال الشاعر

لعل انتقامك نفوس يميم • بل لمن بعد التثنية والفاء

وسواء في جواز الجزم بعد الأمر الصريح أو المدلول عليه بغير نحو اتق الله أمر وهل الخرب يش عليه أي ليق أو اسم
فعل نحو حبك الحديث بنم الناس لأن معناه كلف بنم الناس ونزال آ كرمك وعليك في يد الحسن اليك قال أبو
حيان وقال بعض أصحابنا الفعل الخبري لفظا لا معنى لا ينقاس انما هو موقوف على الصماع والمفعول اتق
الله أمرؤ . فلن يخربا يش عليه انتهى فإن لم يحسن إقامة أن فعل مقام الامر وإن لا يفعل مقام التي لا يجزم جوابها
مثله أحسن إلى أحسن اليك يرفع على الاستئناف لانتفاء قدره من حسن إلى لا أحسن اليك مناسب أن
يكون شرطه جزاء لأن مقتضى الاحسان لا يترب عليه عدم الاحسان وكذا لا يتقرب الأبدى كلك إذا لا يصح
تقديره أن لا يتقرب الأبدى كلك فيعين الرفع هذا مذهب سيبويه أكثر البصريين وجوز الكسائي الجزم فيها
ونسبه ابن معمر للكوفيين وذكر أبو عمر الجري في الرفع أنه يجوز على زيادة وقع قال أبو حيان وفيه مذهب
آخر أنه يجوز الجزم على أنه جواب بل جلا على اللفظ لأن الأول مجزوم والى هذا ذهب الاخفش أما النفي فلا

يجوز الجزم بعده على الصحيح لانه خبر عن غير فليس فيه شبه بالشرط كما في البواقي وعن أبي القاسم الزجاجي انه
 اجاب الجزم في النفي وقال بعضهم فختار فيه الرفع ويجوز الجزم وهو موافق لاطلاق بعضهم أن كما نصب فيه
 بالغاصب لم يستثن النفي قال أبو حيان ولم يرد الجزم في النفي معاً من العرب وحيث جزم في البواقي فقتل
 ابن مالك في شرح الكافية هو بما قبله من الامر والتهى وسائر ما على تضمن معنى الطلب بمعنى ان كما في اسماء
 الشرط نحو من يأتي أكرم ما غنى ذلك التضمن عن تقدير لفظها بعد الطلب قال وهذا من مذهب الخليل
 وسيبوويه وقد ردد له هذا المذهب فقال تضمن هذه الاشياء معنى الشرط لان التضمن زيادة بتغير
 الوضع والاضمار زيادة بتغير فهو أسهل ولان التضمن لا يكون الا فائدة ولا فائدة في تضمن الطلب معنى
 الشرط لانه يدل عليه بالاتزام فلا فائدة في تضمينه معناه ورده أيضاً بن عصفور فقال التضمن يقتضي أن يكون
 العامل جلة ولا يوجد عامل جلة في موضع من المواضع قال أبو حيان وأقول ان التضمن لا يجوز اتصالان
 المضمن شيأ سيرة فلا على ذلك الشيء بعد ان لم يكن له دلالة عليه مع ارادة مدلوله الاصل فاختلقت من يأتي أنه
 فمن ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم ضارت لها دلالة بجزائية وهي معنى ان ودلالة
 حقيقية وهي مدلول الشخص المعقل وأما هنا فتقول لا تأتي أكرمك يكون فيه تضمن إثني معنى ان تأتي
 فتضمنت معنى ان ومعنى الفعل المعمول لها وذلك معنى مركب ودلت على معناها الاصل من الطلب وهو دلالة
 الحقيقة ولا يوجد في لسان العرب تضمن لثنتين إنما يكون التضمن معنى واحد ولا يقال انه تضمن معنى ان
 وحده لان فعل الطلب ليس قابلاً للتضمن معنى ان لثنا فهمان حيث ان فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب
 وان يقتضي معناه ان يكون الفعل خبراً ولا يكون الشيء الواحد طلباً وخبراً اتى وعن قال التضمن ابن
 خروف وذهب الفارسي والسبكي الى أن الجزم بهذه الاشياء لا على جهة التضمن بل على جهة انها باب مناب
 الشرط بمعنى انه حذف جلة الشرط وأثبت هذه مناهي في العمل وتطيره قولهم ضرب باز يداهن ضرب باب عن
 اضرب فتصير بدالاً لانه ضمن المصدر معنى فعل الامر بل ذلك على طريق النية وكذا زيد في الدار أو ارتفع
 بالجاء والجرور لانه تاب مناب كائن لانه ضمن معناه فيكون جزمه اذ ذلك لنيابته مناب الجازم لالتضمن الجازم لان
 الجازم بطريق التضمن جازم بحق الاصل وكذا تقول الجازم فيمن يأتي أكرمه انه هو لفظ اسم الشرط ثم هذا ما
 خصه ابن عصفور وذهب أكثر المتأخرين الى أنه يجوز بشرط تقدير بعد هذه الاشياء لدلالة ما قبل وما بعده عليه
 والتقدير مثلاً إثني ان تأتي أكرمك قال أبو حيان وهذا الذي يختاره ولا حاجة الى التضمن ولا الى النية قال
 وقد سكتي بعض أصحابنا من اخبارنا وهو انه يجوز وبلا مقدره فاذا قال لا تنزل نصب خبر اخفاء نصب خبراً قال
 وهذا ليس بشيء لانه لا يطر في مواضع الجزم الا يجوز كثير وزعم الفراء والمازني والزجاج أن يعقوا في قوله
 تعالى قل لِمَ ابدى الذين آمنوا يعقوا . وشبه معنى لوقوعه موقع أقيموا وهو معمول القول
 (من) مسئلة قد تضمن ان بمدوا وفاء قيل وأقيل ونهين شرط وجزاء أو بمدى قال سيبويه وبمدفعل
 شك قيل وقسم قيل وحصر بأما فان كان بالا أو الفعل مبتدأ فالباين الشرط فضرورة و يرفع معنى بلا صالح
 لكي وجوز الكوفيون ابن مالك جزمه باختياراً وثبت مطوف على منصوب بجزء
 (من) نصب الفعل باخياراً أن حوازا اذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو زاد بعضهم بعد أو زاد
 الكوفيون بعد ثم والاحسن التشريك في الجزم مثله ان تأتي قصدني أحسن اليك ومن يأتي ويحدثني
 أحسن اليه وان ترني أو تحسن الي أحسن اليك وقرئ . ومن يخرج من يتبها جازاً الى الله ورسوله
 ثم يترك الموت قد وقع أجره على الله . بالنصب وان كان التشريك في الجزم أحسن لان السلف اذ كان

يكون على ملغوظ به وهو الفعل السابق والنصب يكون اللطف فيه على تقدير المسند المتوهم من الفعل السابق
وتولي بين شرط وجزاء أحسن من قول التسهيل بين مجزوى أداة شرط لانه لا فرق في ذلك بين أن يكون فضلا
الشرط مضارعين أو ماضيين ولا يلزم أيضا أن يكونا مذكورين بل لو كان الجزاء محذوفاً جاز النصب لقوله

فلا بدعنى قوياً صريحاً بمجزة * وإن كنت مقتولاً أو يسلم عامراً

لقوله ويسلم عامراً واقع بين شرط مذكور وجزاء محذوف أى فلا بدعنى قوياً لانه لا يقبله عليه وكذا لو وقع
ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جاز نصه والاحسن جزمه ويجوز رفعه أيضاً استئنافاً قال تعالى . وإن تبدوا ما فى
أنفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوا جِئْكُمْ بِهِ الْفَخْفَخُ مِنْ نِشَاءٍ . قرئ مجزماً بنصر ونصبه ورفع ومثله قوله تعالى . وإن تخفوها
وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر . قرئ بكسر في الثلاثة وإذا نصب الفعل بعد فعل الجزاء عطفت فعلاً
آخر فذلك فيه أيضاً الرفع والنصب والجزم نحو إن تأتني أحسن اليك وأزورك وأكرم أخاك فيجوز رفع أكرم
استئنافاً ونصبه عطفاً على لفظة أزورك وجزمه عطفاً على موضعه لانه يجوز فيه أن يكون مجزوماً قال أبو حيان
وذهب بعض الصوريين إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشك نحو حسبت شفتي فأنصب عليه وذلك لان الفعل غير
المحقق قريب من التثنية فالحق به في النصب بعده قال وقد اضطرب في هذه المسألة عصفور فجازاه في شرح
القانون ومنعه في شرح الجليل الكبير قال والصحيح جواز ذلك اليه ذهب سيبويه قال وزاد بعض أصحابنا من
مواضع النصب بعد الفاء والواو والنصب بعد ما بعد جواب القسم لانه غير واجب وجوابه بك جواب الشرط لما جاز
فيه جاز فيه نحو أقسم فيضرب زيداً ولتقومن قسراً به قال هذا الناهب ولا بد كسبويه به القسم وقياس
قوله في الشرط يقتضيه على ضمة قال أبو حيان وما ذهب إليه هذا الناهب لا يجوز لانه لا يسمع من كلام العرب
على كثرة الأقسام على الاستهتم بل المسموع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فجاز في
الجواب جاز في المحذوف انتهى وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو والنصب بعد ما بعد مصدر
بأنما كقراءة ابن عامر . إذا قضى أمرى أفانما يقول له كن فيكون . بالنصب قال ابنه وعبد الله بن بكادى على
مثله لا فى ضرورة الشعر وغيره جعل الآتي من جواب الأمر وهو كن وإن لم يكن أمراً في الحقيقة لكنه على
صورته مضمول معاملة فان كان المحصر بالأنعمو مآلت الآتية فاعندنا في الجزم النصب الا في ضرورة الشعر
وكذا نصب الفعل الجبري المثبت الخلقى من أداة الشرط قال سيبويه وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب
الشعر ونصبه في الاضطراب من حيث اتصفت في غير الواجب ذلك أن تجعل أن العاملة وأنشد على ذلك قوله

سأترك منزلي لبيتى تيمم * والحق بالجزم فاسترحما

قال ابن مالك ويجوز في المنى بلا المال قبلها كى الرفع والجزم سماعاً عن العرب قال ابنه فتقول العرب ربطت
العرس لا تنفلت وأوتقت العبد لا يفرحكى الفراء أن العرب رفع هذا وتجزمه قال أبونا جزم لان تأنيده ان لم
أربطه تجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه ولم يحكيه غير خلافاً فانما غلبه الخليل وسيبويه وسائر
البصريين وفي شرح الجليل المنع لانه عصفور أجاز الكوفيون جزمه جواباً للفعل الواجب اذا كان نسياً
لجزم وم يجوز بداً في الامير لا يقطع القص وهذا عندنا يجب رفعه ولا يجزم الا فى الضرورة وفي كتاب سيبويه به أنه
يعنى الخليل عن أبي الامير لا يقطع القص قال الجزم ههنا خطأ لا يكون الجزم أبداً حتى يكون الكلام الاول غير
واجب الا الآن ينظر الشاعر وان لم هذا جاز في الشعر البتة انتهى

من * مسألة تصغر جواز بعض لأمى مالم تنقرب بلا فيجب الاظهار وقال الكوفي عنى الناصب وقال شطب
قياسه مقام أن وإن كيسان تنقرب أن أى وقسمه الفتوى بعد عطف فعل على اسم صريح واوا وفاء أو تم أو أو ولا

ولا يهدف سوى مامر الاعمور او ليقاس في الاصح وقيل يجوز ولا نصب
 الحال الثاني ما تضمنه ان فيه جواز ذلك في موضعين احدهما بسلام الجرجير الجسودية نحو جئت
 لا كرمك فالنصب منصوب بعد هذه اللام بان مضمره ويجوز انظارها نحو جئت لان كرمك ونصب هذه
 اللام لا مكي بمعنى انها السبب كما ان كرمك السبب يصحون اذا كانت جارة تكون جارة وتكون ناصبة بمعنى ان ولا
 يصحون بذلك ان كرمك لا مكي كرمك لان كرمك ليست اضماعا في غير هذا الموضع فعمل هذا عليه وانما ثبت اضماعا ان
 ظلم ان يكون المضمر هذان وزعم ابو الحسن بن كيسان والسيرافي انه يجوز ان يكون المضمر ان ويجوز ان
 يكون كرمك وجعل ما على ذلك ما ذكرناه من ان العرب اظهرت بعدها ان تارة وتى تارة . وزعم اهل الكوفة ان
 النصب في الفعل هذه اللام نفسها كما عمو ذلك في لام الجسود المتقدمة وان ما ظهر بعدها من ان توى هو موكده
 لها وليست لام الجراتي تعمل في الاسماء كالمكته لام تشغل على معنى كى فاذا رايت كى مع اللام فالنصب للام وكى
 مؤكده واذا انفرد كى فالعمل لما وزعم نطلب ان اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيون الا انه قال
 لقيامها مقام . قال ابو حيان وذلك باطل لانه قد ثبت كونهم من حرف الجر وعوامل الاسماء لا تعمل الا في
 الاسماء فان اقرن الفعل بالاسم اللام نسين انظارا كقولهم تعالى . لتلايم اهل الكتاب . قال ابو حيان
 وسواء كانت لانافية او زائدة ولا يجوز الفصل بين لامى والفعل المنصوب الا بها وانما ساع ذلك لانها حرف جر ولا
 قد فصل بها بين الجر والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لاشى وجئت بلا زاد وبازم اذا ذلك انظارا ان
 ليع الفصل بين المثالين لانهم قالوا واجتهدت لان نصب كل في ذلك خلق في اللفظ ونبوة في النطق فتجيبه بانظار
 ان وتكلم لا مكي للكسر وقوله تميم الموضع الثاني بصلح عطف بالواو او الفاء او تم او او على اسم صريح
 كقوله
 لبس عبادة وتقر عيني • احب الى من لبس الشفوف
 وقوله
 لولا توقع معسر فارضيه • ما كنت اوزر ارباعى ترب
 وقوله
 ابنى وقتلى سليك كما تم اعقله • كالنور يضرب للمعاصف البقر
 وقوله تعالى . لا وجبا اومن وراء حجاب او يرسل . وشمل الاسم المصدر وغيره كقوله
 ولولا رجال من رزام امة • والسيح او اسوءك علفما
 واحتراز الصريح من العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضماع ان كما تقدم ولا نصب ان محذوف في غير
 المواضع المذكورة الانذار وذهب جماعة الى انه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة كقوله تم اختطف هؤلاء
 فذهب اكثروا الى انه يجب رفع الفعل اذا حذف فعليه ابو الحسن وجعل منه قوله • الا هذا الزجرى احضر
 الوعى • يريد ان احضر قبل ومنه قوله تعالى . اضر الله تآمرونى اعيد . اى ان اعيد ووجهه ان العامل اذا
 نسخ عامل او حذف رجع الاول لان لفظه هو التاسع وذهب ابو العباس الى انه اذا حذف ان تى عملها قل لان
 الاضماع لا يلزم العمل كافي رب وكذا السوا من اشد عليه ما روى في البيت السابق احضر بالنصب وقوله
 وهم رجال يشعروا لى لم اجد • شغيا اليه غير جود بعدا
 وقوله • ونهبت نفسي بعدما كنت اقله • وحكى من كلامهم خذ الصن قبل ياخذك ومن يصمرها وقرأ
 الحسن تآمرونى اعيد وقرأ الامرج ويضك السماء واختطف السماء في القياس على ما منع من ذلك فذهب
 الكوفيون وبعض البصريين الى القياس عليه قال ابو حيان والصحيح قصره على السماع لانه ما ردت الا
 ما ذكرناه وهو زى فلا ينبغي ان يجعل ذلك قانونا كليا يقاس عليه فلا يجوز الحذف واقرار العمل منصوبا ولا

مرفوعاً، يقتصر في ذلك على مورد السماع

عنه من جهة واحدة ولا تفتقر الى اربعة غير كونها على الاصغر فيناجملوا بين قسم ولو
و زعمان عن عصفور ربيعة مولى يوفى به قول مولطة وأوجان خضعة وشذوذ بمعنى وقاية الكوفية وكاف
الجر اذا مضى وتكرر ها الكوفية بين جلتين في الاولى نعى قول لاضطه قبل أه اضطره عار منه من جار فان ولها
من ارع مثبت جائز وضعه ونصه أي منع لاجاز أو الجزم قال الكوفية والاضحية وسرطنة قيل وثافية قيل وبمعنى
التلاقل واذا مضى الماضى قبل وانما صار

فمنهم من لم يقضي الكلام في أحكام أن الناصبة للعلماء وكان لفظنا مشتركا بين المصدر والزائد في التعبير به
غير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم ثم الكلام وختم الباب بذكر حقبة مواضعها وهي ستة أحدها الزيادة وأن
الزائدة حرف ثنائي بسجدة مركبة من المجرى والنون فقط وذهب بعضهم إلى أنها هي المثقلة خضفت فصار
مؤكدة قال أبو حيان ولا تتقدم نونها كقولهم زعم الخشخشي انتهى مع إضافة التوكيد بمعنى آخر فقال
في قوله تعالى ولما أن جاءهم رسلنا وطأسي بهم رفاق دخلت أن في هذه القصة ولم يدخل في قصته إبراهيم في
قوله ولما جاءهم رسلنا إيهيم بالشرى قالوا سلاسله تنهوا له كيداني أن منعه تعجب المجيء في
مؤكدة للاتصال والزم ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الاستاذ أبو علي دخلت
منية على السبب وإن الاساءة كانت لأجل المجيء ولاها فتكون السبب في قوله دخلت أن تعطي أي للإعطاء
قال أبو حيان وهذا الذي ذهب إليه لا يعرفه كبراء المتوهمين ومواقع يذهبنا بعلمنا كالأقويين القسم ولو كونه
أما والفقهاء لو كنت حوا وزعم ابن خضفور في المغرب أنها حرف ربط بجنلة القسم بجنلة القسم عليه
والذي نص عليه سيوريه أنها مؤكدة ونص في موضع آخر على أنها تنهوا لتمام القسم الموطئة وقال أبو حيان الذي
ذهب إليه في أن هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو أنها المنقصة من التثنية وبقي التي وصلت بك قوله تعالى
وأن لو استقاموا وتقرروا ما ذاقوا القسم أن لو كان كذا لكان كذا فهاهنا أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا
ويسكون فعل القسم قد وصل إليها على استعانة حرف الجر أي أقسم على أنه لو كان فلاحا لأن المنشدة متكها يدل
على أنها غنصه منها وتزاد شذوذا فسد كقوله الكوفيون فخرجت لكي أن أكرمك قالوا ولا موضع لأن
لها تاء كدة لتمام كما كدها كي وبمد كاف الجر كونه

وَيَوْمَ نَأْتِيَنَّهُ بِوَجْهِهُ مُتَبَيِّنٍ ۖ وَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَخَطَنَا وَتَرْهَدْنَ إِلَىٰ الْأَرْضِ فَارِقَاتٍ ۚ

و بعد اذا كثره فامهله حتى اذا أن كانه * معالي يد في لجه الماء غامر

الموضع الثاني التفسير المسمى بالبصريون وأنكر الكوفيون كون ذلك من معانيها وهي عندهم الناصية للفعل قال أبو حيان وليس ذلك بصحيح لأنها غير منتشرة إلى ما قبلها ولا يصح أن تكون المعبرية الابتدائية بلان بعيدة والكلام على سذهب البصريين فيقولوا جازت أن في التفسير مجرى أي لكن تفرقا في أنها لا تدخل على مغز لا قالوا لا يرتب رجل أن ضاعوا كلهم أفعالها ما كان لها من الجملة وهي في هذا غير محقة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة لا لاصلة والقطعية نحو كتبت إليه أن الفعل وأرسل إليه أن ما أنت ومته. ونودوا أن تلك الجملة. ولأن التفسير بشرط طائفة أحدها أن تكون مفسرة لما يشع من القول أو يحتمله لا القول مصرح به أو مخوف أو قيل متناول بمعنى القول فإن صرح بالقول خضفت الجملة للحكاية دون أن وكذلك إن كان القول متناويا وتقدم فعل متوول بل لكنه إذا تناول كانت أداخلة للتفسير بخلاف المصرح المقدس فإنها تنجي بعده أن وذكر ابن عصفور في شرح الجبل الضمير أن أن تأتي ضمير بعد مصرح القول وفي السبسط اختلاف في تفسير

شرح القول فأجاز بعضهم وحمل عليه قوله تعالى . ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله . ومنهم من منع في الصريح ويحذف الضمير كقولك كتبت إليه أن قم . الشرط الثاني أن لا تنطق بالاول لفظا فلا تكون معمولة ولا ينفع على غير هاتولي ذلك لم تكن . تفسيره في قوله تعالى . وأخرو عواهم أن الحمد لله . لأنها واقعة متخيرا للبتدوا ولا في قولهم كتبت إليه أن قم لأنها معمولة لحرف الجر فان لم تأت بحرف الجر جاز فيها الوجهان وإن ولي أن الصالحة للتفسير متعارف بحيث شخو أوجب إليه أن يعمل كان فيه الرفع على أنها حرف تفسير والنصب على أنها مصدرية أو بمعنى لا يجوز أثرت إليه أن لا يعمل كان فيه الأمر أن لما ذكر والجزم أيضا على التي وتكون أن فيه تفسيراً . الموضع الثالث الشرط بمعنى أثبتة الكوفيون والاصمعي واستدلوا بحوله

أنتصب أن أذنا قتيبة سوتا * جهرا ولم تَنْصِبَ لقتل ابن حازم

قالوا لمحة وقوع أن موقعها واستأنع أن تكون الناصبة لأنها لا تفعل بين الفعل أو الخففة لأنها لم تقدم عليها فصل تحقيق ولا شك وقال الخليل بل هي الناصبة وقال المبرهي الخففة من التثنية على تقدير أنتصب من أجل أنه إذا نأ ثم حذف الجار وخفف . الرابع الذي أثبتة بعضهم خرج عليه . قل إن الهدي هدى الله أن يوقى أحد . أي لا يوقى وأكره ما للجمهور . الخامس بمعنى ثلاثا أثبتة بعضهم وخرج عليه . بين الله لكم أن نضلوا . أي ثلاثا نضلوا قال أبو حيان والصحيح المنع وتأويل الآلة كراهة أن نضلوا . السادس بمعنى إذا أثبتة بعضهم الفعل الماضي قبل ومع الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى . بل عجبوا أن جامع منذرينهم . وقوله تعالى أن يؤمنوا بالله ربكم . أي إذا آمنتم قال أبو حيان وهذا ليس بشئ بل أن في الآيتين مصدرية والتقدير بل عجبوا لأن جاءهم ولذا لا يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم . وقد اتفقى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا جمع الجوامع وهذا القدر إلى هنا نصف الكتاب واعلم أي لما شرحت في شرحه كتب به أن أولا بشرح النصف الثاني فكسبت من أول الكتاب الثالث إلى أن اجمع التفسير على طريقة المخرج ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على الخط المتقدم وكان في نبي الأسفار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب والفاء القطعة تأتي كتنها أولا ثم رجة ثم لما شاق الزمان عن ذلك أبيت كل قطعة على حكمها وضعت هذه القطعة إلى تلك وصلت بينهما ولا يضر كون الشرح على أسلوبين نصفه بلا مخرج ونصفه مخرج ونمو هذا إن شاء الله إلى تكمله بقية الكتاب من جمع التفسير إلى آخره على طريقة أوله والله الموفق

الكتاب الثالث في المجرورات وما حمل عليها وهي المجر ومات *

وما يستشبعهم من ذكر أدوات الشرط غير الجازمة وما استطردها من ذكر جنة حرف للمعاني المرتبة على حروف المجر وأخرها نون التوكيد وعقب جاتمة في التنوين (الجر إما بحرف أو إضافة) ثلاث لها ومن زاد التبعة فهو رأى الأخفش مخرج عند الجمهور كإساقى فان قلت الجر بالإضافة أينما رأوه وهو مخرج قلت نعم ولكن المراد بالجر الكائن بسببها أو فاعل على رأى سيبويه من أن الجار المضاف وعلى رأى ابن مالك أنه الحرف المقدر لا جارسواه (الحروف) أي هنا حيث حرف الجر وسببت به قال ابن الحاجب لأنها تاجر معنى الفعل إلى الاسم وقال الرضي بل لأنها تعمل أعرابا للجر كما قيل حرف النصب وحرف الجزم وكذا قال الرضي ونصبها الكوفيون حرف الإضافة لأنها تنصب الفعل إلى الاسم أي توصله إليه موزعه به وحرف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم فتروا ليست في الدار دلت في على أن الدار وما للجواب وسبق لأنها تنصب صفات لما قبلها من التكررات وأما عملها المتعقب من اختصاصها بما دخلت عليه فأشبهت الفعل ولم تعمل رفعا لأنها أعراب العمد ومدخولها ماضية ولا نصب لأن عمل مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه في الضرورة ولو نصب لاحتمال أنه

بالفعل ودخل الحرف لاضافة معناه الى الاسم كما في ما ضربت الاز يدافعين عنهم الجبر (الى) له معان فيسكون
(لاتنهاه الغاية مطلقا) أي زمانا فتعوم أعوا الصيام الى الليل ومكانا فتعوم المسجد الحرام الى المسجد الأقصى
قال الرضي ومعنى قوله انتهاء الغاية وأبدأوا بها أي لم يبدؤوها (قال ابن مالك) في التمهيد (والثين) قال في شرحه
وهي الميتة لفاعلة غير ورهابه ما يفيض جارا بضامن فعل تجب أو اسم تفضيل سوء رب السجين أحب الي
قال (و بمعنى في) أي التلويح بقوله تعالى • ليجمعنكم الى يوم القيامة • أي فيه وذكره جماعة في قوله

فلاتتركني بالوعد كائن • الى الناس مطلي به القاتل أرب

قال (و) بمعنى (اللام) نحو والامر اليك • أي لك وقيل هي لاتنهاه الغاية أي منتهايك (و) قال (الكوفية) وطائفة
من البصريين (و) بمعنى (مع) أي المعينة وذلك اذا ضمنت شيئا الى آخر في الحكم به أو عليه أو التلويح بقوله تعالى
من أنصاري الى الله • وقوله • وأيديكم الى المرافق • وقوله السوداى الذوداى ولا يجوز ان زيد مالاً تر يدع
زيد مال قال الرضي والتعيق ان هذه الالتهام قوله الى المرافق أي مسافة الهاء الذوداى الذوداى مسافة الى
الذود وقال غيره • وأورد من ذلك مؤ ولدى على تضمن العامل وإتمامه على أصلها والمعنى في قوله • من أنصاري
الى الله • من يضيف نصرا تعالى نصرة الله الى حيثما بلغ من مع لانتك لو قلت من ينصرى مع فلان لم يدل على
أن فلانا وحده ينصرك • وقيل التقدير من ينصرى حال كونه ذاهبا الى الله (و) بمعنى (من) كقوله

تقول وقد عالت بالكور فوقها • أديسى فلا يروى الى ابن أحر

أي منى (و) بمعنى (عند) كقوله

ألم لا سيلى الى الشباب وذكره • أشهى الى من الرحيق السلسل

أي أشهى عندى كذا مثل ابن مالك وابن هشام في المتن ونزاعه ابن الدمامى بأنه تقدم ان المتعلق بما ينهم جبا
أو بضامن فعل تجب أو تفضيل بمعناها الثين فلي هذا تكون الى في البيت ميتة لفاعلة غير ورهابه لاقصا آخر
وأجاب شيخنا الامام الشافعي بان تلويح شرطها كون التجب والتفضيل من نفس الحب والبض وهي هاتمتة
بتفضيل من الشهوة (و) قال أبو الحسن (الاخفش و) بمعنى (الباء) نحو • واذ خلوا الى شياطينهم • أي بشياطينهم
(و) قال (الفراء) تكون (زائدة) للتوكيد كقوله تعالى • أقدم من الناس نهوى اليهم • بفتح الواو وهو اسم
وغيره ترجع الى تضمن نهوى معنى قيل أو على ان الاصل نهوى بالكسر فقلت الكسر فقتة والياء الفا كما
قيل • في ناحية ناصدا ذكره ابن مالك قال ابن هشام وفيه تلويح شرط هذا التضرع الياء في الاصل وأجاب
ابن الصائغ بان أصل هذه الياء الحركة وسكونها عارض الاستقلال (الباء مكسورة) مطلقا (وقيل) قطع من
الظاهر فيقال زيد قال أبو حيان حكاه أبو الفتح عن بعضهم (اللاماق) ويقال للاراق قال في شرح اللب وهو
يعلق أحد العينين بالآخر قال أبو حيان قال أصحابنا هي نوعان أحدهما الياء التي لا يصل الفعل الى المفعول الا بها
نحو سطوت يعمرو ويررت زيد قال والاصاق في مررت زيد مجاز لما التصق المرور بمكان مجرب زيد جعل كانه
ملتصق زيد والآخر الياء التي تدخل على المفعول المنتصب بضمه اذا كانت تفضيل مباشرة الفعل للمفعول نحو اسكت
زيد بالاصل أسكت زيد فاذا خلوا الياء لم يطر ان اسما كذا اليه كان بمثابة منتهى مختلفا فنحو اسكت زيد
يجوز الياء فانه يطلق على التمعن التصرف بوجهه ملين غير مباشرة قيل والاصاق معنى الخياط في البياض لولها لم
يذكر لها معنى بمعنى غيره زاد غيره (والتمدية) وتسمى بالتمثيل أيضا وهي المابقة للجزء في تعيين الفاعل
مفعولا أو كثر ما تدعى الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبته منه • ذهب الله بنورهم • وقد
تكون مع التمدي نفود دفع الله الناس بعضهم ببعض وسكتك الخبز بالجبر والاصل دفع بعض الناس بعضا وسكت

البحر الجور (والسيرة والاستقامة) جمع بينهما ابن مالك في الالفية وابن هشام في المعنى وفسر الثانيه بالداخل على آفة الفعل نحو كتب بالقلم وبشمل الأولى بنحوه . ظلمتم أنفسكم لضاد كم الجبل . وقال الرافعي السبية فرع الاستقامة ولذا اقتصر عليها أعني الاستقامة ابن مالك في الكافية الكبرى وحذف السبية وعكس في التسهيل فاقصر على السبية . وقال في شرح بياء السبية على الدخلة على صالح الاستقامة عن فاعل جعلها مجازاً بنحو فأنشج بمن الترفيز قالكم . فلو قصداً ناداً لا نرجع إلى الماء . وقيل أنزل ماء من خرج من الثمرات رزقاً الصريح وحسن لكنته مجاز . والآخرة حقيقة ومنه كتب بالقلم وقطعت بالسكين فانه يصح أن يقال كتب القلم وقطعت السكين والتعويرون يعبرون عن هذه البياء بياء الاستقامة وأتت على ذلك التعمير بالسبيتين من أجل الالهام المنسوب به إليه تعالى فان استعمال السبية فيها يجوز واستعمال الاستقامة فيها يجوز انتهى . وقال أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستقامة مدرجة في باء السبية قولاً آخر وهو ما صنفنا في قوانين بقاء السبيتين بقاء الاستقامة فقالوا باء السبية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيدا بالحب والنجوع وحجبت توفيق الله وباء الاستقامة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو ألتعوى كتب بالقلم ونجرت الباب بالقدوم وربت القلم بالسكين وخضت الماء برجل إذا يصح جعل القلم سبباً للكتابة ولا التقدم سبباً للجار ولا السكين سبباً للرى ولا الرجل سبباً للخوض بل السبب غير هذا (والطرفية) وهي التي يحسن موضعها في بنحو . نصرمك الله سدره . ونصينام بسمر (والماجبة) وهي كما قال ابن مالك التي يحسن موضعها مع وفي عنوان عن مصعوبها الحال بنحو . أهبط بسلام . أي مع سلام . ولما كم (الرسول بالحق) أي مع الحق ونحفا . فبج محمد بك . أي مع حمده وحامدا وهذه المعاني الخمسة تعليل الالماق كما نقله أبو حيان عن الأصحاب وضم الباء الالهم ولذا ذكرها متواليه خلاف صنيع التسهيل (والغاية) بنحو . وقد أحسن بي . أي إلى (وكذا البذل) وهي التي يحسن موضعها بـ (والتبعض) وهي التي يحسن موضعها من (على الصريح) فهم أمثال الأول قول عمر رضي الله عنه كلما يسرى أن لي بها الدنيا أي يلهوا قولنا للجلي

فليت لي بهم قوماً إذا زكروا * شنوا الأعداء فرساناً وركبنا

وبشال الثاني قوله تعالى . عينا يشرب بها عباد الله . أي يشربوا قوله شرح بن عماد البحر وقولنا الآخر

* شرب التزيف يردها المخرج . وهذا المعنى أتته الكوفيون والأصمعي والعاصمي والسني وابن مالك والأول المتأخر ون أنكرهما جماعة وقالوا في أمثلة الأول الباء السبية وأولوا أمثلة الثاني ما يشرب وشرح بن وشرب ضمن معنى يروي . بنحوه . وقيل المعنى يشرب بها البحر كما تقول شربت الماء العسل قال بصيرهم ولو كانت الباء للتبعض لصح ردها لقوم تر بمن القوم وقبضت بالدرهم أي من الدراهم (قال ابن مالك) في التسهيل (والتعليل) قال في شرحه وهي التي يحسن موضعها للام غالباً بنحو . فبظلم من الدين هادوا . إر الملائمة يأمرون بك . قال واحتج زب قولي غالباً من قول العرب غضبت فلان إذا غضبت من أجله وهو حي وغضبت فإذا غضبت من أجله وهو ميت . قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى وكان التعليل والسبب عندهم شيء واحد قال ويدل لذلك أن المعنى الذي يسمى بباء السبب موجود في بقاء التعليل لانه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه بقاء التعليل كما يصح ذلك في بقاء السبب فتقول ظلم أنفسكم لضاد كم الجبل وأما يأمرون بك غالباً فيه ظرفية أي يأمرون فيك أي يشاؤون في أمرك لأجل التعليل انتهى * وهذا هو الحق قال أيضاً (والمقابلة) قال وهي الدخلة على الأعواض والأمان قال وقد تسمى بقاء العوض نحو لاشترت الفرس بألف وكافات الاحسان وبضف والقاهر انها داخلية في بقاء البذل (و) قال (الكوفيون بمعنى على) أي الاستعلاء ومجرم به ابن مالك نعمون

إن تأمنه بقتل أرى عليه بدليل • إلا كما متمكم على أخيه • وإذا هم وبهم يتفازرون • أي عليهم بدليل وإنكم
تفرون عليهم • أرب يبول الطعان برأسه • بدليل تأمنه • لقدخل من يالت عليه الثعلب • قالوا (و) بمعنى (عن)
وفي إختصاصها بالسؤال (خلاف) قيل تختص به ونظاير كلام أبي حيان أن الكوفية كلها عليه كقوله تعالى •
فأسأل به خبيراً بدليل يستألفون عن أبنائكم وقول علقمة

فإن تسألوني بالنساء قلني • بمصر بأدواء النساء طبيب

وقيل لا وعليه ابن مالك نحو • يسى نورهم من أيديهم بأيمانهم • فتشقى النساء العجم • والصريح أنكر واحد
المعنى وأولوا الألقاب البيت على أن المعنى يسأل بسببه خبيراً وبسبب النساء لمساواً لحسن أو نقصهن السؤال معنى
الاعتناء والاحتماء قالوا ولو كانت الباء بمعنى عن لمازاً لمسته بجمع وسقيته بمعنى تر بدعن جوع وعن عمة
قال ابن هشام في التأويل الأول بعد لان الجور وبالبا هو المسئول عنه ولا يشقى قولك سألت بسببه أن الجور
هو المسئول عنه (و) قال ابن هشام (الضراوى) بمعنى (الكاف) داخلة على أنه حيث راد التشبيه بعد
لعتب زيداً لادورأيت به القمر أي يقاى إياه الأسد أي شبه قال أبو حيان وإنما جازى بها بسبب أي بسبب
لقاته وسبب ربه (و) زاد في موضع ستة وهي الفاعل والمفعول وبسبب أي بالخال والتوكيد
وهي مذكورة في محالها ومن غريب زياتها أنها زاد في الجور وكقوله • فأصعب لا يأسه عن مجابهة
(قال ابن مالك) • (زاد عوضاً) ومثله بقوله

ولا يوايك في أناب من حدث • الأخوتة فانظر عن تنق

قال أراد من تنق فزاد الباء قبل من عوضاً (وحكامه) أي (في عن وعلى) وأشد قوله
أستخرج أن نفس أناها حليها • فهلاقي عن بين جنيتك دفع
أي فهلا عن التي بين جنيتك تدفع تخفف عن وزادها بعد التي عوضاً وقول الآخر

إن الكريم وأبيك يعقل • أن يجيد بوماعلى من يتكل

أي أن لم يجام من لم يتكل عليه تخفف عليهم زاد على قبل من عوضاً (وقاسه إلى وفي اللام ومن) قال في
الشرح جوص زعندي أن يعامل بهذه المعاملة من واللام والى وفي قياس على عن وعلى والباء فيقال عرفت من
عجبت ولمن قلت والى من أدبت وفيمن رغب والاصل عرفت من عجبت منه ومن قلته ومن أدبت اليوم من
رغب فيه تخفف ما بعد من وزاد ما قبلها عوضاً (ورده أبو حيان) أي العوض بأنواعه قال في الأبيات
المستشهد بها الاثنين فهلا تأويل المذكور لا خيال أن يكون الكلام ثم عند قوله فانظر أي فانظر لنفك ولما
قدم أنه لا نواتية إلا أخوتهم استدرك على نفسه فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرر وجوده في لغة
فقال بن تنق أي لا أحد يوثق به فالباء في عن متعلقة بتنق وكذا البيت الآخر يجعل تمام الكلام عند قوله

• إن لم يجيد بوماع أي أنه إذا لم يجيد ما يستعين به اعقل بنفسه ثم قال على من يتكل ومن استغفامه أي لا أحسن
عليه فليقله يتكل ولم يؤول البيت الثاني وقال في المقيس هذا الذي أجاز به قياساً ثبت الأصل الذي يقاس
عليه ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدلل به ولو كانت لا تحفل التأويل لكنت من الشذوذ والنور
والبعد من الأصول بحيث لا يقاس عليها ولا يقتضيهما قال وقد بينو يعلى أن عن وعلى لا يزدان لا عوضاً
ولا غير عوض (حق كافي) في إتمام الغاية (لكن) إلى أمكن منها وذلك خلفتها في أشياء الأولى (فقد تفتى
الفعل شيئاً فشيئاً) ولذا لا يجوز كتب حتى زيدوا ناحت حمرو ويجوز كتب إلى زيدوا نالت حمرو وأى هو
غائب كافي حديث مسلم أنابك واليك (و) الثاني أنها لا تقبل الابتداء لأنها في الغاية فلا يقلل سرت من البصرة

حتى الكوفة كما يقال الى الكوفة (و) الثالث انها (لا تجر الا انما) الا آخر جزموا كالتسمية. خبرها
 (قال الا كرا وملاقاه) أي يتصل به نحو . سلام هي حتى مطلع الفجر . ولا يجوز من حتى نصف الليل
 بخلاف الى ومقابل الاكثر قول السيرافي وجاعتها لانجر الا الجز فقط دون المتصل به قال الرضي وهو مردود
 بالآية (خلافا لان مالك) اذ قال في التسهيل وشرحه والترمذي كونه مجر وها آخر جزموا وملاقا آخر
 جزم وهو غير لازم بدليل قوله

عن ثعلبة فزال حتى * نصفها راجيا فقلت يؤسا

قال أبو حيان ومثله الزخشمي هو قول أصحابنا وما استدل به لا حجة فيه لانه يقدم العامل بها حتى ما يكون
 ما بعدها جزءه في الجملة المنفية يعني فليس البيت قاطع مدلل به أصحابنا ولو صرح فقال ما زلت . حواصلها تلك
 اللمسة حتى نصفها كان ذلك حجة على الزخشمي ونحن نقول اذ لم يتقدم في الجملة المنفية يعني ما صح أن يكون ما
 بعدها آخر جزءه جاز أن تدخل على ما ليس به ولا ملاقاه . وكذا قال ابن هشام في المعنى على أن مالك حرم
 ما شرط ذلك في الكافية لربيع انها لا تجر الا (ظاهر احلا فلرد والكوفية) في نحو يرمحها المصير مستدلين
 بصوقه

فلا والله لا ياتي انا * في حناك يا ابن أبي رباب

والجوهور قالوا إنه ضروري . قال أبو حيان ومن أجاز جزمها المضمر أدخلها على المضمر الجوهور . كانا
 يعني القياس على حناك في البيت فيقال ذلك في سائر الصيغ قال وانها المنفية في حناك هذا لامهم ولا أدري
 ما بهي هنا بجناك فقل هذا البيت مصنوع انتهى ومثل ابن هشام في المعنى بقوله

أنت حناك تقصد كل رفع * نرجي منك انها لا تصيب

قال واحتلف في علمه المنع فليس من أن مجر وهالا يكون الا بعضا قبلها أو كعص منه فلم يكن عود صعب
 المحس على الكل قال وردة . فقد يكون ضمير حاضر كافي البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضمير اعاشا
 عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك يريد ضربت القوم حناك وفي البيت حنية التباسا بالمعاطفة . ما بدخ عليه
 على الاصح قال وردة . هالود حلت غلظه قيل في المعاطفة قامو حتى أنت وأكرمتم حتى انك . لمصل لان
 الضمير لا يتصل الا بعامله وفي المعاطفة حناك بالوصل كافي البيت وحيدة فلا التباس . وقيل العلم بها لود حلت
 عليه قلبت الغيبة كافي الى وهي من عن الى فلا تعقل ذلك والاساوي الفرع الاصل قال نصب لمام الشيء
 والجواب بمدن سلام بطلان هذا الالزام من فرع به حتى عن الى انتهى في المعنى ولعلم ذلك وح . لا يحصل
 ما يفعله الى فهم لا في غيرهما وقال الناطي قال سيبويه استعوا عن الاضمار حتى هو لم حتى ذلك والاضمار
 في الى لان المعنى واحد كما استعوا بتركه عن وروودع (ومالها وهي) ما بدل حناك اعاشا (له) الا وهي بميتو لثاني
 هذيلة قال ابن مالك فرأى من مسعوده ليس جنة حتى حين . فكتب اليه عمران الله انزل هذا العربا عريسا وأله
 بنة قريش فلا تفرقهم بنة هذا بل (ومع البصر بضمه لا يطلع) أن يكون (غاية لما قبلها) وأوحى به الرفع على
 انها انما كانت نحو الحب حتى الحريش يزد بدو جزمه الكسافي (و) الفراء ومنعوا أيضا الجزمه ذاتي الاسم
 بعد حمله اسميت وما بعدها غير بشر بل لما قبلها في المعنى (نحو ضربت القوم حتى ربه فترك) وحتى ربه أو
 مضروب وجزمه الكوفية (و) منع (الكوفية) الجزمه اذا تلى الاسم الذي بعده فاعمل عامل في ضمير نحو
 ضربت القوم (حتى ربه مضربه) وقالوا لا يجوز حتى يقال مضربه وجزمه البصري به فيما وجوز وفي الاول
 أيضا السلف والابتداء (و) مع (الكل) الجزمه اذا تلاه اسم مضر فوضعت القوم (حتى ربه مضربه)
 وأوجبوا الابتداء وجزمها والسلف فيما اذا تلاه ظرف أو مجر ونحو القوم عندك حتى ربه عندك والقوم في

لدار حتى زيد في الدار أو جلة اسمية وما بعدها من يك للقلبها في المني نحو ضربت القوم حتى زيد وهو مضروب
وجوز والجري والسلف فيا إذا تاء فعل عامل في ضمير ما قبل حتى نحو ضربت القوم حتى زيد ضربت بهم فان كان
في ضميره وهو غير ضمير يك فلا ابتداء والحمل على الاضمار نحو ضربت القوم حتى زيد ضربت أحاده أو جوبا
الطيف فيها إذا كانت عليه قرينة نحو ضربت القوم حتى زيد أيضا فاضا على ارادة تكرار الفعل وهذا المعنى
لا عليه الا السلف كأنك قلت ضربت القوم حتى ضربت زيدا أيضا (وزعم القراء الجري) بمعنى (زيادة) عن الـ لا
بنفسها كما حرت الواو ابتداء عن رب قال ورعا أظهر وا في بعض المواضع قالوا جاء الخبر حتى التناجسوا بينهما
يتقدر الغاء أحدهما كما جوا بين اللام وكى (وتكون) حتى (حرف ابتداء) أى حرف ابتداء بعده الجمل أى
تساقط وحيث تد (تليه الجملتان) الاسمية كقول جرير

فأزال القتلى جميع دملها • بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقول الفرزدق • فواجب حتى كليب نسبي • والفعلية المضارعة كقراءة نافع وزلوا حتى يقول الرسول
والماضية نحو حتى غصوا والمضرة بشرط نحو • وابتلوا التيتي حتى إذا بلوا السكاج • (خلافا لابن مالك
في زعمه) أنها (جارية قبل) الفعل (الماضي) بضمها ران بعدها على تأوياً المصدر قال أبو حيان وقد وهم
في ذلك وقال ابن هشام لا عرفه في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة (و) خلافا (له
واللاختش) أي الحسن (في) زعمها (أنها) جارية (قبل إذا) وأن إذا في موضع جر بها والجمهور على أنها حيث تد
ابتدائية وإذا في موضع نصب بشرطها أو جوبا قال أبو حيان وليس معنى قولهم حرف ابتداء أنه يصعبا المبتدأ
دائما بل معناه أنها بعد أن يقع بعدها المبتدأ كما قالوا بل وبل ولكن من حرف الابتداء وإن كان يقع بعدها
غير المبتدأ وأما المعنى أنها لا يصح أن يقع بعدها المبتدأ ما تقدم في تفسيره أخذ من ابن هشام في المعنى أولى
وأقدم ثم قال بل بعض شيوخنا ضابط حتى أنها إذا وقع بعدها اسم مفرد مجرور أو مضارع منصوب بحرف جر
واسم مرفوع أو منصوب بحرف عطف أو جلة بحرف ابتداء ما تقدم في باب الحال أنه لا عمل لهذه الجلة على الأصح
(مستلقة مثل دلته قرينة على دخول الثانية) أى التي بعدها حتى في حكم ما قبلها (أو) على (عنده) أى
عدم دخوله فواضح أنه يعمل به فالأول نحو قرأت القرآن من أوله إلى آخره • وبذلك الحاشط من أوله إلى آخره
بل ذكر الآخر وجعله غاية على الاستيضاء • وإدخلكم إلى المرافق • دلته السنة على دخول المرافق في الفعل
ألقى المصيفة كي يصف رحله • والزاد حتى نعله ألقاها

والثاني نحو • ثم أتوا الصيام إلى الليل • فلان النبي عن الوصال على عدم دخول الليل في الصوم • فظنوه إلى بسمرة
فان الثانية ودخلت هنا لوجوب انظار لال السار أيضا • وكذلك يؤدي إلى عدم المطالب بتعريف حتى الدائن
سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت • لم فلا زال عنها البحر جوفوا

دلى على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما به حتى بالقطع ان غير عنه (والا) أى وإن لم يتم قرينة على الدخول ولا
عنده (فإنها) أى الأقوال (وهو الأصح) ورأى الجمهور (تدخل مع حتى دون إلى) تخلا على الغالب في البابين
لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في إلى الدخول في حتى فوجب الحمل عليه عند التردد وأولاه به خل فيما
وثانها لافهما واستدل القولان في استواء حتى وإلى بقوله تعالى • فقتلهم إلى حين • وقرأ ابن مسعود حتى حين
(ورأيها يدخل معها) أى مع إلى حتى (إن كان من الجنس) و (لا) يدخل (إن لم يكن) نحو أنه
لنيام الليل حتى الصباح أو إلى الصباح • نقله أبو حيان في حتى عن القراء والزمان وجماعة وابن هشام في إلى غير
الدمى قاله وهو قول الأندلسي فيا نقله الرضى (فان كانت حتى عاطفة دخلت وقفا) نحووا كلب العمكة

حتى رأسها قال ابن هشام وهم من ادعى الاتفاق في دخول الناقة في حتى مطلقا وانما هو في العاطفة والخلاف في الخلافته مشهور قال والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو (رب) بضم الراء وتشديد الباء وفيها (ويقارب) بفتح الراء (وربت) بضمها (وربت) بالضم وفتح الباء التاء (وربت) بسكون التاء (وربت) بفتح الثلاثة (وربت) بفتح الاولين وسكون التاء (وتضيف) الباء من هذه (السبعة) بتاء بالضم وفتح الباء المشددة (وربت) بالضم وبالسكون (وربت) بالفتح والسكون فهذه سبعة عشر لغة حكاهما بعد ابن هشام في المعنى وسكن ابن مالك منها عشرة وزاد أبو حيان ربتا (وزعم) أبو الحسين علي (بن فضل) المجاشعي في كتاب الهوامل والعوامل (انها ثمانية الوضع) ساكنة الثاني كهل وبلفظ (وان فتح التاء مخففة دون الباء ضرورة) لثلاثة (وان فتح الراء مطلقا) أي في الجميع مشددا ومخففا مع التاء ودونها (شاذ) والجمهور على أنها ثلاثية الوضع وان التضيف المذكور وقع الراء مخففة (و) زعم (الكوفي) وابن الطراوة أنها اسم (مبنى) لانها في التقليل مثل كم في التكثير وهي اسم باجاء ولاخبار عنها في قوله ان يتناولك فان قلتك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار

فرب عندهم مبتدأ وعر خبره قال وتكون معموله بيجواها كاذاف مبتدأ بها فيقال ليرجل أفضل من همرو ويقع مصدرا كرب ضرب بضر بفتح ونظر فا كرب يوم سرت ومفعولا به كرب رجل ضربت واختار الرض أنها اسم لأن معنى رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس لكن قاله عزراه أبا راع على أنه مبتدأ لا خبره كما اختاره في قولهم أقل رجل يقول ذلك إلا زيد التناسل في معنى القلة قال فان كنت بما فلا عمل لها حيث لا يكونها كحرف انفي الداخل على الجلة ومنع ذلك البصريون بأنها لو كانت اسما لجاز أن تعدى اليها الفعل بحرف الجر فيقال ليرجل عالم مررت وان يعود عليها الصغير ويضاف اليها وذلك لجميع علامات الاسم متقدمة عنها وأجيب عن أنيب الاول بأن المعروف وبضن قتل عار وان صحت تلك الرواية فعار خبر مخوف أي هو عار كما صرح به في قوله * ليرب هيباهي خير من دمه * والجللة صفة الجبر وأخبره اذ هو في موضع مبتدأ قال أبو علي ومن الدليل على أنها حرف لا اسم أنهم يضافوا إليها وين الجبرور كما يضافون كم وبين ما تعمل فيه وفي مفادها أقوال أحدها أنه للتقليل دائما وهو قول الأكثر قال في البسيط كانليل وسيدو به عيسى بن عمرو بنونس وأبي ذؤيب وأبو عمرو بن الصلاة وأبي الحسن الاخفش والمنازني وابن المراح والجرى والمبرد والزاوي والفراسي والرماني وابن جني والسبكي والصميري ووجه الكوفيين كالنكسائي والفراء وابن سعدان وهشام ولا يخالف لهم الا صاحب العين اتى ثانيا للتكثير دائما وعليه صاحب العين وابن درستويه وجماعة روى عن التحليل (ثالثا) وهو المختار عندى (وقال الفارابي) أبي نصر وطائفة (انها للتقليل غالباً والتكثير نادراً) ورايها عكسه أي للتقليل قليلاً والتكثير كثيراً ونجزم به في التسهيل واختاره ابن هشام في المعنى (وناسها) موضوعة (لها) من غير غلبة في أحدها قبله أبو حيان عن بعض المتأخرين (وسادسها) توضع لواحد منها بل هي حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج واختاره أبو حيان (وسابعها) أنها (للتكثير في موضع البهامة) والافاضل والتقليل فمعاد ذلك وهو قول الأعلم وابن السيد (وقيل) هي (للمهم العدد) تكون تقليلاً وتكثيراً قاله ابن الباذن وابن طاهر فهذه ثمانية أقوال حكاهما أبو حيان في شرح التسهيل ومن روى هذا التكثير قوله تعالى: وما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين. فاهم يكبر منهم حتى ذلك وحديث البخاري يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة ومن مواضع الصغرى قول حمارة بن عتيل

فان تكن الایام شین مفرق * وأكثرت أشجای وفلان من غربي
فیارب یوم قد شربت بمشرب * شغیت به عنی الصدی باردعذب

وقول الآخر

فیارب یوم قد لحوت ولیة * بآنسة کاتها خط نخل

ومن رورودها للتقلیل

الأرب مولود وليس له أب * وذی وللم یلمه أبوان

وذی شامة غراء فی حروجه * بحلة لا تنقض لأوان

أراد عیسی وآدم والقمر (وصدر) وجوباً (غالباً) قال أبو حیان والمراد تصديرها على ما يتعلق به فلا يقال قیت
رب رجل علم لأول الكلام قد وقعت خبر الان الخضعتم الثقيلة وحوا باللو قال

املوی انی رب واحدا منه * ملک فلاسر لیدی ولا قتل

تیقت أن رب امری خیل خائنا * أمین وحوان یقال أمینا

وقال الآخر

ولو علم الاقوام کیف خطتهم * لرب مقد فی القبر وروحامد

وقال

قال شیبان الامام الشعی ویجعل أن یسد ذلك ضرورة (ولا یخبر غیر سكرة) معها عربا كان أو مبیا کتوله

رب من انصبت غیظا قلبه * قد نعی لی موثا لم یطع

(حلاها بهمهم) فی تصور زجرها المعرف بالاعتجاب قوله

رب العالمین الموقبل فیه * وعناجج بینهن المهار

صر الجمل وأحد الجمهور بأن الزوابل رف وان صحت بالجور خرج علی زیادة آل ولها ما للقلبة أو للکثرة وغیر
النکرة لا یجعلها من الفرقة إلا للقلبة فقط كالفرود والمثنی أو للکثرة فقط كالجمع وما لا یجعلها لا یستأج إلى

علامة یصر بها (وفي وجوب نشه) أي محروها (خلف) قال المبرد وابن السراج والغازی والصدی
وأكثر المتأخرین وعزی البصر بین یجب لان رب أجريت محری حرف النبی حیث لا تقع الاصدرا ولا یقدم

عليها ما یصل فی الاسم بعد اختلاف ساخر وف الجرو وحی حرف النبی أن یدخل علی جملة فلا یفس فی محروها
أن توصف بجملة لذلك وقد وصف بالبحری جراحا من ظرف أو محروراً واسم فاعل أو مفعول وجزم به ابن

هشام فی المعنی واختاره الرضی وقال الاخفش والفراد والراجح وأبو الولید النونی وابن طاهر وابن خروف لا
یجب ونقص الفحاة والکثرة تقوم مقام الوصف واختاره ابن مالک وتبعه أبو حیان ومنع كونها لا تقع الاصدرا

لما تقدم وكون ما يصل فیها بعد حال لا یقدم بقضیالیهما بحرف النبی بان لناما لا یقدم علی البحر والذی یعلق به
ولا یلزم أن یتكون حال بالبحری النبی نحو یک درهم قد قیت علی النبی (و یجزم منافاة الیه خبر محروها مسطوفاً)

عليه (بالواو) خاصة تصور رب رجل وأخيراً یت وسوغ ذلك كون الاضافة غیر محضة فلم تقدم فیها وقال الجزولی
لانه یصغر فی التابع ما لا یتصرف فی المتبوع قال الرضی ولو کان كذلك لجاز رب غلام والسید ولا یجوز ذلك فی غیر

المطوف من الترابع ولا فی المطوف بالواو (وفي القیاس) فی المطوف بالواو (خلف) فأجازه
الاخفش واختاره ابن مالک وأبو حیان وقصره سیدو به علی المسوغ أعلما حاکاه الاصبی من مباشرة قرب

لنفاذ ان الضمیر حیث قال لأخراية الغلان أب وأخ قالت رب أیه رب أخیه تر یدر أب له رب أخ له تقدیرا
للا اتصال لكون أب وأخ من الاسماء علی یجوز الوصف بها فلا یقاس علیه اتفاقا (وتجزم ضمیرا) ویجب كونه
(مفردا مذکرا) وان کان المیز منشی أو جمعا وموثا لو کونه (بضمه نكرة منصوبة) مطابقة للنهی الذی یقعده

مصنوع (و) قال (الحليل وسيو به نادر) كقول الشاعر
ودوية قسر غشي نعلها * كشي النصارى في خفاف اليرنج
أي قطعها قال أبو حيان وعمار دقوا لكفة قولهم رب رجل قام ورب ابنه شير من ابن وقول الشاعر
ألا برين تفتش لك ناصح * ومؤنن بالغب غير أمين

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والبزولي كثير) وبه حرم ابن الحاجب (ورايها واجب) نقله صاحب البسيط عن بعضهم قال لأنه معلوم كاحذف من بسم الله وتالله لأهلن (وخاسها) قال ابن أبي الربيع (يجب) حذفه (إن) قامت الصفتان (نحو رب رجل بهم هذا المسئلة أي وجده) فإن لم يبق مقامه جاز الحذف وعدمه سواء كان هناك دليل أم لا كأن تجمع آتينا يقول مرأيت رجلا عالما فتقول رب رجل عالم رأيت ولك حذف رأيت وكأن يقول ذلك ابتداء غير جواب (ويجب كونه) أي الفصل الذي يتعلق به رب (مضيا) بمعنى قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان إنه المشهور رأي الأكرين (وقيل بآي حلالا) أضاف لا يقال رب رجل سيقوم قاله ابن المراح (وقيل و) بآي (مستقبلا) أيضا قاله ابن مالك كقوله تعالى . ربما يود الذين كفروا الآية وقول هند أم معاوية يارب قائلة غدا * يالغب أم معاوية

والأولون تناولوا الآية على أنه موضع الماضي على حذف تنوين في الصور قال ابن هشام وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل غير بعن ماضي مجوز به عن المستقبل قال والدليل على عصا استقبال ما بعدها قوله يارب قائلة غدا وأجاب شيخنا الإمام الشافعي بأنه لا تكلف لأنهم قالوا إن هذه الحالة المستقبلية جلبت بمنزلة الماضي المتعقبة فاستعمل منها بما اتخذه للماضي وعيد إلى لفظ المضارع لأنه كلام من لا يخفى في أخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهو مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل وأما السبب فأجاب أبو حيان بأنه من باب الوصف بالمستقبل لأن باب يتعلق رب بما بعدهما قال ونظيره قولك رب مسمى اليوسف بحسن غدا أي رب رجل وصف بهذا (ولا يسبقها) متعقبا لأن لها المصدر (وقد يسبق بالآخرة) واقعة (صدرا جواب شرط غالبا) كقوله

الأرب مأخوذ بجرام غيره * فلا تسأمن هجران من كان مجرما

وقوله * فإن أمس مكروبا فإرب قيسة * ومن سبقها لآي جواب شرط حديث يارب كاسية (على للاستعلاء) حسنته . وعليها وعلى الفتح تعملون . أو معنى نحو . فضلنا بعضهم على بعض . والمرحال عليهن درجة . قال ابن مالك ومنه المقابلة لآلام الفهمة ما يجب كقوله * فيوم علينا ويوم لنا * وما وقع به وجب أو شبهه أو كبر أو صعب ونحوه مما فيه نقل أوله على يمكن نحو . أو تلك على هدى من ربه . أنا على عهدك وعدك ما صنعت (قال الكوفي والغني وابن مالك ومعنى مع) أي المصاحبة نحو . وأق المالك على حبه . أي مع حبه . وإن بذلك ونسفة للناس على ظلمهم . أي مع ظلمهم (و) بمعنى (في) أي الظرف في نحو . واتبعوا ما اتوا الشياطين على ما سلبان . أي في ملكه . ودخل المدينة على حين غفلة . أي في حين (و) بمعنى (من) نحو . وإذا أكلوا على الناس . أي من الناس . لفروجهم حافظون الأعلى أزواجهم أي منهم بدل الحديث حافظ عورتك الامن زوجتك . ومملكت يمينك (و) بمعنى (عن) أي المجاوزة نحو . إذا فرضت على بنو قيس (و) بمعنى (الباء) نحو . حقيق على أن لا أقول على الله . أي بأن كما قرأ أبي (و) بمعنى (اللام) أي التعليل نحو وتكبروا الله على ما هداكم . أي ولا لجل هدايته أي كما والبصر بكون قالوا لو كان لها هذا المعاني لوقت موقع هذه الحروف فكنت تقول ولست عليه أي عنه وكتبت على القلم أي بوجاهة يدعي عمرو أي معه والبرحم على الصندوق أي فيه وأخفت على الكيس أي منه وأولوا ما تقدم على التضمن ونحوه فضمن تتلوا معني تقول ورضي معنى عطف

واكتفاء مني حكما في الكل والفلان معنى قاصر وبه حقيق يعني ويرى والتكبر واستخفى تصديدا
(وخلفها وزادها ضرورية) كقوله

عن قتيبي ما به من صيانة • واخفى التي لولا الأمل لانتصار

أي الله الآن سر حماك • على كل أفئدة العناء تروق

يعني زائدة لأن راق يتدلى بنفسه وجوزا بن مائة في التثنية كدست من خطب على عين أي يهنا وقيل
أبو حيان هو على تضمين خطب يعني جسر (وجوزا لا تخش حذوها ونسبت إليها لضعفها) نحو. ولكن لا
تواعدوهن سرا أي على سر. لأقصدن لهم مراطك المستقيم. أي على مراطك (وزعمها بن الطراوقوا وعلى
الغاري) (والشوا بين اسماء) دائما سرا يا لاتها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف فلا حروف في معناها وقيل
نصر لها لا يوجب لها البناء قال بن توف وهو القياس (وقيل مينا) كنهنا ببديل إن على الاسم على رأى
الجهو رمنية وكذا عن والكاف وبذو من ذامات تضمها معنى الحرف الذي يكون لاتها بمعنى واحد فعملت عليها
على طرد اللاب قال صاحب الاصاح وهذا الوجه والقياس (و) زعمها (الانخش) اسماء إذا كان بحر وروها
وظاعل متعنتها فعبري) مسمى (واحد) كقوله تعالى. أسلك عليك زوجك وقوله الشاعر
هون عليك فان الامو • ركبك الله مقاديرها

لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وقصد عليم قال ابو حيان وابن هشام وفيه
نظر لانها لو كانت اسما حقيقا لمصح حاول لوق عملها ولا تلو زمت اسميتها لانه كثر من الحكم باسمية الى في نحو.
فصر هن اليك. واخضع اليك. وهزي اليك. قال فليخرج هذا كله على التعلق بمحذوف كافى سيقالك اوعلى
حذف مناصف أي هون على نفسك واخضع الى نفسك انتهى قال ابن السمين وفيه قليل لاسم انما كان بمعنى شيء
يصح حمله (دأراه) أي جرى الانخش ما قاله في على من اسميتها في الحالة المذكرة كقوله قول لمرئ القيس
• دع عنك نهب اصبح في حجرانه • وقول أبي نواس • دع عنك لوى فان القوم اغراء • قال ابن هشام وقد
تقدم ما فيه قال ومما يدل على انها ليست اسماء انه لا يصح حلول الجانب عليها (من الجاوزة) وهي الاصل ولهذا
عدي به اصدوا عرض واضرب وانحرف وعمل ونهى ونأي وحرف ورحل واستخى وغب ونحوها ومنه
بلي ال رواية والخبار لان المروي والخبر به جاوز زلن اخضعته (قال الكوفي) قوتان قتيبة وابن مالك والاستعانة
كالباذخ. وما ينطق عن الهوى. أي به (والتحليل) نحو. وما كان استغفار ابراهيم لأبيه الا من موعدة.
ماضين بتاركي لختانهم قولا (و) يعني على أي الاستعلاء كقوله تعالى. فاعلم يا فضل عن نفسه. وقول الشاعر
لا ما بن حنك لا أفضلت في حسب • حتى ولا أنت دلي قفروني

أي على (و) يعني (بعد) نحو. فترك بن طباق من طبق أي ينطبق. يصرقون الكلام عن مواضعه. ببديل من بعد
مواضعه. مما قيل لمصن تافدين. والبصريون قالوا هي للجاوزة في الجميع ولكونك لها معنى هذه الحروف
بجاز أن تقع مواضعها قبله بدع الفرس أي عليه وجئت عن المصري أي بعده وتكلم عن خبر أي به بل التقدير
ما صدر من لغة عن الهوى. وما كان استغفار ابراهيم الا صادرا من موعدة ومضمر يتلو كذا لفتنا صادرا من عن
قوله ليرفعن يغفل معنى رغبت. وأفضلت معنى افردت (قال بعض شيوخنا) قال ابو حيان وقد عها بمعنى بعد
لتقريب معنى البديهة والجواز لان الشيء اذا جاء به الشيء فقد حذا وقته وطول زه قال ابو حيان قال بعض شيوخنا
ويؤيد في معنى قولهم انما يعني بعد ان تكون حيث تظن فلا يزال ولا يعلم انما قالوا انما الاسم اذا دخل عليه في الجاز

(و) بِمَعْنَى (فِي) أَيْ الظَّرْفِيَّةُ كَقَوْلِهِ

أَوَاسَى سِرَاقَةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَهُمْ • فَلَاتَكَ عَنْ حُلِّ الرِّبَاعَةِ وَأَنِيَا

أى فى كقوله تعالى . ولا تلتفت ذكرى . ورفأنا تعدية وفى معنى معر وفأرفق بين فى عنه وفى فيه بأن معنى الاول جاوزه ولم يدخل فيه والثانى دخل فيه وقتر (زاد ابن مالك والبلبل نحو) قوله تعالى . لا تجزى نفس عن نفس شيئاً . وحديث المحييين (صوى عن أمتو) زاد (ابن هشام) فى المعنى (و) معنى (من) نحو قبل التوبة عن عباده . يتقبل عنهم أحسن ما عملوا . بدليل تقبل من أحدهما . الآية (و) معنى (الباء) ورفق بينهما والاستعانة ومثله بالآية السابقة ومثل الاستعانة بنحو ربيت عن القوس لانهم يقولون ربيت بالقوس حكاه الفراء (و زائدنا هـ ر) كقوله ه فأمصن ليدألنه عن مجابهه (خلافاً لابي عبيد) حيث أجاز هاف الاختيار واستدل بقوله تعالى . فليضر الذين يخالفون عن أمرى أى أمرى (فى الظرفه مكاناً وزماناً) وقضا جعافى قوله تعالى . غلبت الروم فى أدنى الارض وهم من صلغهم سيغلبون فى بضع سنين . (حقيقة) كالأية (ومجازاً) نحو ولكم القصاص حياه . لقد كان لكم فى يوسف واخوته آيات . (قال الكوفيه وابن قتيبه وابن مالك ومعنى الباء) نحو يذرو كفيه أى يسبهه ويصرون فى طعن الابا هرو والكلبى أى يطعن (و) معنى (على) نحو لاصلينكم فى جلوج الضل أى عليها (و) بمعنى (مع) أى المصاحبة نحو دخلا فى أم أى معهم . فخر على قومه فى زريته . (و) بمعنى (من) كقوله . وهل يضمن من كان أحلت عصره * ثلاثين شهراً فى ثلاثة أحوال أى منها (و) بمعنى (إلى) نحو وردوا اليهم فى أفواهم أى إليها (زاد ابن مالك والتحليل) كحديث ان امرأة دخلت النار فى هرة حبستها فى النفس مائة من الابل الحب فى الله والبغض فى الله من اليمان بدليل الحديث الأثران عيب لله ونجس لله (وللقاسه) وحى الداخله بين مغضول سابق وفاضل لاحق نحو . فما يمنع الحياة الدنياى الآخرة الاقليل . وقول الجضر لوسى ما عطى وملك فى علم الله الا كما عس هذا الطائر ينقله من البحر والبصير . بن قالو البسكون الا للظرفيه وما لا يظهر فيه حقيقة نهى مجازية (وهل زاد) أقوال أجد هاتم فى الاعتبار وغيره نحو . وقال اركبوا فيها باسم الله . ثانياً الاولافى الضرورة (ثالثاً) وهو رأى الفارسى زاد (ضرورية) لاختياراً كقوله

اَنَا بوسعد اذا الليل دجى • تخال في سواده يرندجا

أي يخال سواده (الكافي للتمشية) فهو زيد كالاسد (والتمثيل) أنه قوم قال ابن هشام وهو الحق وسواء جردت
 نحو . ويكنه لاخلع الكافرون . أي أعجب لانه لاخلع أو وصلت بالمصدرية نحو . وإذا كرهه كاهدا . كم .
 (ومضاه لاكثر ونوالتا) تخيده (ان كفت يام) كحكاية سيبويه كانه لا يملح فيجاء زائغته واختاره ابن مالك
 قال الكوفي والانشى والاستعلاء وحكوا ان بعضهم قيل له كيف أصبحت فقال عكرى على خير وكن كأنك
 أي على ما أنت عليه وغيرهم قال هي لتشميه على حذف ضفاف أي صاحب خبر وعلى أن مامو صولة أي كالذي
 هو أنت (و) قال (السرياني وابن أبي نديار) في النهاية (والمبادرة) إذا لملت بمقصود كما بدخل الوقت
 وسلم كما دخل قال ابن هشام وهو غريب جدا (وتزاد توكيدا) قال في التيسيل ان أمن القيس نحو . ليس
 كمثلتي . أي ليس مثله في . والألزم إثبات المثل وهو محال وبعضهم قال الزائغ لفظ المثل والاول أولى بل القول
 بزيادة الاسم لم يشب (وجزا المصغر ضرورة) كقوله . وان تلك انسانا كما الانس فعمل . أي ما ملتهوا وقوله
 لولا ترى بلا ولا حلالا . كبر ولا كهن الا حلالا

وعنبرة التسهيل ودخولها على خضير الغائب الجزر قليل قال أبو حيان وهي تفهم جواز معنى قلته واختصاصه

بالغائب والمجرور وأحياناً نحوه وأطلقوا المفعول أشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها جئتداً التكميل
 وإذا الحرب شعرت لم يكن كي * حين يدعو الكفا فيها نزال
 وحكوا فيه وفي الخطاب عن الحسن أنا لك وأنت كي وفي المرفوع قلت أي كانت تحت ما وفي المنصوب
 طمحين وأجل في أميرك أنه * ضيف ولم يأمرك أي
 وحكوا أنت كانوا وكما وتي هذا عبرت بما تقدم وأعمالهم اختاروا استثناء عنها مثل وشبه كما استثنوا فيه بالي
 عن حتى نص عليه سيبويه (وتقع اسماء رادة) لتصل جارة أيضاً (ثم قال سيبويه) والمحققون لا تقع كذلك إلا
 (ضرورة) وحيت تدل على المرفوع

يضمكن عن كالبرد المتهمة * بكالفتوة التبعوا عجلت فلم أكن

وبالاضافة كقولهم

تيم القلب حب كالبدر لابل * فاق حسنان من تيم القلب حيا

وتقع فاعلة كقولهم

انتهمون ولن ينهي دوى شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل

ومبتدأ كقولهم

بنا كالجوى مختلف وقد ترى * شفاها القلب المتأديت الخوازم

واسم كان كقولهم

لو كان في قلبي قدر قلامة * فضلا لتبرك ما أتتك رسائي

ومفعولة كقول النابغة

لا يرمون إذا ما لاقى جله * برد الشمام من الاحمال كالزبد

وذلك في الشعر كثير جداً ولم يرد في النثر ما يخص به (و) قال أبو الحسن (الاختصاص) أبو علي (الفارسي) تقع
 كذلك (اختياراً كثيراً) نظر إلى كثرة السماع وعلى هذا يجوز في ز به كالأسد أن تكون النكاف في موضع رفع
 والاسد مخفوضاً بالاضافة وعلى ذلك كثير من المعربين منهم الزعفراني قال ابن هشام ولو وضع ذلك الجمع في الكلام
 مثل ضربت بكالسد (و) قال (أبو حيان) تقع اختياراً (قليل) قال لأنه تصرف فيها بكثرة ورودها فاعلة واسم
 كان ومفعولة ومبتدأ ومجرورة بحرف واصله وجعلنا شأن الأسماء المتصرفية قبلها وجود الاسناد
 والاعراب (و) قال أبو جعفر (بن منشاء) هي اسم (أبدا) لأنها بمعنى مثل ومعلوم معنى اسم فهو اسم وردت أكثر من
 جميعها على حرف واحد ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلا نحو منه أو شافو أو يورود يادها ولا تزداد إلا
 الحروف (و) قال قوم هي اسم (أذا زبت) ووزبان ز يادها الأسماء تثبت وقل جرها (بدي) لتقليل وتخصص بما
 الاستغماية وإن (والملصدين) فلا تضر غيرها كقولهم في السؤال عن العلة كقوله قولك حبش كي تكرمي
 وقوله ويرجى الفتى كميأضر وينفع وقد تقدم في نواصب المضارع أن الكوفة أنكرها كونها جارة مع دليله
 ورده (اللام اللث) نحو اللث في السموات وما في الأرض (والاختصاص) نحو أن له أباً فان كان له أخوة
 الجنة المؤمنين والمرج والمرج وهذا الشعر لفلان (والاشتقاق) وهي الواقفين معنى وذات نحو الحمد لله ويل
 للضعفين ولهم في الدنيا خزي قال ابن هشام وبهم يستغنى بالاختصاص عن ذكر الملك والاشتقاق
 ويثله بالأمثلة ألمد كورهم رجحان فيه تقليلاً للإشراك وفرق بعضهم بين الاشتقاق والاختصاص بأن الأول

اخص اذ هو ما شهدت به العادة وقد يخص الشيء بالشيء من غير شهادة عادة اذ ليس من لازم البشر أن يكون له ولد (والنكاح) نحو وبتناز مدنيانا (أو شبهه) نحو . جعل لكم من أنفسكم أزواجا . والنسب نحو زبد عمر هو لعمر بن خال (والتبليغ) وهي الجارة لاسم السامع لقول أوما في مناه نحو قلته وأذنته ونسبته (والثنتين) وهي أقسام ما بين المفعول من الفاعل بأن يقع بعده فعل توجب أو اسم تغضيل من حبا أو بغض تقول ما أحبني وما أبغضني فإن قلت لفلان فأت فاعل الحب والبغض وهو مفعولها فإن قلت ألي فلان فاللام بالمعكس ذكر ابن مالك قال ابن هشام ولكن ذلك أيضا في معنى ألي وما بين فاعلية غير متبسة بمفعولية أو مفعولية غير متبسة فاعلية ومصوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها أو معلوم ولكن استوفى بيانه تقوية البيان وتوضيح كيد الله واللام في ذلك متعقبة بمحذوف فالاول نحو تبارك بد ونجباله والثاني نحو سقيا وجدعاه (والنكاح) إسماع القسم وهي الداخلة على اسم الله تعالى نحو * لتفيق على الأليم نوح جسد * أو مجرد اعنه وهي المستعملة في النداء نحو

فيا لك من ليل كأن نضوبه * بكل مغار القتل شدت يذبل

(و بمعنى عند) نحو كتبه نخس خافون قال ابن جني ومنه قراءة الجدي . بل كذبوا الحق لما جهم . بكسر اللام وقصيف الميم (قال الاخفش والمبرورة) ونسعى لام العاقبة ولا م اللام نحو . فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا . لدوا الموت وابنوا الخراب (و) قال (الكوفيون والتحليل) نحو . واذا أخذنا الله شياق النبيين لا أتيتكم . الآية في قراءة حزة بكسر اللام . وإنه لمحب الخير لزيد . ثلاث فريش . (ومعنى ألي) نحو . بأن ربك أوحى لها . كل بحري لأجل معنى . مع الله لن جدنا أي اسبق اليه (و) بمعنى (على) نحو . ويصرون للأعداء سجدا . وتله الجبين . وإن أسأمت فلها . واشترطى لهم الولاء (و) بمعنى (مع) كقوله فلما تفرقنا كافي ومالك * فلول اجتمع أنبت ليلهما

(و) بمعنى (من) كقول جرير

لنا الفضل في الدنيا وأفضلنا غم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل

وقول السمعت له صراخ (و) بمعنى (في) نحو . ونضع أوزان القسط ليوم القيامة لا يبيعها لوقها الأهو . (و) بمعنى (بعد) نحو . أم الصلاة ليلوك الشمس . صوموا لرؤيته وأطروا لرؤيته (و) قال (ابن الحاجب) في الكافية (و) بمعنى (عن) مع القول نحو . وقال الذين كفروا الذين آمنوا الآية . أي عنهم وليس المعنى أنهم خاطبوا المؤمنين والافتعال مسبقون إليه قال ابن الصياغ وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية وجعلها بن مالك وغيره للتحليل وقوم التبليغ . ومن ذلك قالت أنوارهم لأولاهم بناهؤلاء أأسأونا . ولا أقول الذين زودى أعينكم لن يؤتهم الله شيئا .

كضائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبضائه لهنم

(و) قال (ابن مالك) في الخلاص والكمية (والتعدي) ومثله في شرحها قوله تعالى . هب لي من الدنيا ولها . ومثلي ابنه بقوله قلته كذا ولم يذكر في التسهيل ولا نمرح به فيه أن اللام في الآية تشبه التثنية وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام والاولى عندي ان مثل التعدي بنص ما أضرب به الممر وما أضرب به بكر وقال الرضي الشاطبي لم يذكر أحسن المتقدمين هذا المعنى للام فاعلم وأيضا فالتعدي ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وأما ذلك أمر فقلني مقصودا بإصال الفعل الذي لا يستعمل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى إليه بواسطة وهذا المتقدم يترك فيه جميع الحروف لأنها وضعت لتوصيل الأفعال إلى الأسماء (والتوكيد) وهي الزائدة

بين المتباخين نحو الأبالا ولا آخاه ولا غلاي له ويلبوس العرب والأصم ان الجرح حيث ذهب الابلضاف لانها أقرب أو الفعل المتدنى ويضوله كقولته تعالى . وقد ليكم . وقول الشاعر

ولم تكت ما بين العراق وشرب • ملكا أجاز لمسلم ومعاذ

(والتوبة) في مفعول عامل (ناصب واحد) منصرف بالتأخير نحو . لروايتهم . والذين هم لهم برهون . وبكونه عرفا في العمل نحو . فبالبار . ي . بعد قالنا معهم . زاعة للشوى قال في شرح الكافية ولا يفعل ذلك بمعدا الى اثنين لانه ان زيدت فيما لم يرد فيه فعل واحد الى مفعولين بعرف واحد ولا تقبله أو في أحد هما زم الترجيع بلا مرجع وإبهام غير التعمود وواقعه أبو حيان قال ابن هشام والأخير ممنوع لانه اذا تقدم أحد هما دون الآخر زيدت اللام في المقدم لم يزد في ذلك . وقد قال الفارسي في قوله تعالى . ولكل وجهته هو ملها بإضافة كل انه من هذا المعنى التمولي . كل ذي وجهته وجهته وقالوا في قوله . هذا سارقة للقرآن يفسره . ان الهام مفعول مطلق لأضمر القرآن . وقد دخلت اللام في أحد المفعولين المقدم بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلى

أحياج لا تسلي الساعة منهم • والله يسلي الساعة منها

قال لكنه شاذ لقوة العامل انتهى • (والأشهر كسرهما) أي لام المجرع كل ظاهر الاستثان كما سبق (الا مع ضمير) (لأشرفنهما) (غير الياء) مقابل للأشهر أن بعض العرب يفتحها على الظاهر مطلقا فتقول المال (زيدو) بعضهم اذا دخلت على الفعل وقرئ . وما كان الله يمدحهم . وغزاة بكسر هاء الضمر وانما كسرت هي والياء وان كان الأصل في الحرف الواحد بناؤه على التثنية تخفيفا لما وافقتهم لهما ولم تكسر الكاف لانها تكون اسماء يضاف لكان جرهما ليس بالاضافة وإنما تليس باللام الابتداء ونحوها . وقيل في الضمر على الأصل لانه يفتح ضمير الجرم من غيره وليس هو في الظاهر على الفرق بالأعراب لعدم الطراد اذ قد يكون مبنيًا وموقوفا عليه (لعل والجزم) (تثنية حكاهما أبو زيد والاختش والفراء قال شاعرهم • لعل أي القوارب منك قريب • (وقد أنكرها قوم) منهم الفارسي وتأول البيت على ان الأصل لعله في القوارب جوابه قريب لخفف موصوف قريب وضمير الشأن ولا م لعل الثانية تخفيفا وادغم الأولى في لام الجرم ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة المال لانه يفتح الكاف كغيره . ودون قبل الأتمة . (وفيما جئت) أي اذا جئت فتح الآخر وكسره كما ذكر (مع حذف الأول ودونه) أي عل ولعل (وحكم عملها وجروها كرب) فلا يصح انها تتعلق بالعمل وقيل لا تنز بلاها منزلة الزائد وان عمل مجرورها على حسب ما بعد حاق في البيت المذكور عمله رفع بالابتداء وقرى بيضا به (معنى لعل) نقل الفراء وابن الأنباري الجرم بها قال الفراء في خبرها الرفع والنسب يرضى لولا الاستثانة اذ لا تافعه خبر نحو لولاي ولولك ولولاء قال . وكم موطن لولاي طعت كما هو في . وقال . ولولاي في ذا العام أحجج . وقال . ولولاي كم باع لي عن طوطم • وقال . ولولاي ما قلت لدى الدرام . وقال . ولولاي لم كنت تكون بحرم . وقال . ضيو به والجمهور (موضع ضميرها) واختصت به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر قالوا ولا يأتان يكون من فرغ علان ليست ضما ورفع ولا منصوب أو الجواز وصلها بنون الوقاية مع ما التكم كالياا التصلة بالحروف ولانه كان شقها ان تجر الانتم مطلقا لكن منع من ذلك تشبيها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة فالربط التشبيه على موجب العمل فجروا بها الضمر (و) قال (الاختش) والكوفية موضع (رفع) على الابتداء إننا نقل ضمير الجرم من ضمير الرفع كما عكسوا في انا كاتب وأنت كاتبا ولولا غير جارة لان الضمر فرع الظاهر وهي لا غير الأصل فكيف ضمير الفرع وما قبل من أنها تختمه ممنوع وانما هي داخله على الجملة لا ابتداء (و) قال (للبرد)

طرف خفي. (و) قال (الكوفيتو) يعني (في) نحو. اذ اودى الصلوات من يوم الجمعة. (و) يعني (الى) نحو رأيت من ذلك الموضع قطعة غايضة وثبتت على محلا لا يتناهى والتهام وقربت منه أى اليه (قيل و) يعني (عند) قاله أبو عبيدة نحو. لن تثنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا. قيل (و) يعني (ربما) اذا اتصلت مع مقالة السراى وابن خروف وابن طاهر والاعلم كقولهم

وانا لما مضى بالكسب ضربة * على رأسه يلقى اللسان من الغم

والاكثرون قالوا انها فى الامثلة كلها ابتدائية **تنبيه** * علم مما حكى عن البصريين فى هذه الاحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف ان منزههم ان احرف الجبر لا ينوب بعضها عن بعض بخلاف كان احرف الجزم كذلك وما اوم ذلك فاعلموا ولا تأويل لا يقبله اللفظ او على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف او على التباينة شذوذا والآخر يحمل الباب كاه عند غيرهم بلا شذوذ وهو اقل تصعفا (وتزاد) لتخصيص على العموم من نكرة لا تحصى بالنسبة نحو ما جاء فى من رجس ولتوكيد (قال الاخفش) من البصرية (والكسائي وهشام) من الكوفية (مطلقا) أى فى النفي والايجاب والنكرة والمعرفة واختاره فى التسهيل وشرحه قال لصحة السماع بذلك كقولهم تعالى. ينزل لكم من ذنوبكم. ولقد جاءكم من نبال المرسلين. وحديث ابن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصرون وقول الشاعر

وكنتم أرى كالموت من بين ساعة * فكيف بين كان موعدها الحشر

أى وكنتم أرى بين ساعة كالموت وقوله * ويكثر فى من حين الأباغر * (و) قال (بعضهم) أى الكوفية (فى نكرة) متغية كانت أم موجبة سمع قد كان من نظر (و) قال قوم منهم الفارسي (فى نكرة تترط) كقولهم ومهما تكن عند امرئ من خطبة * وان ظاهما تخفى على الناس تعلم

(و) قال (الجمهور فى نكرة ذات نفي) أى حرف كان من حروفه (أو نهي) نحو. مالك من الله غيره. ما تسقط من ورقة أياها. لا تضرب من أحد (أو استفهام) هل نحو. هل ترى من ظهور. (لا غيرها) من سائر الادوات كيف وضعوها اذا تحفظ قاله أبو حيان (قال أبو حيان) فى الارشاف (وقى) الخلق (المهزلة) بهل (نظر) ولا أحفظه من كلام العرب وظاهر كلامه شبه الرضى الشاطبي الخلق لانه قال لا تسقط من مع كل اداة استفهام كأن يرمى بل مع هل وما يقوم مقامها فى استدعاء الجواب بالنفي ثم الجمهور أو لو اما استدلاله بالاولون بأن التقدير بعض ذنوبكم ولقد جاءكم بأن من نأى خفى الموصوف أو هو أى جاء من الخبر كائنات من نأى أو القرآن وما بعده حال وقد كان هو أى كائن من جنس المطر أو قصد به الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب على خطه وانه من أشد الناس أى الشأن ومن عليه **تنبيه** * شرط ابن هشام فى المعنى أن تكون الزبانية فيه أيضا فعلا أو مفعولا به أو مبتدأ كما مثلت قالوا هملأ كثرهم هذا الشرط فيلزمهم زبانية فى الخبر والتمييز والمحال المتضادات وهم لا يميزون ذلك التى تنبى وقد شبه الى معناه الرضى الشاطبي نقل عن ابن أبى الربيع وغيره (وتشبه) اذا زبنت فى الحاله المذكرة (توكيد) قال على بن سليمان (الاخفش الصغير ابتداء) العامة قال كأنه ابتداء النفي من هذا النوع ثم عرض أن يقتصر به عليه (وتفرد) من (يجر به) كحديث البخارى عن أبي هريرة بقول الله أعددتم لعبادى الإسلامين ما لا يربون ولا أفن سمعت ولا خطر على قلب بشر فخر من به ما أطلقتم عليه والمخروف نصبه وأوقعه كإخمس على أن فى بعض طرق الحديث من به بفتح الهامسية (وجر عند) نحو. رجعت من عندنا. قال الخري وغيره وقول العامة ذهبت الى عنده وقول بعض المريدين كل عندك عندى لا يساوى نصف عندى لمن (و) يجز (مع) قرئ. هذا ذكر من معنى. وحكى سيوطي ذهبت من معه (و) يجز (لن) نحو. وحنانا

من لثنا (و) يميز (قبل وبعد) نحو: الله الامر من قبل ومن بعد (و) يجر (عن وعلى) كقولهم
 * من عن يميني امرأة وامى * وقوله * من عليه بعد ما تم ظمؤها * (وهما السنان حثن) بمعنى جانب وفوق
 (مبينان على الاصح) و بهجر من الحجاب قال حصول مقتضى البناء هو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه
 وتقبل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهم لم يعرفوا ولا ينافي ما رجحت عننا سابق ترجمته من اعرابها على القول
 باسميتها لعدم العلم هناك اذا لحرف حثن بمناهاش بهبه ولذا احتج بعضهم بالاتفاق على اعرابها حيث نذكر مع
 حكايتها لخلاف هذا (وقال الكوفي حرقان) بقياعا على حرفيها (قالوا) أيضا (وتسئل) من (على كل) حرف
 (جارا لامن واللام والباء في وسع جر عن يمين) في بيت واحد وهو قوله * على عن يميني مريت الطير صفا *
 (والاصح انها) أي من (في قبل وبعد) ابتدائية وهو قول الجهور واستشكل بأنهم لا ترد عنهم للزمان وأجيب
 بأنهم غير متاصلين في الظرفية وانما هما في الاصل صفتان فلزم ان اذا أصل جئت قبل جئت زمانا قبل زمن
 بحيث ليس لهما ذلك فهما وقال ابن مالك وجاعته في فيما زائدة بناء على ما اختار من زيادتها في الالجباب
 (و) (الاصح انها) (في نزل) التفضيل (ابتدائية) وهو قول سيوي يفتي نحو زيد افضل من عمرو لا ابتداء الارتفاع
 وشمره لا ابتداء الانحطاط اذ لا تقع بعدها الى وقال ابن مالك وابن ولاد الجواز وكذا نه قيل جاوز زيدا عمرا في
 الفضل أو الشراى ابتداء التفضيل منه قال ابن هشام قال ولو صرح ذلك لوقع موضعا من (قال الزمخشري)
 في الكشف (والطبي) في حاشيته (وترد) من (امع مفعولا) كقوله تعالى: فأخرجهم من الثرات رزقناكم
 أعرب من مفعولا لا يخرج رزقا مفعولا لاجله قال وكذا حيث كانت للبعوض فهي في موضع المفعول به قال
 الطبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسماء كمن في قوله من عن يمينه * (تسببه) تردنا أيضا اسماء بمعنى
 التسمية وجهه الاكاد وفي اسماء بمعنى الغم عمروا وى اسماء تعمر من كيف كما قيل في سوف سو وى اسماء بمعنى
 وسط كما تقدم (ومرت) أحرف في (بعث) (الاستثناء) وهي يمدحوا شوا وخلصوا عدوا به (و) (في الظورف)
 وهي مذمومة تنوع على خلف وتفضيل فأغنى عن اعادة هنا (منشلة لا يحذف الجار ويبنى عمله اختيارا) وان وقع
 فضرورة كقوله

اذ قيل أي الناس شرقية * أشارت كليب بالاكف الاصابع

وكرر من آلفيس الفقه * حتى تدهق طارق الاعلام

وقوله

أي الى كليب وفي الاعلام أو نادرا ليقاس عليه ككثيبت البشارى صلاة الرجل في جماعة تنصف على صلته في بيته
 وسوقه خمس وعشرين شعفا أي بنفس (الامع كم) كما تقدم في بحث التميز (أورب بعد) الغناء (الواو)
 الماطفة كثيرا) جذاخي قال أبو حيان لا يحتاج الى خمس وعشرين مثالا دواوين العرب لا يمتدحون والناويل
 قليل * فذلك جلي قد طرقت وموضع بل لبس للبل الجاه قفقه (وقيل الجرب الثلاثة) أي الواو والغاء
 وبل أما الاول فانه المبرور الكوفية قالوا ولا تنكر أن يكون للحرف الواحد معان وبل لذلك جئنا في أول
 القصائد كقول ربوة * وقام الاعماق حاوي الخندق * فليست عاطفة ودياتها لو كانت بمنزلة رب وليست عاطفة

لنخل عليها أو العطف كما يدخل على رب ولا يقال كرهوا انفاق الفضل لانهم أدخلوا على واوا القسم وأما
 الابتداء فما في القصائد لا يمكن عطف على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أول قصيدة
 * ذاع واعد القوم في حرم * فاشترط في ما في نفسه وأما حكاية الخلاف في التأويل ما يتفرع في المعنى لابن
 هشام تعلقا عن المبرور في الغاء وعن بعضهم في بل وفي الارشاق تعلقا عن بعضهم فيما لم يكن ابن مالك وابن معفور

وغيرهما قالوا لا خلاف في أن الجر فيمارب عن حقه إلاهما وأقره أبو حيان في شرح التسهيل وادعى الرضائي
الجر برب عن حقه بعد الثلاثة خاص بالشعر (قيل) ويجرب عن حقه بعد (فـ) أي ناقلة أبو حيان عن صاحب
الكتاب قال وسبب ذلك أن هذه الألف من حروف اللفظ لجمعة في المعنى واللفظ وما عداها إنما تصعب في اللفظ
(د) الجر بها عطف (دونها) أي دون الحروف المذكورة (أقل) كقولها

رسم دار و قفت فی طلالہ • کدت اقصی الحیاء من جلہ

(قال ابن المالك وغيرها) أي غريب فقير عذوفا (في جواب ما مضى من تلته) كزبد في جواب من قال بن مرثد ويل زبد لمن قال ما مضى به ما مضى به قولك أقرب من أنك تلين قال أي أيتها الهوى (أو مستوطا عليه) أي على ما مضى بحرف (متصل) تنوين في الدار زبد والقصر وروى في القصر ومنه وفي خلقكم ومايت من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الل والهمزة . الآية (أو متصل بلا) كقول

فأحب جلدان هجرا • أولا حبيب راقه هجرا

[illegible]

رب في الناس موسى كطيم • وعديم الخلال ذا ايسار

وبمفعول كنهه * وأقطع بالقرع المبيوع المراجع * أى وأقطع بالقرع المبيوع وبمع في القرع بضم حكي الكسائي اشتريته والله درهم وخاتمه تليسه على أن المبارك الآخر في رب شعوب والقرع جل عالم قبته قال أبو حيان ولا يمد ذلك إلا أن الاحتياط أن لا يقدم عليه الإسماع وأما الثاني (وقيل يجوز فصل رب خصم) قاله على بن المبارك الآخر شعوب والقرع جل صالح محبته والأصح التنع (مسئلة) في أنصال ما صرف الجرب (زادما بدمن فلا تكف) أصلا كنهه تعالى . عاقل للممن تأملين . وقول الشاعر . وإعلم أنني عاقرب *

لا كسبة الله ما حرككم * الا وفي النفس منكم أرب

(فان كان القسم به الله عوض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الالف لالتقاء الساكنين أو ثابتة لان الثاني مستندة لثبوتها بفتح واصل الف وقطعها نحو ما الله ما الله الله الله (أو) عوض (هزة محذوفة) مفتوحة نحو الله لافن قال أبو حيان وأصحابنا يبرون عن هذه الهزة بهمزة لا استقام وليس استعمالها حقيقة وقال الرضي بل هو استعمال حقيق وقد يكون انكسار (أول) يعوض ولكن (قطع الف) نحو الله لافن (حلا نعل) الحرفية (بدونه) أي التعويض حتى سبى به الله لافن وحكى غيره كلاً لله لا خرج من وانشدوا به الأرب من نعتهم ناصح * وانما جاز ذلك في هذا اللفظ فقط لان استعماله في القسم أكثر من غيره ولهذا لم يجره أنواع من التغيير فالأول لا فصل وله (مدح) أي الجرح حال التعويض (المعوض) أي إلى الحذف من الهزة أو هاء (أو) بالحرف (المحذوف) المحذوف منه فلا يخش وجاع من المحققين على الأول في شرح الكافية وهو قوي لانه شبه بتعويض الواو من الباء والثامن والأول خلاف في كون الجرح مهما فكذا ينبغي في هاء الهزة وصح في التسهيل وترحه الثاني وإن كان لا يلفظ به كما كان التصبب بعد الباء الواو وأو كى واللام بأن المحذوف وان كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط إلى الكوفيين ومقتضى كلام شرح الكافية تضعيفه ولم يصرح أبو حيان بتبرجيع واحد من القولين (أو عوض غيره) أي غير لفظ الله سبحانه كذا (فمنسب حقا) نحو الميز لافن (الثاني) أي ثاني إلى حرف القسم (التاء) وتقتض بالله) نحو والله تعالى فلا يخرج غيره لا ظاهر ولا مضمر لغيره (الثالث) أي الثالث في الرحمن ورب الكعبة ورب وحياتك (مع تالحن ورب الكعبة ورب وحياتك) (الثالث) أي الثالث (اللام) ويكون لما فيه معنى التجبس وغيره) كقولهم لله لا يؤخر إلا جلى أي تألف قوله

* فليبقى على الأيام متمسك * (الرابع) أي الرابع (الواو) وتختص بالظاهر فلا تغير فيها باختلاف الباء قال بل شرب أقسم لا يغيرك (ولا يظهر معها الفعل) أي فعل القسم بل يضر وجوده ونحوه والقرآن الحكيم والله بنا ما كنا مشركين (خلافاً لابن كيسان) في تجويزه اظهار الفعل مع الواو فيقال حلفت والله لا قومين قال أبو حيان ولم يحفظ ذلك فان جافقو على أن حذف كلام تام ثم أتى بعده بالقسم ولا يصح والله متبعة بجلت (ولا) يظهر الفعل أيضاً (مع التاء واللام) بل خلاف بل يجب اخباره كما تقدم (وهل هي) أي الواو (الماعطة) أو بدل من الباء أو التاء (بدل) منها (خلاف) بجزم الزعفراني وابن مالك في شرح الكافية والتسهيل وقوله أبو حيان عن الجمهور بأنها بدل من الباء التقارب معناهما لان الواو جمع والباء لالمام وهو جمع في المعنى ولا تها من حروف مقدم والقسم ان الباء بدل من الواو كما بدلت منافي نحو اتصل وأنصف وتزات وتجاه وقال السهلي وغيره بل الواو هي الماعطة كواو رب عطف على مقدره وقوله أنها لا تدخل على مضمر وكذلك الماعطة وإنها لو كانت بدلا من الباء لمختلفا في الحركة كما يختلف حركة الهزة المبجلة من الواو في أشاح وأشاح وإنها لو وجدت بدلا منها لكانت ليست من غرجهما ولما يمل من المضاد في الواو وفي التامسة قالو يصف عندي أن تكون التاء بدلا من الواو لما فيها من معنى العطف وليس ذلك في الباء ولان التاء بما بدلت منها حيث كثرت زيدتها في معناها في الكلمة قال أبو حيان ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذهب ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله

أرقت ولم تهجم ليعني هجسة * والله ما ذرى يفسر ولا تم

قال ومن ذهب إلى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو قطرب وغيره (الخامس) أي الخامس (أيمن) بفتح الهزة وضم الميم (ويقال) فيه (اليمين) بالكسرة فالضم (واليمين) بضمها (واليمين) بالكسرة فالفتح (وأيمن)

بالكسر والضم لتفليس (وأم) بالفتح والضم لفتح (ولم) بكسر تين (وهم) بفتح الهاء مبتدئين المزة والضم
 قال أبو حيان وحكي أقرب لفاتها (ولم) بكسر تين (وأم) بفتحة تين (وأم) بالفتح والضم (وأم) بالفتح والكسر
 (ولم) بالكسر والضم فتحة أهل النخلة (ولم) بالكسر والفتح (ومن) ثلث الحرفين (أي الميم والنون أي
 بفتحهما وكسرهما وضمة) (ومثلاً) حكى الفتح المروى والكسر والضم الكسائي والأخفش وإن رجلا من
 بني النضر سئل ما الشعران فقال هو في الباطل فلهذا عشرون لفتح حكى ابن مالك ثمانية عشر والسبب في كثرة
 نصرهم فيها كثرة الاستعمال (والاصح انه اسم) وقال الرماني والراجح هو حرف وقال أبو حيان وهو خلاف
 شأنه (وثلاثان وم) بفتحاتهما (حرفان) وليس فتحة عين وجرم به ابن مالك في كتابه سبيل المفلوكم لا يفتنوا وكانها
 لم يستعمل إلا مع الله كما بين وقد استعملت مع غيره حكى من روى لا فطن ولأن الاسم العرب لا يعمو زحده حتى يبقى
 على حرف واحد ودين كثرة نصرهم فيها اقتضى ذلك وهو أولى من إثبات حرف جر لم يستقر في موضع من
 المواضع (و) (الاصح) (أن عز ووصل) بدليل سقوطها بمنصرف كقولهم

فقال فريق القوم لا وفريقهم * وفريق لغير الله لا تدرى

وقال الكوفيون بناء على أنه عندهم جمع بين واستدلووا به لمفتوح لا تكون همزة وصل مفتوحة وأما الهاء
 في بعض اللغات وأما واعي حدها في الرفع بأنه فتحة في كثرة الاستعمال ولا يدل على الوصل (وثالثها) همز
 (أم قطع) بخلاف (أين) حكى عن الأحسن قال لأن أين قد علمت أنها وصل ولا أجل عليها أم لأن همزة الوصل
 ليست مطردة في الأسماء (و) (الاصح) (أنه معرب) لعدم سبب البناء وقال الكوفيون معنى لشيء الحرف في عدم
 التصرف أقل يستعمل في موضع من المواضع التي تستعمل فيها الأسماء إلا في الابتداء خاصة كالخوف (وثالثها) (أم
 المكسورة مفتحة) وأصله السكون كسر لا لتقاء الساكنين وعلى الأول هي حركة أعراب يواو قسم مفردة
 (و) (وإيهام من وم) مبنيان لأنها على وضع الحرف وحركة الثاني لضمة الألف ابتداءً والاولى لتقاء الساكنين
 في الاسم بعدها (و) (الاصح) بناء على الأعراب (أنه لازم الرفع) أفترى من العرب الابتداء وقال ابن درستويه
 يعمو زجره يواو القسم (و) (الاصح) على الرفع (أنه مبتدأ) خبره محذوف أي قسمي وقال ابن عسوق هو خبر
 والمحدوف مبتدأ (و) (الاصح) (أنه مضاف لله والكعبة والكاف والفى) والاول هو الخالق والباقي كقولهم
 آمين الكعبة وقول عمرو بن الزبير أبعثك لأن ابتليت فقد علمت وقوله صلى الله عليه وسلم وأم الذي يسمى بسده
 وقال الفارسي لا يضاف إلا إلى الله والكعبة وقال ابن هشام إلا إلى الله فقط أما مضافه لغير ما ذكر فساد أنشد
 الكسائي * لئيم أيهم لبس المنة اعتذروا * (والاصح) (أنه مفرد) وقال الكوفيون هو جمع بين على
 أصل كلفس لأن بناءً قبل لا يوجد في الأسماء مفردا ورواها لو كان جماً لزم همزة بالفتح والقطع وبهية الضم
 ولها مرفوعاً ونصباً (و) (الاصح) على الأفراد (أنه مشتق من الجين) و به جزم ابن مالك في شرح الكافية
 وحكى ابن طاهر عن سيبويه أنه مشتق من الجين (و) (الاصح) (أنه ليس) بدلالة الواو ولا أصلها من (ولا آمين)
 وقيل هي بلمن الواو كانتا لمكونها شفتين ورواها لو كان كذلك لزم الفتح كما رواه ابن مالك التاء من
 الواو معروف مطردة كصفت وأصل وغير مطردة كرات ونحوها لم تبدل الميم بها إلا في موضع شاذ وهو فمع
 شدوده بخلاف وقال الزمخشري هي من الماخلة على ربي حذف تونها ورواها ابن مالك بأنها كانت حار
 دحوها على ربي كالأصل وأجاب أبو حيان بأنه قد سمع ذلك كاقدم وقيل أصلها أين حذف منها حتى بقيت
 الميم (مسألة القسم جملة) لفظاً كاقصمت بالله وتقديراً كلفته أنشأته كاذراً وجرية كاشه لمعلم و خارج
 وعلمت زبد قاتم (مؤكثمة بجرية) أخرى تالية (غير تعجب) فخرج باللو كدة لا أخرى فعور بد قاتم زبد قاتم فانه

قالت يا با الله يا با البردين • لما غنيت نفساً وأتيت

بالله ربنا ألفت ضادقة • هل في لقاءك للشوف من طمع

(أو الالف)

(أو أن وتزم اللام مع النون) الشديدة أو الخفيفة (في مضارع مستقبل) كما تقدم مثاله بخلاف غير المستقبل
كالحال نحو والله لأنك صادق أو لا حاجة إلى تصديده بالثبوت كما في التسهيل لأن اللام لا تدخل غيره إلا شذوذاً
كما سيأتي (والألف بـ أحدهما) أي باللام أو النون (إن لم يفصل) ينفذ بين اللام (ضرورة) كقوله
• تالي ابن أوس حلفه ليردني • وقوله • وقيل مرة تأثرت فاته • (خلافاً لـ علي) الفارسي (والكوفية)
في نحو زعم ذلك في الاختيار قال أبو حيان وروم الحضراوى فادعى الإجماع على المنع من فصل جاز وفاقاً لما
بمعمول مقدم نحو • ولئن سم أو قتلتم لآل الله تعشرون • أو حرف تنفيس نحو • واسوف يسطيك • وقد نحو
والله لقد أقوم غداً (و) تزم (اللام مع قد ولو مقدره في ماضٍ مثبت غير حامد) نحو والله لقد آثر الله (ولو) كان
(يعيد من) الحال خلافاً لـ ابن معمر • في منعه من حيث تلاها للتقريب من زمن الحال أما المتني فلا تدخله اللام
وكذا لما من قد دالم فقد كثر من الماضي وللمدح لا يشرى به كقوله • بمناكم السيدان وحدثنا •
(و شد) حول اللام (معرباً عما) في الماضي كقوله

• لئن رجعت رليل لرى • غداً يصير والديار جميع

قوله • فلئن أبى الله ولما كان يوحد • وأوله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام أي لئن أبى (و) شد حولها
مع مضارعاً ثلاثية أي هـ دور معوماً كقوله

لئن أمسى بوعهم يبابا • لعد تدعو الوفود لها وفودا

قوله • فترمه • عهد • رخصت • صفت فلا يرب ولا يسور

لما دعا ع • اللقاء ولها • فرح يقرب من زها مسرور

(و) شد حولها مع (متني) كقوله

أموالدي • وثلم على السوى • لئن عيب عن عيبى لم أعيب عن طي

(و) - (ح) هما أي اللام وفمن الماضي ذي الشروط (أو) حذف (أحدهما) أي قد فقط إذا لم يقدر أو اللام
فقط كقوله

حطفت لها بالله حلقة طاهر • لنأموها فان من حديث ولا صان

وقوله • والله • علفت قيس إذا فذهب (أو) حذف (اللام من الامة) كقول أبي بكر والله أنا كنت أعظم منه
وفوق (حيث لا طول) أراحع أي ادمعة والماضي ما كان في الكلام طول حسن الحذف اللام أو قد أو ما
فالماضي • والنفس وخفاها • إلى قوله • قد أطلع من زكاتها • قال • والماء ذات البروج • إلى قوله
• قتل أصحاب الأخدود • وقال الشاعر

و رب السموات العلوي ورحها • والارض وما فيها المقدر كائن

(أو أوامها) أي الامة كقوله

فوالله ما أنتم ولأنيل منكم • بمشعل وفوق ولا متقارب

أراد ما أنتم غفد ما لتافقوا في الموصولة كذا لآلها العاطفة عليها (و تاق الماضي) كقوله

فان شئت آليت بين المما • م والركن والحجر الاسود

نسيتك مادام عقلي معي * أمد به أمد المرمود

أراد أن يسلك (ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤد) بالتون نحو: والله تعالى يقول: لا تأخروا عن أداء الزكاة حتى يسلكوا فيها (أي لا تأخروا) العلم بأن الاتيان غير مبرر لدلالة لو كأن مراد الجيء باللام والنون بخلاف المور كدنيا لأنه لا يتيسر حينئذ التثبت (اللام على الأصح) لعدم وروده ولم يفسر اللباس إذ لم يعلم هل القسم على الشيء في الحال أو الاستقبال وقيل يجوز جعله على لا (وتدخل اللام كائن) كقول الرازي ما هذه القنفة والله كذا كنهنا على خشنة القنفة (الاشعة) الردية والخشنة جمع خش (لأن وإن وإذا تقدم) القسم (على لو ولولا) ولم يثبت الإيجاب واحد (فالمحذوف جوابه أو جوابه باختلاف) فنقل أبو حيان عن أبيه وأنه جوابهما ونقل عن مقتضى كلام التسهيل في الجوازم أنه جوابه والمذكور جوابهما وقد صرح بذلك في الكفاية وعن مقتضى كلامه هنا أنه لا حذف وإن لو ولولا ويدخرا لهما جواب القسم حيث قال وتصدق في الشرط الاستناع ولو لا وتقبل عن بعضهم أنه إن لم يصلح جوابا للقسم بأن ينفي بل نحو والله لو قام زيد لم يغم عرو أو يجمع اللام نحو والله لو قام عمرو ما قام زيد وتعين جعله لو وهو تنقيح لجل الخلاف لا قول آخر ومن أمثلة المسئلة قوله: والله لو لا الله ما هتدنا * وقوله *

فوالله لو كنا الشهود وغيب * إذن لئلا نأجوف جيرانهم دما

(أو توا في شرط وقسم وتقدم ما طالب خبر فالجواب للشرط) تقدم أو تأخر (احتيا) تفصيلا بله لزوم الاستثناء بجوابه عن جواب القسم لأن سقوطه نخل بالجملة بخلافه لأنه مجرد التأكيده نحو زيد والله إن يغم وزيدان يغم والله أم (وقيل جواز) حكاه أبو حيان فيقال عليه زيد والله إن قام لأقومين (وقيل يجوز رفعه وحذفهما) حكاه (ولا) أي لم يتقدم ما طالب خبر (فالجواب السابق في الأصح) قسما كان أو شرطاً وجواب الآخر محذوف نحو والله إن قام زيد لأقومين وإن يغم والله أم وجوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وإن تأخر كقوله

لئن كان ما حدثه اليوم صادقا * أصم في نهار القبط للشمس باديا

جعل ابن مالك الجواب القسم المؤخر إن اقترن بالفعل لادته على الاستئناف كقوله

فلما أعش حتى أدب على العصي * فوالله أنى ليتى بالسلام

ورده أبو حيان بأن القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفعل لأنه محذوف دل عليه جواب القسم (أو سبق القسم) وحده (طالب خبر أو) طالب (صلة بنى على أيهما) شئت (ظن بنى عليهما) أي طالب الخبر أو الصلة (فجوابه محذوف) لدلالة الخبر والصلة عليه والإفخ وجوابه الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم رجاءني الذي والله يقوم زيد والله يقوم رجاءني الذي والله يقولون (وحيث أغنى الجواب عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لأنه مضمّن عن مستقبل وقال عليه (و) لزم كون (فعل الشرط ما ضيا ولومني) كالضارع المنفي لم (غالباً) لأن جواب الشرط لا يضاف إلا حيث كان فعلة كذلك فلا يجوز أن يقال والله إن يغم زيد لأقومين ولا والله إن لا يغم لأقومين ولا والله إن قام زيد يلقمت إلا أن وقع الماضي موقع المستقبل كقوله: ولئن أرسلنا ريحا فزأود مفعرا لفلان أي لظنن (وإذا كان القسم عليه جواب شرط مستقبل مسبق بقسم) محفوظ أو قدّر (قرئت الأداة) الشرطية أن أو غيرها (بلام مفتوحة) نحو: وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن * لئن لم يمتنع المنافقون الآية وهذه اللام (تسمى الموطئة) لأنها موطأت الجواب القسم المذكور قبلها أي مهيأته (المؤنثة) لأنها أذنت بأن الجواب بعدها مبنية على قسم قبلها الأعلى الشرط أي أعلنت بذلك (ويجوز حذفها) دام (محذوف القسم) فإن حذف لم يحدف (غالباً) لشد عليه ومن القليل وإن لم ينهوا عما يقولون ليمسن وإن لم تغرنا وتزجنا لك كون * قال أبو حيان فإن كان الفعل الواقع جوابا لمنفيا بالغير أصلا لا نهيتا لدلالة في

الشيء على القسم المحذوف ولا يوجد في كلامهم أن قام زيد لا يقدم زيد ومن دخوله على غير أن قوله
 * وما رزقت لتأنيك سمية * وقوله * نفي صلحاً ليتبين لك صالح * قال وقشبه بعضهم أفبان فأدخل
 عليها هذه اللام قال

غضبت على وقشبرت بجزرة * فلاذ غضبت لاسم من يجوزف
 (والجواب المقرون بـ ما أو أن) الموقدة (أو اللام مع اسم لا يقدم معمول عليه) ملطفاً بخلاف كما قال أبو حيان
 فأنقلت والله ما يقوم زيد الآن أو والله لا زيد تأتم الآن أو والله لا يقدم الآن (أو هي) أي
 اللام (مع مضارع فكذلك) لا يجوز التقديم ملطفاً محضه أبو حيان وقيل يجوز ملطفاً ظاهراً كان أو معمولاً وهو
 رأى الفراء وأبي عبيدة واستدلوا بقوله فالحق والحق أقول لأن أي حقا (وثالثها تقسم الظرف) والجبرور دون
 الفضول وهو رأي ابن مالك واستدل بقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين (و يقع القسم بين متغيبين توكيدا)
 لنفي المخاوف عليه كقوله

أخلاي لاتسوا مواتنيق بيننا * فإني لا والله ما زلت ذا كرا
 (وقرئني) النفي (السابق) عن النفي المباشر للجواب كقوله * فلا والله نادى الحى شينى : أي ما نادى (و نفي
 عنه) أي عن القسم بأن يحدف (الجواب لليليل) يدل عليه (وقيل) وعليه ابن مالك (أن وقع بدل قد) نحو. وقد
 صدقكم الله وعده (أو لن) نحو. لن أخرجوا لاجبرجون معهم (أو مصاحبا لا ماضيا حوتونا) للتوكيد نحو
 لأعذبه هذا بشيئا (وقيل) وعليه أبو حيان (أن كان الجواب باللام) وأن الشدة فإن كان غيرهما كما لا
 وإن فلا (و) نفي (عن الجواب) فحدف (معموله) نحو. والتازعات إلى قوله يوم ترجز الراجفة. أي ليعان
 (وقسم مسبق بحرف جواب) فحدف. أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا. وقول لن قال أفضل كذا أي والله أنتم
 والله أو أجل والله (و) نفي (عن القسم) جبر قال

فألقاهرت فقلت جبريل لمن * عما قليل أينا المتهور
 (كسرا) أي مكسورا ربنا لالتقاء الساكنين (و يفتح) تخفيفاً تم (قال سيبويه) ماها) لدخول التنوين عليها في
 قوله * وقاله أسيت قلت جبر * (بمعنى حقا) فيكون مصدرا (وقيل أبدا) فيكون ظرفا كعوض و بنيت
 لقلة تمكنها إذ لا تستعمل إلا في القسم قاله صاحب المنص (و) قال (قوم خوف جواب) بمعنى نعم وعنده ابن مالك
 قال لأن كل موضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه حقا فلما حقا بنتم أولى ولا تهاش به بالفتا واستعمالا ولذلك بنيت
 ولو راقت حقا في المكتبة أعربت ولما زان يصحها الالف واللام كان حقا كذلك ولو لم تكن بمعنى نعم لم تصلف
 عليها في قوله
 * أي كرمالا ألقا جبرا ونعم * باحسن إيفائي وأتمج موعدا
 ولم توكدها في قوله
 * وقلن على البردى أول مشرب * نعم جبران كانت رواء أسافله
 ولا قول بها في قوله

أذا تقول لآلة الخبير * تصدق إذا تقول جبر
 قال وأمانتو: نها فضرورة أو ترزاد الفارسي أو شاذ كتنوين اسم الفعل في قولهم فداء لك بكسر الميم واختار
 هذا القول أبو حيان وابن هشام والرفعي وقال انما صح وقوعها قسما جامع أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم
 قال ابن السكيت ولقائل أن يمتنع زم الاعراب لو كانت بمعنى حقا ودخول اليوسن منه ما لتي بمعنى شيء ونحوها
 وسبب البناء حيث تنو اقه بالجر الحرف في لفظا وكره لمؤ كدة في اليت المذكور لا حتم أن يكون بمعنى نعم نحو
 ذلك حقا وأجاب شيخنا الامام الشنن عن الاول بأن لزوم لعلم مشابها الحرف حيث تدوجب من الوجوه

المتقنية للبنا اختلاف ما جرى في قضاها مشابهة في الوضع قال وقوله إن سبب نتائجها أو اقتضاها لمير الحرفية فيه نظر فإن القائل بأهمية جبر لا يثبت جبراً قسرياً هو قاضى تكون هذه مشابهة لما تسمى (و) قال قوم (اسم فعل) حكاه صاحب المنصـ واختاره في نقل أو جرح قال لا تنويزه للتشكيك وهو لا وجه إلا في اسم الفعل أو الصوت (وتنوين ضرورية) كاليت السابق (وقد يباين جهادونه) أى دون قسم كيجلب بنم وأجل كقولـ قالت أراك هارماً بالبور * من هذه السلطان قلت حير

(و) يعني عن القسم أيضاً (الاجرم) حكى الفراء أن العرب تقول لاجرم لا تبتك ولا جرم لقد أحسنت فاستخروا بها
عن القسم فاصدين بهما حتى خافوا أصلها يعني لابد (قال الكوفي) يعني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال عوض
لأفعل قال أبو حيان والبصريون لا يعرفون القسم بهوان ذكره الزجاني (ويجمع بين إيمان) فكيد أسواه
اختلف حرف القسم أم لا (لكن إن اختلف الحرف لم يوثق بالشئ حتى يوفى الأول جوابه) فيقال والله لأفعلن
بالكعبة لأفعلن (خلافاً للاختصاص) في نحو وزم الموالاة فيقال والله تالله لأفعلن كما قال الله والله لأفعلن
(مستلهم من القسم غير مصرح) وهو لا يدل على عدم لفظه كون الناطق به مقصداً (كسفت) نحو . ولقد علموا من
اشترأ ماله في الآخر من خلقه . قال سيدي يومئذ قولهم لله الله (وشهد) نحو شهد الله في رواية الكسمر .
يشهد إنك لرسوله . وجاهد وأوقت وأخذت ومنه . وأخذ الله سبحانه القين أو توأ الكتاب لتبينه . وهذه
الأنفاط (في غير) وشهدك وعمرتك الله بالشهادة (وعمرتك الله) بضم الراء وفيها مع ضم العين (وقدك الله)
بفتح القاف وكسر هاء (وقدك الله) عزمت في الطلب (وقد قسم) أن جواب الطلب يتلقى به أو يسأله أو الأوازي ومن
استلهم هنا قولهم أنت بك الله لأفعلن وفي الصحيح الله الأضيق بيننا بكاتب الله وقوله

عمرتک اللہ الاما ذکر کرتا ہوں • • • • •

وقوه

يا محمد الله استصادقة • أصادقا وصف المجنون أو كُنْيا

وقوه

عمرک اللہ یا سعادہ دینی • بعض ما بتنی ولا تو بسنی

وقوله

عَسْرُكَ اللَّهُ أَمَا تَعْرِفُنِي • أَنَا حُرَاتُ الْمَنَآيَا فِي الْخُرْعِ

وقوله

فبعد كما الله الذي أتاه • ألم نسمع بالبيضتين المناديا

وقوله

قصيدك أن لا تمنعني ملامه • ولا تنكح قرح الخواذ فليصبا

وقوله

(وَيُجَوِّزُ حَذْفَ نَسْبَتِهِ) فَيَقَالُ تَاللَّهِ لَأَهْلَتِ وَمَنْفَقَرَهُ

قالت يا الله يا ذا الجدين • لما غيت نفسا أو اثنين

(و) يجوز حذف (الباء مفتوحة) نحو: نسيتك الله لا طقت والاصح: نسيتك الله ومعنى نسيتك الله: لا طقت.

فصبت به (لا ترى الا فاعلام) أي سألتك وطلبت منك من فسد الضالة طلبها (و) معنى (عمرك الله) يعمرك أي

تعميرك تعميراً وهو مخفف عمرك الله بحدف الزوائد (سألت بعميرك) أي بأقرارك له بالبقاء، كان عمرك الله

أخلف بيقاه الله ودوامه فان لم يرد بها القسم فالعنى سألت الله أن يطيل عمرى وقيل المراد به ضد الخلو من عمر

لرجل منزله كأنه أراد أن يكبر القلب بكبر الله تأكيد الصديق والتقدير كبرت بالله تكبر يعمر القلب

الابخلونه (و) معنى (قعدك الله وقعيدك الله معك) أى رقيب عليك وحفيظ وقيل متعاذك وهو بمناء

ومن القسم قال في الصحاح على معنى صاحبك الله الذي هو صاحب كل نبوي وقيل هما مصدران بمعنى

المراقبة والتقدير أقسم بمراقبتك الله ونصب الجلالة في الجميع على إحاطة الجار

• (الإضافة) • أي هذا مبني على في اللغة لامالة ومنه ض

أوصفت نظيرها إلى الحائظ آيات إليه وضاف إليهم من الهدى عدل وأضعته إلى فلان الجأته والمضاف في الحرب الحائط بهو المضاف الملقب بالقوم ومضاف لهم زل به وتضاف الوادي تضائق كأنه مال أحد جانبيه إلى الآخر وأضيفت من الأمر أشقت وفي الاصطلاح (نسبة تصديقين اسمين توجب الثاني بالجر) فخرج التقدمة الاستناد بقصور بداهته وما بعده فحوقام زيد ولا يزال بالإضافة إلى الجبل لانه في تأويل الاسم والآخر الوصف فحوز زيد الحائط (وضيح بالحق ملازمة) كقولهم ضلوا . لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها . لما كانت العشية والصبح طرقت في النهار بحيث إضافة أحدهما إلى الآخر وقولهم كوكب الخرقاء أضيف إليها كانت تتقب وقت طلوعه (والأصح أن الأول) هو (المضاف والثاني) هو (المضاف إليه) وهو قول سيبويه لأن الأول هو الذي يضاف إلى الثاني فيستفيد منه تفصيلا وغيره وقيل عكسه (وثالثها يجوز في كل) منهما (كل) منهما (وتجبري) هذه الأقوال (في المسند والمسنود إليه) قيل المسند الأول مبتدأ كان أو غيره والمسند إليه الثاني وقيل عكسه وقيل يجوز أن يقال كل منضاف إلى الأول والثاني والأصح قول رابع أن المسند المحكوم به والمسند إليه المحكوم عليه (و) يعبري أيضا في (البديل والمبدل منه) والأصح هنا أن الثاني البديل والأول المبدل منه كما يؤرخ من مضنه (و) (الأصح أن الجر) في المضاف إليه (بالمضاف) قاله سيبويه وإن كان القياس أن لا يسجل من الأسماء إلا ما أشبه النعت والفعل لاحظه في عمل الجر لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فخاب المضاف من باب الجر فعل عمله ويدل له اتصال الضمائر به ولا تتصل بالإسماء (وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالجر في التقدير لأن الاسم لا يختص (و) قال (الأخفش بالإضافة) المنعوبة بقال الجمهور وتقدير الاسم) قال في شرح الكافية ومناها هو الأصل وأنه يمكن به مع صحة تقديرها واستتاع تقدير غيرهما حوزار زيد ومع صحة تقديرها وتقدر غيرهما حوزو زيد وعندها استتاع تقديرها وتقدر غيرهما حوزو منه ومنه إضافة كل إلى ما بعده (و) قال (قوم) (يقرر) (من إن) كان الأول بعض الثاني وضع الخبر بعنه) كقول خروخام فنة فالنوب بعض النحر والخاتم بعض الغنم يصح أن يطلق على كل اسم النحر والفتنة ومنه إضاف العدد إلى الحدود والقدرا إلى التقدير ورأت على الصحيح بخلافه يزد بدوعين عمر وقاله في معنى اللام إذا يصح إطلاق اسم الثاني فيه على الأول (قيل أول يصح) فذلكا كتفا يمكنه بعضا وهو رأي ابن كيسان والسيرافي واستدلوا بظهورها في قوله • فاصبح منى كان قرب لحظه • وقوله • كان على الكفين منه إذا انتهى • ورد ابن مالك بأن الفصل بمن لا يدل على أن بالإضافة بمنها وقد فصل بها ليس بميزة قال • وإن حديثنا منك لو لمعينة • وأكبر قوم بالإضافة بمعنى من أصلا وقالوا بالإضافة بمعنى اللام لأن الخبر يسبق للشوب كما أنه أصله (و) قال الجر حاتي وابن الحاجب في كلفته (وابن مالك) في كتبه (و) تقدر (في) حيث كان نظر قاله قال في نمرى الكافية والتسهيل قد علمتها أكثر الصوابين وهي ثابتة في الفصح كقوله • أبا الخاسم • بل مكر الليل والنهار • تر بعض أربعة أشهر • بإصاحي السجن • وفي الحديث فلا تجدون أعلم من عالم المدينة يعني في هذه الدنيا ظاهر ولا يصح تقدير غيرها إلا بتكلف قال أبو حيان ولا أعلم أحد ذهب إلى هذه بالإضافة غيره وهو مراد وقد قالها الجماعة المذكورون مع كمال حرص حيث نقله عنهم فتوبة لأن مالك ورد الدعوى فترده وصرح ابن الحاجب في مقدمته بأن تقدير في أقل من اللام ومن وكذا قال ابن مالك وزاد أن تقدير من أقل من تقدير اللام (و) قال (الكوفية) (يقرر) (عند) فهو منه لتقديرها الجلب أي رقد عند الجلب وأجاب أبو حيان بأن هذا وما قدر فيه من باب المعقولة الشبهة والأصل رفعه على الفعلية مجاز القياس (و) قال (أبو حيان لا تشدري) أصلا للام ولأنه يربها وانما بالإضافة تفيد الاختصاص وجهاته متعددة في كل جهة منها الاستعمال فأنا قلت

غلام زيد دار عمر ولاضافة لملك أوسرج الدابة فلاستحقاق أو شيع أخيك فليطلق الاختصاص (ويخصص)
التقدير عند من قال به (بلمحة وقيل تقدير اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى، فقم ظالم لنفسه، حفاظات
الغيب، صديق لماسهم، فاللما يريد، ويريد علم المراد أنه لا يسوغ في الصفة المشبهة (و) المحضة (هي التي تغيب
نظرها) إذا كان المضاف اليه معرفة (أو تخصيصا) إذا كان نكرة قال أبو حيان هكذا قالوا وليس بمصحح لأنه
من جعل القسم قسما وذلك أن التعريف تخصيص فهو قسم منه والصواب أنها تقدير التخصيص فقط وأقوى
مراتبه التعريف انتهى وهو بحث لفظي (وفي أسنادا ضافة الجمل) أي الإضافة إليها (احتالان) لما حب البسيط
وجه التخصيص أن الجمل ثلاث ووجه التعريف أنها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله أو مفعوله
هكذا أحكامها أبو حيان بلاترجم ثم قال وفي التعريف نظر لأن تقدير المصدر تقدير معنى كافي همزة التسوية فلا
يلفت إلى الإضافة كما لا يتعرف قولك غلام رجل وأنت تريد واحد بعينه وأيضا فلا يلزم في المصدر أن يقدر
مضافا بل قد يقدر منوناً عاملاً انتهى (وغيرها) أي غير المختصة بالأيدي واحداً، نعم (بل تحقيقاً) في اللفظ بحدف
التونين وشبهه (قته) أي من غير المحضة (أضافة غير ومثل وشبهه وخذل) بكسر المجمة وسكون الميملة بمعنى
صديق (ونحو) بمعنى مثل (ونهايك وحسبك) من رجل أي كافيك (وماق معناها) كتب بمعنى لئلا وضرب
وند في معنى مثل وشعر على خيلك وقطك وقطك في معنى حسبك فهذه الأسماء نكرة وإن أضيفت إلى معرفة إما
لأنها على نية التونين قصد للتخصيف كالوصف كقوله سيوبه للمريد وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في
حسب ونحوها لأنهما اسم الفاعل أولاً لها شديدة الإيهام كقالت ابن السراج والسيباني وغيرهما وجزم به
ابن مالك في غير ومثل ونحوها لأنك إذا قلت غير زيد فكل شيء إلا زيد غيره ومثل زيد بقوله كثير واحد في طوله
وأخرى في عمله وأخرى في صنعه وأخرى في حسنه وهذا الابتكاد يكون له نهاية وتقتضيه نيات كثيرة للتأويل والمقارن
لا يوجب التنكير كان كثرة غلبان زيد لا يوجب كون غلام زيد نكرة بل يجب بأول وقوع على واحد معهود
للمخاطب وقال الاخفش يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوال الإضافة لأسماء تستعمل مفعولة عنها
لا يقال هذا مثل ذلك ولا غير ذلك وأول أحوال الاسم التنكير فذلك كانت نكرة، ملحقاً (وكذا واحداه وعيد بعينه
وأو في لغة) لبعض العرب حكاهما أبو علي في الأولين والاصح في الأخير حيث أدخل عليها رب في قول
حاتم، ما موى إلى رب واحداه وقولها نوب أي غرب أخيه قال أبو حيان كله لو خط في واحداه معنى مفرداه
وفي عدي بطنه خادم بطنه والصغير لها يرجع إلى واحد ولا يعيد إلى غيرهما، تخميم وفي أيهما أخيه مناسبت
له بالوجه والأخوة والأشهر استعمال ما ذكره مرة (قبله) منه أيضاً (الظروف) سواء أضيفت إلى مفرد أم
جمله حكاه أبو حيان عن بعضهم (ويعرف ما ذكر) من غير وما يعده (إن تعين المقارن والمماثل) كان وقوع غير
ضدين نحو، ضراط الذين أنعمت عليهم غير المنسوب عليهم ولا النالين، وقولك مرتب بالكريم غير الضيل
والجمل غير التمر كقوله أوفارون مثلاً ما يشمر بمائة خاصة وقال المبرد لا يتعرف غير بجمال (لأن كل من خالفك
فهو غيرك حقيقة والذي يماثل من كل وجه قد يتبين أن يكون واحداً قال أبو حيان ويرد بأنه قد يكون معرفة
باعتباراته نهاية في المقارنة كما يكون نهاية في المثل (ومنه) أي غير المحضة (أضافة للصفة) أي اسم الفاعل
والمفعول وأمثالها للفتوا الصفة المشبهة (اليعملها) المرفوع بها في معنى أو المنسوب لها في تقدير الانفعال
ولذلك وصف بها النكرة في قوله تعالى، هذيل بالغ الكمية وقتت حالاً في قوله، ثاقب عطفه، ودخل عليه رب
في قول جرير، يارب غابط الوكان يطلبكم * وذكر ابن مالك في نكته على الحاجة أنها تقدير التخصيص
أيضاً فان ضارب زيد بأخص من ضارب قال ابن هشام وهذا سهو فان ضارب زيد بالأضارب فقط فالتخصيص

حاصل المعمول قبل الاضافة وفهم من تشبيل الاضافة بكونها الى المعمول اشتراط كونها بمعنى الخلل أو الاستقبال
 فان كانت بمعنى الماضي فاضافته محتملة لانها ليست في تقدير الاتصال (قيل و) منه اضافة المصدر الى مرفوعه
 أو منصوبه قاله ابن رعلز وعليه بأن المجرور بمرفوع المحل أو منصوبه فأنشبهه المصنف ابن الطراوة وعليه بأن
 عمله بزيادة عن الفعل فهو أقوى في الصفه العاملة بالشيء دليل اختصاصها به من الأزمنة ودونه وإذا كان أقوى
 كقوله أولى أن يحكم به بحكم الفصل في عدم التعريف والاصح لا والاستدلال لانه لم يربط نائب الفعل وحده بل مع
 ان والموصول محكوم بشرطه فكذلك لما وقع موقعه بالتعاطي لازم التنكير من دخول رب والوفته بالنكرة
 وورود منتصوفاً كيد بلعرق في قوله وان وجدى بك الشديداً رأى وقوله

• فلو كان في أم ذي الودع كله • وبأن تقدير الاتصال في الصفه للضمير المستقر فيها وهو بخلافها (قيل و) منه
 اضافة اسم (التفصيل) قاله الكوفيون والفارسي وأبو الصكر ابن القيس والجزي وبن عمقور
 وابن أبي الربيع قال الفارسي لانه ينوي بها الاتصال لكونها اضافة الى جماعة هو أحد أحوال لازم اضافة الشيء
 الى نفسه فلا ينشأ أن يكون بعض الجملة المنافي لها ولان فيه معنى الفعل ولهذا نصب الطرف وفصدى تارة
 بنفسه وتارة تصرف جر والاصح أنها محتملة إذا لم يحضر وروده حالاً ولا مجزاً ولا يندرب وأل قال سيدي ولا تقول
 هذا زأباً تشبه الناس لان الخلل لا يكون بالنكرة (وبالبيان نوى) معنى (من) فغير محتملة لانه حيث تدل في حكم
 الاتصال والاصحته قاله ابن السراج ونزل قول سيدي به على الثاني وقول الكوفيين على الاول (فان قصد
 تعريفها أي الصفه المتعاقبة سموها بلان قصد الوصف به من غير اختصاص زمان دون زمان (عرفت) ولأنها
 وصفها المعروفة في قوله تعالى ملك يوم الدين فالحق والحقى غافر الذنب (الا) الصفه (المشبهة) فلا
 تعرف لان الاضافة لها نقل عن أصل وهو الرفع بخلافها في غير ما فهمي عن فرع وهو النصب ولانه اذا قصد
 تعريفها أدخل عليها اللام (وزعم الكوفية والاعلم) فقالوا انها تعرف بقيد اضافة لا تمنع منه (ومن ثم) أي
 من هنا وهو ان اضافة الصفه الى معمولها لا تفسد تعريفها بل تحيضها (جاز اقتران هذا المنافي دون غيره) من
 المخافات (بال) لان المحذور في غيره من اجتماع اداتي تعريفه متصف فيه وانما يقرن بها هذا لان كان نفي أو جماعاً
 على حده نحو الضارب بل هو الضارب يزاد قال الشاعر • ليس الاخلاص لمضى مسامحهم • وقال

• ان يقتضى المستوطنه يند • (أو أضيفت قر ونبها) نحو الضارب الرجل وقوله تعالى والمطيعي الصلاة
 (أو) أضيف الى (منافى اليه) أي الى منقرن به نحو القاصد بل الكرم (وكانا) ان اضيف الى ضمير هي
 في مرفوعه على الاصح) نحو الضارب الرجل والناجى وقوله • الودانت المسخفة معفوه • وقوله

• الواهب المنة المحان وعيها • ومنع المبرر منه السورة وأوجب النصب قيل أو الى ضمير مشعور الضارب
 والناجى والضارب به قاله الرماني والمبرد والعمري ونوع سيدي به ولا تخش قاله جلال ونوع الضمير ايها كما
 لو كان موضعه مظهره يمتنع فيه (قال الفراء أو) أضيف الى (حرفه) نحو الضارب يزاد بمصطلق الضارب
 رجل ولا يستدل في السماع (و) قال (الكوفية) أو أضيف عدداً الى (ممدود) نحو الثلاثة الاواب قال ابن مالك
 وجنهم السماع أو السمعى من طمعتوا في المنع الى القياس لانه من باب القادر فيكون لا يصير في المثل زب لا يصير
 هذا (سئلوا لمجور على انه لا يضاف باسم لرادفوه وتسمونه وتوكلت) لان المنافي تعرف أو يقتضى
 بالمنافى اليه والتي لا تعرف ولا يقتضى الا بغيره وانعت عين المنصوب وكذا ما ذكر بعده (الابن ابي) في
 كقولهم جيداً كر زى معنى هذا الجيد وخشرم دراي التي بهذا الاسم لانها المعان للفعل وصلاته الى

وهيئة الجميع ودين القعبة أي الساعة الأولى واليوم أو الوقت الجامع والملة القعبة وصق حلة جرد قطعة الأصل حلة صق وقطعة جرد قطعت جرد أي جردت إلى الجنس كقامت وقوم يوم وليلة ليلة (وشرط البكوفة) في الجواز (اختلاف الفظاظ) من غير أن يشبهها باختلاف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق وحق اليقين ونحوها (وفي هذا الموضع من كتابه في النعت والطبقات كيدعو غرائب سوده كنولوسنا ، كلهم أجود ، (ر) قال أبو علي لا يندى المصباح) بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هي) أي هذه الأضلاع (عضة أو أورا سطة) يعني لا تزال (إلا قاله جماعة واختاره أبو حيان لأنه لا يقع بمدرج ولا آل ولا يندى بكرة ولا وردت في الأصل في صلات الأئمة ونحوه الصلاة الأولى على النعت ثم أزيل عن حده كأن أصل حسن الوجه حسن وجهه فازيل من الوجه (ر) قال أبو حيان ما لا يقال لأن له اعتبارين أصليين وجه أن الأولى غير مضبوط بغير منوى وانفصالين وجه أن المبنى لا يصح الاشتكاف غير وجه من الظاهر قال أبو حيان ولم يسبقه أحد إلى ذكر هذا القسم الثالث (ثم تبيرو) هذه الأقوال (فيما أتى فيه منافي) فهو

• إلى القول ثم اسم السلام عليك • (أومضاف إليه) نعم

أقام ببغداد العراق وشيعة • لأهل دمشق الشام شوق مبرح (ولا يندى) على المناف (معمول منافي إليه) لأنه من تمامه لا يتقدم المنافي إليه على المنافي (وجوز الكسائي على أهل) نحو أنت أخذ أول ضارب واقتصر في التفسير على ذكر المثال وأن شلحا حكمه عنه قال أبو حيان فهدل هو مختص بلفظ أول أو عام في كل فصل التفضيل يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك ولا يظهر فرق بين أول وغيره فيجوز هذا المذهب الفصل عارف والمصحح أنه لا يجوز شيء من ذلك لعدم معناه ذلك من كلامهم ونحذفه الأصل (وجوز الزعفراني وابن مالك) التقديم (على غير التسمية) مطلقا يجوز به ما غير ضارب قال

فتى هو حقا غير مفرضة • ولا يتقدم ما لموا خلا

قال أبو حيان والمصحح أنه لا يجوز ذلك البيت لأنه لا يقاس عليه وجوز به قوم على غير (إن كان) المعمول (طرفا) أو مجرورا لتوسم فيه كقوله

إن أبرأ خصني يوما موقفه • على التثاني لندى غير مكثور

قال أبو حيان والمصحح المنع لاحتمال العلم في ذلك في المفعول ما غير التي لم يرد بها نفي فلا يجوز التقديم عليه بالتضيق فلا يقال أكرم القوم بد غير شاتم (وجوز قوم) التقديم (على حق) كقوله

فإن لا كن كل الشجاع فاني • بضرب الطلي والملاح حق علم

قال أبو حيان والمصحح المنع لتدور هذا البيت واسكن تأويله وجوز قوم التقديم على مثل قوله ابن الحاج نحو أنا زيدا مثل ضارب (وقد يكسب المنافي) من المنافي إليه (تأنيذا) كما أن مع حذفه ولم يقتل الكلام به (وكان بعضا) من المنافي إليه (أو بعض) منه كقولهم قطعت بعض أصابعه وقرى يقتطع بعض السيل وتوقوه • ككثرت مصدر القناعة من الدم • وقوله

روية النكر ما يؤوله إلا • مرمعين على اجتباب التواني

بمختلف ما إذا لم يصح لو حذف فلا يقال قامت غلام هند ولا أمز بدجاءا وصح ولم يكن بمنزلة لا بعض فلا يقال أعجبني يوم السبت ولا جاعت يوم عاشوراء (مسألة) في أسماء لازمة الأضلاع لا احتياجا إليها في فهم معناها (لز) الأضلاع (مطلقا) جادى وقصارى يضم أو لموا وقصرهما بمعنى التانية يقال قصر الثان تفعل كذا أي تأنيثا وآخر

أمره وحكى الجوهرى فيها فتح القاف وقصر أضقال

قصر الخدي باني بلى * والميش في الدنيا لقطعاه

(و) لزوم الإضافة (و) الإضافة إلى ضمير وحده فلا يضاف إلى ظاهر وسواء ضمير الغائب وغيره وتجب مطابقة ما قبله نحو إذا دعى الله وحده * والذنب أحسن من مرتبه * وحده * وكنت إذ كنت الهى وحده كما

وقوله

أما ذل هل باني القبايل خطيا * من الموت أم خلى لنا الموت وحدها

(الزوم المصوب) على المصدر لفعل من لفظة حكى الأصمعي وحدها جل جلاله إذ انصرف وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والأخوة والنفوة وقيل محذوف من نعمن أحاد وقيل نصبه على الحال لتأويله بموحى وقيل على حذف حرف

الجر والاصل على وحده (و) (لازم) (الافراد) (التكثير) (لأنه مصدر) (وقد ينشئ) (شذوذا) (أو يجبر على) (سمع حيا على) وحده بما وقد انشأ وحده بنا وأثبت كل درهم على وحده وجلس على وحده (أو إضافة نسج وقرع) (وزن)

كرم (و) (ويجيش وغيره) (مفعول به) (ملحق بالعلامات على الأصح) (يقال هو نسج وحده وقرع وحده إذا قصدت له تسليسه في الخبر واصله في الثوب لأنه إذا كان رقيقا لم ينسج على منواله غيره والقرع السبدو هو جيش وحده وغيره إذا قصدت له نظيره في الشعر وهما مصر غير وهو الحار وجيش وهو ولده ينسج بهما

المفردين تابع رأيه ويقال هانجا وحده ماوم نمضا وحدهم وهي نمضا وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسج وأخوته بالعلامات يقال هانجا وحده ماوم هكذا وقرع لم يذكره في التسهيل وذكرها أبو حيان وفيه الشاطبي

وزاد الشاطبي رجل وحده (و) (لزم) (الإضافة) (إلى معرفة منشاء) (لفظا) (ومعنى) (مفعول) (بالواو) (قط) (ضرورة) (كلا وكلتا) (نحو كلا الرجلين) (كلتا الجنيتين) (كلا غني عن أخيه حياه) *

ان الشخير والشتمى وكلا ذلك وجه وقيل

ومن نمر به ماو * كلا أخى وحلى وأجدى عندا * (قال الكوفي) (أو تكره) (محدودة بناء على جواز) (توكيد ما مع كتابا) (بين عندك) (مقطوعة يدها) (وقال ابن الأثير) (و) (إلى) (مفردان كريت) (كلا نحو كلاي

وكلا عسنان) (و) (لزم) (الإضافة) (ذو وفروعه) (أى ذوا ذو وفوات وذاتا وذوات) (وأولو وأولات إلى اسم جنس) (قياسا كذى علم وذى حسن) (وأشبهوا ذوى عدل) (ذواتا أفان) (والى علم ساعا) (نحو ذو بن وذو رعين وذو

الكراع وذو علم وذو عمرو وذو توبك) (وقيل قياسا) (قاله الفراء) (والغالب الغاوها) (أى كونهما لغاة أى زائغة) (حيث أن) (وقد لا تلقى نحو أن الله قو بكة أى صاحب بكة) (والمتخار جوازا) (أى إضافتها) (إلى ضمير) (كما فهم من كلام أبي حيان

ان الجهمر عليه كقوله أبا عمار في الفضل من الناس ذووهم وقوله * أبلر ذوى أرومنا ذووه * وقوله * رجوا الله قد سامن ذوينا الأفضل * (خلافا للكسائي والنحاس وأل يندى والمتأخرين) (في منعهم ذلك) (إلى

الشعر وجزمه بالجهرى فى الصحاح وفى رؤوس المسائل بمقتله المنع عن الثلاثة المذكورين وأجازة غير هؤلاء وقد استعمل جمع ذى مقطوعا عن الإضافة فى قوله

فلا أعنى بذلك أسفلكم * ولكنى أريد به الذوبا

وجميع ما تقدم لزم الإضافة لفظا (و) (لزم) (الإضافة) (معنى) (لفظا) (فيصور القطع على نيتها) (ال) (واصله) (أول قلبت) (وأولها) (الضمير) (كما) (وانفتح ما قبلها بدليل قولهم) (أويل وقيل أهل أبلت هاؤه حمزة) (تم الميزة) (ألفا) (السكون) (بها) (حمزة) (مقتوحة بدليل أهل وأما يضاف (إلى علم غاليا) (كقوله

نحن آل الله فى بلدتنا * لم نزل الأعلى عهدا

ومن إضافة إلى علم غير من الجرم من آل الوجهة للاحق بها علم الفرس وإلى الجنس آل الطيب (والصحيح جوازه إلى ضمير) (كقوله) (وانصرف على آل الملب) (مبوعا) (بده) (اليوم) (آل

وقيل لا يجوز وعزى للكسائي والنحاس والزبيدي (و) لزوم الاضافة معنى ايضا (كلم بعض والجمهور) على (انهم)
عند التجرع منها (معتقان بنيتها) لانهم لا يكونان ابد الاضافين فلما ثبت تصرف من جهة المعنى (ومن ثم) لم ي
من هنا وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتها أي من أجل ذلك (استمع وقومها حالا وقومها بال خطا
للانحس وأى على) الفارسي (وإن درستوه) في قولهم بأنهم ما كثران وانهما مرفعان بالو نصبان على الحال
قياسا على نصف ودرس وثلاث فأنهم ما كثران باجتماع وهي في المعنى مضافات وحكايات رتب بهم كلا بالنصب على
الحال وهذا القول مشهور عن الأولين ونظرت بنقله عن ابن درستويه أيضا في كتاب ليس لابن خالو فقد ذكره
تقوية لهما (و) لزوم الاضافة معنى ايضا (أي) باقسامها لتكون نفس ما مضاف اليه (وهي مع التكررة ككل ومع
المعرفة كعض ومن ثم) أي من هنا وهو كونها مع المعرفة كعض أي من أجل ذلك لم يضاف لمفرد معرفة الا
مكررة أو متواليها (الأجزاء) ليصح فيها معنى البنية نحو هاني وأبلى فارس الاحزاب ونحو أي زيد حسن أي أي
أجزاءه فلم تكن حين اضافتها إلى تكملة أو نتي نحو أي رجل وأي إلى يذن عندك هذا حكم شامل لأي بأوصافها
وتقدم على مخصص بكل نوع مضاف في مصب الموصول (ومر كبر) بما لزوم الاضافة في المصادر والظروف والاستثناء (ثم
نعمه) حذر من التكرار في مسألة (أضيف للفعل أية بمعنى علامة) مع ما المصدرة أو النافية ودونها ما تشبهها
بالظرف كقوله بأية تقدمون الخليل شئنا وقوله الكتي إلى سليمان أية وأمان وقوله بأية ما تعبون الطعام
وقوله بأية ما كانوا ضمافا ولا عزلا (وقيل هو على حذف ما) المصدر بقول الاضافة إلى المضاف المؤول قال ابن
جني وعلى الأول ما الموجد زيادة و يؤيده علم نصر بهم بالمصدر أصلا و اضافتها إلى الجلة الامعية في قوله
بأية الحال منها عند وصفها (وقيل لا يطرد) ذلك بل يقتصر فيه على المعاص قاله المبرد (و) أضيف اليها ايضا (ذوق)
قولهم اذهب) بذي نسل (أو افضل بذي نسل) وهي بمعنى صاحب (أي بذي سلامتك) والمعنى في وقت ذي سلامة
فأية بمعنى في وقت السلم المعاصحة أي اقبله مقترنا بسلامتك كما تقول اقبله بسلامتك وقيل المقسم أي يجمع سلامتك
وهل هو خبر في معنى السلام أي والله يسلمك (وقيل ذو موصولة) اعربت على التقوى سلم عليها والمعنى اذهب في
الوقت الذي تسلم فيه ثم حذف الجواز تساعافا رسله ثم الضمير (وتليق الضمير الغرور) فيقبل اذهب بذي
تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهب بذي تسلمين في مسألة (يحذف المضاف للبدل) جواز انما أو كميم
أي كاحباب صيب أو كطلعات في بحر أي كذى ظلمات بدليل يجعلون أصابعهم يشاهدون (ودونه ضرورية
كقوله

عشيرة الحارثيون بعدما * قضى نعبه في ملحق القوم هو ر

يزيد بن هور (وإعياض إذا لم يستبدل الثاني بنية الحكم) نحو: وأسأل القرية أي أهلها. وأسر وافي فلو بهم
الجل أي حبه فان جاز استبداده بغيره على المعاص ولم يقس (خلافا لابن جني) في قوله بالقياس مطلقا
فجاز جليست يدا على تقدير جلوس زيد (وقد يحذف متضايغان وثلاثة) نحو: فأنهم تقوى القلوب أي
فان قطعهم من أعمال ذوى تقوى. قبضتم أثر الرسول أي أثر خاف من الرسول. فكان ثاب قوسين أي
مقدار ما سافر به مثل ثاب (ثم الاصح نيابة الثاني) أي المضاف اليه عن المضاف (في أحكامه) من الاعراب كما
تقدم والتذكير نحو

يسقون من ورد البرض عليهم * ردى صفيق بالحريق السليل

أي ما ردى والاقبال لصق وهو نهر يشق الفلج ثابث والثابث نحو والمسلك من أرضها الخفة أي
رائحته صوم وعصير ونحو ذلك القرى أهل كلهم أي أهلها وغير ذلك كحديث ابن هذين حرام على ذكور أمي
أي استعمال هذين (في) نيابته عنه في (التكرار إذا كان) للمضاف المحذوف (متلاخفا) فقال ابن مالك شيئا

التخليل ثم ولدت لمصر في الحال نحو نرقوا أي ذى سائى منها أو كعب مع لا كحديث أدهاك كسرى فلا
كسرى بعده وأدهاك لمصر فلا يصبر بعده وقال سيو بلا و يجوز أدهاك حرمان عطف على ممان المحذوف أو
مقابل له فلا ولا نحو أكل امرئ ثمين امرأه و نازقة نائل نازا

أكل امرئ تحسین امرأ ۛ وفاروقه سائل ناراً

أي وكل ناروا التاني نحو . ريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة . أي مافي الآخرة (ونمرطابن مالك) للجواز
(أصالح العطف) كإسئل (أو أضله بل) نحو

ولم أر مثلاً الخبير يتركه الفقي * ولا الشر يأتبه أمر وهو طائع

ولم يشترطه الا كثرون كما في الآية المذكورة (و) شرط (قوم سبق في) واستغفام كما تقدم في الآية، قال أبو حيان والصنيع جواز مع علمها، كما قوله

لوان طيب الانس واجن داوياا • دى بي من عمراء ماتفياى

كل من في رحله طاعرا • مرودي غربه وفترمهين

وقوله

(و) الجر (دون عطف ضرورة) كقولهم * لا كل المال اليتيم بطرا * أي مال اليتيم (خلافا للكوفة) في يجوزهم ذلك في الاختيار حكوا أطعموا الخاضعة لما شاءوا نحو ما في ألم شاة فاسوا عليه نحو يحيى ضرب زيدا أي ضرب زيد والبصريون خلاف ذلك على الشذوذ (وبعد المضاف إليه) من باب (أو يكثر) هذا الحذف (في الإساءة التاسعة) ويوشق في غيرها كقبيل وبعد نحو هو قال ابن عصفور لا يضاف إلا في مفرد مضاه زمان وقديني المضاف بلا تنوين إن عطف هو على المضاف لثمة (أو عطف عليه، مضاف لثمة) فأول نحو حبيب البصري عن أبي بركة غروب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وأعطى يفتح الياء بلا تنوين والثاني نحو حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال تحمين في فعل القسمة أربعة أيام (وخصه الفرع المصطفيين) كليلو أو جل نحو قطع الله يدورجل من عالمه والنصف والربح وقين وبعد مختلف نحو دار وغلام فألا لا شرت جار غلام زيد قال ابن مالك وقديني بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن عيسى فلا خوف عليهم أي لا خوف شيء عليهم وقوله هبمان من عظمة العاتق * (مسئلة) لا يضاف بين المتسايفين أي المضاف والمضاف إليه (اختيارا) لأنه من عامه ومثله منة لثمة التنوين (أو المفعول وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر، قتل أولادهم شركائهم. وقرئ مخفف وعده رسله، وحديث البصري هل آتت تاركوكي صاحبي وقوله ترك بومانفصل وهو أحيى لها في رهاها وقوله * كناحت يوم صخرة بسيل وقيل لا يجوز بها وعلى المفعول أكثر النحويين ورد في الطرف بأنه يتوسع فيه وفي المفعول، يشيئة في السبع المتواترة وحسنه كون الفاصل فاعلة فانه يصح بذلك لعدم الاعتماد وكونه غيرا متني من المضاف وتقدر التأخير وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والطرف الاحييان فالنصل بها ضرورة كقولهم * تسقى امتياحا لمساوالت ربقتها * وقوله * كاحط الكتاب بكف بوم بوهدي * وقوله * ما أخواني الجرب من لاخله * (وجوزه) أي الفصل (الكوفة فقطعنا) بالنزف والجرور وغيرها (و) جوزه (ونس بالطرف والجرور) غير المستقبل (و) جوزه (ابن مالك يسم) حتى الكسائي هذا غلام والله زيد وقال أبو عبدة إن الشاة تجسر فضعص من وأقر بها وأما كقولهم

هـ ا ح ط ت ا ب ا ر و م نة : و ا م ا د م و ا ل و ت ب ا ل ح ر ا ج د ر

ذكر عافي الكافي والاول في الخلاصة ولاد كرهافي التسهيل (و يجوز) الفصل ضر و رة الاختيار (ينعت)
بحوره من ان ابي شيخ الاطبيب طالبه (ونداء) قال في شرح الكافية كقولہ

كان يزودون زيدا بأعصام * زيد جاردق بالجام
أراد كان يزودون زيدا بأعصام وقال ابن هشام يحفل أن يكون أباهو المضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو
عطف بيان ومثله أبو جحان يقول زهير

رفاق كعب يصبر منقذ للثمن * تجميل نهلكه والخلف سقرا

أي يا كعب (وإعاض) يتخلف بالمضاف أو غيره كقوله

مان وجدنا الهوى من نلب * ولا عمننا قهر وجد صعب

وقوله

أتجيب أليم والدياء به * إذ عجلناه فقمنا ما عجلنا

(وفعل ملني) كقوله * بأي زاهم الأرضين حلوا * أي بأي الأرضين زاهم حلوا (ومفعوله) أي من

أجله كقوله

أنتم كانه رجل عبوس * مقاد جرة وقت الهواذي

أي مقاد وقت الهواذي جرة (مسئلة) (المضاف الياء بكسر آخره) لمناسبة الياء (الامتنى ومجوعا) على حده

وما حل عليهما (ومثلا) لا يجري مجرى الصريح (فيسكن) آخره وهو الالف من الاول والاخير والواو من الثاني

والياء من الثالثة (ثم نغم) في ياء الاضافة (الياء) التي في آخر الكلمة (والواو) بمد قبلها ياء بكسر ما قبلها ان كان

ضما للجائسة فتوزيد ياء ويدي وقاضى ومضى (وتسليم الالف) فلا قلب في المتن كريد ياء والمقصود كمدى

وعماي (وظها) ياء (في المقصورة) لم يبدل وغيرهم كقوله أبو جحان كقوله * سقاهاوى وأعتقوا الهوام *

وقرأ الحسن بن اشراى (و) قبلها (في ليدى والى وعلى) (الاسمين) (أكثر) وأشهر في اللسان من السلامة فعلى

وعلى الشيء والى بعض العرب يقولون * ان عللى نفسه أبو جحان معترضا به على صاحب التهديد في نفسه فذلك

(ثم الياء) المضاف اليها (في غير الفرد الصريح تنفع) كاتقدم (وقد تكسر مع المقصور) قرأ الحسن مع أى

(و) قد تكسر المدجمة في جميع أو غيره كقراءة خزة بمصرخى وقول الشاعر * على مصرورة نعمة بعد نعمة *

مع بكسر الياء (و) الياء (فيه) أى فى الفرد الصريح (تنفع وتسكن) أى يجوز كل منهما (وقى الاصل) منهما

(خلاف) قيل القم أصل لانه حرف واحد فنياء التصريك به ثم سكن فتنفعا وجزم به ابن مالك في سبيل المنظوم

وقيل السكون أصل لانه حرف عله صغير فوجب السكون كواو ضرر واولا لأن بناء الحرف على حركة أعماهوا وتعذر

الابتداء به والمتصل بعده لا يضر فيه (وقل حذفها) أى الياء مع كسر المتلو أى ما قبلها كقوله تعالى * فبشر

عباد الذين * بحذف الياء وصلاد وقتا خطا (و) قل (قبلها) كقوله

اطوف ما أطوف ثم أوى * الى أما وبرو بنى النضيج

(وخصه ابن عصفور بالضرورة) وأطلق غيره جوازه (و) قل حذفها أى الالف (مع فتح المتلو) به والاعلياء

كقوله

ولست بمدرك ما فات منى * بلهف ولا بيت ولا نواى

قال أبو عمرو بن العلاء (و) مع (شمة) كقوله

دريى انما خطاى وصوى * على وإن ما أهلكك مال

أى مالى (وأنكره أبو زيد) (الانصارى وقال المعنى في البيت ان الذى أهلكته مال لا عرض (قال ابن مالك فان

كانت) الاضافة (غير محضة) كاضافة مكرى مراد به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب) لاهاج حذفت

نية الانفصال فلم تخرج مما اتصلت به فتشبه ياء قاضى في جواز الحذف فلا حظ لها في غير الضم والسكون قال أبو جحان

وغيره من العوين لم يذكروا هذا القيد ثم قل في الارشاف عن المجالس لطب والنباية (فان نوى) المضاف

فأبدا لمعدا كن (ضما) أي الباء على أشهرها الحذف وإبقاء الكسر (دال على أن المادى كثير التغير
لكثرة الإلتصاق بالجر . . . بعبارة قاتون . . . (فلا تأسا كنة) يليه (فتسوحة) نحو . يا عبادي الذين أسرفوا .
(ظلم الاله) له نحو . يا حمرنا في ما فرط . (فقطها) أي الألف (مع فتح التاء) استعاضة عنها كما استغنوا
بالتكسر عن الياء . وهذا الوجه أجازه الاخفش والمازني والعمادسي ومنعه الا كثرون) قال أبو حيان
ويحتاج الى ما عن العرب في النداء (فتح ضمه) أي التاء (حيث دل بس) يحصل للمادى المفرد نداء . فلرب
حكم بالحق . يا رب البيوت أحب الي . أي الى يارب . وحكى سيبويه يا قوم لا تعملوا ويا رب اغفر لي وجهه
بأنه لما حذف المضاف للفتون بنى على الضم كابني مائس بخلاف اذا حذف تنوينه قال أبو حيان والظاهر ان
حكمه في الإلتصاق جزئيا فحكم البنى على الضم غير المضاف لاحكام المضاف الياء (أنكره) أي الصير بن هشام
(البحر) وقال أبا جازم سيبويه فيها كثرة اعادة الاضافة فيه (وقال خطاب) الماردي هو ردى فبقي لأنه ليس
المضاف بغير ما بعد . لكن يدمع أو غيره فلا سئل الى نحو يا قاضي وبني (فان كان المضاف الى الياء في النداء
أما) وأعمام بن وابنة قل إني أباها وقتها (الها) تأنيده حتى لا يكاد يوجد الا في ضرورة كقولهم

يا ابن أبي يا عيسى عيسى . وقوله يا بنيت عمالاتي واهبي (وغلب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء
(مع كسر الميم) لأنه على إتيان (المحذوفة) (وقصها) دلالة (على الألف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدرة مع مقابلة
(لا تركب) (أخلاق سيبويه) وأصحابه في قولهم انه مركب مبني كأحد عشر وبطيك قال تعالى . يا ابن أم تأخذ
أبيتي ولا رأيي . قرئ في السبع بالكسر والفتح (قال قوم ومع ضما) أما غيرهم ومع بن وابنة فلا يحذف
منه الياء كما ابن أبي وابن خالي (وزيد أم وأب) على الحذف والإبقاء والغلب بوجهها (يقطها) أي الياء (ناه
مكسورة) وهو الاكثر (ومتسوحة) وبهما قرئ في السبع (فإن نهضة) قاله الفراء والحاس وحكى
الخطيب وأبى لا تعلى ونهضة (زجاج) (والأصح أنها) (توصل أي التاء (عوض) من الياء والألف (ومن ثم) أي
من أجل ذلك (لا يصحان اختيارا) (اذل جميع بين العوض والمعوذ وقولهم بأشتات الألف وهي التي توصل بالتر
المادى بعد . . . استعانة لال الياء من الياء كالتى في حمرنا وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما (أوندب) المنادى
المضاف الياء (فعل السكون) أي على لغتين إنيها سكتة (فتح أو قلب) فحذف لاجتماع العين نحو وأعيدا
(وأي) (وعلى) (لفظ الفتح فتح) فقط وزاد الألف والاحتجاج الى عمل ثان لان الياء مبدأة لياشرة الألف يقتضاها
(وعلى) (لغيره) أي الحذف مع كسر المتلوا وقصه أو ضمه والقلب (الفا) (قلب) (الفا) (وتحذف لألف الندبة)
لاجتماع العين . وقد يستعمل بالكسرة (في المنادى) (فلا يجب رد الياء في المطلق عليه) (الندوب عند الجمهور
فيقال يا غلاما وحبابه) (خلاف الفراء) (في إيجابه الرد فتقول يا غلاما وحبابه) (ويقال في) (إضافة) (إني) الى
الياء (أشبه) (و) (يقال في) (قرئ) (برداوا) التي هي الأصل وقبلها يا عواذ غامها في الياء (قل) (وقيل لا يجوز
الاقى الضرورة لان الاضافة ترد الى الأصل واستبدال مالك وأبو حيان على جواز إبقاء الجمع بحديث الصبيح
نحو فم السام (و) (يقال فيه في لغة التضعيف في والقصر فأي (و) (يقال في) (أب) (وأخوته) أي وأخي
وهي) (لأنه لا يستعمل فلاضافة الى غير الياء فخوان هذا أخى) (وجوز الكوفة والمبرد وابن مالك) (أن يقال
(أب) (برداوا) كقولهم

كان أبى كرمنا وسودا * يلقى على ذي اللب الدخيلة

(زاد) ابن مالك (وأخى) قالوا أحله شاهد الكن أحبه قياسا على أبي كاهل المبرد (و) (يقال على المختار) في ذي
ذي لان الأصل في الرفع ذي قلب الواوياء وأدغم فيها كالجهر والتسوية ما بل المختار هو منع اضافته الى

الضمير خاصة في سبب الجبر ضعيف (أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجبر بالمجاورة للجبر و
 في نعت) كقولهم هذا جبر ضارب (ونوكيد) كقوله باصاح جمع ذوى الزوجات كلهم هجر كلهم على
 المجاورة لانه توكيد لذوى المنسوب لالزوجات والاقال كلهن (زاد قوم وعطف نسق) كقوله تعالى . واسمحو
 برؤسكم وأرجلكم . فانه معطوف على وأبيكم لان مرصوّل قال أبو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من
 كلامهم قال الفراء عنه وبين النعت والتوكيد انهما غائبان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول
 بحرف العطف وأوجب من الآية بأن العطف فيها على الجبر والمرسوخ إشارة إلى مسح الخف (و) زاد (ابن هشام)
 في شرح التنوير (و) عطف (بيان) وقال لا يمتنع في القياس جرم على المجوار لانه كانت التوكيد في مجاورة
 المتبوع أما البديل . قال أبو حيان لا يحفظ من كلامهم ولا خرج عليه أحشأ قال وسيبانه معمول للعامل آخر
 للعامل الاول على الاصح ولفظ يجوز ظاهره اذا كان حرف جربا جاعا لبعثت مراعاة المجاورة ونزل منزلة
 جله أخرى . وكذا قال ابن هشام (وأسكره) أى الجبر بالمجاورة مطلقا (السراى وابن جنى) وقال الاول الاصل
 هذا جبر ضارب الجبر منه كررت برجل . حسن الوجه منه ثم حذف الضمير هذا جبر ثم حذف و رداً ارباز الضمير
 حيث دلّ على الجبر بالابساى وبأن معمول هذه الصيغة لمضنها لا يتصرف فيه بالحذف (وقصره الفراء على السماع) ومنع
 القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذه جرة ضارب به بالجبر (وخصه قوم بالسكره) كالنائل ورد بما حكاه أبو عمرو
 كان واثنين رجال العرب المعروف له ذلك (و) خصم (الخليل بنير المثنى) أى بالمفرد والجمع فقط قيل (و) بغير
 (الجمع) أى بالمفرد فقط فلا يجوز عليهم هذان جبر ضاربين ولا على الثانى هذه جرة ضارب خربه وبالمجواز
 فى المثنى معزى الى سيبويه . قال أبو حيان وقياسه المجاوز فى الجمع والمانع قال لم رد فى الافراد وهو قريب من
 رأى الفراء

(المجواز) أى هذا ضمير (أ) أى أحدها (لام الطلب) أمر اكان نحو ليقضى أو دعاه نحو . ليقض علينا ربك وحركتها
 الكسر لضرورة الابتداء (وفصلها نة) لاسلم طلبا للفتحة (وقيل) انما تنفتح على هذه الفتحة (ان فتح اليها) بخلاف ما اذا
 انكسر نحو لتبذلن أو ضم نحو لتكرم (وقيل) انما تنفتح عليها (ان استوفت) أى لم تنفتح بعد الواو أو الفاء أو ثم
 حكاهما الفراء (وتسكن) أى يجوز تسكينها رجوعا الى الاصل فى المبني ومشاكلة عليها (تلاووا وفاءه) نحو
 فلست سبوا الى وليؤنوا . ثم ليقضوا عنهم وليؤفوا اندورهم وليطوفوا وليقتعوا وقرى بالضم ربك فى الثلاثة
 الأخيرة فقط (وقيل بقل مع ثم) لان التسكين انما كثر فى الاولين لشدة اتصالها بما يمدحها لكونها على حرف ضمير
 معه ككلمة واحدة تنفتح بحذف الكسر ومن ثم جلت عليها فلا تنفتح فى الكثرة بل فيها (وقيل) هو معها
 (ضرورة) لا يجوز فى الاختيار قاله الخطيب وأسكر قراءة حرة وهو من دود قال أبو حيان ما قرئ به فى السبعة لا
 ردولا بوصف بضمف ولا بقله (وتنزم) اللام (فى أمر فعل غير الفاعل المخاطب) أى فى الغائب والتكلم والمفعول
 نحو لم يزد . ولمصل خطابا كم . قوموا فلاصل لكم لتنبحا حتى (وتقل فى) أمر (متكلم) لان أمر
 الانسان لنفسه قليل الاستعمال (و) تقل اللام فى (أمر فاعل مخاطب) نحو . فيبذل خليفه حوا . وحديث
 لتأخذوا ماصا فكم والا كثر أمره بصيغة الفعل قال الرضى فان كان المأمور جماعة بعضهم غائب فاقباس فاعل
 المخاضير فوق البيت يفتقر الى التاني اللام (وحذفها) أى اللام (فيه أقوال) أحد ما يجوز مطلقا فى الاختيار بعد
 قول أمر وهو رأى الكسائي قال كقوله تعالى قل لمبادئ الذين آمنوا اتبعوا الى ضميرنا نأبوا يصور مطلقا
 ولا فى الشعر وهو رأى البرد (تالها وهو الصحيح يجوز فى الشعر فقط) كقوله محمد فتفتنك كل نفس .

ولا يجوز في الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر أم لم يتقدمه والجزم في الآلة لانه جواب الأمر أو جواب شرط محذوف كما سيأتي (وإيهما) يجوز في الاختيار (بعد قول) ولو كان (غير أمر) محذوف لزيد يضرب عمرا أي يضرب ولا يجوز في غيره لا ضرورة واختاره ابن مالك وجهه أقل من حذفها بعد قول أمر واستعمل فيه بقوله
قلت لبواب لديه دارها * تفتن فاني حيا وجارها
قال وليس بضرورة لتسكنه من أن يقول إيدن أو تيدن في ولا تفصل اللام عما علفت فيه لا معموله ولا غيره قال أبو حيان وهي أشد اتصالا من حروف الجر لانه قد روي فيه الفصل ولم يجز ذلك فيها لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجر (٢) أي الثاني (لا الطلية) أي المطلوب بها الترك سواء التي نحو، ولا تنسوا الفضل بينكم، والدعاء نحو لا تؤاخذنا (وليس أصلها اللانافية) والجزم بلام الأمر مقدره قبلها وحذفت كراهة جفاف لامين (ولا) أصلها (لام الأمر) زيدت عليها الف فصحت لاجلها (خلافاً لاعم ذلك) وهو السبيل في الأولى وبعضهم في الثانية قال أبو حيان لأن ذلك دعوى لا دليل على صحتها (وجزم فصل المتكلم بها قيل جدا) كقوله لا أفين أحكم متشكنا على أركبته ياتيه الأمر مما أمرت به الحديث رواه كذا ولا كثر أن يكون المني بها فصل الغائب المخاطب قال الرضي على السواء ولا يخص بالغائب كاللام وفي الارتشاف إلا كثر كونه للمخاطب ويضف كونه للغائب كالمتكلم ومن أمثله فلا يسرف في القتل لا يفتش الموقنون، (وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزوما) نحو لا اليوم يضرب زيد (قليل أو ضرورة خلف) حكاه في الارتشاف ومنه قوله

وقالوا أنا لا نقتنع لنظام * عز يز ولا ذاق قومك نظام

أي ولا نظم ذاق قومك قال في شرح الكافية وهذا روي أنه شبهه بالفصل بين حرف الجر والمجرور (وجوز ابن عصفور والأبدى حذفه) أي مجزوما وإبقاءها الدليل نحو اضرب زيدا إن أساءه والألا فلا وتوقد أبو حيان فقال يصح أن يسامع من العرب (٣) أي الثالث (لم) وهي حرف نفي (وتختص بمحاجة أدوات الشرط) نحو أن تتعلم أقم بخلاف فلا فلا تصاحبا قال الرضي كأنه لكونها فاصلة قوية بين العامل والحرف وشبهه وقال غيره لا من شئتيا وهو قد فعل لا يصحبا بخلاف ثبت لم (وجوز اتصالها في الحال) لا لها المطلق الانتفاء فتكون المتصل به نحو ولم أكن بدعائك رب شيئا ولا غيره فتصور لكن شيئا مذكورا ولهذا لم يكن ثم كان (ودخول الهزنة) عليها اختلاف اللام (والأكثر كونها) أي الهزنة الداخلة عليها (للتقرير) أي حل المخاطب على الإقرار أي الاعتراف بثبوت ما يبطله نحو لم نشرح لك صدرك ولهذا عطف عليه الموجب وضعنا ورفنا وقد يعجب لغيره كالألف نحو ألم بأن الذين آمنوا أن نخضعه والتوبيخ نحو ولم نعلمكم وقد تدخل على لما لكن دخولها على لم أكثر (وفصلها) عن الفعل (بمعمول مجزوما وحذفه) أي مجزوما كالألف (ضرورة) كقوله

فاضعت مفاتيها قفارا روميا * كأن لم سوى سرب من الوحش توهم

وقوله احفظ ودينتك التي استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم

ولا يجوز أن في الاختيار (وقد تمسك) فلا تجزم حلا على ما وقيل لا كقوله

لولا فارس من نعم واسرهم * يوم الصلح عالم يوفون بالمال

وهل هو ضرورة واختلف (والنصب بالغة) حكاه النحيان وقرئ ألم نشرح (٤) أي الرابع (لم) قال (الأكثر) هي (مر كبة من لم) الجازمة (وما) الزائفة كافي أما وقال بعضهم هي بسيطة (ويجب اتصالها بها في الحال) ويسير عن ذلك بالاستعراق فقوله لما يقم دليل على انتفاء القيام إلى زمن الاخبار ولهذا لا يجوز ثم قام بل وقد يقيم (وقيل يغلب) ذلك ولا يجب تحديلا لئلا يمتل به (وقيل) إنما يكون لنفس الماضي (القريب) من الحال دون البعيد

وهذا القول أنقص من الأول وجزم به ابن هشام فلا يقال لما يكنز في العام الماضي (وقال لأنه لم يسم) شارح
المغفل هي (كأم) تحصل الاتصال والاتصال (ويكنز) منفيها (متوقفا) ثبوته نحو : لما يدور وقوا عذاب . أي لم
يدوروا إلى الآن وقد علم متوقع بخلاف لم فلا يكون مسببا متوقفا لهذا يقال لم يقض مالا يكون دون ذلك وهذا
معنى قولهم لم ينفصل والنفى فصل (ويصف) مجزما لهذا الدليل كقولهم

لجئت قبورهم بدء ولما * فتأديت القبور فلم تحبته

وتقول شارف الدين قولنا أي ولما أدخلها قال أبو حيان وهذا أحسن ما يخرج عليه قراءة وإن كلالا أي لما ينقص
من عمله بدليل . أيوفيهن ربك أعمالهم . قال وقد خرج على ذلك ابن الحاجب ومحمد بن مسعود القرظي في
البدع لكنه قد مر ما يوجب بطلانه . وأنهم في شك . قال وأما ما زعموا أن لا يقوم بنفسه بسبب أنه
مركب من لم وما كان معاوض من المحذوف انتهى . وقال غيره لأن مثبتها هو قد فعل بضم فاءه فكأن يقتصر
على قد كقولهم . وكان قد (وفعله) منها خروا (وأجزء الفراء بشرط) (فيها) أي في لم ولا يفهم إلا أن يرى
أزرك ومنه هشام (ومنها) أي الجوازيم (أدوات الشرط) وهي (إن) أم الباب (وما روى منها) بمعنى ما و قيل
أعم منها (وهي بسيطة وزنها فعل والفتا تأنث) ولذا لم تنون بابقية على التنكير (وأسمى بها (والواحق) وزال
تنوينها للبناء (أو مركبة) من ما الجزائية وما الزائفة كما قيل متى ما و أياهم أبدلت الهاء من الالف الأولى دفعا
للتكرار لثقلهما في المعنى وهو رأى الخليل واختاره الرضى قياسا على أخوتها (أو مركبة من) (به) بمعنى كف
(وما الشرطية) وهو رأى الخشخاش والججاج ورد بأنه لا معنى للكشف هنا الأعلى يدعوه أن يقال في مذهبنا
أصل أنه رد لكلام مقدر كأنه قيل لا تقدر على ما فعل (أو) (هي) (به) المذكورة (أضيفت لها) الشرطية وهو
رأى سيوبه (أقوال) قال أبو حيان المختار وأما هو البساطة لا تلزمه على التركيب بدليل وقول أصحابنا ما
دعوى أصل لا يطين به في موضع من المواضع (وتى وإيان) (وما) (ظرف زمان) للمعروف نحو متى تم وإيان تم أتم
(وكسر) حمزة (إيان لغة) السليم (وأنكر قوم جزمها لقلته) وكثرة ورودها استعمالها نحو . إيان مرها . إيان
يعنون . قال أبو حيان ومن لم يحفظ الجزم بها سيوبه ولكن حفظه أصحابه (وتحصن) إذا وردت (في الاستفهام
بمستقبل) كما تقدم فلا يستفهم بها عن الماضي كذا قال ابن مالك وأبو حيان ولم يحكي فيها خلافا وأطلق السكاك
والقرظي وتى في الأيناح كونها للزمان ومثلا بإيان جئت وهو يشعر بأنها تستعمل في الماضي والصواب خلاصه وقد
قيد في تلخيصه ثم قل عن علي بن عيسى الر بى أنها تحصن بمواقع التضخم نحو إيان يوم الدين . إيان يوم القيامة
والمشهور أنها لا تحصن به (بخلاف متى) إذا استفهم بها فاتها بلها الماضي والمستقبل (وجها وإن رأى) (والى ثلاثة
ظروف (للسكان) هو ملوكة فتخرج أي عن الشرطية فتقع استفهاما بخلاف حيث وقع أي استفهاما بمعنى متى
نحو . فاتوا حركم أي شتم . وبمعنى من أين نحو . أي لك هذا . وبمعنى كيف نحو . أي يحيى هذا الله بعد
موتها . واختار أبو حيان في الآية الأولى أنها شرطية أقيمت فيها الأحوال المقام الظروف المكنية والجواب
محذوف (وأى) (وهي) (بحسب ما أنشأ اليه) فإن أضيفت إلى ظرف مكان فظرف مكان نحو أى جهة تجلس
جلس أو زمان أو مفعول أو مصدر فكذلك وهي لمعوم الأوصاف (وإذا ما أو أنكر قوم الجزم بها) وخصوه
بالضرورة كذا (ولا زعموا) (لا أنهم قالوا زمان) وقيل زعموا أنه وجزم به الرضى قال بمعوم تجلس من الزمان اجلس
فيه وبمعنى تجلس من الزمان اجلس فيه وحل عليه بعضهم قوله بها نصب أقسام بلرق شتم . أى أى وقت نصب
بل زمان أفنى قلب واستدل به ابن مالك بقوله

وانك مهما أنصت بطنك سؤله * وفرجك فلا انتهى الهم أجما

ورد يجوز كون المصدر أي إعطاء كثير أو قليلا (ولا) ترد (مهما حرك) بل تزم الأسمية. قال خطاط والسبيل
ترد حرفا بمعنى أن كقوله

ومهما تكن عند امرئ من خلقه * وإن ظلمتني على الناس نعم

أفلا عمل لها وأجب بها خير تكن وخليفة اسمها رستدا واسم تكن صغيرها ومن خليفة تفسيره والظرف خبر
(ولا) ترد (نمما استفهاما) وقيل ترده قاله ابن مالك كقوله * مهما إلى الليلة سمياليه * فمما ابتدأ خبره على
وأجيب باحتمال أن ماسم فعل واستوف الاستفهام بما وحدها (ولا خبر) مهما بحرف ولا إضافة فلا يقال على
مهما تكن أكن ولا جهة. هما قصد أقدم وقال ابن عصفور يجوز ذلك كاستثنا للأدوات (ولا) ترد (إن بمعنى إذا)
وقال الكوفيون ترد بمناها نحو * واتقوا الله أن كنتم مؤمنين * لتدخل المسجد الحرام إن شاء الله * إذا
لا يصح هذا معنى وهو الشك وأجيب بها في الأولى شرط جي * لا تبيع كقولك لا ينك أن كتب ابنه فلا
تفعل كذا وفي الثانية تعليم العباد كيف يتكلمون إذا أخبر راعن المستقبل أو أن أسله الشرط ثم صار يذكر
للتبرك (و) لا ترد بمعنى (إذا) وقال قوم ترد بمناها رتأ ولو عليه الآيتين السابقتين لأن إذا فتحتاج إلى جواب كما
تحتاج إليه ان والشيء إذا انقار بأخر بما وقع أحدهما موقع الآخر (ولا تهمل) أن فيرفع ما بعده وقبل ثم خلا
على لوقاله ابن مالك كحديث فأنك إن لاتراه فانه يراك (ولا) تهمل (متى) وقيل نعم جلا على إذا كحديث البخاري
وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قاله ابن مالك قال أبو حيان وهذا شيء غريب ثم تكلم في استدلاه بما نرى
في الحديث على أن آيات الأحكام الصورية (ولا يجازي بكيف) وقال سيوطي وكثير يجازي بهما في الأعمال ويجب كون
فعلها متقيا للفظ والمعنى فهو كيف تصليح اصنع ولا يجوز كيف تحبس أذهب بالاشتاق (ولا يجزم بها) وقال
الكوفيون وفظرب نعم مطلقا وتقوم أن اقربنا ببحر كضمانك أكن (ولا) يجزم (بجيت) إذا جرد من
ما أجاز به المرء أفاضل أي وأخواتها وورديته لم يسمع فيها الاقروين بها لفظا (ولا) يجزم (المسب عن صلة
النبي) عن (التكرار الموصوف) وأجاز به الكوفيون شيئا بجواب الشرط فيقال الذي يأتي أحسن إليه وكل
رجل يأتي أكرمه واعتاره ابن مالك (خلافا لزمها) أي الأقوال في المسائل الأربعة عشرة وقديمت **بمسئله** *
(أدب ان الشرط) كلها (اسماء الا ان) فاتها حرف لا تغلق والبواقي متضمنة له (ها فانه انبت الأبا فاتها معرفة
وفي إذا مخاطب) فذهب سيوطي إلى أنها حرف كان وذهب المبرد وابن المراج والفارسي إلى أنها لم تظرف
زمان وأصلها الذي هي ظرف لما مضى فزده عليها ما وجوب في الشرط بخزم بها واستدل سيوطي بها بما لم يركب
مع ما صارت معها كالشيء الواحد قبل دلالة على معناها الأول بالتركيب وصارت حرفا وتقبل ذلك أنهم حين ركبوا
حب مع ذاتها الواحدا جزأه ببطل معنى حب من الضمية وصارت مع ذاجزه كلمة وصارت خبذا كلها ما بالتركيب
وخرجت عن أصل وضعها بالكيفية (وتقتضي) أدوات الشرط (جنتين الأولى شرط والثانية جزاء أو جواب) أي
يسمى كل منهما مجازا كقوله أبو حيان والتسمية بالجزاء أو الجواب مجاز ووجهه أنه شبه الجزاء من حيث كونه فعلا
مترابعا على فعل آخر فاشبه الفعل المرتب على فعل آخر فوابا عليه أوعقبا الذي هو حقيقة الجزاء وشابه الجواب من
حيث كونه لازما عن القول الأول فصار الجواب الآتي بعد كلام السائل (فان كانا) أي الشرط والجزاء (فحين)
فلا حسن أن يكونا متضارعين) كهمز انطوى وتأثير العمل فيما (ثم) أن يكونا (ماضيين) لسا كذا في علم التاثر
نحو * ان أحسنم أحسنم لا تحسكم * (ثم) أن يكون (الاول ماضيا) والثاني مضارع لان فيه الخروج من الماضي
إلى الأقوى وهو من عدم التأثر إلى التأثر نحو ان قام أم (ثم) أن يكون (الاول مضارعا) والثاني ماضيا وهذا القسم
أجاز به الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك (ونخصه سيوطي به والجمهور بالضرورة) كقوله

ان تصرفنا ووصلناكم وان تصلوا * ملائم أنفس الاعداء اربابا
 (ويجب استقبالهما) لان ادوات الشرط من شأنها ان تقلب الماضي الى المستقبل وتختص المضارع له (ولو كان)
 اذا وقعت (شرطا) فلها كذلك تقلب معناها الى المستقبل في الاصح كثيرها نحو . وان كنتم جنبا فاطهروا . قال
 أبو حيان ونقل عن المبرد انه زعم ان كان يتيق على مدلولها من الماضي ولا تغير ادوات الشرط لادائها عليه فهو . ان
 كنت قلته فقد علمته . ان كان قبضه قد . (وذا الفاعل قد) ظاهرة أو مقدره حال كونه جوابا في الاصح
 وذكر ان ماله تعالى الجزوى وغيره ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدره يكون جواب الشرط وهو
 ماضى القنط والمعنى نحو . ان يسرق فقد سرق أخ له . ان كان قبضه قد من دير فكذبت . أى قد كذبت
 قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه بشرطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه
 مستقبلا والا لزم من ذلك تقسيم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال فيأول ما در من ذلك
 على حذف الجواب أى ان سرق فأتى فقد سرق أخ له من قبل ومثله . وان يكذبوك فقد كذبت رسول .
 أى قبل فقد كذبت قال وسعى المذكور جوابا لا تمنع منه بحيث لا يجعلها أكثر ما يستعمل كذلك محذوفا
 (وانما يصدر الشرط بفعل مقارع غير دعاء ولا دى تنفيس مثبت أو مع لا أول) نحو ان تم اقم ان لا يكتنه فلا خير
 لك في قتله . فان لم تفعله ولان تنفعوا فاقفوا النار . ولا يصدر بمضارع دعاء ومقرون بالسبب أو سوف (أو)
 يصدر بفعل ماضى عار من قدو) حرف (نفي ودعاهو وجود) نحو ان قام زيد بقى ولا يصدر بماضى مقرون بقى
 أو بحرف نفي أو دى دعاء أو جملد أو بضعل الأخر البتة (ولو) كان الفعل (مضارع افسره فعل) بعمله فانه
 يجوز تصدير الشرط به نحو . وان أحسن المشركين استبارك . التقدير ان استبارك أحسن المشركين استبارك
 فاستبارك المتأخره فسررت الأولى المضرة وارفع أحده على انفعاليها (وكون) والحالة هذه (مضارع ادولم
 ضروره) كقوله

يثنى عليك وأنت أهل ثنائها * وليلك ان هو يستردك من يد
 والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير إما ماضيا كما تقدم أو مضارعا قرونا لم كقوله
 * فان أنت لم تفعلك علمك فانتسب * وقوله * فان هولم يحصل على النفس ضميا * (وكذا تقديم الاسم)
 على اضعاف الفعل قبله والتفسير بعلم (مع غران) من الادوات ضرورة والشائع وقوع ذلك مع ان وحدها كما
 تقدم واختصت بذلك لانها أم البلب وأصل ادوات الشرط ومن الضرورة كقوله * نحن نحن نؤمنه بيت وهو آمن *
 وقوله * حتى واغزل ينهم يحويه هو يطف عليه كاس الساقى وقوله * أيضا الرغ يجملها على (وجوزه الكسائي)
 اختيار (مع من واخوته) فأجاز تضمن زيدا يضرب أخرا به (و) جوزه (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع)
 أى المنصوب والجور ولا يهاضه ومنعوه في المرفوع (و) جوزه (قوم) منهم (في المرفوع) أيضا (ان لم يكن عود
 ضربه على الشرط) كما في متى وأيضا فان أمكن عود الضمير على لم يجوز تقديم الاسم لا تقول من هو يضرب زيدا
 أضرب بل ان من المضمر هو من واختر هذا المذهب الأخير أبو على صاحب المذهب قال أبو حيان والمصحيح المنع
 لان الفعل والعدد سيان اذ فيه الفصل بحيلة بين الاداة والفعل (وفي الفصل بين من) واخوتها (والفعل يطف
 وتوكيد خلف كوفي) * أظن بالكسائي ومنعه الفراء * قال أبو حيان وهو الذي يقتضيه واعد الصري بين
 (وفرط الجواب الاضافة) فلا يكون بما لا يشد كعبه للبند فلا يجوز ان يقيم زيدا بيم كالاجوز في الابتداء زيد
 زيد فان دخله معنى يفرجه للاضافة جاز نحو ان لم ينطع الله عصيت أريده التنبية على العقاب فكانه قال
 وجب عليك ماوجب على العاصي كما جاز في الابتداء نحو أنا أبو الهم وشعري شعري ووسنه فن كانت هجرته

الى الله رسوله فجهزته الى الله رسوله الحديث (وتدخله الفاء ان يوصح) تقديره (شرطاً) بأن كان جملة اسمية
 كقوله ان تركوا فركوب الخيل عاداتهم أو فعل أمر نحو . ان كنتم تحبون الله فاتبعوني . أو دعاء نحو ان
 مات زيد فوجه الله أو فوجه الله أو مقر وتلخص تنفيس نحو . من يرتد منكم عن دينه فسوف يأت الله بقوم .
 أو يصرفني غيري لا يتحوان قادم يذيقا يقوم أو ظن يقوم عمرو أو يقتضوه ان يسرق فتدسرق . أو جاهدوا
 ان تبدوا الصدقات فتعماهي . ان ترى أنا أقل منك مالاً وللفاقسي رب . ان أقبل زيد فاقبل أحسنه قال أو
 حيان وهذه الفاعلي فاعل السبب الكاشفة في الإيجاب في نحو قولك يقوم زيد فيقوم زيد فيقوم عمرو وكبار بط بهاء التصديق
 ر بط بهاء عند التقدير ولا يجوز غير هامن حروف العطف لانه بمنزلة الـ بط السببي وسبقت هنالـ بط للتشريك
 وقال بعض أصحابنا هي هنا عطفة جملة على جملة فتخرج عن العطف قال وهذا عندى فيه نظراتى (وقى) جواز
 (حذفه) أى الفاء أقوال . أحد هاجموا ضرورة واختاروا نقله أو حيان عن بعض العوامين ونرج عليه قوله
 تعالى . وان أطمعهم انكم لشركون . ثانياً المنع في المألين قال أو حيان في محضولى قد . أن المرد منع من
 حذف الفاعلي الضرورة وانما منع في قوله . من فعل الحسنات الله يسكرها وان الـ واية من فعل الخبر قال حن
 يشكره قال وهذا ليس بشئ لانه على تقدير محض الـ واية لا يضمن ذلك في الـ واية الأخرى (ثالثاً) وهو (الاصح
 يجوز ضرورة) . ويتمتع في السعة وهو مذهب سيويه (و ينوب عنها في الأصح اذا العجائية في) جملة (اسمية
 غير طلية ولا منغية) قال أو حيان النصوص متطابقة في الكتب على الإطلاق في الـ بط باذا ولكن السماع عموماً
 ورد في ان قال تعالى . وان تسهم سبعة بما قسمت أيديهم فتنطون . فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان من
 الاخوان الى سماع واحترز الـ اسمية من الفعلية فان اذا تدخل عليها الجوزان قادم باذا يقوم عمرو وبغير
 الطليقة من الطلية فلا يجوز ان يصح باذا ويله وان أطاع اذا سلام عليه وبغير المقيمين المتغية فلا يجوز ان
 يتم باذا مأمرو قائم وانما تدخل الفاء في الصور كلها ومقابل الاصح في المتن قول الانش لا يرى اذا بمنزلة
 الفاء الـ لا يقول ان ثانياً اذا كرمك كما تقول فاناً كرمك ولكن أرى الآية على حذف الفاء أى فاناً هم
 يتنطون ورده أو حيان بان حذف الفاء فيما ياربه الفاعلي في كلامهم الا في الشعر ولو جاز حذف الفاء رفعت
 في قولك ان تقوم أو قوم ولن يحى منه شيء فالصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه انتهى (ومن ثم) أى من هنا وهو
 ان اذا ثابته عن الفاء أى من أجل ذلك (لا يمحضان) لان المعروض لا يجمع مع المعوض فلا يقال ان يتم باذا
 عمرو قائم (ورفع) الجواب (وجوب ان قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو . ومن عاد فيتم الله منه .
 أم مضارعاً نحو . فنؤمن بربه فلا يخاف منسأ . رفع لانه حيث من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره
 فهو يتم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك لحكروا يادة الفاء فكان الفعل يجرى ولكن العرب التزمت فيه
 الرفع فلم يأنها غير زائدة (و) رفع الجواب (جواز ان كان الشرط) فعلاً (ماضياً) نحو ان قام زيد يقوم عمرو وقوله
 وان أمه خليل يوم مثله * يقول ان غائب مالى ولا حزم

ومن شواهد الجزم قوله تعالى . من كان ير بما الحياة الدنيا وزينة تهاوفى اليهم . من كان ير بدون الآخرة نزله
 في حوته . قال أو حيان ولا نسلم خلافاً في جواز الجزم وانما فصيح مختار الاما ذكره صاحب كتاب الاعراب عن
 بعض العوامين انه لا يجزى في الكلام النسخ . وانما يجزى مع كان لانها أصل الافعال * قال والذي نص عليه
 الجماعة ان ذلك لا يمحض باهـل سائر الافعال في ذلك مثلاً وأنشد سيويه للغزوق
 دست رسولان القوم ان قدروا * عليك يشغوا صدوراً ذات وغير
 قال وأما الرفع فهو مسدود ونص بعض أصحابنا انه أحسن من الجزم * واختلف في تحريكه هـال سيويه به

على نية التقديم والجواب محذوف وقال المبرد والكوفيون انه الجواب وانه على حذف الفاعل قال آخرون
هو الجواب لا على افعال الفاء لا على نية التقديم ولكن لما ينظر لاداة الشرط تأثير في فعله لكونه ماضيا نصف
عن العمل في فعل الجواب (والا) بان كان الشرط مفارعا (فصرورة) رفع الجواب كقول
يا أقرع بن حابس يا أقرع • المان بصريح أنك تصرع

والاختيار جزءه قال تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا • واذ رفع فذهب سببه وانه على نية التقديم والتأخير
ان كان قبله ما يمكن أن يطلبه كالمبتدأ والاعمال افعال الفاعل تأتي آتيا اذا ساء في الشعر وذهب المبرر انه
على افعال الفاء في الحالين لانه جواب في المعنى قد وقع في عمله فلا ينوي به التقديم (وبما) أي الجواب (الأداة)
عملت فيه كما عملت في الشرط باتفاق لا قسما أي ما عملت فيها كما عملت كان وطن وان في جزئها هذا مذهب
المحققين من البصريين وعمر السيرا في سببه وباختاره الجزوي وابن عصفور والابدي (وقيل) حازه فعل
(الشرط) قاله الاخفش واختاره ابن مالك لانه مستند بما أحدث فيه الأداة من المعنى والاستلزام ورد
بان النوع لا يصل اذ ليس أحد هما أو من الآخر وانما يعمل بجزءه وهو أن يفهم العامل من غير النوع أو
شبه كعمل الاسماء في الاسماء (وقيل) حازه هما أي الأداة والفعل معا ونسب أيضا للاخفش قال المجموع هو
الطالب فهو العامل قال واطل أن يكون الممنون لان الجرم نظير الجرم فاذا كان الجار هو أقوى لا يصل هذين
فأحرى أن لا يعمل الجازم وريان الجار لا يقتضي معمولين والجازم يقتضي مفعولين هما وبان كل ما نزل
مركب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كاذما وحيفا وقد يصف فعل الشرط دون الأداة فدل على أن العامل
ليس مركبا منهما وبان الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط لزم
إبقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداة وحذف فاعلم أن يكون قد أخذت معمولها واحدا فلا
يقبح (وقيل) جازمه (الجوار) قاله الكوفيون قياسا على الجوار قال أبو حيان وهذا اختلاف لا يرتب
عليه فائدة ولا حكم لظن (وقيل) فعل الجواب (مبنى) وفعل الشرط (مرب) (وقيل) هو (والشرط) أصانبيان
والقولان للآتي استدلال على بناء ما بان الفعل لا يقع موقع الاسم في المطلق فلا يكون مفعولا على ان سبب
أجواب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدلال لبناء الجواب قطعا بأنه يمكن له عامل فكان مفعولا له لم يصح
عنده عمل ما تقدم فيه قال أبو حيان والمآز في رأيه مخالف لجميع الصوريين • (البصريون) قالوا
(لأداة الشرط المصدر) أي صدر الكلام (فلا يسبقها معمول معمولها) أي لا يجوز تقديم شيء من
معمولان فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها إلا ما عدهم كأداة الاستفهام وما التائب ونحوهما على المصدر
ولا يعمل ما قبلها فبما عدها ما يتبع مستأنفة وأمين على ذي خبر أو نحوه جواز الكسائي تقديم معمول
فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو خير ان تفعل نيل الله وذر يران أنتي صب قال أبو حيان ويحتاج
إجازة هذا التركيبان • معاص من العرب (غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فانه يجوز تقديمه نحو خيرا
ان أنتي صب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف والتقدير
تصيب حيران أنتي (قال أكثرهم) أي البصريون (ولا الجواب) أيضا لا يجوز تقديمه على الأداة لانه ثابت أيضا
عن الاول متوقف عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليها كذهب الكوفي ماضيا كان أو ماضيا عتوق
انفت وأقوم انفت (والتالي يجوز) تقديم الجواب (ان كان مفارعا) ويتمنع ان كان ماضيا عليه المآزني
لان المضارع هو الاصل فلم يكتف به التجوز بخلاف الماضي فانه يصور فيه بان يرب بصيغة تعين المستقبل فان
قسم وجهه التأخير كثر التجوز (و) (أيها) يجوز تقديم الجواب (ان كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين)

بختلف ما إذا كان الشرط وحده ماضيا ووجهه ان لم يظهر للاداة فيه عمل اذا تأخر جاز تقديمه لانه متقدما كلمة
 مؤخر افكان كاعلم بعمل فيه يختلف المتعارف فانه سائر جهله بتقديمه على الجائز تقديمه الجهر وروى الجار
 (قبل ولا) يسبق (الجواب الجزم معمولا) قاله الفراء والصحيح جوازه وعليه سيبويه والكسائي نحو ان تأتني
 خيرا صب (وعلى الاول) وهو منذهب الاكثر منع تقديم الجواب على الاداة مطلقا (ان تقدم شبه فدلله)
 وليس اياه (وشعرطه اختيار امضى الشرط لفظا) وسعى بان كان متلوا عاقرا لم (في الاصح) نفوق ان قلت
 وأقوم ان قلت وأقوم ان لم يتم قال سيبويه هكذا جرى في كلامهم وأما الشرع فحل ضرورة واتساع وأجاز
 الكوفيون سوى الفراء أن يصف جواب الشرط في الاختيار وفصل الشرط مستقبل قياسا على الماضي
 فاجازوا أنت ظالم ان تفعل (فان لم يكن) فعل الشرط ماضيا ضرر ماضى على الاصح (وهو مع ما ومن أو أي صرن
 موصولات) أي حكم لمن بذلك الذي هو من معانيها (اختيارا) وزال حكم الشرطية لزال شرطها وهو الماضي
 فبني الجزم نحو أي من يأتي وز يصعب متصهوا كرم أهم يصح ويحتد فتأتي أحكام الموصولات من جواز
 عمل ما قبلها فهو حكم الضمير العائد عليها وصلها وغير ذلك وأما في الشعر فيجوز بقاء الشرطية في الجزم (وكذا ان
 أنصف لمن) أي لمن وما أو أي (زمان) يجب لمن في السمعان يكن موصولات نحو أنذ كرا فمن يأتنا تأتية ولا
 يجوز الجزم عند سيبويه والجرى والمنازى لان أسماء الاحيان لا تضاف الى الجمل الشرطية المصدرية بان فكذا
 لا تضاف الى ما ضمن معنى ان (خلا فلاز يادى) أي امحق في ذهابه الى جواز الجزم اختيارا كقوله

على حين من تثبت عليه ذنوبه * يربس به اذ في المقام تدابر

والادلون قالوا هو ضرورة (و) يجرى هذا الحكم وهو وجوب الرفع واستماع الجزم (مطلقا) أي في الاختيار
 والضرورة اذا وقع (بعد باب كان وإن) نحو من كان يأتنا تأتية وان من يأتنا تأتية وليس من يصمن التامنين
 اليه لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله (ولكن) الختصة تصور ولكن من يز وروى ضرورة (واذا لم يلق الجزم) نحو
 مررت بز يد فاذ من يززه يصمن اليه (وما) النافية تصور لمن يأتنا ناطية لان ما لا تأتي الجمل الشرطية (وهل)
 تصور لمن يأتنا تأتية لان هل لا يستفهم هاهن الجمل الشرطية (قبل والهمزة) قاله ونس قياسا على هذا والاصح
 جواز الجزم بعدها وكون من شرطية لانها توسع فيها فاستفهم هاهن الجمل الشرطية كما استفهم هاهن غير ذلك
 نحو ان تأتني أنت فلما حسن ذلك في إن حسن في اخواتها نحو لمن يأتنا تأتية * مسئلة يصف الجواب للليل
 كقوله تعالى . ائن ذكرتم . أي نظيرتم وقوله . وان كان كبير عليك اعراضهم فان استسلمت . الآية أي فاضل
 الخلف (لتقدم شبه) على الاداة كما مر (و) لتقدم (جواب قسم) يدل عليه (و) يصف (الشرط) وهو أقل
 من حذف الجواب نص عليه ابن مالك في شرح الكافي ومنه . وان أحسن المشركين استجارك . وقولهم ان
 خيرا غير (وقيل) انما يجوز حذف (ان عوض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والابدي كقوله

فطلقها فقلت لها كفى * والايضل مفرقك الحسام

أي وان لا تطلقها قال أبو حيان وليس بشئ لانهالوا كانت عوضا من الفعل المحذوف لم يجر الجمع بينهما مع أنه
 يجوز ونحو وان لا يسي فلا تضر به في نحو ذلك تأتية لا عوض وورد الخلف وهو مثبت كالتقدم (ويصفه)
 أي الشرط والجواب (مع ان) بدون سائر الادوات واختصت بذلك لانها أم الباب ولا تمل في غيرها قال
 قالت بنات الحى يأسلى وان * كان فقيرا معصما قالت وان

أي وان كان كمتضمنين فر وجهه قال أبو حيان وكذلك حذف الجواب وحده والشرط وحده لا اختلعه بعد
 غير ان قال الان ابن مالك أنشد بيتا في شرح الكافية وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بسبب مقتضى وهو قوله

مى تؤخذوا قمر ابنة عامر * ولا ينج الا في الصبار زيد

(وقيل) حذفهما (ضرورة) قاله ابن مالك قال أبو حيان وتبع فيما بين عصفور قال لم ينص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل أطلقوا الجواز اذا فهم المعنى قلت وقد ورد في النثر في عدة من الآثار (لا لاداءة) أى لا يجوز حذف أداة الشرط (و) كانت (ان في الاصح) كما لا يجوز حذف غيرهما من الجوارم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف ان فيرفع الفعل وتحذف لهاء اشعارا بذلك ونخرج عليه قوله تعالى ونحسبهما من بعد الصلاة قسمان بالله (وان تولى شرطان) ضاعدا من غير عطف (الاصح) ان الجواب السابق (ويحذف جواب ما بعده دلالة الاول وجوابه عليه) ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثانى وجوابه وجواب الثانى الشرط الثالث وجوابه وهكذا على اضمار الفاء فاذا قال ان جاز يدان اكل زيدان ضحك فزيدى سرفى الاصح الضحك أول ثم الاكل ثم الجي فاداءت على هذا الترتيب عطف وعلى مقابلة عكسه فاذا وضع الجي ثم الاكل ثم الضحك لم العطف فان كان عطف الجواب بـ ما معاونه ان توفىوا وتغوا وتوكم (الأمرو) الاصح (ان الاحسن) حيث (يجي) فعل الشرط (الثاني ماضيا) بناء على ان الجواب السابق وان جواب الثانى محذوف لما مر من أنه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضيا على ان الجواب للتأخر لا يحتاج الى ذلك لا يفسر محذوف الجواب (و) الاصح (أنه) أى الشرط الثانى (مفيد للاول تقييد الحال) الواقعة قوله قاله ابن مالك قال فقولا من اجابى ان دعوة حسنت اليه في تقدير من اجابى داعياله وقول الشاعر

ان تستغيثونا ان تدعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم

في التقدير ان تستغيثونا تدعرون * قال أبو حيان وغيره ان مالك جفله متأخر في التقدير فكأنه قال من اجابى احسنت اليه ان دعوتهم من اجابى وجواب ان في المعنى حتى كأنه قال ان دعوتهم من اجابى احسنت اليه فاذا وقع دعائهم لشخص فاجابه ذلك الشخص بدعائه اياه لم الاحسان لان جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وكذا البيت تقديره على هذا ان تدعروا وان تستغيثونا تجدوا فاول الشرط بصير زاء (وان توسط الجزء والشرط مضارع واقفه) أى الشرط (معنى) حال كونه (غير صفة وصح حذفه ابد له منه) مثاله ان تأتني بمعنى اكرمك (ولا) بان لم يوافقه معنى (رفع حالا) نحو ان تأتني نصفك احسن اليك والماضي كالمنارع في ذلك وانما فرضت المسند فيه كالتسهيل لانه منتهى ظهور الامر مثاله ان آتيتني مشيا كرسك وان تأتني قد ضحكت احسن اليك وانحرز بقرينة عن الواو صفة نحو ان تأتني رجل يعرف النعوا كرمه فيعرف في موضع الصفة لرجل واصلح المحذوف خبر كان وتأتني تحوان تكن تحسن الى احسن اليك وان ظنني اصدق اصدقك فالتوسط لا بد ولا جالب في موضع نصب على أنه خبره فقول ومنه قوله زهير

ومن لا يزال يستعمل الناس نفسه * ولا يبعها يومئذ الدهر يسام

(وزادما) توكيد (ان في) ومنه * واما نزع غن * واما سينك * قال أبو حيان وذلك في القرآن كثير ولم يأت فيه الا والفعل مؤكدا لتون واما في لسان العرب فقد جاء ايضا في غير نون كثير قال

زعت تمضراتي اما أنت * بشدو الشوها الا صغر خلق ر

(و) في (أى غير مائة لضمير) بان من حذف أصلا أو أضيف لظاهر ومنه * اياما تدعو * اياما اخلين قضيت (و) في (ان وني) قال تعالى * ايمانكم وابدرككم الموت * وقال الشاعر * منى ملتقى فردن زججه * (وكذا ايمان) في الاصح * قال فاين ما بعد بله الراجح * قال أبو حيان وزعم بعض أصحابنا انها لاتراد بها وليس يصح لو رد

المتناع به (الاعتقادات في الاصطلاح) وتذهب النكوفون الى جواز زيارتها بعد عاقبتهم من ما تكرم في الكرمه
 بمسئله اخرى في اعراب اسماء الشرط واسماء الاستفهام (اذا وقت الاداء) الشرطية (على مكان أو زمان ظرف)
 أي فهي في موضع نصب على الظرف نحو متى تم اتم . وأيضا تكونوا بذكر كرم الموت . (أو) على (حدث فمفعول
 مطلق) نحو (٧) (والا فلا يقع بعد ما قبل لازم) نحو من يتم اتم نعمه (فتدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها
 (وقيل هو) (والجواب) مع ان الكلام لا يتم الا بالجواب فكان داخل في الخبر وروى بانه اجني من المبتدأ (أو متد
 واقع عليها) نحو من يضرب يدا أضربه ومن يضرب أضربه (فمفعول به أو) واقع (على ضميرها) نحو من يضربه
 زيد أضربه ومن يضربه أضربه (أو متعلقها) نحو من يضرب يدا ضربه (أو ضربه) (أو فاستحال) أي فالمسئله من باب
 الاشتغال فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الاستفهام وأن يكون في موضع نصب بفعل مضمر
 يضمر الظاهر بعدها (ومثلا) في هذا التخصيص (اسماء الاستفهام بمسئله) كقولهم لو شرط الماضى غالباً وقد ترد
 للمستقبل كان وخرج عليه قوله تعالى . وليس الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضلالا . وقول ربه

ولان ليلى الاخيلية سلمت * على ودني جندل وصغالح

سلمت نسلم الشاشة أوزقا * الباصدي من داخل القبر صاع

(وقيل دائماً) قال بدر الدين ابن مالك وعليه أكثر المحققين قال وورد شرطها في الآية البيت مستقبلا في
 نفسه أو قبلا لينا في امتناعه فيما مضى لا متناع غيره ولا يجوز الى اخراج لوجها معهما قبلها من معناها الى غيره وقال
 أبو حيان متقبلا عليه وورد في المستقبل قد قاله العويون في غير موضع (ووجهها) لفظها (ضروبه) لا يحسن
 في الاختيار لعدم تمكينا بكونها الضى ومن الضرورة قوله * لو بشأ طارها ذروحة * (وقيل) بل هو
 (لنة) لقوم فطره عندهم في الكلام (وقيل ممنوع) لا يجوز في الكلام ولا في الشعر حكى الاقوال الثلاثة أو
 حيان واختلفت عبارات العامة في معناها حتى قال بعضهم ان العامة يفهموا المعنى (قال سيوطي) هي حرف لما
 كان سبق لوقوع غيره أي انها تسمى فعلا ماضيا كانه يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكأنه قال
 حرف يقتضي فعلا متناع لا متناع ما كان يثبت لثبوته (و) قال (المعربون) هي حرف (امتناع لا متناع) أي تدل
 على امتناع الشيء لا متناع غيره واختلف في المزدبلك (قيل) المراد (امتناع الأول) أي الشرط (الثاني) أي
 لا متناع الجواب ذكره ابن الحاجب في أماليه بضمنا من عنده ووجهه بان امتناع السبب لا يدل على امتناع مسببه
 لجواز أن يكون ثم أسباب آخر قال ويحل على هذا . لو كان فيما آله الله لفسدتا . فاهما سوقة لنفي
 التعدد في الآلهة لا امتناع الفساد لا ان امتناع الفساد لا امتناع الآلهة لا تخلاف المذهب من مساق . ثانيا هذه الآية
 ولانه لا ياب من امتناع الا لثباته الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الآلهة لان المراد به فساد نظام
 العالم عن حاله وذلك جائز أن يفعلها الآلهة الواحدها منتهى وتابع على ذلك ابن الخباز (وقيل عكسه) أي المراد ان
 جواب لو يمنع لا امتناع شرطه فوق لو جئت لا كرم تلك دال على امتناع الاكرام لا امتناع العجي وهذا هو الذي
 قرره الناس بمن أثبت الامتناع فهما وهو المتبادر الى الافهام واعتكروا ابن هشام في المعنى فقال ابن الحاجب ومن
 تبعه (ثم اخذتها) فلذلك قيل (لفظا) أي بالملفوظ (وقال بدر الدين بن مالك) في بكلمة تشرح التسهيل (وشغنا)
 العلامة عبي الدين (الكافجي) رحمه الله فيما نعتاه من لفظه حال تدبره لثني (فهما) أي بالمفهوم قال أبو حيان
 كان لو عند سيوطي بهما ملفوظ ومفهوم كان ان لما ملفوظ ومفهوم فاذا قلت لوأ قلت شئت ففناء ان الشيع
 كان يقع لوقوع الاكل ولو قلت ان قام زيد قام عمرو فخطوة ملفوظ وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد
 وتارة يكون المفهوم مرادا وتارة يكون غير مرادا فلتنظر غير سيوطي به الى المفهوم فقالوا اذ اقلت لوأ قلت

لشعب امتنع الشيع لامتناع الأول وسيبو منظر الى المنطوق فاطرقه في جميع موارد (وقيل) هي حرف
امتناع لامتناع (ان كان بعد هشتان والا) بان كان بعد هشتان (فوجود) أي حرف وجود (لوجود) فان
كان الأول منفيا والثاني مثبتا حرف وجود لامتناع أو عكسه حرف امتناع لوجود قال أبو حنيفة والسبب في
ذلك عند هذا القائل اننا انفي بعد لو موجب والموجب منفي قال هذا وقول من قال حرف امتناع لامتناع
يرجمان الى معنى واحد الا ترى انها اذا كتبت حرف امتناع لامتناع لم ين من ذلك اذا كان ما بعده موجبا ان شفع
وجود الثاني لامتناع وجود الاول أو منفيا لامتناع في الثاني لامتناع في الاول أو الاول منفيا والثاني موجب لامتناع
امتناع وجود الثاني لامتناع في الاول فيكون الاول اذا ذلك موجب والثاني منفيا أو الاول موجب والثاني منفيا لامتناع
امتناع في الثاني لامتناع وجود الاول فيكون الاول اذا ذلك منفيا والثاني موجب فهو اختلاف عبارة وقد رد
لقولان بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى ولو أن ماني الارض من شجرة أو أقلها والبحر عذ
من بعده سبعة أبحر ما منعت كانت الله وقول عزهم البعد صهي لولم ينف القلم بسبب ان عدم النفي محكوم
بسوا وجدا الشرط أم لا وعدم الصيان كذلك سوا وجدا لحرف أم لا (قال) أبو علي (الشويعي) (ابن هشام
(الضراوي) انها لا تنفي الامتناع وجه ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي (بجر فالربط)
أي ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي كادلت ان على التعليق في المستقبل ولم تدل بالأجاء على
امتناع ولا يثبت بلا ادلوك ان من بدلوا الامتناع ما أغضله سيبويه في بيان معناها قال الجلال ابن هشام في المفتي
وهذا الذي قاله كاستكر الضرور ينافي فهم الامتناع فيها كاليدبي فان كل من مع لولهم فهم عدم
وقوع الفعل من غير تردد وهذا جاز استدراكه بقول لوجاز يذ كرمته لكن لم يبيح (والمقتار)
في تحرر العبارة من معناها (وقال ابن مالك) انها حرف ينقض (امتناع ما يليه واستلزامه ثابته) من غير عرض
لنفي الثاني قال هيازم بن عيسى قولك لوقام زيد قام عمر ومحكوم بانتفائه ويكون مستلزما لمبونه لثبوت قيامه من
عمر وهل لعمر وقيام آخر غير اللازم من قيامه بذا وليس له لا تعرض لذلك قال ابن هشام في المفتي وهذه
أجود العبارات (ثم يفتي الثاني) أيضا (ان تناسب) الاول بان لم يعقلا أو شرعا أو عادة (ولم يعقظ القدم
غيره) في ترتيب الثاني عليه (كلو كلن فيما لهذا الله لفسدنا) أي السموات والأرض ففسدما أي
خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعددا لمتجانز ومعمل وفق العادة عند تعدد الجاهل من المتجانز في الشيء
وعدم الاتفاق عليه ولم يعقظ التعدد في ترتيب الفساد غيره فيفتي الضايف بانتفاء التعدد المتعدي (ولا) يفتي الثاني
(ان خلفه) أي الاول غيره (كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا) فالحيوان مناسب للانسان للزومه عقلا
لانه جزءه و يعقظ الانسان في ترتيب الحيوان غيره كالحمار فلا يلزم بانتفاء الانسان عن شيء المتعدي بانتفاء
الحيوان عنه لجواز أن يكون حمارا كالا يبيح أن يكون حجرا (وثبت الثاني) مع انتفاء الاول (ان لم يناف) انتفاؤه
(وناسب) الاول (اما بالاولى نحو) نعم البعد صهي (ولم يعقظ القلم صهي) رتب عدم الصيان على عدم الحرف
وهو بالخوف المتعدي بل وانسب في ترتيب عليه أي نافي قصده المعنى انه لا يبيح الله طلاقا مع الحرف وهو ظاهر
ولام انتفاءه لجلاله تعالى من أن يصيبه (أو المساوي نحو) قوله صلى الله عليه وسلم في بنت أم سلمة (ولم تكن
ر بيبي) في حجرى (ما يلحق) أي انها لا تنف أي من الرضاة رواء الشيطان رتب عدم طها على عدم كونها ر بيته
(الرضاة) المناسبه ثم عاقر رتب أي نافي قصده على كونها ر بيته المتعدي والناسب فيه شرعا كإنتفاءه الاول
سواء لمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاة والمعنى انها لا تلحق في أصل لا لانها وصفين لوانفراد كل منهما حرمة له
كونها ر بيته وكونها ابنة أي الرضاة (أو الادون كقولك لو انتفت أخوة الرضاة لمحتل للنسب) هو على

نسوق ما تقدم فإقبله وحزمة الرضاع أودن من حزمة السب (وبلها) أي لو (اسم على أفعال فعل) يغمره ظاهر
بمده (اختيارا) كقولهم لو فأت سوار لظمتني وقول عمر لو غيرك قالها يا أبا صبيدة (و) بلها أيضا (جزأ ابتداء)
اختيارا فيقال لو ز يدقام وفارقت إن في ذلك حيث زمت الماضي ولم تعمل (خلافا للبصر بتعقبا) حيث قالوا
لا يلها إلا الفعل ظاهر أو لا يلها ضمرا إلا في الضرورة أو في نادر كلام ومن الضرورة عندهم قوله

لو غيركم على الزير يجعله * أدى الجوار إلى بني العوام

وقوله * لو بغير الماء حلق شرق * وفي التزويل قل لو أنتم تملكون فاستبدل به الأولون وتأوله المانعون
على أن الأصل لو كنتم تملكون فحذفت كان وانفصل الضمير (وجوابها) في التائب (فعل) متنازع مجزوم
(لم) كقوله

فلو كان جد يخطئ الناس لم يمت * ولكن جد الناس ليس يخطئ

(أو) فعل (ماض مثبت والغالب) حيث نذر (أقرانه باللام) المفتوحة كقوله تعالى. ولو علم الله بهم خير الأممهم ولو
أممهم لتولوا. ومن غير الغالب. لو ندمنا بجنائنا أجا (أو) ماض (منفي والغالب خالفه) من اللام ضم. لو شاء الله
ما أغركنا. ومن غير الغالب قوله * ولو نصلى الخيل لما اقترنا * (وقد يفترون) جوابها (بإذا) نحو لو جئتي
إذا لا كرمك (ونذر كونه نجسا) بقر وباللحم قال

فلو مت في يوم ولم آت عجزه * يضخى فيها أمر وغير عاقل

لا كرم به من ميتة أن نفسها * أطلع من فيها كل خرق منازل

(و) نذر (كونه مسددا رب أو الفاء) كقوله * لو كان قتل بإسلام فرامة * (أو قد) كقوله

لو شئت قد تنزع الفؤاد بشربة * تدع الحوام لا يجدن غليلا

(فان وقع) الجواب في الظاهر (جعله أنمية) جواب قسم محذوف من عن جوابها (وليس بجوابها
(خلافا لـ زجاج) كقوله تعالى. ولو أنهم آمنوا واتقوا لم يؤمن عند الله خير. فجواب لو محذوف لئلا يمتدحه
عليه وتقديره لأثبوا وقوله ثوبه إلى آخره جواب قسم محذوف تقديره والله ثوبه وقال الزجاج بل هو جواب
لو واللام هي الداخلة في جوابها (وبحذف) جواب (لو ليليل) وهو كثير في القرآن قال تعالى. ولو أن قرأنا
سبوت به الجبال. الآية إلى كان هذا القرآن قال أبو حيان ويحسن حذفه في طول الكلام (ورد) لو (لغنى)
كقوله لو تأنى قصدي وأنكر ذلك قوم وقالوا ليست قمار أسوأ وأعاصي الشرطية أنثرت معنى النفي

(و) على الأول (لأجواب لما في الأصح) قال أبو حيان هذا ظاهر المنقول ونص عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ
وأبو عمر وابن عبيد الله بن عمر بن هشام الحضري في شرح قصيدته ابن دريد قال والذي يظهر أنها لا بد لها من جواب
لكنه أترجم حذفه لأن ما ينفي النفي لا يمتنى أمكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب الجاز كان أولى من
تسكين القواعد لعدم الاشتراك لأنه يحتاج إلى وضعين والجاز ليس فيه إلا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى ونقل
الشيخ جلال الدين بن هشام في المنى عن ابن الصائغ وابن هشام أنها قال لا يحتاج إلى جواب كجواب الشرط وهو

سهو وقول في الأصح راجع إلى الأمرين معا ورد هالكتني واستغناها عن الجواب كاتين (قبل وترد لتقليل)
نحو قصدوا ولو يظلف عرق (ولا ولو ما حرقا امتناع لوجود) نحو لو لا ز يد لا كرمك فامتنع الإكرام لوجود
زيد (وإنا يلها) (أوان) التثنية وتقدم أعربها في باب المبتدأ (أوان) المنفصلة والناسبة ضم. فلولا أنه كان
من المسجعين للـ. لولا أن من الله علينا لسفينا. ولولا أن يكون الناس أمه واحدة لجئنا. قال في المنى
وصير ان وصلها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً وبمبتدأ آخره وأفعال ثبت محذوف على الخلاف السابق في لو

(وجوابهم ملأهم مع ما) النافية نحوه. ولولا فضل الله عليكم ورحته ما زكى منكم من أحد أبدا. (أومثبت مع اللام) نحوه. ولولا فضل الله عليكم ورحته لم تكسب. (وحذفنا) أي اللام (ضرورة) خاص بالشعر (أو قبل) في الكلام اختص فيه كلام ابن مسعود رغبة قال بالأول ومرة قال بالثاني ولم يقع منه في القرآن شيء ومن وقوعه في الشعر قوله. ولولا الحياء باق الدين عن بكاه (ويجوز حذفه) أي جواب لولا لئلا لئلا قال تعالى. ولولا فضل الله عليكم ورحته وأن الله تواب رحيم. أي لو أخذكم (وتردنا) أي لو لا ولوما (للتخصيص) وهو طلب بحث وازعاج (و) تردنا أيضا (هلا وال) بالتشديد والأربعة حينئذ (سائط) أي غير مركبة كما اختار ابن القواس في شرح الكافية قال لأن الأصل علم التركيب (وقيل) الأربعة (مركبات) من لو ولا ولو وما قبل ولا قلبت الهاء في هلا حمزة ذكروا في الأربعة أبو حيان في شرح التيسيل والسكاكي في المفتاح وذكره في هلا والابن مالك في باب الاشتغال من شرح التيسيل (فقتضى فعل ولو مقدرافي الأصح) نحوه. ولولا جازأعيا بأربعة شهداء. لوماتنا بالإنكسار. هلا ضربت زيدا الأكرمتم عمر أو مثال تقدير الفعل. ولولا فمعقوفه قلم

* فلا نفس لي شغيا * الأربعة ضربت زيدا الأكرمتم عمر أو مثال تقدير الفعل. ولولا فمعقوفه قلم مستدلا بالبيت: **أبو رومن** خلوها من التوبيع. ولولا آخرتني إلى أجل قريب (وقضيه) أي التخصيص (لو والا) بالتخفيف ذكر ذلك ابن مالك من التيسيل نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا. الأصحون أن يضرب الله لهم. الأثلاثون قوما تكسوا (قيل وترد لولا ونهلا استهائية ولولا نافية) وجعل من الأول. لولا آخرتني إلى أجل قريب. ولولا أنزل الميسك. ومن الثاني. فلولا كانت قرية آمنت. قال ابن هشام أكثرهم يدركوا ذلك والظاهر أن الأولى العرض والثانية مثل. ولولا جلة أغني بأربعة شهداء. والثالثة كذلك أي فلا كلمت قرية واحدة من القرى الملهكة كانت عن الكفر قبل مجيئ العذاب فتضيق ذلك ويؤيده قراءة أبي هلال يترجم هذا المعنى الثاني لأن التوبيع يقتضي علم الوقوع (وقال المالكي) ترد لوما لا للتخصيص نقله عن ابن هشام في المعنى (أما بالفتح والتشديد (وقال) فيها) (أما) بالبدل المعنى الأولى ياء استعلاء للتخصيص قال ورأت أمما إذا الشمس عارضت (الأصح) انها (حرف بسيط) وقيل مركب (معناه) يمكن من شيء) فهي نافية عن أداة الشرط وفعل الشرط معا بعد حذفها وقيل عن فعل الشرط فقط قاله في البسيط وقال أبو حيان لماذا كرفي معناها هو من حيث صلاحية التقدير ولا جاز أن يكون مرادف له من حيث المعنى لأن سقوط الحرف مبيانية لمعقولة الاسم والفعل فتستحيل المرادفون في يكن ضميا يندفعي معهما في الجواب ضمير يعود على الشرط وذلك منتف في أما وقال بعض أصحابنا لو كانت شرطالكل ما بعد علمت وقضاهما أنت تقول أعلما فاعلم فهو وعلم ذكرناه ولم تذكره بخلاف أن قام زيد قام عمر فقيام عمرو متوقفي قيام زيد واجب بأنه فعل في الشرط على ظاهره عدم التوقف عليه كقوله من يك ذاببت فهذا نفي الأثرى أن يتم موجودا كالغربة أم يمكن (ومن ثم) أي من هنا وهو كونها في معنى الشرط أي من أجل ذلك (زمت الفاء جوابها) فلم تجذف (دون ضرورة) وكذا دون تقدير قول علي الأصح) نحوه. فأما الذين آمنوا فاعلمون. لا جاز أن تكون الفاء للسلف لأن العاطفة لا تسلف الخبر على مبتدئه ولا زائدة فلا يصح الاستثناء منها فحين أنها قالوا لجزء وقال أبو حيان حذفنا الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تثنى رابطتين جنتين ولا عاطفة مفردة على مثله والتعليل يكون أما في معنى الشرط ليس يجيد لأن جوابهما يمكن من شيء لا نأتم فيه الفاء إذا كان صالحا لأداة الشرط والفاء لا زعمه أما كان ما دخلت عليه صالحا لأم يمكن الأثرى أنه يقال بهما يمكن من شيء أم بالبدل هو مجتمع ذلك في أمما يجب ذكر الفاء قبل على أن لزوم الفاء ليس لأجل ذلك انتهى وقد حذفنا الفاء في الضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم

ويجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف قوله تعالى ، فأما الذين أسوت وجوههم أكرهتم ،
الأصل فقال لهم أكرهتم حذف القول لاستثناء عنه بالقول قبضته الغافق في الحذف و رب شيء يصح تبعا ولا يصح
استقلا لا هنا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الغاء الالف في غير الضرر و رة أصلا وإن الجواب في الآية
فلنوقر المذهب والأصل فيقال لهم ذوقوا حذف القول وانتقلت الفاء للقرآن أما بينهما اعتراض (و) من
أجل ذلك أيضا لم يلها فصل لأنها لما قدرت بهما يمكن وجهها لجوابها فترادوا بها الفعل من حيث أن فصل
أشترط لايه فصل إلا أن كان جوابا والقرض أن ما بعد الفاء جواب (وتعبد) أما (التفصيل فذكره غالبا) نحو ،
فأما الذين آمنوا فاعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ، قال ابن خنبل في المعنى والتفصيل غالب
أحوالها قل وقديرك تذكر أحوالها مستغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر وبكلام يذكر بهما في موضع ذلك
القسم فالأول نحو ، فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به ، الآية أي وأما الذين كفروا فاعلم كذا وكذا الثاني نحو ، فأما
الذين في قلوبهم زيغ ، الآية أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكفون عنه أي بهم وبدل على ذلك ، والزاسنون
في العلم أي آخره (و) تعبد (التوكيد) قال في المعنى وقل من ذكره قال وأما ، أكرهتم صغير الخشعي
فانه قال فانه ما في الكلام أن تسليمه فصل فوكيد تحولز به ذهاب فلذا فصلت فوكيد فانه لا محالة ذهاب
وانه بسدد الذهاب وانهم من يعقل أمان به ذهاب وكذلك قال السيوطي في تفسيرهما بكن من حتى
فر به ذهاب وهذا التفسير يدل بغايتين بيان كونه توكيدا وان في معنى الشرط انتهى (وقيل) أما (من الغاء)
بواحد من أربعماء (أما عتبد) كالأيات السابقة (الآخر) نحو أما في السارق (بد) وقيل ان فصل به قليل نقله
في المعنى عن المصنف (أو معمول لما بعدها) إما صريحاً ، فأما البيت فلا تظهر ، الأيات أو ضمير أحوال أمان بها
فأمر به (قال السيوطي) (جعله) شرط نحو ، فأما أن كل من المقر بين فروج ووريجان ، أي بات (لا يجمل تامة)
لأن هذا التقدير ما يجازي للأصل بل الفصل بين أمان والغاء وذلك حاصل باسم واحد في الزاد على أصله من
المنع أن الغاء لا يتسم عليها ما بعد حال أوجيان إلا أن كانت الدعاء نحو أمان بدار جنة الله فخر به (مستعمل)
بمعل ما بعد الغاء فبقايتها هنا فاقا كتحديق قوله ، فأما البيت فلا تظهر ، (ثم قال السيوطي) بما جاز عمله بمحذف
أما (الفاء) عمل فاقيل وملا فلا لا ترى أنك لو حذف أمان الغاء في الآية موقفت البيت لا تظهر لكان جائزاً لاختلاف
نحو أمان بذا في ضارب لا يجوز إذا لو حذف أمان الغاء لم يجز تقدم معمول خبران عليها وكذلك لا يجوز ما ذكرها
فندي عشرى وإذا لم يلزم لا يعمل فبقايتها وقاها قال المبرد (و) (وابن درسيه) (ز) زيادة على ذلك (وان) أيضا
بمعل ما بعد هاء فبقايتها مع ما حلت نحو أمان بذا في ضارب واختار ما بين ما لا قال أوجيان وهذا البرر بوجه معام
ولا يتفحصه قياس صحيح قال وقد رجح المبرد أن يذهب سيوطي به في أحكام ابن ولادعته قال الزجاج رجوعه مكتوب
عندي بظنه فلما أحكمه عنه في المتن (و) قال (الفرام) زيادة على ذلك (وكل ما نسخ) يدخل على المبتدئين أخوات
أن وغيرها نحو أمان بذا فليتني ضارب وأما امرأ ظلي بكرم (وقيل يتخص ذلك بالظرف) والجمهور توسع فيه
نحو أمالي يوم فاقى ذهاب وأما في الدار فلن ز بذا جالس (وقيل) (ز) زيادة على ذلك (و) قيل (التعجب) إذا كان
متحديا نحو أمان بذا إذا زورني قاله الكوفيون وعلاوه بأن التعجب معمول على معناه والمعنى أمان بذا إذا زورني
كثيرا لاختلاف غير المتحدى إذا اتصل بضمير الاسم فلا يجوز زامان بذا فلا حسنة نعم زادا لم يصل به نحو أمان بذا
خا أحسن (ولا تعمل) أما في اسم صريح (فلا تنصب المفعول) خلافاً لكوفي (حيث أجازوه لمافيان بمعنى
الفعل ورويان الإساءة الصري بمتلاصق فيه المعاني وبأنه لا يصح من كلامهم أمان زها فاضنه عشر ون دره والوا
أمان بذا (في غير الظرف والمجرور والحال) فانها تعمل فيها فاقلا لأن هذا الأشياء عمل فيها فاما معنى الفعل

(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فان تلك تأتي في مصب عطف النسق (الهمزة للاستفهام) والبراديه طلب الافهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفا مختلفا لمعناها من أدوات فلم يخرج عن موضوعها فلم يستعمل لنفي ولا جحى فباعتبار هل (ومن ثم) أي من أجل أصالتها فيه (اختصت بال حذف) أي يجوز حذفها كقولها

طربت وما شوقا لي البيض أطرب * ولا لباني وذو الشيب يلعب

أراد وذو الشيب وسائر الأدوات لا تختص (ودخولها على النفي) كما تدخل على الإثبات نحو ألم يفرهم زيد وغيره لا يدخل على الإثبات خاصة (ودخولها على (واو العطف) فأنه (وم) تنبأ على أصالتها في التصدير نحو أوليسيروا في الأرض . أفلا تعلمون . أتم اذا ما وقع أتمته به . بخلاف غيرها من الأدوات فلا يتقدم العاطف بل يتأخر عنه كما هو قياس جملته أجزاء الجملة المملوقة نحو . فهل أتم متهمون . فكيف اذا أصابهم . فأين تذهبون فأين توفكون . فأى الفريقين . فالكلمة في المناقشتين . هذا مذهب سيبويه والجمهور (خلافا لغيره) حيث قال إن الهمزة في المواضع السابقة نحو ما في عله الأصلية وأن العطف على جملته مقدر في هذا وبين العاطف محاطة على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيقدر أكتوا ولم يسروا أجهلون أفلا تعلمون قال أبو حيان وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام يضعه ما فيه من التكلف وأنه غير مطلق (ودخولها على (الشرط) نحو . أفان مت فهم الخالدون . بخلاف هل فلا تدخل عليه (و) على (إن) نحو أثبت لأنت يوسف . بخلاف هل (وعدم إعادتها بعداً) يقال أن يدي السارم عمرو وأقام بدماء قد قتلوا يجوز أم عمرو ولا أم أصدبا عاده الهمزة كما يصاد الجار بعدها فكيف في نحو أعلى زيد غضبت أم على عمرو ولأن الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيسا بل يجب تقديمها عليه كما تقدم فلم تقع بعده تأكيداً لاختلاف غيرها من الأدوات فانها اذا بعد أم نحو . قل هل يستوى الأعمى والبصير هل تستوى الظلمات والنور . أم هذا الذي جوجندكم . أم هذا الذي يرزقكم (وورودها للطلب التصوي) نحو أوز يد قائم أم عمرو أديس في الإناء هل (والصدق) نحو أوز يد قائم وأقام زيد بخلاف هل فانها للصدق خاصة وبقية الأدوات للتصوير خاصة (و) ورودها (التسوية) نحو . سواء عليهم أن نذريهم أم لا نذريهم (والانكار) نحو أفا صفاكم بكم بالبنيان وأنضم من الملائكة إيانا . أفعينا بالخلق الأول أم لم يقع ذلك ومعه كاذب (والتوبيخ) أي اللوم على ما وقع نحو . أتعبدون ما تنصون (والتعريض) أي جل الخالط على الإقرار نحو . ألم نشرح لك صدرك أي شرحنا (والتكلم) نحو . أصلاتك تأمرك أن تترك ما يبعد أباناً (والأمر) نحو أسلمت أي أسلموا (والتعجب) نحو . ألم تر أني ربك كيف مد الظل (والاستبطاء) نحو . ألم يأن للذين آمنوا . وسائر الأدوات لا ترد على من ذلك (الألف اللينة) وهي (التي لا تقبل الحركة) قال ابن جني وهو المسمى لا (الذي يذ كر قبل الباء عند الحروف) وإن لم يكن أن يلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخوانه أذبل صادق (توصل إلى النطق به باللام) كما توصل إلى اللفظ باللام التعريف بالألف حين قيل في ابتداء الكلام لا يتقارن وأن قول المعلنين لا ألف خطأ لأن كلامهم اللام والألف قد مضى ذكره ونيس التعريض بأن كيفية تركيب الحروف قبل مراد أسماء الحروف البسيطة قال وأما قول أبي النجم

أقبلت من عند يانك الحرف * فخطرت جلاي بخط عطف * تسكين في الطريق لا م

فعله فتعاه من أفراء العامة لأن الخط ليس له تعلق بالعصا حاته في وفي حاشية الكشف للفتناني كل الحروف اذا عطف صدر فيها الاسم بالمسمى الألف فانه لا يتأني فيه ذلك (وفي آيتهم الأصل قولان) قال الفراء الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة تركب منها وقال ابن كيسان الألف هي الأصل وفي حاشية الكشف للفتناني قالوا الألف على ضربين لينة ومحركة فاللينة تسمى ألفا والمحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث

لأصلي وأما إذا كوفي التهجى ألف لا الهزلة انتهى وهذه الجملة معترضة وكذا سابقها وخبر المبتدا قولى (تزد)
 للانكار جوازاً فى منتهى المنكسر ووقتها بعد هزلة لم تفصل) كقولك لئن قال لقيت عمراً أعمراه منكراً لقائه
 وتعمل المنتهى وصفه والمطوف عليه كقولك لئن قال رأيت عمراً الفاضل أعمراً الفاضل وإن قال رأيت زيدا
 وعمراً أن زيدا وعمراه وذلك غير لازم فلك أن لا تلحق وتقول أعمراً أو عمراً الفاضل أن زيدا وعمراً فان وصل
 المتكلم ولم يقف امتنع الحاقاً بنحو أعمراً يا هذا وكذا وإن فصلت الهزلة من المنكسر بنحو أقول عمراً واليوم عمراً
 (وتقلب بعد ضم) واو (وكسر) ياء للجانسة كقولك لئن قال قام عمراً وعمروه ولئن قال قام زيد بالفاضل أن زيد
 الفاضل أو ولئن قال مررت بالحارث الحارثية (أو) تقلب بعد (تنوين) مطلقاً (ياء) ساكنة بعد كسر
 التنوين لالتقاء الساكنين فيقال فى قام زيد أزيد يدينه وفى ضربت زيداً أزيد يدينه وفى مررت بزيداً أزيد يدينه (و)
 ترد (لأنك كبر كنكنا) أى كالتكرار من الاتصال بمعنى الكلمة جوازاً كقول من أراد أن يقول رأيت الرجل
 الفاضل فسمى الفاضل فأراد مد الصوت ليند كراخه فرفع الكلام رأيت الرجل ومن أراد أن يقول قام زيد
 قسى زيد قاماً وفى قلبها واواً بعد ضمة وياء بعد كسرة للجانسة كقول من أراد أن يقول يقوم زيد قسى زيد
 يقومه ومن أراد أن يقول قد قام قسى قام قدى وتقلب بعد الساكن الصصح أيضاً كقول من أراد أن يقول
 لم يضرب زيد بقسى زيد لم يضرب بغيره بخلاف المعتل فإنه يستغنى عنه عن مدة التذكّر نحو موسى وتغارق مدة
 الانكار فى أنها لاتنضمها هاء السكت لأنه غير فاصد للوقف وأما عرض ما أوجب قطع كلامه وهو طالب التذكّر
 ما بقى بخلاف المنكسر (و) (رد فاصلة بين الهزتين) جوازاً نحو أأندزهم . ولا فرق بين كون الثانية مخففة
 أو مسهلة (و) (رد فاصلة بين التونين) تون النسوة وتون التوكيد بنحو اضر بنان وهذه واجبة كاسياء (و) (رد
 لتبديل ذلك) كمد الصوت للنادى المستغنى أو المنعجب منه أو المندوب كما تقدم فى عمله (ألا) بفتح الهزلة
 والتخفيف (حرف استفتاح وتنبه) وتدخل على الجتين نحو ألا أنتم هم السفهاء . ألا يوم يأتيهم ليس مصر
 وفاهتهم . (وتكثر قبل النداء) كقوله * ألا يا عبد الله قلى منيم * (وقال) فيها لا يبال الهزلة هاء قرئ
 هلا يا سجد والله (وكفى فى التنبه) ياء كهذه الآية (وها) وأكتر استعمالها مع ضمير رفع منفصل نحو هاتم
 أولاء . ومع اسم الإشارة كهنذا زيد وتقول مع غيرهما كقول النابتة

هاتم ذى عذرة إن لا تكن نعت * فان صاحباً مشاركاً للنسك

(ونبى يا غالباً أمر) كالآية وكقوله * أيا ساسى يا دارى على البلى * (أوليت) نحو . باليت قوى
 يعملون . (أورب) نحو لرب تأسية فى الدنيا عارية يوم القيامة وقد قبلها الجملة الألفية كقوله

يا لعنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار

(أما) بالفتح والتخفيف (كالا) فهو حرف استفتاح وتنبه (ويكثر قبل القسم) كقوله
 أما والله أبكى وأحسك والذي * أمانت وأحيا والذي أمره الأمر

(وتبديل هزتها هاء وعينا) فيقال هاو هما (وتخفف) أى الهزلة فىقال ما قال

ما ترى للهمر قد أباد منعدا * وأباد المراد من عدنان

(أو) تخفف (الألف) فى الأحوال الثلاثة فىقال أم وهم وعم لغات (و) تكون (بمعنى حقاً) وتفتح بعدها أن نحو
 أما أنك ذاهب وهى حينئذ (اسم) مرادف له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها من أعان ومعرها مكرراً مازك
 من حرف واسم كقال الفارسي فى يازيد (أو مركبة) من كلمتين (هزلة الاستفهام وما) اسم بمعنى شئ ذلك الشئ

حق فالمنى أحقا (وهي) أي أمّا حينئذ (تصب على الظرفية) كما اتسب حقا على ذلك في نحو قوله
 * أحسان جيتنا استقلوا هذه (أقوال) قال ابن هشام الثالث قول سيور يد وهو المصحح (قال
 الباقي (ورد) أمّا) (العرض) بمنزلة الألف تنص بالفاعل نحو أمّا تقوم أمّا تعد قال ابن هشام وقد عني في ذلك أن
 الهززة للاستفهام التقريرى ومنافية **تنبية** ظاهر كلام ابن هشام في المنى أن الاستفهام والتنبية في الـ
 وأما متلازمان حيث جعل التنبية معناها والاستفهام مكانها وعبارته إن الاتكون التنبية قد قبل على تحقق
 ما بعدهما يقول المبرور فله حرف استفهام فينبون مكانها وهم لون معناها وأذا تها التحقيق من حيث تركبها
 من الهززة ولا وهززة الاستفهام إذا دخلت على النسب أخذت التحقيق وظاهر كلام ابن مالك وأبي حيان أنهما
 معنيان مستقلان وعبرة التسهيل وتنبية التنبية إلى الأول وأما الاستفهام مطلقا قال أبو حيان في شرحه
 في قوله وقد يميز إسماء بالقلبة يعني أن الأكثر أن يكون للاستفهام مطلقا أو قصدهم ذلك تنبيه أم لم يقصد التنبية
 (أي) بالفتح والسكون حرف (لتفسير يجرّد) نحو فندى عسجد أي ذهب وغشغش رأى أسد (قالها) عطف
 (بيان) على ما قبلها (أو بدل) منه (وقيل) عطف (نسق) قاله الكوفيون وصاحب المستوفى والمفتاح ورد بها نزل
 عاطفا يصلح السقوط دائما ولا عاطفا ملازم للعطف الشيء على مرادفه (و) لتفسير (جلة) أيضا كقوله
 * وزممني بالطرف أي أنت مذنب * (فان وقت بعد تقول وقبل) فصل (مسند الضمير حكى)
 الضمير نحو تقول استكفته الحديث أي سأله كفته يقال ذلك بضم التاء ولو جئت فاذا مكان أي قصت فقلت
 إذا سألت لأن إذا ظرف لفعل (أي) بالكسر والسكون حرف (للجواب كنم) فيكون لتدقيق الخبر ولاعلام
 المستعبر ولوقد الطالب وتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيد أو اضرب زيد أو اضرب زيد (و) تفرق نعم
 في أنها (لا تع) الأقبل القسم كقوله تعالى: ويستبشرونك أحق هو قل إني أرى ما تهملون ومن تكون مع قسم
 وغير قسم (قال ابن المحارب) لا تع أيضا (لا بعد الاستفهام) كالأية وغيره لم يرد كذا في المفتي إلى
 تضمينه وإذا وليها حرف القسم نحو إني والله فلا يجوز فيها الاثبات الباء (فان حذف) الواو (ووابها) اللفظ الله جار
 فيها (سكون الياء) وحينئذ فليقل ما كان على غير حدما وهو المستثنى من قاعدة المنع (و) جار أيضا (صديها
 وحذنها) لالتقاء ياءسا كقوله لا أم الله (أجل) يسكون اللام حرف (للجواب كنم) فتكون تصديها للضمير
 وإعلاما للضمير ووعده الطالب وتقع بعد نحو قام زيد وما قام زيد وهل قام زيد واضرب زيد أو لا تضرب زيد
 (ونخصها قوم بالخبر) دون الاستفهام والطلب وعليه (الخبر) أي وأبن مالك (و) خصها (ابن خرووف) به
 (في الغالب) قال أكرماتكون بعده (و) خصها (الباقي) خبر النفي والنهي وجه الخبر المثبت والطلب بغير
 النهي (و) خصها (بضم بغير الاستفهام) أي بالخبر والطلب وقال لا تخين بعد الاستفهام وعن الاختص
 هي بعد أن جاز حسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها (يجل) حرف (له) أي للجواب كنم واسم فعل
 بمعنى يكفي (و) اسم (مرادف) لمسب) ويقال على الأول بيجنى وهو نادر وعلى الثاني بيجلى قاله الأبيجلى من
 الشراب الأبيجلى (بلى) حرف من جلى (له) أي للجواب أصلى الآف (وليس أصلها بل) العاطفة بين النفي في
 الفصل (والاقتزائية) عليها دخلت للايجاب وقبل للأضراب (أولتايت خلافا لزمه) استدل قائل
 الأول بلزوم كون ما قبلها متصفا أبدا والثاني بما لها وكتابها بالياء والقياس على تأنيث رب ونحوها بالياء
 (وتخص بالنفي وتنبه) سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى أو بقر ونابا للاستفهام
 حقيقيا كان نحو اليس زيد بقاءم يقال بلى أو تويفنا نحو أيجب الانسان أن لن نجع عظامه بلى أو تقرر يا
 نحو ألسن ربكم قالوا بلى أرى النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بلى ولذا قال ابن عباس وغيره ولو قالوا

ثم كفروا وجهه ان ثم تصديق للتجربة في أو إيجاب وأما وقوعها بعد الاستتمام للثبوت في حديث أن ترون
أن تكونوا ربيع أهل الجنة قالوا بلى فهو ما قبل أو من نصير الرواة كما ترون في غير ما وضع (جل) حرف (له) أي
للجواب (كنتم حكاة الزناج) في كتاب الشجرة (وربما يعني عظيم) قال
قوى هم قتلوا أسيه أخى * فإذا ريمت بعيني سهمي
ولئن عفوت لأعقون جلال * ولئن سطوت لأوهن عظمي
(و) بمعنى (خبر) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه * الا كل شيء سوا جلال * (و) بمعنى (أجل)
قالوا فعلت ذلك من جلال أي من أجلك وقال جيل

رسم دار وقتت في طله * كدت أقض العداة من جلله
قبل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني (جبر بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كما مس
(والفتح) للتحفيف كابن وكف حرف (له) أي للجواب (كنتم) قال في المعنى لاسم بمعنى حقايقكون
معدرا ولا بمعنى أبدا فيكون نظرا فالأعراب ودخل عليها ألم ولم تؤكدا جيل في قوله
* أجل جبر ان كانت راء أسافله * ولا قول به لا في قوله

أنا تقول لابنة الجبر * يصدق لا إذا تقول جبر
وأما قوله * وقائلة أسيت قلت جبر * فالتورين فيه لترمز وهو غير مختص بالاسم انتهى وفي شرح التسهيل
لأن حيان جبر من حروف الجواب فيها خلاف أي اسم أو حرف (السين وسوف) كلاهما (للتنسيق)
أي تخليص المضارع من الزمن الفتيق وهو الحال إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال (قال البصريه وزمنا مع
السين أضييق) منمع سوف نظرا إلى أن كثرة الحروف تفيد بالغة في المعنى والكوفيون أنكروا ذلك ورد
ابن مالك بما قبله على المعنى الواحد في الوقت الواحد قال تعالى . وسوف يؤق الله المؤمنين أجر أعظما . وأولئك
سنؤتيهم أجرا عظيما . كلا سيعلمون ثم كلا سوف يعلمون وقال الشاعر
وما حلة الا سيصرف حالها * إلى حالة أخرى وسوف يزول

وبالقياس على الماضي فان الماضي والمستقبل متقابلان فكأن الماضي لا يقدر به الا مطلق المضي دون تعرض
لقرب أو بعد فكذلك المستقبل (قلت) وهو ممنوع فان الماضي أيضا قرأ فيه وقالوا ان قد تقر بمن الحال
(قيل والاستقرار) ذكره بعضهم في يقول السفهاء الآية متعبان ذلك انما زل بعد قوله ما ولا هم بغامت السين
إعلاما بالاستقرار لا بالاستقبال قال في المعنى وهذا لا يعرفه النحويون وما ذكره من ان الآية زالت بعد قوله غير
موافق عليه (وتخص سوف خلافا للسيراق بدخول اللام) نحو ولسوف يهطيك ربك * (و) بجواز
(فصلها بالفتحة ملني) نحو * وما أدري وسوف إخال أدري * والامر ان يمتنع في السين وجوزها
السيراق فيها أيضا (وسو) بحذف الفاء (وسى) بحذفها وقلب الواو يا بمبالغة في التحفيف (وسف) بحذف
الوسط (لغات) حكاهما الكوفيون قال الشاعر * فان أهلك فسوف تعيدون ضدى * (وقيل) ان هذا
الحذف بوجوه (ضرورة) خاص بالشعر لالفة (وليست السين مقتطعة منها) أي من سوف بل هي أصل
برأسها (على الأصح) لان الاصل عدم الاقتطاع وقيل انها فرعه ومقتطعة منها ورجم ابن مالك وردبائها
لو كانت فرعاً ساوتها في المدة ولكانت أقل استعما لامنها وأجيب عن الاول بالترامه كما تقدم وعن الثاني
بان الفرع قد يفوق الاصل كنتم وبش فانهما فرعا عرك العين وهما أكثر استعমা (قد حرف مختص بالفعل
المتصرف الخبري المذهب المجرد) من جازم ونائب وحرف تنفيس فلا يدخل على الجملة كسي وليس ولا انشائي

كنم وبشس ولا تنفي ولا تقترن بما ذكر (و) هي منه كالجزء من ثم (لا يفضل منه بشئ) فيجب أن يقال
قد زيدا رأيت (الإقسام) كقوله * أخال قد والله أو طأت عشوة * ومع قد لعمرى بى ساهرا وقد
والله أحسن (وتكون لتوقع) من المضارع كقولك قد يقدم الغائب اليوم إذا كنت تتوقع قدومه ومع
للماضى قال الخليل يقال قد فعل لتقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة منتظرون
لذلك وفي التزيل . قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها لها . كانت تتوقع إجابة الله عز وجل لدعائها
(وقيل) لا تكون له (مع الماضى) بل مع المضارع خاصة لأن التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع (وأنكره
ابن هشام) في المسمى (مطلقا) فقال والذي يظهر لي قول ثالث وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا ما في المضارع فلان
قوله قد يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد إذ الظاهر من حال الخبر عن مستقبل أنه متوقع له وأما في الماضى فلأنه لو
صح إثبات التوقع لما يجنى أنها تدخل على ما هو متوقع لمصح أن يقال في لارجل النخع أن لا لا يستهام لها لا
تدخل الأجواب لأن قال هل من رجل ونحوه فالتى بعد لا يستهمن عن من جهة شخص آخر كأن الماضى بعد قد
متوقع كذلك قال وعبارتان مآل في ذلك حسنة فانه قال أنها تدخل على ماض متوقع ولم يقل أنها تفيد التوقع
ولم تعرض للتوقع في الدخول على المضارع لبنة وهذا هو الحق انتهى وقال أبو حيان في شرح التسهيل
لا يمتنع التوقع في قدس دخوله على الماضى لأنه لا يتوقع إلا المنتظر وهذا قد وقع والذي تلقناه من أقواله
التي هي بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضى وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل الآن عنى
بالتوقع أنه كان متوقعا ثم صار ماضيا (و) تكون (لتقريب الماضى من الحال) تقول قام زيد ففصل الماضى
القريب والماضى البعيد فاذا قلت قد قام اخنص بالقرب (والتقليل مع المضارع) نحو قد يصعد الكذب
وقد يبيع الفضل (والتعقيق معها) مثاله مع الماضى قد ألق من زكاه ومع المضارع قد يلزم ما أتت عليه (قال
سيويه والتكثير) كقوله

قد أركل القرن مصفرا أنامله * كأن أوابه عجت خرصاد

(و) قال (ابن سيدة والننى و) سكتي قد كنت في خبر قرفة نصب تعرف وأشار إليه في التسهيل بقوله وربما
نفي قد نصب الجواب قال ابن هشام وعمله عندي على خلاف ما ذكر وهو أن يكون كقولك الكذب هو
رجل صادق ثم جاء نصب بعده نظرا إلى المعنى قال وإن كانا محكي بالنفي لثبوت النصب فيه مستقيم لمجي
قوله * والحق بالحجاز فاسترحبا * وقراءة بعضهم . بل قد يذف الحلق على الباطل فيمنعه . (كل اسم)
موضوع (لاستحقاق أفراد المتكرر) نحو . كل نفس ذائقة الموت . (والمعرف الجموع) نحو . وكلهم آتية .
(وأجزاء المفرد المعرفة) نحو كل زيد حسن (وتقع توكيد أوساى) في بحث التأكيد في الكتاب الخامس
(ونعتا الأعلى السكالم) لتكرره وأسورة (تضاف خات الظاهر مما تله لفظا ومعنى) نحو أطمع مشاة كل شاة قوله

وإن الذى حانت بخلج بها زم * هم القوم كل القسم بالأم خالد

(قيل ومعنى قط وتالية للعوامل تضاف للظاهر) نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . (أرضعير محذوف)
نحو . كلا هدينا . أى كاهم (فان أضيف لصغيره ذكر ولم يعمل فيها غير الابتداء غالبا) نحو . إن الأمر كله
لله . فحين رفع كلهم كاهم آتية ومن القليل قوله

يبدأ فمادت عليه دلاؤهم * فيمدرعها كنارها وما تل

(وقيل دائما ثم إن أضيف لمعرفة روى في ضميرها المعنى أو اللفظ) وقد اجتمع في قوله تعالى . إن كل من في
السموات والأرض إلا في الرحمن عبد القدا أحصاهم وعدم عدوا كاهم آتية يوم القيامة فردا . (وأوجه) أى

مراعاةً بمقتضى (ابن هشام) فقال في المتن والصواب أن الغيبة لا يعود إليهما من خبرنا إلا مفرداً مذكراً على لفظها
 نحو قولهم أتبه . كل أولئك كان عنه مسؤولاً . كلهم جامع الأمن أطعمته . وكلنا عبد الله وأما الآية الأولى فجملة
 لقصد أحصاهم . أحببها القسم وليست خبراً عن كل واحدٍ من راجع إلى الكل (أو) أضيفت (إلى) إشارة
 فثالثها (أي الأتوال) وهو المختار وقاله (أي لابن هشام) إن نسب الحكم لكل فرداً للفظ) نحو كل رجل يشبه
 ربيعة (أو) نسب (للمجموع ظلمني) نحو كل رجل قائمون أي مجموع الرجال وأول الأقوال وعليه ابن مالك
 وجوب مراعاة المعنى طغاف ذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً في نحو . وكل شيء فصوله في الزبر ومفرداً مؤنثاً
 نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . ومثني في نحو

وكل رفيق كل رجل وانما تقاطع القناقوما هم الخوان

ومجموعاً مذكراً في نحو . كل حزب باللهيم فرحون . ومجموعاً مؤنثاً في نحو
 . وكل نصيبات الزمان وجدتها . سوى فرقة الأحاب هيئة المطلب

والثاني وعليه أبو حيان جواز الأمرين مطلقاً كقوله

جاءت عليه كل عين زرة . فترك كل حقيقة كسرت

فقال ترك . ولم يقل ترك فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون (أو قطعت) عن الإضافة لفظاً (فجوزها)
 أي مراعاة اللفظ والمعنى (أبو حيان) مثالي اللفظ . قل كل يعمل على شأكله . فكلاً أخذنا بآنيته ومثالي
 المعنى . وكل كانوا ظالمين . (وقال ابن هشام) في المتن الصواب أنه (إن قدر) المنوي (مفرداً إشارة
 وجب للأفراد) . (أو كالمصدر المفرد) (أو) قدر (جمعاً مع فاعلهم) واجب وان كانت المرفوعة كرت لوجب
 الأفراد لكن فعل ذلك تيسر على حال المخوف فيها فالأول نحو قل كل يعمل على شأكله . كل آمن بالله . كل قد
 علم صلاته ونسبحه والثاني نحو قل كل قائمون كل في فلك يسبحون وكل أوه داخلين د مسألة قال
 البيهقي (أدأ وقت) كل (في حيز التي توجه) التي (إلى الشمول) خاصة (أو أاد) بمعنى (ثبوت الفعل)
 لبعض الأفراد) كقولهم جاء كل القوم ولم يأخذ كل الدرهم وكل الدرهم لم يأخذ وقوله

* ما كل رأى الفتي يدعوا في رشد * (أو وقع النفي) في (دعوا توجه إلى) فرد) فنحو قوله صلى الله عليه
 وسلم قال له ذوالدين أنيت أم قصرن الصلاة (كل ذلك لم يكن . كلنا طرف يشقى التكرار من رب من
 كل في المصدرية أو التكررة) التي معنى وقت ومن هنا جاءتها الطرفة كقوله تعالى . كلنا رزقوا منها من ثمرة
 رزقا فالواحد الذي رزقنا من قبل . فاما أن يكون الأصل كل رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم
 أتى عن الزمان أي كل وقت كما أتى عنه المصدر الصريح في جنتك حقوق النعم أو يكون التقدير كل
 وقت رزقوا من خفف العائد ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقت (وناصبه) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى)
 مثل قالوا في الآية (قال أو حيان ولا يكون تاليه وجوابه إلا ضلماً مضاهياً كلاًه) لا كثر) على أنها (بسيطة) وقال
 ثعلبي هي مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال وإنما شدد لانهلالية المعنى وبلغ نوحه خامس
 الكلمتين قال أبو حيان وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل (أو) الا كثر على (أنا حرف ردع وزجر) لا معنى
 لها عندهم إلا ذلك حتى أنهم يحيزون أبدأ الوقت عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جامعهم متى معصت
 كلاف سورة فاحكم بها ما مكتبة لان فهم معنى التهديد والوعيدوا كثر ما زل ذلك بمكة لأن كثر الضم كان بها
 (وزيد) لها (نوم) لما والزان معنى الردع والزجر ليس مسقراً فيها حتى (ثانياً) يصح عليه أن وقف دونها مبتدأ
 بهام اختصاراً في معنى ذلك المعنى (فالكسائي) قال تكون (بمعنى حقاً) أيضاً (و زعمها إلى اسمها حيث ذكر ادفعها

ولأنهم يتون في قراءة بعضهم . كلا سيكفر ون بمبادئهم . وغيره قال اشتراك اللفظ بين الاسمية والخرافية قليل
وعذائب اللامسل وعوج التكلف دعوى علمه كنهائهم وخرج التنوين في الآية على انه بدل من حرف الاطلاق
الزائد في رؤس الآي ثم انه وصل بنية الوقت (وأبو حاتم) قال: كونه بمعنى (الا) الاستعانة حجة قال أبو حيان ولم
يتقدمه الى ذلك احد ووافقه عليه الزجاج وغيره (والنصر) بن شميل قال تكون بمعنى إي فكأن حرف
تصديق وتستعمل مع القسم وخرج عليه قوله تعالى . كلا والقدر . فقال ما إي والقدر ذال ابن هشام وقول
أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنصر لأنه أكثر اطرافا فان قول النصر لا يتأتى في قوله . كلا أنها
كلمة . وقوله . كلا ان معري سيدين . لانه لو كانت فيما بمعنى إي لكانت للوعد بازجوع والنصديق
بالادراك وقول الكسائي لا يتأتى في نحو . كلا ان كتاب الارار . لان إن تكسر بعد الألف استنحية ولا
تكسر بعدها قالوا ليعلم كان معناها قال أبو حيان وذهب الفراء وأبو عبد الرحمن الزبيدي ومحمد بن سعدان
الى ان كلا غنة سوف قال وهذا ذهب غريبه (كم) على وجهين (خبر) بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي
عدد لا لقلته ولا كثرة ولا هي حرف ولا امر كنه خلافا لما عني ذلك بل هي اسم بسيط وضعت منه بعد تعجب قليل
العدد وكثيره والليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها والاضافة اليها وعد الصغير عليها وذهب بعضهم فيما
حكاه صاحب البسيط الى أن الخبرية بحرف للتكثير في مقابلة رب الدالة على التقليل وذهب الكسائي والفراء
الى أن كم بوجهين كمن كاف التشبيه وما الاستهامية وحذف ألفها كما حذف مع سائر حرف الجر نحو
وأمهم وكثير الاستعمال لما كتبت وحدث لما التزكيبه . في غير الذي كان لكل واحد من هذين كما قاله
النحويون في لولا وهلا وزعم بعضهم على أن الاستهامية للتكثير (وتع) كم في حالتها (مبتدا) قال بعضهم
بجواز الابتداء بالظنية وان كانت مكررة مفعولة حلا على الاستهامية (فيج) الاخبار عنها معرفة وظرف
و منع مؤقت وانما يحسن بنكرة نحو كم رجل قام أو زارك كم غلاما دخل في السكك (و) تقع (معمول) ناسخ
يعمل بما قبله . ككان وتلن نحوكم كان مالككم تلنتم اخوتكم بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كما كان واخوتها
(و) تقع (خبر) للبتدأ نحوكم دراهمكم أو لكان نحوكم كان غلمان قومكم (ومفعول) به نحوكم غلاما ما شريت
(ومجرور) يعرف بملق يتالها نحوكم بكم درهما شريت ثوبكم وبكم جارية سميت (ومضاف) قبل ان كان (ذلك)
المضاف (معمول) أي تالها بنحوكم غلام كم رجل ضربت وربة كم أسير فكسبت فان غلاما معمولا
لضربت وربة معمولا فكسبت بخلاف غلام كم رجل قام أو أتاك غلام كم رجل أدخل في ملكك قال أبو
حيان وهذا الشرط شرطه بعض اصحابنا ولا أراه بل أرى جواز المورثين الأخيرين والفرق بين كم والمضاف
اليها فكان كم تقع مبتدأة في كم رجل قام أو أتاك وفي كم غلاما دخل في ما كسبت فكذلك ما أنصف البراء (ونظرا)
نحوكم ميلا شريت وكم بكم ما صنعت (ومصدر) بنحوكم كم ضربت ضربا (قيل ومفعول) به نحوكم كرا مالكم
وصلت قاله ابن هشام النحوي قال ولا بد من حرف العلة لانه لا يصحف الا في لفظ المصدر قال أبو حيان لانهم
أحد انص على جواز ذلك غيره (وقد توفى أبو عبد الله) الموسى (الربيعي) من نخعة تونس في اجزاء ذلك (ولا)
تقع مفعولا (مه) لانه لا يتقدم (وجواب) كم (الاستهامية) يجوز رضة وان اختلف محل كم من انصب
والرفع والجر (والأولى) فيه (مراعاة علمها) فيصير على حسيه ان رضاء فرغ وان ذهبا انصب وان جوا في زمان ذلك
كم عبد ادخل في ملكك وكم عبد اشترى وكم عبد استغنى فبواب هذه كلها على الأول ان تقول عشرون
عبدا على الثاني أن تقول في المال الأول عشرون وفي الثاني عشرون وفي الثالث بعشرين (كأين اسم ككم)
في المعنى (مركب من كاف التشبيه) أي الاستهامية المنوطة وحكيته ولهذا جاز الوقت عليها بالنون لان التنوين

لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ولهذا رسم في المصنف نونا ومن وقف عليها بعينه اعتبر حكمه في الأصل وهو الخذف في الوقت (وقيل) الكساف فيها هي (الزائدة) قال ابن عمفورا لا ترى انك لا ترى بدعها من تشبيه قال وهي مع ذلك لازمة كزوم ما الزائدة في لاسها وغير متعلقة بشئ كسائر حروف الجواز والندى مجرور بها (وقيل) هي اسم بسيط واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية (وأفادتها للاستفهام نادر) والغالب وقوعها خيرة بمعنى كثير نحو . وكان من دابة لا تحمل رزقا لله برزقا . ومثلها استفهامية قولك بكان تبني هذا النوب كذا مثله ابن عمفورا مثله ابن مالك بقول أبي لابن مسعود كان يقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين (ومن ثم) أي من أجل أن أفادتها للاستفهام نادر (أنكرها الجهور) فقالوا لا تنفع استفهامية البتة (وتلزم المصدر فلا تجزأ فلا ينحرف إلا بن قتيبة وابن عمفورا) حيث ذكر أنها يدخل عليها حرف الجر في المثال السابق قال أبو حيان ويحتاج دخول حرف الجر إليها إلى معار ولا ينبغي القياس على كم الخبرية لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها ككم ولا يحفظ من كلامهم (ولا يغير عنها) إذا وقت مبتدأ (الابجدية قطعية) مصدره معاض وأما رضعه . وكان من بني قيس . وكان من آفة في السموات والأرض عن وعن عليها . قال أبو حيان قد استقرت ما وقت فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون إلا كذلك ولم اقبل على كونه اسماء مفردا ولا جملة اسمية ولا فطيمة مصدره بمقتبل ولا نظر فالو لا مجرور وأفيني أن لا ينقسم على شئ من ذلك الأقسام عن العرب قال والقياس يقتضي أن يكون في موضع نصب على المصدر أو الطرف أو خبر كان كما كان ذلك في كم وفي البسيط أنها تكون مبتدأ أو خبرا ومفعولا (ويقال) فيها (كان) بلاد بوزن اسم الفاعل من كان ساكنة النون وبذلك قرأ ابن كثير وقال الشاعر

وكان بالأطاح من صديق * يراني لو أصبت هو المصا

(وكاه) بالقصر بوزن عم (وكاخي) بوزن روى به قرأ ابن عيمن (وكي) بتقديم الياء على الهزنة قال أبو حيان وهذه اللغات الثلاث نقلها التصويرون ولم ينشدوا فيها شرا فباعت * (كذا اسم مركب) من كاف التثنية وها اسم إشارة وهو بعد التركيب (كتابة عن عدد) . (كم) الخبرية (الكن) بفارقها في أنها (ليس لها المصدر) تقول فيضت كذا وكذا درهما (و) في أنها (الغالب) في استعمالها (تكرارها بالعطف) عليها كالثلاث (وأوجبه ابن خروف) فقال أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما ذكر ابن مالك أنه ممنوع ولكنه قليل (وتتصرف) بوجود الأعراب فتكون في موضع رفع وفي موضع نصب وفي موضع جر بالإضافة والحرف ولا تقتصر على أعراب خاص (ولا تتبع) بتابع لا ينبت ولا عطف بيان ولا تأكيذا ولا بدلا (ولا محل لكافها) من الأعراب فلا تملق بشئ لأن التركيب أخرجها عن ذلك ومن التصويرون من حكم على موضع الكساف بالأعراب وجعلها معابتا كمثل (ونالها) هي (زائدة) لازمة فإرأب من التركيب إذ لا معنى للتثنية فيها وأوجر ورها كافي كائن سواء قائل ذلك فيها واحد أو ابن عمفورا (لا) حرف (الجواب) تنقيض (نم) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا تقول آباءه لئلا يفعل لا والأصل لا لم يجيء * (نم) بفتح النون والعين في أشهر اللغات (وكرر عنها) مع فتح النون لفتح كنانة وبها قرأ الكسافي (و) كسر (نونا) مع كسر العين اتباعا لفتح بعضهم كحاها في المفتي (وايدالها) أي العين (هـ) فيقال نعم (لغة) حكاها الضمر بن شميل وفي المفتي أن ابن مسعود قرأها قال أبو حيان لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخف من العين لأنها أقرب إلى حروف الفم حرف (الجواب) بفتح الخبر كقولك لن قال فامز بد أو فامز بد نم (وإعلاما لتقدير) كقولك لن قال هل جاز بد نم وفي التنزيل فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم (ووعدا للمالك) كقولك لن قال اضرب بـ باند

وكذلك قال لأضرب زيداً ولا تفعل (وتكون بعد إيجاب نحو قام زيد فيقال نعم (و) بعد (في) نحو ما قام زيد فيقال نعم (و) بعد (سؤال غمياً) نحو أكان كذا أو ما قام زيد فيقال نعم فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثبوت وفي المنفي والسؤال عنه تصديق (في) قيل وترد لتدكير لما بعدها وذلك إذا وقت صدر الجمله بعدها كقولك نعم هذه الحلاله قال ابن هشام والحق أنها في ذلك حرف إعلام وانها جواب لسؤال المقدر وقال أبو حيان هي فيه تصديق لما بعدها قدمت قال والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت ما هو (هل رواية) (فيها) (أل) ما بدلها ثانياً (مطلب التصديق) نحو هل قام زيد وهل زيد قائم (و) باقي الأدوات للصور (نحو) من جاءك مني تقوم (وتختص) عن الهمزة (بور) ودها للجد (أي) يراد بالاستفهام بها (في) ولذلك دخلت على الخبر بعدها في نحو هل جزء الاحسان الا الاحسان. والباقي قوله * الأهل أخو عيش لفيدي بآدم * وصح اللفظ في قوله وإن شغاني عيرة هراقة * وهل عند رسم دارس من مءول

إذا لم يطف الانشاء على الخبر والهمزة لا ترد لذلك (و) تختص بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختياراً ولذلك وجب النصب في نحو هل زيد أضربت له إذا كان في حينه فاضل وجب الابلواها فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة قال * أم هل كبير بلى لم يقض عبرته * قال أبو حيان ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبر ابل يجب حله على اضمار فعل قال وسبب ذلك أن هل في الجمله الفعلية مثل قد فكأن قد لا تلبس الجمله الابتدائية فكذلك هل بخلاف الهمزة قد تدخل على اسم بعده فعل اختياراً نحو أأبشرا: أو احداً نبتعه وتقول أزيد قام على الابتداء والخبر لانها أدوات الاستفهام فأنسج فيها (وجوزه) أي دخول هل على اسم بعده فعل في الاختيار (الكسائي) فأجاز هل زيد قام جواز احسانهم أجاز وهل زيد قائم وأبند وابتدأ بعد الاسماء فكذلك مع وجود الفعل ورد بأنهم مفعولاً به على الفصل مع حضوره فلا ابتداء أخرى (قيل وترد للوسوية) كآثر الهمزة نحو علت هل قام زيد أم عمرو قال أبو حيان كذا زعم بعضهم ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب والمعر وفان ذلك مما تفرده الهمزة (قيل والتقرير) قال أبو حيان والمعر وفان ذلك الهمزة دون هل (قال) الجلال (الفرز وبني) في بعض (والمنفي) في بعض وقال (المبرد) في القتنوب وترد (بمعنى قد) وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر قال جماعة قد أتى (وأسكره قوم) آخرهم أبو حيان وقال بعضهم على ذلك دليل واضح إنما هو شيء قاله المفسرون في الآية وهذا تفسير بمعنى لتفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا إنما يرجع في ذلك إلى أمثال الصور واللغة لا إلى المفسرين (وقال الزنجشيري) في الفصل (والسكاسكي) في افتتاح ابلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها) أبدأوا الاستفهام المفهوم منها (إنما هو) (من همزة مقدرة) معها قال ابن هشام وتقله عن سيبويه وبعبارة في الفصل وعند سيبويه أن هل بمعنى قد لأنهم تركوا الألف قبلها لانهما لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله

سائل فوارس يربوع شدتنا * أهل رأوا نافع القاع ذي الأكم

اتبعي قال ابن هشام ولو كان كذا كر له من هل الأعلى الفعل كنه قال ولم أرفق كتاب سيبويه بما نقله عنه إنما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام ماضيه وهي للاستفهام لم يزد على ذلك يقال أبو حيان في الاصحاح ذكر جماعة من التعريرين وأهل اللغة أن هل تكون بمعنى قد مجردة من الاستفهام وربما فسروا بذلك قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر وأرى هذا القول مأخوذاً من قول سيبويه يقول قد قام هل قام هي بمنزلة قد فقبل أراد أنها بمنزلة قد في الاصل وقال أبو حيان في موضع آخر زعموا أن هل بمنزلة قد ولايتاً ذلك إذا دخلت على الجمله الفعلية للثبوت أما إذا دخلت على الجمله الاسمية فلا تكون إذ ذلك بمعنى قد لأن قد لا تدخل على الجمله الاسمية

(و) قال (ابن مالك تبيين له اذا قرئت بالهمزة) كاليت السابق قال أبو حيان ولادالة في ذلك على التبيين لان ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس انما علم منه هذا لئلا يتأخر ان كان جاءوا اذا كان الامر كذلك احصل ان يكون مما دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيـد كتحول حرف الجر على مثله في نحو
 • فأصبح لا يسألني عن مجابهة ونحو • ولألا بهم أبدا دواء • واذا احصل ذلك لم يمتنع من ادعاء قد انتهى ووافقه ما بن هشام في المعنى ثم المراد بمعنى قدامه كورة قبل التقريب قال في الكشف هل أي أي قد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعه أي أي على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل المعتدل يمكن فيه شيأ مذكورا قال ابن هشام وقسمها غيره بعد خاصة ولم يحلوا وقد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناه الترويح وكأنه قيل لغوم يتوقفون الجبر عما أتى على الانسان وهو آدم عليه السلام قال والحين زمن كونه طيئنا • مسئلة • (صدر الكلام الاستفهام والعوض والتبيين غير ها ولا لام الابتداء ولعل وما النافية) فلا يقدم عليها معمول الفعل بعدها يقال عمر امض يزيد (وفي لا) النافية أقوال أحدها ان لها المصدر كال (تأنيبها والتأنيب) وهو (الاصح) ان كانت في جواب قسم ورب غالبا للتفيس في الاصح • (ون التوكيد) نوعان (خفيفة وقوية والتأنيـد بها) أي التولية (أشد من التأنيـد) بالخفيفة نص عليه الخليل (وليس هي الاصل) والخفيفة فرغ عنها خفت كاختفان (خلافا للكوفية) حيث ذهبوا الى ذلك واستدل البصريون على أن الخفيفة تون على حدتها لما احكامها ليست الشديدة كما سيأتي (وتدخل جواز على الامر) كاضربن وقوله
 • فازلن سكينه علينا • (والضارع الخالي من تنفيس فاطلب) سواء كان ذلك الطلب أمرا أم نهيا تخفيفا أم تخفيفا مستغنياً باستفهامها كقوله • فابلـك والميتان لا تعزبنا • وقوله • هلاعن بعدي غيرة خلفه • وقوله • فليتك يوم المتق ربني • وقوله

• وهل معنى ارتداد البلاء • د من حذر الموت أن يأتي

وقوله • أقبلت كندة تمدحني قبلا • وقوله

فأقبل على رجلي ورهطك نبئت • مساعينا حتى ترى كيف نفعل

وقوله • ألبت شمرى ما تقول فوارس • اذا حارب الهام المصح هاتق

(خلافا لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم) حيث قال لا يلحقه وخص ذلك بالهمزة وحل وورد بالمعاق في البيت المذكور بن (و) تدخل (ز وما) المضارع (المتبـ المستقبل جواب قسم) نحو والله يقوم بخلاف المعنى نحو لأقسم والحال نحو والله يقوم زيد الآن والقرن يعرف تنفيس نحو • وسوف يسلطن بك فرضي • لانهما ما يحتاجان للاستقبال فكروها الجمع بين حرفين لمعنى واحد (و) تدخل (كثرا وقيل (ز وما) المضارع (التالي لما) الشرطية نحو فاما ذهابك وامان يغشك ولم يقع في القرآن الا في كد بالنون ومن ثم قال المبرد والزجاج انها لازمة لا يجوز حذفها الا في الضرورة كقوله • إماري رأسي تغير لونه • ولسكتة حذفها في الشعر قال سيـوبه واجهو رجوازه في الكلام (الاجزاء والمثني بما ولا ولم والتجيب والمثني ومدخول غير ما وما الزائدة وسائر أدوات الشرط والخالي مما ذكر واسم العاقل) أي لا تدخل في شيء من هذه الانواع الا (شذوذا) وضرورة أو مثلاً (كقوله • حديثي ما يأتك الخبر ينما • وقولنا ما في الحار يقوم زيد وقوله تعالى • واتقوا نذرنا الذين ظلموا منكم خاصة • وقول الشاعر • فلاذا نهم بترك نصيبي • وقوله • يحسبها لجال مل يملأ • وقوله • فأحر به من طول فقر وأحريا • وقوله • دامن سداك لو رحت متيا • وقوله • ربما أوفيت في علم • ترغم من نوب شمالات • وقوله • قليلا به لمحمد منك وارث • وقوله

• من تتقن منهم فليس بالأيب • وقوله • وهما تشأمتا فزارا عتما • وقوله • ليت شمري واشمرن اذا ما •
 وقوله • آتاكهن احضروا الشهودا • (ويقع آخره) أى المضارع مع النون لتركيبهما وقيل لالتقاء
 السا كسين آخر الفعل وأول النون الأولى وسواء في فتح آخره أو كان محصيا كما عتقدن أم مبتلا كاخشين
 وارمين (وحذفه) حال كونهما (تلك كسرة لثة) للضرورة يقولون في ابكين ابكين يحذف الياء قال شاعرم
 • وابكين عيشا نوى بمجده • وقال • ولا تقاسن بدمى المم والجزعا • وغيرهم فتح الياء ولا يحذفها فيقول
 بمكين ولا تقلسين (فلان كان) مع آخره (واو أو ضعيفا أو ياء) وهي (بمد حركة مجانسة حذف) فتولدون من يارجال
 وتقومن ياحندوا أصلهما يقوموا وتقومن تحذف الواو والياء لالتقاء السا كسين (والا) بأن كانت بعد حركة
 غير مجانسة وهي الفتح (تثبت حركة بها) أى بالحركة المجانسة نحو اخشون ياقوم بضم الواو واخشين ياحند بكسر
 الياء لا تحذف بعد الفتح بل يبقى ما يدل عليها (وجوز الكسوة حذف لأنه تلوقة) فيقال اخشن ياحند يحذف
 الياء (وقيل) هو لثة طاشقة تنقل ذلك عنهم الفراء (أما ألف) الضمير فلا يحذف بل يبقى كما يؤخذ من قولي (ولا
 يقع بصدف الاتنين ونون الاناث الا التثنية) نحو اخر بان يازيدان واخر بنان ياحندات ولا تقع الخفيفة لان فيه
 جمادين سا كسين (خلا فاليونس والكسوة) حيث أجاز واو قوع الخفيفة بعد هما مكسورة قال ابن مالك
 ويؤد فرقة بعضهم يدر انهم يندبروا يمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان • ولا يتبعان سبل الذين
 لا يملكون • انتهى وأما سيبويه فانه قال رداعلى من أجاز ذلك هذا لم يتقبله العرب وليس له نظير في كلامهم وعلى
 الاول (فتكسر التثنية) في هذين الحالين لالتقاء السا كسين (وتفصل النون) من نون الاناث (بالف على
 القولين) أى على قول الجمهور وبنسب ما أى من أكتب الخفيفة فصل بها نحو اخر بنان ومن أكتب الخفيفة
 انفصل بها نحو اخر بنان (وتحذف الخفيفة للآفات سا كن) كقولهم

لا تهن الفقير عشا بان • تركع يوما والآخر قد رفه

(ونذر) حذفها في الوصل فانه كقولهم • اصرف عنك الهموم طارقها • (و) تحذف الخفيفة للوقف بعد
 كسر أو ضم مردودا محذوف لها من ياء أو واول والسبب حذفها وهو التقاء السا كسين يحذفها كقولك
 في اخشين واخشرين واخري واخري أو قال أبو حيان الذي يظهر أن دخولها في الوقف خطأ لانها لا تدخل لمنى
 التوكيد ثم يحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذى جاءت له وأجاز بنون في هذه الحالة (أبدالها ياء وواو)
 ويظهر ذلك ظهورا ينافي نحو اخشون واخشين فقال اخشي واخشو (كما أبدلت الفاء بعد الفتح) اجاعا
 كقولك في اخر بن اضربا وفى التزيل لتضام ذلك رسم الألف على نية الوقف داخلة (التسوين) وتثبت
 لفظا لخطا (هذا أحسن حدوده وأخصرها وأجزها فإثر التثنية الزائدة السا كسة أو غيرها ثبت خطأ
 (وهو) أقسام (يمكن بدخول في الاسم) المغرب المنصرف (دلالة على اصله اذا لم يكن ولم يمنع الصرف) السلامة
 من شبه الحرف ومن شبه الفعل (ومن ثم) أى من أجل ذلك (معى صرفا) أيضا كالصرف هو تنوين الف كسين
 الذى اذا بر به الاسم شابه الفعل قبل منع من الصرف (وقيل) بدخول (فرقا بين المنصرف وغيره) (و) قال
 (الفراء) (فرقا) بين الاسم والفعل (وقال قطرب والسهلي فرق بين المفرد والمضاف ومن ثم حذف في المضافة
 وتكسبه يلحق بعض المنبى) كاسماء الأفعال والأصوات (فرقا بين المعرفة والتكسرة) نحو صه وسبويه وآخر وهو
 ممنوع في باب اسم الفعل ومطر في كل علم مختوم بوجه (وعوض يلحق اذ وكلوا بضموا وابوعوضا عن مضافها)
 اذا حذفت نحو وأتم حينئذ تنظرون • كل في ذلك • فضلنا بعضهم على بعض • أيا لمندجوا • (والتمهيه المجل)
 اللام اذا حذفت يؤمر ضاوحا بكوار وغواش (عوض عن الياء بحركاتها) عند سيبويه (وقيل من الحركة فقط) قاله

البرد والزجاج (وقيل هو) في الجمع تنوين (صرف) : يدخل في إذلاعرها بالاضافة اليها ويرجع في كل نحووه
 زوال الاضافة التي كانت تمارضه وفي باب حوران لان الـ : المحذوف الصق الجع بأوزان الاحاد كسلام وكلام
 فصرف ورد بآثار الحذف عارض فلا يتعده (وقال في) باب جمع المؤنث السالم (بحسب مسلمات) فانه في مقابلة
 النون في نحو مسلمين (وقال) علي بن عيسى (الربيعي هو في الاصرف) ويرد في قوله مع التعمية كمرفات
 (د) قال الرضي هو (للمارقي) هو (عوض من الفتحة) فصار ورد بانه لو كان كذلك لم توجد في الرفع والجرح ثم
 الفتحة عوض من منها الكسرة فهاذا العوض (وزعم في الروي المطلق في لغة تميم) يأتون به بدل من حرف
 الاطلاق وهو الالف والواو والياء لقطع التزم الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز فانهم يشيئون المدة (وقال في)
 الروي (المقدري) اتبته الاخفش وغيره (واذكره الزجاج) والسيفي لانه يكسر الوزن وقال (ابن عيسى هو
 ضرب من التزيم) زاعما ان التزيم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن (ويكونان) أي تنوين التزيم والمغاني في
 ذي آل والفعل والجرف كقوله اقل السوم عاذل والمتان * وقول ان اصب لثدا صابن

وقوله * لما زل بركا وبنا وكان قدن * وقوله * وقام الاعماق حاوي الختفرق * وقوله * ويدعو على المرء ما ياترن
 وقوله * قالت بنت العزم يسلمى وانن * (بخلاف غيرها) من اقسام التنوين فانه لا يكون الا
 في الاسم الخالي من آل (ومن ثم قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه (هماونان لا تنوينان)
 قالوا لعل الشاعر زاد في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع انه نون وكسر الروي وقال أبو
 الجراح يوسف (ابن حنوز) هماونان (أبدلان للغة) وليسا تنوين (وزاد ابن النجاشي) في شرح الجزولية
 (تنوين ضررة في المنادى وما لا ينصرف) قال ابن هشام وبخوله أقول في المنادى دون الآخر لان الضرورة
 باحت الصرف فهو حيث نداء فكيف بخلاف المنادى * نحو سلام الله يا طر عليهم * فان الاسم مبنى على الضم (م)
 زاد ايضا تنوين حكاية كأن يسمى رجلا بما له لينة فانك تحكي اللفظ المعنى به قال ابن هشام وهذا اعتراف منه
 بأنه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التعمية حتى يذهبوا زاد بعضهم وتنوين شذوذ كقول بعضهم هؤلاء
 فويل حكاية أبو زيد وبخالفته تشكيلا للفظ قال ابن مالك والصحيح ان هذا نون زيدت في آخر الاسم تكون ضعيف
 وليس بتنوين قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان الذي حكاهما تنوينان فاذليل منه على ان مثله في الوصل دون
 الوقف ونون ضعيف ليست كذلك

في الكتاب الرابع في العوامل في الاسماء الرفع والنصب من الفعل وما له في العمل ابتداء ذلك
 بتقسيم الفعل الى لازم ومتصرف وجايد ونختم بتنازع العوامل معمولا واحدا القضي لاضاره غلبا
 في الثاني وضده وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيره القضي لاضاره هو غالب في الباقي
 (الفعل) أربعة اقسام (لازم ومتصرف) واسطة (لا يوصف بلزوم ولا تدعو والتاقص كان وكاد واخواتها
 وما يوصف بها ماى بالزوم والتدعى بالاستعمال بالوجهين (كشكر ونصح على الأصح) فانه يقال شكرته
 وشكرت له ونصحت ونصحت له ومثله كلفته ووزنت له ووزنت له وعدته وعدت له * لاوى فيه
 الاستعمالان صار قبا برأيه ومنهم من أنكره وقال أصله أن يستعمل بحرف الجر وكثر فيه الاصل
 والرفع وجهان معذور ومنهم من قال الاصل متدعى بنفسه وحرف الجر زائمه وقال ابن درستويه أصل
 نصح أن يتدعى لواحد بنفسه ولا يتصرف بالجر والاصل نصحت لغيره قال أبو حيان وما زعم لم يسمع
 في موضع قلت * ولأنه نصحوا بنصح فانه يمكن في باقي اخوته اذ يقال شكرت له معروفة ووزنت
 له قال الرضي الشاطبي وهذا النوع مسموع على السماع ومنه ما وصف بهما مع اختلاف معناه كقوله

وسما، بمعنى فعه وقتر فوه وسما بمعنى انفتح وكذلك زاد ونقص ذكره في شرح الكافية (فاللازم) ويقال له القاصر وغير المتعدى الزوم فاعله وعدم تعديه الى المفعول به (ملايين منه، فمفعول تام) (أي ينصرف حرف كضرب فهو منصوب عليه بخلاف المتعدى ويقال له الواقع والجارز فانه يعني منه اسم مفعول بدون حرف جر كضرب فهو منصوب (وزنه) (أي الزوم) (فعل) بضم الميم ولا يكون هذا الوزن الا لانفال السجيا وما أشبهها ما يقوم بفاعله ولا ينماوزه كظرف وعذب وجنب (وتفعل) كندسج (واتفعل) كاتقطع وانصرف واتقضى (واتفعل) بتشديد اللام كالجر وازور (واتفعل) أصلا كاتقشعر واتماز أو الحافا كما كرهه الفرج أي ارتعد (واتفعل وأفضل) أصلا كاتقشعر وأخرنعم أو الحافا كالجر ابنه البلاء إذا انتفض (واتفعل) كاجار قال ابن مالك فهذه الاوزان دلائل على عدم التعدى من غير حاجة الى الكشف عن معانيها (ويتعدى) (اللازم) (غير المفعول به) من المصدر والزمان والمكان (وقيل لا يتعدى لزن، منخص الا بحرف) (يتعدى) (له) (أي للمفعول به) (بحرف جر مخصوص ويطرد) (أي يكثر ويقاس) (حذفه) (أي الحرف) (لكنه استعمال) نحو دخلت الدار فيقاس عليه دخلت البلدا ليتختلف ما لم يكن نحو ذهب الشام وتوجهت كقاسم ولا يقاس (وعن وان) المصدريتين (اذ لا ليس) كجيت أن تذهب وانك ذاهب أي من مختلف ما إذا لم يتعين الحرف فلا يجوز الحذف للاباس نحو رغبت انك قائم اذ لا يدري هل المحذوف في أو عن وأما قوله تعالى . وترغبون أن تتكهنوه . فالحذف فيه امالا لاعتداه على القرينة أو لقصد الإبهام ليدفع بذلك من يرغب فيه من الخائن وجالنه ومن يرغب عن له ما شئنه وقهره (زاد ابن هشام) في المتن (و) قال وقد أهلها الصوريون هنا مع نحو زعم في جئت كي تكبرني أن تكون كي مصدرية واللام مقدرة قال ولا يصف معها الا لام الله لا تها لغيره بخلاف ان وان (وعلمها) أي ان وابعد الحذف فيه خلاف (قال الخليل) (والاكثر نصب) جلا على الغالب فيا تظهر فيه الاعراب بما حذف منه (و) قال (الكسائي) (جر) لظهوره في المصروف عليه في قوله

ولم زرت ليل أن تكون حبيبة * الى ولاد بن بهاء المطالبة

ولما حكى سيبويه قول الخليل قال ولو قال انسان انه بر لكان قولاً قويا لوله تظاير نحو قولهم لا أبولت قال أبو حيان وغيره وأما قبل ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل انه جر وعن سيبويه انه نصب فوهم لان المصوص في كتاب سيبويه عن الخليل انه نصب وأما سيبويه فلم يصرح فيه بذهب (وشذ) (الحذف) (فيما سواه) (أي سوى ما ذكره قوله) * كما غسل الطريق التلعب * وقوله * أشارت كليب بالأ كف الاصابع * أي الى كليب (ولا يقاس على الاصح) بل يقتصر فيه على السماع وقال الاخفش الصغير يقاس اذا من اللبس كقوله * وأخفى الذي لولا الأملى لقضاني * أي لقضى على (و) يتعدى الى المفعول به أيضا بتضعفه (معنى) فعل (متعد) كقوله * أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني * أي وحكم (وفي القياس) (عليه) (خلف) قيل يقاس عليه لكثرة ما لمع منه وقيل لا (و) يتعدى اليه أيضا (بالمهزة) نحو أذهبت طيباتكم. أمسا اثنين وأحببتا اثنين. (وربما أحدثت) في المتعدى (لزوما) خلاف المجهود نحو أكب الرجل ركبتة أنا واقع الغيم وقتعته الرج وانسل ريش الطائر ونسلته أنا في أفعال مسموعة (وتسدى) (في) المتعدى الى الواحد لاثنين نحو كفل زيد عمرا وأكفلت زيدا عمرا ولا تسدى في الاثنين الى ثلاثة في غير باب علم الجاع (ثم) اختلف في المتعدى بالمهزة كذا على أقوال أحدها انه سماع في اللازم والمتعدى وعليه المبرد ثانيها قيس فيها وعليه الاخفش والفارسي (ثالثها) قال سيبويه قياس في اللازم سماع في المتعدى ورابعها قياس

ملتقى غير) باب (علم) عليه أو عمرو (خامسا) قياس (فيما يحدث) النقلة أى يكسب (فاعله صفة) فى نفسه (لم تكن) فيه قبل الفعل نحو قام وقد يقال أقنعه واقمنه أى جعلته على هذه الصفة منافع فيما ليس كذلك نحو اشتريته بكذا ما فلا يقاس عليه إذ جعلته الكسب أى جعلته يذهب لأن الفاعل به يصير على هيئة لم يكن عليها (و) يتعدى أيضا (بتضعيف العين سماعا فى الأصح) نحو فرح زيد وفرحته . فدا قطع من زكاه . هو الذى يسركم . وقيل قياسا وأدى الحضرة فى الاتفاق على الأول قال أبو حيان وليس بصحيح (قيلو) بتضعيف (اللام) نحو . صرخ خده . وصمرته قال أبو حيان وهو غريب قيل (والفاء المعاملة) نحو سار زيد وسارته وجلس وجالسته قبل وصيغة استغفل نحو حسن زيد واستغفنته فلهما أبو حيان عن بعض النحاة (قال الكوفيون) وتحويل حركة العين) نحو كسى زيد بوزن فرح وكسى زيد عمرا (وتماثلت الهزنة والتضعيف والباء) أى يقع كل منها موقع الآخر نحو زلت الثشي وزلته وأثبت الثشي وثبته وأذهبت زيداً وأذهبت به (ومن ثم) أى من هنا هو ورود الهزنة معاقبة لما ذكر أى من أجل ذلك (أدى الجمهور أن معناها) أى الهزنة والتضعيف والهمزة والياء فى التعدية (واحد) فلا يفهم هذا التضعيف تكرارا ولا بالغة ولا ماضية وأدى الزخمرى ومن وافقه أن بين التعديتين فرقا وإن التعديد بالهمزة لا يدل على تكرار وبالتضعيف يدل على ورد بقوله تعالى . وقد زل عليكم فى الكتاب أن إذا منعتم الآية وهو إشارة إلى قوله . وإذا رأيت الذين يتوضئون فى آياتنا . وهى آية واحدة . وقوله . وقالوا لولازل عليه القرآن . جلة واحدة وأدى المبرد والسهيل الفرق بين الهمزة والياء وإنك إذا قلت ذهبت زيد كنت مما جالته فى الذهاب ورد بقوله تعالى . فذهب الله بنورهم . (وفى نفسه) أى الفعل اللازم سببا (تشبها بالتعدى نطف) فأجاز به بعض المتأخرين قياسا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل التعدى نحو زيد نطف الثعم أصله متغاير فاضمرت فى تشبها ونعجت الثعم تشبها بالمفعول به واستدل بما روى فى الحديث كانت امرأته تهراق الدماء ومنته الشوايين وقال لا يكون ذلك إلا فى المغات وقد تأولوا الأمر على أنه اسقاط حرف الجر أو على إضمار فعل أى بالدماء أو بهريق الله الدماء منها قال أبو حيان وهذا هو الصحيح اذ لم يثبت ذلك من لسان العرب (والمتعدى غير النامح أما الواحد وقد يضمن اللازم) فيتمدى بالحرف نحو . فلهذا الذين يتماثلون من أمره . أى يخرجون ويقتلون (١) لأنهم تأنهم بالحرف (والاول بنفسه) ومع حذفه من الثانى (مع) أفعال وهى (اختار) قال تعالى . واختار موسى قومه أى من قومه (واستغفر) قاله استغفر الله ذنبا لمت محببه أى من ذنب (وأمر) قاله أمر تلك الخيرة فاعل ما أمرت به أى بالخير (وسعى) وكفى بالتضعيف (ودعا) نحو سميت ولدى أحد وكنته أبى الحسن ودعوت زيد أى بأحد وأبى الحسين ويزيد (وزوج) نحو . زوجنا كها . أى بها (وصدق) بالتضعيف نحو . صدق عليهم أبليس ظنه . أى فى ظنه وهدى نحو . هدىنا السبيل . أى إليه (وغير) نحو عبرت زيدا أسواده أى به ومنافرق وفرع . وجاءه واشتاق وراح ومن مرض ونأى وحل (ونحسن) خضع الجمهور لقياس عليها (وجوز ما لا يخش المنعير) على بن سليمان (وإن الطراوة والذى رجح الله) فقالوا يحذف حرف الجر فى كل ما لا يس فيه بأن يتبين هو ومكانه نحو ربت القلم السكين قياسا على تلك الأفعال فإن ههنا الشرحان أو أحدهما بأن يتبين الحرف نحو رغبت أو مكانه نحو اخترت أشوتك لزيد بن لم يميز لأن كلامهما يصلح لدخول من عليه ومما نقله عن والذى ذكره فى رسالته فى توجيه قول المتكلم

• وما جنب يذهب أو فضاء ضبة • فقال الذى ظهر لى فيه بعد البحث مع نحياء الأحاب ونظر الحكم والوضاح

• وتنبأ اللغة وغيره ولم تجد متديا هذا المعنى أن الباء فى يذهب بمعنى من فضاء منصوب على اسقاط الخافض

المسلم باب * أمرتك الخبير * وهو ظاهر قال ولا يرد أنهم لم يرد من أفعالهم لا تقولوا عاين على كلامها
فهو من كلامها فهذا غير ما قلته عنه من العاين ثم قال وقد قالوا في ضبط أفعال باب أمر أنه كل فعل ينصب
مفعولين ليس أصلهما المتبادر والخبير وأصل الثاني منهما حرف الجر وهذا الضابط يشمله لا علة وهو أولى من
أن يدعى أنه من باب * ثم روى الديلم لأن هذا محفوظ انتهى * هو والذي رحمه الله كتبه من أنه لا يمكن في علوم
الشرع والعربية والبيان والأناشء أجمع على ذلك كل من شاهده (وقيل إن ضمن الفعل معنى) فعل
(تأصبه) أي ناسب له بنفسه جزاء الحذف قياسا والأفلا (وقيل) يجوز (بشرط عدم العمل) يند وبين الذي
يحذف منه حرف الجر فلا يقال أمرتك يوم الجمعة الخبير (و) بشرط عدم التقدير فلا يقال أمرتك زيدا
زيد يزد أي بأمره وشأبه (و) إسماعيل (إلى اثنين يذونه) أي بدون حرف جر (كأعطى وكسى وقبيل
الثاني) من منصوبه، منصوب (بعضر ويحذف أحد مفعولي وكذا) يحذف أي مفعول (باب اختار) نحو
اختارت الرجال واستغفرت ذنبي، خلافا للسيل في قوله لا يجوز الاقتصار على الواحد المنصوب، مسألة *
(الفعل متصرف) وهو ما اختلفت آرائه لاختلاف زمانه وهو كثير (وجاء) بخلافه وهو ممدود (ومنه
غير ماضي) في النواصب والاستثناء * (قل شئني المحيض فترفع الضائع متواضعة) مطابقة لنحو قول رجل
يقول ذلك وقل رجلا ن يقولان ذلك معنى ما رجس (ويكس عنه) الكافة (فلا يلزمه غير فعل اختيارا)
ولا فاعل لما لا اثر ما يجري حرف التي نحو قوله اتهم زيد وقد يلزم الاسم ضرورة كقولهم *
وقد اوصال على طول الصدود يذوم * (و) منه (تبارك) من البركة (وهذا من رجل) وهذا من امرأة
بمعنى كمالك وكفك (وسقط في يده) بمعنى يذم (وكتب في الأغراء) بمعنى وجب كقول عمر كتب عليكم
الحج أي وجب قال ابن السكيت بمعنى عليكم بكلمة نادرة جاءت على غير القياس وقال الانضج الحج من فروع به
ومعناه نصب لانه يريد الأمر به كقولهم أكنك السيد يذوره وقال أبو حيان الذي تقتضيه القواعد في مثل
هذا أنه من باب الأعمال والمرفوع فاعل كتب وحذف مفعول عليك أي عليكم لفتح المعنى وإن نصب فهو بعلبك
وفاعل كذب ضمير يفسره ما بعده على رأي سيبويه أو محذوف على رأي الكسائي وهذه الأفعال للذكورة
لم يستعمل منها إلا الماضي والرابع منها لم يستعمل إلا مبنيا للفعل وفي يده مرفوعة قال أبو حيان لكن قوى
سقط البناء للفاعل ما قبل مقابل كثر وكذب بمعنى اختلف أو أخطأ أو أبطل فتصرف (وسيط) يصبح ويضج
لم يستعمل إلا مضارعاً يقال ما زال منذ اليوم وسط هيطا (واهم) بفتح الهمزة والماء وضم اللام وبضم الهمزة
وكسر اللام لم يستعمل منه الماضي ولا الأمر في أكثر اللغات (وأها) مبنى للفاعل بمعنى أخذ للفعل بمعنى
أعطى لم يستعمل منه غير المضارع (وأما بيان لاوم) بكسر اللام ورفع الميم ثم قال في جوابها ألا هو أم أها
ولأهم ولم أظم (لانتفاخ على الصبح وهاء) بالمد والكسر (وها) بالقصر والسكون بمعنى أخذ وتلقاها
الضائر فيقال في هاءها أي هاءها وأما إن (وهي صباها) بمعنى أنهم صباحا لم يستعمل منه الماضي (ويني)
لم يستعمل منه إلا المضارع (وقال أبو حيان سمع ماضيا ومضارع عم) قال
يونس وسمت البار أعم قلت لها أنعمي وقال الأعلم وعم يعم بمعنى نعم نعم قال وهل يعمن من كان في العصر
الخليل * وقال ابن فارس بنيت فأنبت كسبرته (فانكسر وهات وتعال وور بما قبل هاتي وهات القيمة)
لم يستعمل منها إلا الأمر أما الحجاز به فهي اسم فعل لاتلحق الضائر (قال ابن كيسان) في تصريفه (ونكر)
ضد صرف (ويسوي) بمعنى يساوي لم يستعمل من الأول الماضي ومن الثاني المضارع وذكر الأول
أيضا البهاري والثاني ابن الحاج (واستغنى غالبا بترك) الماضي (والترك) المصدر (وتارك) اسم الفاعل

فتح الباعو يامسا كنتمبده من الهمز فعلى غير قياس حكاه الأختص والفارسي ويقال في نعم نعم بالاشباع حكاه
 الصغار قال أبو حيان وذلك شذوذ لانه قال وزكر بعض أجهلنا ان الافصح نعم وهي لغة القرآن نعم وعليه
 فتحها هي نعم وهي الاصلية نعم (واعلما) ظاهر (معرفة بال) نحو نعم المولى . وليس الهاد (او مضافا
 هي فيه) نحو . ولهم دار المتقين . فبئس منوى المتكبرين (أو) مضاف الى ما هي فيه كقوله .
 نعم ابن اخت القوم غيب كذب . وقوله . فتم ذو ومجالة الخليل . (قيل أو) مضاف الى ضمير (عائدة عليه)
 أى على ما هي فيه كقولهم

• نعم اخو الهيجا ونعم شياها • والاصح أنه لا يقاس عليه لقوله (وهي) أى ال التي في فاعلها (جنسية عند
 الجمهور) بدليل عدم لحوقها بالناء حيث الفاعل مؤنث في الافصح واختلف على هذا (ف قيل) للجنس (حقيقة)
 فان ليس كله هو المدح أو المذموم والمخصوص به فردن أفراده مندرج تحته وقد صدق ما قلناه في إثبات المدح
 أو الذم للجنس الذي هو مبهم ثلاثتهم كونه طارعا على المخصوص وقيل تعبدت اليه بسببه وقيل قصد جعله عاما
 لطابق الفعل لانه عام في المدح ولا يكون الفعل عاما والفاعل خاصا (وقيل) للجنس (مجازا) فجعل المخصوص
 جميع الجنس مبالغة لم يقصد مبدسه أو فمه (وقال قوم) هي (عهدية ذهنية) كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد
 الجنس ولا معهودا تقدم وأريد بذلك أن يقع إبهام ثمراتى التفسير بمدته فتعبدت الامر وقال أبو اسحق بن مسكون
 وأبو منصور الجواليقي وأبو عبد الله النوليين الصغير عهدية شخصية والمعهود هو الشخص المدح والمذموم
 فاذا قلت زيد نعم الرجل فكذلك قلت نعم هو واستدل هؤلاء بتبنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسع فيه
 ذلك ويجوز اتباعه أى فاعلها بديل وعطف ويجوز مباشرهما نعم وبئس لايصقة في الاصح وهو رأى الجمهور
 لما فيها من التخصيص الثاني للشياع المقضى منه عموم المدح والذم وأجاز ابن السراج والفارسي وابن جني في
 قوله • لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم • (وآلها) وهو رأى ابن مالك (يجوز اذا تأول بالمجامع لا كمال
 التحال) الا لا تقتضي المدح والذم بخلاف ما اذا قصد به التخصيص من اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه
 مضاف لذلك (ولا توكد معنوى قطعا) كذا قال ابن مالك وعليه بأن القصد من رفع توهم المجاز أو المخصوص
 مضاف للقصد بفعل نعم من اقامته مقام الجنس أو تأويله بالمجامع لا كمال خصال المدح أو الذم قال أبو حيان
 ومن يرى أن ال عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (وفى) إتياعه بالتوكيد (اللفظي اختلاان)
 وأجاز ابن مالك فيقال نعم الرجل الرجل زيد وقال أبو حيان ينبغي أن لا يجوز الا بسمع (ولا يفضل) بين نعم
 وفاعلها بنظر ولا غيره قاله ابن أبي الريح والجمهور في البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه
 الظاهر والمضمر وعدم التركيب (وآلها) قاله الكسائي يجوز بمحموله أى الفاعل نحو نعم فيك الرافع قال
 أبو حيان وفى الشعر ما يبدله قال • وبئس من المعان البديل • قال وورد الفصل باذن وبالقسم في قوله •
 بئس انذرى المودة والوصل • وقوله • بئس عمر الله قوم طر قوا • (أو يكون ضميرا) مستترا (اخلافا
 للكسائي) في منه ذلك قال في نحو نعم رجلا زيد الفاعل هو زيد والمنصوب حال وبه مدر يورد وقال الفراء تميز
 محول عن الفاعل والاصل نعم الرجل زيد وعلى الأول هذا الضمير يكون (منوع الاتباع) فلا يصطف عليه ولا يبدل
 منه ولا يؤكده ضمير ولا غيره لشبهه بضمير الشأن في قصد إيهامه بغيره . وما ورد من نحو نعم قوم أتم فساد
 (مفسر بقتين مطابق للحنى) في الأفراد والتذكير وفردعهما (عام في الوجود غير متوغل في الإبهام ولا ذى
 تفصيل) بخلاف نحو الشمس والقمر فلا يقال نعم هذا الشمس ونحو غير مثل وأى وما دل على مفاضلة فلا
 يقال نعم أفضل مثل زيد لمعقول ماد كرا لا ولوكونه خلفا عن فاعل مقرر ون بها لشرط صلاحية لها (جاء)

الوصف) نحو نمر رجلا صالحا لم ينقله أبو حيان عن البسيط جازما به (وكذا الفعل) نحو • بش للظالمين بدلا •
(خلافا لابن أبي الربيع) في قوله • مع الفعل بين نمر والمضمر (قبل) وحائر (الحذف) أيضا إذا علم (نحو) حديث
من توأما يوم الجمعة (فما وسمعت) وسمعت السبعة أي فبالسبعة أخذوا عليه ابن عصفور وابن
مالك ونص سيبويه على لزوم ذكره (وفي الجمع) أي التميز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال أحمد والجمهور
إذا إلهام برفع التميز وعليه سيبويه والسيراء وجاعا ثانيا يجوز وعليه المبرد وابن السراج والفارسي واختاره
ابن مالك قال ولا يمنع منه زال الإلهام لأن التميز قبيح به فوكدا ومما ورد منه قوله •

والتعليقون بش الفعل فلهم خلا • وقوله • نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت • (ثالثا) وعليه ابن عصفور
(يجوز أن أفاد) التميز (مالم يند) الفاعل نحو نمر الرجل رجلا فارسا وقوله • فتم المرء من رجل تهامى •
ولا يجوز أن لا يند ذلك (ولا يوتر) هنا التميز (عن الخصوص اختيارا) فلا يقال نمر بدم رجلا إلا في ضرورة
(خلافا للكوفي) في يجوزهم تأخيرهم عنه ما تأخروا عن الفعل فواجب قطعا (ولا يكون الفاعل) ثم وبش
(نكرة اختيارا) وإن ورد فمضرة • كقوله • بش قرينا بن هالك • وقوله • فتم صاحب قوم لا صلاح لهم •
(خلافا للكوفي) وموافقهم في إجازتهم ذلك لما حكى الأخفش أن ناسا من العرب • فتم فتم بهما النكرة مفردة
ومضادة (ولا يكون موصولا) فانه الكوفيون وكثير من البصريين (وجوز المبرد في الثاني) الجنسية كقوله
• بش الذي ما أن آل أبجر • قال ابن مالك وظاهر قول الأخفش أن يجوز نمر الذي يفضل زيدا ولا يجوز
نمر من يفعل قال ولا ينبغي أن يمنع لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل ولذلك أطرد الوصف به ومقتضى النظر الصحيح
أن لا يجوز زيدا قالوا لا يمنع مطلقا بل إذا قصد به الجنس جازا وألغى منع انتهى والمأخوذون مطلقا لأن ما كان
فاعلا لنم وكان فيه آل كان مضمر للضمير المستتر فيها إذا تزعمت منه والذي ليس كذلك (د) جوزوه (قوم في
من وما) مراد بهما الجنس كقوله • ونم من هو في سر وأعلان • وتأول غيرهم على أن الفاعل مضمر
ومن في محل نصب تمييزه (ومن ثم) أي من هنا هو فاعلهما لا يكون موصولا (قال المحققون) منهم سيبويه (أن
ما في) نعم وبش الواقع بعدهما فعل (نحو بش ما شتر وا) نعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يشترط أن صلة
(فاعل) والفعل بعدهما صلة مخصوص محذوف أي نعم الشيء شتر وأقال في شرح الكافية ويقو به كثرة
الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلا نساء والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها (وقيل نكرة تمييز) والفعل بعدها
صفة لها والمخصوص محذوف أو ما أخرى موصولة محذوفة صلتها الفعل أو بمعنى شيء صفتها الفعل أي بش شيء
شتر وأقول والورد بان التميز برفع الإلهام وما يسرى المضمر في الإلهام فلا يكون تمييزا (وثالثا) هي
(موصولة) صلتها الفعل والمخصوص محذوف وهي المخصوص وما أخرى تمييز محذوف أي نعم شيء الذي
صنعت أو هي الفاعل واكتفى بها وبملتها عن المخصوص أقوال (ورابعا) مصدرية (ولاحذف والتقدير نعم
صنعتك وبش شراؤهم) (ومما هنا نكرة موصولة فاعل) يكتفى بها وبملتها عن المخصوص (ومادها كاه)
كفت نعم وبش كما كفت قتل وصارت تدخل على الجملة الفعلية (وفي) ما إذا وليا اسم نحو (نماهي) القولان
(الاولان) أحدهما أنها معرفة تامة فاعل بالفعل وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي والثاني
أنها نكرة غير موصولة تمييز والفاعل مضمر والمراد بهما المخصوص (وثالثا) أن ما (مركبة) مع الفعل
(لا محل لها) من الاعراب والمراد فاعل (وشد كونه) أي الفاعل (إشارة) متبوعا بنى اللام كقوله

• وبش هذا إلى جانا صرا • (وعلمنا) كقول سهل بن حنيف • شهدت صفين وبشت صفون •
(وكذا) شد كونه (مضافا إلى الله) علما وبغيره وإن كانت فيه آل لأنهم الاعلام كقوله صلى الله عليه وسلم نعم

عبد الله خالد بن الوليد قول الشاعر * بس قوم الله قوم طرقتوا * (خلافا للجرى) في قوله باطراده وغيره
يتأول ما ورد منه ومن العلم على أنه المخصوص والفاعل مفعول حذف مفعوله (و قد كونه ضميرا لغير مفعول) أي
مطابقا للمخصوص نحو أخوك لصار جليل وحكي لا يخفى عن بعض بني أسد نمار جليل الزيدان ونعموا
رجالا الزيدون ونعمتم رجالا ونعمن نساء الهندات ثم قال لا آمن أن يكونا فهما التقيين (١) (خلافا لقوم) من
الكوفة لقولهم القياس على ذلك (و شذروا بالياء) (الرائد في) أي نعمهم قوم أي نعمهم (ولا يملكان) أي نعم
وبس (في صدره) (لا) ظرف يذكّر المخصوص وهو المقصود ببلدح أو ألدح (قبليهما) أي نعم وبس (مبتدا
أو منسوخا) والفعل ومعنونه الخبر والرابط هنا المعموم في المرفوع المفعول من آل البنسية نحو زيد نعم الرجل
أو رجلا وكان زيد نعم الرجل وإن زيد نعم الرجل قال

إن ابن عبد الله نه * أخو الندى وابن المشيرة

إذا زلزلني عندك راحة * أمارس فيها كنت نعم المارس

وقال

(أو) يذكّر (بعد الفاعل) نعمتهم الرجل زيد وهو أحسن من تقدمه لارادة الإيهام ثم التفسير وإعرابه
(مبتدا) خبره الجمله قبله وقيل مخوف أو خبرا مبتداه مخوف وجوبا (أو بدلا) من الفاعل أقوال قال ابن
مالك أرجحها الأول لمصنفه في المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف جملة خبرا فانه يلم منه أن
ينصب لدخول كان عليه أو حمل خبره عن قوله فانه لم يصبه التزام حذف الخبر لا حيث سلمه شيء أو جعله
بدل فانه لا يصلح ليأخر نعم وأجب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلا ما لا يجوز أن يلي الفاعل بدليل أنك أنت
وعلى هذا هو بدلي اشتغال لانه خاص والرجل عام (وقد بدخله) ناسخا بنحو نعم الرجل كان زيد وطوننت زيد
فالجمله في موضع خبر كان أو تأتي مفعولي ظن (و يظن أن يختص) بأن يقع معرفة أو قريبا منها يخص من
الفاعل لأعم منه ولا مساو ويجوز نعم الفتي رجل من قرين (و) (ان) (يصح) الأخبار بعن الفاعل (وصوفا
بالموصوف بعد نعم أو المضموم بعد بس كقولك في نعم الرجل زيد بالرجل المدحوز بدو في بس الولد العاق
إياه الولد المضموم السابق بأه والأي وان وقع غير مختص ولا صحيح الأخبار عنه به بأن وقع مياناه (أول) كقوله
تمالي * بس مثل القوم الذين كذبوا * أي مثل الذين حذف مثل المخصوص وأقيم الذين مقامه ويحذف
المخصوص (للبليل) بدل عليه نعمتهم البدل أي وبس فتم المأخذون أي نحن (وقيل) (انما) يحذف إن تقدم
(ذكره) (والا) كثرون على علم اشتراط (وتخلطه) (إذا حذف) (صقته) وهي ان كانت اسبا وفاق بنحو نعم الرجل
حليم كرم أي رجل حليم فان كانت مضافا (نعم) (الساحب) تستعين به فيصنع أي رجل (فمنوع أو جاز أو
تائب مع ما قبل دونها أقوال) (الا) كثر على الأول والكسائي على الثاني وابن مالك على الثالث وأقل منه ان يحذف
المخصوص وصقته ويبقى متبقيهما كقوله * بس مقام النسخ أمرس أمرس * أي مقام يقول فيه أمرس أي
يقول القول ومثله الحق يتبس في العمل دباء وفاقا كقوله تعالى سافنا القوم وقوله * بس الشراب
وسامت مرتفعاه وقوله ساء ما يحكمون وهي فرج من أفراد فعل الآتي لاتفاق الأصل بوزن فعل بالفتح متصرفه
فحوت إلى فعل ومنعت التصريف وانما أفردت بالذكر للاتفاق عليها كما قاله في سبك الخطوم (و) (الحق) (بهما)
أي بنم في المدح وبس في الذم (علا) (فعل) (يضم العين) (وضا) كلوم وظرف وبيرف (أو ميمونا) عولا
(من ثلاثي) متصرف أو كسكو ر كعل ونجس ثم ان كان مبتدأ العين لم يزم قلها ألقا نعم قال الرجل زيد وباع
الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلب الياء أو انحوض وورد وقيل يقر على حاله فيقال ما غزا ومن

(١) هكذا في نسخة وفي أخرى أن يكون اسمها الفطرين

المموج قولهم اقضوا الرجل فلان أي نعم القاضي هو وماذا كرم من اشتراط كون الصبح منه ثلاثيا كالنسيب
 زاد عليه خطاب في الترشيح أن يكون مما يلي منه النسيب فلا يصاغ من الألوان والعاهات كالأصاغ من الرابى
 استثناء بأفضل الفعل فليدفعوا أشد الحرجة وأسرع الانطلاق انطلاقة فاعل متضاف مبتدأ خبر ما جزؤه
 الأخير ورجحه أوجبان (وقيل لإعلام وجهه ومع) فلا تحول إلى فعل بل يستعمل استعماله باقية على حالها
 قاله السكاك (قيل) وبلوغ فعل المذكر (بمعنى النسيب) أيضا حتى الاختصاص ذلك عن العرب فيقال
 حسن الرجل زيد بمعنى ما أحسنه (فصدر بلام) فصول كرم الرجل زيد بمعنى ما كرمه قال خطيب وهي لام
 قسم (ولا تنزيم أفاعله) بل تكون معرفة ونكرة وتعلق الفعل بالعلامات فصول كرم زيد وهذا كرم
 والزيدان لكروم رجلين والزيدون لكروم أرباب زيدنا كرم بخلافه حال استعماله كنم فلا تنزيمه إلا لزم
 يجوز إذا خالها وتر كاد لا يكون فاعله الأفعال نعم «مسئلة» (كنم) في العمل وفي المعنى مع زيادته
 الممدوح بها محبوب للقلب (حبذا وأصله حب) بالضم أي صار حبيبا لمن حبيب بالفتح (ثم) أدمغ فصار
 (حب) والاصح أن فاعله فلا تنسيم وتنزيم الأفراد والتذكير وإن كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله

يا حبذا جبل اليرين من جبل • وحبذا ما كن اليرين من كانا

وحبذا نضجات من بمانية • تأتلك من قبل اليران أحيانا

حبذا أنتما خليني ان لم • تعذلي في دمي المهرق

وقوله

وقوله • لا حبذا هند وارض بها هند • وإنما التزم ذلك (لأنه كالثلث) بالامثال لا تميز كما يقال الصيف ضيحت البين
 بكسر التاء وإن كان الخطيبان غير مؤث أو لأنه على حذف والتقدير في حبذا هند مثل حبذا حسن هند وحبذا
 زيد حبذا أمره وشأنه فاعله المشار إليه مذكر مفرد حذف وأقيم المضاف إليه مقامه أو لأنه على إرادة الجنس
 شائع في مختلف كما يختلف فاعل نعم إذا كان ضميرا هذه أقوال الأكثر على الأول ونسب التخليل وسبويه
 وابن كيسان على الثاني والقاسمي على الثالث (وقال جرير وذو النونية) وليست أنتما شاربا بذي ليل حذفتها
 في قوله • وحبذا دينا • وقيل صارت بالتركيب مع حب فلا فاعله المخصوص كقولهم فبا حتى لا تحبذه
 قاله المبرد والاكثر ون ولم يدم الفعل بين حب وذا ولم يصر فبا بحسب المشار إليه ورد يجوز حذف
 المخصوص والفعل لا يحذف (وقيل الكل اسم) واحدم كقوله المبرد والاكثر ون واختاره ابن عصفور
 لا كثرة العرب من دخول فاعله لمن غير استعاضة ولم يدم الفعل بين حب وذا ونصرف فبا بحسب المشار إليه
 وعلى هذا هو مرفوع وقام على هو (مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه) أي خب بعبثك المخصوص (قولان)
 المبرد على الأول والقاسمي على الثاني (وعلى الأول) وهو القول بأن فاعله (هو) المخصوص (بشيء) أي
 الجملة فهو خبر عنه والربط ذا والعموم إن ذلك أنشأ يدا الجنس (أو مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) أي خبر محذوف
 المبتدأ وجوبه بواكأنه قيل من المحبوب فقال زيد أي هو (أو بدل) من فاللام التبعية (أو عطف بيان) عليه
 (أقوال) إلا كثرون على الأول وعلى الثاني الصيرى وابن مالك على الثالث وابن كيسان على الرابع قال ابن مالك
 والحكم عليه بالخبر فاعله أصل منه في باب نعم لأن مصعبه هناك نشأ من دخول توسع الاستدانة وهي لا تدخل هنا
 لأن حبذا جار مجرى المثل رد كونه مبتدأ حذف خبره وعكسه بأنه يجوز حذف المخصوص فيتم حذف الجملة
 بأمرهم من غير دليل ورد عطف البيان بحسب نكرة واسم الإشارة معرفة كما في قوله • وحبذا نضجات •

ورد البهل بأنه على نسبة تكرار العامل وهو لا يلي حب وأجيب بعدم التزم وبذليل أنك أنت (ولا تقدم)
 مخصوص حبذا عليها وإن جاز تقديمه على نعم بقلة لا تفرغ عنها فلا تساوي في تصرفاتها ولا تهاجر بحرى المثل

وثلاثتهم من قولك مثلاً زيد جديداً كون المراد الأخبار بأن زيداً أحب ذوات كان يومه بعيداً (وحذف)

استثناء بما دل عليه (قليل) كقوله فخذار أبو حبيدنا * أرى بالله * *

وقوله الأحبذ والوال الحياء وربنا * مفت الهوى من ليس بالمقارب

أى حبنا حتى مكن (ويجوز فله) من حبنا (بنداء) كقول كثير * الأحبذ ليغز ذلك التستار *

(ويجوز) (كونه) (اسم) (أشارة) كقول كثير المذكور وقول الآخر * فإحبذا ذاك الحبيب المبعمل

(ويكون قوله) أى المخصوص (أو بضمه منكرة منصوب بمطابقة) كقوله * الأحبذا قوم سليم فاتهم *

وقوله حبذا المبرشة لأمري * مباراة، ولم يبالها

ويقال حبذا رجلان الزيدان ورجالا زيدون ونساء الهندات وكذا مؤخر (فأثاب) أى الأقوال فيه (إن كان

مشتقاً) فهو (حال) (والأ) بأن كان جديداً فهو (يتميز) وقال الأنشس والفارسي والربيعي حال مطلقاً وقال أبو

عمر بن العلاء يميز مطعماً (ورابعها) قاله أبو حيان (المشتق) إن أريد تقدير المدح بحال وغيره) وهو الجاد

والمشتق الذي لم يرد به ذلك بل تبيين حسن المبالغ في مدحه (يتميز) مثال الأول ولا يصح دخول من عليه حبذا

هندم واصله أى في حال مواساة والثاني وقد دخل عليه من حبذا زيدار كبا (وخامسها) قاله في البسيط إنه

منسوب (بأعنى) مضرافه ومفعول لا حال ولا يميز قاله أبو حيان وهو غريب ثم الأولى التأخير عند الفارسي

والتقديم عند ابن مالك وقال الجرجي وابن خروف مما سواه في الحال ثم قال الجرجي تقديم التمييز فيه فيجوز وقال

ابن خروف أحسن وقال أبو حيان الأحسن تقديم التمييز وكذا الحال إن كانت من ذوات كانت من

المخصوص فالتأخير (وتنوك كحبذا) (توكيداً) (لفظياً) كقوله

الأحبذا حبذا حبذا * حبيب نعلمت منه الأذى

(وتدخل عليها لا قسوى يش في) العمل والمغنى مع زيادة ما تقدم نظيره في حبذا كقوله

* لأحبذا أنت يا صناع من يد * وقوله * ولأحبذا الجاهل العاذل *

وقوله الأحبذا أهل الملا غير أنه * إذا ذكرتى فلا حبذا هيأ

وقال أبو حيان ودخول لا على حبذا لا على شكل لأنه إن قدر حب فعلاً وذاعه أو حبذا كلها فعلاً فلا

لا تدخل على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف الأفعال كلها إما ما كان قد رى عمل نصب لم يصح لأنه على

المعوم نحو لا رجل وهو هنا خصوص أو رفع فكذلك لو جوب تكرار لا حبذا (وتعمل) حبذا (فيأعدا

المصدر) كالطرف والمفعول له ومع نحو حبذا زيد كرام الله وحبذا عمرو زيد بخلاف المصدر أفعى غير متصرف

فلا مصدر لها (وتنوك) أبو حيان في عملها في غير (الخال والتمييز) وقال لابن أبي شيمس عليه الإبهام حال

والتمييز فعمل فيها وفاقاً (وتنضم فأحب مفردة) من ذابنقل فمعة العين إليها كجوز زابنقل الفتح استخفافاً بنحو

حب زيد وحب دينار يجب الإبقاء إذا فكت كاستند حب إلى ما سكن له آخر الفعل نحو حببت يا هذا (وكذا

فعل السابق) المستعمل كنمو وبش أو تعجباً أصلاً أو تعجلاً يجوز نقل فمعة عنه إلى الفاء تسكين كقوله

حسن فعلاً فمعة ذى التروية المسلق بالشعر والمطاء الجوزيل

وقيد في التسهيل الفاء بكونها حادثة قال أبو حيان ولا يختص بذلك بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو لضرب الرجل

بضم الضاد (ويجوز جر فاعله) أى حب المفردة وفعل (بالهاء) الزائدة تشبيهاً بفاعل أفضل تعجباً كقوله

* وحب هامة وله حين تمقل * وكقوله حب بالزور الذي لا * يرى منه الأضغحة واللام

وحكى الكسائي مررت بآيات جاد بن آياتا وجدن آياتنا (ومنه) أى الجاد (صينتان لتعجب) وهما ما فعل

وأقول به (قال الكوفي وأهل) بغير ما سنده إلى الفاعل نحو قوله • فأبرحت فارسا • أي ما أبرحت فارسا
 (وبعضهم وأهل من كذا وزعم الفراء الأولي) أي ما أفل (اسما) لكونه لا ينصرف وتسميته وصحة عينه في
 قولهم ما أحسنه وقوله • ياما أبلغ غزلانا • وقالوا ما أطوله كما قالوا هو أطول من كذا ورد بيان امتناع
 التصرف لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقة واحدة أذ معنى التجب لا يختلف باختلاف الازمنة
 لا ينافي الغلبة كلبس وعسى وبأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفضل التفضيل وقد صحت العين في أفعال كقول
 وعور وبذل للقطعة بناؤه على الفتح ونصبه المفعول للصرع وزوم نون الواقية به الياء (و) زعم (ابن الأثيري
 الثانية) أي أفل به اسما لكونه لا تلحقه الضائر (وجوز هشام المضارع من ما أفل) فيقال لمجنن زيد أو رد
 بأنه لم يجمع (و) نصب المتجب منه بنه ما أفل مفعولا به على رأى غير الفراء والمهمزة فيه للتدنية والفاعل
 ضمير مستتر عائده على ما مر فذكر لا يتبع بطف ولا توكيد ولا بدل وعلى رأيه نصبه على حذفه الأب
 في زيد كرم الأب والأصل زيد أحسن من غير من لا أو بما على سبيل الاستفهام فقلنا المعجمة زيد أو استنوها
 إلى ضميرها وانتصب زيد بأحسن فرقا بين الأبر والاستفهام وقصة أفل على هذا قيل بناء لتضعه بمعنى التجب
 وقيل أعراب وهو خبر ما بناه على نصب الخبر به بالخلاف عند الكوفيين (والأصح أن ما مبتدأ) خبره ما بعده وقال
 السكاكي لا موضع لهما من الأعراب (و) الأصح (أنه انكسرة تامة) بمعنى شيء خبره بقصد بها الإيهام ثم الأعلام
 بإيقاع الفعل على التجب منه لا لقضاء التجب ذلك (وقيل) ذكره (موصوفة) بالفعل والخبر محذوف وجوبا
 أي شيء أحسن زيد أعظم (وقيل استفهامية) دخلها معنى التجب لاجتماعه على ذلك في أي رجل زيد ورد بأن
 مثل ذلك لا يلبس غالبا إلا اسما نحو • وأصحاب المينة ما أصحاب المينة • ومما لازمة للفعل وبأنها لو كانت كذلك
 جاز أن يفتقها أي كجاء ذلك في • يا سيدا ما أنت من سيد • (وقيل موصولة) صلتها بالفعل والخبر محذوف وجوبا
 والتقدير الذي أحسن زيد أعظم (و) يجوز التجب منه (بعد أفضل بياض تامة لازمة) لا يجوز حذفها نحو أكرم
 بزبد (وقيل يجوز حذفها مع أن وان) المصدرتين كقوله • وأحب البناء أن يكون القدما •

وقوله • فأحسن وأزبن لأمري إن تسربلا • وقال بعض المولدين

أهون على إذا امتلأت من الكبري • أني آيت بليسة المسمى

(والأصح أنه خبر) • معنى وإن كان لفظة لفظ الأمر للبالغة وليس بأمر حقيقة (فعل المجزور) بعده (رفع فاعلا)
 والمهمزة فيه المجرورة والياء تعدية ولا ضمير في أفضل والتقدير أن أحسن بزبد صار زيد فاحسن كقولهم
 أفلت الأرض أي صارت ذات بقل (وقيل) هو (أمر) حقيقة فعل المجزور ونصبه على المفعول والمهمزة لا تفل
 كهي فبأفضل قالها زائدة واختلف على هذا الأصح (فاعله ضمير المصدر) الدال على الفعل فكأنه قيل يا حسن
 أحسن بزبد أي الزمهم به وبذلك وجد الفعل على كل حال (وقيل) فاعله ضمير (المخاطب) كأنك قلت
 أحسن يا مخاطب به أي أكرم بحسبه ولم يبر زني التأنيب والتنبيه والجمع لأنه جرى مجرى التثنية وزنت الياء في
 المفعول ليكون لامرا في معنى التجب حال لا يكون له في غيره ورد كونه أمرا بأنه محقق للصدق والكذب
 • بأنه لا يجاب بالفاء بأنه يلبس ضمير المخاطب نحو أحسن بك ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد
 في ضمير فاعل ومفعول للمعنى واحد وأنه لو كان الناطق به أمرا بالتجب لم يكن متجها كجاء يكون الأمر
 بالمطلب والتدعاء والتقية حاله ولا مناد يلا مشهاوقد أجمع على أنه متجب قال أبو حيان ولو ذهب ذهابه إلى
 أن أفضل أمر صيغة • بمعنى والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفعول في الفعل والمهمزة للتدنية والمجرور
 في موضع مفعول المكان مذها فقولك أحسن زيد بمعنى أحسن هو أي الاحسان زيد أي جعله حسنا فيوافق

معنى ما أحسن زيد قال ويدل على ذلك التصريح بالخطاب في ياز ما أحسن زيد لأن الفاعل مخالف للخطاب
فلمنى ياز ما أحسن الاحسان يذأى جملة حسنا كما تقول ياز ما أحسن زيد أى شئ جملة حسنا قال
ويدل على أن محل الجور ونصب جواز حذفه ونصبه بعد حذف الباء في قوله * فاعلم دارم على مزارا *

(ويحذف) المتعجب منه مع ما فعل (لأجل) كقوله

جزى الله عنا الجزاء بفضل * ريمه خير ما أعف وأكرما

أى ما أعفهم وأكرمهم وفى جواز حذف (مع أفعل خلف) قال سيبويه لا يجوز وقال الانخش وقوم يجوز
لقوله تعالى * أمعهم وأبصرهم أى بهم (وقيل بل يحذف الجار فيستر) الفاعل فى الفعل ولا يحذف ورد
بأنه لو كان مستترا لبرز فى التنبيه والجمع والتأنيث (ولا يكون المتعجب) منه (الاختصاص) من معرفة أو قريب
منها للتخصيص لانه مخبر عنه فى المعنى (ومنع القراء ذال العهدية) نحو ما أحسن القاضى زيد قاضى يملك وبين
الخطاب عهدية وأجازها سائر الجمهور (و) منع (الاختصاص) بالوصول بالماضى) فزيد ما أحسن لهم قال
ذاك وأجازها سائر البصريين فان وصلت بمنار جاز اتفاقا (ولا يفصل) المتعجب منه من أهل وأفضل
بشئ لضعفهما بعدم التصرف فاشبهان وأخواتها (الانظر فى مجرور يتعلق بالفعل) فانه يجوز (على
الصحيح) لتوسمهم فيها ولجواز الفصل ما بين إن ومولها وليس فعل المتعجب بأضعف منها. ولكن
وروده كقوله ما أحسن فى المصداق لها * وقوله * وأحب اليأس أن يكون المفردا *

وقيل لا يجوز الفصل بها أيضا وعليه أكثر البصريين ونسب إلى سيبويه (والتأنيذ) أى يجوز على
نحو قال أبو حيان ومحل الخلاف فيها إذا لم يتعلق بالمعول ضمير يعود على الجور وفان تلقى وجب تقديم الجور
كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله

خلى ما جرى بذال أن رى * صبروا ولكن لا سبل إلى الصبر

أما لا يتعلق منها بالفعل فلا يجوز الفصل به. فاقصوما أحسن يجرى أمرا (وجوزه الجرى وهشام
بالحال) أيضا نحو ما أحسن مقبلا زيدا (زاد الجرى أو المصدر) نحو ما أحسن أحسانا زيدا الجمهور على
المنع فهما (و) جوزه (ابن مالك بالنسبة) كقول على أعز على أبا أبا القظان ان أراك صريما
مجدلا (و) جوزه (ابن كيسان بالولا) الاستعانة نحو ما أحسن لولا تعلقه زيدا قال أبو حيان ولا حجة
له على ذلك (ولا يقدم معمول) لفعل التعجب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك فى غير هذا الباب
لعدم تصرفه وإن الجور وفى أفضل عند الجمهور فاعل والفاعل لا يجوز زعمه (ولا يفضل بينهما) أى بين ما
وأفضل (بغير كان) أما كان الرتبة فيجوز الفصل نحو ما كان أحسن زيدا (والاكثر) على أن فعل التعجب
(يدل على الماضى المتصل) بالمال فاذا أريد الماضى المتقطع أى بكان أو لم يستقبل أى يكون (وقيل) أنما
يدل على (الحال) دون الماضى حتى عن المبرد (وقيل) يدل على (الثلاثة) الحال والماضى والمستقبل
وتقدير الماضى بكان وأمسى وفى الحال الآن وفى الاستقبال يكون ونحوه من الظروف المستقبلية كقوله
تعالى * أمعهم وأبصرهم يوم أوتونا قاله ابن الحاج (ويجزميلتان) هما ان كان فعلا بمعنى بالى) نحو ما أحب
زيدا إلى عمرو وما أنفذه إلى بكر والاصل أحب عمرو زيدا وأبصر بكر زيدا (والا) أى وإن لم يكن
فعلا معنى (إن) بأن أنهم علموا وجهه فلا يقال به) يجزم نحو ما أعرف زيدا بالشمع وما أبصر عمر بالشمع وما أبصر عمر بالشمع
بالشمع (والا) أى وإن لم يفهم ذلك (فان تمدى بحرف فه) يجزم نحو ما أعز زيدا على وما أزهده فى الدنيا
(والا) بأن تمدى بنفسه (فياللام) يجزم نحو ما أعزب زيدا بالعمرو (ويقتصر على الفاعل) فى بابى كسى

وتُنزل فيقال ما كسب زيد أو ما أعطى عمرا وما ظن خالدًا بحذف المفعولين (ويستثنى) بغير أحد مفعولي
 (الأول) أي باب كسب اللام عن ذكر الآخر نحو ما كساه لعمرو وما كساه الثياب ولا بفعل ذلك في باب
 ظن وإن جمع بينهما فالثاني منصوب بضمير نحو ما أعطى زيد العمرو والدرهم وما كساه لعمرو الثياب (خلافا
 للكوفية) في الأمرين أي قولهم يجوز ذكركهما في باب كساعلي أن الثاني منصوب بفعل التعجب ويجوز مثل
 ذلك في باب ظن إذا أمن اللبس نحو ما ظن زيد البكر صديقا فان خيف أدخل اللام عليها نحو ما ظن زيد
 لأخيك لأنيك والاصل ظن أخاك أياك قال أبو حيان هذا تضرير النقل في المسئلة وخطأ ابن مالك فنقل عن
 البصريين تساوي الحكم في باب كساو ظن وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب بلا تفصيل « مسئلة »
 (من معجم التعجب) الذي لا يوجب له في الصوقولم (سبحانه الله) وفي الحديث سبحانه الله أن المؤمنين لا ينص
 (لله دهره) قال في الصحاح أي عمله وأصل السر الين (حبسك بزيد رجلا) ويجوز حذف الباء ورفع زيد
 ويجوز إدخال من في رجل (بلائ من ليل) ويجوز حذف من والنصب (انلئ من رجل) العالم ولا يجوز
 حذف من منه (مائت جارة) بالنصب على التمييز ويجوز إدخال من (واهال ياهي) ومن ذلك إلى الله إلا الله
 سبحانه انتمن هو أو رجلا وبه رجلا وكفالك به رجلا والعظمة فتمن رب وأعجوا بزيد رجلا أو من رجل
 وكاليوم فتمن رجلا وكالبية فتمن أو كراموصفا بالياء بالدرهم وباحسنه رجلا وباطيها من لبلة الله لا يؤخر الأجل
 (و) من ذلك (كيف ومن وماوأي في الاستفهام) نحوه كيف تكفر وبالله عم يتسألون الحاققة ما الحاققة
 لأي يوم أجلت (المصدر) أي هذه بحث إعماله (يعمل كفعله) لازم ما ومتدي إلى واحد فأكثر أصلا
 لا إلحاقا كما في شرح الكافية لأنه أصله ولما لم يتعد عمله بزمان (أن كان مفردا مكبرا غير محدود وكذا) أن
 كان (ظاهرا على الأصح) فلا يعمل منى فلا يقال عجت من ضربك زيد ولا بجعوا ولا مضرا كعرفت
 ضربك زيد ولا محدودا بالهاء كعجت من ضربتك زيدا وثق قوله
 بضربة كفيه اللانفس راكب * ولا مضرا كضربك زيدا حسن وهو الحسن قبيح لأن كلا عاذا كر
 يزيل المصدر عن المعنى التي هي أصل الفعل خصوصا الأخبار فان ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كان
 ضمير العلم ليس بضم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس وقال الكوفيون يجوز إعمال المصدر واستدلوا بقوله
 وما الحرب إلا ما علمتم وذقم * وما هو عنها بالحديث المرحوم
 أي وما الحديث عنها والبصريون تأولوه على أن عنها متعلق بأعنى مقدرا (وثالثها يعمل في الجبر ورفع) دون
 المفعول الصريح قاله الفارسي وابن جني قال أبو حيان وقاس قولهما إعماله في الظرف إذ لا فرق بينهما وقد
 أجازته جماعة (وجوز قوم في الجمع المكسر واختاره ابن مالك قال لأنه وإن زالت عنه السيف الأصلية فالعنى
 مهملة باق ومشتاعفة بالجسمة لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرر رابعطف وقدمع تركه بلا حس البقر
 أولادها وقال الشاعر * مواعد عروبا أخاه يشرب قال أبو حيان والخيار المنع وتأويل ما ورد من ذلك
 على التعجب بضمير أي لحست أولادها وعدأ أخاه (ويقدر بأن) المصدرية تخففة أو غيرها (قيل) أي قال
 بتمنهم زيادة (أو المصدرية) والفعل فان غير التخففة للماضى كقوله * أمن يدرى الغائبان فؤاده *
 والمستقبل كقوله

فهم يسد بك هل تستطيع نقلا * جبلا من تهامة راسيات

وما الماضي والجال كقوله * كذا كركم أباه كم * وقوله * تحاذونهم تحييتكم * والخففة للثلاثة
 كقوله * علمت بسطك العروف خير يد * وقوله * لوعلىنا إخلافاكم علة السلم * وقوله

• لوعلت اشارة الى الذي هو • قال ابن مالك وتقدر المنفعة بعد العلم وغيره ما بعد لولا أو الفعل كراهة أو إرادة أو خوف أو رجاء أو منعا أو نحو ذلك ثم هذا التقدير قال الجهور (دائما وقيل) أي قال ابن مالك (غالبا) قال ومن وقوعه غير مقدر قول العرب مع أذن زيد أقول ذلك وقول أعرابي اللهم ان استغفاري إليك مع كثرة ذنوبي للوم وإن تركي الاستغفار مع علي بسمه عفو لك لني وقول الشاعر
ورأى عين الفتى باكا • يسلى الجزيل فليلك ذا كسا

قال أبو حيان وما ذكره ممنوع (ومن ثم) أي من هنا هو كون هذا المصدر قد جرف مع مدري والفعل أي من أجل ذلك (لم يقدم معموله عليه) لأنه كالموصول ومعموله كالمفعول والمفعول لا تنقسم على الموصول ويؤول ما أوجهه على اضمار فعل كقوله • وبعض الملم عند الجمل للذلة اذعان • (خلافا لابن السراج) في قوله يجوز تقديم (المفعول عليه) فجاز يجزى عن عمر اضرب زيد (و) من ثم أيضا (لا يفضل من معموله يتابع أو غيره) كما لا يفضل بين الموصول وصلته وتعمل التابع التبع وغيره خلافا لقول التسليم ولا يعوت قبل عامه فلا يزال عجت من ضربك التثنية زيد أو لا من شريك أو كلك اللين بل يجب تأخير فعل كقوله • ان وحدي بك التثنية أراي • وأما قوله • أزمعت بأسماعينا من نوالكم • قول على اضمار يست من نوالكم وكذا قوله تعالى . انه على رحمة لقادر يوم تبنى السرايز . بقدر برجة يوم . (ولا يتقدر عمله بزمان) بل يعمل ماضيا وحالا ومستقبلا كما تقدم (خلافا لابن أبي العافية في) قوله لا يعمل في (الماضي) قال أبو حيان ولعله لا يصح عنه (ولا يحذف) المصدر (باقيا لمعموله في الأصح) لأنه موصول والموصول لا يحذف وقيل يجوز حذفه لئلا يسهل لانه كالمنطوق كما يحذف المضاف لليل ويبقى عمله في المضاف اليه قبل ومنه قوله تعالى . هل تستطيع ربك . أي سؤال ربك اذا لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع (وإعماله منافا أكثر) من إعماله منونا بغيره أو لعله ابن مالك بان الإضافة تجعل المضاف اليه كجزء من المضاف كما يجعل الاسناد الفاعل كجزء من الفعل ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول آل والتنون في قوتيهما مناسبة المصدر للفعل (ثم إعماله منونا) أكثر من إعماله مع فإل لان فيه شبهة بالفعل المؤكد بالكون التثنية (وأنكره الكوفي) أي إعماله منونا وقالوا ان وقع بعده حرف فروع أو منصوب فباضمار فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى . أو أطعم في يوم ذي مسغبة يتبناه التقدير يطعم ورد بان الأصل عنه (ثم يليه) إعماله مع فإل (كقوله • ضعيف التثنية أعداء •

وقوله • فلأنك عن الضرب معهما • (وأنكره كبيرون) والبغداديون وقوم من البصريين كالنثون وقدره والعاملا (وثالثه أنه قبح) أي يجوز إعماله على قبح (ورابعها بان عاقبت آل (الضمير عمل) نحو أنك والضرب خالد المسمى إليه (وآل) بل لم يتابعه (فلا يجوز إعماله نحو عجت من الضرب زيد عمرا وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيان وقوله • فأنصر عجمان آل فيه للتمريض قال أبو حيان ولا تعلم في ذلك خلافا لما ذهب إليه صاحب الكافي من انه زائدة كافي الذي والي ونحوه لان التمرين في هذه الأشياء يمتنع ال فلا وجه لإدعائه زائدا فلا يصح على الاسم ترميزه قال وهو في عدة التنون . مرفقة لانه في معناها (وقال الزجاج) إعمال (التنون أقوى) من المضاف لان ملابسه به منكرة فكذلك ينبغي ان يكون نكرة ورد بان إعماله ليس تشبها بل بالنباتية عن حرفه مدري والفعل والمثوب عنه في رتبة المضمر (و) قال (ابن عصفور) إعمال (المرفوع) أقوى من إعمال المضاف في القياس (وقيل المضاف والمثون) في الاعمال (سواء) قال أبو حيان وترك إعمال المضاف وذى آل عندى هو القياس لانه قد دخله خاصة من خواص الاسم فكان قياسه أن لا يعمل فكذلك التنون لان الأصل في الأسماء ان لا تعمل فاذا تعلق اسم باسم فالأصل الجر بالإضافة (ويضاف للفاعل

مطلقاً أي يذكروا فعله وعذوفاً كقوله تعالى: كذ كرم آله كم. وقوله: يفرح المؤمنون بنصر الله. (و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله: لا يسأم الإنسان من دعاء الخير. أي دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل لأن الواجب للتعريف به إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره والفصل بين الفعل وأعرابه في غفلان وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز زبقيس وجل عليه المنفصل والظاهر والمصدر لا يوصل به ضمير فاعل فلم تسكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة (وقال الكوفي) لا يحذف بل (يضم) في المصدر كما يضم في الصفات والظرف (و) قال أبو القاسم خلف بن قرون (ابن الأرض بنوى) إلى جنب المصدر قال ولا يجوز أن يقال إنه محذوف لأن الفاعل لا يحذف ولا يضم لأن المصدر لا يضم فيه لأنه بمنزلة اسم الجنس (و يجوز ابتأوه) أي الفاعل مع الإضافة إلى المفعول (في الأصح) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن الحارث الدهمري عن ابن عامر: ذكر رحمة ربك عبده زكريا. وقوله صلى الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً وقول الشاعر

* فرع القوافر أقبواه الإباريق * وقيل لا يجوز إلا في الشعر (و) يضاف (الظرف فيعمل فيما بعده رها ونسباً) كالمتون نحو عرف استأقر يوم الجمعة يدعرا قال أبو حيان ومن منع من ذلك قال زاعل والمصدر ومنوع منع هذه المسئلة (و يقول المتون بل يبنى للمفعول فيرفع) ما يمد على النيابة عن الفاعل نحو عجت من ضرب زيد وقال الاخفش لا يجوز ذلك بل يمين النسب والرفع على الفاعلية واختاره الشاويين (و ثالثاً) قال أبو حيان يجوز (أن إنه) أي البناء للمفعول (فعله) أي فعل ذلك المصدر نحو عجت من جنون بالمرزبده بخلاف ما ليس كذلك (ويحذف منه) أي بالمتون (الفاعل وأوجه الفراء) فقال لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المتون البتة لأنه يسمع (فألا قول الثالثة) السابقة فيه هو محذوف أم يضم أم ينوى تأتي هنا (ورابعاً) قاله السبكي (لا يقدر) الفاعل هنا (البتة) بل ينتصب للمفعول والمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهماً من غير تقدير فاعل ورد بأنه أن قال إن الفاعل غير مراد فباطل بالضم ورة إذا بدلا طعام مثلاً في قوله: أو أطعم من مطعم من جهة المعنى وإن قال إنه ما قد أقرب بأن المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل بخلاف عشرين درهماً فيلزمه تحذيره وإن لم يصح إضماره «مسئلة» (يذكر) بعد المصدر (البديل من فعله معموله) نحو ضرب يازد أو سقي يازد (وعمله) الناصب (المصدر) عند سيبويه: يجهو ولأنه صار بلامن الفعل فورث العمل الذي كان له وصار الفعل نسياً منسياً (وقيل) عمله الفعل (المحذوف) الناصب المصدر (فعله) أي على هذا القول (يجوز تقديره) أي المعمول على المصدر نحو زيد ضرباً (وكذا) يجوز التقديم (على) القول (الاول) أيضاً (في الأصح) لأنه نواب عن فعله فهو أقوى منه إذا كان غير نائب ولأنه غير مقدر بحرف مصدرى حتى يشبه الموصول في الاستماع وقيل لا يجوز التقديم على القول بأنه العامل قياساً على المصدر السابق قال أبو حيان والأحوط أن لا يقدم على التقديم الإيضا (وفي عمله) أي هذا المصدر (الضمير خفي) صحيح ابن مالك أنه يعمل كاسم الفاعل وقال كذا «مسئلة» (يعمل كمصدر اسمه) أي اسم المصدر (المسمى لا الملم بأجاء) فيها أم الأول فلأنه مصدر في الحقيقة كقوله

أظلموا بن مصابكم رجلاً * أظلموا بن مصابكم رجلاً * أما الثاني وهو ما دل على المصدر دلالة منية عن آل تضمن الإشارة إلى حقيقة كيهار وبره وجار فلأنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا تصدقها الشاع ولا تصاف ولا توصف ولا تقع موقع الفعل ولا موقع ما يوصل به ولا تنقل أو لنقل لم يتم بما هي في تأكيد الفعل وتبين نوعه أمره (و أما) اسم المصدر (الماخوذ من حدث لغره) كالثواب والكلام والعطاء أخذت من مواد الأحداث وضعت

ينابيه والجمعة من القول ولما يطل (فنه) أى أعماله (البصرية) أى فى الضرورة (وجوزه)
 قياسا (أهل الكوفة وبغداد) المقالة بالمصدر كقوله • وبعد ذلك المائة إلى تمام • وقوله
 فان ثواب الله كل موجد • وقوله • فان كلامها شفاء لما • (قال الكسائي) امام أهل
 الكوفة الا ثلاثة ألقاظ (انحبز والذهن والقوت) فانها لا تعمل فلا يقال عجت من خبرنا انحبز ولا من
 ذهبنك اسك ولا من قوتك عيالك وأجاز ذلك الفراء وحكى عن العرب مثل أعجني ذهن زيد ليسته قال
 أبو حيان والذى أذهب اليه فى المصوغ من هذا النوع ان المصوغ فيه يضره بغيره ما قبله وليس باسم
 المصدر ولا جرى مجرى المصدر فى العمل لافى ضرورة ولا فى غيرها • (اسم الفاعل) • أى هذابعت أعماله
 وذكر مصانعة المبالغة واسم المفعول هو ما دل على حدث صاحبه (خادل جنس) وقوله

• على حدث يخرج الجند • والمصانعة المشبهة وافضل التفضيل وصاحبه يخرج المصدر واسم المفعول (ويميل
 عمل فله مفردا أو غيره) أى شئ ومجموع سلامة وجمع تكسير (ومنع قوم) عمل (المكسرو) منع
 (سيويه) وانليل إعمال (المتنى والجمع) الصعج (المسند لظاهر) لانه فى موضع يفرد فيه العمل لخالقه فلا
 يقال مررت برجل ضارب بين فلانة زيد أو أجاز المبرد إعماله لان لما قممت به الفعل قوى من حيث لحقه ما لم يقه
 (وقيل) لا ينصب اسم الفاعل أصلا بل (الناصب فعل مقدر منه) لان الاسم لا يعمل فى الاسم سكاك ابن مالك
 فى التسهيل • وبه رد على ابنه فى دعواه فى الخلاف فى عمله (وشترط البصرية) لأعماله (اعتاده على) أداة (نفي)
 صريح مضمون ضارب زيد عمر أو متو ولا يخفى غير مضيع نفسه عاقل (أو) أداته (استفهام) لسا أو حرا فظاهر أو
 مقدرا كقوله • اتاورج بالقتل أمرى • (أو) على (موصوف) نحو مررت برجل ضارب عمرا ولو قدرا
 هو راجع للاستفهام والموصوف معا كقوله

لبيت شمرى بقمى المذوقى • أم همى فى حبها عاذلونا

أى أقيم وقوله • وما كل مؤن نصه بليبي • أى رجل • مؤن (أو موصول) وذلك اذا وقع صلته (أو)
 على (نى خبر) نحو هذا ضارب زيد • وكان زيد ضارب باعمر أو ان زيد ضارب عمرا وثلثت زيد ضارب باعمر (أو)
 على نى (حال) فهو جازم يهرا كبا فرسه (قيل أو) على (ان) نعاون قائما زيد فقام اسم ان وزيد
 انحبز ولم يشترط الكوفيون وواقعهم الانحش الاعتاده على نى من ذلك فأجاز وإعماله مطلقا نحو ضارب زيد
 عندنا (و) شرط البصرية (كونه • كبيرا) فلا يجوز هذا ضرب ريب زيد لعدم وروده ولندخول ما هو من
 خواص الاسم عليه فمدع شبه المضارع بتغيير بيته التى هى عمدة التسمية وقال الكوفيون الا الفراء وواقعهم
 التماس يعمل مفعلا • بناء على منجهن ان المتبرش به للفعل فى المنفى لا الصورة • قال ابن مالك فى الصفة هو قوى
 بدليل إعماله حول الالبالغة اعتبارا بالمنفى دون الصورة وقاسه التماس على التكسير (وثالثها يعمل) (المضمر
 (الملازم التضمين) الذى لم يلفظ به مكبرا كقوله

فيا طم راح فى الزجاج مذابة • تفرق فى الابدى كبت عصبرها

فى رواية بركيت (أما الماضى فلا يصح رفع قطا) نحو مررت برجل قائم أو وضارب أو وضارب أو وضارب ولا ينصب
 لانه لا يشبه المضارع الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وقال الكسائي وحشام وواقعهم قوم نصب أيضا
 اعتبارا بالتبعية معنى وان زال التشبيه لفظا واستدلوا بقوله تعالى • وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد • وثأله الأولون
 على حكاية الحال (ومنع قوم رفعه الفاعل وقوم) رقه (المضمر) أيضا قاله ابن طاهر وابن تروف • وهو
 يرد دعوى ابن عصفورا الاتفاق على انه رفعه ويصله (و) قال (قوم يعمل) التمسب (ان تعدى لاثنيين أو

ثلاثة) نحو هذا يعطى زيد ادر هـ أس لأنه قوى شبه الفعل هـ نـ من حيث طلبه ما بعده وغير صالح للاضافة اليه لاستدائه بالاضافة الى الاول والاكثر من قالوا هو منصوب بفعل مضمر قال ابن مالك ورد ان الاصل عمله (فان كان) اسم الماعل (صلة آل فاجلهور) انه (يعمل مطلقا) ماضيا وحالا ويستقبلان عمله حينئذ بالابتداء فتابت الـ عن الذى وفر وعون تاب اسم الفاعل عن الماضى فتابت له الفعل مع تأول آل بالذى معاً فتابت من الشبه الفعلى كما هامز وم التأتيت بالآلف وعلم النظير في منع الصيغة مثاله ماضيا قوله

والله لا يذهب سبى باطلا * حتى أيرى ملكا وكاهلا

فالتابن نيك الملاحله قال الاخفش ولا يعمل بحال وآل في معرفة كى في الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه للمفعول به * فالتاب * قاله الرامى وجاعة يعمل (ماضيا قط) لا ماضيا ولا مستقبلا ورد بان العمل حينئذ أولى ومن وروده حالا قوله * والحافظين فر وجهم والحفاظات * وقال الشاعر

إذا كنت مضيئا بمجد وسودد * فلتلك الالهجى القول والفعل

(ويضاف للمفعول) جواز نحو هـ دى بالغ الكعبة، انك جامع الناس، غير محنى * قال أبو حيان ونظاهر كلام سيبويه ان النصب أولى من الجر وقال الكسائى مما سواه ويزهري ان الجر أولى لان الاصل فى الاءاء اذا تعلق أحدهما بالآخر الاضافة والعمل أعما هو بجهة التشبيه للضارع فالعمل على الاصل أولى (وتجب) الاضافة (ان كان ماضيا) نحو ضارب زيد أس اذ لا يجوز النصب كالتقدم (أو) كان (المفعول ضميرا) متصلا به نحو زيد بكر مك (وقيل) وعليه الاخفش وهشام عليه نسب وزال التنوين أو والنون فى مكروك ومكر موك للمادة الضعيف لا للاضافة لان موجب النصب للمفعول هو حقيقة وموجب الجر الاضافة وليست حقيقة اذ لا دليل عليها الا الحذف المذكور ولم يمتنع سبيله ورد بالنسب على الظاهر فانه لا يحذف التنوين فيه الا للاضافة * ومن النصب لحد شرط الاضافة ان كان فى اسم الفاعل أو خلافا للظاهر والمضاف اليه مخرج الضمير ويجوز تقديم معموله أى اسم الفاعل عليه نحو هذا زيد ضارب لأن جر ضمير حرف زيد من اضافة أو حرف فلا يقال هذا زيد ضارب قاتل ولا مروت زيد بشارب بشارب ماجر بل انما يجوز التقديم عليه نحو ليس زيد هـ بشارب قيل أو جر به أى زائد اضافة لا قدم كغيره وجوزة قوم ان أضف اليه حق أو غير وجه فأجازوا هذا زيد بشارب وكذا الآخرون وقد تنقسم ذلك فى بحث الاضافة (و) يجوز تقديم معموله (على مبتداه) الذى هو خبر عنه نحو زيد هذا ضارب وقيل لا يجوز ان كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سبى أى من سبب المبتدأ نحو زيد أبو ضارب عمرا أو كان المفعول سببه نحو زيد بشارب أبو عمرا جاز ذلك البصريون ووافقهم الكسائى فى الاخرة لا تقديم صفة أى اسم الفاعل عليه أى المفعول (و) لا تقديم معموله عليه وعلى صفة ما فلا يقال هذا ضارب عاقل زيد ولا هذا زيد ضارب أى ضارب خلافا للكسائى فى اجازته التقديم فى الصورتين ويجوز وقفا تأخر الموصف عن المفعول نحو هذا ضارب زيد عاقل والفرق انه اذا وصف قيل أن يأخذ معموله زال شبه الفعل بالوصف الذى هو من خواص الابهت بخلاف ما اذا تأخر الوصف لان صفة تحصل بتمام عمله ومن الموارد فى ذلك قوله

* وتخرجن من جدرانهم نصب * * * مثله * يعمل بشرطه وقفا وخلافا لما حوّل منه الى الفاعل فعال ومفعول ومفعال وفعل (فعل) قال * أخا الحرب لباسا عليها جلالها * ومع امال العسل فأن اشرب

وقال * ضرب بنصل السيف سوق سبأها * ومع انه لمعار بواثكها * وإن لله سمع دعائهم
دعاهم وقال * أتاني أنهم يزقون عرضي * وللدلائها على المبالغة لم تستعمل الاحب يمكن الكثرة فلا
يقال موان ولا قائلز يد بخلاف قتال الناس أما اذا لم تدل عليها فلا تفعل كأن كانت لا نسب كحار وطعم
أو كلب بناء النصب عليها ككزيم وفرح (وأنكر الكوفية الكل) أي أعمال الخسة لانها زادت على معنى
الفعل بل بالانفة اذ المبالغة في أفعالها وزوال الشبه الصوري أيضا ورد بدها منصوبا فاعا فعل بضمه
المثال (و) أنكر (أ) كثر البصريين الآخرين أي فعل وفعل لقلهما (و) أنكر (الجرى فعل دون فعل)
لانه أقل ور وداحي انهم يسمع أعماله في نثر (وقال أبو عمرو بعمل) فعل (بضغ) (و) قال (أبو حيان)
لا يتعدى فهما المباح بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر فيقتصر فيها وقسقتها في المتن على ترتيبها في العمل
فأكثرها فعل ثم فعل ومفعال ثم فعل ثم فعل وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضا فقول من كثر منه الفعل
وفعلان صار له كالصناعة ومفعال من صار له كالألة وفعل من صار له كالطبيعة وفعل من صار له كالعادة قال
أبو حيان ولم يتعرض للثلاث المتقدمون (واعمل ابن ولاد وابن خروف فعلا) بالكسر والتشديد فاجاز وا زيد
شرب البحر وطبخ الطعام قال أبو حيان وقسمع إضافة شرب إلى معومه في قوله
لا تنفري ياتاق منه فاته * شرب بحر مسعر لم يرب
فعل هذا لا يبعد عنه نصا وفهم من مساواة الامثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله
ثم زادوا أنهم في قويمهم * غفر ذنبهم غسبر نغسر
وقوله * خوارج ترا كين قصد الخارج * وقوله

ثم مهاو بن أبدان الجزور عطا * ميص العشيان لا خور ولا قرم
وفهبا بن طاهر وابن خروفي جواز إعمالها ماضية وان عربيت من آل وان لم يقول بالث في اسم الفاعل
لما فهمان البالغون الخ إلى ذكره لا ترمى عكيا في اسم الفاعل فدخل في التشبيه (مسئلة كهو أيضا) * في
العمل والشرط والاحكام وقفا وخلافا (اسم المفعول يرفع مرفوع فعله) أي المفعول لان فعله لم يسم فاعله
قال ونص تركنا تغلب ابنة وائل * كضرب و برجله منقطع الظهر
(وتجوز إضافة) أي اسم المفعول (اليه) أي إلى امر فوعه (دونه) أي اسم الماعل فانه لا يجوز فيه
ذلك نحو زيد مضروب الظهر قال أبو حيان والصحيح ان الاضافة في مثل ذلك من نصب لامن رفع وأصله
مضروب الظهر وقال شيخه الشاطبي ليد كره هذا الحكم غير ان ملك واعتق بد كره في شائر كتبه وقيدته
في اللافية بالغة ولم يقيد بها في التسهيل والاول أحسن قال ثم لا يجوز بشرطين أن يكون اسم المفعول من
متدلى واحد فلا يجوز زمن لازم ولا من متدلى أكثر وان قصد ثبوت الوصف ويناسي فيه الحثوث
ثم لا يجوز الاضافة يجوز النصب على التشبيه للمفعول أو لا يتميز نحو هذا مضروب الأب أو أباوه أو قال من
الاضافة (ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء بمناه) من فعل وفعل وفعل (كذبح وقض وقيل) فلا
يقال مررت برجل تكيل عينه ولا تقيل أبوه (خلافا لابن عصفور) حيث أجاز ذلك قال أبو حيان يحتاج في
منع ذلك واجازته إلى نقل صحيح عن العرب (مسئلة) (كهو) أيضا (الصفة المشبهة به عملالكن) تتألف في
أنها (لا تفعل مضمرة ولا في أجنبي) بل في سببي (ولا في سابق) عليها بل في متأخر عنها (ولا في) (مفعول) بينها
وبينه بل في متصل بها قال الخفاف في شرحه لم يفعلوا بين الصفة المشبهة ومعوم لها يقولوا كرم فيها حسب
الأماء لا في الضرورة كقائله والطيون اذا ما ينسبون أباها (ولامر اداها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمرا

نحو انذار اضرار به تقديره انما اضرار به كما يعمل. فلهذا في اجنبى كما يعمل في سبب وفي مقدم عليه كما
يعمل في متأخر عنه وفي مفعول كما يعمل في متصل ومراد به الاستعمال كما يعمل في مراد به الحال وقولى (في
الاصح فيما) راجع الى الاخيرين قال ابو حيان ذكر صاحب البسيط انه يجوز الفصل بين هذه الصفتين بين
معمولهما اذا كان مرفوعاً ونحو ما كقولهم تعالى . مقتله لم الابواب . قال ولا يترص ابن مالك في التسهيل
لزمان هذه الصفة وذكر ذلك في ارجوزته فقال وهو صوغها من لازم لحاضرى . وفي المسئلة خلاف ذهب اكثر
النحوين الى انه لا يشترط ان تكون بمعنى الحال وذهب ابو بكر بن طاهر الى انها تكون للارثمة الثلاثة واجاز
ان تقول مررت برجل حاضر الا ان مدافىكون بمعنى المستقبل وذهب السيرافى الى انها بداهنى الماضى وهو
ظاهر كلام الاخفش . قال والصفة لا يجوز زجها بالانذار اعان بنى منها قد فعل وذهب ابن السراج والفارسي
الى انها لا تكون بمعنى الماضى وهو اختيار السليوبين قال وسواء مررت او نصبت لانها اذا قلت مررت برجل حسن
الوجه نفس الوجه ثابت في الحال لا يرد بمضيا ولا استقبالا لانها لما شئت باسم الفاعل لم يتوقف في عملها في
الزمانين وقبج بعض اصحابنا بين قول السيرافى وقول ابن السراج بان قال لا ير يد السيرافى بقوله انها الماضى
ان الصفة تقطعت وانما ير بداهنا ثبت قبل الاخبار عنها دامت الى وقت الاخبار ولا ير بداهنا السيرافى انها
وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين على هذا وفي البسيط قال بعضهم الصفة المسببة باسم الفاعل متعارفة في انها
لا توجد الا حالاً وتقدم ان وقت ذلك ليس على جهة الشرط بل بان وضعها كذلك لكونها صفة على الثبوت
والثبوت من ضرورته الحال وما على جهة الشرط فتكون حينئذ يرضع تأويلها للزمان ولا يشترط الا الحاضرات له
المناسبة انتهى (ثم هي اما صالحة للذكر والمؤنث مطلقاً أى لفظاً ومعنى كحسن وقبح (أو لفظاً لا معنى) كحائض
ونحس لفظهما من حيث الوزن مفاعل وفعل صالح للذكر والمؤنث ولكن معنى الحائض يخص بالمؤنث ومعنى
انحس يخص بالذكر (أو عكسه) أى معنى لفظاً ككبر الآلة فاه معنى مشترك فيه لكن خص بالذكر لفظاً
أى بالمؤنث لفظاً عجزاً (أو لا) تصلح لهما بل يخص باحدهما كما ذكرنا كلفظهما ومعناها خاص بالذكر
ورتقاء وعقل لفظهما وموئناهما خاص بالمؤنث (وتجوزى الاولى على : لها وضدها) أى يجزى مذكرها على المذكر
والمؤنث ومقتضى على المؤنث والمذكر قال ابو حيان وهذا الذى يعبر عنه النحويون بأنه يشبه عموماً مقول مررت
برجل حسن الاب ورجل حسن الام وبامرأة حسنة الام وبامرأة حسنة الاب (دون الباقي) فانها انما تجزى
على مثلها فقط ولا تجزى على ضدها (في الاصح) تقول مررت برجل خصى الاب وبامرأة حائض البنت ورجل
أى الاب وبامرأة عجزاء البنت ورجل أدر الاب وبامرأة رتقاء البنت قال ابو حيان وهذا يعبر عنه النحويون
بأنه يشبه خصوصاً اجاز الكسائى والاخفش . ير بان هذه الصفة على ضدها في الاقسام الثلاثة فتقول برجل
حائض بنته وبامرأة خصى ابنها ورجل عجزاء بنته وبامرأة أى ابنها ورجل رتقاء بنته وبامرأة أدر ابنها هكذا
حكى ابن مالك الخلاف في الثلاثة ونازعه ابو حيان بأن بعض المخاربه نقل الاتفاق على المنع في قسمين منها وان
الخلاف خاص بقسم واحد وهى الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ تخص (وتعمل مع ال) بمقتضىها (ودونها
رضاً) على أن يعرب المرفوع بها (فاعلاً بها) قاله . يربو به والبصرون (أو بدلا) من الضمير المستكن فيها قاله
الفارسي (وتضامياً) على أنه يعرب (مشبهاً بالمفعول) به في المرفة (أو تمييزاً) في التكررة (في جازاً بالاضافة وفي
مراتبها خلاف في مجرد مرفوعه وبأل ومضاف له) أى لقرون بأل (أو مجرداً ولو ضميراً ولو مضافاً له) أى الضمير
فذلك ستة وثلاثون حاصلة من ضرب اثنين وهى حالتها قبل ان يأل وعدمه في ثلاث وهى وجوه عملها الرفع والنصب
والجرتبلة ستة ثم ضرب الستة المذكورة في احوال المفعول الستة وهى تجزى به واقتراها بأل واطاعة الاربعة

الرفع كما جازمرت بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا أقوى اليد والرجل يرفع نفسه والرجل مع جرم المعمول وقد صرح - سيبويه - بمنع ذلك وإن لم يمنع منهم في هذا الباب وأما أن يسلط على معنولها المجزوء رتباً فنصوا على أنه لا يجوز إلا يقال هذا حسن الوجه واليد بخلاف اسم الفاعل (وقيل) يتنوع بكل التواضع (الاباءة) قال أبو حيان هكذا قال الزجاجة وزعم أنه لم يمنع من كلامهم فلا يجوز جازي زبد الحسن الوجه الجليل قال وقد جاء في الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى فالتبني مقابلة وعينه معمولة الصفة فينبغي أن ينظر في ذلك قال وعلى منع ذلك بعض شيوخنا بأن معمول الصفة على أفعال الأول فتشبه المفعول لأنه قد علم أنك لا تأتي من الوجه إلا وجهه في نحو ممرت بزيد الحسن الوجه قال وسكنى هذا التعليل أيضا الشيخ بهاء الدين بن الصائغ عن عبد المنعم الأسكندراني من تلاميذ ابن بري قال في وقد كان يظهر لي ما يشبه هذا وهي أن الصفة هي في الحقيقة للوجه وإن أسندت إلى زيد مثلاً فقد تبين الوجه بالصفة فلا يحتاج إلى تبين قلت له الصفة قد تكون لتبديل التبيين كالدهن والشم وغيرهما فلا جاز أن يوصف بمفاتيح هذه المعاني قال أصل الصفة أن تأتي للثنين ويحذف لها كرت هو يفتح الفرع وإذا امتنع الأصل فأجرى أن يمتنع الفرع وقال بعض أصحابنا امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل فلم تقوان تعمل في الموصوف والصفة مما يوصف هذه الصلابة في المؤكد والتوكيد إلا أن فرق بينهما بأن المؤكد والتوكيد كـ "نهماشي" واحد لأن التوكيد لم يدل على معنى زائد في المؤكد بخلاف الصفة (وإذا كان معناها) أي الصفة المشبهة (لسابقتها) أي للوصوف (رفعت ضميره مطابقة) له في الأفراد والتذكير وضد هما نحو ممرت بـ رجل عاقل ورجلين عاقلين وبأمر آتة عاقلة (أو) كان معناها (لغيره ولم يرفع نفسه فكذلك) أي مطابق الصفة الموصوف قبلها نحو ممرت بـ رجلين حسنين التعليل وبأمر آة حسنة الغلام وبسأه حسن التعليل (والأ) بأن رفعت (فكالفعل) فلا يطابق الأعلى لغة كلوني البرافيت نحو ممرت بـ رجلين حسن غلامهما ورجل حسن غلامهما وبأمر آة حسن غلامها (وتكسبرها جئت) أي حين رفعت السبي سنده إلى جمع (أن) أي أولى من الأفراد في الأصح) سواء كان الموصوف جمعاً أم مفرداً نحو ممرت بـ رجال حسن غلامتهم ورجلين حسن غلامتهما ورجل حسن غلامه هذا قول المبرد ونص عليه سيبويه في بعض نسخ كتابه واختاره (١) الجزولي وصاحب التهيد وبه جزم ابن مالك قال أبو حيان وذهب بعض شيوخنا إلى أن الأفراد أحسن من التكسير قال لأن العلة في ذلك أنه قد ينزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر والفعل لا يثنى ولا يجمع فأنشأ أن تكون الصفة مفردة قال نعم التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالغرفة لأنه مغرب بالحركات مثله بخلاف جمع السلامة والأفضل لا يجمع لأجمع سلامة ولا يجمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الأفراد قال أبو حيان وما ذكره هو القياس لكنه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك ثم ذكر أبو حيان بعد سطران هذا القول هو منذهب الجمهور واختيار الثباوين وشبهه الأبدى (ونائباً أن تبع جمعاً) فالتكسير أولى من كلاً لما قبله ولما بعده فهو ممرت بـ رجال حسن غلامتهم وان تبع مفرداً فالأفراد أولى من التكسير لأنه لا تكلف جمع في وضع لا يحتاج إليه لأنه إذا رفع قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل بكر وهو فكذلك في الاسم نقل ذلك أبو حيان عن بعض من عاصره فلم يمكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الأفراد نحو ممرت بـ رجال شرب آبائهم (وأرجسه) أي جمع التكسير (الكوفي فها لم يصح) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والذوق نحو ممرت بـ رجال عو آبائهم (وكذا) أو جواباً فيه المطابقة في (التثنية) نحو ممرت بـ رجلين أعورين أو بأمرهم أو لا أفراد فيها بخلاف ما جمع الجمين نحو زوا فيه الأفراد

والتكسير أحسن نحو ممرت برجل كريم أعماه وكرام أعماه ويضعف كريم أعماه (وأجرى كمالها)
 في رفع السبي ونصبه وجره (اسم فعول المتدنى لواحد فقط) كقوله * فإل أنت مفرع يماجر نأرس *
 وقوله * لما بدت مجلوه وجناتها وقوله * نني لقائي الموزع ور نفسه * قال أبو حيان وقول السهيلي والأصح
 بدل على خلاف في المسئلة ولا نعم أحد منهما ظنك قلت وقفا (و) أجرى كذلك أيضا الجامد المضع بمعنى
 المشتق نحو ورتنا نبالا عسلا ماؤه وعسل الماء أي حاول وقال الشاعر * لأبت وآنت غرابا لا هاب *
 وقال آخر
 فرأيت الخلم فرعون العذاب وإن * يطلب نداء فكلب دونه كلب

أي متعب وطائش وبهلك (ومنع أبو حيان قيامه وكذا اسم الفاعل) للمتدنى لواحد (أن أمن اللبس) نحو زيد
 ظالم العبيد خاذلهم راحم الأبناء ناصرهم إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون وأبناء راحون ناصرون وكذا هذا
 ضارب الأب ينادي هذا ضارب أبوزيد لم يؤمن باللسن لم يميز (وقال ابن مقصور رواه أبي الريح) إنما
 يجوز (أن حذف المفعول اعتبارا) فإن لم يحد أصل لم يميز وكذا أن حذف اختصار لأنه كالتب فيكون
 الوصف إذا ذلك مختلف المتدنى والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز ويانه أنه من حيث نصب السبي أو جره
 يكون مشابها باسم الفاعل المتدنى ومن حيث نصب المفعول به يكون اسم فاعل متعدي بها للمضارع فاختفت
 جهة تعديه وجه تشبيهه من حيث صار شيئا باسم في العمل شيئا بغيره في العمل صار مفعولا أصلا وفراغ المعر
 ولا يكون الشيء الواحد فرعاً لشيئين ثم أنه إنما سمع استعمال المتدنى صفة مشبهة حيث حذف المفعول
 اعتبارا فهو * مال الراحم القلب ظلاما وإن ظلما * قال أبو حيان وهذا تفصيل حسن (و) قال (أبو علي) الفارسي
 يجوز (مطلقا) ولم يقيد بأمن اللبس قال ابن مالك في شرح التسهيل والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن
 اللبس قال أبو بكر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتدنى فذلك سهل فيما لا استعمال للذكور ومنه قول ابن ربيعة

تباركت أني من عذابك خائف * وأني البليت تأتئ النفس راجع

وإن يك متصل العزائم تابعا * هوام فإن الرشد منه بعيد

وقال آخر

ومن وروده في المصوغ من متعدي قوله * مال الراحم القلب ظلاما وإن ظلما * ولا الكسر يرمع وان حرمنا
 انتهى قال أبو حيان وأطلاقه يدل على جواز ذلك في كل متعدي سواء تعدى لواحد أم لاثنين أو ثلاثة ولا خلاف أنه
 يجوز في المتدنى لاثنين أو ثلاثة (ومنه) لا كثر مطلقا وتوقف أبو حيان (فقال) لا حوط أن لا يقدم على جواز
 ذلك حتى يكثر فيه المصاع فيقاس على الكثير لأن القليل يقبل السند ودمع أن اليت السابق يحفل التأويل
 (فإن تعدى بالمحرف فلا) يجوز فيه ذلك (في الأصح) وعليه الجمهور وجوزة الاختش وابن مقصور نحو ممرت
 برجل مارا الأب ير بد بنصب الأب أو جره واستدلت بقولهم هو حديث عهد بالوجه فعولهم وجمع متعلق بحديث
 وهو صفة مشبهة للجمهور تأولوا ذلك على أنه متعلق بعنده لا بالهفة فإن جامن كلامهم ممرت برجل غضبان
 الأب على زيد فعلقوا على زيد بفعل محذوف تدل عليه الهمزة أي غضب غي زيد * (أصل التفضيل) أي هذا
 مبصنة (رفع) أهل التفضيل (الضمير غالبا والظاهر في لغة) ضعفة نحو ممرت برجل أفضل منه أو ممرت
 عليه في الفضل أو ممرت حكاهما سيويه وغيره (والأحسن حيثما تعلم من ويكثر) رفعه الظاهر (إن كان مفضلا
 على نفسه باعتبار ابن وأقربين ضمير بن ثانياه والآخر للوصوف والوارد في ذلك عن العرب) كونه بعد
 (نق) والمثال المشهور لفظ قولهم مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد أو به حرف المسئلة
 بمسئلة الكحل وأترقت بالتأليف فالكحل فاعل بأحسن وهو مفضل باعتبار كونه في عين زيد بدلى نفسه
 حلالا في عين غيره واقع بين ضمير بن ثانياه وهو الضمير في منه والاول للوصوف وهو الضمير في عينه وقد

تقدم النفي أول الجمل ومثله الحديث ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه في عشرين ليلة وقول الشاعر

ما علمت امرأ أحب إليه البذل منه اليك يا ابن حنن

قال ابن مالك والسبب في ربه الظاهر في هذه الحادثة ثم يؤيد بالقرائن التي قارنته لما قبله الفعل أياد على وجه لا يكون بدونها الأثرى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد ولا يحفل المعنى بخلاف قولك في الأتيان رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان باقاع الفعل فيه وقع أفعّل بغير المعنى فكان رفع الفعل للظاهر لوقوعه وقما صالحا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمثله إعمال اسم الفاعل الماضي معنى إذا وصل بالالف واللام فانه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جله فان المراد لا يوصل به موصول فتجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فالتامر الشبه فعطى العمل بعد أن منه (وقاس ابن مالك) على النفي (النهي والاستهزام) فقال لا بأس باستعماله بعد نهى أو استهزام فيه معنى النفي كقولك لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك وهل في الناس رجل أحق به الحمد من محسن لا يمن ولم يرد ذلك سموعا (ومنه أبو حيان) قائلا إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه والأصناف على ما قالته العرب ولا يقاس عليه ما ذكر من الأساءة والسياء ورفع الظاهر انعاجا في له تشاذه فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع قال على إن الحاقها بالنفي ظاهر في القياس ولكن الأولى اتباع السماع (وأعرب الأعلام مثله) أي هذا التركيب مع أي (مع) الوجه الذي تقدم تقريره (مبتدأ وخبر) وقد عطف الضمير الأول إذا كان معلوما مع ما رأيت قوما أشبه بعض بعض من قومك وقال ابن مالك تنذره ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض بعض من قومك (و) قد يضاف الضمير (الثاني) وتدخل من على الظاهر خصوص ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كل عين زيد (أو) على (عمله) كقولك في المثال المذكور من عين زيد يصفى كحل الذي هو العصارف (أو) من (ذي عمله) كقولك فيه من زيد يصفى كحل وعين وادخله على صاحب الدين ومن ادخله على المحل قولم ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أبي مرعي منبر والأصل من شهود كذبة أبي رخصد شهود أقام المضاف اليه مقامه (ولا ينصب) أفضل التفضيل (مفعولا به على الأصح) بل تعدى إليه باللام ان كان الفعل تعدى إلى واحد فهو زيدا بذل للمعروف فان كان الفعل يفهم علما أو جهلا تعدى إلى الباء نحو زيد أعرف النحو وأجهل بالعقبة وان كان متبعا من فعل المفعول تعدى إلى الفعل على معنى نحو زيد أحب إلى عمرو من خالد يفض إلى بكر من عبد الله بقي إلى المفعول نحو زيد أحب في عمرو من خالد وأبفض إلى عمرو من جعفر قال ابن مالك وان كان من متعدي إلى اثنين عدى إلى أحدهما باللام وأظهر ناصب الثاني نحو هو كسي للفقراء الثياب أي يكسوم الثياب قال أبو حيان وينبغي أن لا يقال هذا التركيب إلا ان كان مفعولا من لسانهم وذهب بعضهم إلى أنه ينصب المفعول به أن أول بما لا تفضل فيه حكما ابن مالك في التسهيل قال أبو حيان وهذا الرأي ضعيف لانه وان أول بالانفضيل فيه فلا يلزم منه تقديسه كاستعديه ولما كيب خصوصيات وفي شرح الكافية لابن مالك أجموعا على أنه لا ينصب المفعول به فان ورد ما يؤم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر بضمه أو فعل كقوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته بحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهي في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم زاد في شرح التسهيل والتقدير والله أعلم يعلم مكان جعل رسالته قال أبو حيان وقد فرضناه نحن على أن تكون حيث باقية على باهاتن الطريقة لانه من النظر وفي التي لا تصرف (ولا) تنصب مفعولا (مطلقا) فذكره (وتأخر من ولو تقدير ان جرد) من آل والا ضاع نحو زيد أفضل من عمرو قال تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ومثاله تقديرها وأولوا

الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله . والآخرة خير وأبقى . (و) يلزمه (الافراد والتذكير ان جرد
أو اضيف لذكره) سواء كان تابعاً لذكر كرام مؤنث لفرد أم بشئ أم مجموع نحو زيد افضل من عمرو وحند
افضل من دعد والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل من دعد والهندان
افضل من دعد ونحو زيد افضل رجل وهما افضل رجلين وهم افضل رجال وهي افضل امرأتين وهن افضل نساء
(خلافاً للفراء في الثاني) حيث أجاز فيها اضيف لذكره متناهي من المعرفة فلهذا يباح أن يؤنث وبشئ نحو حند
فضلي امرأة أو قصيدة ناول الهندان فضلتا امرأتين زو راتنا (و) على الاول يلزم (مطابقتها) أي التكرار
المضاف اليها كما تقدم في الاثنية (خلافاً لابن مالك في التكرار) المشتقة) حيث قال يجوز فيها الافراد مع جمية
ما قبل المضاف ومنه قوله تعالى . ولا تكونوا أول كافرين . قال أبو حيان وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله بشئ
نحو اول يدان افضل مؤمن قال والحق تأويل الآية على جذف وصف هو جمع في المعنى أي أول فريق كافر
(و) على الاقوال يلزم (كونهم من جنس المستند اليه افضل) كما بين (وجوز) أبو بكر (ابن الانباري
جرها ان خالفت) في المعنى مع تجوز نهضها نحو أخوك أوسع داراً وأبسط جاه واجها قال الفرج على
إضافة افضل الى الضمير والنصب على ارادة من اد لو ظهرت لم يكن الا النصب (والمعرف بأل يطابق) في الافراد
والتذكير وضد هاتين كما يجوز به الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وحند الفضلي والهندان
الفضليتان والهندات الفضليات والفضل (وفي المضاف لمعرفة الوجهان) المطابقة عددها وقداً جمعاً في قوله ضلي
الله عليه وسلم الأخيركم بأحكم الى وأقر بكى بجالس يوم الغيابة أحسنكم أخلاقاً وأوجب ابن السراج
الافراد والتذكير) ومنع من مطابقتها ما قبله قال أبو حيان ورد عليه بالسباع والقياس قال تعالى . ولتجدنهم
أجمعين الناس على حية . وقال جلعان في كل قرية أكبر مجرمها . فأفرد أحص وجمع أكبر وأما القياس
شبهه بذي الاسود الملام أقوى من شبهه بالمري من حيث اشتراكهما في ان كلا منهما معرفة فجارؤه مجرأه في
المطابقة الأولى من أجراءه مجري الماري فادام بهذا الاختصاص بغير إياه مجرأه فلا أقل من أن يشارك (وعلى
الاول في الانصاف خلف) قال أبو بكر ابن الانباري الافراد والتذكير أفصح استغناء بثنية ما اضيف اليه
وجمعه وتأييده من ثنية افضل وجمعه وتأييده قال وهذا القوي عن العرب وقال أبو منصور والجواليقي
الانصاف من الوجهين المطابقة (ولا يجرد) افضل (من) معنى (التفضيل حينئذ يكون بعض المضاف
اليه) كما تقدم (وقال السكوفي) الاضافة فيه (على تقدير من فان لم يقصد به التفضيل طابق) وجوباً كما عرف
بالنسب وهما في التعريف وعدم اعتبار معنى من ولا يلزم كونه بعض ما اضيف اليه . قال ابن مالك في شرح
الكافي فلو قيل يوسف أحسن اخوته امتنع عند ارادة معنى المجرد . وجاز عند ارادة معنى المنفرد بالماذ كرت
ك . والمترقي باب الاضافة من ان أي بمعنى بعض ان اضيف الى معرفة ومعنى كل ان اضيف الى تسمية فلو قيل
التفضيل . مثلاً في ذلك وفي شرح التسهيل لأبي حيان اذا كان افضل جاري يعل من أطلقه التفضيل فلا ينوي
معه من واذا أول بما لا تفضيل فيه لزم المطابقة في المالحين ولا يلزم أن يكون ههنا بعض المضاف اليه مثال الاول
يوسف أحسن اخوته أي أحسنهم والا حسن من بينهم فهذا على الاطلاق معنى من وضافته الى اليس بضائنه
لان اخوة يوسف لا يتدرج فيهم يوسف ومثال الثاني زيد أعلم المدينة زيد علم المدينة قال وهذا النوع ذهب اليه
التأخرون واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى . هو أعلم بكم . وهو أعلمون عليه . قالوا التقدير هو أعلم بكم اذ
لا يشارك له في علمه ههنا من عليه إذ لا تفاوت في نسب المندوران الى قدرته (وفي قياس ذلك خلف) فقال
البرد هو مقيس مطرد وقال ابن مالك في التسهيل الأصح قصره على السباع قال أبو حيان له له ما ورد من ذلك

(ولا يخلو) أفضل التفضيل (المجرد) من آل والاضافة المقرون بمن (من مشاركة الفضل) في المعنى (غالباً ولوقتيديراً) قال أبو حيان فإذا قيل سيبويه أنعم من الكسائي فكسائي مشاركة لسبويه في الصواب كان سيبويه قد زاد على في القوم والمراقد قولاً ولوقتيديراً مشاركة بوجهما كقولهم في البغضين هذا أحب إلى من هذا وفي الشريرين هذا خير من هذا وفي الصالحين هذا أهون من هذا وفي القبيحين هذا أحسن من هذا وفي التزبل . قال رب المصن أحب إلى مما يدعوني إليه . وتأويل ذلك هذا أفضل بضاً أقل شراً وأهون صعوبة وأقل قصاومين غير القالب قوله الفصل أحلى من الحل والسيف أحسن من الشاة (وتخص من الفضول لقريظة) كقوله تعالى . فانه يعلم المر وأخفى . (ويكثر) الحذف (لكون أفضل خبراً) لمبتدأ وأناس نحو . ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا . والله أعلم بما وضعت . وما تغني صدورهم أكبر . والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً أملاً . فقبوله عند الله خيراً وأعظم أجراً وقال الشاعر

• ولكنهم كانوا على الموت أصدرا • (أوصفة) نحو مرت رجل أفضل (ومنه الرمانى معها) وقال لا يبرز الحذف إلى الخبر (وثالثها) الحذف مع الصفة (فيج وجوزة البصر يقع) أفضل إذا كان في موضع (فاعل أو اسم إن) نحو جاني أفضل وإن أكبر الله ومنه الكوفيون (وفي تقديمها) أي من ومجرورها على أفضل أقوال أهلها الجواز (ثانيها) المنع (ثالثها) وهو (الأصح بحيث إن وصلت باستفهام) نحو ممن أنت خير ومن أي الناس زيد أفضل ومن كان زيد أفضل ومن ظننت زيدا أفضل ومن وجه من وجهك أجل (والأ) بأن كانت في الخبر (منع اختياراً) وجاز في الضرورة كقوله

فقلت لنا أهلاً وسهلاً وزدت • جنى الصل بل ما زودت منه أطيب

(وتصل) من مجرد هامن أفضل (معمول) له كقوله تعالى . التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم . (وقل) الفصل بينها وبينه (بغيره) أي بغير المعمول كقوله

ولفوك أطيب لو فلت لنا • من ماء موهبة على خير

لم ألق أخبث يا لفرزدق منكم • لئلا وأخبت بالنيار نهاراً

وقوله

(ويسمى أفضل كالتهجيب) أي بالحرز والى يمدى بها قال ابن مالك فيقال زيد أرغب في الخير من عمرو وأجمع للمال من زيد وأرأف بنان من غيره دستلة (أخرج عن الأصل آخر) وهو وصف على أفضل (مطابق) وما هو له (مطلقاً) في الأفراد والتذكير والتثنية وأشداداً نحو مرت زيد ورجل آخر ورجلين آخرين أو رجلاً آخرين وكان مقتضى جملة من باب أفضل التفضيل أن يلزمه في التثنية لفظ الأفراد والتذكير لأن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع إلا معرفة كما كان أفضل التفضيل فتح هذا المقتضى وكان بذلك معدولاً عما هو به أو في ذلك منع من الصرف (وإن تدخله من) لانه لا دلالة فيه على تفضيل لنفسه ولا بتأويل (والصحيح) انه يستعمل في غير الآخر أمأول الوصف فكثيره من سائر أفضل التفضيل فيجوز مجرداً ومضافاً للكرة وبطابق معرطاً بالوصف لمعرفة قال تعالى . إن أول بيت وضع . وأنا أول المؤمنين . (ويقع بعد عام مضاً) هو (إليه) وثانيها (له) ومنصوباً بطرفاً . قال في البسيط تقول العرب على مقالته الحاني مضى عام الأول بما فيه والعام الأول وعام أول بما فيه وعام أول بعامة وعام أول تضيف العام إلى أول فتصرف ولا تصرف وترفعه على النعت فتصرف ولا تصرف لأن أول يكون معرفة وتكررة (يكون) ظرفاً وأقول أمأول بما هذا أول قبله على الضم والخلة وأولاً آخر أي عرب وقصر فمعرفة وفعلت ذلك عاماً أول وعام أول وأول واحترز بأول الوصف عن الاسم وهو المجرد عن الوصف فانه مصروف نحو ماله أول ولا آخر قال أبو حيان وفي

محفوظي ان مؤنث هذا أوله * (أسماء الأفعال) هي عندنا مجتمعة (هي أسماء قامت مقامها) أي مقام الأفعال في العمل (غير متصرفه) لا تصرف الأفعال اذ لا تختلف أبنيتها باختلاف الزمان ولا تصرف الأسماء اذ لا يستدل بها فتكون مبتدأ أو فاعلة ولا يجزئ عنها فتكون مفعولاً بها أو مجزئاً ورقه هذا القيد خرجت الصفات والمصادر فهان وان قامت مقام الأفعال في العمل إلا أنها تصرف في الأسماء تقع مبتدأ أو فاعلاً ومفعولاً وأما قول زهير * دعيت زالرج في الشعر * فن الاستناد للفظي وقولي في صدر الحمد هي أسماء أحسن من قول التسهيل هي ألقاظ إلى آخره لا يدخل فيه إن وأخواتها فلما ألقاظ قامت مقام أفعال ففعلت غير متصرفه تصرفها ولا تصرف الأسماء وهي حروف لا أسماء أفعال ولذا احتاج إلى إخراجها فزاد في الكافية قوله ولا فضلة وقال في شرحها أنه أخرج به الحروف لأن الحرف أبد الغضلة في الكلام (وحكمها عابث في التعدي وال لزوم وغيرها) كأنها فاعلها واضاره (حكم موافقتها معنى) فرويد متبدل لأن فعله إيهل فقال رويد زيد أو صه لانم لأن فعله أسكت وفاعل كليهما مضر وجوبا كقولهما ومظهر في هيات زيد كما تقول بعد زيد واحتز زنياً من أمين فانه بمعنى استجب وهو متبدل وم يحفظ للمفعول وكذا إيه بمعنى زدى (لكن) يختلف في أنها (لا يبرز معاه غير) بل يستكن فيها مطلقاً بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنتين والجمع ولذا كرر المؤلف بلفظ واحد (ولا يتقدم معمولها) عليها فلا يجوز أن يقال زيداً عليك ولا زيداً ريداً لافرع في العمل عن الفعل فضحت (ولا تنصرف) أي لا تعمل مضمرة بأن تحذف و يبقى معمولها (في الاصح فيما) وجوز الكسائي أن تنصرف فيها يتقدم معمولها عليها أجزاؤها مجزئاً أصولها وجعل منه قوله تعالى . كتاب الله عليكم وقول الشاعر * يا أيها المأخ ذلوى دونك * وجوز ابن مالك إعمالها مضمرة وخرج عليه هذا البيت فجعل ذلوى مفعولاً لا بدونك مضره لالة ما بعده عليه (وزعمها الكوفية أفعالاً لادلتها على الحدث والزمان (و زعمها (ابن سائر قساراً) زائد على أقسام الكلمة الثلاثة (أسماء الخالفة تم) على الأول وهو قول جهور البصريين بأنها متغيرة تختلف في مسابها (قيل مدلولها الفعل لا حدث ولا زمان) بل يدل على ما يدل على الحدث والزمان (وقيل) بل (تفيد ما) قال في البسيط ودلتها على الزمان بالوضع لا بالطبع وعلى هذا فهي اسم للفعل قيل وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة (وقيل) هي (أسماء المصادر) ثم (دخلها معنى الفعل) وهو معنى الطلب في الأمر أو معنى (الوقوع) بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر (فبقية الزمان وما دون منها) لزوم ما نحو واها وإزهاو وبها وأجوزاً كسهومه وإيهو (نكرة) بمعنى أنه اذا وجد على تنكير الحدث المفهوم من اسم الفعل (وغيره) أي ما لم ينون إما جوازاً كما ذكر أول زوما كأمين وبله (معرفة وقيل كليهما عارف) لا نكرة فيها تم اختلاف في تصرفها من أي قيل هو قيل من قيل ثم يف الانضاض بمعنى أن كل لفظ من هذه الأسماء وضع لكل لفظ من هذه الأفعال (وقيل) هي (أعلام أجناس وأ كثرها أوامر كسه) بمعنى أسكت ويقال صاه (ومهواها) وكلاهما بمعنى اكتشف كذا في التسهيل خلاف قول كثير بن أنمه بمعنى اكتشف لأن كفف مستعمله لا يتعدى (وها) بمعنى خفي وفيه لفتان القصص والمود تستعمل مجردة فيقال لا واحد لكرو وغيره هاو هاو متاوها بكاف الخطاب بحسب الخطاب فيقال هاك وهاك كثرها كمها كن ومقتصر على تصرف الهزمة فيقال هاو هاو متاوها وهاو هاو هاو هاو وهذه أقصع اللغات فيها هاو والقرآن (ورويدونيد) وكلاهما مجتمعة إيهل وقد وردان مصدرين معر بين نحو رويدك وتبدك ورويد زيد (وحيث) ينح الهاو كمرها وضما (وحيث) ينح الهاو كمرها مع تشديد الياء فيها وكلاهما مجتمعة أسرع وقد قرئ قوله تعالى قالت هيت لك بالوجه الثلاثة (وإيه) بمعنى حدث (وأمين) بالمد والقصص بمعنى استجب (وقد تبدل على) حدث (ماض كيهات) بمعنى بعد وقد حكي فيها المعاني ستا

لم يشهدكم أي أحضر وهم ولم التريده أي أحضره . ومعنى أقبل فتعدي بالي نحوهم الينا . وقد تعدي باللام نحوهم لآثر يده لثنا الجاز من جعلها اسم فصل وأمانتهم فهي عندهم فعل تتمثل بها الضمائر فيقولون هلبي وعلما وعلما واهل من (أما) قول الناس (علم جزا فتوقف) الشيخ جمال الدين (بن هشام في عريته) قال في رسالة له ^١ بمسئلة كاسماء الاصوات ملوح (زجر) للابيضل (كهل) بوزن الأزجر الخيل عن البطي (أودعاء) للابيضل (كأو) بلغز أو العاطفة لعل الفرس (وأحكيه صوت) لحيوان أو اصطكاك أجرام (كغناق) بنين مجبة وكسر القاف لحكاة صوت الغراب (وطاق) بطاء مهملة وكسر القاف لحكاة صوت الضرب (وفيه) أي في هذا النوع أيضا كقاف أسماء الأفعال (المركب) المزجي (كخاق باق) بإعمام الخاء وكسر القافين لحكاة صوت الجماع (وقاش ماش) بكسر الشين للمجتمعين لحكاة صوت الغماش قال ابن قاسم وحصر أسماء الاصوات وضبطها من علم المتوقف نحو أي أن يتكلم على بنائها انتهى . وقد تقدم في باب العرب والمبني أنها كلها مبنية لشبهها بالجر وفالمبني في أنها لاعلمة ولا مفعولة (وشذاعراب بعضها لوقوعه موقع ممكن) كقوله • اخني مثل جناح غاق • أعرب غاق لوقوعه موقع غراب (وتكبرها بالتثنية) كقاف أسماء الأفعال وأصل بنائها على السكون كقب وسع وحج ويوخ وحل (وما سكن وسطه من ثلاثي كسر) على أصل التقاء الساكنين كغناق وطاق وهاب وهاج وعاج وجاء وحوب وعود ووقوس وهيج وعيط وطيج (وهه بمعنى) بللم والنناد المجبة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين (مغن عن لافني) لصد الصوت وكان من حقه الاعراب ومن بنائه قول الراجز

سألت هل وصل قتالتنض وحركت لى رأسها بالنضض

(الطرف والمجور) • أي هذا مبنيهما (اذا اعتقدا كالوصف) على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال (رفعا مابعدهما فعلا) نحو ما في الدار أحدوا في الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار أبو زيد عندك أخوه ومررت زيد عليه جبة (ثم قال الأكثر ونوجوه) لأن الأصل عدم التقديم والتأخير (و) قال (قوم هوراجح ويحوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤنرا والطرف خبر مقدم واختاره ابن مالك (و) قال (قوم الراجع في الابتدائية) ويحوز كونه فعلا (وأوجبا) أي الابتدائية (السهلي) فهذه أربعة مذاهب (واختفوا على الأول هل العامل) للرفع على الفاعلية (الفصل المحذوف) الذي هو متعلقهما المقدر باستقر (أو) العامل (هانباية عنه) قهرهما منه اعتناءهما على قولين قال في المغني والختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يتمنع واختار ابن مالك الأول لأن الأصل في العمل الفعل ولتعاقل المجرمين في الأملة أرسلت الخلاف من غير ترجيح (فان لم يعقد) على شيء • عماد كرفع في الدار أو عندك زيد (فالابتدائية جبت خلاه للاحتس والكوفية) في اجازتهم وأوجه لا • أي عديدهم ليس بشرط • مسئلة • يجب نطقهما أي الطرف والمجور حيث وقفا (بقول أو شبهه) وقد اجتمع في قوله تعالى • ضراط الذين أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم • أو ما فيه رائحته كقوله • أنا أبو المبال بعض الأحيان • وقوله • أنا ابن مابة إذ جد النفر • فيتلحق بعض وإذا لاسمين العلمين لما فيه من معنى قوله الشجاع أو الجواد وتقول فلان حاتم في قوله قتل في الطرف لما في حاتم من معنى الجود (ولو مقدر) كقوله تعالى • وإنى نمودأخهم صالحا فإنه متعلق بأرسلنا مقدر ولم يتقدم ذكر الأرسال ولكن ذكر النبي والرسل إليهم يدل عليه (وفي أحرف المعاني) هل يتعاقبانها أقوال أحدها وهو المشهور للمنع مطلقا ثانيها الجواز مطلقا (ثالثها يتعلق بهان تاب من فصل حذف) ويكون ذلك على سبيل النيابة لا الإصالة وإن لم يكن كذلك فلا ريب عليه الفارسي وابن جني قال في

نحو يازيد ان اللام متعلقة بيا وقال الجوز ونسب لقا في قول كعب

ومساعد غداة البين اذ رحلوا * الاغن غنض الطرف مكحول

غداة البين ظرف للنفي أي انتفى كونها في هذا الوقت الا كغن (ولا يتعلق) من حرف الجر (زائد) كالباء
ومن في كني يلقب شهيدا هل من خالق غير الله. وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان فعلا
قصر عن الوصول الى الاسماء فأعينت على ذلك بحر وف الجوز والرائد انما دخل في الكلام بقوة وتوكيدا
ولم يدخل للربط (اللام المقوية) فلم يتعلق بالعمل المقوي نحو. صدق ما معهم. فالحال ما يدرك ان كنتم
لرؤ يا نصبرون. لان التحقيق أنها ليست بزيادة محتملة لتخيل في العامل من الضعف الذي زل به نزلة القاصر
ولامعية محضة لا طراد محضة اسقاطها فلهما منزلة بين منزلتين (وقول الحق) في اعرابه (ان الباعث) البس الله
(بأحكام الحاكم متعلق بوم) أي غلط تشاعن ذهول (ولا) تعلق (لعل) الجارة في لغة عيسل لانها بمنزلة الحرف
الرائد الا ترى ان بحر وحقا موضع رفع بالابتداء دليل ارتفاع ما بعده على الخبر بفي قوله * لعل أي
الغوامضك قريب * (و) لا (ولا) اذا جرت الضمير لانها أيضا بمنزلة لعل في ان ما بعده مفعول الجمل بالابتداء
(و) لا (حرف الاستثناء) خلا وعدا وحاشا اذا خفضن لانهم لتحية الفعل عما دخل عليه كان الا كذلك
وذلك عكس معنى التشبيه التي هي اتصال معنى الفعل الى الاسم (قال الأخفش وابن عصفور) لا (الكاف)
التي للتشبيه قال انه اذا قيل زيد كعمرو فان كان الملق استقر الكاف لاتعمل عليه بخلاف في من نحو زيد في
الدار وان كان فعلا مناسب الكاف وهو أشبه فهو متدين بنفسه لا بالحرف قال في المعنى والحق ان جميع الحروف
الجارية الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (و يجب حذفه) أي ما يتعلق به (اذا وقاصلة)
نحو. وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون. (أو صفة) نحو. أو كصيب من السماء. (أو خبرا)
نحو زيد عندك أو في الدار (أو حالا) نحو. فخرج على قومه في بيته (أو مثلا) كقولهم للعرس بالزواج والبنين
أي أعرست (وجوزا بن جني انظر) المتعلق في (الخبر) واستدل بقوله * فأنت لدى يصبوح الموهون كان *
(و) جوزة (ابن عيش ان لم يحذف ونقل اليه ضمير) فهو زيد مستقر عندك فان حذف ونقل ضميره الى
الظرف لم يميز اظهاره لانه قد صار أصلا مفعولا (وانكرا الكوفي توأب طاهر وابن خروف التقدير) لتعلق
(فيه) أي في الخبر (ثم عندهم) أي الكوفية (ينصبه) أمر معنوي وهو (الخلاف) أي كونها مخالفة للبيداء
(وعندهما) ينصب (البيداء) وزعم أنها رفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصب اذا كان غيره (و يقدر
الكون المطلق) فهو زيد في الدار فيقدر كأن أو مستقر ومضارعها ان أو بدالها أو الاستقبال نحو الموم
اليوم أو غدا أو كان أو استقرأ ومضارعها ان أو بدالها ينصب عليه ابن هشام وقال انهم أغفوه (الا ليل) فيقدر
الكون الحاضر. الحر بالحر. الآية فيقدر فيها يقتل (و) يقدر (مقدا) كسائر العوامل من معمولاتها (الا للنع)
كما في نحو ان في الدار زيد اقدر مؤخرًا حتما لأن ان لا يلها مفعولها ويرجع ذلك في نحو في الدار زيد لان
الاصل تأخير الخبر (والختار) وقال لاهل البيان تقديره في البعلة فعلا مؤخرًا مناسبًا لما جعلت هي مبدأه
فيقدر في أول القراءة بسم الله أو في الأكل بسم الله أو كل وفي السفر بسم الله ارتحل وعليه قوله صلى الله
عليه وسلم في ذكر التوم (يا مكثر في وضعت جني) وباسمك أرفعه وذهب البصريون الى انه يقدر فيها في كل
موضع ابتداء كأن باسم الله فيكون خبر المبتدأ فيقدر وذهب الكوفيون الى انه يقدر ابتدئ بجمع في التنارع
في العمل أي هذابمته (اذا تعلق عاملان فكثر) ثلاثة وأربعة (من الضل وشبهه) كالوصف واسم
الفعل اتحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كان وأخواتها (باسم) بأن طلبا فيرفعا أو نصبا أو جرا يعرف

أو أحدهما رضا والآخر خلافه (عمل فيه أحدهما) السابق أو الثاني باتفاق الفريقين (وقال الفراء كلاهما) يصلان فيه (ان اتفقا) في الاعراب المطلوب نحو قام وقعدن يدفعله من فوقهما لفظين كما يستدل به البصريان وكما رفع منطلقان في زيد وعمر ومنطلقان بالمطوف والمطوف عليه معاً لهما مقتضاهما والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مقتود في الخبرين عن مبتدأ كاهو واضح وفي مسألة زيد وعمر ومنطلقان لأن الاثنين فيهما كل واحد منهما جازعة لفظاً لهما معاً بخلاف مسألة الضعفين إذ لا يصح اسناد كل منهما وحده إلى زيد ولا يصح اسناد كل من زيد وعمر وحده إلى منطلقان (و) على الأول (الأقرب) من العاملين أو العوامل (أحق) بالعمل في الاسم من الأسبق (عند البصرية) لقرينه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله والأسبق عند الكوفة أحق لسبقه ولسلامته من تقديم مضمره على مضمرة (فان أتى الثاني) من الأعمال في الاسم بأن أعمل فيه الأول خال كون الثاني (راضاً) سواء كان الأول راضاً أيضاً أم لا (أضمر فيه) أي الثاني إذ لا يجوز حذف مفعول الفعل ضميراً (مطابقاً) للاسم في الأفراد والتذكير وفروعهما لانه مضمره والمطابقة بين المضمر والمضمر ملازمة نحو قام وقعدن يدقام وقعدان يدان قام وقعدوا الزيدون قامت وقعدت هند ضربت وضربني زيداً وضربت بالزيدين ضربت وضربوني الزيدين ضربت وضربني هنداً (مالم تود) المطابقة (إلى مخالفة غيره عنه فالإظهار) حيث لا واجب لتعدد الأضمار بلزوم مخالفة الغير عنه أن يطوبق المضمر والمضمر أن يطوبق الغير عنه وكل منهما ممنوع نحو ظننت وظناني قائماً الزيدين قائمين يظهر ثاني ظناني لأنه لا يجوز مفعولاً قيل إياه طابق إياه الغير عنه لأن اثنين المضمر أو اثنين قيل إياهما فبالعكس وقد خرجت المسئلة بالإظهار عن بان التنازع لأن كلا من العاملين عمل في ظاهر (وجوز الكوفية) مع الإظهار وجهان آخران (حذفه) لأنه لا معمول الآخر عليه كما جاز مثل ذلك في الابتدأ نحو

فمن بما عندها وأنت بما عنده * ملك راض والرأي مختلف

أي راضون (واضمار مؤخر) عن معمول الآخر (مطابقاً لغير عنه) نحو ظننت وظناني الزيدين قائمين إياه قبل عليه المتسنى لأنه يتضمن المفرد (و) (جوز) (قوم) من البصريين وجهاً آخر (اضماره مقدماً) في عمله مطابقاً لغير عنه نحو ظننت وظناني إياه الزيدين قائمين (وكذا) إذا كان الثاني (غير رافع) يضر فيه إذا أعمل الأول (اختياراً في الأصح) نحو قام أو ضربني وضربته يد وقام أو ضربني وضربتهما الزيدان وقيل يجوز حذفه كقولهم

يكنك يمشي الناظر * ن إذا هم نحو شاعه

أي نحوه وأوجب بأنه ضرو (و) (أقنى) الأول خال كون الأول راضاً من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني (أضمر) في الأول المرفوع كقولهم

خالفني ولم أختلف خلياً * ي ولا خير في خلاف الخليل

وقوله * جفوني ولم أحجب الاخلاء إني * وقوله * هو بيني وهو بين الخرد العرب * (وقال الكسائي وشام والسهيلي وابن ناصيف) بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل وحسنه هنا لفرا من الأضمار قبل الذكر الذي هو خارج عن النص * (وقال الحسن بن محمد بن يحيى) فلو أمان حذف الفاعل ومن الأضمار قبل الذكر * (وقال غيره) في قوله (عنه) (لأنه مقتصر) في مقابل ذلك (على السماع) ولا يكون قياساً (و) (حكى) (عنه) قول آخر حكاه بن عنت أنه يجوز في عمل الثاني قياساً بضمير في الأول (بشرط تأخر الضمير) نحو ضربني وضربت زيداً هو قال البهاء ابن التماس ولم أقص على هذا النقل من الفرائض غير

يجوز في التجب مطلقا) ويقتر الفصل لامتناع الجنتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان وعليه
 المبرد ورجحه الرضى (وقيل) يجوز فيه (بشرط إعمال الثاني) ليزول ما ذكر من الفصل المحذور وعليه
 ابن مالك نحو ما أحسن وأجل زيدا وأحسن به وأعدل يزيد ورده أبو حيان بأنه حيث نلتس من باب التنازع
 إذ شرطه جواز إعمال أهم ما شئت في التنازع فيه قال فان ورد بذلك سماع جاز (و) منعه (ابن مالك)
 وواقعه الهاء ابن العباس وابن أبي الربيع (في) العامل المكرر المعنى لترض (التأكيد) نحو
 * أناك * أناك * لا أحقون * فهبات هيئات العتيق وأحله * لأن الثاني في حكم الساقط فلا يعتد به قال
 أبو حيان ولم يصرح بل منع في ذلك أحد سواء بل صرح الفارسي في المثال الثاني بأنه من التنازع والأخبار
 في أحدهما (و) منعه (الجرى) فيا تعدد مفعوله إلى اثنين أو ثلاثة ونحوه بالتمدد إلى واحد قال لا علم يجمع
 من العرب في ذوات الثلاثة وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فعلى المفعول والجوهر قالوا سمع في
 الاثنين حكى سيبويه متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا وقياس عليها الثلاثة كما جاز قواى المبتدآت وإن لم يسمع
 لأنه قياس أصوله فيقال في إعمال الأول أعلنى وأعلته إياه لا يميز بينهما إعمالا وفي إعمال الثاني أعلنى وأعلته
 زيدا إعمالا كما إياه إياه هنا (وجوز بعضهم في فعل وعصى) قال في الارتشاف تقول لعل وعصى زيدا أن يخرج
 على إعمال الثاني ولو أعمل الأول لقال لعل وعصى زيدا خارج (و) جوزه (السبعاني في مصدرين) نحو قولهم
 أرواح مودع أم بكمور * أنت فاطر لأى ذلك نصير

(ومنعه الجمهور) قال في التباية فلما قلت سرى الزامك وزيتك زيدا وجب نصب زيدا بالتأني ولا
 يجوز بالأول للفصل بين المصدر ومفعوله (وقال أبو حيان) في الارتشاف (بني أن يجوز في ما يعني الأمر أو)
 بمعنى (الخبر) بأعمال أهم ما شئت (ويقع) التنازع (في كل معمول لا للمفعول له والتجيز وكذا الحال)
 لأنها لا تضمر (خلافا لابن مسط) قال في الارتشاف فإنه يجوز التنازع فيها ولكن يقول في مثل أن ترى
 القك را كبا على إعمال الأول إن ترى أن ترى في هذه الحالة را كبا على معنى أن ترى را كبا القك في هذه
 الحال ولا يجوز السكابة بضمير عنها والاجود إعادة لفظ الحال كالاول انتهى (و) منعه (ابن خروف) وابن
 مالك (في سبى مرفوع) قال فلا تنازع في يجوز بمنطلق مسرع أخوه وقول كثير

* وعزة منطولى معنى غيرها * لأنك لو قدرته لاسندت أحد العاملين إلى السبي وأسندت الآخر إلى ضميره فليزم
 عدم ارتباطه بالبناء لأنه لم يرفع ضميره وذلك ممنوع في فصل البيت على أن التأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين
 المتقدمين وفي كل منهما ضميرها وما بعد ما خبر عن الأول بخلاف السبي المنسوب فيكون في التنازع يجوز زيد
 أكرم وأفضل إياه لأنه يضاف ولا يضمر قال أبو حيان وما قاله لم يذكر معلمي العمويين (وبعضهم في المضمر)
 قال في الارتشاف وأجازوا أكثرهم في الاشتغال به أى هذا مبتدأ (هو أن يتقدم اسم وينصب ضميره أو ملابسه)
 كالمناقب إلى ضميره وصلته المستقل يجوز بضميرته وز بضميرت أخاه وهذا أكرم الذي
 يجب اختلاف ما لو تأخر الاسم بعد الضمير نحو ضربته زيدا على البذل أو زيدا على الابتداء فليس من الباب وفاعل
 ينصب قولى (عامل جازر العمل فيا قبله) لو لم يستقل بما بعده كعامل وأسمى الفاعل والمفعول بخلاف فعل
 التجب وأفضل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل وكذا المصدر ويمتخلاف يأتي إذا لا يصح أن يعمل في شيء
 لا يصح أن يضمر عامله ومن صور ما لا يجوز أن يعمل فيا قبله مفاهيم قولى (غير محله) يجوز بذا النابيه
 (ولاشبهها) وهو المفعول المضاف إلى فعل تشبهها في تشبهها في مقابلهما نحو ما ريل تشبهه من وزيد يوم تراه تفرح
 (ولا يستلضمير السابق التمسك) نحو أن زيد ظنه ناجيا معنى ظن نفسه لما فيه من تفسير الفاعل الغمدة للمفعول

وزيد الاضر به وزيدا اصلح الله شأنه وسواء في ذلك الامر المراد بما قبله العموم أو الخصوص (خلافاً لما
 يباشرفي) الامر (المراد) بما قبله (العموم) حيث قال يستأقر فيه الرفع لشبهه بالشرط الماخذه من العموم والاهام
 نحوه. والذان بآتيهما لم يكن فاذوما . والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . والجمهور تأروا أو آتيتن على
 الاخبار وان الكلام في ذلك جملتان والتقدير وفي فرض عليكم حكم السرقة والسارقة فاقطعوا أيديهما وخرج
 بقول فضل طلب اسم فعله فعوض بدستاعه فلا نصب فيه كما تقدم (أو) وليه (مصدره) أي الطلب فعوض بداضر به
 والله جلالة (أو) من استغفم) سواء كان الفعل الذي يولى المزمع من بياض الظن فعوضاً عباد الله فنته قائماً أم فيه
 فعوضاً بداضر به كان الاستغفم عن الفعل كما مثل أم من الاسم فعوضاً بداضر به أم همرا (خلافاً للغراف في باب
 ظن) حيث أوجب فيه الرفع قال لأن من عاده العرب الغاؤا هذا لم يكن فيها الهاء بين اسمين فهو واذا فيهما وفيها
 الهاء (و) خلافاً لابن الطراو في الاستغفم الواقع على الاسم) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستغفم الواقع
 على الفعل (و) خلافاً (للاخفش في إلحاق سطر الأدوات) بالهزرة في تجوز الرفع أيضاً وجعل تخصيصه بالذات عند
 الجمهور رانها الأصل ولها من على سائر أدواته فان تأثر الهمز عن الاسم فعوضاً بداضر به لم يميز النصب لما تقدم
 (و) خلافاً للاخفش أيضاً (في الموصول) من همز الاستغفم (بغير ظرف) حيث يجوز نصبه فعوضاً بداضر به
 نصر به وسيدو على المتع لبعده من الفعل فان كان الفعل بظرف أو مجرور جازع اختياره اتفاقاً لا نساغهم
 فيهما فعوضاً كل يومين يا نصر به وفي السور يا نصر به قال أبو حيان وكذا الفصل بالماء ففوضوا أو زيدا
 نصر به (أو) ولي (حرف في لا يمتنع) فعوضاً بداضر به لا يمتنع قياساً على همزة الاستغفم (وقيل
 الرفع فيه أوجب) من النصب وعليه أبو بكر بن طاهر ونسب الظاهر كلام سيدي به (وإنها) همرا (سواء) وعليه ابن
 الباذن وخرج بصرف التي فعله وهو ليس فان تأليه يصبر فعوضاً بالهاو بقولنا لا يمتنع المختص وطرفاً لما لو ان
 وبصر الفعل فيه كالاستغفم فعوضاً بداضر به (أو) ولي (حيث) فوحيث زيدا انتقاء
 بكرمك وجاز اختياره النصب انما في معنى حرف الجزاء (أو) ولي (عاطفاً على) جملة (فعلية) سواء كان
 الفعل متعدياً بمتصرفاً تاماً أم ضد ذلك فعوضاً بداضر به كتمولست أخاك وزيدا أعينك عليه وكنت أخاك
 و همرا كنت له أخاك وخرج النصب لاشا كلف (أو) أو هم الرفع وصفاً خلا فيخلص بالنصب من إيهام غير الصواب
 نحو. إنا كل في خلقناه ضمير . أفرع كل يوم كونه خلقناه صفة مختصة فلا يدل على عموم خلق الأشياء بقدر
 (أو) أوجب به استغفم بمنصوب) فعوضاً بداضر به نحو ما ملن قال أيهم ضربت (وأضاف إليه) فعوضاً بداضر به
 ليستجواب من قال نوب أيهم ليست (قبل أو) وليه أو لأن أولاً) فعوضاً بداضر به وبشر أن أكرمك وزيدا
 لأضربه قال ابن السيد (أو) تقيده (ملعو (فاعل في المعنى) بأن كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه
 وفاعل المشتغل دالين على شيء واحد فعوضاً بداضر به وأنت عمر وكنت قاله التكاوي والأصح في المورد
 الأربع اختيار الرفع (و) يستويان) أي النصب والرفع (في المعلوم على جملة ذات وجهين) أي اسمية المصدر
 فعلية الجيز لمعادل التثنية كل فعوضاً بداضر به و همرا أكرمته و همرا ضربته و همرا بداضر به كنه في دارها فالنصب
 صطفاً على الجز والرفع عطفاً على المصدر (فان خلا) المعلوم (من عائداً) أي مبتدأ الجملة المعلوم عليها
 (فإنها الأصح) وعليه الجمهور (ان كان) السلف (بالقاء صحت المسئلة) لحصول الشرطية بمثلها من
 السبب وان كان بغيرها فلا وأولها يجوز مطلقاً نحو هذخر بها و همرا أكرمته وثانيها لا يجوز مطلقاً لان المعلوم
 على التبع خبر في شرط له وجود الرابط (والرائع) يجوز ان كان السلف بالقاء كقول الجمهور (أو) أو الواء) لمافيها
 من معنى الجمع (و) رجع الرفع بالابتداء فيما عدا ذلك) فعوضاً بداضر به وتوان زيد تقيده «مسئلة» (ملازمة)

الضمير نعت) نحو هنداً كريمة رجلاً صبيها (أو) عطف (بيان) نحو زيد ضربت عمراً أخاه (أو) عطف
(نسق بالواو غير مقاد معه) العليل نحو زيد ضربت عمراً أخاه (قبل أو ثم أو أو) نحو زيد ضربت عمراً أخاه
أو أو وأخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة وكذا بغير الواو على الأصح لاختصاصها بمعنى الجمع وبخلاف
الهداية لانه على تكرار العليل فتشوا الجملة الواقعة خبراً عن الربط وبخلاف ما إذا أعيد العامل (والنصب هنا)
أي في باب الاشتغال (قال الجمهور يفضل واجب الأضمار من لفظ الظاهر) إن لم يكن كما في الأمثلة السابقة
(أو معناه) أن لم يمكن نحو أن زيد ضربت به فأحسن إليه فيقدرون جازت زيداً ضربت به (مقوماً) على الاسم
(خلافاً للبيانين) في قولهم يتقدمه مؤخراً (و) قال (الكسائي) النصب (بالظاهر) أي الفعل المؤخر على
كونه مبتدئ (غير عامل في الضمير) باز ياتي رد بأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل لا ينصرف جراً فكيف يفتى
وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضاً لا يعرف جراً نحو زيد اغضبت عليه وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب
لانه مطلوب الفعل في الحقيقة نحو زيد اغضبت عليه (و) قال (الفراء) الفعل عامل فيهما (أي في
الاسم والضمير معاً) رد بأن يوم تعدى الفعل المتعدي إلى واحد إلى اثنين والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة وهو خرم
للقواعد (وجوزه قوم) في المشتغل عنه مجرور ونحو زيد ضربت به (جر السابق بماجر الضمير) فيقال يزيد
مررت به هو قريء وللغالبين أعد لهم عذاباً أليماً والجمهور على المنع لأن الجار من لسن الفعل منزلة الجار منه
لانه يصل به إلى مفعوله كما يصل بمنزلة النحل فكذلك يجوز ضم امرئ من الضمير وإبقاء هذا الجار وهذا القراءة
مؤولة على تعلق اللام بأحد الظاهر ولم يدل منه (ويجوز رفعه) أي المشتغل عنه مطلقاً (باضمار كان
أو فعل الجمهور خلافاً لابن العريق لا يطاوع خلافاً لابن مالك) حيث قال إذا كان للفعل المشتغل مطاوع جاز
أن يضم ويرفع به السابق كقول يزيد * فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب * قال فأنبت فاعل لم ينفع
مضمر وأجاز اخباره لانه مطاوع ينفع والمطاوع يستلزم المطاوع ويدل عليه قول أبو حنيفة وهذا منه أحبنا
وأولوا البيت على انه ما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب أو رفع اخبار فعل بغيره المعنى وليس من
باب الاشتغال (واختلف هل شرط الاشتغال أن ينصب الضمير والسابق من جهة واحدة) قيل نعم وعليه
الغرامى والسبيل والشاويين في أحد قوليه فإن كان نصب الضمير على المفعول شرط فنصب السابق عليها
أو التفرقة فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعول مثلاً والسابق على المفعول له أو الطرف فلا يقال زيداً
قتل الجلالة أو زيداً جلست مجلسه وقيل لا يشترط ذلك وعليه سيبويه والشافعيون في آخر قوله تعالى
سبيوه أعبد الله كمن مثله أي أشبهت عبيد الله فانتصب السابق مفعولاً لما أخرجه ابن السكيت «خاتمة»
الاشتغال في الرفع) بأن يكون في الاسم على الابتداء أو على إضمار فعل (كالنصب فيجب الابتداء في زيد قائم)
لعدم تقدم ما يطلب الفعل (وما أو اختاراً) خلافاً لابن العريق) أي القائم حسين بن الوليد حيث جاز فيه
الفاعلية باضمار فعل بضمير الظاهر قال أبو حنيفة وهي نزعة كوفية أي لبانية على جواز تقدم الفاعل على
الفعل (ويرجح الابتدائي) نحو (خرجت فإذا زيد قد ضرب به عمرو) لرجحان وقوع الاسم بعد إذا وجوا
وقوع الفعل مع تقدمه جازلة (وتجوز الفاعلية في) نحو (إن زيد قائم) لما تقدم من اختصاص أدوات الشرط
بالفعل (خلافاً للشافعي) في قوله يجوز أن لا ابتداء أيضاً مع رجحان الفاعلية عنده (وترجح) الفاعلية (في)
نحو (أزيد قائم خلافاً للجمهور) في قوله يجوز أن لا ابتداء فيه (ويستويل) أي الابتداء والفاعلية في أن زيد قائم
وعمر وقد (لأن الجملة الأولى ذات وجهين فلا بد أن تبدأ عطفاً على المصدر والفاعلية عطفاً على الجز (وجوز قوم
نصب) نحو (أزيد يذهب بمعنى اسناد ذهب إلى المصدر) أي الضمير وهو الذهاب وكأنه قيل أذهب هو أي

الذهب زيد فيكون به في موضع نصب وضعه ابن مالك بأبني على الاستناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل الاستناد غير محض والاستناد إليه منطوقه غير مفيد فكيف اذ لم يكن منطوقه وسيو به والجهر على منع النصب (وشروط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح) الاشتغال (عن حال ويجوز مصدر مؤكد وجورر بلا يجبر المضمر) كنى والكاف جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له والجورر والمفعول معه فبجوز الاشتغال عنها نحو يوم الجمعة قاتولا فيه والله أطعمت له والخبيصة واستوى الماء وباهاتال وأما المصدر فان تبع فيه جاز الاشتغال عنه نحو الضرب الشديد ضربته زيد وكذا المفعول المطلق لانه مفعول زمان كان مفعولا له على الاضمار ان جوزه جاز والا فلا

في الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب

حد ابن مالك في التسهيل التابع فقال هو ليس خبرا من مشارك ما قبله في اعرابه وعامه مطلقا غير جابا لتقدير الاخير المفعول الثاني والخاتم والتذييل قال أبو حيان ولم يحده جهور الصاة لانه محصور بالمد فلا يحتاج الى حذف ذلك قلت التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبل وعطف نسق لانه إما أن يكون بواسطة حرف فالتسوق أو لا وهو على أنه تكرر الامل فالبال أو لا وهو بالعطف محصورة فالتأ كيد أو لا وهو جامد فاليان أو مشتق فالتنعت (وإذا اجتمعت رتب كذلك) بأن يقدم النعت لانه يكرر من متبوعه ثم البيان لانه جار مجراه ثم التأ كيد لانه شبه بالبيان في حرياته مجرى النعت ثم البديل لانه تابع كلاتابع لكونه مستغلا ثم النسق لانه تابع بواسطة ولنا ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد فيقال جاء أخوك الكريمة محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وكذا لو كان التأ كيد بالتكرار نحو جاز يد العاقل زيد قاله وبل له وتلى طوبى له (وقدم قوم التأ كيد على النعت) فيقال قام زيد بنفسه الكاتب ورد بأن التأ كيد لا يكون الا بعد تمام البيان ولا يحصل ذلك الا بالابتداء (وينبغي تقديم) عطف (البيان) لانه أشد في التبيين من النعت اذ لا يكون فغيره والنعت يكون مدح أو ذم أو تأ كيد (وتبيين) كلها (المتبوع في الاعراب ثم قال المبرد وابن المراج وابن كيسان العامل في الثلاثة الأولى) النعت (البيان والتأ كيد) عامله (أي المتبوع بنصب عليها النسابة واحدة) (ومزى للجمهور وقال الخليل وسيبويه والاحفش والجرى) العامل فيها (التبيين) ثم اختلف (وقيل) المراد التابعة (من حيث المعنى) أي اتحادها في الكلام اتفق الاعراب واختلف (وقيل) المراد الاتحاد (من حيث الاعراب ولو اختلفت جهته وقيل) اتحاد الاعراب (بشرط اتحادها) أي جهة بأن تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة (والاكثر) على (أن العامل في البديل بمقدار بلفظ الأول) فهو من جهة ثانية لأن الأول لها هو في بعض المواضع كقوله تعالى والذين استخفوه قالوا آمن منهم ومن النخل من طلعها من المشرقين من الذين فرقوا دينهم فمن يكفر بالرحن ليوهمهم (وقيل هو) العامل (نتيجة عنه) أي عن القدر حكاه أبو حيان عن ابن مسعود قال لما حذف العرب عامل البديل عوضته العامل في البديل منه فتولي من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف كأنهم لما عروا الظرف والجورر في نحو زيد عندك قائما في الدار جالسا من مستقر المحذوف توليها من العمل ما له نصيبا الحال يورضا الضمير (وقيل هو العامل) (أصالة) من غيرية تكرر عامل زعليه المبرد وابن مالك (والاكثر) على أن العامل (في النسق الأول بواسطة الحرف) وقيل (العامل فيه) (مقدر) بمدا الحرف (وقيل) العامل فيه (الحرف) نفسه ومرة الخلاف في الوقف على المتبوع (ولو قيل العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد) تؤيده منها قولهم ان الملبأ على الخبر والمضاف عامل في المضاف إليه يوم أرا أحدا قال بذلك هنا (ويجوز ههنا أي التوابع (من المتبوع بتعريف ابن محض) كمفعول الوصف نحو:

فلما حضر طيناسير والموصوف نحو. سبحانه الله عما همفون عالم الغيب. والعلم فمفعول زيدا ضربت
القائم والمضمر نحو. ان امرؤ هكليس له ولد. والمبتدأ الذي خبره في شملق الموصوف نحو. افي القسك
ظاهر السموات والارض. والخبير نحو. بقائم الماقل وجواب القسم نحو. ميلي ربي لتأتنيك عالم الغيب
والاعتراض نحو. وانقسم لوتعلمون عظيم. والاستثناء نحو. ما جاني احد الا زيدا خبر منك ومن الفصل بين
التأكيدي والحق كد. ولا يضرن ورضين بما آتيتن كلهن. ومن السلف والمسلوف. وامسوا برؤسكم
وأرجلكم. بين الأيدي والأرجل وحسن ذلك أن الجوع عمل واحد وقصد الاعلام بترتيبه وبين البديل
والبديل منه. ثم الليل الاقلام منه. ولا يجوز الفصل ببيان محض أي أجنبي بالكلمة من التابع والمتبوع
فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبلق وشقوقه

قلت تقوم في الكنف تروحوا عسيقة تناعنهما وان رزح

(النفث) مفعول (مهم وضوءه) فلا يستغنى عن الصفه أي لا يجوز الفصل فيه فلا يقال في ضرب هذا الرجل
زيد. وطلعت الشمس المور وضرب هذا زيد الرجل. والشرى طلعت النور. قال في شرح الكافية ومنه
المعلوف المهم فلا يستغنى عنه من الصفات نحو. امرأته لا يقبل خيلهم فلا يجوز الفصل بضميرين
ينصع ومطوفه لانهما جازم لا يستغنى بأحد مما عن الآخر وكذا كل نصت ملازم التبعية كائض عتي
ونحوه ومنه قواعد التوكيد. جمع وما يسهل لا يفصل بينهما وبين كل (ولا التأكيدي) أي لا يفصل بينهما وبين المؤكد
(لمبا على الاحصاء) فلا يقال مررت بقومك إما أجنبي وإما بعضهم ولا يضر فيهم إما كلهم وإما بعضهم وأجازه
الكسائي والفراء (ولا ينضم معونها) أي التوابع على المتبوع لان الموصول لا يصل الا في موضع يصل فيه الموصول
ومعلوم ان التابع لا ينضم على المتبوع (خلافا للكوفية) في نحو زعم ذلك خيال هذا لماعلمت رجلا بكل
رواقهم الزخشرى في قوله تعالى. وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً. فجعل في أنفسهم متطابقاً بليغاً

عزالت أي أحياء منتهى قال أوجان والتعبير به اصطلاح الكوفيين ورؤية البصريين والاكثر عنده
الوصف والصفة (تابع) كمثل متبوعه لئلا تنع على معنى فيه أو في متطابقه) فخرج بالمكمل البدل والنسق وبما
بعده المشار بأول متبعية الى الجاري عليه. والثاني الى المسند الى سببه التوكيد والبيان (ويزيد) نحو.
الحق أقرب الماين. الآيات (وذما) نحو. أعود بالحقن الشيطان الرجيم. (ورجاء) نحو. لطف الله بعباده
الضعفاء (وتوضيحا) أي إزالة للشك في المراض في المعركة نحو. مررت بزيد الكاتب (وتوضيحا) في النكرة
نحو. فصرير رقبته مؤمنة. (وتوكيدا) نحو. لا تمضوا الى الجن اتنين. (وغير ذلك) كالنظم نحو. ان الله يحضر
الناس الأولين والآخرين ومقابل له. الصلاة الوسطى. والتفصيل نحو. مررت برجلين عربي وعجمي. (ووافق)
متبوعه نمر بغاوتك بغيره سواء كان معناه أو لما بعده فهو كاقال ابن مالك أول من التعبير بمنعونه لانهما مباينان
حقيقة على الاول. ولانه يشمل المقطوع ولا يحب الموافقة فيه ولا يطلق عليه طبع وانما وجبت الموافقة في ذلك
خبر ان المتابعين ما هما في المعنى واحداً لان في التعريف ايضاً حوافر التسمية لهما وانما انعت والمفعول في المعنى
واحد قد افادها (ومطرط الجمهور ان لا يكون ما عرف) من متبوعه بل هو له أو منادى به نحو. رأت زيدا الغاضل
والرجل الصالح لم يميز كونه أخص نحو رجل ضج ولمان وغلام يلع وراهق وقال الفراء وصف الامم
بالانص نحو. مررت برجل أخيك. وابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة. كالوصف كل نكرة بكل نكرة
من غير ملاحة تخصيص ولا تسميم قال وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (وجوز الكونية التالفي في
المدح والشم) وشوا بقوله تعالى. ويل لكل همزة لمزة الذي جمع. فعملوا النظمية لمزة (وجوز الاختصاص

نصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذلك بالوصف وجعل منه قوله تعالى . فآخران يقومان مقامهما من
 الذين استحق عليهم الأوليان قال الأوليان صفة آخران لانهما ووصف تخصص (و) جوز (قوم عكسه) أى
 وصف المعرفة بالنكرة (مطلقا) ومثل بقوله . وللمنى رسول الزرقواد . قال قواد صفة للمنى (و) جوز
 أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (إذا كان الوصف خاصا بالوصف) لا بوصف غيره كقوله
 في أنبياء العلم نافع . قال نافع صفة للعلم وأوجب للمنع في الجمع باعتبارها بالابدال (وهو) أى النعت (في الأفراد
 والتد كبر وفروعهما) أى التثنية والجمع والتأنيث (كلمة في) مصب إعمال (الصقة) المشبهة فان رفع صغير
 المصوب بأن كان معناه نحومرت برجلين فارتين أو لسيبه ولم يرفع الظاهر نحومرت بامرأه أحسنه الوجه
 ورجل حسن الوجه وجبت المطابقة في ذلك أو رفعه فكالسند إلى الفعل يجب أفراد في الأصح وتأنيثه
 حيث الظاهر حقيقى ورجع حيث هو مجازى على التفصيل إلى فى التأنيث (ويكون) النعت (جمله كالمصلة)
 فلا تكون الأخيرة ونحو . جازا غنى هل رأيت الذئب قط . مؤول على حذف الوصف أى يقول فيه هل
 رأيت ومنه قول أبى البراء . وحلت الناس أخبرتله . أى يقولانهم . ويجب معها المائدة كعائد الموصول
 (و) لكن (حذف عائدها) هنا (كثير) وفى الخبر قليل وفى الصلة أكثر (١) مستله (لا يثبت الضمير
 ولا) يثبت (به) مطلقا ما لا أول فلهذا إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تقدم ذكره والاشارة لا تثبت بل
 المشار إليه الظاهر المتقدم ولان النعت فى الأصل يضاف أو تخصيص ولا اخبار إلا بمعرفة لا بإلحاق فيها وأما
 الثاني فلا تليس بمشتق ولا مؤول به فلا يتصور فيه اضمار يعود على منوعه ولانه أعرف بالمعارف وتقدم اشتراط
 أن لا يكون النعت أعرف (وجوز الكسائى نعت مضمر (النائب إذا كان (لمح أو ذم أو زعم) كذا نقله
 عنه الناس كقال أوجبان وأجنى بقوله تعالى . قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب . وقولهم مررت به
 المسكين وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقوله . فلا تله أن ينال السامه وغيره خرج ذلك على البدل
 قال أبو مالك وفيه تكلف (وقيل) انه أجازته (إذا تقدم المظهر) كذا نقله عنه الناس والفراء (وكذا كل
 متوغل فى البناء) لا يثبت ولا يثبت به كسماء الشرط والاستفهام ولم الخبر بقوما التعجبية والآن وقبل وبعد
 (غير ماضى) انه يثبت أو يثبت بمنها وكذلك ومن النكرتان وذو الطائفة والموصول المقرون بأل
 (والصدر) الذى (لطلب) يخصم يزداد وسبقك لا يثبت لانه بدل من الفعل ولا يثبت به لانه طلب (قاله
 ١) هكذا وجد يضاف فى عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بكتبة الحرم الشيخ إبراهيم السقا ووجد بها من
 بعض النسخ تنبيه هكذا أنه اصل ان هناك طائفتا متواترتا أكثر من نسخة وقد كتبت المتن من بعض التواتر
 مجردا بشارح نسخة أخرى من الشرح وهذا من المتن . ويكون جمله كالمصلة وحذف عائدها كثير وفى
 نيابة آل عن خلفه ولا تلتزمه الواو خلافا للزعمشمرى وأما تنبيه . بنكرة قبل أو ذوال الجنسية مفردا مشتقا أو
 بملأ يجرها بملأ إذا كسماء النسب والاشارة والموصول المبدوء بهم وذو الطائفة ورجل بمعنى كامل ومضافا لصدق
 وسوء بمعنى صالح وطالح وأى وجد وحق وذى الخبر بمضافان ككل وغير مطرد كثيرا كالمدة ومصدر الثلاثي
 بتقدير مضاف وقال الكوفية بناؤه مشتق وقليل كهدر غيره وكالمقدار وجنس ما صنع منه وأعيان مؤولة
 ومعهم عاشت من كذا النكرة قال اصم ان مافيه شرطية جواها محذوف والتزم بونس رفع سائر النكرة متصفا
 والملاحجى مستقبلا ونصبه حال عيسى رفع الملاج مطلقا ونصب غيره حال أو تابعه مستقبلا والفراء نصب
 الملاج حال أو تابع غيره وجوز سيبويه الكل مطلقا واتفقوا على اتباع المنون وجوز السبويه كل المستقيدون
 ماعدا الاشدوا

الكوفية والزجاج والسبيل ومنه) أي مما لا ينعى ولا ينعى به (الإشارة) أما الثاني فلا نه جامد ولا يتصور فيه
 الاخبار وأما الأول فلا ن غالب ما يقع بعده جملته قال السبيل فالأولى جعله يائنا وان ساء سيبو به صفة فسامع
 كما معنى بذلك التوكيد والبيان في غير موضع واختار ما بين مالك وأ كثر البصر بين على انه ينعى وينعت به
 نحوه بل فعله كثير من هذا رأيتك هذا الذي كرمته على (و) لكن (لا ينعى عند المحذور له الأذى إل) أما غير
 المضاف من المعارف فواضح انه لا ينعى به وأما المضاف فلان النعت مع منوعة كاسم واحد واسم الإشارة
 لا يضاف فكذلك منوعة ولو حظ في ذي ال معنى الاشتقاق على ان معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار اليه
 (فان كان) الواقع بعده (مشتقاً من ينعى فقط) أي ولا ينعى به (العلم) لانه ليس بمشتق ومضاعف ولا تأويل
 (والأجناس) مادامت على موضوعها كرجل وسبع (وعكسه) أي ينعى به ولا ينعى (أي) كما سبق
 (وملح) من كل وجد وحق (ومنه ما يقع الانبا كخاتمة ثالثة وحسن بسن) وشيطان لبطان أي كالاسم
 الثاني من المذكورات قال أبو حيان وهي مخفوفة لا يقاس عليها قلت ألف فيها بن فارس كتاباً (قيل) ومنه
 (الموصول) لانه كجزء كلمة فلا ينعى بالاسمته وجزء الكلمة لا ينعى والأصح ان المقرون بألف منه وصف كما
 يوصف به ويصرف ويثنى ويجمع وكذا ما ومن تقول جاءني من في النار العاقل ونظرت في ما اشتريت الحسن
 (قيل) ومنه الوصف) قال ابن جني من خواص الوصف ان لا يقبل الوصف لانه علة الفعل والجملة وان
 كثرت الصفات فهي للأول وقال غيره لانه من تمام الأول فكأنه بعضه ورد بأن المضاف والمضاف اليه كذلك
 ولا خلاف في وصفهما والاصح انه قد يوصف بطلانه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف فلا بد منه
 ضعيف وقد أجاز سيبو يميز به الطويل ذو الجفة على جمل ذي الجفة لتماثل الطرفين وجعل ما جاز من
 قوله (لدى) فرس مستقبل المرجع صائم * صفته مستقبل وهو عامل (وآلها) يوصف ان دل على وجوده دليل
 قاله السبيل كأن يكون خبر المبتدأ أو بدل من اسم جامد بخلاف ما اذا كان متافق في معنى الفعل حينئذ
 بالاعتدال فلا ينعى (و رابعها) يوصف (ان لم يعمل) عمل الفعل بعده حيث نفس الفعل بخلاف ما اذا عمل
 «مسئلة» (يفرق نعت غير الواجد) أي المثنى والجمع (بالواو) ان اختلف نحو مرت برجل كرمه ويحذر (والا)
 بان اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو مرت برجلين كرمه (و غلب التذكير والعقل وجوبه عند التناول)
 نحو مرت بـ يدهند الصالحين ورجل وامرأة عاقلان واشترت عشرين و فرسين مختار بن (و حسب) اعد
 التفصيل) نحو مرت بـ نساين صالح وصالح ويجوز وصالحه وان شغف بعيد وأفراس سائقين وسباعي يجوز
 وسابقات (فان تعدد العامل وجب التقطع الى الرفع) باضار مبتدأ (وكذا النعت بفعل ذئق واجب الضار في
 غير تخصيص) سواء اختلف العمل نحو مرت بـ يدوقيت عمر الكرمي ان الكرمي بين أم أقدر اختلف
 جنس الكلام في المعنى نحو قام بـ يدهول خرج عمر والعاقلة أو اتفق واختلف جنس العامل كانه يكون
 من فروع هذا على الفاعلية وهذا على الابتداء أو متصو بين هذا على المفعولية وهذا على الظرفية أو مجز و بين
 هذا بغير فوهذا باضافه نحو هذا بـ وقام عمر والنظر يقان أو النظر يقين (وجو زقوم) منهم الاخفش (الاتباع)
 اذا اتحد العمل لا جنس العامل وتقارب المعنى (وهو القسم الأخير) ما ذكر (و) جو ر (الكسائي) والفراء
 (الاتباع) اذا تقارب المعنى أي معنى العاملين (وان اختلفا) في العمل نحو رأيت بـ يدهول مرت بهمر والنظر يقين
 لان المروى في معنى الروية ونحو مرت بـ رجل معه رجل قائم لانه قدميها جميعا لكن الكسائي ينعى الثاني
 والفراء ينعى الأول وقول في غير تخصيص راجع الى وجوب إضمار الفعل فان نعت التخصيص يجوز فيه اظهاره
 نحو أعني (فان اتحد) أي العاقلان جنسا وعملا (جاز) (الاتباع) (عند الجمهور) سواء اتفقا لفظا ومعنى مجوزا

زيد وقام بكر الماقلان أو اختلفا فهما نحو أقبل زيد وأدبر عمر والماقلان أو اتفقا لفظا قط نحو وجد زيد على
عمر ووجد بكر الماقلان أو معنى قط نحو ذهب زيد وانطلق خالد الماقلان وذهب ابن المراج إلى
وجوب القطع في الجميع إلا أنه فصل في الأولى فقال إن قدرت الثاني عاملا للقطع أو تركيدا للعامل هو الأول جاز
الاتباع وواقعة البرد في الثانية والثالثة قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع للمجموع من جهتين
كاختلاف الحرف والاضافة فنصرت زيد وهذا غلام بكر الفاضلين وكاختلاف الحرفين نحو مرت زيد
ودنبت إلى عمر والفرق بين وكاختلاف معنى الحرفين نحو مرت زيد واستنحت بعمر والفاضلين أو الاضافتين
نحو هذه دلالة زيد وهذا نحو عمر والفاضلين (وإن كان الملل واحدا جازا) أي الاتباع والقطع (إن لم يختلف
الحصل) فهو قائم زيد وعمر والماقلان بخلاف ما إذا اختلفت معنيين للقطع سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث
المعنى نحو ضرب زيد بغير الماقلان أم اقتصد وقال الفراء ما إن سمعنا يجوز الاتباع في الأخيرة ثم قال الفراء
يجب اتباع المرفوع تقليدا وقال ابن سمان يجوز اتباع كل منهما نحو خاصم زيد عمر الكريمان والكريمين
لأن كلا منهما خاصم وخاصم فهو فاعل ومفعول قال أبو حيان ورد بأنه لا يجوز ضارب زيد هذا الماقل
يلزم على الاتباع اجاها فكا لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الجمل على المعنى لا يجوز إذا ضمته إلى غيره
وجوز أن (أي الاتباع والقطع) في نعت غيرهم إن لم يكن ملتزما ولا مؤكدا قال بونس ولا ترجح نحو الحمد
للجاهل الجاهل هو وأمر أنه حلة للطلب أي أدم ولتعيين الصلاة أي أمدح والهمم الطيف بعيدا للسكين أي
أزعم على رأي الجمهور بخلاف نعت المبهم نحو مرت بهذا العالم أو النعت الملتزم نحو طرقت إلى الشعرى
العبورا والمؤكد نحو لا تلتفتوا إلى هذين اثنين فلا يجوز فيها القطع (فإن كان) النعت (لتكره شرط) في
جواز القطع (يتقدم) نعت (غير اختيارا) لقول أبي الفراء زلت على خال لما ذومال وفوهية فإن لم يتقدم
أعجز لم يجز القطع إلا في الشعر (لا كونه لم يمدح أو ذم أو زعم) أي لا يشترط ذلك (في الإصح) وقال بونس
لا يجوز القطع في الثلاثة واهذا خليل في الملح والقم أمانت المرأة بشرط ذلك فيه اتفاق لما تقدم من
بونس في الترم (وإن كثرت نصوص معلوم) لا يحتاج إليها في التميز (أو منزل منزله) نظيفا وأغبره (اتبع)
كلها (أو قطعت أو قطعت) قطع (بعضها) واتبع بعض (بشرط تقديم التسبع في الإصح) لأنه ثابت عن
الغريب ثلثا بفصل بين النعت والنموت وقيل لا يشترط بل يجوز الاتباع بعد القطع لأنه عارض لفنلى فلا حكم له
وقد قال تعالى والمؤمنين الصلوة والمؤمنون الزكوة وقالت الحزنق

لا يصح قوى الذين هم * نيم الصلاة وآفة الجزر

التأليف بكل معنيك * والطيبون معلفه الأذن

روى برفهم وتصيما ونسب الأول ورفع الثاني وعكسوه مما نزل فيه النموت منزلة المعلوم مطلقا وأوجب بأن
الرفع فيه على رواية نسب الأول وفي الآية على الاستدعاء ما إذا احتاج النموت إلى اتباع المجمع أو بعضها في البيان
فانه يجب اتباعه يقدم في الثانية على القطوع واتباعه أيضا لأجود (يجوز ما طمها) أي النموت أي عطف
بعضها على بعض متمة كانت أو مقلو عقال أبو حيان ويخصر بالواو نحو سجع اسم ربك الأعلى الذي خلق
فتوى والذي قدره في والذي أخرج المرمي قال ولا يجوز البناء لأن ذلك على أحداث واقع بعضها على آخر
بعض نحو مرت برجل قائم إلى زيد فصار به ففاته قال

يا ربح ذبابة للبخارت * المايح فالنعم فالآيب

أي الذي سجع المبروق فتاب قال السبيل والسلف ثم في مثل هذا يبيد جوازه وقال ابن جروف إذا كانت

جمعة في حالة واحدة لم يكن العطف إلا بالواو واللام بجميع حروف العطف إلا حتى وأم وإنما يجوز العطف
 (لاختلاف المعاني) لا حيث ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات فيصح العطف فان انتفت فلا لانه
 يؤدي إلى العطف التي على نفسه (وأنما تحسن لتباعدها) نحو هو الأول والآخر والظاهر والباطن .
 بخلاف ما إذا تباينت نحو هو الله الخالق البشري المصور (وبلى) النعت (إما أولا) لإفادة شك أو تنويع
 أو نحوها (فيجب تكرارها) مقرونين (بالواو) نحو مرت رجل إما صالحا وإما طالح وظل من يصوم
 لا بارد ولا كريم . (وقيل لا يجب تكرارها) لأنها ليست في جواب (وإذا وصف مجردا ونظر) أو مجرد
 (وجله فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى . وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه . وعلة ذلك أن
 الأصل الوصف بالاسم فالقياس بتقديمه وانما تقدم الظرف ونحوه على الجمله لانه من قبيل المفرد (وأوجه ابن
 عصفور اختيارا) وقال لا يخالف في ذلك إلا في ضرورة أو تدور ورد بقوله تعالى . كتاب أنزلناه إليك مبارك
 وقوله . فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين . (وقدم ابن جني الصفة
 الزائفة عليها) أي على الزائفة لان الزائفة مشبهة بالجمله فيقال مرت رجل قائم عاقل أوه وعلى هذا يلحق الظرف
 (وقدم بعضهم) وهو صاحب البديع الجمله (الفعلة على الاسم) قال لان الوصف تلك أقوى منه هذه قال أكثر
 ما يوصف من الأفعال بالماضي ومشبهة (لا يتقدم النعت) على نعتوه (خلافا لبعضهم) وهو صاحب البديع
 (في) لإجازته بتقديم نعت (غير مفرد) أي متى أوجع (إذا تقدم أحسنه بوجه) فيقال قائم زيد العاقلان
 وعمره كقوله . أفيذاك عني الاكرمان وخاليا . (ويصنف النعتون ثمانية) كيتقدم ذكره نحو
 لاشي بماء ولو ياردا واختصاص النعت به كمرت بكتيب وحاض وراكب صالحا ولا مضاجعة ما يمينه نحو
 . وأتاه الخليل أن اعلم بامانات . أي دبر وعاقبه المومنون . ولا رطب ولا يابس . وأجر يجرى الدماء
 . كمرت بالقضية أو القاضي وأشعاره بالتحليل نحوأكرم العالم وأغن الفاسق وكونه ملكا أو زمان نحو
 جلست قربيا منك وصحتك طويلا (ويقال نعت بمقامه إن لم يكن ظرفا أو جله) بأن كان مفردا كما مثلنا
 لنصحه مباشرة لما كان النعتون مباشرة (أو كان هما) أي ظرفا أو جله (والنعتون بعض ما قبله من مجرور
 عن نحو . وان من أهل الكتاب الا يؤمن به . أي وان أحد . ومنادون ذلك . أي قوم دون وقالوا مناظعن
 ومنا أكام أي انشئنا وقال

• وما الدهر الا تارتان فتهما • أموت وأخري ابتغي العيش أ كبح
 أي تارة (قال ابن مالك أوفى) كقوله

لوقلت ما في قومي لم تقيم • يضلها في حسب وميسم
 أي أحد يضلها وغيره لم يذ كر ذلك بل جعله ابن عصفور من الضرائر (والأبأن لم يكن قرينة أو كان النعت
 ظرفا أو جله والنعتون تغير بعض ما قبله أو بعض بلا تعلق من أوفى على رأي ابن مالك (فضرورة) حذف
 كقوله • (١) وقصر في شج الانشراح من الشعب • أي نورشع الانشراح ووصفه الغريب والفرزال
 وقوفك • ومنان البصرة الايسر إلى الكوفة أي رجل وقوله يرى بكفي كان من أرى البشر • وقوله
 • والله ما زبد بنام صاحبه أي رجل نام ويكفي رجل كان (وقيل حذف النعت) مع العلم به لا نجي به في الأصل
 لغائبة أله الألف والهمزة فكيف عكس المقصود وماور منه . وكف به قومك . أي المبادون . انفليس من
 أحلك أي الناجين . الآن جئت بالحق . أي الواضح . تدمر كل شيء أي سلط عليه فلم أعط شيئا ولم أنمط طائلا •

(١) هكذا بالنسخ التي بأيدينا عصفور

عطف البيان أي هذا مبتدأ قال أبو حيان وسمى به لأنه تكرر الأول في يادمان فكأن تكرر دونه على نفسه بخلاف النعت والتأكيدي والبدل وقيل لأن أصله العطف فأصل جاء أخوك زيد وهو زيد حذف الحرف والصغير وأقيم زيد مقامه ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة ذكره صاحب البسيط والكوفيون يسمونه التبرجة (هو الجاري مجرى النعت) في تكميل متبوعه (توضيحا وتخصيضا قبل وقوعه) فالأول في المعارف نحو جاء أخوك زيد والثاني في التكررات نحو من شجرة مباركة زيتونة . والثالث في المكرر بلفظه نحو لقائل يا نصر نصرنا قال ابن مالك والأولى عندي جملة توكيذا لفظيلا لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح وتكرار اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك وفارق بما ذكرناه سائر التواضع إلا الالبع (لكن يجب جوده) ولولنا وبلا وبذلك فارق النعت والمراد بالجماد تأويل العلم الذي كان أصله صفة فقلت (لا كونه أخص من المتبوع أو غير أخص) منه أي لا يجب واحدتهما (في الأصح) قال في شرح الكافية واشترط الجرجاني والزخشمي زيادة تخصصه وليس يصح لأنه في الجنانة بمنزلة النعت في المشتق ولا يشترط زيادة تخصص النعت فكذلك عطف البيان بل الأولى بهما العكس لانهما مكملان وقد جعل سيبويه هذا المجتمع ياهذا فالجملة عطف بيان مع أن هذا أخص انتهى وقال في شرح التسهيل زعم أكثرنا نحن بن من متبوع عطف البيان لا يوفق في الاختصاص بل يساو به أو يكون أعم منه والصحيح جواز الثلاثة لأنه بمنزلة النعت وهو يكون في الاختصاص فاشا وموقا وسواو باليكن العطف كذلك انتهى فقد كفي كل من الكتابين مسألة وتوصل من ذلك في المشتكين ثلاث أقوال وقال أبو حيان شرط أن يعمروا أن يكون عطف البيان أمرف من متبوعه وعمله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى التيان بما هو دونه (ووافقه أي متبوعه) في الأفراد والتذكير والتسكير وفروعهما أي التثنية والجمع والتأنيث والتعريف كالنعت (ومنع البصر به بمرانه على النكرة) وقالوا لا يجري إلا في المعارف كذا نقله عنهم النحويين قال ابن مالك ولم أجد هذا ينقل عنهم إلا من جهة ذهب الكوفيون والفارسي والزخشمي إلى جواز تسكيرهما أو شأوا بقوله تعالى من ما صمد . وقوله أو كفارة طعام مساكين . من شجرة مباركة زيتونة . وهو الصحيح وأخرج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تعيين الاسم للمتبوع وإسماحه والنكرة لا يصح أن يبين بها غير هالها مجموعة ولا يبين بمجهول بمجهول وأجيب بأنها إذا كانت أخص مما نعت عليه فادنه تميزا وإن لم يصير معرفة هذا لتقدير كاف في تميزه عطف البيان قال ابن عصفور وهو يبي على اشتراط كونه أخص (وجوز الزخشمي تعافلهما) فأعز بقوله تعالى مقام إبراهيم عطف بيان وهو معرفة جار على آيات بيان وهي نكرة قال أبو حيان وهو مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه (وخصه بعضهم بالعلم) بأن يجري على الاسم كنية وعليها القبح ولا يجري في سائر المعارف نقله صاحب البسيط (ولا يكون مضمر أو فاعلا ولا تابعا له) أعظم (على الصحيح) لأنه في الجوامد تنطبق النعت في المشتق وجوز بعضهم بمرانه على المضمر فانه قال في قاموس الألفاظ بيان زيدا بيان للضمير في قاموس وقال الزخشمي في قوله تعالى أن عبد الله أنه بيان لما من مأمري به (ولا يكون جملة ولا تابعا له) كذا نقله ابن هشام في الفتي جازم به وسواء الأسماء والفعلي (و) كل ما كان عطف بيان (مصلح) أن يكون (بدلا) بخلاف العكس لأن البطل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتسكير والأفراد وفرعه (إلا إذا أفرد) عن الإضافة مقررنا بأن لا (تابعا لنادى) منصوب أو مضمر كقولهم فيأخوننا بعد خمس ونوفلا . وقولنا يا أخانا الخمر يغلغلم بشر يأخذنا من باب النصب فانه يبين في هذه الاشلة كونه عطف بيان ولا يجوز إعرابه لأنه لا في فيه تصرف سوى النداء فيلزم ضم ونحو يرايد الرجل ادعى البديليانم دخول يلغى العرف بال وفك مجموع (أوجز

متبوعه بما لا يصلح إضافة إليه) بأن كان صفة مقترنة بأل والتابع خال منها نحو: أنا ابن التارك البكرى بشره فانه لا يجوز هذا البدلية لثلاث بازم إضافة العرف بأل إلى الخالي منها بخلاف ما إذا صلح نحو أنا الضارب الرجل غلام القوم أو أفضل تفصيل مضاف إلى عام متبوع بقسميه والمفضل أحدهما نحو: يد أفضل الباس الرجال والنساء إذ على البدلية يكون التقدير زيد أفضل الرجال والنساء وذلك لا يسوغ أو أي أو كلاهما فصلا ما بهد نحو أي الرجلين زيد وعمر أو أفضل وكلا أخويك زيد وعمر وقال ذلك وتنبهات الأول عد أبو حيان في الارتشاف الصور المستثناة إحدى عشرة شملت العبارة منهاحية والثامنة أن يقتصر الكلام إلى رابط ولا رابط لا للتابع نحو هذه ضربت الرجل أناها إذ على البدلية بازم خالوا لجهة الأولى عن رابط لأن البدل في التقدير من جهة أخرى والتاسعة والمعارضة أن يتبع موصوف أي في النداء بخلاف أو ممنون نحو يلاها الرجل غلام زيدو يأها الرجل زيد إذ على البدلية بازم وصف أي عا ليس فيه آل والحادية عشرة أن يتبع المتأدى المضموم بإشارة نحو يار هذا الذئبي البدلية بازم نداء اسم الإشارة من غير وصف بكل ذلك ممنوع الثاني استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما عطف به الصورة المذكورة بأنهم ينصرفون في التواني فلا يقتضون في الأوائل وقد جوزوا في إثبات أنت كون أنت توكيدا أو كونه بدلا مع أنه لا يجوز إن أنت الثالث قال أبو حيان ما عدا هذه المواضع يسمى عطف البيان فيه مشتركا فتارفع التثنية نحو جازم زيد وعمر وتارفع مع البدل نحو جاء أبو محمد زيد وتارفع التأكيد نحو رأيت زيداً زيدا وفي شرح الكافية عطف البيان يجري مجرى التثنية في تكميل متبوعه بفارقه في أن تكمله لشرح وتبيين لا بدالة على معنى في المتبوع أو سببية ويجري التوكيد في تعوية دلالة له وفارقه في أنه لا بدفع توهم مجاز ويجري البدل في صلاحته للاستقلال وفارقه في أنه غير منوئ الاطراح انتهى (قبل ويتبين للبدلية إذا كان التابع (بلفظ الأول) نحو: فخره وري كل امتجانية كل أمته إلى كتابها. قاله ابن الطراوة وتبعه ابن مالك لأن الشيء لا يبين نفسه قال ابن هشام وفيه نظر لأن اللفظ المكر إذا اتصل به ما اتصل بالأول اتبعه كونه بيانا للماضي من زيد فاعلثة نحو: يار زيد بالجملة ويتيمم على

التوكيد أي هذا مبتدأ وهو مصدر وكذا التأكيد مصدر كدلتان حال ابن مالك وهو تابع بقصد به كون المتبوع على ظاهره (وهو قبان فالاول معنى) بالفاظ محصورة فلا يحتاج إلى حذف (فنه لدفع توهم المجاز) من حذف مضاف أو غيره أو السهو أو التيسار (النفس والعين) بمعنى الذات (مضافين لصغير الملق كالمطابق) له في الأفراد والتذكير وفروهما نحو جازم زيد نفسه وهند نفسها والزيدان أو المهندان أنفسهم والزيدون أنفسهم والمهندات أنفسهم (فان) كذا منى فحسبهما أفصح من الأفراد كما تقدم ويجوز أن يرد أن نفسهما بالافراد (وجوز ابن مالك ولده تنبيههما) فقال نفسهما (ومنع) ذلك (أبو حيان) وقال انه غلط لم يشأ به أحسن التعويدين وإنما منع أو قل لكرهه إجتناح تنبيه فيهما أو كالكلمة الواحدة واختراجه على الأفراد لان التنبيه جمع في المعنى (ولا يؤكدها غالب الضمير رفع متصلا) مستترا أو بارزا (الابضاضل ما) نحو قم أنت نفسك وقت أنت نفسك وقامها نفسهما وعنه أن تركه يؤدى إلى اللبس في بعض الصور نحو هذخبت نفسها وأميها الاحتمال أن يظن اتهامات أو عبت واحترزت بقول غالبها كما في التسهيل عما ذكره الانحس من أنه يجوز زعي نصف قاموا أنفسهم وأشررت بفاضل مالى أنه لا يشترط كونه ضميرا فيفوز لهم لكم أنفسكم بخلاف إكفاه فصل لكم (ويجوز جر ما) أي النفس والعين (بالإضافة) نحو جازم زيد نفسه وأميته وجعل منه بعضهم. يتيمم بأنفسهم. ولا يجوز ذلك في غير هلمن الفاعل التأكيد (و) منه (للمشول) ودفع توهم اطلاق البعض على الكل (في التي كلا وكلا في غيره) أي الجمع ومعاني معناه (على جميع وعامة مضافه كلها) إلى الضمير (المطابق للتوكيد) وأجمع وأكثع وأبمع وأبمع

ومن ثم أي من هنا هو كون هذه اللفاظ دالة على الشمول أي من أجل ذلك (لم يثن كسلا وألين) أي كلا وكذا (مالا يصلح موضعه واحد) فلا يقال انحصم الرجلان كلاهما لا رأيت أحد الرجلين كليهما لا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة إذ لا يحصل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لضعفه ولا يمكن سماع من العرب قط ويدل له أنهم لا يؤيدون فعل التعجب بالصدر لأن التأكيد لضعفه في الجزاء في الفعل وإنه ما حصل لكونه حقيقة إذ لا تعجب من وصف شيء إلا وذلك الوصف ثابت له فكأنه ضوئاً كيداه بالصدر فوضوئاً كيداه ما ذكرنا كان المجاز لا يدخله (خلافاً للجمهور) في نحو يزعم ذلك قالوا لأن العرب قد توثقوا كحديث الأبرار ورفع الاحفال كما أتوا بأجمع وأكثع بعد كل ولا حقل رفعهم لضعفه بكل والجواب كما قال أبو جابر إن المعنى إذا كان يفيد اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤيد كده إلا إذا قوى برواية عن العرب وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع (و) من ثم أيضاً (لا) يؤكد (بالوقافي) أي كل وما بعده (غير ذي أجزاء ولو حكاً) إذ لا لا يتجزأ لا يتوهم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها فلا يقال جائز يذكوه ويقال قبضت المال كلوه بعت العبد كله ورأيت زيداً كله لا يمكن رؤيته ببعض زيد العبد (وانكر المبرد عامة) وقال انما هو بمعنى أكثر ولما ذكر أكثر العادة جميعاً قال ابن مالك شهوراً أو جهلاً وقال قد نيسيوه على أنها بمنزلة كل معنى واستعمالاً ولم يذكره شاهد أو قد وجدت شاهد أو هو قول امرأته من العرب ترخص ابنها

فدائش خولان • جهمهم ومهدان • وكل آل قسطن • والاكرمون عدنان

انتهى قال أبو حيان وعن قتيبة عن سيبويه صاحب الانصباح (وجوز الكوفية والزمخشري الاستغناء عنية (الاضافة في كل) عن الصريح مهاولوا بقوله تعالى . انا كل فيها . أي كذا وخرجه غيرهم على انه أله أو يدل من الضمير وعلى ابن مالك المنع بأن اللفظ التوكيد في مصرح باضافته إلى ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجع وطاعة ومنه في تلك وهو أجمع وأخواته وقد اجتمعنا على أن المنوى الاضافة لا يستعمل مضافاً صريحاً وعلى أن غير كل من الصريح الاضافة لا يستعمل منوهاً فاقوى بذلك في كل مستأنز عدم النظر في الضميرين (و) جوز (ابن مالك اضافة) أي كل (إلى ظاهر مثل المؤكد) واستدل بقوله . يا أشبه الناس كل لباس بالقمر • وقوله • وأبعد الناس كل الناس من عار • قال أبو حيان ولا حجة في ذلك لأنه فيه نعت لا توكيد أي الناس الكاملين في الحسن والفضل كما قال ابن مالك في قولك مرتب بالرجل كل الرجل انه نعت بمعنى الكامل (و) يقع كليهما جملد وكلهم أجمعون (نعو . فبعد الملائكة كلهم أجمعون .) وكلهم جمع وكذا البوقافي) أي كما وأكثون وكثع وكذا في أجمع وأبضع (ويجب ترتيبها إذا اجتمعت) بأن يقال كله أجمع أكتع أبضع أبتع وكذا الفروع (وتقدم النفس على العين) وهما على كل (في الاصح) لأنها أوابع وقبل لا يجب الترتيب بل يحسن وثالثها لا يجب فيها بعد أجمع استوائها ولا يجب فيها أجمع ومقابلته وهو رأي ابن عصفور (و) الجهور (على انه لا يؤيد) (بها) أي بأكتع وما بعده (دونه) أي دون أجمع لأنها أوابع وجوز الكوفيون وابن كيسان . وأتوا بقوله • نعلمني اللفظاً حولاً • كما • وقوله • وسائر ما دلى الشمس أكتع • وقوله

قولوا بالروابر واتقونا • بنعمان بن زرعاً كسبنا

والأولون قالوا وحضوره وفيه نظر لا يمكن الاتيان بعده بلفظ أجمع (و) الجمهور على أنه (لا) يؤكد (به) أي بأجمع (دون كل اختيار والاختار) وقال الأبي حيان جواز (هـ) لكن تروى في القرآن والكلام الفصح كقوله تعالى . لأعزهم أجبين . وأن جهنم لو عدم أجبين . لأن جهنم من الجنة والناس أجبين . وفي الصحيح فله سلباً أجمع . فصاروا جواً أجبين قال أبو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتناع لأن النفس

يجب تقديمها على العين اذ احققا ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد (وهي) أي أجمع واخوانه (معارف)
 بالاتفاق ولهذا جازت على المعرفة ثم اختلف في سبب تميزها (فقبل) هو (بنية الاضافة إلى الصغير اذ أصل رأيت
 التسامع جميعهم خذف الصغير العلم به وعزى إلى سيبويه واختاره السهيلي وابن مالك (وقيل بالعلية) لانها
 أعلام للتوكيد علقت على معنى الاطالة بما يتبعه كاسماء ونحوه من أعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع
 وغيره واختاره ابن الحبيب وحاصله أبو حيان قال يؤيده أنه لم يصرف وليس بمعنى ولا شبهها وامتنع وليس
 كذلك وهو معرفة فلما منع فيه هو تميز بالعلية فانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بها إلا العلم خاصة
 (ومن ثم) أي من هنا وهو كونها معارف أي من أجل ذلك (لم تصرف) أما على العلية فواضح اذ معارف
 أجمع الوزن وفي جمع العدل عن فلاوات الذي يستحقه فلاه مؤنث أفضل المجموع بالواو والنون وأما على نية
 الاضافة فلشبه هذا التميز بالعلية من حيث أنه أداة لفظا كتع صرف مصر العين للعدل وشبه العلية اذ
 لا أداة لتعريفه لفظا وإن كان على نية ال (ومن ثم أيضا) (لم تنصب حال على الاصح) وقيل نعم حكى الفراء
 أعجبني التصريح جاء والمراد جاء وقبل يجوز نصب أجمع وجماء دون أجمعين وجمع واستدل ابن مالك لجوازه
 بحديث الصنفين فصاروا جوازا أجمعين ثم أكتع مأخوفا من تكتع الجدا أي تقبض والتقبض فيه معنى التجمع
 وأبعد وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم إلى متى تكرع ولا تبمع أي لا ترى وفيه معنى التتابع
 طول الوقت وقد جاء أجمع لغير التوكيد قالوا جازا أجمعهم وجماء بمعنى محبة فلا تحبده كحديث كانت كاتبة البهجة تهجة
 جماء أي محبة الخلق (ولا يتعد توكيد متعاطفين ما لم يتعد عالم المعاني) فلا يقال مات زيد وعاش عمر وكلها
 فان اتصدا معنى جاز وإن اختلفا لفظا جزم به ابن مالك تبعه الاخفش نحو انطلق زيد وقبح بكر كلهما قال
 أبو حيان ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصرفا نونا يني عليه والذي تقتضيه القواعد المنع فلا يجمع
 عاملان على ميمول واحد فلا يجمعان على تايبه (ولا توكيد نكرة) مطلقا عندا كذا البصريين بشئ من
 الفاظ التوكيد لانها معارف فلا تتبع نكرة وأجاز بعضهم مطلقا سواء كانت محدودة أم لا فقل ابن مالك في
 شرح التسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية في الخلاف في منع غير المحدودة (ونالها) وهو رأى الاخفش
 والكوفيين (يجوز) توكيدها (إن كانت محدودة) أي مؤقتة والا فلا قال ابن مالك وهذا القول أولى
 بالصواب لصحة السماع بذلك ولأن فيه فائدة لأن من قال صمت شهر اقدر يد جيع الشهر وقدير بدأ كثره ففي
 قوله احتمال يرفه التوكيد ومن الوارد فيه قوله * قد صرت البكرة وما أجمعا * وقوله
 * نعلني الفداء حولا * كتما * وقوله * أوفت به حولا رجولا أجمعا * وقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان أما غير المحدود فلا فائدة فيه فلا يقال اعتكفت
 وقتا كله ولا رأيت شيئا نفسه ولما نعت مطلقا جازوا بان ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت والضرورة
 (وفي توكيد محذوف خلاف) ما جازاه الخليل وسيبويه والمزني وابن طاهر وابن خروف فيقال في الذي ضرب به
 نفسه زيد الذي ضربت نفسه زيد ومزيت بزيد وأثنى أخواه أنفسهم وامتنع الاخفش والقاضي وابن جني
 ونعلب وحصل ابن مالك وأبو حيان لأن التوكيد بابه الاطناب والخذف للاختصار وقد افادوا لأنه لا دليل على
 المحذوف ورد الاول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غير وثاني بأن التوكيد يدل على المحذوف قال أبو حيان
 والذي يحتاره عدم الجواز لأن جازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب (ولا يجوز زماطتهما) أي عطف بعض
 الفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد بنفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجوز لا تصادح ما في المعنى (خلافا
 لابن الطراوة) في اجازته ذلك ينبغي أن يكون سببنا في كل أجمعين على ما ذهب اليه المبريد والقراة من اختلاف

معناها بأفاده أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كل وهو مردود بقوله . لأغوينهم أجمعين . مع ان إغواءهم لم يجمع في وقت . تنبيه . خالف التوكيد للثبوت في انه بالفاظ مخصوصة وجوب ترتيبها اذا اجتمعت وانه لا يجري على النكرة على رأى الجمهور ولا على محذوف على الأصح عند المتأخرين ولا على توكيد ولا يطف في انه لا يقطع لاني رفع ولا انصب (الثاني) من قسمي التوكيد (لفظي) وهو (بإعادة اللفظ) الأول (أو مرادفه) وهو أحسن في الضمير المتصل والحرف (مفردا) كان (أو مركبا) متصفا الوجه أو كلاً منكرة أو معرفة ظاهر أو مضمرا أسما أو فعلاً أو ظرفاً (ولولئلا) ضم . دكت الأرض دكا دكا وجر بكت والمثلث صافعا . وقوله

* أنت بالخبر حقيق فن . وقوله أجل جبر إن كانت أبيت دعائره . وقوله تبعيت همدان الذين هم هم . وقوله * أخاك أخاك إن من لأخاك . وقوله *

فإن إلى أين العجاة ينفير . أنك إنك اللاحقون أحبس أحبس

وقوله * فقام حتام الغناء المطول . وقوله *

لألا أوج يحجب بثنه إياها . أخفت على موافقاه عودا

وقوله * أيا من لميت أقلاه . ولا في البعد أنساء . لك الله على ذا كا . لك الله لك الله

وقوله * قم قائما قم قائما قم قائما . انك لا ترجع إلا سلما

ولا يضر نوع اختلاف في اللفظ وهو في الكافرين أمهلهم . (فإن كان المؤكد صغيرا متصلا أو ظرفا غير جواب) عالما وغيره (لم يعد اختيار الألف مع ما دخل عليه) لكونه كالجزء منه نحو قيت رأيتك رأيتك مررت به بان

زبدان زبدان زبدان وقوله * لبتني لبتني فوقيت مذ . أيعت طوع الهوى وكنت مينا (أو) مفضولا (مضاهيا) ولو حرف عطف و مفضو . أيعدكم انكم اذا منتم وكنتم زبالا وعظاما انكم مغرجون .

وقوله * حتى زأهاو كان وكان . وقوله * ليت شرى حل ثم هل أنيهم . وقوله *

لا ينسك إلا نبي ناسيا . ما من حمام أحد معتمبا

ولا خبر زعادته وحده دون شغل إلا في ضرورة كقوله . ولا للههم أيدوا . وقوله *

إن إن التكرير يعلم ما . ير من أجره قد أضبا

(خلافا للزغشري) في تجوز ذلك اختيارا فيقال إن زبدان قائم أما السرف الجواب فتعدو وحده نحو لا انتم نعم (والاجود مع الظاهر المحرور) اذا كذا (إعادة الجار) مع لفظه أو ضميره نحو مررت بزبدان بدو به قال تعالى

وأما الذين سعدوا في الجنة خالدن فيها . ففي رجة الله هم فيها النون . (و) الأجود (مع الجلة) اذا كدت (الفعل) وينها بين العادة (بهم) نحو . أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى . وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم

الدين وهذا (إذا لا بس) يحصل فإن حصل لم يثبت بالنحو ضربت زبدان لحي . بها التوهم أنها ضرب بان (ويؤكد الضمير المرفوع المنفصل كل) ضمير (متصل) مرفوعا كأن أو مضمونا بالمرجور مع مطابقتها (البديلة في التسكيم والافراد والتذكير وأضدادها نحو قيت أنا أو كرميتني أو مررت بك أنت أو كرميت

هو وهكذا) وجوز بعضهم تأكيد الضمير (المنفصل بالإشارة) وجعل منه قوله تعالى . ثم أنتم هؤلاء

بالبديل أي هذا بعينه والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون قال الأخفش يسمونه التبيين وقال ابن كيسان التكرير (هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة) فخرج المقصود ما عدا النسق وهو مما بعده (وهو

أقسام (بدل كل من كل) بأن اتصال معنى وقديما بدل شيء من شيء لوجوده فيها لا يطلق عليه كل نحو . صراط العزيز الحميد الله (و) بدل (بعض) إن دل على بعض ما دل عليه الأول نحو مررت بقومك ناس منهم (و) بدل

(اشتال) ان دل على معنى في الأول أو استلزامه فيه كجيت من زيد علمه أو قرأه .هـ . يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . أصحاب الاخذ والنار . (ورجعهما السبيل الى الاول) أي الى بدل الشيء من الشيء قال لان العرب تتكلم بالعلم وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنويه بقولك أكلت الرغيف ثلثه إما تريد أكلت بعض الرغيف ثم يدنت ذلك البعض وأعجبتني الجارية حسنها إما تريد أعجبتني وصفها فخذته ثم ينتج قولك حسنها (وترملها محبة الاستئمان لبديل منه) وعدم اختلاف الكلام لو حذف البديل أو أظهر فيه العامل فلا يجوز قطعت زيدا أنفه ولا لقيت كل أصحابك أكرهم ولا أسرجت القوم دابتهن ولا مررت بزبد أياه (وكذا وعد غيرهما) على البديل منه ملفوظا أو مقدرا شرط (على الصحيح) فيصعب الربط . نحوتم عواصموا كثير منهم . ولقد على الناس حج البيت من استطاع . أي منهم . أصحاب الاخذ والنار . أي فيه ولم يشترط ذلك في بدل السكك لانه نفس المبدل منه في المعنى كأن جعله الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لاقتضاج الى ذلك ومن القويين من لا يقرن في هذين البديلين أيضا غيرا وقد خصه ابن مالك في شرح الكافية قال ولكن وجوده أكثر من علمه (وفي المشتعل) في بدل الاشتال (هل هو الأول) على الثاني (أو الثاني) على الأول (أو العامل خلاف) قال الفارسي والرامي في أحد قوليهما وخطاب الأول وخصه ابن مالك فلا يجوز زسر في زبداره ولا أعجبت زبد فرسه ولا رأيت زبد فرسه ويجوز زسر في زبدو بلان التوب متضمنة جسد وقال الفارسي والرامي في أحد قوليهما الثاني خصوص زبدو . فبان التوب يدخل على زبد . قال الأولون ان ظهر معنى اشتال الثاني على الأول في سلب زبدو بلفظ مرد في أعجبت زبد علمه وكلامه وفاحته وكزهرت زبد أعجبه وسلب زبد فرسه ونحوها فان الثاني فيها غير مشغل على الأول وقال المبرد والسبكي وابن جنى وابن الباذش وابن أبي العاصية وابن الأبرش هو العامل بمعنى ان الفصل يستعملهما أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد والآخر على سبيل المجاز والتبع فقول سلب زبدو هو وأعجبت زبد علمه .هـ . يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . الاستاد فيه حقيقة الى الثاني مجازا في الأول اذا السلوب هو التوب والمجيب هو العلم لا زبد والمسؤل عنه القتال لا الشهر وقيل بمعنى انه اشغل على التابع والتبوع ماذا الاعجاب في أعجبتني الجارية بحسنها مشغل على الجارية .هـ . قوله على حسنها والوضوح في كان زبد علمه واضحا مشغل على زبد وعذره والكثرة في كان زبد علمه كثيرا مشغلة على زبدومناه فالمراد بالعامل ما هم به لتعلق فعلا كان أو أمما مقدما ومؤخرا (و) القسم الرابع (بدل البداء) ويسمى بدل الاضراب أيضا (وهو ما لا تنامب بينهما وبين الاول) بموافقة لآخره ولا تلازم بل هما متباينان لفظا ومعنى نحو مررت برجل امرأه أخبرت أن لاناك مررت برجل ثم بدلك أن أخبرتك مررت برجل ثم أخبرتك مررت برجل غير ابطال الاول فصار كأنهما إخباران مضمرهما وهذا البديل أثبتة سيميو وغيره ومثل له ابن مالك وغيره بصديت أحدو غيره ان الرجل يلعى الصلاة وما كتبت له نصفا ثم أخبرانه قد صلها وما كتب له نصفا ثم أضر به عنده وأخبرانه قد صلها وما كتب له ثلثا وهكذا (و) الخماس بدل (الظلم) وهو ما ذكره الاول من غير قصد بل سبق اللسان اليه . وهذا يوافق بدل البداء وان كان مثله في اللفظ وهذا القسم اثبتة سيميو وغيره ومثله بقولك مررت برجل حجاز أردت أن أخبر بعمار فسبق لسألك الى رجل ثم أبدلت منه الجار (وأذكرهما) أي بدل البداء والظلم (قوم) وقاوا في الاول انهما حذف فيه حرف العطف وفي الثاني انه لم يوجع قال المبرد على سبيل حفظه بدل التلظا لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجع في كلام العرب لا تظلمها وقد عني بطلب ذلك في الكلام والشعر لم أجدمو طلبت غيري به فليصره وادعى أبو محمد بن السدانة وجد في قول ذي الرمة
لمياء في شفتها حوة لس * وفي اللتان وفي أنيها شفت

قال فليس يدل غلط لان الحوة السوداء بيسته والعس سواد مشرب بجمرة ورد بأنه من باب التقديم والتأخير
وتقديره في شفتيه حوة وفي الثابت ليس وفي أنيابه شنب وجوز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر
ومنهم في الشعر (وقوعه بالعين زو) فلا يصدق فيه اللط وهذا يقتض القاعدة المشهورة أنه لا يفتقر في الشعر
مالا يفتقر في غيره (والمتحذر خلافا لجمهور رائيين يدل المسك من البعض) لور ودم في الضم (نحو) قوله تعالى
(يدخلون الجنة) ولا يظلمون شيئا (جنات عدن) فجاءت أعربت بدل من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته
تحرر رايها جنات كثيرة لا جنات واحدة وقول الشاعر:

رحم الله أعظما دفنوها * بمجستان طلحة الطلحات

طلحة يدل من أعظم وهي بيسته وقوله * كأن في غداة البين يوم ترجلوا * فيوم يدل من غداة وهي بيسته
(و) الجمهور (لا يجب مواضة البذل) لم يتوجه (في الترييف والانتظار وضدها) فتبذل النكرة من المعرفة
والضمر من الظاهر والغرض من غيره وبالمكوس كقوله تعالى: إلى صراط مستقيم صراط الله. لا نسفعا بالنافية
ناصة. وقول الشاعر * ولاتله أن ينام اليأسا * وقولك رأيت زيدا أباه (لكن) بما يدل الظاهر
من ضمير الماضي (محاطا أو متكلما) (إن) فادحاطة (نحو) تكون لباعيد الأول أو أخوانه وأكرمتمكم
أكبركم وأصغركم (أو بعضا) نحو

أوعذني بالمجن والادام * رجلى فرجلى شنة الناسم

(أو اشتال) نحو * وما ألتفتني حلى مضاعفا ولا فلا يدل منه لأنه ما عجب به بالبين وضمر المتكلم والمخاطب
لا يحتاج إليه لأنه في غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقا عليه الاخفش والكوفيون قياسا على الغائب لأنه لا لبس
فيه أيضا ولذا لم يمتنع ولو كان البذل لأن الله ليس لا تمتنع في الغائب كما استمع أن نمت وقد ورد قال تعالى
* ليصمتنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسرنا * فالذين يدل من ضمير الخطاب واجب بأنه مستأنف
(والتأني) وهو رأي قطرب (يجوز في الاستثناء) نحو ما ضربتم إلا زيدا قال تعالى: فلا يكون لباس عليكم حجة إلا
الذين ظلموا أي الأعلى الذين ظلموا (ومنع أهل الكوفة بعد ادبيل النكرة من المعرفة ما لم يوصف) ووافهم
السهمي وابن أبي الربيع نحو قوله: عن الشهر الحرام قتال فيه. لأنها ذالم توصفم فتدأ لا فائدة في قولك مررت
بزيد رجل (زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأول) كما تقدم في ناصية الجمهور وأطعنوا الجواز لورودها غير
موصوفة وليست من لفظ الأول كقوله

فصدوا من خيارهن لقاما * يتقاذفن كالنصون عزاز

فوزاز يدل من الضمير في يتقاذفن وقوله

قال ابن أم أناس أرحل نأقي * جمر وقتلج حلجتي أو ترجف

ملك أذا نزل الوفود بياه * غرقوا موارز بدلاتنرف

خلق يدل من عمر وأوجب حماد كمن عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب أنهم يسمون المذ كرم القوت
وعكسه ففائدة الابدال رفع الالباس نحو مررت بهند رجل وبجفرا امرأة (و) منع (أو حيوان) وقوم يدل المضمر
من مثله) أي من مضمر (يدل بعض أو اشتال) نحو تلت التفاحة أكلها إياه وحسن الجارية: تعجبتى هو وأجازه
آخر ون قال أبو حيان ومنشأ اختلاف أهل البذل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فلي الأولى يمنع فلا
يبقى البدأ بالمرابط لان الضمير يعود على المضاف إليه وعلى الثاني يجوز قال لأنه يحتاج إلى سماع (قال
الكوفية أو كل أي لا يدل المضمر من مضمر بل كل إذا كان (نموبا) بل يعمل على التأكيد فيقول رأيتك يالك

والبصريون قالوا هو بدل كان المرفوع بدل جاع نحو قئت أنت وصحح الأول ابن مالك والثاني أبو حيان
(و) منع (ابن مالك) إبدال (المضمر من الظاهر بدل كل) قال لأنه لم يسمع من العرب لا تنزلاً ولا نظماً ولو سمع لكان
توكيداً لا بدلاً وأجاز الأصبهان نحو رأيت زيداً أباه (وفي) جواز بدل (البعض والاشتغال خلف) قبل يجوز
نحو قلت التفاحة * قلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبني الجارية هو وقيل فعل قال أبو حيان وهو كالخلاف
في إبدالهما مضمر من مضمر ومقتضاه ترجع المسح على رأيه (والبدل من) اسم (شرط أو) اسم (استفهام يقترب
بأدائه) خبر ماقتر إن نحو وانضموا أقرأه وكيف زيداً صحح أم سقيم فإن دخلت الأداة على البدل منه لم تدخل
على البدل نحو هل أحد جاءك زيداً أو عمره وان تضرب أحد رجل أو امرأة أو ضرب به (ويسدل الفعل من
الفعل بدل كل) بلا خلاف نحوه ومن يفعل ذلك يلق أثماناً يضاهيه العذاب

وهو له متى تأنته ثم بناق ديارنا * تجد خطبا جزلاً وناراً ناجيا

(لا) بدل (بعض) بلا خلاف لأن الفعل لا يتبع (وفي) جواز بدل (الاشتغال) فيه (خلف) قبل لا لأن الفعل
لا يشقل على الفعل وقيل نعم وجعل منه الآية السابقة قال صاحب البسيط رأى مبدل الفلفجوز فيه سيويه
وجاعة والقياس يقتضيه (و) تبدل (الجملة من الجملة) نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين إلى جزئهم
اليوم بما صبروا لهم هم الغائرون بكسر الهمزة (قال ابن جني والزمخشري وابن مالك) تبدل الجملة (من
المفرد) نحو قوله

إلى الله أشكو بالمدنية حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى كأنه قال أشكو هاتين الحاجتين تعذر اتفقاهما قال ابن مالك ومنه
ما يقال لا منافق قبل الرسل من قبل أن يرسله الآية وإن وما بعد ما تبدل من ما وصلها والجمهور لم يذكر وإذا ذلك
قال أبو حيان وليس كيف يلتقيان بدلاً لاستثناؤه وكذا أن ربك ثلاثون إلى إسناد الفعل إلى الجملة
وهو ممنوع (ولا يتقدم بدل الكل) على المبدل منه لأنه لا يدرى أيهما هو المقدم عليه بخلاف بدل البعض
فيقدم لكن الأحسن إضافة نحواً كانت ثلث الرغبة (وفي) جواز (حذف المبدل منه) وإبقاء المبدل (رأيان)
قبل يجوز وعليه الأخفش وابن مالك نحو أحسن إلى الذي وصفت زيدا أي وصفته وجعل منه ولا تقولوا
لما نصف السنتكم الكذب وقيل لا وعليه السيرافي وغيره لأن البدل لا للسباب والحذف يتأني فيه ويجوز
القطع على إضمار مبتدأ كالاتباع (فها) أي بدل (فصل به جمع أو عدد) نحو مرت رجال طويل وقصير
وربعتوبني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله الحديث (وكذا غيره) أي غير التعميل يجوز فيه القطع
أيضاً نحو مرت زيدا أخوك نص عليه سيويه والأخفش (وقيل يقيم) في غير التعميل (بما يبدل الكلام)
فيصير نحو بشر من ذلك النار

بحروف الطغية أي هذا بصحت الحروف الماطقة يسمى المعطوف بها عند البصريين شركة وعند
الكوفيين وهو المتداول نسايق السين اسم مصدر نسق الكلام أنسقه نسقا وهو من عطف بعضه على
بعض قال أبو حيان ولكونه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حده ومن حده كابن مالك بكونه تابعاً بأحد
حروف العطف ليسب مع ما فيه من الدور وتوقف معرفة المعطوف على حرفه ومعرفة الحرف على العطف
(الواو) وهي (لطلق الجمع) أي الاجتماع في الفعل من غير تقييد بمصولة من كلهما في زمان أو سبق
أحدهما فقولك ما زيد وعمر ويحصل على السواء منهما جاء ما أو زيداً أولاً أو آخراً ومن وردوا في
المصاحب فأجيباه وأحباب السفينة وفي السابق ولقد أرسلنا نوحاً وأبراهيم ولقد أرسلنا نوحاً وأبراهيم

والذين من قبلك. واستدل لذلك بأن التثنية مختصرة من اللفظ بالواو فكما تشمل ثلاثا نعمان ولادلالة في
 لفظها على تقدم ولا تأخير فكذلك اللفظ بها باستعمالها حيث لا ترتيب في نحو اشتراكت زيد وعمر و بصيغة
 نحو قام زيد وعمر وبعده أو قبله أو معه والتعريف بما سبق أحسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم للجمع المطلق
 لتقسيد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هي للجمع لا بقيد (وقال قطرب والربيع وهشام ونطلب) غلاما وعمر و
 (الزاهد) أبو جعفر أجد بن جعفر (الدينوري) هي (لترتيب) قالوا لأن الترتيب في اللفظ يستدعي
 سببا والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أبي حيان
 رد به على ادعاء السباني وغيره أجمع البصريين والكوفيين على أنها لا تقسده ونقله ابن هشام عن الفراء
 أيضا والرضي عن الكسائي وابن درستوبه ورد بلزوم التناقص في قوله تعالى. وادخلوا الباب سجدا وقولوا
 حطة. مع قوله في موضع آخر. وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا. والتمه واحدة (و) قال (ابن كيسان) هي
 للعبة حقيقة (واستعمالها في غير ما عجز قال أنها لما حقلت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء
 كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التعرق (وعكسه الرضي)
 فقال لقائل أن يقول استعمال الواو في ترتيبه مجاز وهي في أصل الوضع للترتيب ولما الثاني فيه قبل الأول
 والأصل في الاستعمال الحقيقة (و) قال (ابن مالك المصنف) فيها (أرجح) من غيرها (والترتيب كثير وعكسه قليل)
 قال أبو حيان وهو قول عترة مخالف للمذهب الأكثرين وغيرهم (وتخصص) بأحكام لا يشار إليها غيرهما من
 حروف اللفظ فاختصت (بمعاني ما لا يستغنى عنه) نحو اختصم زيد وعمر وهذا زيد وعمر وإن
 اخوتك زيد وعمر أو بكر أو بنين زيد وعمر وأما قول امرئ القيس. بين الدخول فقول. وقدره
 بين نواحي الدخول وأجاز الكسائي اللفظ في ذلك بالماء وهم (و) اختصت بلفظ (الخاص على العام
 وعكسه) أي العام على الخاص نحو. ولا تشكوه وسله وجير بل وميكال. رب اغفر لي ولوالدي وللمن دخل بيتي
 مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات. وقال ابن هشام قد يشار كفا في هذا الحكم حتى قال الفارسي وابن جني ما جاء من ذلك
 لم يندرج تحت ما قبله بل لا يذهب غير ما عطف عليه لأن المعطوف غير المعطوف عليه (و) اختصت بلفظ
 (المرادف) على ما أدبه نحو. انما أشكو بثي وحزني إلى الله. صلوات من ربهم ورحمة. ليليني منكم ذو
 الأحلام والنبي. والفي قولها كتبنا وبينا. وقال ابن مالك قد يشار كفا في ذلك أو نحو. ومن يكسب خطيئة أو آثما
 وسبقه الله يطلب بإحكام صاحب المحكم عنه في قوله. عجزا أو نذرا. قال الفراء والنذر واحد (و) اختصت
 بلفظ (التعنت) على ما تقدم تفصيله في بعض التعنت (في الأصح فيها) أي في المسائل المستوفدة كرفي كل ما
 يقابله (و) اختصت بلفظ (ما حقه التثنية) أو أجمع كقول الفرزدق

إن الرزقة لا رزقة مثلها • ههنا مثل محمد ومحمد

وقول أبي نواس
 أقتابها يوما وبما وثالثها • ويوم له يوم الترحل خاس
 (و) اختصت بلفظ (العقد للثنية) نحو أحد وعشرون (و) اختصت (بافتقارها لما) نحو. إمامنا كزاد إماما
 نكثروا. (ولكن) نحو. ولكن رسول الله. (ولأن سبقت بنى ولم تقصد المية) نحو. ما قام زيد ولا عمر و
 ليعبد أن الفعل بنى عنهما في حالة الاجتماع والافتراق ومنه. وما أموالكم ولا أولادكم بالتي أنتم تركم. إذ لو لم تدخل
 إلا حقل أن المراد بنى التعريف بجمعا لا اجتماع دون الافتراق واللفظ حيث شئت من عطف المفردات وقيل الجمل
 بأضمار المائل فان لم يسبق بنى أو قصد الميم لم تدخل فلا يقال قام زيد ولا عمر و ولا ما اختصم زيد ولا عمر وأما
 قوله تعالى. وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور. الآية فلا تثنية لأنه لا البصير (وغير ذلك)

اختصت به كعطف المفرد السبعي على الأجنبي عند الاحتياج الى الربط نحو مرت رجل قائم زيد وأخوه
وعطف الجواران قبل به في النسق وعطف المقدم على متبوعه لضرورة نحو * عليك ورحمة الله السلام •
ونحو هاهما معوق في عمله (قال ابن مالك وعطف عامل حذف وبق معمولة على) عامل (ظاهر يجمعهما
معنى) واحد (نحو) قوله تعالى : تبوء الدار والايمان * أسله واعتقدوا الايمان اذا التبتوا (١) فاستغنى بفعله عنه
لان فيه وفي تبوءا معني لان زموا لغوا قول الشاعر علفتنا بتنا وما ملر داهى وسقيتنا والجامع العلم * وزججن
الموجب واليوناه أى وكلن والجامع التصيين (وجعله الجمهور من عطف الجمل باضمار فعل) مناسب كاتقدم
لتعذر العطف (و) جعله (قوم) من عطف (المفرد فيضمين) الفعل (الأول معنى ينسلط) بعليه فيقدر أثر والدار
والايمان ونحوه قال أوجيز فركب ابن مالك من المذهبين مذها ثالثا (وقال أوجيز) في الارشاف الذى
أختاره التفضيل وذلك انه (إن صح نسبة) العمل الأول (الظاهر لما يليه حقيقة فلاضمار متعين في الثاني لانه أكثر
من التضمين فهو يعيد الله آفقه وعينه هـ أى ويفاعينه قسبة الجدمع الى الأنف حقيقة (والا) أى وان لم يصح
نسبته اليه حقيقة (فالتضمين) متعين في الثاني لتعذر الاضمار نحو علفت الدابة تبتنا وماهـ أى أطعمتها وأغذيتها
(والاكثر) على (انه أى التضمين) ينقاس (وضابطه أن يكون الأول والثاني يجمعان في معنى لهما ومنع بعضهم
قياسه) قبل وتكون (الواو) للتسميم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف * كما الناس لجرم عليه وباجم هـ كرامين
مالك في التفعو وغيره قال ابن هشام والصواب انها على معناها الاصل اذ الانواع جمعة في السخول تحت الجنس
(قال ابن عثري والقرويني والاباح والشيخ) نحو جالس الحسن أو ابن سيرين أى أحدهما قال ابن عثري ولهذا
قبل * ثلث عشرة كلمة * بعد كر ثلاثة وسبعة ثلاثون ارادة التفسير قال ابن هشام والمعروف من كلام
الصويين خلافة (و) قال (الخار زنجي) و (التعليل) وحل عليه الواو اذ الداخلة على الافعال المنسوبة في قوله
تعالى : أو يوشكن بما كسبوا أو يفوعن كثير * و يعلم الذين * أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يله الله الذين جاهدوا
منكم و يعلم الصابرين * ياليتنا ردولنا نكتب * قال ابن هشام والصواب ان الواو فيه للعبة (و) قال (الكوفيون
والانخفش) وتكون (زائدة) نحو * حتى اذا جاؤهما وقصت ابوابها وقال لم خزنتها * فلما أسلموا لله البعيرين
ونادى بهما * إحدى الواو في الآيتين زائدة إما الاولى أو الثانية وغيرهم قال لاتراد وهي فيه ما عطفة والجواب
محذوف أو حالية في الاولى أى جاؤها وقد قصت ابوابها * قبل كراما لم عن أن يفعا حتى تقف لهم (وأثبت
الحريري وابن خالويه وأوالفخمية) وقال لان العرب اذا عدوا قالوا تسعة وثمانية وثمانون بان السبعة تعد دتام
وما بعد عد مسنأف واستدلوا بقوله تعالى : سيقولون ثلاثة رابعهم كليم * الى قوله * وثامنهم * في آية الجنة
وقصت ابوابها لان ابوابها ثمانية بخلاف آية جهنم لان ابوابها سبعة وقوله * والناهون عن المنكر * فانه الوصف
الثامن وقوله * وأبكلوا * ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية ووجه في الآية الاولى بأنها لعطف جمل
على جملة أى سمع وثمانهم وفي الثانية زائدة وأعاطفة وأجالية كاتقدم وفي الثالثة عطفة لان الأمر والنهي
صفتان متقابلتان بخلاف بقية الصفات وكذا في الرابعة لعطف صفتين متقابلتين اذ لا تصح التثنية والبكرة
(وتأتى) الواو (للتذكروا والاكتر) كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فسمى زيد فأراد مد الصوت
ليند كراذله رقطع الكلام يقومون وقول الرجل يقول قائل قام الرجل قال ابن هشام والصواب أن
لا يمدان لانهما لشباع للمعركة بدليل الجلاء في النسب والرجلية في الجر

فإنما الترتيب مع التثنية بل هو معنوى كقام زيد فسمى زيد وهو عطف متصل على مجمل نحو * فأرلها

الشيطان عنها فأخرجهما . فقد سألو موسى أكرم من ذلك فقالوا . ونادى نوح به فقال . (وانكسر)
 أى الترتيب (الفراء مطعما) وأخرج بقوله تعالى . أهلكناهم باغيا . أى الأماكن والمطر) بدليل قوله
 بأن المعنى أردنا أهلكناهم أو بأن الترتيب المذكور (و) أنكسر (الجرى فى الأماكن والمطر) بدليل قوله
 • بين النحول غومل • وقولهم مطرونا مكان كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيها فى وقت واحد (وللختيب
 فى كل شيء خصيه) نحو جاز بد فسر وأى عقبه بلا ملة تزوج فلان فولده إذا لم يكن بينهما الامتناع لجل
 ومنه قوله تعالى . أنزل من السماء ماء فتبع الأرض غصبرة . (وللسببية غالباً) فى عطف (جملة أوصفة)
 نحو . فوكر موسى فقصى عليه . فتلق آدم من ربه كالتاب عليه . لا كلون من شعور من زقوم فالتون منها
 البطون فشاربون عليم من الحيم . وقد تنوعت نحو . فراغ إلى أهل بقاء بهجل معين فتره بهم . فالإسرات زحرا
 فالتاليان ذكرا . (وتخص) الفاء (بطفه ففضل على بهجل) كالمثلة السابقة فى الترتيب المذكور (و)
 بطف (جملة شرطها المائدة وصلت منه) صفة أو صلة أو خبر المافهم إلى بطعو الذى يطير فيضرب به النباب
 صررت برجل يبنى فيضرك مهر ونال يقوم فيقتدع حرو (قبل و ترد لثانية) بمعنى إلى وجعل منه قوله
 • بين النحول غومل • على تقدير ما بين النحول إلى حومل فخذف مادون بين كما عكس ذلك من
 قال • يا أحسن الناس ما قرنا إلى قلم • أى ما بين قرنا فخذف بين والفاء نائية من إلى قال ابن هشام وهذا
 غريب قال ويستأنس به مجىء عكسه فى قوله

وأنت التى حببت شبابى إلى بدا • إلى وأوطى بلاد سواها

إذا المعنى شبابا فبدا وهو مضاف قال ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده

حلفت بهذا حلة ثم حلة • بهذا الخطاب للواديان كلاهما

قال وهذا معنى غريب لا يأتى من ذكره (قبل والاستئناف) نحو • ألم نسال إلى مع القواء فنبطق • أى
 فهو ينطق لآهالها وكانت عاطفة جزم ما بعدها أو سببية نصب ومنه قوله تعالى . أن يقول له كن فيكون . بالرفع
 وقول الشاعر • يريد أن يعرفه فيجبهه • قال ابن هشام والعقيق أنها فى ذلك كله اللطف وإن العقيق
 باللطف الجملة لا الفصل (قيل) وزد (زائدة) دخلوها كخروجها كقوله

موت أناس أو يشيب فتاهم • ويموت ناس والمشير فيكبر

أراى إذا ما بئت على هوى • فم إذا أصبحت أصبحت غاديا

وقوله

• نعم • ويقال لم بالفاء باللام التاء كالألف فى جدت جدف (و) يقال (تمت) بتامسا كنة ومفتوحة قال
 • صاحبته تمت فارتقه • (للتشريك) فى الحكم (والترتيب خلافا لقترب) فى قوله أنها لا تضيد وأخرج بقوله تعالى
 • خلقكم من نفس واحدة • ثم جعل منها زوجها . وقوله وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل منه من سلالته من ماء
 • مابين ثم سواه ونفخ فيه من روحه . ذلك وماكم به لعلكم تتقون . ثم أتينا موسى الكتاب وقول الشاعر
 • أن من ساد ثم ساد أبوه • ثم قد ساد قبل ذلك جده

وأجيب بأنها فى الجميع لترتيب الأخبار لا للحكم (والمثلة خلافا لفرأه) فى قوله أنها بمعنى الفاء (وقد يقع
 موقع الفاء) فى إرادة الترتيب بلا ملة (وعكسه) أى تقع الفاء موقع ثم فى إرادة جملة فالأول كقوله

كفرا رديني تحت الهياج • جرى فى الاتيب ثم اضطرب

إذا لم يزع جرى فى أتايب الرمح سببه اضطرابه بالترخ والثاني كقوله تعالى . ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة
 مضمة فخلقنا المضمة مضما فخلقنا النطفة مضمة فخلقنا النطفة مضمة فخلقنا النطفة مضمة فخلقنا النطفة مضمة (قال الكوفي) (و) تقع (زائدة)

كقوله تعالى . حتى اذا صاغت عليهم الارض عار حيت . الى قوله ثم تاب عليهم . واجيب بأن الجواب فيما سطر
 (و) قال (الفراء) تقع (الاستئناف) نحووا عطيتك الفاعل اعطيتك قبل ذلك مالا فيكون (١)
 (٢) وانكرها أبو عبيد بن عمير بن المثنى وتبعه محمد بن مسعود الفري بن صاحب الديدع فقال ليست
 بحرف مطف بل معنى هزلة الاستفهام ولهذا يقع بعدها جلة يستفهم عنها كما تقع بعدها هزلة ونحو اخر يتزبد أم
 قلته بكر في الدار أم خالداي أخلف فيها قال ولتساوي الجنتين بعدها في الاستفهام حسن وقوعها بعد
 سواء لكن لما كانت تتوسط بين محقق الوجود لثنتين أحدهما بالاستفهام كوسط أو بين امين محقق
 الوجود قبل انها حرف عطف (و زعم ابن كيسان أن أصلها أو) أبدلت واوها ميا قولت الى معنى يزبد على
 معنى أو قال أبو حيان وهي دعوى بلا دليل ولو كان كذلك لانتفت أحكامها وما عطفان من أوجه منها ان
 السؤال بأوقيله بأم وانه يتنوع أو باحد نوع أم بأم وان جواب أم بنعم أو لا جواب أم بالنفي بالاسم والألف
 وان الاحسن مع أو تقديم الفعل ومع أم تقديم الاسم وان أو لا ينم مبدلتها للاستفهام بخلاف أم وانها اذا
 استفهمت باسم وعطف عليه كان أو دون أم وان النطف بعد أفضل التفضيل بأم دون أو وكذا لم يحسن الكون
 عليه (وهي قسبان مستقلة) تقع بعد هزلة التسوية أو هزلة يطلب بها بأم (التبيين) ولذا سمى مادة لمادتها
 لهزلة في اخذة التسوية أو الاستفهام ويجمعها أن يقال هي التي لا يستفي ما بعدها قريبا ولا يقع الا في
 يستعمل في لفظ الاستفهام سواء أريد معناه أم لا (وتخصص الأولى) أي التي تقع بعد هزلة التسوية (بأنها لا تقع الا
 بين جنتين) فمرططها ان يكونا (في رتأ ويل المغربي) وسواء الامتياز والفضلين بالاغلب في الماضي
 والخلفان كقوله تعالى . سواء علينا أجزعنا صبرنا . وقوله . سواء عليك أذعنوا نوحهم أم انهم صامتون . وقول
 الشاعر
 ولست بأبي بعد فدى مالك * أموني ناء أم هو الآن واقع
 بخلاف الأخرى فتقع بين مغردين وهو الغالب فيها نحو . أأنتم أشد خلقا من السماء . وجنتين يستأنفي تأويلها
 كقوله . فقلت أهي سررت أم عاذني حلم . وقوله

لمعرك ما أدري وان كنت داريا * شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر

وتخصص الأولى أيضا بأنها لا تنفع جوابا لان المعنى معاليس على الاستفهام فان الكلام معها قابل للتصديق
 والتكذيب لانه خبر بخلاف الأخرى (و يؤخر المثنى فيها) أي الأولى والأخرى فيقال سواء على أجاه أم لم يحي
 أقام زيد أم لم يبق ولا يجوز سواء على لم يحي أم جاء ولا أليق أم قام فان كان ما قبلها وما بعدهما شيئا قدم ما شئت
 منها (وفصل الثانية من مطوفا أكثر ولا واجب ولا ممنوع في الأصح) مثال الفصل . أفأنت خير أم جفلة الخلد .
 والوصل . أقرب أم بعيد ما وعدون . والتأخير . عندك زيد أم عمرو والقيت زيد أم عمرو قيل لا يجوز الا
 الفصل وقيل لا يجوز الا ضم أحدهما الى الآخر مقدمين أو مؤخرين (وقصص الفصل) وتتنو كقوله
 لمعرك ما أدري وان كنت داريا * بسبع زمين الجرام بنان

أي أبسبع وقرئ . سواء عليهم أنزتهم أم تنذرهم . بهزلة واحدة (و) قصص (أم والمطوف بها) كقوله
 دعاني اليها القلباني لأمره * جميع فادري أرشد طلالها

أي أم في (و) قصص (هو) أي المطوف بها (دونها يتعوض لا) نحو أزيد عندك أم لا أزيد يقوم أم لا (قبل
 (و) يحذف (دونه) أي دون تعويض وجعل منه قوله تعالى . أفلا تبصرون أم . أي أم تبصرون ثم ابتداء تأخير
 قال ابن هشام وهذا باطل إذ لا يجمع حذف مطوف بدون عاطفة وانما المطوف جلة تأخير وجعل المعادلة

أن الأصل أم تبصرون ثم أقيمت الامعية مقام القطعية السبب مقام السبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده
بصرة قال الزعشمري (و) يحذف (المطوف عليه) وجعل منه . أم كنتم شهداء . أي أندعون على الانبياء
اليهودية . أم كنتم شهداء . وواقفه الواحدى وقد راجعكم ما تنسبون الى يعقوب من ايسائه بنيه باليهودية أم كنتم
(و) الثاني من قسمي أم (منقطعة) سميت بذلك لان الجمله بعدها مستقلة وهي التي تقع (بعد حمزة الاستفهام)
وذلك إما خبر محض نحو . تزيل الكتاب لا رب فيه من رب العالمين . أو حمزة لتبصروا استفهام نحو . ألم أرى رجل
يشون بها أم لم يذ . لان الحمزة هنا للاستكراهي بمعنى النفي والاستفهام بغير الحمد نحو . هل يستوى الأعمى
والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور واختلف في معناها (قال البصريون هي بمعنى بل) أي إلا ضربا
(والحمزة مطلقا) قال (الكسائي وهشام) هي (كبل وتاليا) أي ما بعدها (كتلواها) أي كفا لها فاذا قلت
قامز يذأم عمر وفلاني . بل قام عمر واذا قلت هل قامز يذأم عمر وفلاني بل هل قام عمر وروى قوله تعالى
وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا . الى قوله . أم يجعل الذين آتوا الآية قدام يتقدمها استفهام وقد
استوفى بأم السؤال على جهة الاستكراه والرد ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجبا ليس . مثل ما قبلها (و) قال
(الفراء) هي كبل اذا وقعت (بعدها استفهام) كقوله

فوالله ما أدري أسلمى ثغوات * أم النجوم أم كل الى حبيب

أي بل كل . وبيان المعنى على الاستفهام أي بل كل الى حبيب لانها لما تملكت لعينه لم يدرك ذلك في اليوم أم
صارت من القول لان العرب تزم انها تبدو امتزجة لتفان عملها جوز أن تكون ثغوات داخلها لك فقال بل
أكل الى حبيب أي القول زسلي كل منها الى حبيب (و) قال (قوم) تكون كبل اذا وقعت بعدها استفهام
(والخبر) وقال (أبو عبيدة) هي (كالحمزة مطلقا) قال ومنه قوله تعالى . أم تريدون أن ذأنا للرب ولكم . (و)
قال (المروي) في الأزهية هي كالحمزة (ان لم يتقدم عليها) استفهام) و رد القول بانها لو كانت بمعنى الحمزة
لوقت في أول الكلام وذلك لا يجوز فيها ولو ردح الاستفهام بعده في قوله

هل ما عشت وما استودعت كنوم * أم حبلها إذ نأثك اليوم صروم

فانه استأنف السؤال بأم عما بعدها مع تقدم الاستفهام لان المعنى بل أحبلها لقوله بعده

أم هل كبير يكي لم يقض عبرته * إثر الأوبة يوم البين مشكوم

(وتدخل) أم هذه (على هل) كاتقدم (و) على (سائر أسماء الاستفهام في الأصح) نحو . أماذا كنتم تعملون .

ولا يدخل على حرفه وهو الحمزة وذلك استعمل على انها بمعنى بل والحمزة والا لا يدخل عليها كما يدخل عليها بل

في قولك أقامز يذأم عمر و لا بدع في دخولها على هل وان كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الحمزة في قوله

* أهل وأباصفح القنادي الأكم * وهب الصغار الى منع دخول أم على هل وضرب حاله ما جمع بين أداني

معنى وقال لا يحفظ منه الأقوله * أم هل كبير يكي وقوله * أم هل لاني فذل لأم * وقوله

* وما أنت أمداد كرهار بيمه * وقوله تعالى . أمن هذا الذي هو جند لكم . أمن يرزقكم . قال أبو حيان

وهذا منه دليل على الجساسة وعدم حفظ كتاب الله قال وقد دخلت على كيف في قوله

* أم كيف ينفع ما تعطي الملوقة به وعلى أن في قوله

فأصبح لا يدري أيقعد فيكم * على حسل الشنة أم أن يذهب

(الامفرد) أي لا تدخل عليه (خلافا لابن مالك) في قوله بذلك وانه منه قولهم انها لا بل أم شاء لقول بعضهم ان هناك

لا بلام شاملا نصب قال فذا أعطف صريح يقوى عدم الضمار في المرفوع قال أبو حيان وابن هشام وقد خرق

اجماع النحويين في ذلك فانهم اتفقوا على تحذير مبتدأ أي بل أي شاملا وأما واية السبب ان حث فلاولى أن

يقدر فيها نائب أي أم أرى شاه (قال أبو زيد) الانصاري (وترد أم) (زائمة) واستدل بقوله
 ياليت شرى ولا متيا من الحرم * أم هل على العيش بعد النيب من نعم
 أو قال المتقدمون هي لآدمي الشين أو الأشياء قال ابن هشام وهو التحقيق والماني الذي ذكره غزيرهم
 مستفاد من غيرهما (و) قال (التخرون) هي مع ذلك (لشك) من المتكلم نحو. لبتنا وما أو بعض يوم.
 (والإبهام) بالموجود على السامع نحو. وإنا أولياكم لعلني هدي أو في ضلال سبين (والتشير والاباحة) والفرق بينهما
 أن الثاني يجوز فيه الجمع نحو أقرأتها ونحو اختلاف الأول نحو أنكع حندا وأختها قال ابن مالك (و) أكثر (١)
 (والتمييز) بعد الأجل نحو. وقالوا كونوا هودا أو نصاري تهتدوا. قالوا سحر أو مجنون أي قال بعضهم كذا
 وبعضهم كذا والاضراب كبيل (قال قوم) تأتيه (مطلقا) كقوله تعالى. وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون
 أي بل يزيد وقلوبهم

ماذا ترى بيمال قدر مت بهم * لم أحص عدتهم إلا بعداد

كانوا ثمانين أو زادا وثمانية * لولا ربنا لك قد قتلت أولادي

(و) قال (سيبويه) إذا وقت (بعد نفى أدنى أو) بعد (إعادة العامل) نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو
 أو لا تضرب زيد أو لا تضرب عمرا (قال الكوفي والآخرش والجري والأزهرى وابن مالك ومعنى الواو) أي
 مطلقا لجمع نحو لنفسي تقاهأ وعليها فجور هاء أي وعليها جاما لخلافة وكانت قد راء أي وكانت قال ابن مالك
 ومن أحسن شواهد حديث أسكن حواضك عليك الأنبياء وصدق أو شهيد وحديث ما نطقك شرف أو غيلة
 وغيرهم تأول البيهقي الأول على أن الواو فيه للإبهام وانها في الثاني لشك وقال ابن هشام الذي رأته في ديوان
 جرير إذ كانت وقال أبو حيان انها الرواية المشهورة (زاد ابن مالك) في الكافية وشرحا (والتمييز)
 نحو الكلمة اسم أو فعل أو ظرف ولم يذكر في التسهيل ولا شرح بل قال تأتي للفرق بين الجرد من الشك والإبهام
 والتمييز قال وهذا أولى من التمييز بالترسيم لأن استعمال الواو فيه أجود قال ومن عجب بأو قوله

فقالوا لنا ثقتان لابد منهما * صدور رماح أشرعت وأسلل

قال ابن هشام وعجى الواو في الترسيم أكثر لا يقتضى أن أولاً تأتيه (و) قال (الحريري) والتقريب نحو
 ما أدري أسلم أو دعو أو ذن أو أقام قال ابن هشام وهو بين الفساد لأن التقريب إنما استفيد من إثبات اشتباه السلام
 بالتوديع فهي لشك (و) قال (ابن التيمري والشرط) نحو لا ضربت عاتش أو مات أي أين عاتش بعد الضرب
 وإن مات منه ولأنتك أعطيتي أو أحرمتي قال ابن هشام والحق أنها للسلف على بها ولكن لما عطف على
 ما فيه معنى الشرط دخل فيه المعلوم (و) قال (قوم) من الكوفيين (والتبعض) نحو. وقالوا كونوا
 هودا أو نصاري. قال ابن هشام والذي يظهر أنه أراد معنى التفضيل فإن كل واحد محمداً مقبلاً أو التفضيل وما
 بعد ما بعض لما تبعض عليهما من الجمل ولم يرد أنها ذكرت لتقييد مجرد معنى التبعض (ولأنني بعد هزة التوسية)
 لأنها للاحد الشين أو الأشياء والتوسية تقتضي شيئين فصاعداً فلا يقال سواء كان كذا أو كذا قال ابن هشام وقد
 أولع بها الفقهاء وهو لمن والموافق الاتيان بأمر وفي الصالح تقول سواء على أقت أو قدمت وهو سوي في الكامل
 أن ابن عسقلان قرأ أو لم تنزههم وهو من الشذوذ يمكن قاله ما هزة الاستفهام فيحذف بعدها نحو زيد عندك
 أو عمرو انتهى وفي البدیع السيبويه إذا كان بعد ما هزة الاستفهام فلا بد من أم معين كأنه أو ضلين تقول
 سواء على أزيد في الدار أم عمرو وسواء على أقت أم قدمت وإذا كان بعدها فلا بد من ألف الاستفهام عطف

الثاني باوتقول سواء على قمت أو قعدت وإن كانا السمين بلا ألف عطف الثاني بالواو تقول سواء على زيد وعمر و
وإن كان بعدهما صمدان كان الثاني بالواو جلا عليها قاله السيرافي فأذا قلت سواء على قمت أو قعدت فقد رر إن
قمت أو قعدت فهم على سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمر أن سواء والجملة قاله على جواب
الشروط المقدر قال ابن الدماسي وبذلك تبين صحة قول الفقهاء وكأن ابن هشام هو من الهمة فلازمة بعد كلمة
سواء في أول جملتها وليس كذلك

إما في الكسر (المسبوبة بمتلها المعاني أو الخمسة) الأول الشك نحو ما إما زيد وإما عمرو والإيهام
نحو . وأكثر من مرجون لأمر الله إما بينهم وإما يتوب عليهم . والتعريض نحو . إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم
حسنا . والاباحة نحو قرأ إما قها وإما قها أو التفسير نحو . إما شأ كرا وإما كفورا . وعبرته في التسهيل
بالتفريق المجرد كما عبر به في أو والفرق بينهما وبين أرفى المعاني الخمسة أنها التكرار هايدل الكلام معها من
أول وهلة على ما في بها أوجه من شك أو غير بخلاف أولئك الكلام معها وألا دل على الجزم ثم يوقى بأو الله على
ماجيء بها لأجله ثم التعميق أن إما لأحد الشيئين أو الأشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما
في أو (وأنكر قوم الاباحة) في إسماع التباينهم ذلك لأو (وأنكر) (ونس وأبو علي) الفارسي (وابن كيسان وابن
مالك كونها عاطفة) كما أن الأولى غير عاطفة وقالوا السلف بالواو التي قبلها وهي جاثية لمعنى من المعاني المفادة
بأو . وقال ابن مالك وقوصا بعد الواو مسبوبة بمتلها شبهه بوقوع لا بعد الواو مسبوبة بمتلها في مثل لا زيد ولا عمرو
وفها ولا هذه غير عاطفة لاجتماع مع صلاحيتها للطف قبل الواو فتكن إما كذلك بل أولى (وأدعي ابن عصفور
الاجتماع عليه) أي على كونها غير عاطفة كالأولى فتصل من دخول عاطف على عاطف قال وإنما ذكرها
في باب اللفظ لمصاحبتها لحرفه (وقيل) إما (عطف الاسم على الاسم والواو) عطف (إما على إما) قال ابن
هشام وعطف الحرف على الحرف غريب . وقال الرضي غير موجود (وقد تنقح ههنا) (وألزمه بنهم وقيل
وأسد كقولها

تلقها إما شمال عربية • وإما صابح المشي جوي •
(و) قد (تبيل الميم الأولى) مع كسر الهزة وقصها كقولها • لا تحسدوا آل أبيكم أبائنا إيمانكم •
وقوله
يأيتها أمثال نوابها • إيمان إلى جنة إيمان إلى نار
(و) قد (تصذف الأولى) كقولها

تهاض بدار قد تقادم عهدا • وإما بموان ألم خيالها
ونقل الصاس أن البصريين لا يميزون فيها إلا التكرار وإن الفراء أجزماء جزماء لمجري أو في ذلك (أو) يحذف
(الواو) من الثانية فسوى كالبيت السابق (أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقولها
وقد كذبك نفسك فأ كذبها • فإن جزعا وإن اجل صبر
(أو) تحذف (هي) بكالها (يستغنى عنها أو) كقولها

فأما أن تكون أي يصدق • فأعرف نفسك من معنى
وإلا فأطرحني واتخذني • عدوا أهلك وتبينني
وقوله قد شفى أن لا يزال روعى • خيالك إما طارفا أو مافيا

(وهي مركبة) من أن وما الزائدة (على الأصح) وهو مذهب سيبويه وعليه بني القاموس على أن يحذف ما قبل
بسيطة واختاره أبو عنيان لأن الأصل البساطة لا التركيب

﴿بل﴾ للآخرا ب فان كانت بعد أمر أو إيجاب نقلت حكم ما قبلها التالها بالفر دوجار ما قبلها سكوتا عنه لا يكم له بشئ نحو ضرب زيد بابل عرا جاز زيد بمر وأوفى أوفى (قرئت) أى حكمه (وجعلت ضده التالها) الفر دوجا ما قبله زيد بمر ولا ضرب زيد بابل عرا (وجوزا لفر دال قبلها) أى النفي والتأني أيضا على تقدير بل ما قام وبل لا ضرب قال ابن مالك وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله

لو اعتصمت بنسلم فقصم بعدا • بل أولياء حكماء غير أو قاد

وقوله وما انقيت الى خور ولا كشف • ولاتام غداة الروع أورا

بل ضار بين بحسب البيض ان لحوا • ثم المرانين عند الموت لذاع

(ومنع الكيفية و) أبو جعفر (ابن صابر العطف بها بعد غيرهما) قال هشام منهم محال ضربت عبد الله بل اياك قال أبو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنهم يسمع العطف بها في الإيجاب لو على قلبه ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا (فان تلا مجلة فلا يبال) للمنى الاول وأنبأته لما بعد • نحو أنهم يقولون به حنة بل جاءهم بالحق • (أو الانتقال) من عرض الى آخر بدون ابطال نحو • ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل هو بهم في غمرة • (وليست) حينئذ (عاطفة على الصحيح) بل حرف ابتداء (وتزاد قبلها) لتوكيد الأضراب بعد الإيجاب كقوله

وجهلك البدر بل لا الشمس لولم • يقض للشمس كسفة وأقول

للتوكيد تنویر ما قبلها بعد النفي والتأني (ومنها) أى زيادة لا (ابن درستو) به بعد النفي زاد ابن عمقور (وبعد التأني) أيضا قال لا نعلم بمعهم ورد بقوله

وما هجرنا لا • بل زادت شغفا • هجر وبعد تراخ إلى أجل

لاعلن طاعة الله لابل • طاعة الله ما حيت استديما

قال أبو حيان ويقال في لابل نابل ولابل نابل ما يدل اللامين أو أحدهما أو نابل (وتزاد لأضرورة)

﴿حتى﴾ هى (كانوا) لطلوع الجمع (وقيل) هى (لترتيب) قال ابن مالك وهى دعوى بلا دليل فى الحديث كل شئ بقضاءه ورحتى الجوز والكيس وليس فى القضاء ترتيب وإنما الترتيب فى ظهور المقضييات وقال الشاعر لقوى حتى الأقدمون تملأوا • فطفت الأقدمون وهم سابقون (و) تفارق الواو فى أحكام (لا تعطف) إلا ما كان (بهذا) من المظوف تليه (أو كـ بعض) منه (غاية) فى رفعه أو خفضه (نحو مات الناس حتى الانبياء وقد م الحجاج حتى المشاء وقوله

فهرناكم حتى الكاة فاتم • نهوا نوحى بينا الاصامرا

وقوله التى الصفة تسمى يمتنع رحله • والزاد حتى نمله ألقاما

فان لم يمت بعض الصيغة زاد أولكن كبعضه لأن المعنى التى ما يتقوله قال ابن هشام والعاطفة أنها تدخل حيث يمتنع الاستثناء وحيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلها ولا صحت الأيام حتى وما (وكذا) لا تعطف إلا ما كان (مفعولا على الصحيح) لأن الجزئية لا تتأذى فى المفردات وقال ابن السيد يعطف بها الجمل كقوله • هربت بهم حتى تكلم طبعهم • برفع تكلم عطفا على هربت وتقبل فى البسيط عن الاختش أنها تعطف الفعل إذا كانت سببا كالغناء نحو ماتت نوحى حتى تصدنا (قال) (ابن هشام) (المضراوى) ولا تعطف إلا ما كان (ظاهرا) كالأخبار لا الظاهر قال فى المعنى ولم أره لغيره (و) بعد الجار مجيء إذا عطفت على مجرد فرق بينهما وبين الجار نحو مهربت بالنوم حتى زيد ثم اختلف فى هذه الاعادة (قال ابن عمقور) (بعد رجحانا)

لا وجوب (و) قال ابن (البيان) الموصلي شارح القين بن مطر (و) أبو عبد الله (الجليل) صاحب نمار الصناعة (وجواب
(و) قال (ابن مالك) الشانينين للطف) وجب نحو اعتكف في الشهر حتى في آخره وإن صيغت له فلا حصول
لفرق نحو عيبت من التوم حتى بينهم وقوله

جود بذاك فاض في الخلق حتى * بأنس دان بالاساءة دينا

قال ابن هشام وهو حسن وأما أبو حيان فرده وقال هي في المثال جارة وفي البيت عملة (والطف بها قليل ومن ثم)
أي من أجل قلته (أنكره الكوفية) فقالوا لا يطف بها البتة وجاء التوم حتى أبوك ورأيتم حتى
أباك ومررت بهم حتى أي بك على أن حتى فيما أتت أو أن ما بعد ما بها بار عامل (لا يطف بها بعد أمر) نحو
وأضرب يد الأعمرا (ودعاء) نحو غفر الله زيد لا بكر (وتخصيص) نحو هل تضرب يد الأعمرا (واجباب) نحو
جاء زيد لا عمرو وز يد قائم لا عمرو أو لا قاعدو يقوم زيد لا عمرو (وقال سيدي به ونداء) نحو يا ابن أخي لا ابن عمي
وأنكره ابن سعدان وقال ليس هذان من كلامهم قال أبو حيان وهذه شهادة على نفي والظن لسيدي به أنه لم يذكره
في كتابه (أو هو مسعوع) (و) قال (الفراء) واسم فعل) تقول لمرأى من أذنك لا ينجو زك في اسم (ابن هشام) (وترى
السوي) في نتائج الفكر (والأبدى) في شرح الجز ولية (وأبو حيان) في الارتشاف (و) (ابن هشام) في المعنى
(نعم لا متعاطفها) فلا يجوز جاء رجل لا زيد ولا عاقل لمدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأه أو عالم لا جاهل
أو عمرو لا زيد وعلاء الأبدى بأن لا تدخل لنا كيد المتني وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن
الثاني فإن أن زيد بذلك المعنى جي بغيره يقال غير زيد وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة فإن مفهوم الخطاب يقتضي
من قولك جاء رجل ونحوه في المرأة ونحوها قد دخلت لا التصريح بما اقتضاه المفهوم وليس كذلك في هذه الأمثلة مؤلف
مستقل يشق على نقاش نفسها في حاشية المعنى (ومنع قوم الطغف بها على معصوم لخاص) فمميز وأقام زيد
لا عمرو مع إجازتهم ذلك في المضارع قالوا لا نهاتكون نافية للماضي وفي الماضي لا يجوز وما جاز منه حفظ ولم
يقس عليه وقيل لأن العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام عمرو ولا على الدعاء قال ابن هشام وهو مروي ودفعه
لو وقت صفة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لا يمنع ليس زيد قائما ولا قاعدا (ولا يطف بها جلة لا عمل لها
في الأصح وقصيف مشبوها) (نحو أمانيك لا تتعلم أي لتعلم لا لتعلم

ولكن * للاستدراك فإن وليه جلة فقير عاطفة) بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو نحو . ولكن كانوا
الظالمين . أو بدونها كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى وادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

(وقال ابن أبي الربيع) هي عاطفة جلة على جلة (بالم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدم في أنهي) نحو
ما قام زيد لكن عمرو لا تضرب يد لكن عمرا (قال الكوفية) (واجباب) كبل لا نهاتكون في المعنى نحو قام زيد
لكن عمرو والبصر بون متعولا نعلم نسمع فيتمين كونها حرف ابتداء بعدما جلة فيقال لكن عمرو لم يقم
(و) الثاني (أن لا تقترن بالواو) فإن اقترنت به حرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو قام زيد
ولكن عمرو (وقيل لا تكون) عاطفة (معه) أي مع المفرد (الها) أي بالواو قاله ابن خروف (وزعم وونس
الصف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلا لأنها لا تستعمل غير مسبوقة أو وهو عنده عطف (مفرد) على
مفرد (و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دونها لكن (عطف جلة حذف بعضها) على جلة صرح بحبيها
فالتقدير ولكن قام عمرو وعلا ذلك بأن الواو تسلف مفردا على مفرد مخالفه في الإيجاب والسلب بخلاف
الجلتين المتعاطفتين فيجوز زجافهما في نحو قام زيد لم يقم عمرو (و) زعم (ابن صفور) الواو زائدة لازمة (

والعطف بلكن (و) زعم (ابن كيسان) انها زائدة (غير لازمة) والعطف بلكن أيضا (وأثبت الكوفية العطف بليس كلا) فتكون حرفا واحتجوا بقوله

ابن الحمر والاله الطالب والأثيرم المتساوب ليس الطالب

أي لا الطالب وفي الصحيح من قول أبي بكر . بأى شبهه بالنبي . ليس بشيهه بعل . والبصر بوز أولو ذلك بأن
الرفوع بعدها اسمها وأخبر ضمير متصل محذوف تخفيفا أي ليسه قلت وفي ذلك نظر على أن حذف خبر باب كان
ضرورة (و) به نطق الشافعي (فانه قال في الأم في أناس مسئلة لأن الطهارة على الظاهر ليس على الاجواف أي
لا ولا يصح أن يكون اسمها ضميرا مستترا لوجوب تأنيث الفعل حيث نذر قول الشافعي حجة في اللغة) (و) أثبت
الكوفيون أيضا العطف (بأي) ضمور أي التضرع أي الأسد وضربت بالنصب أي السيف والصحيح أنها حرف
تفسير ينبع بعدها الأجل لا الخي لا نلزم عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا ملازما بطرف الشيء على مر ادفع وهذا
القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفى قال أبو حيان ولا أدري من هو قال والجيب سنه هذا المذهب
الى كتاب مجهول وهو مذهب الكوفيين ووافقه ابن صابر والسكاكي (و) أثبت الكوفيون عطف (هلا)
قالوا تقول العرب جاز يدفع لا عمرو وضربت زيد أهلا عمر الجعي الاسم مواهلا الاول في الاعراب دل على
العطف والصحيح أنها ليست من أدوات والرفع والنصب على الاضمار بدليل امتناع الجر في ما ضربت برجل فهلا
امرأة (و) أثبت الكوفيون عطف (إلا) وجعلوا منه قوله تعالى . خالدين فيها ما دامت السموات والأرض
إلا ما شاء ربك . أي وما شاء ربك ورد يقول مقام الاز يد وليس شيء من أحرف العطف يلي العواص (و) أثبتوا
عطف (إن) قالوا تقول العرب هذا زيدا فأن عمرو ولقيت زيدا فأن عمرا (و) أثبت (الكسائي) العطف (بلاوا
ومنى) في قولك ضربت زيد فلا عمرو أو فتي عمرو وبالجر وأباه الفراء كالبرصين (و) أثبت (هشام)
العطف (بكيف بعد نفي) نحو ما ضربت زيد فكيف عمرو وقال سيبويه وهو ردي لا تكلم به العرب قال
أبو حيان ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست بحروف عطف ونسب ابن عصفور
العطف بكيف للكوفيين قال ابن بابشاذ ولم يقل به منهم الا هشام وحده قال في المعنى وقد قال به عيسى بن موهب
واستدل بقوله اذا قل مال المرأة لانت قناته * وهان على الأدنى فكيف الأبعد

قال وهذا خطأ لا قدرنا بالفاء والجر باضا فثبت أن محذوف أي فكيف حال الأبعد على حذف الفاء . والله يريد
الآخرة . أو بالعطف بالفاء وكيف متقدمة لا خادمة الأولى به بالحكم

مسئله (ب) يعطف بعض الأسماء على بعض) يعطف الظاهر على ظاهر ومضمير متصل ومنفصل والمضمر المتصل
على مثله ومتصل وظاهر سواء صلح الميطوف لمباشرة العاقل أم لا فيجوز قام زيد وأنا وقت أنا وزيد ورب رجل
وأخيه (ومنع الأبدى عطف) ضمير (منفصل على ظاهر) قال أبو حيان ووه في ذلك وكلام العرب على جوازه
ومنه . ولقيت وصيلا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وأياكم . (ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختيارا إلا بعد
الفصل (فواصل ما) ضمير المنفصل لا وغيره نحوه كنتم آتية وآباءكم . يدخلونها ومن صلح . ما نشر كانوا آباءنا
فصل في الاول بالضمير المذكور وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلاؤه قوله . لقد نلت غنائه وإنك غايته . فصل
بالنداء وقوله . مثلت رعبا وقوما كنت راجيهم * فصل بالتهذيب قال أبو حيان ولا يكفي الفصل بكاف وريدك
بل لا بد من التأكيد نحو وريدك أنت وزيدا ومن ترك الفصل ضرورة قوله

ورجلا لا خطيل من غناه رأيه * مالم يكن وأب له لينا

(خلافا للكوفية) في يجوزهم العطف عليه بلا فصل اختيارا حتى مرت برجل سواء العلم وفي الصحيح كنت

وأبو بكر وعمر وعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر أما غير التنب فيجوز العطف عليه بلا فصل
 اتفاقا لأنه ليس كالغير من الفعل بخلاف غير الرفع (ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجار لو ردد
 ذلك في الفصيح غير عود قال تعالى: تسألون به والأرحام. وجعلناكم فيها لعاش ومن لستم به برازقين. ومع
 ما فيها غيره. وقرسه قال: فإليك والإليم من عجب. وهذا أي الكوفيين ويونس والأخفش وحصه ابن مالك
 وأبو حيان (خلافا لجمهور البصريين) في قولهم بوجوب إعادة الجار لأنه لاكثر نحو: فقال لها والارض. وعليها
 وعلى الفلك. فيجوز منها ومن كل كرب. فعبد الخلق وإله آبائكم. واحتجوا بأن ضمير الجار شبهه بالتثنية وبما قبله
 فيجوز العطف عليه كالتثنية وبأن حق المتعاطفين أن يصلح الجار لكل منهما عمل الآخر وضمير الجار لا يصلح لحالوه
 محل المصطوف فلم يمنع العطف عليه قال ابن مالك والجواب: أن شبه الضمير بالتثنية لو منع من العطف عليه لمنع من
 توكيده والابدال منه كالتثنية ولا يمتنع بالجماع وإن الجار لو كان شرطيا لم يرب رجل وأخيه ولا كل شاة
 وبسببها درهم ولا ه الواهب المائة الهجان وعبداه ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الجار (وثالثها) وهو رأى الجرمي
 وإن يادى (يجب) العود (إن لم يؤد) فهو مرتك وز. فيختلف ما إذا كان كضمير مرتك أنت وزيد
 ومررت به نفسه وزيد فهو مرتك بهم كلهم وزيد (ويصطف) بالحرف (على) معمول (معمول ومعمولات
 عامل) واحد (لا) معمولات عوامل (ثلاثة بالجماع) فيها يقال ضرب زيد وعمر أو بكر خالد وأولن زيد وعمر انطلقا
 وبكر جفرا مقيا واعلم زيد وعمر بكر مقيا وعبد الله جفرا عاصبا وأحلا ولا يقال إن زيد في البيت على فراش
 والقصر نطع عمر أي وإن في القصر على نطع عمر أي بناية الواو من أن توق وعلى ولأجمن النار أي المسجد زيد
 والمحانوت البيت عمرو. يثبتان على ما عمن وإلى (وقى) العطف على معمول (عاملين) أقوال (منع سيبويه)
 العطف (مطلقا) في الجبرور وغيره وحصه ابن مالك فلا يقال كان آكل طعما ما زيد وعمرهما وولافي الدار
 زيد والحجرة عمرو لأنه بمنزلة تعديتين بعد واحد وذلك لا يجوز ولأنه لو جاز لم يقرأ أكثر من عاملين وذلك متبع
 بالجماع كما تقدم (وجوزه شيخنا الكفايبي وشرفه) مطلقا في الجبرور وغيره قال لأن جزئيات الكلام إذا أضافت
 انتهى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والصباع والألزم توقف تراكيب العلماء في ثنائيتهم عليه
 وقد نقل ابن مالك وغيره الإجماع على الامتناع في غير الجبرور وروى ابن الحارث نقل الجواز عن قوم مطلقا
 وذكره الفارسي في بعض كتب عن قوم من النحويين قال أبو حيان ونسب إلى الأخفش (وثالثها) يجوز (إن)
 كان أحد هما جارا حرفا أو مابا سواء تقدم الجبرور والمصطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أم تأخر نحو وعمر
 الحجرة (ورأبها) يجوز (إن تقدم الجبرور والمصطوف) سواء تقدم في المصطوف عليه أم لا يختلف ماذا تأخر وهو
 رأى الأخفش والكسائي والفرام والراجح وابن منار (وخامسها) يجوز (إن تقدم) الجبرور (في التعاطفين)
 نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ولا يجوز إن لم تقدم فيها وإن تقدم في المصطوف نحو إن زيد في الدار
 والحجرة عمرو وهو رأي الأعلام قال لأنه لم يسمع الاقتران فيها ولتساوي الجنتين حيث ذكروته تعالى. وفي خلقكم
 وما بينت من فانية آيت لقوم يوقنون. واختلاف الأيسل والثبار في قوله آيت لقوم يوقنون. وقوله. للذين
 أحسنوا الحسنى وزيادة. والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة. وقول الشاعر وللطير جري والجنوب مزارع
 وأول ذلك من منع مطلقا على حذف حرف الجر (وسادسها) يجوز (في غير العوامل الغنطية) ويتبع فيها غير ما جرى
 الابتداء فيجوز نحو زيد في الدار والقصر عمرو ولأن الابتداء رافع (زيد) ولعمرو وأضاف كائن العطف على
 معمول عامل واحد وهو رأي ابن طحمة (وسامسها) يجوز في غير الغنطية (وفي) الغنطية (الزائدة) لأنه عارض
 والحكم للزائدة نحو ليس زيد بقاتم ولا خارج أخوه وما شرب من جسل زيد ولا لبن عمرو وإنما امتنع في العوامل

اللفظة المؤثرة لفظا ومعنى وهذا رأى ابن الطراوة (ويجوز عطف الاسم على الفعل والماضى على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكس) أى الفعل على الاسم والمضارع على الماضى والجملة على المفرد (فى الأصح ان اتحاد أى المعلوم والمعلوم عليه) بالتأويل) بان كان الاسم يشبه الفعل والماضى مستقبل المعنى أو المضارع ماضى المعنى والجملة وتأويل المفرد بان يكون صفة أو حالا أو خبرا أو مفعولا لفلان نحو : يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ، ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله . يقدم قوله يوم القيامة فأوردتم النار . ان شاء جعل لك خديرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا . أنزل من السماء ماء فصبح الارض خضرة . أى فاصبحت . ولقد أمر على التثنية بسببى فغضبت . أى حررت . دعانا لجنبه أو قاعدا وقائما . قاعدا عطف على جنبه لانه حال فهو فى تأويل المفرد . يائسا وهم قائلون . عطف الجملة على المفرد لانها حال أيضا أى قائلين ومنع المازى والمبدى والزجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه لان العطف أخوات التثنية فكلا لا ينضم فيها فعل الى اسم فكلا لا يعطف أحدهما على الآخر وقال السببى يحسن عطف الاسم على الفعل ويقع عكسه لانه فى الصورة الأولى عامل لاعتداده على ما قبله فاشبه الفعل وفى الثانية لا يعمل فقص فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه ولا فلين اختلاف فى الزمان (و) يجوز عطف الجملة (الاسمية على الفعلية وبالعكس) نحو قام زيد وعمرأ كرمته ومنه ابن جنى مطلقا (وثالثا) يجوز بالواو فقط ولا يجوز بغيرها قاله الفارسى وبنى عليه منع كون الفاء عاطفة فى خرجت فاذا الاسماضمر (وأما) عطف الخبر على الانشاء وعكسه فنعمة البيانون وابن مالك (فى باب المفعول معه فى شرح التسهيل وان عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الأكثر بن (وجوزة الصغار وجاعة واستدلوا بقوله تعالى : وبشر الذين آمنوا وبشر المؤمنين . وقول الشاعر

وان شغل عيرة مهراقة * فهل عند ريس فارس من معول

والمؤمنون أولوا ذلك بأن الأمر من فى الآيتين معطوفان على قل مقدرة قبل ياءها أو على أمر محذوف تقديره فى الأولى فأنذر وفى الثانية فأبشركما قال الزحشمى فى . واهجر فى مليا . ان التقدير فاحذرنى واهجرنى لدلالة لأرجنك على التهديد وأن الفاء فى قوله فهل الى آخره مجرد السببية

بمسئله (يجوز حذف المعلوم بالواو معها) كقوله تعالى : سرائيل تصيبكم الحر . أى والبرد يبدك الخبز أى والشر . وتلك غنمة تمنها على أن عبثت بنى اسرائيل أى . ولم تصبني (وكذا الواو) يجوز حذفها (دونه) أى دون المعلوم بها (فى الأصح) كذلك ككيفية تصديق رجل من دينار من درمه . من صاع بره من صاع غيره وسكى . كلفه مكالماترا وقال

كيف أصبحت كيف أصبحت مما * يفرس الود فى فؤاد الكريم

أى وكيف ومنع ذلك ان جنى والسببى وابن الضائع لأن الحروف دالة على معنى فى نفس المتكلم واضارعا لا يفسد معناها وقامت على حروف النفي والتأكييد والنفي والترجى وغير ذلك إلا أن الاستفهام جازاظهاره لأن للسفهم هيئة تختلف هيئة الخبر وأول المموج من ذلك على البدل (و) يجوز حذف (الفاء ومثوبها) أى المعلوم عليه بها نحو . فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة . أى فأطفر (وأتكره ابن عصفور) وقال انما حذف المتبوع فقط (وقيل فى أو) أى حذفها أو مثبوعها فصولى رجل فى إزار وراء فى إزار وقص فى إزار وقبامى أوفى وقال الهذلى * فهل لك أو من والد لك قبلنا * أى فهل لك من أخ أو والد (ونفى المعلوم بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب) فيقال لمن قال ألم تنضب زيدا بلى وعمرا ولمن قال خرج زيد نعم وعمرو (وتقدم المعلوم) على المعلوم عليه (ضرورة) كقوله * عليك ورجة الله السلام *

(وجوزه الكوفية) في الاختيار (ان كان بالواو) كما مثل (قبل أو الفاء أو ثم أو أو) كقوله
أطلال دار البنيان خمت • سألت فلما استجبت ثم صمت
أي سألت خمت وقوله

فلست بنازل إلا لمت • برحلى أو خيالها الكنوب

أي الكنوب أو خيالها (و) ان (لم يؤد الى وقوع العاطف صدرا أو) الى (مباشرته عاما لا غير متصرف
(و) ان (لم يكن التابع مجزوا) بل مرفوعا كالتقدم أو منصوبا كقوله
لعمن الاله وزوجها معها • هند الهنود وطوبه البطر

(ولا) كان (العامل لا يستغنى بواحد) فان فقد شرط من هذه لم يحز في الاختيار صعد لكوئين ولا في
الصورة عند البصريين فلا يقال ومرو ز بد قانم ولان وعمر زما قانم ولا صمرت ومرو ز بد ولا
انحصم وعمر وز به (وخالف شطب في الاحير) فله بشرطه وجوز التقدم وان لم يستغن العامل بواحد
(و) يطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو) يجوز به ومرو منطلقان وصمرت بها (ويغرد بعد غيرها
غالباً) مراحى فيه التأخير أو التقدم فهو. واذار أو تعارة أو هلو انضوا الهاء تركوك قائما. وندرت المتابعة في
قوله تعالى. ان لم يكن غنياً وفقيراً قل الله أولى بهما. (وفي الفاء ثم الوجهان) المتابعة وهي أحسن في الفاء
والافراد وهو أحسن في ثم فترا في بين المظوف والمطوف عليه نحو زيد فصر وأثم عمر وقانم أو قائم
(وفصل الواو والفاء) من المظوف بهما (ضرورة) كقوله

بوزنه مالا في الحى رفة • لما ضاع فيها من قروه سائكا

(و) فصل (غيرها) من حروف العطف (سائق قسم أو ظرف) سواء كان المظوف أسبق أو قام ز بد ثم والله
عمر وما ضربت ز بد لكن في الدار عمرا أم ضلما نحو قام ز بد ثم في الدار قد أومأ أو بل والله قد عقد كذا قلته
أوبحيان عن الأصحاب مقرر ضابطه إطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما أذا لم يكن
فضلا ولا يتقدم على الكل معمول مصطوفا) فلا يقال في ز بد قائم وضارب عمر أو عمر اضارب

(مسئله) (الأصل العطف على اللفظ وشرطه مكان توجه العامل) الى المظوف فلا يجوز في نحو ملجاء من
امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تشمل في المعارف (ويجوز) العطف (على المحل
بهذا الشرط) أي امكان توجه العامل أيضا فلا يجوز صمرت ز بد وعمر لان لا يجوز صمرت ز بد وأجاز ابن جني

(و) شرطه (أصله الموضع) فلا يجوز هذا الضارب ز بد أو أخيه لان الوصف المستوفى للشرط العمل
الأصل إعماله لا إضافته لالتصاق الفعل وأجاز ابن البداد بن تمسك بقوله منضج • سواء صغيف أو قدير مجمل •

(و) شرطه (وجود الجوز) أي الطالب لذلك المحل (على الأصح) فهما فلا يجوز زان ز بد وعمر وقانم لان
الطالب لرفع عمرو هو الابتداء وهو ضعيف وهو التجرد وهذا لا بدخول ان ولان ز بد قائم وعمر وعلى العطف
وقال البكري فيون و بعض البصريين لا يشترط الجوز فجوزوا المصورتين ومنع الأولى من لم يشترطه من
البصريين لتوارد عاملين وهوان لا ابتداء على معمول واحد وهو الخبر (و) يجوز العطف (على التوهم)

نحو ليس ز بد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في الخبر (وشرطه) أي الجواز (صحة دخول العامل

للتوهم) (و) شرط (جنسه كثرته) أي كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير

بما لي في لست مدرك ملهني • ولا سابق شيأنا كان جاثيا

وقول الآخر هذا الحازم الشهم مقدما ولا بطل • ولم يحسن قول الآخر

النصب (الانخس في العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع (وفي نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان) الرفع والنصب (و) في نعت (النصب) المفرد المنون ضرورة (النصب) فسطحان المنادى حيث نعت عرب منصوب لفظا وعلا (فان نون مقصور) نحو يأتي للضرورة (بنى) النعت (على ماوى) في المنادى فان نوى الضم جاز الأمر أن والنصب نعين (وتابع) المنادى (العرب ينصب) سواء كان مفردا أم مضافا لان ربه انما جاز اذا كان لفظا متبوعه شيئا بالرفع (الابليل فكسبتل) فينصب اذا كان مضافا ويرفع اذا كان مفردا المتعمم ولا يكون الا صالحا لباشرة حرف النداء (وكنا النسيق) كاستقل (في الاصح) ويقال له قول الكوفة والمجاز في السابق انه يجوز نصبه اذا كان مفردا قال ابو حيان بل هو هنا أولى منه هناك (ومنع الاكثر وصف النكرة المقصورة) وحتى يونس انهم وصفوه بلعرقه وأجروه بحري العلم المفرد (و) منع (الأصعي) وصف المنادى (المبنى) لانه يشبه بالمضمر والمضمر لا ينبت والجوهر على الجواز لكثرة وروده ولا يشبه المنادى للمضمر عارضة فكان القياس أن لا تنصب مطلقا كالتعريف مشبهة المصدر لفعل الأمر في نحو ضرب بلزدا لكن اعتبرت شبهته في النداء استعسافا فلا زاد على ذلك كما ان فعال العلم لمبنى حلا على فعال الأمر لم يتعدى سائر أحواله (و) منع (قوم) منهم الفراء والسرياني وصف (المرخم) قالوا لانه لا يرفع الاسم الا وقد علم ما حذف منه ومن يعنى به فان اخرج الى النعت فرد ما سقط منه أولى واجزا ما لجمهور ولوروده قاله أحر بن عمر وكأني خره وماذ كرم من الدليل يمنع لان الاسم يرفع اذا علم ما حذف منه وان لم يعلم من يعنى به (وثالثا) يمنع (ان اسم) لانه لفظا يختص بالنداء ما تشبه بحول وفسق وفساق بخلاف ما اذا انتظر فيجوز وصفه لان المحذوف كالوجود (ورابعها) يجوز في الحالين لكنه (قيح) وعليه ابن المراج (و) منع (الانخس عطف) نكرة مقصودة وأشارة على المنادى فلا يقلل بل هو رجل ولا وهذا أملا الأول فلان ال انخس في الاذاولى الاسم حرف النداء أملا الثاني فلان المشار لا يكون منادى الا اذا وله حرف النداء وجوزها لاجل ابرد في الغضب وقول (كالا يبدلان) أي النكرة المقصودة أو الإشارة (ولاذوال) من المنادى (و) منع (المازني عطف) الطول المازني من آل واعتقد قوم بناته النعت اذا رفع لانهم راوا حركتها نكرة المنادى حكاية في التباهي (وضمير المنادى) الواقع في (التابع) يأتي بلفظ غيبة وهي الاصل (وكنا) بلفظ (خطاب) اعتبارا بما عرض لمن المحذور بل مواجهة وقد اجفأ في قوله

فيا أيها المهدي الخنمان كلامه • كأنك تفتخ في انذارك خرق

ويقال ياتيم كلهم وكلهم • يازيد نفسه ونفسك (خلا لا انخس) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب (وتابع اسم لا) التي لنفي الجنس (يرفع وينصب مطلقا) سواء كان هو والاسم مفردا أم لا متصلا بالتبوع أم مفصلا نعتا أم غيره من التوابع اما النصب فاتباعا لعل اسم لا واما الرفع فعلى الاسم اسمها فانه رفع بالابتداء وقال في شرح الكافية على عمل اسم لا فان لا عمل ضعيف فلم يمنع عمل الابتداء لفظا وتقدير انحو لا رجل نظير أو نظير يغني الدار لا رجل فيها نظير أو نظير فقالا حل رجل أو رجلا فيها لا ماسا بمرادها فلا أب وابننا مثل مروان وابنه ولا رجل وامرأة في الدار لا رجل قيحا أو قيح فله عندك لا طالع الجبل نظير بقاء ونظيرها حاضرا (الا البديل قيل وألحق النسيق المعركة فيجوز رفعه) ولا يجوز نصبه لان البديل في تقدير العامل ولا لا دخل على المعارف فعولا لا حلز يدفها وكذا النسيق عند من قال انه يصل على المحطوف عليه فعولا لا غلا فيها لا زيد ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه (و) (الا) (التوكيد) (الفتلى) (والعطف) (بالحرف) (المكرر) معه لا والنعت المفرد لمبنى لم يفضل فيجوز رفعه أيضا) كما يجوز رفعها ونصبها مثال الأول لا ماسا جاريا بالأوجه الثلاثة والثالث لا رجل

ظريف فيها والثاني لاحول ولا قوة الا بالله لا م إلى ان كان ذلك ولا أب * لانسب اليوم ولا حلة * والفتح في الثلاثة (ز كيا) وجزا لهما من علمه (وقيل اعرافا في النعت) جلا على المحل وحذف تنوينه لئلا كلف (ولك في المطفوف عليه حيثن) أي حين تكرار لامع المطفوف (الرفع) على التاء لا الداخلة عليه وإعمالها على ليس (فمتنع نصب المطفوف) لعدم نصب المطفوف عليه لفظا ومجلا ويجوز الفتح على التركيب والرفع على التاء الثانية وعطف الاسم بعدها على ما قبله أو إعمالها على ليس نحوهم فلا نفوذ لثانيهما ولا منع فيه ولا حلة * (ومنع قوم) من المقاربة (رفع نعت اسم لا) (المعرب) وأوجبوا أن لا يتبع الاعلى اللفظ (و) (متنع) قوم برفع النعت المضاف وشبهه) الجاري على المفرد وأوجبوا اتباعه على اللفظ (و) (منع) ونسب نصب المطفوف المكرر (بلا) وأوجب قسمة لاستقلاله فلا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعركة وأوجب جعل لازائدة مؤكدة (وتابع اسم ان المكسورة ان كان نسقا جاز رفعه بعد استكمال الخبر) لاقبله كقوله * فان لنا الأم الجبية والأب * ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله

ان الراسع المجدون الخريفا * هذا الى العباس والصوفيا

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف لئلا يخبر ان عليه (وقيل) عطفا (على موضع اسم ان) فانه كان مرفوعا على الابتداء وقائل هذا لا يشترط في المطفوف على المحل وجود المجوز (وقيل) عطفا على محل (ان) واعمها (فانه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات وعلى الاول من عطف الجمل (وجوزه الكسائي) أي الرفع (قبل) استكمال (الخبر مطلقا) ظهر الاعراب فيه لم يظهر نحو ان زيدا وعمره قائمان وان هذا وزيدا قائمان (و) (جوزه) (الفراء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى * ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون * الآية وقول الشاعر * فاني وقبارها القريب * قال ابن مالك * يصلح أن يكون هذا وشبهه كالكسائي ويقول بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقا ورفع المطفوف هو الحجة والاصل التسوية بين المعرب والمبني في اجراء التوابع عليه ما وسبب يحصل الآية والبيت على ان المطفوف فيه ما منوى التأخير وأسهل منه تقدير خبر قبل الماطف مدلول عليه بضمير ما بعده وقد قرئ * ان الله وملائكته * بالرفع وهو شاهد للكسائي (وقيل) انما جوز الفراء بشرط (خفاء اعرابه) أي الاسم ثلاثا في اللفظ كذا احكامه عنه أبو حيان وغيره وجوز (الخليل ان افراد الخبر) نحو ان زيدا وعمره قائم وقوله * فاني وقبارها القريب * بخلاف ما اذا جمع نحو ان زيدا وعمره قائمان (وشبهها) أي ان في جواز العطف على خبرها بالرفع بشرط المذكور (ان المختوحة ولكن) نحو * ان الله برئ من المشركين ورسوله * ولكن عي الطيب الأصل والخال وقيل لا يجوز العطف بالرفع على اسمها المتخالف للمكسورة لقافي لكن من معنى الاستدراك ولكون أن لا تقع الامم بمولاه فلا ماساغ للابتداء فيها (والثاني) وعليه ابن مالك (ان صلح الموضع للجملة) جاز العطف بالرفع والا فلا وصلاحيته لها بان يقدم عليها علم أو مناه كآية المذكورة ونحو علف ان زيدا منطلق وعمره (دون الباقي) أي ليت ولعل وكان فلا يجوز العطف عليها بالرفع لما فيها من المخالفة لتلك بتخير المعنى (و) (دون غير النسق) من التوابع فلا يجوز فيها الا النصب (على الاصح فيها) وأجاز الفراء في ليت واخواتها بعد الخبر مطلقا وقبله بالشرط المذكور عنه واخرج بقوله

يا ليتني وأنت بالليلس * في بلد ليس به أنيس

وأوجب ان يتقدربه وأنت تسمى والجملة حالية وجوز الجزى والزاوج والفراء أجازوه أيضا في سائر التوابع بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه واهتم الجزى والزاوج في الصورة الاولى نحو ان هذا زيدا العاقل وان هذا العاقل زيدا وان هذا أخوك قائم وان هذا ضمه قائم وسمع انهم أجحون هذا هبون (وقيل في) (غير نسق ان) المكسورة

(ولكن) من توابعهما (الخلاف) المتقدم في نقه من الرفع بعد الظرف في قوله وقيله مطلقا في قول وشرط البناء في قول ولا يجوز في تابع ماعدا هما الا انصب (أما عطف الجمله في هذه الحروف وما علمت فيه رضا) نحو ان زيدا قائم وعمر اذهب (فتناقض) أي جازا فتناقض يكون غير داخل في معناها (وجوزا الكسائي رفع نفي أول) فعولي ظن (اذالم يظهر الأعراب في المسند اليهما) نحو أنظن عبد الله وزيدا قائما ويقومان أو مالهما كثير بخلاف قائمين أو قائما وخالفه الفراء والبصريون وهذا التعلل عنه هو الصواب وقال أبو حيان خلاف ما في التسهيل من نقله اشتراط خفاء اعراب الثاني مثلا فلا يتلفظ زيدا صديقي وعمر (و يجوز نصب نفي الجمله الملقطة) لأن عملها نصب نحو علمت أن يمتنطق وعمر قائما (وتابع الجهر وبالصدر) فاعلا أو فعولا (يجري على اللفظ) قطعا (ومنع مسيو به والمحققون) الاجراء (على المحل) لأن شرطه أن يكون محرزا لا يتغير عند التصريح به وهذا هو صريح رفع الفاعل وأنصب المفعول لتقدير الممل بزيادة تنوين وجوزة الكوفيون وجاعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به كقوله • طلب المحقق حقا المظالم • وقوله • مشى الملوكة عليها الخيل المضل • وفي قراءة الحسن • عليهم لختافه والملائكة والناس أجمعون • وقوله • غافه الأفلاس واليافا • ثم الاختيار عند هؤلاء الجمل على اللفظ قال الكوفيون لأن يفضل بين التابع والمتبوع بشئ فستويان نحو يجني ضرب زيدا عمر ووكرا (وتابع الجوز في عطف وبدل) دون النعت والتوكيد وهو رأي الجري لأن العطف والبدل عند من جملة أخرى فالعامل في الثاني غير العامل الأول بخلاف الصفة والتأكيده فالعامل فيها واحد وعمل ومما هي واحد أن يكون الشيء مجرورا ومرافعا أو مجرورا منصوبا (وقيل) يجوز (بشرط ذكر العامل) فيقال عجب من شرب الماء واللين زيدا ولا يجوز حذفه (وبجب) الاتباع على المحل بلا خلاف (إذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا اختيارا) نحو يجني أكرامك زيدا وعمر بالانصب ولا يجوز الاتباع على اللفظ إلا في ضرورة (و يجوز في تابع المفعول) مع الجهر والنصب حيث قلناه (الرفع على تأويله) أي المصدر (يجني) أي يعرف مدره ووصول بعمل مبني (للمفعول) بناء على جواز ذلك فيه وهو الاصح كما تقدم في بحث عمله (ويجزيان) أي الاتباع على اللفظ والمحل (في) تابع مجرور واسم الفاعل الممل كقوله

هل أنت باعث دينار لمجاننا • وعبد رب أعاون بن غرق

(الاتبع والتوكيد فالظن) يشين فيهما (في الاصح) لأنه لم يسمع فيهما الاتباع على المحل وقيل يجوز الجمل فيها قياسا على جزم والمصدر قال ابن مالك بل أولى لأن إضافته في نية الاتفضل ولأنه يمكن في عمل الفعل من المصدر (ومنع قوم المحل في تابع معرف بألمثنى أو جمع) على حده فلا يقال هذان الضاربان زيدا والضاربان زيدا أحلك وعمر أو أوجبوا الجر وجوزا بن عصمور أو لأبدى الأمرين (و) منع (المبرد اللفظ في تابع غيرهما) أي المفرد أو المكسرا أو الجمع بالثبوتاء (العاري من آل ولو أضيف لهما فيهما) أي (ضميره) أو ضمير ما هي فيه فلا يقال هذا الضارب الجار يوغلام المرأ أو أخيه أو الضارب أو النار بات الرجل أخيك وزيدا وأوجب النصب وجوز مسيو به الأمرين فإن لم يكن عاريا من الجازا بلا خلاف نحو جاء الضارب القلام والجارية (وجوز أهل الكوفة ونحوه) جازا في تابع منصوب أي اسم الفاعل فقال هذا ضرب زيدا وعمر وأوجب غيرهم النصب بناء على اشتراط الجهر في العطف على المحل (ولا يجوز في تابع معمول) الصفة (المشبهة) (الالفاظ أي الاتباع) عليه إن زيدا مرفوع وإن تصا فصب وإن جازا الجر (و) جوز (الفراء لفظ تابع مجرور بها) لا مفعول في المعنى فهو مرفوع بالجر الحسن الوجه نفسه وأتبعه غيره قال لم يسمع ذلك (و) جوز (أهل بغداد جر عطف

منهوها) فهو هذا حسن وجهها يدك أنك قلت حسن وجهه ويؤيد لاختلاف انه لا يعطف على محمورها بالنصب
فلما قال هو حسن الوجه ليدل
(المواضع) (لكلام في الاخبار) بكسر الهزنة ويقال لهبل الخاطبة وهو نوع من أنواع الانشاء أفرد
بالذكر للقرين (الاخبار بالذي يفرعه) من المتى والجمع والمؤنث (أن يتقدم الذي) مبتدأ ويؤخر
الاسم (الذي يقال أخبر عنه بالذي) (أولفنه) وهو الضمير المفصل عن المتصل (جرا) عنه (و) توسط (ما)
في الجملة (بينها صلة) (الذي) عائدها ضمير غائب يختلف الاسم في اعرابه الذي كان له (قبل الاخبار
كقولك في الاخبار عن زيد من ضرب زيد الذي ضربت به اوعن التاء الذي ضرب زيد انا وهذا
ظهران الاختصار ليس بالذي ولا عن الاسم بل بالاسم عن الذي قال ابن السراج وذلك لانه في المعنى خبر عنه
قال أبو حيان ويحذف أن الباء بمعنى عن وعن بمعنى الباء كما تقول سألت عنه وسألت به فكانه قال أخبر
بهذا الاسم أي صبره خبرا وقال غيره الباء هنا لاسيما لا لتدنية وكانه قيل أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها
مبتدأ قال بدر الدين بن مالك وكثيرا ما يصل إلى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تدقيق
السامع أو إجابة المصنف (وجوز أبوذر) مصعب بن أبي كثير الخنسي (عوده) أي الضمير (سطا) الخبر (في
الخطاب فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت الذي ضربت أنت جلا على المعنى لان الذي هو أنت كما يجوز
الوجهان في أنت الذي قام وأنت الذي قف وفرقا بابا به يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ
بخلافه هناك قال أبو حيان وقياس قوله جواز ذلك في ضمير المتكلم إذا لفرق فيقال الذي قف (أو) (جوز) (البرد
تقدم الخبر به) على الذي مع قوله إن الاحسن تأخيروه على قول الجمهور بوجوب تقديم الذي المراد حديث لا مانع
فإن كان هناك استقام وجب تقديمه كقولك في الاخبار عن أي من أهم قائم أهم الذي هو قائم ومن أي رجل
كان أخاك أهم الذي هو كان أخاك هكذا قال أبو حيان وفيه نظر لماسيا (و) (خبر) (بال أن) صدرت
الجملة التي هي منها (يفعل موجب) يصلح لأن (يصاغ عنه صلتها) (فقول في الاخبار عن زيد من قامت
جارية زيد القائم جارية زيد فان لم يمدر بفعل نحو زيد ضرب عمر وأصدرت بفعل غير موجب أو موجب
لا يصلح أن يصاغ عنه صلة لال كيدريد مع الخبر بال (فان رفعت) صلة آل (ضمير غيرها) أي غير آل (وجب
إبرازه) كأن خبر بها عن زيد من ضربت زيد اقول الضارب به التزيد بإبراز الضمير لان آل زيد والتأثير آل
بمختلف ماذا أخبرت عن زيد من خرج زيد وأنتاه من ضربت زيد اقول الخارج زيد والتأثير زيد انا
لأن مرفوع الصلة ضمير آل (فان كان الاسم) الخبر به (ظرها) فان كان متصفا (أو يتوسع فيه) قبل الاخبار
(قرن الضمير بي) كأن خبر عن اليوم من قت اليوم فقول الذي قف فيه اليوم أو عن خطفك من قعدت خلفك
فقول الذي قعدت فيه خلفك فان كان ممتوسع فيقول وصل الفعل اليه بنفسه حالة الاخبار (وشرط هذا الاسم)
الخبر عنه في هذا الباب (المتكلم الفاعل به لا) ما يتقدم نحو (أواني الأغلام) المضاف من الكني وغيرها ككبر
من أي بكر وقرح من قوس قرح (ولا) فوائد المركبات ترتيب (المرج) إذا عرفت أعراب المتضامنين
(خلافا للآزني) حيث جوز الاخبار عن الاسم الذي ليس تحت معنى واستدل بأن العرب قد أجبرت عنه في
كلامها قاله أبو حيان علق قوسه قرح وورد بأن قرح اسم للشيطان وكان العرب قد وضعت قوسا للشيطان
فيكون من أكاذيبها (و) شرطه (الغنى عنه بأجنبي) موضع مكه قبل الاخبار لانك تضع بدل زيد في
ضربت زيد مثلا لغير اختلاف الهاء في نحو زيد ضربت بضمير لا يجوز في زيد ضربت عمر (أو) (الغنى عنه) ضمير
لا حال وغميز (فلا يصح الاخبار عنها لانه لا يكونا ضميرين قال أبو حيان وكذا ملزما به من اسم ظاهر أو
إشارة فلا يصح الاخبار عن زيد من زيد ضربت زيد ولا عن ذلك من قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير

وكذا لا يصح الاخبار عن مجرور حتى ونحوها بما لا يصح الضم (و) شرطه (قبوله) رفع (بغلاف ملائمة له
 كالتلف والمصدر غير المتصرفين وما لزمه كالمين في القسم وما التهيبة (و) شرطه (قبوله التأخر) هو (أو
 خلفه) كالتأخر من ضربتها وان لم تقبل التأخر خلفها قبله وهو الضمير المفعول أدنى أنا (لا لزم المصدر)
 كالماء الشرط والاستفهام وكما انبهر بوضوئ الشان فلا يجوز لاخبار عن شيء من ذلك (وقيل لا) اسم
 (الاستفهام) فانه يجوز لاخبار عنه ويلزم المصدر فيقال في أيهم قائم أيهم الذي هو قائم وفي أيهم ضربت أيهم
 الذي إياه ضربت (و) شرطه (قبوله الاثبات لا) ما لزم النفي (كأحد وعرب) وكسبه وطورى (واسم
 فعل) ناسخ (منه) كليس وما زال واخوته (و) شرطه (أن لا يعود الضمير على شيء قبله) كالماء في
 زيد ضربته والضمير في منطلق من زيد منطلق لانك لو أدبرت عن الجملته مكثما ضمير أو ذلك الضمير يطلبه
 زيد والموصول ولا جاز أن يعود اليها وإن أعده إلى أحد هاتين آخر بلا رابط فلتنتج الاخبار (وقيل) بل
 (الشرط أن لا يكون) الضمير قبل لاخبار (رابعا) كفي زيد ضربته فلا عائد على سابق وإيس رابطا
 جاز لاخبار عنه كإزيد كرا ناسخ فيقول لقيته فإذا أخبرت قلت الذي لقيته هو فضع الاخبار عن ضمير
 لقيته وإن كان عائدا إلى شيء كقوله الاستناد أبو دلى الشلو بين قال الشلو بين الضمير وهذا غير صحيح ولا يوجد في
 كلام العرب إذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة قال أبو حسان والذي نذهب اليه هو الشرط الاول وهو
 اختيار الجازى (و) شرطه (كونه بعض ما يوصف به من جملة صالحة) للوصف بأن تكون خبره بفاعلة
 من معنى التجب غير مستغنية كلاما لا يصح كونه صالحة بخلاف غير التجب ونحوها (أو جملتين في حكم) جملة
 (واحدة) يحتمل الشرط والجزاء فانتهاج للوصف فيملح في هذا الباب كإزيد من قولك إن
 تضرب زيدا أضرب به فتقول الذي إن تضرب به أضرب به زيد (و) شرطه (أن يبعد العامل في المتماطين)
 بأن كان الذي يراد لاخبار عنه معطوفا معطوفا عليه فتقول في قام زيد وعمر والذي قام وعمر زيد بخلاف
 ماذا اختلف قال أبو حسان وذلك لا يتصور إلا في العطف على التوهم نحو زيد لم يمت ولا بعددك زيد زيد
 ليس قائم ولا بعددك فلا يجوز لاخبار عن قولك بعددك لان عامل الجري ليس موجودا في المعطوف عليه
 هنا قصد العامل في المتماطين (والاصح جوازه) في هذا الباب (عن ضمير التكلم والمخاطب) ومنعه
 بعضهم قال لانك إذا ذك ذلك فضع موضعا ضمير غيبة وهو أم منما ووضع الأم موضع الاصل لا يجوز واجيب
 بمنع ما ذكره من أنه قولك في الاخبار عن انما أنا وأنت من أنت قائم الذي هو قائم أنا والذي هو قائم أنت أما
 ضمير الغائب فتقول إن عفو رواه لا خلاف في جوازه عنه (و) الاصح جوازه في (خبر باب كان الجملد) كما
 يجوز في خبر باب البتة وباب ابن وباب خان الجملد لا خلاف في أنه فيما من كان زيد أخاك الذي كان إياه أو كانه
 زيد أخوك وفي باب البتة الذي زيد هو أخوك وفي باب ان الذي إن زيد هو أخوك وفي باب ظن الذي
 ظنت زيد إياه أخوك والاحسن وصل الضمير فقال الذي ظنته زيد أخوك وتقول إن المحل عن بعضهم
 منع الاخبار عن خبر كان مطلقا لأنه في معنى الجملة واستقصاها من المراجع فلا يهمل فيقول على الحقيقة
 وليس اضمار متصلا إنما هو مجاز وهذا يندش نفي ابن عصفور الخلاف في الجواز اما المشتق فسأى (و)
 الاصح جوازه عن (المصدر المتخسر) بوصف أو إضافة كقولك في قام زيد بقيامه حسنا أو قيام الأمير الذي
 قامه زيد بقيامه حسن أو قيام الأمير (لا) عن (غيره) وهو الموكك وقيل لا يجوز التخصيص أيضا وقيل
 يجوز عن الموكك أيضا (والاصح جوازه عن) (المسؤوله) واختاره ابن الفاضل فتقول في الاخبار عن أجلال من
 قتل أجلال الذي قتله أجلال ذلك وصح ابن عصفور المنع لان في الاخبار عنه تغييرا عن حاله من الرفع

وغيره (و) الاصح جواز في المفعول (معه) واختاره أيضا من الضائع وحسنه أبو حيان فتقول في الاخبار عن
الطليستمن جاء لبردو الطليست التي جاء البرد واما الطليستة وحسن ابن عمه من الاخبار ما فيه من
التغيير عن حاله واجب بان التغيير موجود في كل اسم زيد الاخبار عنه (و) الاصح (منه في كل خبر مشتق)
لمبتدأ أو كان أو إن أو ظن وقيل يجوز في قائم من زيد قائم أو مع ناسخ الذي زيد هو قائم والذي كان زيد
ايه قائم والذي ان زيد هو قائم والذي غلنت زيد اياه قائم والذي ظنته زيد اياه قائم (و) الاصح (منه في)
(خروج نحو عيسى) من جواز افعال باب المقاربة وأجاز ابن أبي السبع فيقال الذي عسى أن يفوز زيد ورد
بأن عسى لا تصلح للمضارع لأنها خبرية أما المضارع ككاد أو أشك فيجوز الاخبار عن مرفوعها نحو الذي كاد
يضرب عمر زيد في كاد زيد يضرب عمرا (و) يجوز في كل من المتماطين بغير أم (تقول في قائم زيد وعمرو مخبرا
عن المظوف ١ الذي قام هو وعمرو زيد وعن المظوف الذي قام زيد وهو عمرو وقس عليه المظوف بآثر
الحروف فان كان المظوف بآثر لم يميز الاخبار لآعن المظوف ولا عن المظوف عليه (و) يجوز في (سائر
لتوابع) أي انماها مع التبع (فيقال في باب المعت في مررت برجل عاقل الذي مررت برجل عاقل وفي
باب التاكيد في قائم بنفسه الذي قام زيد بنفسه وفي باب البدل في قائم زيد أخوك الذي قام زيد أخوك
(وقيل يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه فيقال الذي قام زيد هو أخوك والذي قام هو أخوك زيد
والصحيح المنع كما في بابي التبع والتاكيد (وضعه المازني في باب المتكلم) ويجوز (في الموصول) بأن
يجعل مكان الموصول وصلة ضعيف لا نهائية واحد ويجعل الموصول وصلة خبر فيقال في الاخبار عن الذي
من قولك ضربت الذي ضربته الذي ضربته الذي ضربته (و) يجوز (في المتنازع فيه يوسق الترتيب)
فيقال في الاخبار عن زيد من ضربني وضربته زيد الذي ضربني وضربته زيد (فان كان) الاخبار
(بال والخبر عن غيره) أي غير المتنازع فيه (غلط) قال أبو حيان في شرح التسهيل اذا كان المظوف
والمظوف عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط فأردت الاخبار بأل عن بعض أسماء المجتنب فتحذف قوم
وأجاز آخر من اختلفوا ذهب الاخفش الى انه يسبب من الضلعين اسما فاعل وتدخل آل عليها ويوفيا
عوائدهما ويجعلها جميعا كشي واحد ويطلب مفرد على مفرد فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت
وضربني زيد الضارب زيد والضارب به هو أنا وذهب قوم من البغداديين الى نحو ذلك لانهم يحذفون العوائد
فقولون في الاخبار عن التاء من ظننت وظنني زيد عالما الظان والظان عالما زيدا وقياس قول الاخفش
لظنه اياه والظان عالما زيدا انا وذهب المازني الى مراعاة الترتيب وهو كما عصاب الخلف الا انه يعمل الكلام
جملتين اسميتين كما كانا فعليتين فتقول الضارب أنا والضارب زيد وذهب الفارسي والجزري الى انه قد خسر
أل على الاول خاصة فتقول الظاهر انا اياه وظنني عالما زيدا فذهب مذاهب ذكرها أبو اسحق إبراهيم بن أصبغ
في كتابه المسمى برؤس المسائل في الخلاف

في العدد أي حذابه (مؤنث بالهاء ثلاثة) فافوقها (الى العشرة) أي معها (ان كان العدد مذكرا
مذكورا) نحو أربعة أيام وعشرة رجال (وكتنا) ان فان العدد المذكور (مخوف فاعلى الأضمح) نحو
صعبت خنثى خمسة أيام ويصور فصبارك التاء وعليه أربعة أشهر وعشرة من صام رمضان واتبه ستامن
شوال وحكي الكسائي صمان الشهر خسا (وتحذف التاء من ثلاثة الى عشرة (ان كان) المعداد (مؤنثا)
حقيقة أو مجازا نحو سبع ليال وعشرة أيام (أو اسم جمع أو) اسم (جنس) كل منهما (مؤنث غير نائب عن
جمع مذكرو ولا مسبق بوصف يدل على التكثير) نحو عندي ثلاث من الابل وثلاث من البط وخمس من

الصلح بخلاف اسم الجمع المذكور كقصة رطل وثلاثة بغر واسم الجنس المذكور ومذكرهما الجمع كقصة وشكر
 وموز وقع نعت العرب على نذكرها وتأنيت البطل والفضل واستعملت ساثر أسماء الجنس كالقمر والشمس
 ومذكرة قالوا والقلب عليها التأنيت وبخلاف المؤنث منها السائب عن جمع مذكرة كقولهم ثلاثة أشياخ وثلاثة
 رجاله لأنها ثابتان عن جمع مفردهما إذ عدل من جمع شيء على أقبال إلى فسلوا ومن جمع أجمل على أقبال
 كهابج وأصحاب إلى فسلوه وبخلاف المسبوق بوصف يدل على التذكير نحو ثلاثة ذكور من البط أو أربعة
 فحول من الإبل فإن التأنيت في جميع مذكر والنسكة في أثبات التاء في المذكران المدد كله مؤنث وإصل المؤنث
 أن يكون بعلامة التأنيت وترك من المؤنث لتصد الفرق ولم يتكسر لأن المذكر أصله - يفتح فكان باللامنة
 أحق ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علائق تأنيت (والهيرة) في التذكير والتأنيت (باللفظ غالباً بالفتح وقد
 يفتح) في ذلك الحمى (بقلة) فجاء بناء مع لفظ مؤنث لتأويله بذكر كقولهم ثلاثة أنص وثلاث ذود و قوله
 وقائم في مضرمة • أول الأنص بالانخفاض والواقع بالمشاهد يترك مع لفظ مذكرة لتأويله بغير
 كونه • وإن كلدا هذه عشر أبطن • أول الأبطن بالنسائل (و) الهيرة أيضاً في التذكير والتأنيت
 (بالفرد) لا يجمع فيقال ثلاثة سجلات وثلاثة دنبريات (خلاف الأهل بنجاد) فثمة بغير وزن لفظ الجمع فيقولون
 ثلاث سجلات وثلاث حامات بغيره وإن كان الواحد كرا (و) الهيرة (في الصفحة الثانية عن الموصوف بجماله)
 أي الموصوف لإجمال الصفحة فيقال رأيت ثلاثة ربان بالهاء إذا أردت رجلاً وثلاث زباج بغيره إذا أردت
 ذئباً اعتباراً بإجمال الموصوف وعليه • من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها اسقط البناء اعتباراً بإجمال الموصوف وهو
 الحسنات ولم يتغير لقل (و) يصف عشرون وأخوته (من ثلاثين إلى تسعين) (على النيف) وهو (مادون
 العشرة) (من واحد إلى تسعة) (ان قصد به التمين) فيقال في المذكر واحد وعشرون وإثنان وعشرون
 إلى تسعون تسعين وفي المؤنث واحدة وعشرون وإثنتان وعشرون إلى تسعين وتسعين وإثلاث وعشرون
 مادون البشرية نيف الأربعة عشر من أو إحدى وأخوته (والا) أي وإن لم يقصد التمين (فيمنع في
 المذكر وضع في المؤنث) يصف عشرياً المشرى وأخوته فيقال عندي بضع وعشرون رجلاً وضع
 وعشرون امرأة أوهما بكسر الباء من بضع الشيء قلعه كأنه قلعت من العدد (ولا يهتمان) أي البضعة والبلغ
 (بالعشرة فصاعداً) بل يستعملان وإن لم يصف عليهما عشرة ولا عشرون ومنه قوله تعالى في بضع عشراً
 (خلاف الغراء) في قوله أنها لا يستعملان إلا مع العشرة ومع العشرين إلى التسعين ثم هالماً على ما من
 ثلاث إلى تسعين وبذلك طارة النيف فانه من واحد وطارة أيضاً في أنه يكون للذكر والمؤنث واحد في أنه
 يخص بالمشرة صاعداً وهومن أناف الشيء إذا زاد عليه (وتبني الشرة منه) أي مع الاسم المقصور فيكون
 النيف عند قصد التمين وبضعة وضع عند عدمه لتضعه من حرف اللفظ الذي هو الأصل في العدد وترك
 اختصاراً (على) حركة لأنه من عرب الأصل وكانت (الفتح) طلباً للتصنيف فيقال أحد عشر وإحدى عشرة
 وثلاثة عشر وثلاث عشرة وبضع عشر وبضع عشرة (وجوز الكوفة) أضافه إلى النيف أو البضع (البا)
 أي العشرة واستدلوا بقوله • بنت ثمان عشرة من حجة • وأجيب بأنه ضرورة إذا لفتي لهذه الأضلاع لها
 ما يسمى الأرم أو من النيف ليس للعشرة ولا مناهيل هو زيادة عليها (و) جوز (للانخفاض) أعز له مناهيل إلى
 اسم بعلها (كيطبك) فيقال هذه خمسة عشر ويقاء المذكر مقبوحاً وتغير آخر العين بالمواويل (و) جوز
 (القراء) حقيقاً أعز بها (كأن عرس) فيقال هذه خمسة عشر ومن خمسة عشر كباغاب الأول على
 حسب المواويل وجو الثاني أبدأوا بجهور متعوا قياس ذلك وأوجبوا إبقاء الجزئين على الفتح كالواو نصف (و) جوز

(إن ما لك) ظهور المألوف الذي قدر في الأصل (قمر ب) زوال المعنى الموجب للبناء فيقال عندئذ خمسة وعشر
 رجلان وخمس عشرة امرأة قال أبو حيان وما علم العرب تكلمت بمثل ذلك أمأقوله
 ثم كأن بها البدر ابن عشر وأربع * فخالف التركيب أربع وعشر بتقديم النيف على العشرة فلا يصح
 الاستدلال به على هذا التركيب (وثلاثة فافوتها) إلى تسعة في المركب) مع عشر (والملفوظ مع العشر بن
 وأخوته كثيره) تأتي في المذكر ساطعة في المؤنث وثلاثة عشر في المركب بالمعكس أي ساطعة في المذكر ثابتة في
 المؤنث كراهة اجتماع علامتي تأنيث فيقال عندئذ ثلاثة عشر رجلاً إلى تسعة عشر وثلاثة عشر وبن رجلاً إلى
 تسعة وتسعين وثلاث عشرة امرأة إلى تسع عشرة وثلاث وعشر وبن امرأة إلى تسع وتسعين (ولمزدودن ثلاثة
 عشر أحد عشر أو واحد عشر وأثنى عشر ولمؤنث واحد عشر أو واحدة عشر واثنا عشر) ولم يبال هنا بالجمع
 بين علامتي تأنيث لاختلاف اللفظ في إحدى عشرة وأعراب الصدردون العجز في اثني عشرة فكانت بينهما كلمتان
 قد بينا (واثنان عشر) (واثنان عشر) (بنيان عجزاً) لما تقدم (معربان صدر) على الأصح بالالف رفعاً والياء إمراً
 ونصباً (تليمة) أي العجز فيما (عن النون) فبني الصدر على إعرابه كما كان مع النون (ومن ثم) أي ومن أجل ذلك
 وهو قيام العجز فيما مقام النون (اختصاص مع الإضافة) فلا يقال اثنا عشر كلاً ولا اثنا عشر تكل كانه لا لجمع النون
 الإضافة بخلاف سائر إخوانها فافهم أنصاف نحو أحد عشر كلاً وثلاثة عشر كلاً ومقابل الأصح في الصدر أنه مبني على
 الالف والياء كخواته المركبات وعليه بان كسان وابن درسته (وياء معاني عشرة فتح) على الأجود نغمة الفتح
 على الياء (أو تسكن) ككونها في بمعنى كرب (أو تصحذف) لأنها حرف زائد وليست من نسخ الكلمة وحذفها
 (بعد) ابتداء (كسر قبلها) دلالة عليها (أو بعد فتح) للتركيب (وقد بانم الحذف في الأفراد) قبل أن تركب في
 المعنى فيعمل الأعراب على النون نحو هذه علم ورايت فلما وضرت بيان (وشين عشر في التركيب سكاكة) في
 لغة الجاهل قال تعالى اثني عشرة عينا . وقد تنكر في لغة تميم وقرئ في الآية (أو تفتح) رجوعاً إلى الأصل فيها
 وقرابة الأعراس أما عشر في التركيب فتفتح الشين والعين (أو تسكن عين عشرة) لتوالي الحركات في كلمة
 وقرئ به في . أحد عشر كوكبا . واثني عشر شهرا . (أو تسكن) (حالاً أحد) عشر استعلاء لتوالي الحركات
 (ومعزة) أي أحد بدل (عن واو) الأصل وحذف (أو ألف إحدى) تأنيث ولذا منعت الصرف (وقيل الحاق) ومعزة
 أيضاً من واو (وبسلف عليهم) أي على أحد واحد (العشرون وأخوته) كما يعطف على واحد واحد (ولا
 يستعملان غالباً دون تنيف) مع العشرة والعشرين وأخوته (الإضافتين لغير علم) نحو . لأحدى الكبر .
 إحدى باق . قال أحد هما . قد كرا أحدهما الأخرى . أحد الأحدثين واستعمالها بالتنيف ولا إضافة قليل
 نحو . وإن أحسن المشركون . لقد ظهرت فتحتني على أحد . وأضيفت إلى العلم في قول النابتة
 * إحدى بلى ومهام العواد بها . فأول على حذف المضاف أي إحدى نساء بلى والقالب عند عدم النيف واحد
 وواحدة (و يعرف المضاف لغيره) وهو من واحد إلى عشرة فإذا لم تنف ثلاثة وما بعدها القود عشرون
 وأخوته وماتت وألف إذا قصد تمييزه (بال) كسائر الأسماء المفردة فيقال الواحد والاثنان والثلاثة والعشرة
 والعشرون والتسعون والمائة والألف (وتدخل في المتعاطفين) بإجماع كقولها
 إذا خمس والخمسين جاؤن فارتقب * فتوما على الأموات غير بعيد
 (و) تدخل (في) ثاني (المضاف) دون أوله نحو ثلاثة الأبواب ومائة الدرهم وألف الدنار قال
 * ثلاث الأثافي والرسوم البلاغ . وقال * فأدر ك خمسة الأشبار * (و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو
 ما هلت إلا بعشر درهما (وجوز الكوفية دخولها في جزئها) أي المضاف والمركب فيقال الثلاثة الأبواب

الاستقبال وجوب الاضافة اذا كان بمعنى الماضي وفي التنزيل . ثلاثة رابعهم كلهم . الآية . ثلاثة إلا هو رابعهم الآية
(ولايجاوز العشرة في الاصح) وقيل يجوز بان يستعمل مع التركيب . لكن بشرط الاضافة وعدم النصب فيقال
رابع ثلاثة عشر بعراب الاول ورابع عشر ثلاثة عشر ينما بجره كل وإضافة المركب الاول الى الثاني وهو
الاصل ولا يجوز هنا الاقتصار على مركب واحد لا لتباسه وهذا رأى سيبويه قاله قياسا واختاره ابن مالك والجمهور
على خلافة لانه لم يسمع وجوز الكسائي بناءه من العقود وحكى عاشر عشر بن وقاس عليه الى التثنية فيقال
هذا الجزء الثالث ثلاثين وأبام سيبويه والفراء وقال يقال هذا الجزء العشر ون زاد غيره أو كمال العشر بن أو عام
العشرين أو الموفى عشرين

في التاريخ أي هذا مجتمع هو عدد الايام والليالي بالنظر الى ماضي من السنة والشهر وما بقي وفله أرخ وورخ
وكذا يقال تاريخ زورج (يؤرخ الليالي) دون الايام (لسبقها) لان اول الشهر ليل وأخوه يوم والليل أسبق
من النهار هنا كما قاله (١) أخرجه ابن أبي حاتم (وان تأخرت ليلة عرفة) عن يومها (فرعا) فذلك بالنسبة الى
الحكم وهو مشروعية الوقوف في هذا الوقت المخصوص (فيقال أول ليلة من (الشهر كتب ليله منة) أو في
أول ليلة أو (لغيره) أو (لله) أو (لستهلم) اذا أرخت بمعنى ليلة يقال كتب (ليلة خلت) أو مضت منه واذا
أرخت بمعنى ليلتين (ثقتا) أي فيقال ليلتين خلتا منه (نخلون) أي ويقال بمعنى ثلاث فاكثر ثلاث
خلون منه (للمش غلت) أي ويقال بعد العشر لاحدى عشرة ليلة خلت بالناه لاجتماعه كثر وقد تقدم في
الضعف ان الحسن فيما تناه في جمع القلة النون ويجوز عكسه واذا أرخت يوم خمسة عشر فيقال كتب (لنصف
من) شهر (كنا) وهو (أجود من) أن يقال (لنصف عشرة) ليلة (خلت) منه (أو بقيت) منه بالجر أيضا
(فلاربعة عشرة بقيت) يقال في الستة عشر مؤرخا القليل عند الاكثرو يقال في العشرين (للمش يقين) وكذا
ما بعده وفي التاسع والعشرين (لآخر ليلة بقيت) وفي ليلة الثلاثين (لآخر ليلة) منه (أو لسلخه) أو (لانسلاخه)
وفي يوم الثلاثين (لآخر يوم) منه (كذلك) أي لسلخه أو لانسلاخه (وقيل انما يؤرخ) في النصف الثاني أيضا
(بماضي) لانه محقق وما بقي غير محقق (ويقال) كتبه (في العشر الاول والاخر والاوائل والاخر)

في الحكاية أي هذا معناه وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أو رده في الكلام (يسأل بأى عن مذكر
نكرة) سواء كان عاقلا أم لا أو صلا أم وقفا (فلا فص) فيه (مطابقة المحكي) أعرب الموند كبرا وإفرادا وغيرها
أي ثانيا وثنية وجماعا فيقال في حكاية قام رجل أي وفي قامت امرأته وفي قام رجلان أيان وفي قامت امرأتان
أيان وفي قام رجال أيون وفي قامت قيات أيان وفي رأيت رجلا أيوفي مررت برجل أي وهكذا ويجوز ترك
المطابقة فباعدا الا فرادى والتأنيث والاول أكثر في لسان العرب (د) يسأل عن المذكور النكرة من وقفا وصلا
خلافا لونس فكذا (أي) فلا فص المطابقة فبازكر (و) لكن (تسبع نونها في الافراد) فيقال في قام رجل
منو وفي ضربت رجلا منو وفي مررت برجل منى (ونسكن) نونها (قبل ناء التأنيث في التثنية غالبا) فيقال ستان
في الرفع ومتين في النصب والجر وقد تسكن قبلها في الافراد فيقال ست بسكون النون والباقي الرفع والنصب
والجر والفص منه يقع النون وإسكان الهاء المبدا من ناء التأنيث وقصير ك قبلها في التثنية فيقال ستان وهو
القياس لانه تثنية من بالعر يك والتثنية فرع الافراد وهو المشار اليه بقولي غالبا ويقال في حكاية التسعة والاعراب
متان ومنين وفي حكاية الجمع والاعراب منون ومنين وفي حكاية الجمع والتأنيث متان ويجوز انما ترك المطابقة
فقولي اذ قيل ظهر رجل أو رجلان أو رجال منو وفي نصب فخلت منا وفي يوم منى وكذلك في المؤنث إفرادا وتثنية

وجما وهولته لقوم من العرب وكان هؤلاء أرادوا أن يتكلموا إعراب الاسم فقط وأجاز يونس الحكيمية بمن في
الوصل والحقاق الزادات بها حيث تقول منو ياقتي ومناياها ومنى ياهند ولا تنون ومنه ياقتي في الأحوال تشير
إلى الحركة ولا تنون ومنان ومنان ياقتي فتكسر النون ومنون ومنين ياقتي فتقع النون ومنان ياقتي فتضم التاء
وتنون في الرفع وتكسر التاء وتنون نصبا وجوا وحكاها لثمة لبعض العرب ولشدتها قال لا صدق بهذه اللغة
كل أحد (وقيل الحروف الناشئة زيادة) زبدت أولا (في الحكيمية) ولزمت عنها الحركات لأشباع الحركات
فتشأن الحروف وتولدت منها لفصل القولين أنه اختص أهل الحكيمية وقتت بالحركات وتولدت عنها الحروف أو
بالحروف ولزمت عنها الحركات والاول قول السيرافي والثاني قول المبرد والفارسي (وقيل) الحروف بدل من
التنوين قال أبو حيان وهذا ليس بشئ لأن الابدال من التنوين رفعها جواز لثمة لبعض العرب وأما منو ومنى
فكل العرب تقولها (وقيل بدل من لام العهد) لأن النكرة متى أعيدت كانت باللام ثلاثتهم إن الثاني غير الاول
(ولا يتصحب غالبا بمرقة) وشذ حكاية المصنف فيا روى من قولهم مع منين لمن قال ذهب معهم (خلافا لـيونس) حيث
أجاز حكاية جميع المعارف كالاشارة والمعانف (الا علم يبين في الاشتراك فيه) اسما اركنية أو لقبيا فبعضى بإجماع
النساء على أنه الحجازيين (من دون عاتق فبقدر اعراضه في كلامه في الاصح) كقولك لمن قال زيد من زيد لمن قال برأيت
زيدا من زيد اولن قال مررت بزيد من زيد في الأحوال الثلاثة مبتدأ أو زيد خبر وجوز كان زيد من زيد لمن قال برأيت
مقدرة لأن موضعه مفول بحركة الحكيمية وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع اعراب ولا تقدير إذا لامه ورة في
تكلف رفعه مع وجود أخرى وأما قيل به في النصب والجر فمروية وذهب الفارسي إلى أن من في مثل ذلك
مبتدأ وخبر ما جلة نحو فهو زيد ببعض تلك الجملة والتقدير من ذكرته زيد ومن مررت بزيد فيكون بدلا
من الضمير المقدور وذهب بعض الكوفيين إلى أن من محمولة على عامل مضمحل عليه العامل في الاسم
المستقهم عنه والواقع بمن بدل منها فاذا قيل ضربت زيداً فقلت من زيداً فقلت من زيداً فقلت من ضربت بوزيد بدل
من من وإذا قيل مررت بزيد فقلت من زيداً فقلت من مررت بزيد بدل من من فإن اقترنت من بعاطف قلت
ومن زيد بدلت الحكيمية وتعين الرفع سواء كان زيد في كلام المتكلم منصوبا أم مجرورا والالبس ولو يتيقن
في الاشتراك في العلم ليجوز أن يصح وقد نرى الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه ورفضه على كل حال
كقوله غيرهم قال بنى عجم لا يجيزون الحكيمية أصلا قال أبو حيان والأعراب أقيس من الحكيمية لأنها لا تصور
الاجتزاء والجر غير ما فيه من الرفع (ويصح الوصف المعروف المنسوب قال سيبويه من ملحقة بالوالياء
المشددة (كاتني) لمن قال مثلا قام زيد القرشي فلم تفهم القرشي فاستفهمته عنو يرب إذ ذاك ووثت
وشئى ويجمع بالواو والنون وبالالف والتاء وثبتت هذه الزادات في الوصل والوقف فان فهمت المعنى
المنسوبة ولم تفهم الموصوف لم تحفل بل تقول من زيد القرشي إلى الأعلى لفهم من يحكى العلم المتبع وذلك قال ثمان
سيبويه أطلق هذا الحكم ولابد كخصوصا ولا عموما (فعم قوم ذلك) في العاقل وغيره وفي النسب إلى أب وأأم
أو قبيلة أو بدأ وصنعة (وخصه المبرد بالعاقل وحكى غيره بالماوى بالماوى) لأن ما لا يقل فاذا قيل رأيت الجار
الوحشى أو ألسكى تقول الماوى أو الماوى قال صاحب البسيط وفي هذا نظر عندى لأن ما لا يتصحب بها فبني أن لا
تدخل في هذا السبب قال وكان الأقيس أن تدخل فيه أى لأنها لغير العاقل ولما حظ في الحكيمية فقال لا يورى
ينسب إلى أى وقال غيره المصحح أن سيبويه أطلق القول ولم يسمع الماوى ولا الماوى وإنما قاله من قاله بالنسب
(و) خمسة (السيرافي بالنسب إلى الأم والأب والتبيلة) كالمأوى والفاطمى والقرشى قال وأما النسب إلى
البلد كالمكى أو المصنعة كالخياط فلا يقال فيها الماوى لأنه لم يسمع ذلك إلا في النسب لغير الصنعة والبلد والقبائل

بعضه لأن القصد في الحجة إنما هو المحافظة على الاسم وهم إنما يحفظون على النسب إلى الأم والأب والقبيلة لا غير ذلك انتهى (ولا يصحى علم تتبع بغير بن مضاف لهم) سواء أتبع نعت أو عطف بيان أو بدل أو ثا كيدبل بتعين الاعراب في جميع ذلك فلا قيل رأيت زيد العاضل أو أتعمر أو نفسه يقال من زيد العاضل أو من زيد أخو عمرو أو من زيد نفسه فلا يتبع بان مضاف إلى علم جازت الحجة لأن التابع مع ما جرى عليه قد جلا كشي واحد يقال لن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو (وقيل يصحى الوصف والموصوف مطلقا) قاله أبو علي (وفي حكاية العلم (المطوف) والعلم (المطوف عليه نطف) فذهب بونس وجاعا إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر مطلق الحكة ومنه ذهب آخر بن أن السلف لا يبطها وفرقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان المطوف عليه بخلافه فان فيها بيان التبع فيقال لن قال رأيت زيدا وعمرا من زيد وعمرا فان كان أحد المتعلقين بمحكي والآخر بخلافه ثبت على التقسيم منهما وأثبتة الآخر في الحكة أو أبطها فيقال في رأيت زيدا صاحب عمرو من زيد صاحب عمرو وفي رأيت صاحب عمرو وزيدا من صاحب عمرو وزيد (وربما حكى الاسم دون سؤال) كقوله تعالى. يقال له إبراهيم. فأبراهيم ليس بمسؤول وقد حكى هذا اللفظ لأنه كان اسم مفكى وأمر به وجعل مفعولا لم يسم فاعله (ويشكى الفيز بماذا) فيقال لن قال عندى عشر ون رجلا منك عشر ون مضافا له (و) (ويشكى) (المغردا للتسوية لفظه حكم أو يعمرى مبريا) وبوجه الاعراب (اسما للكلمة أو لفظا) كقولك في قول القائل ضربت زيدا بضم زاء مفعول فكسب الكلمة كأنطق بها في كلامه أو تقول زيد مفعول بالاعراب والتد كراى هذا اللفظ أو زيد مفعول بالاعراب والتأنيث أى هذه الكلمة فلم يكن بما يقبل الاعراب شيئاً الحكة كقولك في ظم من فى النادر من موصول وفي عجب من زيد من حرف جر ولا يجوز من موصول ولا من حرف جر

(مسئلة) يصحى المسمى بمن متضمن اسناد) كبرق ضربه وتأبط شرا وقامنا وفيه الضمير (أو عمل) رها وأو نصبا أو جرا كقام أبوه وضارب زيدا وغلام زيد قال فى الارتشاف وتأثر بالموصل فتقول قام قائم أبوه ورأيت قائما أبوه وممرت قائم أبوه وتأثر فى غلام زيد الأول والثاني مجرور دائما (أو اتباع) كأن يسمى بصفة أو موصوف كرجل عاقل أو محطوف ومطوف عليه كزيد وعمرو وأونسق (بصرف دون متبوع) كأن تسمى وزيدا أو وزيدا أو زيد فصيحى كمتشكى الجملة (أو مركب حرف واسم) كيزيد وأنت وزيد وحيثا وكذا وكأين وهذا هو (أو) (مركب حرف) (وقيل) كهلما إذا لم يضر فيه ويضر بون وضر بوا فى لغة ا كلوى البراقبت (أو) (مركب حرفين) كأنما أولينا (وقيل يعرب) المركب من حرفين (ان كان أحدهما زائدا التبريمنى) كمن مافى محاذيل فيقدر تقدير برايمين ويقم منهما ما يحتاج إلى التمام كالومى علم قوله فباتقضم بيناهم. فيقال على هذا ما لا نام (قيل) ويرب (تصوقت) أيضا ما فصل به ضمير الفاعل فيقال هذا قت و رأيت قتاورمى رقت و لا يضاف شئ من هذه الأنواع المسمى بها ويصكى (ولا يضر) لانها ما حاجة واماشية للجملة وكذلك لا يفتى ولا يجمع (وبصرف غير ذلك) بما يسمى به وليس من الأنواع المذكورة (و) المسمى بحرفين (ينصف الثانية أو يرد ما حذف) منه ان كان محذوفاً منه (ان كان لينا) فيقولون زيد آخرهما ونحو قول بوع ونصف فيقال قد بوع ونصف بالتضمين أو قول ببيع وخاف بالرد (والا) بأن كان حرفا ضميا (فلا) ينصف فن وعن بل يمر بان كيدوم (و) المسمى (بمحرف) واحد (ليس بعضه كأن تحرك كل بتضمين) حرف (بجائى حركة) كأن تسمى بالثامن ضربت وباليامن يزيد بالكاف من أشركم فتقول توبى وكا (والا) بان كان ساكنا كلام التمرى على رأى سيبويه فيكمل (بهمزة الوصل) فيقال قام آل فان

كان الغالائييل التمر كذا لم تصح التسمية بها (أو ربما فان سكن فبالوصل أو بالحرف) الذي كان قبله
 (أو به أو يرد كل كلمة أقوال) مثله انما سميت بالرامن ضرب المصدر فتقول على الأول قام أو على الثاني قام
 ضرب (والا) بأن تحرك (بالتخفيف) كقولك في الضاف المحمودة من ضرب ضاؤه المكسورة من ضرب
 ضي والمضمو من ضرب ضو (أو بالقاء ان كان معنا) كقولك في الرامن ضرب الفعل انما سمى به قام ضرب
 (وبعكسه) أي بالعين ان كان قاء كقولك في الضامته قام ضرباً أيضاً (واللام بأحدهما) إما القاء أو العين
 كقولك في البامن ضرب ضب أو وب (أو ان كان ضلاً بالفاء واللام) كقولك في الضامن ضرب ضب (وهي
 أي اللام) (بغير الفاء) إما القاء أو العين (١) (أو يرد كل الكلمة أقوال ومنع القاء التسمية بها كمن مطلقاً) لأنه لا
 يمكن الابتداء به (و) منها (بعضها ان امتنع تحريكه) كالالف (ويجعل فوقاً) لان المرب لم أفرد عنه عن الاضافة
 قالوا (فم ذو) بمعنى صاحب (ذوي) عند سيبويه رد الى أصله عنده وهو ذوى قلبت الياء ألفاً (فذا) عند
 الخليل لأنه أصله عنده فيقال فم ذو أو رب يذ (و) يرد همز (الوصل في فعل خطا) فاذ اسميت بنص
 انطلق قلت انطلق بفتح الهمزة قلته ما جاء من الاسماء همزة الوصل فلا يقاس عليه بخلافه في الاسم نحو انطلق
 فلا يقطع لانه ثابت فيه وهو اسم ولم يخرج عن السمية (قبل أو اسم) أيضاً وعنه ابن الفراء وقال قطع الهمزة في
 انطلاق (و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كلم ثم ولم يفر (أو تناوه) أي ما قبل آخره كلم يتم ولم يبع (أولاه
 وناؤه) ضوع وق (أو) لانه (وعينه) تحو (مكلاً) يرد المحذوف فيقال في الامثلة قام يري ويغز ويقيم
 ويسيع ودع ويرأيت وعيار رأى كعبي (و) يجعل (الفعل المجزوم والوصف ندماً) فاذ اسميت لم يرد وأورد
 قلت جاء رد غير منصرف ودمنصر (و) يجعل (هاء السكت محذوفاً) فيقال في ارم جاء ارم على حد جوار
 (و) المسمى (بجاء فوق حرف وجز ورا الجود) إما به مضافاً للجوز (و) فيقال في شعرون ز بدجامن زيد
 ورأيت من زيد ومررت بمن زيد (ومعطى ماله مستقلاً) بأن ضعف ان كان آخره لين فيقال جافى زيد و يقابل
 الأجودانه يحكى ليقال جامن زيد (وقيل يجب) الاعراب والاضافة (في ثلاثي أو ثنائي صحيح) كتنوير ومن
 ومن ولا يجوز الحكاية (وقيل) تعجب الحكاية في ثنائي معتل (كفي ولا يجوز الاعراب) (و) المسمى بجاء
 وجز و الجار (حرف) واحد (يحكى وجو باعند الجمهور) وأجاز المبرد والراجح اعراهما ويكمل الأول
 كالوصفي بمن مستقلاً فيقال في زيد جافى زيد (و) المسمى (بالذي وفروعه ان قلنا آل مصره حذف) فيقال جاء
 لدولت (والا) بأن قلنا أنه وقع فيها بالصلة (فقولان) قيل تحذف وقيل لا (وعليه ما تحذف الصلة) (افصار علما
 فافنى تعريف الملية عنها) (وقيل) هذا اذا لم يخط فيه معنى الوصف (وان لخط الوصف بقيا) أي آل والصلة
 (ويجعل الياء) من الذي وقعوه (حرف اعراب) فيقال جاء الذي ورأيت لذي كاي مبرع ورجع (ما لم يصف)
 قبل التسمية ثم يصح به كاي بالذات في الذي (فتلوه) وهو النال حيث يصح حرف الاعراب فيقال جاء لذي
 ورأيت لذي (وأما الحروف) ألف باء تا ما الى آخرها (وقب) كايامت في القرآن لم (الابع عامل فلا وجود)
 حيث حذفها الاعراب ومد المقصور منها نحو كتبت باموتاه و يجوز فيها الحكاية كالماء لا عامل نحو كتبت باموتاه
 وجم وها و يجوز ترك اللذان بحرف مقصور امنوا نحو كتبت با (كالمطوف) أي كذا اذا مطفت فان الأجود
 فيها أيضاً الاعراب والله وان لم يكن عامل تقول جم وكاف وها كقول واحد أو ثنائين وثلاثة وأربعة
 الضرائر أي هن لم يصب الامور التي تجوز لاضرر ورة الشعر ولا يجوز زنى غيبه (يجوز للشاعر ان
 يرتكب) (ملا يجوز في الاختصار قال ابن مالك ان لم يجعله مندوحة) بأن لم يمكنه الاثبات بعبارة أخرى (وجوزه
 ابن جني وابن عصفور وأبو جحان وابن هشام مطلقاً) أي وان لم يضطر اليه لانه موضع ألف فيه الضرائر بديل

• كم يوجد مقرف نال العلى • فصل بين كم ومنحوها بالجار والجرور وذلك لا يجوز إلا في الشعر ولم ينظر إلى ذلك
اذ قد زول الفصل بينهما فمقرف أو نصبه قال أبو حيان في شرح التسهيل لا ينبغي التصريح بالضرورة أنه
لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ والا كان لا يوجد ضرورة لأنه لمن لفظاً أو ضرورة إلا ويمكن أن لا يتوكل
تركيب آخر غير ذلك التركيب وإنما ينعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع
ذلك في كلامهم للنثر وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام انتهى (وفيه ما ليس مطلقاً) فقال
مارأينا أميراً أو فاشوكاً كرم شاعراً على ارتكاب ضرورة طمان يأتي بشعر سلم ولا يعمل شيئاً (نعم لا يخرج
عن الفصاحة إلا ما استوحش وقاطع الحازم) الأندلسي وعبارته في المتاجر الضرائر السانعة فيها المستعج وغيره
وهو ما لا يستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقد تستوحش منه النفس كالاسماء المدولة وأشد
وتنوين أقبل من وما لا يستعج قصراً لجمع الممدود ومما لجمع المقصور ويستعج منه ما أدى إلى التباس جمع
يصبح كرد مطاع إلى مطاعيم أو عكسه فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعم أو فج الضرائر أن يادة المودبة إلى ماليش
أصلاً في كلامهم كقوله • من حيث ما نظروا أدنو فاطفروا • أي انظر إلى ما يقل في الكلام كقوله
• طأ طأ شيأى • إلى نهای والنقص المصحف كقوله • درس المناجاة عابى • أي المنازل والعدل عن
صينغة لأخرى كقوله • جلا عكس من نسج سلام • أي سلجان انتهى قال في عروس الأفراح وهذا تفصيل
حين ينبغي اعتباره قال وقد أطلق الخفاجي أن صرف غير المنصرف وعكسه في الضرورة دخل بالفصاحة
فتلخص من ذلك قولنا (وهي كثيرة جداً) حتى أفردها بنصفه بوقف (وغالبها مفرق في أبواب ومنها نقل
حركة وسرف لم يعرفه) كقوله

قد كان شيبان شديداً وهسه • حتى أتاه منه فرفسه

نقل زمة الهاء إلى الصاد كقوله • تكاد أو البهاضرى جلودها • أي وأثلها (وحذف تنوين) كقوله
• وقل بشاشة الوجه الملع • أي بشاشة بالنصب على أنه ميمز نسبة الوجه فاعل قل (ز) حذف (بون شتان)
• كقوله • أريد صلاحاً وزيد قلى • وشتاين قلى والصلاح
(و) حذف (نون لكن) كقوله

فلست بآتيه ولا أستطيعه • ولائنا حتى إن كان ماؤك ذا فضل

(و) نون (لم يكن قبل ساكن) كقوله • لم يكن الحق على أن هاجه • رسم دار قد تعفت بالظلل
(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا يجوز) بأن لم يكن لا في مضارع جواب قسم كقوله
لعمرأى دمه زالت عزيمة • على قومها لنقل الزنداد

أي ما زالت وقوله • رأيتك يا بن الحارثية كالتى • صناعتها أقت ولا وهى زرع
أي لا صناعتها (و) حذف (هز ميم) كقوله • وذلك أن الفك قليل • لو احداً أجل أيضا ومنه أي شين (و)
حذف (كان بلا عوض) عنها مبدان ونحوها كقوله • أزمان قوبى والجماعة • أي أزمان كان قوبى (وقصر
الممدود) كقوله • لا بد من صنعاوان طال السفر • (وقال الكسائي في النصب فقط) قال لا تكاد العرب
تقصّر معدودا في رفع ولا جرورد بما تقدم وتقول • وأهل الوطن حادث وقديم • (و) قال (الفران جاز
بحيته مقصورا) في بابها كالمواء بخلاف ماله قياس وجب منه كفعلاً أقبل فلا يجوز قصره ورد بقوله

• صفرا كلون الفرس الأشقر • (واستثنى ابن هشام) فإما أنه يخطئه في حواشي شرح الألفيد لابن الناطم
(نحو سواء) قال لأنهم قالوا فيه سوى بالضم والكسر مع القصير فهم ما وحيث قصروا ممدودا لا غير فليس لك أن تنقح

وتعصر للضرورة لانك عن ذلك مندوحة بأن تضم أو تكسر فلا يقع لك تجوز في الكلمة وخروجها عن أصلها وغيره لم يستثن ذلك لاشتراطه أن لا يجد مندوحة وهو مقود هنا (وعكسه) أي المصور كقوله
يا لمن تمر ومن شيا * ينشب في المسعل والهاه

(خلافا لكرا البصرية) في قولهم بلانح (مطلقا للشراف) اشتراط أن يكون له قياس يوجب منه (ليكون رجوعا اليه بخلاف ما يوجب الياس قصره كقوله فلان فلا يجوز منه) (وإبدال حركة أو حرف من حركة أخرى أو حرف آخر) فالاول كإبدال كسرة نون المثني بضمه أو وضعه وقسمه الجاع بكسرة والثاني (كإلياء من آخر ثالث وخامس وسادس وأرانب وضفادع وتضض) في قوله

قدمي بومان وهذا التالي * وأنت بالمجران لاتالي

وقوله * وعام حلت وهذا التابع الحامي * وقوله * فزوجك خاس وأوك سادى * وقوله
* من الثعالي وخزمين أرائها * وقوله * والفضاى جة تفاق * وقوله * قضى البازى اذا البازى كسره (و)
كإبدال (الجيم من ياختي) في قوله * يارب ان كنت قبلت حنيج * (و) كإبدال (ها من ألف ماوهنا) في قوله
* من بعد ماو بعد ماو بعدت * وقوله * من هم ناو من هته * (وحركة عين ساكنة) في اسم أوصل كقوله
* ضربا ألبا بسبب يلحق الجلباد * وقوله * منسوخسون عددا * (وزيادة حرف اشباعا وغيره) كقوله
* أقل اللوم عادل والمنايا * وقوله * كانك فينا يا أبات غريب * وقوله * تنطعت في دونك الاسباب *
أي تنطعت (وإثبات النون في الإضافة) كقوله * هم القاتلون الخيرو الأمر * (وظك المدغم) كقوله
* الحمد لله العلى الاجل * (وقطع) حمزة (الوصل) كقوله * وكل اثنين الى اقتراف * (وتشديد الخف) كقوله
* وهو على من صبه الله علم * (وتأنيث المذكر) كقوله * سائل بني أسد ما هذه الصوت * (وعكوسها)
أي سكون عين متحركة كقوله * أبى من زاب خلقه الله آدم * وقوله * ولكن نظرات بين مريضة *
ونقص حرف كقوله * وأخو التوان متى بشأ يصرمه * وقوله * والبكرات الفسخ الطلسا الطلاديس
جمع صيطموس وقوله * اوالفامكة من ورق الحلى * أي الحام وزوال النون في غير الإضافة كقوله

وهم سكتفو البلد الحراما * واذ غام ما ينطق الفلك كقوله (١) ووصل حمزة القطع كقوله

* أبوهم أبى والامهات امهاتنا * وتخفيف المشد كقوله * رخط ابن مرحوم ورخط ابن الممل

* أي الممل ونذ كبر المؤنث كقوله * لو كان مدحى منشرا أحدها * (وزيادة من في الحكاية وصلا) كقوله
* آتوانارى فقلت ننون أنتم * (و) زيادة (هاء السكت فيه) أي الوصل كقوله * يا صر حباه بصرا ناجيه *
وقوله * قتلت أيار باه أول سولتى * (و) زيادة (نون شديدة آخر) كقوله

أحب منك نوضع الوثعن * وموضع الأزار والعن

(و) زيادة (لام في مفعول تقديم فعله) كقوله * ملكا جار لم ومعاهد * (و) زيادة (ما بعد ك) كقوله
كما أسرو في معشر غير قومه * ضيف الكلام لضمه متضائل

(و) زيادة ما بعد (اللهم) كقوله

وما عليك أن تقولى كما * سميت أو هلت يا اللهم

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله * ملع انك يوم الورد ذو جزر * ضم النسيمة بالسلمين وكار

(و) زيادتها (بين البيل وشبوعه والفضل ومر فوجه) كقوله

(١) هكذا يياض في التسخ كلها

وكانت تلقى السرقة كأنه • ما حاجيه من شياب اسود

وقوله • ضريح ما أنف خاطب بعم • (و) زيادة (الجرجل) بحر (شله) لفظا كقولہ
• ولألمهم أبدا دواء أو تعدية كقولہ • فأصم لا يسألته عن عيابه • (و) زيادة (النافي) كقولہ
• وماتن لاصحاً لم تياب وقوله • الا لا واري لأيان ما أينها زادن ولا وأن وما (و) زيادة (لفظ اسم) كقولہ
• الى الحول ثم اسم السلام عليك • (وكل ما وصفناه) في هذا الكتاب فيا تقدم أو يأتي (بالندو) رأ والشذوذ
أو المنع اختياراً أو المنع (في السمة) فهو من ضرائر الشعر (وقلب الاعراب قبل يجوز فيها) أي الضرورة
(مطلقا قبل) يجوز فيها (بشرط تضمين العادل) معنى يصح به (وقيل يجوز في الكلام أيضا) اتساعا واتكلا
على فهم المعنى (أما إبدال اسم غنائه اشتقاقا كسلام عن سليمان) في قوله • محكمة من نسج سلام • (أو غيره نحو
• والشع عثمان أبو عفا) أي ابن عفا أو عمرو (فمنوع) لا يجوز في الشعر ولا في غيره (واستحسن أهل البديع
بعض ما سماه الصلة ضرورة كعذف معمول الجوازيم والجار والمستثنى (المسمى) عند أهل البديع
(بالاكتفاء) وتظم فيه البحر زى • على نصب القوافي • وما على اذالم • (فان اشقل) الكلام
(على تورية تصرفه عنه) أي عن الاكتفاء (فأحسن) وأحلى كقولہ (١)

• خاتمة • المختار وفا لا تخش) وخلافاً لخيانه وغيره (جوانه) أي ما جاز في الضرورة في النثر (للتناسب
نوا السبع) نحو قوله صلى الله عليه وسلم فيار واه الحاك وغيره (اللهم رب السموات) (السبع) وما أظن (ورب
الارضين السبع وما أظن) (و) رب (السياطين وما أظن) (وكان القياس أضوا فأني بضع مؤنث لمناسبة
أظنن وأظنن وقوله في حديث المواقيت في الصبح (هن لن) والقياس لم يعمد على أهل المدينة ومن
ذكر معهم وقوله فيا رواء البزار في مسنده وغيره (انفق بلا ولا تخش من ذي العرش إقلالا) نون
النادى المعرفة ونسبه لمناسبة إقلالا وقوله للسامحين رجن من الجنازة فيار واه ابن ماجه وغيره (ارجمن
مأزورات غير ماجورات) والقياس موز ورات بالواو وقوله فيار واه (كل ما أصعبت) أي ما ربيت من الصيد
فقتله وأنت ترام (ودع ما أصعبت) أي لم ربيته فتأب عنك ثم مات والقياس (٢) وقوله فيار واه البزار أي سكن
صاحبنا لجل الأزب تبصها كلاب الحوآب والقياس الأزب بالأذغام وقوله فيار واه البزار أي أعيد كتاب كلمات
الله التامة (من كل شيطان وحلة) أي حش غوف (و) (من كل عين لامة) أي نصب بسوء والقياس مله
ونظائر ذلك في الحديث والكلام الفصح كثير لا يمكن استيعابه وما استدبل به لئلا يقله تعالى • وظنون بالله
الظنونا • فأضفنا السبلا • زيادة الألف توافق الفواصل

• الكتاب السادس في الابنية • للامام والافعال قال ابن الحاجب وهي اما للباحاجة المعنوية بأن يتوقف
عليها فهم المعنى كالماضي والخارج والامم والمصدر وأسماء الزمان والمكان والآلة والفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وأفضل التفضيل والتأنيث والجمع والمفرغ والنسب أو الغلبة أي أن توقف عليها التفضيل للفظ وذلك كالإبتداء
والوقف أو لتوسع كالصور والممدود أو للجائسة كالامالة وبدأت بأوزان أبيية الاسم وبالجرذ منها لأن
كل منهما أصل بخلاف مقابلة والثاني لأنه أكثر نلتحه ولذا أكثر أبيية قلت (الاسم الجرد) من الزوائد
(إماتالي) وله عشرة أبيية ومقتضى التسعة اثنا عشر لأنه امكن قروح الاول ومكسوره أو وضعوه مع سكون
الثاني وقصه وكسره وضعه وثلاثة في أربعة بائي عشر وذلك (كفلس) في الاسم وصعب ورفي السمة (وفرس)
وحسن ويق (وكف) ودرد للذي سقطت أسنانه وحذر (وعضد) وحديث (وحجر) وجب

(١) هكذا يابض بالاصل (٢) هكذا يابض

(وعنب) قال سيبويه ولم يحن منه في المعية الا قوم عدى واستدرك عليه ديناقيا. ولم يزم أي متفرق. ومكانا سوى. وطرائق قنادا. وما مصرى أي طال سكته (وابل) قال سيبويه ولم يحن غيره واستدرك عليه اطل للخصر وبلس اللوص وللأفله أبل الأبد. ووند ومشط وأمر لسات وفي المعناني آة باز أي ضمة وتانان أبدأ يولود (وقتل) وحلو (وصرد) وجعل (وعنق) وشال فبذع عشرة (وسقط فعل) بضم أوله وكسر ثانيه (وفعل) بكسر أوله وضم ثانيه (استغلا) لاجتماع تينين إذ الضمة أثقل الحركات لتسرك الشفتين لها وتلها الكسرة لتسرك الشفة السفلى لها بخلاف الفتحة إذ لا تسرك معها والسكون إذ هو عديم خفض ولم يعتبر بضم العند ويضرب لأن كسرة الأول وضمة الثاني منتقلة ولا يضرب لهما صيغة عارضة ولا احتياج اليها في الأفعال بخلاف الأفعال وما ورد فيها من نحو دث لسوية ودثم للاستفاد وجث فن تدخل التينين أعني ضمها وكسرها ركب منهما القارئ ما قرأه كذا قاله ابن جني قال أبو حيان والاحسن عندي أن يكون متابع فيه حركة الحاء لحركة تاء ذات في الكسر ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حازر غير حصين (أو رأي) وله أوزان ياتفاق خمسة وبخلاف أكثر ويقضي التسعة أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة وهي أحوال اللام الأولى لكن يأت منها الامايد كإما للاحتراز عن التقاء الساكنين أو لدفع الثقل أو توالي أربع حركات فالتحق عليهن أوزانهن ففعل بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين (كسفر) وهو التمر الصغير (و) فعل بكسرهما نحو (زبرج) بالزاي والموحدة والزاء والميم وهو الزينة (و) فعل بضمهما نحو (رثن) بالموحدة والزاء والميم والثنية وهو غلب الأسد (و) فعل بالكسر والسكون والفتح نحو (جرم) وهو جرح الفطر الطول قال الأصمعي وثلاث لهما واستدرك عليه زبر وقلم جبل ولشج المسن وهلم بل لا يعرف أوزاء أو أحدهما (و) فعل بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو (قطر) بالفتح وهو وعاء الكتب (قال الكوفي) والاختش وإن يثاق (فعل بالضم والسكون وفتح اللام الأولى نحو) (جسب) بالميم والهاء المهملة والموحدة وهو نوع من الجراد وسيبويه وأهبطهم فقال فهو من يلب برثن ونخف (و) قال (قوم) فعل بالضم والفتح وسكون اللام الأولى نحو (خبث) وهو الجمل الضخم وفكر واحد التكرين وهي الدواهي (و) فعل بالكسر والسكون وضم اللام الأولى نحو (زبر) وخرغ وهو القطن الفاسد وتبل وهو الباهية (و) فعل بالضم والسكون وكسر اللام (نحو حرم) وفعل بضمات نحو (دهج) (دهج) (و) فعل بفتحين وضم اللام نحو (عرتن) لشجر (و) فعل بفتحين وكسر اللام نحو (جندل) للكان الكثير الحجارة (و) فعل بالضم والفتح وكسر اللام نحو (عبط) للرجل الضخم والأكثر من لم يثبتوا هذه الأوزان لندور ما ورد منها خصوصا ما توالي ما فيه أربع حركات وهي الأربعة الأخيرة فلهما فخر وعاصم فعل وفعل وفعل وفعل ففتح مشتل دهج وعرتن مخفف فزتين وجندل مخفف جنديل وعبط مخفف غلاب (أو خاسي) وله أوزان بالاتفاق أربع يجوز عليها ما مذكره ويقضي التسعة أن تكون مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في الأحوال الأربعة للام الثانية ولم يرد سوى ما ذكرنا فالتحق عليهن أوزانهن ففعل بضمات مع سكون اللام الأولى (كسفر رجل) وفعل بالكسر والسكون وفتح اللام الأولى وسكون الثانية نحو (قرطب) بالفتح وهو الشيء الخفيف (و) فعل بالفتح والسكون وفتح اللام الأولى وكسر الثانية نحو (جبرش) بالحاء والميم آخره مجمعة وهو الجوز الكبيرة وقيل الأفي (و) فعل بالضم والفتح والسكون اللام الأولى وكسر الثانية نحو (قدغل) بالفتح والمجمعة وهو الأسد (قال أبو حيان) وفعل بكسرات وسكون اللام الأولى نحو (عقر طل) لليلة (و) فعل بضمات وسكون اللام الأولى نحو (قرطب) وفعل بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى وفتح الثانية نحو

(سبطر) للضم كذا ذكرها زبدة على التسهيل في شرحه جاز ما بها (و) قال (ابن السراج و) فقل
بالضم والسكون وفتح اللام الأولى وكسر الثانية نحو (هذعل) بقلة معروفة قال أبو حيان ولم يذكره سيبويه
والظاهر أنه غايب في النون (والفعل اما ثلاثي أو رباعي) وسأيت أوزانها لم يأت الاسم المجرد على ستة ثلاثا
يوم التركيب وتقص عنه الفعل حرفا لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما ما يدل عليه من الحديث
والزمان ولم يأت واحدا منهما على أقل من ثلاثة لثقل ما يمكن اعتباره إذ من عوارض الكلمة الابتداء بها
والوقف عليها ولا ابتداء بها كـن ولا وقف على متحرك فوجب أن لا يكون حرفا واحدا والا لكان مستقفا
للسكون والحركة معا وهو محال فبق أن يكون على حرفين حرف محرك للابتداء وحرف ساكن للوقف لكنهم
يكرهون اجتماع المتضادين فضلا بينهما بحرف وعن الكوفيين أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وماعدا
ذلك) المذكور مما جاء بخلافه (شاذ) نحو ذلل وطهر به (أو شبه الحرف) أي مبنى كهوذا وكمنوعها
(أو أعجمي) نحو زجن وجرر (أو محذوف) منه كيلودم وأب وأخ وبع وق (أو زيد) فيه (وأبنيته
كثيرة) ستاتي (ومنتهاه) أي المزيد (في ثلاثي الفعل ثلاثة) بلا زيادة ثلاثا زيد على أصوله (و) في ثلاثي
الاسم أربعة زبديا زيد ما منه مرفوعة فهو ثلاثة ألقاظ لأربع لها (كديبان) بتشديد الدال الأولى وأصله
فعلان (و بر يطيلا) وهو ضرب من الثياب (وقر قيسيا) اسم بلد وهما وزن فعيلا (و) المزيد في
الاسم (الرباعي الثمان وثلاثون في النجاسي واحد) فيمر ستة ولا تصل إلى سبعة (ومناطيس إن صح) فيه زيادة
حرفين في النجاسي فهو (غادر) لا يماس عليه ولا يتجاوز المزيد لك أي سبعة أحرف في الاسم وستة في الفعل
(الابتداء ثابت) كقربان لدويعر فبزيادة أصله فرب زيد فيه ثلاثة أحرف أحدها التاء وكاستخرجت
(أو علامة تثنية ونحوها) أي جمع فصحيح كاتن يسمى بر طليل ثم يثنى أو يجمع بالواو والنون والالف والتاء (أو)
علامة (نسب) كخنفاري (أو) حرف (تخفيس) نحو سفيرج (أو) نون (توكيد) نحو لاسفخرجن
(وأعمل) من المزيد (دون ندو رفعل) بالكسرة ومن النادر سربل (وفعولي) ومن النادر عدولي
(وفعلال) بالفتح (غير مضف) ومن النار خزعال لطلع الناقه وقسطال للثياب وقسطام للثعبون وبنداد
أما فعلال المضف فكثير نحو ززال وقلمال ووسواس (وفعلال) بالكسرة (مضف الأول والثاني) ومن
النادر يد الأثر الشهر (وفعلال) بالكسرة (غير مضف) ومن النادر ناقة ميلع أي سريفة أما مضف
فكثير كقيبال وززال (وفعوال) بالفتح (وأهله) بالكسرة وفتح العين (وفعل) بكسر (أوصافها)
ومن النادر رجل هوهاه أي أحن وأمة وقمعة ضري، أي جارة وأما أضافا فكثير كقوارب وانفحة
وذ كرى (وفعل) بكسر العين (في الصصح) ومن النادر ينس وصيقل اسم أة أما في المثل فكثير
كسند ولين (وفعل) بالفتح (في المعتل دون ألف ونون) ومن النادر عين أباي الصصح أوع ألف ونون
فكثير كيو عدوسير وعيزي ورجي ويتعان لكثير الكلام الجوال وهيبان للجبان
سؤاله الرابي المجرد (فعل) لا غير كد حرج وبدا تبه بخلاف بد الناس بالثلاثي لأن الكلام
في فلكه يطول فأخترته وإنما لم يبيح على غير هذا الوزن لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكنا وأول الماضي لا
يكون مضموما في البناء للفاعل ولا يسكو والتثقل فتعين الفتح ولا يكون آخره مفتوحا أو مضموما متبعا عليه ولا
يكون ما منه مضمر كاله ثلاثا يتوالى أربع حركات ولا مسكنا كله ثلاثا يتلقى ساكنا ولا الثالث لم وض
سكون الرابع عند الاسناد إلى الضمير فتعين أن يسكن الثاني (ولز يده) ثلاثة أوزان (تفعل) كندحرج
(والفعلل) كاحرنيم والاصل حرجم (والفعلل) كاقشعر والاصل قشعر (وأنكره قوم) وقالوا

هو ملحق بالبحر نجم لانباء مقتضب بدليل معنى مصدره كصدره (وزيد افعال) بتشديد اللام الاولى نحو
 ابرمش واجرمز قال ابو حنبل ويظهر لى انهم من الثلاثى غير الملحق وغير المائل (والثلاثى) المجرد (فعل
 مثلب العين) أى مضطجحا وكسورا ومضجوها مع فتح الفاء (المفتوح للغة) أى غلبة المقابل نحو كرمنى
 فكرمته أو الغلبة مطلقا نحو قمر وقمر (والثانية عن فعل) المضوم (فى المضاعف) نحو جعلت فأنث جليل
 (و) فى (الباقى العين) نحو طاب فهو طيب وأصله أن يكون على فعل (وللجمع) كعشر وحشد وتصل به ما
 دل على وصل كمنج وشمج (والاعطاء) كمنح وتعمل (والاستقرار) كسكن وقطن (وضد ما) أى الثلاثه وهو
 التفريق كفضل وقسم وتصل به ما دل على قطع كقسم أو كسر كقصف أو خرق كغيب والمنع كحطل
 وخطر والتحول كرحل والسير كزحل وفعل (والابناء) كسمع ولدغ (والاصطلام) كسبح وردن
 (والصوبت) كمنح وضهل ويلحق به ما دل على قول كمنطق وضغط (وغير ذلك) كاليدفع نحو
 درأ وودع والتحويل كقلب وصرف والستر كحيا وحجب والتجريد كسلخ وقشر والرى كغذف وحذف
 (والمكسور للعلل) كرض (والأحزان) كحزن (وضد ما) كبرى ونشط وفتح (والألوان) كسود
 وشهب (والمبوب) كمور وعرج (والخلى) كجبه وعين (والاغناء عن فعل) المضوم (فى يائى اللام)
 كحي ودى (ولما وقعت فعل) كجده فندع ونله فتم وزمه فتم (ولزوما) كثر (من تعديه فان) كثر الافعال
 التى جاءت على فعل لازمة استقراء (والمضوم للثلاثى) ككرم ولوم وشعر وقعه ومن غير الغالب ككتب
 ونفس (ولم يرد يائى العين) استثناء منه فعل لا استقلال الضمة على الياء نحو طاب طيب بخلاف الواو قالوا
 طال أصله طول (الايهق) أى معنى حسنت حيثته فانه مضوم ما هو يائى العين شذوذا (ولا) يائى
 (اللام الانهوى) الرجل من البنية وهى العقل فان أصله نهى قلبت الياء واوالانضمام ما قبلها وذلك أيضا شاذ وورد
 واوى اللام نحو سرور الرجل (ولزيد) من الثلاثى (أفعل) وهو (للتعدي) كاخترجت زيدا
 (والمبرورة) كغاد الجواى صبرا فاغدة (والسلب) كاشكيت أى أزلت شكائته (والتعريض)
 كاتقتل فلانا اذا مر منه للقتل وأبعت الشيء اذا عرضته للبيع (ووجود الشيء على صفته) كاحلت فلانا
 وأبعتته وأحبته أى وحدته متممها لاجد والفضل والجبن (والاعانة) كاحلت فلانا وأرعبته أى اعنته على
 الحلب والرى (ومعنى فعل) كاحزنه معنى خزنه وأشفه معنى شغله وأحبه معنى حبه (ومطاعته) ككبت
 الرجل فأكب وقسمت الرمح المصاب فاقسم (والاغناء عنه) كارقل وأعنت أى سار سيرا سرى ما وأذنب
 معنى أثم وأقسم معنى حلف (وفعل) وهو (للتعدي) نحو أذبت المني (والتكثير) كقتعت الأبواب
 وفجعت النعم (والسلب) كهرقت البعير وحلمته أى أزلت قرا دموحلمه (والتوجه) كشرق وغرب وغور
 وكوف وبصر أى توجه نحو الشرق والشرق والغور والكوفة والبصرة (واختصاص الحسكية) كامن وظل
 وأبه وسج وسوف اذا قال آمين ولا إله إلا الله ويألهما وسبحان الله وسوف (ومعنى فعل) غضب العين كغدر
 بمعنى قهر وبشر وبزى بمعنى بشر وماز (و) بمعنى (فعل) كولى بمعنى تولى أى عرض وفكر بمعنى تفكر وبع
 بمعنى تيم (والاغناء عنها) كمر دى القتال أى فروع به الشئ أى أعابه ووصل عليه أى اعتقد كعجزت المرأة
 صارت عجوزا (وافاعل) وهو (للاشتراك) فى الفاعلية والمفعولية بمعنى كمنابز بدمر فان كلامه
 زيد وعمر من جهة الفاعل وفعل إذا فعل كل واحد منهما بما حبه مثل ما فعل به الآخر (ومعنى فعل)
 كجاء زلت الشئ وعجزته واعلته زيدا وعصته (ومعنى أفعل) كباعدت الشئ وأبعدته وضاعفته
 وأضعفته (والاغناء عنها) كبارك الله فيه أى جعل فيه البركة وقاسى وبلى أى كادوا كثر به كوارب

الشيء بمعنى أخفيته (وتفاعل) وهو (لشاركة) كضارب زيد عمرو (والتهويل) كخافل ويخافل
وتباله وتغارض وتطارش (ومطاوعة فاعل) كبلعته فتباعه وضاعفت الحساب فتضاعف (وبمعنى فصل)
كتواني ووني وتماي وأعلامه (والاغناء عنه) ككتابي وتغاري (فان تعدي هو) أي تفاعل (أو تفعل دون
الهاء لاتين) أي يفعلون (فيها) أي الهاء بتعدي (لواحد) كنازعه الحديث وتأمينه البضاعة أي بتنازعه
الحديث وتأمينه البضاعة علمته الرماية فعملها وجنته الشرف فحينه (والا) بأن تعدي دونها لواحد (لزم)
معها كضارب زيد عمرو وضارب زيد عمرو وأدبت المني وتأدب المني (وتفعل) وهو (لمطاوعة فعل)
ككسرتك فكسرت وعلمته قطع (والتكلف) كعلم وضرب وشجع إذا تكلف الحلم والمسير والشجاعة
وكان غير مطبوع عليها (والاختاذ) كتنبت المني اتخذته إنلوتوسدت التراب اتخذته وسادة (والتكوين
بهملة) كغهم وتبصر وشعم وتعرف وتغصر وتغص (والتجنب) كآثم وتخرج وتنهج إذا تجنب الأثم
والخرج والمجود (والمبرورة) كآثمت المرأة وتغبر الطين وتعين اللبن (وبمعنى استفعل) ككبر وتعلم
(و) بمعنى (فعل) كتعدي الشيء وعداها إذا جاوزته وتبين وبين (والاغناء عنه) أي من فعل ككلم وتعدي
(واقفل) وهو (للاختاذ) كاذبح وأطبخ وأشتوى أي اتخذ ذبيحة وطبخا وشواه (والتصرف) ومبر عنه بالنسب
كاعقل واكتسب إذا تسبب في العمل والكسب (والمطاوعة) كأنصفته فانصف وأشملت النار فاشملت
(والتعير) كأتعب وأصطفى وانتقى (وبمعنى تفاعل) كآثروا وتشاورا (وتفعل) كآثمت وتبسم
(واستفعل) كأمعصم واستعصم (وفعل) كآقتر وقدر (والاغناء عنه) أي عن فعل كآستم أجزر والشي
الرجل قال في الارتشاق وأكثر بناء أقفل من التمدى (وانفعل) وهو (لمطاوعة فعل علاجا) نحو صرفته
فانصرف وقمعه فانقسم وسبكته فانسبك (ولا يبنى) انفعل (من غيره) أي من غير ما بدل على علاج من
فعل فلا يقال صرفته فانصرف ولا جعلته فانجبل ولا سمعته فانمع وكذا لول على معالجته ولا يكن ثلابة الانتقال
أحكمته فانكح ولا كلمته فانكلم وشذ نحو فحنته فانقسم وأدخلته فاندخل (ولا يبنى) من لازم خلافاً لابي
على الفارسي فانه زعم انه قد جاء من لازم تعومهم ومنفرد خرج على انه مطاوع أهو به وأغويته (واستفعل)
وهو (الطلب) كاستغفر واستعان واستظن أي سأل النفران والأعانة والأطعام (والتحول) كاستمر البغات
أي صار نمرا واستحجر الطين (والاختاذ) كاستعد عيدا واستأجر أجيرا (والوجود) كاستظلمت إذا وجدت
عظما (وبمعنى أفعل) كاستسدا زرع وأحسد (ومطاوعة) كاحكمه فانكح (و) بمعنى (فعل) كاستغنى
وأغنى (والاغناء عنه) كاستعيا واستأثر (وأفعل) وهو (للالوان) كاحمر وأسود (والصوب) كاحول (ولا
يبنى من مضاعف العين) فلا يقال في رجل أحمر بالميم أي لا يرجعه في الحرب أحمر بالميم من التقل (ولا من
مغل اللام) فلا يقال في رجل ألي وهو الأمر الشفتين للمي (وتل عينه ألف) نحو أجار وأحوال (وقيل)
وعليه الخليل (هو الأصل) وأفعل مقصور منه واختاره ابن عصفور بدليل انه ليس شيء من أفعل الا
وقال فيه أفعال (وافعول) وهو (للبالغة) نحو اخشوش الشيء كثرت خشوشته واعشوش المسكان
كتر عشبه (والمبرورة) كاحول الشيء صار حولا واحرقها بالميم والهلل صار كل منهما أخف أي مضيا
(وافعل واهوول وأفيل) ابنية (نواذر) كاجلوز إذا مضى وأسرى على السير واعلوط البعير إذا تعلق بعتقه
وعلامه واخر وطهم السير إذا اشتد وكاعشوج البعير أمرع واهيج الرجل تكبر (وماعداها) أي
الابنية المذكورة (ملحق) وفعل كقول الشيخ كبر وفعل كجهر أي رفع صوته بالتقول وفعل
ذوازة يادة كليب وفعل كيطر وفعل كمنبط أي أحدث غنبا لجام وفعل كسقى الرجل إذا ألقاه على ظهره

﴿مسئلة﴾ ما ليس فيه (أى فى أصوله (حرف علة صحيح) ثم ان سلم من التضعيف والمهزلة فسال أيضا (والا)
 فلا تسلك سالم صحيح ولا عكس والا بان كان ظوؤه أو عينه أو لامه حرف علة (فهو معتل بفأله) (يقال له) (مثال)
 لانه بائنا الصصح فى محته (و) معتل (العين أجوف) لان إعلاله فى جوفه أى وسطه (وذو الثلاثة)
 لمكون ماضيه على ثلاثة عند الاسناد الى التاء فهو خاص بالفعل (و) معتل (اللام منقوص) لتقصانه عن
 قبول بعض الاعراب (وذو الاربعة) لكونه على أربعتا حرف عند الاسناد الى التاء فهو خاص بالفعل أيضا
 (و) المعتل (بجوفين لغيب) لالتفاف حرف العلة فيه أى اجقاعها ثم هو (مقرون ان التوالى) كويل و يوم
 ونوى (والأخفروق) والمعتل بالثلاثة قليل جدا كواو و ياء لاسمى الحرفين فلها لم تنعرض لذلك
 ﴿مسئلة المضارع﴾ انما يحصل (بزيادة حرف المضارعة على الماضى) وذلك المهزلة والنون والتاء والياء لان
 معانها متماثلة وتماثل المعنى يقتضى تماثل اللفظ (فان كان) الماضى (جرحا) من الزيادة وهو (على فعل) بالفتح
 (ثلث عنه) فى المضارع أى قصبت وكسرت وضعت نحو ضرب يضرب ونصر ينصر ولا شرط للكسرة
 والفتحة فيوزان سواء كانت العين أو اللام حرف خلق كدخل يدخل ورجع يرجع أم لا (وشرط الفتح
 كونها) أى العين (أو اللام حرف خلق) وسبأ فى خصوصال يسأل ومنع بمنج بخلاف غيره وعله جواز الفتح فيما
 ذكر التضعيف لاستقلال حرف العلة واكتفى فيها اذا كان الفاعل نحو كل يأكل يسكنه ولو كانت العين واللام
 معان جنس واحد فلا فتح أيضا لكونها بالادغام نحو صبح يصع ولم اخذ الى تشبيده بكونه غير ألف كما فعل ابن
 الحاجب لعدم الحاجة اليه اذ لا يكون أصلا فى فعل كانه عليه شرح كلامه ثم الحركات الثلاث تستعمل فى
 الكلمة الواحدة كمنار صبح ونهق وديع ورجع وقد لا يستعمل فيها الاحركة كما تقدم وقد يستعمل
 فيها حركتان كمنار صبح وفتح وضم وما وكذا الضم والكسر فى غير الحلقى فيجبعمان
 كمنار فسق وعكف وقد لا كما تقدم فما أشكل فهل يتوقف فيه على الصنوع لاستعمال العرب الوجهين فى
 بعضه واقتصارهم فى بعض على وجه أو يجعل بالكسر لانه أخف وأكثر خلاف (وقيل يجوز ان فى
 كل مضارع معافيه أم لا قال أبو حنبل والذى يختاره انه سمع ابن الكسمر أو الضم اتباعه والاجاز فيه الكسر
 والضم) ولزموا الضم فى باب المبالغة على الصحيح) نحو صار بنى فصر به اضربه وكابر بنى فكبرته أكبره
 وفاضلى فضلته أفضله وجوز الكسائر فى عين مضارع هذا النوع اذا كان عينه أو لامه حرف خلق قياسا
 نحو فاضلى فضلته أفضله وفاضلى فضلته أفضله وحكى الجوهرى واضأى فوضأه أو مؤنه قال وذلك بسبب
 الحرف الحلقى وروى غيره شاعره فصرته أشعره وظفرتى فضفرتة أغفره بالفتح ورواية أبى ذر بالضم (و) لزمو
 الضم (فى المضارع المتعدى) نحو شيد وعيد لانه كثيرا تلحقها الضمائر المنسوبة فلو كسر (زم انما روج
 من كسرة الى ضمتين متواليتين فضم ليرى السان على سن واحد بخلاف اللام (و) لزمو الضم (فى الاجوف
 والمنقوص بالواو) للناسب وتوالتا لانه قلب باء فليس بالناقى نحو قال يقول واحد يجود ودعا دعو وعلا صلا
 (و) لزمو (الكسر فهما) أى فى الاجوف والمنقوص (بالياء) لما ذكر سواء كان غير مثال نحو باع يبيع
 ورمى يرمى أم مثلا نحو رقى بى (و) لزمو الكسر (فى المضارع اللازم) نحو صبح يصع وضغ يضح وأن يأن
 (و) لزمو الكسر (فى المثال) نحو وسم يسم ثلاثا ثم اثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبة للتحذف وهى
 وقوعها بين ياء وكسرة فليزم واو بعد هاضعته وهو مستقل وسواء كان صحيح اللام أم لا نحو وفى بى هذا اذ لم
 تكن عينه أو لامه حرف خلق (فان كان عينه أو لامه) حرفا (حقيقا فالفتح) (وارد) (أيضا) مع الكسر نحو
 وعديد ووضع يصع يرمى التاء تيمنا لان يكون منقوصا ويكون يائيا فيه الكسر كما سبق فنحو روى بى

(أو) كان الماضي على (فعل) بالكسر (تفتت) العين في المضارع نحو علم يعلم تخضع بما خلفه عنهما (وتكسر)
 أيضا (في المثال) لتسقط الفاء فتصل الحقة نحو ورث ورث وورث يورث وجاء الغنم فيه بالاشوذ كوله وهو هل
 ولم يضم في هذا الباب كراهة اجتماع فصلين وهما الكسر والضم في باب واحد (أو) كان الماضي على (فعل)
 بالضم (ضعت) أيضا في المضارع نحو ظرف يظرف لأن هذا الباب موضوع للمصنف اللازمة مختير للماضي
 والمضارع في حركة لا تتصل إلا بضعف أحدي الشفتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين اللفاظ ومناها (ومعنا)
 ذلك (الذكر) شاذ كفتح مضارع أبي وركن وقط وإنس حلق العين أو اللام وكنت المضعومة وكسر
 مضارع نحو وب وجب وعلم المضاعف المتعدي وحسب ونم المكسور وطاح وتاه الواو العين وضم مضارع
 فروكز وهب المضاعف اللززم وحضر وقط المكسور (أولفة) غير صحيحة كقول بني عامر قل يثقل بثمنهما
 ووجه بالكسر بضم بالضم وقول طي يثقي بفتحها وقول فهم ضللت فصل بكسرهما (وغيره) من
 الرباعي والزبد منه ومن الثلاثي (يكسر ما قبل آخره) في المضارع سواء كان عين الفعل أو اللام الأولى
 كدسج يدسج وقاتل يقاتل (مالم يكن أول ما ضمه تاء زيدة) وذلك تشعل وتغسل وتضلل فلا يميز ما قبل
 الآخر فتوصل يعلم وتجاهل يتجاهل وتدرج يدسج إذ لو كسر لا تبس أمر غاطها بمضارع علم وجعل
 ودسج إذا غابرة حقة لا تحي بحركة التاء وقد لا يرفع اللبس لاحقال النهول عنها ولم يستثن ابن الحاجب
 تغسل ولا بد منه واستثنى الكسر واللام نحو أحر واجار فاته يقال فيه يجمر ويحمار والتعقيق أنه لا يستثنى لانه
 كان في الأصل مكسورا وزال بالأدغام (ويضم حرف المضارعة من رباعي) أي ماض ذي أربعة أحرف
 (ولو بزيدة) نحو يدسج ويكرم ويضمه (والايتج) نحو يذهب وينطق ويستخرج ووجه ذلك
 بأن الثلاثي كثير في كلامهم وما زاد على الرباعي قيل فاختاروا الفتح لثقلته للكثير والتعجيل والضم للقليل
 (وكسره) أي أول المضارع (الاياء) كسر نائي الماضي كنظم (أو زيدة أوله تاء) كنتدسج وتعلم (أو)
 وصل كنتعين (أو الياء) أيضا (مطلقا) قرئ فاتهم يألون كاتألون بكسر الياء التاء (أوفى) ما فؤوه
 واو نحو (وجل) وقرئ به (وقلب الفاء) التي هي واو (حيث ذيله) لوقوعها ساكنة بعد كسر فتوصل (أو الفاء)
 نحو ياجل (لغات) منقولة

مثله (الامر من ذي هنز) للوصل (يفتح به) نحو لفظك واستخرج واقدرد واخشوشن (وغيره) يفتح
 (بتالي حرف المضارعة) ان كان ضمرا كالآن نحو دسج يدسج أو أصلا نحو أكرم إذا لاصل في يكرم يؤكرم
 (فان كان) تالي حرف المضارعة (ساكنًا قبل وصل) يفتح نحو اضرب واعلم واتخرج (وحركة ما قبل آخره
 كالمضارع) لانه ما خوفته

مثله (في الفعل المبني للفعل) (الجهور) ان فعل المتعدي (غير) من فعل الفاعل فهو فرع عنه (وقال الكوفي
 والمبرد وابن الطراوة أصل) ونسبه في شرح الكافية لسينويه (لأن ومه في أفعال) فلم ينطق لها بفعل كزهى
 وعنى فلو كان فرعًا لزم أن لا يوجد لأحييت يومها ليل ويدين العرب قد تستثنى بالرفع من الأصل بدليل
 انه وردت جموع لا مفردا كذا كبر ونحوه وهي لأشك أن ان عن المفردات قال أبو حيان وهذا الخلاف
 لا يصح كبر فائدة (ويضم أوله مطلقا) ماضيا كان أو مضارعا (و) يضم (معه تالي ذي تاء) مزيدة سواء
 كانت المضارعة فتوصل وتبوعه وتدرج أم لا وتوكل وتغير حذرا من الالتباس (ويقلب ثالثه) أي ذي التاء
 (واوا) لوقوعها بعد ضمة كافى فتوصل (ويضم مع الأول أيضا) ثالث ذي (هنز) للوصل لثلاث لبتس بالامر في
 بعض أحواله نحو استخرج واستعلى (ويكسر ما قبل الآخر في الماضي) كاتنضم (ويفتح في المضارع)

كضرب وتعلم ويستخرج (فان كان الماضي مثلاً) أى معتل الفاء (بالواو جاز قلبها مرة) سواء كان
 مضارعاً أو قديماً ودأماً لأصوات على وعد جميع اللام كمثل أم لأصوات في (ق) (أو جوف) أى معتل الذين
 (وأعل فيه القلب ياء) لان الأصل في قال ويا ع متلاقول ويبيع استقلت الكسرة على الواو والياء فقلبت
 الى الفاء بعد حذف ضمة الفاء فقلت الياء وانقلبت الياء الواو لسكونها بعد كسرة ضار قبل ويبيع والقلب واوا
 بحذف حركة العين لان الثقل انما انشأ منها وايقاع ضمة الفاء فقلت الواو وفت الياء الواو فوعدها كته بعد
 ضمة نحو قول وروع قال ليت شبابا يروع فاشتريت وقال حوكت على نولين اذفعاك وقال نوط الى
 صلب شديد الجمل (والانتماء وأقصمها الأولى) ونهاورد القرآن قال تعالى وقبل يا أرض ابلي وغيض الماء
 (ثم الانتماء) وبقرى وحقيقته ضم الشقين مع النطق بحركة الفاء بين حركتى الضم والكسر بمنزلة ضمهما
 (وشرط) أبو عمرو (الداقي اسماعيل) أبو عمرو (ابن الطفيل عنه) أى عدم اسماعه (المتراد) بعنده
 (الروم) لانما اشار الى الحركة من غير ضرورة وتخرج بقيد الاعلال ما كان معالولاً بعل نحو عروى فى المكان
 فحكه حكم الصريح قال ابن مالك (وتعين أحدها) أى اللغات الثلاث (انفا أسند) الفعل (للتأني والندون
 وأليس بغيره) من الاشكال فى بعت وزنت ونخت وتعين غير الكسر وفى وزن وقدن وزعن يتعين غير
 الضم ثلاثين بفعال الفاعل قال أبو حيان وهذا الذى ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا
 الثلاثة وان أليس بى بالواو بالاياء كالم بالواو بعين قالوا عتار لاسم الفاعل أو اسم المفعول والفاعل بينهما
 تقديرى لا لفظى (وبغير اللغات الثلاث فى وزن انغل واقتل من) الاجوف الممل نحو اقتيل واختر واقتود
 واختر واقتد واختر بخلاف غيره ولو اعل نحو اختر وحكم الميزة تابع للعين فكسره ونضم ونظم كذا
 قال ابن مالك وقال ابن ابي ربيع نضم مطلقاً لان الكسر فى الانتماء عارض وقياساً حاله الكسر على أمر
 الخاطبة نحو اغزى وفرق ان الناشئ بان هذه حالة عارضة بخلاف اختر ونجوه فان ذلك صار أصلاً للمعتل
 ملتزماً بان الكسر فى اغزى للضمير المتصل وهو ممرض للانفصال وهذا الأمر عارض فى نفس الفعل لازم
 له الاثنى منفصل (وأكثر خطاب) ان يجرى فيه (غير الأولى) والتمز القلب ياء (و) أنكر أبو الحكم الحسن
 ابن عذرة فيه (الثانية) وأجاز فتح القلب ياء الانتماء (وتقلب فى المتارح فى الجميع ألفا) لان الأصل مثلاً
 يقول ويبيع وينقود ويختار تقلت حركة الواو والياء الى العين استعلاء لهما قلباً الفاعل كمال فى الأصل وانفتح
 ما قبلها الآن (و) تقلب (لام) الماضي (المعتل اللام) بالالف (ياء) وان كانت متقلبة عن واو نحو غزى فى غزا
 وهدى فى هدى (وأوجب الجمهور ضم فاء المضارع) ثلاثياً كان أو غير نحو جوب واشتد قال تعالى هذه
 بضاعتنا ردت اليانا (وأجاز قوم الكسر أيضاً) أجاز (المهاذى) الانتماء وبهما قرأى فى ردت (ولا يأتى هنا)
 عند الاستناد الى التأني ونحوها (الاياء) لحصول الفتحة حيث شذف ظهر (ولا يأتى) هذا البناء (فعل جامد كذا ناقص
 من) كان وكادوا أحوتهما (على الصحيح) وقالا الفارسي وجوز سيبويه والسبيري والكوفيون قال
 أبو حيان الذى يختاره مذهب الفارسي لانه لم يجمع والقياس ياءه

بمسئله تبنى صيغتنا التعجب وأفضل التفضيل من فعل ثلاثى مجرد تام مثبت متصرف قابل للكثرة غير مبنى
 للمفعول ولا مبرع فاعله بافضل فعلا فلا يشيان اختياراً من اسم ولا من فعل ربلى كدحرج ولا ثلاثى من بدأ فعل
 كان أو غيره ولا ناقص ككان وكادوا أحوتهما بطل بأهم الجوز والزمان ولا دلالة لها على الحدث فلا فائدة فى التعجب
 بها ولا منى لزومها معاج بالفاء وأجوازاً نحو ما ضرب لان فعل التعجب مثبت فعالان مبنى من معنى ولا غير
 متصرف كنعلم وبس ويدع ويذكر لان البناء منه تصرف ولا ما قبل البكرة والفاضل كان وفى وحلت

اذلا من به فيه بعض فاعلى على بعض ولا مبنى للمفعول لزوما كزهي أولا كضرب لحوف اللبس ولا ما فاعله أى
وصفه على افضل كحمر وسود عور وعلما لجمهور بان حق ما باعنا منه ان يكون ثلاثا معناه أصل هذا النوع
ان يكون فعله على افضل قال ابن مالك وأسئل منه ان يقال لأن بناء وصفه على افضل ولو بنى منه افضل تفضيل
لا تلبس أحدهما بالآخر واذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجرى بها معرى
واحدا في أمور كثيرة وهذا التعليل جزم ابن الحاجب (وجوزة الاختش من كل فعل من زيد) كأنه رأى أصله لأن
أصل جميع ذلك الثلاثى (و) جوزة (قوم من اهل) فقط كما كرم واختاره ابن مالك ونسب لسيديو ومحقى أصحابه
ونالها وجهه ابن عمفور يجوز ان لم تكن الهزمة فيه لنقل ومن المموج فيه ما اتقنه وما أصوبه وما
أخطأه وما أسره وما أعده وما أسنه وان كانت للنقل لم يجوز وان سمع فشاخو ما أأناء للعرف وما أعطاه
للدرام (و) جوزة (قوم من الناقص) قال ابن الانبارى تقول ما أكون عبد الله قائما أو كونا بعبدة الله
قائما (و) جوزة (خطاب) الماردي (وابن مالك من فعل المفعول اذا أمن اللبس نحو) ما أحسنه من جن
وما أشغله من شغل وما أزهاه من زهى قال ابن مالك وهو في التفضيل أكثر منه في التعجب كزهي من
ديك وأشغل من ذات التعيين وأشهر من غيره وأعذر والوم وأعرف وأتكر وأخوف وأرجى قال كعب
* فلهو أخوف عندى * (و) جوزة (الكسائى وهشام والاختش من العاهات) نحو ما أعوره
(و) زادا أى الكسائى وهشام (والالوان) أضاف نحو ما أجره ومنع ذلك الاختش كسائر البصريين (ونالها)
قال بعض الكوفيين يجوز (من البوادى والبياض قطعا) دون سائر الالوان. (وقد ينفي مع استفاء الشرط)
في فعل من صوغ التعجب والتفضيل منه (فعل آخر) يصاغ منه نحو قال من المقابلة لا يقل منه ما قبله استثناء
بما أكثر فاعله وما أتوه في ساعة كذا كما استثنوا بترك عن ودعت قال ابن عمفور وغيره ومن الأفعال التى
استثنى عن الصوغ فيها قام وقد وجلس وغضب وشكر استثناء بما أحسن قبله ونحوه وقال ابن الحاجب
لأنها لا تنصو رفها الفاضلة فلا يرجع قيام على قيام بدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس (وما فقد)
الشرط (توصل إليه بيمائر) يصاغ منه (ونصب بمد والتعجب منه بعده) مفعولاً لها الفعل وتميزا في افضل من
(أو جر بالياء) في اهل نحو ما أشدد حرجه وجرته وكونه مستقبلا واشدد بذلك وهو أشدد جارا من الم
ويؤى بمد المبنى والمبنى للمفعول غير صالح ابتداء للفعل ما منصوما كثيرا لا يقوم وان يضرب فلان أمن اللبس
بأن كونه صريحا نحو ما أسرع نفاس هند وما لا مدبر مشهورا اى به ضلها ما منصوما كثيرا ما يذرى بالشر
وأكثر ما يذرى ولا ينقل فلان بالمداد لا ممدبره ولا بما لا قبل الكثرة فبما ذكره ابن هشام ومثل غيره بما أجمع
مونه وأبجج بوجهه ولا بما يلزمه الذى أو التهى من يلب كان وأجاز ابن المراح ما أحسن ما ليس به كرك زبد ولا
ما يزال يذكرنا ولا تحذف حمزها أفضل (وشذحذف حمز تخير وشرى التعجب) سمع ما خيرا اللين المصص وما
شره للبطون والأصل ما أخيره وما أشره فلما حذفت الهزمة تقلت حركة الياء الى التاء ولم يتجه الى ذلك فى شر
وبعضهم يحذف ألفه سالما لئلا السا كنين يقال غيره وعسنة وعشبة (وكرر) حذفها منهما (في التفضيل) الكثرة
الاستعمال نحو هو خير من فلان وشر منه وندراياتها فيها فى قوله بلال خير الناس وابن الأخير وقراءة
أبى قلابه من الكذاب الأشر كما نشر الحذف من غيرها كقوله وحب شئ الى الإنسان ملنعا * (وما
ورد بخلاف ذلك فشاخ مفعول) لا يقاس عليه (كافن به) من قولهم هو فن كذا أى حقيق صنع من
اسم وكذا قولهم ما أذرع فلان من امر أذرع أى خفيفة البدن الفزل كذا قال ابن مالك لكن سكى ابن القطاع
فدعت المرأة (وما أخصره) من اختصر فهو من غير الثلاثى مجرد من مبنى للمفعول (و) ما أعساه وأعس

به من عسى وهو جامد (و) ما (أزهاه) من زهى وهو مبنى للفعول (و) هي (أسود من القار) كذا
 في حديث صفتهن من سود فهو أسود وسوداء في صفة الخوض ماؤه أبيض من اللبن (وأشغل من ذات
 الصين) من شغل وهي مبنى للفعول (قال أبو حيان) وشذ أيضا (قولم ما أعظم الله وما أقدره) في قوله
 «ما أقدر الله أن يبدى على شططه لمعلم قبول صفات الله الكثرة» والخثرة وفاقا للسبكي وجاعة (كان السراج
 وأبي البركات ابن الأنباري والمصري) جواز (والعنى في ما أعظم الله أنه في غاية النظمه ومعنى التعجب فيه أنه
 لا ينكر لأنه ما عارفيه القول وإعظامه تعالى ونظمه الثناء عليه بالنظمه واعتقادهما كلاهما حاصل والموجب
 لهما أمر عظيم والدليل على جواز إطلاق صيغة التعجب والتفضيل في صفاته تعالى (قوله أسمع به وأبصر) أى
 ما أسمع وما أبصر (و) قول أبى بكر رضى الله عنه فيار واه اسحق في السيرة عنه أبى رب (ما أحملك) أى رب
 ما أحملك أبى رب ما أحملك وقوله صلى الله عليه وسلم (لله أرحم بالؤمن) من هذه ولدها وقوله لأبى مسعود
 وقد ضرب عمالوك لله (أقدر عليك) منك عليه وأمسلم هذه شواهد محيطة لم يذ كر السبكي منها إلا ترى
 بكر وبجيت كيف يذ كر هذين الحديثين المشهورين والمثله أنه تكلم على التعجب وها في التفضيل
 «بناء المصدر» أى هذا مجته (يطرد لفعل) بالفتح (و) (بالكسر) حال كونهما (متعديين فعل) بالفتح والسكون
 جميعا كان كضرب ضربا وجهلا أو معتلا كوعود عدا باع يباع وقال قولاً لورى ريبا وفزى غزوا
 ووطى وطئا وخاف خوفا وفنى فنيا أو مضاعفا كردد أو مستمسا أو مهورا (١) ورثت الدابة ولدها أما
 أحبته (وشرط ابن مالك لفعل) المكسور (أن يفهم عملا بالفعل) كضرب ضربة وشرط ريبا وبلغ بلغا
 (ومنع ابن جود قياسهما) أى مصدر الفعل وفعل فقال لا يترك مصادر الفعل الثلاثى إلا بالباع فلا يقاس على
 فعل ولو عدم الباع (و) (يطرد لفعل) بالكسر (لازم لفعل) يقتضين جميعا كان كضرب ضربة أو معتلا
 بكوى كوى وجوى وجل وجل وعور عورا وردى ردا أو مضاعفا كشل شلالا (الافى الألوان والعيوب ففعلة)
 بالضم مصدره المطرد كعمر سمرة وجر جرة وأدم أدمه (و) لفعل بالفتح (لازم لفعل) بضم الفاء سواء كان
 جميعا كركع ركعا وخرج خرجا أو معتلا كوقفت وقوفاً وغابت الشمس غيبا أو فى دواء ضى مضيا
 مضاعفا كرمى رما (فان كان لفعله ففعلا) كسعل سعالا وعطس عطاسا (أو سبغ ففعل) كرحل رجلا
 (و) يكونان) أى فعال وفعل (لصوت) كصر صرا أو صهل صهيلا (ويحتمل فعال بالمتفوص) كرخا
 رغاء فلا يأتى على ففعل (وغلب ففعل فى المنع والقلب) والاضطراب (فعلان) بفتح الفاء والعين يتحقق
 خفقتا وجل جولا (والأباه) أى الانتناع (فعال) بكسر الفاء كضرب ضربة ورجع رجعا (واللحرفة
 والولاية ففعلة) بالكسر ككتبت كتابا وخاط خطا وولى ولاية ونقب نقابة (أو لفعل) بالضم (ففعلة)
 بضم الفاء كعصب صعبة وسهل سهلة (وفعالة) بالفتح كفضض فضحة وجز جزالة (وقيل فعل (٢) ولأفعل
 (ففعال) سواء كان جميعا أو معتلا أم مضاعفا متديا لم يلزم كركم كراما أو مسى مسيا أو أجل إجلالا
 وأعطى إعطاء (واستعمل استعمال) كاستخرج استخراجا (ولفعل تفعيل وتفعلة) ككرم كرميا وتكرما وتكرمة
 وهنأ هنأ وتهنئة (وتخصص) تفعلة (بالفعل) فلا يرد فيه التفصيل كركب تركبة (ولفعل ففعلة)
 كدحرج دحرجة (فيل وففعال) بالكسر كرمى رما (والاصح انه سماع) لا قياس فان كان مضاعفا
 كركل ففعال بالفتح له مطرد كركزال (ولفعل فعال ومفاعلة) كقاتل قتالا ومقاتلة (و) بضم
 (فيا فافه ياه) كياسر ياسرة ونفد فى فعال كياوم يولما (و) المصدر المطرد (لما أوله تاء) وهو تفضل

وتفاعل وتعمل وملحقاتها (وزنه بضم رابعه) وهو العين نحو تدحرج حواشيتان تقاقلان وتوايا
وتكروم تكروا في الملحقات تسمى بل وتسمى (فان اعتل خامسه فيكسره) نحو نجعي قجيا وتقلي
تقليسا (و المصدر المطرد (لذي الهمزة وزنه مع كسر ثالثه) وزيادة (الف قبل الآخر) كاجتمع اجتماعا
واقطع انقطاعا واستخرج استخراجا واطمان اطمئنا واجرهم اجرهم واجاموا وجلوا وادوا عشوشا وعشيشا
واجر اجرا واجر اجرا (وما عد ذلك مسموع كشكران) مصدر شكر (وذهب) مصدر ذهب
(و هجعة) مصدر هج (وشبع) مصدر شبع (وكذاب) مصدر كذب (وتقال) مصدر تلقى (وجاء)
المصدر (على مفعول قليل) كيسور ومصور ومقول ومقنون ومجلود (و) على (فاعله اقل) كباقي وعافية
(وزعم بعضهم قياس التفعيل) قال (الفرامهون التفعيل) وزعم (قوم قياس فعيلى)

مسئله يدل على المرة من الثلاثى المارى من ناء بفعله) يقع الناء سواء كان مصدره على فعل كضربة
أولا كخرجه من خروج لان المصدر المطلق منزلة اسم الجنس فكأفرق بينه وبين واحده الناء كذلك المصدر
(و) على (المثبتة) أى الثلاثى المارى من التاء بفعله) بالكسر بكسرة (ولا تكون) الهيئة (من غيره)
أى غير الثلاثى وهو الراجى والمزيد (غالبا) وشنحسن الامعة من اعتم والخمر من اخفر والقلمة من تقمص
والنقبة من تنقبت (والمرونة) أى من غير الثلاثى المارى من التاء أيضا (بالتاء) بان تلحق في مصدره نحو
انطلاقه وما فيه التاء في الصور الثلاث يدل على المرة والهيئة بالوصف كرجة واحدة واستعانة واحدة ونشدة
عظيمة ثم انما تلحق التاء الانيابة المقيسة دون المجاعة فان كان له بناء مقيسان أو مسموعان لحقت الغلبة في
الاستعمال نص عليه سيويه وغيره قال ابن هشام ويظهر ان نحو كدرة سماه تاوليس على فعله ولا فعله
يجوز ان يرجع به الى فعله وفعله للدلالة على المرة والهيئة ولا يحتاج الى الصفة اذ لا يلبس

مسئله (يصاغ من الثلاثى مفعول) يقع الميم والعين (قياسا للمصدر زمان ومكان ان اعتلت لامه مطلقا)
سواء كان مفتوح العين في المضارع أم بكسورها أم مضموها لانلا أم لا كزنى ومزى ومدى وموى (والا)
بان كان صحيح اللام (تكسر العين ان كان مثالا بالواو) كوعد ومورد ووقف لأن الواو بين الفتحة والكسرة
أخف منها بينهما وبين الفتحة فان كان مثالا بالياء فيالفتح كيمس وتكسر العين أيضا في غير المصدر أى في الزمان
والمكان (ان كان من فعل بالكسر غير مثال منقوص ولا منقوص لهما يبينان على المضارع لتوافق حركة
عينها حركة عينه لكونها شئت منه كضرب بخلاف المصدر فانه بافتح كضرب وبخلاف الثلاثة من
يفعل أو يفعل فاتها بالفتح أيضا كمشرب ومقتل (وما عينه ياء (١) ويصاغ من غيره) أى الثلاثى
(الثلاثة لفظ المفعول) في المشتمل مصدره باسم الله مجزها ومزها أى اجزأها وارساؤها ومزفانهم كل
مزمق الى الربك ويشتد المستقر أى الاستقرار (وما عد ذلك مسموع) لا يقاس عليه (كالشرف)
والمطلع والمغرب والمرفق والمفرق والمجزر والمخسر والمسقط والمنبت والمسكن والمنسل والمسجد بالكسر
والقياس فيها

مسئله (بناء الآلة) مطرد (على مفعول) بكسر الميم يقع العين (ومفعول ومفعلة) كذلك كمشفر
ومجدح ومقتاح ومقتاش ومكسحة (والمفعول) بضم عين (والمفعول) بفتح عين (والمفعول) بالكسر (محض)
ولا يقاس عليه كضل ومسقط ومدخن وإزات آلة تأريث النار أى اضرها وما هو سراد ما يسرد به أى يجوز
(و كثر مفعول) بكسر الميم وقع العين (المكان) كمنطج لمكان الطنج ومرفق لبيت الخلاء

في بناء الصفات أي هذا ما بحث انيقاس الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثله المباشرة (يطرد في اسمي
 الفاعل والمفعول من غير الثلاثي زنة المضارع بالبدال وله ما مضوم وكسر متوال آخر) أي ما قبله (في الفاعل
 وقصه في المفعول) ككسر ومكرم ومستخرج ومستخرج (ومنه أي الثلاثي (زنة فاعل) في الفاعل ككتاب
 وعلم (و) زنة (مفعول) في المفعول كمضروب (لكن صفة) فعل المكسور العين (اللازم في الاعراض
 فعل) بالكسر كضريح فهو فريح (و) في (الألوان والماهات اهل) كاجر وأسود وأعور وأجهز (و) في
 الاستلاء وضده فعلان كشيخان وران وصديان وعطشان (وصفة فعل المضوم) ولا يكون الا لازم ماضل
 كضخم (وفعل) كجميل (وهذه) الأوزان هي الصفة (المشبهة ولا تأتي من تمتد) بل من لازم (وقل فيها)
 وزن اسم (الفاعل) فطو طاهر القلب وينطق اللسان وينسب الوجه (خلافا لمنع مجازاتها المضارع)
 وهو الزمخشري وإن الحجاب قال أبو حيان ولا التفات اليه لا تنافهم على أن ضامرا الكسح وسام الوجه
 وخامل الذكر وحائل اللون وظاهر الفاقة وطاهر العرش ومطهر القلب صفات مشبهة هي مجازية له قيل
 ولقاتل ان يقول ان هذه الصيغ ونحوها أساءة فاعلين قصد بها الثبوت فهو ملت بمعاملة الصفة المشبهة لانها صفات
 مشبهة (وورد الفاعل) بغير قياس من فعل المفتوح (على فيعل) كعفو وعفيف ونح فهو خفيف
 (و) على (فعل وفعل) فهو ما يهوى ويسد فهو سيد (وفعال) فهو جاد فهو جواد (وغيرها) كفعالان
 فهو نفسان وفي فعالان كجبان من باح وفعل كدفع من خنع (و) ورد (للمفعول على فعل) بفتحة
 كقبض بمعنى مقبوض (و) على (فعل) بالكسر والسكون كزنج بمعنى مذبح (و) على (فيعل)
 كقتل ومصرع ورجع (وقاسه) أي فيعلا (بضمهم فباليس له فيعل بمعنى فاعل) نقله في التسهيل ولم
 يستغفره انه يقال في شرح الألفية فيعل بمعنى فاعل كثير وعلى كثير لم يقس عليه لاجتماع غيره كلام
 أبيه في شرح الكافية حيث قال وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه لاجتماعه فظن انه عالم بالآوزان الثلاثة وأما
 هو خاص بفعل وفعل لانه فعل ما بعد بعد أن ذكر ان محي فيعل كثير وأنه لا يقاس عليه ولم يرد في ذلك
 اجتماعا ولا خلافا لقيد المذكور للقياس به عليه أبو حيان ولا بد منه فان ما له فيعل بمعنى فاعل كعلم وحفظ
 وقدر لا يجوز استعماله في المفعول وفاقا لئلا يلبس قال وينبغي أيضا ان يقيد بكونه من فعل ثلاثي مجرد ونام
 منصرف لان ما وجد عن العرب مصوغا كلفك انما هو مصوغ بماء كراه (و) وردت (صفة فعل)
 المكسور (على فعل) بضمين (وفعل وفعل) بالضم والسكون (و) وردت صفة (فعل) المضوم
 (على فعل) بالفتح والكسر كحصر فهو حصر (وفعل) كحصر (وفعال) كجبان (وفعال) بالضم كاجماع
 (وغيرها) كاشجع وصريحان وحسن وعرض وغيره وضاع (واذا ثبت صفتين مفتوح العين ومضومها بنى على
 الفتح وأمثله المباعدة تأتي من ثلاثي مجرد غالبا) وشذبتا وهما من فعل كدراك من أدرك ومطامن أعطى ونذر
 واليم من أنذر وآلم وزهوق من أزهق
 الثاني أي هذا ما بحثه (هو فرع التذكير) لانه الاصل في الاسماء إفعال من شيء يذكر أو يؤنث الا ويطلق
 عليه شيء أو شيء مذكر في لغتهم (ومن ثم) أي من هنا وهو كون التأنيث فرعاً على من أجل ذلك (احتاج
 الى علامة) لان الأشياء الاولى تكون مفردة لا تركيبها والتواني تحتاج الى ما يميزها من الاول وبدل على
 مثنويها بدليل احتياج التثنية الى علامة لانه فرع التذكير واحتياج التثنية وشبهها لانه فرع الإيجاب
 (وهي) أي علامة التأنيث (التي مقصورة ومحدودة قال البصري وهي) أي المحدودة (فرع) عن القصور
 أدلت منها هرة لانهم لا أرادوا ان يؤنثوا ما فيه ألف لم يمكن اجتنابها لثلاثتها والمتاها ما ساسا كنب فأدلت

المتطرفة للدلالة على التأنيت من ذلكا خبرهما وخصت المتطرفة لانها في محل التثنية وبطلان التسع قوطها في الجمع
 كصمري ولولم تكن مبدلة لم تحذف كالم تحذف في جمع قري قال الكوفي بل هي أصل أيضا (وتاء) وهي
 أكثر وأظهر دلالة (وقد تنفر) التاء في اسماء (تصرف بالضمير) يعود اليها نحو الكسفا كلها (والاشارة)
 كهنه جنم (والردفي الضمير) كهنيدة (والنبر والحال والتثنية) نحو الكسفا المشوبة أو مشوبة بالهذبة
 (والعدد) أي سقوطها منه نحو ثلاث هنود (والغالب) في التاء (ان يفضل بها وصف المؤنث من المذكر)
 كضارب وقائمة وحسنوصبة (وقلت) للفصل (في الجوامد) كأمري وأمرأة ورجل ورجلة وغلان
 وغلانة وأذان وانسانه وحار وقواسد وأسدة وبرذون وبرذونة وهذا النوع لا ينقاس (وجاءت لتمييز
 الواحد من الجنس كثيرا) كقروعة وقروعة وقروعة (ولم تكن قليلا) ككلا الواحد وكما للجمع (وللبالغة)
 وكراوية (وتأكيدها) أي المبالغة كملامة (وتأكيدها التأنيت) كنجونة أو تأكيده (الجمع) كجارية
 وخولة (أو) تأكيده (الوحد) كطرفة وعرفة (والعرب) أي الدلالة على انه يعنى عرب ككلمة جمع
 كيلج ككيل وموازجة جمع موزج الخف (والنسب) أي الدلالة عليه نحو المبالغة والاشاعة والازارفة في
 النسب الى المهاب والاشمت والأزرق أي الأشخاص النسبون الى ما ذكر دلت التاء على انه جمع بطريق
 نسب لاجمع بطريق الاسم كإثرا لجمع وعبر بعضهم عن ذلك بما يعوض من يائه (و) تكون (عوضا)
 من فاء كلمة أو عين كافامة أو لام كلفنة ولفنة تمثيل كتركية (وغير ذلك) قال أبو حيان كالنصب والجمعة
 نحو ياتحجر برارة ومعناه السبيون والبربرون لا يحصل التاء فيه لاحد المعنيين لانه ليس أولى بهما من الآخر
 وكالفرق بين الواحد والجمع نحو يقال وبقالة وجار وجارة وبصري وبصرة وكوفي وكوفية قالوا لا يدخل
 هذا تحت تميز الواحد من الجنس لأن هذان الصفات لامن الأجناس (والغالب ان تلحق الوصف الخاص
 بالمؤنث) كحاض وطارق وطابت ومبرضع لمسلم الحاجة اليها بأمن اللبس ولا نهائي الاصل وصف مذكرة كانه
 قيل شخص حاض وطارق ولا نهائي معنى السبب أي ذات حيض وذات طلاق على الاول الكسافي والثاني
 سيبويه والثالث الخليل (و) الغالب ان (لا) تلحق (صفة على مضارع) بكسر كذا ومنتان ومطار
 وشنيعة بمعنى موقنة (أو مفعول) بالكسر وقع العين كقشم (أو مفعول) كطير وشنيعة (أو مفعول
 لفاعل) كصبور وشكور وضرب وشذوذة بخلافه بمعنى مفعول ككولة بمعنى مأكولة ورغوة بمعنى
 مرغوة أي مروضعة (أو مفعول للمفعول) كجريح وقيل (ما) دام (لم تحذف موصوفة) فان حذف لحيته
 نحو أيت قسيلة بني فلان لتلايلس وكذا اذا جرد عن الوصفية نحو ذبيحة ونطصوكة كذا قيل بمعنى فاعل كرىضة
 ونظريفة وشربيقوشد أو صديق (وقيل ذكر المؤنث وبالعكس) جلال المعنى نحو ثلاثة أنفس من قوله
 ثلاثة أنفس وثلاث ذود أو لحق التاء في عدده جلال على الأشخاص وسمع جاءه كتابي فاحترق هانت الكتاب
 جلال على الصيغة (ونه) أي من تأنيث المذكر جلال المعنى (تأنيث الخبر عنه تأنيث الخبر) كقوله تعالى
 ثم لا تسكن قسنتهم الآن قالوا أنت المصدر المتبلي بمان والفعل وهو اسم تسكن وهو الخبر عنه تأنيث الخبر وهو
 قسنتهم وقوله قل لا أجد فيها أوحي إلى عمر ما على طاعم بطعمه الآن تكون ميمته أنت تكون واسمها ضمير
 مذكرة عائذ على الحرم لتأنيث خبره وهو ميمته (نم جازي ضمير مذكرة ومؤنث توسطهما)
مسئلة تلحق آخر الماضى ناسا كنهرفا وقال الخليلي اسما مابعد هاء لانها أومبدا أخيرة الجملة
 قبله ولم تلحق آخر المنارع استثناء بناء المنارع ولا امر استثناء بالياء ولحقها آخر الماضى (اذا أنفلتت) (اذا أنفلتت)
 دلالة على تأنيث فاعله (وجوابا بان كان ضميرا مطلقا) أي لحيثي أو مجازي فهو عند قامت والشمس

طلعت (أو نأظها حقيقيا) وهو ماله فرج من الحيسوان فتوقفت هند (وتركها) مما ذكر (ضرورة على
الاصح) كقولهم ولا أرض أبقل إياها * وقوله حتى ابتأى ابن يمش أبو حملا وقال ابن كيسان يقاس عليه
لأن سيوبه حكى قال فلانة (وثألتها) قاله الكوفيون (يجوز) القياس (في الجمع) بالالف والتاء دون المفرد
فقال قام الهندسات قياسا على جمع التكسير (وراجحان كان) ظاهرا (مجازيا) نحو طلعت الشمس ومن
تركه وجع الشمس والقمر فانظر كيف كان عاقبة تكريمه (أو حقيقيا) مفصولا بتغيير (إلا) فتوقفت
اليوم هند من تركه. إذا جاء كم المؤمنات * إن أمر أغرمتكن واحدة * (ومساويان كان جمع تكسير
أو اسم جمع مطلقا) أي لم ذكر أو لمؤنث فتوقفت الز: بودو قام الز: بود. وقالت الاعراب. وقال نسوة. (أو جمعا
بالالف والتاء لم ذكر) نحو جاءت الطلعات وجاء الطلجان بخلاف مؤنث فان التاء واجبة في سلاسة نظم واحدة
نحو جاءت الهندسات إلا لغة قال فلانة (أو اسم جنس لمؤنث) فتو كثرت التفتل وكثر التفل (ومنهم
وبس) نحو نمت المرأة فلانة ونم المرأة لأن المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة في المدح أو اللطم وكذا
نمت جارية هند ونمت جارية هند (فان كان فاعلهما لم ذكر كفى به عن مؤنث جاز لحاقها بالآجود) نحو
هذه الدار نمت البلون نمت البلد وفي عكسه الإتيان آجود فتو هذا البلد نمت الدار ونمت الدار (ومر جوجان

فصل بالا) نحو مارت من رينة فوم في حربنا إلى بنات الم

(ونيل ضرورة) لا يجوز في النثر ورد بقرائة. أن كانت الامة واحدة. بالرفع (وجوزها الكوفيون في جمع
الذكر السالم) كجمع التكسير فقال قامت الزيدون والبصرة منعوا ذلك لعدم وروده لأن سلامة نظمه تدل
على التذكير وأما البنون فان نظم واحدهم تنير بخبري مجرى التكسير كالبناء (والثاني) أول (المضارع
كالماضى خلافا وحكما) فيصحب في تقوم هند يرو هند تقوم والشمس تطلع وترجع في تطلع الشمس وتب الريح
ويرجع تركها في مذهب الريح لا في كذا ومن الحاقها ما قرى. فأصبوا الأثرى إلا ما سكتهم (فان أخبر به عن ضمير
غير مؤنث) نحو الهندان هما يعلان (فالز: ابن أبي العافية التاء) جلا على المعنى (ومصحا أبو حيان وخالف ابن
الباذش) فجوز التاء جلا على لفظه ما ذكر أنه قاله قياسا ولم ينف في المسئلة سباعا من العرب ولا نصلا لاجل من المعاة
ورده أبو حيان بن الضمير رد الاشياء إلى أصولها وقد وجد المباح بالتاء في قول ابن أبي ربيعة لم لها إن تبغيا
للحاجة *

مسئلة أو زان * ألف التأنيث (المصورة) فعلى بالضم فالتسكون أسما أو وصفا أو مصدرا فتو أنثى (وحكى)
وبشرى (وفلى) بالفتح (أنثى فلان) أي وصفا كسكرى (أو مصدرا) كعوى (أو جمعا) كجرى فان
كان اسمها متعين كون أنثى التأنيث بل يطلع لها ولا لخالق كالوطى وعلقى (وفلى) بالكسر (مصدرا) كذكرى
(أو جمعا) كظري وحكى ولا ثالث لها فان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يشين له فان لم يتوزن فله كسبزي أي
جائزة أو مؤنث فلا لخالق كرجل كصبي وهو المولود بالا كل وحده وفعلى بالضم والتخفيف ولم يردوصا بل أسما
(نحو حبارى) لطائر وجمعا فتو سكارى وزعم الز: سيدي أنه ورد وصفا فتو جعل علادي أي شديد ضم
(و) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة (نحو سمى) للباطل (و) أهلاوى بالفتح وضم العين (نحو
أربعارى) لقمعة المربع (و) فعلى بالكسر فالفتح فالتشديد (نحو سبطرى) لنوع من المشى (و) فعلى
بضمين وتشديد اللام (نحو كبرى) لوعاء الطلع وحذرى من الحذر وبذرى من التبذر وفعلى بالضم
والتشديد نحو (شقارى) لنبت وحوارى وحنارى (و) ضاوى نحو (حر نوى) لنبت (و) فصولى نحو (قولى)
لضرب من مشى الشيخ (و) فلولوى أو فلولوى نحو (حنق قولا) لنبت فيقول نونه أصليا فيقول زائدة ويقال

كسر الحاء بكسرها والفاء بالفتح الدال والتالف مع كسر الحاء فتحها (و) مفعلي بالضم وتشديد اللام ولم يبيح
 الاصغرت (مكوري) لفظ الأرنبة (و) مفعلي بالكسر وتشديد اللام نحو (مر قدي) لكثير الرقاد
 (د) فعلها بتحتين نحو (رهوتا) ورغبوا للرغبة (و) فعلها بكسر الفاء واللام نحو
 (فوقصي) بمعنى القرضا (و) فعلها مثان نحو (عرضي) وفعلها بالضم والفتح وسكون اللام نحو (عرضي)
 من الاعتراض (و) مفعلي بتشديد اللام نحو (بهزي) الباطل (و) فعلها بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية
 نحو (شقصي) لتب يتوى على الأشجار (و) فعلها بتحتين وتشديد الياء نحو (هيبا) لشية بتحت (و) فعلها
 بضمها وتشديد لم يبيح إلا إساعو (مرحيا) للرح (و) فعلها نحو (برديا) لموضع (و) فعلها نحو (حوليا)
 وفعلها بالضم والفتح نحو (رحايا) للجب (و) فعلها بالكسر نحو (إيجي) لموضع (و) فعلها بالضم وتشديد
 اللام نحو دورى لظلم الخصمين (و) أوزان (الممدودة فعلا) بالفتح والسكون إما كصراء أو وصفا
 كصراء وبعثه فعلا أو مسدرا كترغبا أو جمعا كترغبا أو فعلا بكسر العين نحو أرباء الرابع مع أيام
 الأسبوع وأسد فاعوا ولياء (وافعلا) بضمها كارباء لمود من غيدان النجبة (وفعلا) مثلت لأم وفاء
 كعمر باملكان وجند بامقلة وقرضا لضر من التهود (وفعلا) بالضم وقع اللام كقرضا قال أبو حيان
 ولم يشبه غير بن مالك وقال الفصحة للتخفيف فلا تكون أصلا (وفعلاء) بالضم كرقباء ومطيطاء قال أبو
 حيان ولم يذكره إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكان نهرا وإن الباء في تصغير فكأنه في الأصل بنى على فعلاء
 وإن لم ينطق به فيكون كالقصور فت كبرياء وما جاء في لسانهم على هين المصغر وصفاته لا يشب
 بناء أمليا (وفعلاء) بضمين نحو عسورا لما تسمى من أيلم المحرم قال أبو حيان وذكر بعض الكوفيين
 في القصر فيكون من الأبنية المشتركة (ومفعولاء) نحو شيوخا ومعلوا جاء ومعيروا وما أتوا جماعة
 الشيوخ والعلوج والأعيار والأبن (ومفعلاء) بالفتح وكسر العين كمرغاء (وفعلاء) بالكسر وقع العين
 نحو سبراء لنوع من ثياب القز (وفعلاء) بالفتح إساعو برا كاه لمعلم الشيء وصفته نحو طباقا للرجل الذي
 ينطبق عليه أمره (وفعلاء) بالكسر كقصاصا للقصاص قال أبو حيان ولا يحفظ غيره (وفعلاء) بالفتح
 كنباء المكن قال أبو حيان ولم يذكر هذا البناء غير ابن القطاع وتبعه ابن مالك (وفعلاء) مثلت عين أي
 مفعولها كجارياء بكسورها كقصاصا ونافعا كلاهما لجر البر بوع ومفعولها كقافلا وسافلا لنب
 والمفتوح والمضموم زادهما أبو حيان على التسهيل (وفعلاء) بكسر الفاء واللام إما ككبرياء أو سمياء للعلامة
 أو صفة كرجع ربياء شال (وفعلاء) بضم الفاء والعين وتفتح العين كخسما أو خفسما (وفعلاء) بالفتح
 كبرناسا بمعنى الناس (ويشتركان) أي القصور والممدودة (ق) أوزان (فعل) بتحتين فالقصور راسم
 نحو جلي لموضع وردي نهر يمشق وصفة كجمرى ومرطى وبشكى لضر من العدو وجعلى للدعوة
 العامة وتقرى الخاصة والممدود لا يحفظ منه إلا فرعاء وجنفاء وضعان وأبى ذاتا وهي الأمة (وفعل) بالضم فالفتح
 فالقصور راسم إلا أنما نحو شوى لموضع واربى للداية والممدود اسم كخشيا لمعلم خبط الأذن وصعدا لنفس
 ورحضاء لعرق الحى وصفة كخسما وناقة عشراء (وفعلاء) بفتح الفاء واللام ولم يرد إلا إساعو وقهرته
 لنوع من المني وقرقى لحرارة وقرقى لموضع والممدود كقربا لموضع وعاد بن مالك هذه الأوزان
 الثلاثة في الكافية من المختصات بالقصور وفي التسوئل من المشتركة قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعلاء)
 بكسر الفاء واللام ولم يرد إلا إساعو فالقصور كرهى لشيء أرا بة الممدودة كهناء لبقطة وطرساء للقلعة
 وجعلها لارض لا شجر بها (وفعلاء) بفتح الفاء والعين ولم يرد إلا إساعو نحو زنى لشيء يتخذ وحولا (وفعلاء)

بالفتح كبحرلى وديكسالة في ديكسما وهي القطعة من النعم قال أبو حيان ولم يثبت هذا الوزن إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وقال غيره هو ضلالا وضلالا لم يثبت فيقال للمدود (وفعلي) نحو كبحرلى وقري ناعوا مكر بناء نوع من البسر بفتح الفاء وكسر العين (وفعلي) بكسر ياء ونشيد العين فاقصود لم يرد إلا مصدرا كثييرا للحنن وحجيرة للمادة والمدود لم يحفظ منه إلا اغترابا وخصما ومكشاهوا لارابع لها (وفاعلى) بضم العين نحو بادولى بلده وعاشورا وضاروا للضرر (وإفعلى) بكسر الهيمزة والعين نحو هاجري وإسر بالمعادة ولا يحفظ غيرهما وهاجريا وإسر يا لثة فيهما واجلدا موضع (وفعلي) كقطي لنت وزمكي وزمجي وزعما بالقصر والمدلاست وهذا الوزن عنده ابن مالك في الكافية من المختص بالمقصود وفي التسهيل من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفاعلى) بفتح الفاء وسكون العين وضم اللام نحو فوضي للفاوضة ويمكو كاو بمكو كالشمر والحبزة (وفعلي) بفتح ياء وكسر اللام كركريا (وفعلي) بضم الفاء ونشيد المحتوكة كليلي الاختلاط واليزي للغزو ودخيل بالطن الامر وقبيل للناطف (وفعلى) كجندى اسم ملك وحنلنا (وافعلى) بفتح الهيمزة والعين كاجلي للدعوة العامة وأوجلي موضع ولانث لهما والار بما والاجفلا (وفاعلى) بضم أوله يضر أبو حيان مثال القصور منه قال ومثال المدود دينافه اسم بلد لاغير (وفعلى) بالضم وكسر اللام كجادي وجنادي (وفعلى) بالفتح فالضم كميميد سويلي اسم أولقب وحضور الموضع ودوقا للمزدة ودقوا لقربة بالعين وقطورا قبيلة في جرحم وكرورا وأجولى موضعان وهذا الوزن ذكره في التسهيل في المختص بالمدود وهو رأى ابن عمغور وعده ابن القوطية وابن القطاع من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعلى) بفتح ياء وسكون الواو كثر وري لموضع وحجر الطويل الرجلين (وافعلى) بالنشيد كعاقلي وقاقلاه (وفعلي) بضم الفاء وقع العين ونشيد اللام كمرضى من الاعتراض وسدحا

في المقصور والمدود أي هذا مبني ما ذكر أعقب التأنيب لاشقائه على الانساق المقصورة والمدودة والاولى في مناسبة التسمية أن المقصور يسمى به لانه لا يعدل اعتبارا في النعمن للين ولأن الفتحذف لتنون أو ساكن بعدا فاقصم والمدود بفتحة فلا يمدلوقوع الألف قبل همزة كاعدر وف اللام المتصلة بها لا تصحذف الفتح يمال وقيل سمي المقصور لانه حبس عن الاعراب والقصر الحبس وليس يجيد لانه ليس فيه ما يشعر بفتحة المدود ويزمه صدق هذا الاسم على المضاف اليه (المقصود ما آخره ألف لازمة) من الأسماء المعربة بفتح ج بالافتحما آخره ياء وباللازمة الأسماء الستة حالة النسب ولم أحج إلى زيادة مفردة كما صنع ابن الحاجب احترازا عن المدود نحو صحرا فلم الحاجة اليه إذ لا يصدق عليه أن آخره ألف بل همزة فلم يدخل ولا يوصف بذلك غير الأسماء كيشي ويرى وحتى وإلى المنيبات كتي وهذا إذا أومأ بفتح في عبارة بعضهم من المطلق ذلك على ما سنع (وقاس) القصر (في كل مبتدأ) آخره فتح ما قبل آخره نظير الصحيح (زوما) وغلبة كنعول غير الثلاثي كصطفى ونقتدي ومقتني ومستقصي إذ نظائرهما من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر زوما كما تقدم ولم يشذ منها شيء (ومصدر فعل اللزوم) كهوى وهوى وهوى جوى إذ نظيرهما من الصحيح فح ونحوه لأن المصدر فعمل فعل بالفتح غالبا وإن جاء على فصلة كشكس شكاسة كتي بالغالب في قصر نظيره المعتل (والفعل) سواء كان مصدرا أم زمانا كرمى ومغزى إذ نظيرهما مذهب ومسح بفتح ما قبل الآخر زوما (والفعل) بكسر الميم وفتح العين لا لا تصومزى ومهدى وهو وعاء الهدية إذ نظيرهما نحو مخيف ومقرول وعلى مفعل بفتح غالبا وإن جاء على مضاعف نادرا (ووجه فعله) بالكسر (وفعلي) بالضم نحو مربة ومري ومدي ومدي إذ نظيرهما من الصحيح نحو قربة وقرب وقريه وفعل على فعل وفعل بفتح ما قبل الآخر (والمدود ما آخره ألف بعد ما حجرة) زائفة من

وأحباب وأغيد وأعياد وقسطان وأصفاط وذوطة وأدواط وهو نوع من العنكبوت (قبل) ويطر دأبنا (فما قامه
 حمزة وأو) وهو (على مثل جميع العين) نحو لفت وأناف وألف وألف وهم وأوامهم وقت وأوقات وقت
 وأوقاف استقفا لا فصل فيه بوقوع الضمة بعد واو وهذا رأى الفراء لا أكثر على أنه محذوف فيه (وقل) أفعال
 (في فعل) بفعتين حال كونه (الجوف) كمال وأموال وحال وأحوال ونحال وأحوال (وتدري فعل) بالضم والفتح
 كرتب وأرطاب وريح وأرباع وسائى قياسه (وزن في فعل) بكسرتين كابل وآبال (وغل) في فصل
 لمناصف (نحو لب) والباب (و) فعل نحو (مدى) وامداه (و) فعل نحو (عمر) وأعمار (و) فعل نحو (عاضد)
 وأعضاد (و) فعل نحو (عنب) وأعنان (و) فعل نحو (طنب) وأطناب وعنق وأعناق (و) فعل نحو (فلو)
 وأفلاعه وعدو وأعداء (و) الثالث (أفعله) ويطر دق اسم مذ كرر باني ثالثه مبدية) ألفا وأواو ياء كطعام
 وأطعمة وحار وأجرة وغراب وأغربو وغريب وأرغضة وعمود وأعمدة بخلاف الصفة وتدرى صريح وأنصت
 ونجى وأصغى وأما الموثق فتقدم أن قياسه فعل وتدرى عقاب وأعقبته غير إلى باني وتدرى قلع وأقذع وقر وأقذع
 وخال وأخوله ورمضان ورمضة وخوان لربيع الأول وأخوته والحالي من مدة وتدرى جائز وأجوزة وهي النسبة
 المملوثة في أعلا السقف (فان كانت) المدة في الاسم المذكور (ألفا شدة غيره فيه) إن كان (منقوصا أو مضافا)
 على فعال) بالكسر (أوفال) بالفتح كسقاء وزمام وسباء نبات ومن الشاذ فيه عنان وعنق ونجاش وجميع سباء
 وسعى بمعنى المطر ليكون مذكرا ولا يشق في غير ما ذكر غير أنه كسائى في أمثله (وماعدا لما تقدم) قياسه
 (يحفظ) ولا يقاس عليه (و) الرابع (فعله) وقيل هو اسم جمع لا جمع قاله ابن السراج قال أبو جيان
 وشبهته أنه راء لا يطر دقال وهذه شبه ضعيفة لأننا أثبتة جوع باب جاع ولا يطر د (و) على الأول لا يطر دبل يحفظ
 في فصيل (كسبي وصية وخصى وخصبة بالفتح وجليل ورجلة وفصل بفعتين كولدو ولدة وفي وقتة (وفعل)
 بسكون العين كشيع وشيعة ونبي وهو الثاني في السادة وثنية (وفعال) بالضم كغلام وغلمة ونشاج ونشيجة
 (وفعال) بالفتح كترال وغزلة (وفعل) بالكسر فالفتح كنى بوزن جدى وثنية (والثاني) أى جمع الكثرة له
 أوزان أحدها (فعل) ولا يطر دجما (لا فعل وفلاء) وصفين (متقابلين) كأشجر وحرا وحجر (أو منفردين لما نفع
 خفة) كما كرم المظلم الكمرة أى الخشقة وأدر للتفتح الحسية وأقبلت ورتقاء وقرنامو عذراء (وفي) المنفردين
 لما نفع (استعمال) بأن يستعمل العرب الأحاد مما مع وجود المعنى فهما كرجل آى واضرأه جزاء ولم يقولوا العجز
 ولا إلى ما مع وجود المعنى وهو كبر العجز فهما (خلف) قبل يطر د فيه فعل وجرم باني مالك في شرح الكفاية وقيل
 يحفظ وجرم به في التسهيل (فان صح) لا ما عينا جاز ضمهما (أى العين (ضرورة) في الشعر (ما لم يضاف)
 كقولهم * وما نقيت إلى خور ولا كشف * وقوله * وأنكرتني ذوات الاعين التبل * بخلاف
 المناصف نحو غر لما باني منه في الفلك وهو ثقيل مع ثقل الجمع والمثل للام نحو محي ثلا تنقلب الباء واوام
 تنقلب إلى الياء كما القاعد في كل اسم آخره وأقبلها ضمة فيقول إلى وزن فعل المهدل أو العين نحو سودو ييض
 لاستقبال الضمة على حرف العلة وما عدا ما ذكر يحفظ فيه فعل كسقف وسقف وخوادر وخوادر عمية وهي
 القلة الطويلة وعم وبازل وزل وأسود وأسود يذنه بدن وذيل وخب (و) الثاني من أوزان جمع الكثرة (فعل)
 بفعتين ويطر دجما (فعل) ما مذكرا أو مؤنثا كعمود وعمد وقلوص وقلص (أو ضعة لا كعمول) كعبور
 وصبر وشكرو وشكر بخلاف نحو حاوب وركوب (وفعل) بلا تاء (اسما) كفضيب وقضب وتدرى الصفة كذبر
 وتدرى فى التاء كصفيه وصف (وفعال) بالفتح (وفعال) بالكسر (اسمين غير مضافين) لذكرا أو مؤنث
 كقتال وقتل وأنان وآبن وجار وجر ودرع ودرع بخلاف الوصفين كجبان وجبان وناقضناك أى عظيمة

المؤخر وشد جل ثقال أي بطي وثقل وثاقه كزاز وكثر والمضاعفين كثنان ومداد وشذ عنان وعن (ولا يقاس في فعال) بالضم (على الصحيح) وبه جزم في التسهيل وجزم في شرح الكافية بقباسه فيه ومثله بكراع وكرع وفردا وفرد ومع وفافا في نحو سق وسقف ونحو وشارف وشرف وفرحة وفرفح ونمرة ونمر وسر وستر) ويجب تسكين عينه كانت واوا اختيارا (نحو سوار وسور ونوار ونور وعوان وعون ومن ضمها في الضرورة قوله عن بركات بالبرن * ويندر * بالاكلام الالمامات سور * (خلا للفراء) في قوله ببقاء الضم اختيارا قالوا وما قالوا عن كرسل فرقا بين جمع العوان والعانة (و يجوز) التسكين (إن لم تكن) أي واوا ولم يضاعف نحو جر وقيل بخلاف ما إذا ضعف نحو سر فلا يسكن لما يؤدى إليه التسكين من الازدغام وهو ممنوع هنا لانظام الفتح في المفرد والجمع مبنى على مفردة (فإن كانت) العين (باء كسرت الفاء) فضعف نحو سبل وعين جسي سبال وعيان والأصل سبل وعين ولو بقيت الضمة لم قلب الياء واوا كموقن وتغير الحركة أسهل من تغيير الحرف (وحكى قوم الفتح في) في عين فعل (المضاعف) الذي مفردة على فيل لتضعيفا (وقيل أسما وقيل صفة) أيضا في الاول وهو رأي ابن قتيبة وغيره واختاره ابن الفارض لا يجوز في ثياب جلد الا الضم لانه انما سمع في الاسم فلا تقاس عليه الصفة (١) وعلى الثاني وهو رأي ابن جني واختاره الشوليين وابن مالك يجوز جدد كسر ر جمع مبرر والتعديد يكون مفردة على فيل (أهمل ابن مالك ونبه عليه أبو حيان) (و) الثالث من الأوزان (فعل) بالضم فالفتح ويطرد جما (لا سمع في فصلة) بالضم والسكون (وفصلة تضعفان) سواء كان صحيح اللام كغرفة وغرف وجمعهم أم معتلها أم مضاعفها كمرقة وعري ونهية ونهى وعدة وعدة بخلاف الوصف منها كرجل عتكه وهز أو امرأة أشله أي سر به في حاجتها وشذ رجل بهمة وهم (و) بطرد (لفعل) انني (فعل) ككبرى وكبروفتي وفصل بخلاف فعلى غيره ككلى وهى ورجى وربي (وقاسه اللزدي في) فعل بالضم والسكون مؤنثا بغير تاء نحو (جل) وغيره قال هو سماع (و) قاسه (الفراء في) فعل مصدرا نحو (الرؤيا) والروى والرجى والرجع (و) في فصلة فتح الفاء تائه واوسا كنة (نحو نوبه) ونوب وغيره قصره على السماع ومع وفافا في نحو قرنة وقرى وحلبة وحلى وبرة وبرى وعجاجة وهي لفتح في ركة البعير وعجى وعدو وعدى وقتر وهو الجانب وقتر (و) الرابع من أوزان الكثرة (فعل) بالكسر والفتح (وقيل هو متلوه) أي فعل بالضم (اسماء جمع) قاله الفراء لانه رأى انهما يجتمعان بالالف والتاء كمرقات وسدرات. وجمع الجمع لا يقاس وفافا حكى بأنهما اسماء جمع لانهما أقرب الى المفرد وأجيب بأن عرفات ونحوه جمع للفرد لا للجمع والفتح فيه لتضعيفه وبطل السكون بما جين أنهما لا يوصفان ولا يضرعهما الا بجمع ويطرد فعل جما (لا سمع تام على فصلة) بالكسر والسكون نحو فرقة وفرفحة بخلاف الوصف نحو صفره وكبره وغير التام وهو المجنوف منه إما الفاء نحو رقة والألام نحو لثة (وقاسه الفراء) في فعلا اسماء نحو (ذكري) وذكر (و) فصلة يفتح الفاء بالي العين نحو (ضيه) وضم كفاف فملاني رؤى باو نو يفتح في ذلك الالف فيهما ان التانيث بالالف شبه التانيث بالتاء في مواضع وقد علمتها العرب بمعاملة واحدة في نحو أخرى وأخر كغرفة وغرف وقاصعاء وقواصع كسالفه وسواف فكذا تجرى فعلى وفعلى كغفلة وفصلة ولم يزد ذلك في فعلى وصفا ككيسى (و) قاسه (اللزدي في) فعل بالكسر مؤنثا بغير تاء نحو (هند) ككافس فملاني نحو جل وافته في الموضين ابن مالك في شرح الكافية ومع وفافا في نحو قشع وهو الجلد البالي وقشع وهضبة وهضب وحاجة وحوج وهدم وهو الثوب الخلق وهدم وصورة وصور وحدا وحدى وصبة وصباب وعدو وعدى (و) الخامس (فعل) بالكسر ويطرد جما

[illegible]

عائل جمع لاما) وان اعتل عينا كسافر وسفرة وكتب وكتبو بارور مختلفا وصف مؤث كائنض
وطامث وطاقق أو مالميل وشذاعق ونفاعة وممثل اللام كغاز ورام أو على غير زنة فاعل وشذخيث وخبثنة
وسيد وسادة وأجوق وجوقة وهو المائل الشدق ودق وندقة وهو الرذل (و) العائسر (فعله بضم الفاء) ورفع
العين ويطرد جمعا (له) أي أفاضل وصف ذكر عاقص (معتلها) أي اللام كغاز وغزاة ورام ورملة وقاض وقضاة
مختلف غير فاعل وشذكي ويطرد الاسم وشذابوزاقو وصف المؤث كغازية أو غبر العائل كغاز وشذ (١)
الصحيح اللام وشذهادر وهذرة وهو بالمهمله الرجل لا يعتبه (والاصح ان الضم) في هذا الوزن (أصل)
وقيل لأبل أصله ففعله حول إلى الضم للفرق بين الصحيح والمعتل (و) الاصح (انه ليس) مخففا (من فعل) المشدد
وقال الفراء هو مخفف عنه موضع الماء مما ذهب من التضعيف (و) الحادى عشر (فعله بكسرهما) أي الفاء
دفع العين (وقيل هو) اسم جمع (قاله الفراء ويطرد جمعا الاسم على فعل) بالضم والسكون (جمع لاما) وان
اعتل عينا كدج ودرج وقرط وقرطة وكوز وكوزة مختلف الوصف وشذملج وعلجة والمعتل اللام (و) رذل في
فعل (بالفتح) وفعل (بالكسر كز وجز ووجه وغرد وغردة وقردة وحسل وحسلة) (و) الثاني عشر
فعل (بالفتح ويطرد جمعا) لفعل (وصفا) بمعنى ممات أو مومج (كقتيل وقتلى ومربع ومزرى
ومرجو ومرجى (ومادل عليه) أي هذا المعنى (من فعل) بالفتح والكسر كزمن وزنى (وفلان) ككزبان
كسكى (وفعل) كيت وموى (وافصل) كاحق وحقى (وفعل) كالك وحكى وشذبا عدا ذلك
ككيس وكيسى وسنان ذرب واستغذى ورجل جلد وجلي (و) الثالث عشر فعل (بالكسر) وهو جمع
(لجل وطر بان) ولانث لسانن على ذلك أبو على الفارسي وغيره ولاجل ذلك قال ابن المراح انه اسم جمع
وقال الأصمعي جلي لعنق الجبل لاجع وهو نوع من الطير والطر بان دابة تشبه القرد وقيل المر (و) الرابع عشر
فعل (بالضم والفتح ويطرد جمعا) لفعل وصف ذكرا فاعل به في فعل أو بفعل أو فاعل) ككبر بكر ما
ومجمع معنى سمع وسمعاء وجلس وخطب وندب بمعنى مفاعل وجلساء وخطباء ونداء وشذ في فعل بمعنى
مفعول كأكبر وأسراء أو صفة مؤنث كسفهاء وسفهاء (وجل عليه خطبة) وقالوا فيه خلفاء لانه بمعنى فاعل
فتشبه بما اتا فيه (ومادل على مفعلة جذأرذم من فعال) بالضم (أو فاعل) كشياع وشيعاء وصالح وصلحاء
وشاعر وشعراء وعلماء وعلماء وجهلاء وشذ في غير ما ذكر كرسول ورسلا وحديث وحديثاء ومصح
وسمحاء (و) الخامس عشر (أفلاء) (و) يطر دجما (لفعل المذكر مفاعلا أو متعصا) كشدبوا أشداء وليب
والبياء وجيل وأجلاء وقي وأقياء وولي وأولياء ونبي وأنبياء (وندى في صديقة) لانه مؤنث وانما يطر دفي
المذكر في الحديث أرسلوا إلى أصدقائه خديجة (و) السادس عشر (فعلان) بالكسر ويطرد جمعا (الاسم
على فعل) بالضم والفتح (أو فعل) بفتحتين (أو فعلان) بالضم (مطلقا) ههنا كان أو ممثل العين أو اللام
كسمر ومرردان وخرب وهو ذكر الحبارى وخربان ونجارتجان وفتى وفتيان وغزال وغزالان وغلامان (أو فعل)
بالضم والسكون (أجوف بالواو) كحوت وحيتان ونون ونينان وشذ في فعال الوصف كشياع وشيعان وفي
غير ذلك كقنو وقنوان وصوار وهو قطع بقر الوحش وصبران وغزال وغزالان وخرف وخرفان وعيد
وعيدان وظلم وظلمان وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وقنقه وهى الاكثرو قنغان (و) السابع عشر
فعلان) بالضم ويطرد جمعا (الاسم على فاعل أو فعل) بفتحتين (جمع العين) كغيف ورفغان وقضيب
وقضبان وذكر وكران (أو على) فعل (بالفتح والسكون) كظهر وظهران وبلن وبلتان أو على فصل
بالكسر والسكون كذئب وذئبان وشذ في فاعل أو فعل الوصف نحو قيد وقيدان وجذع وجذعان وقباعد

الصوت يعنى غير ممكن فى الاستعمال وقال فى قوله . اللهم فاطر السموات . انه على نداء آخر أى فاطر
 وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمر فوع على اللفظ ومنسوب على الموضع وجعل فاطر صفة له وقال
 أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لان لم يجمع فيه مثل اللهم الرحيم ارجئوا الآية ونحوها مجتله لنداء . قال
 الطرزي فى شرح المقامات وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكننا للجواب ومنه الحديث اللهم ارسلناك قال اللهم
 نعم ودليلا على الندرة كقول العلماء لا يجوز اكل الميتة اللهم الآن يضطر فيجوز
 (ح) مسئلة الندبة اعلان المنفجع لاسم من تقدم ملوث أو غيبة ولها واو ويا مع الأمن ولندوب حكم النداء ولا
 ينذب ضمير واشارة وكذا موصول الابعة فعينه واسم جنس مفرد على الصحيح قال السبكي وضاف الضمير
 خطاب والكوفية وجمع السلامة

فى المنذوب نوع من المنادى والندبة مصدر نذب الميت اذا ضجع عليه والحق به الغائب ويخص من حروف
 النداء بصرفين واو هي الاصل ويا ولا تستعمل الا عند أمن اللبس بالمنادى غير المنذوب كان نذب مستامه
 زيد ويخصر تلك من اسم زيد وحكم المنذوب حكم المنادى من نمبه اذا كان مضافا أو شبهه نحو وعبد الله
 وانشاء بالمر ووضعه اذا كان مفردا نحو وا ز يدوتو بنه عند الاضطراب نحو واقفصا وأين . بنى قصص .
 ولا ينذب للمهم من ضمير واسم اشارة وموصول واسم جنس مفرد وكذا فلان يلقى والنداء ولا وهاء ولا وامن
 ذهبا ولا وارجله لان ذلك لا يقع به الطر لنفج لاسم وذلك هو المقصود بالندبة فان كان اسم الجنس غير
 مفرد جاز نحو واغلاز بهاء وكذا اذا كان للموصول صلة فعينه نحو ولمن حفر بئر زمزماه لانه فى الشهرة
 كالمعروا جاز الى ياتى ندبة السكره وفى الحديث واغلاز بهاء وكذا اذا كان للموصول صلة فعينه نحو ولمن حفر بئر زمزماه لانه فى الشهرة
 لضمير الخطاب كالايجوز نداءه لان البابين سواء قال بعض المقاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله وينع
 الكوفيون ندبة الجمع السلام كالايجوز زنتيه ولا جمعه لان الحاق الاثبات هنا كالحاق الالف والواو هناك
 وفرق البصريون بان هذه الالف لا تغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث فيشياً بخلاف حرفى التنبيه والجمع
 (ح) ص يلقى آخر ما به جواز الف تحذف لها ما يلبس من تنوين والفتحة وجوز الكوفية قلبها وتصر يك
 التنوين بفتح أو كسر وحذف همز التانيث ويقع ما لم يلبس فتقلب بحسبه وجوز الكوفية مطلقا وفى يابواو
 بقدر حركتها الفتح والحذف والاصح لا يفتى عنها قضية وأما القلب ما بعد تنوين معنى وأنه لا يعوض فيها تنوين
 وصلوا أنه لا يلقى نفسه أو نعت أيها أو مضاف منه غير أى قال ابن مالك أوما آخره ألف وهاء وجوز بعضهم
 فى بدل ونسوق ومنادى غيره ندوب ويلها غلابا لآمنة متقلبة هاء مكنة لا وصل اختيار اخلافا لغيره
 (ح) ش يلقى جواز آخر ما به المنذوب ألف وليس لحاقها باللام آخر ما به يمشى المفرد والمضاف وشبهه
 والموصول والمركب ثم ان كان متلوها تنوين أو ألفا تحذف لاتقاء الساكنين نحو واموساه واغلاز بهاء
 وجوز الكوفيون قلب الالف ياء ونحو يك التنوين بفتح أو كسر فيقال واموسياه واغلاز بهاء أنه ز يندبه
 وان كان همز تانيث أقر نحو وا حرا أو وجوز الكوفيون حذفها وان كان طرعا فرفع ان كان ضمير ما
 أو مكسورا وافرقت ان كان مقصورا نحو وا ز بهاء واعتل للمكاه وارقاشاه وابد ينوتها لم يحصل لبس فقرر الحركة
 وتقلب الالف واوا إن كانت مدحمة ياء إن كانت كسرة . كقولك فى غلامه وقومى جمعى بهوا غلامهم واقومهم
 بقلب الالف واوا وحذف الواو الأولى لاتقاءها مكنة منها وفى غلامى وقومى جمعى بهوا غلامه واقومهم
 بقلب الالف ياء وحذف الياء الأولى لئلا يذكروا قيت الالف وقيل واغلازها لالتباس بالثانية أو واؤمواه
 لاتيسر بالثاني أو واغلامك لاتيسر بالمذكر واجاز الكوفيون القلب مطلقا وان لم يلبس فأجازوا وارقاشه

واعبد الملكيه وإن كان ياء أو واو بقدر فهم الحركة جاز فها الحذف والإبقاء محرر كالفتح كقولك في غلاي وأعلامه أو وأعلامه وبقى مسائل الأولى لا يستغنى عن الألف بالفتحة فلا يقال وأعر وأنت تريدوا عماره خلافا للكوفيين الثانية لا تقلب الألف ياء بدون التنبيه عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وزيدناه وأجازة الكوفيون وابن مالك فيقال وأزيدناه الثالثة (١) الرابعة لا تلحق الألف نعت المنسوب عند جمهور البصريين لأنه منفصل من المنعوت وأجازة يونس والكوفيون وابن مالك نحو وأزيد الطويله وأجاز خلف لحوقها نعت أي نحو يأبها الرجل وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور بإضافة نعتة نحو ألا يا عمر وعمره وعمر بن الزبيره والجمهور جازوا ذلك على الشذوذ وجوز بعضهم لحوقها البديل وعطف النسق الخامسة إطلاق الصاعقة يقتضى جواز لحاق الألف لما في آخره ألف وهاء به صرح بعض النحاة وابن عطى الفنيه وابن الحاجب فيقال في عبد الله واعبد الله وهاء في جهجاه واجهجاه وهاء ابن مالك لا تستقل ألف وهاء بعد ألف وهاء السادسة قيل قد يلحق الألف المنادى غير المنسوب كقول امرأته للعرب فصحت يا عمره يقال ليكاه جزم بذلك ابن مالك وغيره ومنه صيغ به السابعة تلى الألف في الغالب سالمة ومنقلة ياء أو واو وهاء ساكنة كما تقدم من الأمثلة ويجوز تركها كقولهم * وقت فيه بأمر الله يا عمر * ولا يثبت في حال الوصل الا ضرورة وأجاز الفراءه بنو تها فيه مكسورة ومضمومة

من * مسئلة تجر اللام مفتوحة منادى متجهبا منه أو مستغاثا به متعلقة بفعل البناء وقيل بحر فهو قبل زائدة وبكسورة المطوف عليه دون ياء والمستغاث من أجله متعلقة بفعل البناء أو أدعوك أو أدعوا أقوال وقد تقرر بن أو صعب أو صبياء لحذف المستغاث به وأدعوك ياء لا ينادى إلا بجازا فتح اللام مستغاثا به وكسرهما وليس بعض آل خلافا لأصحهما فها ألف كالتدنية ويختص الباب بما عول ورد وفي التهج

ن * إذا استغثت المنادى أو توجب منه جر اللام مفتوحة يا نحو يا لله يا الله لا يوجب وما كان منادى صح أن يكون مستغاثا أو متجهبا منه ومالا فلا إلا العرف بال فانه يجوز هنا والاستغاث دعاء المستغث المستغاث والتعجب بالنداء على وجهين أحدهما أن ترى أمرا غائبا فتنادى جنسه نحو يالاءه الآخر أن ترى أمرا استغله فتنادى من له نسبة إليه أو يمكنه فيه نحو ياللعلماء وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينهما بين المستغاث من أجله وأجرى المنعجب منه مجرما لما شاركه في المعنى لأن سبها أمر عظيم عند المنادى واختلف في هذه اللام قليل زائدة وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للألف والأصح ليست بزائدة وعلى هذا ذهب ابن جني إلى أنها تعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل وذهب سيدي به إلى أنها تعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور وبكسر اللام مع المطوف إن لم تقدم معه يا نحو ياللعلماء والشبان المنعجب * فإن أعيدت معه يا فثبت نحو العطاء والبراح وتكسر أيضا مع المستغاث من أجله نحو يالقوى لفرقة الأحباب وتعلق بفعل مضمر تقديره أدعوك فلان قال ابن عصفور قول واحد أو ليس كذلك بل الخلاف موجود فقل إنها تعلق بفعل النداء وهو بعيد وقيل بحال محذوفة تقديره يازيد يدعوك العبرو. وتعتبر المستغاث من أجله لأنها تأتي للتعليل كاللام قال

يالمرجال ذوى الألباب من ضر * لا يريح الضعف المردي لم دينا

وقد يصفى المستغاث من أجله إن علم كقولهم

فهل من غلاما هلكنا * وهل بالموت يلائس عار

وقد يحذف المستغاث به فلي يا المستغاث من أجله كقولهم

لمنى وهو الدلالة على اسم الفاعل وزايدتها محتمة بالاسماء بخلاف النون والتاء فانهما زادا في الاسماء والأفعال
ومثال اللفظ نحو استخرج يقال في حقه تخارج فبقى التاء وحذف السين لان بقاها وحذف السين أدى الى
وجود النون نظير نحو تجايف وعمايل والعكس يؤدي الى عدم النون لانه يصير سارح وسفعايل مدموم في آنية
كلامهم يبقى ايضا الزائد الذي لا ينحذف لو حذف عن حذف زائده غير مثاله لعيزى وحذف الألف واحد
حرف التضعيف زائدان فبقى المضاعف لان حذفه لا ينفى عن حذف الآخر فانه لو حذف لبقى لعيزى وحذف
مخففا ولو جمع هذان حذف الألف فذلك يبق المضاعف وتحذف الألف فيقال لعاغيز وحضاغيز فان ثبت
التكافؤ بان لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر لا في معنى ولا في لفظ ولا تآدية الى حذف الزائد الآخر
فالحذف غير نحو حنبلى النون والألف زائدتان ولا مزية لأحدهما على الآخر لان الزائد الاول فضل بالتقدم
والثاني بنية الحركة لانه لمحق بسفر جل وكنا قلسوة فحلت النون بالتقدم والواو بالحركة وعزى فحلت النون
بالتقدم والألف بنية كها في تقدير الحركات الثلاث فيقال في الجمع اما حيا نطو قلا نس وعضارن واما حيا نطو قلا نس
وعضارى فان كان أحد الزائدين ينهائى أصلا أو الآخر لا يضاهيه وهو ميم سابقة كيم مغمغنس فبذلك مذهب
سببو به انك تحذف السين فتقول مفاغس ومذهب المبرد انك تحذف الميم فتقول مفاغس وجه الاول انه أبقي
الميم لكونها مقدمة ولو كونهما تعدي معنى وهو الدلالة على اسم الفاعل ووجه الثاني ان السين أشبهت الاصل
في حكم لما تحكىه ألا ترى انك تقول في محرمهم ومدرج سراج وحارج تحذف الميم وتبقى الحرف الاصل
فكذلك في مغمغنس تحذف الميم وتبقى الحرف الملحق بالاصل وأجيب بأن هذان قبيل زائدين ترجح أحدهما
بدلته على معنى دون الآخر والنون في المنهيين محذوفة وكذلك المنهيين في التصغير والمصادر التي أولها
هزة الوصل تحذف لازم وتحرك ما بعدها في التكسير والتصغير فان كان المصدر على وزن الأفعال وافتعال
كان نطقا وافتقار في تكسيه وتصغيره بخلاف مذهب سببو به انه يقال نطالق ونطالق ونطابق ونطابق ونطابق
فان كانت تاء الأفعال قد أبدلت رجت الى أصلها من التاء فيقال في اضطراب واصطبار وازيدوا دكاروا واطلام
ضنار يب وصير يب وذهب المازني الى إجراء افتعال وافتعال مجرى فعال في حذف الهزة وحذف النون والتاء
فيقال في الجمع طلائق وقنائر وطلوق وقنير فان قلنا أحد المثالين بعض الاصول حذف الخامس من الاصول
مطلقا سواء وافق بعض الزوائد لفظا أم خرجا لم يوافقته كسفر جل وسفاح وشمر دل وشارد ويحذف الرابع
ويبقى الخامس ان كان الرابع أصلا وافق بعض حروف الزيادة في اللفظ أو في النطق نحو خذرتق بونه أصل
لكها مثل النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال خذارتق بصدفها وافرار القاف وهو الحرف الخامس وفرزدق
داله أصل لكها بنسبه التاء التي هي من حروف الزيادة من حيث النطق لان حيث اللفظ فيقال فزازق بصدفها
واقرار القاف هذا هو الوجود ويجوز فيه وجه آخر وهو ابتداء الرابع وحذف الخامس فيقال خذارتق وفرزاد
هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقا أو الرابع بشرطه مذهب سببو به وقال المبرد لا يجوز إلا
حذف الخامس لا غير وما جاء من قولهم فزازق غلط وما كان غلط لا يتعدى به اللفظة المعنوية قال أبو حيان وقد
وافق المبرد على هذا غيره أمثال الثالث فلا يحذف فلا يقال فرادق ولا خذائق وأما هـ الكوفيين والاختش
قال أبو حيان وكانهم أراد حذف الثالث أسهل إذ فعل ألف الجمع خلفا فبقى ما قبل الألف معادلا لما بعدها في
كون كل منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب وكانهم أراد أن الثالث حصل الامتناع من الوصول الى
مائلة مفاعل أو مفاعيل فأجره مجرى الزائد الذي جاء ثالثا خلفه نحو واو فدوكس حيث قالوا فدوكس ولا
يبقى في هذا الجمع أعني الذي على مائلة مفاعل أو مفاعيل أو يندفع أربعة أصول بل يحذف سواء كان أولاً وثانياً أو

ثالثاً أوريا أوحاسا أوساداسجودسح وقغفر وفدوكس وصفصل وسبطزي وعنكبوت وعقربان
وربساء فيقال دحارج وقغفر وفدا كس وصفاصل وسباطر وعناكب وعقارب ورائس ولا توجد زيادة
رابسة في رباي الأصول إلا حرف لين أومد غملا سادسة في رباي الأصول أيها الأمع زيادة أخرى ويكونان
زيتالما كما مثلنا به من عنكبوت وعقربان وربساء فان كان الزائد حرف لين رابعاً سواء كان حرف مد أيضاً
كصغور وقندبل وسرداح أم غير حرف مد كغريق وفردوس لم يحذف ذلك الزائد بل إن كان ياء أعز على
حاله أو واو أو ألفاظ فيقال عصافير وقناديل وسرايم وغرائيق وفرايس فان كان حرف علة لا لين حذف
كالصبيح فيقال في كهو كنهو وحرف اللين ما كان ما كناسواء كانت الحركة قبله مناسبتة أم لا فان
ناسته سمى حرف مد ولين واحترز رابع من غير الرابع فانه يحذف أيضاً وان كان حرف لين سواء كان ثانياً أم
ثالثاً أم خامساً كمد وكس وسعيدع وعذافر وخيمور وحيسفوج فيقال فله كس وسباع وحذافر وخناصر
وحسافج ويحوزان بعض ما حذف سواء كان ثانياً في الأصول أم رابعياً أم خامساً ياء كنية قبل الآخر نحو
مطابق في منطلق وفدا كيس في فد كوس وسفارج في سفرجل ما لم يستحقها من غير تعويض نحو لغزى فانه
يقال فيه لغزى فله التضعيف وحذف الفه وياه قبل آخره لكن هذه الياء هي التي في المفرد فليست
تعويضاً من المحذوف في الجمع وقد تعوض هاء التانيث من ألفه الخامس تقول في جنبلي وعغرفي جنبانطوعفان
فأذا عوفت الياء قلت جنبانط وعفانين أو الهاء قلت جنبانطة وعفانة لكن ياء تعويض الياء أوسع جداً لأنها
يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لغزى وتعويض الهاء مقصور على ما ذكرناه التانيث أحق
بالاسم الذي حذف منه ياء السبب عند الجمع من غير مثاله أشي واشاعة وازرق زازرقه ومهلي ومهلا ولا
يجوز حذف الياء من مضاعف ولا تانيثا في غيره كفعال وفواعل عند البصرين إلا في الضرورة كقوله

ألا أن جبراني العشي ترائح * دعهم دواع من هوى ومباح

والاصل مناديج لانه جمع مندوحة وقوله * سوايخ يفيض لانضربها النبل * والاصل سوايخ لانه جمع
سابقة وأجاز الكوفية الأمرين في الاختيار واستدلوا بقوله تعالى . وعنده مفاتيح الغيب . والاصل مفاتيح
لانه جمع مفاتيح . وقوله تعالى . ولوالقي معاذيره . والاصل معاذيره لانه جمع معذرة وتأول البصريون ذلك على
انه جمع مفتاح بلا ألف وسداز بألف ووافق ابن مالك الكوفيين فأجاز في سربل وعمفوز ومرابل وعصافر
وفي درهم وصيرف دراهم وصار يفيض ولا يفتح باب مضاعف وبما عايل بالحرف الذي لم يفتح به المفرد بل أي
حرف كان أول المفرد يكون أول هذين الجين كما في الأمثلة قال أبو حيان وهذا الحكم مشترك بين هذين
المثالين وبين كثيرين أمثلة الجوع والاعمالخرج عنه ما جمع على أفضل وأفعال وأفضل وأفضل وفعل في جمع أفضل ولا
يضم باب مضاعف وبما عايل بحرف لين ليس في الواحد وهو ولا ما بدل منه فان كان هو أو ما بدل منه في الواحد
ختم هذا الجمع بكسزة وحذاري وعرقرة وعراقي وما ورد بخلاف ذلك في الأمرين أعني الاقتراح والاختتام
فهو خرج الواحد قياساً بهمل أو مستعمل قليلاً مثله في الاقتراح ملاح وملاح كبير وعحاسن اقبح بغير الحرف الذي
في أول الحذف وذكر وحسنة فقدر كأنها جمع ملحة ومذكار وحسنه وهي مفردات مهملة الوضع جاء الجمع
عليها واظفرا اقبح بغير الحرف الذي في أول ظفر لكنه ورد الاظفوز في معنى الظفر فكان الجمع جاء عليه وان
كان الظفر أشهر وأكتر استعمالاً ومثله في الاختتام اللين السكاكي ختم به والمفرد كيكو وليس هوفيه ولما
أبدل منه قدر كما تخرج كيكوه وهو مفرد قياساً قد اهل واليالي مفرد ليله ولم يفتح به ولكنه قد استعمل قليلاً
ليلاً قال * يا ويحي من جل ما شأه * في كل ما يوم وكل ليلة . فجاءت اليالي على مرادة هذا القليل

ص من مسئلته يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنه أو مقاربه من جامد اسم الجنس الموافقة له كقوله وضده ولا يتجاوز بالمتقول في جامد له جمع وزنه فان لم يكن عموماً كالشبه الإسماء

ش إذا كان الاسم علمياً فإلّا فأنك تصممه جمع مقاربه من أسماء الاجناس ان كان له نظير في الاوزان أو مقاربه في الوزن ان لم يكن له نظير من اعيان الموافقة في التذكير والتأنيث فان كان العلم مذكراً جمع جمع اسم الجنس المذكراً ومؤنثاً تجمع جمع اسم الجنس المؤنث مثلاً ماله نظير زينب وسعاد وأدق فيجمع زينب على زينب كما تجمع أرنب على أرانب وسعاد على أسعد كما تجمع كراع على أكرع وأدق على أذان كما تجمع نفرا على نفران ومثاله لا نظير له ضرب إذا ارتجلت علمان الضرب على وزن فعل فانه مفقود في كلامهم فيجمله جمع برز لأنه قاربه في الوزن وكذلك العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولاً من صفة أو من فعل وقد استقر له جمع قبل النقل فانه أيضاً يجعل كاسم الجنس الموافق له فيأخذ كرمثاله لو سميت رجلاً بجماد أو بضرب المنقول من الفعل لقلت في جمع جامد جوامد كما تقول في حوائط وفي جمع ضرب اضربا كما تقول في جمع حجر أحجار وكذا إذا سميت امرأته بجماد على خوالد كما تجمع طالق على طوائق ولو سميتها بقال لقلت في جمعها قول كما تقول في جمع ساق سوق ولو سميت باقل منقولاً من المضارع المبني للفعول فانه لا نظير له في أوزان الأسماء فيجمع مثل جمع الفعل المقارب لوزنه ولا يتجاوز بالمتقول من جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع فلو سميت رجلاً بنفرا قلت في جمعه أغرب وغريان كما قل فيه قبل النقل ولا يزله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس فان لم يستقر له جمع قبل النقل بأن يجمع اليه كالتقول من أكثر المصادر فان لم يجمع أو جمع لكن به استقر فيه جمع لم اضطرب ولم تطرديه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم فانه إذا ذلك يجمع جمع ما كان أشبه به مثال الاول ان يسمى بضرب فانه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمى به على الفعل في القلة فتقول اضرب ككلب وكلب وضرب من الكثرة ككعب وكعوب ومثال الثاني (١)

ص من ولا يجمع جمع كثره واسم جنس لم تقتب أو اضعه وفاقاً فان اختلفت فالجهر ولا يقاس هو ولا اسم الجمع وانه يقاس في القلة ما جمع الجمع فلم يشتمل غير الجاهل وابن عزير

ش لا خلاف في ان جوع الكثرة لا يجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الاجناس اذا لم تقتب أو اضعه فان اختلفت فسيبوه لا يقاس جميعاً على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرد والزماني وغيرهما قياس ذلك قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما حكي منه وسواء في اسم الجنس ما بين واحدته والياء وليس كذلك ومن المسموع في الاول قولهم رطبة وأرطاب واختلفوا في جوع القلة وهي افعال وأقوله وأقل وفعله فذهب الاكثرين انه منقاس جميعاً ولا خلاف انه ما سمع من جمع القلة أكثر مما سمع من جمع الكثرة ولكن أهو من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا واختار ابن عصفور انه لا يقاس جمع الجمع لاجل القلة ولا جمع الكثرة ولا يجمع الا ما جمعوا ومن المسموع في ذلك أيد وأيلد وأوطب وأأطب وأسماء واسام واسورة واسلورة واسبات وأبابيت وانعام وأناعيم وأقوال وأقاويل وأعراب وأغاريب ومنع ومنعان ومصران ومصارين وخشاشين وخمال وجاملين وأعطية وأعطيات وأسقية وأسقيات ويسوت وبيوتات وموال ومواليات بنى هاشم ودور ودورات وعود وعودات وصواحب وصواحبات يوسف وحدايد وحديدات وأجر وحجرات وطرق وطرقات وجزر وجزرات وأنصاف وأنصاف وهو ما رى من النباه قال أبو حيان في هذا ما جمع من الجمع في الكلام والمفرد يد ووطب واسم وسوار وبيت ونم وقول وعرب ومن وميمر وخش

وجبل وعطاء وسقاء وبيت ومولى وفار وعائد وصاحبة وحديدة وجار وطريق وجز وروزنوقال وأما ما جاء في الضرورة فاعنيات والبرعات وأمانون وأنا كئون وسقائين وغرايين امجمع الجمع فأقنية الزجاجة وبنه بأصائل وهي الشياطينة جمع أصال وأصال جمع أصل وأصل جمع أصيل كما تقول رغيف ورغف ثم شبه أصلا بالجمع بعق فجمعه على أصال كما تجمع عناق على أعناق ثم شبه أصالا بأعصار لموافقة في الزيادة وعدد الحروف فجمعه على أصائل وكان قياسه أصائيل لأجل الالف كأعاصير وبعينهم قال أن أصلا قد استعمل في لسان العرب مفردا بمعنى أصيل فاصائل من جمع الجمع قال أبو حيان وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع قال وذكر أبو الحسن بن الباذش أن النعمان بن علي أن أصالا جمع أصيل كمين وإيمان وأن أصائل جمع أصيلة كسنية وسفائن وقد حكى يعقوب أصيلة في معنى أصيل فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع قال وهذا أول من تكلف لا يضطر إليه انتهى وقال السهيلي لا أعرف أحد قال جمع جمع الجمع غير أن جاجي وابن عزيز قال أبو حيان وظاهر كلام سيو به أنه لا ينقاس جمع اسم الجمع ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراط

في ص مسئلة ما دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه ان كان وزنه خاصا بالجمع أو غالبا فجمع واحد مقدر والافاقم جمع وباله واحد بواقفه في أصل اللفظ والدلالة عند مصطف أمثاله فجمع مالم يتألف أو زانه أو يساو الواحد في خبره وصفه ونسبه أو يميز من واحد به نسبة فاسم جمع أو بناء فاسم جنس في الأصح اما ما يقع على المفرد والجمع فان لم يشك بكتب على الأصح فبجمع والافتقار اسم جمع وقيل جمع مقدر تغييره وقيل مفرد في ش كل اسم دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر ان كان على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه مثال الخاص عبادة وشياطين فبجمع وان لم ينطق به يفرد لأنه جاء على وزن يخص بالجمع اذ لم يميز لثامان لاسمهم مفرد على هذا الوزن ومثال الغالب أعراب فانه جمع لفرد لم ينطق به وجاء على وزن غالب في الجوع لان أمثاله أقل في المفردات جدا ومنه برمة أعشار والافه اسم جمع كابل وذود واحد هما جبل أو ناقه وقوم واحد هرمل فان كان له واحد بواقفه في أصل اللفظ دون الهيئة وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع مثاله رجال له واحد بواقفه في الحروف الاصلية دون الهيئة ويقال فيه قام رجل ورجل ورجل فان واقفه في اللفظ والهيئة كقولك الواحد والجمع فسيأتي حكمه أولم بواقفه في الدلالة عند عطف أمثاله كقرش فان واحد هم قرشي واذا عطف أمثاله عليه فدلوه بجماعة منسوبة الى قرش وليس مدلول قرش ذلك فليس يجمع وكذا ان وجد الشرطان ولكن خالف أوزان الجوع السابقة وأساوى الواحد في خبره وصفه نحو الركب سائر وهذا ركب سائر كما تقول الركب سائر وهذا راكب سائر وهذا راكب سائر وأساواه في النسب اليه باب نسب اليه على لفظه نحو ركي كما تقول راكبي بخلاف الجمع فانه لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى المفرد كما سيأتي أو يميز واحد مبرز به النسب نحو روم وترك فان الواحد منهما رومي وترك ويم فذلك لا يكو روم وترك ونحوهما جوعا أو يميز واحد به بناء التثنية كبر و بصرية في المخوقات وسفينة في المنسوعات فليس شيء من هذه الاقسام الا ان يجمع به كل من الثلاثة الاول اسم جمع والاخير اسم جنس وخالف الاخفش فيما كان على فعل كركب وطير وهب ونحوها فقال انها جوع تكسير الركب وطائر وصاحب لاسماء جوع قال أبو حيان وهو مردود بأن العرب صغرناها على لفظها ولو كانت جوعا عرفت في التصغير الى مفرداتها وخالف القراء في كل ماله واحد مرافق في أصل اللفظ كبسر ونمام ومحاب ونحوها ورد بأنه لو كان جمعا لم يميز وصفه بالمفرد وقد وصف به قال تعالى اليه يصد الكلب الطيب ، أعجاز نخل منقعه ، ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد والجمع

بغير تغيير ظاهر فاما ان شئاً أو لا كان لم يكن فانه ليس بجميع كالمصدر اذا اُخبر به أو وصف به أو وقع حالا ونحو
جنب أيضاً فان الأفعص فيما أن لا يتناول الجمعاً فليس بجميعين وان شئاً فهو جمع عند أكثرين أمثل كقولهم وهجان
ودلاص فانها تطلق على المفرد والجمع فذلك في حالة الافراد نظير تفصل وفي حالة الجمع نظير برسل وهجان في حالة
الافراد نظير لجام وفي حالة الجمع نظير كرام فقدر التغيير في حالة الجمع بتبدل الحركات ولم يجعل من باب المشترك
لوجود اثنين في كلامهم بخلاف نحو جنب فانه هكذا المفرد والمثنى والجمع على الفصح وان كان بعضهم قد ناه
فيكون إذاً ذلك من باب فاك فلما ثبت دل ذلك على عدم الاشتراك ذهب آخرون الى ان باب فاك ونحوه أسماء
جوع وانه لا تغيير فيه لمقدر افيكون اذاً ذلك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ولا يمتنع أن يوضع لفظة مشترك بين
المفرد والجمع لانهم مامعنان متمايزان بكيفية الافراد والجمع وان كنت اذا أطلقت على الجمع دل على المفرد والجمع
ضم مفردات يتنظم لفظة كالمعتمد ان وضع المشترك بين الكل وجزئته نحو انسان فانه موضوع لهذا الشخص
وموضوع لانسان العين وان كنت اذا أطلقت على الانسان دل بطريق التضمين على انسان العين فكذلك يمتنع
وضع مثل هذا فكذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع بل هو في هذا السهل لانه ليس فيه أكثر من ضم أمثال بخلاف
الانسان فان المباشرة فيه أكثر لان مبادئ الجزء للكل أكثر من مبادئ المفرد للجمع وهذا الرأي محتمل ابن مالك
في التسهيل وقال بعض النحويين الفلاس اسم مفرد ذكر ويؤنث وقوله تعالى . والفلك تجري . على التأنيث
المسعود فيه وهو مفرد واللام للجنس وقوله . وجرى بهم . أعيد فيه على المثنى كما قالوا الدينار الدرهم والدرهم
اليض وغيره هذا القائل يجعله دليلاً على الجمع

من من المضمر هو الموصوف لضعف أو تقليل أو تحريش أو تعطف . قال الكوفي أو تعظم بضم أوله وقع ثانيه
وزيادة ياء ما كنه بعده قيل أو ألف

في ش فوائد التصغير خمس . أحدها تصغير شأن الشئ وقدره نحو رجيل وزيدتر يد تصغير قدره والوضع
منه . الثاني التقليل اما لفاته نحو كليب أو لكيمته نحو درهمان . الثالث التقريب اما لفاته نحو صديق أو
زمانه ومساكنه نحو قبيل وبعد وفوق وتحت ودون . الرابع التعطف نحو يأخى يا حبيبي . الخامس التعظيم
أثبت الكوفيون واستدلوا بقوله

وكل أناس سوف تدخل بينهم * دونهية تصغر منها الأنام

والبصريون تأولوا ذلك بكون تصغير الاسم بضم أوله وقع ثانيه وزيادة ياء ما كنه بعده أعني بدل الثاني واعتل
السرياني لضم أول المضمر بانهم لما قنعوا في التكسير لم يبق إلا الكسر والضم فكان الضم أولى بسبب الياء
والكسر بعدها في الأكثر وهي أشياء متجانسة وتجانس الأشياء مما يستقل وقالوا بكون ظاهر جعلوا
الألف والضم في الجمع لانه أقل فطلبوا فيه الحقة والضمه الياء المضمر لانه أخف وقال بعضهم إنما ضم أول المضمر
لانه ثقل للكسر وتالله فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسم فاعله قالوا وإنما ضم ما قبل الياء لان الياء في
التصغير والألف في شبه مفاعيل متقابلان لان التصغير والتكسير من باب واحد فكان ما قبل الألف مقبوض
فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها وإنما كانت علامة التصغير ياء الأولى بالزيادة حروف المد واللين والجمع
قد أخذوا الألف فارادوا حرفاً مخالفاً ويقار به ليقع الفصل فجاوبوا بالياء لانها أقرب الى الألف وزعم بعض الكوفيين
وصاحب القرة ان الألف قد جعلت علامة للتصغير كقولهم هند وتصغيره هدا وداية وشابة والتصغير داية
وشوا وبالآلف وأجيب بأن الأصل دوية وشوية فأبدلت الألف من الياء بان هذا اسم موضوع للتصغير
لانه تصغير هدهد

في حجب وجهه في أول يائين ولياها وتقلب ياءه وان سكنت أو اعتلت أو كانت لاما وجوبا أو تحركت في مفرد
 وجمع اختيار أو أو أو أو ان فتح لتفسيره يتقلب عنها أو ألف زائدة أو مجهولة أو بدل حمزة تليها ياءه وتقلب عنها في
 الأصل ويحذف في الجمع الموازن لمفاعيل أو مفاعيل
 في أول ياء التصغير أو أن حذف أو لا همالتوالي الأمثال وان ولياها وتقلب ياءه وجوبا ان سكنت كيجوز
 ويحذف أو اعتلت كقلم أصله مقوم وقيم أو كانت لاما كغزو وغزى وغزوة وغزبة وعشوا وعشوا واختيارا إن
 تحركت لفظا في المفرد وتكسر ولم يكن لاما كاسود أو أسود أو أسيد وجدول وجدول وجدل ويجوز في هذا
 الاقرار وترك القلب فيقال أسود وجدول وجه الاول الجري على قاعدة اجتماع ياءه واسبقت احداهما
 باله يكون من قلب الواو ياءه واغناءها في الياء وجه الثاني الاجراء على حذفها في التكسير لانها من باب واحد فان
 تحركت فيها وهي لام قلبت في التصغير وجوبا لم يثبت في الجمع تحوكر وان وكراوين وكريان وتقلب ثاني
 المعبر المختص بالتصغير واوا وجوبان كان متقلبا عنها كدبة ودودة وقبة وقوية وقورج وريجة وميزان
 وموزن وملء وملء وروبان وروبان وشمن هذا الاصل قولهم عيدوعيد وكان قياسه عيدا لانه مشتق
 من المهدوكذا قولهم في الجمع اعياد وقصدوا بذلك الفرق بينه وبين تصغيره ودوجه أو كانت الفاء زائدة كضارب
 وضارب وكاهل وكوهل وقاصع وقوصع ونام وخو يتم وجاموس وجوميس أو كانت الفاء مجهولة
 الإجماع كساب ومصوب وعاج وعوج والواوى أو كانت الفاء بدل حمزة كآدم وأوادم أصله آدم لانه أفضل
 من الأمة فأبدلت الهمزة ألفا ولا تقلب ان كانت ياء كبيت وشج وميت وسيد أو كان متقلبا ياء ككتاب للسن
 في الأصل الذي هو مذبح البصر بين بل يجب اقرار الياء في الحالين فيقال بيت وشيخ وميت وسيد ونسب
 وجوز السكون فيون الإقرار والقلب واوا كراهة اجتماع الياء واختاره ابن مالك فيقال بيت وشويع ومزويب
 وسويدو ومزويب مع في بيته يوزمة والواو في نائب للمستمن الابل نوب وذلك عند البصر بين شاذلا يعمل
 به على مدحهم الاحسن ضم ما قبل الياء ويجوز كسرها فيقال شج وهكذا ويجري ما ذكر من القلب في الجمع
 على مثال مفاعيل أو مفاعيل فيقال في الأمثلة السابقة مجاز وروائح ووازين وضواريب وكواهل وقواصع
 وخواتيم وجواميس وأوادم
 في حجب وجهه في أول يائين ولياها وتقلب ياءه وان سكنت أو اعتلت أو كانت لاما وجوبا أو تحركت في مفرد
 وجمع اختيار أو أو أو أو ان فتح لتفسيره يتقلب عنها أو ألف زائدة أو مجهولة أو بدل حمزة تليها ياءه وتقلب عنها في
 الأصل ويحذف في الجمع الموازن لمفاعيل أو مفاعيل
 في أول ياء التصغير أو أن حذف أو لا همالتوالي الأمثال وان ولياها وتقلب ياءه وجوبا ان سكنت كيجوز
 ويحذف أو اعتلت كقلم أصله مقوم وقيم أو كانت لاما كغزو وغزى وغزوة وغزبة وعشوا وعشوا واختيارا إن
 تحركت لفظا في المفرد وتكسر ولم يكن لاما كاسود أو أسود أو أسيد وجدول وجدول وجدل ويجوز في هذا
 الاقرار وترك القلب فيقال أسود وجدول وجه الاول الجري على قاعدة اجتماع ياءه واسبقت احداهما
 باله يكون من قلب الواو ياءه واغناءها في الياء وجه الثاني الاجراء على حذفها في التكسير لانها من باب واحد فان
 تحركت فيها وهي لام قلبت في التصغير وجوبا لم يثبت في الجمع تحوكر وان وكراوين وكريان وتقلب ثاني
 المعبر المختص بالتصغير واوا وجوبان كان متقلبا عنها كدبة ودودة وقبة وقوية وقورج وريجة وميزان
 وموزن وملء وملء وروبان وروبان وشمن هذا الاصل قولهم عيدوعيد وكان قياسه عيدا لانه مشتق
 من المهدوكذا قولهم في الجمع اعياد وقصدوا بذلك الفرق بينه وبين تصغيره ودوجه أو كانت الفاء زائدة كضارب
 وضارب وكاهل وكوهل وقاصع وقوصع ونام وخو يتم وجاموس وجوميس أو كانت الفاء مجهولة
 الإجماع كساب ومصوب وعاج وعوج والواوى أو كانت الفاء بدل حمزة كآدم وأوادم أصله آدم لانه أفضل
 من الأمة فأبدلت الهمزة ألفا ولا تقلب ان كانت ياء كبيت وشج وميت وسيد أو كان متقلبا ياء ككتاب للسن
 في الأصل الذي هو مذبح البصر بين بل يجب اقرار الياء في الحالين فيقال بيت وشيخ وميت وسيد ونسب
 وجوز السكون فيون الإقرار والقلب واوا كراهة اجتماع الياء واختاره ابن مالك فيقال بيت وشويع ومزويب
 وسويدو ومزويب مع في بيته يوزمة والواو في نائب للمستمن الابل نوب وذلك عند البصر بين شاذلا يعمل
 به على مدحهم الاحسن ضم ما قبل الياء ويجوز كسرها فيقال شج وهكذا ويجري ما ذكر من القلب في الجمع
 على مثال مفاعيل أو مفاعيل فيقال في الأمثلة السابقة مجاز وروائح ووازين وضواريب وكواهل وقواصع
 وخواتيم وجواميس وأوادم
 في حجب وجهه في أول يائين ولياها وتقلب ياءه وان سكنت أو اعتلت أو كانت لاما وجوبا أو تحركت في مفرد
 وجمع اختيار أو أو أو أو ان فتح لتفسيره يتقلب عنها أو ألف زائدة أو مجهولة أو بدل حمزة تليها ياءه وتقلب عنها في
 الأصل ويحذف في الجمع الموازن لمفاعيل أو مفاعيل
 في أول ياء التصغير أو أن حذف أو لا همالتوالي الأمثال وان ولياها وتقلب ياءه وجوبا ان سكنت كيجوز
 ويحذف أو اعتلت كقلم أصله مقوم وقيم أو كانت لاما كغزو وغزى وغزوة وغزبة وعشوا وعشوا واختيارا إن
 تحركت لفظا في المفرد وتكسر ولم يكن لاما كاسود أو أسود أو أسيد وجدول وجدول وجدل ويجوز في هذا
 الاقرار وترك القلب فيقال أسود وجدول وجه الاول الجري على قاعدة اجتماع ياءه واسبقت احداهما
 باله يكون من قلب الواو ياءه واغناءها في الياء وجه الثاني الاجراء على حذفها في التكسير لانها من باب واحد فان
 تحركت فيها وهي لام قلبت في التصغير وجوبا لم يثبت في الجمع تحوكر وان وكراوين وكريان وتقلب ثاني
 المعبر المختص بالتصغير واوا وجوبان كان متقلبا عنها كدبة ودودة وقبة وقوية وقورج وريجة وميزان
 وموزن وملء وملء وروبان وروبان وشمن هذا الاصل قولهم عيدوعيد وكان قياسه عيدا لانه مشتق
 من المهدوكذا قولهم في الجمع اعياد وقصدوا بذلك الفرق بينه وبين تصغيره ودوجه أو كانت الفاء زائدة كضارب
 وضارب وكاهل وكوهل وقاصع وقوصع ونام وخو يتم وجاموس وجوميس أو كانت الفاء مجهولة
 الإجماع كساب ومصوب وعاج وعوج والواوى أو كانت الفاء بدل حمزة كآدم وأوادم أصله آدم لانه أفضل
 من الأمة فأبدلت الهمزة ألفا ولا تقلب ان كانت ياء كبيت وشج وميت وسيد أو كان متقلبا ياء ككتاب للسن
 في الأصل الذي هو مذبح البصر بين بل يجب اقرار الياء في الحالين فيقال بيت وشيخ وميت وسيد ونسب
 وجوز السكون فيون الإقرار والقلب واوا كراهة اجتماع الياء واختاره ابن مالك فيقال بيت وشويع ومزويب
 وسويدو ومزويب مع في بيته يوزمة والواو في نائب للمستمن الابل نوب وذلك عند البصر بين شاذلا يعمل
 به على مدحهم الاحسن ضم ما قبل الياء ويجوز كسرها فيقال شج وهكذا ويجري ما ذكر من القلب في الجمع
 على مثال مفاعيل أو مفاعيل فيقال في الأمثلة السابقة مجاز وروائح ووازين وضواريب وكواهل وقواصع
 وخواتيم وجواميس وأوادم

﴿ص﴾ والثاني حذف ما حذف وضعا زاد آخره ما قبل أو يضاف من جنسه ولا يعتد بالتاء ولا يرد محذوف
تأتي بدونه فبعل على الأصح

﴿ش﴾ يتوصل إلى المثال فيقول في الثاني بر ما حذف منه ان كان منقوصا سواء كان المحذوف منه الفاء والعين
أو اللام مثال الفاعلة وزنة وشقة وسعة وصفة وصلة وشقة ولادة وخلة وكل ومرو وعدم مسمى بها فإذا صغرت
هذا النوع وردت المحذوف في موضعه فتقول وعيدرا وعيدرا وعيدرا وعيدرا وعيدرا وعيدرا وعيدرا وعيدرا وعيدرا وعيدرا
ومرو بع مسمى بها فتقول ستيه وميندوسيل وقهرم ويسمع ومثال اللام يدوم وشقة ودوسر وفوك وقط
وفل فتقول يدويه وشقة ودوين وسرج وفوهمك وقليط وفلين وان لم يكن منقوصا بل كان ثنائيا
الوضع زيد فيه ياء يقال في من وعن وان مسمى بها مثنى وعنى وانى وذكر ابن مالك فيه وجهين أحدهما هذا
والآخر انه يضاف الحرف الأخير من جنسه يقال في عن عنين ولا يعتد بتاء التأنيث فلا يقال في شقة مثلاً انه
ثلاثي بل هو ثنائي وكذا نبات وأخت وكيت وزيت وهنت ومنه فكما ثنائية فإذا صغرت رددت المحذوف
فقلت شقته ونبته وأخته وكية وزية وهنت ومنية لأن ما يختلف فيه عند العرب وما اختلف في لاه المحذوف
فكان حرفا في لغة قوس غلغله في لغة جاز فصغره على كل منها فان تأتي فاعل بما بقي من منقوص لم يرد إلى أصله
كهار وميت وشاك وخير وشمر وناس فيقال هو يروميت وشويل وخير وشمر ونويس هذا المذهب
سيبويه ونقل ابن مالك عن أبي عمرو انه بر ما حذف فيقال هو يروميت وشويل وأخير وأشير وأئيس
وفي برى علمار يشي ونقل غيره هذا المذهب عن يونس

﴿ص﴾ (و) يحذف الوصل خلافاً لتعليق بشرط المازي وزانه للأسماء)

﴿ش﴾ زال ألف الوصل عند تخفيف ما هي فيه سواء كان ثنائيا كان واسم أم أكثر كافتقار وانطلاق
واضطراب واشرباب وأعيان واقتباس وألواط وانطراب والالحاجة إليها بصير إلى أول المصدر فيقال
بني وسقى وقطيق وشبيب وعديدين وقسيس وقليط وضريب وسواء بقي على مثال الأسماء أم لا
هذا المذهب سيبويه وأثبت ثعلب حمزة الوصل في الأسماء في حال التخفيف ولم يستطعها فيقال في اضطراب اضرب
فحذف الطاء لأنها بدل من تاء الفعل وهي زائدة وأبني حمزة الوصل لأنها فضلتها بالتقديم ومنع المازي من تخفيف
انفعال واقتعال فربما في انطلاق قطيق ولا في افتقار قطيق لأنها ليس لها مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير
إلى مثال الأسماء فيقال قطيق وقهر قال أبو حيان وليس خلاف المازي في تخفيفها فيفعال واقتعال قط بل بشرط
في الصغر كله ان يكون على مثال الأسماء

﴿ص﴾ ويتوصل إلى فعل وفاعل في غير الثلاثي بما اتصل به إلى مفاعل ومفاعيل حذفاً وإبقاءً لكن
لا تحذف هنا التاء والألف الممدودة وباء النسب والألف والنون الزائدة تان بعد راء ولا يعتد بهن ويحذف واو
جاولا وشبهها في الأصح

﴿ش﴾ يتوصل إلى مثال فاعل وفاعل في التخفيف بما اتصل به إلى مفاعل ومفاعيل في التكسير لانهما
من واحد فكما تقول في خب خباب وفي هلول هلبال وفي عطر عطار وعطار يد كذلك تقول خدب
وهليل وعطير يدوا الحذف والترجيح والتخفيف في ما يأتين هنا كما هناك فكما تقول عطاميس ومطابق وتضارع
ودحارج تقول عطاميس ومطابق وتخبر ودحارج وكما تقول في سفر رجل سفار فيقول سفير فيقول سفير في
حبلى وعقرى وقنداوى جباطى وجباط وعقارى وعقارب وقنداوى وقداى تقول حبلى وعقرب
وعقربى وقنداى وقنداى لكن خالف التخفيف التكسير في انه لا يحذف فيه هاء التأنيث وان حذف في الجمع

فيقال في درجة دحرجة والجمع دحارج ولا تحذف فيه ألفه الممدودة فيقال في قاصصا قو يصعاه والجمع قواصع
يحفها ولا تحذف فيه ياء السب فيقال في لوزي لوبذي والجمع لواذع يحذفوا ولا تحذف فيه الألف والنون
إلا اثنان بعد أربعة أحرف فصاعدا فيقال في زعفران وزعفران والجمع زعافر يحذفهما وفي عرقتضان
عر يقصان والجمع عرافص يحذفهما فان كانتا بعد ثلاثة أحرف لم يحذفا لانهما لا حنا ولا هنا وكذا لو كانت النون أصلية
ثبتت في البابين كسطوانة وأساطين واسطينترو لو كانت الألف التأنيث مقصورة حذفت في البابين كقرقري
وقرقار وقريقر ولا يستعمل هذه الأوزار أربعة أعني هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون
الترديدتين بل يصغر الاسم على أحد المثالين وفيه اللواحق المذكورة ومذهب سيبويه في وأوجولاه وشهها
وللرادية ألف برا كما وياء قريتنا انتهاء تحذف عند التصغير فيقال جليل وبريكافو بثان لأن الألف التأنيث الممدودة
شبهاء التأنيث وشها بألفه المقصورة فاعتبرنا السبب لما في عدم الحذف لها واعتبرنا السبب بالمقصورة في انقطاع
الواو والألف والياء لانهما لا يأتيا كالألف في جاري وماله المبردا فتأنيها وأدغمها عند القلب فقال جليله بر يكافو قريتنا
كما تحذف واو قريته وألفه السبب والياء حقيقة ولم يعتبر إلا أحد الشبهين فقط

من ص يرد إلى الأصل هنا وفي فاعل ومفاعيل وأصل وأفعله وفعال ذوالبدل آخر اصطفا وغيره ان كان
لبدل نبدل غير همزة تلي همزة الاستفهام لانهما متعدون نحو خلا للزجاج ولا ذوالقلب وما خلفا فشاذاً ومادة أخرى
ش يرد إلى أصله في التصغير وفي التكسير على مثاله فاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أفعل أو فعال ذوالبدل
الساكن آخر اصطفا سواء كان حرف لين نحو ملهى أم غير حرف لين نحو ماء فان الألف في ملهى بدل من الواو لانه
مشتق من الألف والهمزة في ماء بدل من الهاء لقولهم مياه فقال التكسير على فاعل ملاحى وعلى مفاعيل محاروى
وعلى أفعال أمواه على أفعله آخية وعلى فعال مياه يقال في تصغير هاملهى ومويهوسقى لان التصغير
والتكسير يردان إلى الأشياء إلى أصولها فان لم يكن ذوالبدل آخر افتشروط فيه شرطان أحدهما أن يكون حرف
لين والثاني أن يكون بدلا من حرف لا يكون ذلك الحرف همزة تلي همزة أخرى مثاله مال وقيل وريان وميزان
وموقن فيقال ويل وقيل ورويان وموزين وميقن وانما رجع في هذه إلى الأصل لزال موجب البدل
لان الواو إنما أبدلت في نحو مال لصر كهاوافتح ما قبلها وقيل وميزان لكسر ما قبلها وفي ريان لاجتماع مع
الياء وسبق أو أحداهما بالسكون وفي موقن أبدلت الياء بضم ما قبلها وقذف الالموجب في التصغير وسواء كان اللين
بدلا من لين كما مثلنا أم من غيره كبراط وديباح فيقال فيه قريبط وديبيع وقرياط وديبيع ويقال في ذئب
ذؤيب وفي آل أهيل فلو انضم الشرط الأول بأن كان حرفا محصيا بدلا من حرف صحيح أو من حرف لين يرد إلى
أصله بل يصغر على حاله كخمعة وخمعة وتراث وراث وأباب في عياب وأيب وقائم وقومهمز وكذا الواو انضم
الشرط الثاني بأن كان بدلا من همزة تلي همزة كآدم فيقال أو بدم من غير ذوالالف إلى أصلها من المعز بل تقلب
واو كاتقدم أضعف ما قبلها أماما قبلها تاء الفعل كتمد وتسر فيسوي به يحذف منه تاء الافتعال مع تاء أخرى مبذلة
من حرف لين عند التصغير فيقول تسعد وتيسر كما يقول في مكتسب مكيسب وتبقى التاء المبذلة على حالها
من غير رد إلى الأصل وذهب قومهم الزجاج إلى أنه يرد إلى أصله فيقال مويعد وميسر لانهمان الوعد واليسر
قال صاحب الافصح وانما كان المحذوف تاء الافتعال لانه لا بد من حذف وهي زائدت والزائدت أخى بالمحذف من
الأصل وأما ذوالقلب فإنه لا يرد في البابين إلى أصله بل يصغر ويكسر على لفظه كجاء أصله وجه لانه من الوجهة
فقلب فيقال في تصغيره جوه ولا وجه لعدم الاحتياج إلى الرد إلى الأصل ويجمع أينق على أينق ويصغر على
أينق ويقال في شاك وأصله شاك شراك وشوبك وملود بخلاف ما قرأناه من رد ذوالبدل إلى أصله فلما

إذا ما لها هاري بلقشبا لادنا * فبعد الهاري من حبر ومشب
وعما يستعمل مفرداً ومضافاً قولهم لصاب المرخوم وج فلان ووجهه ووجهه للجب منه وويله وويلك
ووب غيرك وويستك وويسه قال الجزولي وهو استعمار واستعمار وقال ابن طاهر وجه كذا يقال لرجة
وويست كذا يقال في معنى رافة وهي مضافة إلى المفعول وبتى أضفت التثنية والجمع والرفع لانه مبتدأ
لاحبره فإذا أردت جازا لرفع والصب تقول وجهه وويله وويله ولا يقوى النصب في هذا قوله
في غيره لان هذا مصدر لا فصل وانما يقوى النصب في المصدر الذي له فعل نحو حوت وشكرنا فالرفع في نحو وجه
وويل قوي والغالب على وجه الرفع وعلى تب النصب اذا أفرقت بوابه ويجوز تبه وقال ابن أبي الريح تبا
لك التزم نصبه ووجهك التزم رفعه وفي ويلك وجهان ولو سئل السائل ان كان لا تنمدي المباع فان عطف
وجه على تب نسيته ولا يجوز رفعه لانه لا خبر له وان عطف تب على وجه فكما قبل العطف ويكون جتان
فعلية على اسمية لتساويهما في المعنى ويقال تبا له ووجهه فلا يكون في وجه الالرفع كماله قبل العطف انتهى ومنع
الماضي عطف وجه على تب وعكسه قال لان وجه رجته له وتب بمعنى خسران له فكيف يشوران بدعوه
وعليه في حين واحد وأجب بأن وجه حينئذ يخرج مخرج الدعاء وليس منه الدعاء وتبا أيضاً دعاءه على
حد قائله اللهم أشعره ويقال لصاب المفضوب عليه وويله وويله وويل طويل له وويل طويلاً
فيجب النصب في الاضافة ويجوز هو والرفع في الافراد يقال عول وعولك ولا يفردا في استعمال تبا لويل
ومناهما للثنين كل في سبيلك وأما المرفوع بال فالرفع فيه أحسن من النصب لانه صار معرفة فتقوى فيه
الابتداء فتقوى الويل له والخبية له لكن ادخل ال ليس مطرداً في جميعها وانما هو ساقط عن عليه سيوبه فلا يقال
الشيء والراي وقال الفرما والجري بقياسه ونفاه أبو حيان

﴿ص﴾ ومنه الماشاة كليلك وسعديك تابعاً لحنانيك ودو ليك وهذا ذيلك وحجازيك وحو اليك ولا تصرف
وتلزم الاضافة واضافها لظاهر قال ابن مالك شاذة كقائب وخالفه أبو حيان فان أفرقت تصرفت وزعم يونس
ليامفردا قلبت ألف وتثنيها للتكثير وقيل للشفع وزعم السهيلي في حنانيك خاصة والكافي في ما هو خبر مفعول
وطلب فاعل وقال الاعلم حرف خطاب ومع لب كأمس

﴿ش﴾ من الواجب عطف عليه لكونه بدلاً من فعله في اجابة الهاء اي لييك وسعديك أي اجابة بعد اجابة
واسعادا بعد اسعاد أي كما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك ولا يستعمل سعديك وحده بل تابعا لليك
كموله بعلو يله ويجوز أن يستعمل لييك وحده ومنه قولهم حنانيك أي تحننا بعد تحنن وقد نطق بفعله قال
تحنن على هذاك الله * لك فان لكل مقامه قال

ودو اليك من المداولة قال

اذ اشق بر دشق بالرد مثله * دو اليك حتى كلنا غير لابس

أي تداولنا ودو اليك كان الرجل في الجاهلية اذا أراد أن يقدم مع امرأته شق كل واحد منهما ثوب الآخر لئلا يكد
المودة وهذا ذيلك قال ضربا هذا ذيلك وطعنا وخنا أي نه هذا ذيلك وحجازيك أي تحجز حجازيك أي
تتمع وحذار يك أي تحذر أي ليكن منك حذر بعد حذر زاد صاحب البسيط حو اليك أي اطاعة بعد اطاعة وهذه
المصادر كلها لا تصرف وهي ملازم فيها الاضافة والتثنية فان أفرقتها شق كل نصف رقاً كقوله

﴿ف﴾ قتالت حنان ماليك ههنا * واحتلف في ثنيتها أي ثنية يشفعها الواحد المراد اجابة موصولة بأخرى
ومساعدة موصولة بأخرى وجنان موصول بآخر أم ثنية يراد بها التكثير على قولين أحسنهما الثاني وقال

السبيل بالأول في ختانيك خاصة قال المراجع في الدنيا ورجحة في الآخرة وروى بأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة قال طرفة * ختانيك بنض الشرا هون من بعض * وذهب بونس الى أن ليليل اسم فرد وأصله قبل الاضافة ليا مقصورا قبلت ألفه بإلاضافة الى الصغير كاقبلو في ليليل وعليك والذي ذهب اليه التحليل وسيبويه والجبوري أنه تثنية لك كأن ختانيك تثنية حنان لأنه سمع لب ولم يسمع لبأوذ كرا بن مالك أن إضافة ليليل الى الظاهر شاذة كإضافتها الى الضمير القائب قال * فلي يسي سور * وقال ليه لمن يدعوني ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه يقال لي زيد وسعدى زيد فساق ذلك ساق المنقاس المطرد والكاف في تحوليك ومعدليك وختانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول لان المعنى اني وما واتقيا لاجابتك ومساعدة لمحبتي ومعنى قولهم سبحان الله وحنانيه أسبغته واسترحه والكاف في نحو هذا ذيك وداليلك وحنانيك اذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل كأنه قال هذاك ومداولتك وحننك وزعم الأعمش أن الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب كهي في أبصرك والتجاء ذلك وحذفت النون لتسبه الاضافة لان الكاف تطلب الاتصال بالاسم كأنها لها من الإشارة والنون عنهما من ذلك فحذفت * ورد بأن وقوع الاسم الظاهر وضعير القائب موضع الكاف يبطل كونها حرفا ومع مفر دلييلك بالسكر وهو مصدر بمعنى اجابة منسوب بمعنى كأمس وغاق لقله * لكنه كذا نص عليه سيبويه وروى أبو حيان على ابن مالك حيث قال إنه اسم فعل بمعنى أجب

بجوز * ومنه سبحان الله ومعاذ الله * وريحانة وبازم سبحان الله في الاصح ولا يتصرف وبازم الاضافة وعرف سبحان الله بال في الشعر وافرقت من واو غيره وقيل إنه بمعنى ش * من البذل عن فعله سبحان الله أي براءة من السوء وليس مصدر العجب بل سجع مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشي ولوليت من لولا وصهمت وأفقت وسوف وبأأت ولييت من صهه وآف وسوف وبأي وليك ولا يقال سجع مخففا فيكون سبحان مصدر الله وبازم الاضافة ولا يتصرف وقد يفرد في الشعر منونا ان لم تتوالى اضافة كقوله * سبحانه ثم سبحانا نؤذبه * وغير منون إن نوبت كقوله * سبحان من عظمته الفاخر * أراد سبحان الله فحذف المضاف اليه وأبقى المضاف بحاله وعرف بال في الشعر قال * سبحانك اللهم ذا السبحان * ومن ذلك معاذ الله بمعنى عياذ بالله وبازم أيضا الاضافة ولا يتصرف ومنه سبحان الله بمعنى استرزاق الله وبازم أيضا الاضافة ولا يتصرف ولم ينطق له بفعل من لقله فيقدر من معناه أي استرزقه ولا يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لأن سيبويه لم يذكره مقترنا مع سبحان الله ولأنه على ذلك ومذهب سيبويه ان سبحان لم يتسليم ممنوع الصرف وقيل هو مني لانه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فاشبه الحرف

ص * ومنه سلاما وخيرا ومنه عجاونا وشكرا الاكثر زهل هو خبر أو إنشاء وبازم لجناعهما خلاف ومنه أظله وكراهة ومسرة ونعمة عين وحبا ونعام عين ولا أظله ولا كيدا ولاهما ولا قلته ورغما وهوانا وجاهة في بعضها وطرده ان عصفور ومنه صلفوا كرمافي التعجب وهل منه غفرانك خلاف ش * من البذل عن فعله سلاما بمعنى براءة منكم لا خير بيننا ولا شر ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى الصية فانه يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء يقال للرجل أفعل هذا فيقول حجرا أي نمأ أي امنه نفسي وأبعده وأرأته وقال سيبويه أي سترأ وراءة من هذا ومنه قوله تعالى * ويقولون حجرا محجورا * ولا يتصرف اذا كان * سابقا بمعنى المباركة والتعوذ بخلاف ما اذا كان على أصله من المتع أو السبحر غير أن شباب هذا المعنى فانه

الشهور وفي الأيام ثلاثة يجوز في الرفع دون النصب واسبابها خمسة
 ١- أن يطلق ابن مالك وغيره ما أنه لا ينصرف الأسماء المبنية قال أبو حيان ورحله ان بعض المبنيات ينصرف وذلك
 الأسماء المركبة تركيب المرفع في نفس من يتركبها وعمره به فقال يعقوب وعمره به الأسماء المبنية بسبب النداء
 فقال بازيد وباصفر قال وقد احتز بعضهم عن هذين النوعين فقال لا ينصرف الأسماء المتوغلغة في البناء وهي
 التي لم يصب قط فان هذين النوعين لمحالها يمر بان فيها قال ومع ذلك رد عليه المركب الذي آخره وفاته
 لا يصب قط في اسم القولين ومع ذلك ينصرف قال ولنا في عائلهم يصب قط وينصرف كرم صاحب البسيط قال
 ويقال أو بمن كذا وهو متغير أو كذا قال في المهمة كالتى والذى والمضمر الذى فيها لا يمنع من التصغير كما يمنع
 في وريد زيد وهو اسم الضم لا على حد أسماء الفاعلين ويستثنى من ذلك المبنى باسم الإشارة والموصول
 فيصغر ان لأنه صار فيها شبه بالأسماء المتكسنة من حيث انها موصوفان ووصفهما وقد خولفهما قاعدة
 التصغير حين أنى أولهما على النقص وزيد في آخرهما ألف وعيناهما من ضم الأول قالوا في ذاتي نابتا
 وفي أولى ألباء وفي ذاتي وديان وتيسان وفي الذى وفروعة والذيان واليتام والذيان والذيان وفى
 الياء وقبل فتحها كذا الذين بكسرهما وقبل فتحها واليتام واليتام في اللذان والذيان والذيان والذيان
 الذى والذين وضم لام الذيان واليتام لفتح بعض العرب قال أبو حيان وذلك دليل على ان الالف ليست
 حواسن ضم الأول فلا يجمع بين الموصوف والموصوف منه قال ولم ينصرف ومن الفاظ إشارة إلى المثنى سوى تاتوا
 تصغيرى وذى وذى وذه استثناء تصغيرناه وأخوهما من الالتباس بالذكر قال وإجازة تصغير اللذان والذيان
 والذيان والذيان في مذهب الأخفش قاله قياسا ومذهب سيبويه أنه لا يجوز تصغيرها استثناء جميع الواحدة مختص
 وهو اللذان جمع اللذان قال ومذهب سيبويه هو الصحيح لأنه ثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس لأن قياس هذه
 الأسماء ان لا تصغر فتحى صغرت العرب منها شيئا وقضائهم مع مورد الباع والتمسدها وقد تدخل في المبنات
 الخروف والأفعال فلا ينصرف لأن التصغير وصف في المعنى والحرف والفعل لا يوصفان فلا يصغر ان وقسم
 تصغير فعل التعجب قال ياما أليط غزلان شدينا وفي قياسه خلاف ولا ينصرف الأسماء العاملة عمل الفعل
 وفي صغير اسم الفاعل مع عمله خلاف وفي شرح التوسل لا يبيحان لا ينصرف الأسماء العاملة ولا المشبهة
 لها ككعبت ونحوه ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولا أس وغد وقصر بمعنى عشاء ولا
 حسبك ولا الأسماء المختصة بالنفي ولا الأسماء الواقعة على مقام شرعا كآباء الله تعالى والأسماء المنانفة للمعنى
 التصغير ككبير وجنم ولا كل ولا بعض ولا أى ولا ألف ولا غير المفسكة نحو ذاتى من قول الشاعر المحكية
 ولا أسماء شهر والسنة كالشمس وصغرت وباقها ولا أسماء الأسبوع كالسبت والأحد وباقها على مذهب سيبويه
 واختار ما بين كيسان ومذهب الكوفيين والمزاني والجرى جواز تصغير أيام الأسبوع وزعم بعض النحويين
 أنها داقلت اليوم الجمعة واليوم السبت فرفض اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وان نصب لم يجز تصغيرها
 وزعم بعضهم أنها يجوز تصغيرها في النصب بطل في الرفع وأجاز المزاني تصغيرها في الرفع والنصب اه
 ٢- أن يستعمله في غير الترقيم تحذف فيه الواو ويحذف أصل يشبهه ولا يستغنى عن التامؤت والأصح
 أنه لا يقتضى بالهم وأنه يقال في غير الترقيم في أربعم وأسماعيل برهم وسعيل وفيه به وسعيل وفاقا
 ٣- أن يتركب من التصغير نوع يسمى تصغير الترقيم وذلك بحذف الزواضع اعطاهما يلىق بمن قيل أو غسيل كقولك
 أنزهره ويرى أو سدومى وفى منطق طليق وفى مستخرج حنى عرقى فى مدرج خجير وفى زعفران زعفر
 لا فرق فى جواز تصغير الترقيم بين الأعلام وغيره عند البصريين وزعم القراء أن طلب التخصيص بالألف لا يملك

اسم عين بشكر أو حصر أو مؤ كدجلة لا تفعل غيره في معنى مؤ كدخسه أو تفعل مؤ كدخره ويأزم فيه معرفة البتة ولا يقدم عليها في الأصح إلا نحو أجدك لا تفعل للزم الإضافة لمناسب الفاعل وإلا نه غالباً لا أول وأولن وجوز أن جاج توسيطه وسيبو يدفعه والميم واللام فيهما المشبهة به مشعرا بعدد بجدلة مشتملة على معناه وساجبه دون صالح الفعل ويجوز اتباعه قال ابن خروف بنصف وابن عمقور سواء وهو أولى أن تخط الجمله نحو من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المحذوف وقع في توزيع جواء كان مع استهضم كقوله إذا ذاب العبد نار خرقهم ثم وزعوا إذا ما يتحشرون إلى السلم أم دونه كقوله

خولا وإهملا وشريك مولع • تثبت أسباب السيادة والمجد سواء كان التوزيع للخطاب كمثل وكقوله • أجزوا لو أنفسهم • أم النفس كقول عامر بن الطفيل يحتاج بنفسه أشده كدفع البعير وموتاني بنت حسنة لوليه ومنها ما وقع تفصيل عاقبة طلب أو خبر فالطلب نحو فشدوا الوثاق فاما ما ينهض إما فداوا لغير نحو

لا جدين فالمدرواقعة • تحشى وإما بلوغ السؤل والأمل ومنها ما وقع نائب عن خبر اسم عين بشكر أو حصر فكشكر بنحو زبد سيرا سيرا أي يسير وكقوله أنا جدا جينا ولؤلؤ زها • داقت مالي اتفاق سيد أي أجد جدا والحصر نحو أعاز يسيرا وماز بد الأسير أي يسير وكقوله

الأنعام المستوجرون تفضلا • مدار إلى نيل التقدم في الفضل أي يبادرون بدار جصل أحد الفاعلين في التكبر عروضاً من ظهور الفعل وقام مقامه في الحصر أعاز وما والأفول كان الخبر مع اسم معنى وجب رفع المصدر غير بأنه نحو جددك جدد عظيم وأما بدارك بدار حرص ومنها ما وقع مؤ كد المضمون جلة فان كان لا يتصرف إلا بالاحتمال يزول بالمصدر معنى مؤ كد نفسه لانه منزلة تكسر بالجللة فكانه نفس الجللة تحول على دينار أصراطا وان كان مهوراً بالجللة ينطبق إلى الاحتمال يزول بالمصدر معنى مؤ كد الغير لانه ليس بمنزلة تكسر بالجللة فهو غير هالفتها ومعنى نحو أنت ابني حقا قال أبو حيان وهذا المصدر المؤ كد به في ضريه يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام وبلاضافة فالنكرة نحو هذا عبد الله حقا وقطعا وشينا وهو عالم جدا والمعرفة نحو هذا عبد الله الحق لا الباطل واليقين لا الشك والمضاف نحو صنع الله ووعده الله وصيغة الله وكتاب الله وقد ألزم في بعضها التزم بفتح قطع نحو البتة كقولك لا أقصه البتة ومعناه القطع ولا أعده البتة وأنت طالق البتة ثم هذا المصدر المؤ كد بضريه لا يجوز تقديمه على الجللة المؤ كدة على الصحيح وسببه أن العامل فيه فعل مضارع مضموناً من جهة المعنى إذا التقيد برى على دينار اعتراها أعترف بذلك اعتراها وفي هوائين حقا أحقه حقا أشبهه بالماسل في معنى الفعل غير يجوز تقديمه قيا عليه وأجاز الزجاج توسيطه فيقال هذا حقا عبد الله قال لانه إذا تفهم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله وكذا كهم صير كل أنابي • سوف حقا تليهم بالإيم

وقوله إلى ورب العالمين المهدى • مازلت حقا لي عدي • أنا اعتلال وعلى أدى أي سفر وأجاز قوم تقديمه واستدلوا بقولهم جاز يستلحق وأوله المانفون على أن حقا هنا نصب على الظرف لا على المصدر أي في حق زيد منطلق نص عليه سيو وقال ابن مالك وأما قولهم أجدك لا تفعل فأجاز فيه الفارسي تقديرين أحدهما أن يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني أن يكون أصله أجدك

مزج قال يدخل تحت قولنا عجز المركب النسبة الى لولا وجنبا وشبهما يقال لوي بتضيق الواو وحيتي بحذف
عجز هالجر بينهما عجزى الجملة التي تحكى ويقول في النسبة الى كنت كوفي بحذف تاء الضعيف ورد الواو
لزال موجب الحذف وهو اجتماعها كنه مع النون الساكنة لاجل التاء وتنبسوا الى الجمله باسمها
فقالوا كنى لكن في الشعر قال الاعشى * فاصبت كنتيا واصبغت عاجنا * وقال آخر
اذا ما كنت ملقسا لقوت * فلا تصرخ بكنتى يبيب

قال ولومعى بمجمله زائدة على كلمتين كان بمعنى رجلا يمزج اليوم ز يمحذف ما زاد على الجزء الاول وقيل
خرج جى وجوز الجرى في الجملة والمزج النسب الى الجزء الاول أو الثاني فتقول تأبطلى أو شري وبعلى أو بكى
وجوز أبو حاتم السجستاني النسب اليهما معا فترين يقال تأبطلى شري وبعلى بكى وراى هرمزى وفي العدد
احدى عشرى وقال الاخفش في الأوسط وان خفت الالباس قلت راى هرمزى ويحذف أيضا لفظة الياء عجز
المركب تركيب اضافة ان لم يتعرف الاول بالثاني تحقيقا ولا تقدير راوى لم يفسد كقولهم في النسب الى
امرى القيس امرئى ومرئى فامرؤ القيس لم يتعرف الاول فيه بالثاني لاتصقا ولا تقدير لانه لم يتبق له
اضافة قبل استعماله علما كما سبقت لاي بكر متلا وان تعرف الاول بالثاني تحقيقا ولا تقدير وان لا ولكن خيف
لبس حذف المصدر ونسب الى العجزه قال الاول قولهم في ابن عمر وابن الزبير وابن كراع وابن دعلج عمرى
وزبيرى وكراعى ودعلجى ومثال الثاني قولهم في ابى بكر بكرى فابو بكر لم يتعرف فيه الاول بالثاني تحقيقا لان
الاسم لا يكون معرفا من جهتين العلية والاضافة لكنه تعرف به تقدير لانه قبل الطعية كان ابو معرفا
بيكره تحقيقا ومثال الثالث قولهم في عبدمناف وعبد الاشهل منافى واشهل لانهم لا قالوا عدى لاتنسب بالنسبة
الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة اليه عدى فرقا بين ما يكون الاول منافى في اسم يقصد قدومه ويتعرف
المضاف الاول وهو مع ذلك اسم غالب وطراأت عليه المصلحة فهو ابن عمر وابى بكر وعبدمناف وعبد الاشهل
وعبد المطلب وعبدمناف وكما كل ما كان فيه ابن أو اب وأم أو أم بين من ليس كذلك نحو امرئى القيس وعبد
القيس فان القيس ليس بشئ معروف بغير اضافة امرئى اليه أو عبد وقالوا في الرجل من بنى عبد القيس دارم
دارى ومن بنى عبد الله بن الدئل دئلى نسبوا الى البلد قال ابو حيان والمراد بالمضاف في المسئلة التي يكون علما
أو غايها بحيث يكون مجموعه معنى مفرقا للمضاف على الاطلاق فان مثل غلام زيد اذا لم يكن كذلك ينسب
فيه الى زيد أو الى غلام ويكون إذا ذلك من قبيل النسبة الى المضاف لان كلام من جزمه بان على معناه
في ص * و يا المنقوص الثلاثى فترد قلب واوا والمشددة تصد كثر من حرفين وقد تقاب واوا في مرمى
فان كان حرفان حذف اولى اليايين وقلب الثانية أو حرف فالقلب وشذوذه خلا فلا بن عمرو والف التأنيث
رابعة أو فوه فيما طلقوا الواو تلوه في ثالث فصاعدا والياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر
في ص * بحذف النسب ياء المنقوص غير الثلاثى فيقال في فاض ومعل ومستع فاضى ومعلنى ومستعنى
بمخلاف الثلاثى كم وسبع فاه ز ولا موقلب واوا سواء كانت في الاصل راوا أم ياء كراهة اجتماع الاثقال فيقال
عموى ويتجوى وقد يقع ذلك في ال باى أيضا اضافة قال قاضى لكنه شاذ ويحذف أيضا الياء المشددة بعدا كثر من
حرفين سواء كانت من بنية الكلمة أم دخلت للنسب ككرسى وبعثى ومرى وشافعى فنحذف يا آنها وبثيت
مكتها ياء النسب تفسير كلفها كراهة اجتماع اربع ياءات ولا تلا يوجب في آخر اسم اربع ياءات ومن جنس
واحد وقد يقال في مرمى مرمى يحذف الياء الزائدة المتقلبة عن الواو الزائدة في اسم المفعول وقلب الياء التي
هي لام الكلمة واوا كما يقال في على علوى فان كان قبل الياء المشددة حرفان فقط كقصي حذف اولى اليايين

سليق ثابت الباء من غير تغيير وقاس الكيال أبو البركات عبد الرحمن بن الانباري الحنفي في النسبة الى مذهب
 أبي حنيفة فرقا بينه وبين المنسوب الى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه حنفي كما فرقا بين المنسوب الى المدينة
 النبوية والى مدينة المنصور رقا والوفى الاول مدني وفي الثاني مدني ويقال في صولة قسلي يحذف الواو والتاء
 وقبح العين سواء كانت اللام محجمة كعمولة وحلي وركو بقوركي أم مبتلة كعدو وغدوى هذا المذهب
 سيبويه وذهب الاخفش والجري والمبرد الى انه ينسب اليه على لفظه كقولهم في از دشغو عشغو وذهب ابن
 الطراوة الى انه تحذف الواو ويترك ما قبلها على الضم فيقال حلي وركي فان ضوعت الثلاثة كعدو وضرة
 نصف المد والفضة وشديدة وقديدة وضرة لم تحذف الباء ولا الواو كراهة اجتماع المثليين لو حذفها فانه كان
 يصير عددي وضري وشديدي وقديدي وضري فهو الى الفصل بين المثليين بالياء والواو والنسبة اليها على
 لفظها افتوا عددي وشديدي وضري وكذا ان اعتلت عينها اللام محجمة لا تحذف كلوية ولو بزى وطولية
 وطوبى وقولة وقولوى فان اعتلت هي واللام أيضا حذف كلوية وطولوى وحوية وحوي وطولوى وطويوى
 ويقال في قيل وقيل محجمة اللام أو مثليين قسلي وقسلي يحذف الياء مثال الصمعيين حذيل وحذيل يوثق ويثقي
 ومثال المثليين قسوى وقسوى وعلى وعلاوى وفي قياس ذلك أقوال أصحاب المذهب سيبويه بقاس في المثليين دون
 الصمعيين فانهما ينسب اليهما على لفظهما ككليب وكليبي ونعيم ونعمي وما جاء من الحذف يعمل على الشذوذ
 والثاني يقاس الصمعيان أيضا قياسا مطردا كالمثليين وعليه المبرد والثالث ان كانت الياء مائة حذفت نحو قوريش
 وقريش وحذيل وهذا المذهب الذي قال أبو حيان وهذا خلاف المذهب سيبويه وللمذهب المبرد أيضا والرابع
 يقاس في قبيل لكثرة ما جاء منه مع غير ما تقدم ضبري في بني ضير وقسبي في بني قيس ككثافة ولحي في طبع
 خزاعة وقري في قريم وسلسي في سلمى مختلف فليل فانه لم يحذف منه الا الضيف وتبقى فاقاس على هذه اللفظة
 الواحدة في غاية البطو الضيف ما لم يؤول فليس فيه الا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاكا كعدو وعدوى
 بصرى وقبح غالبا كسر قبله ثلث الفاء وجو باوقيل جواز اوبيل تغلب ساءاوقيل قياسا لا بيل جندل وفاكا
 شىء اذا نسبت الى فعل بقبح الفاء وكسر العين أو فعل بكسر الفاء والعين أو فعل بضم الفاء وكسر العين فحقت
 العين من الثلاثة كقروى وأبل وأبلى ودثلى وكذا ما ختم بناء التأنيث من ذلك كشقرة وشقري
 وحبرة وحبري وشذ قولهم في المعجق ص في بكسر العين والصاد قبلها اتباعا وقال أبو حيان ولا أعلم خلافا في
 وجوب فتح العين في ضومر وأبل ودثلى الاما ذكره طاهر القزويني في مقدمة ان ذلك على جهة الجواز وانه
 يجوز فيه الوجهان وقد تنقح العين المتكسرة من الزاوي كتنقلب وتقلب ويثرب ويثري ويشرق ويغرب
 ومشرق ومغرب وقد اختلف في قياس ذلك على قولين أحدهما وهو مذهب الخليل وسيبويه بانه شاذ يحفظ ما ورد
 منه ولا يقاس عليه والثاني انه مطرد ينقاس وعزى الى المبرد وابن السراج والزماني والمارسي والصمعي وجاعة
 قال أبو حيان هكذا نقل الخلاف في هذه المسئلة بعض أصحابنا وذهب أبو موسى الى توسط بين القولين وهو
 أن المختار ان لا يفتح قال وهذا مخالف لقول سيبويه من انه شاذ لقول المبردة مطرد ولا يختار الكسر قال
 ونقل أبو القاسم الطبرسي في شرحه لكتاب سيبويه ان الجمهور على جواز الوجهين فيه وانه اذا خالف فيه أو
 عمرو فوجب الكسر قال وهذا مخالف للنقل السابق اه ولا يغير بيل جندل وعلط ودوم وهدو وعلط
 وسلسلة بما هو التكرار وانه ليس سكن ثانيه وكسر ما قبل آخره بل ينسب اليه على لفظه من غير تغيير بل كسره
 فتعني بلا خلاف

بصرى ولا يرد من المحذوف الفاء والعين الا المتعوض وزاد اللام ان كان أجوف أو جري في التثنية أو جمع

المؤنث والافوجهان فان عرض الوصل جاز حذفه والرد وعكسه وتفتح عين الجبور وقيل يسكن ما أصله السكون ولا يصفق الوصل من غير ما ذكر

ش لا يرد في النسب ما حذف من فاء أو عين ان كانت اللام محبة فيقال في عدة عدى وفي سه مهي وفي مذ مهي يه مذو و ران كانت اللام ممثلة فيقال في شبة شوى وفي ري مهي يه راي و دلها و العين و اما المحذوف اللام فبدان كان معتل العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة كذي بمعنى صاحب فيقال ذو وي أم حرفا جميعا كساة أصلها شوهة يسكون الواو كصفة فلما حذفت الهاء باشرت تاء التأنيث الواو فان قلبت الفاء لتحر كها وانفتح ما قبلها فالحذوف جاء وهو حرف صحيح فيقال في النسبة اليه على مذهب سيبويه شاهی بر اللام وابقاء الألف المبذولة على مذهب الأنخس شوهي بر الدال أو أيضا ل أصلها فان كان صحيح العين وجب رد اللام أيضا ان جبر رد هاء في التثنية كأب واخوته فتقول أبوي وأخوي كما تقول أبوان وأخوان وتقول غوي على لغة من يقول فوان أو في الجمع بالألف والتاء كمضة وهنة وسنة فتقول عضوي وهنوي وسنوي على لغة من جعل المحذوف منها الواو أو عضوي وهنوي وسنوي على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما تقول سنوات وسنوات وان لم يجبر رد لانه في التثنية فلا في الجمع بالألف والياء جاز فيه وجهان الرد تركه نحو فيقال حسي أو حسي وشقة فيقال شهي أو شهي فان كان المحذوف اللام وعوض في أوله همز الوصل جاز حذف الهمزة والرد وبقاء الهمزة ترك الرد فيقال في ابن واسم بنوي ومعوى وأبني واسمي ولا يجمع بين الهمزة والرد كشلا يجمع بين العوض والمعووض وينال في ابن ابني أو ابني أو بنوي وتفتح عين الجبور مطلقا سواء كان أصلها السكون أم الحركة كالأمثلة السابقة كلها فتح عنها هذا مذهب سيبويه والجمهور وقال الأنخس ان كان أصلها السكون سكنت يقال في النسب اليه شوهي يسكون الواو قال أبو عيان وهذا من قياس مصادم للنص فهو من فساد الوضع قال وقد رجح في الأوسط الى مذهب سيبويه ذكره صاحب عن العرب ولا تحذف همزة الوصل من غير ما ذكر فيقال في النسب الى امرئ امرئ والى استغثة استغثي والراء والتون من امرئ وأبني تابعان في العكس لما بعدهما في غير النسب

ص ويضعف ثاني التثاني وضعا جوازا ان صح ووجوب ان اعتل الألف فيهمز ش اذا نسب الى الثاني وضعا فان كان آخره حرف صحيح جاز تضعفه وعدم تضعفه فيقال في كم كني بالتشديد أركبي بالتخفيف وان كان آخره ياء أو وار وجب تضعفه فيقال في كي ولو كوي ولو وي كوي وان كان آخره ألف وضعف بالهمز فيقال في لا لائي ويجوز لاوي لما تقدم من ان الهمزة لتسير التأنيث يجوز فيها الاقرار والقلب واوا

ص وتبدل ياء مقامية وحول ياء همزة أو واو واز يدغاية الاقرار ولا يغير ثلاثي ساكن العين محبة لانه واو أو ياء فان أتت بالتاء فالتاء باقر ما قبل الواو وتقلب الياء في باب بنت فالتاء حذفت التاء وقرأ ما قبل ش النسب اليه سقاية وحول ياء لبدال الياء همزة فيقال سقائي وحولائي لان التاء والألف يحذفان فستطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتبدل همزة كها هو قاعدة باب الابدال وقد يجعل هذه الهمزة واو افعال سقاوي وحولاي امتحوسقاوة فتبقى الواو فيه على حالها ولا تقلب همزة فيقال سقاوي لان العرب قد تقلب الهمزة واوا كافا حذفت لم يجر فيها الا اثبات واماناية ونحوها كطابة وثانية مماثلة ياء بعد ألف فتية ثلاثة وجهه النسبة اليه على لغة فيقال غاي وابدال الياء همزة كما قبلت في سقاية فيقال غائي وابدال الهمزة المبذولة من الياء واو افعال غاوي والهمزة أجود لان فيه سلامة من استقبل الياء أت وابدال أنخس من ابدالين ولا يغير ثلاثي ساكن العين جميعا

لامه ياء أو واو خال من ناء التانيث كظني وغز وياضاق فيقال ظلي وغزوي فان أنشأ ناء كلمة ودمية وزية
وعمر وقور كوة ورشوة فنيه أقوال أحدها وهو يذهب سيبويه والخليل انه لا يغيراً لضاب لنسب اليه على لفظه
بعد حذف الناء سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء والثاني انه ينسب اليه كما ينسب الى المتقصور من الثلاثي
فقلب الياء واوا في الثاني ويفتح ما قبل الواو فيها وفي الواو فيقال ظلي وعروزي وعليه بنوس واختاره
الزجاج والثالث التفرقة بين ذوات الياء فتفتح ما قبلها وتقلبها واوا كالثلاثي المتقصور وبين ذوات الواو فتبقى
ساكنة وتقول عروزي وعليه ابن عصفور وفي النسب الى بنت وأخت وتنتان وكنتا وكيت وذيبت مذاهب
أحدها وعليه الخليل وسبويه انه تحذف الناء وينسب اليها كذا كراهته فيقال بنوي وأخوي ونثوي وكلوي
وكيوي وذيوي كسائر الألفاظ الماثلة بالناء والثاني وعليه بنوس انه ينسب اليها على لفظها ببقاء الناء فيقال بنتي
وأختي ونثي وكتي وأكوتوي وكتي وذيي فرار من اللبس وهو اختياري والثالث وعليه الأنخض انه تحذف
الناؤه يقر ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته وبرأ المحذوف فيقال بنوي وأخوي ونثي وكلوي
وكيوي وذيوي

ص وينسب لاسم الجمع والجمع المعنى به والغالب وما لا واحده والا فلا يصح نسب المفرد ان لم يلبس
ونائبان كان غير شاذ

ش اذا نسب الى اسم الجمع والجمع المعنى به أو الجمع الغالب أو الجمع الذي واحد منه لم ينسب اليه على لفظه
كما ينسب الى الواحد فيقال في قوم وعمر قري وغيرى وفي كلاب وضباب وأعماراً ياء قبائل كلابي وضبابي
وأعاري لانها بالعلمية يبق يخط بها مفرد أصلا وفي الانصار أنصاري لانه وان كان باقيا على جمعته لم يضر عن
لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب اليه على لفظه كالمعروف في شاطيط وعباديد شعاطيط وعباديدى اذ ليس
له واحد معين يرجع اليه وأما الجمع الباقي على جمعته وله واحد مستعمل فانه ينسب الى الواحد منه فيقال في
الفرانض فرض وفي النخس أنخسي وفي الفرع أفرسي قال أبو حيان بشرط أن لا يكون زده الى الواحد غير
المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كما عربي اذ لو قيل فيه عربي ردا الى المفرد لا للنبس الأعم بالأخص
لا لخصاص الأعراب بالبوادى وهو من العرب وأجاز قوم ان ينسب الى الجمع على لفظه مطاوعة على عليه قول
الناس فرائضي وكثي وقلانمي وذهب هؤلاء الى ان القمري والقبسي منسوب الى الجمع من قولهم طيور قمر
ودبس وعند الأولين هو منسوب الى القمري هو البياض والقبسية أو مثل كرمي مجامتي على الياء التي تشبه
ياء النسب وأجاز أبو زيد في ماله واحد شاذ كذا كبر وحاسن ان ينسب اليه على لفظه كالذي واحد منه لم
فيقال هذا كبري وحاسني وسبويه ينسب الى مفرد الشاذ فيقول ذكرى وحسن لانه قد نطق به واحد في الجلة
ومن الشاذ على الاول قولهم كلابي الخلق والقياس كلبى وقولهم في الجمع المعنى به فلهودى نسبة الى الفرأيد
والقياس فرائيدى واذا معنى بصومرات وأرضين وسنين ثم نسب اليها فقلت عين تمرات وأرضين وكسرفاء
سنين فراقين النسبة اليها حال العسمية وبين النسبة اليها حال الجمعية فانه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والناء
والياء والنون فلا ويسكت العين وفتحت الفاء لا للنبس فيقال في العلم قمرى وأرضى وسنى وفي الجمع قمرى وأرضى
وسنوى أو سنبي

ص شواذ النسب المتخلفة لما لم لا تحصى ومنها بناءه فطل من جزى المركب وخلق الياء لأباص الجسد
مبنية على فعال أو لمصاحبا ألف ونون والبالغة والفرق بين الواحد وجنسه والزيادة ولا غنا عنها فاعلم من الحرفة
وفاعل وفعل بمعنى صاحب الشيء ومما فاعلة أحد ههنا مقام الآخر أو غيرهما وقاس البردياب فعال وتضغف الياء

فيحوض قبل اللام ألف ولا يجتمعان الاشدوا

من مسمع من النسب ميرا تغير المذ كرفي هذا الباب أو تروكافيه التغير المقرو فيه لم يقس عليه
وعند في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها وهي كثيرة لا تحصى فمن المغير قولهم في النسب إلى التهل سلهي
بضم السين وهو خلاف ما تقرر فلا يقاس عليه بحيث يقال في كلب كلي بضم الكاف وقولهم في الشتاء
شتموى وقياسه شتملى على لفظه وقولهم في البصرة بصري بكسر الباء وقياسه قديرا والشج الخم دهرى بضم
الدال نسبة إلى الدهر وقياسه فحما وفي خراسان خري وخراسى وفي الري رازى وفي مصر وروزي وفي
دار بجر دحار وروزي وفي دار البطيخ درجنى وفي سوق الليل سقلى ومن المتروك تغييره والتباس ان يغير قولهم كلب
عمري في النسب إلى حميرة ومن شواذ النسب بناؤهم فعل من جزئى المركب كقولهم في عبد شمس عشمى
وفي عبد البار عيدري وفي امرئ القيس مرقسى وفي عبد القيس عبقسى وفي حضرموت حضرى ومنها لما حق
ياه النسب أسماء أبا عن الجسدنية على فعال أو مدياق آخرها ألف وتون للدلالة على عظمها كقولهم أنا في
العظيم الأنف ورواسى العظيم الرأس وعضادى العظيم العضد ونخادى العظيم النخد وفي الذى طوله أو عرضه
شرا حادى أو شران ثنائى أو ثلاثة ثلاثى وهكذا رباعى وخامسى وسداسى وسباعى فلا يقاس على شيء من ذلك بحيث
يقال في العظيم الكبد أو الوجه كبادى أو وجاهى بل يقتصر على ما مسمع وكقولهم في العظيم الرقبة والوجه والحية
والشعر رقبانى ورجانى ولحيانى وشراى فلا يقاس عليه بحيث يقال في العظيم الرأس برأسى ومنها لما حق الياء علامة
للإلانة كقولهم رجل أعشى وأشقرى وأخرى والفرق بين الواحد وجنسه كزنجى وزنجبى ومجوس ومجوسى
وهودى وهودى ورومى وروى أو زائدة إملائية ككرمى وحوارى وكابز بنى فهذه الياء ليست بالنسب بل
هي زائدة غيبت الحكمة عليها أو غيب لازمة كقولهم والدهر بالانسان دوارى والخال انها زائدة لئلا يلفظ
لانها قد استغيت من بنائه على فعال ولا يقاس على شيء مما ذكر ومنها الاغتناء عن ياء النسب وبسوغ فعال من
المرفة كنجار وقزاز وسقاوم بنامو زجاج ورازو يقال وخياط ونجار وبسوغ فاعل وفصل بمعنى صاحب
الشيء ككاتبى ولابن ونابل أى صاحب عمر ولابن ونبل وطم ولابن وعمل أى صاحب طعام ولابن وعمل وقديقام
فعال مقام فاعل كنبال بمعنى نابل أى صاحب نبيل وخرج عليه قوله تعالى . ولما ربك بظلام للعبيد . أى يذى
ظلم وقديقام فاعل . قام فعال كذا لك في معنى حوالا لان الحياكة من الحرف . وقديقام غير مما مقامها متعو
أمرأة نطار أى ذات عطر وناقعة مخبر وكل هذا موقوف على السماع ولا يقاس شيء منه وان كان قد كثرت في
كلامهم قال سيبويه فلا يقال لصاحب البر راز ولا لصاحب الشعر شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب
العاكة فكاه والمبرد يقس بلف فاعل وفعال لانه في كلامهم أكثر من ان يصحى وقد تختلف ياء النسب بحذف
احدى يائيه فيحوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم في معنى عانى وفي شامى شامى وبسيرا الاسم اذ ذاك
منقوصا تقول قام البائى ورأيت البائى وممرت البائى ولاجل كون هذه الالف عوضا من الياء المحذوفة
لا يجتمعان الاشدوا في الشعر

عوض عن ألف التثنية الساكنة الغالب انه لا يكون في الاصل الا في حرفين مع مدغم متصل وقد يغير بابه ال
الالف حمزة وانه في اعاده يحذف الاول ان كان مدا أو نوناً كيداً ولابن والا يجرى ما لم يكن الثاني آخر كلمة
فهو وان يجرى بالكسر وقديقم أى يضم لوجب فان الواو بعد فتح جمع تضم ولغيره تنكسر وان نون عن
تنكسر مطلقا ومن غير اللام وتفتح معها وتحذف ان لم تدغم بكثرة وفاقا لابي حيان . وقال ابن مالك وتقله ابن
عصفور ضم ووجه وحذف التنوين وضعه لتوضيح لازم لفة

في الحذف أو تحريك أحدهما أو تحريكه وهو الأصل لأنه أقل إدخالاً ولذلك لا بدل
 إليه إلا بعد تميزه بوجه ما أصل التضييق أن يكون في الساكن المتأخر لأن الثقل يتبني عنده ولذلك لا يكون
 التمييز في الأول لوجه رجحه وقيل الأصل تحريك الساكن الأول لأنه التوصل إلى النطق بالثاني فهو كهيئة
 الوصل وقال قوم الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة أول الساكنين كان أو ثانيهما لأن الآخر موضع
 التمييز ولذلك كان الأعراب آخر أو التقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة ثم ثارة يكون الساكن
 أصله الحركة وثارة لا يلتقيان في الوقت مطلقاً سواء كان الأول حرف علة أم لا نحو يلمون وصرن ولا يلتقيان
 في الوصل الأول ولهما حرف لين وثانها مدغم متصل فإية ودوية والصالين بخلاف المفصل فيصنفه الأول
 ور بمائت كقراءة عنه تلي . ما لم لا تنصرون . ورماف من التثاقف في المتصل ببدل حمزة مفتوحة
 من الألف قري . فيومئذ لا يسأل عن ذنبي أنس ولا جان . ولا الضالين . وقال الشاعر
 وللارض أسامودها قصبت * يا صاؤرا يا صيفها هادما ت

قال أبو جحان ولا يتناسى شيء من ذلك إلا في ضرورة الشعر على كثرة ما جاء منه فلم يكن الثاني قدما حذف
 الأول لأن كان حرف مداؤون فوكيف خفيفة أو نون لين كقوله تعالى . وقيل ادخلا التاريخ الداخلين . يقولوا
 التي . أفي الله شك . وتقولوا ضرب الرجل زيداً ضربين . ورايته لهذا الصباح أي لن . وشذبات الألف في
 قولهم التقت حلقتا البطان وقولهم في القسم هال اللهواي الله بآيات الألف والياء وكسرتون لن كقوله
 تنهض الرعدة في ظهري من لدن الظهري العصري

وان كان غير ذلك حرك إني الأول نحو ضرب الرجل الان يكون الثاني آخر كلمة فيحرك هو أي الثاني كآين
 وكيف برأس وخيت ومنذ وإذا كان الأول تنويناً فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو مرت زيد
 الضريف فإن كان به الساكن مضوم ضملاً لم يخن العرب من يضم اتباعاً نحو هذا زيداً خرج إليه وفهم من
 يكسر فإن كانت الضمة عارضة فليس إلا الكسر نحو زيداً بنك وزيداً أمك وقال الجري حذف التنوين لالتقاء
 الساكنين مطلقاً وعليه قري . أحدا الله الصعد . ولا الليل سابق النهار . وقاله . وإذا كر الله انقلاباً
 وأصل ما حرك من الساكنين الكسر لأنها حركة لا نوع أعراباً إذا لم يكن في كلمة ليس فيها تنوين
 ولا ما يعاقبه من الـ والاضافة بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان أعراباً والتنوين معهما قال صاحب البسيط هذا
 قول النعمان قال ويحقل إن يقال الفتح الأصل لأن الفرار من الثقل والفتح أخف الحركات فكان أصلاً أو
 يقال الأصل في الالتقاء حركة بل يقتضي التحريك خاصة وتعين الحركة يكون لوجوه تخص ويصل عن الكسرة
 أما التثنية فإن كان الكسر مجازي للياء تنقل اجتماعاً وأشبه اجتماع ثلثين ومنه . ألم الله . يضع اليم
 أو الجبر كقيل زيداً لهما الحذف ما أضيفا إليه ونبا صار لهما بذلك ومن غير بيان ينابيع الضم لاختلاف حركة
 بنائهما حركة أعرابهما ولا اتباعاً ثم وثارة يكون اتباعاً للحركة ما قبل وثارة يكون ما بعد كذخعة الدال قبلها لاتباعاً
 لضمة الميم قبلها ونحو . قل ادعوا ضمت لأن قل اتباعاً لضمة الميم بعدها وأوردنا إلى الأصل نحو هذا اليوم تحرك بالضم
 لأن أصله منفذ غير دالي أصله وتجنبا للبس كانت وأضربن لحطاب المذكر حركة كالفعل لا يلتبس بمجناب المؤنث
 أو حلا على نظير كمن حرك بالضم حلا على م والوارد وأشارا للتجانس نحو اسماء ممي إذا رخصاً فإنه تحذف
 راءه الأخيرة فيبقى آخر الكلمة راءاً كنه بعد ألف ما كنه قصر كالفعل لجانسة الألف والغالب في نون من
 انها تنفتح مع حرف التعريف وتكسر مع غيره نحو . من الذين فرقوا دينهم . من أنك وقيل عكسه أي
 الكبير مع حرف التعريف والفتح مع غيره وكذا حذفه مع حرف التعريف كقوله . كأنهم ملأوا لبثها به أي

بين الاسم وبين الفعل، وهو في بعض ما في جواز التماثل كما سيظهر به وقد ثبت كون الالة فيها كان على ثلاثة
 اسم فمنها ثبات الواو ثم فعله هذا قالوا واشوا فمنها ثبات الواو ثم فعله هذا قالوا واشوا فمنها ثبات الواو ثم فعله هذا قالوا واشوا
 القدرين وغيره بين الاء والياء ولا يثبت في الالة في التماثل في بعض ما في جواز التماثل كما سيظهر به وقد ثبت كون الالة فيها كان على ثلاثة
 التماثل في ذلك والفاء أعني ما يجب من أن التماثل السببية التماثل فيها كان على ثلاثة أحرف من الاسم وألفه متقلبة
 عن واو على الفتح والفاء التي منه متقلبة فيكون على الجواز وقد يفتح اتفاقهم إذا سلم في نقل سيبويه انتهى
 وكذا حال الاء إذا كانت متقلبة من غير ما يثبت في ثبات قالوا جيران وغير بعضهم من هذا السبب بالالة
 الكسرة تعرض في بعض الأحوال قال سيبويه وهو مما يثبت في كل شيء كان من ثبات الاء والواو مما هي فيه عين
 إذا كان أول فلت مكسور وانضم الكسرة كما في الاء في الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 الحيل اه وذلك في ثبات واو وطلب واو في الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 ناهي الصغير ويصير ذلك إلى ثبات واو وطلب واو في الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 لاء في الاء ولا كسرة تعرض وكذا حال الاء إذا كانت متقلبة على ما يثبت في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 بها كالمثال في ثبات واو وطلب واو في الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 أو متقلبة بحرف نحو ثبات الاء إذا كانت متقلبة على ما يثبت في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 الانخفاض في الساكنة أظهر اقرب ما من حروف اللاء في الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 يوسيان بألف صاحب التماسك في ثبات واو وطلب واو في الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 لا يجوز بالالة لأن الاء فيها ارتفاع في الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 ثباتها هاهنا ثباتها في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 الالة فالتماثل ما بين الاء في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 قوية وحده فان الالة موجودة في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 أو ثباتها عن غير في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 وماذا انتهم ثلاثة أحرف فانه لا يجوز بالالة لأن تكون أسد حالها في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 وثباتها في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 الكسرة في وسط الاسم حكما في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 الالة في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 من الكسرة لا يهاجر في الكسرة في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 ومقدرة وهو الاء كالمسألة به واستدل لمن جعل الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 الاء ومن جهة التي بأن الاستقلال في النطق بالكسرة فأنظره في النطق بالاء التي ليست متدة وإن كانت متدة
 فلا كسرة فيها فغير في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض

مهما ذكره

في ثبات الفاء والكسرة في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 أو ما بين ثبات الفاء والكسرة في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض
 ووجه الثابت في ثبات الفاء والكسرة في ثبات الفاء في موضع الاء في ثبات الفاء في موضع الاء وهي لتقل بعض

ش * يظلب الياء والكسرة الموجودتين لالمتنوين تأخر حرف من حروف الاستعلاء السبعة بمثل
 بهاتحو بأجل أو منفصل بحرف نحو ناهض أو بحر فين نحو مناشيط فلا يقال شيء من ذلك في الأضغ ونقل سيبويه
 إمالته نحو مناشيط عن قوم من العرب لثراخي حرف الاستعلاء قال وهي قليلة فإن كان الفصل بثلاثة أحرف لم يظلب
 لثراخيه نحو ير بد أن يضربها بسوط وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء وان بعد وما صدرت به من الشين
 تبعث فيماله جهيل وقد نصبه أبو حيان قائلاً ما تمثيل حرف الاستعلاء بالثنا عن الألف التي من شأنها أن يقال
 لأجل الياء لا ذلك الحرف فيقتضيه كلام المنصف قال وغلبته للكسرة واضح وأما غلبة الياء فمجرد ذلك فيها لافي
 تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ولا في تقلمه عاها إنما يمنع مع الكثرة فقط قال وكذلك قوله الموجودتين لا
 المتنوين غلط لأنه ليس لثراخي منوية يقال الألف لأجلها لا متقدمة على الألف ولا متأخرة وإنما الكسرة هي التي
 تكون موجودة ومنوية قال فذكر الياء هنا غلط وصوابه أن يقال تغلب الكسرة الموجودة لالمتنوين، مثال ما
 الكسرة فيه منوية وبعد الألف حرف الاستعلاء هذا ما مضى في الوقف وعزرت ما مضى قبل أسله ما مضى فادغم
 لثراخي وكذلك يغلب حرف الاستعلاء أن تقسم على الألف فلا تجوز الإماله نحو قاصد غارم وصاعد وطائف
 وضامن وظالم إلا أن يكون مكسوراً وضو غلاب أو ساكناً بعد مكسوراً نحو مصباح فإنه يجوز الإماله متى اتصلت
 بالألف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الإماله قال أبو حيان سواء تقدمت نحو راشد وفراش أو تأخرت نحو هذا
 كافر وجارور آيت حاراً وبعض العرب يميل ولا يلتفت إلى الراء فإن كسرت الراء كفت المانع كقارب وغارم
 فإن حرف الاستعلاء له لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف لمنع من الإماله لكن الراء المكسورة تنزل منزلة
 حرفين مكسورين فتؤيت في جانب الإماله حتى تغلب المستعلى وأما قوت هذه الألفان لالمتنوين تسلياً بلسانك
 ثم تنصير وذلك سهل فحيث قوى الموجب التزوم ولذا لم يغلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا كان
 متأخراً عنها نحو فارق لأن ذلك لو أميل أصعب بعد اعتدال وهو صعب فإن كانت هذه الراء غير متصلة بالألف
 نحو أليس ذلك بقادر لم يغلب القاف لبعدها لافي لفتشاً قال أبو حيان وفي قول التسهيل كفت المانع اختصار
 حسن وذلك أن المانع يشمل حرف الاستعلاء ويشمل الراء المفتوحة التي تنزل منزلة حرف الاستعلاء فإذا اتصلت
 بالألف الراء المكسورة كفت ما منع من الإماله وهو حرف الاستعلاء وغارم والراء المفتوحة نحو قرارك لأن
 الراء المفتوحة ليست في باب المنع بأقوى من حرف الاستعلاء أمه فذلك لثرت في التصريح بقولي كل مانع وبعض
 العرب يجعل الراء المكسورة مانعاً من الإماله كالفتوحة والمضمومة ولا يؤثر سبب الإماله الأولى وهو بعض ما للألف
 بعده فلو كان السبب من كلة والألف من أخرى نحو هذا قاضي سابور رأيت يدي سابور رأيت يمين إماله ألف سابور
 لأن الياء والكسرة الموجبتين للإماله من كلة والألف من كلة أخرى وكذلك لو قلت * هاء إن ذى عنزة * لم يعمل
 ألف هاء لأجل كسرة حمزة إن لأن الف هامن كلة والكسرة من كلة أخرى قال أبو حيان ويستثنى من هذه
 مسئلة بينهما وعند هاولن يضرب بها فالحاء ألفها التي تعالي من كلة والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلة قال
 وقد مضى دليل اعتقار ذلك في أسماء كلاً منها مفقودة لغاتها قال وقد نصوا على أن الكسرة إذا كانت منفصلة
 من الكلمة التي فيها الألف فإنها قد تعالي الألف لها وإن كانت أضغف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة
 الواحدة قال سيبويه معناه هم يقولون لا يبدال فاما والكسرة وشبهها بالكسرة الواحدة أمه وقد يؤثر مانع
 الإماله وهو في كلة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو ير بد أن يضربها قبل فلا تأخر من كلة والمانع هو القاف
 من كلة أخرى وير بما أثرت الكسرة منوية في موقف عليه أمدغم نحو هذا خادموه ولا عراج ولا كثر في
 لسان العرب أن ما كانت الكسرة ذاهبة منه لا دغماً لأنه لا يقال أنه قال أبو حيان وظاهر قول التسهيل في مدغم

يشمل ادغام ما كان في كلمة نحو جاد وادغام ما كان في كلمتين نحو . البراء في نعم . وقد سلك صاحب كتاب
التفصيل خلافا في امالة الالف التي قبل الراء المدغم في مثلها أوفى اللام نحو . مع البراء ربنا . والتهار في آيات
قال بعضهم يمنع الامالة في ذلك لذهاب الجالب لها وهي الكسرة بالادغام وهذا من ذهب ثلثي من المتأخرين
البصريين وقال الا كثرون الامالة تليق في ذلك مع الادغام كثيرون مع غيره وذلك ان تسكين الحرف للادغام
عارض بمنزلة تسكينه للوقف اذ هو لا يدغم ولا وقف عليه والعارض لا يعتد به والى هذا ذهب أحد من
بصريي قال أبو حيان وهو عندني الصحيح لان الامالة قد حكاه سيبويه في نحو جاد وان كان الانصاع أن الأعمال فاذا
كان قد جاز ذلك في مثل حاد مع ان كسره لا يظهر الا في اضطرار شاعر فقل فلا يجوز مع هذا أولى لأن هذا
الادغام ليس بواجب وهو زائل اذا وقعت ولا سيما اذا قلنا بل المدغم في شيء يشار الى مركبه اشارة لطيفة فكان
الحركة اذ ذلك موجودة لكنها ضفت

من ص . وأميل بلا سبب الجاورة والفواصل قيل وكثرة الاستعمال
بش . من أسباب الامالة في بعض من الأسباب الستة السابقة مجاورة الممال قال سيبويه قالوا ربنا عماد فامالوا
للامالة كما مالوا للكسرة وقالوا من ان في قول من قال عماد فامالوا هاجما وذاقنا من ان في قول أبو حيان وقد قرأ
القراء بالامالة للامالة في عدة كل من ذلك صاد الزمري وناء الشاوي وبين أساري وكسائي وكسائي
أما لما بعض القراء لامالة ما بعدها قال وقالوا مجاورة الممال يفعل ما أميل لتقدم الامالة عليه وما أميل لتأخر
الامالة عنه ومن أسبابها مراعاة الفواصل كاملة . والضمي والليل اذا سجي . مراعاة في وما بعده من رؤس
الآي وعدوهم . ثم صاحب البديع والبيان في من أسباب الامالة كثرة الاستعمال كاملة الا علام نحو اهلج
والهجاج اسم الراجز مرفوعا ومنصوبا قال أبو حيان كثرة الاستعمال من الأسباب السادة التي أميلت
الالف لأجلها

من ص . والفتحة قبل راء مكسورة وهاء تأتي لا تكت على الصحيح
بش . أميل . من الفتحات نوعان أحدهما ما تقرأ مكسورة قال أبو حيان وهذه الامالة مطردة ولها شرطان
أحدهما ان لا تكون الراء المكسورة تلي فتحة في غير ياء أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو من عمرو
ونخبط رباح أو مكسورة نحو ياسر وسواء كانت الفتحة في حرف الاستعلاء نحو من البقر أم في راء نحو يرمي رباح في
غيرهما نحو من الكبرام كانت الراء والفتحة في كلمة كما مثلنا أم في كلمتين نحو رباح تفتح رباح لان المتصلة
أقوى في ایجاد الامالة من المنفصلة فهي في من البقر أقوى منها في نخبط رباح فان كانت الفتحة في ياء نحو من الغير
أو الساكن الفاصل بين الفتحة والراء نحو غير ما تمتع الامالة فيه الشرط الثاني ان لا يكون بعد الراء المكسورة
حرف استعلاء فانه لا تقوز الامالة وذلك نحو الشرق والصرط النوع الثاني ما يليه ما تأتي موقوف عليها قال
أبو حيان سبب الامالة لهاء التأنيث من الأسباب السادة وهو انها شئت بالالف المشبهة بالالف المنقلة قال سيبويه
سمعت العرب يقولون ضربت ضربته وأخذت أخذته شبهت الهاء بالالف فأمالها قبلها كما ميل قبل الالف قال
أبو حيان ولم يبين سيبويه بأي آلف شبهت والظاهر انها شئت بالالف التأنيث لاشترار كما في معنى التأنيث قال
وكلي هاء تأنيث فان الامالة جائزة في الفتحة التي قبلها ولا عمل الالف قبلها نحو الحياة والبناء والركاة الا ان كان فيها
ما وجب الامالة فتحوالة هي ضارة وتارة وسواء كانت هذه الهاء طالبا للفتحة أو علامة ونسابة أم لا لأنها كلها تاء تأنيث
فان كانت الهاء السكت نحو ما فيه فذهب نعلب وان التباري الى جواز ذلك وقد قرأ أبو مزاحم الخاقاني في
قراءة الكسائي قال أبو الحسن بن الباذش ووجه امالة ذلك التثنية القنطري الذي يذناه بين هاء التأنيث اه

ص) ولا يقال مبنى الأصل غير هاء وانما وبتى وانما ولا حرف غير مبنى به إلا بلى ولا فى إمالة قبل والجواب قال قوم وحتى والفراء ولكن وغير ما رسموه أو غير فصيح

ش) لا يقال من الاسماء المألوفة أن مبنى من غير المألوف أى من المبنى الأصلي هاء وانما رسموه بما وتطرأ اليها ومنه بانظر المبنى وانما فى اسم الإشارة مع ذاقهم بالامالة وامالة شاذة ووجه امالته ان ألفها وانما قد تصرف فيه بالتصغير وان كان التصغير لا يدخل نظائره فتصرف فيه بالامالة وامالت العرب حتى فى كلامها من الاستفهام والشروط وكذلك أى وامالة ألفها انما هى لتشبهها بالالف المشبهة بالالف المتقلبة واختلف فى وزنها فقبل فلى واليه ذهب الاهوازى واختاره ابن مجاهد وجوز أن يكون أفضل واختاره أبو الحسن بن الباذش لان زيادة الهززة أو لا فتسبويه أى كثرة من زيادة الألف آخر أو خرج مبنى الأصل ما عرض بناؤه كالمندى نحو باقى ويأجلى فان امالته مسطرة وامالة الفعل الماضى مطردة وان كان مبنى الأصل والحروف لم يعل منها إلا بلى لانها تنوب عن الجلالة فى الجواب فصار لها بذلك مزية على غيرها ولا فى إمالة لأنها موضوع مقوم عن الجلالة من الفعل والفاعل لان المعنى ان لم تفعل كذا فافعل كذا ولو أفردت من إمالة صحت امالة ألف لا وحكى ابن جنى عن فطرب امالة لا فى الجواب لكونها مستقلة فى الجواب كالاسم قال الخضر اوى والأحسن أن يقال كالفعل لانها استقلت لتأنيها عن الفعل قال أبو حيان وحكى صاحب الغنية وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاسدي اذى فى هذا الكتاب عن أبي بكر بن مقسم ان بعض أهل نجدوا كثرة أهل اليمن يملكون ألف حتى لان الامالة غالبة على السنتهم فى أكثر الكلام وعامة العرب والقراء على قصبة قال أبو يعقوب وقد روى امالته عن جزة والكسائى امالة كلفيف وذهب سيبويه وأبو بكر بن الانبارى والمهايدى وغيرهم الى منع امالة حتى قال أبو حيان وهم معجوجون ينقلون بن مقسم قال ابن الانبارى وانما كتبت الياء وان كانت لا تامل فرقابين دخولها على الظاهر والمكسب فأنم فيها الألف مع المكسب حين قالوا احتى وحتاك وحتاه وانصرف الى اليا مع الظاهر حين قالوا احتى زبداتى قال أبو حيان واختلف ايضا فى امالة لكن فذهب الى جواز ذلك الفراء تشبيها لالفها بألف فاعل والصحيح انه لا يجوز زامالة لانهم لم يسمع فيها والأصل فى الادوات أن لا تامل وما قيل منها فان ذلك فيها على طريقة الشذوذ فلا يتعدى مورد السماع ومما مبهى به من الحروف دخلته الامالة لغرض من جزة الحرفية الى جزة الاسماء كقولهم فى حروف المعجم باء تاء هاء وكذا أوائل السور التى آخرها ألف كالراء فان لم يكن كصاد وقاف فلا خلاف فى قطعها قال أبو حيان وقد حكوا إمالة ألف يافى النداء ووجه ذلك انها عاملة فى النداء فى قولونائين العاملين فى قول فصار لها بذلك مزية على غيرها من الحروف وشبهت ايضا بما قيل من كلم المعجم نحو امالتهم ألفها وانما وراهم وغير ما تقدم تقريره فى الباب شاذ معجوع أوله ضعيقة لقوم من العرب لم يوفق بعضهم بضعهم وقد تقدم فى الشرح الإشارة الى بعض ذلك

ص) الوقت اذا وقع على ما كن لم يغير الا الممل خطا فيصنف الا لتتوين فى غير الياء فلا تصح ابداله فى الفتح التوا وحذفه فى غيره وفى المصور المنون ثالثا الاصح كالصحيح والمنقوص غير المنسوب ان حذف واؤه أو عينه في الياء احتياولا فلا تصح ان تون الحذف والافلا تيات خلافا ليوئس فى النداء وباء المتكلم الساكنة وصلوا نحو حذوفا والياء والواو المتصر كان كالصحيح والساكنان لا يحذفان اختيارا خلافا للقراء وكذا ألف المصور وضعه النائية وقالا لا يحذفان ويجوز ابدال الف المبنى هززة واقترارها وحقوق الهاء وابدال الف مطلقا هززة أو ياء أو واوا لتعوا المختار وقافا لا يرد والمزنى وابن عصفور وخلافا للجمهور والوقوف على اثنى بالنون وفى كائن خلف وتردونون يهلك ومنه الفراء

ثم إذا كان آخر الموقوف عليه ما كنا ثبت بجهالة في الوقف كماله في العرج وذلك لعدم من والذي
ولم يتم بقوموا سواء كان مبنيا لهم بالأن يكون آخر الموقوف عليه حرا أم لا في الخط أي لم يجعله بصورة
في الخط خصار بلفظ به ولا بصورة شكل وهو التنوين ونون اذن على مذهب من يرى حكمة بالالف ونون
التوكيد بعد قسمة ألف فانه يحذف التنوين مفتوح معرب أو يبنى غير مؤنث بالهاء فانه يبدل الفاق بالاعراب
في لسان العرب نحو رأيت زيدا و بهاوا بها فان كان مؤنثا بالهاء نحو رأيت فائمه فانك لا تبدل من التنوين فيه
ألفا هذا أيضا على الاعراف من لسان العرب وهم الذي يفتون ببدال التاء هاء أو أم من يقف بالناوهم بعض
العرب فانه يبدل من التنوين في هذا النوع الفاق يقولون رأيت فائمه قال

إذا اعتزلت من مقام الغزاة فييا حسن فعملها نعلنا

ونخرج بالمؤنث بالهاء المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين الفا كبيرا المؤنث نحو رأيت بنتا
واختا ونالفة ريفة تحذف التنوين من المنسوب ولا يبدلون منه ألفا فيقولون رأيت زيدا حلاله على المرفوع
والجور ليجري الباب مجرى واحدا قال

الاحبذا غم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها دائما دف

ووجه الحذف في الرفع والجراستقلال الابدال فيها ولغة ازدا الشرى الابدال في الأحوال الثلاثة حكى أبو الخطاب
عنه أنهم يبدلون في الرفع والنصب والجرح فائنا سب الحركة أي واوا والفا أو ياء وكان البيان عندهم أولى
وان لم يزل النقل ومذهب سيبويه فماتل أكثر الكوئين ان المقصور المنون كالمصم فبما ذكر من ان أشهر
اللفات فيه حذف التنوين من المفهوم والمكسور وابداله الفاق من المفتوح نحو قام في وممرت بشي ورأيت
قبي فان العرب يجمعون على الوقوف بالألف في حالة الضم والكسرة أي الألف التي كانت في آخر الكلمة
وحذفت لانتقامها ما كنتم تنوين لأنما حذف التنوين عادت الألف فاذ قد زال بموجب الحذف وما في
المفتوح فلها يبدل من التنوين وهذا المذهب قال أبو علي في آخر قوله والجور وان مالك في التسهيل وذهب
للمازني إلى ابدال الفاق من تنوينه مطلقا فما جروا ونصبا قال لأن التنوين في الأحوال كلها قبله فقسمة فاشبه التنوين
في رأيت زيدا أنهم انما وقوا على رأيت زيدا بالابدال الفاق لأن الفاق لا تشل فيها بخلاف الواو والياء وهذه اللمة
موجودة في المقصور المنون وهذا المذهب قال الاخفش والفراء وأبو علي أولا وذهب أبو عمرو والكسائي
إلى عدم الابدال فيه مطلقا وذلك أنه يحذف التنوين رفعاً وجرواً ونصباً فتعود الألف في الأحوال كلها وهذا
المذهب قال ابن كيسان والسبكي وابن برهان وابن مالك في الكافية وشرحا وعزاً مكي بن أبي طالب إلى
الكوفيين وعزاه أبو جعفر بن الباذش في الاقتناع إلى مذهب سيبويه والتليل وقال أبو حيان انه لا رجح وأما
المقومين فان حذف فاقه كيف علموا مثله وفي بني أوميه كرام فاعل من أرى يرى علم فاقه بوقف عليه
برد الياء احتيا في الأحوال كلها إذ لو وقف عليه بدونها لزم الاختلال بالكلمة إذ لم يبق فيها إلا حرف واحد وان لم
يحذف منه فاقه لا عين فان كان منصوباً ثبتت في الياء في الوقف وأعلم من التنوين ألف نحو رأيت القاضي
ورأيت قاضيا وان كان مرفوعاً أو مجروراً فالافصح ان كان منونا نحذف ياءه نحو هذا قاض وممرت بقاض
وان كان غير منون إثبات يائه ونعت ذلك صوراً ان يكون معرفة باللام نحو ياء القاضي وممرت بالقاضي
أو بالاضافة نحو عا قاضي مكة وقاضي المدينة أو غير منصرف نحو حولا لجور أو أم ياءي نحو ياقاضي
واختيار إثبات الياء في الوقف على المنادى هو مذهب التليل ومذهب ونس اختيار حذفه فهو ياقاضي قال
سيبويه وهو أقوى لأن الباء تحذف الأتراه رخاويه الاسماء مقابل الافصح في المنون لنعقوم

بشئون الباء فيه نحو هذا فاضي وغازى وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف ومقابلته في المعرف باللام لغة قوم
يحدثون الباء منه وعلى هذه اللغة قوله تعالى . الكبير المتعال . ويوم التناد . وهي جارية في المضارع الملاق
لـ ا كن نحو فاضي المدينة إذا وقف عليه وزالت الاضاهة وحكمه بالمتكلم الساكنة وصلا والمخدومة وحكم الباء
والواو المتحركين حكم الصمغ فيوقف على الاولى بالسكون كما هي في الخرج نحو جاء غلاي ورأيت غلاي
ومررت بغلاي وعلى الثانية بابقاء حذوها كالحاق في الوصل نحو ياقوم وعلى الآتين بحذف الحركة نحو ليرى
ولن يغزو وأما ما لم يتكلم المتحركة فانه يجوز الوقف عليها بالسكون ويجوز لها مع التعريك تقول في قام غلاي
قام غلامي وقام غلامي وأما الباء والواو الساكنتان فيوقف عليهما بالسكون كالحاق في الوصل نحو يرمى
وبدعو ولا يحدان الا في فاصلة أو قافية كقوله تعالى . والليل اذا يسر . وقول الشاعر

وأراك تغري ما خلقت * وبعض القوم يخلق لم لا يفر

وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه . ذلك ما كان ينبغي . قال أبو حيان ولا
خلافان المقصور لا تحذف ألفه الا في ضرورة كقوله . رطاب من رجوم ورطاب ابن المعل . يريد ابن المعل
وأما الف ضمير العائفة فذكر ابن مالك انه قد يحذف متغولا قصه اختيارا كقوله . والكرامة ذات كركم
أفقه . يريد به الحذف الا ليس يمكن الهاء ونقل حركتها الى الباء . ولما قصها قال أبو حيان وظاهر كلامه قياس
ذلك لانه قال اختيارا في ما ذكره يجوز أن يقف على نها . وها في ما منه وعنه وفيه قال وانما . روى عنه فبقا عنده
هذا الحرف الواحد على جهة التنوير لبعض العرب وينبغي في اثبات ذلك كثرة وجوب القياس . قال وكل
مبنى آخره ألف نحو هاو اولى وهنا يصون في ثلاثة أوجه ايقاؤها الف في الوصل وإدخالها همزة والحق ها
السكرت بعدها مع هو أخرى بها بالهمزة . وأما قلب الألف هاء كقوله . من هاهنا ومن ههنا . فشاذا لا في
الاسم المنسوب فانه يتعين فيه الوجه الثالث وهو الحاق الهاء نحو يازيداه ولاوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل
ألفه همزة . ولحق هذا الهاء خاص بالني فلا يقال موحاه ولا عساه حذر من التباسه بالاضاف اليه وور بمالقت
الالف الموقوفة عليها همزة أو ياء أو واو نحو هذه أو أفي أو أفي في هذه أفي وهذه عماء أو عضي أو عسوف
عصا الاولى والأخيرة ثمة بعض طي . والثانية لغة قرارة ونص سيبويه على ان هذه اللغات الثلاث في كل ألف
في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية . وحكى الخليل ان بعضهم يقول رأيت رجلا . فهمز لأنها ألف في آخر
الاسم واختص في الوقف على اذن فذهب إلى على والجهر را بدال فونها في الوقف ألفا وذهب طائفة إلى انه
يوقف عليها بالنون . قال أبو حيان وأما عن ولن وأن ونحوها فاتها بوقف عليها بالنون إذا اضطررنا ذلك لانها
حرف لا يصحس الوقف عليها بخلاف اذن فاتها يصحس الوقف عليها والفصل . قال وأما النون المنقصة فلا خلاف
انه يوقف عليها بدال فونها فانها اذا اتفق ما قبلها . قال واختص في كائن قال واذا حذف من الفعل حرف جميع
لكثرة الاستعمال وذلك المناسخ من كان فعول بك ثم وقف عليه فخص بعض أصحابنا انه لا يكون فيه الوقف
على الكاف ولا يجرى مجرى ما أدر في الوقوف على الراء لان نون بك ثم تحذف عند التقاء الساكنين بدل
تحرك فيختلف بيا ما أدرى فاتها تحذف عند التقاء الساكنين فها خالفه في الوصل في هذا خالفه في الوقف
ولأنه لو وقف عليه بالسكون لكان اختلاا بالكلمة فصار بمنزلة يامر . قال وظهره انه ترد النون المنقوفة
كترد الباء في مر وأما القراء فاتهم يقفون على الكاف ولا يردون المنقوفة . قال وعلا ما لجزم في بك تحذف
الحركة التي كانت على النون المنقوفة لكثرة الاستعمال وصرح أبو دلي في العسكرة بأن بانه حذف الحركة
للجزم ثم كثر استعماله فحذفوا النون للجزم كما تحذف حرف العلة للجزم لأنها تشبه في أمور معلومة

فهو جزم به جزم حذف بغير وتقليم يك لم يكن انتهى

والضعيف ان لم يكن حمزة أولينا أو تالي سكوت أو منصو بمنوا ونقل حركته لساكن قبله ان قبلها لم يوجب علم الظاهر لم يكن حمزة ولا ينقل من غيرها الفتحة في الأصح ثم يحذف ويوقف على المنقول اليه بالهالة، امر في الأصح والمنقول حركة الآخر وقيل مثلها الالتقاء الساكنين وقيل للدلالة على الاعراب وقيل لها

ش إذا كان آخر الموقوف عليه متحركا غير تاء التانيث جاز في الوقف عليه أمورا أحدها السكون وهو الأصل في الوقف على المتحرك وذكرنا أنه لما كان الأصل شيئين أحدهما ان الحرف الموقوف عليه مناد للمعرف المبتدأ به لان الوقف هو الانتهاء والآخر ما مضى فلا بد ابتداء فينبغي ان تكون صفته مضادة لصفته والابتداء لا يكون إلا بتحرك فيكون هذا ما كنا والآخر ان الوقف موضع استراحة لانه موضع يضعف فيه الصوت فاخترنا للمعرف الموقوف عليه أخف الاحوال وهو السكون وجعلنا علامته في الخط جاء فوق الحرف وصورتها هكذا ح الثاني الروم وهو إخفاء الصوت بالحركة هكذا شرحنا بن مالك وقال بعضهم حوذف الصوت بالحركة من غير سكون فنسكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون وتكون في الحركات كلها في المرفوع منبوتا كان أو غير منبوت وهو بجزء من الضمة وفي المنسوب غير المنبوت وفي المفتوح وفي المجرور بالكسرة وفي النقص وفي المكسور وهو بجزء من الكسرة ويحتاج في المنسوب والمفتوح الى راحة نفقة الفتحة وتتأول اللسان لها بسرعة ولذا لم يجره الفراء في الفتحة وأما المنسوب فذهب الجمهور جواز في الفتحة قال الاستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن حنبل الانصاري عرف بان الباذن زعم أبو حاتم ان الروم لا يكون في المنسوب لغته والاس على خلاف لان الروم لا يرفع حكمه لحكم السكون لما فيهم من حري بعض الحركة في الوقف فلا يمنع ان يكون الغنة كغيره اه وأما المنسوب المنون فن وقف عليه من العرب دين فهو ين فانه يقب بالساكن والروم الثالث الانعام وهو الإشارة الى الحركة دون صوت فهو لا يدرك الا بالآلة وليس للمع فيه حظ ولذلك لا يدرك الا بحسب ويدرك بالتعلم بان يضم شتيه اذا وقف على الحرف قال أبو الحسن الحصري في قصيدته

يرى ومنار العي تسمع صوته • واتعنا مثل الإشارة بالشعر

وذكر التصوير ان الانعام مختص بالضمة سواء كانت اعرابا أم بناء قالوا ولا يكون في المنسوب والمجرور لأن الفتحة من الحلق والكسرة من وسط الفم ولا يمكن الإشارة لموضعها فلا انعام في المنسوب والمجرور لأنه لا آلة له بخلاف الروم لأنه عمل اللسان فيلفظ بهما لفظا خفيا ويدمع قال أبو حاتم وقوله في الروم عمل اللسان لا يتم الا في الحروف الساكنة وهي التي يكون للسان عمل في حركاتها الا ترى ان الحروف الحقيقية والشغبية لا عمل للسان فيها ومع ذلك فيجوز فيها الروم وأما لم يكن الانعام في الفتحة والكسرة لان الإشارة اليها فيها تسوية لهيئة الفتحة انتهى الرابع الضعيف ويقال فيه التثنية بان شجي يحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيضع ساكنان فيحرك الثاني ويدغم فيه الاول وقال بعضهم الضعيف تشديد الحرفين في الوقف نحو هذا جعفر وقام الرجل ولا يجوز ذلك في المجرور بناء لان العرب تنكب ادغام الحفزة في الحفزة الا اذا كانت عينها جوازا لولا ولا في حرف لين نحو في وسرو وفي تالي ما كن نحو عمرو وبكر وجم وبين ولا في منصوب متون لانه يوقف عليه في أشهر اللغات لم يبدل الف من تنوينه ولا الضميف في الالف قال أبو حاتم ولم يؤخر الوقف بالضعيف عن احسن الفراء الامراء عصة بن عمرو وعن عاصم انه وقف على قوله تعالى

• مستطور • في سورة القمر بتشديد الزايم وذلك بخلاف الاسكان والروم والاشماد فان ذلك مروي عنهم
الخامس النقل بأن تنقل حركة الموقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قافم عر وبضم الميم
ومررت بيمر بكسر الكاف • قال أنا ابن ماضي انما جد النحر • وقال
أرتقي جبلا على سابقها • فهش الفوائد لك الجبل
وقال عجب والعهو كثير عجه • من هزى سبني لم أضربه
قال أبوحيان ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحسن من القراء الاشبهارى عن أبي عمر وأنه قرأ • وتواصوا
بالمير • بكسر الباء وقرأ سلام من السدى (١) والعصر بكسر الصاد قال والظاهر من كلام ابن مالك ان الحركة
التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي تنقل الى الساكن قبل الحرف وبه قال بعض النحويين
قال تعالى واللات ذهاب حركة الاعراب بالجلية • وقال أبو علي هذه الحركة لا لقاء الساكنين واستندل على ذلك بأنهم
لم ينقلوا في زيوعون لان الياء والواو احقتا ذلك كما احقتا ان يمد من ما بعدهما في نحو بكر قال أبوحيان
وبنقل عن هذا ما ينهم من استتقال الحركة في العلة • قال وقال أبو علي أيضا وليس بغير ذلك لالتقاء الساكنين
محض الأثرى أنه يدل على الحركة المحذوفة من الثاني هل هذا على ان النقل جمع بين التقلص من التقاء الساكنين
وبين الدلالة على حركة الاعراب • وقال المبرد والسيما في هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما روي الحرف
واشبهه للدلالة واحتميا بأن الوقف يحصل فيه الجمع بين ساكنين ولا يشترط فاعلموا ان لسان حركة الموقوف
عليه ثم لن النقل لا يكون الا الى ساكن فان كان ما قبل الحرف الآخر متحركا فلا يجوز النقل فلا يقال مررت
بالرجل بكسر الجيم فلا حركة اللام اليها لانها مشغولة بحركتها ولان النقل انما كان قاررا من التقاء الساكنين
وهو مفقود في الذي تحرك ما قبله ولتعليم النقل الى الحركه قال

من يأمر المزمع بما قصده • فعمل مسامحة ويعلم ربه

وشرط الساكن أن يكون صحيحا فان كان حرف علة كدار ومون وبين لم يجوز النقل اليه لاستتقال الحركة على
حرف الهمزة لا يبيكون متصفا نحو النقل فلا يقال انتقم بالعلل لان ذلك مفض الى فك المدغم وقد
اعترضوا في ادغامه فلا يفتك مثل هذا الا في ضرب ورة الشعر وشرط المنقول منه أن يكون حرفا صحيحا فلا ينقل
من غير لانه يؤدي الى كون الآخر واولا قبلها ضمة في المرفوع وذلك مرفوض والى الباب والتغيير في التفضي
وشرط النقل أن لا يؤدي الى عدم الظاهر فلا يجوز في انتقم بيمر لانه يصير على وزن فصل وهو مفقود في
الاسماء ولا في هذا بشر لانه يصير على وزن فصل وهو مفقود في الكلام بل يتبع فيقال بيمر وهذا بشر ويستقي
من هذا الشرط المأمور فانه يجوز النقل فيه وان أدى الى عدم الظاهر ويستغفر في ذلك لان الضرورة فيه
أنض من المزمع الساكن ما قبله فيقال هذا الرد ومررت بالبطه وشرط الحركة المنقولة ان لا تكون فتحة فلا
يقال قرأت العلم بالنقل بل العلم بالاتباع وذكر وفي استتاع النقل من الفتحة الى الساكن قبلها وجهان أحدهما انهم
لوقعا في الوقف وسكنوا في الوصل كانوا كأنهم سكنوا وهل ولا يجوز زكسنة بخلاف المضموم والمكسور
قال أبوحيان وهذا ضعيف لان فيه مرعاة الحاشية المارضة وهي النقل في الوقف ضار الوقف كأنه أصل اذا خافوا
أن يكون في ذلك فعل اذا وصوا والوصل هو الاصل وهو السكون والثاني ان المتصوب ان كان مفتوحا فيسند
من تنوينه ألف فلا يمكن النقل لأن ما قبل الألف تلازم الفتحة وفلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان
فيما الألف واللام فهو في حكم المنون لانها بالهمزة ولأن الألف واللام لا تنزف فكان التنوين موجودا قال أبو
(١) كذا بالاصل وفي أكثر النسخ مكانها يياض فليصر

حيث وهذا ضعيف لأن هذه اللمة ليست شاملة الأثرى من الأسماء المقترحة الساكن ما قبلها مالا يكون مناولا فيه ألف ولام وذلك نحو جمل ودعوه وهذا ممنوع الصرف ونحو حفر اسم امرأة فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع تلك اللمة المانعة ويستثنى من هذا الشرط أيضا المهوز فإنه يجوز فيه نقل حركة المهزلة إذا كانت قصدا إلى الساكن الصحيح قبلها فيقال رأيت الرد وانجب واغتر فيه ذلك كما اغتر فيه الإداء إلى عدم الظن بل هذا أولى وخالف الكوفون في هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقا وإن لم يكن مهوزا فيقولون رأيت البكر في رأيت البكر وواقهم الحري قياسه إلى اسماءا قال أبو حيان ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء وفي الأصح قد اتسعت القراءات وكثيرها الشاذ ولم يسمع فيها هذا الوقت وإنما جاء في الشعر وإذا نقلت حركة المهزلة حذفها الحجازيون واتفقوا على حمل حركتها كما وقف عليه مستند بها فيقال هذا الرد ورأيت الروم ريت بالرد فيمير الساكن الذي يصرك آخر الكلمة فيمير عليه ما جرى على الصحيح إذا وقف عليه في الجوه السنة الساكن والروم والاعمال والابدال حيث يكون والضعيف وحذفوها في الآخر وألقوا حركتها على ما قبلها كما حذفوها إذا كانت حشوا نحو أروى فقالوا أروى وكان الحذف فيها أولى لأن الأواخر هي محل التغيير والمغدير الحجازيين فظهرت بثبتون المهزلة بعد النقل ساكنة فيقولون هذا الرد ورأيت الرد ومررت بالرد وأبعدة بمجانس حركة ما قبلها ناقلا نحو هذا البطو والبطو والرد ورأيت البطا وانجبا والردا ومررت بالبطى والنجى والردى أو متبعا نحو هذا البطو ورأيت البطو ومررت بالبطو وهذا الخبا ورأيت الخبا ومررت بالخبا وهذا الردى ورأيت الردى ومررت بالردى

ص * والأصح ابدال التاء في الاسم تاء حركة هاء وسلامتها في جمع التصحيح وشبهه وفي هيات ولات وجبان والأحسن * وقال أبو حيان سلامة ريت وثمت ولعلت

ش * إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث في اسم فلا يصح ابدالها في الوقت هاءا من تصرك ما قبلها فقلنا كفاطمة وقائمة وطلحة وعلمة أو تقديرا كالحياة والقناة فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلب منه واحترز بهذا الشرط من نحو بنت وأخت فإن تاء هما للتأنيث لكن لم يصرك ما قبلها فقلنا لا تقديرا فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء وخرج بقولنا في اسم التاء التي تكون في الفعل نحو قامت وقعدت وبقولنا تاء تأنيث هاء التابوت والفراة فإن مشهور اللغة الوقف عليها بالتاء وإن كان بعض العرب وقف عليها بالهاء وبعض العرب لا يبدل وإن اجبعت الشرط قال بعضهم يا أهل سورة البقرة فقال غيب لا أحفظ فيها ولا آيت وقال الزاير

الغصباك بكفى مسلمات * من يمدماو يمدماو يمدمت

كانت نفوس القوم عند الفصمت * وكادت الحمة أن تدى أمت

قال أبو حيان وعلى هذه اللغة كتب في المصنف ألفاظا بالتاء نحو قوله تعالى . إن شجرت أن قوم طعام الأيم . أم يسمون رحمت ربك . وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء في مفرد أو جمع تكسيرا كما مثل أجمع التصحيح والمحول عليه كالتبذات والبنات والأخوات ولأن الأصل الوقف عليه بالتاء ويجوز ابدالها هاءا مع دفن البناء من المكسر مائة وكيف لا نخوم الأخواه قال أبو حيان وكان التباس أن يكون الوقف عليها بالهاء التي للتأنيث لسكرهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيه الواحدة كالمحلة وعلامة لأن التاء في المفرد فتزلة متى ضم إلى شيء والتأنيث أجمع قريبة من تاء اللاحق نحو تاء غفرت لانهاضت مع التأنيث تبدل على الجمع كالواو والنون في زبد بن فصحت لثقل وفي الأصح ما حكاها الغراء فطرب من الوقف عليها بالهاء ما شاذ لا يقاس عليه وفي كتاب اللوائح لأبي الفضل الرازي أن الوقف عليها بالهاء لغة على وفي هيات وجهان أقر التاء وابدأ الهاءة وقد وقف

عليها بالوجهين في السبعة وعلى لات وبأيت قال أبو حيان وأما ت وربت ولعلبت فالقياس على لات سائر فوقف
عليهن بالتاء والهاء قال وقد ذهب إلى ذلك ابن مالك قال والأحسن عندي الوقف عليهن بالتاء كالوصل
ص **ج** ووقف بهما السكت وجوباً على فصل حذف آخره مع فائه أو عينه وما الاستغماية أن حرت باسم
والافتحار أو يجوز في حركة لا تشبه الاعرابية تلامبني للنداء وقطع عن الإضافة أو أسم لا وكلنا الماضي في
الأصح وثالثها تحقق اللازم

ج ص **ج** مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت فيوقف بهما على الذين المعتل الآخر في الجزم أو في الوقف فإن
كان محذوف الفاء نحو لا تفرز يد اوق عمرا أو محذوف العين نحو لا تفرز يد أوز بكر أو وقف عليه وجب الحاق
الهاء لأنه بقي على حرف واحد كما وجب رد الياء في نحو من ونحوه وأما لم ترد هاء اللام المحذوفة لأن الموجب لحذفها
قائم بوجوده وهو الجزم في الوقف بخلاف من فإن الموجب لحذف لامة قفل في الوقف فذلك كان الحرف
اللاحق في ق ونحوه والهاء لم يكن له في الوقف عوضا من المحذوف الذي هو الفاء والعين لا اللام وإن كان غير
محذوف الفاء ولا العين فيقتل الحاق الهاء نحو ارمه واغزمه ولا تفرزه ولا تفرمه ويوزر فكها وأما كان الأكثر
والاختيار الحاق الهاء في هذا النوع لأن الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها فكرهوا أن يصيروا عليها
حذف لاهاء وحذف الحركة ووجه اللغة الأخرى أن الكلمة قويت بالافتتاح على كونها على أكثر من حرف
فثبتت بها بحذف منه شيء، والمتم في ذلك كثرة تحويل يضل أكثر فيه لمضله وما الاستغماية أن حرت باسم نحو
مجيء جحت وجب عند الوقف الحاقها بالهاء يقال مجي منه وان حرت بحرف نحو لم تفعل وعم تسأل فلا أحسن
الحاقها بالهاء يقال له ومعه ويجوز لم وعم بالاسكان وأما كان هذا لأن الجار الحرفي يتمثل بالجزء منها فصارت
كأنها على حرفين فأثبتت أربه وأما الاسم فليس متعللاً بشيء كاتصال الحرف فإن لم يكن الاسم على حرف واحد
فأثبت به الوقف بغيره ففي حرف الجر منه على أن يمين حرف واحد فهو على ما لم أقل ففيها كان على حرف
واحد فهو جزم ولم قال أبو حيان وقد جاء في السبعة الوقف على ما الاستغماية بالجرورة بالحرف وإن كان أكثر
وقوفهم عليها بغير الهاء وذلك بإتباع رسم المصنف والذين نقلوا اللسان العربي ذكر وإن الأكثر والأفصح
الوقف بالهاء اه ويجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير عرابية سواء كانت بنائية فهو هو به وبعده وأنه أم
لا نحو الزيدانه والمسلمونه ويجوز في ذلك ترك الهاء والوقف بالسكون ولا يتصل بتنادي مضموم ولا بمبنى لقطعه
عن الإضافة نحو من قبل ومن بعد وشذوقه واحضى من عليه ولا باسم لا نحو لارجل ولا بفعل ماضٍ نحو ضرب
وعله هذان حركتها وإن كانت بنائية فهي شبهة بصر كانت الأعراب لوجودها عند مقتضى بنائها وانتفاها عند مدها
ورجوعها إلى أصلها من الأعراب وأما حركة الفعل الماضي وإن كان مبنياً بالأجل فانه شبه بالمضارع كما مر أول
الكتاب وما ذكر من أنها لا تتعلق الماضي هو مذهب سيبويه والجمهور وقيل للتحته مطلقاً لأنه مسمى على حركة
لازمة لظفته قياساً على غير من المبنيات وقيل تلحقه ان لم يتصل بس ولا تلحقه ان خيف فيقال في قد قدقه ولا
يقال في ضرب ضرب به ثلاثين بس بضمير الفعول بخلاف قدقه فانه لا يتمدى إلى مفعول فلا يلبس وهو معنى قول
وثالثها تحقق اللازم أي دون التمدى

ج ص **ج** وقد يوقف على حرف موصلاً بألف أو همزة والأفصح الوقف على الراء علة ويمرر الوصل
كالوقف ضرورة كثيراً دونها قليلاً

ج ص **ج** مثال المسئلة الأولى قوله **ج** قد وعدتني أم عمرو أن تاه أي تأتي فوقف على حرف المضارعة ووصله بألف
وقوله **ج** بانقرع حيرات وإن شرافاً أي فشر فوقف على الفاء التي هي حواشي الشرط ووصلها بهمزة وألف

ومثال الوقف على الروي زيادة مقدمة مطلقا قصد الترتيم أم لا وذلك لغة لحجاز بين قوله * وانكسرها تأمرى القلب
يقطع * والقيومون لا يعضلون ذلك الا اذا ترعوا فان لم يترعوا حذفوا المدة ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف في
الكلام كما به ليس في شعر فيقول * أقل اليوم عاذل والعتاب * ومنهم من يعوض من المدة التثنية كما
تقدم اما العصور وما شا كله فلا يحدف أحدا مده ومثال اجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله * يا أبا الأسود
لم تخلفني * سكن سيم لم يوصل وقوله * أو أنارى قلت منون أنتم * وانما ثبت الزيادة في الوقف قال
أبو حيان وهذا كثير لا يكاد ينصرف ومثاله اختيارا قوله تعالى * لم ينسئهم وانظر فبهذا هم اقتده * أثبت الهاء
في الوصل بجره مجرى الوقف

من صانعة * لا ابتداء بساكن قال ابن جني وأبو البقاء وهو محال في كل لغة والسيد وشيخنا الكلابي
يمكن في غير ألف فان حاجج اليه بجى بهمز الوصل وذلك في الماضي الخماسي والسداسي وأمره ومصدره وأمر
الثلاثي والوأم على قول وحفظت في اسم واست وابن وابن واثنين وأمرى ورفر وعها وتكسر الالف في عين
والفتحة والامثالوساكنها ضمة أصلية فتمضم على الأضغ وتضم لثامها في الأصح ولا تثبت وصلها اختيارا
واختلف هل وضعت أولها وصل وهل وضعت ساكنة واذا تلت همزة الاستهلام مفتوحة قال ابن الجاشر
تسهل وأبو علي وابن الحاجب تبدل الفاء ابن عطية تصدق

من صانعة * لا ابتداء بساكن وهو محال في كل لغة ما في الألف في الجاوع وأما في غيرها فكذلك نص عليه ابن جني
وأبو البقاء العكبري وذهب السمل الجرجاني وشيخنا العلامة الكلابي الى انه يمكن الانه مستقل فاذا احتج
الى الابتداء بساكن نوصل اليه باجتناب همزة الوصل وذلك في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية كالطلق
واستخرج وفي الأمر منها كالطلق واستخرج وفي مصادرهما كالانطلاق والاستخراج وفي فعل الأمر من الثلاثي
كأمر بواو وأمر وأخرج وفي ال المعرفة على رأي من يقول ان أداة التثنية اللام وحدها أو ال يجمعتها وهمزتها
وصل وقد تقدم الخلاف في ذلك وفي أم المعرفة في لقطي (١) ولم تقع همزة الوصل في شيء من الحر وفسوى ال
وأم المدكورين ولا في الأسماء الا في عشرة أسماء محفوظة وهي اسم واست وابن وابن وابنة واثنان واثنين
وأمرى وأمرأة وهي مكسورة في الأسماء المدكورة الا عين فانها فيه مفتوحة وتفتح أيضا في ال وأم ولارابع
لها وهي فباعا ذلك مكسورة الا ان تلالساكن الذي بعدها ضمة أصلية فانها تنضم تبعاله في الأضغ وسواء كانت
تلك الضمة موجودة كأخرج في الأمر واستخرج في الماضي المبني للقول أم مقدرة كأخرجي يأنه وادعى لان
أصله أخرج وى وادعى فاستقلت الكسرة على الواو فقلت ثم حذف الواو الساكنين واحترز بالاصلتين
العارضة نحو أمشوا واضفوا فان الهمزة فيه مكسورة ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الأصلية أيضا على
الاصل ولا يتبع وهي لغة شاذة حكاه ابن جني في المنصف وتشم الهمزة الضم قبل الضمة المشعة فتعاقبوا واختير
على لغة الانعام ولا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها الا في ضرورة كقول

إذا جازوا الاثنين سرفاته يشون كثير الحديث قين

وكثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيان لانها اذا ذكركا تها في ابتداء الكلام كقول

لأنسب اليوم ولا حلة * إنسج الخرق على الزارع

وقد اختلفت في همزة الوصل هل وضعت همزة قال ابن جني نعم وقبل يجعل أن يكون أصلها الفاء ما علبت
همزة لأجل الحركة واختبأ البصر بوزن كيفية وضعتها قال الفارسي وغيره اجلبت ساكنة وكسرت

لالتقاء الساكنين وعلمه الشاويين بأن أصل الحروف السكون وقيل اجلتبت متحركة لأن سبب التثنية بها التوصل إلى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كساثر الحروف المبدوءة بها وأحق الحركات بها الفسحة لانها راجعة إلى الضمة بقلة النقل وعلى الفتح بأنها لا نوح استغناءها وقال الكوفيون كونها لا تتابع فكسرت في اضرب اتباعا للفسحة وضعت في انراج اتباعا للضمة ولم يتبع في المفتوح ثلثا لبتس الامر بانيه. وإذا وقعت حمزة الوصل المفتوحة بعد حمزة الاستفهام كقوله تعالى. آله كرم من حرم. فقد كان حقها أن تحذف كما يصف غيرهم من حمزات الوصل إذا ولت حمزة الاستفهام كقوله تعالى. أصطفى البنات على البنين. لكنه كان لا يعلم أي حمزة الاستفهام أم حمزة ال و حذفت وبدى بها فضل عن ذلك إلى ابد المألوف وتسليمها وذهب أبو عمرو بن عطف إلى أن حمزة الاستفهام حذفت على الأصل وإن المدة ليست بدلا منها وإنما هي مدة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ويروجه التسهيل وقال المهلب إذا دخلت حمزة الاستفهام على حمزة الوصل حذفت الآن تكون مفتوحة كالتى مع لام التعريف وأين وأم فانه ثبتت الفاق هذه الثلاثة

﴿ح﴾ (الكتاب السابع في التصريف) أعني تغيير الكلام بالزيادة والحذف والاعلال ويختص بالاسم العرب والفعل المتصرف

﴿ش﴾ التصريف لغة التقلب من حالة إلى حالة وهو مصدر صرف أى جعله يتقلب في أنحاء كثيرة وجهات مختلفة ومنه انظر كيف تصرف لم الآيت. ولقد صرفنا في هذا القرآن ليدركوا أى جهته على أنحاء وجهاً متشعبة أى ليس ضرر باوحد وأما في اصطلاح النحاة فقال في التسهيل هو علم يتعلق ببنية الكلمة وعلى ما رويها من أصلها وزيادة وحذف أو إعلال وشبه ذلك وقال أبو حنيفة علم النحو مشق على أحكام الكلمة والأحكام على قسمين قسم يتعلق بحالة التركيب وقسم يتعلق بحالة الأفراد فالأول قسمان قسم إعراب وقسم غير إعرابى ويسمى هذان القسمان علم الاعراب وتقليد القسمين والثاني أيضاً قسمان قسم تنغير فيه السبغ باختلاف المعاني نحو ضرب وضارب وضارب واضطراب وكالتصغير والتكبير وبناء الألات وأبناء المصادر وغير ذلك وهذا جوهر عادة النحويين يذكره قبل علم التصريف وإن كان منه وقسم تنغير فيه الكلمة لا باختلاف المعاني كالنقص والابدال والتقلب والنقل وغير ذلك ويتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم العرب والفعل المتصرف فلا تدخل له في الحروف ولا في الأسماء المبنية ولا الأفعال الجاملة نحو ليس وعسى

﴿ح﴾ الاشتقاق أصغر وهو ردلفظ إلى آخر لما سبقت في المعنى والحروف الأصلية وأكبر ويجوز فيه ترك الترتيب ولم يشتمل على على وابن جني وانكر قوم الأول أيضاً وقال الزجاج كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها وعزاه السيبويه ولا بد فيه من تغيير ولو تقرر

﴿ش﴾ الاشتقاق نوعان أكبر وأصغر فالأكبر هو عقد تعاليل الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب إليه ابن جني في مادة قول إن تعاليلها الستة على معنى الخفة والمروعة نحو القول والقول والوقا والوقا والفرق والقرو وكذا ذكر صاحب المحرر في مادة الكلمة أن خمسة منها موضوع لغنى الشدة والقوة وهى الكلم والكمل والكمل والمكمل والملك والسادس ممل وهو الملك قال أبو حنيفة ولم يقل بهذا الاشتقاق إلا أكبر أحسن النحويين إلا أبو الفتح بن جني وحكى عن أبى على أنه كان يأنس به في بعض المواضع قال والصحيح أن هذا الاشتقاق غير معمول عليه لعدم طرده والاشتقاق الأصغر هو إنشاء امر كب من مادة يدل عليها على معناه وهذا الاشتقاق أيضاً خلاف ذهب الخليل وسيبويه وأبو عمرو وأبو الخطاب وجبى بن عمر والأصمى وأبو زيد وأبو عبيدة والجري وقلرب والمائزى والمبرد والزجاج والكسائى والفرما والشيبانى وابن الأعرابى وتعلب إلى أن الكلم

بعضه مشتق وبعضه غير مشتق وذعبت طائفة من متأخري أهل اللغة إلى أن الكلام كله مشتق وقد نسب هذا
 المذهب الزجاج وزعم بعضهم أن سيبويه كان يرى ذلك وزعم قوم من أهل النظر أن الكلام كله أصل وليس منه
 شيء اشتق من غيره وتفرع الناس عما هو على القول الأول قال أبو حيان وأعم أنه يراد في اللفظ المشتق من
 المشتق منه تعديان تسعة الأول زيادة حركة كضرب من ضرب الثاني زيادة حرف كطالب من طالب الثالث
 زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب الرابع نقص حركة كفرس من الفرس الخامس نقص حرف ككتب من
 الثبات وخرج من الخروج السادس نقص حركة وحرف كزامن الزوان السابع نقص حركة وزيادة حرف
 كغضبي من الغضب الثامن نقص حرف وزيادة حركة كحرم من الحرمان التاسع زيادة حركة وحرف وتضمن
 حركة وحرف نحو استنق من الناقة فالعين في الناقسة كنة وفي استنق منكرة والفاء في الناقسة متحركة وفي
 استنق ما كنة والتاء في الناقسة موجودة وفي استنق مفقودة والسين في الناقسة مفقودة وفي استنق موجودة
 ص **مسئلة** وزن أول الأصول بالفاء وتانيها بالعين وثالثها باللام وتكرار الفائي وحكم الكوفية
 بزيادة غير الثلاثة ثم اختلفوا في الوزن وصفته والرائد بلفظه الالمكر فباعتدله وبدل تاء الفعل فبالتاء ويجوز
 من الزنة ويقب كهو ويعرف الراءد بالاشتقاق وشبهه وسقوطه من نظير وكونه لقي أو في موضع تلزم فيه
 زيادته أو تكرار واختصاصه بينا لا يقع في الأصل فبزيادة وزعم عدم النظير بتقدير اضافته فيها هونما ونظيره
 ش **اصطلاح** التصويرون على أن يزوا بلفظ الفعل لما كان الفعل بغيره عن كل فعل وكانت الأفعال لها ظهور
 الزيادة والامالة بأدنى نظرم جازوا الأسماء عليها أن وزوها بالفضل فكان أقل ما يكون عليه الكلمة التي
 دخلها التصريف ثلاثة أحرف فجاءوا وحرف الفعل بمقابلته لأصول الكلمة بحرف الراءد منطوقا به بلفظه لفتاز
 الأصلي من الراءد فلان تعيين الأصول كررت اللام عند البصريين يقال وزن جعفر فطر ووزن سخر جمل
 فطل لأن الكلمة تتكون عندهم ثلاثية وز باعيت وجاسية وهي مجردة من الزوائد وأما الكوفيون فذهبوا
 إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته فيوزون ما كان ثلاثيا بلفظ الفعل
 وأما ما زاد نحو جعفر وسفر جمل فاختلوا فيه فذهب من قال بالوزن شيئا من ذلك وأذا سئل عن وزنه قال
 لا أدري ومنهم من وزن واختلف هؤلاء فذهب من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث فيقول وزن جعفر فطر
 ووزن سخر جمل فطل ومنهم من وزن ذلك كوزن فيقول فطل وفطل مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة
 قال أبو حيان فإن قلت ما فاذن وزن الكلمة بالفعل قلت فأنه التوصل إلى معرفة الراءد من الأصلي على سبيل
 الاختصار فإن قولك وزن استخرج استعمال أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء الألف في استخراج
 زوائد وإذا حذف من الكلمة شيء قلت أن تزنه باعتبار أصله أو باعتبار ما صلبه فوزن شيعة وسويد
 باعتبار الأصل فعله وفعله وفطل وباعتبار الحذف فلفظ وفغ وأذا وقع في الكلمة قلب قلب في الزنة يقال
 وزن أشياء لنعاء على رأي من يرى أن فهاقباء ووزن المكسر للتحضيض بما تقدمه لافظه فقالوا وزن فرد
 فطل لافله لأن الدال بالمراد من فرد في الأصل لم يصلها من فرد في الوزن ويحصل الفرق بينه وبين باب جعفر
 بالموزن لا بالوزن ووزن المبطل من تاء الاقتمال بالتاء لا بالحرف المبطل يقال وزن اسطق اضمحل لا بطل
 وجعله يعرف به الراءد تسمية أشياء أحدها الاشتقاق فأنه دل على أن ألف ضارب وعمر اضرب وراء
 ضرب زوائد الثاني شبه الاشتقاق والفرق بينهما وبين ما قبله أن الأول فيه سقوط من أصل وهذا فيه سقوط
 من فرع مثله ألف قرال واو بجو ز وباء كتيب فلها تسقط في الجمع وهو قنل وبجر وكثب فوالج فرع
 والأفراد أصل فدل على زيادته فيه الثالث سقوطه من نظير كاطل وأطل وما جئنا فاليامين أبطل زائدة

لشرفها في أصل الرابع كونه في فاذا رأيت حرفا في كلمة فمهم منه معنى فاحكم في يادته كحرف المضارعة والف فاعلم وناعا فقل وباء التصغير الخ مني كونه في موضع فمهم فيه يادته ككونه عفتس بالفاء وهو العصر الاخلاق لا يعرف له اشتقاق وحكم في زيادة تونه لانها وقت بالهاء كما كتبوا بعدها حرفان وليست مدغمه فباعدوا وما وجد من ذلك ما عرف له اشتقاق كانت النون فيها زائدة على جهة التزوم كجنتفل وجنبطى السادس كونه في موضع تكسرة فيه زiadته كهمزة فشكل وهي الزعدة لا يعرف له اشتقاق وحكم في يادته كهمزة لكثرة يادته الهمزة أولا قيل ثلاثة اشرف الجايح اختصاصا ببناء لا يقع موقعا في الجمل لا يصلح لزيادة ككونه خطأ ووزن فعلوا فانها زائدة اذ لم يجرى مكانها النون في نحو هذا البناء حرفي أصلي الثامن والتاسع لزوم عدم النظر بتقدروا صالته فيها هو منه أوفى نظيره ما هو منه مثالي الأول ما لو كان في مرقع الحديدة قالوا زائدة والميم أصلية ووزنه يقول لانه لو عكس لكان وزنه بفعل ومقل يفقد وفعل من وجوده نحو عتود عسول وعادو ومثال الثاني والمرا بده أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن الا زيادته ليكون البكامة على بناءه فهو من لا يكون الامن الأتية المريد فيها تم جمع في تلك الكلمة ثلثة أخرى يتبين فيها حركة ذلك الحرف فيحصل تغيير تلك الحركة ان يكون ذلك الحرف أصلا وان يكون زائدا فيحصل على الزيادة لقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى وذلك تنقل فان فيه ثلث أحدها يقع التاء الأولى وزعم الفاء فهذا وزنه تفعل كتنصب فلتاء فيه زائدة لانه لو قدرناها أصلية لزوم ذلك عدم النظر لانه يكون وزنه حيث لا وفعل بنا لم يجرى عليه شيء من البكالم واللغة الأخرى تنقل بضم التاء والفاء فهذا يحصل أن تنكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه فعلا كيرن لكن يغير من ذلك عدم النظر في اللفظ الذي ذلك الحرف منه الا ترى ان التاء في مثل المضموم أولا موجودة في تنقل المفتوح أولا فزوم عدم النظر في تنقل اذ قدرناها أصلية فليل على الزيادة في تنقل اذ هذه التاء هي تلك ولم تتغير بال الحركة

حرف حر وزاد يادته تسليم وهما مفتي صاحب كثير من أصلين ألف أو ياء أو واو غير مصدرية أو همزة مصدرية أو نون هي أو وون بعد ألف زائدة أو ميم مصدرية فزائدة مالم يعارض دليل الاصله كئلاز قمع مصدر اشتقاقا ولا تقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم لشبه

حرف حر وزاد يادته عشرة وقد جعلها الناس في أنواع من الكلام كقولهم قالوا اليوم تنسأه وأمان ونسبيل وتسليم وهما فيضكم زيادة صاحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء أو واو غير مصدرية نحو كتاب وكثيب وعجوز بخلاف ما صاحب أصلين فقط كئلاز وفيل وغول فليس زائدا لان أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة اشرف وقول غير مصدرية قيد في الواو فقط لان الألف لا تصدر لسكونها والياء تصدر وهي زائدة ومثال المصدر الواو وبتل هي أصل لازائده وكذا يصحكم في يادته الهمزة اذا صاحب أكثر من أصلين وكانت مصدرية نحو أحر وأضر لجوزخ غير نحو جراد صر اظن صاحب أصلين فقط كانت أصلا نحو أبناء وأجأ وبلاد من أصل نحو ماء وكساء ورداء وكذا يصحكم في زيادة النون اذا صاحب أكثر من أصلين وكانت مؤخره بعد التاء زائدة نحو قطران وعثمان وسرطان وكذا يصحكم في يادته الميم اذا صاحب أكثر من أصلين وكانت مصدرية نحو منسج ومرحب فان كان بعدها أصلا فقط قضى عليه الاصله اذ أقل من ثلاثة أصول ير محل الحكم بالزيادة في جميع المذكورات أعني الألف والياء والواو والهمزة والنون والميم مالم لا يمرض الزيادة فليل الاصله كئلاز قمع مدعى الاشتقاق فانهم حين اشتبهوا من مصدر فعلا فخوا عتده ولا تقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم يشبهه في يستمرور ورتسل واصطبل أمثال الفعل وشبه فان الزيادة تقدم فيها على أربعة أصول نحو تدحرج وتندرج

وزيدت النون في فعل واضر في نحو تسريح والمشي والجمع ونحو غنفر

ش) النون زادة بطراد في أول المضارع وفي باب الافعال والافتعال وفرعهما كالا نضراف والاضربام
وفي آخر التثنية واجتمع كالزبدان والزيدون وساكنة مفكوكية بين حرفين قبلها نحو غنغفر وجنغل وعغقل
يغلاف المدحمة كجنس وهجف فلا يحكم علم بانها زادة فوزنها فاضل

ح) وفي التاء في تغل وتغمل وتغقل وتعاقل واقتعل وسلمعة والسين معهما في الاستفعال وفروعه والماء وقها
وانكرها المبرد واللام في الاشارة

ش) زادة التاء بطراد في أول المضارع وفي باب التفعّل كالنحرج والتفعل كالنكسر والتفاعل كالغافل
والافتعال كالا كسّاب وفروعهما وفي صفات المؤنثة كسبعة وتزاد مع السين في الاستفعال كالا ستفراج
وفروعه وتزاد الهاء في الوقف واللام في الاشارة على ما مر في بابها وانكر المبرد زادة الهاء لانها لم تأت في كلمة
مبين على الماء وانما تحق لبيان الحركة قال أبو حيان والصحيح انها من حروف الزيادة وان كانت زادة ناقصة من
ذلك أهية وهبلع وهجرى وهركوة

ح) وتقل زادة ما ذكره خالي من قيد ولا تقبل الابدليل كهمزة تفعال وهاء أمهات واهراق وسين
قدموس واسطاع فان لم تثبت زادة الالف قبل لا أصل الا في حرف أو شبهة أو تضمت كلمة متاثلين ومتباينين
لم تثبت زادة أحدهما فاحد المتاثلين زائد ما لم ياتل الفاء والعين المضمومة بأصل فان تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة
فالكامل أصول وثالثها إن لم يفهم المعنى بسقوط التالف وفي الأولى باز زادة من المضاعف ثالثها الثاني في نحو
اقنسس والاول في نحو علم والهمزة والنون آخرها بعد الالف بينها وبين الفاء مشدداً وحرفان أحدهما لين يعقل
زيادتهما وزيادة أحد المتاثلين أو اللين الالانع

ش) تقل زادة ما ذكر من الحروفان خلافاً لقيد به في السابق ولا تقبل زيادة الابدليل بحى من الدلائل
النسبة السابق ذكرها كسقوط همزة تفعال واحتياطاً في الشمول والحبط فانه دليل زيا دنها مع قد شرطها وهو
التصديق والتأخر بعد الف زادة وسقوط هاء أمهات في أمات وهاء اهراق في أراق وسين قدموس وهو بمعنى
قد مر زيدت فيه السين للالحاق بمفطور وسين اسطاع في أطاع فان لم تثبت زادة الالف فهي بدل لا أصل
كالحرفي والعصى الا في حرف كلاب وبلى والى أو شبهة كالأولى وما للاسمية والنابطان الالف لا تكون أصلاً الا في
حرف أو شبهة وان تضمت كلمة حرفين متباينين وحرفين متاثلين ولم تثبت زيادة حكم على أحد المتاثلين باز زادة
نحو جلب وفرده فان نشئت زادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المتاثلين باز زادة بل هو أصل خصوصاً ومقر فان
الميم فيها قد نشئت زادتها وكذا اذا ماثل أحد المتاثلين الفاء والعين المضمومة بأصل فانه لا يحكم حينئذ على أحد
المتاثلين باز زادة نحو كوكب وقوقل فانهما تضمتا حرفين متاثلين وهما القافان والكافان وحرفين متباينين وهما
الواو والباء والواو واللام ولا يحكم على أحد المتاثلين الذي هو القاف والكاف باز زادة لما تلتها الفاعل هما أصلاً
ونحو حلد فانه تضمت حرفين متباينين وهما الهاء والراء وحرفين متاثلين وهما اللان ولا يحكم على أحد الابدالين
باز زادة لانه قد ماثل أحد المتاثلين العين التي هي الدال وفضل بين المتاثلين بأصل وهي الراء التي هي لام
الكلمة الأولى فان فصل بينهما زائد كان أحد المتاثلين زائداً كتحقيق إجماع فيه ملائ وهما القافان ومتباينان
وهما اللان والفاء وقد ماثل أحد المتاثلين عين الكلمة وقد فصل بينهما زائد فيصم على أحد المتاثلين بأنه زائد أيضاً لا جري
أنه مأخوذ من الخفي وكذا لو لم يقع فصل البنية نحو شعفر فأخذ المتاثلين زائد فان تماثلت أربعة ولا أصل
للكلمة فغيرها نحو معسم وقم وفقل وززل فالكامل أصول هذا مذهب البصريين لانه ان حصل كل
من المتاثلين زائداً الى الابدال بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى الى بنا مفقوداً وصبر وزها على تقدير

زيادة أول الكلمة فعمل وعلى زيادة الثاني فعمل وعلى زيادة الثالث فعمل وكما هو مفقود ذهب الكوفيون إلى أن هذا الباب ونحوه ثلاثي أصله فعمل فاستقل التصنيف خالوا بين المتعاقبين بحرف مثل فاء الفعل وقيل عمل اختلاف فيما بينهم المعنى يسقط ثالثه نحو ككب بـضلاف غيره فان كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة أحدهما نحو مرس فانه ثلاثي مأخوذ من المرس فلاتم الحروف الأصلية واختفى في المثاني في نحو اقنص وعلم اسم الزائد فذهب الخليل إلى أن الزائد هو الأول وذهب يونس إلى أن الثاني هو الزائد وأما سيبويه فانه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومن ذهب وصحح الفارسي مذهب سيبويه وصحح ابن عمه مذهب الخليل وقد بسطت أدلة ذلك في كتاب الأشباه والنظائر النحوية واختار ابن مالك في التيسيل أن الثاني أولي بالزيادة في باب اقنص والاول أولي في باب علم وما آخره همزة أو فون بعد ألف ينال بين الفاء حرف مشددة فتعوتاه ومان أو حرفان أحدهما لين نحو ز ياء وقوباه وعقبان وعنوان وعنوان فعقل لاصالة الأخير من الهمزة والتونوز بزيادة أحد المثليين في المشددة أو اللين في قديمه والعكس أي بزيادة الآخر واصله أحد المثليين أو اللين فوزن قتاه على الاول فعال ومان فعال وعلى الثاني فعلاه وفعالان مالم يكن مانع من آباء إلى أعمال تلك المادة أو قلة نظير فتين في مزان بزيادة الهمزة لأن مادة مزان مهملة ومادة زرم موزونة بدليل قولهم همزة وفي لوفان بزيادة النون لأن مادة لوفان مهملة ومادة لوف موزونة لقولهم لوفان في مقام بزيادة أحد المثليين لأن مادة سرق مهملة ومادة من سرق مهملة ومادة وفي قين بزيادة الياء لأن مادة قين مهملة ومادة قين موزونة لقولهم قين راقبان.

فخص في مسألة الزائد بالمعنى أو مكان أو بيان حركة أو مداه عوض أو تشكيك أو الحلق وهو بما جعل به ثلاثي أو رباعي مواز للماقوفة مساوياً به في حكمه ولا تعلق بالألف الأخيرة مبدلة من ياء ولا الهمزة أو الألف يساعد ولا الحلق أو بناء نظير في غير ضرب وامتحان الإجماع على أصح الأقوال
 ثم إن الزائد يكون لأحسب من أشياء الأول المعنى وهو أقوى الزائد تحرف المضارعة الثاني الإمكان كهمزة الوصل الثالث لبيان الحركة كما هو السكت في الوقت الرابع لأد ككتاب وعجوز قضيب الخامس للعوض كماء التائب في زنادقة فانه عوض من ياء زناديق ولذا لا يصح أن السادس لتشكيك الكلمة كالف فيمترى وتون كنهيل البابيع للالحاق كواو كثر ويا مضين وضابط الذي للالحاق ما جعل به ثلاثي أو رباعي مواز للماقوفة كوعش نونه زائدة للالحاق لانه من الارتعاش فالحق بمجسر وفرفوس واوه زائدة للالحاق بمجرد دخل وانفصل همزته ونونه زائدة للالحاق لانه من الفعل فالحق بمجرد دخل والمراد بالموازنة الموائمة في الحركات والسكنات وبعد الحروف لانه يوزن كوزنه بالمساواة في حكمه نيوب الاحكام الثابتة للحلق وللعلق من جهة واحتلال وتجر من حروف الزيادة وتضمن لهاوزنة المصدر الشائع فلو قيل إن من الضرب مثل جعفر يقال ضرب باب أو مثل برن يقال ضرب باب أو مثل زيرج يقال ضرب باب ولو قيل إن من البيع مثل صعون يقال بيع فصح ولا بدغم ولو قيل إن من القول مثل طيل يقال قيل قيل ولو بى من مصك مثل احرجم قيل اسضكك فيضن النون التي هي مزبدة في الملحقة وبزيادة الهمزة واحدى الكافين للالحاق ولو بى من دحرج مثل قعترى قيل درججني يتضمن الألف التي هي مزبدة للملحق وبزيادة حرف خامس للالحاق وقيل في مصدر يطر يطر الملحق يطره كما جاء مصدر دحرج على درججته ولا تعلق بالألف الأخيرة مبدلة من ياء كلفي في لثمة من نون فانه ملحق بمجسر وفرفى في لثمة من نون فانه ملحق بدمر وجنبلى ملحق بسفرجل ولا تعلق خشوا ولا آخره بملة من واو ولا تعلق الهمزة أو الألف مساعد أي إن كان معها حرف آخر زائدا للالحاق أيضا كنون أنند الملحق

من الاستغماية التخييف ونقص بها لانها مستبعدة بنفسها بخلاف الشرطية لانها متعلقة بما بعدها ومختلفة
الموصولة لاقتضارها الى الصلة ومن المطر وحذف الواو من مضارع ثلاثي فاعله واواستقلا لا تقو عليها في فعل بين ياء
مفتوحة وكسرة ظاهرة كعبد أو مقترنة كقع و يسع وحل على ذى الياء اخذوا كعبد وعصو وعصو بعد الواو كعد
والمصدر الكائن على فعل بحركه العين بحركة الفاء مع ضاعتها ثابته انث كعبد وسواء كان الماضي على فعل
كوعدا وفعل كوني ولا يتخو من الحذف من مضارع رباعى كاعدي وعدي ويعدني ويعدني بفتح الجيم ويعد ويعد ولا يحذف
الاصم كوعدا فيه لو حذف من نوال الحذف لا يقدح حذف منه الهزرة ولا نضعقة الياء قوت الواو لان الفعل انقل
منه ولا اذا وقعت بين ياء مفتوحة وضمة أو فتحة نحو وضو وضو وضو وضو وحذف الجيم ويعد ويعد ولا يحذف
ياء كسر الرجل يسير ويعرت النساء تيسر وشذبت وشذبت من مضارعه واسمى
فاعله ومفعوله نحو أكرم استغالا لاجتماع هزتين اذ كان الاصل أكرم وحل عليه نكسر ونكرم ويكرم
ومكرم ومكرم طرد الباب وشذبتا نهاي في قولهم أرض مؤنثة بكسر النون أى كثيرة الارانب وكسامة مؤنثة اذا
خلط صوفه بوبر الارانب وقوله فاه أهل لان بوا كراما فلو قلبت هزة فاعله هاء وعينا لم تحذف اللام من
التقاء الهزتين نحو هراق الماء يريق فهو هريق ومهراق وعييل الابل يعيلها فهو معييل والابل معييلة أى
مهملة ومن المطر وحذف عين فيعوله سواء كانت واوا نحو كينونة أو ياء نحو طيرة والاصل كينونة وطيرة
اجتمع في الاول ياء واو وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء وادغمت الياء فيها وفي الثاني ادغمت الياء
التي بعده في الياء التي هي عين الكلمة فصار كينونة وطيرة ثم حذفت عين الكلمة على جهة التزم فصار كينونة
وطيرة وصار الوزن فيعوله فعلا مذمب سببو به في هذه المعادير ان وزنها فيعوله وذهب الكوفيون الى انه
لا حذف وان الاصل فعوله بضم الفاء فحذفت لتسليم الياء من ذوات الياء وحل عليها ذوات الواو ومن المطر وحذف
عين فيعل وفيعلة قال أبو حيان اما ذوات الواو فلا تلزم خلافا في اقتباسه كسيد وسيدة يقان فيه سيد وسيدة وأما
ذوات الياء كالبين ولينه فيها بخلاف زيم أو على وتبما بن مالك ان تحذفها يحفظ ولا ينقص قال وهو من جوح
والأصح انه متيسر لا يحفظ قال وفي محفونلى ان الأصحى حكى ان العرب تنقص مثل هذا كاء ولم فصل بين
ذوات الواو وذوات الياء بل سرد ثلاث من هذا ومن هذا قال الاجيد اقم أم مع أحد من العرب ينقصه اه وقد
عمدت لذلك ترجمة في كتابي المزهر ومن المطر وحذف فأت خذو كل ومن والاصل أخذ كل كل أمر فالحزمة
الثانية هي هاء الفعل والاولى هزة الوصل فحذفت فاء الكلمة فاحذفت هزة الوصل لان ما بعد الفاء المحذوفة
عرك فلا حاجة الى اقرارها قال أبو حيان ولم يعييل سببو به لهذا الحذف على سوى البعاج الخصى وقد حكى أبو
على وابن جني أن أخذوا كل على الاصل الاتها في غاية الشذوذ استعمالا فان تقدم مر واو فاه فالاتبات أجود
فصو أو فامر ولا تخاف على هذه الثلاث تغيرها الا في ضرورة كقولهم هتلى آل زيد وادغمت الى جماعه هرتدأبت
الى آل زيد وما خرج من متقدم فشا وقد تقدم بعنه ومنه حذف أحمل المثلين من أحسن وظل ومن إذا فصل
بتاء الضمير أو نونه فهو أحسن وأحسن وظلت وظلن ومست ومسن قال سيبويه هذا باب ما شذ من المضاعف
وذلك قولهم أحسب بريدون أحسب وأحسن بريدون أحسن ومثل ذلك طلبت ومست وحذو واو القوا
الحركة على الفاء كما قالوا اخف وليس هذا التصار الا شاذ والاصل في هذا عربي كثير وذلك قولك أحسبت
وظلت ومست ولانهم شأمن المضاعف شذ الا هذه الأخرى قال أبو حيان وقد نص سيبويه في عدة مواضع
على شذوذ هذا الحذف وقد اختلف أصحابنا في هذا فذهب أبو على الشلو بين الى ان ذلك مطرد في مثال هذه
الافعال كاحب وانهم وانحط وذهب ابن عمقور وابن الفاضل الى ان ذلك لا يطرد في المحذوف من هذه الافعال

الثلاثة العين و بهجر من المالك وغيره ويحذف في الأخير بن أعني ظل ومس كسر أو لمعا بالفاء حركة العين عليه
وابقاء قصه وقل وقوع هذا الحذف في الإمر والمضارع ومنه وقر في بيوتكم . والاصل قر رن وسع القراء
يضان في يسططن وبصر العرب يحذف إحدى يائي يستعي الما اللام أو العين وهي لقنهم وبها قرأ ابن عجم
وروي عن ابن كثير ويستحي لقن الحجاز بين وسائر العرب وفر وعه سائر الصيغ من الماضي والاضم والتمني
والجمع والمؤنث والوصف فيقول النعميون استغسلت يستغيان يستحيون يستحيون يستحي منه ويقول غيرهم
يستحي استحي يستحيان يستحيون يستحيين مستحي مستحي منه وكذا الحذف في أبي اناجزم فقالوا المابل
والاصل لم أبال لكثرة استعماله اياه فهو ان اللام هي الاخيرة فسكنوها بالهمز حذفت الألف لالتقاء
الساكنين وكثر حذف اللام في الأسماء اذا كانت واوا كاب وأخ وحدهن وذى على مذهب الخليل وابن وبهم
على مذهب البصريين والاصل عندهم هولاءة . المنحوص حذفت لامه عوض عنها همز الوصل والكوفون
يقولون أصله ويسم من البعثة حذفت واؤه وديان جمعها وما وتصغيره معي ولو كان كاقوال الكنان وأسماء ووسما
لان التصغير والتكسیر . يراد ان الأشياء على أصولها وقل حذف اللام اذا كانت ياء كلام بدوهم أو هاء كلام شفة
وعمة وهم وشاة وأقل منه حذفها اذا كانت همزة كقولهم قوم برأوا والاصل برأ على وزن قرعة أو نونا كدد
وقل والاصل ددن وفلان وقل من ذلك حذفها اذا كانت هاء كبرأ أصله ح قال أبو حيان ولا أحفظ من حذف
الحاء غيره وأقل من ذلك حذف غير اللام اما الفاء ككناس والاصل اناس والعين كسه والاصل سته
ح . الابدال أحرف مطروبة دائما فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو طرفة أو لوقد برأ بعد ألف زائدة أو بدلا
من عين فاعل ملها ومن أول واو بن صدر تاوليست الثانية مدة فوعل أو مبدلة . همزة ومن واو خفيفة ضمت
لازما ومن تاء ألف شبه مقاعل مدام بدأ أو تاء لينين اكتفاهوا يقع هذا الهمز جعلا واوا ان كانت هاء
اللام وسلت في المفرد بعد ألف ياء ان كانت غير هاء أو همزة
ح . الابدال ثمانية شائع وغيره غير الشائع وقع في كل حرف الا الالف والفاء في ثمانية لغة كتبها منهم
يعقوب بن الكيث وأبو الطيب عبد الواحد بن علي القنوي وفي كتابي المزهر نوع منه حافل والشائع
الضرووي في التصريف أحرف ثمانية يجمعها قولك طوبت دائما فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو وسطر فبعد
ألف زائدة تصور داو كسا والاصل رداي من الردة وكسا من الكسوة وسواء كان سطر فاعنا أم لا فقدر
وهي المتصلة بها التانيث العارضة كصلاة وعطاة بخلاف اللازمة وهي التي بنيت الكلمة عليها فانها لا تبدل منها
همزة كيداية وجاية أو اداة وهاوأة ولا بدل بعد ألف أصلية نحو آية وتبدل الهمزة أيضا من كل ياء أو واو
وقمت عينها بواو زن فاعل وقطعة من اسم غيري ان فعل مثل العين نحو باع وقام أصلها بايع وقام وصلها باع
وقام فعل بخلاف ما لم يبدل فعله كسيد وعور وهو صائد وعاء فلا بدل فيه بخلاف ما لم يوازن فاعلا وان اصل
فعله كتيل ومطيل من اطال أو تال وتبدل الهمزة أيضا من أول ياء بن صدر تاوليست الثانية مدة فوعل ولا مبدلة
من همزة كأ واصل جمع واصله أصله وواصل استقبل اجتماع واو بن فاعل من أول هاء همزة إذ لم يمكن ان بدلاها
بلا لالاستقبال كالأول والالف لا يكون فاعلا والي الهمزة إذ هو قارب الى الالف لا يكون هاء من مخرج واحد مع ان
الهمزة تقلب في التسهيل وإواو ياء قد شاركت حروف اللين بخلاف ما اذا كان ثاني الواو بن مدة فوعل
كو وري ووروي من واري وواو في فلا بدل فيه فكذا اذا كسبتلا من همزة كالو ولي تانيث الأووال أصله
وأي فاعل لوان الهمزة واد الضمة مقابلة فلا تبدل الواو الاوالة همزة لان الثانية بدل منها فكتبها موجوده وصار
استقلا كما لو بدل الآلي همز تين وتبدل الهمزة أيضا من كل ياء موضوعة لازمة بغير مشددة كزجوه ووقت

فقال أجوه وأقتل ان الواو اذا كانت مضعومة فكما نه اجتمع واوان فاستقل واحترز يزوم الضمة من نحو
 أحشوا الله . ولتلقن . فلا بد بالبحر وضهاو بنير الشدة منها نحو فموز وقوم فلا بد ان أيضا ولو لم يكن
 بحذف الواو بالكان نحو موزو سور . فلا بد ان أيضا أو رده أو حيا على عبارة التسهيل وهو عندي
 داخل تحت قوله فعة لازمة وتبدل الهزمة أيضا من تالي الضم شبه مغاقل اذا كان مدا من مدا كالقلاذ
 والصوائف والمبائر بخلاف ماذا كان أصليا كماض ومغاو زمان المد فيهما عين الكلمة وتبدل الهزمة أيضا
 من تالي حرفي لينا كتمغامد مغاقل كاوائل جمع أول ونياق جمع نيف ونياق جمع سيد وتضع هذه الهزمة
 في هذه الصورة والتي قبلها بحمولة واوا في الملامه واوسلت في المفرد بمد الف حكة هراوة وهراوى وأداة
 واواوى والأصل هراوى وأدائق ثم صار هرا أو أداة ثم أبدل من الهزمة واو كراهة اجتناع الفين بينهما هزمة
 مفتوحة والهمزة كانتا ألف فكانه اجتمع ثلاث الفات وبحمولة ياء ان كانت اللام غير ما ذكر بان تكون ياء
 ضو هدية وهديا واو واعتل في المفرد ولم يسلم كطية وطيايا أو كانت هزمة كحقيقة وخطايا
 ص . وتبدل الهزمة الساكنة بعد متحركة متصلة بمد تعانص والمتركة ياء ان كسرت أو تلت ولم تضم
 أو كانت لاما مطلقا واوا في غير ذلك وفي نحو أو م وجهان وأبدل للملازى الياء منها فاء لأصل والانشء مضعومة
 بعد كسر والواو بين عكسها وتبدل تلو الساكنة ياء ان كانت موضع اللام والأنصع ولو لو ان هزات أبدلت الثانية
 والرابعة وحقق الباقي

ش . تبدل الهزمة الساكنة بعد هزمة متحركة متصلة بمد تعانص الحركة فتبدل الفاق آدم ويا في
 ايمان واوا في أو من واصلا آدم . إيمان وأمن فان تحركت الهزتان المتصلتان والأولى تغير المضارعة أبدلت الثانية
 ياء ان كسرت مطلقا سواء تلت فصاعدا أو بعد الأصل أمة أو كسر نحو ابن مضارع ان والأصل أن أو وضع نحو
 أيم مثال أيم من الأبوالأصل أيم نقلت حركة ما بعد الهزمة الساكنة الياء لاجل الادغام فكسرت فأبدلت
 ياء أو تلت كسرا ولم تضم نحو إيم مثل أصبع من الأم الأصل إيم نقلت حركة ما بعد الهزمة الساكنة لاجل
 الادغام كما تقدم أو كانت لا ماضيا سواء كانت في اسم أو فعل تلت فصاعدا أو كسر مثاله بعد الفتح قرأى وقرأى
 اذا بنيت من القراءة اما مثل جعفر ودرهم وقرأى اذا بنيت فلا مثل دسج الأصل قرأ أو ومثاله بعد
 الضم قرأى مثل برن من القراءة الأصل قرأ فأبدل من الهزمة ياء فطاري آخر الاسم واوسا كتحليلها فعة فقلت
 الضعة كسرة والواو ياء فصار من باب المنقوص ومثاله بعد الكسر قرأى مثل زرج الأصل قرأ أبدلت
 الهزمة فاء ثم استقلت الضعة في الياء فصار مثل فاض وتبدل الهزمة الثانية واوان فعت بعد مفتوحة أو مضعومة
 نحو أو آدم جمع آدم أصله آدم وأو بدم صغير آدم أصله أديم أو وضعت مطلقا سواء تلت فصاعدا أو كسرا
 كاوم مثال أصبع وأوم مثال ايم واوم مثال أصبع من الام نقلت فيها حركة الياء الى الهزمة الساكنة لاجل الادغام
 فقلت الهزمة واوان من جنس حركة نفسها وفي نحو أو م وجهان وخالف للملازى في مسئلة وهي ماذا كانت الهزمة
 الثانية جاء لأصل فانه يبدل الياء كان تبنى أصل من الأيم فتقول على رأهنا أيم من هذا وعلى رأى الجماعة هذا اوم
 وعجه للملازى الجمل على إيه لأن الفعة أخت الكسرة فالأقصر أن يكون سكم الهزمة المفتوحة تحكيم
 المكسورة في الابدال كالضغومة وخالف الانخش في مستثنى احدهما مسئلة إيم مثل أصبع فذهبناته
 تبدل الهزمة ياءا متساوية حركاتها ومضجها الياء واوالناسية حركة ما قبلها فتقول آدم والثانية مسئلة إيم مثل أصبع
 فذهبناته الياء واوالناسية حركاتها ومضجها الياءا متساوية حركاتها ما قبلها فتقول إيم والحاد بل ان الانخش تبدل
 المكسورة بعد الضم واوا والضغومة بعد الكسر ياء فان سكت الهزمة الاولى أبدلت الثانية ياء ان كانت موضع

ویریاخ بمختلف عين المفرد كقوان وسلمقرده معتل اللام كجرو وجراء حلفرا من اجتماع الاعلالين في
كلمتهما باللام حمزة وابدال العين ياء فاقصر على احد الاعلالين وكان الآخر لان الواو تدعى في عمل التغيرات
اما الموزون بغير حال وهو فعل وفعله فان فيه الواو جهن كحاجه ووجوح وجيلة وحيل وتارة وتير وقعة وقم وقور
ونيرة وكوز وكوزة وعود وعودة لان الاعلال في فعل أغلب والتصحيح في فعله أغلب وتبدل الياء بعد كسرة من
الف وواو اسكنه أو متصرفا حقيقة أو تقدير راوي التي تليها علامة التانيث أو زبادة تضاف نحو حراب وحراب وحراب
بحر يرب وصوا يبادو ويبادو نحو الفازي أو كسب جمع كساو سيهان وتبدل الياء بعد فقهة من واو وقت رابعة
فصاعدا في اسم أو فعل نحو المصليان برضيان والمستعطين بسترعيان وتبدل الياء من واوي لا مضملي وصفا
كالعاليا والنبيا ومن الواو الملاقيا في كل كلمة سكن سابقهما سكونا أو صليا وتصل السبق أيضا ثم نغم أحدهما في
الأخرى كسينو هين الأصل سودو هبون قلب الواو ياء وأدغم فيها الياء لاجتماع الشرط واحترز بكلمة عما
في كلمتين كقولك هو يرب وبسبب الساكن عن كمن تأخره كالطويل والغبور وبأصالة التهجوين عن عروضة
كقوى مخفف قوى بأدالة السابق عن عروضة كروية تخففرو فان الواو بدل المدزة لا أصل وتبدل الياء
أيضا من الواو المطرقة لفظا أو تقدير ابدو او بن سكنت فانها كما كن تبنى مفعولا ومفعولة من نحو قوى فانه يقال
مقرو و مقرو و فحققت ثلاث وأبوات في الطرف مع الضمة فاستعمل ذلك قلب الواو الأخيرة ياء ثم المتوسطة
لاجتماع يادو واو وسبق أحدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل حرف الياء وأدغم الياء في الياء فقالوا
مقوى ومقوى وتبدل الياء أيضا من الواو الكائنة لا مفعول جمعا كعصى أصله عصوصا بدلت الواو الأخيرة وهي
لام الكلمة ياء وأعطى متاوها التي هو واو المدا من بدلها ياء وأدغمها في الواو الأخيرة ونبت الضمة كسرة
لنصب الياء فان كانت الواو لا مفعول ليست تينه واو الواو من فعل مكسو العين أو لام فقول مصدر لاجمعا أو
عين فعل جمعا فوجهان والتصحيح أكثر مثال الأول مقرو ونزى والثاني متاعوا وعنا والثالث نوم وصوم
ونيم وصيم وإن كانت لا مفعول من فعل فوجهان والاعلال أرجح نحو مرمى وعمرض
من **ص** وتبدل الواو بعد ضم من ألف وياسا كسرة مفردة لا في جمع فيكسرانا لضم ولام فعل ومتاوة
يزيد في ضلان أو نانهبت عليها السكنة ولام فعل اسبا في عين فعل وصفا وجهان
من **ش** تبدل الواو بعد ضم من ألف كقولك في تصوير ضارب ضو رب ومن ياءسا كسرة مفردة في كثير جمع
نصوصون والأصل ميقت لانهم العين واحترز بالمدرة من المكررة كيباع وبغير الجمع فانه تبدل فية واوا
ولكن تقلب الضمة كسرة تقسم الياء نحو بيض والأصل بيض لان وزنه قبل كسر وتبدل الواو أيضا بعد الضم
من الياء الواقعة لا مفعول كبرموا وقضوا وقبل زيد في ضلان كرموان مثل سبعان من الرى أو قبل نانهبت عليها
الكسرة نحو رومة مثل غرة من الرى وتبدل الواو من ياءه ياء لا مفعول اسما كقوى وفي عين فعل وصفا وجهان
الابدال كالطوبى والسكوى مؤنث الألبس والأكيس والتصحيح كقصة تنزى وإمراة حكي
من **ح** وتبدل الالف من ياء واو بعد ضم مثل بشرط ان يعر كبا وسان لا يلباسا كن أو غير ألف
وباستدحه وهي لام وان لا يكون وضعه أهل ولا وزنه فاعمل وراى العين دالا على تفاعل ولا سا آخره زيادة
تخص خلافا لما في في الأخيرة فان استحق ذلك حرفان مع الأول غالبا
من **ث** تبدل الالف من ياء أو واو صوباع وقال اصله مبيع وقول وري وغزا أصله ماري وغزو بشرط ان
يكونا مفعول مختلفا فغوز ووطى وزغى وشق وشج وعم وأدل وأطب وأن يتصل بمختلف أى وواو فانهم لم
يتسلوا بالتضاد عجز بينهما الألف وأن يعر كخلاف ماذا سا كن غوز وورى من قطر وإن تكون حركتها

أصلية بخلاف ما هو سالك في الأصل وعرض نحو برعوى وبرى فان حركة هذه الواو والياء ماضية
أصلهما السكون لان ما خلفهما في الصبح يضر مضارع اجر وأن لا يلبس ساكن بخلاف نحو طوبى ونفور
وهذا الشرط في العين خاصة أما اللام فلا يضر انلاؤه الساكن الآن يكون ألفا كرميا وغزا ورجان
والغليان والزر وأن أو يمشددة نحو عصى فلا تنقلب الياء والواو العاني مثل هذا وأن لا يكون وصفه أفضل
بخلاف نحو صيد وحول وعور وسيد فانها تحت لفتها في أصيد وأحول وأعور وأسود وأن لا يكون فعلا
وزنه أفتل وهو واري العين دال على تفاعل بخلاف نحو اجتر رواؤز دوجواو اغنوا راهاه تحت فيه الواو لانه
في معنى تجاؤ روا وتزاجواو فواو روافن فان على أفتل وهو يلى العين وحسب الاعلال نحو امتاز واوبتا عوا
واستافوا أى ضار يواب السوف وانما تصح ذوات الياء لان الياء أشبه بالالف من الواو فحسب عليها في الاعلال
وأن لا يكون اسماء آخره زائدة تخلص الأسماء بخلاف الباء والجولان وخالف المازني في هذا الشرط فجاز
أعلاله وعليه جاهدان وحاجان من دار يدور وحاديدان استحق هذا الاعلال حان فالتابع تصحيح الأول
واعلال الثاني نحو هوى وطوى

من ١٠ وتبدل الميم من نون ساكنة قبل ياء والتاء من فاعل فتعال لنا وشقي الهمزة الطامس ثابته لم يطبق
والبدال منها لوالد أو فال أوزاي وما عدا ما فر شاف سمعي أوله قليلة ويعرف الابدال بالمتعارف
من ١١ تبدل الميم من النون الساكنة قبل ياء نحو غير وشبر وأن يورث الوون أحتم الميم وهذا ثبت فيها
نحو من مالت نارا دوالا ليعلم الياء كما أعلمها مع الميم وتبدل التامس فاه الاقمار وهو دمان كانت ياء واو ونحو
كاعتد تبدل الياء وتعدو وتعدو وتعدو الأصل أو تعدل لانه من الوعدو كذا اتمس وفروعه أصله اتمس لانه
من اليسر وانما تبدلوا ليعلم الياء كما أعلمها مع الميم وتبدل التامس فاه الاقمار وهو دمان كانت ياء واو ونحو
الفتحة العاوة بعد الضمة واو فابدلوا منها فاجل لانه لا يتغير ما قبله وهي مع ذلك أقرب من القم الى الواو وشذبا الياء
من فاه الاقمار اذا كانت همزة نحو ازر من الازار والفتحة اتمس وتبدل الطامس تاء الاقمار لتعرف بمطابق نحو
اصطفي واضطر واطمن واضطلم وتبدل الدال من تاء الاقمار لتولد وذل أوراي نحو اذان واذكر واو اذان وما
خرج مما قرر في هذا الباب فهو شاق سمع مع يفظ ولا يقاس عليه أوله فالباقية تقوم من العرب وعلامة صحة
البدلية الرجوع في بعض التصاريح الى المبدل منه

من ١٢ التقليل ينقل الساكن الصصح حركة لين عين فعل غير مجب ولا مصرف من عور ونحوه ولا مناعف
اللام ولا ماعلا وأسم غير جار على فعل مصصح أولهم زائفة غير مكسورة أو موافق للشارع في زيادته أو وزنه
لا يهمل أو مصدر على إفعال واستفعال وتبدل بجائتها وتختف الفهماء عوضا عنها التاء عاليا وواو مفول بعده
وقيل عين الثلاثة فان كانت ياء كسرت المنقولة صوناعن الابدال وقاس أبو زيد مصحح المصدر والمبرد تصحيح

مصون

من ١٣ تنقل حركة العين الساكن الصصح قبلها ان كاتب من فعل أو اسم الشر وطالذ كورة نحو يسع ويقول
الاجل يسع ويقول ونحو مقام ومقال الأصل مقوم ويقول وشرط الفعل ألا يكون له شجب بخلاف نحو ما
ابن هذا وما أطول ولا مصرفا بن نحو عور بخلاف نحو يسع وصيدو وأعدو وأعورة ولا مناعف اللام
بخلاف نحو ايسر وأسود حفران الالباس ولا عمل اللام بخلاف نحو أهوى وأشجي حفران نوال أعلايين
وشرط اليمين أن لا يكون غير جار على فعل مصصح بخلاف نحو مقاول ومبايع فان حرف الله لا يصل في هذا
الاسم لغير يائه على مقاول وتبايع وان يكون أولهم غير مكسورة إما مفتوحة كاسم أو مضمومة كتم وبين

بمختلف ما أوله بكسورة كخط ومقول أو موقعا للضارع في ز يادته دون وزنه نحو قيل وتبع مثل تحلى من القول والبيع والأصل تقول وتبيع قلبت حركة العين إلى إقافه فكنت وانقلب واو تقول ياء كسيرة ما قبلها أو في وزنه دون ز يادته (١) فان واظه في الزيادة والوزن مما لم يدل نحو أسود أو طول منك وأين لأنه لا وعل التيسر بلفظ الفعل ولا ينقل إلى الساكن مثل كطاول قوم وسير واذنقل أبدلت العين لينحاس الحركة المقولة كقولك في أقوم وأطيب أقام وأطاب فان جاست الحركة لعين فليس فيه سوى النقل كقول وبيع وتنقل الحركة أيضا إلى الساكن الصريح قبلها من عين مصدر على إفعال أو استفعال وتبدل العين حيثما ينحاس الحركة المقولة وتختلف الضمما ويوضح منها التاء غالبا مثل ذلك إقافه واستقامه الأصل لإقوام واستقام نقل وأبدلت الواو إقافا فالتي القان تحذف لم المصدر وعوض منها التاء وتنقل الحركة ينلمن مفعول إلى الساكن الصريح قبلها وتعذو واو بجناح واو بن ساكنين فهو صمون والأصل مصون فان كان عين مفعول ياء كسرت الضمة لمقولة صونا من إبدال الياء بعدها واو نحو مبيع وما ذكر من أن المحذوف قلب المصدر بن واو مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه لأن حذف الزائدة أو من حذف الأصل ومذهب الأخفش أن المحذوف في الثلاثة عين الكلمة لأن حذفها أو من حذف ما دل على معنى وهو المصدرية والمفعولية بالكلام على ذلك مبسوط في الاشياء والظواهر بما صحح الافعال والاستفعال وفرعها مفعوع غميت الياء إغياها وأغيت المرأة إغياها وأطيب وأطول قال صدقت فأطول المدد ولا يقاس على ما منع من ذلك خلافا لذي بدور بما صحح بمفعول مع فرس مقود ودوب مصون ولا يقاس على ما منع من ذلك خلافا لذي بدور

ص **الطلب** انما يقبل في الفعل والمموز وذو الواو يمكن وتقديم الآخر على متاوه أكثر ومن تقديم اللام على الفاء أشباه في الأصح فوزها لفقاء أضاء أو أفعال ويصرف بأصله واشتقاقه وحمته وكذا أدى زكه إلى عزتين ومنع صرفه فلا على الأصح فان لم يثبت فأصلان

ش **قال** أبو جحان القلب بتصغير حرف مكان حرف التقديم والتأخير وقد جاء منه شيء كثير حتى أن ابن السكيت ألف فيه سكتا باو مع ذلك فلا يرد شيء منه انما يحفظ حفظا لا نه لم يحن منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه انتهى وقد عرفت له نوعا في الزهر أو ردت فيه انما ناطجة قال ابن مالك رحمه الله تعالى وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمموز كهازي في هائر وشاكي السلاح في شائك ورأى في رائى وأبارق في أبار ومنه في غيرهما على في لعمري وذو الواو يمكن فيه من ذي الياء قال أبو جحان دليل ذلك الاستقراء أكثر ما جاء القلب في ذوات الواو نحو شاك وهارولات وأين كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء حتى أنال وجدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها انقلبنا منقلبين وأوأمع من ياء خطا ذلك على أنها منقلب عن واو ودليل ذلك الكثرة والقلب بتقديم الآخر على متاوه أكثر منه بتقديم متاوه الآخر على العين أو بتقديم العين على الفاء وتأخير الفاء عن العين واللام وضعت ذلك صورتان الأولى أن يكون الآخر لا ما قبله فينا كزاعق زرق وهار في هائر والأولى في الأوائل والأخيرة جمع أبهم وأضله أيام بوزن قبائل الثانية أن يكون الآخر فازا أو متاوه غير عين كقولهم في جمع زرقه تراشق وهو مقولوب من التراقي فالواو زائدة في زرقه والقاف لام الكلمة لا عين ومثال تقديم متاوه الآخر على العين الحو ياوهي النفس الأصل حيواء قدمت اللام وهي الواو التي هي متاوه فلا تراعى الياء وهي عين الكلمة فتوزنها لفقاء والدليل على أنه مقولوب قولهم حابيت الرجل أفا ظهرت له خلاف ما في حو بائث ومثال تقديم العين على الفاء أيس من شس وأين في أنوف جمع ناقه ومثال تأخير الفاء عن العين واللام

حادي أصله واحد تأخرت الواو عن الحاء والدال ثم قلبت باء لا تكسار ما قبلها فوزنه عالف ومن تقديم اللام على الفاء أشياء في مذهب سيبويه أصلها شيناء نحو طر فاه وحفاه قلبت بتقديم لام الكلمة على فاتها فوزنها فضاء ومذهب (١) ويعرف القلب بأشياء أحدها الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين فيكون الأقل هو القلوب كافي لعمرى ور على الثاني الاشتقاق بأن يعيى التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم في الجواب وما كان في شوابع وشواعي فانه يقال شاع شبيع فهو شائع ولا يقال شعي شعي فهو شائع فعلم ان شواع هو الأصل وشواعي مقول منه الثالث الصفة وعدم الاعلال كافي أيس اذ لو لم يكن مقولاً بمن يش لوجب اعلاؤه وان يقال كرس لصره الياء وانفتاح ما قبلها قصصه دليل على قلبه قال أبو حيان وإنما ادعى فيه القلب دون الشذوذ لأن باب القلب وان كان لا يقاس أوسع وأكثر من بلب الشذوذ (٢) فإن لم يثبت كون أحد النظمين أصلاً والآخر مقولاً منه بدليل فكلما التاثيرين أصل نحو جوب وجنب فان جميع نصارىهما جاءه عليهما قالوا جوباً وجنباً جذا فهو جابو ويجوز وقالوا جوب وجنب جابو وجنب وجذب قال أبو حيان فان قلت ما فائدة القلب وجلا جاعت التصاريح على نظر واحد قلت الفائدة في ذلك الانساع في الكلام والاضطرار اليه في بعض المواضع

ص الاذغام هو قصبان الأول في التلحين ويجب ان يسكن الأول غير هاء مكسولة ولا همزة منفصلة عن الفاء ولا مدية في آخر أو مدية دون لزوم أو مخرج كافي كلام إن لم يصدر أو لم يوصل أو لم يفتح ولا بدأ أحد حماله ولا عرض يحرر يكمل ولا كانا واو بن طرفين ولا في اسم قيل أو فعل وازن أو صدره فعلاً أو فعلاً أو فعلاً أو فعلاً

ش قال أبو حيان الاذغام هو أن يمتزج كلم في علم التصريف وهو في اللغة الادخال ويقال الاذغام وهو اعتحال وهي عبارة سيبويه وعبارة الكوفيين الاذغام افعال وفي الاصطلاح رضى اللسان بالحر في دفعه واحدة ووضعك إياهما وضعاً واحداً لا يكون الا في التلحين والمقار بين وهذا التقسيم انما هو بالنظر في الأصل والافلا الاذغام الاذغام مثل في مثله الا ترى ان المقار بين قلب من جنس الحرف الآخر في قولنا اننا ناذغام مثل ما في مثل والاذغام يكون في الأسماء والأفعال وأوجب كثرة اعتلاهما ذلك لتقلها وتلك بدغم في الأفعال ما لا بدغم في الأسماء الا ترى اذغامهم وذوفهم شرراً وبدأ بالاذغام التلحين كما هو عادة المستغنين في الشعر وهو واجب بشرط أن يسكن الأول نحو اضرب بكرًا ولم يكن هاء مكسولة تضاف نحو ماله هلاك فاه اذ اذ وصلت ينوى الوقف عليها والابتداء بما بعدها فيعين الفك قال أبو حيان ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ولم يدغموها إلا رواية عن ورش بالادغام وهو ضعيف من جهة القياس ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو كلاً أجد اما الهمزة المتصلة بالفاء فيجب اذغامها نحو سأل ولال ولا مدية في آخر بخلاف نحو يعطى يسر ويفوز واقذ فلا بدغم مثل هذا الثلاثي ذهب المبدأ الاذغام مع ضم الاذغام فلو كان حرف لين فقط وجب الاذغام نحو اخشى يسرا وانفتحوا واقتاركي يقرم ولولا واقذ اولو كانت المدية ليست في آخره وجب الاذغام نحو مغز وأصله مغز ووعلى وزن مقول

(١) هذا البياض الذي في الأصل متروك للذهب الأخضر فانه يرى أن أشباه وزنها أفعال كما تقول هجين وأهوانه الا انه كان في الأصل أشياء كاشيعاع فاجتفت همزتان بينهما ألف فحذفت الهمزة الاولى فضعفها كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها أفعال وقال الفراء أصل شيء شيء على مثال شيع جمع على أفعال مثل هين وأهيناً ولين واليناء ثم خفف فتيل شيء كما قالوا هين لين فقالوا أشياء فحذفت الهمزة الاولى وهذا راجع الى قول الاخفش وقال الكسائي وزنا أشياء أفعال كقصر واغراخ وإعمازك صرفها لكثرة الاستعمال لانها شبيهة بفعال في كونها جمعت على أشياء وان فسارت كقصره وخضر او اوت وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا الزعم أن يصرف أسماء وأنباء (٢) بياض في الأصول الثلاثة

كتر اى وغيرها قبيحة والمهموسة سكت فحش شخص والشديدة أجدك تطبق والمتوسطة ولينا عمر والطبيقة
ص من ط ط والمستقيمة قط خص منقط والمذقة من بقل وغيرها مجبور وقرحوة منقطة منقطة منقطة على
الترتيب والفتحة قطب جد وقيل البناء بدل الباء والينة واى وهى والمهززة مستقلة وقيل على صحيح وقيل شبه المعتل
والمعرف اللام قبل والراء وهى المكرر والمهززة المعززة والهاوى بالاء لا تخرج ولا تنضم حرفى
شغرى مقارب وجوز قوم ادغام الراء فى اللام وهو الاصح ولا صغير غيره ولا حلقى فى ادخال الاء فى العين
ولا ما بوى الى لس وإما غير ذلك فيجوز قلب الاول مثله فالهاء والياء فى العين والهاء فى العين والياء فى
اليم ولقاف فى الكاف وعكسهما والياء فى اللين والثاء والطاء والطاء فى العين والياء فى العين والياء فى
اليم واللين والثاء والفاء واللام فى ث ذ ز س ن ص ط ظ ن كان كانت تربية فوجوبا
والنون الساكنة بنى فى حروف بنو ويدونها فى الراء واللام وتظهر عند الحقيقى وتختفى مع البواقي ومزقها
مع الباء

الحرف الثاني من الادغام ادغام المتعار بين وذلك يتوقف على بيان مخارج الحروف ومخرج الحرف
هو الموضع الذى ينشأ منه الحرف وتقرىب مفرقة أن يسكن الحرف ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصل الى
النطق به فيستقر اللسان بذلك، وموضع فتيين مخرج جوهه المخارج هى من آخر الصدر وما يليه من الحلق والقم
الى التفتين والى المشعشع والحروف تسعة وعشرون قال أبو حيان ولا خلاف فى ذلك الا فى الهمزة فزعم المبرد
انها ليست من حروف المعجم بدليل انها لا تثبت على صورة واحدة فكانت اعند من قبيل الضبط ادلو كانت
حرفا لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف وردياتها لو لم تكن حرفا لكانت مثل اعدوا جل على حرفين
وهو باطل لان أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف وأما كونها لا تشكل لها لاتها وسمى بها التسهيل ولولا ذلك
لكتبنا الفاو مخارج ستة عشر مخرجا عند الخليل وسيبو به والأكثر من ذهب الجرى وقلب والراء واوبان
دريد وابن كيسان على خلاف عنه الى انها ثمانية عشر مخرجا وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء
فمؤنده ولا يخرج واحدا عند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخرج على القولين قلبا على سبيل التقرىب وإلا
فالتصديق أن لكل حرف مخرجاً جملي حصة وعبرة المتن فى بيان المخارج يبينه ولا يحتاج الى اعادة فى الشرح
فلنقتصر على ما يحتاج الى التبيين عليه فقول وقيل الهمزة أول أى والالف والياء بعدها كلاهما فى رتبة وليست
واحدة أسبق من الأخرى وهذا يفارق القول الاول وهذا رأى الانحس والمزايا لا رتبة ادخل فى الصدر
والذى رجحه أبو حيان رتبة العين بعد الفاء ورتبة العين قبل الفاء قال والهاء والياء بعدها كلاهما فى رتبة وليست
توجد فى كلام غيرهما والذين يمانعون بكثرة استعمالها فاطلقة فى كلام بعض الامم ومفقودة فى كلام كثير
منهم قالوا المشاذا صاحب الحروف فى النطق ومن الحروف التى انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى
لغة بعض الأمم ومفقودة فى لغة الكثير منهم قال والمضاد لا يخرج من موضعها غيرهما من الحروف عندهم وذهب
الخليل الى ان المضاد يخرج من مخرج الجيم واللين فى هذا البشر كما غيرهما ومعنى يخرج من مخرج غير
الخليل وهو ما يقابل طرف اللسان وقال الخليل الشعر مخرج الفم أى منقصة وقال غيره هو مجمع الحصى عند
المنقطة وصلى رأى الاولين قال أبو حيان خروج النادى من الجانب الايسر عند الاكثر واليمين عند الاقل ويحكى
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يخرجهما من الجانبين معا وقال الصيرى بعض الناس يخرجهما من اليسرى
وبعض الناس يسبل عليه اخرجهما من الجهتين معا وقال كلام صيرىه أيضا يدل على ان النادى يتكون من الجانبين
وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة الى ان الجهة اليمنى تقتصص بها وقال أبو علي بن أبى الاحوص ثنائى

اخراج اللام من كلتا حلقى اللسان اليمنى واليسرى الا ان اخرجاهما من حاقته اليمنى امكن بخلاف الضاد فاهما من
 اليسرى امكن وقال سيبويه اراء أدخل من النون في ظهر اللسان قليلا لئلا يخرجه الى اللام وقال محمد
 القير واني صاحب الرأية اختلاف عخرج اللام والراء والنون كاختلاف المخرج الذي فوق ومن وسط اللسان
 وهو مخرج الشين والجيم والياء لم يجعل ثلاثة مخارج بل جعل مخرجا واحدا فكدك هذه الحروف ينبغي أن
 تجعل كذلك وقال ابن أبي الاحوص ما ذهب اليه سيبويه من أنها ثلاثة مخارج هو الصواب لتباين مخارجها
 عند اختيار المخرج في النطق بالسكاتها وادخال همزة الوصل عليها قال أبو ابن الاحوص والصاد مما انفردت
 العرب بكثرة استعمالها وهي قليلة في لغة بعض الجيم ومفقودة في لغة كثير منهم ومعيت حروف الصغرى (١) وقال
 أبو حيان فصل المهذرى الواو من الباء والميم وجعل لها مخرجا لحد فقال الواو تهوى حتى تنقطع الى مخرج
 الالف واما الفروع الحسنة فهي التي توجد في كلام الغصاة فلهمةز المسهلة فرع المحقة والغنة فرع النون
 والنجشوم الذي يفرج من هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الاعلى في صوت يفرج من ذلك الموضع تابع
 لكل نون ساكنة ولكل ميم ساكنة فانك لو أبسكت بأخلك تم تفكيك من خروج الغنة وقال أبو عمر والميم في
 الغنة صوت مركب في جسم النون ومخرجه من النجشوم وهو من الالف المنصبة الى داخل الفم وليس
 بالمخرض والفا الالة والتفخيم فرع عن الالف المنصبة التي ليس فيها ترفيق ولا تفخيم والشين التي كالجيم فرع عن
 الجيم الخالصة والصاد التي كالزاي فرع من الزاي الخالصة والهمزة المسهلة عند سيبويه حرف واحد وعند أبي
 سعيد ثلاثة أحرف بينها وبين الالف وبين الواو وبينها وبين الباء قال أبو حيان وكلا القولين صواب لانك
 ان أخذتهما من حيث مطلق التسهيل فهي حرف واحد وان أخذتهما من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف
 ويعبر عن الهمزة المسهلة همزة بينيين ومعناها أنها صعبة ليس لها تمكن المحقة ولا خلوص الحرف الذي
 منه سحر كنها قال عبيد بن الأبرص

نحصى حقيقته نابه * ض القوم بسقط بينينا

قال أبو الفتح أي ينساق ضعيفا غير معتد به والباء التفخيم هي التي بين الالف والواو وقال سيبويه كقول أهل
 الحجاز الصلاة والركاة والحيارة لذلك كتبت هذه الواو وقال ابن خروف الالف أربع الف الطبيعة المعتادة
 والفا الالة والفاء التفخيم والالف التي بين الغنلين في مثل الارراق ومن الف التفخيم الف الاستعلا في اسم
 الله تعالى فضعفت هي واللام قبلها والشين كالجيم كقولهم في اشدق أجدق بين الشين والجيم والصاد كالزاي هي
 التي يقل عنها قليلا فصحت فيها بذلك جهرا كقولك في صدره زدر قال سيبويه فصار الحروف بهذه الفروع
 الستة خمسة وثلاثين واما الفروع التي تسع وهي التي لا توجد في لغتهم رتضي عريشه ولا تسعس في قراءة
 ولا شرف في كاف الجيم يقولون في ككجل قال ابن دريد وهي لغة في اليمن كثيرة في أهل بغداد وجم ككاف
 يقولون رجل لكل فيقر بونهم الكف وجم كثير وأكثرك اذا سكنت وبعد هادال وتاخو قو لم في
 الاجدر الاشدرو في اجفوا الشقوا قال أبو حيان فان قلت ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عدت هذه
 مستقيمة وتلك منسنة فالجواب أنهم قرروا الحرف المنعكس من الحرف القوي في جهم الشين كالجيم فذلك
 كان من الفروع المنسنة وذلك ان الجيم حرف شجري من وسط اللسان مجهور شديد منقع متقلل فهو
 حرف قوي لجهره وشده والشين حرف ضعيف لهسه ورخاوته واستغاله وفيه بعض قوة لغته فذلك كان
 تفرقه من الجيم منسنا وكان تفرق الجيم منسنة بها الا ترى أنهم عدوا في الفروع المنسنة الصاد كالزاي

لهذا المعنى وصاد كسين كسابر في صابروطاء كئامثعوا في ظالم وهي تسع من عجم أهل المشرق كثير القعد الطام في لسانهم وظاء كئامثعوا في ظالم وباء كفاء وهي كثيرة في لغة القروس وغيرهم وتارة يكون لفظ الماء أغلب نحو بلخ وأصبهان وضاد ضعيفة نحو أضر في أثر بقر بن الناعم الضاد كذا فسر مبرمان الضاد الضعيفة قال أبو حيان وفيه نظر وقال أبو علي الضاد الضعيفة أقلت ضرب ولم تشعب مخرجها ولا اعتدت عليه ولكن تخفف وتختلس فيضعف أطبقا قال أبو سعيد وأظن الذين تكلموا بهذه الحروف المزدولة من العرب خالطوا الحميم وسين كزاي وجم كزاي وقاف بينها وبين الكاف لفت الحروف بهذه الفروسة وسع وأربعين حرفا وأما ألقاب الحروف فذكرها النحويون لعائدين أحدها لاجل الإدغام يعرف ما يدغم في غيره لقر بئنه في الخرج والصفة أوفى أحدها بما لا يغم ليعلم منه في ذلك والثانية بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس يعرف في مثل ما ينطق به العربي فهو كيان رفع الفاعل ونصب المفعول فكأن نصب الفاعل ورفع المفعول لمن في اللغة العربية كذلك النطق به وفيها مخالفة غار جها وسبب المهموسة لضعف الاعتناء عليها في مواضعها وجري النفس معها حتى ضعفت نخفي النطق بها والمهموسة لضعف الاعتناء عليها في مواضعها الاعتناء في موضعها ومنع النفس أن يجري مع حتى ينفضي الاعتناء ويجري الصوت والشدة امتناع الصوت أن يجري في الحرف والفرق بين الجمهور والشديد أن الجمهور يقوى الاعتناء فيه والشديد يقوى لزمه في موضعه والرخاء جرى الصوت في الحرف والتوسط بين الشدة والرخاء وسبب المطبقة لبطاق اللسان فاعلى الحنك عند اللفظ بها وضدها المنقطة لذلك لا تطبق اللسان بقى منها على الحنك والافتتاح ضد الانطباع وسبب المستقلة لأن اللسان يعمل إلى الحنك عند النطق بها فينطبق الصوت يستعملها راجع وضدها المنخفضة ويقال المنخفضة لأن اللسان لا يستعمل عند النطق بها إلى الحنك بل ينسفل بها إلى قاع الفم عند النطق وسبب المنالقة لأنها من طرف اللسان والفم وطرف كل شيء بذقه وضدها المعصنة لأنها أصعب لفتحها في الأنيب كلها قال الأخضر صفحت أي صنعت أن تنقص بيانه كلمة في لغة العرب إذا كانت خالية فافوق فلا تجد كلمة خالية فافوق في كلام العرب الأوفى بها من الحروف المنالقة وأوالس ولا تغز والصعنة بكلمة خالية وسبب أحرف القطة لأن الصوت يستعمل عند الوقف عليها والقطة شدة الصوت وسبب المعلة لأن الاعلال والانتقال لا يكون إلا في أحدها ومن قال الهزعة حرف فصيح قال لأنه قبل الحركات الثلاث ومنهم من يقول أنها حرف مشبه بحرف العلة قال أبو حيان وهذا حسن ومعنى اللام بصر فلو زاد الكوفيون الراء لهما عند حرفها الأصرف قالوا الأصرفهما عن مخرج النون وقال بعضهم وصف اللام بالأصفراف لأنها انصرفت عن مخرجها إلى مخرج غيرها وعن صفتها إلى صف غيرها وقال المهدوي سميت بذلك لأنها شارت كذا الحروف في مخرجها وقال القهرواني حتى من الحروف الرخوة لكبها انصرف اللسان بها مع الصوت إلى الشدة ونسب الراء المكرر لأنها تشكر على اللسان عند النطق بها فكأن طرف اللسان وضعفها فكانت نطقاً بكثر من حرف واحد وأنظر ما يكون التكرير إذا كانت الراء مشددة أو وقف عليها ومعنى الهمز المتهوت من الهت وهو عصر الصوت لأنها متعصرة كالهمز أو من الهت وهو الحميم والكسر لأنها يعضن لها بالبدال ككثر افتعيل وتكسر ومعنى الهاو أي لانه يهوى في الفم فلا يمشد اللسان على شيء منها إذا قرر ذلك فلا يدغم في المتقارب ضاد ولا واو ولا ياء ولا يمين ولا شين ولا فاء ولا هزة ولا راء ولا عذاهب سببه وانخليل وأ كثر الصوتون ججو زأو ومرو أو يسقوب الحصري واليزيدي من البصريين ونكسائي والراء أو بوجهر الراوي من الكوفيين ونيعم ابن مالك وأبو حيان إدغام الراء في اللام نحو يغفر لي شاء واستغفر لي الرسول ولا يدغم حرف صغير وهو

الصاد والسین والزای فی مقاربه بمالیس صغیر یا بدغم فی مقارب صغیری قدغم الصادق السین و فی الزای
 والسین فی الصاد والزای و الزای فی الصاد والسین نحو فخص سالم فخص زاهر حبس صابر حبس زاهر أو جز صابر
 أو جز سلم وعند ادغام الصاد فی السین وكذا کل مطبق أدغم فی غیره قال أبو حیان بعض العرب یبني الاطباق
 كما یبني القنعة فی ادغام النون بعضهم یدبهی وقال سیبویه کل عربی یعنی ابقاء الاطباق وتركه ولا بدغم حرف
 حلقی فی أدخل منه الا الحاء فی العین نحو من زحزح عن النار . فلا تدغم الحاء فی الهاء ولا الهاء فی العین ولا العین
 فی الهاء وإن كانت العین أقرب محر جالی الیها من الحاء لتباعدهما فی الصفات لان الحاء همزة مستر حوثة والعین
 مجهورة وفيها شدة ولا بدغم من المقارب ما یؤدی الی لبس بتركيب آخر نحو ائمة لا یجوز فیها الادغام لانها
 لو ادغمت لادهم انهم من المتاعف ای بما ضف فآؤه وعینف لانه لا یدری هل الاصل ائمة أو ائمة لان كلاهما وزنه
 افعلة وماعد اما ذکر یجوز فی الادغام بأن یقلب الاول حرفا مثل مقار به الذى یلیه ثم بدغم فی مثال ادغام الهاء
 فی الحاء أحبه حانما والعین فی الحاء أصح حبك والحاء فی النین اسلخ غفك والعین فی الحاء أدغ خلفا والفاء فی
 الکاف الحن كسندة والکاف فی القاف أمسك قطننا والجیم فی الشین . أخرج شطاء . والجیم فی التاء . المعارج
 تخرج والطاوی الطاء وشركاؤه فی المخرج وهی الدال والتاء والدال والتاء فی بعضها ای کل واحد من هذه الأحر ف
 الست بدغم فی کل واحد من الخسنة الباقية مثال الطاء أربط ظلالا أربط دارما أربط جميعا أربط ذئبأ أربط نباتا
 ومثال الضاء عطف طاهر عطف دارما الی آخره ومثال الدال ابعده طاهرا آلی آخره ومثال التاء أمقت طاهرا آلی
 آخره ومثال الدال خذ طاهرا الی آخره ومثال ادغام هذه الستة فی الصغیرة فأضبط صابرا أضبط سالما أضبط
 زاهرا واجعل فی الباقی بدل أضبط أبعد أمقت خذ طاهرا ومثال ادغام هذه الستة فی الجیم أضبط جعفرا
 أبعد جعفرا أبعد جعفرا أکتب جعفرا خذ جعفرا لبث جعفرا و فی السین أضبط سالما أبعد سالما
 أکتب سالما خذ سالما لبث سالما و فی الصاد أضبط ضمرة وهكذا ومثال ادغام الباء فی المیم أصعب مطرا و فی الفاء
 أضرب فاجرا ولا تدغم الفاء فی شی من مقار بهائس علیه سیبویه وقد ادغم الکسانی الفاء فی الباء فی یمن
 نشأ نصفهم . قال أبو حیان وهو بما انفرد به ومثال ادغام لام التمریف وجوباً فی الأحر ف الثلاثة عشر
 التقوی الثبوت الدار الذکر الرضوان الزبور السراج الشمس الصبر الضیا الظهر الطهر النور ومثال ادغام
 اللام غیر التمریفة فی هذه الأحر ف جوارزا . هل تنعمون . هل ثوب . هل دنأهل ذهب هل رضى هل زار هل
 سار هل شكر هل صبر هل ضرب هل طبع هل طفر هل نصر والنون الساكنة ومنها الثنون بدغمینة
 فی الیاء والنون والمیم والواو نحو من یأت . إن نشأ . عمار زفكم الله . من وال . وتدغم بغير غنة فی اللام والراء
 نحو من ربكم . من لئنا . ونظهر عندأحر ف الخلق الستة نحو من آمن . من هاد . من هاد . من حکیم . من
 غفور . من خلأ . وتقلب معاً عند الباء كما مر فی الابدال وتضقی عند جنة الحروف بضار لها ربما أحوال أو خمسة
 من **ح** یخامه الخظ تصور اللفظ بمحروف هجاء غیر اسماء الحروف ثم تقدیر الابتداء والوقف فمن ثم
 كتب وهجئ بمو رجح الهاء وانا زید والنون المنصوب دون غیره ولتضعف بالالف إذ بن النون علی المختار
 ونالها أن تغلب فی الف والفاء والنون بنت وقامت بالتاء والقاضی بیاء وقاض بدو واو صر به بدون واو
 ویاو وکتب المدغم بلفظه ان كان من كلمة واحدة وبأصله ان كان من کلتین أو ثلثا کتبه مخفأة أو بسدلة لها
 أو حرف من حذف لنا کن یلیه غیر لون نو کید

ش الخظ تصور اللفظ بمحروف هجاء بان یطابق المكتوب المنطوق به فی ذوات الحروف وعیدوها
 الا اسماء الحروف فانه یجب الاقتصار فی کتابتها علی أول الكلمة نحو قن ص ج وکان التیاس أن یکتب هكذا

خافون صادق كله اذا نطق به وكذا بقية اسماحر وف المحجم كتبت مقتصر على اوائها لتخالفت الكتابة
 فيها النطق وكذلك كتبت الحروف المتحج بها السور على نحو ما كتبوا حر وف المحجم وفلسوا ذلك لانهم
 أرادوا ان يضعوا أشكالاً لهذه الحروف وتقير بها في اسماء دولاتها أشكال خطية تفظظ قاف يدل على هذا
 الشكل الذي صورته كذا ق ولم يضعوا هذه الأشكال الخطية لم يكن للخط دلالة على المنطوق به ولو اقتصروا
 على كتابة على حسب النطق ولم يضعوا لها أشكالاً فرددت تقير بهالم يمكن ذلك لأن الكتابة بحسب النطق متوقفة
 على معرف شكل كل حرف وحرف وشكل كل حرف غير موضوع فاستحال كتبها على حسب النطق ولا
 يضمن تقدير الابتداء به والوقف عليه فيكتب كل لفظة بالحر وف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف وكذلك
 كتب بالهاء ما يجب الحاق هاء السكت به عند الوقف كره وقه وعه ولم يره ولم يه ولم يه وعجى معحت وما يوقف
 عليه من التاءات الهاء كصرحه ونعمه وكتب بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو بنت وأحب وقابت وقصدت وذات
 وذوات وما فيه وجهان عند الوقف كهيأت ولأن وثمت وربت ودفن البنات من المكرمات بالوجهين وكتب
 بالالف ما يوقف عليه بالالف وان سقطت في الرفع كانا ضمير المتكلم والمنون المنضوب أو المفتوح كرايت
 زيدا وآحادها يتجلفف المرفوع والجرور كقام زيد ومرت زيدا يلقوفوف عليها بالخط وكذا ايه وصومه
 والفعل المؤكد بالون الخفيفة نحو نسفا وليكونا مال يخف ليس فان خفف فهو اضر بن زيدا ولا يضر بن
 زيدا كتب بالون ولم يمتري بحالة الوقف لانه لو كتب بالالف لالتبس بأمر الاثنين أو نهى بها في الخط واختلف
 في أفن فخرم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها قال أبو حيان في شرحه وهذا مذهب
 المازني قال ذهب المبرد والاكثرون الى انها تكتب بالون وفصل الفراء قال ابن التيب كتب بالالف لضعتها
 وان أعملت كتبت بالون لقوتها وقال ابن عصفور الصريح كتبها بالون فراقينها وبين اذا الفرعية لتلاقيع
 الالباس قال أبو حيان ولان الوقف عليها عندهم بالون قال وجب ضبط الشج بهاء الدين بن العباس مانعه وحدت
 لفظ على بن عثمان بن جني حكى أبو جعفر العباس قال سمعت علي بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن
 يزيد يقول أشبهني أن كوي يضمن يكتب إذن بالالف لانه مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحرف ا هـ قلت
 ولما نصح كتمانها بالون الرغباني في شرح الهادي واما كائن فككتب بالون قولاً واحداً قال ابن مالك وهو
 مجاز قال أبو حيان وجهه شذوذه ان الجمهور ذهبوا الى انها مكية من كاف انتشيه وأي المنونة فكان القياس
 يقتضي ان لا تكتب صورها للتنوين بل تحذف خط الانهم لتلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب
 وأخرجوها عن أصل موضوعها فكذلك أخرجوها في الخط عن قياس اخوتها قال وذهب يونس الى انها
 اسم فاعل من كان يكون قالون أصلية وهي لام الفعل فلي هذا لا شذوذاً في كتابتها بالون لانها كباين من بان
 يبين قال ولو ذهب ذهاب الى ان كائن اسم بسيط فالكاف والون فيه أصلان وهو بمعنى كلفه منه باحسنا
 فانه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمتنوص غير المتنون كالعاضى وقاضى
 مكة وحملت الأيام والواو مما يحذف منه في الوقف كالمتنوص المتنون كقام قاضى وممرت بقاض وصلته ضمير
 الغائب كضربه ومربه وضمير الجمع كضربهم وأكرمكم في لقمتمن وصل مع الجمع لانه اذا وقف عليه حذفت
 الصلة ثم خرج عن هذا ما اتصل به نون التوكيد الخفيفة بمقابلته واو أو ياء نحو اضر بن باقوم واخر بن باهنا فانه
 منع ان يعتبر ما عر فيه من رد الواو والياء حالة الوقف جلا على آخرها بالون الشديدة فلم يلتفت الى حالة الوقف
 عليها واستهتت حذف الواو والياء ذلك خطأ وان كانت تعود وقضاو يكتب المدغم من كلمة لفظه لا بأصلها سواء
 كان مثلاً نحو ردومفر واقشعر أو تقار بالتحو إدراهم واطيع الأصل تدراهم واضطجع وكان قياسه أن

يكتب الحرفان الاثنان ترك الاول في الخط اختصارا لضعفه الادغام المدغم من كلين فيكتب بأصله اعتبارا بالوقف على الكلمة الاولى نحو من مال وكذا التوقف الساكنة الخفاة او المبدئية فيكتب نون سواء كانت من كلمة نحو غنك وعنه بأم من كلين نحو من كافر ومن بعد ويكتب أيضا بأصله حرف مد حذف لساكن يليه نحو اضر بوا القوم واضر في الرجل ويفزو الرجل ويرى القوم ولم يضر بوا القوم ولم يضر في الرجل فيكتب بلواو والياء بخلاف ما حذف لسنوا الجازم لم يضر ولم يرم فلا يكتب ويستثنى مما يليه ما كن ما اذا كان الساكن نون تو كيد شديدة كانت أو خفيفة فان حرف المد لا يكتب حيثما تنصرون لكن يقوم ولتر كين ياهند الأصل تركيون وتر كين ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتواي الأمثال فالتقت الواو والياء وهي ساكنة والنون المدخلة وهي ساكنة فحذف حرف اللام لالتقاء الساكنين وحذف خطا كما حذف لفظا ولم نراع فيه المطابقة لأصل كما راعوا في اضر بوا القوم ولم يضر بوا الرجل ونحوه والفرق بينهما ان لهذا حالة ثبت فيها حرف المد وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشددة فانه في حالة الوقف لا يرد المحذوف ويحذف الخفيفة على الشديدة في ذلك وان كانت الواو والياء ترد في الوقف على ما هي فيه نحو اضر بوا القوم واضر بن ياهند

من ص وباء الهز في الاول بالالف والوسط ساكنه يحذف حركته ولوها ومحركه نالوا ساكنه يحذف حركتها وقد تحذف الفتحة بعد الف واختار ابن مالك والرجائي وأبو حيان حذفها مطلقا ولو غير الفتوة يقوم تحسب بالف مطلقا ولو محركا على نحو ما تسهل وتحذف ان تلاها مد كوزنها عند الأكثر وان نظروا نالوا ساكنه حذف في الأصح أو محركا فيحركه مطلقا في الأصح فان وصلت بشئ فكألف في الأصح بخلاف الأولى إلا لثلاث ولن و يومت ونحوه وهؤلاء وتحذف حمزة الوصل بين واو أو واو أوين حمزة وهي فاعو بدمرة استقام وقيل الالهة متوحدة أم لا قطوعة بعده فكا (١) تسهل في الأصح ومن لام التعريف بعد لام جر وكذا ابتداء في الأصح ومن أول بضم الفاء الجرحي الرجم لاسمية غيرها في الأصح من ابن المحنوف تنوين متلوه ولوحه كنية في الصريح لافي أول السطر وفيه رايان

ش يخرج عن الأصل السابق أشياء يتضعها خدة أنواع أحدها أحكام الهززه ولها أحوال لأنها إما أن تكون أو لا أو حشوا أو طرفا والتي في حشو إما أن تكون ساكنة أو متحركة والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحركا والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحركا فلهذه ستة أحوال فالتى هي أول تكتب بالف مطلقا سواء قصت أم كسرت أم ضمت نحو أجدو أجدوا كرم وكذا حكمها إن تقدمت اللفظ كائنا ما كان الالف مشدودا أو لا ولن و يومت ونحوه وهو كل زمان أضيف إلى الجملة كليلته نوز مائتة وحيتن وساعتن فان هذه الالفان كتبت فيها الهززه مائة أو إلهؤه فاتها كتبت فيها واو وكان القياس أن تكتب لثلاث لأن الأولين لأن و يومت ونحوه يرم إذا بفضل الطرف والف بعد الذال بدلان التنوين لكن جعل الطرف مع إيف كالشئ الواحد فوصل ما ذو حطت صورة الالف باء كما جعلوا في شس وكان القياس في هؤلاء ما لا قال أبو حيان والمخالف به إلى حركتها لأن الهززه إذا كانت أول الفه مبتدأة والمبتدأة لا تسهل والكتاب بنوا الخط في الأكثر على حسب تسهيلها الوجهين أحدهما أن التسهيل لغة أهل الحجاز واللغة الحجازية هي الفصيحة فكان الكتاب على لغتهم أولى والثاني انه خط المصحف فكان البناء عليه أولى مع أن القياس يقتضيه ألا ترى انما توافق خط المصحف مع خلفته القياس في مواضع كالملاذ وال كاهن فلهذا سبب أن كتب أول على صورته التي وضعت لها وهي صورة الألف الساكنة بأى حركة تحركت والتي هي حشو وهي ساكنة ولا تكون إلا بعد محركا

(١) كذا في الصنع الثلاثة طبعو

تكتب حرفا من جنس الحركة التي قبلها لا تبدل به فتكتب العا في نحو راس وبأس وكأس وباء في نحو ذئب
وبرو وواو في نحو مؤمن وجؤنة وبؤس وبؤمن والتي هي حشويهي متحركة بعدسا كن تكتب حرفا من
جنس حركتها سواء كان ذلك الساكن صهيحا أو حرف علة لأنها تنهل على نحو فتكتب العا في نحو راس
وكاء وسال آل وهيات وسوات زيادة في نحو يسلم ويسائل وواو في نحو التساؤل وأبوس ويلوم هاما ذكره
الأكثرون وقد تحذف في حالة الفتح بعد الألف نحو سائل لكرهه اجتماع ألفين في انط واختار ابن مالك فيها
يضعف بالنقل حذفها مطلقا وأن لا تثبت لها صورة في الخط وذلك فيها إذا كان الساكن قبلها صهيحا نحو يسلم
ويسلم ويلم أو ياء أو واو نحو هيت وسوسة فليبق عندهما يكتب بحرف الالف الالهة للالف نحو سائل والتساؤل
ومشي على ذلك الرخايعي في شرح الهادي وكنا أوجيان فقال في نزع التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة
والأحسن والأقرب أن لا تثبت لها صورة في الخط لافي التحقيق ولا في الحذف والنقل قال ومنهم من يجعل
صورتها الألف على كل حال وهو أقل استعمالا ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها إلا أن كان بعدها
حرف علة زائد للنقص وسؤل ومنسوم فلا يجعل لها صورة ومنهم من يجعل لها صورة وذلك لفرق بين المهموز
وغيره مثل قول ر. موع قال أوجيان وإذا كان مثل: وس يكتب واو واحدة مع أن تسهيله بين الهززة ولو او
فهذا آخرى قال وقد كتب الموهدة واو واحدة في المصنف وهو قياس فالهززة لا صورة لها فيق وواو ومن
عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف أحدهما فلذلك كتبت واحدة إلا أنه في اعتبار في غير القرآن فيه
أن يكتب واو لأن لا تحذف من الكلمة في الخط حرف فيكره أن يحذف غيره انتهى والتي هي حشويهي
متحركة بعد متحركة تكتب حرفا على نحو ما تسهل فان كانت مفتوحة بعد فتح كتبت الفاتح وسأل فان كان بعدها
الف نحو ما ل وساب قيل تحذف ولا صورة لها وقيل تكتب الماوي يجمع الفان وان كانت مفتوحة بعد كسرة
كتبت ياء نحو مؤتم وبعد ضم كتبت واو ونحو مؤمن والي كانت مذكورة بعد فتح أو كسر كتبت ياء كشم ومثني فان
كان بعدها في الحالين ياء كشم ومثني قيل تحذف ولا صورة لها وقيل يجعل لها صورة يجمع ياء وان كانت
مكسورة بعد ضم نحو دثل وسئل فتصورتها الياء على مذهب سيبويه والواو على مذهب الأخفش وان كانت
مضمومة بعد فتح أضم كتبت واو كلووم ولووم جمع لووم كمر جمع صور وان كان بعدها في الحالين واو كلووم
ورئ وس قيل تحذف ولا صورة لها وقيل يجعل لها صورة ويجمع واو ان كان مضمومة بعد كسر نحو
مؤمن جمع مائة كتبت واو على مذهب سيبويه وبناء على مذهب الأخفش والمطرقة بعدسا كن ان كان صهيحا
تحذف الهززة والفتحة كتبت على ما قبلها ولا صورة لها في انط لافي الرفع ولا في النصب ولا في الجر نحو حب
ودف وحزمو قيل ان كان ما قبل الساكن مفتوحا فلا صورة لها وان كان مضموما فتصورتها الواو أو مكسورا
فتصورتها الياء مطلقا فيما قيل في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهززة فيكتب الجز والدف
بالواو في الرفع وبالالف في النصب وبالياء في الجر على حسب حركة الهززة وان كان تنوين من ذلك: منصو بانمونا
فتكتب بألف واحدة وهي البدل من التنوين وقيل يكتب بألفين أحدهما صورة الهززة والأخرى البدل من
التنوين وقد شغل المشتكين والخلاف فيما قولي حذف في الأصح وان كان الساكن متعلا فان كان زائدا للبدل
فلا صور لها نحو نومي ووضو وسما فان كان ما قبله الألف كتب: منونا منصو بألفيه جهورا بصريين بألفين
الواحدة حرف علة والأخرى البدل من التنوين وبعضهم والكوفيون بواحدة وهي حرف العلة التي
قبل الهززة ولا يعملون للالف البدل من التنوين صورة قال أوجيان وافق الفريغان بنى انه ليس
للهمزة صورة ألف في ذلك فان أصل ما قبله الألف بضمير مخاطب أو غائب فتصوره الألف أو بضمير مفعول به ساو

وباء جراضومها لك وبألف واحدة هي ألف المد نصبا نحو رأيت ساءك وإن كان ما فيه الياء والواو منونا
منصوبا بألف واحدة هي البدل من التنوين نحو رأيت نيشا وضوا وإن كان غير زائد لنفسه بالخطف
والنقل ولا صورة لخافي الخطف والمطرقة بعد متحرك تكسب على حسب الحركة قبلها نحو يقرأ أو يقرئ أو يوضو
وهذا امرؤ رأيت امرؤا ومررت بامرئ فان كان منونا منصوبا فيضيل يكتب بالفين وقيل بواحدة قال
أبو حيان وهو الأول وقيل إن كان ما قبلها مفتوحا قبلها ألف فتقولن يقرأ الآن تكون هي مضعوفة قبلها واو نحو
يكلؤ أو مكسورة قبلها ياء نحو من الكلى وإن كان ما قبلها مفتوحا ما قبلها واو وضوئه الأكمؤ ورأيت الأكمؤ
الآن تكون هي مكسورة قبلها ياء نحو من الأكمي إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء والواو قلنا بالياء والواو
وإن كان ما قبلها مكسوبا قبلها ياء فتقولن يقرئ ومن المقرئ الآن تكون مضعوفة قبلها واو وإن قلنا بالتسهيل
بين الهمزة والواو والياء إن قلنا بالياء والياء على الأول إن أضف بها ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كحالها إذا لم
يتصل بها ضمير وقيل إن انضم ما قبلها أو أنكسر فكما قبل الاتصال بالضمير فيعمل صورته على حسب الحركة قبلها
وإن انضم وانفتحت أو سكنت قبلها ألف فتقولن يقرأ أو يقرأ ما وانصفت قبلها واو ونحوه يقرؤه هنا مفرده
أبو حيان وأولاهم حكى قول التسهيل أنه إذا اتصل بالهمزة الأخيرة بعد فتحة أو ألف ضمير متصل فانها تسمى
مالتوسطة وقال لها حجتة كانه لم تقع آخر الذلا وقف عليها ولا يبدأ بذلك الضمير قال وقد حال ابن مالك
حكم ما قبلها ضمير متصل على حكم المتوسطه وقد ذكر في المتوسطه أنها تصور بالحرف الذي يؤول اليه في التضييف
أبدالا ونسبها قال فعلى هذا يكتب يقرأ بالألف لاها قد تضييف بالياء والواو بالواو لاها قد تضييف بنسبها
بينها وبين آخر الذي من جركتها أو يكتب ما أو ماؤك وبما لك بالألف والواو والياء لاها قد تضييف بعينها بين
البا والبدال وقيل إذا كان ما قبلها مفتوحا أو أصل بها الضمير فكالم متصل يعني أنها تنكتب بألف نحو حسانياك
ورأيت شياك وعجبت من بياك كحالة لو لم يتصل به ضمير قال أحد بن يحيى إذا انضم ما قبل الهمزة قبلها ألف مالم
يضاف أو أضفته كتنه في الخفض بياء نحو من تشه في الرفع بواو وفي النصب بألف قال ورعما قرأوا ألف
وجاؤا في الرفع بواو بعدوا بياء في الخفض ولا يجمعون في النصب بين الفين فيقولون كرهت خطأ وأجيبني
خطأؤه وعجبت من خطائه واختار مع الواو والياء أن تسقط الألف وهو القياس فاما الألفان فإن العرب
لم يجمع بينهما ولذلك كتبوا خطأ وقرأ بألف واحدة ولو كتب بالفين كان ههنا وتوقيل يفرق بين الواحد
والثنية إلا أنهم كنعوا بالدليل الذي قبله من الكلام أو بعينه عليه أو تحذف همزة الوصل خطافي مواضع
أحد ههنا أو وقت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء نحو فأت وأت وعليه كتبوا وأمر أهك والسبب في
الخطف أنها لو أنشئت لكانت جمان بين صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون
الواو والفاء متبديي الاتصال بما بعدهما لا يوقف عليهما دونهم لم يسمعوا بين الفين في سائر جهاتهم الأعلى خلاف
في المطرقة لأن الأطراف على التغيرات والزائدة فلا يتم تقدمها في أصلها أنشئت فتكون في الابتداء ابتدئ أو تمن
فلان وكذا التوسمها غير الواو والفاء نحو تم استواء الذي أو تمن من يقول ابتدئ أو وتسمها الواو والفاء وليست
فاما الكلمة همزة مفتوحة وأضرب فاضرب الثاني إذا وقت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة
أو مضعوفة نحو أمك أن يدام عمر وأصطفى زيد أم عز وغان كانت مفتوحة فتعوضه أصطفى البنات لا ذكر بن
حرم فكللام ابن مالك يقتضي الخطف أيضا قال أبو حيان وهو شئ ذهب إليه أحد بن يحيى قال والى عليه
أصحابنا أنه يكتب بالفين إذا هما ألف الوصل والأخرى ألف الاستفهام قال أحد بن يحيى العرب تحذف الألف
الاستفهام عن ألف الوصل في الألف واللام من الخطف وأما الفتحة في التطويل وإثباتها مثل أ لذكر بن الله وكانهم

اكتفوا بصورة عن صورة لان صورة الف الاستفهام كمرة الف بعد ها ولم يحذفوا في اللفظ لثلاثيته الجبر
بالاستفهام انتهى أما ألف القطع اذا وقعت بعد حمزة الاستفهام فلهما التحذف بل تصور مجانس حركتها لانها
حيث تسهل على نحوها فكتب القافي نحو أجدوا في أثك وواو في أوزل وجوز السكائي وتعلب الحنف
في المفتوحة فكتب أجد بألف واحدة غير أن السكائي قال المحذوف لم الاستفهام وشطب قال المحذوفة الثانية
وجوز ابن مالك كتابة الكسورة والضمة بألف نحو أنك أنزل الثالث من لام التعريف اذا وقعت بعد لام
الابتداء ولام الجر نحو ولادار الآخرة الذين أحسنوا وكان قياسه اثبات كما كتبوا في لابنك قائم ولا بنك
ما عوب حذفا خوف التباسه بالألف الثانية وزعم الفراء أن سبعة اجتمع ثلاثة أشكال متشابهات في الخط لان
اللام مثل الألف واجتماع الامثال يستقل لفظا فكذلك خطأ وزعم بعضهم أن سبعة في لام الجر شدة اتصالها بما بعدها
فكتبها بكفة واحدة وحمزة الوصل لا تكون حشوا وزعم بعضهم أن الألف لا تحذف مع لام الابتداء فزادها بينا وبين
لام الجر ولو وقع بعد اللام ألف وصل بعدها من نفس الكلمة كتبت الألف على الأصل نحو حبت لالتقاء
زيد فان أدخلت الألف واللام وأدخلت لام الجر حذفت حمزة الوصل فكتب للالتقاء الرابع من أول بسم الله
الرحمن وكان القياس أن يكتب باسم الألف كما يكتب بين لكن حذفوا حمزة الاستعمال ولا تحذف
في غير البسملة من أنواع التسمية نحو باسم الله بدون الرحمن وباسم ربك وزعم بعضهم أنها لم تحذف في البسملة
أيضا وإنما كتبت على لغة من يقول بسم الله والأصل بسم الله ثم خفف على حذو قليم في أول بل والتزم الضعيف
قال أبو حيان والأحسن جعل اللفظ على اللفظة الأولى كان حذف الألف تلك اللفظة لجان إسقاط الألف
في جميع المواضع وليس كذلك وزعم الأحفش أن سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها فكلمتها بالاسم في
واحد وجوز الفراء حذفها من بسم الله بحر اهاو باسم الله بدون الرحمن الرحيم لانهما كأنهما حذفتا
للاستعمال وجوز بعضهم حذفها من بسم الله لم يتوهمها الرحمن الرحيم بشرط أن لا تكون الاضافة الى الله
وان لا يكون الباء متعلق به في اللفظ وان لا يكون قبلها كلام فان فقد شرط مما ذكر لم يحذف الحذف نحو باسم ربك
تركبت باسم الله أي باسم الله وجوز زالكسائي حذفها ولو أضيف الاسم الى الرحمن أو الفاعل وقال الفراء هذا
باطل لا يصوز أن يحذف الاعم الله لانهما كثرت معه فاذا عدت ذلك أثبت الألف وهو المصواب الخامس من ابن
الواقع بن علي بن صفته مفردا سواء كانا اسمين أم كنيين أم لقبين أم مختلفين نحو هذا بن علي بن عمر وهذا أبو بكر بن
أبي عبد الله وهذا جعفر بن قنقو بن قنقو في المختلفين ستة أمثلة وحكي أبو الفتح عن متأخرى الكتاب أنهم
لا يحذفون الألف مع الكنية فقد تمت أو تأخرت قال وهو مرود عند العلماء على قياس بن جهم لان حذف
التنوين مع المكى كتحذف الأسماء وانما هو لجيل الاسمين اسما واحدا لحذف الألف لانه توسيط الكلمة اه
وقال أبو حيان الألف تحذف من الخط في كل موضع تحذف منه التنوين وهو يحذف مع المكى مثل ما يحذف
مع الأسماء الاعلام قال

لم أجبن ولم أكل ولكن * يمت بها بأضربين عمرو

قال وشمرط ابن عمرو رأيت يكون ابن مذكرا هو خلاف ما جزم به ابن مالك من الحاقهم فلاتة بنت فلاتة بن فلان
ابن فلان ولو لم يكن ابن مقبل كان بدلا لا أخبر المحذف ألفه

ص م و وصل مع رب المزج وكل كلمة على حرف قبل الوصل والضمير المتصل وعلامان الفروع وما
ملأه أو كاة ولوفى فلان في الأصح وكل ان لم يصل فيها قبلها واستفهامية بين ون وفي لا بموصولة في الأصح وفي
نعموا وشيا وجهان من بن لابن مطلقا في الأصح واستفهامية بين لامع وان بلا وفي أول ركي خطب وتختلف

نون ذى النون ولا توصل لن ولم وأم وش توصل ويكا نه نو ويله ونحو يومئذ وثلاثة
 ش **النوع الثاني** أحكام الوصل والفصل فالأصل فصل الكلمة من الكلمة لان كل كلمة تحمل على معنى
 غير معنى الكلمة الأخرى فكان المعنيين مقتران فكذلك اللفظ المبرع منهما يكون وكذلك الخط التابع عن
 اللفظ يكون مقتران بفصله عن غيره وتخرج عن ذلك ما كانا كشيء واحد لا تفصل الكلمة من الكلمة وذلك
 أربعة أشياء الأول المركب تركب من غير مخرج كبطيك بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد وخمس عشر وصباح
 مساء وبين وبين وحيص بين النون ان تكون إحدى الكلمتين لا يتبدلها لان الفصل في الخط يدل على
 الفصل في اللفظ فاذا كان لا يمكن فصله في اللفظ فكذلك ينبغي أن يكون في الخط وذلك نحو المار بالبارزة
 والمتلة ونون التوكيد وعلامات التانيث والتثنية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن أن يتبدلها الثالث ان تكون
 إحدى الكلمتين لا يوقف عليها وذلك نحو بالجر ولانه كانه وفاء العطف والجزء ولام التأكيد فان هذه
 الحروف لا يوقف عليها وتخرج عن ذلك واو العطف ونحوها فانها لا توصل لهدم قبولها الوصل الرابع ما ذكر
 من الألفاظ فتوصل ما اذا كانت منفصلة نحو . مما خطا يام . أيا فتكوتوا . هاترين . وإيا وحيتا وكيفما
 وأما أنت منطلقا انطلقت واذا كانت كاه نحو كاور بما وانما وكما ولينا راعا واستنى ابن درستوه
 والرضاعى ما فى فلما قالوا له تفصل وتوصل يمكن ان لم يعمل فيها ما قبلها وهى الظرفية نحو كما اجبت كبريتك .
 كذا زرقا منها من ثمرة زرقا قالوا . بخلاف التى يعمل فيها ما قبلها فانها تكون حينئذ ناسبا ما قاله كل نحو .
 وأما كم من كل ما أتوه . وتوصل ما الاستهامية بعين ومن وفى لانها تحذف الفهاع الثلاثة وتضمر على حرف
 واحد يفسن وصلها بنحو . عم يتساءلون . ثم هذا التوب . فم أنت من ذكر اها . ولا توصل ما لشرطه الواحد
 من الثلاثة قال أبو حيان التماس يقتضى أن تتكتب معها فصوله . وقال فى ما الموصولة مع لثلاثة ثلاثة
 مذاهب . أحدها انها تتكتب بتسليمها لاجل الادغام فى عن ومن وهو مذهب ابن قتيبة بنحو رغب عما
 ورغب عنه ومجتب عما لم يجتبت منه وفكرت لئلا تكررت فيه . والثانى انها تتكتب مفصلة على قياس ما هو من
 كلين وهو قول أحمدا بن عيسى بن عذرة وهو أرجح لانه الأصل ولان علة الوصل الآتية فى عن وهو التماس
 اللغتين خطا بمقودة فى عما . ونقلت ان الغالب تركت موصولة ويجوز تركه لفصوله وهو اختيار ابن مالك
 وفى ما مع فم ورس ورجاهما . حكمهما ان قتيبة الفصل على الأصل وتوصل لاجل الادغام فى عما وحلت
 تسما عليها وقدر ما فى لفصل الوصل وتوصل من بين مطلقا سواء كانت موصولة أم موضوعة أم استهامية
 لم شرطه بنحو أخذت مما أخذت منه ومن أنت ومن تأخذ أخذته وما وصلت بها أجل اشتباهها خاطئ وكذا
 من من فوصلا وأدغمت ون من دهم من وزلت منزلة المدغم فى الكلمة الواحدة فلم يعمل لما صورته هذا ما قاله
 ابن مالك . وقال ابن عصفور توصل الاستهامية فقط خلا على اخطا ما يفصل غير ما على الأصل قال أبو حيان
 وقول ابن مالك أن جمع نظرا الى علة الأشياء فى الخط وفى من سواء كانت استهامية أم موضوعة أم بشرطه
 مع عن رايان قال ابن قتيبة تتكتب عن متصلة على كل حال لاجل الادغام كما كتبت مع وما نحو عن تسأل
 ورويت عن رويت عنه وعن رضى رضى عنه قال أبو حيان وزعم غيره انه لا يفرق فى ذلك الادغام لانها
 كلان وعليه ابن عصفور . وأما ابن مالك فقال ان الغالب الوصل ويجوز الفصل وتوصل من الاستهامية بنى قول
 واحد نحو فمن تفكر وتوصل ان الشرطه بنحو . لا تفعلوه . لا تنصروه . وفى أن الناصبة مع لا فلا ن
 أحدهما انها تتكتب مفصلة مطلقا قال أبو حيان وهو الصحيح لانه الأصل والثانى أن الناصبة توصل بها والصفة
 من التثنية بمفصل بها وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيد . وعلمه ابن السمعان أن الناصبة شديدة الاتصال

بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينها المتعطفة العكس بحيث لا يجوز أن تتمصل به فحسن الوصل في تلك
والفصل في هذه خطأ في كسب مع القولان قال ابن قتيبة تكتب منفصلة كى لتفصل كات تكتب حتى لاتفصل
منفصلة وقال غيره تكتب متصلة وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهون وعن وإن وأن حذف نونه
للدغام كما مر في الأثلة ولا يوصل لن ولم وأم يثنى وما وقع في رسم المصنف من وصل . أن تجمع عنظامه . فلم
يسجيو الك . أم هو قات . فهو مما لا يقاس عليه كاستر ما رسم فيه مخالفا لما تقدم ولما يأتي وأما مع إذا اتصلت
بمن فاتها تكتب مضمولة قاله ابن قتيبة قال أبو حيان قال بعض شيوخنا أطن . يجب ذلك فله الاستعمال والألف
الفرق بين مع وبين قال وقد يمكن أن يفرق بالأسماء فان في لاتكون إلا حرفا ومع اسم وهي أيضا تفصل مما
بعدها فتقول مما فذلك فملت بخلاف في ومما وصل شذوذا وكان قياسه الفسلسل وبكانه لأنه من كتب من وى
بمعى أعجب وكأنه و . بيله والأصل ويل أمه و يثنى ويصو من النظر وفي المضافة لا ذواتها ونصوه وفي حفنلى
أن الوصل خاص بلامعا وسنائة فقط وأطن ذلك في شرح الحادى للزنجاني وليس يحاضر عندى الآن

ص ١٠٠ وزدت ألف بعد الواو أجمع متطرفة في ماض وأمر وفي المنار عراين لا اسم خلافا للكوفيين ولا
مضارع مفردة مطلقا خلافا للكسائي ولا رها خلافا للفرعاء وفي مائة ومائتين في الأشهر و وأوى أولئك وأولوا
وأولات وفي ياء أخرى عند بعضهم وعمر وعلماء قلمن عمر ومن ثم لم تزد منصوبا قال ابن قتيبة ولا مضافا لمضمر
والزنجاني ولا مضرا وقال وقافية

النوع الثالث أحكام الزيادة فتزاد ألف بعد الواو أجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض وأمر نحو ضربوا
وأمر بواو لا تزاد بعد غير الواو أجمع نحو يضرون ويدعون خلافا للفرعاء فإنه يجب أن يلحق في حالة الرفع خاصة
وللكسائي حالة النصب محمول يضرون وازيد بالألف ولن يضروك بلا ألف فرتاين الأصال والافتصال ولا بعد
واو أجمع غير المتطرفة فتعوض بواو وأمر بواو ولا بعدوا وأجمع المتطرفة المتصلة بضم نحو ضاربوا بواو به لضم زوم
هذه الواو وأجاز الكوفيون لحاقها فيكتبون نحو ضاربوا بواو به وهو ما بالألف كجاري وكذا ابنوز بخلاف أبو
زيد أعوز بدواختلف البصريون في لحاقها بالمنار ع إذا اتصلت الواو بمتطرفة فتعوضون بضر بواو الأختض
يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف وبعض البصريين لا يلحقها وقد اختلفوا في سبب زيادتها فقال
الخليل لما كان وضعها على المد وعلى أن لاتترك أصدلا زادوا بعدها الألف لأن فصل صوت المد بها ينتهي إلى
خروج الألف وقال بعضهم ضلوا بها بين الضمير المنفصل والضمير المتصل نحو ضرب يوم إذا كان الضمير مفعولا
يكتبوا الألف وإذا كان تأكيذا كتبوا حرفا بين الضمير وبين يترك الألف في خط المصنف . وإذا قالوا هم أو
وزوم . استدلو على أن الضمير مفعول وأنفليس ضمير رفع منفصلا تؤكد الواو أجمع ثم طردت زيادة هذه
الألف في كل وأوجع وإن لم يلحقها ضمير . ذهب الأخفش وابن قتيبة إلى أنها فصل بها وبين الواو أجمع وواو
النسق نحو كضروا وروادوا وأوجعوا من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها هذا هو الأصل ثم حذفوا على
ذلك من الواوات المتصلة بالحرف قبلها نحو ضربوا ليكون الباب واحدا ولهذا لم تلحق بالفرع نحو يدعون لأنها
لا تصالها لأعرض فيها من البس ما يمرض مع الواو أجمع ولأنهم هو هذه الألف ألف الفصل وعلل مذهب
الفرعاء بأنها بدت للفرع بين الواو المتحركة والواو الساكنة وعلل مذهب الكسائي بأنها بدت فرتاين
الاسم والفعل وقال بعضهم فرقوا بها بين الواو الأصلية والواو الزائدة بوزدت ألف أيضا في مائة قال أبو حيان
وذلك للفرق بينها وبين من وكانت الزيادة من حروف المسئلة لأنها تكثر زيادتها وكانت الغالاة تثنى الهزرة
ولأن الغنم من جنس الألف ولم تكن يالانه كان يجمع حرفان مثلان ولا ولا الاستعمال أجمع بين الياء والواو

وجعل الفرق في مائة دون منه إملا نائة اسم ومنه حرف والاسم اجل للزيادة من الحرف وإملا نائة
محدودة الاسم يدل على ذلك ما ثبت الدرام فجعل الفرق في مائة بدل من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم
يصلوا بين فئة فيه لعدم كثرة الاستعمال وقال محمد بن حبيب البصري المعروف بالهمم صاحب الاختصاف
كانت هذه الألف في مائة أولى منها بزيادة أصل مائة شية على وزن فعلم من مثبت ومهم مقبولة في لغة
العلم وينكسر ما قبلها فيسحق بذلك أن تنكسر يا فاعلموها اللتين جميعا اللتان المنكسرة والألف للغة ولان
العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره اه قال أبو حيان والدليل على أن الأصل في مائة شية قول الشاعر
فقلت والمرء تخطيه منيته * أدنى عطية أياي مائة

وضعف السكون فيمن لم يعلل يعتبر بين بان مائة اسم ومنه حرف، فهما جنسان مختلفان والفرق ينبغي أن يجعل
في متعدد الجنس يدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين فئة وقوله لا خلافة قالوا وانما يثبت فرقانها بين متورثة في
انقطاع لفظها في المدد وعدم انقطاع فتورثت لانت تقول سبع مائة ولا تقول عشر مائة بل تقول ألف وتقول في
سبع مئات وسبع زئات وعشر مئات وعشر زئات فلا ينقطع ذكرها به في التثنية فلما عطفها في ذكرها عطفها
و بنها في الخط قال أبو حيان وقدرت بخط بعض العلماء ما هكذا بألف علم الهزاة الكهزة دون ياء وقد حكى
كتب الهزاة المنحذرة فإذا انتكسر ما قبلها بألف عن حذو العود بين منهم القراء روي عنه كان يقول
يعوز أن تنكسر الهزاة الفاقى كل وضع وقال ابن كيسان ومنهم من يكتب الهزاة الفاعلى حركتها في نفسها وان
كان ما قبلها المنكسورا قال أبو حيان وكثيرا ما كتب أنا مائة ألف كما كتب مائة ألف خارج
من الألفية فالتى اخترت أن تنكسر بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهزاة أو الياء دون الألف على وجه
تسويها قال وحكى صاحب البديع أن منهم من يحدف الألف من مائة في الخط قال واما زيادة الألف في مائتين
فها خلاف منهم من يزعمها وهو اختيار ابن مالك لأن التثنية لا تغير الواحدة ما كان عليه بخلاف الجمع ومنهم من
لا يزيد بها كالم يزددها في الجمع في الجمع لأن موجب الزيادة قد زال وانعقدوا على أنها لازمة في الجمع نحو مائتين
ومشون وزيدت وأوفى أولئك وأولوا وأولات قال أبو حيان ما أولئك فتنازعت الصوص على أنهم زادوا الواو
فيها فراقبها بين السكس وكانت الواو أولى من الياء لأنها شبة هزة الهزاة ومن الألف لاحقاق مثلين وجعل
الفرق في أولئك لأن الزيادة في الألف أكثر ولا أولئك فحدف منه ألف فتكثرت الزيادة فيه أولى ليكون
كالعوض من المحذوف وزعم السوفيون أن ذلك للفرق بينهما بين أولئك الألف لأن في قد يستعمل اسمها
حكوا من كلام العرب بصرف ثمن البك وهذا منهم من على أن الفرق إنما جعل في المعدل الجنس قال وأما
أولوا ولا تظفر في ثلثه نعت ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو في الفرق بين أولى في حالة النصب والجر
وبين إلى الجارية وخت حالة الرفع على حالة النصب والجر وجعل التأنيث في أولات غنى التذكير في أولى قال وأما
في أخرى حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فراقبوا بين أخي المكسر وكانت الزيادة في التصغير لأنه فرع
والخروج اجل للزيادة ولأنه قد يبرر لاجل التصغير والتثنية يأنس بالتثنية وكانت الواو المناسبة هزة الهزاة
وأكثر أهل الخط لا يزيدونها لأن التصغير فرع من التكثير وليس بناء أصلي اه وزيدت الواو أيضا في عمرو
وذلك للفرق بينه وبين عمرو ولهذا اعتضت بحالة الرفع والجر لأنه حالة النصب يكتب ألف دون عمرو فيظهر الفرق
وكانت الزيادة والاولا لا يبع فبالس اذلو كانت ما لا تنس بالضاف إلى بناء المتكلم أو الفاعل لا تنس المرفوع
بالمنسوب ويحذف في عمرو ولأنه أخف من عمرو من جهة بناءه على فصل ومن جهة انصرافه وذكر ابن قتيبة (١)

حذف لام التمر يع من موصول، لا لأن في الليل والليله وقيل واللطيف وجهان وما جتمع فيه ثلاث لامات والألف من الله والرحن والحارث علما لم يجر داو السلام عليكم وعبد السلام وسبحان الله وما كثر استعماله من الأعلام الثلاثة على ثلاثة مالم يلبس أو يحذف حتى ومن ملائكة وسعوان ومفاعيل ومفاعيل ان آمن قيل ولم يؤد في اثنين ومفاعيل وفاعلين غير لبس، لا مضاعف ولا معتل لام من ذاك وأولئك وثلاث وثلاثة وثلاثين ونحوه في ثمانين وجهان ولكن ولكن وهاء الله والأشياء خالية من الكسف إلا تاتوا ومضمر أوله حمزة وقيل هي المحذوفة بيا مع حمزة لا كآدم وقيل هي المحذوفة قيل ومع غيرها وأحدلين متباينين مالم يلبس وجوز ابن الصانع كتابة واوين

ش نوع أربع أحكام المحذف فحذف لام التمر يح من الذي وجهه وهو الذين ومن التي وفروعه (هو التثنية والجمع نحو التان والتين والاثني كراهه اجتماع اثنين في الخط وثبت في معنى الذي خاصة وهو اللذان والذين فرقا بينه وبين الجمع ولم يثبت في معنى التي لأنه لا يلبس بجمعه وقال أحد بن يحيى كتبوا القرآن والآلثي، التي وتي وأسقطوا الأمان وأرلها والغانم آخرها وهذا الاستعمال لأنه نقل في الكلام مثله ويدل عليه ما قبله وما بعده ولو كتب على لفظة كان أوثق اه قال أبو حيان وكلامه يدل على حذف اللام من أوله والألف من آخر معا والذي عهدناه في الكتاب أنه لا تصذف الألف لثلاثين بل يفرده قال فان قلت اللام الزم في الله فهل حذف قبل ما حذف الألف، نه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذف لاتبس بانه لا الله فن حذف وفي الليل والليله وجهان المحذف والاثبات والقياس كتبه بلامين والحذف أجود لان فيه اتباع خط المصحف قال أبو حيان وزاد أحد بن يحيى اللطيف فهد مع الليل والليله فيها كتب بلام واحدة قال لا تعرف فاحذف قال وكتبوا البهوء والسبب والجمع بلامين ولو كتب بلام جاز وتحذف لام التمر يف أيضا ما جتمع فيه ثلاث لامات كراهه اجتماع الأشكال نحو لفة السان للدار وتحذف اللام من اسم الله وكان القياس اثباتها كافي للام لكنه قد تصرف فيه بأنواع من التصرفات التي لا يجوز الألف ولا ته لا يتبس إذ لا مشارك في هذا الإسم وكثرة الاستعمال فهذه أشياء تفحص المحذف وأما قولهم لا بواكريدون لله بواك فاهم كتبوه بالألف لأجل ما حذف منه من حرف الجر والألف واللام ولا يرد ذلك على عبارة المتن لأنه خص فيه المحذف بلفظ الله ويحذف أيضا من إله ومن الرحمن لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس ونسب طه أن لا يجر من الألف واللام فان جردتها كتب بالألف واللام نحو رخان الدنيا والآخرة وحذف أيضا من الحارث لثلاث كثرة الاستعمال بخلافه صفة ونسب طه أيضا أن لا يجر من الألف واللام فان جردتها كتب بالألف نحو حارث ثلاث يلبس بجرتم علما اللبس مع اللام مقفود لأنها لا تدخل على كل علم وحذف أيضا من عبد السلام عليكم وسبحان الله بخلافه سبحانه كراهه والعلة في الثلاثة وفي جميع ما يأتي كثرة الاستعمال وحذف أيضا ما كثر استعماله من الأعلام الثلاثة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كالآل صالغ وخالد أبا محمية كآبراهيم وإسماعيل وإسحاق وهرون وسليمان قال أبو حيان وذكر بعض شيوخنا أن اثباتها في نحو صالغ وخالد وماك جيد وكذا قال أحد بن يحيى أنه يجوز فيه الحذف والاثبات ولا يحدف مما يكثر استعماله كآدم وبار وحامد وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت وهامان وقارون وأجوج وأجوج قد حذف في بعض المصاحف من هرون وماروت وهامان وقارون ولان الصفات كرجل صالغ ورجل مالك ولا يماز بدعي ثلاثة كالوس بن لأم وابن دأب وسامة وهاله وهما حذف منه شيء آخر كآبراهيم حذف إحدى يائه وداود حذف إحدى واو به ولا تخاف البس كعاصي وعيسى ولو حذف لاتبس بعمر وعيسى وحذف أيضا من ملك كانه لا يلا بابه لفظ مع كثرة الاستعمال وحذف أيضا من

مفاعل ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كحرب وشيطان لأن مفردهما عراب ومثال وشيطان يختلف مايتبس به كدراهم فيكتب بالألف ثلثا لئلا يتبس بهمهم قال أبو حيان ويجوز الأنياب فبالايتبس أيضا وهو أجدو قال وشريط بعض شيوخنا جواز الحذف شرط آخر وهو أن لا تكون الألف فاصلة بين حرفين متاينين نحو سكاكين وكساكين ودنانير فلا تحذف الألف لئلا يجمع مثلان في الخط وهو مكرره وكسرا هبت في اللفظ وحذفت أيضا من فاعلات أي مما كان فيه الفان من جمع المؤنث السالم نحو صالحات وعابدات وذات كرات ومنه سخوات وإن لم يكن على وزن فاعلات فلما صرحت به في المتن وحل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث وإن لم يكن فيه الفان نحو الصالحين والقاتنين والظالمين والكافرين والخاسرين وشريط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير متبس ولا مضاعف ولا معتل اللام فلا تحذف من نحو الطالحات لالباسه بطلاحات ولا من نحو حاذرين لالباسه بحذرين وهاهنا تخالفان في الدلالة ولا من نحو شالجت والمادين لانه بالادغام نقص في الخط اذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلا واحدا ولذلك كتبوا في المصنف الضالين والمادين بالألف ولا من صور ارباب والرايين لانه حذفت من الرايين لام الفعل وحلت عليه الراءيات وإن لم يكن فيه حذف كما حل الحذف من الصالحين والصالحات وإن لم يكن فيه اذان وهذا من تماكس التباين والتعارض حيث حل الأنياب في المؤنث على الأنياب في المذكر كما حل الحذف في المذكر على الحذف في المؤنث وحذفت أيضا من على آخره الألف والنون كسفين ومهرون وعقرون وما أشبهه في كثرة الاستعمال لانه عليه أبو حيان وهو داخل في مسئلة الأعلام الزائدة على ثلاثة وحذفت أيضا من ذلك وأولئك بخلاف ذاولا وأبجد من خرف الخطاب وهذا هو ذلك وهو أولئك مقرونا بحرف الخطاب والالتباس ومن ثلث وثلثة بخلاف ثلاث المدلول فانه لم يكثر كثرهما لانه لو حذفت منها لالتبس بثلاث ومن ثلثين وثلثية ونحو ثابثات الألف بخلاف ثمانين بخلاف الألف منه الألف فرارا من وإلى الحذف وكثرة في ثمانين وجهاً الأنياب لانه حذفت منه يا المفرد والياء الموجودة فيه يا إعراب والحذف لأن الياء بالجدوة عاقبتها ياء أخرى لانهما لا يجمعان فساكن الياء موجودة إعراء المقاب مجرى المقاب والأنياب اختيارا بن عمه وروعا بن والواو حكمه حكم ثمانين بالياء في جواز الوجوه وحذفت أيضا من لكن وليكن ومن ها لتبنيه مع الله نحو هائله لأنه لم يستعمل إلا مع فكانه حرف واحد ونص أحمد بن يحيى على أن الحذف حمزة الله وتحذف أيضا ألف هاجع اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو هذا وهذه وهو لا مكره استعماله مع حتى صار كلفظ مركب بخلاف المتصل بالكاف فانه يجب فيه الأنياب نحو هذا ذلك وكذاها المنصبة بتاوي تكتب بالألف نحو هاتوا هاتي وهاتان وتحذف أيضا ألف هاجع مضمر أوله حمزة نحو هاتم فانه هاتت بخلاف هاتم قال أحمد بن يحيى قال الكسائي في هاتم وهاتوا حذفوا الف ها وليس بشئ إنما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوا في هاتم فدل على أن الجدوة في هاتم وهاتان الثانية لا الأولى وحذفت أيضا من ياء التي للقاء المنصبة بمنزلة ليست كهمزة آدم سواء كانت قطعاً نحو إبراهيم ياسحق أو وصلاً نحو ابن آدم كراهة اجتماع الفين قال أبو حيان ونص أحمد بن يحيى على أن الألف المحذوفة هي صورة الهمزة لا ألف ياء وهو خلاف قول ابن مالك وأما نحو آدم فلم تحذف ألف يائه لانه حذف منه الالف الجذوة من فاعل فلم يجمعوا عليه حذف الفين قال أبو حيان ومعلوم كلام ابن مالك أنه لا يجوز الحذف في نحو يا جعفر ويا زبد لانه لم يصل بهمزة ونص أحمد بن يحيى على أنه يجوز في مثل ذلك الأنياب والحذف كما أنهم جعلوا ياء مع ما قبلها شيئاً واحداً أقاموا بإيقام الألف واللام بدليل أنهم لا ينادون يا ما جعفر فلذلك حذفت الألف وتحذف إحدى لينين متاينين كآدم وآمن ولوليس رائيل وبني داود وطلوس ويستون ويان ويأوالى الكهف وجاؤا وباؤا وشاؤا كذا جزم به ابن مالك بشرط أن لا يلبس كعزاً

خذا من التباس المتن بالمفرد وقارين خبرا من التباس المتن بالجمع وقبول وصوول خذرا من التباسه
 بقول وضوول قال أبو حيان ولم يبين أيهما المحذوقة فالغياض يقتضي أنها الساكنة لتقل المتحركة بالحركة قال
 وجوز بعضهم كتابتها واو ابن على الأصل واختاره ابن السنان والقياس خلافه كما ذكره جتماع التلحين وتواضع
 ثلاثتها ثلاث في كلمة أو كذا في حذف أيضا واحد نحو يا آدم ومسا آت ويرآت والتينين وتبين ليسوزا
 ومسوزن

بعض وتوب الباء عند الجمهور عن ألف مختوم بها اسم أو فعل ثالثه مبدلة من ياء أو أربعة فصاعدا مطلقا ما لم يلى
 ياء في غير محي علم قبل أو غيره فان وليم اخمير متصل أو تاء فقولان والاصح في كلاهما التاليف الإلهي وعلى الأول
 إن تون ثالثها قال سيبويه المنسوب بألف وغيره ياء وتعرف الياء بالثنية والجمع والكسرة والأسناد إلى
 الضمير والمضارع وكون الفاء والعين واوا لا يكتب بالياء في غير محي ولا حرف غير يلى وإن وعلى وحتى إلا
 موصولة بما استهنيمة

ش التوح الخلد أحكام البدل فتكتب كل الفواصلة وخمسة أو سادسة في اسم أو فعل ياء ياءية عن
 الألف سواء كان أصلها ياء أم الواو أم كانت زائدة للاحق أو لتأنيث أو لفرد ذلك بحكي وملبي ومغزى وأعطى
 ويشتى والخو زنى واقضى واعزى ويشتى واستقصى واستقصى وقبترى لأن تكون تالية
 لياء كدنيا وعيا وأحيا وخفايا واستخيا لا يجي علما فانه يكتب بالياء فقاين يجي الاسم وتبين يجي الفعل والحق
 البريد يجي كل علم مقول من الفعل كان يسعى بأغيا فتكتب بالياء وألحق أيضا أبو جعفر النحاس كل علم مقول
 من الاسم كروا يا علما فتكتب بالياء فقاينه وبين وارا لجمع كما فرقوا بين يجي العلم والفعل والجمهور ركتب
 الجميع بالألف فان أقبل بالكلمة ضمير متصل فخلاص منهم من يكتبه بالياء ومنهم من يكتبه بالألف نحو ملهمك
 ومستعده كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجع شيئا قال أبو حيان واختار أصحابنا كتبه بالألف إذا اتصل
 بضمير نصب أو خفض سواء كان ثلاثيا أو زيدا لاحدى خاصة فتكتب بالياء حال أصلها ضمير أنخفض نحو
 أحدهما كخالدون الأمال واختلفوا إذا اتصل بتأنيث تقلب في الوقف فذهب البصريون إلى أنها تكتب
 ألفا توسطها وأجاز الكوفيون كتبها ياء ولم يعضدوا بتأنيث وسواء في ذلك أيضا الثلاثي والأزديده ناكه
 تفريع على القول المصدر به وهو الأشهر وحكى ابن عصفور أن الفارسي زعم أنه لا يكتب كل ما تقدم ذكره
 إلا بألف ياء وكذا الثلاثي الآتي كأن الهزلة المنقلبة عن ياء أو أو في مثل رداء وكساء لا تكتب أبدا الأعلى
 صورتها لا أصلها ردها بن عصفور بأن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال كرجحان
 ورميت فخلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهزلة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن
 السنان هذه الحكاية بعيدة جدا عن الفارسي بل مراده أنه القياس قال والفارسي أن يقول أن كانت الية
 الرجوع إلى الياء في بعض المواضع فتكتب المنقلبة عن الواو أو الرجوع إلى الياء في بعض المواضع وإن كانت
 العلمة التفرقة لزم الاعتراض بالهزلة بل الأولى أن يقال للفارسي فرقت العرب في اللفظ بين هذين الألفين
 بالإدالة فحمل الخط فبما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين وقال أبو حيان في الستة ثلاثة مذاهب مذهب الجمهور
 ومذهب الفارسي والثالث أنه لا تزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء وهو الاختيار ويجوز أن تكتب
 بالألف وذلك قليل قال وقد رأيت بخط بعض النحويين وهو عيسى الملقب عيسا بالألف في كتاب قرئ عليه
 وأما الألف الثالثة فذهب الجمهور إلى أنها إن كانت مبدلة من ياء كتبت أيضا بنحور حى وروى وإن كانت مجبولة
 الأصل كتبت ياء وكانت مبدلة من واو كصاوغزاه كتبت بالألف ومقابل الجمهور قول الفارسي التقسيم أنه

لا يكتب شي بالياء وقول الكسائي ان ما كان من الفعل عنه همزة نحو شاء فانه يجوز ان يكتب بالياء وان كان من ذوات الواو كراهة اجتماع الفين وما كان من الاسم على وزن فعل أو فعل فانه يكتب بالياء ابداء وان كان من ذوات الواو نحو الكسبي والبصريون لا يجوزون شيئا من ذلك ومنهجه البصريين في كلا أن يكتب بالالف لأن الفها منقلبة عن واو ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدى فانه يكتب بالياء وكسبت على الأول كتابة الف خلا على كلا وكان القياس أن تكتب بالياء لأن الفها رابعة ويصرف كون الألف منبهة من الياء بالانقلاب في التثنية نحو رعى ورحيان أو في الجمع بالالف والتأنيص وحصى وحصات أو في المرة نحو رمية أو في الاستناد الى الضمير نحو ريت أو في المضارع نحو رى ويكون الفعل معتل الدين أو الفاء بالواو نحو لهوى ورعى ولا يكتب اسم مبنى بالياء الامتناعا لئلا يثنى من الحروف بالياء الا بلى لامالتها ابتداء على وحتى واى لمود هليل في الياء وعليه قال ابن الانبارى وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تغال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلم فيها الألف مع المضمر حين قالوا حتى وحشا وحشا وعصرى الى التامع الظاهر حين قالوا حتى زيد انتهى فان وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالالف لوقوعها وسط نحو الام وعلام ونحتم وقال الزنجاني اذا أشكل غلبت شئ من ما أتته ألف فكتبه بالالف لانه الاصل وما ذهب بعضهم وهو الصحيح الى ان جميع ما جاز يكتب بالياء جاز أن يكتب بالالف

ص * ورسم المصحف شيع ومن ثم قيل خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض أما التقافية فالحقبة تستوفى حروفها الا ما يميز الوزن وانه فان كان الروى التقافية ابتداء والمطرفة بحذف الألف والفتحة وحذف صلتها غيره والممدودة بالفين وما من ز ياءة أو حذف أو بدل معقود

ش * رسم المصحف تتبع لاتباع السلف رضى الله عنهم وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل والفصل والزيادة والحذف والبدل على خلاف ما تقدم تخريره كوصل : ألن تجمع عظامه . أمن هوانك . وفصل وز ياءة ياء في يابدين بنأ المرسلين . وملاهم وملاهم . وألف في الربوا وان أمرؤا . وحذف ألف نشؤا وكتابة واو صورة الهمزة وز ياءة ألف بعدها وكتابة سلازى بالياء وقياسه الألف لانه من ذوات الواو وكتابة الصلاة والرا كاة والحياة ونسكة ومناة والى بابوا بدل الألف وهذا كله مما تعاد اليه في كتابة المصحف ولا يقاس عليه خارجه بل اذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب الاعلى القوانين السابقة ولهذا قال ابن درستو به خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض قال أبو جيان وذلك ان العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة اذا الذى يقيد به فى صفة العروض انما هو ما يلفظ به لآتهم يريدون به الحروف التى يقوم بها الوزن بغير كان أو سا كنافية يكتبون التنوين نونا ولا براعون حذفها فى الوقف والمغمى عن حرفين ويكتوب الحروف بحسب اجزاء التفعيل فقد قطع الكلمة فحسب ما يقع من ثنين الاجزاء كقولهم

يادارى بيل عليها فن سدى * أقوت وطالعلى هاسائل الأمد

لان تخفيفه مستغن فلن اربع مرات وكتابة هذا البيت فى الخط الذى ليس فى علم العروض

يادارية بالياء فالسند * أقوت وطالعلى سائل الأمدى

قال هذى صار الاصطلاح فى الكتابة على ثلاثة اتعا اصطلاح العروضى واصطلاح كتابة المصحف واصطلاح الكتاب فى غير هذين قال وعلم الخط ويقال له الهجاء ليس من علم النحو وانما ذكره الصوريون فى كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه البندى فى لفظه وفى كتبه ولان كثيرا من الكتابة مبنى على أصول نحو ففى بيانها بيان تلك الاصول ككتابة الهمزة على نحو ما سهل به وهو باب من التوكيد اه

بوصح النقط رفع الاشتراك ومن ثم اختار أوجيان نقط القاف والنون والياء وصلافلا وبضمهم
نقط الشين واحدة والريحان نقط هاء التأنيث ونقط أهل التريب كل مهمل إلا الهاء أسفل وربما كتبوا قصته
مثله أو حمزة أو فوفه علامة أو نبرة اصطلاحات

✽ قال أوجيان الحروف ثمانية عشر بصورة ومنها ما هو مشترك وقصدوا بتبديل النور الانصاف وكذا
أن في اللفظ المشترك كالعين فكذلك فلو أن في الصور جعلوا فيه المشترك قال حكيم أقالوا وقال بعض شيوخنا
ليس كذلك لأنهم وضعوا ظاهرا وهو النقط بواحدة أو أكثر والاهمال فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط
مجموعهما يدل على أشكال الحروف قال ومن الحروف ما يتيسر بالخط إذا وصل بغيره كالنون والقاف والياء
فيزول الاشتراك بالنقط ولذلك ينبغي أن لا تنقط في الفصل إلا ما يحصل اشتراك لأن لها صورة خاصة بها فيكون إذا
ذلك كالكاف انتهى واختار بعضهم نقط الشين بواحدة لأن المقصود وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها
والأكبر على نقطها ثلاث واختار الرضائي في آخر من نقط هاء التأنيث في صورة حقه قايتهما وبين هاء الضمير وهاء
السكت والأدب ما بينهم الحرف يرى بمدونهما في الحروف غير المنقطه ولذا أنوآها في الآيات والرسائل التي التزموا
عروها من حرف منقوط ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل بالفتحة في الإيضاح ودفع توهم
السو عن النقط إلا الهاء إذ لو نقطت لالتبس بالجيم ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفا صغيرا مثله
أو حمزة أو فوفه علامة أو نبرة اصطلاحات لأهل الحديث وهذا آخر ما نصنفه جمع الجوامع والاسكلام عليه

✽ ص وقد جمع الجوامع نعلما المودع من فنون العربية جماعا للكتاب من بلاغة الإيجاز وعذوبة
اللفاظ بالحل الأسنى الفائق على نظرائه إيجازا وجمال المرفوع عن هم معاصره بطلاقة الشيد لأن كتابه يأنس إحكاما
ووضعا فليكن بصفا عبارته وتامل فخواها وإياك والمبادرة بانكارها لا لغير سواها ودونك وإبراز محاسنها التي
لا تخفى إلا على جامد البصرة أعمها فربما خالف غيره في تغيير أو تأخير وتقديم فظنه من لطفه عذولاً عن
المنهج القويم وما يرى أن ذلك لأمر بهم يستقرجه النظر السليم وربما أفصحت بك أن باب الأقوال
ولو بالتعداد إبانة توجب لنسب إليه الأفراد أولتفر و غير ذلك الأمور التي تقصد للاستفاد وربما قلنا عن
أحد خلاف ما نسب بعض المشاهير إليه بحسبه غلطاً من لا اطلاع له ولا تحقيق لديه وما شمر

أن ذلك بعد التطلع والقصص الشديد عليه فدونك مختصراً انطوى على زيادة مائة

مصنف واحتوى على ما به العميون تقروا الأساغ تشنف وآتى من العجب

الجباب بما لم يصبه قبله مؤلف حق أن يكون على كتب الأنام

مرياً وبأنواع المحامد والمحسن حوياً جملنا الله

بمع الذين أنعم الله عليهم ورفهم مكتابنا عليها

وقفي في آخر الأصل المطبوع منه المحفوظ بدار كتب وراق الشوام بالأزهر الشريف ما نصه
هكذا باصل المؤلف رحمه الله ولم يشرح هذه الجملة من كلامه وقع الفراغ من نسخ هذا المؤلف النفيس
المؤسس بنيانه أي تأسيس من نصفة نقت من خط المصنف فعمده الله رحته ونفعا لبلاده في يوم الجمعة المبارك
السادس والعشرين من رجب الفرد أحد شهر رستم . . . وخبرنا والله على يد كاتبه الفقير إلى الله تعالى الفقيه
عبد الرحمن بن الفقيه الصالح الخيني لهذا الشافعي مذهبا المكي ولد لعاق الله عن عمره غفر له والاسلمين آمين وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسن الله زعم الوكيل

﴿ فهرست الجزء الاول عن كتاب معجم المواعظ ﴾

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	خطبة الكتاب وداعي التأليف	٣٧	مسألة بصرف لتناسب أوزن ووزن الخ
٣	مقدمان الكتاب وتقسيم مسائله	٣٨	الاسماء الستة
٣	الكلمة	٤٠	الثنائي وما الخ في
٤	أقسام الكلمة	٤١	مسألة لاثني ولا يجمع غالباً بجمع ولا اسمها الخ
٤	الاسم وعلاماته وأقسامه	٤٥	جمع المذكر السالم وما الخ في
٦	الفعل وأقسامه وعلاماته	٥٠	مبحث في حكم ماثنى به من مثني أوجع
٧	أحوال المضارع	٥٠	مسألة قد يوضع كل من المفرد والثنائي والجمع موضع الآخر
٩	أحوال الماضي	٥١	الأفعال الخمسة
٩	أحوال الأمر	٥٢	الفعل المضارع المقتل الآخر
١٠	الحرف وعلاماته	٥٢	خاتمة في الاعراب القدر
١١	الكلام	٥٤	الذكورة والمعرفة
١١	مبحث فيما يتركب منه الكلام	٥٦	الضائر وأحكامها
١٢	أقسام الكلام	٥٦	الفهيم المتصل وأقسامه
١٢	الكلم	٥٨	لواحق الضائر المتصلة
١٢	الجملة	٦٠	المنفصل وأقسامه ولو واجهه
١٣	مبحث في القول	٦١	الفهيم المستتر وأقسامه
١٣	الاعراب وعمله	٦٢	مسألة أحسن الضائر الخ
١٥	البناء والبنيات	٦٤	مسألة يجب قبل باء التكلم الخ
١٦	أوجه مشابهة الاسم للعرف	٦٥	مسألة الأصل قد يجمع بمفرد الخ
١٨	المعربات	٦٧	مبحث في ضمير الفعل
١٩	مسئلة في محل الحركة	٧٠	العلم وأقسامه
٢٠	الحركات وأقسامها	٧٢	مبحث في تنكير العلم
٢١	أنواع الاعراب	٧٤	اسم الإشارة وأقسامه
٢١	مبحث في أن الاعراب أصلي وفري	٧٦	لواحق اسم الإشارة
٢٢	جمع المؤنث السالم وما الخ في	٧٧	أنواع الإشارة
٢٤	ملا ينصرف	٧٨	أداة التعريف
٢٤	موانع الصرف	٨١	الموصول وأقسامه
٣٤	مسئله القبايل والبلاد الخ	٨٥	صلة الموصول
٣٥	مبحث في صرف أسماء السور	٨٦	عائد الموصول
٣٥	مسألة ينون في غير النصب بمنوع آخره ياء الخ	٨٧	مسألة يجمع تأخير موصول الخ
٣٦	مسألة ما منع صرفه دون علميته الخ	٨٩	مبحث في حذف العائد
٣٦	مسألة بصرف المنوع إذا ضمير الخ		

صفحة	موضوع	صفحة
٩١	أحوال أي	١٢٦
٩١	تأنيق من وما	١٢٧
٩٣	الكذاب الاول في العمدة	١٢٨
٩٣	المرفوعات من الأبناء	١٢٩
٩٣	المبتدأ والخبر وأقسامها	١٣٠
٩٦	مبحث في الجلة وأقسامها	١٣٢
٩٦	مبحث في رابط الجلة	١٣٤
٩٨	مبحث في وقوع الخبر ظرنا وإجرا أو مجرورا	١٣٥
٩٩	مبحث في الاخبار بطرق الزمان والمكان	١٣٦
١٠٠	مسألة لا اصل لعدم مبتدأ وتنكير خبره الخ	١٣٨
١٠١	مسألة الأصل تأخير الخبر الخ	١٣٨
١٠٢	مسألة يجب ما علم من مبتدأ أو خبر الخ	١٤١
١٠٨	مبحث في تعدد الخبر والمبتدأ	١٤١
١٠٩	مسألة تدخل الفاء في الخبر الخ	١٤٢
١١٠	مبحث في دخول الناسخ على المبتدأ الموصول	١٤٣
١١٠	القرطبي	١٤٣
١١٠	نواع المبتدأ والخبر وأقسامها	١٤٤
١١٠	الاول منها كان وأخواتها	١٤٧
١١٣	مبحث في دلالة هذه الافعال على الحدث	١٤٧
١١٤	مبحث في حكم تعدد خبرها	١٤٧
١١٤	مبحث في نصرها	١٥١
١١٥	مبحث في جيب تصحيحها ناقصة	١٥١
١١٦	مبحث في حكم حذف أخبارها	١٥٢
١١٧	مبحث في حكم توسط أخبارها	١٥٣
١١٧	مبحث في حكم تقديم أخبارها	١٥٣
١٢١	مبحث في حكم حذف كان وأخواتها	١٥٤
١٢٢	مبحث في حكم حذف فون كان	١٥٥
١٢٣	مسألة ألحق بليس أحرف	١٥٦
١٢٣	ما لا يقع الحجازية	١٥٦
١٢٤	إن النافية العالية	١٥٨
١٢٥	لأن النافية الحجازية	١٥٨
	مبحث في كون أن ومعها ما يسد عن المفعولين	
	في هذا الباب	
	مبحث في حكم حذف مفعولي أفعال هذا الباب	
	مبحث في اختصاص المنصرف من هذه الافعال	
	بالانفاء	
	مبحث في حكم اختصاصها بالتعلق	
	مبحث في ملحقات الافعال المذكورة	
	مبحث في اختصاصها بتجويز إعمالها في ضمير بن الخ	
	مسألة يمكن بالقول وتصر به الجمل الخ	
	مسألة تدخل المنزلة على علم وراي الخ	
	مبحث في جواز حذف المقاميل الثلاثة وبعضها	

﴿ نابع فهرست الجزء الاول من كتاب مع الهوامع ﴾

صفحة	المبحث	صفحة
١٧٩	التدبیر	١٥٨
١٨٠	الاستعانة	١٥٩
١٨١	الترخيم	١٦٠
١٨٤	مسألة الأجود وانتظار المحذوف مع	١٦١
١٨٤	المفعول المطلق وهو المصدر	١٦٢
١٨٦	حكمه وعامله	١٦٣
١٨٧	مبحث في اختصاص المصدر	١٦٤
١٨٨	مسألة تصدق عامله لقرينة الخ	١٦٥
١٨٩	مسألة تأنيده صفت الخ	١٦٦
١٩٥	المفعول له	١٦٧
١٩٥	المفعول فيه وهو المسمى ظرفا	١٦٨
١٩٩	مسألة يصلح للظرف من الامكنة الخ	١٦٩
٢٠٠	مسألة كصر ف يمين وشمال الخ	١٧٠
٢٠٣	مسألة تنوع في المصدر في الخ	١٧١
٢٠٤	مبحث في نيابة المصدر عن الزمان والمكان	١٧٢
٢٠٤	النزول في المبني	١٧٣
٢٠٤	مبحث إذا	١٧٤
٢٠٦	د إذا	١٧٥
٢٠٧	د الآن	١٧٦
٢٠٨	د أنس	١٧٧
٢٠٩	د بعد	١٧٨
٢١٠	قبل وأول وأمام وقدام وراء وخلف وأسفل	١٧٩
	وبين وشمال وفوق وتحت ودون وحسب وغير	١٨٠
٢١١	مبحث بين	١٨١
٢١٢	د حيث	١٨٢
٢١٣	د دون	١٨٣
٢١٣	د حيث	١٨٤
٢١٣	د عوض	١٨٥
٢١٤	د قط	١٨٦
٢١٤	د كيف	١٨٧
٢١٤	د لمن	١٨٨
٢١٥	د لما	١٨٩
	للدليل	١٩٠
	مبحث في المسقط بأعلم وأرى	١٩١
	المفاعل ونائبه	١٩٢
	مبحث في تحريك عامل الفاعل من علامتي التثنية	١٩٣
	والجمع	١٩٤
	مبحث في حذف الفاعل لقرينة	١٩٥
	مسألة الأصل أن يلى فعله الخ	١٩٦
	مسألة تصدق لمرض الخ	١٩٧
	مبحث في حكم إقامة غير المفعول به مقام الفاعل	١٩٨
	مع وجوده	١٩٩
	مسألة لا يكون الفاعل ونائبه جملة الخ	٢٠٠
	المرفوع من الأفعال	٢٠١
	الفعل المتعارف المجرد	٢٠٢
	خاتمة في المرفوعات	٢٠٣
	﴿ الكتاب الثاني في الفضلات ﴾	٢٠٤
	المفعول به	٢٠٥
	مبحث في وجوب تقديمه	٢٠٦
	مبحث في حكم حذفه	٢٠٧
	مسألة إذا تعد مفعول الخ	٢٠٨
	مسألة تصدق عامله قياما	٢٠٩
	التحذير	٢١٠
	الاعراض	٢١١
	الاختصاص	٢١٢
	النادي وأدواته	٢١٣
	أحكامه	٢١٤
	مبحث في تنوين المبني	٢١٥
	مسألة تصدق حرف النداء الاعم الله الخ	٢١٦
	مبحث في لا يجوز تداؤه	٢١٧
	مسألة إذا نودي إشارة وصف الخ	٢١٨
	مسألة إذا نودي علم وصف الخ	٢١٩
	مبحث في حكم تكرار النادى المتناف	٢٢٠
	مسألة لزوم النداء من الإساءة الخ	٢٢١

﴿ تابع فهرست الجزء الاول من كتاب جمع الهوامع ﴾

صفحة	صفحة
٢٣٦ بحث الحال	٢١٦ بحث مذونة
٢٣٨ بحث في وزو ود الحال مدرا	٢١٧ د مع
٢٣٩ مسألة تعجب تشكيره	٢١٨ المني من الظروف جوازا
٢٤٠ مسألة لا يبي من نكرة غالبا	٢١٩ المفعول معه
٢٤٠ بحث في تقديمها على صاحبها	٢١٩ عامله
٢٤١ بحث في تقديمها على عاملها	٢٢٠ تقديمه على عامله و صاحب
٢٤٢ بحث في توسط افعل بين حالين	٢٢٠ أحكامه بالنسبة للعطف
٢٤٣ بحث في حكم تقديم الحال على الجلة اذا كان عاملها ظرفا	٢٢٢ المستثنى
٢٤٣ مسألة وان وقع ظرف واسم الخ	٢٢٦ تقديمه على المستثنى منه
٢٤٤ مسألة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه	٢٢٦ مستثلا يستثنى بأداة شيان
٢٤٥ مسألة تقع موطنة ومو كدة الخ	٢٢٧ بحث في حكم الاستثناء بعد الجمل
٢٤٥ مسألة تقع جملة خبرية الخ	٢٢٧ بحث في تكرار إلا
٢٤٧ بحث في الجلة الاعتراضية	٢٢٨ بحث في استثناء المساوي
٢٤٩ مسألة ورفقته الفاخر كماله الخ	٢٢٩ مسألة يوصف جلا وبها الخ
٢٤٩ بحث التميز	٢٣٠ بحث في ورود إلا بمعنى العطف
٢٥١ مسألة يميز الجلة الخ	٢٣٠ بحث لانفع الا بين الموصوف وصفته
٢٥٢ مسألة يميز في يميز الجلة المطابقة الخ	٢٣١ مسألة يوصف بغير ويستثنى الخ
٢٥٢ بحث في حكم توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه	٢٣٢ من أدوات الاستثناء
٢٥٢ بحث في جواز تشكيره	٢٣٢ ومنها حاشا وخلاو عدا
٢٥٢ بحث في حكم تعدده وحذفه لقريته	٢٣٣ ومنها ليس ولا يكون
٢٥٣ بحث في يميز العدد	٢٣٤ ومنها لاسيا
٢٥٤ مسألة يميز كم الاستثناءية منصوب	٢٣٥ ومنها للمخالفات بلاسيا
٢٥٤ بحث في يميز كم الخبرية	٢٣٥ ومنها باله
٢٥٦ بحث في يميز كذا	٢٣٦ ومنها لما

فهرست الجزء الثاني من مع المراجع تخرج جميع المراجع

صفحة	موضوع	صفحة
٢	منصوبات الافعال	٣٦
٢	نواصب المضارع	٣٧
٢	مبحث أن	٣٧
٣	مبحث لن	٣٨
٤	مبحث كي	٤٠
٦	مبحث إذن	٤٥
٧	مسألة تصيبان مضعرة لزوما بعلام الجحود	٤٥
٨	د د د حتى الطائرة	٤٩
١٠	د د د أو يبنى إلى أو لا	٥١
١٠	د د د ظاء السنية	٥١
١٣	د د د واو الجمع نحو بالطلب	٥٢
١٥	مسألة قد تضمر أن بعد واو وظاء الخ	٥٣
١٦	مسألة تضمر جوازنا بعلام كي الخ	٥٥
١٨	خاتمة في ذكر قبضة أحوال أن	٥٥
١٩	في الكتاب الثالث في المجرورات وما حمل عليها	٥٦
	وهي الجز ومات	٥٦
١٩	مبحث حرف الجر	٥٦
٢٠	إلى انتهاء التابغة الخ	٥٧
٢٠	الباء المكسورة للاصاق الخ	٥٨
٢٢	مبحث تزد الباء فوكيدا في مواضع ستة	٦٠
٢٢	مبحث حتى كالي الخ	٦١
٢٤	مسألة متى دلت قرينة على دخول التابغة الخ	٦٢
٢٥	مبحث رب	٦٣
٢٨	على للاستعلاء	٦٤
٢٩	عن الجاوزة	٦٤
٣٠	في المنزلة	٦٦
٣٠	الكاف للتنبيه	٦٨
٣١	كي التحليل	٦٩
٣١	اللام للذك	٧٠
٣٣	لحق الجر بها لته	٧٠
٣٣	لولا الاستنابة	٧١
٣٤	في والجر بها لته	
٣٤	في لابتداء التابغة	
	مسألة لا يصف الجار ويبقى عمله اختصارا	
	مبحث في فصل الجار من مجروره وتأخره عنه	
	مسألة تزامنا بين الخ	
	مبحث حرف القسم الجارة	
	مسألة القسم بجهة مؤكدة نظرية الخ	
	مسألة من القسم غير صريح	
	مبحث الاضافة	
	مسألة في أسماء لازمة للاضافة	
	مسألة أضيف للفعل آية بمعنى علامة	
	مسألة يصفى المنافع لدليل	
	مسألة لا يضل بين المتضامين	
	مسألة المنافع للباء يكسر آخره	
	خاتمة في أسباب ضعف الجر	
	مبحث الجواز	
	أحد هلام الطلب	
	ثانيها اللطية	
	ثالثها	
	رابعها	
	ومنها أدوات الشرط	
	مسألة أدوات الشرط كلها إلا أن الخ	
	مبحث في دخول الفاء على جواب الشرط	
	مبحث في أن لأداة الشرط المصدر	
	مسألة يصف الجواب لدليل	
	مبحث في حقوق ما لأدوات الشرط	
	مسألة في إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام	
	مسألة لشرط للأضي غلبا	
	لولا ولو ما حرفا استناب لوجوه	
	مسألة يعمل ما بعد الفاء في قبلها	
	الكلام في قبضة الخ وفي غير التابغة	
	المعزة للاستفهام	
	الأحرف استناب	
	أما كالا	
	أي حرف للتنبيه مجرد	

في تابع فهرست الجزء الثاني من جمع المواعظ

صفحة	موضوع
٧١	إلى الجواب كنتم
٧١	أجل الجواب كنتم
٧١	يجل له أيضا
٧١	جل له أيضا
٧٢	جل له كنتم
٧٢	بغير منكسر ورفع نه كنتم
٧٢	كيت له كنتم
٧٢	كيت وسرف للتففس
٧٢	قوف مختص بالعمل المتصرى الخبرى
٧٣	كل لا شتراف افراد الذكر والمعرف
٧٤	كل طرف يتفنى التكرار
٧٤	مست كلا
٧٥	كخبرية مستداية
٧٥	كان اسم كنكم
٧٦	كنتم اسم مركب
٧٦	لا حرف الجواب نقض نعم
٧٦	م الجواب
٧٧	اطا تصديق
٧٨	نون التوكيد خفيفة ونقبة
٧٩	خاتمة النون نون اية
٨٠	في الكتاب الرابع في العوامل
٨٠	العمل أربعة اقسام
٨٤	مسألة الفس متصرف وجامد
٨٨	مسألة كنتم جينا
٨٩	ومن الجامد صفتا التعجب
٩١	مض في حذف التعجب من
٩٢	مسألة من مفهم التعجب سبحانه الله
٩٢	المصدر بعمل كقطعة الخ
٩٥	اسم الفاعل هو ما دل على حيث وصاحبه
٩٦	مض في مسألة المبالغة
٩٧	مسألة كهور أيضا اسم المفعول الخ
٩٧	مسألة كهور الصفة المشبهة
١٠١	مض في أفضل التفضيل
١٠٥	لمض في أسماء الافعال
١٠٧	مسألة أسماء الاصوات وأوضاع لزجر
١٠٧	مض النظر والمجرور
١٠٧	مسألة يجب تليقهما الخ
١٠٨	مض لتنازع في العمل
١١١	مض الاشتغال
١١٥	في الكتاب الخامس في التوزيع وأعراض التركيب
١١٦	مض النعت
١١٧	مض لا نعت الضمير ولا نعت به
١١٨	مض ومما لا نعت ولا نعت به الإشارة
١١٨	مض فيما نعت ولا نعت به
١١٨	مض فيما نعت به ولا نعت
١١٨	مض اذا قلنا العامل وجب القطع
١١٩	مض في جواز الامر بن نعت غير مهم
١١٩	مض في حكم تعدد النون
١٢٠	مض مضى النون لقريئة
١٢٠	مض نقل حذف النعت
١٢١	مض عطف لبيان
١٢٢	مض التوكيد
١٢٥	مض البديل
١٢٨	مض في عطف النسق
١٢٨	الواو والفتحة
١٣٠	العام للترتيب
١٣١	ثم للترتيب والقرينة
١٣٢	أم متصلة ومنقطعة
١٣٤	ولا حذف النون والاشياء
١٣٥	إما المسبوقة بثلاثه للمعانى أو الخمسة
١٣٦	بل للاعتراب
١٣٦	حتى كالأو
١٣٧	لكن للاستدراك

﴿ تابع فهرست الجزء الثاني من معجم الهوامع ﴾

صفحة ٠

صفحة	
١٣٨	مبحث في الحروف العاطفة بخلاف
١٣٨	مسألة يطف بعض الاسماء بعضها على بعض
١٣٩	مبحث في حكم عود الجار في الحلف ضميره
١٤٠	مبحث في عطف الاسم على الفعل والمفرد على الجملة وعكسه
١٤٠	مبحث في عطف الجملة الانعنية على الفعلية وعكسه
١٤٠	مبحث في عطف الانشاء على الخبر وعكسه
١٤٠	مسألة يجوز حذف المظوف بالواو وسما
١٤١	مسألة الاصل العطف على اللفظ الخ
١٤٢	خاتمة في توابيع خصوصية
١٤٦	مبحث العوارض
١٤٦	الاخبار بالنسبة وفروعه
١٤٨	مبحث العدد
١٥١	مسألة في اسم الفاعل المشتق من العدد
١٥٢	مبحث لتاريخ
١٥٣	مبحث الحكاية
١٥٤	مسألة يحكى المعنى بالخ
١٥٥	مبحث الضرائر
١٥٨	خاتمة المختار حوازه للتاسب والسجع
١٥٨	﴿ الكتاب السادس في الانبئة ﴾
١٦٠	مسألة الماضي الزاوي فاعل الخ
١٦٣	مسألة ما ليس فيه حرف صحيح الخ
١٦٣	مسألة المضارع زائدة حرف المضارع الخ
١٦٤	مسألة لأمر من ذي الممر يقع به
١٦٤	مسألة في الفعل المبني للفعل
١٦٥	مسألة تنبئ صيغة التثنية الخ
١٦٧	مبحث بناء المصدر
١٦٨	مسألة بدل على المرات الخ
١٦٨	مسألة يماغم من التلاقي مفعول
١٦٨	مسألة بناء الآلة يطرد على مفعول الخ
١٦٩	مبحث جمع التكسير
١٨٠	مسألة يجمع الزائد على ثلاثة الخ
١٨٣	مسألة يجمع ألف المرتبيل الخ
١٨٣	مبحث فيما لا يقاس بجمعه
١٨٤	مسألة ما بدل على أكثر من اثنين الخ
١٨٥	مبحث في التصغير
١٨٩	مسألة ينصرف اسم الجمع والقلة بلفظه
١٩٠	مسألة لا يصغر مبنى الخ
١٩١	مبحث في تصغير المرنم
١٩٢	مبحث النسب
١٩٧	مبحث في شواذ النسب
١٩٨	مبحث في التقاء الساكنين
٢٠٠	مبحث الامة
٢٠٤	مبحث الوقف
٢٠٧	مسألة يوقف على حركة غير التاء بالسكون الخ
٢١٠	مبحث في الوقف بناء السكت
٢١١	خاتمة لا ابتداء بما كن الخ
٢١٢	﴿ الكتاب السابع في التصريف ﴾
٢١٢	مبحث في الاشتقاق
٢١٣	مسألة يوزن اول الاصول بالقاء الخ
٢١٤	مبحث في جوف الزائدة
٢١٦	مسألة الزايدة ما المعنى النح
٢١٧	مبحث في الحذف
٢١٩	مبحث في الابدال
٢٢١	مسألة يجوز تخفيف الهمزة الخ

﴿ تابع فهرست الجزء الثاني من جميع الموامع ﴾

صفحة	صفحة
٢٢٣ مبث في النقل	٢٣٨ مبث في أحكام الزيادة
٢٢٤ مبث في التلب	٢٤٠ مبث في أحكام الخلف
٢٢٥ مبث في الاذعام	٢٤٢ مبث في أحكام البذل
٢٣١ ﴿ خاتمة في الخط ﴾	٢٤٣ مبث في رسم المصنف
٢٣٣ مبث في أحكام المهنرة	٢٤٤ مبث في وضع النقط
٢٣٦ مبث في أحكام الفصل والوصل	٢٤٤ خاتمة الكتاب

(تمت)

(تسوية) بحمد الله تعالى قد تم صيغ كتب تجريدية وعدة في ضمت لمؤلفين ولعدة في محله جدار به
عبد الرحمن السيوطي مؤلف جميع الموامع هذا والمناظرة ارتباطه بكتابه جميع الموامع قد أدرجت الاعلان عند
هنا فان الجلال السيوطي رحمه الله تعالى قد عزنا نقول بكتابه جميع الموامع الى قائلها التعرف مكانة النقل عنه
المطالع . . وكتاب البقية أجمع كتاب في تراجم هؤلاء الأئمة الاعلام فانه مثل لائمة اللذة العربية على اختلاف
طبقاتهم من الصدر الأول الى زمن المؤلف رحمه الله تعالى وهو في عمدة كبير يشغل على زهاء (١٥٠٠) ترجمة
تم بقية الفائدة فذكرها هنا حضرة الفاضل الشيخ احمد بن الأمين الشنقيطي بشرح شواهد هذا الكتاب شرحا
أني كالتطبيق على مشكلات الجمع وسماه (الدرر والوامع على جميع الموامع) ولم يمرى فان مكانة الفاضل المولى
اليه في حل الشعر العربي وحمده ورايته والاكثر من تحفظه لا ينكرها انسان ونسرحاه لديوان طرفة
والفتاح أصح شاهدا والنسرح المذكر يأتى جزأ واحد ازهاء (٣٠٠) حقيقه وقر بيايته طبعه بتيسره تعالى





